المجلـــة العلميـــة
للبحوث التجارية

مجلة علمية محكمة

تصدر عن

كلية التجارة - جامعة المنوفية

جمهورية مصر العربية

السنة العاشرة

العدد الثالث

يوليو (الجزء الاول)

٢٠٢٣م

ISSN:2735-4156
ISSN:2682-387X
رقم الإيداع: ٢٠٢٠-٢٤٣٩٢

المحتـــويـــات
(أبحاث باللغة العربية)

- تأثير جودة حياة العمل على أداء العاملين بالمدارس الثانوية بمحافظة الغربية "دراسة تطبيقية" — أ.د/ امجد حامد عبد الرازق عمارة، أماني احمد عبد المنعم السكرى
- تحليل العلاقة بين الإفصاح عن سياسات مكافحة الفساد للشركات ومخاطر انهيار أسعار الأسهم فى ضوء المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI 205) - دراسة تطبيقية — د. منى مغربي محمد ابراهيم
- الدور الوسيط للحد من مصادر ضغوط العمل التنظيمية في العلاقة بين أبعاد الصحة التنظيمية والاستغراق الوظيفي : دراسة تطبيقية على العاملين بقطاع المعاهد التجارية العليا الخاصة بوسط الدلتا — د/ اسامة محمد محمد سلام
- المؤشرات الاقتصادية للتعليم الإلكتروني عن بُعد في ظل المتغيرات الدولية المستجدة — د. محمد صلاح محمد غريب الكردى
- دور سياسات الامن القومي في دعم التنمية الاقتصادية رؤية مصر ٢٠٣٠ — د/ احمد يحيى محمد على عبد الله
- دراسة تأثير إدارة التدفقات النقدية التشغيلية وتكلفة التمويل بالإقتراض على جودة التقارير المالية في ضوء آثار جائحة كورونا — د . أيمن صابر سيد علي
- دور القياس المقارن في تحسين الأداء المؤسسي - دراسة ميدانية على الشركة القابضة لمصر للطيران — د / ثناء معوض على ابو شحاته
- أثر التحول الرقمي على المتغيرات الاقتصادية الكلية — د. مصطفى احمد حامد رضوان، د. عصام احمد البدرى
- أثر الإفصاح عن خطر التحول الرقمي ضمن فقرة أمور المراجعة الرئيسة في تقرير مراقب الحسابات الخارجي على المحتوي المعلوماتي للتقرير - دراسة ميدانية في البيئة المصرية — د. أمل محمود عبد المجيد الغايش، د. دعاء محمد حامد النجار
- محددات النمو الاقتصادي الاحتوائي فى الاقتصاد المصري — د. ياسر ابراهيم محمد داود، د. عصام احمد البدرى
- مدخل محاسبي لقياس القيمة الاجتماعية المضافة للمنظمات بهدف تفعيل قرارات المستثمرين والمقرضين — د/ أمينة محمد عبد الله بسيوني
- دور سلوكيات الشراء الاندفاعي في العلاقة بين التأثر بالمقارنات الاجتماعية والإرهاق الإلكتروني دراسة ميدانية بالتطبيق على مستخدمي Facebook من طلاب جامعة أسيوط — د. لمياء عبد الناصر محمد
- أثر البيانات الضخمة وحجم منشأة المراجعة على جودة التقارير المالية وتأخر إصدار تقرير المراجعة "دليل من البنوك المصرية" — د محمود موسي عبد العال متولي، د محمد سعد أحمد حسين
- دور الحوكمة في تحسين جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية المقدمة للعملاء دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في فلسطين من وجهة نظر موظفي البنوك — أ.د. أحمد أحمد عبد الله اللحلح، ايناس جمال عبد الله السفاريني
- "تفعيل دور المراجعة الداخلية البيئية في تعظيم قيمة المنشأة في ظل حوكمة التغيرات المناخية على ريادة الأعمال الاجتماعية- دراسة نظرية" — د. سهام سيد محمد السيد، أ. سمر أحمد السواح
- تعظيم استخدام المخزون الحكومي الراكد — أ.د. سمير ابو الفتوح صالح، د/سمير اسماعيل السيد، خالد سعد محمد أحمد
- قياس تأثير الوسم "Branding" على اختيارات المشترين في السوبر ماركت — د. امل صديق عفيفى
- تطبيق مقترح لتعظيم استخدام المخزون السلعي الحكومي في أنظمة إدارة المعلومات المالية الحكومية — أ.د. سمير ابو الفتوح صالح، د/سمير اسماعيل السيد، خالد سعد محمد أحمد

قواعد النشر

١) تنشر البحوث العلمية بالمجلة بإحدى اللغتين العربية والإنجليزية ، وفى كلتا الحالتين يتضمن البحث ملخصاً باللغة العربية وأخر باللغة الإنجليزية

٢) أ- عموميات :-

١- يعتمد قرار البحوث المقدمة للنشر على توصية المحكمين والذى يتم وفقاً لضوابط مهنية محددة (نموذج التقييم) .
٢- تنشر المجلة الأبحاث والدراسات الأكاديمية الأصلية ولا تقبل بحوثاً سبق نشرها أو تقديمها للنشر لدى جهات أخرى للنشر .
٣- تعبر البحوث عن أراء مؤلفيها ،وتقع عليهم مسئولية ما تتضمنه من وجهات نظر ومدى صحة ما يرد فيها من معلومات أو بيانات .
٤- تعطى الأولوية للأبحاث التطبيقية بالبيئة المصرية والعربية والتى تساهم فى تقديم مقترحات وحلول للمشكلات التى تواجهها المنظمات المحلية والعربية فى مجال التخصص .
٥- يتم ترتيب عرض الأبحاث التى يتم نشرها بعد تحكيمها من الأساتذة المتخصصين وفقاً لاعتبارات الإخراج الفنى للمجلة ، ولا يعكس مثل هذا الترتيب قيمتها العلمية أو مستويات مؤلفيها .
٦- يجوز ان يتضمن كل عدد ملخصاً لرسائل الدكتوراة أو الماجستير والتى تم إجازتها بالفعل فى كليات التجارة والإعلان عن المؤتمرات والندوات التى ستعقد مستقبلاً ، والجديد فى تخصصات مجالات العلوم التجارية وذلك فى الصفحات الاخيرة من العدد .
٧- يمكن نشر تقارير موجزة عن المؤتمرات أو الندوات والحلقات النقاشية وغيرها والتى تم عقدها حديثاً والتى تتصل موضوعاتها بواحد أو أكثر من مجالات اهتمام المجلة والتقارير التى تناقش بعض القضايا الجامعية .
٨- تنشر المجلة مراجعات الكتب من الإصدارات الحديثة ذات العلاقة بالمجال التجارى محلياً وعالمياً .

ب : إجراءات النشر

١- يقدم الباحث عدد (ثلاث) نسخ من البحث مطبوعة وفقاً للقواعد التى يضعها مجلس التحرير .
٢- فى حالة استخدام قائمة استقصاء أو أي أداة أخرى من أدوات جمع البيانات يقوم الباحث بتقديم الباحث نسخة كاملة ما لم تكن قد وردت فى صلب البحث أو ملاحقه .
٣- تعرض البحوث المقدمة للمجلة للنشر على الاستاذ الدكتور/ مدير تحرير المجلة بعد أن يتقدم الباحث بالنسخ المشار اليها الى السكرتير الادارى للمجلة فى مقر الكلية مباشرة . على أن يقوم بتسديد رسوم التحكيم العلمى والمراجعة الفنية مقدماً ويقوم السكرتير الادارى للمجلة بتسجيلها فى السجلات الخاصة بذلك .
٤- يقوم مدير التحرير بتحديد أسماء المحكمين (إثنين من الأساتذة المخصصين فى مجال البحث المقدم) بعد أخذ رأى عضو اللجنة الاستشارية المختص وذلك فى سرية تامة .

ج: التحكيم

١ - يعتمد قرار قبول البحوث المقدمة للنشر على توصية المحكمين حيث يتم تحكيم البحوث بشكل سرى تام .
٢- يستند المحكمون فى قراراتهم بالنسبة لتحكيم البحث على النماذج المعدة للتقييم.
٣- لا يلتفت الى تقارير المحكمين السلبية ما لم تكن مسببة ، ويعتبر البحث مقبولاً للنشر اذا كان تقرير المحكمين إيجابياً .
٤- فى حالة اختلاف أو تعارض نتائج التحكيم ، يرسل البحث المقدم لمحكم ثالث والذى يعتبر تقريره نهائياً .

رسوم النشر

يسدد الباحث مبلغ (٨٠٠) جنيه مصري لحساب المجلة مقابل التحكيم ، أما إذا تطلب الأمر محكماً ثالثاً فانه يجب على الباحث دفع ٤٠٠ جنيهاً إضافياً وذلك من داخل جمهورية مصر العربية ويسدد الباحث ٢٠٠ دولار من الدول العربية والأجنبية ، أما إذا تطلب الأمر محكماً ثالثاً فانه يجب على الباحث دفع ١٠٠ دولار إضافيا

٢- بالنسبة للباحثين من داخل الكلية يتم دفع مبلغاً موحداً عن كل صفحة من صفحات البحث وقدره (٢٥) خمسة وعشرون جنيها ، وذلك حتى الصفحة الثلاثين ، وفى حالة زيادة البحث عن هذا العدد يكون سعر الصفحة الزائدة (٣٠) ثلاثون جنيهاً مصرية .
٣- بالنسبة للباحثين من خارج الكلية (جامعات مصرية) ، يقوم صاحب البحث بدفع مبلغاً عن كل صفحة يبلغ (٣٥) خمسة وثلاثون جنيهاً وذلك حتى الصفحة الثلاثين ، وفى حالة زيادة البحث عن هذا العدد يكون سعر الصفحة الزائدة (٤٠) اربعون جنيهاً مصرياً .
٤- بالنسبة للباحثين من الدول العربية والأجنبية يقوم الباحث بدفع مبلغاً عن كل صفحة وقدره (١٠) عشرة دولار وذلك حتى الصفحة الثلاثين وفى حالة زيادة البحث عن هذا العدد يكون سعر الصفحة الزائدة (١٥) خمسة عشرة دولار.

مرفقات البحث :-

(Diskette) ديسك مكتوب عليه البحث بطريقة (Microsoft word) وفق القواعد الاتية :

١. نوعية الخط Simplified Arabic
٢. حجم الخط (العناوين ١٤ والنص ١٢)
٣. المسافة (مفرد)
٤. الهوامش (العلوى ٤سم ، السفلى ٤سم ، الايمن ٤سم ، الايسر ٤سم)
٥. عنوان وملخص البحث لا يزيد عن ١٠٠ كلمة بحيث يكون مكتوباً باللغتين العربية والإنجليزية
٦. يكتب الباحث اسمه وجهة عمله ووظيفته واهتماماته البحثية على ورقة مستقلة مع ذكر عنوان المراسلات ورقم الهاتف

المجلــة العلميــة

للبحوث التجارية

مجلة علمية محكمة

تصدر عن

كلية التجارة - جامعة المنوفية

السنة العاشرة

العدد الثالث

يوليو (الجزء الاول)

٢٠٢٣ م

هيئة التحرير

أ.د/ أمجد حامد عمارة
عميد الكلية
رئيس التحرير

أ.د/ محمد على وهدان
وكيل الكلية
لشئون الدراسات العليا والبحوث
نائب رئيس التحرير

أ.د/ محمد البنا
مدير التحرير

السيدة/ هالة عمار
السكرتير الإداري

الافتتاحية

تمثل "المجلة العلمية للبحوث التجارية" بكلية التجارة – جامعة المنوفية أحد الروافد الأساسية لنشر البحوث العلمية المحكمة في المجالات المختلفة للعلوم التجارية (إدارية – محاسبية – اقتصادية – تأمينية وإحصائية) الخاصة بأعضاء هيئة التدريس بالكلية وغيرها من الكليات المناظرة بالجامعات الأخرى سواء فى جمهورية مصر العربية أو فى الدول العربية الشقيقة.

ومن المظاهر التى تميز "المجلة العلمية للبحوث التجارية" أنها لا تقتصر على نشر البحوث العلمية المحكمة، بل وتتضمن ملخصات لكتب علمية حديثة فى المجالات التجارية المختلفة، وتقارير عن مؤتمرات علمية فى نفس المجالات، وأخيراً آراء ومقترحات لتطوير الأداء الجامعى.

إن التطوير الذى طرأ على هذه المجلة استهدف زيادة مصداقيتها مع التنويع فى محتوياتها لنشر المعرفة المتخصصة والأفكار البناءة للارتقاء بمستوى الأداء الجامعى كما تسعى هيئة تحرير المجلة من وراء هذا التطوير إلى جعل هذه المجلة العلمية منبراً علمياً متميزاً فى المجالات المختلفة للعلوم التجارية داخل وخارج مصر.

والله ولى التوفيق،،،

رئيس التحرير

المحتويات

م	عنوان البحث	الباحث	الصفحة
١	تأثير جودة حياة العمل على أداء العاملين بالمدارس الثانوية بمحافظة الغربية "دراسة تطبيقية"	أ.د/ امجد حامد عبد الرازق عمارة أماني احمد عبد المنعم السكرى	٩
٢	تحليل العلاقة بين الإفصاح عن سياسات مكافحة الفساد للشركات ومخاطر انهيار أسعار الأسهم فى ضوء المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI 205) - دراسة تطبيقية	د. منى مغربي محمد ابراهيم	٤١
٣	الدور الوسيط للحد من مصادر ضغوط العمل التنظيمية في العلاقة بين أبعاد الصحة التنظيمية والاستغراق الوظيفي : دراسة تطبيقية على العاملين بقطاع المعاهد التجارية العليا الخاصة بوسط الدلتا	د/ اسامة محمد محمد سلام	١١٧
٤	المؤشرات الاقتصادية للتعليم الإلكتروني عن بعد في ظل المتغيرات الدولية المستجدة	د. محمد صلاح محمد غريب الكردي	١٧٧
٥	دور سياسات الامن القومي في دعم التنمية الاقتصادية رؤية مصر ٢٠٣٠	د/ احمد يحيى محمد على عبد الله	٢٠٩
٦	دراسة تأثير إدارة التدفقات النقدية التشغيلية وتكلفة التمويل بالإقتراض على جودة التقارير المالية في ضوء أثار جائحة كورونا	د . أيمن صابر سيد علي	٢٥٩
٧	دور القياس المقارن في تحسين الأداء المؤسسي - دراسة ميدانية على الشركة القابضة لمصر للطيران	د / ثناء معوض على ابو شحاته	٣٢٥
٨	أثر التحول الرقمى على المتغيرات الاقتصادية الكلية	د. مصطفى احمد حامد رضوان د. عصام احمد البدرى	٣٧٩
٩	أثر الافصاح عن خطر التحول الرقمي ضمن فقرة أمور المراجعة الرئيسة في تقرير مراقب الحسابات الخارجي على المحتوي المعلوماتي للتقرير - دراسة ميدانية في البيئة المصرية	د. أمل محمود عبد المجيد الغايش د. دعاء محمد حامد النجار	٤٠٣
١٠	محددات النمو الاقتصادي الاحتوائي فى الاقتصاد المصري	د. ياسر ابراهيم محمد داود د. عصام احمد البدرى	٤٨٣
١١	مدخل محاسبي لقياس القيمة الاجتماعية المضافة للمنظمات بهدف تفعيل قرارات المستثمرين والمقرضين	د/ أمينة محمد عبد الله بسيوني	٥٣٥
١٢	دور سلوكيات الشراء الاندفاعي في العلاقة بين التأثر بالمقارنات الاجتماعية والإرهاق الإلكتروني دراسة ميدانية بالتطبيق على مستخدمي Facebook من طلاب جامعة أسيوط	د. لمياء عبد الناصر محمد	٥٨١
١٣	أثر البيانات الضخمة وحجم منشأة المراجعة على جودة التقارير المالية وتأخر إصدار تقرير المراجعة "دليل من البنوك المصرية"	د محمود موسي عبد العال متولي د محمد سعد أحمد حسين	٦٣٥
١٤	دور الحوكمة في تحسين جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية المقدمة للعملاء دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في فلسطين من وجهة نظر موظفي البنوك	أ.د. أحمد أحمد عبد الله اللحلح ايناس جمال عبد الله السفاريني	٧٠٧
١٥	"تفعيل دور المراجعة الداخلية البيئية في تعظيم قيمة المنشأة في ظل حوكمة التغيرات المناخية على ريادة الأعمال الاجتماعية- دراسة نظرية"	د.سهام سيد محمد السيد أ. سمر أحمد السواح	٧٣١
١٦	تعظيم استخدام المخزون الحكومي الراكد	أ.د. سمير ابو الفتوح صالح د/سمير اسماعيل السيد خالد سعد محمد أحمد	٧٥٥
١٧	قياس تأثير الوسم "Branding" على اختيارات المشترين في السوبر ماركت	د. امل صديق عفيفى	٧٧٩
١٨	تطبيق مقترح لتعظيم استخدام المخزون السلعي الحكومي في أنظمة إدارة المعلومات المالية الحكومية	أ.د. سمير ابو الفتوح صالح د/سمير اسماعيل السيد خالد سعد محمد أحمد	٨١٣

تأثير جودة حياة العمل على أداء العاملين بالمدارس الثانوية بمحافظة الغربية "دراسة تطبيقية"

أ.د/ امجد حامد عبد الرازق عمارة *
امانى احمد عبد المنعم السكرى **

(*)**أ.د/ امجد حامد عمارة:**أستاذ إدرة الاعمال وعميد كلية التجارة - جامعة المنوفية ، وله اهتمامات بحثية في إدارة الموارد البشرية وإدارة الأعمال والتمويل
E-mail: amgadomara63@yahoo.com
(**) امانى احمد عبد المنعم السكرى : باحث ماجستير تخصص ادارة اعمال – كلية التجارة جامعة المنوفية ٠

الملخص

هدفت الدراسة إلى دراسة قياس تأثير جودة حياة العمل على تحسين أداء العاملين بالمدارس محل الدراسة. وطبقت الدراسة على المدارس الثانوية الخاصة بمحافظة المنوفية. زتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج اهمها: وجود علاقة ارتباط معنوية بين متغيرات عناصر جودة حياة العمل، المتمثلة فى: (النمط القيادي والإشرافي، الاستقرار والأمان الوظيفي، التقدم والترقي الوظيفي، التوازن بين العمل والحياة) أداء العاملين بالمدارسة الثانوية الخاصة محل الدراسة، وأن عناصر جودة حياة العمل تؤثر معنوياً على أداء العاملين. كما توصلت ان اكثر عناصر جودة حياة العمل تأثيراً في أداء العاملين بالمدارس الثانوية الخاصة محل الدراسة، هو عنصر النمط القيادي والإشرافي هو الاقوى تأثيرا على مستوى الاداء أداء العاملين بالمدارس الثانوية الخاصة، يليه عنصر التوازن بين العمل والحياة، ثم عنصر الاستقرار والأمان الوظيفي، واخيرا يأتي عنصر التقدم والترقي الوظيفي فهو الاقل تأثيراً على مستوى أداء العاملين بالمدارس الثانوية الخاصة. واوصت الدراسة بتفعيل دور إدارة الموارد البشرية بالمدارس الثانوية الخاصة والتي من شانها تصميم البرامج التدريبة وتالبية احتياجات العاملين بالشكل المناسب الذى يساعد على تحسين مستويات الاداء.

Abstract

The study aimed to study the impact of quality of work life on improving the performance of employees in the schools under study. The study was applied to private secondary schools in Menoufia Governorate. The study found many results, the most important of which are: There is a significant correlation between the variables of the quality of work life elements, represented in: (leadership and supervisory style, job stability and security, career advancement and promotion, work-life balance) the performance of workers in the private secondary school under study, and that the elements of The quality of work life significantly affects the performance of employees. It also found that the elements of the quality of work life most influential in the performance of workers in the private secondary schools under study, is the element of leadership and supervisory style, which has the strongest impact on the level of performance performance of workers in private secondary schools, followed by the element of work-life balance, then the element of stability and job security, and finally comes The element of career progression and advancement is the least influential on the performance level of private secondary school employees. The study recommended activating the role of human resources management in private secondary schools, which would design training programs and meet the needs of employees in an appropriate manner that helps improve performance levels.

مقدمة:

يعيش العالم اليوم عصر الإدارة الحديثة بأبعادها ومفاهيمها كافة، فلم يعد هناك لنجاح أية مؤسسة الا اذا كانت إداراتها على أسس الإدارة العلمية الحديثة، وهذا الأمر يتطلب توفير بيئة عمل سليمة توفر للعاملين الاستقرار، والأمن، والاحترام، و تحفز القيادات الإدارية في المنظمات بشكل عام، وفي المدارس بشكل خاص، على القدرة على اتخاذ القرارات الصحيحة، والدقيقة بشكل فعال.

ويعد المورد البشري من أهم الموارد وأثمنها لعمل المؤسسات وخاصة المدارس فهم مصدر الجذب، ويلعب دوار فعالا في تخطيط نشاطات المنظمة وتنفيذها ومما لا شك فيه أن هذا يتطلب مراعاة خاصة بالاهتمام بإعداد طواقم إدارية وأكاديمية فائقة النوعية من الناحية المهارية، والمعرفية، وتوفير بيئة عمل، وجودة حياة مناسبة تعمل على زيادة الولاء، وتحقيق التكامل، والتفاعل بين أهداف العاملين وأهداف المنظمة. ***(علاء حسين، ٢٠٢٠، ص٤٣)***

أما جودة حياة العمل فهي من المفاهيم الإدارية الحديثة، والمعاصرة وخاصة في إدارة الموارد البشرية، حيث جاء هذا المفهوم ليؤكد على تحقيق أهداف العاملين ومصالحهم، وذلك بتوفير بيئة عمل صحيه، ومتكاملة من حيث الأمن، والاستقرار الوظيفي، والتوازن بين الحياة الوظيفية والحياة الشخصية للعاملين، والتي تنعكس على تحقيق أهداف المنظمة وقدرتها على اتخاذ القرارات الإدارية الفعالة.

لذا فإن جودة حياة العمل هي التوجه الذي يعتبر الموظفين أحد أصول المنظمة، بدلاً من اعتبارهم تكلفة عليها ويفترض هذا التوجه أن أداء الموظفين يكون أفضل عند السماح لهم بإدارة عملهم بأنفسهم والمساهمة في اتخاذ القرار. ***(Tiliouine,. & Meziane,2012,p262.)***

كما تركز المنظمات الحديثة جهودها للارتقاء المستمر بمستوى أداء العاملين فيها، وذلك من خلال البحث عن العوامل المؤثرة في أداء وكفاءة العاملين، حيث يسعى المسئولون إلى أن يصل العاملون في أدائهم إلى أقصى كفاءة ممكنة، ولتحقيق هذا الهدف تعمل هذه الإدارات على توفير العمالة الجيدة والمؤهلة وإكسابهم المهارات المطلوبة للقيام بأعمالهم.

ولأن العنصر البشري يعد أهم مورد من بين موارد المؤسسة، فإن إدارة وتسيير الموارد البشرية أصبحت تمثل مهمة ومسؤولية جد صعبة، هذا لأن تحقيق المؤسسة لأهدافها وعلى رأسها تحسين أدائها المرتبط بشكل كبير بتحسين أداء الأفراد العاملين بها، لأن التركيز على أداء كل موظف هو السبيل لتحسين وزيادة نجاح المؤسسة. ولبلوغ هذه الغاية لا بد من إدارة المؤسسة العمل على تنمية

قدرات ومهارات ومواهب الأفراد وكذا خلق المناخ والجو الملائمين للإبداع البشري . ***(مصطفى منتصر،٢٠١٩،ص١٢)***

وفى بيئة الأعمال شديدة التنافس اليوم، يعد الأداء الوظيفي للموظفين أحد الهياكل الرئيسية التي تلعب دوراً حاسماً في تحقيق الأداء التنظيمي. حيث يعد أداء العاملين أهم متغير تابع في السياق التنظيمي وأهم مفهوم في علم النفس الصناعي التنظيمي. حيث يعبر عن السلوكيات الملحوظة التي يقوم بها العاملين في وظائفهم ذات الصلة بأهداف المنظمة. وفي مراجعة الأدلة النظرية والتجريبية، حدد الباحثون عوامل مختلفة يمكن أن تتأثر بالأداء الوظيفي. من بينها، أعطى المفهوم المطور حديثًا نمط الحياة اهتماماً كبيراً في الماضي القريب في الولايات المتحدة الأمريكية والصين باعتباره نهجاً جديداً لتعزيز أداء العاملين.

كما يعتبر اداء العاملين المكون الرئيسى للعملية الادارية والتنظيمية للمنظمة، كونه الجزء الحى منها لانه مرتبط بالانسان الذى يدير العملية الانتاجية ويحول موادها الخام الى مواد جاهزة للاستهلاك، كما ان اهمية اداء العاملين لا تتوقف على مستوى المنظمة بل تتعدى ذلك الى نجاح خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة. ***(Luthans, F.2017,P35)***

ويشير كل من ***(أسماء محسن،٢٠١٩) و (جدى على،٢٠٢١)*** إلى أن الوصول إلى أداء متميز للعاملين مرهون بمدى توفر مستوى مقبول من الرضا الوظيفي عن الخدمات وعن العمل وعن العدالة المادية والمعنوية ونمط الحياة الذى يعيشة العامل. كما أن الأداء يحتل مكانه خاصة داخل أي مؤسسة كانت، باعتباره الناتج النهائي لمحصلة الأنشطة بها، وذلك على مستوى الفرد والمؤسسة، ذلك أن المؤسسة تكون أكثر استقرارا وأطول بقاء حين يكون أداء العامين أداء متميزا وبشكل عام فان اهتمام الإدارة وقيادتها بمستوى الأداء عادة ما يفوق الاهتمام بالعاملين بها.

مما سبق يتبين ضرورة تحديد تأثير جودة حياة العمل على أداء العاملين ببعض مدارس محافظة الغربية الثانوية وهو الامر الذي تسع الدراسه للوصول اليه.

اولاً: الدراسات السابقة:

تناولت الباحثة في هذا الجزء أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بمتغيرات الدراسة وعلاقتها بعضها البعض، وذلك بهدف الوصول إلى الفجوة البحثية بين هذه الدراسات، والتي حاولت الدراسة الحالية سدها، وتحديد الأبعاد التي تشملها متغيرات الدراسة والتي اعتمدت عليها الدراسة الحالية، **وتناولت دراسة (رشا احمد،٢٠١٨)** إلقاء الضوء على مفهوم جودة الحياة الوظيفية وأبعادها

ومعوقات تطبيقها بالشركات السياحية حيث أن جودة الحياة الوظيفية والاهتمام بأبعادها سيؤدى إلى زيادة الإنتاجية والارتقاء بمستويات ومعدلات الرضا والأداء الوظيفي في منظمات الأعمال وقد اعتمدت الدراسة الميدانية على توزيع استمارات استقصاء على عينه من العاملين بشركات السياحة المصرية فئة (أ) في القاهرة، وقد تبين من خلال نتائج البحث أن هناك معتقدات خاطئة لدى الإدارة العليا والعاملين في مدى إدراكهم لمفهوم جودة الحياة الوظيفية وقد أوصت الدراسة بضرورة تحسين جودة الحياة الوظيفية من خلال التركيز على الأمان الوظيفي، فرص الترقية، الأجور والمكافآت ورفاهية العاملين، كما يجب وضع معايير واضحة في مجال نظم الأجور والحوافز وربط الأجر بالإنتاجية ومستوى الأداء والبعد عن التحيزات الشخصية.

هدفت الدراسة (احمد عوض،٢٠١٩) إلى التعرف على مستوى جودة الحياة الوظيفية في المنظمات الحكومية في قطاع غزة ودرجة الالتزام بتطبيق عناصرها داخل أروقتها والتعرف على مستوى الأداء الوظيفي لدى عاملي المنظمات غير الحكومية ومدى تأثرها بتطبيق برامج جودة الحياة الوظيفية من عدمه، بالإضافة للخروج بتوصيات من شأنها أن ترتقي بجودة الحياة الوظيفية للمنظمات غير الحكومية وأدائها وأداء عامليها. توصيات الدراسة: الاهتمام بتحسين ظروف العمل المادية في المنظمات غير الحكومية من خلال توفير البيئة المناسبة لطبيعة العمل كتصميم المكتب المريح ، وتوفير درجة الحرارة المعتدلة والإضاءة الجيدة، والطلاء المناسب وأدوات العمل المطلوبة لما في ذلك من أثر كبير على إنتاجية العاملين وأدائهم. توفير بيئة عمل صحية وآمنة تلبي شروط السلامة المهنية في المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة، والحرص على اتباع العاملين لإجراءات الوقاية والسلامة أثناء العمل، وتواجد نظام وقاية وحماية ضد الحرائق داخل المنظمات غير الحكومية للحفاظ على سلامة وصحة العاملين والحد من إصابات العمل. أن تراعي الإدارة أثناء قيامها بالتصميم الوظيفي وضوح وسلاسة المهام الوظيفية وقدرات وجهود العاملين، وترك مساحة مناسبة لهم في تنفيذها، لكي يتسنى للمنظمة غير الحكومية الحصول على أقصى إنتاجية وأداء لعامليها. وتحقيق الأمان الوظيفي للعاملين وضمان شعورهم بالاستقرار في المؤسسة وتفنيد مخاوفهم في الاستغناء عن خدماتهم لاكتساب ولائهم والحصول على أقصى أداء لهم.

وسعت دراسة (نوال ابو ضياف،٢٠٢٠) إلى ان جودة الحياة الوظيفية تعتبر من القضايا الإدارية التي احتلت مكانا مميزا في أدبيات إدارة الموارد البشرية والسلوك التنظيمي، نظرا لأنه مفهوم يحوي على العديد من المؤشرات التي تعزز الأداء المؤسسي وتوفر الأمان الوظيفي للعامل، وهذا

من أجل تطوير رأس المال البشري وتحسين بيئة العمل والحياة الوظيفية للعامل وحياته الشخصية من منظور إيجابي هذا كله من أجل تحقيق التنمية المهنية المستدامة. وعليه فقد هدفت الورقة البحثية التعرف على مدى اسهام جودة الحياة الوظيفية في تحسين الأداء الوظيفي والإنتاجية في المنظمات، وعليه فقد توصلت الدراسة على عدة نوصيات إجرائية تدعم الطرح السابق من خلال رفع مستوى جودة الحياة المهنية وذلك بالاهتمام بكل أبعاد ها عن طريق إعادة هندسة الموارد البشرية ورفع مستوى الأداء من خلال إشباع رغبات وحاجات الموظفين فيها، فكلما كانت بيئة العمل تهتم بحاجات ورغبات الموظفين بموازاة اهتمامها بالعمل نفسه، كلما كان ذلك له تأثير إيجابي على الإنتاج وتحقيق أهداف المؤسسة.

- التعليق العام على الدراسات السابقة:

بعد استعراض الدراسات السابقة والتي تعد من ركائز البحث العلمي التي تساعد الباحث في طريقة البحث عن منهجية العمل لموضوع الدراسة والاطلاع على النتائج التي توصلت اليها الدراسات السابقة لتحقيق التكامل، ومعرفة الأدوات المستخدمة، والقطاعات التي تناولتها الدراسات السابقة، ولتحقيق أكبر قدر من الاستفادة، فقد قامت الباحثة بتقسيم أوجه التشابه والاختالف مع الدراسات السابقة .من حيث موضوع الدراسة وأهدافها اتفقت الدراسة مع معظم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع جودة حياة العمل، وقد ركزت هذه الدراسة على أثرها في اداء العاملين، مع العلم بأن معظم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع جودة الحياة الوظيفية كانت بمثابة "المتغير المستقل"

من حيث المنهج المستخدم: اتفقت هذه الدراسة مع كافة الدراسات السابقة في استخدامها للمنهج الوصفي التحليلي

من حيث أداة الدراسة: اتفقت هذه الدراسة مع كافة الدراسات السابقة في استخدامها لالستبانة كأداة لجمع البيانات.

من حيث نتائج الدراسة: اتفقت هذه الدراسة مع كافة النتائج في الدراسات السابقة التي تؤكد على أهمية جودة الحياة العمل، وضرورة تطبيق برامج وأبعاد جودة الحياة العمل من أجل تحقيق بيئة ملتزمة تنظيميا، وان كافة الدراسات السابقة التي تناولت جودة الحياة العمل تؤكد ذلك.

الفجوة البحثية:

- هناك ندرة في الدراسات المحلية التي ربطت بين جودة حياة العمل واداء العاملين في كافة القطاعات المحلية على حد علم الباحثة.
- معظم الدراسات التي تناولت جودة حياة العمل واداء العاملين ركزت على قطاع التعليم من جامعات وبنوك كمجتمع دراسة، في حين هناك ندرة في الدراسات التي تناولت القطاع محل الدراسة كمجتمع دراسة، وعدم وجود أي دراسة تناولت مدارس الغربية كمجتمع دارسة تحديدا.
- أيضا تحسب لهذه الدراسة أنها تناولت مجموعة مختلفة الابعاد من عناصر ومؤشر ات جودة الحياة الوظيفية حيث تم تجميعهم من عدة دراسات سابقة.

مما سبق من نتائج، يتبين اختلاف أهداف الدراسات السابقة عن أهداف الدراسة الحالية، مما يجعلها اضافة في هذا المجال.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

يواجه التعليم فى المجتمعات العربية العديد من التغيرات التكنولوجية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، خاصة فى الآونة الأخيرة، حيث شكلت هذة التغيرات مجموعة من الضغوط على المؤسسات التعليمية، ومن ذلك نجد أن المؤسسات التعليمية الناجحة تهدف إلى الاهتمام بكافة الموارد البشرية داخل بيئة العمل وذلك من خلال الاهتمام بتطبيق أبعاد جودة حياة العمل والتى تعمل تهيئة ظروف العمل سواء المادية والمعنوية وتحقيق الرضا الوظيفي وتوفير الأمان والاستقرار مما يساعد على القيام بالأعمال الوظيفية على أكمل وجه مما ينعكس على نتائج العمل بصورة إيجابية.

مما سبق تري الباحثة أن مشكلة الدراسة تتمثل في انخفاض أداء العاملين نتيجة القصور التى تم التوصل لها من الدراسة الاستطلاعية فى الجوانب الخاصة بجودة حياة العمل. وبتعبير اخر تكمن مشكلة الدراسة في الاجابة علي التساؤلات التالية:

١- ما هو مستوي ادراكات مفردات عينة الدراسة لمفهوم جودة حياة العمل في المدارس محل الدراسة؟

٢- ماهو مستوى أداء العاملين بالمدارس محل الدراسة؟

٣- ما هو تأثير جودة حياة العمل على أداء العاملين بالمدارس محل الدراسة؟

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق، ما يلي:

١- تحديد ادراكات مفردات عينة الدراسة لمفهوم جودة حياة العمل بالمدارس محل الدراسة.

٢- تحديد مستوى أداء العاملين بالمدارس محل الدراسة.

٣- قياس تأثير جودة حياة العمل على تحسين أداء العاملين بالمدارس محل الدراسة.

٤- تقديم بعض الدلالات والتوصيات التي تفيد إدارة المدارس في تحسين مستوى أداء العاملين وزيادة قدرتها التنافسية، من خلال تفعيل تأثير جودة حياة العمل، والذي ينتج عنها تحسين أداء العاملين بها.

رابعاً: فرضيات الدراسة:

من خلال نتائج الدراسات السابقة، والسعي نحو تحقيق أهداف الدراسة الحالية، تم تحديد الفرضية الرئيسة تقوم الدراسة الحالية عليها، وهي:

الفرض الرئيسى: " لا يوجد تأثير جوهرى ذو دلالة إحصائية لجودة حياة العمل، المتمثلة فى: (النمط القيادي والإشرافي،الاستقرار والأمان الوظيفي، التقدم والترقي الوظيفي، التوازن بين العمل والحياة) على تحسين أداء العاملين، المتمثلة فى (الموظف وكفاءاته، والعمل ومتطلباته، والبيئة التنظيمية ومركباتها) بصفة اجمالية بالمدارس محل الدراسة". وينبثق من هذا الفرض الرئيسى، الفروض الفرعية، التالية:

١-لا يوجد تأثير جوهرى ذو دلالة إحصائية النمط القيادي والإشرافي كأحد ابعاد مستوى جودة الحياة على تحسين أداء العاملين، المتمثلة فى (الموظف وكفاءاته، والعمل ومتطلباته، والبيئة التنظيمية ومركباتها) بصفة اجمالية بالمدارس محل الدراسة".

٢-لا يوجد تأثير جوهرى ذو دلالة إحصائية الاستقرار والأمان الوظيفي كأحد ابعاد مستوى جودة الحياة على تحسين أداء العاملين، المتمثلة فى (الموظف وكفاءاته، والعمل ومتطلباته، والبيئة التنظيمية ومركباتها) بصفة اجمالية بالمدارس محل الدراسة".

٣- لا يوجد تأثير جوهرى ذو دلالة إحصائية التقدم والترقي الوظيفي كأحد ابعاد مستوى جودة الحياة على تحسين أداء العاملين، المتمثلة فى (الموظف وكفاءاته، والعمل ومتطلباته، والبيئة التنظيمية ومركباتها) بصفة اجمالية بالمدارس محل الدراسة".

٤-لا يوجد تأثير جوهرى ذو دلالة إحصائية التوازن بين العمل والحياة كأحد ابعاد مستوى جودة الحياة على تحسين أداء العاملين، المتمثلة فى (الموظف وكفاءاته، والعمل ومتطلباته، والبيئة التنظيمية ومركباتها) بصفة اجمالية بالمدارس محل الدراسة".

خامساً: اهمية الدراسة:

تتمثل اهمية الدراسة في كل من الناحية الاكاديمية والناحية التطبيقية، ويتضح ذلك مما يلي:

أ- **الأهمية الأكاديمية(النظرية):**

تتمثل الأهمية الأكاديمية لهذه في الآتي:

١-تبرز أهمية هذه الدراسة، بما ستضيفه لفرع إدارة الأعمال بصفة عامة، والي فرع ادارة الموارد البشرية بصفه خاصة، حيث أنهما يعدان من الموضوعات المهمة في الفكر الإداري الحديث، كونهما مصدراً مهماً من مصادر بقاء المنظمة واستمراريتها، خاصة بالنسبة للمنظمات التي تسعى إلى تبَّني استراتيجية الإدارة الحديثة في تحسين أداء العاملين بها، واستغلال الفرص وزيادة قدراتها التنافسية والإبداعية.

٢-أن موضوع تأثير جودة حياة العمل على أداء العاملين، يعتبر من الموضوعات التي تتسم بقلة الكتابات، سواء كان ذلك على مستوى الدراسات العربية أو الأجنبية، الأمر الذي يشكل نقصا في ذلك الموضوع في المكتبة العربية والأجنبية، مما يستوجب إجراء الدراسات في هذا الجانب.

ب-**الأهمية التطبيقية (العملية):**

تتمثل الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة في الآتي:

١-تنطلق أهمية الدراسة من أهمية قطاع المدارس الخاصة، فهي مهمه الداعم للمواطنين وللاقتصاد المصرى ومن ثم يوجد العديد من المنافع التي يمكن أن تحققها المدارس من تفعيل جودة حياة العمل، والاهتمام بتحسين أداء العاملين بها، مثل: تحسين مستويات رضا العملاء، وزيادة القدرة علي الابتكار والإبداع، وبالتالي زيادة القدرة التنافسية لهذه للالمدارس.

٢-إمكانية استفادة إدارة المدارس الخاصة، من نتائج هذه الدراسة، من خلال الوقوف تأثير جودة حياة العمل على أداء العاملين ومن ثم تطويرها في الجوانب التي تحتاج إلي تطوير.

٣-محاولة لفت أنظار إدارات المدارس الخاصة إلى ضرورة معرفة العلاقة بين جودة حياة العمل في تحسين أداء العاملين، ومحاولة إبراز أهمية نمط الحياة في أداء العاملين بالمدارس مما يساعدهم في التفكير لتطوير نمط الحياة من اجل تحسين أداء العاملين بشكل مستمر.

٤- أن النتائج التي سوف تتوصل إليها الدراسة، سوف تمكن مسئولي المدارس الخاصة محل الدراسة، من رسم الخطط ووضع الاستراتيجيات، التي تتبني المدخل الاهتمام بالعميل، والتي تساعد في زيادة القدرة التنافسية لهذه المدارس. وسوف تقوم الباحثة بمساعدة هؤلاء المسئولين في ذلك، من خلال تقديم الدليل ارشادي مقترح لتنفيذ توصيات الدراسة.

سادساً: منج الدراسة:

اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على استخدام المنهج الوصفى التحليلى، وذلك للقيام بنوعين من الدراسة وهما:

- **الدراسة النظرية: تعتمد على استخدام المنهج الاستقرائي** ويتم ذلك من خلال تحليل ما ورد بالكتب والرسائل، والدوريات، والمؤتمرات والندوات وأوراق العمل الخاصة بموضوع الدراسة سواء كانت العربية أو الأجنبية، وأي مصادر أخرى للمعرفة مرتبطة بموضوع البحث.

- **الدراسة التطبيقية:** تعتمد على استخدام المنهج الاستنباطي عن طريق البدء بوضع فروض للدراسة ثم اختبار مدى صحة تلك الفروض من أجل استخلاص نتائج تفيد في تحقيق أهداف البحث وذلك باستخدام بعض الأساليب الإحصائية. هذا وسوف يتم الاعتماد على البيانات اللازمة من خلال مجال التطبيق بجانب المقابلات الشخصية لتوضيح أي استفسار.

متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: ويشمل جودة حياة العمل والتى تتمثل فى: (النمط القيادي والإشرافي، والاستقرار والأمان الوظيفي، والتقدم والترقي الوظيفي، التوازن بين العمل والحياة) وتم قياسها من خلال القسم الاول من قائمة استقصاء الدراسة الميدانية، ومن خلال مقياس مكون من ٢٨ عبارة موزعة على عناصر جودة حياة العمل بالتساوي لكل عنصر من عناصر جودة حياة العمل ٧ عبارات بالترتيب، كما وردت بقائمة الاستقصاء بملحق الدراسة رقم (٢).

٢/٦/١ المتغير التابع *Dependent Variable*: ويشمل: أداء العاملين، والمتمثل فى (الموظف وكفاءاته، والعمل ومتطلباته، والبيئة التنظيمية ومركباتها)، وتم قياس هذا المتغير من خلال مقياس مكون من ٢١عبارة في قائمة استقصاء الدراسة الميدانية بالقسم الثاني من قائمة استقصاء الدراسة الميدانية.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المدارس الثانوية الخاصة بمحافظة الغربية وعددها (٦) مدراسة، وتعرضهم الباحثة كما يلي:

- **اختيار حجم العينة**

$$n = \frac{t^2 p(1-p)}{d^2} \quad (*)$$

حيث ان:

n = حجم العينة بدون اخذ مجتمع الدراسة في الاعتبار .

t = عدد الوحدات المعيارية وهي ٩٦و١ لمستوي ثقة ٩٥%.

p = نسبة عدد المفردات التي يتوافر فيها الخصائص موضوع الدراسة وهى ٥٠%.

d = حدود الخطأ وهي ٥% لمستوي ثقة ٩٥% .

وبالتعويض في هذه المعادلة يكون حجم العينة:

$$n = \frac{(٩٦و١)٢ \times ٥٠و٠ \times ٥٠و٠}{٢(٠٥و٠)} = ٣٨٤ \text{ مفردة}$$

- **عينة الدراسة:**

- وبالنسبة لعينة الدراسة من العاملين فقد تم تحديدها بـ (٣٨٤) مفرده نظرا لان حجم المجتمع الكلى أكبر من (٧١٥٢). ويوضح الجدول التالي توزيع حجم عينة العاملين، كما يلي:

جدول رقم(١) مجتمع وعينة الدراسة

م	اسم المدرسة	عدد العاملين	النسبة	حجم العينة
١	مدرسة ابشواى الملق الثانوية.	١٣٦٩	%١٩	٧٣
٢	مدرسة ابو صير الثانويه بنين.	١١٧٤	%١٦	٦١
٣	مدرسة ابيار التجريبية لغات.	١٢٢٨	%١٧	٦٥
٤	مدرسة ابيار الثانوية للبنات.	٩٧٥	%١٤	٥٤
٥	مدرسة اشناواى الثانوية المشتركة.	١٢٠٩	%١٨	٧٠
٦	مدرسة الاحمدية الثانوية بنين.	١١٩٧	%١٦	٦١
	الاجمالي	٧١٥٢	%١٠٠	٣٨٤

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة وفقا لبيانات الجدول السابق.

وتتمثل وحدة المعاينة في هذه الدراسة في العاملين بالمدارسة الثانوية الخاصة محل الدراسة. وقد تم اختيار مفردات العينة داخل كل مدرسة من المدارس الثانوية الخاصة محل الدراسة عشوائياً ***Randomly***، باستخدام طريقة القصاصات الورقية. (محمود بازارعة،١٩٩٩)

سابعاً: حدود الدراسة:

تم إجراء الدراسة في إطار الحدود التالية :

١-**الحدود الموضوعية:** أهتمت هذه الدراسة بتأثير عناصر جودة حياة العمل على مستوى أداء العاملين بالمدارس الخاصة محل الدراسة، دون الأخذ في الحسبان الآثار الأخرى خارج إطار هذه الدراسة.

٢-**الحدود البشرية:** تم تطبيق هذه الدراسة على عينة من العاملين بالمدارس الثانوية الخاصة وجميع الفروع بها، وعددهم (٣٨٤) مفردة، وقد تم استثناء عمالة الخدمات ويرجع ذلك الي طبيعة الدراسة التي تحتاج الى مستوى تعليمي متوسط كحد ادني، لاستيعاب قائمة الاستقصاء وفهم مضمونها.

٣-**الحدود المكانية:** يتم إجراء الدراسة على المدارسة الثانوية الخاصة محل الدراسة.

ثامناً: الخلفية النظرية للدراسة:

أ-جودة حياة العمل:

١-مفهوم جودة حياة العمل:

يتناول مفهوم جودة حياة العمل الجهود والأنشطة المنظمة التي تستخدمها إدارة الموارد البشرية في المنظمة بغرض توفير حياة وظيفية أفضل للعاملين إشباع احتياجاتهم من خلال توفير بيئة عمل صالحة، ومشاركتهم في اتخاذ القرارات وتوفير متطلبات الأمن والاستقرار الوظيفي والعاطفي لهم، واتاحة الفرص الملائمة لتحسين الأداء.*(رشا أحمد، ٢٠٢٠، ص٢٩)*

وعرفت *(Daud ،Normala ،2020 ،P77)* جودة حياة العمل على أنها:"مدى توافر الظروف وبيئة العمل المناسبة للموظفين من عدة جوانب تشمل النمو والتطور الوظيفي والمشاركة في اتخاذ القرارات وتوافر بيئة مادية مناسبة صحية والإشراف".

عرف *(اشتيوي، ٢٠١٤، ص٤١)* جودة حياة العمل بأنه: "حالة رضا العاملين تجاه ما توفره المنظمة من بيئة عمل مادية ومعنوية".

وعرف *(سامر أحمد ، ٢٠٢٠، ص٢٩)* بأنها: "المدى الذي يكون فيه أعضاء المنظمة قادرين على إشباع حاجاتهم الشخصية من خلال خبراتهم في المنظمة، وهي تغطي مشاعر الشخص حول كل جانب من جوانب العمل من حيث المكافآت الاقتصادية والفوائد والإمان والعدالة

الداخلية والخارجية، وشروط العمل والعالقات التنظيمية والشخصية الداخلية، والتي لها أهمية كبيرة في حياة الأشخاص.

ويرى ***(Ziadi, M,2015,p56)*** جودة حياة العمل على أنها:" عملية مخططة طويلة الأجل جماعية هادفة إلى التغيير مسئولة عن تحقيق الرضا الوظيفي للعاملين، واحداث لتوازن بين الحياة الوظيفية والأسرية للعاملين، حيث تقوم على العدالة الاجتماعة والحفاظ على كرامة العاملين، بما يتفق مع الاستراتيجية المنظمة وثقافتها السائدة، من خلال تأمين ظروف عمل مناسبة وآمنة، لرفع مستوى العاملين وتوفير البيئة التنظيمية المناسبة لنقل المنظمة إلى وضعية مستقبليه متطورة تسمح بمزيد من التطور والنجاح في العمل.

ويرى ***(سهام نبيل، ٢٠٢٠م، ص٢١٦)*** ان جودة حياة العمل عبارة عن" توفير الظروف وبيئة العمل الملائمة التي تعزز الرضا الوظيفي، من خلال تو فير المكافآت، والأمن الوظيفي، وفرص النمو، والسماح للعاملين بالمشاركة في اتخاذ القرارات، وتعزيز التعاون، وتحقيق العدالة بنظام الأجور فضلاً عن سلامة بيئة العمل، مما يؤدي إلى إشباع حاجات العاملين ورغباتهم، وبما يحقق ردود على إيجابية تتمثل بسعيهم لزيادة الإنتاجية".

ومن خلال التعريفات السابقة ترى الباحثة أن جودة حياة العمل هي:" عملية مستمرة مخطط لها تهدف إلى تحقيق التوازن بين متطلبات الحياة الوظيفية والشخصية للموظفين، من خلال التغيير للأفضل نحو الفاعلية والعدالة التنظيمية، وتحقيق الأمن الوظيفي والعدالة في نظم الأجور والحوافز، والترقيات المبنية على أساس الكفاءة والمهنية، والتكامل الاجتماعى في عمل المنظمة، وتأمين ظروف عمل مناسبة وآمنة لهم، من أجل رفع مستوى معيشتهم، وتوفير البيئة إيجاباً على الموظف التنظيمية الملائمة من خلال المشاركة في اتخاذ القرارات مما ينعكس ذلك فيشعر العامل بالرضا والإمان الوظيفي، فيبذل أقصى جهد ممكن في خدمة المنظمة لنقلها لمزيد من التطور والنجاح، والعمل بطريقة تؤمن قدرتها على تحقيق استراتيجيتها وكذلك تقدم أدائها التنافسي".

٢-أهداف جودة حياة العمل:

يرى (مسعد محمد، ٢٠٢٠،ص٤٧) أن ابرز الأهداف التي تسعى إدارة الموارد البشرية إلى تحقيقها من خلال برامج تطوير جودة حياة العمل ما يلي :

- جعل بيئة العمل مصدر جذب للعاملين الجيدين ومساعدة العاملين على الإنتماء للمنظمة وعدم الهجرة إلى منظمات أخرى.

- زيادة إنتماء العاملين وولائهم وتحقيق التكامل التفاعلي بين أهداف المنظمة وأهدافهم وتقليص عدد الحوادث وحجمها ونوعها إلى أدنى مستوى ممكن.
- المساهمة في تعزيز الجودة والتعلم والإبداع.

وبصفة عامة يمكن إبراز أهداف جودة حياة العمل في أهداف تتعلق بالمنظمة وأخرى تتعلق بالموظفين أما أهداف المنظمة يمكن تلخيصها فيما يلي : ***(سهام نبيل، ٢٠٢٠، ص٣٧)***

- توفير التشجيع الكافي الذي يحتاجه الموظف لتوظيف قدراته وامكانياته لتحقيق مستقبل وظيفي ناجح لهم بالمنظمة .
- تقليل معدل دوران العمل والتغيب وحوادث العمل وتعزيز الدافعية والرضا المهني لخلق جو تنافسي داخل المنظمة.

٣- ابعاد جودة حياة العمل:

تعددت أبعاد جودة حياة العمل داخل المنظمات نظراً لاتساع النطاق الذى تشملة جودة حياة العمل، بجانب العناصر التى تركز عليها داخل المنظمات، ويوضح الجدول التالى رقم (٢) بعض الدراسات التى تناولت الابعاد المختلفة لجودة حياة العمل داخل المنظمات.

اسم الباحث	الابعاد
Ivanhcvic، 1998	الأمان الوظيفى، والاجور الجيدة، والمشاركة فى اتخاذ القرارات، وتخويل الصلاحيات، والتدريب على تطوير المهارات.
Casio، 2001	ضمان الوظيفة، وتصميم مكان العمل، والاتصالات الفعالة، وإدارة الصراع، وتنمية المسار الوظيفى، ومشاركة العاملين، والمكافات العادلة، والبيئة الأمنة، والرعاية الصحية، والاعتزاز بالعمل فى المنظمة.
المغربى،٢٠٠٤	ظروف بيئة العمل المعنوية، وخصائص الوظيفة، والأجور والمكافأت، وجماعة العمل، واسلوب الرئيس فى الاشراف، والمشاركة فى القرارات.
عباس والزاملى، ٢٠٠٩	الرضا عن العمل، والإلتزام التنظيمى، والضمان الوظيفى، والاستقلالية، والمشاركة فى اتخاذ القرارات، والقدرة على الأداء.
العنزى وصالح،٢٠٠٩	كفاية الراتب وعدالته، وصحية ظروف العمل، والتكامل الاجتماعى، والموازنة بين العمل والحياة، وفرص النمو الوظيفى، وفرص إستغلال الامكانيات وتطويرها، والتمسك بمبادئ العمل التنظيمى.
البلبيسى،٢٠١٢	ظروف العمل المادية، وبيئة عمل صحية أمنة، وعوامل وظيفية، وعوامل مالية، ومشاركة العاملين فى الإدارة، ورفاهية العاملين، واجراءات التعامل مع التظلمات، والتوازن بين الحياة والعمل.
الربابعة وابو قاعود،٢٠١٢	المشاركة فى اتخاذ القرارات، والاجور والمكافآت والمزايا الوظيفية، والاستقرار والامان

اسم الباحث	الابعاد
	الوظيفى، وخصائص ظروف العمل، وتشكيل فرق العمل.
نصار،٢٠١٣	ظروف العمل المادية وغير المادية، تحقيق الذات، علاقات العمل، التوازن بين الحياة والعمل، والتعاون بين الإدارة والنقابات العمالية، والتقليل من الضغوط المهنية.
خضر والباشقالى،٢٠١٥	الاجور والمكافآت، وظروف العمل المعنوية، والاستقلالية، وفرق العمل، والمشاركة فى اتخاذ القرارات، وخصائص الوظيفة، والتدريب، والتحسين المستمر.
الدحدوح،٢٠١٥	العلاقات الانسانية، والمشاركة فى اتخاذ القرارات، والشعور بالرضا، والبيئة المادية والصحية.
سليمان،٢٠١٦	ظروف العمل المعنوية، وصفات الوظيفة، والاجور والمكافأت، وجماعة العمل، والتمكين والاستقلالية فى العمل، والاشراف والعلاقة بالرؤساء.

المصدر: (خضر والباشقالى،٢٠١٥)

٤- عوائق تطبيق جودة حياة العمل:

على الرغم من الأثر الإيجابي لتطبيق برامج جودة حياة العمل، إلا أن العديد من الأطراف في بعض المنظمات لا يزالون يقاومون الخطط والإجراءات التي من شأنها تطوير جودة حياة العمل وتترجم هذه العوائق في النقاط الرئيسية التالية: ***(سامر أحمد، ٢٠٢٠، ص٦٤)***

١-موقف الإدارة: يتطلب تطبيق برامج جودة حياة العمل إضفاء الديمقراطية في مكان العمل فيجب أن تكون لدى المدراء الرغبة في مشاركة صلاحية اتخاذ القرارات مع موظفيهم، ومنحهم فرصة التعبير عن آراءهم والمشاركة بفاعلية في جميع أنشطة المنظمة إلا أن ذلك صعب التنفيذ لأن كثير من المدراء يعتبرون التخلي عن قوة اتخاذ القرارات لصالح موظفيهم، كما أن الإدارة تعتقد ان جودة حياة العمل المتوفرة في المنظمة مرضية ولا حاجة للمزيد من إجراءات تحسين جودة حياة العمل، نظرا لفشلهم في قياس أثر تطوير جودة حياة العمل على نفسية العاملين على الرغم من أن الموظفين يطمعون للوصول لمرحلة الرضا الوظيفي.

٢-**موقف الاتحادات والنقات العمالية:** قد يتولد عند الاتحادات والنقات العمالية شعور بأن برامج جودة حياة العمل تسعى إلى تسريع أداء العمل وتحسين الإنتاجية دون دفع أي عوائد كافية للعاملين، أي أن برامج جودة حياة العمل ما هي إلا وسيلة لاستخراج المزيد من الأداء والإنتاجية من العاملين. ولإزالة هذه المخاوف يجب على المدراء القيام بعملية ترويج برامج جودة حياة العمل يفسرون فيها أهداف هذه البرامج والفوائد المرجوة التي ستعود على العاملين من جراء تطبيق هذه البرامج.

٣-**التكلفة المالية:** ترى الإدارة بأن التكلفة الرأسمالية والمصاريف المالية اليومية التشغيلية لبرامج جودة حياة العمل ضخمة تفوق قدرة المنظمات، علاوة على أنه لا يوجد ما يضمن فاعلية ونجاعة تطبيق هذه البرامج مما يدعو صاحب العمل الذي يعاني شح في مصادر التمويل إلى التفكير مرارا قبل توفير ظروف عمل جيدة ومنح أجور جيدة وتنفيذ برامج جودة حياة العمل، وللرد على هذه المخاوف يجب تطبيق هذه البرامج بعناية ضمن ميزانية محددة مسبقا للوصول للنتائج.

بالإضافة يرى أن عوائق تنفيذ برامج جودة حياة العمل تتمثل في بيئة العمل السيئة، عبء العمل، عدم القدرة على تقديم الرعاية، عدم التوازن بين العمل والأسرة، عدم المشاركة في صنع القرار والعزلة المهنية والافتقار إلى الاعتراف بالنفس والعلاقات السيئة مع المشرف والزملاء، صراع الدور وعدم وجود فرصة لتعلم مهارات جديدة.

وترى الباحثة انه يتوجب على الإدارة العليا أن تعمل على تحسين برامج تطبيق جودة حياة العمل وأن تدرك بأن الاهتمام بالتحسين يؤدي إلى ارتياح العامل وازيادة إنتاجه وقدرته في العمل ورفع روحه المعنوية ومشاركته في اتخاذ القرار بمسؤولية عالية ورفع روح الثقة والتعاون بين الرؤساء والمرؤوسين.

ب-أداء العاملين:

١-مفهوم اداء العاملين:

اهمت الباحثون في علم الادارة بأداء العاملين خاصة بعد زيادة سعي المنظمات وراء تحقيق المزايا التنافسية من خلال التأكيد على النشاطات والمخرجات المرتبطة بأداء العاملين، اضافة الى انه يعد أحد أهم المؤشرات التي يتبين من خلالها مدى كفاءة العاملين وفاعليتهم في بلوغ الاهداف المحدد في ضوء الإمكانيات المتوفرة . ما دفع المنظمات الى السعي وراء تحسين الاداء العاملين للقدرة على النجاح والديمومة في بيئة الاعمال الديناميكية.

وبما ان اداء العاملين يعد من المفاهيم الادارة المرتبطة في العنصر البشري لذا اختلف اراء الكتاب والباحثين فمنهم من عرف اداء العاملين على انه درجة تحقيق وإتمام المهام المكونة لوظيفة الأفراد، اي يعكس الكيفية التي يشبع بها الفرد متطلبات الوظيفة.

في حين عرف البعض الاخر اداء العاملين على انه مدى مطابقة العمليات الانتاجية التي يتم انجازها في فترة زمنية محددة للخطط الموضوعة مسبقاً والتعرف على أوجه القصور ونقاط

الضعف والانحراف عن ما هو مخطط ووضع الحلول التي تكفل تجاوز القصور وتجنب الانحراف في الانتاج مستقبلاً. ***(عصمت سليم، ٢٠١١، ص٥١)***

من هنا يتضح ان اداء العاملين يعبر عن السلوكيات التي يظهرها العاملين والجهد المبذول للقيام بالمهام والواجبات المناطه لهم من قبل المنظمة، ويعد في الوقت نفسه وسيلة المنظمة في تحقيق الاهداف والوصول الى الغايات التى تسعي لتحقيقها، من هنا يتبين لباحث ان الاداء عبارة عن.

١-جهد مبذول لتحويل المدخلات إلى مخرجات.

٢-سلوك يقوم به يقوم العاملين لإنجاز أعمالهم.

٣-جهد يسعى إلى تحقيق أهداف المنظمة ويساعدها للوصول إلى غايتها.

ويتضح مما سبق تعدد تعاريف الأداء فمنهم من يرى انه سلوك ومنهم من يرى انه جهد وهذا التعدد ناجم عن تعدد الدراسات والأبحاث في مجال الأداء سوء كانت دراسات نظرية أم تطبيقه ميدانية، وعلى الرغم من اختلاف الباحثين في تعريف الأداء الأن هناك عوامل مشتركة تجمعهم ويعتبر اختلاف جزئي وليس جوهري فهم يشتركون بعدة عناصر تجمعهم تقريباً وتصنف هذه العناصر إلى:

١-الموظف وما يملك من معرفة ومهارات واهتمامات وقيم واتجاهات ودوافع.

٢-الوظيفة وما تتصف به من تحديات ومتطلبات وما تقدمة من فرص عمل ممتعة فيها تحدي ويحتوي على عناصر التغذية الرجعية كجزاء منه.

٣-الموقف ما تتصف به البيئة التنظيمية حيث تؤدي الوظيفة والتي تتضمن مناخ العمل والإشراف ووفرة الموارد والأنظمة الإدارية الهيكل التنظيمي.

٢-العوامل المؤثرة على أداء العاملين:

يتطلب تحديد مستوى الأداء الفردي معرفة العوامل التي تحدد هذا المستوى والتفاعل بينها، ونظراً لتعدد هذه العوامل وصعوبة معرفة درجة تأثير كل منها على الأداء، لذا فان الباحثون يواجهون عدة صعوبات في تحديد العوامل المؤثرة على الأداء ويمكن تحديد اهم تلك العوامل بالاتي: ***(طارق محمد، ٢٠٢٠، ص٧٦)***

-**العوامل الفنية:** وتشمل التقدم التكنولوجي، المواد الخام، الهيكل التنظيمي وطرق وأساليب العمل. ان الجوانب الفنية تؤثر بشكل واضح ومباشر على كفاءة المنظمة والأفراد، فنوعية الالات

وكميتها والطرق والأساليب العلمية المستخدمة في العمل جميعها تؤثر على مستوى والإنتاجية والأداء بشكل عام.

-**العوامل الإنسانية:** وتمثل في القدرة على الأداء الفعلي للعمل وتتضمن المعرفة والتعلم والخبرة بالإضافة إلى التدريب والمهارات ولقدرات الشخصية كما تشمل الرغبة في العمل والتي تحدد من خلال ظروف العمل المادية والاجتماعية وحاجات ورغبات الأفراد.

٣-عناصر تحسين اداء العاملين:

تقوم فكرة تحسين الاداء على اساس علاج القصور والانحراف في الأداء الفعلي عن الاداء لمستهدف والتي قد تعود الى أي من عناصر اداء العاملين التالية: ***(فيصل بن فهد،٢٠٠٩، ص٤٠)***

- **المعرفة بمتطلبات العمل:** وتتمثل بكل ما يتعلق بالعمل من حيث المهارات الفنية والمهنية والخلفية العامة عن العمل وكل المجالات المتربطة بها.
- **نوعية العمل:** ما يدركه العاملين عن عمالهم الذي يقومون بها وما يملكونه من رغبه ومهارات فنية وقدرة لى تنفيذ الاعمال المناطة بهم دون الوقوع في الاخطاء.
- **كمية العمل المنجز** مقدار العمل الذي يستطيع الموظف انجازه في الظروف العادية وسرعة الانجاز.
- **المثابرة والوثوق:** الجدية، التفاني في العمل، قدرة الموظف على تحمل مسؤولية العمل والانجاز في الوقت المحدد ومدى حاجة الموظف الى الاشراف والتوجيه من قيل المشرفين وتقييم نتائج عملة.

وترى الباحثة انه يتطلب لتحسين الأداء تجمع العمال في فئات بناءاً على التماثل في واجباتها ومسؤولياتها لمساعدة المشرفين على توزيع العمل على نحو منظم فضلاً عن مساعدة العاملين على معرفة واجبات ومسؤوليات وظائفهم ثم معرفة المطلوب منهم أدائه .

ج-علاقة جودة حياة العمل بأداء العاملين:

تمثل مدى تأثير ظروف العمل على الأداء، كون توفير وتهيئة ظروف عمل مناسبة تعد جد ضرورية لتحقيق أداء فعال متميز، فتحقيق الصحة والسلامة المهنية تعد مطلب ضرورى لكسب رضا العامل واستغلال كل طاقاته وكفاءاته للارتقاء بالأداء.

كما أكدت العديد من الدراسات على ذلك ومنها دراسة ***(hayrol.S.M)*** والتي توصلت الى أن بيئة العمل والسلامة المهنية تعد من أكثر أبعاد جودة حياة العمل تأثيرا على أداء العاملين وانتاجيتهم فى العمل حيث جاءت فى المرتبة الرابعة من حيث الأهمية النسبية لأبعاد جودة حياة العمل في التأثير على أداء العاملين. ***(عصمت سليم، ٢٠١١، ص٥٧)***

١- علاقة التقدم والترقى الوظيفى بأداء العاملين:

تظهر العلاقة في مدى تقبل الفرد العامل لمنصبه الوظيفي وانعكاس ذلك على أدائه ورضاه، فالمنصب يمثل محصلة الجهود والكفاءات والشهادات العلمية ولكل مؤهل علمي منصب خاص به حسب الدرجات وميزات أخرى، فهو مرآة طموح الفرد، فإذا كان المنصب الوظيفي يلاءم قدرات وكفاءات الفرد، شعر الفرد بالرضا والقبول بهذا المنصب.

وبالتالي يساعده في إخراج كل طاقاته وابتكاراته ومنه تحقيق الفعالية في الأداء ويهدف المنصب الوظيفي الملائم إلى :

- الفهم الجيد للمسؤوليات والواجبات الأساسية للمنصب فهما واضحا مما يمنح لهم الفرصة لتحديد ملائمة الوظيفة .
- يقلل من تضارب الواجبات والمهام بين المناصب مما يزيد من فعالية العمل الجماعي، كما يساعد تنمية الموارد البشرية.

كما تعتبر برامج التدريب والتعلم من العوامل الأساسية والمفاهيم الرئيسية التي تعتمد عليها المنظمات وادارات الموارد البشرية فيها للتميز والمنافسة، فقد وجد ماكليلاند بأن الأفراد ذوي الأداء العالي يرغبون في تمييز أنفسهم عن الأفراد الآخرين، وأنه من الممكن تعلم هذا الأداء العالي واكتسابه عن طريق البرامج التدريبية والتطويرية المرتبطة لإثارة دافع الاستعداد للأداء. ***(سيد محمد، ٢٠٠٩، ص٧٣)***

٢-علاقة روح الفريق والمشاركة فى اتخاذ القرارات بأداء العاملين:

حتى ينجح الفريق البد أن تكون أهدافه واضحة لجميع أعضائه من أجل تجسيد جهودهم وخبراتهم لتحقيق الأهداف المطلوبة بكل فعالية وأداء راقي ومميز، ولفرق العمل: تحسين الأداء؛ زيادة مزايا عدة خاصة في تحقيق الرضا والارتقاء بالأداء ونذكر منها المقابل المادي؛ زيادة فرص الترقية إلى وظائف أعلى أو الحصول على وظيفية أحسن في مؤسسة أخرى. ***(Navarro. A.,2010,p53)***

وترى الباحثة أن مشاركة العاملين قد استحوذت على اهتمام واسع على مستوى الإدارة والمنظمات في أوروبا والواليات المتحدة الأمريكية، وأن أغلب الحكومات في هذه البلدان لديها ترتيبات قانونية متطورة لتعزيز المشاركة، حيث أن الفكرة الأساسية لمشاركة العاملين في اتخاذ القرار مفادها أن هؤلاء العاملين هم الذين يؤدون أنشطة العمل الفعلية فهم أدرى بنجاحها، وان طلب المعلومات منهم واشراكهم فيما يتعلق بعملهم يمكن أن تعطي رؤية قد تكون غير متاحة للمديرين والاستشاريين.

د-الدراسة الميدانية:

توصيف خصائص عينة الدراسة:

بلغت عينة الدراسة (٣٨٤) مفردة، وبلغ عدد استمارات الاستقصاء السليمة المرتدة بعد استيفائها (٣٧٤) استمارة بنسبة ردود ٨٨%. وقامت الباحثة بوصف كل خاصية من الخصائص الديموجرافية لعينة الدراسة، ويوضح الجدول التالي خصائص عينة الدراسة:

جدول رقم (٣) خصائص عينة الدراسة

الخصائص		العدد	النسبة %
النوع	ذكور	٣٠٤	٨١,٣%
	إناث	٧٠	١٨,٧%
السن	أقل من ٣٠	٨٠	٢١,٣%
	من ٣٠ الى< ٥٠	١٩٥	٥٢%
	٥٠ سنة فاكثر	٩٩	٢٦,٧%
الخبرة	أقل من ٥ سنوات	٨٨	٢٣,٥%
	من ٥ < ١٠ سنوات	٩٦	٢٥,٧%
	١٠ سنوات فاكثر	١٩٠	٥٠,٨%
التعليم	تعليم متوسط	٩٠	٢٤,٢%
	تعليم جامعي	١٩٨	٥٢,٩%
	تعليم فوق الجامعي	٨٦	٢٢,٩%
	الإجمالي	**٣٧٤**	**١٠٠%**

المصدر: قائمة الاستقصاء، نتائج اجابات القسم الثالث من قائمة استقصاء الدراسة الميدانية

٢- توصيف متغيرات الدراسة:

يوضح الجدولان التاليان رقم (٤) ، ورقم (٥) توصيف متغيرات الدراسة من خلال بيان الوسط الحسابي وكذلك الانحراف المعياري، وكذلك ابراز معاملات الارتباط الخطي البسيط بين متغيرات الدراسة، وذلك على النحو التالي:

جدول (٤) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
النمط القيادي والإشرافي.	٣,٩٨	٠,٨٩
الاستقرار والأمان الوظيفي.	٣,٩٣	٠,٩٣
التقدم والترقي الوظيفي.	٣,٧٥	٠,٨٤
التوازن بين العمل والحياة.	٣,٢	١,٠٤
اجمالي عناصر جودة حياة العمل	٣,٨	٠,٨٧
الموظف وكفاءاته.	٤,١	٠,٧٥
العمل ومتطلباته.	٣,٦٥	٠,٩٢
البيئة التنظيمية ومركباتها.	٤,٢	٠,٨٦
اجمالى عناصر أداء العاملين	٤,٢٦	٠,٩٥

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي ***Spss***

جدول (٥) معاملات الارتباط الخطي الثنائي بين متغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	
النمط القيادي والإشرافي.	١								
الاستقرار والأمان الوظيفي.	٠,٤٢*	١							
التقدم والترقي الوظيفي.	٠,٣٨*	٠,٣١*	١						
التوازن بين العمل والحياة.	٠,٤١*	٠,٣١*	٠,٣١*	١					
اجمالي عناصر جودة حياة العمل.	٠,٣٢*	٠,٢٧*	٠,٢٧*	٠,٢١*	١				
الموظف وكفاءاته.	٠,٣٤*	٠,٢٩*	٠,٢١*	٠,٢١*	٠,٢٩*	١			
العمل ومتطلباته.	٠,٣١*	٠,٢٦*	٠,٣٦*	٠,٢١*	٠,٣٢*	٠,٢٤*	١		
البيئة التنظيمية ومركباتها.	٠,٣٣*	٠,٢٥*	٠,٢٥*	٠,٣٢*	٠,٢١*	٠,٣١*	٠,٢٨*	١	
اجمالى أداء العاملين	٠,٦٤*	٠,٥٢*	٠,٤٩*	٠,٦١*	٠,٥٩*	٠,٦٣*	٠,٥٨*	٠,٦١*	

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي **Spss**

* P< 0.01

٣- اختبار مدي صحة فروض الدراسة:

عرضت الباحثة في هذا الجزء من الدراسة، لاختبار مدى صحة فروض الدراسة، وذلك كما يلي:

١-اختبار مدى صحة الفرض الأول:

قامت الباحثة في هذا الجزء من الدراسة بعرض نتائج الدراسة الميدانية، الخاصة بتأثير عناصر جودة حياة العمل على تحسين أداء العاملين بالمدارس الثانوية الخاصة محل الدراسة، وذلك لاختبار مدي صحة الفرض الرئيسى من الدراسة ومؤداه: " لايوجد تأثير جوهرى ذو دلالة إحصائية لجودة حياة العمل، المتمثلة فى: (النمط القيادي والإشرافي، الاستقرار والأمان الوظيفي، التقدم والترقي الوظيفي، التوازن بين العمل والحياة) على تحسين أداء العاملين، المتمثلة فى (الموظف وكفاءاته، والعمل ومتطلباته، والبيئة التنظيمية ومركباتها) بصفة اجمالية بالمدارس محل الدراسة". **وينبثق عن هذا الفرض الرئيسي، سبعة فروض فرعية، تم اختبارها على النحو التالي:**

١/١ تأثير عنصر النمط القيادي والإشرافي كأحد عناصر جودة حياة العمل على أداء العاملين بالمدارس الثانوية الخاصة محل الدراسة:

قامت الباحثة في هذا الجزء باختبار مدى صحة الفرض الفرعي الأول من الفرض الرئيسي الأول ومؤداه: "**لا يوجد تأثير جوهرى ذو دلالة إحصائية النمط القيادي والإشرافي كأحد ابعاد مستوى جودة الحياة على تحسين أداء العاملين، المتمثلة فى (الموظف وكفاءاته، والعمل ومتطلباته، والبيئة التنظيمية ومركباتها) بصفة اجمالية بالمدارس محل الدراسة**".

ولاختبار هذا الفرض تم طرح عدد من العبارات الممثلة لبعد النمط القيادي والإشرافي وأداء العاملين بالمدارسة الثانوية الخاصة محل الدراسة، لأخذ آراء مفردات العينة وتحليل هذه الآراء، وقامت الباحثة بدراسة هذه العلاقة.ولبيان أثر النمط القيادي والإشرافي على أداء العاملين بالمدارس الثانوية الخاصة محل الدراسة، تم استخدام أسلوب الانحدار البسيط، ويوضح الجدول التالي نتائج تحليل الانحدار:

جدول رقم (٦) نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر النمط القيادي والإشرافي على أداء العاملين بالمدارس الثانوية الخاصة محل الدراسة

المتغير	Beta	B	R	R_2	T.Value	Sig. T
النمط القيادي والإشرافي	٠,٦٤	٠,١١٢	٠,٦٤	٠,٤١	٧,٢٣٤	٠,٠٠*
المعامل الثابت Constant		١,٢٢١				
معامل التحديد المعدل $Adj.\ R^2$		٠,٤٠٧				
قيمة F		٣٥,٢١				
معامل جوهرية النموذج (Sig. F)		٠,٠٠*				

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي **Spss**

* P< 0.01

ويتضح من الجدول السابق ما يلي :

- تشير معاملات الارتباط الى وجود علاقة ارتباط موجبة لبعد النمط القيادي والإشرافي على أداء العاملين بالمدارسة الثانوية الخاصة محل الدراسة، حيث بلغ معامل الارتباط ٠,٦٤ ، وذلك عند مستوى دلالة قدره ***(P< 0.01)***.

- يشير معامل التحديد المعدل ***Adj. R^2*** الى ان توافر النمط القيادي والإشرافي يفسر حوالي ٤٠,٧% من التباين في أداء العاملين بالمدارسة الثانوية الخاصة محل الدراسة، وأن نسبة ٥٩,٣% ترجع لعوامل أخري.

- يشير معامل جوهرية النموذج ***(Sig. F)*** الى معنوية هذه النتائج عند مستوى دلالة قدره ***(P< 0.01)*** ، وتؤكد اشارات معلمات هذا النموذج على ايجابية هذه العلاقة.

في ضوء ما سبق من نتائج، يتم رفض صحة الفرض الفرعي الأول من الفرض الرئيسي الأول للدراسة، ومؤداه: "**لا يوجد تأثير جوهرى ذو دلالة إحصائية النمط القيادي والإشرافي كأحد ابعاد مستوى جودة الحياة على تحسين أداء العاملين، المتمثلة فى (الموظف وكفاءاته، والعمل ومتطلباته، والبيئة التنظيمية ومركباتها) بصفة اجمالية بالمدارس محل الدراسة**".

٢/١تأثير عنصر الاستقرار والأمان الوظيفي كأحد عناصر جودة حياة العمل على أداء العاملين بالمدارس الثانوية الخاصة محل الدراسة:

قامت الباحثة في هذا الجزء باختبار مدى صحة الفرض الفرعي الثاني من الفرض الرئيسي الأول ومؤداه: "**لايوجد تأثير جوهرى ذو دلالة إحصائية الاستقرار والأمان الوظيفي كأحد ابعاد**

مستوى جودة الحياة على تحسين أداء العاملين، المتمثلة فى (الموظف وكفاءاته، والعمل ومتطلباته، والبيئة التنظيمية ومركباتها) بصفة اجمالية بالمدارس محل الدراسة".

ولاختبار هذا الفرض تم طرح عدد من العبارات الممثلة لبعد الاستقرار والأمان الوظيفي وأداء العاملين بالمدارس الثانوية الخاصة محل الدراسة، لأخذ آراء مفردات العينة وتحليل هذه الآراء، وقامت الباحثة بدراسة هذه العلاقة. ولبيان أثر الاستقرار والأمان الوظيفي على أداء العاملين بالدراس الثانوية الخاصة محل الدراسة، تم استخدام أسلوب الانحدار البسيط، ويوضح الجدول التالي نتائج تحليل الانحدار:

جدول رقم (٧) نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر الاستقرار والأمان الوظيفي على أداء العاملين بالمدارس الثانوية الخاصة محل الدراسة

المتغير	Beta	B	R	R^2	T.Value	Sig. T
الاستقرار والأمان الوظيفي	٠,٥٢	٠,٣٢٢	٠,٥٢	٠,٢٧	٤,٧٦٥	*٠,٠٠
المعامل الثابت *Constant*		١,٨٧٢				
معامل التحديد المعدل $Adj.\ R^2$		٠,٢٦٨				
قيمة *F*		٣٢,٢٢				
معامل جوهرية النموذج *(Sig. F)*		*٠,٠٠				

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي **Spss**

* P< 0.01

ويتضح من الجدول السابق ما يلي :

- تشير معاملات الارتباط الى وجود علاقة ارتباط موجبة بين عنصر الاستقرار والأمان الوظيفي وأداء العاملين بالمدارس الثانوية الخاصة محل الدراسة، حيث بلغ معامل الارتباط ٠,٥٢ ، وذلك عند مستوى دلالة قدره ***(P< 0.01)***.

- يشير معامل التحديد المعدل $Adj.\ R^2$ الى ان توافر الاستقرار والأمان الوظيفي يفسر حوالي ٢٦,٨% من التباين في أداء العاملين بالمدارس العاملين بالمدارسة الثانوية محل الدراسة، وأن نسبة ٧٣,٢% ترجع لعوامل أخري.

- يشير معامل جوهرية النموذج ***(Sig. F)*** الى معنوية هذه النتائج عند مستوى دلالة قدره ***(P< 0.01)*** ، وتؤكد اشارات معلمات هذا النموذج على ايجابية هذه العلاقة.

في ضوء ما سبق من نتائج، يتم رفض صحة الفرض الفرعي الثاني من الفرض الرئيسي للدراسة، ومؤداه "**لا يوجد تأثير جوهرى ذو دلالة إحصائية الاستقرار والأمان الوظيفي كأحد ابعاد مستوى جودة الحياة على تحسين أداء العاملين، المتمثلة فى (الموظف وكفاءاته، والعمل ومتطلباته، والبيئة التنظيمية ومركباتها) بصفة اجمالية بالمدارس محل الدراسة**".

٣/١ تأثير عنصر التقدم والترقي الوظيفي كأحد ابعاد مستوى جودة الحياة على تحسين أداء العاملين بالمدارس الثانوية الخاصة محل الدراسة:

قامت الباحثة في هذا الجزء باختبار مدى صحة الفرض الفرعي الثالث من الفرض الرئيسي ومؤداه: "**لا يوجد تأثير جوهرى ذو دلالة إحصائية التقدم والترقي الوظيفي كأحد ابعاد مستوى جودة الحياة على تحسين أداء العاملين، المتمثلة فى: (الموظف وكفاءاته، والعمل ومتطلباته، والبيئة التنظيمية ومركباتها) بصفة اجمالية بالمدارس محل الدراسة**".

ولاختبار هذا الفرض تم طرح عدد من العبارات الممثلة لبعد التقدم والترقي الوظيفي كأحد ابعاد مستوى جودة الحياة على تحسين أداء العاملين بالمدارس الثانوية الخاصة محل الدراسة، لأخذ آراء مفردات العينة وتحليل هذه الآراء، وقامت الباحثة بدراسة هذه العلاقة. ولبيان أثر التقدم والترقي الوظيفي كأحد ابعاد مستوى جودة الحياة على تحسين أداء العاملين بالمدارس الثانوية الخاصة محل الدراسة، تم استخدام أسلوب الانحدار البسيط، ويوضح الجدول التالي نتائج تحليل الانحدار:

جدول رقم (٨) نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر التقدم والترقي الوظيفي كأحد ابعاد مستوى جودة الحياة على تحسين أداء العاملين بالمدارس الثانوية الخاصة محل الدراسة

المتغير	Beta	B	R	R^2	T.Value	Sig. T
التقدم والترقي الوظيفي	٠,٤٩	٠,٣٢١	٠,٤٩	٠,٢٤	٥,٢١١	*٠,٠٠
المعامل الثابت *Constant*		١,٦١٣				
معامل التحديد المعدل $Adj.\ R^2$		٠,٢٣٧				
قيمة *F*		٤٢,٧٦				
معامل جوهرية النموذج *(Sig. F)*		*٠,٠٠				

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي **Spss**

* P< 0.01

ويتضح من الجدول السابق ما يلي :

- تشير معاملات الارتباط الى وجود علاقة ارتباط موجبة بين عنصر التقدم والترقي الوظيفي كأحد ابعاد مستوى جودة الحياة على تحسين أداء العاملين بالمدارس الثانوية الخاصة محل الدراسة، حيث بلغ معامل الارتباط ٠,٤٩ ، وذلك عند مستوى دلالة قدره ***(P< 0.01)***.

- يشير معامل التحديد المعدل ***Adj. R^2*** الى ان توافر التقدم والترقي الوظيفي يفسر حوالي ٢٣,٧% من التباين في أداء العاملين بالمدارس الثانوية الخاصة محل الدراسة، وأن نسبة ٧٦,٣% ترجع لعوامل أخري.

- يشير معامل جوهرية النموذج ***(Sig. F)*** الى معنوية هذه النتائج عند مستوى دلالة قدره ***(P< 0.01)*** ، وتؤكد اشارات معلمات هذا النموذج على ايجابية هذه العلاقة.

في ضوء ما سبق من نتائج، يتم رفض صحة الفرض الفرعي الثالث من الفرض الرئيسي للدراسة، ومؤداه "**لا يوجد تأثير جوهرى ذو دلالة إحصائية التقدم والترقي الوظيفي كأحد ابعاد مستوى جودة الحياة على تحسين أداء العاملين، المتمثلة فى: (الموظف وكفاءاته، والعمل ومتطلباته، والبيئة التنظيمية ومركباتها) بصفة اجمالية بالمدارس محل الدراسة**".

٤/١ تأثير عنصر التوازن بين العمل والحياة كأحد ابعاد مستوى جودة الحياة على تحسين أداء العاملين بالمدارس الثانوية الخاصة محل الدراسة:

قامت الباحثة في هذا الجزء باختبار مدى صحة الفرض الفرعي الرابع من الفرض الرئيسي ومؤداه: "**لايوجد تأثير جوهرى ذو دلالة إحصائية التوازن بين العمل والحياة كأحد ابعاد مستوى جودة الحياة على تحسين أداء العاملين، المتمثلة فى (الموظف وكفاءاته، والعمل ومتطلباته، والبيئة التنظيمية ومركباتها) بصفة اجمالية بالمدارس محل الدراسة**".

ولاختبار هذا الفرض تم طرح عدد من العبارات الممثلة لبعد التوازن بين العمل والحياة كأحد ابعاد مستوى جودة الحياة على تحسين أداء العاملين بالمدارس الثانوية الخاصة محل الدراسة، لأخذ آراء مفردات العينة وتحليل هذه الآراء، وقامت الباحثة بدراسة هذه العلاقة. ولبيان أثر التوازن بين العمل والحياة كأحد ابعاد مستوى جودة الحياة على تحسين أداء العاملين بالمدارس الثانوية الخاصة محل الدراسة، تم استخدام أسلوب الانحدار البسيط، ويوضح الجدول التالي نتائج تحليل الانحدار:

جدول رقم (٩) نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر التوازن بين العمل والحياة كأحد ابعاد مستوى جودة الحياة على تحسين أداء العاملين بالمدارس الثانوية الخاصة محل الدراسة

المتغير	Beta	B	R	R^2	T.Value	Sig. T
التوازن بين العمل والحياة	٠,٦١	٠,٢٨١	٠,٦١	٠,٣٧٢	٨,٢١١	٠,٠٠*
المعامل الثابت Constant		١,١١٢				
معامل التحديد المعدل $Adj.\ R^2$		٠,٣٧٠				
قيمة F		١٨,٢٢				
معامل جوهرية النموذج (Sig. F)		٠,٠٠*				

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي **Spss**

* P< 0.01

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

- تشير معاملات الارتباط الى وجود علاقة ارتباط موجبة بين عنصر التوازن بين العمل والحياة كأحد ابعاد مستوى جودة الحياة على تحسين أداء العاملين بالمدارس الثانوية الخاصة محل الدراسة، حيث بلغ معامل الارتباط ٠,٦١ ، وذلك عند مستوى دلالة قدره ***(P< 0.01)***.
- يشير معامل التحديد المعدل $Adj.\ R^2$ الى ان توافر التوازن بين العمل والحياة يفسر حوالي ٣٧% من التباين في أداء العاملين بالمدارس الثانوية الخاصة محل الدراسة، وأن نسبة ٦٣% ترجع لعوامل أخري.
- يشير معامل جوهرية النموذج ***(Sig. F)*** الى معنوية هذه النتائج عند مستوى دلالة قدره ***(P< 0.01)*** ، وتؤكد اشارات معلمات هذا النموذج على ايجابية هذه العلاقة.

في ضوء ما سبق من نتائج، يتم رفض صحة الفرض الفرعي الرابع من الفرض الرئيسي للدراسة، ومؤداه: "**لا يوجد تأثير جوهرى ذو دلالة إحصائية التوازن بين العمل والحياة كأحد ابعاد مستوى جودة الحياة على تحسين أداء العاملين، المتمثلة فى (الموظف وكفاءاته، والعمل ومتطلباته، والبيئة التنظيمية ومركباتها) بصفة اجمالية بالمدارس محل الدراسة**".

٥/١ تأثير اجمالي عناصر جودة حياة العمل على أداء العاملين بالمدارسة الثانوية الخاصة محل الدراسة:

قامت الباحثة في هذا الجزء باختبار مدى صحة الفرض الرئيسي كإجمالي ومؤداه: " **لا يوجد تأثير جوهرى ذو دلالة إحصائية لجودة حياة العمل، المتمثلة فى: (النمط القيادي**

والإشرافي،الاستقرار والأمان الوظيفي، التقدم والترقي الوظيفي، التوازن بين العمل والحياة) على تحسين أداء العاملين، المتمثلة فى (الموظف وكفاءاته، والعمل ومتطلباته، والبيئة التنظيمية ومركباتها) بصفة اجمالية بالمدارس محل الدراسة".

ولاختبار هذا الفرض تم طرح عدد من العبارات الممثلة لإجمالي عناصر جودة حياة العمل وأداء العاملين بالمدارس الثانوية الخاصة محل الدراسة، لأخذ آراء مفردات العينة وتحليل هذه الآراء، وقامت الباحثة بدراسة هذه العلاقة. ولبيان أثر إجمالي عناصر جودة حياة العمل على أداء العاملين بالمدارسة الثانوية الخاصة محل الدراسة، تم استخدام أسلوب الانحدار البسيط، ويوضح الجدول التالي نتائج تحليل الانحدار:

جدول رقم (١٠) نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر أجمالي عناصر جودة حياة العمل على أداء العاملين بالمدارس الثانوية الخاصة محل الدراسة

المتغير	Beta	B	R	R^2	T.Value	Sig. T
اجمالي عناصرجودة حياة العمل	٠,٦١	٠,٤٢٣	٠,٦١	٠,٣٦٦	٦,١٢٣	٠,٠٠*
المعامل الثابت Constant	١,٣٤١					
معامل التحديد المعدل $Adj.\ R^2$	٠,٣٦٣					
قيمة F	٥٢,١٣					
معامل جوهرية النموذج (Sig. F)	٠,٠٠*					

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي **Spss** * P< 0.01

ويتضح من الجدول السابق ما يلي :

- تشير معاملات الارتباط الى وجود علاقة ارتباط موجبة بين اجمالي عناصر جودة حياة العمل وأداء العاملين بالمدارسة الثانوية الخاصة محل الدراسة، حيث بلغ معامل الارتباط ٠,٦١ ، وذلك عند مستوى دلالة قدره ***(P< 0.01)***.

- يشير معامل التحديد المعدل ***Adj. R^2*** الى ان توافر اجمالي عناصر جودة حياة العمل يفسر حوالي ٣٦,٣% من التباين في أداء العاملين بالمدارسة الثانوية الخاصة محل الدراسة، وأن نسبة ٦٣,٧% ترجع لعوامل أخري.

- يشير معامل جوهرية النموذج ***(Sig. F)*** الى معنوية هذه النتائج عند مستوى دلالة قدره ***(P< 0.01)*** ، وتؤكد اشارات معلمات هذا النموذج على ايجابية هذه العلاقة.

في ضوء ما سبق من نتائج، يتم رفض صحة الفرض الرئيسي كإجمالي للدراسة، ومؤداه " **لا يوجد تأثير جوهرى ذو دلالة إحصائية لجودة حياة العمل، المتمثلة فى: (النمط القيادي والإشرافي،الاستقرار والأمان الوظيفي، التقدم والترقي الوظيفي، التوازن بين العمل والحياة) على تحسين أداء العاملين، المتمثلة فى (الموظف وكفاءاته، والعمل ومتطلباته، والبيئة التنظيمية ومركباتها) بصفة اجمالية بالمدارس محل الدراسة**".

يتضح مما سبق عرضه لاختبار الفرض الاول الرئيسي كإجمالي وبفروضه الفرعية السبعة قبول صحة الفرض الاول الرئيسي وفروضه الفرعية ومؤداه : "لا يوجد تأثير جوهرى ذو دلالة إحصائية لجودة حياة العمل، المتمثلة فى: (النمط القيادي والإشرافي،الاستقرار والأمان الوظيفي، التقدم والترقي الوظيفي، التوازن بين العمل والحياة) على تحسين أداء العاملين، المتمثلة فى (الموظف وكفاءاته، والعمل ومتطلباته، والبيئة التنظيمية ومركباتها) بصفة اجمالية بالمدارس محل الدراسة".

نتائج الدراسة:

١-أن نسبة كبيرة من مفردات عينة الدراسة تتراوح أعمارهم من ٣٠ سنة الى اقل من ٥٠ سنة، وغالبيتهم من الذكور، وأن مستواهم التعليمي من المؤهلات الجامعية، وهذا يوضح أن معظم العاملين بالمدارس الثانوية الخاصة محل الدراسة على دراية كافية بأهمية جودة حياة العمل وتأثيره على أداء العاملين بالمدارسة الثانوية الخاصة محل الدراسة، ويرجع ذلك لمستواهم التعليمي وخلفياتهم الثقافية المترتبة على ذلك. مما سبق يتبين أن خصائص عينة الدراسة متمشية مع المنطق، ومع التوزيع الطبيعي، ومتناسبة مع خصائص مجتمع الدراسة، مما يجعل العينة ممثلة لمجتمع الدراسة.

٢-وجود علاقة ارتباط معنوية بين متغيرات عناصر جودة حياة العمل، المتمثلة فى: (النمط القيادي والإشرافي، الاستقرار والأمان الوظيفي، التقدم والترقي الوظيفي، التوازن بين العمل والحياة) أداء العاملين بالمدارسة الثانوية الخاصة محل الدراسة، وأن عناصر جودة حياة العمل تؤثر معنوياً على أداء العاملين.

٣-وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لعناصر جودة حياة العمل وأداء العاملين بالمدارس الثانوية الخاصة محل الدراسة.

٤-ان اكثر عناصر جودة حياة العمل تأثيراً في أداء العاملين بالمدارس الثانوية الخاصة محل الدراسة، هو عنصر النمط القيادي والإشرافي هو الاقوى تأثيرا على مستوى الاداء أداء العاملين بالمدارس الثانوية الخاصة، يليه عنصر التوازن بين العمل والحياة، ثم عنصر الاستقرار والأمان الوظيفي، واخيرا يأتي عنصر التقدم والترقي الوظيفي فهو الاقل تأثيراً على مستوى أداء العاملين بالمدارس الثانوية الخاصة.

التوصيات:

١-تفعيل دور إدارة الموارد البشرية بالمدارس الثانوية الخاصة والتي من شانها تصميم البرامج التدريبة وتالبية احتياجات العاملين بالشكل المناسب الذى يساعد على تحسين مستويات الاداء.

٢-إدراك المدارس الثانوية الخاصة بأهمية وضع المعايير والأنظمة التى تضمن تقديم الخدمة التعليمية بشكل يمتاز بالدقة والسرعة التي يتوقعها متلقي الخدمات أثناء الدراسة.

٣-اهتمام مسئولي المدارس الثانوية الخاصة محل الدراسة بمتطلبات جودة الخدمة التعليمية بما يخدم سوق العمل والمجتمع.

٤-تطوير برامج وترويجية فعالة ومناسبة لظروف السوق المستهدف باستخدام كافة وسائل الإعلان والدعاية المتاحة مع الأخذ بثقافة السوق المستهدف بنظر الاعتبار.

٥- منح العاملين مقدمي الخدمة التعليمية حرية التصرف بشكل مناسب مع الوظيفة الموكلة لهم وبالرجوع للمسئول عند الضرورة فقط.

مراجع الدراسة:

١-مراجع باللغة العربية:

- أسماء محسن محمود ،(٢٠١٩)، تأثير الذكاء التنظيمى علي الأداء الوظيفى: دراسة تطبيقية علي العاملين بديوان عام محافظة الدقهلية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة المنصورة.

- جدى على العبد عوض،(٢٠٢١)، متطلبات تحقيق جودة حياة العمل لدى معلمي المدارس الثانوية العامة: دراسة ميدانية بمحافظة الدقهلية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة المنصورة. كلية التربية.

- رشا احمد إبراهيم،(٢٠١٨)، أبعاد جودة الحياة الوظيفية وتأثيرها على تحسين أداء العاملين في الشركات السياحية، المجلة الدولية للتراث والسياحة والضيافة، جامعة الفيوم – كلية السياحة والفنادق.

- سامر أحمد محمد طلبه النجار،(٢٠٢٠)، أثر أبعاد جودة الحياة الوظيفية على مستوي الرضا الوظيفي" دراسة ميدانية على المرأة العاملة بقطاع ريادة الأعمال بمنطقة الحدود الشمالية، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، جامعة قناة السويس، كلية التجارة.

- سهام نبيل سليمان،(٢٠٢٠)، أثر جودة حياة العمل في الحد من الفساد الإداري: دراسة تطبيقية علي مصلحة الضرائب بمنطقة وسط الدلتا، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، جامعة قنا، كلية التجارة.

- سيد محمد جاد الرب،(٢٠٠٩)، إستراتيجيات تطوير وتحسين الأداء (الأطر المنهجية والتطبيقات ١٦ العلمية)، مطبعة العشري، مصر ٠

- طارق محمد عبد العزيز حمزة،(٢٠٢٠)، أ ثر تقييم الأداء والتحفيز على الرضا الوظيفي للعاملين بوزارة الزراعة ووزارة البيئة بمصر: دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة عين شمس. معهد الدراسات والبحوث البيئية.

- عصمت سليم القرالة،(٢٠١١)، الحكمانية في الاداء الوظيفي، (الاردن: جليس الزمان).

- علاء حسين حسين محمد،(٢٠٢٠)، أثر جودة حياة العمل على الإبداع التنظيمي بتوسيط متغير الرضا الوظيفي: بالتطبيق على العاملين بالشركة المصرية للاتصالات بالمنصورة، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة المنصورة. كلية التجارة.

- فيصل بن فهد بن محمد البراهيم،(٢٠٠٩)، العوامل المؤثرة على مشاركة الموظفين في صنع القرار وعلاقة بمستوى أداءهم ، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، كلية الدراسات العليا، السعودية..

- مسعد محمد غازي مرزوق،احمد،(٢٠٢٠)، ممارسات القيادة الإستراتيجية وعلاقتها بجودة الحياة الوظيفية، **مجلة الدراسات التجارية المعاصرة**، جامعه كفر الشيخ، كلية التجارة.

- مصطفى منتصر مصطفى،(٢٠١٩)، أثر الاحتراق الوظيفي على رأس المال الفكري: دراسة مقارنة على عينة من العاملين بالمعاهد الحكومية والخاصة بالقاهرة الكبري، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، معهد لدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس.

٢-مراجع باللغة الاجنبية:

- Luthans, F., Avolio, B. J., Avey, J. B., & Norman, S. M. (2017). Positive psychological capital: Measurement and relationship with performance and satisfaction***. Personnel Psychology***, Vol.60, No.3.

- Navarro. A., Losada. F., Ruzo. E., and Dı´ez. J. A,(2020), "Implications of perceived competitive advantages, adaptation of marketing tactics and export commitment on export performance", Journal of World Business, 45.

- Tiliouine, H. & Meziane, M. (2012). The Quality of Life in Muslim Populations: The case of Algeria. In K.C. Land et al. (eds.), Handbook of Social Indicators and Quality of Life Research, 499, DOI 10.1007/978-94-007-2421-1_23, © Springer Science+Business Media B.V. 2012

- Ziadi, M. A. R. (2015), The quality of life in contemporary organizations: Theoretical Approach. Scientific Journal of Economy and Trade-Egypt. P 2, pp. 255- 2807

تحليل العلاقة بين الإفصاح عن سياسات مكافحة الفساد للشركات ومخاطر انهيار أسعار الأسهم فى ضوء المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI 205) - دراسة تطبيقية

د.منى مغربى محمد ابراهيم*

(*) د. منى مغربى محمد ابراهيم : استاذ المحاسبة المساعد بكلية التجارة – جامعة بنها
Email: monamaghraby1978@mail.com

ملخص البحث:

استهدف هذا البحث تقييم مستوى الإفصاح عن ممارسات مكافحة الفساد – في ضوء وجود العديد من المبادرات العالمية التي تطالب بالإفصاح عن هذه الممارسات مثل المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI 205). وقد قامت الباحثة بتحديد مستوى الإفصاح عن هذه الممارسات من خلال مؤشر مكون من ٤٠ بنداً مقسماً إلى سبع مجموعات تتمثل في: الإفصاح عن محاسبة مكافحة الرشوة، والإفصاح عن مسئوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا، والإفصاح عن بناء الموارد البشرية لمكافحة الرشوة، والإفصاح عن علاقات العمل المسئولة، والإفصاح عن التوكيد والتحقق الخارجي، والإفصاح عن قواعد السلوك، والإبلاغ عن المخالفات. كما قامت الباحثة بدراسة العلاقة بين الإفصاح عن سياسات مكافحة الفساد ومخاطر انهيار أسعار الأسهم – الذي تم التعبير عنه من خلال معامل الالتواء السالب لتوزيع العوائد وتقلبات العوائد الأسبوعية للسهم من أسفل إلى أعلى–.

اعتمدت الباحثة في اختبار فروض البحث على العديد من الأساليب الإحصائية تتمثل في مصفوفة ارتباط بيرسون ونماذج الانحدار، وذلك بالتطبيق على ٢٥ شركة مساهمة مصرية مدرجة ضمن مؤشر البورصة المصرية للتنمية المستدامة خلال الفترة من عام ٢٠١٩ إلى عام ٢٠٢١.

توصلت الباحثة إلى حدوث تحسن نسبي في مستوى الإفصاح عن ممارسات مكافحة الفساد في الشركات محل التطبيق، كما يوجد علاقة ارتباط سالبة ذات تأثير معنوي بين كل من الإفصاح عن محاسبة مكافحة الرشوة، والإفصاح عن مسئوليات مجلس الإدراة والإدارة العليا، والإفصاح عن علاقات العمل المسئولة، والإفصاح عن قواعد السلوك، والإبلاغ عن المخالفات من جانب ومقياسي لمخاطر انهيار أسعار الأسهم عند مستوى معنوية (٠,٠١)، كما توجد علاقة ارتباط سالبة ذات تأثير معنوي بين الإفصاح عن التوكيد والتحقق الخارجي ومقياسي مخاطر انهيار أسعار الأسهم عند مستوى معنوية (٠,٠٥)، بينما توجد علاقة ارتباط سالبة ولكن ليست ذات تأثير معنوي بين الإفصاح عن بناء الموارد البشرية لمكافحة الرشوة ومقياسي مخاطر انهيار أسعار الأسهم، حيث أن مستوى المعنوية أكبر من (٠,٠٥).

أوصت الباحثة في نهاية الدراسة بمحاولة تطوير مؤشر البورصة المصرية للتنمية المستدامة فيما يتعلق ببُعد الفساد، حيث يجب ألا يقتصر فقط على الإفصاح عن السياسات والإجراءات المتعلقة بالرشوة والفساد ولكن يجب إضافة أبعاد أخرى مثل: وجود توكيد داخلي وخارجي محسن لفعالية برنامج مكافحة الفساد.

الكلمات المفتاحية: ممارسات مكافحة الفساد – اكتناز الأخبار السيئة – مخاطر انهيار أسعار الأسهم – المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI 205).

Abstract:

This research aimed to assess the level of disclosure of anti-corruption practices - in light of the presence of many global initiatives that demand disclosure of these practices, such as the Global Reporting Initiative (GRI 205). The researcher determined the level of disclosure of these practices through an indicator consisting of 40 items divided into seven groups represented in: Disclosure of anti-bribery accounting, disclosure of the responsibilities of the board of directors and senior management, disclosure of building human resources to combat bribery, disclosure of responsible business relationships, disclosure of assurance and external verification, disclosure of codes of conduct and whistleblowing. The researcher also studied the relationship between disclosure of anti-corruption policies and stock price crash risk - which was expressed through the negative coefficient of skewness and the down-to-up volatility -.

In testing the research hypotheses, the researcher relied on many statistical methods represented in the Pearson correlation matrix and regression models, by applying to 25 Egyptian joint stock companies listed in the Egyptian Stock Exchange index for sustainable development during the period from 2019 to 2021.

The researcher found a relative improvement in the level of disclosure of anti-corruption practices in the applicable companies, and there is a negative correlation with a significant effect between disclosure of anti-bribery accounting, disclosure of the responsibilities of the board of directors and senior management, disclosure of responsible work relationships, and disclosure of The code of conduct, whistleblowing on the part and two measures of the risk of stock price crash at the level of significance (0.01), and there is a negative correlation with a significant effect between the disclosure of confirmation and external verification and two measures of the risk of stock price crash at the level of significance (0.05).), while there is a negative correlation, but not a significant effect, between disclosure of building human resources to combat bribery and two measures of the risk of stock price crash, as the level of morale is greater than (0.05).

At the end of the study, **the researcher recommended** trying to develop the Egyptian Stock Exchange index for sustainable development with regard to the dimension of corruption, as it should be limited only to the disclosure of policies and procedures related to bribery and corruption, but other dimensions should be added, such as: the presence of an improved internal and external assurance of the effectiveness of the anti-corruption program.

Keywords: Anti-corruption practices, bad news hoard, stock price crash risk, Global Reporting Initiative (GRI 205).

١- الإطار العام للبحث:

١/١ مقدمة:

تطورت المعلومات المتعلقة بممارسات مكافحة الفساد كجزء من معلومات المسئولية الاجتماعية للشركات وأصبحت ذات قيمة لأصحاب المصالح في الشركات في كل من البلدان المتقدمة والنامية. وذلك لأن الإفصاحات المتعلقة بمكافحة الفساد تظهر مدى التزام الشركة بعملية منع الفساد، وهي إشارة إيجابية لتعزيز جهود مكافحة الفساد بشكل أفضل (Nobanee and Ellili, 2020; Duho and Onumah, 2021).

ووفقاً للمبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI, 205) تم إصدار معيار مكافحة الفساد من قبل مجلس معايير الاستدامة العالمي Global Sustainability Standards Board (GSSB)، ويعتبر هذا المعيار ساري النفاذ للتقارير أو المواد الأخرى المنشورة في أو بعد يوليو ٢٠١٨ (GRI 205, 2016).

وأشارت دراسة (Hess, 2009) أن التقرير عن فعالية ممارسات مكافحة الفساد من قبل الشركة يخدم أهدافاً تنظيمية متعددة. **أولاً**، يوفر المساءلة. **ثانياً**، يوفر مستوى عالي من الوعي العام ويمارس الضغط على الشركات لتبني المبادئ. **ثالثاً**، التقرير عن مكافحة الفساد يخدم أيضاً هدف التعلم التنظيمي Organizational Learning.

وقد شهدت مخاطر انهيار أسعار الأوراق المالية اهتماماً متزايداً في السنوات الأخيرة، حيث أدت فضائح الشركات البارزة الأخيرة (على سبيل المثال Xerox, Enron, Worldcom) إلى البحث في ألية انهيار أسعار الأسهم (Callen and Fang, 2015). كما أكدت دراسة (Krishnamurti et al., 2021) أن الإفصاح عن درجات مخاطر الفساد يحتوي على محتوى معلوماتي Information Content .علاوة على ذلك، تواجه الشركات ذات مخاطر الفساد المنخفضة تقلباً أقل في أسعار الأسهم بعد الإفصاح عن درجات مخاطر الفساد، كما توصلت الدراسة أن الإفصاح عن انخفاض مخاطر الفساد مرتبط بزيادة سيولة السوق على مستوى الشركة.

٢/١ طبيعة المشكلة:

عبر مجتمع الأعمال، لا يزال الفساد يمثل تحدياً هائلاً، لا سيما داخل الدول النامية. من المتعارف عليه أن فساد الشركات يقوض التنمية الاقتصادية. وبتأييد من فضائح الشركات العديدة

دولياً على مدار العقد الماضي، يستمر الوعي بهذه القضية في الارتفاع وإن كان بمعدلات غير متساوية (Eiris, 2005).

وقد قامت دراسة (Argandoña, 2005) بتعريف الفساد بأنه "فعل أو تأثير إعطاء أو استلام شيء ذي قيمة، من أجل أن يفعل الشخص أو يتجاهل القيام بشيء ما، في انتهاك لقاعدة رسمية أو ضمنية حول ما يجب أن يفعله هذا الشخص أو يتجاهل القيام به، لصالح الشخص الذي يعطي الشيء ذا القيمة أو طرف ثالث.

وقد قامت دراسة (Ho and Lin, 2012) بالتحقيق في مدى تطوير إطار المسئولية الاجتماعية للشركات بالتطبيق على شركة تايوان لصناعة أشباه الموصلات المحدودة (TSMC)(*) – إحدى أكبر صناعات أشباه الموصلات في العالم – وارتباطه بأنشطة مكافحة الفساد. توصلت الدراسة إلى أن هناك إيجابية بين برنامج مكافحة الفساد للشركة والتزامها بالمسئولية الاجتماعية للشركات. علاوة على ذلك، توصلت الدراسة إلى أن المسئولية الاجتماعية للشركات تقوض فساد الشركات بطريقتين: من خلال اللوائح الخارجية Extrinsic Regulations مثل الضوابط البيروقراطية وقواعد السلوك والعقوبات القانونية والتنظيمية التي تؤكد على المراقبة والعقوبة و/أو الدوافع الجوهرية Intrinsic Motivations مثل قيم الشركة والأخلاق التنظيمية والضوابط الذاتية التي تؤكد على النزاهة والمراقبة الذاتية.

ويساعد الإفصاح عن ممارسات مكافحة الفساد أن تكون الشركات أكثر شفافية وخضوعاً للمساءلة. كما ترسل عمليات الإفصاح عن هذه الممارسات إلى المستثمرين وأصحاب المصالح حول التزام الشركة بمكافحة الفساد (Duho, 2020). كما أشارت دراسة (Krishnamuti, 2018) أن إفصاح الشركة عن مكافحة الفساد هو محاولة الشركة لزيادة شفافية المعلومات المتعلقة بقضايا الفساد المتنامية ، بالإضافة إلى أن الإفصاح عن مكافحة الفساد يعمل على حماية الاسم الجيد للشركة Company's good name من القضايا التي قد تضر بالشركة. كما أكدت الدراسة على ضرورة الحفاظ على التأثير الإيجابي الناتج عن مدى الإفصاح عن مكافحة الفساد من أجل الحفاظ على قيمة الشركة في قضايا الفساد المتزايدة. كما أشارت دراسة (Yang et al., 2021) أن تحقيقات الفساد Corruption Investigations تزيد من الأخبار السيئة التي يتم تخزينها ، وكذلك عدم الإفصاح عنها وحجبها يؤدي إلى زيادة مخاطر انهيار أسعار الأسهم المستقبلية.

(*) Taiwan Semiconductor Manufacturing Company (TSMC).

وبالرغم من وجود العديد من الدراسات السابقة التي تناولت الإفصاح عن ممارسات مكافحة الفساد وأهميته، إلا أن هناك ندرة في الدراسات – في حدود علم الباحثة – التي تناولت الإفصاح عن ممارسات مكافحة الفساد، ومدى تأثيره على مخاطر انهيار أسعار الأسهم المستقبلية سواء على مستوى البيئة المصرية بصفة خاصة، وعلى مستوى البيئة العربية والأجنبية بصفة عامة. **ومن ثم تتمثل مشكلة البحث في تحديد مدى الإفصاح عن ممارسات مكافحة الفساد في التقارير السنوية للشركات، بالإضافة إلى تحديد العلاقة بين مدى الإفصاح عن ممارسات مكافحة الفساد ومخاطر انهيار أسعار الأسهم – والذي تم التعبير عنها بمعامل الالتواء السالب لتوزيع العوائد، وتقلبات العوائد الأسبوعية للسهم من أسفل إلى أعلى–.**

١/٣ أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيس للبحث في تحديد مدى تأثير الإفصاح عن ممارسات مكافحة الفساد على مخاطر انهيار أسعار الأسهم، **ويشتق من الهدف الرئيس مجموعة من الأهداف الفرعية تتمثل في:**

١) تحديد طبيعة التقرير عن ممارسات مكافحة الفساد، وأهم مبادرات الإفصاح عن هذه الممارسات.

٢) تقييم مستوى الإفصاح عن ممارسات مكافحة الفساد في التقارير السنوية للشركات محل التطبيق.

٣) اختبار مدى تأثير الإفصاح عن ممارسات مكافحة الفساد على مخاطر انهيار أسعار الأسهم.

١/٤ أهمية البحث:

يعتبر البحث امتداد للأدبيات المحاسبية المتزايدة في الإفصاح عن ممارسات مكافحة الفساد، ومدى تأثيره على مخاطر انهيار أسعار الأسهم. ومن ثم تتمثل أهمية البحث في:

الأهمية العلمية: يعتبر الإفصاح عن ممارسات مكافحة الفساد في الشركات من الاتجاهات التي زاد التركيز عليها في الآونة الأخيرة خاصة بعد ظهور العديد من فضائح الشركات البارزة على مستوى العالم، بالإضافة إلى اهتمام العديد من المبادرات العالمية مثل مبادرة التقارير العالمية GRI 205 المتعلقة بالإفصاح عن ممارسات مكافحة الفساد على مخاطر انهيار أسعار الأسهم، ومن ثم تحاول الباحثة دراسة مدى تأثير الإفصاح عن ممارسات مكافحة الفساد على مخاطر انهيار أسعار الأسهم.

الأهمية العملية: أن تقييم مستوى الإفصاح عن سياسات مكافحة الفساد، مع تحديد مدى تأثير هذا الإفصاح على مخاطر انهيار أسعار الأسهم يؤدي إلى توصل أصحاب المصالح لمدى التزام الشركة بالحد من أنشطة الفساد وكشفها بشفافية بالإضافة إلى أن الإفصاح عن هذه الممارسات يعتبر أحد الأدوات الأساسية لحوكمة الشركات الجيدة مما يؤدي إلى تقليل التصرفات الانتهازية للمديرين وتحسين سيولة الأسهم وزيادة ثروة المساهمين.

١/٥ منهج البحث:

اعتمدت الباحثة على كلٍ من المنهج العلمي بشقيه الاستقرائي والاستنباطي لتحليل وتقييم الدراسات السابقة، بالإضافة إلى تحديد الإطار المفاهيمي للإفصاح عن ممارسات مكافحة الفساد، بالإضافة إلى تحديد مستوى الإفصاح عن ممارسات مكافحة الفساد في التقارير السنوية للشركات محل التطبيق.

كما قامت الباحثة بدراسة تطبيقية على مجموعة من شركات المساهمة المصرية المقيدة ضمن مؤشر البورصة المصرية للتنمية المستدامة ، وذلك خلال الفترة من عام ٢٠١٩ حتى عام ٢٠٢١ لتحديد مدى تأثير الإفصاح عن ممارسات مكافحة الفساد على مخاطر انهيار أسعار الأسهم، وقد قامت الباحثة باستخدام مصفوفة ارتباط بيرسون، ونموذج الانحدار البسيط، ونموذج الانحدار المتعدد في تفسير نتائج الدراسة التطبيقية.

١/٦ حدود البحث:

١) لم يتناول البحث إلى ظاهرة الفساد المالي والإداري في الوحدات الإدارية الحكومية، إلا بالقدر الذي يخدم البحث.

٢) لم يتناول البحث جميع مقاييس مخاطر انهيار أسعار الأسهم المستقبلية، حيث اقتصر على مقياسين فقط وهما معامل الالتواء السالب لتوزيع العوائد، وتقلبات العوائد الأسبوعية للسهم من أسفل إلى أعلى.

٣) لم يتناول البحث بيانات التقارير المالية ربع السنوية، حيث اقتصر على التقارير السنوية للشركات محل التطبيق.

٧/١ خطة البحث:

تحقيقاً لأهداف البحث واختبار فروضه، فقد تم تقسيم ما تبقى من البحث على النحو التالي:

١) الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث.
٢) الإطار المفاهيمي للإفصاح عن ممارسات مكافحة الفساد.
٣) مخاطر انهيار أسعار الأسهم – رؤية شمولية.
٤) تحليل العلاقة بين سياسات مكافحة الفساد ومخاطر انهيار أسعار الأسهم.
٥) الدراسة التطبيقية.
٦) النتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية.

٢- الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث:

هناك العديد من الدراسات التي حاولت تقييم مدى الإفصاح عن ممارسات مكافحة الفساد للشركات فى الأدب المحاسبى، حيث استهدفت دراسة **(Joseph et al., 2016)** تحديد مدى الإفصاح عن معلومات مكافحة الفساد في التقارير السنوية التي تظهر الالتزام التنظيمي تجاه مكافحة الفساد. يتكون المؤشر من ٤٠ عنصراً تم تطويرها من تحليل الأدبيات السابقة وتقارير عدة منظمات منشورة. اعتمدت بيانات المدخلات إلى ملاحظة التقارير السنوية للعديد من المنظمات وتقارير المسئولية الاجتماعية للشركات وتقارير الاستدامة، ومؤشرات الإبلاغ عن مبادرة التقارير العالمية (GRI). تتكون عين الدراسة من ٢٤ شركة شاركت في جوائز تقرير الاستدامة بجمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين الماليزية، بالإضافة إلى ٣٤ شركة أندونسية شاركت في جائزة تقارير الاستدامة الأندونيسية. **توصلت الدراسة** إلى أن الإفصاح عن مدونات السلوك لمكافحة الفساد وممارسات الإبلاغ عن المخالفات كان أكثر البنود التي تم الإبلاغ عنها. كما أشارت الدراسة إلى أن الشركات الأندونيسية أفصحت عن كميات أكبر من معلومات ممارسات مكافحة الفساد مقارنة بالشركات الماليزية، ربما يكون هذا بسبب مستوى أعلى من الضغط القهري Coercive Pressure للإفصاح عن معلومات ممارسات مكافحة الفساد في أندونيسيا مقارنة بماليزيا.

كما قامت دراسة **(Issa and Alleyne, 2018)** بتحديد مدى الإفصاح عن معلومات مكافحة الفساد في تقارير الاستدامة الصادرة من دول الخليج. استخدمت الدراسة أسلوب تحليل المحتوى لتقارير استدامة الشركات، والتي تغطي ٦٦ شركة من دول مجلس التعاون الخليجي خلال

عام ٢٠١٤. **توصلت الدراسة** إلى قيام شركات دول مجلس التعاون الخليجي بالإفصاح عن أكبر قدر من المعلومات المتعلقة بمدونات السلوك Code of Conduct، في حين أن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمخالفات Whistleblowing أقل بكثير بالمقارنة. كما توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح عن مكافحة الفساد في منطقة دول مجسل التعاون الخليجي لم يصل بعد إلى مستوى عالٍ أو مستوى النضج. من منظور النظرية المؤسسية، تتعرض السلطات التنظيمية إلى ضغوط قهرية لمحاربة الفساد في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي. كما أكدت الدراسة إلى التزام الشركات في قطر والإمارات بشكل ملحوظ بقواعد السلطات التنظيمية للإفصاح عن معلومات مكافحة الفساد.

كما استهدفت دراسة **(Carrillo et al., 2019)** اختبار العلاقة بين آليات حوكمة الشركات مثل حجم مجلس الإدارة، والمديرين الخارجيين، وازدواجية المدير التنفيذي والإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات، وتحديداً في جوانب الفساد المتعلقة بالتوجيه EU/2014/95 – يتطلب هذا التوجيه من الشركات ذات المصلحة العامة أن تقوم بالإفصاح في تقارير الاستدامة الخاصة بها، عن قضايا مثل الفساد، والاجتماعية، والشخصية، وحقوق الإنسان، والبيئة، مع تركيز جميع هذه الجوانب على نماذج الأعمال والمخاطر والتأثيرات والسياسات والنتائج، إلى جانب المؤشرات الرئيسة. تم إجراء تحليل الانحدار على بيانات عينة مكونة من ١٩٨ شركة أوروبية مدرجة تشكل جزءاً من مؤشر Eurostoxx 200، خلال الفترة من عام ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧. **توصلت الدراسة** إلى عدم وجود علاقة بين عدد أعضاء مجلس الإدارة والإفصاح عن الفساد، أما فيما يتعلق بالمديرين الخارجيين وازدواجية المدير التنفيذي توجد علاقة موجبة ومعنوية مع الإفصاح عن قضايا الفساد. أشارت الدراسة أنها تساهم في الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات وتحديداً في أدبيات الإفصاح عن الفساد من خلال دراسة آليات حوكمة الشركات التي تعزز هذه الممارسات.

كما قامت دراسة **(Jannah and Adhariani, 2019)** بتحديد مدى تأثير الروابط السياسية وجنس المديرين التنفيذيين على افصاحات مكافحة الفساد. بالتطبيق على عينة مكونة من ٢٩ شركة مملوكة للدولة مدرجة في بورصة أندونيسيا خلال الفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠١٧. **توصلت الدراسة** إلى أن الروابط السياسية تؤثر سلباً على الافصاحات المتعلقة بمكافحة الفساد. كما أظهرت نتائج الدراسة إلى أن جنس المديرين التنفيذيين وتحديداً وجود نساء في مجالس إدارة الشركات

المملوكة للدولة في إندونيسيا لا يؤثر على تأثير الروابط السياسية على الإفصاحات المتعلقة بمكافحة الفساد.

كما استهدفت دراسة (**Yin and Zhang, 2019**) التحقيق في محددات الإفصاح عن ممارسات مكافحة الفساد في الشركات من منظور نظرية السعي وراء الريع Rent Seeking Theory. قامت الدراسة بجمع البيانات يدوياً من تقارير المسئولية الاجتماعية للشركات الصادرة عن ٧٢٤ شركة مدرجة في الصين. كما تقدم الدراسة تحليلاً تجريبياً للعلاقة بين هيكل الملكية والإفصاح عن ممارسات الشركات لمكافحة الفساد، بالإضافة إلى دورها الوسيط في البيئة المؤسسية. **توصلت الدراسة** إلى أن السعى وراء الريع هو عامل رئيس في التأثير على إفصاح الشركات لممارسة مكافحة الفساد في الشركات. كما أشارت الدراسة إلى أن إفصاح الشركات المملوكة للدولة عن معلومات مكافحة الفساد أكثر بكثير من الشركات الخاصة من أجل تحقيق ترويج شخصي Personal Promotion لكبار المديرين التنفيذيين. كما قامت الشركات الاحتكارية بالتقرير عن معلومات مكافحة الفساد أقل بشكل جوهري من الشركات في الصناعات التنافسية بسبب سلوكها الساعي إلى الريع. كما أكدت الدراسة أن الحد من تدخل الحكومة وتحسين البيئة القانونية يساعدان في الحد من أنشطة الشركات الساعية إلى الريع وتعزيز مستوى إفصاح الشركات عن ممارسات مكافحة الفساد.

كما قامت دراسة (**Jinadu et al., 2020**) باختبار ما إذا كانت هناك علاقة جوهرية بين سمات حوكمة الشركات وجودة الإفصاح عن مكافحة الفساد لبنوك الودائع المالية المدرجة في نيجيريا . كما اختبرت الدراسة ما إذا كانت جودة الإفصاح عن مكافحة الفساد تتأثر بالخبرة المالية لمجلس الإدارة واستقلالية المجلس والتغطية الإعلامية Media Exposure. تم استخدام التقارير السنوية للشركة والموقع الإلكتروني لبنوك الودائع المالية المدرجة في نيجريا للفترات من عام ٢٠١٤-٢٠١٨. **توصلت الدراسة** إلى وجود علاقة إيجابية جوهرية بين الخبرة المالية لمجلس الإدارة وجودة الإفصاح عن مكافحة الفساد. بالإضافة إلى ذلك، توصلت الدراسة إلى أن استقلالية مجلس الإدارة والتغطية الإعلامية ليس لهما علاقة جوهرية بجودة الإفصاح عن مكافحة الفساد. أوصت الدراسة بضورة أن تولي بنوك الودائع المالية المدرجة في نيجريا اهتماماً أكبر لأنشطة حوكمة الشركات لديها من أجل تحسين جودة الإفصاح عن مكافحة الفساد.

كما استهدفت دراسة (**Zulkifli and Norziaton, 2020**) إلى التحقق من العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة (وهي استقلالية المجلس، تنوع المجلس، حجم المجلس، اجتهاد المجلس Board Diligence) والإفصاح عن مكافحة الفساد للشركات المرتبطة سياسياً. استخدمت الدراسة نظرية الوكالة لتشكيل الإطار وتطوير الفرضيات. اعتمدت الدراسة على تحليل محتوى التقارير السنوية لعدد ٤٨ شركة اندونيسية مرتبطة سياسياً للسنة المنتهية في ٢٠١٥، ٢٠١٦. **توصلت الدراسة** إلى أن متوسط درجة الإفصاح عن مكافحة الفساد أقل من المتوسط. كما أكدت الدراسة على وجود علاقة جوهرية بين استقلالية مجلس الإدارة، وتنوع المجلس، واجتهاد المجلس من جانب والإفصاح عن مكافحة الفساد للشركات المرتبطة سياسياً من جانب آخر. كما أشارت الدراسة إلى أن زيادة الإفصاح عن مكافحة الفساد تتطلب اتخاذ الخطوات اللازمة من قبل السلطات التنظيمية من خلال تطبيق القواعد واللوائح والاستراتيجيات المتعلقة بممارسات مكافحة الفساد. كما أشارت الدراسة أنها قدمت معلومات مفيدة وتداعيات لأصحاب المصالح وبورصة ماليزيا لتطوير لوائح قوية لتشجيع الإفصاح عن مكافحة الفساد للشركات المرتبطة سياسياً.

كما قامت دراسة (**Faisal et al., 2021**) بالتحقيق في محتوى ومحددات الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية لمكافحة الفساد للشركات الإندونيسية المدرجة في البورصة العامة باستخدام النظرية المؤسسية ونظرية الشرعية. استخدمت الدراسة طريقة تحليل المحتوى لاستخراج معلومات مكافحة الفساد في التقارير السنوية لعينة نهائية مكونة من ٢٤٣ شركة إندونيسية في عام ٢٠١٨. اعتمدت الدراسة على مؤشر مكون من ٤٠ عنصراً تم تطويره من قبل الدراسات السابقة لقياس مدى إفصاحات المسئولية الاجتماعية للشركات لمكافحة الفساد. **توصلت الدراسة** إلى أن مستوى الإفصاح عن مكافحة الفساد مرضي لحد كبير بنسبة ٤٤,٩%. كما أشارت الدراسة أن موضوع الإفصاح عن المخالفات Whistleblowing هو الأكثر شيوعاً. كما أن حجم الشركة ونوع الصناعة لهما تأثيرات جوهرية على الإفصاحات المتعلقة بمكافحة الفساد. كما أظهرت النتائج أن ملكية الحكومة لها تأثير سلبي على عمليات الإفصاح عن الفساد.

كما استهدفت دراسة (**Mahmud et al., 2021**) اختبار مدى تأثير خصائص مجلس الإدارة (أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، خبرة مجلس الإدارة، النساء في مجلس الإدارة، المديرين السياسيين، مكافآت مجلس الإدارة) على سياسات مكافحة الفساد في الشركات العامة المدرجة في ماليزا . استخدمت الدراسة نظرية الوكالة لشرح العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة والإفصاح عن

مكافحة الفساد للشركات بناءً على القانون الماليزي لحوكمة الشركات لعام ٢٠١٧، وذلك باستخدام عينة مكونة من ٢٠٠ شركة مدرجة في بورصة ماليزا. **توصلت الدراسة** أن جميع الشركات قد أفصحت عن سياساتها بمكافحة الفساد، وقد يكون هذا بسبب قانون مكافحة الفساد الجديد في ماليزا الذي يطالب الشركات بإنشاء ونشر برامج مكافحة الفساد الخاصة بها. ومع ذلك، وجدت هذه الدراسة علاقة غير جوهرية بين خبرة مجلس الإدارة، والفساد في مجلس الإدارة، والمديرين السياسيين، ومكافآت مجلس الادارة من جانب والإفصاح عن سياسات مكافحة الفساد من جانب آخر.

كما قامت دراسة **(Asare et al., 2021)** باختبار مدى تأثير الإفصاح عن مكافحة الفساد على الربحية والاستقرار المالي للشركات الاستخراجية في أفريقيا. كما اختبرت الدراسة التقارب Convergence بين الربحية والاستقرار المالي. استخدمت الدراسة عينة غير متوازنة من ٢٧ شركة استخراجية (٦ شركات طاقة، ٢١ شركة تعدين) تعمل في ٥ دول أفريقية تغطي الفترة من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٨. يتم تقييم مكافحة الفساد بما يتماشى مع GRI–205 حيث يتم التعبير عن مكافحة الفساد من خلال ثلاثة مؤشرات تشمل: تحليل الفساد ، التدريب والاتصال في مجال الفساد ، الاستجابة للفساد ، كما قامت الدراسة بقياس الربحية باستخدام العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، بينما استخدمت الدراسة مقياس Z–Score للتعبير عن الاستقرار المالي. **توصلت الدراسة** إلى أن الإفصاح عن الفساد يقلل من الاستقرار المالي للشركات. كما يعد الإفصاح عن تحليل الفساد والتدريب على الفساد من العوامل التي أدت إلى تراجع الاستقرار المالي. كما توصلت الدراسة إلى أن تأثير الإفصاح عن الفساد على الربحية غير جوهري إلا في حالة الإفصاح عن الاستجابة للفساد مما يقلل أيضاً من الربحية. كما أكدت الدراسة إلى وجود أدلة إحصائية قوية تشير إلى تقارب الربحية والاستقرار المالي للشركات استخراجية.

استهدفت دراسة (Yeltasari et al., 2021) بتحليل مدى تأثير آليات حوكمة الشركات والتي تتمثل في الملكية المؤسسية ولجان المراجعة واستقلالية مجلس المفوضين Independent Commissioners على ميل الشركات في الإفصاح عن سياسات مكافحة الفساد في سياق الشركات المدرجة في بورصة أندونيسيا. **توصلت الدراسة** إلى أن ارتفاع مستوى الملكية المؤسسية يعمل على ارتفاع مستوى الإفصاح عن مكافحة الفساد، حيث أن وجود الملكية المؤسسية يتطلب من الإدارة أن تعمل بشكل جيد تجاه أصحاب المصالح. كما توصلت الدراسة إلى أن زيادة

عدد المؤهلين في لجنة المراجعة يؤدي إلى زيادة الإفصاح عن سياسات مكافحة الفساد، حيث أن وظيفة لجنة المراجعة تعمل بشكل فعال، ومن ثم انخفاض احتمالية الاحتيال والفساد داخل الشركة. كما أكدت الدراسة إلى أن ارتفاع مستوى استقلالية مجلس المفوضين يؤدي إلى زيادة مستوى الإفصاح عن سياسات مكافحة الفساد في الشركة، حيث من المتوقع أن يؤدي الفصل بين مجلس المفوضين ومجلس الإدارة إلى تجنب الازدواجية في قيادة الرئيس التنفيذي، كما أشارت الدراسة إلى دور المفوضين المستقلين في الإشراف على أداء الشركة حيث من المتوقع من خلال هذا الإشراف أن تعمل الحكومة بشكل جيد.

ومن خلال عرض الدراسات السابقة تستخلص الباحثة ما يلي:

١) لم تقم أي من الدراسات السابقة بوضع إطار متكامل يوضح مدى أهمية الإفصاح عن ممارسات مكافحة الفساد لأصحاب المصالح، بالإضافة إلى مدى مساهمة مبادرة التقارير العالمية GRI 205 في تحفيز الإفصاح عن هذه الممارسات، ومن ثم التوصل إلى مؤشر إفصاح شامل يمكن من خلاله الحكم على مدى قيام شركات المساهمة المصرية المقيدة في المؤشر المصري لمسئولية الشركات بالإفصاح عن هذه الممارسات. وهو ما تحاول الباحثة تناوله من خلال هذه الدراسة.

٢) معظم الدراسات السابقة قامت بدراسة العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والإفصاح عن ممارسات مكافحة الفساد مثل دراسة (Carrillo, et al., 2019) على الشركات الأوروبية، ودراسة (Jinadu et al., 2020) على بنوك الودائع المالية المدرجة في نيجريا، ودراسة (Zulkifli and Norziation, 2020) في أندونيسيا، ودراسة (Mahmud et al., 2021) في ماليزا. ومن ثم لم تتناول أي من الدراسات السابقة – في حدود علم الباحثة – العلاقة بين الإفصاح عن ممارسات مكافحة الفساد ومخاطر انهيار أسعار الأسهم، وهو ما تحاول الباحثة تغطيته من خلال هذه الدراسة.

٣) معظم الدراسات السابقة التي تناولت الإفصاح عن ممارسات مكافحة الفساد تمت في بيئات أجنبية – فيما عدا دراسة (Issa and Alleyne, 2018) في دول مجلس التعاون الخليجي – مثل دراسة (Joseph et al., 2016) في ماليزا، ودراسة (Yin and Zhang, 2019) في الصين، ودراسة (Jinadu et al., 2020) في نيجريا، ودراسة (Faisal et al., 2021) في أندونيسيا. ومن ثم هناك ندرة في الدراسات السابقة – في حدود علم الباحثة – التي تم تطبيقها

في البيئة المصرية لتحديد مدى قوة العلاقة بين مستوى الإفصاح عن سياسات مكافحة الفساد ومخاطر انهيار أسعار الأسهم واتجاه هذه العلاقة.

٣- الإطار المفاهيمي للإفصاح عن ممارسات مكافحة الفساد:

تتناول الباحثة من خلال الإطار المفاهيمي للإفصاح عن ممارسات مكافحة الفساد طبيعة التقرير عن ممارسات مكافحة الفساد في الأدبيات المحاسبية، والإفصاح عن ممارسات مكافحة الفساد في ضوء المبادرات العالمية، وذلك كما يلى:-

١/٣ طبيعة التقريرعن ممارسات مكافحة الفساد والعوامل المؤثرة عليه:

عبر مجتمع الأعمال، لا يزال الفساد يمثل تحدياً هائلاً Monumental Challenge، لاسيما داخل الدول النامية. كما أنه من المعروف أن فساد الشركات يعرقل التنمية الاقتصادية ويضر المجتمع المدني، ويقلل من المساءلة الديمقراطية. كما دفعت الفضائح الأخيرة العديد من الشركات مثل شركة Lehman Brothers, World Com, Enron, Xerox انتباه صانعي السياسات والحكومات نحو تطوير سياسات أكثر تقييداً لمكافحة الفساد (EIRIS, 2005).

ويعتبر تعريف منظمة الشفافية الدولية (TI) للفساد موجز وشامل وهو" إساءة استخدام السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة ". يتضمن هذا التعريف عدداً من العناصر الأساسية:

- ينطبق بالتساوي على جميع القطاعات الثلاثة القطاع الخاص والعام والمجتمع المدني.
- يشير إلى الانتهاكات المنتظمة Systemic والفردية التي يمكن أن تتراوح من عدم الأمانة إلى الأنشطة غير القانونية والإجرامية.
- يغطي كلاً من المزايا المالية وغير المالية.
- يشير إلى أهمية أنظمة الحوكمة في ضبط وتنظيم كيفية ممارسة السلطة.
- تسلط الضوء على التكاليف غير الفعالة المرتبطة بالفساد، وتحويل الموارد بعيداً عن الاستخدام المستهدف.

وقد تم تعريف الفساد بشكل روتيني على أنه استخدام السلطة الموكلة Entrusted Power لتحقيق مكاسب شخصية، ومن الأمور الرئيسة التي أثيرت في تعريفات الفساد، أنها تميل نحو فساد القطاع العام، مما أدى إلى استبعاد القطاع الخاص، والذي يعد أيضاً مجالاً عالي المخاطر (Al Agha, 2021; Duho and Onumah, 2021).

ويرى (Gutmann and Lucas,2018) بأن فساد القطاع الخاص يمكن تمييزه عن فساد القطاع العام، كما أن الاثنين ليسا متجانسين، وهناك أربعة قطاعات يحدث فيها فساد القطاع الخاص وهي: منظمات الأعمال، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدينية Religious Organizations، ووسائل الإعلام. كما تشمل بعض الأشكال التي يحدث فيها الفساد في القطاع الخاص الاحتيال في الشركات، والرشوة التجارية Commercial Bribery والتواطؤ والعمولات Bick Backs، والتداول بناءً على معلومات داخلية (Sartor and Beamish, 2020).

كما ينظر إلى الفساد على أنه تكلفة حتمية Inevitable Cost في ممارسة الأعمال التجارية، وقد تسبب في عقبة خطيرة Serious Obstacle للشركات وبيئة الأعمال (Lombardi et al., 2019)؛ كما يخلق الفساد حالة السوق الاحتكارية Monopolistic Market Condition، ويمكن أن يخلق مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية حادة. لذلك تتطلب مكافحة الفساد في بيئة الأعمال التزاماً صارماً من قبل الجهات الفاعلة في الصناعة (Islam et al., 2018)، كما يمكن أن يؤدي الاتساق والمشاركة الفعالة للشركات في مكافحة الفساد إلى خفض مستويات الفساد والسماح بظهور أسواق وحكومات تتسم بالكفاءة. تعد سياسات مكافحة الفساد في الشركات إحدى استراتيجيات منع الفساد وأداة هامة وقوية لتجنب الفساد في بيئة الأعمال، وتعكس السياسات التزام الشركة بالتخفيف من الفساد وتمكين إدارة الشركة من المسألة أمام العامة (Naciti, 2019).

وفي ذات السياق، أوضحت دراسة (Barkemeyer et al., 2015) أن التقرير عن سياسات مكافحة الفساد يمكن أن يُظهر التزام الشركات لمواجهة تحدي الفساد. وبالتالي إعطاء المزيد من المصداقية لجهودها، وزيادة الوعي بالمشاكل المتعلقة بالفساد. لذلك، يعد التقرير عن سياسات مكافحة الفساد مؤشراً أساسياً على الالتزام الفعلي للشركة بمبادرات مكافحة الفساد.

قامت دراسة (Barkemeyer et al., 2015) بالاعتماد على الإطار المؤسسي لتقديم مقارنة دولية لتقارير الشركات عن الفساد، حيث قدمت الدراسة مقارنة دولية رائدة باستخدام مجموعة بيانات من ٩٣٣ تقريراً عن استدامة الشركات من مختلف الصناعات في جميع أنحاء العالم. استندت الدراسة في التقييم إلى متطلبات إعداد التقارير الخاصة بمعيار GRI بشأن الفساد، واستخدمت تحليل الانحدار اللوجستي لاكتشاف العوامل التي تقود هذه الممارسة. تشير الدراسة إلى أن الرؤى التجريبية تشير إلى أن العوامل الخاصة بالقطاع والدولة تدفع الشركات إلى التقرير عن

الفساد بما يتماشى مع إطار GRI. ومع ذلك، أكدت الدراسة إلى أن تعرض الشركات بشكل كبير للفساد يؤدي إلى تقليل احتمالية قيام الشركات بالتقرير عن مبادرتها لمكافحة الفساد.

واهتمت بعض الدراسات بفحص العوامل التي تؤثر على التقرير عن ممارسات مكافحة الفساد، فقد قامت دراسة (Branco & Matos, 2016) بتحليل العلاقة بين الإفصاح عن معلومات مكافحة الفساد في تقارير الاستدامة للشركات البرتغالية من جانب والانتماء الصناعي Industrial Affiliation، وطبيعة الملكية Native of Ownership، وعضوية الميثاق العالمي للأمم المتحدة UNGC Membership من جانب آخر. تتألف العينة من تقارير الاستدامة التي نشرتها الشركات لعام ٢٠٠٩ على موقع BCSD Portugal (Business Council for Sustainable Development) – وهي جمعية غير ربحية تابعة لمجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة – (كما هو متاح في مايو ٢٠١١). تتألف العينة النهائية من ٣٩ تقرير استدامة. توصلت الدراسة إلى أن الشركات عالية المخاطر والتي تعمل في الصناعات المرتبطة بالفساد المرتفع أو الشركات المملوكة للحكومة، وكذلك الشركات المرتبطة بـUNGC تفصح أكثر عن ممارسات مكافحة الفساد.

كما اهتمت دراسة (Vale and Branco, 2019) باستكشاف بعض العوامل التي تؤثر على تقارير مكافحة الفساد في الشركات متعددة الجنسيات الكبيرة من البلدان الناشئة. واستخدمت الدراسة الانحدار اللوجستي الرتبي Ordinal Logistic Regression لتقييم العلاقة بين تقارير مكافحة الفساد من جانب والانتماء الصناعي للشركات متعددة الجنسيات، وعدد بلدان العمليات Number of Countries of Operations، وعضوية الميثاق العالمي للأمم المتحدة، والملكية العامة. وتمثلت العينة من تقرير الشفافية الدولية لعام ٢٠١٦ "الشفافية في تقارير الشركات – تقييم الأسواق الناشئة متعددة الجنسيات". تشير الأدلة إلى أنه في البلدان الناشئة، تقدم الشركات متعددة الجنسيات المدرجة والتي تعمل في عدد كبير من البلدان أو هي أعضاء في الميثاق العالمي للأمم المتحدة، مستويات كبيرة من التقرير عن مكافحة الفساد. بشكل غير متوقع، تشير النتائج أيضاً إلى أن هذا التقرير لا يتأثر بشكل جوهري بمستوى مخاطر الفساد في الصناعات التي تنتمي إليها الشركات متعددة الجنسيات، أخيراً، تشير النتائج إلى أنه في الأسواق الناشئة، قد يؤثر الاعتماد على الموارد أيضاً على تقارير مكافحة الفساد.

كما اختبرت دراسة (Branco et al., 2019) كيفية تأثير تقارير مكافحة الفساد بضغوط المجتمع الدولي والاعتماد على الموارد في شركات بلد ناشئ (في تركيا)، وبشكل أكثر تحديداً، قامت الدراسة بالتركيز على تأثير الشركات متعددة الجنسيات، وإدراج أسهم الشركات في بورصة أو أكثر أجنبية بالإضافة إلى البورصة المحلية Cross Listed، وعضوية الميثاق العالمي للأمم المتحدة من جانب وتقارير مكافحة الفساد من جانب آخر. واستخدمت الدراسة تحليل الانجدار اللوجستي الرتيبي لتحليل العلاقة بين العوامل الثلاثة وتقارير مكافحة الفساد لعينة من الشركات التركية المدرجة في Borsa Istanbul 100 Index، مع التحكم في بعض العوامل الأخرى التي من المحتمل أن تؤثر على تقارير مكافحة الفساد. أشارت النتائج إلى أن تقارير مكافحة الفساد منخفضة بشكل عام بين الشركات. ومع ذلك، فإن الشركات التي هي أعضاء في الميثاق العالمي للأمم المتحدة ولديها أسهم مدرجة في بورصات أجنبية لديها مستويات أعلى من تقارير مكافحة الفساد مقارنة بنظيراتها.

بينما استهدفت دراسة (Blanc et al., 2017) التحقيق فيما إذا كانت الاختلافات في وسائل الإعلام فيما يتعلق بفساد الشركات تؤثر على افصاحات الشركات لمكافحة الفساد، بالإضافة إلى ما إذا كان مستوى حرية الصحافة في البلد الأم للشركات يؤثر على الإفصاح عن مكافحة الفساد. استخدمت الدراسة تصنيفات منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠١٢ للإفصاح عن مكافحة الفساد من قِبَل أكبر ١٠٥ شركة متعددة الجنسيات في العالم، وتقييمات حرية الصحافة من منظمة "مراسلون بلا حدود" غير الحكومية، ومقاييس التعرض لوسائل الإعلام باستخدام Dow Jone Factiva Database.

توصلت الدراسة إلى أن التعرض لوسائل الإعلام، باستخدام مقياس الوجود Existence أو الشمولية Extensiveness، يرتبط ارتباطاً إيجابياً بالاختلافات في إفصاحات الشركات لمكافحة الفساد. كما توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح يكون أكثر (أقل) شمولية عندما تكون حرية الصحافة في البلد الأم أقل (أكثر) تقيداً Restricted وأن انخفاض حرية الصحافة يبدو أنه يقلل من تأثير تعرض وسائل الإعلام على الإفصاح عن مكافحة الفساد. كما أكدت الدراسة أن مستويات حرية الصحافة تشرح مزيداً من الاختلافات في عمليات الإفصاح عن الفساد مقارنة بالعوامل الأخرى على مستوى الدولة التي من المحتمل أن تؤثر على ممارسات الإفصاح عن مكافحة الفساد.

كما قامت دراسة (Odriozola and Etxeberria, 2021) بتحليل محددات إفصاح الشركات عن مكافحة الفساد تجاه الاقتصاديات الناشئة. استندت الدراسة إلى تحليل الانحدار

باستخدام بيانات ٩٦ شركة كبيرة من ١٥ دولة ناشئة مدرجة في تقرير الشفافية الدولة لعام ٢٠١٦. وتمثلت المتغيرات الرقابية في خطر الصناعة، والإدراج العام Public Listed، وحجم الشركة، والأداء المالي. وقد توصلت الدراسة إلى أن حرية الصحافة مرتبطة بشكل إيجابي وجوهري بجودة إفصاح الشركات عن مكافحة الفساد. أما بالنسبة للمتغيرات الرقابية، وجدت الدراسة إلى أن الإدراج العام يرتبط بشكل إيجابي وجوهري بجودة الإفصاح عن مكافحة الفساد. من ناحية أخرى، لا يرتبط أي من المتغيرات الرقابية الأخرى – الحجم، والعائد على الأصول، ومخاطر الصناعة – بجودة الإفصاح عن مكافحة الفساد.

كما فحصت دراسة (Putri et al., 2019) مستوى شفافية الشركات في سياسة مكافحة الفساد، وما إذا كانت نقاط القوة في آليات الحوكمة الداخلية والخارجية ذات تأثير جوهري. بالإضافة إلى ذلك، ما إذا كانت الإفصاحات عن سياسة مكافحة الفساد ذات تأثير على قيمة الشركة. واعتمدت الدراسة على نظرية الوكالة، وقامت بتطوير سبع فروض. كما تضمنت ٤٠٠ شركة كبرى في دول أسيا والمحيط الهادي لديها أعلى وأدنى مستوى فساد. توصلت الدراسة إلى أن شفافية الشركات في سياسة مكافحة الفساد تتأثر بشكل إيجابي بحرية الصحافة، ومخاطر الصناعة، والرقابة من قبل المراجعين الخارجيين، ونشاط لجنة المراجعة، ومع ذلك، فإن النتائج لا تظهر أي ارتباط جوهري بين الإفصاح عن مكافحة الفساد وقيمة الشركة.

تستخلص الباحثة من العرض السابق ما يلي:

١) تعتبر شفافية التقرير عن مكافحة الفساد أداة أساسية في مكافحته، كما أنه يعتبر جزءاً من عمليات الإفصاح الاجتماعي. والذي يمثل عمليات الإفصاح غير المالي الأوسع نطاقاً.

٢) يعمل التقرير عن سياسات مكافحة الفساد على إرسال إشارات إلى المستثمرين وأصحاب المصالح حول التزام الشركات لمكافحة الفساد، فضلاً عن تعزيز الشفافية والمساءلة.

٣) يساعد التقرير عن سياسات مكافحة الفساد على الحد من عدم تماثل المعلومات وتقليل تكلفة الوكالة والحد من السلوك الانتهازي للإدارة ، مما يعمل على تحسين بيئة المعلومات في سوق المال.

٤) هناك العديد من العوامل والمحددات التي تؤثر على التقرير عن سياسات مكافحة الفساد، على سبيل المثال لا الحصر: حرية الصحافة والتي تعتبر من أهم العوامل التي تؤثر على تقرير ممارسات مكافحة الفساد، وعضوية الميثاق العالمي للأمم المتحدة ، ومخاطر الصناعة، وإدراج

أسهم الشركة في بورصة أو أكثر أجنبية، بالإضافة إلى البورصة المحلية ويختلف تأثير هذه العوامل على البيئة التشريعة والقانونية للدولة محل التطبيق.

٢/٣ مبادرات الإفصاح عن ممارسات مكافحة الفساد مع التركيز على المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI 205):

تقوم الباحثة بتناول أهم هذه المبادرات مع التركيز على المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI 205):

أولاً: المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI 205):

GRI 205: Anti-Corruption, 2016

تم إصدار معيار مكافحة الفساد Anti-Corruption من قبل مجلس معايير الاستدامة العالمي Global Sustainability Standards Board (GSSB). يعتبر هذا المعيار ساري النفاذ للتقارير أو المواد الأخرى المنشورة في أو بعد يوليو ٢٠١٨.

يحتوي هذا المعيار على إفصاحات للمنظمات للتقرير عن معلومات حول الآثار المتعلقة بالفساد، وكيفية إدارتها لهذه الآثار.

وقد تمثلت الإفصاحات طبقاً لهذا المعيار الموضوعات التالية:

(١) إجمالي عدد العمليات التي خضعت لتقييم المخاطر المتعلقة بالفساد:

Disclosure 205-1: Operations Assessed for Risks Related to Corruption

وطبقاً لهذا الموضوع يجب على المنظمة التقرير عن المعلومات التالية:

أ) إجمالي عدد العمليات التي خضعت لتقييم المخاطر المتعلقة بالفساد.

ب) المخاطر الجوهرية المتعلقة بالفساد التي تم تحديدها من خلال تقييم المخاطر.

(٢) الاتصالات والتدريب بشأن سياسات وإجراءات مكافحة الفساد:

Disclosure 205-2: Communication and Training about Anti-Corruption Policies and Procedures

وطبقاً لهذا الموضوع يجب على المنظمة التقرير عن المعلومات التالية:

أ) العدد الإجمالي والنسبة المئوية لأعضاء هيئة الحوكمة الذين تم إبلاغهم بسياسات وإجراءات مكافحة الفساد، موزعين حسب المنطقة.

ب) العدد الإجمالي والنسبة المئوية للموظفين الذين تم إبلاغهم بسياسات وإجراءات مكافحة الفساد في المنظمة تبعاً لفئة الموظف وتبعاً للمنظمة.

ج) العدد الإجمالي والنسبة المئوية لشركاء الأعمال Business Partners الذين تم إبلاغهم بسياسات وإجراءات مكافحة الفساد الخاصة بالمنظمة مصنفة تبعاً لنوع شريك العمل وتبعاً للمنطقة. مع وصف ما إذا كانت سياسات وإجراءات مكافحة الفساد الخاصة بالمنظمة قد تم إبلاغها إلى أي أشخاص أو منظمات أخرى.

د) العدد الإجمالي والنسبة المئوية لأعضاء هيئة الحوكمة الذي تلقوا تدريباً على مكافحة الفساد مصنفاً تبعاً للمنطقة.

هـ) العدد الإجمالي والنسبة المئوية للموظفين الذين تلقوا تدريباً على مكافحة الفساد مصنفاً تبعاً لفئة الموظف وتبعاً للمنطقة.

(٣)وقائع الفساد المؤكدة والإجراءات المتخذة:

Disclosure 205-3: Confirmed Incidents of Corruption and Actions Taken

أ) إجمالي عدد وقائع الفساد المؤكدة وطبيعتها.

ب) إجمالي عدد وقائع الفساد المؤكدة التي تم فيها فصل أو تأديب موظفين بسبب الفساد.

ج) إجمالي عدد الوقائع المؤكدة التي ترتب عليها إنهاء أو عدم تجديد العقود مع شركاء الأعمال بسبب انتهاكات متعلقة بالفساد.

د) القضايا القانونية العامة المتعلقة بالفساد المرفوعة ضد المنظمة أو موظفيها خلال الفترة المشمولة بالتقرير ونتائج هذه القضايا.

ثانياً: منظمة الشفافية الدولية في المملكة المتحدة (Ti-UK – 2020)

Transparency International (Ti – UK)

قامت منظمة الشفافية الدولية في المملكة المتحدة بتطوير "Open Business" الأعمال المفتوحة، وهو معيار جديد للإفصاحات في مكافحة الفساد والحوكمة. يحدد هذا المعيار خمسة مجالات رئيسية لمخاطر مكافحة الفساد، ويقدم إرشادات ومبادئ للإفصاح الهادف حول هذه المجالات وهي:

١) شفافية برنامج مكافحة الفساد Anti-Corruption Programme Transparency.

٢) شفافية الملكية النافعة (المقيدة) Beneficial Ownership Transparency.

٣) شفافية الهيكل التنظيمي Organisational Structure Transparency.
٤) شفافية التقارير الخاصة بكل بلد Country-By-Country Reporting Transparency.
٥) شفافية المشاركة السياسية للشركات Corporate Political Engagement Transparency.

وتقوم الباحثة بالتركيز على مبادئ شفافية برنامج مكافحة الفساد والتي تتمثل فيما يلي:

١/١ التزام على أعلى مستوى لمكافحة الرشوة والفساد:

Top-level Commitment to Anti-Bribery and Corruption

يجب أن تظهر الشركة التزامها على أعلى مستوى بمكافحة الرشوة والفساد. يجب أن يشمل ذلك: بيان عدم التسامح المطلق المصرح به من قِبَل القيادة؛ دليل على أن مجلس الإدارة أو لجنة مجلس الإدارة هي التي تحدد لهجة مكافحة الفساد، التزام عام بدعم وحماية الموظفين الذين يرفضون التصرف بشكل غير أخلاقي حتى عندما يؤدي ذلك إلى خسارة العمل.

٢/١ سياسات مكافحة الرشوة والفساد: Anti-Bribery and Corruption Policies

يجب على الشركة الإفصاح علناً عن سياسة شاملة لمكافحة الرشوة والفساد، فضلاً عن السياسات الأخرى التي تساهم في برنامج مكافحة الفساد أي إجراءات داعمة لهذه السياسات. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الشركة الإفصاح علناً عن كيفية تنفيذها لهذه السياسات. كما يجب أن يشرف على جميع هذه السياسات مسئول تنفيذي كبير خاضع للمساءلة.

٣/١ تقييم المخاطر: Risk Assessment

يجب على الشركة أن تشرح تقييمها لمخاطر مكافحة الفساد، وكيف يُبلغ عن برنامج مكافحة الرشوة والفساد. يجب على الشركة أيضاً التقرير عن مؤشرات الأداء الرئيسية الخاصة بمكافحة الرشوة والفساد.

٤/١ الموارد البشرية: Human Resources

يجب أن تلتزم الشركة علناً بدعم وحماية الموظفين الذين يرفضون التصرف بشكل غير أخلاقي، ويجب أن تقدم تفاصيل حول كيفية تعزيز برامج الحوافز لموظفيها للسلوك الأخلاقي.

٥/١ تضارب المصالح: Conflict of Interest

يجب على الشركة تقديم تفاصيل عن سياساتها وإجراءاتها التي تعرف وتحدد وتعلن وتدير تضارب المصالح.

٦/١ التبرعات الخيرية والرعاية: Charitable Donations and Sponsorships

يجب على الشركة تقديم تفاصيل عن سياستها الخاصة بالتبرعات الخيرية والرعاية. كما يجب أن تفصح علناً عن تفاصيل هذه التبرعات، وترتيبات الرعاية التي أبرمتها الشركة والشركات التابعة لها.

٧/١ مصاريف التسهيلات: Facilitation Payments

يجب على الشركة أن تفصح علناً أنها تحظر صراحة مدفوعات التيسير، وعليها أن تشرح كيف تدير هذه المخاطر عند اتخاذ قرارات العمل.

٨/١ الهدايا وكرم الضيافة: Gifts and Hospitality

يجب على الشركة أن تحظر علناً الهدايا الفخمة وكرم الضيافة، على النحو المبين في سياسة الهدايا والضيافة المنشورة. يجب أن تتضمن هذه السياسة عملية موافقة محددة بوضوح وعواقب عدم الامتثال.

٩/١ التدريب: Training

يجب على الشركة أن تفصح علناً أنها تجري تدريباً على برنامج مكافحة الرشوة والفساد. كما يجب أن تفصح علناً عن تفاصيل كيفية مراجعة وقياس فعالية هذا التدريب.

١٠/١ المراقبة والمراجعة: Monitoring and Review

يجب على الشركة أن تشرح كيف تراقب وتراجع برنامج مكافحة الرشوة والفساد، يجب أن يشمل ذلك تفاصيل عن مدى خضوع هذا البرنامج للتدقيق الداخلي أو الخارجي المنتظم، والتأكد من تحديث السياسات وفقاً للتوصيات.

١١/١ الإبلاغ عن المخالفات: Whistleblowing

يجب على الشركة الإفصاح علناً عن سياستها الخاصة بالإبلاغ عن المخالفات، والتي يجب أن تتضمن بياناً بشأن عدم الانتقام من المبلغين عن المخالفات والموظفين الذي يبلغون عن حوادث الرشوة والفساد. كما يجب أن تفصح علناً على أن لديها قناة سرية ومجهولة المصدر يمكن للموظفين والمبلغين من خلالها الإبلاغ عن مخاوف الرشوة والفساد. يجب على الشركة أيضاً الإبلاغ عن إحصاءاتها الخاصة بمكافحة الرشوة والفساد، بما في ذلك تلك التي يتم الإبلاغ عنها من خلال قنوات الإبلاغ عن المخالفات. يجب أن توضح الشركات أي فرد أو وظيفة لديها الإشراف والمسئولية عن ترتيبات الإبلاغ عن المخالفات.

١٢/١ التعامل مع الحوادث: Dealing with Incidents

يجب على الشركة أن تشرح كيف تتعامل مع النتائج المادية للرشوة والفساد. كما يجب أن تفصح علناً عن النتائج عالية المستوى من التحقيقات في الحوادث والإجراءات التأديبية ضد الموظفين والأطراف الثالثة.

١٣/١ إدارة الأطراف الثالثة: Managing Third Parties

١/١٣/١ يجب أن تشرح الشركة (بما في ذلك الإشارة إلى السياسات الداعمة) كيف تتعامل مع مخاطر الفساد من الأطراف الثالثة التي تعمل لصالح الشركة أو نيابة عنها.

٢/١٣/١ يجب على الشركة استخدام بنود مكافحة الرشوة والفساد في عقودها مع أطراف ثالثة، ويجب أن تفصح علناً أنها تفعل ذلك.

٣/١٣/١ يجب على الشركة الإفصاح علناً عن تفاصيل كيفية إجرائها العناية الواجبة لمكافحة الرشوة والفساد على أساس المخاطر عند الدخول في علاقات تجارية مع أطراف ثالثة. كما يجب أيضًا تضمين إشارة إلى حقوق المراجعة الخاصة بها فى عقودها مع أطراف ثالثة .

٤/١٣/١ يجب أن تفصح الشركة علناً عن المعلومات التي تحدد الوكلاء والوسطاء والمشاريع المشتركة والشركات الزميلة الذين تم التعاقد معهم حالياً للعمل مع الشركة وبالنيابة عنها.

١٤/١ شفافية المشتريات الخاصة: Private Procurement Transparency

١/١٤/١ يجب على الشركة الإفصاح علناً عن المعلومات الأساسية المتعلقة بدورة الشراء الخاصة بها.

٢/١٤/١ يجب أن تفكر الشركة في استخدام التعاقد المقترح في عملية الشراء الخاصة بها لزيادة الشفافية طوال دورة الشراء.

٣/١٤/١ يجب على الشركة أن تفسر كيف تتعامل مع مخاطر الرشوة والفساد في عملية الشراء.

٤/١٤/١ يجب أن تلتزم الشركة علناً بالتداول العادل وأن تلتزم بسياسة عدم التسامح مطلقاً مع الرشوة في جميع أنحاء نظام المشتريات.

ثالثاً: الميثاق العالمي للأمم المتحدة: UN Global Compact

أشار الميثاق العالمي للأمم المتحدة في المبدأ رقم (١٠) إلى أنه يجب أن تعمل الشركات على مكافحة الفساد بجميع أشكاله، بما في ذلك الابتزاز والرشوة. تم اعتماد المبدأ العاشر لمكافحة

الفساد في عام ٢٠٠٤ ويلزم المشاركين في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة ليس فقط بتجنب الرشوة والابتزاز وأشكال الفساد الأخرى، ولكن أيضاً تطوير سياسات وبرامج ملموسة بشكل استباقي للتصدي للفساد داخلياً وداخل سلاسل التوريد الخاصة بهم.

مع دخول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٥، تم إدخال أداة عالمية مهمة لمكافحة الفساد. وتعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد هي الصك القانوني الأساسي للمبدأ العاشر (UNCAC, 2004).

وقد أشار الدليل الأساسي في التواصل نحو التقدم Communication on Progress في مبادئ مكافحة الفساد إلى ما يلي: (UNGC, 2019)

١- التقييم والسياسة والأهداف: Assessment, Policy and Goals

وصف السياسات والالتزامات العامة وأهداف الشركة في مكافحة الفساد.

الاقتراحات:

- الالتزام بالامتثال بجميع القوانين ذات الصلة، بما في ذلك قوانين مكافحة الفساد.
- بيان دعم الأطر القانونية الدولية والإقليمية، مثل الأمم المتحدة.
- اتفاقية مكافحة الفساد.
- السياسة الرسمية المعلنة علناً بعدم التسامح مطلقاً مع الفساد.
- إجراءات تقييم المخاطر التي يتم إجراؤها لمجالات الفساد المحتملة.
- سياسات مفصلة لمجالات الفساد عالية الخطورة.
- سياسة مكافحة الفساد فيما يتعلق بالشركاء التجاريين.
- أهداف محددة في مجال مكافحة الفساد للعام المقبل.

٢- التنفيذ: Implementation

وصف الإجراءات الملموسة لتنفيذ سياسات مكافحة الفساد، والحد من مخاطر الفساد والاستجابة للحوادث.

الاقتراحات:

- قنوات الاتصال (الإبلاغ عن المخالفات) وآليات المتابعة الخاصة بالإبلاغ.
- مخاوف أو طلب المشورة.
- التواصل والتدريب لجميع الموظفين على الالتزام بمكافحة الفساد.

- الضوابط والتوازنات الداخلية لضمان التوافق مع الالتزام بمكافحة الفساد.
- مسئولية الإدارة والمساءلة عن تنفيذ سياسة أو التزام مكافحة الفساد.
- المشاركة في المبادرات الطوعية لمكافحة الفساد.

٣- قياس النتائج:

وصف لكيفية مراقبة الشركة وتقييمها لأداء مكافحة الفساد.

الاقتراحات:

- معلومات حول كيفية تعامل الشركة مع حوادث الفساد.
- التدقيق الداخلي والخارجي لضمان الاتساق مع الالتزام بمكافحة الفساد، بما في ذلك المراجعة الدورية من قبل الإدارة العليا.
- القضايا القانونية العامة المتعلقة بالفساد.
- إحراز تقدم محدد في مجال مكافحة الفساد خلال الفترة المشمولة بالتقرير الأخير.
- استخدام ضمان خارجي مستقل لبرامج مكافحة الفساد.

ثالثاً: المبادرات المصرية للإفصاح عن سياسات مكافحة الفساد:

أصدرت البورصة المصرية النسخة المحدثة من **الدليل الاسترشادي لإفصاح الشركات المقيدة عن أداء الاستدامة في عام ٢٠١٩** ولا يحمل هذا الدليل صفة الإلزام، كما أنه لا يغني عن متطلبات الإفصاح التي تفرضها قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية. تم إصدار هذا الدليل بهدف تعزيز الشفافية حول موضوعات الاستدامة وحث الشركات المقيدة على دمج مفهوم الاستدامة في استراتيجية وخطط عملها. بما يمكنها من الإفصاح عن أدائها فيما يتعلق بموضوعات الاستدامة. كما تم إعداد هذا الدليل ليقدم ارشادات للشركات المقيدة لإعداد تقارير الاستدامة بما يتماشى مع المبادرة العالمية لاعداد التقارير GRI والميثاق العالمي للأمم المتحدة (البورصة المصرية، ٢٠١٩).

كما أصدر مركز المديرين بالهيئة العامة للرقابة المالية **الدليل المصري لحوكمة الشركات في أغسطس ٢٠١٦**، حيث تضمن الباب الرابع: مواثيق ولوائح وسياسات حوكمة الشركات، سياسة الإبلاغ عن المخالفات. تهدف هذه السياسة إلى تشجيع العاملين بالشركة أو المتعاملين معها بالإبلاغ عن أي ممارسات مخالفة لقواعد السلوك الأخلاقي أو أية أعمال غير قانونية، وتطبيق إجراءات فعالة فيما يخص مبدأي المساءلة والمحاسبة، ومن ثم تعزيز معايير الأمانة والنزاهة في

كافة أنشطة الشركة المختلفة. كما توفر السياسة حماية الشخص الذي قام بالإبلاغ لضمان تشجيع العاملين بالشركة وغيرهم للمبادرة بالكشف عن المخالفات والإبلاغ عنها مع ضمان السرية التامة للشخص المبلغ أخذاً في الاعتبار أن عملية الإبلاغ تتم بناء على مستندات أو معلومات موضوعية. وتحتوي هذه السياسة على سبيل المثال الآتي: (مركز المديرين بالهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠١٦)

- هدف السياسة.
- اللجنة المشكلة لمراجعة الحالات المتعلقة بالسلوك الأخلاقي وتقييم المخاطر المرتبطة بها.
- التوجيهات العامة لبيان سياسة الإبلاغ عن المخالفات وتشمل:

– إجراءات الإبلاغ. – سرية المعلومات وسرية الهوية.

– حماية المبلغ. – إجراءات التحقيق في المخالفات المبلغ عنها.

– بعض التعريفات (الاحتيال والاختلاس – القنوات المخصصة للإبلاغ عن المخالفات – الأمور غير الأخلاقية – المبلغ – الإبلاغ – إلخ).

وتستخلص الباحثة من العرض السابق:

١) قامت المبادرة العالمية لإعداد التقارير بالتركيز على الإفصاحات عن معلومات كمية وليست وصفية ، مما يعمل على مساعدة المستثمرين وأصحاب المصالح على اتخاذ القرارات الاستثمارية.

٢) أكدت مبادئ شفافية برنامج مكافحة الفساد طبقاً لمنظمة الشفافية الدولية في المملكة المتحدة ومبادئ الميثاق العالمي للأمم المتحدة على أهمية التدقيق الداخلي والخارجي لبرنامج مكافحة الفساد، والتأكد من تحديث السياسات وفقاً لهذه التوصيات مما يعزز من ثقة أصحاب المصالح في سياسات مكافحة الفساد ومدى فعاليتها في التصدي للفساد داخل المنظمة.

٣) هناك ترابط بين مبادئ حوكمة الشركات وسياسات مكافحة الفساد واستدامة الشركات، حيث أن التطبيق الجيد لمبادئ حوكمة الشركات يعمل على زيادة الشفافية والإفصاح عن سياسات مكافحة الفساد وبالتالي الحد من الفساد مما يعمل على تحقيق استدامة الشركات.

(٤) مخاطر انهيار أسعار الأسهم – رؤية شمولية:

اجتذبت مخاطر الانهيار في أسعار الأوراق المالية اهتماماً متزايداً في السنوات الأخيرة مجموعة واسعة من المشرعين والأكاديميين والممارسين، وتقوم الباحثة بتناول الرؤية الشمولية لمخاطر انهيار أسعار الأسهم من خلال ما يلي:

(١/٤) مفهوم ومحددات مخاطر انهيار أسعار الأسهم في الأدبيات المحاسبية:

يشير اضطراب سوق الأسهم في السنوات الأخيرة إلى أهمية مخاطر الانهيار بالنسبة للمستثمرين. وهناك العديد من المفاهيم لمخاطر انهيار أسعار الأسهم، حيث أشار (Huang et al., 2020) أن مخاطر انهيار أسعار الأسهم هي احتمال حدوث انخفاض مفاجئ Sudden وجذري Drastic في سعر الأسهم. كما أوضح (Dang et al., 2018) أن انهيار أسعار الأسهم يشير إلى الانهيار الشديد Extreme Collapse في قيمة الأسهم الذي يتسبب في انخفاض حاد في ثروة المساهمين. تشكل مخاطر الجانب السلبي هذه مصدر قلق للمستثمرين والشركات على حد سواء لأنها تؤثر على إدارة المخاطر واتخاذ قرارات الاستثمار. كما أشار (Habib et al., 2016) أن مخاطر الانهيار مظهر من مظاهر القيم السلبية القصوى Extreme في توزيع العوائد الخاصة بالشركة. كما قام (Kim et al., 2014) بتعريف مخاطر الانهيار لأسعار الأسهم بأنها الانحراف / الالتواء الشرطي Conditional Skewness لتوزيع العائد بدلاً من احتمال حدوث عوائد سلبية شديدة، حيث يعد الانحراف الشرطي – مثل المتوسط والوسيط – سمة مهمة لتوزيع العائد. كما أن مخاطر الانهيار تلتقط عدم التماثل في المخاطر – خاصة مخاطر الجانب السلبي Downside Risk – وبالتالي فهي مهمة لقرارات الاستثمار وإدارة المخاطر.

كما أشار (Zhou et al., 2021) إلى انهيار سعر السهم بأنه الظاهرة التي ينخفض فيها سعر السهم بشكل حاد ويكون عائد السهم سلبياً إلى حد كبير بسبب الإعلان المفاجئ عن معلومات سلبية أو تغير حاد في معلومات المستثمرين.

كما أوضح (Zaman et al., 2021) أن مخاطر انهيار أسعار الأسهم تجد احتمالية حدوث انخفاضات كبيرة ومفاجئة ولكنها غير متكررة، وتنشأ عندما يخفي المديرون الأخبار السيئة بما يتجاوز حداً معيناً، ويؤدي الإصدار المفاجئ للمعلومات إلى انخفاض كبير في سعر السهم. ويعد فهم أسباب انهيار سوق الأسهم أمراً ضرورياً لقرارات الاستثمار وإدارة المخاطر، وقد حظى باهتمام كبير من العديد من أصحاب المصالح: المستثمرين والمشرعين. **على مستوى السوق:** لا

يمكن التخفيف من هذه المخاطر من خلال تنويع محفظة الاستثمار، وبالتالي يفسر جزءاً كبيراً من علاوة حقوق الملكية Equity Premium. وبالمثل، **على المستوى التنظيمي:** تعتبر مخاطر انهيار أسعار الأسهم عاملاً رئيسياً في تحديد العائد المتوقع.

ومن ثم ترى الباحثة أن مخاطر انهيار أسعار الأسهم هي حالة تنخفض فيها أسعار الأسهم بشكل حاد في وقت قصير نسبياً على مستوى الشركة، والتي يتم قياسها بشكل أساسي من خلال الانحراف الشرطي لتوزيعات العائد، ويعمل ذلك على تقليل ثروة المستثمرين والتأثير على استقرار سوق رأس المال وتطوره ، ويعد انهيار أسعار الأسهم نتيجة اقتصادية مهمة لحوكمة الشركات، ويلعب اتخاذ القرارات الإدارية والسلوك الإداري دوراً حيوياً في عملية انهيار الأسعار.

وهناك العديد من الدراسات التي تناولت محددات مخاطر انهيار الأسهم (Moradi et al., 2021 & Habib et al., 2018)، ويمكن تقسيم محددات مخاطر انهيار أسعار الأسهم إلى أربع مجموعات (Chen et al., 2021):

١) الخصائص السلوكية لإدارة الشركة والمساهمين:

Behavioral Characteristics of Corporate Management and Shareholders

تشير نظرية المراتب (المناصب) العليا Upper Echelons Theory إلى خصائص المديرين التي تؤثر على استراتيجيتهم وخيارات اتخاذ القرار. بناء على هذه النظرية، هناك علاقة بين الجنس والعمر والمعتقدات الدينية وخبرة المدير التنفيذي للكوارث في الحياة المبكرة. أشارت دراسة (Qayyum et al., 2021) إلى أن التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة يؤدي إلى خفض مخاطر انهيار أسعار الأسهم للشركة وذلك بالتطبيق على (١٢) من أسواق أسيا والمحيط الهادي باستخدام بيانات ١٠٢١ شركة مدرجة خلال الفترة ٢٠٠٦- ٢٠١٦ . كما توصلت دراسة (Andreou et al., 2017) أن المديرين التنفيذيين لديهم حوافز مالية لتخزين الأخبار السيئة في وقت مبكر من حياتهم المهنية، مما يزيد من الانهيارات المستقبلية . كما أكدت النتائج أن الشركات التي لديها مديرون تنفيذيون أصغر من المرجح أن تتعرض لانهيارات أسعار الأسهم. كما أشارت دراسة (Su, 2022) أن الجو الديني Religious Atmosphere في منطقة ما يخفف من حافز مدير الشركة المحلي لإخفاء الأخبار السيئة، وبالتالي يقلل من مخاطر انهيار أسعار الأسهم في السياق الصيني خلال الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠١٦. كما أشارت دراسة (Chen et al., 2021) أن المديرين التنفيذيين الذين عانوا من كوارث مبكرة في حياتهم كونهم أكثر تحملاً

للمخاطر، وبالتالي أكثر استعداداً لقبول المخاطر المرتبطة باكتناز الأخبار السيئة، مما يؤدي إلى زيادة تقلبات التدفق النقدي وعوائد الأسهم، ومن ثم حدوث انهيار في أسعار الأسهم.

٢) قرارات الشركة الداخلية: Internal Corporate Decisions

من الأهمية العملية دراسة عوامل التأثير لاتخاذ القرار الداخلي بشأن مخاطر انهيار أسعار الأسهم مثل جودة الإفصاح عن تحليل ومناقشات الإدارة، ومستوى الملكية الإدارية، ونزاهة الشركة، والإفصاح عن معلومات المسئولية الاجتماعية للشركات للتخفيف أو الحد من عدم تماثل المعلومات. أظهرت دراسة (Lee and Chae, 2018) أنه كلما ارتفعت جودة تحليل ومناقشات الإدارة انخفض احتمال ظهور مخاطر الانهيار، مما يعني أن الإفصاح عن تحليل ومناقشات الإدارة بشكل كافٍ يمكن أن يكون أحد العوامل التي تخفف من مخاطر انهيار أسعار أسهم الشركة بالتطبيق على سوق الأوراق المالية الكورية بين عامي ٢٠١٠، ٢٠١٣. كما أشارت دراسة (Haghighi and Gerayli, 2020) أن زيادة الملكية الإدارية تؤدي إلى ظهور السلوكيات الانتهازية الإدارية ومن بينها جذب اكتناز الأخبار السيئة، مما يؤدي إلى مخاطر انهيار أسعار أسهم الشركات بالتطبيق على بورصة طهران خلال الفترة من عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٦. كما توصلت دراسة (Yin and Zhang, 2020) أن نزاهة الشركة Corporate Integrity لها تأثير كبير على سلوك المديرين، حيث تقلل أخلاقيات الأعمال من احتمالية المبالغة في تقدير المديرين للأداء المالي واخفاء الأخبار السيئة، مما يؤدي إلى انخفاض احتمالية حدوث انهيار في أسعار الأسهم في المستقبل وذلك بالتطبيق على ١٤١٩ شركة مدرجة في بورصة شنتشن Shenzhen Stock Exchange في الصين. كما أكدت دراسة (Dai et al., 2019) أن هناك علاقة غير خطية مقلوبة على شكل حرف U بين الإفصاح من معلومات المسئولية الاجتماعية للشركات ومخاطر انهيار الأسهم، أي أنه مع زيادة مستوى الإفصاح عن معلومات المسئولية الاجتماعية للشركات يؤدي الإفصاح عن هذه المعلومات أولاً إلى تفاقم مخاطر انهيار أسعار الأسهم ثم إلى انخفاضها ، وذلك بالتطبيق على مجموعة من الشركات الصينية خلال الفترة من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٥. كما أظهرت دراسة (Peng and Hu, 2020) عند نسبة الرافعة المالية المنخفضة، يقلل التداول بالرافعة المالية من مخاطر انهيار أسعار الأسهم. ومع ذلك، مع زيادة نسبة الرافعة المالية وتجاوزها لحد معين، فإن التداول بالرافعة المالية يزيد بشكل غير متكافئ من مخاطر انهيار

أسعار الأسهم. وذلك بالتطبيق على سوق الأسهم الصينية خلال الفترة من يناير ٢٠١٤ إلى ديسمبر ٢٠١٦.

٣) الإشراف الخارجي: External Supervision

تتأثر مخاطر انهيار أسعار الأسهم بقوى الإشراف الخارجي: المراجعين الخارجيين والمستثمرين المؤسسين وتغطية المحللين ووسائل الإعلام. حيث أشارت دراسة (Feng et al., 2019) إلى وجود ارتباط سلبي ذات دلالة إحصائية بين التخصص الصناعي للمراجع الفردي ومخاطر انهيار أسعار الأسهم بعد التحكم في التأثير على مستوى الشركة باستخدام عينة كبيرة من الأسهم الصينية من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٥. كما توصلت دراسة (He et al., 2019) أن المستوى المرتفع من تغطية المحللين الماليين يرتبط بانخفاض مخاطر أسعار الأسهم في المستقبل. علاوة على ذلك، فإن الارتباط السلبي بين تغطية المحللين ومخاطر انهيار أسعار الأسهم أقوى بالنسبة للشركات التي لديها عتامة مالية عالية. بالإضافة إلى ذلك، أن تشاؤم المحللين الماليين يرتبط سلبياً بمخاطر الانهيار المستقبلية. كما أكدت دراسة (Haghighat et al., 2015) أن الملكية المؤسسية تؤثر سلباً على مخاطر انهيار أسعار الأسهم حيث تعمل المراقبة المؤسسية على التخفيف من اكتناز الأخبار السيئة على مستوى الإدارة . كما أشارت دراسة (An et al., 2020) أ ن هناك علاقة سلبية بين التغطية الإعلامية ومخاطر انهيار أسعار الأسهم تتركز داخل الشركات ذات التغطية الإخبارية السلبية والجديدة والشركات ذات مخاطر التقاضي أو السمعة العالية. توصلت الدراسة أيضاً إلى أن وسائل الإعلام تلعب دوراً مهماً في الحد من مخاطر انهيار أسعار الأسهم في المستقبل عندما تكون هناك مراقبة أقل من قبل آليات المراقبة الخارجية الأخرى مثل المراجعين الخارجيين والمحللين الماليين والمساهمين المؤسسين.

٤) العوامل على المستوى الكلي: Macro Factor

هناك العديد من العوامل على المستوى الكلي تؤثر في مخاطر انهيار أسعار الأسهم والتي تتمثل في – على سبيل المثال لا الحصر – عدم اليقين في السياسة الاقتصادية والثقافة. فقد أشارت دراسة (Luo & Zhang, 2020) بالتطبيق على عينة كبيرة من الشركات الصينية خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٧ ، أن الشركات من المرجح أن تتعرض لانهيارات أسعار الأسهم عند زيادة عدم اليقين في السياسة الاقتصادية. كذلك إن تأثير عدم اليقين فى السياسة الإقتصادية على مخاطر انهيار الأسهم أقوى بالنسبة للشركات التي تكون عوائدها أكثر حساسية تجاه عدم اليقين في

السياسة الاقتصادية. كما أكدت النتائج على أن عدم اليقين في السياسة الاقتصادية يرتبط ارتباطاً جوهرياً وإيجابياً بمخاطر انهيار أسعار الأسهم المجمعة على مستوى السوق. كما وجدت دراسة (Dang et al., 2019) دليلاً قوياً على أن الشركات في البيئات الثقافية الفردية أكثر تعرضاً لمخاطر انهيار مستقبلية أعلى. بشكل أكثر تحديداً، نجد أن إدارة الأرباح، والمخاطر الإدارية المفرطة، واختلاف المستثمرين في الرأي، والثقة الزائدة كلها لها تفسيرات محتملة للتأثير الإيجابي للفردية على مخاطر الانهيار. وبشكل عام، تشير النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى أن الفردية، كبُعد ثقافي رئيسي، لها تأثير هام على رفاهية المستثمرين ويتجلى ذلك من خلال مخاطر الانهيار. وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات لـ٣٦ دولة خلال الفترة من عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠١٥.

ومن خلال العرض السابق يمكن للباحثة تصنيف محددات مخاطر أسعار الأسهم إلى ما يلي: **محددات داخلية** ويتم تقسيمها إلى آليات حوكمة الشركات (مثل أنماط هياكل الملكية، وخصائص مجلس الإدارة، .....)، والإفصاحات عن المعلومات المالية وغير المالية (مثل الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية والبيئية، وتقرير تحليل ومناقشات الإدارة، .....). **محددات خارجية** ويتم تقسيمها إلى محددات خارجية على مستوى الشركة (مثل التخصص الصناعي للمراجع الخارجي، تغطية المحللين الماليين، وسائل الإعلام، .....) ، ومحددات خارجية على مستوى السوق (مثل عدم اليقين في السياسات الاقتصادية، والثقافة.....).

(٢/٤) تفسيرات مخاطر انهيار أسعار الأسهم :

تناولت الباحثة أهم التفسيرات لمخاطر انهيار أسعار الأسهم، والتي تتمثل في:

(١/٢/٤) اكتناز الأخبار السيئة: Bad News Holding

غالباً ما يمتلك مديرو الشركات مستويات أعلى من المعلومات الخاصة حول عمليات الشركة وقيم الأصول والآفاق المستقبلية مقارنة بالمستثمرين الخارجيين، نظراً لأن قرارات المديرين بالإفصاح عن معلوماتهم الخاصة أو إخفائها تحكمها مجموعة متنوعة من الحوافز، فإن تفضيلات الإفصاح الخاصة بهم لا تتوافق تماماً مع تفضيلات المستثمرين الخارجيين. بصفة خاصة، قد يميل المديرون بشكل استراتيجي إلى حجب أو تأخير الإفصاح عن الأخبار السيئة، والمقامرة على أنه سيتم تعويضها في النهاية عن طريق الأخبار الجيدة اللاحقة (Kothari et al., 2009; Graham et al., 2005).

تربط العديد من الدراسات النظرية بين اكتناز الأخبار السيئة ومخاطر الانهيار باستخدام إطار نظرية الوكالة (Andreou et al., 2006; Kim and Zhang, 2016). ترى نظرية الوكالة أن اكتناز الأخبار السيئة هو السبب الأساسي لمثل هذه الانهيارات، حيث أن اكتناز الأخبار السيئة مدفوعة باستراتيجيات المديرين التي تهتم بمصالح شخصية، والتي تتجلى من خلال قناتين بارزتين للوكالة: وهما عتامة التقارير المالية Financial Reporting Opacity، الإفراط في الاستثمار Overinvestment.

فيما يتعلق **بقناة عتامة التقارير المالية**، يرى (Jin and Myers, 2006) بأن عدم تماثل المعلومات – الذي يتفاقم بسبب الملكية غير المضمونة بشكل كامل للمستثمرين – يمكن المديرين من تجميع الأخبار السيئة. يزداد نقص الشفافية – أي التعتيم – بالتوازي مع كمية المعلومات السلبية المخزنة. في حين أن المديرين لديهم حوافز لتخزين المعلومات الاقتصادية الأساسية السلبية عن الشركة ، فان قدرتهم على إخفاء الأخبار السيئة ليست بلا حدود ؛ عندما تتجاوز المعلومات السلبية المتراكمة نقطة التحول Tipping point تظهر جميع المعلومات السلبية دفعة واحدة، مما يؤدى إلى إنهيار الأسهم.

فيما يتعلق **بقناة الاستثمار المفرط**، يرى (Benmelech et al., 2010) بأن المديرين التنفيذيين يهدفون إلى حماية و/ أو زيادة مُكون أداء الشركة الذي يؤثر بشكل مباشر على مكافآتهم المالية، يستغلون عدم تماثل المعلومات لإظهار السلوك الموجه نحو الذات وإخفاء الأخبار السيئة باستمرار من خلال الانخراط في الاستثمار المفرط. على وجه التحديد، عندما يبدأ معدل نمو فرص الاستثمار في الانخفاض، فإن المخاوف بشأن ثرواتهم الشخصية يمكن أن تحفز المديرين التنفيذيين لإخفاء النتائج السلبية عن المساهمين. نتيجة لذلك، لا يكشف المديرون التنفيذيون عن معلومات أساسية معاكسة عن الشركة للمستثمرين في الوقت المناسب للاحتفاظ بكل من توقعات الأخير، وبالتالي مستوى سعر السهم. وفقاً لذلك، ينخرط المديرون التنفيذيون في قرارات استثمارية مدمرة للقيمة، على الأقل لبعض الوقت، حتى يتم الكشف عن معدل النمو الحقيقي لفرص الاستثمار للشركة، مما يؤدي إلى انهيار أسعار الأسهم.

(٢/٢/٤) مخاطر التخلف عن السداد: Default Risk

يبنى المستثمرون العقلانيون قراراتهم الاستثمارية في الأسهم على قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها، حيث يؤثر الفشل في الوفاء بالالتزامات المالية على عمليات الشركة المستقبلية

ومرونتها في الاستجابة لديناميكيات السوق. وبالتالي تحدد مخاطر التخلف عن السداد العائد المتوقع للمستثمرين (Garlappi et al., 2008).

ينعكس احتمال الفشل المالي في ارتفاع نسبة الديون، حيث تشير نسبة الديون المرتفعة إلى أن الشركات تعتمد بشكل كبير على الديون لتمويل المشاريع الاستثمارية القائمة، مما يتسبب في زيادة مخاطر التخلف عن السداد. ويعرف (He and Ren, 2017) مخاطر التخلف عن السداد على أنها احتمال فشل الشركات في الوفاء بالتزاماتها المالية وبالمثل، عرف (Garlappi et al., 2008) مخاطر التخلف عن السداد على أنها احتمالية عدم سداد أصل الدين والفائدة ذات الصلة.

قام (Acharya and Lambrecht, 2015) تحليلاً تجريبياً لتحديد السياسات المالية الأكثر ملاءمة التي يمكن للشركات اعتمادها في حالة التمويل الخارجي المحدود. في مثل هذه الظروف، يجب على الشركات صياغة سياسات للحفاظ على توافر الأموال. هناك خياران يمكن القيام بهما: زيادة الأرصدة النقدية عن طريق تحقيق وفورات وإصدار ديون إضافية أو زيادة قدرة الشركة على جذب الدائنين، ومن ثم ميل الشركات إلى زيادة النقد أو تقليل مستوى الدين في سياق تمويل الاستثمار المستقبلي يعتمد على حساسية التدفق النقدي لفرص الاستثمار المختلفة. أي الشركات التي تواجه صعوبات مالية تقوم بتعديل خيارات التمويل للحفاظ على استقرار التدفق النقدي. إذا كانت خيارات التمويل محدودة، فمن المحتمل أن تتغاضى الشركات عن المشاريع الاستثمارية المربحة (He and Ren, 2017). ومن المتوقع أن يؤدي هذا الوضع إلى تفاقم المشاكل المالية ومخاطر التخلف عن السداد، مما يؤدي إلى انهيار أسعار الأسهم.

أشار (Butar-Butar, 2020) إلى أن الشركات التي تعاني من قيود مالية تواجه صعوبات في الحصول على تمويل خارجي. يزيد التخلف عن السداد المحتمل من احتمالية انهيار أسعار الأسهم إدراكاً للنتائج السلبية لمخاطر التخلف عن السداد، يحاول المديرون اخفاء الأخبار السيئة التجنب انخفاض أسعار الأسهم والحفاظ على سعر السهم الحالي. نتيجة لذلك، فشل أسعار الأسهم الحالية في عكس القيمة الجوهرية للشركة. بمجرد الكشف عن تراكم الأخبار السيئة في السوق، يكون رد فعل المستثمرين سلبياً، وينخفض سعر السهم بشكل كبير.

(٣/٢/٤) تفسيرات أخرى: Other Explaination

تشمل تفسيرات أخرى لانهيار أسعار الأسهم في الأدبيات المحاسبية نظرية الاختلافات في الرأي Theory of Differences of Opinions، ونموذج حجب المعلومات Information

Blockage Model. قام كل من (Hong and Stein, 2003) بتطوير نظرية انهيار السوق بناء على اختلافات الآراء بين المستثمرين، بسبب قيود البيع على المكشوف Short-Sales Constraints، حيث لا يشارك المستثمرون المتشائمون (الهبوطيون) Brarish Invesotrs في البداية في السوق ولا يتم الكشف عن معلوماتهم في الأسعار. ومع ذلك، إذا قام المستثمرون المتفائلون (الصعوديون) Bullish Investors الأخرون بالخروج من السوق، فقد يصبح المستثمرون المتشائمون في الأصل مشترين الدعم الهامشي Marginal Support Buyers، مما يؤدي إلى الكشف عن المعلومات الخاصة بهم وعن إشارتهم. وهكذا تظهر المعلومات المخفية السيئة المتراكمة أو المتجمعة دفعة واحدة إلى السوق بالشكل الذي يؤدي إلى حدوث انهيار في سعر سهم الشركة.

كما أشارت دراسة (Cao et al., 2002) إلى نموذج حجب المعلومات في تفسير خطر انهيار أسعار الأسهم، حيث تناولت عوائق المعلومات والإصدار غير المتماثل للمعلومات في سوق الأوراق المالية مع ثبات تكاليف التداول. قد يؤخر المستثمرون "المهمشون" Side Lined التداول حتى تتحقق حركات الأسعار من صحة إشارتهم الخاصة. وبالتالي فإن التداول يولد داخلياً وصول المزيد من الأخبار إلى السوق. هذا يؤدي إلى: (١) الانحراف السلبي بعد ارتفاع الأسعار والانحراف الإيجابي بعد التخفيضات السعرية (على الرغم من أن النموذج متماثل مسبقاً). (٢) نقص التوافق بين التغيرات الكبيرة في الأسعار ووصول المعلومات الخارجية، (٣) الزيادات في التقلبات بعد التغيرات الكبيرة في الأسعار.

وترى الباحثة أن الأساس في تفسير مخاطر انهيار أسعار الأسهم أن المديرين يفضلون الاحتفاظ بوظائفهم والمشاريع ذات الأداء السيئ من أجل المنافع الشخصية لمنع المستثمرين وأصحاب المصالح من اتخاذ إجراءات التخلي عنهم. ومن ثم قد يخفون الإفصاح عن المعلومات والأخبار السيئة على افتراض أنه يمكن تعويضها في النهاية عن طريق تحسين الأداء ، لكن الأداء السيئ للمشاريع الاستثمارية يتراكم بمرور الوقت ويتحقق في النهاية، مما يؤدي إلى انهيار أسعار الأسهم.

(٥) تحليل العلاقة بين سياسات مكافحة الفساد ومخاطر انهيار أسعار الأسهم:

تناولت الباحثة العلاقة بين سياسات مكافحة الفساد ومخاطر انهيار أسعار الأسهم من خلال النقاط التالية:

(١/٥) العلاقة بين الإفصاح عن محاسبة مكافحة الفساد ومخاطر انهيار أسعار الأسهم:

تناولت دراسة (Hu, 2021) ما إذا كانت مدفوعات التيسير تدفع المديرين إلى التلاعب بالأرباح، وبالتالي ضعف شفافية الإفصاح المالي والتأثير على أسعار الأسهم. توصلت الدراسة إلى أن مدفوعات التيسير ترتبط بشكل إيجابي بمستويات إدارة الأرباح في الصين، ويكون تأثير مدفوعات التيسير على إدارة الأرباح أكثر وضوحًا عندما يكون لدى الشركات قوة سياسية ضعيفة نسبياً، ومراقبة خارجية أقل فعالية، وخيارات نمو أقل، وعندما توجد الشركات في مناطق لديها أنظمة قضائية أقل كفاءة. كما قامت دراسة (Chen et al., 2020) بفحص ما إذا كان لتوجه المديرين السياسي– والذي يعكس تفضيلات المخاطر لديهم– مرتبطاً بمخاطر انهيار أسهم الشركات. توصلت الدراسة إلى أن مخاطر انهيار أسعار الأسهم تكون أقل عندما يكون لدى مديري الشركات أيديولوجيات سياسية أكثر تحفظاً، كما أكدت الدراسة أن العلاقة بين التوجه السياسي للمديرين ومخاطر انهيار أسعار الأسهم تكون أقوى عندما تكون المراقبة الخارجية أضعف.

وفي ضوء التحليل السابق يمكن صياغة الفرض الأول للبحث كما يلي:

"يؤثر الإفصاح عن محاسبة مكافحة الفساد سلبياً على مخاطر انهيار أسعار الأسهم"

(٢/٥) العلاقة بين الإفصاح عن مسئوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا ومخاطر انهيار أسعار الأسهم:

قامت دراسة (Chen et al., 2015) بفحص الدور الذي تعلبه الرقابة الداخلية ومكوناتها الخمسة (بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، أنشطة الرقابة، المعلومات والاتصالات، المراقبة) في التخفيف من مخاطر انهيار أسعار الأسهم في المستقبل، باستخدام مجموعة بيانات من الصين. توصلت الدراسة إلى أن الرقابة الداخلية مرتبطة بشكل سلبي بمخاطر انهيار أسعار الأسهم في المستقبل. على وجه التحديد، ترتبط بيئة الرقابة والمعلومات والاتصالات والمراقبة ارتباطاً جوهرياً سلبياً بمخاطر انهيار أسعار الأسهم في المستقبل. كما استهدفت دراسة (Masud et al., 2019) فحص العلاقة بين وجود خبراء خارجين في مجلس الإدارة والإفصاح عن الفساد المؤسسي باستخدام بيانات الشركات المدرجة في القطاع المالي في بنجلاديش خلال الفترة من عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٦. تشير نتائج الدراسة باستخدام تحليل الانحدار المتعدد أن خبراء المحاسبة والخبراء القانونيين في مجلس الإدارة لهم تأثير إيجابي وجوهري على الإفصاح عن الفساد في الشركات.

وفي ضوء التحليل السابق يمكن صياغة الفرض الثاني للبحث كما يلي:

"يؤثر الإفصاح عن مسئوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا سلبياً على مخاطر انهيار أسعار الأسهم"

(٣/٥) العلاقة بين الإفصاح عن بناء الموارد البشرية لمكافحة الرشوة ومخاطر انهيار أسعار الأسهم:

أشارت منظمة الشفافية في انجلترا (TI–UK, 2018) في ضوابط الموارد البشرية – ارشادات مكافحة الرشوة – أن وظيفة الموارد البشرية تلعب دوراً مهماً في مكافحة الرشوة. ويمكنها العمل مع وظائف أخرى لتصميم وتنفيذ العناصر الرئيسية لبرنامج مكافحة الرشوة مثل قنوات الاتصال والتدريب والمشورة. يلعب فريق الموارد البشرية في الشركة أيضاً دوراً رئيساً في توظيف الأشخاص المناسبين والتأكد من أنه يتم ترقية فقط أولئك الذين يظهرون السلوكيات والقيم الصحيحة، مما يساعد على الحد من ممارسات الفساد، ومن ثم تقليل مخاطر انهيار أسعار الأسهم. كما استهدفت (Hossein et al., 2021) في فحص دور نظام تدريب الموظفين في تطوير النزاهة الإدارية ومنع الفساد في المؤسسات العامة. أظهرت النتائج أن خصائص نظام التدريب بما في ذلك التدريب القائم على الخبراء، والتدريب القائم على الأخلاقيات، والتحسين المستمر والدورات التطويرية المستمرة للنزاهة الإدارية تعمل على منع الفساد والحد من مخاطر انهيار أسعار الأسهم.

وفي ضوء التحليل السابق يمكن صياغة الفرض الثالث للبحث كما يلي:

"يؤثر الإفصاح عن بناء الموارد البشرية سلبياً على مخاطر انهيار أسعار الأسهم"

(٤/٥) العلاقة بين الإفصاح عن علاقات العمل المسئولة ومخاطر انهيار أسعار الأسهم:

استهدفت دراسة (Kahler and Dimancesco, 2020) فحص مظاهر الفساد في عملية شراء الأدوية والعوامل الرئيسة وراءها، وكذلك تحديد وتصميم وتنفيذ آليات فعالة لمكافحة الفساد والشفافية والمساءلة ضمن هذه العملية. توصلت الدراسة إلى أن المشتريات معرضة للفساد خاصة في قطاع الصحة. علاوة على ذلك، لا يبدو أن الفساد في عملية الشراء مقصوراً على أي مستوى حكومي واحد أو نوع من القطاع الصحي. كما أن هناك حاجة إلى دمج آليات المساءلة والشفافية ومكافحة الفساد بشكل أفضل في عملية الشراء للحد من مخاطر الفساد، وكذلك الحد من مخاطر انهيار الأسهم. كما استهدفت دراسة (Ifejika, 2018) فحص أسباب الفساد في سياسة وممارسات المشتريات العامة النيجرية الجديدة. توصلت الدراسة إلى بعض العوامل البارزة التي

تؤدي إلى استمرار الفساد في مجال المشتريات. وتشمل هذه العوامل: التواطؤ بين مسؤولي المشتريات العامة والمقاولين؛ أوجه القصور في قانون المشتريات العام لعام ٢٠٠٧؛ التدخل السياسي والمحسوبية مما يترتب عليه حدوث انهيار في أسعار الأسهم.

وفي ضوء التحليل السابق يمكن صياغة الفرض الرابع للبحث كما يلي:

"يؤثر الإفصاح عن علاقات العمل المسئولة سلبياً على مخاطر انهيار أسعار الأسهم"

(٥/٥) العلاقة بين الإفصاح عن التحقق والضمانات الخارجية لأنظمة وسياسات مكافحة الفساد ومخاطر انهيار أسعار الأسهم:

قامت دراسة (Kassem and Higson, 2016) بفحص مسئولية المراجعين الخارجيين فيما يتعلق بالفساد المؤسسي، وإبراز الآثار المترتبة على ذلك بالنسبة لمنظمي المراجعة الخارجية. تستند الدراسة إلى مراجعة انتقادية للأدبيات السابقة بالإضافة إلى فحص شامل لكل من معايير المراجعة الدولية والأمريكية المتعلقة بالاحتيال والأعمال القانونية. توصلت الدراسة إلى تحمل المراجعين الخارجيين مسئولية تقييم مخاطر الفساد ولكن لم يتم تحديد دورهم بوضوح من قبل منظمي المراجعة الخارجية. كما تهدف دراسة (Ivakhnenkov, 2017) إلى تحديد المفهوم الحديث للفساد وتحديد نوعه وتحديد دور المراجعين الخارجيين (المستقلين) والداخليين في مكافحة الفساد المؤسسي. بالإضافة إلى بدء مناقشة حول تطوير معايير المحاسبة وتقنيات المراجعة للكشف عن الفساد في الأعمال التجارية. توصلت الدراسة بأن عدم الوضوح فيما يتعلق بمسئوليات المراجعين المستقلين فيما يتعلق بالفساد المؤسسي قد يدفع المراجعين إلى تجاهل مسئوليتهم عن تحديد الفساد الذي يمكن أن يكون له تأثير كبير على التقارير المالية (لأنه غير مطلوب من قبل معايير المراجعة) ومن ثم زيادة خطر انهيار أسعار الأسهم.

وفي ضوء التحليل السابق يمكن صياغة الفرض الخامس للبحث كما يلي:

"يؤثر الإفصاح عن التحقق والضمانات الخارجية لأنظمة وسياسات مكافحة الفساد سلبياً على مخاطر انهيار أسعار الأسهم"

(٦/٥) العلاقة بين الإفصاح عن قواعد السلوك ومخاطر انهيار أسعار الأسهم:

استهدفت دراسة (Le et al., 2020) فحص ما إذا كان استخدام مدونات قواعد السلوك – كعنصر من عناصر الرقابة الداخلية – يساعد الشركات على الحد من انتهاكات القانون ومدفوعات الرشوة للموظفين العموميين. تستند الدراسة إلى بيانات مسحية للشركات الفيتنامية خلال

الفترة من سبتمبر وديسمبر ٢٠١٨. توصلت الدراسة إلى أن مدونات قواعد السلوك تقلل من مدفوعات الرشوة ولكن ليس من انتهاكات القانون. كما قامت دراسة (Meyer–Sahling and Mikkelsen, 2020) بفحص أثر المدونات التأديبية والأخلاقية في احتواء الفساد في الخدمة المدنية. كما تقوم الدراسة بتقييم ما إذا كانت الأداتان فعّالتين وما إذا كان يتفاعلان لتعزيز بعضهما البعض باستخدام دراسة استقصائية لموظفي الخدمة المدنية في الحكومة المركزية في بولندا. توصلت الدراسة إلى تعزيز القواعد التأديبية والأخلاقية بعضها البعض لاحتواء الرشاوي كأحد أشكال الفساد في الخدمة المدنية. كما أشارت الدراسة إلى أن أدوات مكافحة الفساد تعمل بشكل أكثر فاعلية عندما يكون لدى المديرين عدة أدوات مطبقة باستمرار تحت تصرفهم.

وفي ضوء التحليل السابق يمكن صياغة الفرض السادس كما يلي:

" يؤثر الإفصاح عن قواعد السلوك سلبياً على مخاطر انهيار أسعار الأسهم"

(٧/٥) العلاقة بين الإبلاغ عن المخالفات ومخاطر انهيار أسعار الأسهم:

قامت دراسة (Okafor et al., 2020) بفحص التحديات والفرص المتاحة لنشر نظام الإبلاغ عن المخالفات كآلية للمساءلة للحد من الفساد والاحتيال في البلدان النامية، وتمثل نيجيريا مجال الإعداد المؤسسى للدراسة. توصلت الدراسة إلى أنه، حتى في سياق بلد نامٍ، يتم دعم الإبلاغ عن المخالفات كآلية للمساءلة، لكن التدخل يفتقر إلى الوعي، ويمثل مخاطر عالية للمبلغين والجهات التنظيمية، بما في ذلك خطر الاستبعاد المادي Physical Elimination وهو مقترن بالتحديات المؤسسية والتشغيلية. في الواقع، فإن الوعي بقوانين الإبلاغ عن المخالفات والتحديات التشغيلية والبيئة المؤسسية التي تؤدي إلى الفساد يقوض فعالية الإبلاغ عن المخالفات في نيجريا. كما تركز دراسة (Salihu, 2019) على دور سياسة الإبلاغ عن المخالفات في مكافحة الفساد في نيجيريا خلال فترة قصيرة، تم تقديم السياسة، وقد أسفرت عن نتائج إيجابية كبيرة أدت إلى اكتشاف واستعادة الموارد العامة المنهوبة، فضلاً عن محاكمة الجناة. ومع ذلك، لم يتم دعم هذه السياسة بعد من قبل أي تشريع. لذلك أوصت الدراسة أنه لكي تزدهر هذه السياسة، يجب على الهيئة التشريعية تمرير مشروع قانون حماية المبلغين عن المخالفات إلى قانون. مما يعمل على حماية المبلغين عن المخالفات من أي أعمال انتقامية وتشجيعهم على الكشف عن مزيد من المعلومات، مما يساعد في الحد من مخاطر انهيار الأسهم.

وفي ضوء التحليل السابق يمكن صياغة الفرض السابق للبحث كما يلي:

"يؤثر الإبلاغ عن المخالفات سلباً على مخاطر انهيار أسعار الأسهم"

(٦) الدراسة التطبيقية:

تتمثل مقومات الدراسة التطبيقية لاختبار فروض البحث فيما يلي:

١/٦ أهداف الدراسة:

يتمثل هدف الدراسة في تحليل مدى تأثير الإفصاح عن ممارسات وسياسات مكافحة الفساد بأبعادها المختلفة على مخاطر انهيار أسعار الأسهم.

٢/٦ مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية، وقامت الباحثة باختيار عينة من الشركات وفقاً للمعايير الآتية: أن تكون من الشركات التي يجري عليها تعامل نشط ومقيدة ضمن مؤشر البورصة المصرية للتنمية المستدامة، ألا تكون من الشركات التي تعرضت للإفلاس أو إعادة التنظيم أو الدمج خلال فترة الخمس سنوات قبل الدراسة، أن يتوافر فيها جميع البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة، ألا تنتمي للقطاع المالي نظراً لخضوع هذا القطاع لبعض المعايير والمتطلبات الرقابية الخاصة.

وبمراعاة هذه المعايير السابقة تم اختيار عدد ٢٥ شركة من إجمالي ٣١ شركة تنتمي لمؤشر البورصة المصرية للتنمية المستدامة في ٣٠ يوليو ٢٠٢١ بنسبة ٨٠,٦%.

ويوضح الجدول رقم (١) عدد شركات العينة، والقطاعات التي تنتمي إليها هذه الشركات، ونسبة تمثيل كل قطاع من إجمالي حجم العينة كما يلي:

جدول رقم (١) عدد شركات العينة، والقطاعات التي تنتمي إليها هذه الشركات، ونسبة تمثيل كل قطاع من إجمالي حجم العينة

القطاع	عدد شركات العينة مصنفاً قطاعياً	نسبة تمثل كل قطاع من إجمالي حجم العينة
١- قطاع العقارات	٤	%١٦
٢- قطاع الخدمات المالية بخلاف البنوك	٤	%١٦
٣- قطاع الرعاية الصحية والأدوية	٣	%١٢
٤- قطاع الموارد الأساسية	٢	%٨

القطاع	عدد شركات العينة مصنفاً قطاعياً	نسبة تمثل كل قطاع من إجمالي حجم العينة
٥- قطاع الغاز والبترول	٢	%٨
٦- قطاع الأغذية والمشروبات	٢	%٨
٧- قطاع الاتصالات	٢	%٨
٨- قطاع النقل	١	%٤
٩- قطاع الكيماويات	١	%٤
١٠- قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	١	%٤
١١- قطاع التشييد ومواد البناء	١	%٤
١٢- قطاع منتجات منزلية وشخصية	١	%٤
١٣- قطاع التأجير التمويلي	١	%٤
الإجمالي	٢٥	%١٠٠

٣/٦ مصادر الحصول على البيانات وفترة الدراسة:

قامت الباحثة بتجمع بيانات متغيرات الدراسة التطبيقية من خلال تحليل بيانات مؤشر البورصة المصرية للتنمية المستدامة وتقارير مجلس الإدارة ومدونات السلوك عبر المواقع الإلكترونية لشركات العينة، وذلك خلال الفترة من عام ٢٠١٩ وحتى عام ٢٠٢١. كما تم الاعتماد على البيانات والمعلومات المتوافرة من دليل كومباس مصر لأسواق المال، وكتاب الإفصاح السنوي الصادر عن البورصة المصرية، بالإضافة إلى بعض المواقع الإلكترونية المتاحة على شبكة الانترنت مثل: موقع البورصة www.egx.com.eg، وموقع مصر لنشر المعلومات www.egidegypt.com، وموقع معلومات مباشر ww.mubasher.info.

٤/٦ متغيرات الدراسة:

تتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي:

١/٤/٦ المتغيرات المستقلة:

تتمثل المتغيرات المستقلة في الإفصاح عن سياسات مكافحة الفساد، الذي تم التعبير عنه من خلال: الإفصاح عن محاسبة مكافحة الرشوة، الإفصاح عن مسئوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا، الإفصاح عن بناء الموارد البشرية لمكافحة الفساد، الإفصاح عن علاقات العمل المسئولة، الإفصاح عن التوكيد والتحقق الخارجي، الإفصاح عن قواعد السلوك، الإبلاغ عن المخالفات. وقد اعتمدت الباحثة في تحديد هذه الإفصاحات على دراسة كلٍ من (Faisal et al., 2021; Joseph et al., 2016).

٢/٤/٦ المتغير التابع:

يتمثل في مخاطر انهيار الأسهم، وقامت الباحثة بالتركيز على مقياسين من أكثر المقاييس استخداماً في الدراسات السابقة، وكذلك طبقاً للبيانات المتاحة لحسابهما وهما:(*) (Habib et al., 2018; Kim & Zhang, 2016; Chen et al., 2001) **المقياس الأول: طريقة معامل الالتواء السالب لتوزيع العوائد** ويتم حسابه عن طريق المقدار السالب للعزوم السالب للعوائد الاسبوعية على سهم الشركة المحددة في كل فترة، ثم تحويلها إلى التوزيع الطبيعي عن طريق أخذ الانحراف المعياري للعوائد الاسبوعية مرفوعاً إلى القوة الثالثة (Chen et al., 2001)، وذلك كما يلي:

$$NCSKEW_{it} = -\left(n(n-1)^{3/2}\sum R_{it}^{3}\right)/(n-1)(n-2)\left(\sum R_{it}^{2}\right)^{3/2}$$

حيث أن:

$D_{j,t}$: تمثل العوائد الأسبوعية على سهم الشركة i خلال الفترة t.

n: عدد المشاهدات العوائد الأسبوعية خلال الفترة.

وطبقاً للمعادلة السابقة كلما زاد معامل الالتواء السالب للعوائد الأسبوعية لهم الشركة (i) خلال الفترة (t) كلما ارتفع مخاطر انهيار أسعار أسهم تعدد الشركة (Habib et al., 2018).

ويتمثل المقياس الثاني: طريقة تقلبات العوائد الأسبوعية للسهم من أسفل إلى أعلى ويتم حسابه من خلال تقسيم العوائد الأسبوعية لسهم الشركة التي ارتفعت Up−weeks (انخفضت Down−weeks) فيها عوائد السهم عن قيمة وسطها الحسابي خلال السنة المالية، ثم حساب الانحراف المعياري لكل مجموعة بشكل منفصل، على أن يمثل قيمة اللوغاريتم الطبيعي لنسبة الانحراف المعياري لمجموعة عوائد الأسهم المنخفضة إلى الانحراف المعياري لمجموعة عوائد

(*) يعتمد كلٍ من المقياسين على العوائد الأسبوعية الخاصة بالشركة كبقايا من نموذج السوق، وهذا يضمن أن تعكس مقياسي مخاطر الانهيار عوامل خاصة بالشركة بدلاً من تحركات السوق الواسعة. على وجه التحديد، يتم تقدير نموذج معادلة انحدار نموذج السوق الموسع كالتالي:

$$r_{j,t} = \alpha_j + \gamma_{1,j}r_{m,r-2} + \gamma_{2,j}r_{m,t-1} + \gamma_{3,j}r_{m,t} + \gamma_{4,j}r_{m,t+1} + \gamma_{5,j}r_{m,t+2} + \varepsilon_{j,t}$$

حيث أن:

$r_{j,t}$ تمثل العائد على سهم الشركة (j) في الأسبوع (t) والمحسوب على أساس النمو في سعر السهم.

$r_{m,t}$ تمثل العائد على مؤشر السوق المالية خلال الاسبوع (t).

يتم حساب العائد الأسبوعي الخاص بالشركة على أنه اللوغاريتم الطبيعي لواحد بالإضافة إلى العائد المتبقي من المعادلة السابقة كما يلي: $D_{j,t} = LN(1+\varepsilon_{j,t})$ (Habib et al., 2018).

الأسهم المرتفعة مقياساً لتقلبات العوائد الأسبوعية للسهم من أسفل إلى أعلى (Chen et al., 2001)، وذلك كما يلي:

$$DUVOL_{it} = log\left\{(n_u - 1)\sum_{Down} R_{it}^2 \Big/ (n_d - 1)\sum_{Up} R_{it}^2\right\}$$

حيث أن $DUVOL_{it}$ تقلبات العوائد الأسبوعية لسهم الشركة i من أسفل إلى أعلى خلال الفترة t، n_u عدد مشاهدات مجموعة عوائد الأسهم المرتفعة، n_d عدد مشاهدات مجموعة عوائد الأسهم المنخفضة.

٣/٤/٦ المتغيرات الرقابية:

قامت الباحثة بإضافة بعض المتغيرات الرقابية إلى نموذج الدراسة ، والتي من المحتمل أن يكون لها تأثير على المتغير التابع (مخاطر انهيار أسعار الأسهم)، وذلك بهدف ضبط العلاقة بين الإفصاح عن سياسات مكافحة الفساد ومخاطر انهيار أسعار الأسهم، وتتمثل هذه المتغيرات في: حجم الشركة، الرافعة المالية، العائد على الأصول، التقلبات في عوائد الأسهم.

٥/٦ نموذج الدراسة:

تعتمد الباحثة في اختيار فروض البحث على نموذج الانحدار، وذلك لقياس العلاقة بين الإفصاح عن سياسات مكافحة الفساد ومخاطر انهيار أسعار الأسهم، والذي يتمثل فيما يلي:

$$CRASH = \beta_0 + \beta_1(ACB) + \beta_2(BMR) + \beta_3(BHR) + \beta_4(RBR) + \beta_5(EVA) + \beta_6(COC) + \beta_7(WB) + \beta_8(SIZE) + \beta_9(LEV) + \beta_{10}(ROA) + \beta_{11}(SIGMA) + \varepsilon_{it}$$

- ***CRASH***: مخاطر انهيار أسعار الأسهم، والذي تم قياسها من خلال معامل الالتواء السالب لتوزيع العوائد Negative Conditional Shewness (NCSKEW)، كذلك من خلال تقلبات العوائد من أسفل إلى أعلى down–to–up Volatility (DUVOL).
- ***ACB***: معلومات عن محاسبة مكافحة الرشوة، وتقاس بالدرجة التي حصلت عليها الشركة من خلال الإفصاح عن عناصر محاسبة مكافحة الرشوة في المؤشر المقترح، ويتضمن هذا المتغير اثنى عشر عنصراً، ويأخذ القيمة (١) في حالة الإفصاح عن العنصر، والقيمة (صفر) خلاف ذلك.
- ***BMR***: معلومات عن مسئوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا، وتقاس بالدرجة التي حصلت عليها الشركة من خلال الإفصاح عن عناصر مسئوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا، ويتضمن

هذا المتغير سبعة عناصر، ويأخذ القيمة (١) في حالة الإفصاح عن العنصر، والقيمة (صفر) خلاف ذلك.

- BHR: معلومات عن بناء الموارد البشرية لمكافحة الرشوة، وتقاس بالدرجة التي حصلت عليها الشركة من خلال الإفصاح عن عناصر بناء الموارد البشرية لمكافحة الرشوة، ويتضمن هذا المتغير على أربعة عناصر، ويأخذ القيمة (١) في حالة الإفصاح عن العنصر، والقيمة (صفر) خلاف ذلك.
- RBR: معلومات عن علاقات العمل المسئولة، وتقاس بالدرجة التي حصلت عليها الشركة من خلال الإفصاح عن عناصر علاقات العمل المسئولة، ويتضمن هذا العنصر على تسعة عناصر، ويأخذ القيمة (١) في حالة الإفصاح عن العنصر، والقيمة (صفر) خلاف ذلك.
- EVA: معلومات عن التوكيد والتحقق الخارجي، وتقاس بالدرجة التي حصلت عليها الشركة من خلال الإفصاح عن عناصر التوكيد والتحقق الخارجي، ويتضمن هذا العنصر ثلاثة عناصر، ويأخذ القيمة (١) في حالة الإفصاح عن العنصر، والقيمة (صفر) خلاف ذلك.
- COC: معلومات عن قواعد السلوك، وتقاس بالدرجة التي حصلت عليها الشركة من خلال الإفصاح عن عناصر قواعد السلوك، ويتضمن هذا العنصر ثلاثة عناصر، ويأخذ القيمة (١) في حالة الإفصاح عن العنصر، والقيمة (صفر) خلاف ذلك.
- WB: معلومات الإبلاغ عن المخالفات، وتقاس بالدرجة التي حصلت عليها الشركة من خلال عناصر الإبلاغ عن المخالفات، ويتضمن هذا العنصر اثنين من العناصر، ويأخذ القيمة (١) في حالة توافر العنصر، والقيمة (صفر) خلاف ذلك.
- $SIZE$: حجم الشركة، يقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية الفترة.
- LEV: الرافعة المالية للشركة، تقاس بقسمة إجمالي الالتزامات على إجمالي الأصول.
- ROA: العائد على الأصول، يقاس بقسمة صافي أرباح العام بعد الضرائب على إجمالي الأصول.
- $SIGMA$: التقلبات في عوائد الأسهم، يقاس بالانحراف المعياري للعوائد الأسبوعية للسهم، وذلك بأخذ الجذر التربيعي لمجموع مربعات انحرافات قيم العوائد الأسبوعية عن وسطها الحسابي (Chen et al., 2001).
- β_0: قيمة الثابت في معادلة الانحدار.

- $\beta_1 : \beta_7$: معاملات نموذج الانحدار للافصاحات المقترحة لسياسات مكافحة الفساد.
- $\beta_8 : \beta_{11}$: معاملات نموذج الانحدار للمتغيرات الرقابية.
- ε: تمثل البواقي Residuals أو حد الخطأ Error Term في معادلة الانحدار.

٦/٦ نتائج الدراسة التطبيقية:

تتمثل خطوات تحليل نتائج الدراسة التطبيقية فيما يلي:

١/٦/٦ اختبار التوزيع الطبيعي:

للتحقق من التداخل الخطي بين متغيرات الدراسة، قامت الباحثة باحتساب مقياس Collinearity Diagnostics عن طريق (Tolerance) لكل متغير، ومن ثم إيجاد معامل VIF (Variance Inflation Factor) لكل متغير أيضاً، ويقيس هذا الاختبار مدى تأثير الارتباط بين متغيرات الدراسة، حيث إذا كانت قيمة (VIF) أكبر من (١٠) يعني أن هناك مشكلة التعدد الخطي لهذا المتغير (Akinwande et al., 2015).

جدول رقم (٢) اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة المتصلة باستخدام اختبار (K-S)

Variables	Kolmogorov-Smirnov	
	Statistic	Sig.
NCSKEW	.152	.077
DUVOL	.160	.069
ACB	.171	.058
BMR	.147	.082
BHR	.182	.051
RBR	.162	.067
EVA	.104	.125
COC	.118	.111
WB	.134	.095
SIZE	.178	.051
LEV	.141	.086
ROA	.121	.106
SIGMA	.108	.200

يتضح من الجدول رقم (٢) أن جميع متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، حيث أن القيمة الاحتمالية لمتغيرات الدراسة أكبر من (٠,٠٥)، وهذا يعني أنها تقترب من التوزيع الطبيعي.

٢/٦/٦ اختبار التداخل الخطي Multicollinearity Test

قامت الباحثة باختبار التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة والرقابية من خلال احتساب مقياس Collinearity Diagnostics عن طريق حساب معامل (Tolerance) لكل متغير، ومن ثم إيجاد معامل VIF (Variance Inflation Factor) لكل متغير أيضاً، ويقيس هذا الاختبار مدى تأثير الارتباط بين متغيرات الدراسة، حيث إذا كانت قيمة (VIF) أكبر من (١٠) يعني أن هناك مشكلة التعدد الخطي لهذا المتغير (Liao and Valliant, 2012).

جدول رقم (٣) اختبار التداخل الخطي للمتغيرات المستقلة والرقابية

Variables	Collinearity Statistics	
	Tolerance	VIF
ACB	.387	2.725
BMR	.222	4.513
BHR	.126	7.962
RBR	.367	2.723
EVA	.279	3.581
COC	.349	2.862
WB	.260	3.845
SIZE	.700	1.430
LEV	.631	1.584
ROA	.254	3.940
SIGMA	.473	2.113
Durbin – Watson		1.502

ويتضح من جدول رقم (٣) أن معامل (VIF) لجميع متغيرات الدراسة المستقلة والرقابية أقل من (١٠)، وهذا يعني عدم وجود مشكلة التداخل الخطي في نموذج الدراسة.

كما تم إجراء اختبار (Durbin – Watson Test) للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation Test) في نموذج الدراسة، وتتراوح النتيجة المثلى في هذا الاختبار ما

بين (١,٥-٢,٥) ، حيث تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين القيم المتجاورة للمتغيرات المستقلة والرقابية (King and David, 1995).

ويتضح من جدول رقم (٣) أن قيمة D-W المحسوبة لنموذج الدراسة ١,٥٠٢، وهذه القيمة تقع ضمن المدى الملائم، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في نموذج الدراسة.

٣/٦/٦ الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

تقوم الباحثة في هذا الجزء بالتحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة، والتي تتمثل في المتغير التابع (مخاطر انهيار أسعار الأسهم)، والذي تم التعبير عنه من خلال معامل الالتواء السالب لتوزيع العوائد (NCSKEW)، وتقلبات العوائد من أسفل لأعلى (Du Vol). والمتغيرات المستقلة (الإفصاح عن محاسبة مكافحة الرشوة، الإفصاح عن مسئوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا، الإفصاح عن بناء الموارد البشرية لمكافحة الرشوة، الإفصاح عن علاقات العمل المسئولة، الإفصاح عن التوكيد والتحقق الخارجي، الإفصاح عن قواعد السلوك، الإبلاغ عن المخالفات). والمتغيرات الرقابية (حجم الشركة، الرافعة المالية، العائد على الأصول، التقلبات في عوائد الأسهم).

جدول رقم (٤) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المتصلة

Variable	Years	N	Means	Std. Deviation	Minimum	Maximum
NCSKEW	2019	25	.020	.070	-.098	.099
	2020	25	.013	.053	-.096	.091
	2021	25	-.0142	.0435	-.095	.038
DUVOL	2019	25	-2.195	7.197	-10.667	.814
	2020	25	-3.356	5.958	-15.644	.791
	2021	25	-5.475	9.613	-24.644	.787
ACB	2019	25	.880	.927	0	2
	2020	25	1.320	1.215	0	3
	2021	25	1.520	1.418	0	4
BMR	2019	25	1.160	.850	0	2
	2020	25	1.280	1.021	0	3
	2021	25	1.440	1.193	0	3
BHR	2019	25	.480	.653	0	2
	2020	25	.760	.831	0	2
	2021	25	.800	.866	0	2
RBR	2019	25	.760	.723	0	3

Variable	Years	N	Means	Std. Deviation	Minimum	Maximum
	2020	25	1.280	1.231	0	3
	2021	25	1.560	1.325	0	4
EVA	2019	25	.600	.646	0	2
	2020	25	.920	1.038	0	3
	2021	25	1.120	1.301	0	3
COC	2019	25	.760	.436	0	1
	2020	25	1.000	.500	0	2
	2021	25	1.080	.572	0	2
WB	2019	25	.400	.500	0	1
	2020	25	.720	.792	0	2
	2021	25	.960	.735	0	2
SIZE	2019	25	9.420	1.115	6.89	10.56
	2020	25	9.877	1.482	7.00	11.56
	2021	25	10.076	1.709	7.12	12.34
LEV	2019	25	1.982	.659	1.01	3.11
	2020	25	2.188	.808	1.09	3.98
	2021	25	2.308	.997	1.20	4.12
ROA	2019	25	14.778	7.836	.98	21.99
	2020	25	15.298	8.222	1.01	22.05
	2021	25	15.858	8.678	1.99	24.99
SIGMA	2019	25	1.525	1.570	.012	3.98
	2020	25	1.205	1.184	.011	2.89
	2021	25	.838	.844	.009	2.77

ويتضح من جدول رقم (٤) ما يلي:

بالنسبة لخطر انهيار أسعار الأسهم فقد أوضحت نتائج الإحصاء الوصفي انخفاض **متوسط معامل الالتواء السالب لتوزيع العوائد** من (٠,٠٢٠) عام ٢٠١٩ إلى (-٠,٠١٤٢) في عام ٢٠٢١ ، كما يوجد أيضاً انخفاض في **متوسط اللوغاريتم الطبيعي لنسبة الانحراف المعياري لمجموعة عوائد الأسهم المنخفضة إلى الانحراف المعياري لمجموعة عوائد الأسهم المرتفعة** من (-٢,١٩٥) في عام (٢٠١٩) إلى (-٥.٤٧٥) في عام ٢٠٢١ . وقد يرجع ذلك إلى اهتمام الشركات بعمليات الإفصاح في ضوء الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر في ٢٠١٦، والدليل الاسترشادي لإفصاح الشركات المقيدة عن أداء الاستدامة الصادر في ٢٠١٩، مما أدى إلى الحد من حجب الأخبار السيئة ، ومن ثم انخفاض مخاطر انهيار أسعار الأسهم.

أما بالنسبة **للإفصاحات المتعلقة بسياسات مكافحة الفساد للشركات** فقد أوضحت نتائج الإحصاء الوصفي وجود تحسن بسيط في هذه الإفصاحات، حيث ارتفع متوسط **الإفصاح عن محاسبة مكافحة الرشوة** من (٠,٨٨٠) في عام ٢٠١٩ إلى (١,٥٢٠) في عام ٢٠٢١، كما ارتفع متوسط **الإفصاح عن مسئوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا** من (١,١٦٠) فى عام ٢٠١٩ إلى (١,٤٤٠) في عام ٢٠٢١. كما ارتفع متوسط **الإفصاح عن بناء الموارد البشرية لمكافحة الفساد** من (٠,٤٨٠) في عام ٢٠١٩ إلى (٠,٨) في عام ٢٠٢١. أيضاً ارتفع متوسط **الإفصاح عن علاقات العمل المسئولة** من (٠,٧٦٠) في عام ٢٠١٩ إلى (١,٥٦٠) في عام ٢٠٢١. كما ارتفع متوسط **الإفصاح عن التوكيد والتحقق الخارجي** من (٠,٦) في عام ٢٠١٩ إلى (١,١٢٠) في عام ٢٠٢١. أيضاً ارتفع متوسط **الإفصاح عن قواعد السلوك** من (٠,٧٦) في عام ٢٠١٩ إلى (١,٠٨) في عام ٢٠٢١. وأخيرًا ارتفع متوسط **الابلاغ عن المخالفات** من (٠,٤) في عام ٢٠١٩ إلى (٠,٩٦) في عام ٢٠٢١ ، وقد يرجع ذلك إلى المجهودات التي بذلتها الدولة لمكافحة الفساد والإفصاح عنه، بالإضافة إلى وجود العديد من المبادرات التي وفرت العديد من الإرشادات للإفصاح عن سياسات مكافحة الفساد.

أما بالنسبة لمتوسط **حجم الشركة** والذي تم قياسه باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة فإنه ارتفع من (٩,٤٢) في عام ٢٠١٩ إلى (١٠,٠٧٦) في عام ٢٠٢١. أما بالنسبة لمتوسط **الرافعة المالية** والتي تم قياسها بإجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول فقد ارتفعت أيضاً من (١,٩٨٢) في عام ٢٠١٩ إلى (٢,٣٠٨) في عام ٢٠٢١، وهذا يدل على قيام الشركات بتمويل أصولها عن طريق الديون، وقد يرجع ذلك إلى عدم توافر السيولة الكافية لدى بعض الشركات نتيجة انخفاض القوة الشرائية للنقود.

أما بالنسبة لمتوسط **العائد على الأصول** والذي تم قياسه بقسمة صافي أرباح العام بعد الضرائب على إجمالي الأصول فقد ارتفع من (١٤,٧٧٨) في عام ٢٠١٩ إلى (١٥,٨٥٨) في عام ٢٠٢١، ويعني ذلك تحسن الأداء المالي للشركات ، وقد يرجع ذلك إلى وجود العديد من المشروعات التنموية داخل الدولة. أما بالنسبة لمتوسط **التقلبات في عوائد الأسهم** فقد انخفض من (١,٥٢٥) في عام ٢٠١٩ إلى (٠,٨٣٨) في عام ٢٠٢١.

٤/٦/٦ نتائج تحليل الارتباط (Correlation Analysis):

تم اختبار العلاقة بين مخاطر انهيار أسعار الأسهم والتي تم التعبير عنها بمعامل الالتواء السالب لتوزيع العوائد (NCSKEW)، وتقلبات العوائد من أسفل إلى أعلى (DUVOL) "كمتغيرات تابعة"، والإفصاحات المتعلقة بسياسات مكافحة الفساد والتي تتمثل في: الإفصاح عن محاسبة مكافحة الفساد، الإفصاح عن مسئوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا، الإفصاح عن بناء الموارد

البشرية لمكافحة الفساد، الإفصاح عن علاقات العمل المسئولة، الإفصاح عن التوكيد والتحقق الخارجي، الإفصاح عن قواعد السلوك، الإبلاغ عن المخالفات "كمتغيرات مستقلة"، في ضوء المتغيرات الرقابية: حجم الشركة، الرافعة المالية، العائد على الأصول، التقلبات في عوائد الأسهم من خلال معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation.

جدول رقم (٥) مصفوفة معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation بين متغيرات الدراسة

Variable		Pearson Correlation												
		SIGMA	ROA	LEV	SIZE	WB	COC	EVA	RBR	BHR	BMR	ACB	DUVOL	NCSKEW
SIGMA	Pearson	1												
	Sig.													
ROA	Pearson	.168	1											
	Sig.	.422												
LEV	Pearson	.032	.389	1										
	Sig.	.879	.055											
SIZE	Pearson	.389	.412*	.185	1									
	Sig.	.054	.041	.375										
WB	Pearson	.109	.417*	.275	.115	1								
	Sig.	.604	.038	.184	.585									
COC	Pearson	.018-	.547**	.416*	.328	.504*	1							
	Sig.	.931	.005	.038	.109	.010								
EVA	Pearson	.003-	.087	.150	.009-	.746**	.435*	1						
	Sig.	.988	.678	.476	.967	.000	.030							
RBR	Pearson	.059-	.191	.253	.198	.560**	.598**	.660**	1					
	Sig.	.788	.361	.223	.343	.002	.002	.000						
BHR	Pearson	.113-	.009-	.241	.086-	.642**	.370	.910**	.574**	1				
	Sig.	.591	.967	.246	.682	.001	.068	.000	.003					
BMR	Pearson	.144-	.144	.131	.084	.686**	.557**	.823**	.655**	.734**	1			
	Sig.	.493	.493	.532	.689	.000	.004	.000	.000	.000				
ACB	Pearson	.104-	.492*	.301	.206	.501*	.615**	.529**	.615**	.462*	.623**	1		
	Sig.	.619	.013	.144	.324	.011	.001	.007	.001	.020	.001			
DUVOL	Pearson	.166	.219-	.339-	.017	.797-**	.592-**	.440-*	.817-**	.343-	.802-**	.633-**	1	
	Sig.	.429	.293	.097	.937	.000	.002	.028	.000	.093	.000	.001		
NCSKEW	Pearson	.165	.198-	.363-	.050	.792-**	.568**	.451-*	.795-**	.395-	.802-**	.605-**	.986-**	1
	Sig.	.430	.343	.074	.814	.000	.003	.024	.000	.050	.000	.001	.000	

* دالة احصائياً عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥).

** دالة احصائياً عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١).

ويتضح من جدول رقم (٥) وجود علاقة ارتباط سالبة من مخاطر انهيار أسعار الأسهم معبراً عنها بمعامل الالتواء السالب لتوزيع العوائد، تقلبات العوائد الأسبوعية للسهم من أسفل إلى أعلى وكلٍ من الإفصاح عن محاسبة مكافحة الرشوة، والإفصاح عن مسئوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا، والإفصاح عن قواعد السلوك، والإبلاغ عن المخالفات وهي ذات دلالة إحصائية عند

مستوى معنوية (٠,٠١). كما توجد علاقة ارتباط سالبة بين الإفصاح عن التوكيد والتحقق الخارجي ومخاطر انهيار أسعار الأسهم بمقاييسه الثنائية وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠٥). كما توجد علاقة ارتباط سالبة بين مخاطر انهيار الأسهم بمقايسه الثنائية والإفصاح عن بناء الموارد البشرية لمكافحة الرشوة ولكن ليست ذات دلالة إحصائية، حيث أن مستوى المعنوية أكبر من (٠,٠٥).

٥/٦/٦ نتائج اختبار الفرض الأول:

١) **الفرض الأول: "يؤثر الإفصاح عن محاسبة مكافحة الرشوة سلبياً على مخاطر انهيار أسعار الأسهم".**

تم اختبار مدى تأثير الإفصاح عن محاسبة مكافحة الرشوة على مخاطر انهيار أسعار الأسهم من خلال نموذج الانحدار البسيط، وذلك كما يلي:

جدول رقم (٦) نموذج الانحدار البسيط لقياس أثر الإفصاح عن محاسبة مكافحة الرشوة على مخاطر انهيار أسعار الأسهم

المتغيرات التابعة / المتغيرات المستقلة	NCSKEW			DUVOL		
	معلمات النموذج	T. Test		معلمات النموذج	T. Test	
		Value	Sig.		Value	Sig.
Constant	.034	.321	.751	1.047	.464	.647
ACB	−.188	−3.643	.001	−4.291	−3.920	.001
	▪ قيمة الارتباط R = .605 ▪ معامل التحديد R^2 = .366 ▪ معامل التحديد المعدل Adj. R^2 = .338 ▪ قيمة (F. Test) = 13.270 ▪ القيمة الاحتمالية Sig. = .001			▪ قيمة الارتباط R = .633 ▪ معامل التحديد R^2 = .40 ▪ معامل التحديد المعدل Adj. R^2 = .374 ▪ قيمة (F. Test) = 15.363 ▪ القيمة الاحتمالية Sig. = .001		

يتضح من جدول رقم (٦) ما يلي:

١) **معامل التحديد (R^2):** يتضح أن الإفصاح عن محاسبة مكافحة الفساد تفسر ٣٦,٦% من التغيرات في معامل الالتواء السالب لتوزيع العوائد، ٤٠% من التغيرات في تقلبات العوائد الأسبوعية للسهم من أسفل إلى أعلى، وبالنسبة لمكمل هذه النسب قد يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة، أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى من المفروض إدراجها ضمن النموذج.

٢) **اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار باستخدام (F.Test):** حيث أن قيمة (F.Test) ١٣,٢٧٠، ١٥,٣٦٣ لنموذجي الانحدار على الترتيب، وهي دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١)، مما يدل على تأثير الإفصاح عن محاسبة مكافحة الرشوة على معامل الالتواء السالب لتوزيع العوائد، وتقلبات العوائد الأسبوعية للسهم من أسفل إلى أعلى.

٣) **اختبار معنوية المتغير المستقل:** يتضح من خلال (T.Test) أن الإفصاح عن محاسبة مكافحة الرشوة ذات تأثير معنوي على معامل الالتواء السالب لتوزيع العوائد، وتقلبات العوائد الأسبوعية للسهم من أسفل إلى أعلى، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١).

٤) **معادلة النموذج:**

- معامل الالتواء السالب لتوزيع العوائد = ٠,٠٣٤ – ٠,١٨٨ الإفصاح عن محاسبة مكافحة الرشوة
- تقلبات العوائد الأسبوعية للسهم من أسفل إلى أعلى = ١,٠٤٧ – ٤,٢٩١ الإفصاح عن محاسبة مكافحة الرشوة

وفي ضوء النتائج السابقة يتضح أن هناك علاقة ارتباط سالبة بين الإفصاح عن محاسبة مكافحة الفساد ومخاطر انهيار أسعار الأسهم بمقايسة الثنائية، حيث أن إشارة (β) سالبة، كما أنه يوجد تأثير معنوي للإفصاح عن محاسبة مكافحة الفساد على المقاييس الثنائية لمخاطر انهيار أسعار الأسهم، حيث أن مستوى المعنوية أقل من (٠,٠١)، **مما يثبت صحة الفرض الأول.** ويتفق ذلك مع ما جاء من تحليل الباحثة في الدراسة النظرية والتي أشارت إلى أن تحسين الإفصاح عن محاسبة مكافحة الرشوة وتوفير المعلومات عن المساهمات السياسية والمساهمات الخيرية والتي تعتبر ذريعة للرشوة، بالإضافة إلى توفير معلومات عن مدى وجود نظام فعّال للرقابة الداخلية لمكافحة الرشوة، يعمل على الحد من التصرفات الانتهازية للإدارة لتحقيق مصالحها الشخصية، ومن ثم تخفيض حوافز الإدارة لتخزين المعلومات الاقتصادية الأساسية السلبية عن الشركة ، مما يؤدي إلى تخفيض مخاطر انهيار أسعار الأسهم.

٢) **الفرض الثاني: "يؤثر الإفصاح عن مسئوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا سلبياً على مخاطر انهيار أسعار الأسهم".**

تم اختبار مدى تأثير الإفصاح عن مسئوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا على مخاطر انهيار أسعار الأسهم من خلال نموذج الانحدار البسيط، وذلك كما يلي:

جدول رقم (٧) نموذج الانحدار البسيط لقياس أثر الإفصاح عن مسئوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا على مخاطر انهيار أسعار الأسهم

المتغيرات التابعة / المتغيرات المستقلة	NCSKEW			DUVOL		
	معلمات النموذج	T. Test		معلمات النموذج	T. Test	
		Value	Sig.		Value	Sig.
Constant	.175	1.053	.052	3.827	2.055	.051
BMR	.296-	6.446-	.000	6.460-	6.433-	.000
	▪ قيمة الارتباط R = .802 ▪ معامل التحديد R^2 = .644 ▪ معامل التحديد المعدل Adj. R^2 = .628 ▪ قيمة (F. Test) = 41.546 ▪ القيمة الاحتمالية Sig. = .000			▪ قيمة الارتباط R = .802 ▪ معامل التحديد R^2 = .643 ▪ معامل التحديد المعدل Adj. R^2 = .627 ▪ قيمة (F. Test) = 41.378 ▪ القيمة الاحتمالية Sig. = .000		

يتضح من جدول رقم (٧) ما يلي:

١) **معامل التحديد (R^2):** يتضح أن الإفصاح عن مسئوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا تفسر ٨٠,٢% من التغيرات في معامل الالتواء السالب لتوزيع العوائد، ٨٠,٢% من التغيرات في تقلبات العوائد الأسبوعية للسهم من أسفل إلى أعلى، وبالنسبة لمكمل هذه النسب قد يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة، أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى من المفروض إدراجها ضمن النموذج.

٢) **اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار باستخدام (F.Test):** حيث أن قيمة (F.Test) ٤١,٥٤٦، ٤١,٣٧٨ لنموذجي الانحدار على الترتيب، وهي دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١)، مما يدل على تأثير الإفصاح عن مسئوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا على معامل الالتواء السالب لتوزيع العوائد، وتقلبات العوائد الأسبوعية للسهم من أسفل إلى أعلى.

٣) **اختبار معنوية المتغير المستقل:** يتضح من خلال (T.Test) أن الإفصاح عن مسئوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا ذات تأثير معنوي على معامل الالتواء السالب لتوزيع العوائد، وتقلبات العوائد الأسبوعية للسهم من أسفل إلى أعلى.

٤) **معادلة النموذج:**

- معامل الالتواء السالب لتوزيع العوائد = ٠,١٧٥ – ٠,٢٩٦ الإفصاح عن مسئوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا.

- تقلبات العوائد الأسبوعية للسهم من أسفل إلى أعلى = ٣,٨٢٧ – ٦,٤٦٠ الإفصاح عن مسئوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا

وفي ضوء النتائج السابقة يتضح أن هناك علاقة ارتباط سالبة بين الإفصاح عن مسئوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا ومخاطر انهيار أسعار الأسهم بمقايسه التثائية، حيث أن إشارة (β) سالبة، كما أنه يوجد تأثير معنوي للإفصاح عن مسئولية مجلس الإدارة والإدارة العليا على المقاييس التثائية لمخاطر انهيار أسعار الأسهم، حيث أن مستوى المعنوية أقل من (٠,٠١)، **مما يثبت صحة الفرض الثاني.** ويتفق ذلك مع تحليل الباحثة في الدراسة النظرية، حيث ترى الباحثة أن زيادة الإفصاح عن مسئوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا وتوفير معلومات عن مراقبة الإدارة العليا لبرامج مكافحة الفساد وطريقة استدامة البرنامج وكفاءته وفعاليته بشكل دوري وتقديم تقرير دوري عن نتاج مراجعة البرنامج إلى لجنة المراجعة أو مجلس الإدارة قد يؤدي إلى الحد من عتامة التقارير المالية وعدم قدرة الإدارة على حجب المعلومات السلبية ، مما يترتب عليه تخفيض مخاطر انهيار أسعار الأسهم.

٣) الفرض الثالث: "يؤثر الإفصاح عن بناء الموارد البشرية لمكافحة الرشوة سلبياً على مخاطر انهيار أسعار الأسهم ".

تم اختبار مدى تأثير الإفصاح عن بناء الموارد البشرية لمكافحة الرشوة على مخاطر انهيار أسعار الأسهم من خلال نموذج الانحدار البسيط، وذلك كما يلي:

جدول رقم (٨) نموذج الانحدار البسيط لقياس أثر الإفصاح عن بناء الموارد البشرية لمكافحة الرشوة على مخاطر انهيار أسعار الأسهم

المتغيرات التابعة / المتغيرات المستقلة	NCSKEW			DUVOL		
	معلمات النموذج	T. Test		معلمات النموذج	T. Test	
		Value	Sig.		Value	Sig.
Constant	.104–	.949–	.352	2.676–	1.097–	.284
BHR	.246–	2.064–	.050	4.666–	1.752–	.093
	▪ قيمة الارتباط R = .395 ▪ معامل التحديد R^2 = .156 ▪ معامل التحديد المعدل Adj. R^2 = .120 ▪ قيمة (F. Test) = 4.260 ▪ القيمة الاحتمالية Sig. = .050			▪ قيمة الارتباط R = .343 ▪ معامل التحديد R^2 = .118 ▪ معامل التحديد المعدل Adj. R^2 = .79 ▪ قيمة (F. Test) = 3.071 ▪ القيمة الاحتمالية Sig. = .093		

يتضح من جدول رقم (٨) ما يلي:

١) **معامل التحديد (R^2):** يتضح أن الإفصاح عن بناء الموارد البشرية لمكافحة الرشوة تفسر ٣٩,٥% من التغيرات في معامل الالتواء السالب لتوزيع العوائد، ٣٤,٤% من التغيرات في تقلبات العوائد الأسبوعية للسهم من أسفل إلى أعلى، وبالنسبة لمكمل هذه النسب قد يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة، أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى من المفروض إدراجها ضمن النموذج.

٢) **اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار باستخدام (F.Test):** حيث أن قيمة (F.Test) ٤,٢٦٠، ٣,٠٧١ لنموذجي الانحدار على الترتيب، وهي ليست ذات دلالة إحصائية، حيث أن مستوى المعنوية أكبر من (٠,٠٥)، مما يدل على عدم تأثير الإفصاح عن بناء الموارد البشرية لمكافحة الرشوة على معامل الالتواء السالب لتوزيع العوائد، وتقلبات العوائد الأسبوعية للسهم من أسفل إلى أعلى.

٣) **اختبار معنوية المتغير المستقل:** يتضح من خلال (T.Test) أن الإفصاح عن بناء الموارد البشرية لمكافحة الرشوة ليست ذات تأثير معنوي على معامل الالتواء السالب لتوزيع العوائد، وتقلبات العوائد الأسبوعية للسهم من أسفل إلى أعلى، وذلك عند مستوى معنوية أكبر من (٠,٠٥).

٤) **معادلة النموذج:**

- معامل الالتواء السالب لتوزيع العوائد = -٠,١٠٤ – ٠,٢٤٦ الإفصاح عن بناء الموارد البشرية لمكافحة الرشوة
- تقلبات العوائد الأسبوعية للسهم من أسفل إلى أعلى = -٢,٦٧٦ – ٤,٦٦٦ الإفصاح عن بناء الموارد البشرية لمكافحة الرشوة

وفي ضوء النتائج السابقة يتضح أن هناك علاقة ارتباط سالبة بين الإفصاح عن بناء الموارد البشرية لمكافحة الرشوة ومخاطر انهيار أسعار الأسهم بمقاييسه الثنائية، حيث أن إشارة (β) سالبة، ولكن لا يوجد تأثير معنوي للإفصاح عن بناء الموارد البشرية لمكافحة الرشوة على المقاييس الثنائية لمخاطر انهيار أسعار الأسهم، حيث أن مستوى المعنوية أكبر من (٠,٠٥)، **مما يثبت عدم صحة الفرض الثالث.** ولا يتفق ذلك مع ما جاء من تحليل الباحثة في الدراسة النظرية، حيث ترى الباحثة أن الإفصاح عن بناء الموارد البشرية لمكافحة الرشوة وتوفير معلومات عن ممارسات الموارد البشرية بما في ذلك التوظيف والترقية والتدريب التي تعكس التزام الشركة ببرنامج مكافحة الرشوة بالإضافة إلى توفير معلومات عن النسب المئوية للموظفين المدربين في سياسات وإجراءات مكافحة الفساد في المنظمة يؤدي إلى الحد من عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين والإدارة ،ومن ثم زيادة

جودة الإفصاح وعدم وجود تضليل في التقارير المالية وكذلك عدم قدرة المديرين على إخفاء المعلومات والأخبار السيئة بما يحد من مخاطر انهيار أسعار الأسهم.

٤) **الفرض الرابع: "يؤثر الإفصاح عن علاقات العمل المسئولة سلبياً على مخاطر انهيار أسعار الأسهم".**

تم اختبار مدى تأثير الإفصاح عن علاقات العمل المسئولة على مخاطر انهيار أسعار الأسهم من خلال نموذج الانحدار البسيط، وذلك كما يلي:

جدول رقم (٩) نموذج الانحدار البسيط لقياس أثر الإفصاح عن علاقات العمل المسئولة على مخاطر انهيار أسعار الأسهم

المتغيرات التابعة / المتغيرات المستقلة	NCSKEW			DUVOL		
	معلمات النموذج	T. Test		معلمات النموذج	T. Test	
		Value	Sig.		Value	Sig.
Constant	.161	1.886	.072	3.773	2.134	.044
RBR	.264-	6.292-	.000	5.929-	6.805-	.000
	▪ قيمة الارتباط R = .795 ▪ معامل التحديد R^2 = .633 ▪ معامل التحديد المعدل Adj. R^2 = .617 ▪ قيمة (F. Test) = 39.591 ▪ القيمة الاحتمالية Sig. = .000			▪ قيمة الارتباط R = .817 ▪ معامل التحديد R^2 = .668 ▪ معامل التحديد المعدل Adj. R^2 = .654 ▪ قيمة (F. Test) = 46.303 ▪ القيمة الاحتمالية Sig. = .000		

يتضح من جدول رقم (٩) ما يلي:

١) **معامل التحديد (R^2):** يتضح أن الإفصاح عن علاقات العمل المسئولة تفسر ٧٩,٥% من التغيرات في معامل الالتواء السالب لتوزيع العوائد، ٨١,٧% من التغيرات في تقلبات العوائد الأسبوعية للسهم من أسفل إلى أعلى، وبالنسبة لمكمل هذه النسب قد يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة، أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى من المفروض إدراجها ضمن النموذج.

٢) **اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار باستخدام (F.Test):** حيث أن قيمة (F.Test) ٣٩,٥٩١، ٤٦,٣٠٣ لنموذجي الانحدار على الترتيب، وهي ذات دلالة إحصائية حيث أن مستوى المعنوية أقل من (٠,٠١)، مما يدل على تأثير الإفصاح عن علاقات العمل المسئولة على معامل الالتواء السالب لتوزيع العوائد، وتقلبات العوائد الأسبوعية للسهم من أسفل إلى أعلى.

٣) **اختبار معنوية المتغير المستقل:** يتضح من خلال (T.Test) أن الإفصاح عن علاقات العمل المسئولة ذات تأثير معنوي على معامل الالتواء السالب لتوزيع العوائد، وتقلبات العوائد الأسبوعية للسهم من أسفل إلى أعلى، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١).

٤) **معادلة النموذج:**

- معامل الالتواء السالب لتوزيع العوائد = ٠,١٦١ – ٠,٢٦٤ الإفصاح عن علاقات العمل المسئولة
- تقلبات العوائد الأسبوعية للسهم من أسفل إلى أعلى = ٣,٧٧٣ – ٥,٩٢٩ الإفصاح عن علاقات العمل المسئولة

وفي ضوء النتائج السابقة يتضح أن هناك علاقة ارتباط سالبة بين الإفصاح عن علاقات العمل المسئولة ومخاطر انهيار أسعار الأسهم بمقاييسه الثنائية، حيث أن إشارة (β) سالبة، كما أنه يوجد تأثير معنوي للإفصاح عن علاقات العمل المسئولة على المقاييس الثنائية لمخاطر انهيار أسعار الأسهم، حيث أن مستوى المعنوية أقل من (٠,٠١)، **مما يثبت صحة الفرض الرابع.** ويتفق ذلك مع تحليل الباحثة في الدراسة النظرية، حيث ترى الباحثة أن الإفصاح عن علاقات العمل المسئولة وتوفير معلومات عن مراقبة الشركة لسلوك وكلائها وإتباع ممارسات الشراء بطريقة عادلة وشفافة، وإعلام المقاولين والموردين بسياستها الخاصة بمكافحة الفساد ،ومن ثم يؤدي ذلك إلى تعزيز شفافية السياسات المتبعة لمكافحة الفساد في سوق رأس المال المصري، مما يترتب عليه إنماء أسواق ذات أداء جيد أكثر صموداً وأقل ميلاً للتقلبات، ومن ثم توفير شركات أكثر قوة ولديها قدرة على تقييم المخاطر والفرص وإدارتها، وبالتالي الحد من مخاطر انهيار الأسهم.

٥) **الفرض الخامس: "يؤثر الإفصاح عن التوكيد والتحقق الخارجي على مخاطر انهيار أسعار الأسهم".**

تم اختبار مدى تأثير الإفصاح عن التوكيد والتحقق الخارجي على مخاطر انهيار أسعار الأسهم من خلال نموذج الانحدار البسيط، وذلك كما يلي:

جدول رقم (١٠) نموذج الانحدار البسيط لقياس أثر الإفصاح عن التوكيد والتحقق الخارجي على مخاطر انهيار أسعار الأسهم

المتغيرات التابعة / المتغيرات المستقلة	NCSKEW			DUVOL		
	معلمات النموذج	T. Test		معلمات النموذج	T. Test	
		Value	Sig.		Value	Sig.
Constant	.101-	1.00-	.328	2.277-	1.023-	.317
EVA	.221-	2.423-	.024	4.704-	2.352-	.028
	▪ قيمة الارتباط R = .451 ▪ معامل التحديد R^2 = .203 ▪ معامل التحديد المعدل Adj. R^2 = .169 ▪ قيمة (F. Test) = 5.869 ▪ القيمة الاحتمالية Sig. = .024			▪ قيمة الارتباط R = .440 ▪ معامل التحديد R^2 = .194 ▪ معامل التحديد المعدل Adj. R^2 = .159 ▪ قيمة (F. Test) = 5.534 ▪ القيمة الاحتمالية Sig. = .028		

يتضح من جدول رقم (١٠) ما يلي:

١) **معامل التحديد (R^2):** يتضح أن الإفصاح عن التوكيد والتحقق الخارجي تفسر ٤٥,١% من التغيرات في معامل الالتواء السالب لتوزيع العوائد، ٤٤% من التغيرات في تقلبات العوائد الأسبوعية للسهم من أسفل إلى أعلى، وبالنسبة لمكمل هذه النسب قد يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة، أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى من المفروض إدراجها ضمن النموذج.

٢) **اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار باستخدام (F.Test):** حيث أن قيمة (F.Test) ٥,٨٦٩، ٥,٥٣٤ لنموذجي الانحدار على الترتيب، وهي ذات دلالة إحصائية حيث أن مستوى المعنوية أقل من (٠,٠٥)، مما يدل على تأثير الإفصاح عن التوكيد والتحقق الخارجي على معامل الالتواء السالب لتوزيع العوائد، وتقلبات العوائد الأسبوعية للسهم من أسفل إلى أعلى.

٣) **اختبار معنوية المتغير المستقل:** يتضح من خلال (T.Test) أن الإفصاح عن التوكيد والتحقق الخارجي ذات تأثير معنوي على معامل الالتواء السالب لتوزيع العوائد، وتقلبات العوائد الأسبوعية للسهم من أسفل إلى أعلى، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥).

٤) **معادلة النموذج:**

▪ معامل الالتواء السالب لتوزيع العوائد = ٠,١٠١ – ٠,٢٢١ الإفصاح عن التوكيد والتحقق الخارجي

- تقلبات العوائد الأسبوعية للسهم من أسفل إلى أعلى = -٢,٢٧٧ – ٤,٧٠٤ الإفصاح عن التوكيد والتحقق الخارجي

وفي ضوء النتائج السابقة يتضح أن هناك علاقة ارتباط سالبة بين الإفصاح عن التوكيد والتحقق الخارجي ومخاطر انهيار أسعار الأسهم بمقاييسه الثنائية، حيث أن إشارة (β) سالبة، كما أنه يوجد تأثير معنوي للإفصاح عن التوكيد والتحقق الخارجي على المقاييس الثنائية لمخاطر انهيار أسعار الأسهم، حيث أن مستوى المعنوية أقل من (٠,٠٥)، **مما يثبت صحة الفرض الخامس.** ويتفق ذلك مع تحليل الباحثة في الدراسة النظرية، حيث ترى الباحثة أن الإفصاح عن التوكيد والتحقق الخارجي بما يتضمن من معلومات عن إجراء مراجعة خارجية، جنباً إلى جنب مع رأي التوكيد أو التحقق ذي الصلة، بالإضافة إلى بيانات التوكيد التي تغطي بشكل صريح تقارير البرنامج، مما يعمل على ترسيخ فكر الإدارة الرشيدة، وزيادة معدلات الشفافية والإفصاح والحد من الفساد والمعاملة العادلة لكافة المستثمرين ولاسيما حماية حقوق صغار المستثمرين، ومن ثم الحد من مخاطر انهيار أسعار الأسهم.

٦) الفرض السادس: "يؤثر الإفصاح عن قواعد السلوك على مخاطر انهيار أسعار الأسهم".

تم اختبار مدى تأثير الإفصاح عن قواعد السلوك على مخاطر انهيار أسعار الأسهم من خلال نموذج الانحدار البسيط، وذلك كما يلي:

جدول رقم (١١) نموذج الانحدار البسيط لقياس أثر الإفصاح عن قواعد السلوك على مخاطر انهيار أسعار الأسهم

المتغيرات التابعة / المتغيرات المستقلة	NCSKEW			DUVOL		
	معلمات النموذج	T. Test		معلمات النموذج	T. Test	
		Value	Sig.		Value	Sig.
Constant	.221	1.378	.182	5.275	1.534	.139
COC	-.438	-3.314	.003	-9.954	3.521-	.002
	▪ قيمة الارتباط R = .568 ▪ معامل التحديد R^2 = .323 ▪ معامل التحديد المعدل Adj. R^2 = .294 ▪ قيمة (F. Test) = 10.980 ▪ القيمة الاحتمالية Sig. = .003			▪ قيمة الارتباط R = .592 ▪ معامل التحديد R^2 = .350 ▪ معامل التحديد المعدل Adj. R^2 = .322 ▪ قيمة (F. Test) = 12.396 ▪ القيمة الاحتمالية Sig. = .002		

يتضح من جدول رقم (١١) ما يلي:

١) **معامل التحديد (R^2):** يتضح أن الإفصاح عن قواعد السلوك تفسر ٥٦,٨% من التغيرات في معامل الالتواء السالب لتوزيع العوائد، ٥٩,٢% من التغيرات في تقلبات العوائد الأسبوعية للسهم من أسفل إلى أعلى، وبالنسبة لمكمل هذه النسب قد يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة، أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى من المفروض إدراجها ضمن النموذج.

٢) **اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار باستخدام (F.Test):** حيث أن قيمة (F.Test) ١٠,٩٨٠، ١٢,٣٩٦ لنموذجي الانحدار على الترتيب، وهي ذات دلالة إحصائية حيث أن مستوى المعنوية أقل من (٠,٠١)، مما يدل على تأثير الإفصاح عن قواعد السلوك على معامل الالتواء السالب لتوزيع العوائد، وتقلبات العوائد الأسبوعية للسهم من أسفل إلى أعلى.

٣) **اختبار معنوية المتغير المستقل:** يتضح من خلال (T.Test) أن الإفصاح عن قواعد السلوك ذات تأثير معنوي على معامل الالتواء السالب لتوزيع العوائد، وتقلبات العوائد الأسبوعية للسهم من أسفل إلى أعلى، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١).

٤) **معادلة النموذج:**

- معامل الالتواء السالب لتوزيع العوائد = ٠,٢٢١ – ٠,٤٣٨ الإفصاح عن قواعد السلوك
- تقلبات العوائد الأسبوعية للسهم من أسفل إلى أعلى = ٥,٢٧٥ – ٩,٩٥٤ الإفصاح عن قواعد السلوك

وفي ضوء النتائج السابقة يتضح أن هناك علاقة ارتباط سالبة بين الإفصاح عن قواعد السلوك ومخاطر انهيار أسعار الأسهم بمقايسه الثنائية، حيث أن إشارة (β) سالبة، كما أنه يوجد تأثير معنوي للإفصاح عن قواعد السلوك على المقاييس الثنائية لمخاطر انهيار أسعار الأسهم، حيث أن مستوى المعنوية أقل من (٠,٠١)، **مما يثبت صحة الفرض السادس للبحث**، ويتفق ذلك مع تحليل الباحثة في الدراسة النظرية، حيث ترى الباحثة أن الإفصاح عن قواعد السلوك بما يشتمل على معلومات عن وضع قواعد السلوك المرتبطة بممارسات الفساد، وتوصيل مدونة قواعد السلوك بشكل فعال إلى جميع أعضاء المنظمة وتأسيس آلية مراقبة بشأن تنفيذ مدونات قواعد السلوك ، مما يؤدي إلى بناء وتنمية ثقافة القيم الأخلاقية داخل الشركة بالإضافة إلى ضمان نزاهة التقارير المالية للشركة ، مما يساعد على ضمان دقة وجودة المعلومات ، وكذلك عدم وجود ممارسات غير مشروعة أو غير أخلاقية بالشركة، مما يترتب عليه عدم إخفاء أي معلومات سلبية ، ومن ثم الحد من مخاطر انهيار أسعار الأسهم.

٥) الفرض السابع: "يؤثر الإبلاغ عن المخالفات سلبياً على مخاطر انهيار أسعار الأسهم".

تم اختبار مدى تأثير الإبلاغ عن المخالفات على مخاطر انهيار أسعار الأسهم من خلال نموذج الانحدار البسيط، وذلك كما يلي:

جدول رقم (١٢) نموذج الانحدار البسيط لقياس أثر الإبلاغ عن المخالفات على مخاطر انهيار أسعار الأسهم

المتغيرات التابعة / المتغيرات المستقلة	NCSKEW			DUVOL		
	معلمات النموذج	T. Test		معلمات النموذج	T. Test	
		Value	Sig.		Value	Sig.
Constant	.204	2.229	.328	4.536	2.295	.031
WB	-.474	-6.219	.000	-10.429	-6.332	.000
	▪ قيمة الارتباط R = .792 ▪ معامل التحديد R^2 = .627 ▪ معامل التحديد المعدل Adj. R^2 = .611 ▪ قيمة (F. Test) = 38.676 ▪ القيمة الاحتمالية Sig. = .000			▪ قيمة الارتباط R = .797 ▪ معامل التحديد R^2 = .635 ▪ معامل التحديد المعدل Adj. R^2 = .620 ▪ قيمة (F. Test) = 40.091 ▪ القيمة الاحتمالية Sig. = .000		

يتضح من جدول رقم (١٢) ما يلي:

١) **معامل التحديد (R^2):** يتضح أن الإبلاغ عن المخالفات يفسر ٧٩,٢% من التغيرات في معامل الالتواء السالب لتوزيع العوائد، ٧٩,٩% من التغيرات في تقلبات العوائد الأسبوعية للسهم من أسفل إلى أعلى، وبالنسبة لمكمل هذه النسب قد يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة، أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى من المفروض إدراجها ضمن النموذج.

٢) **اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار باستخدام (F.Test):** حيث أن قيمة (F.Test) ٣٨,٦٧٦، ٤٠,٠٩١ لنموذجي الانحدار على الترتيب، وهي ذات دلالة إحصائية حيث أن مستوى المعنوية أقل من (٠,٠١)، مما يدل على تأثير الإبلاغ عن المخالفات على معامل الالتواء السالب لتوزيع العوائد، وتقلبات العوائد الأسبوعية للسهم من أسفل إلى أعلى.

٣) **اختبار معنوية المتغير المستقل:** يتضح من خلال (T.Test) أن الإبلاغ عن المخالفات ذات تأثير معنوي على معامل الالتواء السالب لتوزيع العوائد، وتقلبات العوائد الأسبوعية للسهم من أسفل إلى أعلى، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١).

٤) معادلة النموذج:

- معامل الالتواء السالب لتوزيع العوائد = ٠,٢٠٤ – ٠,٤٧٤ الإبلاغ عن المخالفات
- تقلبات العوائد الأسبوعية للسهم من أسفل إلى أعلى = ٤,٥٣٧ – ١٠,٤٢٩ الإبلاغ عن المخالفات

وفي ضوء النتائج السابقة يتضح أن هناك علاقة ارتباط سالبة بين الإبلاغ عن المخالفات ومخاطر انهيار أسعار الأسهم بمقايسه الثنائية، حيث أن إشارة (β) سالبة، كما أنه يوجد تأثير معنوي للإبلاغ عن المخالفات على المقاييس الثنائية لمخاطر انهيار أسعار الأسهم، حيث أن مستوى المعنوية أقل من (٠,٠١)، **مما يثبت صحة الفرض السابع للبحث.** ويتفق ذلك مع تحليل الباحثة في الدراسة النظرية، حيث ترى الباحثة أن الإفصاح عن الإبلاغ عن المخالفات بما يتضمن من معلومات عن وجود سياسة للإبلاغ عن المخالفات، وكذلك معلومات عن تطبيق ممارسات الإبلاغ عن المخالفات يعمل على ضمان الشفافية في التقارير الدورية للشركة، وذلك من خلال أن التقرير لم يحذف منه معلومات جوهرية ذات شأن أو أن المعلومات المدرجة لا تمثل الواقع، مما يترتب عليه تخفيض مخاطر انهيار الأسهم.

٥/٦/٦ نموذج الانحدار المتعدد التدريجى:

نظراً لوجود تأثير معنوي بين بعض المتغيرات المستقلة (الإفصاح عن محاسبة مكافحة الفساد، الإفصاح عن مسئوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا، الإفصاح عن علاقات العمل المسئولة، الإفصاح عن التوكيد والتحقق الخارجي، الإفصاح عن الإبلاغ عن المخالفات) على المتغير التابع (مقياسى مخاطر انهيار أسعار الأسهم)، فإنه يمكن تطبيق نموذج الإنحدار التدريجي لتحديد الأثر التفاعلي للمتغيرات المستقلة الأكثر تأثيراً على مقياسي مخاطر انهيار أسعار الأسهم، ويمكن توضيح ذلك من خلال جدول رقم (١٣):

جدول رقم (١٣) نموذج الانحدار التدريجي للمتغيرات المستقلة الأكثر تأثيراً على مقياس مخاطر انهيار أسعار الأسهم

المتغيرات التابعة / المتغيرات المستقلة	NCSKEW			DUVOL		
	معلمات النموذج	T. Test		معلمات النموذج	T. Test	
		Value	Sig.		Value	Sig.
Constant	.317	4.719	.000	7.082	5.176	0.000
BMR	.111-	2.225-	.037	2.201-	2.174-	.041
RBR	.130-	3.242-	.004	3.115-	3.827-	.001

المتغيرات التابعة / المتغيرات المستقلة	NCSKEW			DUVOL		
	معلمات النموذج	T. Test		معلمات النموذج	T. Test	
		Value	Sig.		Value	Sig.
WB	.215-	2.813-	.009	4.717-	3.091-	.006
	▪ قيمة الارتباط R = .419. ▪ معامل التحديد R^2 = .836. ▪ معامل التحديد المعدل Adj. R^2 = .812. ▪ قيمة (F. Test) = 35.653 ▪ القيمة الاحتمالية Sig. = .000.			▪ قيمة الارتباط R = .926. ▪ معامل التحديد R^2 = .857. ▪ معامل التحديد المعدل Adj. R^2 = .837. ▪ قيمة (F. Test) = 42.100 ▪ القيمة الاحتمالية Sig. = .000.		

يتضح من جدول رقم (١٣) ما يلي:

١) **معامل التحديد (R^2):** يتضح أن الإفصاح عن مسئوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا والإفصاح عن علاقات العمل المسئولة، والإبلاغ عن المخالفات تفسر ٩١,٤% من التغيرات في معامل الالتواء السالب لتوزيع العوائد، ٨٥,٧% من التغيرات في تقلبات العوائد الأسبوعية للسهم من أسفل إلى أعلى، وبالنسبة لمكمل هذه النسب قد يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة، أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى من المفروض إدراجها ضمن النموذج.

٢) **اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار باستخدام (F.Test):** حيث أن قيمة (F.Test) ٣٥,٦٥٣، ٤٢,١٠٠ لنموذجي الانحدار على الترتيب، وهي ذات دلالة إحصائية حيث أن مستويات المعنوية أقل من (٠,٠١)، مما يدل على تأثير الإفصاح عن مسئوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا، والإفصاح عن علاقات العمل المسئولة، والإبلاغ عن المخالفات على معامل الالتواء السالب لتوزيع العوائد، وتقلبات العوائد الأسبوعية للسهم من أسفل إلى أعلى.

٣) **اختبار معنوية المتغيرات المستقل:** يتضح من خلال (T.Test) أن الإفصاح عن مسئوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا، والإفصاح عن علاقات العمل المسئولة، والإبلاغ عن المخالفات ذات تأثير معنوي على معامل الالتواء السالب لتوزيع العوائد، وتقلبات العوائد الأسبوعية للسهم من أسفل إلى أعلى، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١).

٤) معادلة النموذج:

- معامل الالتواء السالب لتوزيع العوائد = ٠,٣١٧ – ٠,١١١ الإفصاح عن مسئوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا – ٠,١٣٠ الإفصاح عن علاقات العمل المسئولة – ٠,٢١٥ الإبلاغ عن المخالفات
- تقلبات العوائد الأسبوعية للسهم من أسفل إلى أعلى = ٧,٠٨٢ – ٢,١٧٤ الإفصاح عن مسئوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا – ٢,٨٢٧ الإفصاح عن علاقات العمل المسئولة – ٤,٧١٧ الإبلاغ عن المخالفات

النتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية:

١/٧ النتائج:

في إطار هدف ومنهج البحث توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج تتمثل فيما يلي:

١/١/٧ نتائج الدراسة النظرية:

١- تعتبر شفافية التقرير عن مكافحة الفساد أداة أساسية في مكافحته، كما أنه يعتبر جزءاً من عمليات الإفصاح الاجتماعي، والذي يمثل عمليات الإفصاح غير المالي الأوسع نطاقاً.

٢- يساعد التقرير عن سياسات مكافحة الفساد على الحد من عدم تماثل المعلومات وتقليل تكلفة الوكالة والحد من السلوك الانتهازي للإدارة ، مما يعمل على تحسين بيئة المعلومات.

٣- أكدت مبادئ شفافية برنامج مكافحة الفساد طبقاً لمنظمة الشفافية الدولية في المملكة المتحدة ومبادئ الميثاق العالمي للأمم المتحدة على أهمية التدقيق الداخلي والخارجي لبرنامج مكافحة الفساد، والتأكد من تحديث السياسات وفقاً لهذه التوصيات، مما يعزز من ثقة أصحاب المصالح في سياسات مكافحة الفساد، ومدى فعاليتها في التصدي للفساد داخل المنظمة.

٤- تعتبر مخاطر انهيار أسعار الأسهم هي حالة تنخفض فيها أسعار الأسهم بشكل حاد في وقت قصير نسبياً على مستوى الشركة، والتي يتم قياسها بشكل أساسي من خلال الانحراف الشرطي لتوزيعات العائد، ويعمل ذلك على تقليل ثروة المستثمرين والتأثير على استقرار سوق رأس المال وتطوره.

٥- يعتبر الأساس في تفسير مخاطر انهيار أسعار الأسهم أن المديرين يفضلون الاحتفاظ بوظائفهم والمشاريع ذات الأداء السيئ من أجل المنافع الشخصية لمنع المستثمرين وأصحاب المصالح من اتخاذ إجراءات التخلي عنهم. ومن ثم يخفون الإفصاح عن المعلومات والأخبار السيئة على افتراض أنه يمكن تعويضها في النهاية عن طريق تحسين الأداء. ولكن الأداء السيئ للمشاريع الاستثمارية يتراكم بمرور الوقت ويتحقق في النهاية، مما يؤدي إلى انهيار أسعار الأسهم.

٢/١/٧ نتائج الدراسة التطبيقية:

١- توجد علاقة ارتباط سالبة معنوية بين الإفصاح عن محاسبة مكافحة الرشوة والإفصاح عن مسئوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا والإفصاح عن علاقات العمل المسئولة والإفصاح عن قواعد السلوك والإبلاغ عن المخالفات من جانب ومقياسى مخاطر انهيار أسعار الأسهم من جانب آخر، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠١). كما يوجد تأثير معنوي للإفصاحات السابقة على مقياسى مخاطر انهيار أسعار الأسهم، حيث أن مستوى معنوية

(T.Test) أقل من (٠,٠١). **مما يثبت صحة الفرض الأول، والثاني، والرابع، والسادس، والسابع للبحث.**

٢- توجد علاقة ارتباط سالبة معنوية بين الإفصاح عن التوكيد والتحقق الخارجي ومقياسى مخاطر انهيار أسعار الأسهم ، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠٥). كما يوجد تأثير معنوي للإفصاح عن التوكيد والتحقق الخارجي على مقياسى مخاطر انهيار أسعار الأسهم، حيث أن مستوى معنوية (T.Test) أقل من (٠,٠٥)، **مما يثبت صحة الفرض الخامس للبحث.**

٣- توجد علاقة ارتباط سالبة ولكن ليست ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن بناء الموارد البشرية لمكافحة الرشوة ومقياسى مخاطر انهيار أسعار الأسهم، حيث أن مستوى المعنوية أكبر من (٠,٠٥). كما لا يوجد تأثير معنوي للإفصاح عن بناء الموارد البشرية لمكافحة الرشوة على مقياسى مخاطر انهيار أسعار الأسهم ، حيث أن مستوى معنوية (T.Test) أكبر من (٠,٠٥)، **مما يثبت عدم صحة الفرض الثالث للبحث.**

٢/٧ التوصيات:

١- ضرورة وجود إدارة مستقلة تتبع الهيئة العامة للرقابة المالية تهتم بالإفصاح عن الإجراءات المتبعة من قبل الشركات للحد من ممارسات وأعمال الفساد، وأيضاً ترتيب الشركات من حيث مدى الالتزام بتلك الإجراءات، وتوفير الحماية الكافية للمبلغين عن قضايا الفساد المتعلقة بالشركة، مما يعمل على مساعدة المستثمرين على اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد.

٢- محاولة تطوير مؤشر البورصة المصرية للتنمية المستدامة فيما يتعلق ببعد الفساد، حيث يجب ألا يقتصر فقط على الإفصاح عن السياسة والإجراءات المتعلقة بالرشوة والفساد، ولكن يجب إضافة أبعاد أخرى مثل: وجود توكيد داخلي وخارجي محسن لفعالية برنامج مكافحة الفساد.

٣- قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بإلزام الشركات بضرورة أن يتوافر ضمن الموقع الإلكتروني للشركة سياسة للإبلاغ عن المخالفات، والإفصاح عن مدونة قواعد السلوك، مما يعمل على الحد من ممارسة الفساد داخل الشركة، وزيادة ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح في أداء الشركة المالي وغير المالي.

٤- محاولة تطوير بنود تقرير الاستدامة الواردة ضمن أدوات الإفصاح في الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر في أكتوبر ٢٠١٦ ، والذي يتضمن سياسات مكافحة الغش والفساد فقط، وذلك في ضوء المؤشر الذي تم الاعتماد عليه في الدراسة الحالية.

٥- العمل على زيادة وعي أصحاب المصالح بأهمية الإفصاح عن سياسات مكافحة الفساد، بالإضافة إلى وضع العديد من الضوابط والتشريعات التي تحد من ممارسة الشركات لعمليات

الفساد، مما يحد من التصرفات الانتهازية للمديرين وتخزين الأخبار السيئة لفترة طويلة، وهذا يؤدي إلى تقليل احتمالية تعرض الشركات لمخاطر انهيار أسعار الأسهم المستقبلية.

٦- قيام الهيئات والمنظمات المهنية والنقابات العمالية بعقد دورات تدريبية، وورش العمل، والندوات العملية لتعزيز ثقافة مكافحة الرشوة والفساد داخل الشركات لبناء موارد بشرية قادرة على مواجهة والكشف عن عمليات الفساد والرشوة، مما يعزز من استدامة الشركات وعدم تعرضها لأي أزمات مالية في المستقبل.

٣/٧ التوجهات البحثية المستقبلية:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، ترى الباحثة أن هناك العديد من المجالات التي تعتبر أساسًا لأبحاث مستقبلية تتمثل فيما يلي:

١- دراسة تحليلية لمحددات مخاطر انهيار أسعار الأسهم المستقبلية في الأسواق الناشئة.

٢- أثر تطبيق قواعد ومعايير حوكمة الشركات على مخاطر انهيار أسعار الأسهم المستقبلية.

٣- أثر الإفصاح عن سياسات مكافحة الفساد للشركات على ملاءمة المعلومات المحاسبية.

٤- أثر الإفصاح عن سياسات مكافحة الفساد للشركات على دقة تنبؤات المحللين الماليين.

(٧) المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- البورصة المصرية (٢٠١٩)، "الدليل الاسترشادى لإفصاح الشركات المقيدة عن أداء الاستدامة"، متاح على شبكة الانترنت: **http://www.egx.com.eg**، ص ص١-٣٨.
- الهيئة العامة للرقابة المالية (٢٠١٦)، "الدليل المصري لحوكمة الشركات"، مركز المديرين المصري، متاح على شبكة الانترنت: **http://www.asa.gov.eg/attach/law_84_2016.pdf**، الإصدار الثالث، أغسطس، ص ص١-٤٨.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية :

- Achary, V. and Lambrech, B. (2015), "A Theory of Income Smoothing When Insiders Know more than Outsides", **The Review of Financial Studies**, Vol. 28, No. 9, PP. 2534-2574.
- Akinwande, M., Dikko, H. and Samson, A. (2015), "Variance Inflation Factor: As a Condition for the Inclusion of Suppressor Variable(s) in Regression Analysis", **Open Journal of Statistic**, Vol. 5, PP. 754-767.
- Al Agha, S. (2021), "Illicit enrichment: is reconciliation a prevention of or an invitation to corruption? (The Egyptian Example)", **Journal of Financial Crime**, Vol. 28, No. 4, PP. 1022-1031.
- An, Z., Chen, C., Naiker, V. and Wang, J. (2020), "Does Media Coverage Deter Firms from Withholding Bad News? Evidence from Stock Price Crash Risk", **Journal of Corporate Finance**, Vol. 64, PP. 1-25.
- Andreou, P., Antoniou, C., Horton, J. and Louca, C. (2016), "Corporate Governance and Firm-Specific Stock Price Crashes", **European Financial Management**, Vol. 22, No. 5, PP. 916-956.
- Andreou, P., Louca, C. and Petrou, A. (2017), "CEO Age and Stock Price Crash Risk", **Review of Finance**, Vol. 21, No. 3, PP. 1287-1325.
- Argandoña, A. (2005), "Corruption and Companies: The Use of Facilitating Payments", **Journal of Business Ethics**, Vol. 60, No. 3, PP. 251-264.
- Asare, E., Duho, K., Boateng, C., Onumah, J. and Simpson S. (2021), "Anti-Corruption Disclosure as a Necessary Evil: Impact on Profitability and Stability of Extractive Firms in Africa", **Journal of Financial Crime**, Vol. 28, No. 2, PP. 531-547.

- Barkemeyer, R., Preuss, L. and Lee L. (2015), "Corporate Reporting on Corruption: An International Comparison", **Accounting Forum**, Vol. 39, No. 4, PP. 349-365.
- Benmelech, E., Kandel, E., Veronesi, P. (2010), "Stock-based Compensation and CEO (dis) Incentives", **The Quarterly Journal of Economics**, Vol. 125, No. 4, PP. 1769-1820.
- Blanc, R., Islam, M., Patten, D. and Branco, M. (2017), "Corporate anti-corruption disclosure: An Examination of the Impact of Media Exposure and Country-Level Press Freedom", **Accounting, Auditing & Accountability Journal**, Vol. 30, No. 8, PP. 1746-1770.
- Branco, M. and Matos, D. (2016), "The Fight Against Corruption in Portugal: Evidence from Sustainability Reports", **Journal of Financial Crime**, Vol. 23, No. 1, PP. 132-142.
- Branco, M., Delgado, C. and Turker, D. (2019), "Liability of Foreignness and Anti-Corruption Reporting in an Emerging Market: The Case of Turkish Listed Companies", **Journal of Cleaner Production**, Vol. 232, No. 4, PP. 118-126.
- Butar-Butar, S. (2020), "Income Smoothing, Default Risk and Stock Price Crashes: The Moderating Effect of Manager Age", **Journal Dinamika Akuntansi Dan Bisnis**, Vol. 7, No. 1, PP. 107-124.
- Callen, J. and Fang, X. (2015), "Religion and Stock Price Crash Risk", **The Journal of Financial of Quantitative Analysis**, Vol. 50, No. 1/2, PP. 169-195.
- Cao, H., Coval, J. and Hishleifer (2002), "Sidelined Investors Trading-Generated News, and Security Returns", **The Review of Financial Studies**, Vol. 15, No. 2, PP. 615-648.
- Carrillo, M., Cruz, A. and Chicharro, M. (2019), "The Impact of Corporate Governance on Corruption Disclosure in European Listed Firms Through The Implementation of Directive 2014/95/EU", **Sustainability**, Vol. 11, PP. 1-21.
- Chen, J., Chen, K., Dong, W. and Zhang, F. (2015), "Internal Control and Stock Price Crash Risk: Evidence from China", **European Accounting Review**, Vol. 26, No. 1, PP. 125-152.
- Chen, J., Hon, H. and Stein, J. (2001), "Forecasting Crashes: Trading Volume, Past Returns, and Conditional Skewness in Stock Prices", **Journal of Financial Economics**, Vol. 61, No. 3, PP. 345-381.
- Chen, W., Jin, H. and Luo, Y. (2020), "Managerial Political Orientation aned Stock Price Crash Risk", Journal of Accounting, Auditing and

Finance, Available at: **http://journals.sagepub.com/doi/10.1177/0148558x20945421**, (Accessed, 14 March, 2021).
- Chen, Y., Fan, Q., Yang, X. and Zolotay, L. (2021), "CEO Early-Life Disaster Experience and Stock Price Crash Risk", **Journal of Corporate Finance**, Vol. 68, No. 1, PP.1-30.
- Chen, Z., Liu, L., Sun, Q. and Wang, Z. (2021), "Influencing Factor of Stock Price Crash Risk", Advance in Economics, Business and Management Research, Vol. 203, **Proceeding of 2021 3rd International Conference Economic Management and Cultural Industry (ICEMCI, 2021)**, PP. 631-636.
- Dai, J., Lu, C. and Qi, J. (2019), "Corporate Social Responsibility Disclosure and Stock Price Crash Risk: Evidence from China", **Sustainability**, Vol. 11, No. 2, 448, PP. 1-20.
- Dang, T., Faff, R., Luong, H. and Nguyen, L. (2019), "Individualistic Cultures and Crash Risk", **European Financial Management**, Vol. 25, PP. 622-654.
- Dang, V., Lee, E., Liu, Y. and Zeng, C. (2018), "Corporate Debt Maturity and Stock Price Crash Risk", **European Financial Management**, Vol. 24, No. 3, PP. 451-484.
- Duho, K. (2020), "Examining Anti-Corruption Disclosures, Profitability and Financial Stability among Extractive Firms in Africa", **Thesis Master of Philosophy Accounting Degree**, University of Ghana, PP. 1-103.
- Duho, K. and Onumah, J. (2021), "Convergence and Determinants of Anti-Corruption Disclosure Among Extractive Firms in Africa", Journal of Financial Crime, Available at: **https://doi.org/10.118/jfc-06-2020-0109**, (Accessed 18 January, 2021).
- Eiris (2005), "Corporate Codes of Business Ethics: an International Survey of Bribery and Ethical Standards in Companies", Available at: **www.eiris.org/files/research%20publication/corporatecodesofbusinessethicspo5.pdf**. (Accessed 20 April, 2021)
- Ethical Investment Research Service (EIRIS), (2005), "Corporate Codes of Business Ethics: An International Survey of Bribery and Ethical in Companies, Available at: **eiris.org/files/research%20publications/corporatecodesofbusinessethicsep05.pdf**, (Accessed 15 March, 2021).
- Faisal, F., Joseph, C., Saputri, A. and Prastiwi, A., "The Content and Determinants of CSR Anti-Corruption Disclosure: The Case of Public-

Listed Companies in Indonesia", Journal of Financial Crime, Available at: **https://www.emerald.com/insight/1359-070.htm**, (Accessed 12 April, 2021).

- Feng, H., Habib, A., Huang, H. and Qi, B. (2019), "Auditor Industry Specialization and Stock Price Crash Risk: Individual Level Evidence", **Asia-Pacific Journal of Accounting and Economics**, Vol. 28. No. 1, PP. 1-27.
- Garlappi, L., Shu, T. and Yan, H. (2008), "Default Risk, Shareholder Advantage, and Stock Returns", **The Review of Financial Studies**, Vol. 21, No. 6, PP. 2743-2778.
- Global Reporting Initiative (GRI) (2016), "205 Anti-Corruption", Available at: **https://www.globalreporting.org**. (Accessed 5 March 2021).
- Graham, J., Harvey, C. and Rajgopal, S. (2005), "The Economic Implications of Corporate Financial Reporting", **Journal of Accounting and Economic**, Vol. 40, PP. 3-73.
- Gutmann, J. and Lucas, V. (2018), "Private-Sector Corruption: Measurement and Cultural Origins", **Social Indicators Research**, Vol. 138, No. 2, PP. 747-770.
- Habib, A., Hasan, M. and Jiang, H. (2018), "Stock Price Crash Risk: Review of the Empirical Literature", **Accounting & Finance**, Vol. 58, No. 51, PP. 211-251.
- Haghighat, A., Farhangzadeh, B. and Haghighat, M. (2015), "The Impact of Institutional Ownership on Stock Price Synchronicity and Crash Risk", **International Journal of Business and Social Science**, Vol. 6, No. 4(1), PP. 181-189.
- Haghighi, A. and Gerayli, M. (2020), "Managerial Ownership and Stock Price Crash Risk: A Case of Iranian Firms", **International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management**, Vol. 13, No. 1, PP. 42-55.
- He, G. and Ren, H. (2017), "Are Financially constrained Firms Susceptible to a Stock Price Crash", Available at: **http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3021307**. (Accessed 20 April, 2021).
- He, G., Bai, L. and Ren, H. (2019), "Analyst Coverage and Future Stock Price Crash Risk", **Journal of Applied Accounting Research**, Vol. 20, No. 1, PP. 63-7.

- Hess, D. (2009), "Catalyzing Corporate Commitment to Combating Corruption", **Journal of Business Ethics**, Vol. 88, Supplement 4, PP. 781-790.
- Ho, Y. and Lin, C. (2012), "Preventing Corporate Corruption: The Role of Corporate Social Responsibility Strategy", **International Journal of Business and Behavioral Sciences**, Vol. 2, No. 1, PP. 12-22.
- Hong, H. and Stein, J. (2003), "Differences of Opinion Short-Sales Constraints, and Market Crashes", **The Review of Financial Studies**, Vol. 16, No. 2, PP. 487-525.
- Hossein, I., Aryan, G., Adel, A. and Asghar, P. (2021), "Explaining Criteria of Human Resource Training System to Development of Administrative Integrity", **Journal of Training and Development of Human Resources**, Vol. 7, No. 27, PP. 1-19.
- Hu, B. (2021), "Do Facilitation Payments Affect Earnings Management? Evidence from China", **Journal of Corporate Finance**, Vol. 68, PP. 1-62.
- Huang, Z., Tang, Q. and Huang, S. (2020), "Foreign Investors and Stock Price Crash Risk: Evidence from China", **Economic Analysis and Policy**, Vol. 68, PP. 210-223.
- Ifejika, S. (2018), "Corruption in the New Public Procurement Regime in Nigeria", **Journal of Anti-Corruption Law**, Vol. 2, No. 1, PP. 90-108.
- Islam, M., Dissanayake, T., Dellaportas, S. and Haque, S. (2018), "Anti-Bribery Disclosure: A Response to Networked Governance", **Accounting Forum**, Vol. 42, No. 1, PP. 3-16.
- Issa, A. and Alleyne, A. (2018), "Corporate Disclosure on Anti-Corruption Practice – A Study of Social Responsible Companies in the Gulf Cooperation Council", **Journal of Financial Crime**, Vol. 25, No.4, PP. 1077-1093.
- Ivakhnenkov, S. (2017), "Corporate Corruption and Functions of Independent and Internal Auditors", **Scientific Papers NAUKMA Economics**, Vol. 2, No. 1, PP. 45-51.
- Jannah, M. and Adhariani, D., (2019), "Determinants of Anti-Corruption Disclosure in State-Owned Enterprise in Indonesia", **Advanced in Social Science, Education and Humanities Research**, Vol. 558, PP. 412-417.
- Jin, L. and Myers, S. (2006), "R^2 Around the World: New Theory and New Tests", **Journal of Financial Economics**, Vol. 79, No. 2, PP. 257-292.

- Jinadu, O., Adejuwon, A., Soyinka, K. and Sunday, O. (2020), "Corporate Governance and Anti-Corruption Disclosure Quality in Nigeria", **Journal of Business and Management**, Vol. 22, No. 10, PP.32-40.
- Joseph, C., Gunawan, J., Sawani, Y., Rahmat, M., Noeyem, J.and Darus, F. (2016), "A Comparative Study of Anti-Corruption Practice Disclosure Among Malaysian and Indonesian Corporate Social Responsibility (CSR) Best Practice Companies", **Journal of Cleaner Production**, Vol. 112, PP. 2896-2906.
- Kassem, R. and Higson, A. (2016), "External Auditors and Corporate Corruption: Implications for External Audit Regulators", **Current Issues in Auditing**, Vol. 10, No. 1, PP. 1-10.
- Khrishnamurti, C., Shams, S. and Velayutham, E. (2018), "Corporate Social Responsibility and Corruption Risk: A Global Perspective", **Journal of Contemporary Accounting and Economics**, Vol. 14, No.1, PP. 1-21.
- Kim, J. and Zhang, L. (2016), "Accounting Conservatism and Stock Price Crash Risk: Firm-Level Evidence", **Contemporary Accounting Research**, Vol. 33, No. 1, PP. 412-441.
- Kim, Y., Li, H., Li, S. (2014), "Corporate Social Responsibility and Stock Price Crash Risk", **Journal of Banking & Finance**, Vol. 43, PP. 1-13.
- King, M. and David, C. (1995), "The Application of the Durbin-Watson Test to the Dynamic Regression Model Under Normal and Non-Normal Errors", **Econometric Reveiws**, Vol. 14, No. 4, PP. 487-510.
- Kohler, J. and Dimancesco, D. (2020), "The Risk of Corruption in Public Pharmaceutical Procurement: How Anti-Corruption, Transparency and Accountability Measures May Reduce this Risk", Available at: **http://doi.org/10.1080/16549716.2019.1694745**, (Accessed, 20 March 2021).
- Kothari, S., Shu, S. and Wysocki, D. (2009), "Do Managers Withhold Bad News?", **Journal of Accounting Research**, Vol. 47, No. 1, PP. 241-276.
- Krishnamurti, C., Pensiero, D. and Velayutham, E. (2021), "Corruption Risk and Stock Market Effects: Evidence from the Defence Industry", **Pacific-Basin Finance Journal**, Vol. 70, PP. 1-19.
- Le, N., Vu, L. and Nguyen, T. (2020), "The Use of Internal Control Systems and Codes of Conduct as Anti-Corruption Practices: Evidence from Vietnamese Firms", **Baltic Journal of Management**, Vol. 16, No. 2, PP. 173-189.

- Lee, G. and Chae, J. (2018), "The Effect of Management Disclosure and Analysis on the Stock Crash Risk: Evidence from Korea", **The Journal of Asian Finance, Economics and Business**, Vol. 5, No. 4, PP. 67-72.
- Liao, D. and Valliant, R. (2012), "Variance Inflation in the Analysis of Complex Survey Data", **Survey Methodology**, Vol. 38, No. 1, PP. 53-62.
- Lombardi, R., Trequattrini, R., Cuozzo, B. and Cano-Rubio, M. (2019), "Corporate Corruption Prevention. Sustainable Governance and Legislation: First Exploratory Evidence from the Italian Scenario", **Journal of Cleaner Production**, Vol. 217, PP. 666-675.
- Luo, Y. and Zhang, C. (2020), "Economic Policy Uncertainty and Stock Price Crash Risk", **Research in International Business and Finance**, Vol. 51, January,, PP. 1-14.
- Mahmud, N., Mohamed, Arshad, R. and Alias, R., (2021), "Board Characteristics and Disclosure of Corporate Anti-Corruption Policies", **Management and accounting Review**, Vol. 20, No. 2, PP. 209-229.
- Masud, M., Bae, S., Manzanares, J. and Kim, J. (2019), "Board Directors' Expertise and Corporate Corruption Disclosure: The Moderating Role of Political Connections", **Sustainability**, 11(16), 4491, PP. 1-22.
- Meyer-Sahling, J. and Mikkelsen, K. (2020), "Codes of Ethics, Disciplinary Codes, and The Effectiveness of Anti-Corruption Frameworks: Evidence from A Survey of Civil Servants in Poland", **Review of Public Personnel Administration**, Vol. 42, No. 1, PP. 142-164.
- Moradi, M., Appolloni, A., Zimon, G., tarighi, H. and Kamali, M. (2021), "Macroeconomic Factor and Stock Price Crash Risk: Do Managers Withhold Bad News in the Crisis-Ridden Iran Market?", **Sustainability**, 13, 3688, PP. 1-16.
- Naciti, V. (2019), "Corporate Governance and Board of Directors: The Effect of Aboard Composition on Firm Sustainability Performance", Journal of Cleaner Production, Vol. 237, No. 10, PP.1-8.
- Nobanee, H. and Ellili, N. (2020), "Anti-Briery Information", **Journal of Financial Crime**, Vol. 27, No. 2, PP. 683-695.
- Odriozola, M. and Etxeberria, I. (2021), "Determinants of Corporate Anti-Corruption Disclosure: The Case of the Emerging Economics", **Sustainability**, Vol. 13, No. 3462, PP. 1-17.
- Okafor, O., Adebisi, F., Opara, M. and Okafor, C. (2020), "Deployment of Whistleblowing as an Accountability Mechanism to Curb Corruption

and Fraud in a Developing Democracy", **Accounting, Auditing, & Accountability Journal**, Vol. 32, No. 6, PP. 1335-1366.
- Peng, Z. and Hu, C. (2020), "The Threshold Effect of Leveraged Trading on the Stock Price Crash Risk: Evidence from China", **Entropy**, Vol. 22, No. 3, 268, PP. 1-13.
- Putri, D., Barokah, Z. and Winardi, R. (2019), "Corporate Transparency on Anti-Corruption Policy in Emerging Markets", Available at: **http://az659834.vo.msecnd.net**. (Accessed 4 April 2021).
- Qayyum, A., Rehman, I., Shahzad, F., Khan, N., Nawaz, F., Kokkalis, P. and Sergi, B. (2021), "Board Gender Diversity and Stock Price Crash Risk: Going Beyond Tokenism", **Borsa Istanbul Review**, Vol. 21, No. 3, PP. 269-280.
- Salihu, H. (2019), "Whistleblowing Policy and Anti-Corruption Struggle in Nigeria: An Overview", **African Journal of Criminology and Justice Studies**, Vol. 12, No. 1, PP. 55-69.
- Sartor, M. and Beamish, P. (2020), "Private Sector Corruption, Public Sector Corruption and the Organizational", **Journal of Business Ethics**, Vol. 167, PP. 725-744.
- Su, K. (2022), "Religion, Government Intervention and Crash Risk: Lessons from China", Available at: **https://doi.org/10.1080/00036846.2022.2038778**. (Accessed 17 April, 2021).
- Sullivan, J. and Kell, G. (2009), "The Moral Compass of Companies: Business Ethics and Corporate Governance and as Anti-Corruption Tools", Available at: **http://www.ifc.org.** (Accessed 24 January 2021).
- Transparency International UK (2020), "Open Business-Principles and Guidance for Anti-Corruption Corporate Transparency", Available at: **http://ww.transparency.org.uk**. (Accessed 16 April 2021).
- Transparency International UK (TI-UK), (2018), "Human Resources Controls - Anti-Bribery Guidance", Available at: **http://antibribery guidance.org**, (Accessed, 16 April 2021).
- United Nations Global Compact (UNGC), (2019), "Basic Guide Communication on Progress", Available at: **https://unglobaicompact.org**, (Accessed 14 April 2021).
- United Nations, (2004), "United Nations Convention Against Corruption", Available at: **http://www.unodc.org**. (Accessed 20 March 2021).

- Vale, J. and Branco, M. (2019), "Anti-Corruption Reporting in Emerging Country Multinationals", **Journal of Financial Crime**, Vol. 26, No. 3, PP. 861-873.
- Yang, C., Tao, Q., Du, J. and Gong, S. (2021), "The Impact of Corruption Investigations on Stock Price Crash Risk: Evidence from the Crackdown on "Tigers" in China", **Emerging Markets Finance and Trade**, Vol. 57, No. 15, PP. 1-11.
- Yelitasari, V., Evana, E. and Gamayuni, R. (2021), "The Effect of Good Corporate Governance on Disclosure of Anti-Corruption Policy in State-Owned Business Entities", **Internation Journal of Innovation Education and Research**, Vol. 9, No. 9, PP. 683-689.
- Yin, H. and Zhang, R. (2019), "Determinants of Corporate Anti-Corruption Practice Disclosure Evidence from Chinese Firms", **International Journal of Industrial Distribution & Business**, Vol. 10, No. 3, PP. 7-16.
- Yin, H. and Zhang, R. (2020), "The Effect of Corporate Integrity on Stock Price Crash Risk", **Journal of Business, Economics and Environmental Studies**, Vol. 10, No. 1, PP. 19-28.
- Zaman, R., Atawnah, N., Haseeb, M. and Nadeem, M. (2021), "Does Corporate Eco-Innovation Affect Stock Price Crash Risk?", **The British Accounting Review**, Vol. 53, PP. 1-21.
- Zhou, X., Wan, J., Yang, Y and Gan, X. (2021), "Management Equity Incentives and Stock Price Crash Risk: "Golden Handcuffs" or "Gold Watch", **PLOSONE**, Vol. 16, No. 4, PP. 1-17.
- Zulkifli, N. and Norziaton, I. (2020), "Anti-Corruption Disclosures for Politically Connected Firms in Malaysia", **International Journal of Accounting & Business Management**, Vol. 8, No. 1, PP. 64-82.

ملحق رقم (١)

مؤشر الإفصاح عن سياسات مكافحة الفساد للشركات

١- الإفصاح عن محاسبة مكافحة الرشوة:

- تحظر الشركة جميع أشكال الرشوة بشكل مباشر أو من خلال أطراف ثالثة.
- تحظر الشركة على موظفيها طلب أو ترتيب أو قبول رشاوي مخصصة لمنفعة الموظف أو عائلته أو أصدقائه أو زملائه أو معارفه.
- تتعهد الشركة أو موظفوها أو وكلاؤها بالتزامات واضحة مفادها أنه ليس لديهم مساهمات مباشرة أو غير مباشرة للأحزاب السياسية أو المنظمات أو الأفراد المشاركين في السياسة، كطريقة للحصول على مزايا في المعاملات التجارية.
- تفصح الشركة عن جميع مساهماتها السياسية.
- تضمن الشركة عدم استخدام المساهمة الخيرية والرعاية كذريعة للرشوة.
- تفصح الشركة للعامة عن جميع مساهماتها الخيرية ورعايتها.
- لا تقوم الشركة بتسديد مدفوعات تيسرية وتأخذ المبادرة لتحديدها والقضاء عليها.
- تحضر الشركة عرض أو استلام الهدايا أو الضيافة أو النفقات متى كان من الممكن أن تؤثر أو ينظر إلى أنها تؤثر على نتيجة المعاملات التجارية وليست معقولة وحسنة النية.
- تنشئ الشركة وتحافظ على نظام فعال للرقابة الداخلية لمكافحة الرشوة، بما في ذلك الضوابط المالية والتنظيمية والأرصدة حول ممارسات المحاسبة وحفظ السجلات الخاصة بالمؤسسة وغيرها من العمليات التجارية المتعلقة بالبرنامج.
- تُخضع الشركة أنظمة الرقابة الداخلية – لا سيما ممارسات المحاسبة وحفظ السجلات– للمراجعة والتدقيق المنتظمين لتقديم ضمانات بشأن تصميمها وتنفيذها وفعاليتها.
- الإفصاح عن عدد المخالفات.
- توضح الشركة أنه لن يتعرض أي موظف لخفض الدرجة الوظيفية أو عقوبة أو عواقب سلبية أخرى لرفضه دفع الرشاوي حتى لو أدى هذا الرفض إلى خسارة الشركة للأعمال.
- التقرير عن النسب المئوية للموظفين المدربين في سياسات وإجراءات مكافحة الفساد في المنظمة.

٤- الإفصاح عن علاقات العمل المسئولة:

- مراقبة الشركة لبرامج أو أداء المشاريع المشتركة والاتحادات في حالة السياسات والممارسات التي لا تتوافق مع برنامجها الخاص، يجب على المؤسسات اتخاذ الإجراءات المناسبة، يمكن أن يشمل ذلك: طلب تصحيح أوجه القصور في تنفيذ البرنامج، أو تطبيق العقوبات، أو إنهاء مشاركته في المشروع المشترك أو الاتحاد.
- عندما تكون الشركة غير قادرة على ضمان أن المشروع المشترك أو الاتحاد لديه برنامج يتوافق مع البرنامج الخاص بها، يجب أن يكون لديها خطة للخروج من الترتيب في حالة حدوث رشوة أو يعتقد بشكل معقول حدوثها.
- تضمن الشركة أن أجر الوكلاء مناسب والخدمات مشروعة فقط. عند الاقتضاء، ينبغي الاحتفاظ بقائمة الوكلاء العاملين فيما يتعلق بالمعاملات مع الهيئات العامة والمؤسسات المملوكة للدولة وإتاحتها للسلطات المختصة.
- تطلب الشركة تعاقدياً من وكلائها وغيرهم من الوسطاء الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات المناسبة المتاحة لعمليات التفتيش من قبل المؤسسة أو المراجعين أو سلطات التحقيق.
- مراقبة الشركة سلوك وكلائها والوسطاء الأخرين، ويجب أن يكون لها الحق في إنهاء الخدمة في حالة قيامهم بالرشوة أو التصرف بطريقة لا تتماشى مع البرنامج.
- تمارس الشركة ممارسات الشراء الخاصة بها بطريقة عادلة وشفافة.
- تقوم الشركة بإعلام المقاولين والموردين بسياستها الخاصة بمكافحة الفساد.
- مراقبة الشركة المقاولين والموردين المهمين كجزء من مراجعتها المنتظمة للعلاقات معهم ولها الحق في إنهاء الخدمة في حالة دفع رشاوى أو التصرف بطريقة لا تتوافق مع برنامج المؤسسة.
- تقوم الشركة بالتقرير عن عدد العقود التي تم إنهاؤها.

- التقرير عن عدد حالات إقالة الموظفين.

٢- الإفصاح عن مسئوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا:

- يجب أن يلتزم مجلس الإدارة أو هيئة معادلة بسياسة وبرنامج لمكافحة الفساد بناءً على مبادئ العمل وتوفير القيادة والموارد والدعم الفعال لتنفيذ الإدارة للبرنامج.
- تجعل الشركة الامتثال للبرنامج إلزامياً للمديرين وتطبق العقوبات المناسبة على انتهاكات برنامجها.
- تصنع الشركة آليات التغذية العكسية والعمليات الداخلية الأخرى التي تدعم التحسين المستمر للبرنامج.
- مراقبة الإدارة العليا لبرنامج مكافحة الفساد وتقوم بشكل دوري بمراجعة استدامة البرنامج وكفاءته وفعاليته، وتنفيذ التحسينات حسب الحاجة.
- يجب على الإدارة العليا تقديم تقرير دوري بنتائج مراجعة البرنامج إلى لجنة المراجعة أو مجلس الإدارة أو إلى هيئة معادلة.
- تقدم الإدارة حواراً مع المنظمات غير الحكومية والعامة من أجل تعزيز وعيها والتعاون مع مكافحة الرشوة والابتزاز.
- يجب على لجنة المراجعة أو مجلس الإدارة أو أي هيئة معادلة إجراء تقييم مستقل لمدى كفاية البرنامج والإفصاح عن نتائجه في التقرير السنوي للمنشأة للمساهمين.

٣- الإفصاح عن بناء الموارد البشرية لمكافحة الرشوة:

- يحب أن تعكس ممارسات الموارد البشرية بما في ذلك التوظيف والترقية والتدريب وتقييم الأداء والمكافآت والتقدير التزام الشركات بالبرنامج.
- تطوير سياسات وممارسات الموارد البشرية ذات الصلة بالبرنامج وتنفيذها بالتشاور مع الموظفين أو تقلبات العمال أو هيئات تمثيل الموظفين الأخرى حسب الاقتضاء.

٥- الإفصاح عن التوكيد والتحقق الخارجي:

- يجب على مجلس الإدارة أو الهيئة المعادلة النظر فيما إذا كان سيتم تكليف (تفويض) التوكيد والتحقق الخارجي لأنظمة وسياسات مكافحة الفساد لتوفير توكيد داخلي وخارجي محسن لفعالية البرنامج.
- عند إجراء هذا التوكيد أو التحقق الخارجي، يجب على مجلس الإدارة أو الهيئة المعادلة النظر في الإفصاح علناً عن إجراء مراجعة خارجية، جنباً إلى جنب مع رأي التوكيد أو التحقق ذو الصلة.
- بيانات التوكيد تغطي بشكل صريح تقارير البرنامج.

٦- الإفصاح عن قواعد السلوك:

- وضع قواعد السلوك المرتبطة بممارسات الفساد.
- توصيل مدونة قواعد السلوك بشكل فعال إلى جميع أعضاء المنظمة.
- تأسيس آلية مراقبة بشأن تنفيذ مدوات قواعد السلوك.

٧- الإبلاغ عن المخالفات:

- وجود سياسة الإبلاغ عن المخالفات.
- تطبيق ممارسات الإبلاغ عن المخالفات.

الدور الوسيط للحد من مصادر ضغوط العمل التنظيمية في العلاقة بين أبعاد الصحة التنظيمية والاستغراق الوظيفي : دراسة تطبيقية على العاملين بقطاع المعاهد التجارية العليا الخاصة بوسط الدلتا

د/ اسامة محمد محمد سلام *

(*) **د/ اسامة محمد محمد سلام** : دكتور الفلسفة فى ادارة الاعمال ، وتتمثل الاهتمامات البحثية فى ادارة الاعمال ، ادارة الموارد البشرية ، الادارة المالية .

Email: dr.usama.m.sallam@gmail.com

ملخص الدراسة : تهدف الدراسة إلى سد الفجوة المعرفية بين متغيراتها التي تتمثل في الصحة التنظيمية(وضوح الأهداف، الثقة التنظيمية، المعنويات، التكيف، الاستخدام الأمثل للموارد، توازن السلطة، التماسك، ملائمة الاتصالات، الإبداعية، حل المشكلات، الاستقلالية)، الحد من ضغوط العمل التنظيمية (الهيكل التنظيمي، الرواتب والأجور والحوافز، تقييم الأداء، التكنولوجيا، أهداف المنظمة، المشاركة في اتخاذ القرار)، والاستغراق الوظيفي عبر التعرف على طبيعة العلاقة بينها، بالتطبيق على عينة من العاملين بقطاع المعاهد التجارية العليا الخاصة بوسط الدلتا، وقد استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم توزيع ٤٠٠ استبيان استرجع منها ٣٧٦ استبيان، وتم تحليلها باستخدام برنامج **IBM SPSS Statistics 23 , Amos 23** وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لأبعاد الصحة التنظيمية على ضغوط العمل التنظيمية وهناك تأثير لأبعاد الصحة التنظيمية على الاستغراق الوظيفي وهناك تأثير للحد من ضغوط العمل التنظيمية على الاستغراق الوظيفي كما أن ضغوط العمل التنظيمية توسط العلاقة بين أبعاد الصحة التنظيمية والاستغراق الوظيفي.

الكلمات المفتاحية: أبعاد الصحة التنظيمية، ضغوط العمل التنظيمية، الاستغراق الوظيفي، المعاهد التجارية العليا الخاصة بوسط الدلتا

Summary of the study: the study aims to bridge the knowledge gap between its variables, which are represented in organizational health, organizational work pressures , and career time-consuming by identifying the nature of the relationship between them, applied to a sample of employees in the sector of higher commercial institutes of the middle Delta, the research used the descriptive analytical approach, where 400 questionnaires were distributed, 376 of which were retrieved, and analyzed using IBM SPSS Statistics 23 , Amos 23 the study found that there is a statistically significant impact of organizational health dimensions on organizational work pressures, there is an impact of organizational health dimensions on job retention, and there is an impact of reducing organizational work pressures on job retention, and organizational work pressures mediate the relationship between organizational health dimensions and job retention.

Key words: dimensions of organizational health, organizational work pressures, employability, central Delta higher business institutes

مقدمة : يعتبر العنصر البشري هو المحرك الرئيسي في أي منظمة لتحقيق استراتيجيتها، كما هو الحال في المعاهد التجارية العليا الخاصة والتي يعتبر العاملين فيها أهم عنصر فعال، نظراً للواجبات التي يقومون بها، ونظراً لزيادة الاهتمام بالمعاهد التجارية الخاصة والعنصر البشري فيها، فقد تم تحليل الجوانب التنظيمية والبيئية لهذا القطاع، والجوانب السلوكية لأفراده، لإضفاء صفة التفاعل بين تلك المعاهد وبيئتها، حيث تم تبني مفهوم الصحة التنظيمية كمفهوم حديث للحالة فيه، حيث تسعى منظمات التعليم العالي بصفة عامة والمعاهد الخاصة بصفة خاصة إلي الإهتمام بموقفها التنافسي في ظل عالم من المخاطرة الأمراض التنظيمية وتحقيقاً لذلك تتوجه نحو تطبيق أبعاد الصحة التنظيمية كمنهجية تعطي الفرص لاستثمار كامل طاقات الموارد البشرية في المنظمة وكشف الغموض عن مسببات مشاكل الصحة التنظيمية التي تؤثر على إنتاجية وأداء العاملين فيها **(Mchugh, M., 2001)** ، ومن أهم مؤشرات عدم تطبيق أبعاد الصحة التنظيمية لدى العاملين في المنظمات ارتفاع دوران العمل **Turnover** ، ارتفاع معدل الغياب **Absence** ، الضعف وعدم القدرة لدى العاملين **Disability** ، الإجازات المرضية **Medical Leave** ، وارتفاع التكاليف الصحية **Health Costs** ... الخ ، فمن خلال هذه المؤشرات يمكن التعرف إلى أداء العاملين والمنظمات **(Wolff, S, 2003)** ، فإما أن تكون حالة المنظمة هنا محفزة وجيدة وصحية ويطلق على المنظمة حينئذ في أنها تتمتع بصحة تنظيمية **Healthy Organization** وإما أن تكون الحالة محبطة غير جيدة وغير صحية، فتكون مدعاة للتوتر والقلق، فالمنظمة هنا لا تتمتع بصحة تنظيمية **(Unhealthy Organization)** **(Nurit and Cohen, 1991)** وهذا ما يقود إلى مفهوم ضغوط العمل والذي له علاقة بالسلوك الإنساني في المنظمات، سواء كان على المستوى الفردي أو الجماعي أو التنظيمي ولكل منهم أبعاد تعتبر مؤشرات على توافرها في المنظمة، وعليه فقد لفتت هذه الدراسة الانتباه إلى ضرورة فتح باب البحث في موضوع الصحة التنظيمية لاسيما وإنه موضوع ندرت فيه الدراسات الميدانية العربية، كما يعد الاستغراق الوظيفي أحد القضايا المهمة المرتبطة بمجموعة من المتغيرات المتصلة بالسلوك التنظيمي، فهو يعبر عن الدرجة التي يندمج فيها العامل مع وظيفته ومن ثم فالاهتمام والاستغراق بها يتعلق بالنواحي العاطفية والعقلية فهو نتيجة للحد من ضغوط العمل والتي هي نتيجة للصحة التنظيمية، لذا أصبح الاستغراق الوظيفي مفتاحا رئيسيا لتفعيل دافعية العاملين وبمثابة المصدر المحفز لهم ومفتاحا للتطوير الشخصي والرضا عن بيئة العمل ، وهو ما أصبحت تدركه المنظمات اليوم من خلال سعيها لتعزيز

مشاركة العاملين في مختلف أعمال المنظمة كما أصبح مطلباً تحرص كل منظمة الحفاظ على المستوى المتميز في درجاته وانعكاساته عبر أنشطتها التنظيمية والسلوكية **(Eliyana, A. M. , 2019)** ، وكذلك الدراسة في موضوع ضغوط العمل التنظيمية وأثارها على الفرد والمعهد وطرق إدارتها، وتركز هذه الدراسة على أبعاد الصحة التنظيمية المتمثلة بـ (وضوح الأهداف، الثقة، المعنويات، التكيف، الاستخدام الأمثل للموارد، توازن السلطة، التماسك، ملائمة الاتصالات، الإبداعية، حل المشكلات، الاستقلالية) وبيان أثرها في الحد من مصادر ضغوط العمل التنظيمية لدى العاملين في هذا القطاع والذي بدوره يؤدي للاستغراق الوظيفي، وذلك انطلاقاً من فكرة مفادها أن توافر أبعاد الصحة التنظيمية تؤثر في الحد من مصادر ضغوط العمل أبعاد الصحة التنظيمية وبالتالي تؤثر في الاستغراق الوظيفي.

أولاً: الدراسات السابقة : والتي تدور في خمس محاور كما يلي

المحور الأول :الدراسات الخاصة بالصحة التنظيمية والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقطاع التعليم :

- دراسة (خلف، ٢٠٢٠) بعنوان " **أثر الصحة التنظيمية على مداخل الفعالية التنظيمية ، دراسة ميدانية في كليات الجامعة الاهلية في بغداد وواسط العراق** " وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى الصحة التنظيمية والفعالية التنظيمية في كليات الجامعة الاهلية في بغداد وواسط العراق جاءت بدرجة متوسطة، وأن ابعاد الصحة التنظيمية مجتمعة أكثر تأثيراً في مدخل الموارد، ثم في الدرجة الثانية جاء مدخل تحقيق الاهداف تأثيراً بأبعاد الصحة التنظيمية وفي الدرجة الثالثة جاء مدخل العمليات الداخلية، ويليه في الدرجة الرابعة مدخل اصحاب المصلحة وجاء في الترتيب الاخير مدخل قيم التنافس، وهذا يعكس فعالية تطبيق الصحة التنظيمية في استثمار موارد المنظمة بشكل فعال مما يسهم في تحقيق أهدافها .
- دراسة (دراوشه، ٢٠١٩) بعنوان **" الصحة التنظيمية السائدة في الجامعات الأردنية وعلاقتها بالتمكين الوظيفي من وجهة نظر القادة الأكاديميين "** وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى كلا من الصحة التنظيمية والتمكين الوظيفي جاء بدرجة متوسطة، كما أثبتت الدراسة وجود علاقة ايجابية بين الصحة التنظيمية والتمكين الوظيفي.
- دراسة (عرقاوي، ٢٠١٩) بعنوان**" أبعاد الصحة التنظيمية وعلاقتها بتحسين مستوى الالتزام التنظيمي لدى العاملين في البلديات الفلسطينية دراسة حالة "**، هدفت هذه الدراسة إلى بيان الدراسة العلاقة بين أبعاد الصحة التنظيمية من حيث(وضوح الأهداف، فعالية الاتصال،

المعنويات، الاستخدام الأمثل للموارد، الابداع) وعلاقتها بتحسين مستوى الالتزام التنظيمي لدى العاملين في البلديات الفلسطينية في بلدية طولكرم، وتوصلت الدراسة الى نتائج من أهمها وجود علاقة بين مدى توافر تطبيق أبعاد الصحة التنظيمية من حيث (وضوح الاهداف، فعالية الاتصال، المعنويات، الاستخدام الأمثل للموارد، الابداع) وبين تحقيق الالتزام التنظيمي من وجهة نظر العاملين في بلدية طولكرم، وأوصت الدراسة بالعمل على ازالة جميع العوائق التي تحول دون وصول المعرفة والابتكار والريادة للأفراد.

- دراسة (مهدي، ٢٠١٦) بعنوان" **تأثير الصحة التنظيمية في الالتزام التنظيمي لدى اعضاء الهيئة التدريسية في كلية المأمون الجامعة :بحث استطلاعي** " هدفت الدراسة إلى تحديد مدى توافر ابعاد الصحة التنظيمية في كلية المأمون الجامعة وتأثيرها في الالتزام التنظيمي لدى اعضاء هيئة التدريس، حيث اعتمدت تم دراسة الصحة التنظيمية كمتغير مستقل بإبعاده(الاتصال، والمشاركة، والولاء، والسمعة المؤسسية، والاخلاقيات، وتقدير الانجازات، وانسجام الاهداف، والقيادة، والتطوير، واستخدام الموارد) فضلا عن ثلاثة ابعاد تمثل المتغير المعتمد للالتزام التنظيمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في كلية المأمون الجامعة والذي تم قياسه عبر إبعاد (الالتزام الشعوري، الالتزام المعياري، والالتزام المستمر)، توصلت الدراسة إلى إن تصور أعضاء هيئة التدريس لمدى توافر ابعاد الصحة التنظيمية جاءت متوسطة، وان وجود تلك الابعاد ينعكس على التأثير معنويا في الالتزام التنظيمي لدى أعضاء هيئة التدريس في كلية المأمون الجامعة.
- دراسة (ابوصيام، ٢٠١٣) بعنوان" **درجة توافر ابعاد الصحة التنظيمية في مدارس مديرية التربية والتعليم في لواء قصبة المفرق وعلاقتها بالأداء المتميز للمعلمين** " وتوصلت الدراسة الى أن الصحة التنظيمية في مدارس مديرية التربية والتعليم في لواء قصبة المفرق بمستوى متوسط، وجاء الاداء المتميز بمستوى متوسط، كما اشارت النتائج الى وجود علاقة ارتباط طردية بين درجة توافر ابعاد الصحة التنظيمية والاداء المتميز للمعلمين.
- دراسة (ندى، ٢٠٠٨) بعنوان" **واقع الصحة التنظيمية في المدارس الخاصة شمال فلسطين من وجهة نظر المعلمين**"، حيث هدفت إلى التعرف على واقع الصحة التنظيمية في المدارس الخاصة شمال الضفة الغربية، وفحص وجود علاقة لكل من متغيرات (الجنس، المؤهل العلمي، العمر، مستوى المدرسة) في استجابات المعلمين نحو واقع الصحة التنظيمية في مدارسهم؟، وأوضحت نتائج الدراسة أن أعلى المتوسطات كانت في مجال القيادة الإدارية وأساليبها، تلاها

التماسك المؤسسي، ثم تأكيد النواحي الأكاديمية ونوعية المعلمين، ثم توفير الموارد المساندة، الشخصية والاعتبارية، وكانت أدنى المتوسطات في مجال الروح المعنوية والعلاقات الإنسانية، كما تبين من النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في معدلات استجابات المعلمين تبعا لمتغيرات الجنس، والمؤهل العلمي، والعمر، ومستوى المدرسة.

المحور الثاني : الدراسات الخاصة بضغوط العمل والتي ترتبط ارتباطاَ وثيقاً بقطاع التعليم :

- دراسة (العمري، ٢٠٠٣) بعنوان" **ضغوط العمل عند المدرسين** "، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على اختبار العلاقة بين المتغيرات الديمغرافية، والمتغيرات الوظيفية من جهة، وضغوط العمل من جهة أخرى في مدارس مدينة الرياض الحكومية، أوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة سالبة معنوية بين المتغيرات الديمغرافية (العمر، والراتب الشهري، ومدة الخدمة) وضغوط العمل، كما أوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية معنوية بين المتغيرات الوظيفية (عبء العمل، وصراع الدور، وغموض الدور، وطبيعة العمل، والأمان الوظيفي) وضغوط العمل، كذلك أوضحت نتائج الدراسة أن المتغيرات الوظيفية أكثر تأثيرًا على ضغوط العمل من المتغيرات الديمغرافية.
- دراسة (العلفي، ٢٠٠٣) بعنوان" **فعالية أداء مديري المدارس الثانوية العامة بأمانة العاصمة صنعاء وعلاقته بضغوط العمل**"، حيث توصلت الدراسة إلى أن مستوى فعالية أداء مديري المدارس الثانوية من وجهة نظر المدرسين متوسطة ومن وجهة نظر المديرين عالية إلى عالية جدا ، ووجود فروق دالة إحصائيا في مستوى فاعلية أداء مديري المدارس الثانوية وفقا لمتغيرات الدراسة (الجنس، سنوات الخبرة، وحجم المدرسة)، وجاء ترتيب ضغوط العمل كما يدركها المديرون تنازليا كما يلي: بيئة العمل، النمو والتقدم المهني، كمية العمل الاشراف. صراع الدور، غموض الدور، نوع العمل، كما توجد فروق دالة إحصائيا في تحديد طبيعة العلاقة بين مستوى فاعلية الأداء ومستوى ضغوط العمل لدى مديري المدارس الثانوية وفقا لسنوات الخبرة، وحجم المدرسة.
- دراسة (عليمات، ٢٠١٢) بعنوان" **ضغوط العمل وأثرها على أداء الحكام الإداريين في الأردن** "، حيث هدفت الدراسة إلى قياس مدى تأثير ضغوط العمل التنظيمية في مجالات (عبء العمل، عملية اتخاذ القرارات، علاقات العمل، الاستقرار الوظيفي، بيئة العمل، الهيكل التنظيمي) وضغوط العمل الاجتماعية في مستوى أداء الحكام الإداريين في الاردن.، وكان من

أبرز نتائج هذه الدراسة وجود علاقة سلبية بين ضغوط العمل التنظيمية المتعلقة بـ (عبء العمل، عملية اتخاذ القرارات، الاستقرار الوظيفي، الهيكل التنظيمي) ومستوى أداء الحكام الإداريين، وعدم وجود علاقة ما بين ضغوط العمل التنظيمية في مجالي (علاقات العمل، وبيئة العمل) ومستوى أداء الحكام الإداريين في الأردن، ووجود علاقة سلبية بين ضغوط العمل الاجتماعية (الواسطة وجماعات الضغط والزيارات والاتصالات الشخصية) ومستوى أداء الحكام الإداريين .

المحور الثالث : الدراسات الخاصة بالاستغراق الوظيفي والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقطاع التعليم:

- دراسة (مومني، ٢٠٢٠) بعنوان " **درجة ممارسة مديري المدارس في مديرية التربية والتعليم لمحافظة عجلون للقيادة الأخلاقية وعلاقتها بالاستغراق الوظيفي للمعلمين** " وقد توصلت الدراسة الى أن مستوى الاستغراق الوظيفي في مدارس مديرية التربية والتعليم لمحافظة عجلون جاء مرتفعاً لدى المعلمين من وجهة نظرهم، كما أظهرت الدراسة وجود علاقة ارتباطية بين درجة ممارسة مديري المدارس للقيادة الأخلاقية والاستغراق الوظيفي للمعلمين من وجهة نظرهم.
- دراسة (الغامدي، ٢٠٢٠) بعنوان " **القيادة الخادمة وعلاقتها بالاستغراق الوظيفي لدى معلمات المدارس الثانوية الحكومية بمدينة الرياض** " وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى الاستغراق الوظيفي لدى معلمات المدارس الثانوية الحكومية بمدينة الرياض جاء بدرجة مرتفع جدًا، وأن هناك علاقة ارتباطية بين درجة ممارسة القيادة الخادمة ومستوى الاستغراق الوظيفي.
- دراسة (العبداللطيف، ٢٠١٨) بعنوان " مستوى الدعم التنظيمي المدرك بالمدارس الثانوية بمدينة بريدة وعلاقته بسلوك الاستغراق الوظيفي لدى المعلمين " وقد توصلت الدراسة إلى أن مستوى الاستغراق الوظيفي لدى المعلمين إجمالا وعلى كل بعد على حدا جاء بدرجة عالية، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطية طردية متوسطة القيمة وذات دلالة إحصائية بين مستوى الدعم التنظيمي والمدرك ومستوى الاستغراق الوظيفي لدى المعلمين.
- دراسة (**Wang**، ٢٠١٧) بعنوان " A Study on comparing the relationship among organizational commitment, teachers " التي هدفت الى مقارنة العلاقة بين الالتزام التنظيمي والرضا الوظيفي لدى المعلمين بالاستغراق الوظيفي في بيئيتين متناقضتين الريفية والحضارية في تايوان ، وأظهرت الدراسة عدة نتائج من أبردها أن علاقة الرضا الوظيفي والالتزام التنظيمي بالاستغراق الوظيفي للمعلمين في المناطق الريفية أعلى من نظائرهم في المناطق

الحضارية، بالإضافة الى أن للمناخ التنظيمي دور ايجابي في تحقيق الاستغراق الوظيفي لكل من المدارس الريفية والحضرية **(Wang, 2017) .**

- دراسة (القرني، ٢٠١٧) بعنوان " **مستوى العدالة التنظيمية لدى قادة المدارس الثانوية الحكومية بمحافظة جدة من وجهة نظر المعلمين وعلاقتها بالاستغراق الوظيفي لدى المعلمين** " ، وقد توصلت الدراسة إلى أن الاستغراق الوظيفي لدى معلمي المدارس الثانوية بمحافظة جدة جاء بدرجة عالية، وأكدت الدراسة وجود علاقة ارتباط طردية متوسطة وذات دلالة احصائية بين مستوى العدالة التنظيمية لدى قادة المدارس الثانوية الحكومية بمحافظة جدة ومستوى الاستغراق الوظيفي .
- دراسة (الزبيدي، ٢٠١٧) بعنوان " **آليات تعزيز الاستغراق الوظيفي لدى معلمي ومعلمات المدارس الثانوية بمحافظة جدة** " التي هدفت الى تحديد مستوى الاستغراق الوظيفي لدى معلمي ومعلمات المدارس الثانوية بمحافظة جدة، واقتراح آليات لتعزيز الاستغراق الوظيفي، وتوصلت الدراسة أن مستوى الاستغراق الوظيفي لدى أفراد العينة جاء بدرجة عالية، كما توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط استجابات أفراد العينة حول تقديرهم لمستوى الاستغراق الوظيفي في بعدي الحماس والانغماس لصالح الأفراد الأطول خدمة.

المحور الرابع : الدراسات التي تناولت أبعاد الصحة التنظيمية والحد من مصادر ضغوط العمل :

- دراسة (شتال، ٢٠١١) بعنوان " **مدى توافر أبعاد الصحة التنظيمية وأثرها في الحد من مصادر ضغوط العمل دراسة ميدانية على أطباء القطاع الحكومي في الأردن** " حيث هدفت الدراسة إلى معرفة مدى توافر أبعاد الصحة التنظيمية (وضوح الهدف، الثقة، المعنوية، التكيف، تسخير المصادر، توازن السلطة، التماسك ملائمة الاتصالات، الإبداعية، ملائمة حل المشاكل، والاستقلالية) ، وتأثيرها في الحد من مصادر ضغوط العمل لدى الأطباء في المستشفيات الحكومية الأردنية في محافظات إقليم الوسط (عمان، الزرقاء، البلقاء، مأدبا) ، وقد أوضحت نتائج هذه الدراسة: أن تصورات الأطباء لمدى توافر أبعاد الصحة التنظيمية جاءت متوسطة، أما مصادر ضغوط العمل فقد جاءت مرتفعة & وجود علاقة ارتباطية عكسية ذات دلالة إحصائية بين أبعاد الصحة التنظيمية كمتغير مستقل وبين مصادر ضغوط العمل كمتغير تابع & وجود فروق ذات دلالة إحصائية لتصورات المبحوثين نحو الصحة التنظيمية تعزى للمتغيرات الديمغرافية (الخبرة، العمر، الحالة الاجتماعية، عدد الأطفال، التصنيف الفني، الدخل الشهري).

- دراسة (الأقرع، ٢٠١٠) بعنوان " **القدرة على مواجهة ضغوط العمل من واقع الصحة التنظيمية في المؤسسات الحكومية / محافظات شمال الضفة الغربية** " حيث تحققت الدراسة إذا كان هناك علاقة بين بعض المتغيرات الديمغرافية الجنس وسنوات الخبرة، العمر ، الحالة الاجتماعية، المسمى الوظيفي، مستوى الدخل، المؤهل العلمي والصحة التنظيمية في المؤسسات الحكومية حيث أثبتت نتائج الدراسة أن هناك ضغوط عمل في المؤسسات الحكومية شمال الضفة الغربية على جميع المجالات ودرجتها الكلية الخاصة بمصادر ضغوط العمل (التنظيمية، المادية، الوظيفية، الاجتماعية) ، وكذلك أظهرت نتائج الدراسة أن الدرجة الكلية لاستجابات أفراد العينة كانت متوسطة نحو واقع الصحة التنظيمية ، وكانت استجابات الموظفين مرتفعة على بعدي (نمط القيادة، ووضوح الأهداف) وكانت متوسطة على الأبعاد (التكيف، الاستخدام الأمثل للموارد، التماسك، ملائمة الاتصالات) وكانت منخفضة على البعد (تكنولوجيا العمل) ومنخفضة جدا على بعد (الرواتب والحوافز) كما بينت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطية عكسية ذات دلاله إحصائية بين المصادر التنظيمية والوظيفية والمادية لضغوط العمل وواقع الصحة التنظيمية، في الوقت الذي أظهرت فيه نتائج الدراسة، عدم وجود علاقة بين مصادر ضغوط العمل الاجتماعية وواقع الصحة التنظيمية، وهذا بطبيعة الحال يؤثر على واقع الصحة التنظيمية إيجابا.

المحور الخامس الدراسات التي تناولت أبعاد الصحة التنظيمية وعلاقتها بالاستغراق الوظيفي والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقطاع التعليم :

- دراسة (البشر، ٢٠١٩) بعنوان "**الصحة التنظيمية وعلاقتها بالاستغراق الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية** " حيث توصلت الدراسة إلى أن مستوى الاستغراق الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس جاء بدرجة عالية، كما أثبتت الدراسة أن هناك علاقة طردية بين مستوى الصاحة التنظيمية ومستوى الاستغراق الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
- دراسة (العليان، ٢٠١٨) بعنوان" **الصحة التنظيمية في المدارس الثانوية وعلاقتها بالاستغراق الوظيفي لدى المعلمين في دولة الكويت** " وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى الصحة التنظيمية في المدارس الثانوية بدولة الكويت من وجهة نظر المعلمين جاء متوسطاً، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الصحة التنظيمية في المدارس الثانوية بدولة الكويت تعزى لأثر الجنس في جميع المجالات، باستثناء مجالي التأكيد التربوي وتأثير مدير المدرسة

حيث وجدت فروق وجاءت الفروق لصالح المعلمين الذكور، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الصحة التنظيمية في المدارس الثانوية بدولة الكويت تعزى لأثر المؤهل العلمي، كما توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الصحة التنظيمية في المدارس الثانوية بدولة الكويت تعزى لأثر سنوات الخبرة. ما عدا مجلات التكامل المؤسسي والمبادرة بالعمل والدعم بالموارد حيث لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية.

التعقيب على الدراسات السابقة : تبين من مراجعة الدراسات السابقة أن معظمها تناول الصحة التنظيمية وضغوط العمل و الاستغراق الوظيفي كمتغيرات منفصلة دون وجود ربط للعلاقة بينهما، كما أنها أيضا طبقت على مجتمعات دراسية تختلف عن هذه الدراسة، باستثناء دراسات (شتال، ٢٠١١) ، (الأقرع، ٢٠١٠) التي تناولت أبعاد الصحة التنظيمية والحد من مصادر ضغوط العمل، دراسات (البشر، ٢٠١٩) (العليان، ٢٠١٨) التي تناولت أبعاد الصحة التنظيمية وعلاقتها بالاستغراق الوظيفي والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتعليم ،في حين لا توجد دراسات – على حد علم الباحث – تناولت موضوع الحد من مصادر ضغوط العمل وعلاقته بالاستغراق الوظيفي ولكن هذه الدراسة استهدفت مجتمع دراسة يختلف تماما عن المجتمع هذه الدراسات، وخلاصة هذا التعقيب تبين للباحث عدم وجود دراسات بحثت في موضوع الدور الوسيط للحد من مصادر ضغوط العمل التنظيمية في العلاقة بين أبعاد الصحة التنظيمية والاستغراق الوظيفي ، بينما تبين له أن الكثير من الدراسات تناولت جوانب وأبعادا من الصحة التنظيمية وعلاقتها بمتغيرات أخرى دون الإشارة الصريحة لمصطلح الصحة التنظيمية إلا نادراً، في حين كانت الدراسات في مجال ضغوط العمل وفيرة وكثيرة وشاملة لكل جوانبها وأبعادها، وكذلك في مجال التطبيق نجد أنه من مميزات هذه الدراسة أنها تطبق في المعاهد التجارية الخاصة وهي الأولى من نوعها .

ثانياً: الدراسة الاستطلاعية

مصادر جمع البيانات في الدراسة الاستطلاعية:

- الاطلاع على الدراسات السابقة التي تناولت موضوعات الصحة التنظيمية والحد من مصادر ضغوط العمل والاستغراق الوظيفي، وذلك بالاطلاع في الكتب والرسائل العلمية المطبوعة وغير المطبوعة (الإلكترونية) والنشرات والدوريات العلمية.

- استشارة ذوي الخبرة والمهتمين بموضوع البحث عن طريق المقابلة وطرح العديد من الأسئلة المفتوحة، وكذلك تم إجراء العديد من المقابلات لمجموعة من الأكاديميين في مجال البحث ومجال الإحصاء.
- تم إجراء استبيان مبدئي حيث اقتصر على ٥٠ مستجيب تم اختيارهم بصورة عشوائية من المعهد العالي للإدارة بالمحلة الكبرى، المعهد العالي للحاسبات والمعلومات وتكنولوجيا الإدارة بطنطا.

أهم النتائج التي تم استخلاصها من الدراسة الاستطلاعية:

- أظهرت الدراسة الاستطلاعية وجود فجوة بحثية على المستوى العملي تتمثل في أن توافر أبعاد الصحة التنظيمية تؤثر في الاستغراق الوظيفي وأن الحد من مصادر ضغوط العمل التنظيمية تتوسط هذه العلاقة
- كشفت الدراسة الاستطلاعية عن بعض المظاهر السلبية في مجال التطبيق بقطاع المعاهد التجارية العليا الخاصة بوسط الدلتا.
- كما أسهمت الدراسة الاستطلاعية في بلورة موضوع الدراسة وصياغتها بطريقة أكثر إحكاماً بغية دراسته بصورة أعمق وتحديد طريقة عرض تساؤلات الدراسة وتنمية فروضها وتحديد مجتمع الدراسة.

رابعاً: مشكلة الدراسة: من خلال عرض الدراسات السابقة نلاحظ وجود فجوة بحثية حيث إنها تناولت أن توافر أبعاد الصحة التنظيمية تؤثر في الحد من مصادر ضغوط العمل التنظيمية وبالتالي تؤثر في الاستغراق الوظيفي وفي سبيل التأكد من وجود المشكلة في الواقع العملي تم عمل الدراسة الاستطلاعية التي حددت ملامح مشكلة الدراسة، و في ضوء ما تم التوصل إليه من الدراسات السابقة والدراسة الاستطلاعية تم صياغة مشكلة الدراسة في غياب أبعاد الصحة التنظيمية بابعادها المختلفة (وضوح الهدف، الثقة، المعنوية، التكيف، الاستخدام الأمثل للموارد، توازن السلطة، التماسك ملائمة الاتصالات، الإبداعية، ملائمة حل المشاكل، الاستقلالية) في قطاع المعاهد التجارية العليا الخاصة ، وهذا بدوره يزيد من وجود مصادر ضغوط العمل التنظيمية، لذلك جاءت هذه الدراسة، للتعرف على مدى توافر أبعاد الصحة التنظيمية في قطاع المعاهد التجارية العليا الخاصة وأثرها في الحد من ضغوط العمل التنظيمية والذي يؤدي بدوره إلى الاستغراق الوظيفي

وعليه تتمثل مشكلة الدراسة في " **ماهية الدور الوسيط للحد من مصادر ضغوط العمل التنظيمية في العلاقة بين أبعاد الصحة التنظيمية والاستغراق الوظيفي** " الأمر الذي أثار التساؤلات التالية.

خامسا: تساؤلات الدراسة:

- هل هناك علاقة بين أبعاد الصحة التنظيمية والحد من مصادر ضغوط العمل التنظيمية والاستغراق الوظيفي لدى لعاملين بقطاع المعاهد التجارية العليا الخاصة بوسط الدلتا.
- هل هناك تأثير لأبعاد الصحة التنظيمية على ضغوط العمل لدى العاملين بقطاع المعاهد التجارية العليا الخاصة بوسط الدلتا.
- هل هناك تأثير لأبعاد الصحة التنظيمية على الاستغراق الوظيفي لدى العاملين بقطاع المعاهد التجارية العليا الخاصة بوسط الدلتا.
- هل هناك تأثير للحد من ضغوط العمل التنظيمية على الاستغراق الوظيفي لدى العاملين بقطاع المعاهد التجارية العليا الخاصة بوسط الدلتا.
- هل يتوسط الحد من ضغوط العمل التنظيمية العلاقة بين أبعاد الصحة التنظيمية والاستغراق الوظيفي لدى لعاملين بقطاع المعاهد التجارية العليا الخاصة بوسط الدلتا.

سادسا: أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية:

- تستمد الدراسة أهميتها النظرية من مساهمتها في تسليط الضوء على الإطار المفاهيمي لأبعاد الصحة التنظيمية، ضغوط العمل التنظيمية والاستغراق الوظيفي باعتبارها من الموضوعات المعاصرة.
- تستمد الدراسة أهميتها النظرية من أهمية العلاقة بين الموضوعات التي تتناولها، فهي تتناول الموضوعات حيوية لا زالت العلاقة بينهما محل اهتمام العديد من الدراسات الحديثة خلال السنوات القليلة المنقضية وهي الصحة التنظيمية، الحد من ضغوط العمل التنظيمية، الاستغراق الوظيفي.
- تعد هذه الدراسة من أولى الدراسات العربية – على حد علم الباحث – التي تتناول مفهوم الصحة التنظيمية، في بقطاع المعاهد التجارية العليا الخاصة بوسط الدلتا ، وبالتالي يمكن الاستفادة من نتائجها، التي تعزز أهمية توفر ابعاد الصحة التنظيمية للعاملين وما يترتب عليه

من الحد من ضغوط العمل التنظيمية والذي يؤدي إلى المزيد من الاستغراق الوظيفي بهذا القطاع.

الأهمية التطبيقية :

- تتبع الأهمية التطبيقية للدراسة من أهمية القطاع الذي تمثله بصفة عامة حيث يمثل قطاع التعليم إحد ركائز التنمية، والأهمية قطاع التعليم حيث إن الأفراد المتعلمين يساهمون بشكل كبير في بناء وتطور المجتمعات.
- تستمد الدراسة أهميتها أيضاً من أهمية قطاع التعليم الخاص وما يمثله من مستقبل واعد.
- تتبع أهمية الدراسة أيضاً من أهمية ما يمثله رأس المال البشري لأية منظمة.
- كما تستمد هذه الدراسة اهميتها من انها تساعد على توفير بيئة ملائمة تجعل المعاهد التجارية العليا الخاصة قادرة على التطور والمنافسة.

سابعا: أهداف الدراسة :

- تحديد طبيعة العلاقة بين أبعاد الصحة التنظيمية والحد من مصادر ضغوط العمل التنظيمية والاستغراق الوظيفي.
- التعرف على مدى تأثير أبعاد الصحة التنظيمية بأبعادها على ضغوط العمل.
- التعرف على مدى تأثير أبعاد الصحة التنظيمية بأبعادها على الاستغراق الوظيفي.
- التعرف على مدى تأثير ضغوط العمل على الاستغراق الوظيفي.
- معرفة مدى توسط ضغوط العمل العلاقة بين أبعاد الصحة التنظيمية والاستغراق الوظيفي.

ثامنا: فروض الدراسة :

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها وبعد مراجعة أدبياتها يمكن تطوير فروض الدراسة لتظهر كما يلي:

- الفرض الأول: هناك ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ٠.٠٥ بين أبعاد الصحة التنظيمية والحد من مصادر ضغوط العمل التنظيمية والاستغراق الوظيفي.
- الفرض الثاني: هناك تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ٠.٠٥ للأبعاد الصحة التنظيمية على ضغوط العمل التنظيمية.

- الفرض الثالث: هناك تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ٠.٠٥ للأبعاد الصحة التنظيمية على الاستغراق الوظيفي.
- الفرض الرابع: هناك تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ٠.٠٥ للحد من ضغوط العمل التنظيمية على الاستغراق الوظيفي.
- الفرض الخامس: يتوسط الحد من ضغوط العمل التنظيمية العلاقة بين أبعاد الصحة التنظيمية والاستغراق الوظيفي.

تاسعاً: منهج الدراسة وأساليب جمع البيانات :

في الجانب النظري من الدراسة تم استخدام المنهج الاستقرائي القائم على استقراء الحقائق وجمع وتحليل المعلومات والبيانات المستقاة من المنشورات العلمية والدوريات الموثوقة فضلاً عن الإستعانة بشبكة الانترنت العالمية، أما في الجانب التطبيقي فتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت الدراسة على عدد من الأدوات والوسائل الضرورية لتغطية الجانب الميداني من الدراسة أبرزها الاعتماد على أسلوب الاستبيان كأداة لجمع البيانات.

الاستبان : تكونت أداة الدراسة (الاستبان) من محورين أساسيين الأول معلومات عامة تخص مجتمع الدراسة (الجنس، العمر، المؤهل)، أما محورها الثاني فتكون من ثلاث جزئيات الجزء الأول أبعاد الصحة التنظيمية (وضوح الأهداف، الثقة، المعنويات، التكيف، الاستخدام الأمثل للموارد، توازن السلطة، التماسك، ملائمة الاتصالات، الإبداعية، حل المشكلات، الاستقلالية) والجزء الثاني الحد من مصادر ضغوط العمل التنظيمية (الهيكل التنظيمي، الرواتب والأجور والحوافز، تقييم الأداء، التكنولوجيا، أهداف المنظمة، المشاركة في اتخاذ القرار) أما الجزء الثالث والاخير تناول الاستغراق الوظيفي الاستغراق المعرفي (الإدراكي) ، الاستغراق العاطفي (الشعوري) الاستغراق الجسدي .

عاشراً: الأساليب الاحصائية المستخدمة :

اعتمدت الدراسة الحالية على عدد من الأدوات والأساليب الإحصائية اللازمة لتحليل بياناتها واختبار فروضها، وبالاستعانة بالبرنامج الإحصائي **IBM SPSS Statistics 23** تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية :

- اختبار معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة.
- حساب صدق الإتساق الداخلي للإستبيان بحساب معامل ارتباط بيرسون.

- حساب المتوسطات الحسابية **(Mean)** والانحرافات المعيارية **(Std. Deviation)** لمتغيرات الدراسة.
- اختبار معامل الارتباط **(Pearson correlation coefficient)** للكشف عن علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة.
- اختبار الانحدار المتعدد **(Multiple Linear Regression)** للكشف عن تأثير أبعاد الصحة التنظيمية على الحد من مصادر ضغوط العمل التنظيمية، للكشف عن تأثير أبعاد الصحة التنظيمية على الاستغراق الوظيفي ، للكشف عن تأثير أبعاد الصحة التنظيمية على الاستغراق الوظيفي. وذلك بعد إجراء اختبار الانحدار البسيط للتعرف على تأثير كل بعد من هذه الأبعاد على الاستغراق الوظيفي بصورة مستقلة.
- وأن انسب أسلوب لاختبار فرض التوسط هو أسلوب تحليل المسار **Path Analysis** و هو أحد أساليب نمذجة المعادلات البنائية **Structural Equation Modeling SEM** باستخدام برنامج **Amos**، حيث نمذجة المعادلات البنائية **SEM** تعني بدراسة وتحليل العلاقات بين متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة ومتغير أو أكثر من المتغيرات التابعة بهدف تحديد أهم المؤشرات أو العوامل التي يكون لها تأثير علي المتغير أو المتغيرات التابعة كما أن نمذجة المعادلات البنائية **SEM** يجمع بين اسلوبي تحليل الانحدار المتعدد والتحليل العاملي، أما بالنسبة لاسلوب تحليل المسار **Path Analysis** فهو امتداد لتحليل الانحدار المتعدد ولكنه أكثر فعالية حيث يضع في الحسبان نمذجة التفاعلات بين المتغيرات وعدم الخطية وأخطاء القياس وأخيرا الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة (الهواري، ٢٠١٧).

حادي عشر: حدود الدراسة:

- حدود موضوعية : والجدير بالذكر انه يمكن تقسيم الحد من مصادر ضغوط العمل إلى تنظيمية وشخصية وفي تم تقييد هذه الدراسة الحد من مصادر ضغوط العمل تنظيمية فقط دون التعرض إلى مصادر ضغوط العمل الشخصية، وعلى ذلك تكون الحدود الموضوعية : للدراسة الدور الوسيط للحد من مصادر ضغوط العمل التنظيمية في العلاقة بين أبعاد الصحة التنظيمية والاستغراق الوظيفي.
- الحدود المكانية : على العاملين بقطاع المعاهد التجارية العليا الخاصة بوسط الدلتا.
- الحدود الزمنية: تم إجراء هذه الدراسة خلال عام ٢٠٢٢ .
- الحدود البشرية : تم إجراء هذه الدراسة على عينة من العاملين بقطاع المعاهد التجارية العليا الخاصة بوسط الدلتا.

ثاني عشر : عينة الدراسة:

يبلغ عدد المعاهد العليا الخاصة القائمة حالياً ١٨٩ معهدًا وفقاً لما أصدرته وزارة التعليم العالى موزعة على قطاعات أكاديمية متخصصة على النحو التالى:

- ٥٤ معهداً عالياً خاصاً هندسياً
- ٧٢ معهداً عالياً خاصاً "الشعب التجارية وعلوم الحاسب ونظم المعلومات "
- ٢٠ معهداً عالياً خاصاً للغات والإعلام
- ١٨ معهداً عالياً خاصاً للسياحة والفنادق
- ١٧ معهداً عالياً خاصاً للخدمة الاجتماعية
- ٥ معاهد عالياً خاصاً تكنولوجية للعلوم الصحية التطبيقية والتمريض
- ٢ معهدًا خاصاً عالياً زراعيًا
- ١ المعهد العالى للدراسات الإسلامية.

العينة هي جزء من مجتمع الدراسة الذي يجمع منه البيانات الميدانية فهي جزء من كل كونها تطبق على مجموعة من مفرداته، ويجب أن تكون العينة ممثلة لمجتمع الدراسة قدر الإمكان، لكي يمكن ضمان تعميم النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة على المجتمع ككل، ونظراً لعدم معلومية حجم المجتمع وكذلك عدم توفر إطار محدد لمجتمع الدراسة، يكون حجم العينة لمجتمع غير معلوم (٣٨٤) مفردة كحد أدنى وفقاً للمعادلة التالية (ادريس، ٢٠٠٥) :

$$ع\% = \sqrt{\frac{ح * ل}{ن}}$$

*ع%= الخطأ المعياري، ح = عدد المفردات التي تتوافر بها الخصائص المطلوب دراستها، ل = عدد المفردات التي لا تتوافر بها الخصائص المطلوب دراستها.

ويتم حساب الخطأ المعياري عن طريق قسمة حدود الخطأ (٥%) على (١.٩٦)، حيث أن مستوى الثقة ٩٥% من المساحة الكلية لمنحني التوزيع الطبيعي = المساحة الممتدة من (١.٩٦ : -١.٩٦) درجة معيارية، ومع افتراض تساوى الاحتمالات ح (P) = ٠.٥٠، ل = ٠.٥٠.

$$\frac{5\%}{ن} = \sqrt{\frac{0.50 \times 0.50}{1.96}}$$

إذن حجم العينة المستهدفة (ن)= (١.٩٦)^{٢} × ٠.٥٠ × ٠.٥٠ / (٠.٠٥)٢ = ٣٨٤.١٦ ≈ ٣٨٤.

وبناء على ذلك تم توزيع ٣٨٤ استبيان عشوائياً وبطريقة النسبة والتناسب، إلا أن قوائم الاستبيان المستردة والصالحة للتحليل بلغ عددها ٣١٥ استبيان كما هو موضح بالجدول رقم (١) :

وتمثلت عينة الدراسة في المعاهد العليا الخاصة "الشعب التجارية وعلوم الحاسب ونظم المعلومات":

جدول رقم (١) : توزيع عينات المجتمع

المعهد	الإستبانات الموزعة	الإستبانات المسترجعة
المعهد العالي للإدارة بالمحلة الكبرى	١٠٠	٩١
المعهد العالي للحاسبات والمعلومات وتكنولوجيا الإدارة بطنطا	١٠٠	٩٦
المعهد العالي للإدارة وتكنولوجيا المعلومات بكفر الشيخ	١٠٠	٩٥
المعهد العالي للعلوم التجارية بالمحلة الكبرى	١٠٠	٩٤
الإجمالي	٤٠٠	٣٧٦

المصدر: إعداد الباحث.

ثالث عشر: أدبيات الدراسة :

الصحة التنظيمية Organization Healthy **(المتغير المستقل):**

تشكل الصحة التنظيمية أحد الاتجاهات الإدارية الحديثة التي تركز على العامل وبيئة العمل معاً، المنظمة التي تتمتع بالصحة التنظيمية يطلق عليها منظمة وظيفية **Functional** بينما المنظمة التي ليس لديها صحة تنظيمية يطلق عليها منظمة مختلة وظيفيا **Dysfunctional** (أحمد ، بلبول & طالب ، نجيب ، ٢٠١٨) ، ويشير إلى الحالة التنظيمية النشطة والتي تتميز بها المنظمة

إيجابياً وتظهر مدى قدرتها على تنسيق جهود العاملين بها وإمكانيتها في تحقيق التكامل والتنسيق بين أقسامها واستخدامها الأمثل لمواردها المتاحة واستجابتها للتغير والتطور وتفاعلها مع البيئة الخارجية وتوفير بيئة عمل داخلية إيجابية وتوفير الظرف الذي يمكن فيه التوفيق بين أهدافها وأهداف العاملين فيها حتى يستطيع العاملين تقديم أفضل مستوى من الفاعلية والكفاءة ، وتتكون الصحة التنظيمية من الأبعاد التالية : وضوح الأهداف، والثقة التنظيمية، والمعنويات، والتكيف، والاستخدام الأمثل للموارد، وتوازن السلطة، والتماسك، وملائمة الاتصالات، والإبداع، وملائمة أسلوب حل المشكلات، والاستقلالية، والصحة التنظيمية الفاعلة تعني بصحة العاملين النفسية والجسدية ليكونوا عاملين أصحاء **Healthy Employees** ويتمتعون بالرضا الوظيفي **(Hammond, H. and Koscec, M., 2004)** . ، عرفها **(Vansant, 2000)** بأنها "حالة نشطة مستمرة من الرضا العميق، تساهم فيها الهياكل التنظيمية الرسمية وغير الرسمية ايجابيا في زيادة الفعالية، وتحسين حياة العمل للعاملين في المنظمة"، عرفها **(Koscec, 2000)** بأنها "حالة للمنظمة يتوفر فيها بيئة ومكان عمل يستطيع الموظفون فيهما أن يعملوا بنجاح في الوصول إلى مستوى أداء يحقق التوقعات على المدى البعيد، ويمكن أن ينعكس ذلك في انخفاض معدلات كل من الغياب ومعدل دوران العمل والشكاوى "

أبعاد الصحة التنظيمية Organizational Health Dimensions :

وهناك العديد من الأبعاد التي تدل على الصحة التنظيمية للمنظمة، ولأغراض البحث فقد تم الإعتماد على الأبعاد الآتية :

- وضوح الأهداف **Goals Focus** : الأهداف هي مجموعة من النتائج النهائية التي تسعى المنظمات إلى تحقيقها، كما تشمل التوسع المستقبلي وارتفاع نسبة البيع والإبقاء على التقدم أمام المنافسة، الهدف هو نهاية علمية لبداية نظرية لتحقيق الغاية والمراد منها أنجاز شيء ما والافتخار به أي انه تحقيق لاراده قوية.
- الثقة التنظيمية **Organizational Trust** : تشير الى التوقعات والمعتقدات والمشاعر الإيجابية التي يحملها العاملين نحو المنظمة التي يعملون بها، والتي ترتبط بالممارسات والسلوكيات الإدارية التي تطبقها المنظمة، والتي يراعى فيها الالتزام بالقيم الأخلاقية العامة والإدارية الخاصة، وللثقة التنظيمية ثلاثة مستويات يتفق عليها أغلب الكتاب والباحثين هي الثقة في الزملاء (وهي تلك العلاقات التعاونية المتبادلة والميل الموقفي الإيجابي بين العاملين من حيث الاعتماد المتبادل والاشتراك في الأفكار والمعلومات والاتصالات المفتوحة بين جميع الأطراف وذلك بما يسهم في تحقيق الأهداف والغايات المشتركة)، الثقة في الرئيس

المباشر (حيث يكتسب المشرف ثقة مرؤوسيه إذا ما كانت تتوافر فيه خصائص الكفاءة والجدارة والأخلاق، الثقة في الإدارة العليا (تكون الإدارة العليا جديرة بثقة العاملين في المنظمة من خلال اشباع احتياجاتهم ورغباتهم وتقوم بتوفير الدعم المادي والمعنوي للعاملين، توفير الهيكل التنظيمي المرن والمناسب فضلاً عن التعامل العادل مع كافة الأقسام والفروع) . **(Usoro.A, 2007)**

- المعنويات **Morals** : وهي قدرة العاملين بالمنظمة على الحفاظ على إيمانهم بمنظمتهم وأهدافها وبخاصة وقت الأزمات ،فالروح المعنوية هي قدرة العاملين على للتعاون معاً وبإصرار وثبات في السعي لتحقيق هدف مشترك، الروح المعنوية مهمة في المنظمة لأنها تحسِن وحدة التماسك، فدون روح معنوية جيدة على الأغلب ستستسلم المنظمة ، الروح المعنوية تقيم على المستوى الجماعي وليس الفردي.
- التكيف **Adaptation** : ويعني قدرة المنظمة على احداث تغيير تصحيحي داخلي بشكل أسرع من دورة التغيير في البيئة المحيطة، ويعتبر التكيف أحد متطلبات نجاح المنظمة وضمان بقائها وديمومتها، ويظهرالتكيف في قدرة المنظمة على احداث التغيرات الضرورية الصحيحة لنموها وتكيفها بشكل أسرع مما يجري في البيئة وقدرتها على إحداث التأثير في المواقف الخارجية وتغييرها بحث تملك التوافق مابين مواردها ومطالب البيئة (منيب السقا، ٢٠١٩)
- الاستخدام الأمثل للموارد **Resource Utilization** : يعني الاستخدام الأمثل للموارد حيث قيام إدارة المنظمة بوضع استراتيجية فعالة تحقيق الفوائد الممكنة من الموارد المتاحة، لدى المنظمة القدرة الكافية لتشغيل جميع الموارد البشرية المتاحة، تحاول المنظمة ايجاد بدائل لمواجهة ندرة الموارد .
- توازن السلطة **Power Equalization** : هي التوزيع العادل للسلطة، وهنالك مصدران للسلطة الأول هو المصدر الإداري والمتمثل بسلطة إدارية مستمدة من القوانين والأنظمة، والثاني مصدر فني ويتمثل بسلطة مهنية تقوم على الخبرة الفنية والمهنية وتوازن السلطة في المنظمة يمكن العامل من ممارسة عمله بشكل فعال (شتال، ٢٠١١)
- التماسك **Cohesiveness** : يعبر عن مقدار المشاعر الايجابية التي يكنها أعضاء المنظمة لبعضهم، ومدى حرصهم ورغتهم في البقاء والاستمرار فيها، وتتوقف درجة التماسك على قوة التجازب بين أعضائها "، ونجاح المنظمة يعتمد على العلاقات الصحية **Relationships Healthy** بين الجماعات، ففي المنظمة التي تتمتع بالصحة التنظيمية يحترم الأشخاص

بعضهم بعضاً ويحرصون على أنفسهم والمنظمة وتسود علاقات الثقة ويلتقون عند هدف واحد ويحافظون على التوازن السليم والصحي بين حياة العمل حياتهم خارج العمل (Boyum , Richard , 2004)

- ملائمة الاتصالات **Communication Adequacy** : وهي تعبر عن درجة تداول المعلومات والافكار بين أعضاء المنظمة من خلال المناقشات والمراسلات والبرامج الاعلامية ولوحات الاعلانات **(Price, 1997)** ، وتعد الإتصالات التنظيمية وسيلة بناء علاقات انسانية داخل المنظمة ومع الأطراف الخارجية وتشمل الاتصالات الهابطة **Communication Downward** من الإدارة العليا إلى العاملين، والاتصالات الصاعدة **Communication Upward** من العاملين إلى الإدارة العليا، الاتصالات الافقية **Communication Vertical** بين المستويات الإدارية مثل الأقسام والإدارات.
- الإبداعية **Innovativeness** : الإبداع الإداري على أنه "استخدام المهارات الشخصية لدى الفرد في البحث والتحليل لإيجاد أساليب إدارية جديدة أو التوصل إلى حلول إبتكارية لمشكلة تواجه مصلحة المنظمة ومعالجتها"
- حل المشكلات **Problem Solving** : وتتمثل المشكلات على مستوى المنظمة في معاناتها من انخفاض مستوى المعنويات وارتفاع حالات الغياب وارتفاع معدل الدوران وهذا ما يعني بأن المنظمة لا تعمل بشكل جيد **Dysfunctional** ويطلق على تلك المنظمة منظمة معتلة، تعتبر عملية تحسين صحة المنظمة عملية مستمرة من خلال استراتيجية تشخيص ومعالجة المشكلات المتمثلة في (تحديد الأعراض الدالة على وجود المشكلة وتقييم مدى اتساع وعمق أعراض المشكلة في المنظمة ليتم التركيز على البحث عن المسببات ثم اختيار المعالجات الملائمة لإزالة المشكلة ووضع مقاييس مجردة للتأكد من مستوى صحة المنظمة وذلك بإجراء فحوصات دورية مستمرة للتأكد من صحتها.
- الاستقلالية **Autonomy** : وهي تشمل استقلالية المنظمة واستقلالية العاملين بها، فهي تعني الى أي مدى تعطي الوظيفة للعامل الحرية في تقدير توقيت إنجاز الواجبات المرتبطة بعمله وكيفية إنجازها (رونالد، ١٩٩٩)

ضغوط العمل (المتغير الوسيط) : هي الحالة التي تؤدي إلى توتر العامل سواء كانت لأسباب داخلية أو خارجية وتؤدي إلى حالة من عدم التوازن (الأقرع، ٢٠١٠) ، مجموعة من المثيرات التي تتواجد في بيئة عمل الأفراد والتي ينتج عنها مجموعة من ردود الأفعال التي تظهر في سلوكهم في

العمل، أو في حالتهم النفسية والجسمانية، أو في أدائهم لوظائفهم نتيجة تفاعل الأفراد مع بيئة عملهم التي تحوي الضغوط . (عبدالباقي، ٢٠٠٣) .

مصادر ضغوط العمل : يعد أول من بحث في موضوع الضغوط العمل هو هانز سيلاي **Selye Hans** وقد عرف الضغط على أنه استجابة جسدية غير محددة لمطلب معين (جربر، سارا زيف، ١٩٩٩) ، ولقد وردت عدة مفاهيم وتعريفات لضغوط العمل واختلف العلماء والباحثون في تعريفاتهم لها، فقد عرف (Michael, 1998) الضغوط على أنها "قوى يتعرض لها الشخص وتترك علية اثر نفسياً أو فسيولوجياً" اما **Orman 1991,** فقد عرف الضغوط على أنها "كلمة ترمز إلى مشكلات وصراعات تحدث داخل وخارج الجسد ." ويشير إلى استجابة العاملين للعوامل التي قد تؤدي إلى التوتر والإجهاد الذي يتعرض له العامل خلال فترة العمل ويتكون هذا المتغير من الأبعاد التالية: مصادر الضغط الفردية، ومصادر الضغط التنظيمية، ومصادر الضغط المادية، ومصادر الضغط الوظيفية، ومصادر الضغوط الاجتماعية (Midddlemist، Dennis & Hitt. Michael, 1998)

عناصر ضغوط العمل : مصادر الضغوط التنظيمية ويقصد بها تلك الضغوط التي تصدر من المنظمة التي يعمل بها الفرد وتترك آثارها السلبية عليه، نلحظ أن ضغوط العمل تتكون من عناصر تتمثل في المثيرات وذلك باعتبارها المحرك الأساسي لاستجابة الفرد، سواء كانت هذه المثيرات متعلقة بالمنظمة أو البيئة أو الفرد ذاته، وتفاعل هذه الأخيرة مع المثير يتولد عنها نتائج متمثلة في الآثار النفسية أو الجسدية أو السلوكية، كالقلق والإحباط.

يقصد بعناصر ضغوط العمل تلك العوامل التي تتفاعل مع بعضها البعض وينتج عنها ضغط العمل فلكل رد فعل مثير ولكل مثير استجابة، لذا فإنه يمكن تحديد ثلاثة عناصر رئيسية لضغوط العمل كالتالي (عباس، ٢٠٠٨) :

- عنصر المثير: يتمثل المثير في القوى المسببة والتي تفضي إلى الشعور بالضغط النفسي، ومن الممكن أن تنشأ العوامل المثير ة للضغط من البيئة أو المنظمة أو الفرد .
- عنصر الاستجابة : ويتضمن ردود الفعل النفسية أو الجسمية أو السلوكية اتجاه الضغط، وقد تكون هذه الاستجابة في صورة الإحباط الذي يحدث لوجود عائق بين السلوك والهدف المرجو له، أو القلق وهو الإحساس بعدم الاستعداد الالستجابة بصورة ملائمة لبعض المواقف، ولذلك من الممكن أن يحدث الضغط النفسي خارج العمل.

- عنصر التفاعل : وهو العنصر الذي يحدث التفاعل الكامل ما بين عوامل المثيرات والاستجابات، ويأتي هذا التفاعل من عوامل البيئة والعوامل التنظيمية في العمل والمشاعر الانسانية وما يترتب عنه من استجابات

وهناك من يضيف عنصرين آخرين لضغوط العمل هما عنصر الإدراك وعنصر الفروق الفردية، ويمكن توضيحيا كما يلي

- عنصر الإدراك : يتمثل الإدراك في استقبال المثيرات وتفسيرها وترجمتها إلى سلوك محدد، فمن خلال عملية الإدراك يستطيع الفرد أن يحدد وطبيعة اتجاه ضغوط العمل.
- عنصر الفروق الفردية : تتمثل الفروق الفردية في تلك المتغيرات الشخصية التي تؤثر في سلوك الأفراد كالسن، الجنس، الخبرة...إلخ، حيث أثبتت بعض الدراسات أن للفروق الفردية تأثير كبير في درجة اختلاف استجابات الأفراد لضغوط العمل وفي التعامل معها والسيطرة عليها.

من خلال البحث أدبيات ضغوط العمل وجد أن مصادر متعددة ومتعلقة بنواح كثيرة في حياة الفرد الوظيفية والعائلية، وتم تحديد مصادر ضغوط العمل بما يلي : مصادر الضغوط التنظيمية، مصادر الضغوط المادية، مصادر الضغوط الوظيفية، مصادر الضغوط الاجتماعية .

عناصر مصادر الضغوط التنظيمية

- الهيكل التنظيمي **:** يمثل الهيكل التنظيمي الإطار العام الذي تتفاعل في نطاقه جميع الموجودات داخل المنظمة، وأهمها العنصر البشري، وتأتي الضغوط الناجمة عن الهيكل التنظيمي من خلال عدة أسباب منها جمود الهيكل التنظيمي وعدم مرونته في التكيف مع المتغيرات مما يؤدي الى انفصام بين العامل من جهة ووظيفته وطموحاته من جهة آخري، و قد ينتج عن ذلك ارتفاع معدل دوران العمل، وكذا عدم قدرة الهيكل التنظيمي على توضيح الاختصاصات يؤدي إلى زعزعة الثقة وعدم رضا العاملين فتتولد لديهم الازدواجية والتداخل والتعارض، الأمر الذي قد يؤدي إلى ضغوط العمل (الخضيري، ١٩٩١) إن الهيكل التنظيمي الذي لا يتناسب مع أهداف المنظمة، ولا يوفر الاتصال البناء والتفاعل بين أجزائه، يكون مصدرا للضغط، ومن الملاحظ أن الهيكل التنظيمي الهرمي تكون خطوط السلطة والاتصال فيها أطول من الهيكل التنظيمي المسطح، بالتالي يمكن أن يكون التنظيم.
- الرواتب والأجور والحوافز **:** يشكل الراتب والأجر أهمية بالغة في التقليل من ضغوط العمل لدى العاملين ، فعندما تكون الرواتب والأجور متدنية، ونظام الحوافز غير فاعل فإن ذلك ينمي داخل الفرد شعورا بالإحباط وعدم الرغبة في بذل الجهد (العطوي، ٢٠٠٤) وترى نظرية العدالة في

التوزيع ما يؤدي إلى رضا العامل ويدفعه للعمل هو شعوره بدرجة من العدل في مكان العمل عندما يقارن مكافأته التي حصل عليها بجهوده التي بذلها ومقارنه ذلك مع زميله الذي يوازيه، فإذا شعر الموظف بعدم المساواة وعدم العدالة يكون ذلك مصدرا للانفعال والاضطراب قد يؤدي إلى شكل من أشكال ضغوط العمل وهو شعور العامل بالتوتر (Greenberg Jerald, 1987) والاغتراب داخل بيئة العمل .

- تقييم الأداء : تعد عملية تقييم الأداء إحدى مصادر الضغط الداخلية في المنظمة (Usoro.A، ٢٠٠٧) ، وتنتج عندما يدرك الأفراد أن معايير التقييم غير ملائمة وغير عادلة تقييم الأداء في الأفراد وتسبب لهم بعض الضغوط وذلك لأن سياسات تقييم الأداء ينتج عنها بعض القرارات التي قد تكون مصيرية للفرد، ومنها : الفصل من العمل في حالة عدم الكفاءة، وتأخير الترقية في حالة التقاعس أو الاقتطاع أو الحسم من الدخل الشهري في حالة (الإهمال أوالتقصير) (العديلي، ١٩٩٥)
- التكنولوجيا : أصبح استخدام التكنولوجيا أمرا حتميا في جميع المنظمات، وهذا يتطلب من العاملين أن يكونوا ذوي مهارة وقدرة على استخدامها، إلا أن بعض الأفراد خبرتهم ضئيلة جدا في استخدام التكنولوجيا سيما وأنهم اعتادوا العمل بطريقة تقليدية، فهم بين المحافظة على النهج التقليدي والتكيف مع استخدام التكنولوجيا يكونون تحت تأثير الضغط التكنولوجي، إذ يتطلب التطور والتكنولوجيا التجديد في العمل واكتساب مهارات جديدة قد تشكل عبئا على العامل الذي اعتاد المنهج القديم في العمل، ومن هنا تظهر جماعات المقاومة للتغيير، وتشكل هذه الجماعات ضغط يؤثرون على بقية العاملين لمواجهة التغيير ومقاومته، فيقع هؤلاء الأفراد فريسة للتوتر والقلق والتذمر وإذا لم يعالج هذا الضغط سيتحول إلى صراع وتخريب وتدمير للعاملين وللمنظمة (الخضيري، ١٩٩١)
- أهداف المنظمة : تعبر الأهداف عن علاقة تبادلية بين الأفراد والمنظمات، وهذا يتطلب فهما واضحا لها من قبل الأفراد والمنظمات ولكن عدم وضوح الأهداف يؤدي إلى خلل في الأداء والأدوار مما ينتج عنها ضغوط عمل (العديلي، ١٩٩٥)، ويمكن أن تكون أهداف المنظمة إحدى الموارد التنظيمية لإحداث الضغوط خصوصا عندما لا تكون محددة بشكل دقيق وصحيح، كما أن صعوبة تحقيق بعض الأهداف يشكل عائقا أمام العاملين مما يؤدي إلى تدني مستوى الانجاز، وبالتالي يشكل ذلك عنصرا للضغوط على العاملين (العطوي، ٢٠٠٤)

- المشاركة في اتخاذ القرار: يمكن أن تكون سياسة المنظمة مقيدة للحرية فلا تعطي العامل فرصة المشاركة في اتخاذ القرار، أو إبداء الرأي أو أن سياستها تعطي الفرد فرصة قليلة للمشاركة، وعندما لا يشارك العامل في اتخاذ القرار يشعر أنه مهمل خصوصا إذا كان القرار يمس حدثا مهما يرتبط بوظيفته أو خصوصياته وهذا يشعره بالعجز وزيادة في المعاناة من الضغط التنظيمي (الأقرع، ٢٠١٠)

الاستغراق الوظيفي Work Engagement : تبرز اهمية الاستغراق الوظيفي من خلال المساهمة في تحسين نوعية حياة العاملين ومعيشتهم وزادة رغبتهم في العمل والبقاء في المنظمة كما وزيادة شعورهم بالرضا الوظيفي وجعلهم اكثر التزاما نحو عملهم ومنظمتهم **(Harfer&John C.&Martin Thomas N., 2006)** ، كما يعمل على تعزيز الانتاجية والكفاءة ، وهو ايضا عامل مؤثر لتحفيز العاملين، وموجه للسلوك، ويقلل معدلات الغياب والتاخير ، ويعمل على زيادة السلوكيات التطوعية **(khan et al , 2011)** ، كما ان الاستغراق الوظيفي يبقي العاملين محفزين ومندفعين وراضين بأعمالهم او وظائفهم، وهو يعبر عن كيفية بذل العاملين لجهدهم في التعبير عن انفسهم جسدياً ومعرفياً وعاطفياُ اثناء أدائهم للعمل، الاستغراق الوظيفي عند شوفيلي **Schaufeli** حالة ذهنية إيجابية ونفسية مرتبطة بالعمل تتميز بالحماس **vigor** والتفاني **dedication** والانهماك **absorption** (جدي ، شوقي & لواتي ، خاتمة & كاوجة ، بشير، ٢٠٢١)

أبعاد الاستغراق الوظيفي :

الاستغراق المعرفي (الإدراكي) : الانغماس الكامل للعاملين في ممارسة عملهم بحيث يكون التركيز على انجاز المهام الموكلة اليهم ، وينطوي هذا البعد اعتقاد العاملين تجاه العوامل التنظيمية مثل كيفية قيادة المنظمة، بيئة العمل في المنظمة، وكيفية اندماجهم للعمل في تلك الظروف، وأهم خصائصه الحالة النفسية، احترام الذات، المشاركة الفعالة **(Rich, 2010)** ، ويعبر الاستغراق الإدراكي (المعرفي) عن مدى انغماس العاملين من الناحية الإدراكية بشكل كامل في ممارسة عملهم وفي الواقع العملي نجد ان الاشخاص المستغرقين قادرين على تحمل المسئولية تجاه المنافسة ويركزوا بشكل فعال على المهمة التي اعطيت لهم .

الاستغراق العاطفي (الشعوري) **Emotional Engagement** : أي مدى قوة الارتباط بين عواطف ومشاعر وأفكار العامل وبين وظيفته، مما يؤدي الى شعوره بالحماس والفخر **(Rich, 2010)** ، وعلى العكس من الاستغراق العاطفي يبرز مفهوم الغياب العاطفي، كما يعد الاستغراق الوظيفي عكس السخرة، ومع ذلك فاننا جميعا ندرك بحدسنا بان الرقابة مهما كانت فعالة فلن تأمنه

الا بقدر ما يجنبه المساءلة، ولكي يعطي الفرد أقصى ما لديه فانه يجب ان يعمل على اساس ما يرغب ويتمتع في العمل (مؤيد الساعدي ، زينب شلال عكار، ٢٠١٤) .

الاستغراق الجسديPhysical Engagement (من الناحية الجسدية) المادية أي توجيه الطاقة المادية للعامل نحو اتمام مهمة معينة، فهو يعني توجيه الطاقا المادية للعامل نحو استكمال مهمة معينة، فالاستغراق المادي يتراوح بين الانخراط الخام والانخراط النشط (مؤيد الساعدي ، زينب شلال عكار، ٢٠١٤)

رابع عشر : مصادر متغيرات الدراسة :

المتغير	الأبعاد	إحصاء الاختبار
الصحة التنظيمية **Health Organizational**	وضوح الأهداف	(البشر، ٢٠١٩) ، (شتال، ٢٠١١) ، (دراوشه، ٢٠١٩)
	الثقة التنظيمية	(شتال، ٢٠١١) ، (ندى، ٢٠٠٨) ، (خلف، ٢٠٢٠)
	المعنويات	(الأقرع، ٢٠١٠) ، (عرقاوي، ٢٠١٩)
	التكيف	(الأقرع، ٢٠١٠) ، (مهدي، ٢٠١٦)
	الاستخدام الأمثل للموارد	(شتال، ٢٠١١) ، (خلف، ٢٠٢٠) ، (عرقاوي، ٢٠١٩)
	توازن السلطة	(البشر، ٢٠١٩) ، (العليان، ٢٠١٨) ، (دراوشه، ٢٠١٩)
	التماسك	(العليان، ٢٠١٨) ، (عرقاوي، ٢٠١٩)
	ملائمة الاتصالات	(العليان، ٢٠١٨) ، (ندى، ٢٠٠٨)
	الإبداعية	(العليان، ٢٠١٨) ، (مهدي، ٢٠١٦)
	حل المشكلات	(البشر، ٢٠١٩) ، (مهدي، ٢٠١٦)
	الاستقلالية	(البشر، ٢٠١٩) ، (دراوشه، ٢٠١٩)
الحد من ضغوط العمل التنظيمية **Reducing Organizational Work Pressures**	الهيكل التنظيمي	(الأقرع، ٢٠١٠) ، (شتال، ٢٠١١) ، (العمري، ٢٠٠٣)
	الرواتب والأجور والحوافز	(الأقرع، ٢٠١٠) ، (شتال، ٢٠١١) ، (عليمات، ٢٠١٢)
	تقييم الأداء	(الأقرع، ٢٠١٠) ، (شتال، ٢٠١١) ، (العلفي، ٢٠٠٣)
	التكنولوجيا	(شتال، ٢٠١١) ، (العمري، ٢٠٠٣)
	أهداف المعهد	(الأقرع، ٢٠١٠) ، (عليمات، ٢٠١٢)
	المشاركة في اتخاذ القرار	(الأقرع، ٢٠١٠) ، (شتال، ٢٠١١) ، (العلفي، ٢٠٠٣)
الاستغراق الوظيفي **Work Engagement**	الاستغراق العاطفي (الشعوري)	(العليان، ٢٠١٨) ، (البشر، ٢٠١٩) ، (مومني، ٢٠٢٠) ، (العبداللطيف، ٢٠١٨)
	الاستغراق المعرفي	(العليان، ٢٠١٨) ، (البشر، ٢٠١٩) ، (القرني، ٢٠١٧)
	الاستغراق الجسدي (المادي)	(العليان، ٢٠١٨) ، (البشر، ٢٠١٩) ، (الغامدي، ٢٠٢٠)

خامس عشر : التحليل الإحصائي للبيانات :

تم تحليل البيانات بإستخدام برنامج **IBM SPSS Statistics 23** وذلك وفقاً للاختبارات وأساليب التحليل الإحصائي التالية:

أساليب اختبار صدق وثبات قوائم الاستبيان:

الصدق / الصلاحية **:Validity** تم حساب صدق الإتساق الداخلي للإستبيان بحساب معامل ارتباط بيرسون بين كل عبارة من عبارات المحاور العشرين (احد عشر محاور الصحة التنظيمية وستة محاور للحد من ضغوط العمل التنظيمية وثلاث محاور للاستغراق الوظيفي) والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وقبل حساب صدق الاتساق الداخلي يجب التأكد أولاً من أن المتغيرات تحقق شرطين هما أن يكون توزيع المتغيرات توزيع طبيعي **Normality test** وأن تكون قيم المتغيرات مستقلة عن بعضها البعض **Independent**.

الثقة / الثبات **: Reliability** للتحقق من مستوى ثبات الاستبيان **Reliability**، استخدم الباحث معامل كرونباخ ألفا **Cronbach's Alpha** وأفادت نتيجة التحليل الإحصائي أن قيمة معامل كرو نباخ ألفا لمتغيرات الدراسة قد جاءت على النحو التالي:

جدول رقم (١) : معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة Reliability Statistics

الأبعاد	N of Items	Cronbach's Alpha
وضوح الأهداف	٣	0.988271
الثقة التنظيمية	٣	٠.٩٩٣٤٠٨
المعنويات	٣	٠.٩٩٣١١٣
التكيف	٣	٠.٩٩٢١٧٥
الاستخدام الأمثل للموارد	٣	٠.٩٩٠٤٣٣
توازن السلطة	٣	٠.٩٩٠٤٢٩
التماسك	٣	٠.٩٨٩٥٨٧
ملائمة الاتصالات	٣	٠.٩٩١٥٤٤
الإبداعية	٣	٠.٩٩٠١٥٤
حل المشكلات	٣	٠.٩٧٨٣٠٥
الاستقلالية	٣	٠.٩٩٠٢٦٦
الصحة التنظيمية	١١	٠.٧١٣٠٦٣
الهيكل التنظيمي	٣	٠.٩٩٢٤٤٩
الرواتب والأجور والحوافز	٣	٠.٩٩٣٣٦٦
تقييم الأداء	٣	٠.٩٩٣٧٤٩
التكنولوجيا	٣	٠.٩٩٤٤٩٩
أهداف المعهد	٣	٠.٩٩٣٤٤١
المشاركة في اتخاذ القرار	٣	٠.٩٩٦٠٤٥

الأبعاد	N of Items	Cronbach's Alpha
الحد من ضغوط العمل التنظيمية	٦	٠.٧٦٥٦٥٩
الاستغراق العاطفي (الشعوري)	٦	٠.٩٩٧٧٠٦
الاستغراق المعرفي	٦	٠.٩٩٨٢٠١
الاستغراق الجسدي (المادي)	٦	٠.٩٩٧٨٧٢
الاستغراق الوظيفي	٣	٠.٨٣٥٠٠٢
الثبات العام للاستبيان	٦٩	٠.٩٥٥٥٧٢

ويتضح من الجدول السابق صلاحية قائمة الاستبيان لمراحل التحليل التالية.

التحليل الإحصائي الوصفي:

الإحصاءات الوصفية لعينة الدراسة :

الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة**(N= 376)**: وتشمل حساب المتوسطات الحسابية **Mean** والانحرافات المعيارية **Std. Deviation** لمتغيرات الدراسة كما هو مبين فيما يلي:

جدول رقم (٢): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
وضوح الأهداف	٣.٧١٣٦٥٢	٠.٨٧٠٥٠٩
الثقة التنظيمية	٣.٣٩٨٩٣٦	١.٠٥٩٩٠٠
المعنويات	٣.٤٧٧٨٣٧	١.٠١٦٠٦٩
التكيف	٣.٢١٤٥٣٩	٠.٨٩١٤٨١
الاستخدام الأمثل للموارد	٣.٨٦٤٣٦٢	٠.٩٩٥٥٠٧
توازن السلطة	٣.٣٣٥٩٩٣	٠.٩١٣٩٢١
التماسك	٣.١٣٦٥٢٥	٠.٩٣٩١٧٦
ملائمة الاتصالات	٢.٩٧٧٨٣٧	١.٠٠٨٠١٨
الإبداعية	٣.٢٤٨٢٢٧	٠.٩١٧٨٨٦
حل المشكلات	٣.٦٥٨٦٨٨	٠.٨٤٢٧٠٩
الاستقلالية	٢.٨٧٥٠٠٠	٠.٨٨٩٤٦٥
الصحة التنظيمية	٣.٣٥٤٦٩١	٠.٤٧٩٢٦٦
الهيكل التنظيمي	٢.٩٩٠٢٤٨	١.٠٠٩٩٧٧
الرواتب والأجور والحوافز	٣.٠٣٠١٤٢	٠.٨٧١٠٨٧
تقييم الأداء	٢.٩٢٥٥٣٢	٠.٩٧٣٦١٢
التكنولوجيا	٢.٧٥٨٨٦٥	٠.٩٥٦٤١٨
أهداف المعهد	٢.٨٦٢٥٨٩	٠.٩٢٦١٨٠
المشاركة في اتخاذ القرار	٣.٨٢٧١٢٨	١.١٢٨٢٠٧
الحد من ضغوط العمل التنظيمية	٣.٠٦٥٧٥١	٠.٦٦٥٥٦٩

الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الاستغراق العاطفي (الشعوري)	٣.٠٨٤٦٦٣	١.٠٢٥٨١٤
الاستغراق المعرفي	٢.٧٨٩٠٠٧	١.٠٥٨٠٧٠
الاستغراق الجسدي (المادي)	٣.٠٨١١١٧	٠.٩٣٢٦٩٦
الاستغراق الوظيفي	٢.٩٨٤٩٢٩	٠.٨٧٣١٢١

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

ويتضح من الجدول رقم (٢) أن المتوسط الحسابي الإجمالي للصحة التنظيمية بلغ ٣.٣٥٤٦٩١ بما يشير إلى ميل آراء المبحوثين للإيجابية تجاه ممارسات ومزايا الصحة التنظيمية بدرجة موافقة متوسطة وذلك بانحراف معياري ٠.٤٧٩٢٦٦ مما يدل على وجود درجة من التجانس بين آراء المبحوثين، كما أن المتوسطات الحسابية للحد من ضغوط العمل التنظيمية بلغ ٣.٠٦٥٧٥١ بما يشير إلى ميل آراء المبحوثين للإيجابية تجاه ممارسات ومزايا الصحة التنظيمية بدرجة موافقة متوسطة وذلك بانحراف معياري ٠.٦٦٥٥٦٩ مما يدل على وجود درجة من التجانس بين آراء المبحوثين، كما أن المتوسطات الحسابية للاستغراق الوظيفي بلغ ٢.٩٨٤٩٢٩ بما يشير إلى ميل آراء المبحوثين للإيجابية تجاه ممارسات ومزايا الصحة التنظيمية بدرجة موافقة متوسطة وذلك بانحراف معياري ٠.٨٧٣١٢١ مما يدل على وجود درجة من التجانس بين آراء المبحوثين.

ويعرض الجدول التالي معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور وضوح الأهداف والدرجة الكلية للمحور:

جدول رقم (٣): الإحصاءات الوصفية الخاصة لمحور وضوح الأهداف ، معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور وضوح الأهداف والدرجة الكلية للمحور

م	عبارات محور وضوح الأهداف	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	قيمة الدلالة
1	أعتقد بأن إدارة المعهد تقوم بوضع أهداف قابلة للتحقيق	٣.٧١٥٤٢٦	٠.٨٨٩٢٧٠	**٠.٩٨٨٧٤٧	0.000
2	أشعر بالتطابق بين أهدافي وأهداف المعهد	٣.٧١٢٧٦٦	٠.٨٧٤٨٠١	** ٠.٩٨٨٩٢٤	0.000
3	أقوم كموظف بتأدية واجباتي بالمعهد من خلال معرفتي الدقيقة بأهدافه	٣.٧١٢٧٦٦	٠.٨٧٧٨٤٤	** ٠.٩٨٧٨٢٢	0.000
	محور وضوح الأهداف	٣.٧١٣٦٥٢	٠.٨٧٠٥٠٩		

** معنوي عند مستوى ٠.٠١

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي،

ومن نتائج الجدول السابق رقم (٣) المتوسطات الحسابية لمحور وضوح الأهداف بلغت ٣.٧١ بما يعكس إدراك المستجيبين لتوافرها بدرجة متوسطة إلى مرتفعة نسبياً، كما يتضح أن نجد أن جميع معاملات ارتباط بيرسون بين عبارات المحور وضوح الأهداف والدرجة الكلية للمحور دالة إحصائياً عند مستوي معنوية ٠.٠٠١. حيث كان الحد الأدنى لمعاملات الارتباط ٠.٩٨٧٨٢٢ فيما كان الحد الأعلي ٠.٩٨٨٩٢٤ وهي أعلى من ٠.٣٠ وهو الحد الأدنى لتكون بنود المقياس متسقة ومنسجمة في قياس نفس الموضوع ، وبالتالي تتحقق للمقاييس المستخدمة درجة عالية من الثبات والاعتمادية عند تحليل البيانات الأولية الخاصة بالدارسة من حيث قدرتها على قياس درجة الاتساق أو التوافق بين المحتويات المتعددة للقياس المستخدم.

أما فيما يتعلق بمعاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور الثقة التنظيمية والدرجة الكلية للمحور:

جدول رقم (٤): معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور الثقة التنظيمية والدرجة الكلية للمحور

م	عبارات محور الثقة التنظيمية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	قيمة الدلالة
1	أثق بأن إدارة المعهد تطبق سياسات وقواعد تنظيمية عادلة على جميع العاملين	٣.٣٩٦٢٧٧	١.٠٦٥٧٧٦	٠.٩٩٣٥٩٢ **	0.000
2	أثق بأن المعلومات التي أحصل عليها من إدارة المعهد صادقة وموثوق بها	٣.٣٩٨٩٣٦	١.٠٧٨٤٦٨	٠.٩٩٣٤١١ **	0.000
3	رئيسي المباشر وزملائي في العمل يتمتعون بكفاءة وفعالية ومعرفة عالية في مجال عمله	٣.٤٠١٥٩٦	١.٠٥٦٢٣١	٠.٩٩٣٥٢٥ **	0.000
	محور الثقة التنظيمية	٣.٣٩٨٩٣٦	١.٠٥٩٩٠٠		

** معنوي عند مستوى ٠.٠١

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

ومن نتائج الجدول السابق رقم (٤) المتوسطات الحسابية لمحور الثقة التنظيمية تراوحت ما بين ٣.٣٩٩ و ٤.٠٢ بما يعكس إدراك المستجيبين لتوافرها بدرجة متوسطة إلى مرتفعة نسبياً، كما يتضح أن نجد أن جميع معاملات ارتباط بيرسون بين عبارات المحور الثقة التنظيمية والدرجة الكلية للمحور دالة إحصائياً عند مستوي معنوية ٠.٠٠١. حيث كان الحد الأدنى لمعاملات الارتباط ٠.٩٩٣٤ فيما كان الحد الأعلي ٠.٩٩٣٦ وهي أعلى من ٠.٣٠ وهو الحد الأدنى لتكون بنود المقياس متسقة ومنسجمة في قياس نفس الموضوع ، وبالتالي تتحقق للمقاييس المستخدمة درجة

عالية من الثبات والاعتمادية عند تحليل البيانات الأولية الخاصة بالدارسة من حيث قدرتها على قياس درجة الاتساق أو التوافق بين المحتويات المتعددة للقياس المستخدم.

أما فيما يتعلق بمعاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور المعنويات والدرجة الكلية للمحور:

جدول رقم (٥): معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور المعنويات والدرجة الكلية للمحور

م	عبارات محور المعنويات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	قيمة الدلالة
1	الأجر الذي اتقاضاه كاف بالمقارنة مع مستوي إنجازي للعمل	٣.٤٧٨٧٢٣	١.٠١٦٩٦٣	٠.٩٩٢٦٨٩ **	0.000
2	معنوياتي مرتفعة للقيام بالأعمال المنوطة بي	٣.٤٧٦٠٦٤	١.٠٢٩٩٣١	٠.٩٩٣٢٩٨ **	0.000
3	أنا راض عن عملي في المعهد	٣.٤٧٨٧٢٣	١.٠٢٢١٩٣	٠.٩٩٣٦٠٠ **	0.000
	محور المعنويات **Morals**	٣.٤٧٧٨٣٧	١.٠١٦٠٦٩		

** معنوي عند مستوى ٠.٠١ المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

ومن نتائج الجدول السابق رقم (٥) المتوسطات الحسابية لمحور المعنويات تراوحت ما بين ٣.٤٧٦٠٦٤ و ٣.٤٧٨٧٢٣ بما يعكس إدراك المستجيبين لتوافرها بدرجة متوسطة إلى مرتفعة نسبياً، كما يتضح أن نجد أن جميع معاملات ارتباط بيرسون بين عبارات محور المعنويات والدرجة الكلية للمحور دالة إحصائياً عند مستوي معنوية ٠.٠٠١. حيث كان الحد الأدنى لمعاملات الارتباط ٠.٩٩٢٦٨٩ فيما كان الحد الأعلي ٠.٩٩٣٢٩٨ وهي أعلى من ٠.٣٠ وهو الحد الأدنى لتكون بنود المقياس متسقة ومنسجمة في قياس نفس الموضوع ، وبالتالي تتحقق للمقاييس المستخدمة درجة عالية من الثبات والاعتمادية عند تحليل البيانات الأولية الخاصة بالدارسة من حيث قدرتها على قياس درجة الاتساق أو التوافق بين المحتويات المتعددة للقياس المستخدم.

أما فيما يتعلق بمعاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور التكيف والدرجة الكلية للمحور:

جدول رقم (٦): معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور التكيف والدرجة الكلية للمحور

م	عبارات محور التكيف **Adaptation**	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	قيمة الدلالة
1	تحرص إدارة المعهد على صنع مركزها التنافسي بين المعاهد الأخرى	٣.٢١٢٧٦٦	٠.٩٠٤٧٧١	٠.٩٩٢٣٩٧ **	0.000
2	تقوم إدارة المعهد التي أعمل بها على عمل برامج تطويرية لأقسامها	٣.٢١٢٧٦٦	٠.٨٩٥٨٨٥	٠.٩٩٢٢٢٣ **	0.000
3	تضع إدارة المعهد خططاً سنوية لمواكبة التغييرات التي تحدث في تكنولوجيا التعليم	٣.٢١٨٠٨٥	٣.٢١٨٠٨٥	٠.٩٩٢٢١٢ **	0.000
	محور التكيف **Adaptation**	٣.٢١٤٥٣٩	٠.٨٩١٤٨١		

** معنوي عند مستوى ٠.٠١ المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

ومن نتائج الجدول السابق رقم (٦) المتوسطات الحسابية لمحور التكيف تراوحت ما بين ٣.٢١٢٧٦٦ و ٣.٤٧٨٧٢٣ بما يعكس إدراك المستجيبين لتوافرها بدرجة متوسطة إلى مرتفعة نسبياً، كما يتضح أن نجد أن جميع معاملات ارتباط بيرسون بين عبارات محور التكيف والدرجة الكلية للمحور دالة إحصائياً عند مستوي معنوية ٠.٠٠١. حيث كان الحد الأدنى لمعاملات الارتباط ٠.٩٩٢٢١٢ فيما كان الحد الأعلي ٠.٩٩٢٣٩٧ وهي أعلى من ٠.٣٠ وهو الحد الأدنى لتكون بنود المقياس متسقة ومنسجمة في قياس نفس الموضوع ، وبالتالي تتحقق للمقاييس المستخدمة درجة عالية من الثبات والاعتمادية عند تحليل البيانات الأولية الخاصة بالدارسة من حيث قدرتها على قياس درجة الاتساق أو التوافق بين المحتويات المتعددة للقياس المستخدم.

أما فيما يتعلق بمعاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور الاستخدام الأمثل للموارد والدرجة الكلية للمحور:

جدول رقم (٧): معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور الاستخدام الأمثل للموارد والدرجة الكلية للمحور

م	عبارات محور الاستخدام الأمثل للموارد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	قيمة الدلالة
1	تقوم إدارة المعهد بوضع استراتيجية فعالة تحقيق أقصى فائدة ممكنة من الموارد المتاحة	٣.٨٦٤٣٦٢	١.٠٠٤١٠٢	٠.٩٩٠٨٤٨ **	0.000
2	لدى إدارة المعهد القدرة الكافية لتشغيل جميع الموارد البشرية المتاحة	٣.٨٦٤٣٦٢	١.٠٠٤١٠٢	٠.٩٩٠٨٤٨ **	0.000
3	تحاول إدارة المعهد إيجاد بدائل تعويضية لمواجهة ندرة الموارد في البيئة	٣.٨٦٤٣٦٢	١.٠٠٦٧٥٤	٠.٩٩٠٠١١ **	0.000
	محور الاستخدام الأمثل للموارد	٣.٨٦٤٣٦٢	٠.٩٩٥٥٠٧		

** معنوي عند مستوى ٠.٠١　　المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

ومن نتائج الجدول السابق رقم (٧) المتوسطات الحسابية لمحور الاستخدام الأمثل للموارد بلغت ٣.٨٦٤٣٦٢ بما يعكس إدراك المستجيبين لتوافرها بدرجة متوسطة إلى مرتفعة نسبياً، كما يتضح أن نجد أن جميع معاملات ارتباط بيرسون بين عبارات محور الاستخدام الأمثل للموارد والدرجة الكلية للمحور دالة إحصائياً عند مستوي معنوية ٠.٠٠١. حيث كان الحد الأدنى لمعاملات الارتباط ٠.٩٩٠٠١١ فيما كان الحد الأعلي ٠.٩٩٠٨٤٨ وهي أعلى من ٠.٣٠ وهو الحد الأدنى لتكون بنود المقياس متسقة ومنسجمة في قياس نفس الموضوع ، وبالتالي تتحقق للمقاييس المستخدمة درجة عالية من الثبات والاعتمادية عند تحليل البيانات الأولية الخاصة بالدارسة من حيث قدرتها على قياس درجة الاتساق أو التوافق بين المحتويات المتعددة للقياس المستخدم.

أما فيما يتعلق بمعاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور توازن السلطة والدرجة الكلية للمحور:

جدول رقم (٨) : معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور توازن السلطة والدرجة الكلية للمحور

م	عبارات محور توازن السلطة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	قيمة الدلالة
1	توزع السلطات في المعهد توزيعاً عادلاً	٣.٣٣٢٤٤٧	٠.٩١١٣٢٧	٠.٩٩٠٤٠٦ **	0.000
2	الصلاحيات المنوطة بي تتناسب مع المسؤوليات المكلف بها	٣.٣٣٥١٠٦	٠.٩٢٣٤٣٨	٠.٩٩٠٠٤٨ **	0.000
3	يتم توزيع الأدوار بين العاملين في المعهد حسب إمكانياتهم وقدراتهم	٣.٣٤٠٤٢٦	٠.٩٣٢٩٨٩	٠.٩٩١٣٦٤ **	0.000
	محور توازن السلطة	٣.٣٣٥٩٩٣	٠.٩١٣٩٢١		

** معنوي عند مستوى ٠.٠١ المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

ومن نتائج الجدول السابق رقم (٨) المتوسطات الحسابية لمحور توازن السلطة للموارد تراوحت بين ٣.٣٣٢٤٤٧ و ٠.٩٣٢٩٨٩ بما يعكس إدراك المستجيبين لتوافرها بدرجة متوسطة إلى مرتفعة نسبياً، كما يتضح أن نجد أن جميع معاملات ارتباط بيرسون بين عبارات محور توازن السلطة والدرجة الكلية للمحور دالة إحصائياً عند مستوي معنوية ٠.٠١. حيث كان الحد الأدنى لمعاملات الارتباط ٠.٩٩٠٠٤٨ فيما كان الحد الأعلي ٠.٩٩٠٠٤٨ وهي أعلى من ٠.٣٠ وهو الحد الأدنى لتكون بنود المقياس متسقة ومنسجمة في قياس نفس الموضوع ، وبالتالي تتحقق للمقاييس المستخدمة درجة عالية من الثبات والاعتمادية عند تحليل البيانات الأولية الخاصة بالدارسة من حيث قدرتها على قياس درجة الاتساق أو التوافق بين المحتويات المتعددة للقياس المستخدم.

أما فيما يتعلق بمعاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور التماسك والدرجة الكلية للمحور:

جدول رقم (٩): معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور التماسك والدرجة الكلية للمحور

م	عبارات محور التماسك **Cohesiveness**	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	قيمة الدلالة
1	العلاقة بين إدارة المعهد والعاملين فيه علاقة إيجابية وقوية	٣.١٣٥٦٣٨	٠.٩٥٧٨٩٠	٠.٩٨٨١٧٤ **	0.000
2	معظم العاملين يشعرون بتجاذب العلاقات داخل المعهد	٣.١٣٥٦٣٨	٠.٩٤٦٦٨٩	٠.٩٩٠٨٦٨ **	0.000
3	تترابط الأنشطة في المعهد فيما بينها كوحدة متكاملة	٣.١٣٨٢٩٨	٠.٩٤٢٠٦٧	٠.٩٩٠٢٩٥ **	0.000
	محور التماسك **Cohesiveness**	٣.١٣٦٥٢٥	٠.٩٣٩١٧٦		

** معنوي عند مستوى ٠.٠١ المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

ومن نتائج الجدول السابق رقم (٩) المتوسطات الحسابية لمحور التماسك تراوحت بين ٣.١٣٥٦٣٨ و ٣.١٣٨٢٩٨ بما يعكس إدراك المستجيبين لتوافرها بدرجة متوسطة إلى مرتفعة نسبياً، كما يتضح أن نجد أن جميع معاملات ارتباط بيرسون بين عبارات محور التماسك والدرجة الكلية للمحور دالة إحصائياً عند مستوي معنوية ٠.٠٠١. حيث كان الحد الأدنى لمعاملات الارتباط ٠.٩٩٠٢٩٥ فيما كان الحد الأعلي ٠.٩٨٨١٧٤ وهي أعلى من ٠.٣٠ وهو الحد الأدنى لتكون بنود المقياس متسقة ومنسجمة في قياس نفس الموضوع ، وبالتالي تتحقق للمقاييس المستخدمة درجة عالية من الثبات والاعتمادية عند تحليل البيانات الأولية الخاصة بالدارسة من حيث قدرتها على قياس درجة الاتساق أو التوافق بين المحتويات المتعددة للقياس المستخدم.

أما فيما يتعلق بمعاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور ملائمة الاتصالات والدرجة الكلية للمحور:

جدول رقم (١٠): معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور ملائمة الاتصالات والدرجة الكلية للمحور

م	عبارات محور ملائمة الاتصالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	قيمة الدلالة
1	أتمتع من خلال وظيفتي في المعهد باتصالات مفتوحة مع جميع الاتجاهات	٢.٩٧٨٧٢٣	١.٠٢٢١٩٣	٠.٩٩١٦١٥ **	0.000
2	الاتصالات المعتمدة في المعهد تتوافق مع جميع المستويات التنظيمية	٢.٩٧٦٠٦٤	١.٠١٢٩٦٢	٠.٩٩١٨٨٩ **	0.000
3	نقل المعلومات بين المستويات التنظيمية في المعهد تتم بصورة فعالة	٢.٩٧٨٧٢٣	١.٠١٤٣٣٧	٠.٩٩١٤٧١ **	0.000
	محور ملائمة الاتصالات	٢.٩٧٧٨٣٧	١.٠٠٨٠١٨		

**معنوي عند مستوى ٠.٠١　　المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

ومن نتائج الجدول السابق رقم (١٠) المتوسطات الحسابية لمحور ملائمة الاتصالات تراوحت بين ٢.٩٧٦٠٦٤ و ٢.٩٧٨٧٢٣ بما يعكس إدراك المستجيبين لتوافرها بدرجة متوسطة إلى مرتفعة نسبياً، كما يتضح أن نجد أن جميع معاملات ارتباط بيرسون بين عبارات محور ملائمة الاتصالات والدرجة الكلية للمحور دالة إحصائياً عند مستوي معنوية ٠.٠٠١. حيث كان الحد الأدنى لمعاملات الارتباط ٠.٩٩١٤٧١ فيما كان الحد الأعلي ٠.٩٩١٨٨٩ وهي أعلى من ٠.٣٠ وهو الحد الأدنى لتكون بنود المقياس متسقة ومنسجمة في قياس نفس الموضوع ، وبالتالي تتحقق للمقاييس المستخدمة درجة عالية من الثبات والاعتمادية عند تحليل البيانات الأولية الخاصة بالدارسة من حيث قدرتها على قياس درجة الاتساق أو التوافق بين المحتويات المتعددة للقياس المستخدم.

أما فيما يتعلق بمعاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور الإبداعية والدرجة الكلية للمحور:

م	عبارات محور الإبداعية **Innovativeness**	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	قيمة الدلالة
1	تقوم إدارة المعهد بدعم الأفكار الجديدة لغرض الاستفادة العملية والعملية منها	٣.٢٥٠٠٠٠	٠.٩٣٨٧٩٤	٠.٩٩١٣١٥ **	**0.000**
2	توفر إدارة المعهد للعاملين بيئة عمل ملائمة لإظهار ابداعاتهم	٣.٢٤٧٣٤٠	٠.٩٢٠٨٦٥	٠.٩٩٠٣٦٦ **	**0.000**
3	تعقد إدارة المعهد مناقشات دورية لغرض تحسين المهارات الابداعية لدى العاملين	٣.٢٤٧٣٤٠	٠.٩٢٠٨٦٥	٠.٩٨٩٣١٤ **	**0.000**
	محور الإبداعية	٣.٢٤٨٢٢٧	٠.٩١٧٨٨٦		

**معنوي عند مستوى ٠.٠١ المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

ومن نتائج الجدول السابق رقم (١١) المتوسطات الحسابية لمحور الإبداعية تراوحت بين ٣.٢٤٧٣٤٠ و ٣.٢٥ بما يعكس إدراك المستجيبين لتوافرها بدرجة متوسطة إلى مرتفعة نسبياً، كما يتضح أن نجد أن جميع معاملات ارتباط بيرسون بين عبارات محور الإبداعية والدرجة الكلية للمحور دالة إحصائياً عند مستوي معنوية ٠.٠٠١. حيث كان الحد الأدنى لمعاملات الارتباط ٠.٩٨٩٣١٤ فيما كان الحد الأعلي ٠.٩٩١٣١٥ وهي أعلى من ٠.٣٠ وهو الحد الأدنى لتكون بنود المقياس متسقة ومنسجمة في قياس نفس الموضوع ، وبالتالي تتحقق للمقاييس المستخدمة درجة عالية من الثبات والاعتمادية عند تحليل البيانات الأولية الخاصة بالدارسة من حيث قدرتها على قياس درجة الاتساق أو التوافق بين المحتويات المتعددة للقياس المستخدم.

أما فيما يتعلق بمعاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور حل المشكلات والدرجة الكلية للمحور:

جدول رقم (١٢): معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور حل المشكلات والدرجة الكلية للمحور

م	عبارات محور حل المشكلات **Problem Solving**	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	قيمة الدلالة
1	تعتمد إدارة المعهد الأسلوب العملي في مواجهة المشكلات	٣.٦٥٩٥٧٤	٠.٨٤٩١٩٧	٠.٩٧٧٤٦٥ **	**0.000**
2	يوجد نظام معالجة فورية للمشكلات في المعهد الذي اعمل يحول دون توقف النشاطات	٣.٦٥٦٩١٥	٠.٨٦٨٣١٩	٠.٩٧٨٩٩٠ **	**0.000**
3	لدى المعهد نظام متابعة لتقييم حلول المشكلات التي يتعامل معها	٣.٦٥٩٥٧٤	٠.٨٦٤٧٥٥	٠.٩٨٠٦١٤ **	**0.000**
	محور حل المشكلات	٣.٦٥٨٦٨٨	٠.٨٤٢٧٠٩		

**معنوي عند مستوى ٠.٠١ المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

ومن نتائج الجدول السابق رقم (١٢) المتوسطات الحسابية لمحور حل المشكلات تراوحت بين ٣.٦٥٩٥٧٤ و ٣.٦٥٦٩١٥ بما يعكس إدراك المستجيبين لتوافرها بدرجة متوسطة إلى مرتفعة نسبياً، كما يتضح أن نجد أن جميع معاملات ارتباط بيرسون بين عبارات محور حل المشكلات والدرجة الكلية للمحور دالة إحصائياً عند مستوي معنوية ٠.٠٠١. حيث كان الحد الأدنى لمعاملات الارتباط ٠.٩٧٧٤٦٥ فيما كان الحد الأعلي ٠.٩٨٠٦١٤ وهي أعلى من ٠.٣٠ وهو الحد الأدنى لتكون بنود المقياس متسقة ومنسجمة في قياس نفس الموضوع ، وبالتالي تتحقق للمقاييس المستخدمة درجة عالية من الثبات والاعتمادية عند تحليل البيانات الأولية الخاصة بالدارسة من حيث قدرتها على قياس درجة الاتساق أو التوافق بين المحتويات المتعددة للقياس المستخدم.

أما فيما يتعلق بمعاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور الاستقلالية والدرجة الكلية للمحور:

جدول رقم (١٣): معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور الاستقلالية والدرجة الكلية للمحور

م	عبارات محور الاستقلالية **Autonomy**	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	قيمة الدلالة
1	تتخذ إدارة المعهد قراراتها الداخلية باستقلالية بعيداً عن الوزارة	٢.٨٧٧٦٦٠	٠.٩٠٦٨٢٢	٠.٩٩٠٤٥٦ **	**0.000**
2	يتجاهل المعهد الذي أعمل فيه طلبات الجماعات الضاغطة كالنقابات في اتخاذ قراراته	٢.٨٧٥٠٠٠	٠.٨٩٩٠٧٤	٠.٩٩١٩٠٦ **	**0.000**
3	أتمتع كموظف باستقلالية في عملي دون تدخل من الآخرين	٢.٨٧٢٣٤٠	٠.٨٨٨٢٥٣	٠.٩٨٨٩٤٢ **	**0.000**
	محور الاستقلالية **Autonomy**	٢.٨٧٥٠٠٠	٠.٨٨٩٤٦٥		

****معنوي عند مستوى ٠.٠١　　المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

ومن نتائج الجدول السابق رقم (١٣) المتوسطات الحسابية لمحور الاستقلالية تراوحت بين ٢.٨٧٥٠٠٠ و ٢.٨٧٧٦٦٠ بما يعكس إدراك المستجيبين لتوافرها بدرجة متوسطة إلى مرتفعة نسبياً، كما يتضح أن نجد أن جميع معاملات ارتباط بيرسون بين عبارات محور الاستقلالية والدرجة الكلية للمحور دالة إحصائياً عند مستوي معنوية ٠.٠٠١. حيث كان الحد الأدنى لمعاملات الارتباط ٠.٩٨٨٩٤٢ فيما كان الحد الأعلي ٠.٩٩١٩٠٦ وهي أعلى من ٠.٣٠ وهو الحد الأدنى لتكون بنود المقياس متسقة ومنسجمة في قياس نفس الموضوع ، وبالتالي تتحقق للمقاييس المستخدمة درجة

عالية من الثبات والاعتمادية عند تحليل البيانات الأولية الخاصة بالدارسة من حيث قدرتها على قياس درجة الاتساق أو التوافق بين المحتويات المتعددة للقياس المستخدم.

أما فيما يتعلق بمعاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور الهيكل التنظيمي والدرجة الكلية للمحور:

جدول رقم (١٤): معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور الهيكل التنظيمي والدرجة الكلية للمحور

م	عبارات محور الهيكل التنظيمي Organizational structure	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	قيمة الدلالة
1	يتسم الهيكل التنظيمي بالمعهد بالمرونة فهو يراعي الارتباط بين العامل من جهة ووظيفته وطموحاته من جهة آخرى	٢.٩٨٩٣٦٢	١.٠١٧١٣٠	٠.٩٩١٥١٧ **	0.000
2	يوضح الهيكل التنظيمي بالمعهد الاختصاصات منعاً للازدواجية والتداخل والتعارض بين العاملين	٢.٩٩٢٠٢١	١.٠١٠٥٧٩	٠.٩٩١٨٧٣ **	0.000
3	طول خطوط الاتصال مناسب وملائم لمتطلبات وظيفتي	٢.٩٨٩٣٦٢	١.٠٢٤٩٦٥	٠.٩٩٤٢٤١ **	0.000
	محور الهيكل التنظيمي Organizational structure	٢.٩٩٠٢٤٨	١.٠٠٩٩٧٧		

**معنوي عند مستوى ٠.٠١ المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

ومن نتائج الجدول السابق رقم (١٤) المتوسطات الحسابية لمحور الهيكل التنظيمي تراوحت بين ٢.٩٨٩٣٦٢ و ٢.٩٩٢٠٢١ بما يعكس إدراك المستجيبين لتوافرها بدرجة متوسطة إلى مرتفعة نسبياً، كما يتضح أن نجد أن جميع معاملات ارتباط بيرسون بين عبارات محور الهيكل التنظيمي والدرجة الكلية للمحور دالة إحصائياً عند مستوي معنوية ٠.٠١. حيث كان الحد الأدنى لمعاملات الارتباط ٠.٩٩١٥١٧ فيما كان الحد الأعلي ٠.٩٩٤٢٤١ وهي أعلى من ٠.٣٠ وهو الحد الأدنى لتكون بنود المقياس متسقة ومنسجمة في قياس نفس الموضوع ، وبالتالي تتحقق للمقاييس المستخدمة درجة عالية من الثبات والاعتمادية عند تحليل البيانات الأولية الخاصة بالدارسة من حيث قدرتها على قياس درجة الاتساق أو التوافق بين المحتويات المتعددة للقياس المستخدم.

أما فيما يتعلق بمعاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور الرواتب والأجور والحوافز والدرجة الكلية للمحور:

جدول رقم (١٥): معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور الرواتب والأجور والحوافز والدرجة الكلية للمحور

م	عبارات محور الرواتب والأجور والحوافز	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	قيمة الدلالة
1	الأجر الذي أتقاضاه يكفي لتغطية متطلباتي	٣.٠٣١٩١٥	٠.٨٧٢٧٢٣	٠.٩٩٣٧٦٨ **	0.000
2	أشعر بالعدالة والمساواة إذا ما قارنت مرتبي بمرتب زميلي الذي يوازيني في المؤهل	٣.٠٣١٩١٥	٠.٨٨٧٨٦٩	٠.٩٩٢٩٠٥ **	0.000
3	أشعر بالعدالة والمساواة إذا ما قارنت مرتبي بالجهد الذي أبذله في وظيفتي	٣.٠٢٦٥٩٦	٠.٨٦٩٨٤١	٠.٩٩٣٧٥٣ **	0.000
	محور الرواتب والأجور والحوافز	٣.٠٣٠١٤٢	٠.٨٧١٠٨٧		

**معنوي عند مستوى ٠.٠١　　المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

ومن نتائج الجدول السابق رقم (١٥) المتوسطات الحسابية لمحور الرواتب والأجور والحوافز تراوحت بين ٣.٠٢٦٥٩٦ و ٣.٠٣١٩١٥ بما يعكس إدراك المستجيبين لتوافرها بدرجة متوسطة إلى مرتفعة نسبياً، كما يتضح أن نجد أن جميع معاملات ارتباط بيرسون بين عبارات محور الرواتب والأجور والحوافز والدرجة الكلية للمحور دالة إحصائياً عند مستوي معنوية ٠.٠٠١. حيث كان الحد الأدنى لمعاملات الارتباط ٠.٩٩٢٩٠٥ فيما كان الحد الأعلي ٠.٩٩٣٧٦٨ وهي أعلى من ٠.٣٠ وهو الحد الأدنى لتكون بنود المقياس متسقة ومنسجمة في قياس نفس الموضوع ، وبالتالي تتحقق للمقاييس المستخدمة درجة عالية من الثبات والاعتمادية عند تحليل البيانات الأولية الخاصة بالدارسة من حيث قدرتها على قياس درجة الاتساق أو التوافق بين المحتويات المتعددة للقياس المستخدم.

أما فيما يتعلق بمعاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور تقييم الأداء والدرجة الكلية للمحور:

جدول رقم (١٦): معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور تقييم الأداء والدرجة الكلية للمحور

م	عبارات محور تقييم الأداء	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	قيمة الدلالة
1	معايير تقييم الأداء واضحة ومعلنة	٢.٩٢٥٥٣٢	٠.٩٨٢٣٩٨	٠.٩٩٣٧٦٨ **	0.000
2	معايير تقييم الأداء ملائمة وعادلة	٢.٩٢٥٥٣٢	٠.٩٧٦٩٥٤	٠.٩٩٢٩٠٥ **	0.000
3	يتم تعديل معايير تقييم الأداء باستمرار لتلائم كافة المتغيرات الجديدة	٢.٩٢٥٥٣٢	٠.٩٧٩٦٨٠	٠.٩٩٣٧٥٣ **	0.000
	تقييم الأداء	٢.٩٢٥٥٣٢	٠.٩٧٣٦١٢		

**معنوي عند مستوى ٠.٠١　　المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

ومن نتائج الجدول السابق رقم (١٦) المتوسطات الحسابية لمحور تقييم الأداء بلغت ٢.٩٢٥٥٣٢ بما يعكس إدراك المستجيبين لتوافرها بدرجة متوسطة إلى مرتفعة نسبياً، كما يتضح أن نجد أن جميع معاملات ارتباط بيرسون بين عبارات محور تقييم الأداء والدرجة الكلية للمحور دالة إحصائياً عند مستوي معنوية ٠.٠٠١. حيث كان الحد الأدنى لمعاملات الارتباط ٠.٩٩٢٩٠٥ فيما كان الحد الأعلي ٠.٩٩٣٧٦٨ وهي أعلى من ٠.٣٠ وهو الحد الأدنى لتكون بنود المقياس متسقة ومنسجمة في قياس نفس الموضوع ، وبالتالي تتحقق للمقاييس المستخدمة درجة عالية من الثبات والاعتمادية عند تحليل البيانات الأولية الخاصة بالدارسة من حيث قدرتها على قياس درجة الاتساق أو التوافق بين المحتويات المتعددة للقياس المستخدم.

أما فيما يتعلق بمعاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور التكنولوجيا والدرجة الكلية للمحور:

جدول رقم (١٧): معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور التكنولوجيا والدرجة الكلية للمحور

م	عبارات محور التكنولوجيا Technology	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	قيمة الدلالة
1	الجميع متفهم لاستخدام النظام الالكتروني (السيستم) في مجال العمل	٢.٧٦٣٢٩٨	٠.٩٥٧٦٨٣	**٠.٩٩٤٣٥١	0.000
2	النظام الالكتروني (السيستم) يمكن تعلمه بسهولة	٢.٧٥٧٩٧٩	٠.٩٧٠١٩٠	**٠.٩٩٥٤٧٣	0.000
3	لا توجد جماعات ضغط تقاوم تعلم النظام الالكتروني (السيستم)	٢.٧٥٥٣١٩	٠.٩٥٧٠٦٤	**٠.٩٩٣٨٥٧	0.000
	محور التكنولوجيا	٢.٧٥٨٨٦٥	٠.٩٥٦٤١٨		

**معنوي عند مستوى ٠.٠١ المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

ومن نتائج الجدول السابق رقم (١٧) المتوسطات الحسابية لمحور التكنولوجيا تراوحت بين ٢.٧٥٥٣١٩ و ٢.٧٦٣٢٩٨ بما يعكس إدراك المستجيبين لتوافرها بدرجة متوسطة إلى مرتفعة نسبياً، كما يتضح أن نجد أن جميع معاملات ارتباط بيرسون بين عبارات محور التكنولوجيا والدرجة الكلية للمحور السابع دالة إحصائياً عند مستوي معنوية ٠.٠٠١. حيث كان الحد الأدنى لمعاملات الارتباط ٠.٩٩٣٨٥٧ فيما كان الحد الأعلي ٠.٩٩٥٤٧٣ وهي أعلى من ٠.٣٠ وهو الحد الأدنى لتكون بنود المقياس متسقة ومنسجمة في قياس نفس الموضوع ، وبالتالي تتحقق للمقاييس المستخدمة درجة عالية من الثبات والاعتمادية عند تحليل البيانات الأولية الخاصة بالدارسة من حيث قدرتها على قياس درجة الاتساق أو التوافق بين المحتويات المتعددة للقياس المستخدم.

أما فيما يتعلق بمعاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور أهداف المعهد والدرجة الكلية للمحور:

جدول رقم (١٨): معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور أهداف المعهد والدرجة الكلية للمحور

م	عبارات محور أهداف المعهد Objectives of the Institute	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	قيمة الدلالة
1	أهداف المعهد واضحة تماماً للعاملين	٢.٨٦٤٣٦٢	٠.٩٢٩٦٣٤	٠.٩٩٤١٥٩ **	0.000
2	يتم تكليفي بمهام تتناسب مع قدراتي	٢.٨٦٤٣٦٢	٠.٩٢٩٦٣٤	٠.٩٩٣١٢٦ **	0.000
3	أهداف المعهد تراعي أهداف العاملين به	٢.٨٥٩٠٤٣	٠.٩٣٧٤١٤	٠.٩٩٣٢٥٥ **	0.000
	محور أهداف المعهد	٢.٨٦٢٥٨٩	٠.٩٢٦١٨٠		

**معنوي عند مستوى ٠.٠١　　المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

ومن نتائج الجدول السابق رقم (١٨) المتوسطات الحسابية لمحور أهداف المعهد تراوحت بين ٢.٨٥٩٠٤٣ و ٢.٨٦٤٣٦٢ بما يعكس إدراك المستجيبين لتوافرها بدرجة متوسطة إلى مرتفعة نسبياً، كما يتضح أن نجد أن جميع معاملات ارتباط بيرسون بين عبارات محور أهداف المعهد والدرجة الكلية للمحور السابع دالة إحصائياً عند مستوي معنوية ٠.٠٠١. حيث كان الحد الأدنى لمعاملات الارتباط ٠.٩٩٣١٢٦ فيما كان الحد الأعلي ٠.٩٩٤١٥٩ وهي أعلى من ٠.٣٠ وهو الحد الأدنى لتكون بنود المقياس متسقة ومنسجمة في قياس نفس الموضوع ، وبالتالي تتحقق للمقاييس المستخدمة درجة عالية من الثبات والاعتمادية عند تحليل البيانات الأولية الخاصة بالدارسة من حيث قدرتها على قياس درجة الاتساق أو التوافق بين المحتويات المتعددة للقياس المستخدم.

أما فيما يتعلق بمعاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور المشاركة في اتخاذ القرار والدرجة الكلية للمحور:

جدول رقم (١٩) : معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور المشاركة في اتخاذ القرار والدرجة الكلية للمحور

م	عبارات محور المشاركة في اتخاذ القرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	قيمة الدلالة
1	تتيح إدارة المعهد لي الفرصة لإبداء رأيي في العمل والمشاركة في اتخاذ القرار	٣.٨٢٩٧٨٧	١.١٣٩٧١٥	٠.٩٩٦٠٢٢ **	0.000
2	تأخذ إدارة المعهد برأئي في حل مشكلاته	٣.٨٢٤٤٦٨	١.١٢٩٥٠١	٠.٩٩٥٩٣٤ **	0.000
3	تمدني إدارة المعهد بالمعلومات اللازمة لأداء عملي	٣.٨٢٧١٢٨	١.١٢٨٧٣٢	٠.٩٩٦٢٧٧ **	0.000
	محور المشاركة في اتخاذ القرار	٣.٨٢٧١٢٨	١.١٢٨٢٠٧		

**معنوي عند مستوى ٠.٠١　　المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

ومن نتائج الجدول السابق رقم (١٩) المتوسطات الحسابية لمحور المشاركة في اتخاذ القرار تراوحت بين ٣.٨٢٤٤٦٨ و ٣.٨٢٩٧٨٧ بما يعكس إدراك المستجيبين لتوافرها بدرجة متوسطة إلى مرتفعة نسبياً، كما يتضح أن نجد أن جميع معاملات ارتباط بيرسون بين عبارات محور المشاركة في اتخاذ القرار والدرجة الكلية للمحور دالة إحصائياً عند مستوي معنوية ٠.٠٠١ حيث كان الحد الأدنى لمعاملات الارتباط ٠.٩٩٥٩٣٤ فيما كان الحد الأعلي ٠.٩٩٦٢٧٧ وهي أعلى من ٠.٣٠ وهو الحد الأدنى لتكون بنود المقياس متسقة ومنسجمة في قياس نفس الموضوع ، وبالتالي تتحقق للمقاييس المستخدمة درجة عالية من الثبات والاعتمادية عند تحليل البيانات الأولية الخاصة بالدارسة من حيث قدرتها على قياس درجة الاتساق أو التوافق بين المحتويات المتعددة للقياس المستخدم.

أما فيما يتعلق بمعاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور المشاركة في اتخاذ القرار والدرجة الكلية للمحور:

جدول رقم (٢٠): معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور المشاركة في اتخاذ القرار والدرجة الكلية للمحور

م	عبارات محور الاستغراق العاطفي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	قيمة الدلالة
1	أجد متعتي الحقيقية في أداء عملي	٣.٠٨٢٤٤٧	١.٠٢٥٥٩٨	**.٩٩٤٥٤٦	0.000
2	ممارستي لعملي أساس لتحقيق ذاتي	٣.٠٨٧٧٦٦	١.٠٤٣٢٠٥	**.٩٩٤٧٨١	0.000
3	أشعر بسعادة وارتياح أثناء أدائي لعملي	٣.٠٨٢٤٤٧	١.٠٢٢٩٩٤	**.٩٩٣٦٨٩	0.000
٤	يمر الوقت سريعاً أثناء أدائي لعملي	٣.٠٨٢٤٤٧	١.٠٢٥٥٩٨	**.٩٩٣٢٧٨	0.000
٥	أعتبر أدائي لعملي أساساً لتحقيق ذاتي	٣.٠٨٥١٠٦	١.٠٢٩٢٧٤	**.٩٩٥٤١١	0.000
٦	أشعر بالمتعة عند إنجاز ما هو مطلوب مني	٣.٠٨٧٧٦٦	١.٠٤٣٢٠٥	**.٩٩٤٣٦٦	0.000
	محور الاستغراق العاطفي	٣.٠٨٤٦٦٣	١.٠٢٥٨١٤		

**معنوي عند مستوى ٠.٠١ المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

ومن نتائج الجدول السابق رقم (٢٠) المتوسطات الحسابية لمحور الاستغراق العاطفي تراوحت بين ٣.٠٨٢٤٤٧ و ٣.٠٨٧٧٦٦ بما يعكس إدراك المستجيبين لتوافرها بدرجة متوسطة إلى مرتفعة نسبياً، كما يتضح أن نجد أن جميع معاملات ارتباط بيرسون بين عبارات محور الاستغراق العاطفي والدرجة الكلية للمحور السابع دالة إحصائياً عند مستوي معنوية ٠.٠٠١ حيث كان الحد الأدنى لمعاملات الارتباط ٠.٩٩٣٢٧٨ فيما كان الحد الأعلي ٠.٩٩٥٤١١ وهي أعلى من ٠.٣٠ وهو الحد الأدنى لتكون بنود المقياس متسقة ومنسجمة في قياس نفس الموضوع ، وبالتالي تتحقق للمقاييس المستخدمة درجة عالية من الثبات والاعتمادية عند تحليل البيانات الأولية الخاصة بالدارسة من حيث قدرتها على قياس درجة الاتساق أو التوافق بين المحتويات المتعددة للقياس المستخدم.

أما فيما يتعلق بمعاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور المشاركة في اتخاذ القرار والدرجة الكلية للمحور:

جدول رقم (٢١): معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور المشاركة في اتخاذ القرار والدرجة الكلية للمحور

م	عبارات محور الاستغراق المعرفي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	قيمة الدلالة
1	معظم اهتماماتي وأهدافي الشخصية متركزة حول عملي	٢.٧٨٩٨٩٤	١.٠٥٨٨٠٦	٠.٩٩٥٣٧٢ **	0.000
2	مستعد للعمل وقت إضافي بعد انتهاء وقت العمل حتي ولو لم يكن الوقت الإضافي مدفوع الأجر	٢.٧٨٩٨٩٤	١.٠٦٦٣٣٥	٠.٩٩٥٤٣٥ **	0.000
3	أساعد زملائي بلا تردد عند احتياجهم للمساعدة	٢.٧٨٧٢٣٤	١.٠٦٧٠٥٧	٠.٩٩٦٢٣٢ **	0.000
٤	أفكر في وظيفتي حتي بعد انتهاء وقت العمل	٢.٧٨٩٨٩٤	١.٠٦١٣٢٢	٠.٩٩٥٣٨٨ **	0.000
٥	أكون مثابراً ومتحمل للمسئولية حال وجود أي مشكلة بالعمل	٢.٧٨٧٢٣٤	١.٠٦٧٠٥٧	٠.٩٩٥٨٣٨ **	0.000
٦	أشعر بالحماس في تأديتي لوظيفتي	٢.٧٨٩٨٩٤	١.٠٥٦٢٨٥	٠.٩٩٤٩٦٥ **	0.000
	محور الاستغراق المعرفي	٢.٧٨٩٠٠٧	١.٠٥٨٠٧٠		

**معنوي عند مستوى ٠.٠١　　المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

ومن نتائج الجدول السابق رقم (٢١) المتوسطات الحسابية لمحور الاستغراق المعرفي تراوحت بين ٢.٧٨٧٢٣٤ و ٢.٧٨٩٨٩٤ بما يعكس إدراك المستجيبين لتوافرها بدرجة متوسطة إلى مرتفعة نسبياً، كما يتضح أن نجد أن جميع معاملات ارتباط بيرسون بين عبارات محور الاستغراق المعرفي والدرجة الكلية للمحور السابع دالة إحصائياً عند مستوي معنوية ٠.٠٠١. حيث كان الحد الأدنى لمعاملات الارتباط ٠.٩٩٤٩٦٥ فيما كان الحد الأعلي ٠.٩٩٦٢٣٢ وهي أعلى من ٠.٣٠ وهو الحد الأدنى لتكون بنود المقياس متسقة ومنسجمة في قياس نفس الموضوع ، وبالتالي تتحقق للمقاييس المستخدمة درجة عالية من الثبات والاعتمادية عند تحليل البيانات الأولية الخاصة بالدارسة من حيث قدرتها على قياس درجة الاتساق أو التوافق بين المحتويات المتعددة للقياس المستخدم.

أما فيما يتعلق بمعاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات الاستغراق الجسدي والدرجة الكلية للمحور:

جدول رقم (٢٢): معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات الاستغراق الجسدي والدرجة الكلية للمحور

م	عبارات محور الاستغراق الجسدي (المادي)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	قيمة الدلالة
1	أبذل جهدي لإنجاز مهام عملي في الوقت المحدد فأنا دقيق في عملي لدرجة كبيرة	٣.٠٨٢٤٤٧	٠.٩٣٨٧١٤	٠.٩٩٣٨٨٨ **	0.000
2	لدي التزام عالي نحو وظيفتي وأهتم بتطويرها والارتقاء بها	٣.٠٨٢٤٤٧	٠.٩٣٣٠١٥	٠.٩٩٣٨٣٠ **	0.000
3	أطور من مهاراتي لتحسين أدائي الوظيفي	٣.٠٧٧١٢٨	٠.٩٣٣٤٧١	٠.٩٩٣٨٤١ **	0.000
٤	أستغل قدراتي ومهاراتي العلمية والعملية وخبرتي السابقة بما يخدم وظيفتي بالمعهد	٣.٠٨٢٤٤٧	٠.٩٣٥٨٦٩	٠.٩٩٣٨٥٤ **	0.000
٥	أسعى لتطوير أساليب عمل جديدة وتطوير الأساليب القديمة	٣.٠٧٩٧٨٧	٠.٩٤٦٠١٨	٠.٩٩٧٠٣٧ **	0.000
٦	أوجه مجهوداتي وتفكيري نحو إنتاج أفكار جديدة تخدم وظيفي	٣.٠٨٢٤٤٧	٠.٩٣٨٧١٤	٠.٩٩٥٩١٨ **	0.000
	محور الاستغراق الجسدي (المادي)	٣.٠٨١١١٧	٠.٩٣٢٦٩٦		

**معنوي عند مستوى ٠.٠١ المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

ومن نتائج الجدول السابق رقم (٢٢) المتوسطات الحسابية لمحور الاستغراق الجسدي تراوحت بين ٣.٠٧٧١٢٨ و ٣.٠٨٢٤٤٧ بما يعكس إدراك المستجيبين لتوافرها بدرجة متوسطة إلى مرتفعة نسبياً، كما يتضح أن نجد أن جميع معاملات ارتباط بيرسون بين عبارات الاستغراق الجسدي والدرجة الكلية للمحور السابع دالة إحصائياً عند مستوي معنوية ٠.٠١. حيث كان الحد الأدنى لمعاملات الارتباط ٠.٩٩٣٨٣٠ فيما كان الحد الأعلي ٠.٩٩٧٠٣٧ وهي أعلى من ٠.٣٠ وهو الحد الأدنى لتكون بنود المقياس متسقة ومنسجمة في قياس نفس الموضوع ، وبالتالي تتحقق للمقاييس المستخدمة درجة عالية من الثبات والاعتمادية عند تحليل البيانات الأولية الخاصة بالدارسة من حيث قدرتها على قياس درجة الاتساق أو التوافق بين المحتويات المتعددة للقياس المستخدم.

لاختبار الفرض الرئيس الأول من فروض الدراسة **هناك ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ٠.٠٥ بين أبعاد الصحة التنظيمية والحد من مصادر ضغوط العمل التنظيمية والاستغراق الوظيفي** فيتم تقسيم الفرض الرئيس الأول إلى ثلاث فروض فرعية كما يلي :

الفرض الفرعي الأول : هناك ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ٠.٠٥ لأبعاد الصحة التنظيمية على الحد من ضغوط العمل التنظيمية حيث قام الباحث باستخدام اختبار (**Pearson Correlation**) وكانت النتائج كما هو موضح فيما يلي:

جدول رقم (٢٣): مصفوفة الارتباط بين أبعاد الصحة التنظيمية وضغوط العمل التنظيمية

الأبعاد	Pearson Correlation	Sig. (2-tailed)	
وضوح الأهداف	٠.١٩٦٥٧١	٠.٠٠٠١٢٥	**
الثقة التنظيمية	٠.١٥٦٢٠٦	٠.٠٠٢٣٨٥	**
المعنويات	٠.١٣٧٦٥٤	٠.٠٠٧٥١٦	**
التكيف	-٠.٠٣١٩٩٤	٠.٥٣٦٢٦٤	
الاستخدام الأمثل للموارد	-٠.٠٦٩٤٥٧	٠.١٧٨٩٦٠	
توازن السلطة	٠.١٨٦٠٣٠	٠.٠٠٠٢٨٧	**
التماسك	٠.٣٩٩١٧٣	٠.٠٠٠٠٠٠	**
ملائمة الاتصالات	٠.٣٩٥٥٢٩	٠.٠٠٠٠٠٠	**
الإبداعية	٠.٣٧٩٨٠٧	٠.٠٠٠٠٠٠	**
حل المشكلات	٠.٢٩٤٣٠٣	٠.٠٠٠٠٠٠	**
الاستقلالية	٠.٤٣٤٥٠٧	٠.٠٠٠٠٠٠	**
الصحة التنظيمية	٠.٤٣٧٣٣٥	٠.٠٠٠٠٠٠	**
الحد من ضغوط العمل التنظيمية	١.٠٠٠٠٠٠		

*** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).**

**** Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).**

** معنوي عند مستوى ٠.٠١　　* معنوي عند مستوى ٠.٠٥

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

من الجدول السابق رقم (٢٣) نلاحظ أن العلاقة بين أبعاد الصحة التنظيمية وضغوط العمل التنظيمية هي علاقة طردية أي أنه يوجد ارتباط معنوي طردي وقوي حيث بلغ معامل الارتباط بينهما ٠.٤٣٧٣٣٥ ، كما أفادت نتيجة التحليل أن هناك ارتباط معنوي طردي بين أبعاد الصحة التنظيمية (كل بعد على حده) وضغوط العمل التنظيمية حيث تراوحت معاملات الارتباط بينهما ما بين ٠.٤٣٤٥٠٧ وذلك ما بين محور الاستقلالية وضغوط العمل التنظيمية و ٠.٣٩٩١٧٣ وذلك ما بين محور التماسك وضغوط العمل التنظيمية، ولا يمكن اغفال العلاقة السلبية حيث أفادت نتيجة التحليل أن هناك ارتباط معنوي سلبي ٠.٠٦٩٤٥٧ وذلك ما بين محور الاستخدام الأمثل للموارد وضغوط العمل التنظيمية، ٠.٠٣١٩٩٤ بين محور التكيف وضغوط العمل التنظيمية.

وبالتالي يقبل الفرض حيث يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ٠.٠٥ لأبعاد الصحة التنظيمية (وضوح الأهداف، الثقة التنظيمية، المعنويات، التكيف، الاستخدام الأمثل للموارد،

توازن السلطة، التماسك، ملائمة الاتصالات، الإبداعية، حل المشكلات، الاستقلالية) على ضغوط العمل التنظيمية.

الفرض الفرعي الثاني : هناك ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ٠.٠٥ لأبعاد الصحة التنظيمية على الاستغراق الوظيفي حيث قام الباحث باستخدام اختبار **(Pearson Correlation)** وكانت النتائج كما هو موضح فيما يلي:

جدول رقم (٢٤): مصفوفة الارتباط بين أبعاد الصحة التنظيمية وضغوط العمل التنظيمية

الأبعاد	Pearson Correlation	Sig. (2-tailed)	
وضوح الأهداف	٠.١٥٦٦٠٧	٠.٠٠٢٣٢٣	**
الثقة التنظيمية	٠.١٦٣٢٩٣	٠.٠٠١٤٨٧	**
المعنويات	٠.١١٥٣٤٩	٠.٠٢٥٣٠٥	*
التكيف	-٠.١٠٦٧٩٨	٠.٠٣٨٤٦٠	*
الاستخدام الأمثل للموارد	-٠.١١٢٨٦٢	٠.٠٢٨٦٥٧	*
توازن السلطة	٠.١٩٤٧٤٣	٠.٠٠٠١٤٥	**
التماسك	٠.٣٤٤٩٩٧	٠.٠٠٠٠٠٠	**
ملائمة الاتصالات	٠.١٥٧٥١٠	٠.٠٠٢١٩٠	**
الإبداعية	٠.٢٦١٨٧٦	٠.٠٠٠٠٠٠	**
حل المشكلات	٠.٢٣٠٧١٤	٠.٠٠٠٠٠٦	**
الاستقلالية	٠.٣١٠١٦٤	٠.٠٠٠٠٠٠	**
الصحة التنظيمية	٠.٣٠١٦٨٩	٠.٠٠٠٠٠٠	
الاستغراق الوظيفي	١.٠٠٠٠٠٠		

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

من الجدول السابق رقم (٢٤) نلاحظ أن العلاقة بين أبعاد الصحة التنظيمية و الاستغراق الوظيفي هي علاقة طردية أي أنه يوجد ارتباط معنوي طردي وقوي حيث بلغ معامل الارتباط بينهما ٠.٣٠١٦٨٩ ، كما أفادت نتيجة التحليل أن هناك ارتباط معنوي طردي بين أبعاد الصحة التنظيمية (كل بعد على حده) الاستغراق الوظيفي حيث تراوحت معاملات الارتباط بينهما ما بين ٠.١٥٦٦٠٧ وذلك ما بين محور وضوح الأهداف الاستغراق الوظيفي ، و ٠.٣٤٤٩٩٧ وذلك ما بين محور التماسك الاستغراق الوظيفي، ولا يمكن اغفال العلاقة السلبية حيث أفادت نتيجة التحليل أن هناك ارتباط معنوي سلبي ٠.١٠٦٧٩٨ وذلك ما بين محور التكيف الاستغراق الوظيفي ، ٠.١١٢٨٦٢ بين محور الاستخدام الأمثل للموارد الاستغراق الوظيفي .

وبالتالي يقبل الفرض حيث يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ٠.٠٥ لأبعاد الصحة التنظيمية (وضوح الأهداف، الثقة التنظيمية، المعنويات، التكيف، الاستخدام الأمثل للموارد، توازن السلطة، التماسك، ملائمة الاتصالات، الإبداعية، حل المشكلات، الاستقلالية) على ضغوط العمل التنظيمية.

الفرض الفرعي الثالث : هناك ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ٠.٠٥ للحد من ضغوط العمل التنظيمية على الاستغراق الوظيفي قام الباحث باستخدام اختبار (**Pearson Correlation**) وكانت النتائج كما هو موضح فيما يلي:

جدول رقم (٢٥): مصفوفة الارتباط بين أبعاد الصحة التنظيمية وضغوط العمل التنظيمية

الأبعاد	Pearson Correlation	Sig. (2-tailed)	
الحد من ضغوط العمل التنظيمية	٠.٤٦١٧٨٢	٠.٠٠٠٠٠٠٠	**
الاستغراق الوظيفي	٠.٤٦١٧٨٢	٠.٠٠٠٠٠٠٠	**

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

من الجدول السابق رقم (٢٥) نلاحظ أن العلاقة بين الحد من ضغوط العمل التنظيمية والاستغراق الوظيفي هي علاقة طردية أي أنه يوجد ارتباط معنوي طردي وقوي حيث بلغ معامل الارتباط بينهما ٠.٤٦١٧٨٢ ، وبالتالي يقبل الفرض حيث يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ٠.٠٥ الحد من ضغوط العمل التنظيمية والاستغراق الوظيفي.

الفرض الرئيس الثاني :

هناك تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ٠.٠٥ للأبعاد الصحة التنظيمية (وضوح الأهداف، الثقة التنظيمية، المعنويات، التكيف، الاستخدام الأمثل للموارد، توازن السلطة، التماسك، ملائمة الاتصالات، الإبداعية، حل المشكلات، الاستقلالية) على ضغوط العمل التنظيمية، ويمكن توضيح نتائج اختبار هذه الفروض بأسلوب الانحدار البسيط كما هو موضح فيما يلي:

جدول رقم (٢٦): نتائج تحليل الانحدار لاختبار تأثير أبعاد الصحة التنظيمية على ضغوط العمل التنظيمية، تم قبول الفروض الفرعية الأحد عشر الفرعية كما هو واضح من الجدول التالي.

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	معامل الانحدار ß	T	(Sig.)
وضوح الأهداف	الحد من ضغوط العمل	٠.٠٧٥٢٠٩ *	١.٤٦٥٨٢٤	**0.143560**
الثقة التنظيمية		٠.٠٤٣٨٦٧ **	٠.٨١٧١٩٢	**0.414353**
المعنويات		٠.١٠٥٠٠٦ **	١.٩٦٢٨٦٨	**0.050423**
التكيف		-٠.٠٨٦٠٢٣	-١.٧٧٨٦١٥	٠.٠٧٦١٣٧
الاستخدام الأمثل للموارد		-٠.١٠١٣١٥	-١.٩٤٩٦٣٢	٠.٠٥١٩٨٨
توازن السلطة		٠.١٢٨٣٩٩	٢.٩٣٧٤٤٠	٠.٠٠٣٥٢٠
التماسك		٠.١٠٦٧١٢	١.٨٨٦٦٥٨	٠.٠٦٠٠٠٢
ملائمة الاتصالات		٠.١٨٣٩٣٠	٣.٥١١٦٥٥	٠.٠٠٠٥٠١
الإبداعية		٠.١٢٠٣٦٩	٢.١١٥٦٢٠	٠.٠٣٥٠٥٦
حل المشكلات		٠.٠٥٩٩٨٥	١.١٤٨٧٠٩	٠.٢٥١٤٣٠
الاستقلالية		٠.١٩٠٩٠٢	٣.٤٩٢٤٥٥	٠.٠٠٠٥٣٧

** معنوي عند مستوى ٠.٠١ * معنوي عند مستوى ٠.٠٥

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.576[a]	.331	.311	.55237

a. Predictors: (Constant), Autonomy, Adaptation, Equalization_Power, Organizational_Trust, Solving_Problem, Goals_Focus, Utilization_Resource, Adequacy_Communication, Innovativeness, Morals, Cohesiveness

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	55.057	11	5.005	16.404	.000[b]
	Residual	111.062	364	.305		
	Total	166.118	375			

a. Dependent Variable: Reducing_organizational_work_pressures

b. Predictors: (Constant), Autonomy, Adaptation, Equalization_Power, Organizational_Trust, Solving_Problem, Goals_Focus, Utilization_Resource, Adequacy_Communication, Innovativeness, Morals, Cohesiveness

من تحليل الجدول السابق نلاحظ تأثير أبعاد الصحة التنظيمية على ضغوط العمل التنظيمية حيث تفسر أبعاد الصحة التنظيمية ٠.٥٧٦ من التغير الحادث في ضغوط العمل التنظيمية وعليه يتم قبول الفرض لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ٠.٠٥ للأبعاد الصحة التنظيمية على ضغوط العمل التنظيمية.

الفرض الرئيس الثالث :

هناك تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ٠.٠٥ للأبعاد الصحة التنظيمية (وضوح الأهداف، الثقة التنظيمية، المعنويات، التكيف، الاستخدام الأمثل للموارد، توازن السلطة، التماسك، ملائمة الاتصالات، الإبداعية، حل المشكلات، الاستقلالية) على الاستغراق الوظيفي، ويمكن توضيح نتائج اختبار هذه الفروض بأسلوب الانحدار البسيط كما هو موضح فيما يلي:

جدول رقم (٢٧): نتائج تحليل الانحدار لاختبار تأثير أبعاد الصحة التنظيمية على الاستغراق الوظيفي ، تم قبول الفروض الفرعية الأحد عشر الفرعية كما هو واضح من الجدول التالي.

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	معامل الانحدار ß	T	(Sig.)
وضوح الأهداف	الاستغراق الوظيفي	٠.٠٦٨١٧٢	١.٢٣٩٦٤٦	٠.٢١٥٩٠٥
الثقة التنظيمية		٠.٠٩٣٠١٩	١.٦١٦٧٣٨	٠.١٠٦٨٠١
المعنويات		٠.٠٧٣٤٥١	١.٢٨١٠١٥	٠.٢٠١٠٠٤
التكيف		-٠.١١٣٦١٩	-٢.١٩١٧٨٢	٠.٠٢٩٠٢٨
الاستخدام الأمثل للموارد		-٠.١٤٩٧٥٢	-٢.٦٨٨٦٢٦	٠.٠٠٧٥٠٥
توازن السلطة		٠.١٦١٦٨٧	٣.٤٥١١٠٨	٠.٠٠٠٦٢٤
التماسك		٠.١٨٦١٤٩	٣.٠٧٠٥٧١	٠.٠٠٢٢٩٧
ملائمة الاتصالات		-٠.٠٥٥٧٩٥	-٠.٩٩٣٨٨٢	٠.٣٢٠٩٤٠
الإبداعية		٠.٠٥٢٥٦٢	٠.٨٦١٩٣١	٠.٣٨٩٢٩٣
حل المشكلات		٠.٠٨٤٠٤٤	١.٥٠١٥٨٤	٠.١٣٤٠٧٢
الاستقلالية		٠.١٥٦٣٧٧	٢.٦٦٩١٤٨	٠.٠٠٧٩٤٥

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.482[a]	.232	.209	.77667

a. Predictors: (Constant), Autonomy, Adaptation, Equalization_Power, Organizational_Trust, Solving_Problem, Goals_Focus, Utilization_Resource, Adequacy_Communication, Innovativeness, Morals, Cohesiveness

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	66.309	11	6.028	9.993	.000[b]
	Residual	219.568	364	.603		
	Total	285.878	375			

a. Dependent Variable: Work_Engagement

b. Predictors: (Constant), Autonomy, Adaptation, Equalization_Power, Organizational_Trust, Solving_Problem, Goals_Focus, Utilization_Resource, Adequacy_Communication, Innovativeness, Morals, Cohesiveness

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.462[a]	.213	.211	.77549

a. Predictors: (Constant), Reducing_organizational_work_pressures

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	60.961	1	60.961	101.369	.000[b]
	Residual	224.916	374	.601		
	Total	285.878	375			

a. Dependent Variable: Work_Engagement

b. Predictors: (Constant), Reducing_organizational_work_pressures

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.128	.189		5.975	.000
	Reducing_organizational_work_pressures	.606	.060	.462	10.068	.000

a. Dependent Variable: Work_Engagement

من تحليل الجدول السابق نلاحظ تأثير أبعاد الصحة التنظيمية على ضغوط العمل التنظيمية حيث تفسر أبعاد الصحة التنظيمية ٠.٤٨٢ من التغير الحادث في الاستغراق الوظيفي وعليه يتم قبول الفرض لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ٠.٠٥ للأبعاد الصحة التنظيمية على ضغوط العمل التنظيمية.

الفرض الرابع: هناك تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ٠.٠٥ للحد من ضغوط العمل التنظيمية على الاستغراق الوظيفي

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.462[a]	.213	.211	.77549

a. Predictors: (Constant), Reducing_organizational_work_pressures

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	60.961	1	60.961	101.369	.000[b]
	Residual	224.916	374	.601		
	Total	285.878	375			

a. Dependent Variable: Work_Engagement

b. Predictors: (Constant), Reducing_organizational_work_pressures

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.128	.189		5.975	.000
	Reducing_organizational_work_pressures	.606	.060	.462	10.068	.000

a. Dependent Variable: Work_Engagement

من تحليل الجدول السابق نلاحظ تأثير الحد من ضغوط العمل التنظيمية على الاستغراق الوظيفي حيث تفسر الحد من ضغوط العمل التنظيمية ٠.٤٦٢ من التغير الحادث في الاستغراق الوظيفي وعليه يتم قبول الفرض لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ٠.٠٥ للأبعاد الصحة التنظيمية على ضغوط العمل التنظيمية.

الفرض الخامس: يتوسط الحد من ضغوط العمل التنظيمية العلاقة بين أبعاد الصحة التنظيمية والاستغراق الوظيفي، من واقع الشكل التالي يتضح

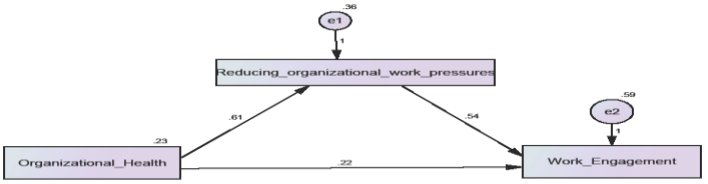

أبعاد الصحة التنظيمية تؤثر مباشرة في الاستغراق الوظيفي بنسبة ٠.٢٢

الحد من ضغوط العمل التنظيمية تؤثر مباشرة في الاستغراق الوظيفي بنسبة ٠.٥٤

وهو ما يمكن ايضاحه من خلال تحليل الانحدار المتعدد التالي

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.475[a]	.226	.221	.77043

a. Predictors: (Constant), Organizational_Health, Reducing_organizational_work_pressures

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	64.477	2	32.239	54.314	.000[b]
	Residual	221.400	373	.594		
	Total	285.878	375			

a. Dependent Variable: Work_Engagement

b. Predictors: (Constant), Organizational_Health, Reducing_organizational_work_pressures

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.591	.289		2.041	.042
	Reducing_organizational_work_pressures	.535	.066	.408	8.049	.000
	Organizational_Health	.225	.092	.123	2.434	.015

a. Dependent Variable: Work_Engagement

في حين تؤثر أبعاد الصحة التنظيمية في الحد من ضغوط العمل التنظيمية بـ ٠.٦١

وعلية يتم قبول الفرض الرئيس الخامس : يتوسط الحد من ضغوط العمل التنظيمية العلاقة بين أبعاد الصحة التنظيمية والاستغراق الوظيفي

وفيما يلي مؤشرات الجودة الكلية لنموذج تحليل المسار

المؤشرات	قيمة الاختبار	مؤشرات جودة المطابقة	القرار
النسبة بين قيم كا^{2} ودرجة الحرية CMIN/DF (Chi-square/degree of freedom)	٢.٥٥٣	CMIN/DF≤5	مقبول
مؤشر جودة التوفيق الطبيعي NFI (Normed of Fit Index)	٠.٩٩٥	NFI≥0.9	مقبول
مؤشر جودة التوفيق المتزايد IFI (Incremental Fit Index)	٠.٩٩٧	IFI≥0.9	مقبول
مؤشر تاكر–لويس TLI (Tucker-Lewis Index)	٠.٩٩٠	TLI≥0.9	مقبول
مؤشر جودة التوفيق المقارن CFI (Comparative Fit Index)	٠.٩٩٧	CFI≥0.9	مقبول
مؤشر الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ RMSEA (Root Mean Square Error of Approximation)	٠.٠٧٣	0.08≥RMSEA≥0.05	مقبول

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

سادس عشر : نتائج الدراسة : في ضوء ما أسفر عنه التحليل الاحصائي للبيانات **لاختبار الفرض الرئيس الأول** من فروض الدراسة هناك ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ٠.٠٥ بين أبعاد الصحة التنظيمية والحد من مصادر ضغوط العمل التنظيمية والاستغراق الوظيفي

فيتم تقسيم الفرض الرئيس الأول إلى ثلاث فروض فرعية كما يلي :

الفرض الفرعي الأول : **هناك ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ٠.٠٥ لأبعاد الصحة التنظيمية على الحد من ضغوط العمل التنظيمية** حيث قام الباحث باستخدام اختبار **(Pearson Correlation)** وكانت النتائج أن تؤكد أن العلاقة بين أبعاد الصحة التنظيمية وضغوط العمل التنظيمية هي علاقة طردية أي أنه يوجد ارتباط معنوي طردي وقوي حيث بلغ معامل الارتباط بينهما ٠.٤٣٧٣٣٥ ، وهو ما يتفق ودراسات (شتال، ٢٠١١) ، (الأقرع، ٢٠١٠)، كما أفادت نتيجة التحليل أن هناك ارتباط معنوي طردي بين أبعاد الصحة التنظيمية (كل بعد على حده) وضغوط العمل التنظيمية حيث تراوحت معاملات الارتباط بينهما ما بين ٠.٤٣٤٥٠٧ وذلك ما بين محور الاستقلالية وضغوط العمل التنظيمية و ٠.٣٩٩١٧٣ وذلك ما بين محور التماسك وضغوط العمل التنظيمية، ولا يمكن اغفال العلاقة السلبية حيث أفادت نتيجة التحليل أن هناك ارتباط معنوي سلبي

٠.٠٦٩٤٥٧ وذلك ما بين محور الاستخدام الأمثل للموارد وضغوط العمل التنظيمية، ٠.٠٣١٩٩٤ بين محور التكيف وضغوط العمل التنظيمية.

وبالتالي يقبل الفرض حيث يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ٠.٠٥ لأبعاد الصحة التنظيمية (وضوح الأهداف، الثقة التنظيمية، المعنويات، التكيف، الاستخدام الأمثل للموارد، توازن السلطة، التماسك، ملائمة الاتصالات، الإبداعية، حل المشكلات، الاستقلالية) على ضغوط العمل التنظيمية.

الفرض الفرعي الثاني : هناك ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ٠.٠٥ لأبعاد الصحة التنظيمية على الاستغراق الوظيفي حيث قام الباحث باستخدام اختبار **(Pearson Correlation)** وكانت النتائج تؤكد أن العلاقة بين أبعاد الصحة التنظيمية و الاستغراق الوظيفي هي علاقة طردية أي أنه يوجد ارتباط معنوي طردي وقوي حيث بلغ معامل الارتباط بينهما ٠.٣٠١٦٨٩ ، كما أفادت نتيجة التحليل أن هناك ارتباط معنوي طردي بين أبعاد الصحة التنظيمية (كل بعد على حده) الاستغراق الوظيفي حيث تراوحت معاملات الارتباط بينهما ما بين ٠.١٥٦٦٠٧ وذلك ما بين محور وضوح الأهداف الاستغراق الوظيفي ، و ٠.٣٤٤٩٩٧ وذلك ما بين محور التماسك الاستغراق الوظيفي، وهو ما يتفق ودراسات (البشر، ٢٠١٩) (العليان، ٢٠١٨) ، ولا يمكن اغفال العلاقة السلبية حيث أفادت نتيجة التحليل أن هناك ارتباط معنوي سلبي ٠.١٠٦٧٩٨ وذلك ما بين محور التكيف الاستغراق الوظيفي ، ٠.١١٢٨٦٢ بين محور الاستخدام الأمثل للموارد الاستغراق الوظيفي.

وبالتالي يقبل الفرض حيث يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ٠.٠٥ لأبعاد الصحة التنظيمية (وضوح الأهداف، الثقة التنظيمية، المعنويات، التكيف، الاستخدام الأمثل للموارد، توازن السلطة، التماسك، ملائمة الاتصالات، الإبداعية، حل المشكلات، الاستقلالية) على ضغوط العمل التنظيمية.

الفرض الفرعي الثالث : **هناك ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ٠.٠٥ للحد من ضغوط العمل التنظيمية على الاستغراق الوظيفي** قام الباحث باستخدام اختبار (**Pearson Correlation)** وكانت النتائج تؤكد أن العلاقة بين الحد من ضغوط العمل التنظيمية والاستغراق الوظيفي هي علاقة طردية أي أنه يوجد ارتباط معنوي طردي وقوي حيث بلغ معامل الارتباط بينهما

٠.٤٦١٧٨٢ ، وبالتالي يقبل الفرض حيث يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ٠.٠٥ الحد من ضغوط العمل التنظيمية والاستغراق الوظيفي.

الفرض الرئيس الثاني : هناك تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ٠.٠٥ للأبعاد الصحة التنظيمية (وضوح الأهداف، الثقة التنظيمية، المعنويات، التكيف، الاستخدام الأمثل للموارد، توازن السلطة، التماسك، ملائمة الاتصالات، الإبداعية، حل المشكلات، الاستقلالية) على ضغوط العمل التنظيمية، ويمكن توضيح نتائج اختبار هذه الفروض بأسلوب الانحدار البسيط حيث

نلاحظ تأثير أبعاد الصحة التنظيمية على ضغوط العمل التنظيمية حيث تفسر أبعاد الصحة التنظيمية ٠.٥٧٦ من التغير الحادث في ضغوط العمل التنظيمية وعليه يتم قبول الفرض هناك تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ٠.٠٥ للأبعاد الصحة التنظيمية على ضغوط العمل التنظيمية، وهو ما يتفق ودراسات (شتال، ٢٠١١) ، (الأقرع، ٢٠١٠).

الفرض الرئيس الثالث : هناك تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ٠.٠٥ للأبعاد الصحة التنظيمية (وضوح الأهداف، الثقة التنظيمية، المعنويات، التكيف، الاستخدام الأمثل للموارد، توازن السلطة، التماسك، ملائمة الاتصالات، الإبداعية، حل المشكلات، الاستقلالية) على الاستغراق الوظيفي، ويمكن توضيح نتائج اختبار هذه الفروض بأسلوب الانحدار البسيط حيث نلاحظ تأثير لأبعاد الصحة التنظيمية على الاستغراق الوظيفي حيث تفسر الحد من ضغوط العمل التنظيمية ٠.٤٨٢ من التغير الحادث في الاستغراق الوظيفي وعليه يتم قبول الفرض لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ٠.٠٥ للأبعاد الصحة التنظيمية على ضغوط العمل التنظيمية، وهو ما يتفق ودراسات (البشر، ٢٠١٩) (العليان، ٢٠١٨).

الفرض الرئيس الرابع: هناك تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ٠.٠٥ للحد من ضغوط العمل التنظيمية على الاستغراق الوظيفي ، ويمكن توضيح نتائج اختبار هذه الفروض بأسلوب الانحدار البسيط حيث نلاحظ تأثير الحد من ضغوط العمل التنظيمية على الاستغراق الوظيفي حيث تفسر الحد من ضغوط العمل التنظيمية ٠.٤٦٢ من التغير الحادث في الاستغراق الوظيفي وعليه يتم قبول الفرض لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ٠.٠٥ للأبعاد الصحة التنظيمية على ضغوط العمل التنظيمية.

الفرض الخامس: يتوسط الحد من ضغوط العمل التنظيمية العلاقة بين أبعاد الصحة التنظيمية والاستغراق الوظيفي، من واقع الشكل التالي يتضح

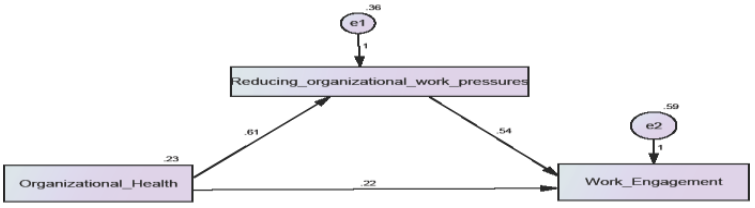

- أبعاد الصحة التنظيمية تؤثر مباشرة في الاستغراق الوظيفي بنسبة ٠.٢٢
- الحد من ضغوط العمل التنظيمية تؤثر مباشرة في الاستغراق الوظيفي بنسبة ٠.٥٤
- في حين تؤثر أبعاد الصحة التنظيمية في الحد من ضغوط العمل التنظيمية بـ ٠.٦١

وعلية يتم قبول الفرض الرئيس الخامس : يتوسط الحد من ضغوط العمل التنظيمية العلاقة بين أبعاد الصحة التنظيمية والاستغراق الوظيفي

سابع عشر : توصيات الدراسة :

- في ضوء نتائج الدراسة فأنها توصي بضرورة نشر وتعزيز وعي العاملين في المعاهد التجارية الخاصة بمفهوم الصحة التنظيمية بهدف تطبيق كافة أبعاد الصحية التنظيمية بما يسهم في الحد من ضغوط العمل التنظيمية التي يتعرض لها العامين في المعاهد الخاصة ومن ثم تحقيق الاستغراق الوظيفي لديهم.
- من استقراء نتائج التحليل الاحصائي نلحظ وجود قصور في بعد من أبعاد الصحة التنظيمية وهو الاستخدام الأمثل للموارد حيث قصور قدرة المعهد في ايجاد بدائل لمواجهة ندرة الموارد والحد من ضغوط العمل التنظيمية وكذا الاستغراق الوظيفي، وقد يكون هذا القصور ناتج التزام بالقوانين والتعليمات الصادرة من وزارة التعليم العالي، وعليه يوصي البحث بضرورة تحري المرونة في عمليات الرقابة على الموارد وكذا التعليمات الصادرة من وزارة التعليم العالي لابد أن تتسم بنوع من التكيف مع البيئة المحيطة وذلك للحد من ضغوط العمل التي يواجهها العاملين في المعاهد الخاصة وما يستتبع ذلك من تحقيق الاستغراق الوظيفي.

- من استقراء نتائج التحليل الاحصائي نلحظ وجود قصور في بعدي من أبعاد الصحة التنظيمية وهو التكيف ويعني قدرة المعهد على احداث تغيير تصحيحي داخلي بشكل أسرع من دورة التغيير في البيئة المحيطة والحد من ضغوط العمل التنظيمية وكذا الاستغراق الوظيفي، وقد يكون هذا القصور ناتج التزام بالقوانين والتعليمات الصادرة من وزارة التعليم العالي، وعليه يوصي البحث بضرورة تحري المرونة في عمليات الرقابة على الموارد وكذا التعليمات الصادرة من وزارة التعليم العالي لابد أن تتسم بنوع من التكيف مع البيئة المحيطة وذلك للحد من ضغوط العمل التي يواجهها العاملين في المعاهد الخاصة وما يستتبع ذلك من تحقيق الاستغراق الوظيفي.
- حيث يتوسط الحد من ضغوط العمل التنظيمية العلاقة بين أبعاد الصحة التنظيمية والاستغراق الوظيفي توصي الدراسة بضرورة المحافظة على مستوى ضغوط العمل التنظيمية (الهيكل التنظيمي، الرواتب والأجور والحوافز، تقييم الأداء، التكنولوجيا، أهداف المنظمة، المشاركة في اتخاذ القرار) أو تخفيضها إلى أدنى حد ممكن من أجل زيادة مستوى الاستغراق الوظيفي.
- التوصية بدراسات مستقبلية حيث تشكل هذه الدراسة خطوة تمهيدية لفتح آفاق جديدة للدراسات المستقبلية منها دراسة أبعاد أخرى تتعلق بالصحة التنظيمية مثل بعد توازن السلطة المثالي (القدرة على المشاركة والتنسيق لجهود الاعضاء بكفاءة) ، دراسة بعد الحالة المعنوية (حالة الرضى والسعادة للفرد والجماعة والمنظمة) ، دراسة بعد الإبداع التنظيمي (ومدى توفير المنظمة لبيئة تنظيمية خلاقة للاخرين)

المراجع

١. ابوصيام ، ميسر ضيف الله سلامة. (٢٠١٣). درجة توافر ابعاد الصحة التنظيمية في مدارس مديرية التربية والتعليم في لواء قصبة المفرق وعلاقتها بالأداء المتميز للمعلمين. *رسالة ماجيستير كلية العلوم التربوية جامعة آل البيت، الأردن.*

٢. ادريس ، ثابت عبد الرحمن. (٢٠٠٥). *بحوث التسويق.* الإسكندرية: الدار الجامعية.

٣. الأقرع ، نور طاهر محمد. (٢٠١٠). *القدرة على مواجهة ضغوط العمل من واقع الصحة التنظيمية في المؤسسات الحكومية/ محافظات شمال الضفة الغربية* (Doctoral dissertation, AL-Quds University).

٤. البشر ، فاطمة عبدالله بن محمد. (٢٠١٩). الصحة التنظيمية في كلية التربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: الواقع وسبل التعزيز . *مجلة جامعة جازان للعلوم الإنسانية مجلد ٨*، عدد ٢ ، الصفحات ١٢٩ – ١٤٥ .

٥. بلبول ، أحمد & نجيب ، طالب. (٢٠١٨). قياس الفعالية التنظيمية . *الجزائر : جامعة الجلفة.*

٦. جرير، سارا زيف. (١٩٩٩). ادارة الضغوط من اجل النجاح سارا زيف جرير.

٧. حرزالله ، فادي أحمد توفيق & عرقاوي ، سامر محمد حسن. (٢٠١٩). أبعاد الصحة التنظيمية وعلاقتها بتحسين مستوى الالتزام التنظيمي لدى العاملين في البلديات الفلسطينية دراسة حالة. *المؤتمر العلمي – الدولي التاسع المشترك حول: الاتجاهات الحديثة في إدارة البلديات وتحسين جودة ادائها مدينة الخليل* ٢٢ – ٢٤ *يوليو.*

٨. الحوامدة ، نضال & أبوشتال ، معتصم . (٢٠١١). مدى توافر أبعاد الصحة التنظيمية وأثرها في الحد من مصادر ضغوط العمل دراسة ميدانية على أطباء القطاع الحكومي في الأردن . أبحاث اليرموك "سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية" جامعة اليرموك.

٩. الخضيري ، محسن احمد. (١٩٩١). *الضغوط الإدار ية – الظاهرة، الأسباب، العلاج.* القاهر ة: مطبعة اطلس.

١٠. خلف ، حسين عبدالله. (٢٠٢٠). أثر الصحة التنظيمية على مداخل الفعالية التنظيمية ، دراسة ميدانية في كليات الجامعة الاهلية في بغداد وواسط العراق. *رسالة ماجيستير غير منشورة جامعة الشرق الأوسط ، كلية الأعمال .*

١١. دراوشه ، نجوى عبد الحميد. (٢٠١٩). الصحة التنظيمية السائدة في الجامعات الأردنية وعلاقتها بالتمكين الوظيفي من وجهة نظر القادة الأكاديميين.(2)*46 ,Dirasat: Educational Sciences* .

١٢. ريجو، رونالد . (١٩٩٩). المدخل إلى علم النفس الصناعي والتنظيمي، ط١، ترجمة: فارس حلمي . *عمان: دار الشروق.*
١٣. الزبيدي ، عقيل هاشم. (٢٠١٧). آليات تعزيز الاستغراق الوظيفي لدى معلمي ومعلمات المدارس الثانوية بمحافظة جدة. *مجلة الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة ، ١٩٣ ، كلية التربية جامعة عين شمس* ، الصفحات ١٥٣ – ٢٢٤.
١٤. الساعدي ، مؤيد & عكار ، زينب شلال. (٢٠١٤). دور الاستغراق الوظيفي في الاداء العالمي.*JOURNAL OF ADMINISTRATION AND ECONOMICS*, *3*(11) .
١٥. السقا ، منيب عبدالله يوسف. (٢٠١٩) .*أثر الصحة التنظيمية على الأداء الاستراتيجي: دراسة تطبيقية على شركات التأمين العاملة في فلسطين*.(Doctoral dissertation)
١٦. عباس ، عمي. (٢٠٠٨). *إدارة الموارد البشرية، الطبعة الأولى.* عمان: دار إثراء.
١٧. عبدالباقي ، صلاح الدين محمد. (٢٠٠٣). السلوك التنظيمي (مدخل تطبيقي معاصر). الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
١٨. العبداللطيف ، ثامر & القرني ، علي بن عبد الله . (٢٠١٨). مستوى الدعم التنظيمي المدرك بالمدارس الثانوية بمدينة بريدة وعلاقته بسلوك الاستغراق الوظيفي لدى المعلمين . المجلة العلمية لكلية التربية جامعة أسيوط ، العدد ١١ ، مجلد ٤ ، الصفحات ٣٣٤ – ٣٧١.
١٩. العديلي ، ناصر محمد. (١٩٩٥). *السلوك الإنساني والتنظيمي . منظور كلي مقارن.* الرياض . المملكة العربية السعودية : معهد الادارة العامة.
٢٠. العطوي ، محمد إبراهيم. (٢٠٠٤). أثر ضغوط العمل على الرضا ا لوظيفي في المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني في المملكة العربية السعودية، . *أطروحة ماجستير غير منشورة،جامعة مؤتة، الأردن.*
٢١. عطية ، طارق طعمة & مهدي ، امنة عبد الكريم. (٢٠١٦). تأثير الصحة التنظيمية في الالتزام التنظيمي لدى اعضاء الهيئة التدريسية في كلية المأمون الجامعة: بحث استطلاعي . *Journal of Economics and Administrative Sciences*, *22*(94), 325-325.
٢٢. العلفي ، هدى حسن يحيى. (٢٠٠٣). فعالية اداء مديري المدارس الثانوية العامة بأمانة العاصمة صنعاء وعلاقته بضغوط العمل. *رسالة ماجيستير غير منشورة كلية التربية جامعة صنعاء* .
٢٣. العليان ، زيد عبد الله زيد. (٢٠١٨). الصحة التنظيمية في المدارس الثانوية وعلاقتها بالاستغراق الوظيفي لدى المعلمين في دولة الكويت. *رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم التربوية، جامعة آل البيت، الأردن* .

٢٤. العمري ، عبيد بن عبد الله. (٢٠٠٣). ضغوط العمل عند المعلمين : دراسة ميدانية. *مجلة كلية الآداب، جامعة الملك سعود مجلد ١٦ العدد ٢* .

٢٥. الغامدي ، مريم. (٢٠٢٠). القيادة الخادمة وعلاقتها بالاستغراق الوظيفي لدى معلمات المدارس الثانوية الحكومية بمدينة الرياض. *رسالة ماجستير غير منشورة، كليات الشرق العربي للدراسات العليا، الرياض.*

٢٦. القرني ، سعد. (٢٠١٧). مستوى العدالة التنظيمية لدى قادة المدارس الثانوية الحكومية بمحافظة جدة من وجهة نظر المعلمين وعلاقتها بالاستغراق الوظيفي لدى المعلمين . *مجلة الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة ، ١٩٣ ، ص ٢٢٥ – ٢٩٤ ، كلية التربية جامعة عين شمس*

٢٧. الهواري ، أروى. (٢٠١٧) . "التحقق من الافتراض أحادي البعد ضمن نظرية استجابة البند ، باستخدام تحليل العامل الاستكشافي مقابل تحليل العامل التوكيد – دراسة مقارنة" ، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) : المجلد. ٣١: العدد ٨ .

٢٨. عليمات ، خالد عيادة نزال. (٢٠١٢). ضغوط العمل و أثرها على أداء الحكام الإداريين في الأردن : دراسة ميدانية. *المنارة للبحوث و الدراسات، مجلد ١٨، العدد ٤*، الصفحات ٧٣-١٠٥.

٢٩. مومني ، خالد سليمان احمد. (٢٠٢٠). درجة ممارسة مديري المدارس في مديرية التربية والتعليم لمحافظة عجلون للقيادة الأخلاقية وعلاقتها بالاستغراق الوظيفي للمعلمين .*المجلة التربوية لكلية التربية بسوهاج*(69)*69* , 455-413 .

٣٠. ندى ، يحيى محمد. (٢٠٠٨). واقع الصحة التنظيمية في المدارس الخاصة شمال فلسطين من وجهة نظر المعلمين. مجلة جامعة الخليل للبحوث University Research Journal-B (Humanities) مجلد ٣ ع ٢، الخليل، فلسطين.

31. Boyum , Richard . (2004). Characteristics of Healthy Relationships in Healthy Organizations. University of wisconsineau Claire publication ،minwest ،USA.
32. DJEDDI, C., LOUATI, K., & KAOUDJA, B. (2021). Impact of Psychological Empowerment (PE) on Job Engagement (JE) among the Employees of ETUST-Tebessa. *Dirassat Journal Economic Issue*, *12*(2), 179-198.
33. Eliyana, A., & Ma'arif, S. (2019). Job satisfaction and organizational commitment effect in the transformational leadership towards employee performance. *European Research on Management and Business Economics*, *25*(3), 144-150.
34. Greenberg, J. (1987). A taxonomy of organizational justice theories. *Academy of Management review*, *12*(1), 9-22.
35. Hafer, J. C., & Martin, T. N. (2006). Job involvement or affective commitment: A sensitivity analysis study of apathetic employee mobility. *Journal of Behavioral and Applied Management*, *8*(1), 2-19.

36. Hammond, H. and Koscec, M .(٢٠٠٤) .A Proposal to Measure the Organizational Health and Emotional Wellness .*Canada: Entec Corporation, ABC University*.
37. Hannig, A., & Jansen, S. (2010). Financial inclusion and financial stability: Current policy issues.
38. Khan, T. I., Jam, F. A., Akbar, A., Khan, M. B., & Hijazi, S. T. (2011). Job involvement as predictor of employee commitment: Evidence from Pakistan. *International Journal of Business and Management*, *6*(4), 252.
39. Koscec, M. (2000). Thriving Workplaces: Reversing Work Related Stress. A Case Study, Canada: Entec Corporation, Toronto University.
40. McHugh, M. (2001). Employee absence: an impediment to organizational health in local government. *International Journal of Public Sector Management,43-58*.
41. Midddlemist ،Dennis & Hitt. Michael .(١٩٩٨) .*Organizational Behavior* .New York ،USA: West Publishing Company.
42. Nurit , W and Cohen, c .(1991) . Organizational Health Analyzer .*Journal of Leadership Applications, California State University, USA* , ٩-١ .
43. Price, J. L. (1997). Handbook of organizational measurement. *International journal of manpower*.
44. Rich, B. L., Lepine, J. A., & Crawford, E. R. (2010). Job engagement: Antecedents and effects on job performance. *Academy of management journal*, *53*(3), 617-635.
45. Umstot , D., .(١٩٨٤) .*Understanding Organizational Behavior* .St.Pawl.USA: West Publishing Company.
46. Usoro, A., Sharratt, M. W., Tsui, E., & Shekhar, S. (2007). Trust as an antecedent to knowledge sharing in virtual communities of practice. *Knowledge Management Research & Practice*, *5*(3), 199-212.
47. Vansant . D .(٢٠٠٠) . Organizational Health .*USA: Health Ventures Inc Publications, Columbia University*.
48. Wang, C. C., Lin, H. M., & Liang, T. L. (2017). A Study on Comparing the Relationship among Organizational Commitment, Teachers' Job Satisfaction and Job Involvement of Schools with Urban-Rural Discrepancy. *Educational Research and Reviews*, *12*(16), 762-771.
49. Wolff, S. (2003). Organizational health: Beyond integrated disability management. *Compensation & Benefits Review*, *35*(4), 7-12.

المؤشرات الاقتصادية للتعليم الإلكتروني عن بُعد في ظل المتغيرات الدولية المستجدة

د. محمد صلاح محمد غريب الكردى *

(*)د.محمد صلاح محمد غريب الكردى : مدرس بقسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة الازهر منذ ٢٠١٧ حتى الآن ، معار للسعودية فى وظيفة خبير باحدى المؤسسات العاملة فى مجال التجارة الدولية منذ ٢٠٢١ حتى الآن ، وتتمثل الاهتمامات البحثية فى التجارة والتمويل ، السياسات الاقتصادية النقدية والتجارة الدولية .

Email : pr.kordy@gmail.com

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى رصد المؤشرات الاقتصادية للتعليم الإلكتروني عن بعد في ظل المستجدات العالمية، المتمثلة في استخدام معظم دول العالم للتعليم الإلكتروني ووسائله المتنوعة في العملية التعليمية، أو تداعيات جائحة كورونا (COVID-19)، التي ترتب عليها وقف الدراسة داخل جميع المؤسسات التعليمية واستخدام التعليم الإلكتروني عوضا عن ذلك، من أجل استمرار الدراسة. وتعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية، حيث يتناسب هذا المنهج لموضوع الدراسة. وتبرز أهمية هذه الدراسة في كونها وضعت مفهوما لاقتصاديات التعليم الإلكتروني عن بعد، حتى يتم من خلاله دراسة المؤشرات الاقتصادية لهذا النوع من تكنولوجيا التعليم. ولقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج؛ التي تؤكد على مدى كفاءة وفعالية التعليم الإلكتروني عن بعد في إنتاج رأسمال بشري، يتمثل في خبراء قادرين على مواكبة التطورات التكنولوجية المتلاحقة. كما تم التأكيد على أن التعليم الإلكتروني عن بعد يستطيع خفض تكاليف العملية التعليمية والحصول على عوائد للمتعلمين، والمؤسسات التعليمية، والشركات العاملة في إنتاج موارد التعليم الإلكتروني. علاوة على أن التعليم الإلكتروني عن بعد يحقق الكفاية للنظام التعليمي، من حيث إنه يوفر بيئة جيدة وخصبة للاستثمار في البشر، وجعلهم قادرين على مواجهة الظروف العصيبة.

هذا وقد وضع الباحث عددا من التوصيات تساعد في وضع مقترحات مستقبلية لاستدامة استخدام تكنولوجيا التعليم الإلكتروني عن بعد.

الكلمات المفتاحية: التعليم الإلكتروني عن بعد –المؤشرات الاقتصادية – جائحة كورونا

Abstract

This current study aimed to monitor the economic indicators of distance E-learning in light of global updates, which are showed in the use of E-learning by most of the world countries, and its various means in the educational process, or the repercussions of the Corona pandemic (COVID-19), which caused suspension of the study process in all educational institutions, and use of E-learning instead in order to continue studying. This study is a descriptive study, as the descriptive approach is appropriate to its subject. The importance of this study is that it developed a concept for the economics of distance e-learning, through which the economic indicators of this educational technology method are studied.

The study yelled a number of results as the following:

1- Emphasize the efficiency and effectiveness of distance E-learning in producing human capital that can be represented in labor capable of keeping pace with successive technological updates.
2- Capability of distance E-learning for reducing the educational process costs and for obtaining returns for learners, educational institutions, and companies working for producing E-learning resources.
3- Distance e-learning achieves the adequacy of the educational system, in that it provides paving ground for investment in mankind, making them able to face difficult circumstances.

Finally, the researcher has made a number of recommendations that assist for developing future proposals in order to sustain the use of Distance E-learning technology.

Keywords: Distance E-learning - Economic indicators - Corona pandemic (Covid-19)

أولا: المقدمة:

اتسم العصر الحالي بالتغير السريع في كافة مظاهر الحياة، نتيجة لما يشهده هذا العصر منذ عقدين من الزمان من تطورات تقنية وثورات متلاحقة ومتسارعة في تكنولوجيا المعلومات، مما دفع دول العالم للمضي قدما لمواكبة هذه التغيرات المستمرة، من خلال تسخير خبراءهم من الاقتصاديين والتربويين، وخبراء تكنولوجيا المعلومات وغيرهم، في شتى المجالات حتى يضعوا نصب أعينهم مثل هذه التطورات وما تنطوي عليه من فوائد للبشرية، بحيث تحقق الرفاهية للمجتمع والمواطن معا.

ولقد انعكست مستجدات التكنولوجيا والعلوم المتسارعة، والتنوع في إدارة الإنتاج والتسويق على علم الاقتصاد، فنتج عنه اقتصاد عالمي جديد يتميز بطفرة كبيرة في تنوع الاختصاصات والمهارات، وفي نوع الخبرة والمعرفة المطلوبة، مما زاد من الطلب على المرونة في أداء المهام، مع إعطاء قيمة أكبر للإبداع، بالتالي زادت أهمية رأس المال البشري الذي يساهم في إنتاج سلع وخدمات جديدة تدخل في تطوير خدمات ومرافق تقليدية. وفي ظل التطور التكنولوجي الذي أحدثته ثورة الإنترنت، تغيرت بعض المفاهيم المتعلقة برأس المال البشري، حيث لم يعد يعتمد على الخبرات المتراكمة والمكتسبة بمرور الزمن، والتي كانت ترتبط بالمتعلم أو الخريج حتى يصبح مؤهلا للقيام بوظيفة أو مهمة معينة، حيث أصبح سوق العمل يتطلب ديمومة الخبرة من خلال التدريب والتعليم المستمرين[١]. الأمر الذي دفع المؤسسات التعليمية أن تهتم بمتطلبات سوق العمل، من خلال وضع العديد من الاستراتيجيات والدورات والمناهج التعليمية بآلياتها العصرية، تلك الأدوات التي ينتج عنها خريجا متعلما يستطيع الاستمرار داخل العمل. ولتحقيق هذا الهدف، فلقد اعتمدت هذه المؤسسات التعليمية على التعليم الإلكتروني عن بعد، والذي يرتكز على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بواسطة استخدام شبكة الإنترنت، والوسائل، والأدوات، والبرامج، والتطبيقات المؤدية لذلك، ومن ثم أصبح التعليم الإلكتروني عن بعد منافسا للتعليم التقليدي (أو التنظيمي)[٢].

جاءت جائحة كورونا (COVID-19) لتعصف بالعالم أجمع، وجاء على إثرها أن علقت الدراسة وأغلقت المؤسسات التعليمية في كافة المراحل التعليمية، حينئذ لعبت التكنولوجيا التي تفرزها

(1) Nadikattu, R.R., Information Technologies: Rebooting the World Activities during COVID-19, 2020. Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3622733

(2) Noor-Ul-Amin, S., An Effective use of ICT for Education and Learning by Drawing on worldwide knowledge, Research and Experience: ICT as A Change Agent for Education, Scholarly Journal of Education, 2013, Vol. 2 (4). PP/ 38-54.

شبكة الإنترنت دورًا محوريًا، حيث أصبح التعليم الإلكتروني عن بعد أداة مهمة لمواصلة عملية التدريس والتعلم بشكل فعال أثناء الإغلاق[٣]. على إثر ذلك تحولت المنصات، والتطبيقات الإلكترونية، والمواقع على الإنترنت إلى إحدى وسائل التعلم المهمة التي تفتح الباب أمام الناس في جميع أنحاء العالم للوصول إلى التعليم بسهولة بتكلفة مجانية أو أقل. من ثم تغيرت حاجة المتعلمين المعاصرين تمامًا، فلقد وجدوا أن التعليم الإلكتروني عن بعد مفيدًا لتلبية احتياجاتهم. نتيجة لذلك تكتسب وسائل التعليم عبر الإنترنت وتطبيقات الذكاء الاصطناعي شعبية تدريجية، لما توفره من خدمات تعليمية رخيصة التكلفة ومستمرة طوال الوقت للمتعلمين غير القادرين على الوصول إلى الوسائل التقليدية للتعليم [٤].

أ- مشكلة الدراسة:

أصبح التعليم الإلكتروني عن بعد أحد أهم الصور التي تستخدمها تكنولوجيا التعليم داخل كافة المؤسسات التعليمية في العالم، خصوصا في ظل المستجدات، سواء كانت هذه المستجدات ناتجة عن انتشار استخدام التعليم الإلكتروني في العملية التعليمية داخل معظم المؤسسات التعليمية في الكثير من دول العالم، أو ناتجة عن أزمات عالمية كما هو الحال من اجتياح فيروس كورونا (Covid-19)، حيث لم يستطع التعليم التقليدي الصمود أمام هذه المستجدات المتلاحقة. وقد دفع ذلك العديد من البلدان، لاسيما النامية منها، إلى السير في ركب الدول المتقدمة في استخدام التعليم الإلكتروني داخل المؤسسات التعليمية؛ حيث تم استخدامه أولا في الجامعات، فطبقت ذلك بعض دول مجلس التعاون الخليجي في مطلع عام ٢٠٠٠ من خلال مواقع ومنصات إلكترونية تتألف من محاضرات للطلاب يتم دراساتها داخل قاعات الكليات المختلفة [٥]. أما في مصر، فقد تم استخدام الأجهزة اللوحية (تابلت) في مرحلة الثانوية العامة في عام ٢٠١٩. غير أنه مع تفشي فيروس كورونا (COVID-19) وما تبعه من تداعيات شملت حظرا، وتوقفا للدراسة داخل كافة المؤسسات التعليمية في جميع أنحاء العالم، بزغت شمس التعليم الإلكتروني عن بعد.

(3) Misko, J., Choi, J., Hong, S & Lee, I., E- learning in Australia and Korea: Learning from Practice, Korea Research Institute for Vocational Education and Trading, Seoul, 2004, NCVER, Adelaide.

(4) Soni, V.D., Challenges and Solution for Artificial Intelligence in Cyber Security of the USA, 2020. Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3624487

(٥) حسن، يحي حمود: واقع اقتصاد المعرفة في دول مجلس التعاون الخليجي وفقا لمؤشرات المحتوى الرقمي، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد(٢٤) لسنة ٢٠١٣، ص ١٦.

وبناء على ذلك تكمن إشكالية الدراسة في الإجابة على هذا التساؤل: كيف يمكن رصد أهم المؤشرات الاقتصادية التي استتبعت تطبيق التعليم الإلكتروني عن بعد في ظل المستجدات العالمية؟

ب- **أهداف الدراسة:**

من أجل معالجة إشكالية الدراسة، وتوضيح أهمية اقتصاديات التعليم، لاسيما التعليم الإلكتروني عن بعد تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

١) التعرف على خصائص كلا من: التعليم عن بعد، والتعليم الإلكتروني أو التعليم عبر الإنترنت.
٢) دراسة مفاهيم اقتصاديات التعليم واقتصاديات التعليم الإلكتروني عن بعد، وما لحق للتعليم عن بعد من تطورات منذ ظهوره.
٣) التعرف على التطبيقات الحديثة للتعليم الإلكتروني عن بعد في ظل المستجدات العالمية.
٤) رصد أهم المؤشرات الاقتصادية الناتجة عن تطبيق التعليم الإلكتروني عن بعد.

ج- **الدراسات السابقة:**

١) **دراسة (أبو تراب، ٢٠٢١)**[٦]: تناولت الباحثة في هذه الدراسة الإطار النظري لاقتصاديات التعليم وعلاقته بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وواقع التعليم العالي في دول الخليج العربي، وخرجت الدراسة بنتائج أهمها: تساعد اقتصاديات التعليم على نمو القدرات، المتمثلة في بزيادة قدرات الإنسان لتحسين مكانته الوظيفية أو لأداء واجبات إضافية أو القيام بمستويات أكبر، وهي بهذه العملية دائمة التدريب من شأنها أن تمد الإنسان بالمعرفة والمهارة وبعد النظر والبصيرة، وهذا الذي يعني تنمية الموارد البشرية التي يؤثر التعليم فيها أثرا كبيرا ويعد المورد البشري الأساس لها،
٢) **دراسة (هلال، ٢٠٢١)** [٧]: هدفت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتمكين البنية التحتية التي تحتاجها مدارس الثانوي العام في مصر لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد – ١٩، وتحقيقا لهذا

(٦) تغريد قاسم محمد أبو تراب: اقتصاديات التعليم وأثرها في النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول الخليج، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد ١٧، العدد ٢٦، ٢٠٢١، ص ٦٥.

(٧) هلال، محمد عبدالحكيم: تمكين البنية التحتية الرقمية في مدارس التعليم الثانوي العام بمصر لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد – ١٩، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد الخامس والأربعون (الجزء الرابع)، ٢٠٢١، ص ٦١.

الهدف تم تحديد أبعاد البنية التحتية الرقمية المتطلبة للتعليم والسياسات والإجراءات المتخذة للتمكين، وتم تحليل تداعيات جائحة كوفيد -١٩ الإيجابية والسلبية على التعليم.

٣) **دراسة (الحداد وناصر، ٢٠٢٠)**[٨]: هدفت الدراسة إلى دراسة البنية التحتية التكنولوجية والتحول الرقمي وأدواره في التعليم في مصر في ظل جائحة كورونا. وفي هذا الصدد تناولت الدراسة أهم الجهود التي بذلتها الدولة المصرية للتوجه نحو التحول الرقمي، والاستخدامات التكنولوجيا الحالية في التعليم، والدور المستقبلي للتحول الرقمي في مجال التعليم وبعض المقترحات لصانعي القرار.

٤) **دراسة (Nadikattu, 2020)** [٩]، تستعرض هذه الدراسة الأدوار التي لعبتها الأدوات العلمية لتكنولوجيا المعلومات خلال فترة انتشار جائحة كورونا (Covid- 19) في جميع أنحاء العالم، مع تسليط الضوء على العمليات الدافعة لتكنولوجيا المعلومات من أجل مكافحة انتشار (Covid-19)، كما هو الحال مع الخدمات الطبية عن بعد واستخدام الروبوتات الطبية، وتطوير رموز RQ لتمييز الأفراد المصابين بالفيروس. كما أبرزت الدراسة الدور الفاعل لكل من تكنولوجيا (TSALB)، وتكنولوجيا تطبيقات الجوال، وتكنولوجيا الطائرات بدون طيار، والحوسبة السحابية لاسيما السحابة البشرية. ومن ثم تحاول الدراسة استعراض تأثير قطاعات تكنولوجيا المعلومات على الأكاديميين مع منصات التعلم عبر الإنترنت، ومن ثم استشراف الأدوار القادمة في عصر ما بعد (Covid-19)، والتي يمكن أن تساعد في رفع مستوى المعايير الاقتصادية العالمية المصاحبة لتنفيذ تكنولوجيا المعالجة الآلية، وتكنولوجيا إنترنت الأشياء (TOI)، وتكنولوجيا حوسبة الحافة.

٥) **دراسة (الهمامي وإبراهيم، ٢٠٢٠)** [١٠]، هدفت الدراسة إلى وضع أفكارا يتم من خلالها إعادة النظر في عملية التعليم والفلسفة التربوية والأهداف المتوخاة كمنظومة متكاملة في ظل عصر تكنولوجيا المعلومات، بحيث يتم استشراف المرحلة المقبلة في التربية والتعليم، والوقوف على

---

(٨) بسمة الحداد، وأحمد ناصر: البنية التكنولوجية والتحول الرقمي وأدواره المستقبلية في التعليم في ظل جائحة كورونا، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المعهد القومي للتخطيط، القاهرة، ٢٠٢٠، ص ٢٦٣.

(4) Nadikattu, R.R., Information Technologies: Rebooting the World Activities during COVID-19, 2020. Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3622733

(١٠) الهمامي، حمد بن سيف ، وإبراهيم، حجازي: التعليم عن بعد مفهومه، أدواته واستراتيجياته، دليل لصانعي السياسات في التعليم الأكاديمي والمهني والتقني، منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة، اليونسكو، ٢٠٢٠.

أهم تحدياتها. وقد كشفت الدراسة عن بعض النتائج، من أهمها: أنه لا يزال التعليم المدرسي مهما كما كان، إذ أنه الخطوة الأولى للإنسان في رحلة التعليم المؤسسي، علاوة على أنه عالما للتكيف الاجتماعي خارج الأسرة، باعتباره مكونا جوهريا من مكونات التعليم الاجتماعي. كما أن عملية التعلم والتعليم عن بُعد تتطلب أن تكون قائمة وفق تخطيط مدروس وذات فعالية وجودة عالية، بحيث يتم توصيلها إلى كل المتعلمين تحقيقا لمبدأ تكافؤ الفرص.

٦) **دراسة (Soni, 2020)**[١١]: هدفت هذه الدراسة إلى تجميع لمكونات أدوات التعليم الإلكتروني إلى جانب استشراف المنظور المستقبلي للتعليم باستخدام علم المعلومات. وتؤكد هذه الدراسة على الأثر العالمي لعملية التعليم الإلكتروني خلال فترة انتشار (Covid-19)، عندما تم تطبيق الإغلاق والتباعد الاجتماعي كأحد التدابير الوقائية لنشر عدوى هذا الفيروس، والذي أدى إلى شلل تام للأنشطة العالمية، لاسيما الإغلاق التام لنظام التعليم، والمضي قدما نحو تدريس المناهج الأكاديمية عبر الإنترنت، مما يعني وجود تحول من عملية التعليم المنتظمة إلى التعليم الإلكتروني. ويمكن الاستشهاد بذلك من خلال زيادة عدد الفصول والمؤتمرات والاجتماعات عبر الإنترنت، وما إلى ذلك.

٧) **دراسة (فريفر، ٢٠٢٠)**[١٢]: سعت هذه الدراسة إلى توظيف التعليم توظيفا اجتماعيا واقتصاديا لبيان هذه الأهمية، لذلك ألقت الباحثة الضوء على مفهوم اقتصاديات التعليم، وأشهر روافده وأبرز الموضوعات التي يبحثها. كذلك تم رصد وتقدير الفوائد والعائدات المادية والعينية للتعليم، بالإضافة إلى إيضاح جودة العملية التعليمية في لبنان من مناهج دراسية، وكتب مدرسية، ومؤسسات تعليمية وغيرها. ومراجعة الكفاءة للعناصر المادية والبشرية، وذلك بغية تحسين الاستثمار رأس المال البشري.

(1) Soni, Visha Dineshkumar, Global Impact of E-learning during Covid 19, SSRN Electronic Journal, June 2020. Available at: https://www.researchgate.net/publication/342318792

[١٢] بياريت فريفر: اقتصاديات التعليم في لبنان: واقع أم حبر على ورق؟ مجلة أبحاث ودراسات تربوية، العدد العاشر (السنة الخامسة)، شتاء ٢٠٢٠، ص ١١٢.

٨) **دراسة (العاني، والشايع، ٢٠١٢)** [١٣]: هدفت الدراسة إلى توضيح أهمية دراسة مفاهيم اقتصاديات التعليم الإلكتروني، وتحليل طرق التقييم الاقتصادي لمشاريع التعليم الإلكتروني، من خلال استعراض بعض معايير التقييم الاقتصادي، مثل طريقة نقطة التعادل وطريقة معدل العائد على الاستثمار. إذ يعتقد الباحثان بأهمية هذا الموضوع بالنسبة للبلدان النامية، كون أن هذه البلدان تتميز بالزيادة المتنامية في السكان من جهة، ومن جهة أخرى إن هذه البلدان لا تمتلك الموارد الاقتصادية والبشرية اللازمة للقيام بمهام إشباع حاجات أخرى عن التعليم التقليدي المتزايدة، إضافة إلى إن تسارع التحولات التكنولوجية في مجال الاتصالات والإنترنت ولد ضغطا آخرا نحو ضرورة تبني طرق تعليم جديدة تمكن البلدان النامية من تضييق الفجوة العلمية والتكنولوجية والاقتصادية، ومن هذه الطرق تبني مشاريع التعليم الإلكتروني والتعلم عن بعد.

٩) **دراسة (Wolfram, 2008)**[١٤]: استهدفت هذه الدراسة مراجعة الدراسات التي سبقتها في التعرف على تكلفة التعليم عن بعد. وقد ناقشت الدارسة بعض الأساليب الحديثة آنذاك، مثل: حساب العائد على الاستثمار في التعليم الإلكتروني، ومفهوم التكلفة الإجمالية للملكية. بالإضافة إلى ما سبق، تم توضيح بعض الآثار الاقتصادية الجزئية التي تشير إلى توطين دورات التعليم عن بعد.

د- التعقيب على الدراسات السابقة وتحديد الفجوة البحثية:

اهتمت بعض الدراسات السابقة (كما في دراسات "(هلال، ٢٠٢١)، و(Nadikattu, 2020)، و(Soni, 2020)") بالتطورات في تكنولوجيا المعلومات وما أحدثته في دنيا البشر خلال فترة اجتياح جائحة كورونا (COVID-19)، بينما اهتم البعض الآخر بأثر الجائحة على التعليم والمؤسسات التعليمية، والنتائج المترتبة عن غلق هذه المؤسسات سواء على العملية التعليمية ككل، أو على كل من المعلمين والمتعلمين، مع وضع بعض الاقتراحات لتفعيل التعليم الإلكتروني، من

---

(١٣) العاني، أحمد حسين بتال، والشايع، علي بن صالح بن علي: اقتصاديات التعليم الإلكتروني: بين المفهوم ومؤشرات القياس، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس (ASEP)، العدد السابع والعشرون(الجزء الثاني)، يوليو ٢٠١٢، ص ٣٣. متاح على الرابط/ The economics of e-learning between the concepts and measurement indicatorss (researchgate.net)

(3) Wolfram, Laaser, Economics of Distance Education Reconsidered, Turkish Online Journal Of Distance Education 9(3), 2008. Available at https://www.researchgate.net/publication/26522317

أجل دعم واستمرارية العملية التعليمية أثناء فترة تعطل الدراسة، مثل تمكين البنية التحتية للشبكة الرقمية في المؤسسات التعليمية، كما في دراسة (هلال، ٢٠٢١).

وتأسيسا على أن الدراسة الحالية تحاول وضع مفهوما لاقتصاديات التعليم الإلكتروني عن بعد، ثم تسليط الضوء على هذه الاقتصاديات من خلال رصد المؤشرات الاقتصادية في ظل المستجدات العالمية، وما تبعه من تطور سريع جدا في تكنولوجيا المعلومات، واستخدام هذه التكنولوجيا في صورة أدوات إلكترونية وتكنولوجيا تعليمية في المنظومة التعليمية، بالإضافة إلى تداعيات فيروس كورونا (COVID-19)، واتخاذ حكومات العالم العديد من الإجراءات الاحترازية، منها تعطيل الدراسة داخل المؤسسات التعليمية، واستبدالها بالدراسة باستخدام التعليم الإلكتروني عن بعد عوضا عن ذلك، فإن الدراسة الحالية تعتبر في ذلك الصدد مغايرة عن الدراسات التي وضعت أثناء هذه الفترة العصيبة من عمر البشرية.

وبالرغم من اتفاق الدراسة الحالية مع كل من دراسة (العاني، والشايع، ٢٠١٢) ودراسة (Wolfram, 2008)، من حيث رصد المؤشرات الاقتصادية للتعليم الإلكتروني، إلا أن الدراسة الحالية استطاعت أن تفرق بين التعليم الإلكتروني (التعليم عبر الإنترنت Online Learning) وما يختص به التعليم عن بعد (Distance Education). إذ لم تستطع كلتا الدراستان المذكرتين سابقا من إدراك الفرق الجوهري بين النوعين من التعليم، ولعل عزاؤهما في ذلك أن ملامح التعليم الإلكتروني لم تتضح بعد ملامح التعليم الإلكتروني أثناء الفترة التي نشرت فيها الدراستان وغيرهما من الدراسات التي تناولت التعليم الإلكتروني، إذ لم ينتشر استخدام الهواتف الذكية بتطبيقاتها التفاعلية المتعددة، وظهور عدد لا حصر له من البرامج والمواقع الإلكترونية التعليمية، وزيادة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، وارتقاء موقع يوتيوب وفيسبوك ليتحولا إلى منصات وقنوات تعليمية وتعلُمية ذاتية، واستبدال المكتبات الورقية بالمكتبات الرقمية، وتحول جوجل من مجرد باحث إلكتروني إلى ساحة معرفية شاملة، يلقى من خلالها كل باحث عن ضالته. وهذا ما أدركته الدراسة الحالية، الأمر الذي أبرز أهميتها، إذ توصلت إلى حد كبير من رصد المؤشرات الاقتصادية التي يحدثها التعليم الإلكتروني عن بعد، من خلال إماطة اللثام عن الاستخدام الكفء والفعال لأدوات وموارد التعليم الإلكتروني عن بعد، ومؤشر التكلفة والعائد عن هذا النوع من التعليم، وتحقيق الكفاية للنظام التعليمي.

فروض ومنهجية الدراسة:

١. فروض الدراسة:

يحاول البحث اختبار الفرضيات الرئيسية التالية:

- التعليم الإلكتروني عن بُعد يعزز كفاءة الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية في عملية التعليم.
- عملية التعليم الإلكتروني عن بعد تحقق مبدأ ترشيد التكلفة وتعظيم العائد من هذه العملية.
- هناك علاقة ارتباط موجبة بين التعليم الإلكتروني عن بعد وبين تحقيق كفاية النظام التعليمي.

٢. منهج الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة في منهجها إلى الدراسات الوصفية Descriptive Studies، وتعتبر البحوث الوصفية هي الأكثر ملاءمة لموضوع الدراسة الحالية، وذلك من خلال معرفة درجة فعالية وجودة العملية التعليمية باستخدام التعليم الإلكتروني عن بعد، والمؤشرات الاقتصادية المترتبة عن استخدام هذا التكنولوجيا التعليمية في ظل بعض المستجدات العالمية. كما أن المنهج الوصفي ساعد الباحث في إجراء المقارنات بين طبيعة استخدام التعليم الإلكتروني عن بعد في عدد من الدول اثناء جائحة كورونا (COVID-19). كذلك استخدم الباحث هذا المنهج في وضع مفهوما عاما لاقتصاديات التعليم الإلكتروني عن بعد، ووضع التصورات المستقبلية التي بنى عليها توصيات الدراسة.

وكانت "الملاحظة" هي الأداة التي استخدمها الباحث في هذا المنهج، حيث قام الباحث بمراقبة التعليم الإلكتروني عن بعد من خلال المستجدات العالمية، المتمثلة في التطور التكنولوجي للمعلومات والاتصالات وانتشار فيروس كورونا، وتدوين ما يتعلق بهذه الظاهرة وتوضيحها من خلال تحديد سلوكيات حكومات العالم في استخدام هذا التقنية التعليمية في مجابهة تداعيات فيروس كورونا.

خطة الدراسة:

لغرض تحقيق أهداف البحث؛ يرى الباحث أنه من الملائم تناول الموضوعات الآتية بالإضافة إلى المقدمة، والموضوعات كالتالي:

- **الإطار المفاهيمي لاقتصاديات التعليم الإلكتروني عن بعد.**
- **والمؤشرات الاقتصادية للتعليم الإلكتروني عن بعد.**
- **نتائج الدراسة.**

ثانيا: مفاهيم اقتصاديات التعليم الإلكترونى عن بعد:

سنتناول دراسة هذا المفهوم من خلال الثلاثة محاور التالية:

أ- اقتصاديات التعليم:

هناك اختلاف حول مفهوم اقتصاديات التعليم، إذ يعتبر هذا المصطلح حصيلة تفاعل بين الاقتصادين والتربويين، فلقد نال هذا المفهوم اهتماما كبيرا من قبل الاقتصاديين في البداية، ثم انضم إليهم التربويين. وجاء اختلاف الفريقين في معالجتهم لهذا المفهوم، إذ اهتم فريق الاقتصاديين باستخدام أدوات التحليل الاقتصادي (تكلفة – عائد) التعليم، بينما ركز فريق التربويين على الجوانب الاجتماعية والنفسية والسلوكية[١٥].

أما عن مفهوم اقتصاديات التعليم فهو: "العلم الذي يدرس كيفية اختيار المجتمع وأفراده للموارد الإنتاجية المتاحة، واستخدامها في القيام بمختلف أنواع التعليم والتدريب، وتنمية المعرفة والمهارات، والقدرات العقلية والشخصية، خلال فترة زمنية محدودة، وتوزيعها للاستفادة منها في الحاضر والمستقبل"

أما أبرز التعريفات شيوعا لعلم اقتصاديات التعليم فهي: "العلم الذي يبحث أمثل الطرق لاستخدام الموارد التعليمية، بشريا وماليا وتكنولوجيا، وزمنيا، من أجل بناء البشر بالتعليم والتدريب، بناء شاملا متكاملا حاضرا ومستقبلا فرديا واجتماعيا، ومن أجل أحسن توزيع ممكن لهذا البناء"[١٦]

ب-اقتصاديات التعليم عن بعد:

سنناقش هذا المحور من خلال النقطتين التاليتين:

١- مفهوم التعليم عن بعد، ونشأته وتطوره:

هناك نوعين من التعليم هما: التعليم المباشر(التعليم المنتظم أو التقليدي)، والتعليم غير المباشر(غير التقليدي) أي التعليم عن بعد. ويمثل كلا النوعين عملية تدريب وتنمية المعرفة، والمهارة، والفكر، والخلق لدى المتعلمين، بالتالي تتشكل عقولهم، وخبراتهم، بحيث يصبحوا مؤهلين لمتطلبات سوق العمل. ومن هنا تتضمن الأنشطة التعليمية إنتاجا وتوزيعا للمعرفة، سواء كان مصدر ذلك مؤسسات نظامية للتعليم، أو أي مكان آخر. أما التعليم المباشر(المنتظم أو التقليدي)،

(١٥) العاني والشايع، مرجع سابق، ص ٣٦.

(١٦) فريفر، مرجع سابق، ص ص ١١٦-١١٧.

فهو الذي يجتمع فيه المعلم أو المحاضر مع مجموعة من الطلاب بصورة مباشرة في زمان ومكان محددين. فالمعلم أو المحاضر أو الأستاذ الجامعي يلتقي مباشرة بالطلاب في زمن الحصة الدراسية أو المحاضرة، أو حلقة التدريب، والتي يتم تحديدها مسبقا في شكل جدول للحصص أو المحاضرات، بحيث يدور هذا الاجتماع داخل المدارس، أو في الكليات بالجامعات، أو داخل مراكز التدريب المختلفة.

غير أنه كان للتقدم التكنولوجي تأثيرا كبيرا في العملية التعليمية، إذ لم يعد التعليم المباشر بطرائقه التقليدية غير قادر على نقل المعرفة، والوفاء بمتطلبات تلك العملية، واستيعاب أعداد الطلاب المتزايد في المراحل التعليمية جمعاء، إذ ساعد ذلك في البحث عن طرق مغايرة، بحيث يعتمد فيها المتعلم على نفسه(التعليم الذاتي)، والتعلم مدى الحياة من أجل استيعاب أكبر عدد ممكن من الأفراد. من هذا المنطلق ظهر التعليم عن بعد. والتعليم عن بعد، يتمثل في اجتماع بين الطلاب ومحاضريهم أو معلميهم من خلال وسيلة تعليمية معينة، بحيث لا يتحدد هذا الاجتماع بزمان أو مكان. بالتالي فإن الوسيلة المستخدمة في ارتباط الطلاب بمعلميهم من أجل تلقي الدروس والمحاضرات هي البنية الأساسية في التعليم غير المباشر. بالتالي تؤدي التكنولوجيا المستخدمة في تكوين وسيلة التعليم غير المباشر دورا رئيسا في تسريع وإنجاز عملية التواصل بين المعلمين والطلاب، بالإضافة إلى أنها تيسر على الطالب أو المحاضر اختيار المواد الدراسية في أي زمان ومكان.

ويعرف التعليم عن بعد على أنه: "صيغة من صيغ تكنولوجيا التعليم معزز باستخدام الوسائل الفنية، يمكن عن طريقها تحقيق الاتصال المزدوج بين المعلم والمتعلم عن بعد. ويتم ذلك داخل تنظيم مؤسسي يضمن توفير الاتصال المباشر، كما يعتمد على إنتاج مواد تعليمية بصورة تصنيعية. ويميل ذلك النوع من التعليم إلى تعليم الجماهير على نطاق واسع لنشر المعرفة والعلم والثقافة ولمن فاتتهم فرص الدراسة ولجميع البشر دون تمييز بينهم"[١٧]

(١٧) مدني، محمد عطا: التعلم من بعد أهدافه، أسسه، تطبيقاته العملية، مجلة التطوير التربوي، وزارة التربية والتعليم، دولة البحرين، ٢٠٠٨، ص٦٤.

وتعرفه اليونسكو على أنه: "الاستخدام المنظم للوسائط المطبوعة وغير المطبوعة التي تكون معدة إعدادا جيدا لتصبح جسرا تربط بين المتعلمين والمعلمين المنفصلين، مع توفير الدعم للمتعلمين في دراستهم"(١٨)

كان الهدف الرئيس من تقنية التعليم عن بعد أن يكون صيغة تشترك فيها التقنيات الحديثة مع الكتب الدراسية والاتصالات الشخصية، لتحل محل المعلم والمدرسة في التعليم المباشر. ولقد ظهرت بوادر التعليم عن بعد في العصر الحديث في صورة التعليم بالمراسلة من خلال إنشاء المكاتب البريدية المنظمة في بريطانيا عام ١٨٤٠ عن طريق محاولة فردية من المعلم بينمان (Penman)، الذي كان يرسل تعليمات وتوجيهات دراسية إلى طلابه مكتوبة بطريقة الاختزال وبواسطة البريد. على غرار ذلك تحولت العديد من الدول الأوروبية تطبيق هذا النوع من التعليم من خلال المراسلة البريدية، والذي أسفر عن وجود مؤسسات تقدم خدمة التعليم عن بعد في كل من أوروبا وأمريكا واليابان والصين واستراليا.

انتقلت هذه المرحلة من التعليم عن بعد إلى مرحلة التعليم بواسطة الراديو أو الوسائل المسموعة. ومع التطور التكنولوجي ظهرت تقنية التعليم عبر البرامج التليفزيونية والفيديو كوسائط تعليمية. وفي نفس التوقيت ظهرت برامج تعليمية غير مباشرة من خلال الراديو التفاعلي. ومع التسارع المتزايد والمستمر في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، انتقل التعليم عن بعد إلى المتلقيين والطلاب من خلال الكومبيوتر والإنترنت، أو التعليم عبر الإنترنت، وهو ما يعرف بصيغة " التعليم الإلكتروني E-learning".

٢- اقتصاديات التعليم عن بعد:

مما سبق يمكن وضع مفهوما لاقتصاديات التعليم عن بعد كالتالي: " الاستخدام الموارد التعليمية بشريا، وماليا، وتكنولوجيا، وزمنيا من أجل بناء البشر (بالتعليم والتدريب) عن بعد بناءً شاملا متكاملا حاضرا، ومستقبلا، فرديا واجتماعيا، للحصول على افضل توزيع ممكن لهذا البناء"

في أعقاب عام ٢٠١٩ ارخت جائحة فيروس كورونا (Covid-19) ظلالها على العالم بأسره، تلك الجائحة التي تسببت في أكبر انقطاع في نظم التعليم في التاريخ، تبعا لذلك تأثر قطاع التعليم بالجائحة بشدة لأسباب متعددة أهمها المفاجأة، فأوكلت الأنظمة التعليمية لتصريف شؤنها

(١٨) العيسى، جلال: اتجاهات حديثة في تقنيات التعليم، قسم تقنيات التعليم، كلية التربية، جامعة بيشة، السعودية، 2017.

بداية الجائحة، فظهر عجزها المبدئي في التعامل بالشكل الصحيح، ولجأت معظم الدول إلى التعليم الذاتي، حيث لم يكن الجزء الأكبر من الطلاب قد اكتسب المهارات اللازمة لإتقانه والتمكن منه، وبسبب التفاوت الكبير بين الحضر والريف، فإن الإنصاف وتكافؤ الفرص حتى مع التعليم الإلكتروني لم يكن كاف، لا من حيث العمق فيما يخص الشرائح المجتمعية، ولا من حيث الانتشار فيما يخص المناطق الريفية والفقيرة[١٩]. فقد تضرر من اندلاع هذه الجائحة نحو ١.٦ مليار من الطلاب في أكثر من ١٩٠ دولة في جميع القارات. كما أثرت عملية إغلاق المدارس وغيرها من أماكن تقديم الخدمات التعليمية على ٩٤% من الطلاب على مستوى العالم. في ذلك الوقت كانت خدمات الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات المنقذ الوحيد للعملية التعليمية أثناء تطبيق فروض الإغلاق وتوقف الدراسة. فبالإضافة للوسائل الإلكترونية سالفة الذكر، فقد شارك الطلاب مع مدرسيهم دروسهم ومحاضراتهم من خلال تطبيقات الهاتف النقال Mobile Applications مثل: الواتساب WhatsApp وماسنجر Messenger، وفيسبوك Facebook [٢٠].

من جهة أخرى، حفزت أزمة فيروس كورونا (COVID-19) على الابتكار داخل قطاع التعليم. فقد تم تصميم مناهج مبتكرة لدعم استمرارية الخدمات التعليمية والتدريب: من الإذاعة والتلفزيون إلى الحزم التعليمية المنزلية. وجرى تطوير الحلول القائمة على التعليم عبر الإنترنت بفضل الاستجابات السريعة من قبل الحكومات والشركات في جميع أنحاء العالم دعما لاستمرارية التعليم بما في ذلك التحالف العالمي للتعليم الذي دعت إليه اليونسكو[٢١].

كما ساعدت الأزمة على استخدام تطبيقات غير تقليدية في سبيل تكملة وحضور المحاضرات والفصول الدراسية عبر الإنترنت. حيث تم إنشاء فصول وقاعات للمحاضرات والدراسة على الإنترنت من قبل المحاضرين والمعلمين وأساتذة الجامعات في صورة فيديوهات وندوات مباشرة، يتم إلقاءها بالصوت والصورة على الطلاب من خلال استخدام عدد من التطبيقات غير التقليدية، مثل: فوف Voov، و زووم Zoom، و Superstar، و G-suite Cloud meeting وغيرها [٢٢].

---

(١٩) هلال، مرجع سابق، ص ٦٣.

(٢٠) تقرير الأمم المتحدة عن التعليم: التعليم أثناء جائحة كوفيد-١٩ وما بعدها، أغسطس ٢٠٢٠.

(٢١) المرجع السابق.

(1) Soni, Op cit.

ج- اقتصاديات التعليم الإلكتروني:

يعتبر التعليم الإلكتروني E-learning هو أحد الصور التي يستخدمها التعليم عن بعد داخل المؤسسات، نتيجة لارتباط التعليم الإلكتروني بشبكة الإنترنت، حيث أن التعليم الإلكتروني والتعليم عبر الإنترنت Online Learning صنوان [٢٣].

ويعرف التعليم عبر الإنترنت على أنه: "الوصول للموارد التعليمية عبر الإنترنت في أي مكان وزمان"[٢٤]

وتعرف خطة العمل الأوربية التعليم عبر الإنترنت بالتعليم الإلكتروني: "هو استخدام تقنيات الوسائط الحديثة والإنترنت لتحسين جودة التعليم من خلال تسهيل الوصول إلى الخدمات والموارد التعليمية".[٢٥] بالتالي يعتمد التعليم الإلكتروني أو التعليم عبر الإنترنت على المكتبات الرقمية، والتطبيقات والوسائط الإلكترونية، التي هي بمثابة عربات تنقل الخدمات التعليمية، من ثم يمكن استخدام الموارد البشرية والمادية استخدما كفأ في عملية التعليم عبر الإنترنت[٢٦].

ولقد تعددت التعريفات لشبكة الإنترنت؛ فنجد منها على سبيل المثال: ما يعرفه البعض على أنه: "مجموعة ضخمة جدا من شبكات الحواسيب، التي تتواصل عبرها الملايين من أجهزة الحاسوب، لنقل المعلومات، والبيانات بشكل سريع جدا إلى جميع أنحاء العالم، وحفظها واسترجاعها عند الطلب"[٢٧]

ويعرفها آخر على بأنها: "شبكة حواسيب عالمية ضخمة، مرتبطة مع بعضها البعض، عن طريق: (الكوابل، أو خطوط الهاتف، أو الأقمار الصناعية)، ويقدر عددها بعشرات الملايين من الحواسيب في أكثر من مئة دولة، ويمكن النظر إليها على أنها شبكة الشبكات، وعن طريقها يمكن

---

(٢٣) موقع Brittanica، متاح على الرابط: distance learning | education | Britannica

(٢٤) مدني، مرجع سابق، ص٦٤.

(٢٥) العيسى، جلال: اتجاهات حديثة في تقنيات التعليم، مرجع سابق.

(5) Baiyere, A., & Li, H., Application Of A Virtual Collaborative Environment in a Teaching Case, In AMCIS 2016: Surfing the IT Innovation Wave- 22nd Americas Conference on Information Systems, 2016. Anderson, J., E-Learning and Teacher development, International Education Journal, 2005, 5(5), 1-14.

(٢٧) مفلح، محمد خليفة محمد: مدى استخدام شبكة الإنترنت في التعليم من قبل معلمي ومعلمات تربية إربد الثانية ومعوقات استخدامها، مجلة جامعة دمشق، ع٤ مج٢٦، سوريا، ٢٠١٠، ص ٣٩٤- ٣٩٥.

أن يتم تبادل الأخبار، والإعلانات، والبحوث، والكتب، والمعلومات، والرسائل الإلكترونية، والمحادثات... إلخ، فهي نهر عظيم يتم نقل وتبادل المعلومات من خلاله"[٢٨].

وكان أول ظهور لشبكة الإنترنت في الولايات المتحدة الأمريكية كشبكة عسكرية في أواخر الستينات من القرن الماضي وتطورت بشكل كبير في بداية التسعينات، عندما بدأت ترتبط بشبكات أخرى خارج الولايات المتحدة الأمريكية مكونة شبكة عالمية مفتوحة لكل المستخدمين والباحثين عن المعلومات. وكانت بدايات استخدام الإنترنت في التعليم والبحث العلمي في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك في الجامعات الكبرى. وقد ساهمت هذه الجامعات بشكل كبير وأساسي في أبحاث الإنترنت، كما ساهمت في تطويرها وانتشارها وتحويلها إلى القطاع المدني بعد أن كانت حكرا على القطاع العسكري. وبعد ذلك انتشر استخدام شبكة الإنترنت في كافة أنحاء الجامعات الأمريكية، وكان الغرض من استخدام هذه الشبكة في البداية هو البحث المعلومات، وفيما بعد امتدت الشبكة إلى المدارس بمختلف مراحلها، ثم وصل الأمر إلى السماح للطلاب والمتعلمين بالاستفادة من خدماتها بصورة مجانية وبعد ذلك انتشرت شبكة الإنترنت في مختلف أنحاء العالم، وارتبطت سائر الجامعات والمعاهد والمدارس والكليات في مختلف قارات العالم بالإنترنت[٢٩].

ويعتبر عام ١٩٩٩ تاريخا لميلاد انطلاق الإنترنت في العملية التعليمية teaching-learning process من خلال الندوات التعليمية seminar التي كانت يتم بثها بواسطة أنظمة CBT[٣٠]. حيث يتمكن الطلاب من مشاركة الموارد الدراسية المقروءة عبر الإنترنت من خلال البريد الإلكتروني، أو عن طريق الوثائق، أو عن طريق المواقع الإلكترونية المخصصة للدراسة[٣١]. ولقد أطلق على هذه العملية بالتعليم عبر الإنترنت Online Learning منذ ذلك الحين. كما أصبحت تكنولوجيا المعلومات Information Technology (IT) أحد الأجزاء الرئيسية في التعليم الحديث، لما تقدمه من خدمات ومعلومات فائقة، ووثائق، ومكتبات إلكترونية، وسرعة أداء،

---

(٢٨) الفار، إبراهيم: استخدام الحاسوب في التعليم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٢، ص ١٥٧.

(٢٩) علي، عز الدين سلطان قائد: واقع استخدام شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) في التعليم والبحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية بالجامعات اليمنية، رسالة ماجستير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى، السعودية، ٢٠١٠، ص ٤١- ٤٥.

(3) Baiyere, A., & Li, H., Op Cit.

(4) Anderson, J., Op Cit.

وغيرها من الخدمات التي تسرع من إنجاز المهام، وخفض تكلفة العملية التعليمية[٣٢]. فعلى سبيل المثال استطاع المحاضرين أن يشاركوا الموارد الدراسية مع طلابهم من خلال ملفات باوربوينت PPT، و بي دي إف PDF، وورد Word، وذلك برفع هذه الملفات على صفحات مواقع الجامعة الإلكترونية[٣٣].

ولا يعد التعليم الإلكتروني (التعليم عبر الإنترنت) مرادفا للتعليم عن بعد، بل هو أحد الطرق التي ربما يعتمد عليها التعليم عن بعد. ويتضح ذلك من خلال أن التعليم الإلكتروني يتم استخدامه من خلال شبكة الإنترنت، فكما تستخدمه المؤسسات التعليمية في التعليم، إلا أنه يتم استخدامه بصورة منتشرة جدا في التعليم الافتراضي؛ أي: الدراسة الذاتية أو البيئة التعليمية غير الأكاديمية. ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نبرز خصائص التعليم عن بعد، حتى يتضح ما يهدف إليه الباحث من التأكيد على مصطلح " التعليم الإلكتروني عن بعد، إذ تظهر خصائص التعليم عن بعد في الصور التالية:

١- التعليم عن بعد يتم استخدامه من قبل المؤسسات التعليمية؛ سواء كانت حكومية أو خاصة. وقد تقدم هذه المؤسسات تعليما تقليديا قائما على الفصول الدراسية إلى جانب خدمة التعليم عن بعد.

٢- أن الفصل الجغرافي متأصلا في التعليم عن بعد، ويمكن للبرامج المصممة تصميما جيدا أن تسد الاختلافات الفكرية، والثقافية، والاجتماعية بين الطلاب.

٣- في التعليم عن بعد، يرتبط الأفراد داخل مجموعة التعليم فيما بينهم بواسطة الاتصالات التفاعلية؛ كاستخدام البريد الإلكتروني، من ثم فإن التفاعل بين المعلمين والطلاب ضروري بالنسبة للتعليم عن بعد، كما هو الحال مع أي تعليم آخر. هذا وكلما أصبحت أنظمة الاتصالات أكثر تطورا ومتاحة على نطاق واسع، كلما أصبحت روابط المعلمين والمتعلمين والموارد التعليمية أقل اعتمادا على القرب المادي. ونتيجة لذلك، فقد ساهمت شبكة الإنترنت والهواتف المحمولة، والبريد الإلكتروني في النمو السريع في التعليم عن بعد. غير روابط

(1) Filex, A., Awareness of Students Towards E-learning in Education, Purakala With ISSN 0971-2143 is an UGC CARE Journal, 31(15), 620- 626, Retrieved on 16th December 2020 from.
(2) Soni, Op Cit.

التفاعل التي تتم بين المعلمين والمتعلمين لا يوفرها التعليم الإلكتروني عندما يكون ذاتيا وغير أكاديمي.

٤- التعليم عن بعد ينشأ مجتمع التعليم، الذي يتألف من الطلاب، والمعلمين، والموارد التعليمية (الكتب، والصوت، والفيديو، وشاشات العرض الرسومية التي تسمح للطالب بالوصول إلى محتوى التعليم). كما تعزز شبكة الإنترنت فكرة بناء المجتمع من خلال الشبكات الاجتماعية، مثل مواقع: Facebook و YouTube، حيث يقدم المستخدمون بإنشاء ملفات تعريف، كما يحددوا الأعضاء (الأصدقاء) الذين يتشاركون معهم اتصالا. كما يحاول المستخدمون لهذه المواقع الاجتماعية بناء مجتمعات جديدة من الأشخاص ذوي التفكير المماثل. بالتالي، يمكن لهذه الشبكات تمكين اتصالات الطلاب مع بعضهم البعض في بيئة التعليم عن بعد[٣٤].

هذا ويشير مفهوم اقتصاديات التعليم الإلكتروني على الاستخدام الكفء للموارد المادية والبشرية في عملية التعليم الإلكتروني، وماهية تكلفة وعائد التعليم بالنسبة للمجتمع وللجهة المقدمة لخدمة التعليم، وما هي الآثار الاقتصادية المتوقعة على الطلاب، والجامعات وأصحاب القرار[٣٥].

وبناء على كل ما سبق، يمكن أن يشير مفهوم اقتصاديات التعليم الإلكتروني عن بعد إلى: "الاستخدام الأمثل الموارد التعليمية والبشرية في عملية التعليم الإلكتروني عن بعد للحصول على افضل توزيع ممكن لهذا البناء"

ثالثا: المؤشرات الاقتصادية للتعليم الإلكتروني عن بعد:

تتمحور أهمية اقتصاديات التعليم بصفة عامة في الاستخدام الأمثل للموارد التعليمية على اختلاف أنواعها، كما أنها تعمل على بناء وتكوين المهارات البشرية من جميع النواحي الجسمية والتعليمية والاجتماعية[٣٦]، بحيث تحقق بناء متكامل للشخصية البشرية، مع التركيز على التدريب

---

(٣٤) موقع Brittanica، متاح على الرابط: distance learning | education | Britannica

(2) Castillo, David, Mikael, Sjoberg, A Theoretical Framework For the Economics of E-Learning, Revista de Universidad y Sociedad del Conocimiento (RUSC), 2008. Vol. 5, No. 1. P. 7.

(٣٦) فليه، فاروق عبده: اقتصاديات التعليم: مبادئ راسخة واتجاهات حديثة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣، ص ١٦٢.

أثناء التعليم والعمل لمقابلة التغيرات في المهن[٣٧]، وعليه، تتناول اقتصاديات التعليم أفضل الطرق لاستخدام الموارد التعليمية المادية، والبشرية، والتكنولوجيا في جميع الأزمان، من أجل تنمية العنصر البشري (بالتعليم والتدريب) عقلا، ومهارة، وعلما، وخلقا، وصحة، بحيث يكفل ذلك العلاقات الاجتماعية التي يكونها البشر في حاضرهم ومستقبلهم، ومن أجل أفضل توزيع ممكن لهذا التكوين[٣٨].

وقد تجلت هذه الأهمية العامة لاقتصاديات التعليم في المؤشرات الاقتصادية للتعليم الإلكتروني عن بعد في ظل المستجدات العالمية والمحلية للدول كالتالي:

أ- الاستخدام الكفء للموارد المادية والبشرية في عملية التعليم:

تتحدد الكفاءة الاقتصادية في العملية التعليمية من خلال استخدام الموارد المتاحة في تحقيق عملية تعليمية فعالة ينتج عنها رأسمال بشري قادر على مواجهة الظروف العصيبة. وقد تحقق ذلك في التعليم الإلكتروني عن بعد عندما انتقلت المؤسسات التعليمية في جميع أنحاء العالم من الأساليب التقليدية للتعلم إلى نقل التعليم من خلال الوسائل عبر الإنترنت عندما اجتاح فيروس كورونا (COVID-19) العالم[٣٩]. إذ تحول نظام التعليم فجأة من بيئة الفصول الدراسية التقليدية إلى الأجهزة الإلكترونية والتطبيقات عبر الإنترنت. ففي مصر، طالبت وزارة التربية والتعليم طلاب التعليم الأساسي أن يرفعوا أبحاثهم في صورة ملفات PDF عبر منصة إلكترونية خاصة بالوزارة (منصة إدمودو)، وكانت هذه الأبحاث تعادل اختبار منتصف وآخر العام نتيجة لتوقف الدراسة داخل المدارس[٤٠]. وفي العراق، استخدم الطلاب المنصات والتطبيقات عبر الإنترنت منذ الإغلاق، حيث تم استخدام تطبيقات مثل: Google classroom وTeams وZoom من أجل تلبية الاحتياجات الأكاديمية. وفي جورجيا، وفرت وزارة التعليم تطبيق Microsoft Teams لجميع المدارس العامة، كما تعاونت الوزارة مع الإذاعة الجورجية في توفير برنامجا تعليميا باسم

(4) Niklas, Hanes, & Sofia, Lundberg, E-Learning as a Regional Policy Tool: Principles for a Cost-benefit Analysis, In: The Economics of E-Learning, online monograph, Revista de Universidad y Sociedad del Conocimiento (RUSC), 2008. Vol. 5(1)

(1) Cohn, Elchanan, The Economics Of Education, Cambridge, Mass., Ballinger Publishing Company, 1979.

(2) Mnyanyi, C. B. F., & Mbtwette, T. S. A., Open and Distance Learning in Developing Countries: The Past, The Present and The Future, Open University of Tanzania, Datres Salaam, Retrieved from on 2 January 2021, http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/summary

(٤٠) موقع وزارة التربية والتعليم المصرية: https://go.edmodo.com/إبدأ-مع؟lang=ar

"Teleskola" أي: مدرسة تلفزيونية، لضمان أفضل شرح للدروس المدرسية. علاوة على ذلك تم إنشاء فصول دراسية افتراضية على منصات مختلفة عبر الإنترنت لتوفير التعليم في المدارس الخاصة. وفي الهند، طلبت معظم الجامعات في الهند من الأساتذة والطلاب اختيار منصات التعلم الإلكتروني للأغراض التعليمية، ولتحفيز الطلاب على الدراسة من سكانها. كذلك حثت وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي هناك أعضاء هيئة التدريس على تقديم مواد دراسية في شكل PPT أو PDFs أو مستندات Word وأشكال أخرى مثل: الصوت والفيديو لتحميلها على منصات عبر الإنترنت(٤١). وفي الصين، التي كانت تطبق التعليم عبر الإنترنت منذ بداية القرن الحادي والعشرين(٤٢)، تم إنجاز كل العملية التعليمية عبر تطبيقات إلكترونية مثل: Zoom وVoov. كما تم مناقشة دورات البكالوريوس والدراسات العليا عبر الإنترنت. وفي قارة إفريقيا، أنشأ اتحاد الجامعات الأفريقية صفحة موارد على الإنترنت لمساعدة المؤسسات التعليمية في التخطيط السليم لدروس الفصل والتحول بسهولة إلى أساليب التعلم الإلكتروني. في الوقت ذاته أجبر تفشي وباء فيروس كورونا (Covid-19) في قيام الاتحاد بتقديم دورات تعليمية فعالة من خلال نمط التعليم عبر الإنترنت. وفي أمريكا اللاتينية، وفرت رابطة الكليات والجامعات الأمريكية مجموعة واسعة من الندوات عبر الإنترنت لدعم المعلمين والمتعلمين، حيث ساعدت هذه المناقشات والندوات الطلاب إكسابهم القدرة على التعامل مع الأوقات الصعبة المستمرة(٤٣). وفي سريلانكا، استخدمت مؤسسات التعليم العالي أنظمة إلكترونية لإدارة التعليم تم تأسيسها على خوادم servers المواقع الإلكترونية الجامعية. إذ تم توصيل شبكة التعليم والبحث العلمي في سريلانكا (LEARN) بخوادم الإلكترونية الجامعية واستخدامها للتعليم عبر الإنترنت. ويمكن لهذه الشبكة استخدام تطبيق Zoom يوميا.

(2) The Government of Georgia, List of Action Restricted and Permitted under the Government Resolution during the State of Emergency Enforced on the Territory of Georgia, 2020. Retrieved on 1 January 2021 from.

(3) Li, Y., Wu, S., Yeo, Q., & Zhu, Y., Research on College Students online Learning behavior. e-Education Research, 34(11), 2013. PP. 59-65.

(4) Google, Extending Hangouts Meet Premium Features to All G Suite Customers through July 1, 2020. Available at:
https://gsuiteupdates.googleblog.com/2020/03/enabling-hangouts-meet-premiumfeatures.html

يضاف إلى ذلك ، فقد قدم جميع مزودي خدمة الإنترنت اتصالا مجانيا لجميع الإلكترونية الجامعية أثناء الجائحة حتى ١٧ أغسطس ٢٠٢٠[٤٤].

ب- تحديد تكلفة وعائد عملية التعليم الإلكتروني عن بعد على المجتمع وعلى الجهات المسئولة عن خدمات التعليم:

يساهم هذا المؤشر في تحديد الأثار الاقتصادية المتوقعة على كل من الطلاب والمدرسين من جهة، والمؤسسات التعليمية من جهة أخرى. كذلك يساهم في مقارنة التكاليف والعائد من أنواع التعليم المختلفة. بالتالي يعطي صورة واضحة لمتخذي القرارات من قبل الحكومات عن اختيار أنسب طرق التعليم لتحقيق الرفاه للمواطن، كما تعطي هؤلاء المسئولين صورة كاملة عن الآثار المتوقعة المباشرة وغير المباشرة لإقامة مشروع تعليمي سواء كان تقليديا أو عن بعد. كذلك يساعد تحليل التكاليف والعائد على التعليم الموارد المطلوبة على تحقيق الإنتاج في الوقت الحاضر[٤٥].

عند مقارنة تكاليف العملية التعليمية المباشرة (التقليدية) في مقابل العلمية التعليمية غير عن بعد، نجد أن تكلفة الأخير تقل بمقدار ٥٠% مقارنة بالتعليم التقليدي، لما يوفره التعليم عن بعد من تكاليف حضور، وتنقل، ووقت... الخ ويعتبر التعليم الإلكتروني (التي تطبقه المؤسسات التعليمية على طلابها) من أكثر أنواع التعليم عن بعد انخفاضا للتكاليف، وزيادة في العوائد، سواء كان ذلك على مستوى الطلاب أو على مستوى المؤسسات التعليمية. فقد أفادة التلاميذ من وسائل التعليم الإلكتروني في جميع المناحي، لما تقدمه هذه الوسائل من خدمات فائقة تتخطى حواجز المكان؛ حيث يمكن للطلاب أن ينتظموا في تلقي دروسهم في منازلهم أو في النوادي أو في أي مكان آخر، سواء كان ذلك عن طريق هواتفهم الذكية، أو من خلال شاشاتهم اللوحية، أو من خلال الكومبيوتر المحمول (اللاب توب). كذلك تخطت وسائل التعليم الإلكتروني عن بعد في توفير الخدمات للطلاب حاجز الوقت؛ إذ يستطيع الطلاب أن يتلقوا دروسهم في أي وقت يشاءون بالكم والكيف الذي يرغبون. بالتالي تم تخفيض التكاليف للمتعلم من الحضور، والانتقال إلى المؤسسات التعليمية، علاوة على توفير الوقت. بالتالي يوفر التعليم عبر الإنترنت فرصة كبيرة لخفض تكاليف انتقال

(1) Hayashi, Ryotaro et al, Online Learning In Seri Lanka's Higher Education Institutions during the Covid-19 Pandemic, ADB BRIEFS No. 151, September 2020. P.

(٤٥) جفرا نيوز: ارتفاع أسعار اللاب توب والكمبيوترات في الأسواق... بسبب فلسفة التعليم عن بعد، على الرابط: https://jfranews.com.jo/article/286710

الطلاب القاطنين في مناطق بعيدة عن المؤسسات التعليمية، بالإضافة إلى أن هذا النوع من التعليم الإلكتروني يتميز بمرونته العالية مقارنة بالتعليم التقليدي[٤٦].

أما بالنسبة للمؤسسات التعليمية الحكومية واستفادتها من وسائل التعليم الإلكتروني عن بعد، فقد استفادت الكثير من الدول من هذا النوع من التعليم، لاسيما العديد من البلدان النامية، وكذلك التي تعاني من أزمات مالية حادة تثنيها على الإنفاق على العملية التعليمية التقليدية. حيث ساهم التعليم الإلكتروني عن بعد من خفض تواجد الطلاب داخل المؤسسات التعليمية الحكومية لتلقي دروسهم ومحاضراتهم، والاستعاضة به عن المدرسة أو الجامعة في الحصول على دروسهم من خلال هواتف لوحية أو حواسب محمولة (لاب توب laptop) يتم استلامها من مؤسساتهم التعليمية التابعين لها، على أن توفر هذه المؤسسات عددا من المنصات والمواقع الإلكترونية الخاصة، التي يلتقي من خلالها كلا من الطلاب ومعلميهم لاستكمال دراستهم، من ثم خفض تكاليف التشغيل داخل المؤسسات التعليمية، وكذلك خفض النفقات في شراء وطباعة الكتب، وتقليل الفاقد والهالك من مقاعد وأماكن تواجد الطلاب داخل هذه المؤسسات. كما ساعد التعليم عبر الإنترنت هذه الحكومات في توفير نفقات إنشاء مؤسسات تعليمية جديدة لاستقبال طلابا جدد. وفي هذا الصدد، فقد أشارت الكثير من الدراسات إلى أن التعليم الإلكتروني يساهم في توسيع قاعدة الفرص التعليمية ويخفض من تكلفة التعليم بالمقارنة مع النظم التعليمية التقليدية. فقد تكون تكلفة إنشاء وتطوير مؤسسات تعليم إلكترونية مرتفعة إلى حد ما لكنها في النهاية يتوزع جلها على الأعداد الضخمة من الطلاب، لذلك تنخفض التكاليف عن نظيراتها في نظم التعليم التقليدي. كذلك فإن التكاليف تتناسب عكسيا مع عدد الطلاب المنتسبين للتعليم الإلكتروني عن بعد، فكلما زاد عدد الطلاب المنتسبين لهذا النوع من التعليم انخفضت تكلفة كل طالب منهم داخل المؤسسات التعليمية الحكومية، بخالف التعليم التقليدي الذي ترتفع فيه تكلفة الطالب كلما زاد أعداد الطلاب داخل المؤسسات التعليمية الحكومية. ويمكن تفسير خفض التكلفة هذه بالنسبة للتعليم الإلكتروني عن بعد من خلال اقتصاديات الحجم، التي تظهر عند التوسع في الإنتاج. فالطلاب بالنسبة للمؤسسات

---

(٤٦) جريدة الاقتصادية العربية الدولية، نقلا عن وكالة بلومبيرج الإخبارية: كورونا يدفع بإيرادات "زووم" للارتفاع بواقع ٤ أضعاف خلال الربع الثاني، متوافر على الرابط:
https://www.aleqt.com/2020/09/01/article_1910861.html

التعليمية الإلكترونية عبارة عن منتجات فكلما زاد عدد هؤلاء الطلاب انخفضت التكلفة. ويمكن تفسير خفض تكلفة خدمة التعليم عبر الإنترنت من خلال اقتصاديات النطاق التي تظهر عندما تنتج المؤسسة عددا من المنتجات تشترك جميعها في نفس الموارد الإنتاجية. ويظهر ذلك في أن جميع الطلاب داخل المؤسسة التعليمية الإلكترونية يتابعون فقط منصة أو موقع إلكتروني خاص بمؤسستهم التعليمية يتلقون فيها جميع دروسهم واختباراتهم، ويتمكن الطلاب فقط من ارسال مشروعاتهم عبر البريد الإلكتروني الخاص بهذه المواقع دون الحاجة للذهاب إلى المؤسسة التعليمية(٤٧).

على النقيض من ذلك فإن استخدام الإنترنت في التعليم قد يؤثر سلبا على قطاعات ووسائل التعليم التقليدي، والتي تمد العملية التعليمية التقليدية بمواردها الأساسية من أوراق، ومواد كتابية، وأدوات مكتبية، وأحبار، وماكينات نسخ وطبع...إلخ، حيث ينخفض إنتاج واستيراد هذه الموارد بصورة مكثفة، نتيجة لانخفاض الطلب عليها. في الوقت نفسه ترتفع أسعار الموارد التعليمية التي تستخدم في العملية التعليمية الإلكترونية، فنجد على سبيل المثال: أن الهواتف اللوحية والحواسب المحمولة (laptops) كانت قد قفزت أسعارها نتيجة زيادة الطلب عليها أثناء انتشار فيروس كورونا، عندما انتقل العالم إلى استخدام الإنترنت في العملية التعلمية أثناء فترة إغلاق المؤسسات التعليمية. فقد أدى هذا الطلب المتزايد على هذه الأجهزة إلى فقدان الكثير منها في الأسواق، كما تضاعف أسعار ما هو متوافر منها بنسبة تزيد عن ١٠٠%. وترجع الغرف التجارية السبب في ارتفاع أسعار الحواسيب عالميا، من قبل الشركات المصنعة نتيجة لزيادة الطلب العالمي عليها، بالإضافة إلى زيادة أجور الشحن على المستورد والتاجر، لاسيما بعد توقف الكثير من خطوط الطيران العالمية عن العمل. في الوقت ذاته، تستفيد الشركات المنتجة للمواقع والمنصات الإلكترونية، وشركات إنتاج البرامج والتطبيقات للهواتف الذكية في زيادة إيراداتها عندما يتم تطبيق التعليم الإلكتروني عن بعد. ومثال ذلك ما حدث لشركة زووم فيديو كومينيكيشن Video Zoom Communication التي ارتفعت مبيعاتها بواقع ٤ أضعاف خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ لتصل إلى ٦٦٣.٥ مليار دولار، وذلك نتيجة استخدام تطبيقها الشهير Zoom في بث المحاضرات والدروس عبر الفيديو بين الطلاب والمعلمين أثناء تعطل الدراسة عندما اندلعت أزمة

(1) David Morris, Economies of Scale and Scope in E-learning, Studies in Higher Education, Vol. 33, 3, June 2008. P. 332.

كورونا (COVID-19). ولقد أشارت وكالة برومبرج للأنباء أن شركة زووم Zoom كانت ضمن الكيانات الأكثر استفادة من تفشي فيروس كورونا، والذي أجبر الملايين على البقاء في المنزل لمنع انتشار الفيروس.

ج- تحقيق كفاية النظام التعليمي:

تتحقق كفاية النظام التعليمي بالاهتمام بمدخلات ومخرجات هذا النظام وتحليل العلاقة النسبية بينهما، سواء أكانت تلك الكفاية كمية أو نوعية، داخلية أم خارجية.

والكفاية هي النسبة بين المخرجات والمدخلات التعليمية، وترتفع تلك النسبة عند الحصول على مخرجات أكثر وأفضل بمدخلات أقل. بالتالي فإن الكفاية الداخلية تتأثر بتغير المدخلات أو المخرجات عند النظر للعملية التعليمية كمنظومة متكاملة، مع التسليم بصعوبة تحديد أو تقدير المدخلات والمخرجات لعدم تجانسهما، ولتغير القيمة الحقيقية لرأس المال المستثمر في التعليم، وكذلك لصعوبة تقدير العائد على التعليم. وتشير الكفاية الخارجية إلى العوائد النهائية التي يحصل عليها الطلبة والمجتمع ككل من الاستثمارات التعليمية، وهي بذلك ترتبط بالكفاية الداخلية، في حين تعبر الإنتاجية التعليمية عن الناتج النهائي لما يحدث داخل النظام التعليمي، أي أنها محصلة الكفاية، ومن ثم ترتبط تلك الإنتاجية بدورها بالكفاءة التعليمية، أي الحصول على أكبر عائد ممكن بأقل جهد ونفقات، وفي أسرع وقت. وبناء على ذلك، يمكن النظر إلى العملية التعليمية على أنها ليست عملية استهلاكية، بل هي عملية استثمارية ينتج عنها عائد كبير هو رأس المال البشري. كذلك تتحدد هذه الكفاءة من استخدام وسائل تعليمية بديلة عند حدوث الأزمات، بحيث تعطي نفس الإنتاجية التي كانت تحققها الوسائل الإنتاجية التقليدية.

وفيما يتعلق بالاستثمار في قطاع التعليم، فيعتبر التعليم عن بعد (لاسيما التعليم الإلكتروني منه) من أكثر الآليات التي ساهمت في زيادة الاستثمارات في هذا القطاع. فلما كان تقدم الدول وازدهارها قائما على مقدار ما تقدمه حكومات هذه الدول من خدمات توفرها لمواطنيها، ومدى إشباع هذه الخدمات لاحتياجاتهم، فإن هذا يتطلب الاستثمار في المعرفة والبحث العلمي. بالتالي فإن الاستثمار في عملية التعليم –بشقيه الأكاديمي والمهني– هو استثمار بشري، أي صناعة متعلم بمواصفات عصرية تتشبع بالخصائص التالية[٤٨]:

([٤٨]) فليه، مرجع سابق، ص ١٥٩– ١٦٠.

١) فرد ذو قدرة إنتاجية، ومن ثم قادر على توليد دخل.
٢) يترتب عن النقطة السابقة زيادة إنتاجية المجتمع، ومن ثم يرتفع الدخل القومي وتتحقق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية.
٣) يصبح هذا الفرد قادر على البحث العلمي لحل مشكلات المجتمع، ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي.
٤) يصبح هذا الفرد قادر على التكيف مع متطلبات العمل في أي قطاع، وفي مختلف الظروف.
٥) يعتبر هذا الفرد مستعدا للقيادة أو أحد الكوادر المؤهلة المدربة لقيادة مسيرة التنمية وتوجيهها في القطاعات المختلفة.

ولعل التعليم الإلكتروني عن بُعد هو أفضل ما تم الوصول إليه في هذا الصدد، حيث تمت الاستفادة من التطور التكنولوجي الرقمي وتوظيفه في المجال التعليمي، فغدت فرص التعليم متوافرة للجميع، وفق طرائق وأساليب جديدة تلبي الاحتياجات المتزايدة بخطوات سريعة.

لقد أثبتت المستجدات أن التعليم عن بُعد (تحديدا نسخته الإلكترونية) هو الأجدر على مواجهة ظروف الحياة عند سقوط الكوارث وعموم الأوبئة، وهو ما لم يستطع فعله التعليم التقليدي. ولعل جائحة كورونا (Covid-19) وغزوها للعالم كان أكبر دليل على مدى جدوى وكفاءة التعليم الإلكتروني عن بعد. فلقد أدى الإغلاق المؤقت للمؤسسات التعليمية أثناء جائحة فيروس كورونا (Covid-19) إلى تغيير المشهد التعليمي العالمي بشكل مفاجئ لصالح التعليم الإلكتروني عن بُعد[٤٩]. وشهد هذا التحول الجذري زيادة في استخدام المنصات والتطبيقات الرقمية المختلفة، بما في ذلك إدارة التعليم الرقمي للأنظمة، ومنصات فيديوهات التفاعل المباشر، والدورات التدريبية المفتوحة على الإنترنت (MOOCs)، والأدوات اللازمة لإنشاء محتوى تعليمي. كما توفر بعض المنصات اتصالا مجانيا لتوفير الخدمات الأساسية أثناء فترة الوباء، والتي استخدمتها مؤسسات التعليم العالي على نطاق واسع، لاسيما بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب ذوي الخبرة الرقمية[٥٠]. على سبيل

(٤٩) منظمة اليونسكو: التعليم عن بعد: مفهومه: أدواته واستراتيجياته، دليل لصانعي السياسات في التعليم الأكاديمي والمهني والتقني، نيويورك، ٢٠٢٠، ص ١١-١٢.

(2) United Nations, Policy Brief: Education during COVID-19 and Beyond, New York, 2020. UNISCO, Distance Learning Solution,https://en.unesco.org/covid19/educationresponse/solutions. International Labour Organization,Youth and COVID-19: Impacts on Jobs, Education, Rights and Mental Well-being, Geneva, 2020.

المثال: فإن ٩٠.٣% من الجامعات اليابانية كانت تقدم محاضراتها التقليدية من خلال منصات تعليم عن بُعد على الإنترنت، وكان عائد ذلك أن تمكن ٨٨% من الطلاب من مواصلة التعليم، وقد اشتملت هذه الدروس على ٥٤% محاضرة فيديو، ٤٠% عبارة عن اختبارات عبر الإنترنت[٥١].

رابعا: النتائج:

١- يشير مفهوم اقتصاديات التعليم الإلكتروني عن بُعد إلى: "الاستخدام الأمثل الموارد التعليمية والبشرية في عملية التعليم الإلكتروني عن بُعد للحصول على أفضل توزيع ممكن لهذا البناء"

٢- أثبت التعليم الإلكتروني عن بُعد أن مؤسسات التعليم التقليدية لم تعد هي المصدر الرئيس في الحصول على المعرفة، بل يمكن تلقي الدروس في أي مكان وفي أي زمان، بالتالي استطاع الإنترنت أن يفي بمتطلبات العملية التعليمية، من حيث استيعاب أعداد الطلاب المتزايد في المراحل التعليمية المختلفة.

٣- تمكن التعليم الإلكتروني عن بُعد من توفير متطلبات العمل العصرية؛ من إنتاج رأس مال بشري، متمثل في عمالة قادرة على مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة من خبرة دائمة تعتمد على استمرارية في التعليم والتدريب. من ثم تستطيع هذه العمالة إنتاج خدمات وسلع حديثة، بديلة لخدمات وسلع تقليدية، أو قابلة للدخول في تطوير سلع وخدمات تقليدية، بحيث تزيد الطلب عليها في السوق.

٤- ظهرت الكفاءة الاقتصادية بالشكل الأمثل للتعليم الإلكتروني عن بُعد عندما انتقلت مؤسسات التعليم التقليدية في جميع أنحاء العالم إلى ذلك النوع من التعليم، حيث أغلقت تلك المؤسسات أبوابها أمام الطلاب والمعلمين وأساتذة الجامعة، وعلقت الدراسة أثناء جائحة كورونا (COVID-19).

٥- من بين المؤشرات الاقتصادية للتعليم الإلكتروني عن بُعد انخفاض تكلفته بنسبة تصل إلى ٥٠% بالنسبة للطلاب والمؤسسات التعليمية. وقد تبين ذلك عند استبدال التعليم التقليدي بالتعليم عبر الإنترنت أثناء الإغلاق بسبب جائحة كورونا. نتيجة لذلك، استفادت عدد كبير من بلدان العالم من تطبيق التعليم الإلكتروني عن بعد، وذلك بخفض نفقاتها على هياكل المؤسسات التعليم لديها. كذلك استفادت شركات البرمجيات والمنصات الإلكترونية التعليمية من

(3) Japanese Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology, Starting Period for Classes and Promotion of Utilization of Distance Learning, Tokyo, 2020. https://www.mext.go.jp/en/content/2o2oo7o6-mxt_kokusai_000005414_02.pdf

خلال القفزات المتتالية التي حققتها مبيعاتها. بالتبعية قفزت أسعار الموارد الدراسية التي يعتمد عليها التعليم عبر الإنترنت.

٦- استطاع التعليم عبر الإنترنت في تحقيق كفاية النظام التعليمي، وذلك من خلال قدرته في توفير مدخلات مدروسة وفعالة ومتاحة في عملية استثمارية، ينتج عنها عائدا يتمثل في صورة رأسمال بشري قادر على مواجهة الظروف العصيبة، وكفأ لمتطلبات العمل العصرية.

٧- من بين المؤشرات الاقتصادية للتعليم الإلكتروني عن بُعد ضرورة الارتقاء بكفاءة النظام التعليم؛ بما يستلزمه من وجود تخطيط شامل ومتكامل يقوم على أسس علمية واقتصادية للنظام المطبق أو البديل التعليمي المراد تنفيذه، مع مراعاة الحكم على التنفيذ في ضوء جدوى نتائجه، تلك الجدوى التي تعتبر مرادفا للكفاءة التعليمية.

٨- لم يعد يمكن تفسير اقتصاديات التعليم الإلكتروني – كأحد أنواع التعليم عن بُعد- على أنه دراسة العرض والطلب على هذا النوع من التعليم فحسب، بل أصبح أكثر كفاءة من التعليم التقليدي في احتواء الأزمات. بالتالي أصبحت المنافسة بين أنواع التعليم المختلفة تصب في جانب التعليم عن بُعد، لاسيما التعليم الإلكتروني منه، نتيجة لما تقدمه خدماته من منافسة ذات جودة عالية تتخطى حاجز الزمان والمكان، ويكون الناتج منها عبارة عن برامج وفرص عمل مستقبلية، وقدرة على مواجهة تحديات مناحي الحياة.

خامسا: التوصيات:

١- تعديل المناهج التربوية بشكل دوري، لتواكب المستجدات والتغيرات الحاصلة على صعيد المعرفة، والفرد، والمجتمع.

٢- دعم التعليم الإلكتروني عن بُعد وتحسين نوعيته من خلال تحسين البنية التحتية الرقمية، وصقل مهارات المعلمين وطلابهم حتى تؤتي البنية التحتية الرقمية ثمرتها المرجوة، وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسر حتى يتسنى لها المشاركة بفاعلية ووعي في تحمل تكاليف البنية الرقمية في المنازل، وتحسين التنسيق الكامل والمستمر والمؤسسات المعنية بتوفير بنية تحتية رقمية قوية للتعليم.

٣- إعطاء أهمية لاقتصاديات التعليم وفتح آفاق البحث والتطوير لهذا العلم، نظرا لعلاقته الوثيقة بباقي العلوم، ويتأتى ذلك من خلال جعل اقتصاديات التعليم مقررا إلزاميا في الجامعات، خصوصا تلك التي تُعنى بالعلوم التربوية.

٤- إيلاء مزيدا من الاهتمام نحو تدريب المعلمين والطلاب على استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، بغية تحسين مخرجاتهم، لتلبي التطورات الحاصلة، وذلك من خلال العمل على توفير التمويل اللازم لتغطية كافة المناطق من مدن وقرى بكابلات الألياف الضوئية، وذلك لزيادة سرعات الإنترنت وتقوية شبكات الهاتف المحمول، والعمل على ربط المؤسسات التعليمية (سواء كانت جامعات، معاهد، أو مدارس) داخل الدول النامية بشبكة اتصال موحد وربطها بمؤسسات تعليمية مناظرة بشبكات إنترنت فيما بينها، ومن خلال الاستفادة من التقدم التكنولوجي في الدول المتقدمة، وكذلك من خلال التوسع في نماذج المحاكاة التكنولوجية لبعض الأنظمة.

٥- حصر اختيار الأساتذة في كليات التربية ومراكز الإعداد التربوي، خصوصا ذوي الخبرة في وضع مناهج تربوية في مجال التعليم الإلكتروني، وذلك من أجل رفع كفاءة الهيئات التعليمية.

٦- العمل على إعداد وتأهيل القوى البشرية اللازمة للقيام بتحويل المواد التعليمية إلى مواد إلكترونية يسهل نقلها واستعراضها من قبل المستفيدين من الطلبة والمعلمين، وذلك من خلال دعم أقسام تكنولوجيا التعليم في كليات التربية، لتمكينهم من تطوير المحتوى الذي تقدمه في مجال تكنولوجيا التعليم والمعلومات.

٧- تنمية الموارد البشرية وتعميق البحث والتطوير التكنولوجي ونشر استخدام الإنترنت في كل مكان وإدخاله في القطاعات الإنتاجية والاقتصادية المختلفة وتطبيق حماية الملكية الفكرية على المنتجات التي تعتمد على المعلومات والمعرفة وإدخال الحاسب الآلي في جميع مراحل الدراسة مع وضع برامج لتدريب موظفي الحكومة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقها في الحكومة الإلكترونية ويتم ذلك بالتعاون بين وزارة التربية والتعليم والجامعات ومؤسسات التدريب والتأهيل الحكومي والخاص.

سادسا: المراجع:

أ- المراجع العربية:

- أبو تراب، تغريد قاسم محمد: اقتصاديات التعليم وأثرها في النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول الخليج، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد ١٧، العدد ٢٦، ٢٠٢١.
- تقرير الأمم المتحدة عن التعليم: التعليم أثناء جائحة كوفيد-١٩ وما بعدها، أغسطس ٢٠٢٠.
- الحداد، بسمة ، ناصر،أحمد: البنية التكنولوجية والتحول الرقمي وأدواره المستقبلية في التعليم في ظل جائحة كورونا، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المعهد القومي للتخطيط، القاهرة، ٢٠٢٠.
- حسن، يحي حمود: واقع اقتصاد المعرفة في دول مجلس التعاون الخليجي وفقا لمؤشرات المحتوى الرقمي، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد(٢٤) لسنة ٢٠١٣.
- العاني، أحمد حسين بتال، والشايع، علي بن صالح بن علي: اقتصاديات التعليم الإلكتروني: بين المفهوم ومؤشرات القياس، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس، ج٢، ع٢٧، بغداد، يوليو ٢٠١٢.
- علي، عز الدين سلطان قائد: واقع استخدام شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) في التعليم والبحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية بالجامعات اليمنية، رسالة ماجستير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى، السعودية، ٢٠١٠.
- العيسى، جلال: اتجاهات حديثة في تقنيات التعليم، قسم تقنيات التعليم، كلية التربية، جامعة بيشة، السعودية، 2017.
- الفار، إبراهيم: استخدام الحاسوب في التعليم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٢.
- فريفر، بياريت: اقتصاديات التعليم في لبنان: واقع أم حبر على ورق؟ مجلة أبحاث ودراسات تربوية، العدد العاشر(السنة الخامسة)، شتاء ٢٠٢٠.
- فليه، فاروق عبده: اقتصاديات التعليم: مبادئ راسخة وإتجاهات حديثة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣.
- مدني، محمد عطا: التعلم من بعد أهدافه، أسسه، تطبيقاته العملية، مجلة التطوير التربوي، وزارة التربية والتعليم، دولة البحرين، ٢٠٠٨.

- مفلح، محمد خليفة محمد: مدى استخدام شبكة الإنترنت في التعليم من قبل معلمي ومعلمات تربية إربد الثانية ومعوقات استخدامها، مجلة جامعة دمشق، ع٤ مج٢٦، سوريا، ٢٠١٠.
- منظمة اليونسكو: التعليم عن بعد: مفهومه: أدواته واستراتيجياته، دليل لصانعي السياسات في التعليم الأكاديمي والمهني والتقني، نيويورك، ٢٠٢٠.
- هلال، محمد عبدالحكيم: تمكين البنية التحتية الرقمية في مدارس التعليم الثانوي العام بمصر لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد – ١٩، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد الخامس والأربعون (الجزء الرابع)، ٢٠٢١.

ب- المراجع الأجنبية:

- Anderson, J., 2005, E-Learning and Teacher development, International Education Journal, 2005, 5(5), 1-14.
- Baiyere, A., & Li, H., Application Of A Virtual Collaborative Environment in a Teaching Case, In AMCIS 2016: Surfing the IT Innovation Wave- 22nd Americas Conference on Information Systems, 2016.
- Bryan Holmes and John Gardner, E-Learning Concepts and Practice, SAGE Publications, London, 2006.
- Castillo, David, Mikael, Sjoberg, A Theoretical Framework For the Economics of E-Learning, Revista de Universidad y Sociedad del Conocimiento (RUSC), 2008. Vol. 5, No. 1.
- Cohn, Elchanan, The Economics Of Education, Cambridge, Mass., Ballinger Publishing Company, 1979.
- Cohn, Elchanan: The Economics of Education, Messachusetts D.C. Health and Company, 1977.
- Com, The E-Learning Action Plan: designing tomorrow's education, Commission of the European Communities, 172 Final, hattp://Europa.eu.int/eurlex/en/com/cnc/2001/com.2001_0172en01.pdf
- David Morris, Economies of Scale and Scope in E-learning, Studies in Higher Education, Vol. 33, 3, June 2008.
- Filex, A., Awareness of Students Towards E-learning in Education, Purakala With ISSN 0971-2143 is an UGC CARE Journal, 31(15), 620- 626.
- Hayashi, Ryotaro et al, Online Learning In Seri Lanka's Higher Education Institutions during the Covid-19 Pandemic, ADB BRIEFS No. 151, September 2020.
- International Labour Organization,Youth and COVID-19: Impacts on Jobs, Education, Rights and Mental Well-being, Geneva, 2020.
- Lang, K. R. and Zhao, J. L., The Role of Electronic Commerce in the Transformation of Distance Education, Journal of Organizational Computing and Electronic Commerce 2000. 10 (10).
- Li, Y., Wu, S., Yeo, Q., & Zhu, Y., Research on College Students online Learning behavior. e-Education Research, 34(11), 2013. PP. 59-65.

- Misko, J., Choi, J., Hong, S & Lee, I., E- learning in Australia and Korea: Learning from Practice, Korea Research Institute for Vocational Education and Trading, Seoul, 2004, NCVER, Adelaide.
- Mnyanyi, C. B. F., & Mbtwette, T. S. A., Open and Distance Learning in Developing Countries: The Past, The Present and The Future, Open University of Tanzania, Datres Salaam, Retrieved from on 2 January 2021, http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/summary
- Nadikattu, R.R., Information Technologies: Rebooting the World Activities during COVID-19, 2020. Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3622733
- Niklas, Hanes, & Sofia, Lundberg, E-Learning as a Regional Policy Tool: Principles for a Cost-benefit Analysis, In: The Economics of E-Learning, online monograph, Revista de Universidad y Sociedad del Conocimiento (RUSC), 2008. Vol. 5(1)
- Noor-Ul-Amin, S., An Effective use of ICT for Education and Learning by Drawing on worldwide knowledge, Research and Experience: ICT as A Change Agent for Education, Scholarly Journal of Education, 2013, Vol. 2 (4). PP/ 38-54.
- Soni, V.D., Challenges and Solution for Artificial Intelligence in Cyber Security of the USA, 2020. Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3624487
- Soni, Visha Dineshkumar, Global Impact of E-learning during Covid 19, SSRN Electronic Journal, June 2020.
- The Government of Georgia, List of Action Restricted and Permitted under the Government Resolution during the State of Emergency Enforced on the Territory of Georgia, 2020. Retrieved on 1 January 2021 from.
- United Nations, Policy Brief: Education during COVID-19 and Beyond, New York, 2020.

ج- **المواقع الإلكترونية:**

- موقع جريدة الاقتصادية العربية الدولية، متاح على الرابط: https://www.aleqt.coml
- موقع جفرا نيوز، متاح على الرابط: https://jfranews.com.0
- موقع وزارة التربية والتعليم المصرية، متاح على الرابط: https://moe.gov.eg
- مدونة جوجل في أمريكا الجنوبية، متاح على الرابط: https://gsuiteupdates.googleblog.com.html
- موقع منظمة اليونيسكو، متاح على الرابط: https://en.unesco.org//
- موقع وزارة التربية والتعليم اليابانية، متاح على الرابط: https://www.mext.go.jp//en/
- موقع بوابة البحوث، متاح على الرابط: https://www.researchgate.com
- موقع بريتانيكا العلمي، متاح على الرابط: https://www.brittanica.com

دور سياسات الامن القومي في دعم التنمية الاقتصادية رؤية مصر ٢٠٣٠

د/ احمد يحيى محمد على عبد الله *

(*) د. احمد يحيى محمد على عبد الله : مدرس الاقتصاد بالمعهد العالى للادارة بالمحلة الكبرى ، له اهتمامات بحثية في مجال الاقتصاد السياسى ، الاقتصاد التنموى

Email: ahmedelkasapy1985@gmail.com

المستخلص :

هدفت الدراسة التعرف على فلسفة سياسات الأمن القومي ، أهميتها ، أهدافها ، مجالاتها، رؤية مصر ٢٠٣٠ ، متطلبات دعم التنمية الاقتصادية ، كما هدفت أيضا الى التعرف على رؤية مصر ٢٠٣٠ ، وكيف يمكن لسياسات الأمن القومي دعم التنمية الاقتصادية بالمشاركة في تحقيق هذه الرؤية ، من أجل تحقيق تلك الاهداف .تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي كونه أنسب المناهج استخداماً في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية وتوصلت الدراسة الى ان التنمية الاقتصادية عملية شاملة ، وليست مسئولية فردية بل يلزم لإحداثها تضافر جهود المجتمع ككل. وأن مشكلة الاقتصاد المصري الحالية هي نتيجة طبيعية لظروف سياسية واقتصادية عاشتها مصر لعقود زمنية مضت إن مصر لديها من الامكانات والمواد ما يؤهلها للقيام بعملية التنمية الاقتصادية ، فهي غير قابلة للإفلاس خاصة أنها تتمتع بكنوز طبيعية غير مستغلة ، فضلا عن كثافة الموارد البشرية بها ، وأن ما تحتاج اليه هو ادارة رشيدة تتسم بالجدية والحزم والجرأة في اتخاذ القرارات المناسبة والعاجلة للإصلاح ،وقد أوصت الدراسة بضرورة تكثيف الجهود ووضع خطط عاجلة لحصر وتقنين الاقتصاد غير الرسمي ، مما يوفر المليارات الضائعة على الدولة وضرورة الاخذ بسياسة الترشيد في الواردات ، خاصة السلع الكمالية والترفيهية ، والاكتفاء فقط بالسلع الأساسية ومستلزمات الصناعة المحلية ، وذلك في الحدود التي سمحت بها اتفاقيات التجارة الدولية التي أبرمتها مصر .

الكلمات المفتاحية : سياسات الامن القومي ، التنمية الاقتصادية ، رؤية مصر ٢٠٣٠

Abstract:

The study aimed to identify the philosophy of national security policies, their importance, objectives, fields, Egypt Vision 2030, requirements to support economic development, and also aimed to identify Egypt Vision 2030, and how national security policies can support economic development by participating in the realization of this vision, in order to achieve those goals. The analytical descriptive approach was followed as it is the most appropriate method used in the study of social and human phenomena. The study concluded that economic development is a comprehensive process, not an individual responsibility, but rather the combined efforts of society as a whole are required to bring about it. And that the current Egyptian economy problem is a natural result of the political and economic conditions that Egypt has lived through for decades. Egypt has the capabilities and materials that qualify it to carry out the process of economic development. What you need is a rational administration characterized by seriousness,

firmness and boldness in taking appropriate and urgent decisions for reform. The study recommended the need to intensify efforts and develop urgent plans to limit and legalize the informal economy, which would save the lost billions on the state and the need to adopt a policy of rationalization in imports, especially luxury and recreational goods, and sufficiency Only with basic commodities and the requirements of the local industry, within the limits permitted by the international trade agreements concluded by Egypt.
Keywords: national security policies, economic development, Egypt's vision 2030

المقدمة :

يعد الأمن القيمة الأكثر أهمية في الحياة ، وإن الدول تسعى لضمان أمنها وسلامتها في ظل تواجدها في نظام دولي فوضوي يسوده الصراعات ، والتنافس بين كافة الأطراف من أجل حيازة أكبر قدر ممكن من القوة . ويقترن بظاهرة الأمن ظاهرة أخرى وهي التنمية ، مما يطرح إشكالية هامة مفادها : هل هناك ارتباط بين ظاهرتي الأمن والتنمية ؟ أم أن هاتان الظاهرتان مختلفتان ومتباعدتان تماماً ؟ ،

هناك علاقة وثيقة بين الأمن القومي والأمن الاقتصادي المتمثل في التنمية الاقتصادية فالتهديدات التي تؤثر على الأمن القومي لا تأتي من الخارج فقط، بل قد تنبع من الداخل نتيجة لسوء السياسات التي تؤثر على الغذاء والصحة والتعليم والصناعة، وجميع المجالات الاقتصادية التي تؤدي بدورها لرفع نسب البطالة التي تمثل مشكلة ذات حدين اجتماعية واقتصادية. ان الفيصل في تأثير التهديدات الخارجية والداخلية هو ما يُسمى "حد الخطر"، الذي تتحول بعده مشكلة عادية إلى مشكلة أمنية، وبالنظر الى الأعوام المنصرمة منذ اندلاع ثورات الربيع العربي ٢٠١١، نرى تطبيقا فعليا لهذه المهددات الخارجية والداخلية التي أدت وفجرت قضايا العدالة الاجتماعية والحرية والسلام الاجتماعي.

وحظى موضوع التنمية الاقتصادية باهتمام الكثير من المتخصصين ، والباحثين ، والمسئولين في الحكومات ، والمنظمات المختلفة ؛ لما لهذا الموضوع من أهمية بالغة في تدعيم كيان الدولة من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والذي أدى إلى اتجاه جميع دول العالم إلى استثمار مواردها وطاقتها لتحقيق أقصى معدلات التنمية المستدامة ، لتحقيق أعلى مستويات الأمن القومي . وخلاصة القول فإن مفهوم الأمن يرتبط أساساً بفكرة تعاظم قدرات الدولة ، ومواردها التي ستحسن من أدائها ومستواها ، وقدرتها على مواجهة التحديات ، وبالتالي فالقوة لا تعني الإرغام أو

الإكراه بقدر ما تعنى " قدرة الدولة على توسيع نطاق مواردها أو التوافق حولها " ، وبالتالي فهي وظيفة أساسية في تحديد إرادتها وليس قدراتها ، بمعنى أن الأمن يعني القدرة على تعظيم الموارد الاقتصادية اللازمة لحماية حرية الإنسان وكرامته من خلال الاستخدام الكامل ، والأمثل للموارد المتاحة ، وهو ما يطلق علية التنمية الشاملة ٠

قد أصبح تحقيق الأمن القومي هو بداية نجاح أي نظام حكم ومغيراً في خريطة سيادة الدول (الغمري،٢٠١٢) ؛ حيث لا يمكن اعتبار أي اقتصاد على أنه فعال ما لم تتوافر فيه الإجراءات والمقومات التي تدعم الأمن الاقتصادي القومي (الأسرج،٢٠١١) ، فأصبحت السيادة الاقتصادية بدلاً من السيادة العسكرية هي التي تحقق الأمن القومي للدول ، وتحفظ بقاءها ، وسيادتها ؛ حيث أحلت القدرة الاقتصادية التنافسية محل القدرة العسكرية ، ومن ثم أصبحت هدف ووسيلة تسعى إليه جميع دول العالم نامية كانت أم متقدمة ؛ للحفاظ على سيادتها (العمري ، ٢٠١٢) .

وتحاول الدولة جاهدة لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بين الدول الأجنبية والعربية من خلال وضع مجموعة من التوجهات الاستراتيجية للتنمية المستدامة برؤية مصر ٢٠٣٠ ، فبحلول عام ٢٠٣٠ م ستكون مصر من أكبر (٣٠) دولة على مستوي سعادة المواطنين مقارنة بترتيبها الحالي في المركز الـ ١٣٠ من أصل ١٥٦ دولة ، ستكون من أكبر (٣٠) دولة في مستوي التنافسية مقارنة بالترتيب الحالي ١٤٨ من أصل ١٨٨ دولة ، فضلا عن تحسين مركزها كأقوى اقتصاد في العالم لأكثر من (١٠) مراكز وصولا إلي أكبر (٣٠) اقتصاد مقارنة بترتيبها الحالي (٤١) من أصل (١٩٢) دولة (استراتيجية التنمية المستدامة ، رؤية ٢٠٣٠ م) .

مشكلة الدراسة :

تتبلور المشكلة البحثية للدراسة فى أنه، بالرغم من الجهود الضخمة التى تبذلها الدولة من أجل حماية الأمن القومي المصري إلا أن الواقع يؤكد على إستمرار التهديدات التي تؤدي الى عملية عدم الاستقرار فى هياكل الأمن القومي فى مصر ، الأمر الذي ينعكس بشكل سلبي على عجلة التنمية الاقتصادية فى البلاد ويعمل على توقفها مما يعمل على عرقلة الدولة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية التي تعد جزء مهما في أبعاد التنمية المستدامة ، من هنا يأتى التساؤل الرئيسى للدراسة .

١- إلى أى مدى تتأثر التنمية الاقتصادي بعدم الاستقرار الأمن القومي فى مصر ؟

٢- ما العلاقة بين العلاقة بين سياسات الأمن القومي والتنمية الاقتصادية

٣- ما دور سياسات الامن القومي التي تقوم بها الدولة في دعم التنمية الاقتصادية المستهدفة في رؤية مصر ٢٠٣٠؟

٤- ماهية الأمن القومي (المفهوم – الأهمية – الأهداف– الأبعاد)؟

٥- ما أبعاد التنمية الاقتصادية المستهدفة من رؤية مصر ٢٠٣٠ وإسهامات سياسات الأمن القومي في تحقيقها ؟

٦- ما واقع التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠؟

٧- ما التصور المقترح لدعم التنمية الاقتصادية في مصر في ضوء تحديات الأمن القومي التي تواجهها الدولة المصرية ؟

أهداف الدراسة

تتبلور أهداف البحث الحالي في :

١- التعرف على فلسفة سياسات الأمن القومي ، أهميتها ، أهدافها ، مجالاتها، رؤية مصر ٢٠٣٠ ، متطلبات دعم التنمية الاقتصادية .

٢- التعرف على رؤية مصر ٢٠٣٠ ، وكيف يمكن لسياسات الأمن القومي دعم التنمية الاقتصادية بالمشاركة في تحقيق هذه الرؤية .

٣- رصد واقع التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠.

٤- وضع تصور مقترح لدعم التنمية الاقتصادية في ضوء تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠.

أهمية الدراسة :

تبرز أهمية الدراسة من تحليل التحديات الداخلية والخارجية التي تحيط بالأمن القومي المصري وأثر السياسات المتخذة من قبل الحكومة لمواجهة تلك التحديات في مرحلة تشهد تحولات سياسية مهمة على المستوى الداخلي والخارجي ، وهذا يضع الدولة المصرية أمام مسؤوليات على قدر كبير من الأهمية ، ذلك أن مثل هذه الأوضاع التي تمر بها البلاد تتطلب فهماً وإدراكاً لها ولطبيعة مخاطرها ومن ثم تحديد الوسائل الكفيلة بمعالجتها أو الحد من تأثيراتها السلبية علي التنمية الاقتصادية .

وبشكل أكثر تحديدا فإن أهمية هذه الدراسة تبرز من خلال ما يلي :

- مساهمة هذه الدراسة في توفير دراسة علمية حديثة ستساعد الباحثين والمختصين على فهم التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة في الأمن القومي المصري.

- ستزود هذه الدراسة المكتبة العربية بدراسة منهجية حول التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة في التنمية الاقتصادية وتقديم اقتراحات للتغلب عليها .

فروض الدراسة

- ترتبط سياسات الامن القومي بالتنمية الاقتصادية في مصر .
- توجد علاقة بين سياسات الأمن القومي وإذالة الأخطار التى تواجه التنمية المستدامة..
- ضعف السياسة الأمنية في مصرتؤثر على حركة الاستثمارات وتدفق رؤوس الأموال في مصر.
- توجدعلاقة بين توافر مقومات الامن القومي ومستوي التنمية الشاملة فى مصر .

حدود الدراسة

- الموضوعية : دور سياسات الامن القومي في دعم التنمية الاقتصادية رؤية مصر ٢٠٣٠
- المكانية: جمهورية مصر العربية.
- الزمنية: تحليل سياسات الامن القومي والنمو الاقتصادي في ضؤ رؤية مصر ٢٠٣٠ ، ويأتي ذلك فى الوقت التى تشهد فيه مصر والعالم أزمة اقتصادية كبيرة من أكبر تهدد عجلة التنمية الاقتصادية فى مصر والعالم

مصطلحات الدراسة :

يتطلب البحث الحالي التعرف علي عدد من المصطلحات التي يجب التقديم الجيد لها حتي تتضح الرؤية الكاملة لأهداف البحث الحالي :

الأمن القومي:

- الأمن القومي هو الحالة التي تصل اليها الدولة بحيث تكون قيم الدولة العليا " ثقافة الدولة ومبادئها الديموقراطية ووحدتها ورفاهية الأفراد بها محفوظة وفي تطور مستمر .
- يعرف الأمن القومي بأنه الحالة التي توفر درجات مقبولة من الإحساس بالأمان والطمأنينة باتباع سياسات تريد الدولة من ورائها الحفاظ علي كيانها وسلامتها ضد أي نوع من التهديدات داخلية كانت أ وخارجية (العيسوي ، ٢٠٠٠)

التنمية الاقتصادية :

- أن التنمية الاقتصادية هي تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل٠

- وبصفة عامة هي العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمال الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة .(ابراهيم ، ٢٠١٢)

رؤية مصر ٢٠٣٠:

مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي تسعى مصر لتحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠م لإحداث التنمية المستدامة في المجتمع المصري من خلال اقتصاد تنافسي ومتوازن ومتنوع يعتمد على الابتكار والمعرفة، قائم علي العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة ذات نظام أيكولوجي متزن ومتنوع يستثمر عبقرية المكان، والارتقاء بجودة وحياة المصريين (الموقع الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء المصري، استراتيجية التنمية المستدامة، رؤية٢٠٣٠م،٢٠١٨).

منهج الدراسة

في ضوء مشكلة البحث وسعياً نحو تحقيق أهدافه واختبار فروض البحث اعتمد الباحث على كل من المنهج الاستقرائي والاستنباطي، وذلك على النحو الأتي:

١- المنهج الاستنباطى : قام الباحث بدراسة وتحليل ما ورد بالدراسات العربية والأجنبية المرتبطة بمتغيرات البحث، وكذلك التقارير والإصدارات المتعلقة بالمؤسسات الدولية والجهات والوكالات المحلية المعنية برصد واقع سياسات الأمن القومي ودورها في تعزيز النمو الاقتصادى.

٢- المنهج الاستقرائى : وفقا لهذا المنهج ، حرص الباحث على استخلاص أهم أوجه هذه العلاقة مع تقديم توصيات لتعزيز أهمية سياسات الأمن القومى وأثرها على التنمية الاقتصادية في مصر.

هيكل الدراسة :

تكون هيكل الدراسة من المحاور التالية :

- المحور الأول :مفهوم الأمن القومي وأبعاده ومحدداته
- المحور الثاني : التنمية الاقتصادية في مصر
- المحور الثالث : سياسات الأمن القومي لدعم التنمية الاقتصادية
- المحور الرابع : خاتمة الدراسة ونتائجها وتوصياتها

المحور الأول : :مفهوم الأمن القومي ومحدداته

تستهدف أي دولة حماية أمنها وذلك رغبة في تحقيق الاستقرار والتنمية وبالتالي فإنها تعمل جاهدة من خلال مؤسساتها على أن تحمي كافة مقدراتها من أجل تحقيق ذلك الهدف ، وهذا ما يمكن أن يطلق عليه الأمن القومي لأي دولة كونه يشكل الأساس للدولة كافة وفي حال الاعتداء عليه فإنه يهدد عملية التنمية والاستقرار ، ولأن هذا المصطلح يعد غامضا على نحو ما ، فإن هدف الباحث في هذا الموضع أن يكشف الغموض عنه وذلك من خلال التطرق له من كافة جوانبه ورصد حيثياته ومدى ارتباطه بالتنمية الاقتصادية لأي دولة ، ومن ثم بالإسقاط على الأمن القومي المصري وذلك من أجل رصد محدداته ومهدداته كذلك .

أولاً : مفهوم الأمن القومي :

تشير كلمة " الأمن " إلى السلام والأمن والاستقرار ناهيك عن عوامل واشتراطات سلامة ورفاهية المجتمع والتي يتعين أن تتسم بالاستمرارية والاستدامة ، ولضمان تحقيق هذا الهدف يتعين أن يتم تلافي كافة المخاطر والمهددات التي قد تعرقل عملية تحقيقه ، وفي منحى آخر يعد مفهوم الأمن هو مطلب جماعي لكافة الأفراد والمجتمعات وعلى أساسه تتشكل أهداف وخطط المجتمعات والأنظمة الحاكمة لها ، أسفل هذا البند تسير الاستراتيجيات الخاصة بالدول وخاصة المرتبط منها بسياستها الخارجية وخاصة أن الأمم والشعوب تميل نحو الاستقرار والأمن بعيدا عن الاضطرابات ، ويعد الأمن من متطلبات الشعوب بل ومتقدما عن أغلب الاحتياجات وخاصة أنه لا يمكن تأمين حياة كريمة للفرد من دون تواجد البيئة الآمنة والمستقرة لتحقيق ذلك . (مقلد ، ١٩٩٨)

وقد جاء استخدام مفهوم الأمن القومي عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية ، كما أن الحقبة التي شهدت الحرب الباردة بين القطبين العسكريين الشرقي والغربي جاءت لتشهد على المحاولات الجادة لصياغة المقاربات النظرية بشأن هذا المصطلح ، وعلى هذا الإطار تعددت المحاولات لوضع تعريف لهذا المصطلح فمنها من اقتصر تعريفه على الجانب العسكري فقط وآخرين تطرقوا له من مختلف الجوانب ولعل من أبرزها ؛ تعريف " والتر ليبمان " الذي يرى أن الأمة الآمنة التي لا تتعرض لمخاطر تهدد بالتضحية بالمقدرات والقيم الأساسية للمجتمع وهو الأمر الذي يتحقق من خلال الدخول في الحروب والانتصار بها من أجل ضمان عدم تهديد المجتمع وأمنه ، كما اعتبره هانز مرجانثو " بأنه يساهم في حماية الوحدة الوطنية للإقليم ومؤسساته. (ماير وأخرون ، ١٩٩٩)

كما عرفه " أمين هويدي " بأنه كافة الإجراءات التي تتخذها الدولة من أجل أن تحافظ على كيانها وتؤمن استمرار مصالحها القومية حاضرا والتخطيط لاستمراريتها مستقبلا كما عرفه علي الدين هلال " باعتباره تامين كيان الدولة ضد المخاطر التي تحيط بها داخليا وخارجيا هذا بالإضافة لسبل تأمين مصالحها ، وعليه يمكن تعريف الأمن القومي باعتباره مجموعة البرامج والسياسات بل والإجراءات التي تنتهجها الدولة من أجل تأمين مصالحها في الداخل والخارج وذلك بغية تحقيق الطموحات والأهداف وذلك من أجل مجتمع مستقر وأمن بعيدا عن الاضطرابات والصراعات كما أنها تتضمن كذلك التدابير المتخذة من أجل الدفاع عن الدولة ضد أي مخاطر قد تتعرض لها بل والتصدي لها كذلك .(ربيع ، ٢٠٠٥)

ومما سبق يمكن الإشارة إلى مفهوم الأمن القومي باعتباره كافة الوسائل والمنهجيات التي تتبعها الدولة من أجل تأمين وحماية مصالح الدولة على صعيد الداخل أو حتى خارج حدود الدولة بما يتطلبه ذلك من تطويع مختلف الهياكل والمؤسسات بها مع الإمكانيات والمقدرات المتاحة من أجل ذلك الهدف .

ثانياً : أبعاد الأمن القومي ودورها فى دعم التنمية الاقتصادية :

عند تناول مفهوم الأمن القومي اتضح أنه يشمل تأمين وحماية كافة مصالح الدولة سواء كانت عسكرية أو غير عسكرية ، لذا يمكن تقسيم أبعاد الأمن القومي إلى خمسة أبعاد ؛ البعد العسكري ، الاقتصادي ، الاجتماعي ، الثقافي ، وأخيرا البعد السياسي كما هو مبين على النحو التالي :

١- البعد العسكري :

من أجل أن تحمي الدولة حدودها ومصالحها الداخلية والخارجية يتعين أن يتوفر بعد عسكري غاية في القوة بما يتضمنه من بناء القدرة العسكرية للدولة وذلك لتحقيق التوازن الاستراتيجي العسكري من خلال التوازن بين المقدرات العسكرية وأفراد القوات المسلحة وحتى على صعيد الاتفاقيات العسكرية التي تستهدف التحالفات العسكرية أو حتى أنظمة الدفاع المشتركة ، ناهيك عن القدرة والكفاءة التي يتعين أن تتوافر بين القوات المسلحة بالإضافة لدرجة الاستعداد التي تتطلب أن تكون في أقصى قدرة لها وذلك لمجابهة أي مخاطر قد تطرأ فجأة وتهدد أمن أي دولة ، كما سبق أن أشار الباحث أن القوة العسكرية هي أداة فعالة من أدوات السياسة الخارجية للدولة لأنها تضمن لها الفاعلية الدولية وتيسر من عملية تحقيق البرامج والطموحات الخاصة بأي دولة . (وهبان ، ٢٠٠٣)

البعد السياسي :

يتضمن هذا البعد النظام السياسي للدولة بما يشمله ذلك من تحديد هوية الأنظمة السياسية والسياسات التي تعمل من خلالها الدولة ناهيك عن التحالفات السياسية وحتى التنظيم الدولي وما إلى ذلك ، كما أنه ينقسم بدوره إلى بعدين أولهما داخلي يتطرق من خلاله إلى رصد التماسك الداخلي اجتماعيا وثقافيا وحتى على الصعيد السياسي بين مختلف النخب ، ثانيهما البعد الخارجي والذي يتضمن النظر إلى توازنات القوى وخاصة في ظل تضارب المصالح بين الدول وسعي كل دولة لأن تحقق مصالحها على حساب أمن واستقرار الشعوب الأخرى وذلك من خلال مطامعها وما إلى ذلك.(مصلح ، ١٩٩٩)

٢ – البعد الاقتصادي :

يشمل هذا البعد كل ما يرتبط بالجانب الاقتصادي والهدف من عملية التنمية لتحقيق الرفاهية وتأمين الحياة الكريمة لأفراد الدولة وذلك من خلال الرسائل الاقتصادية والتكنولوجية المتباينة والتي تستهدف التبادل التجاري والسلعي وذلك من أجل تحريك المؤشرات الاقتصادية هذا بالإضافة إلى اتفاقيات التبادل المشتركة بين الدول بما تتضمنه من انتقال لمحركات رؤوس الأموال والسلع بالإضافة لانتقال التكنولوجيا المرتبطة بعمليات التصنيع.

٣ – البعد الاجتماعي والثقافي :

يشمل هذا البعد التطرق إلى الجوانب الاجتماعية والتي تستهدف عملية تنمية الشعور بالولاء والانتماء للوطن ، هذا بالإضافة إلى عملية احتواء الاختلافات والتباينات العرقية والاثنية ، ناهيك عن عمليات الإحصاء وذلك من أجل أن يتم رصد كافة الطبقات والفروق المجتمعية وذلك من أجل برامج التضامن الاجتماعي التي تستهدف حماية الأفراد التي تقع في دائرة الفقر وذلك من أجل تحقيق التوازن المجتمعي وذلك استهدافا لتحقيق الرفاهية والاستقرار للأفراد والشعوب وتقليل المعاناة الاجتماعية قدر الإمكان ، أما عن البعد الثقافي ، يأتي هذا البعد ليصب اهتمامه على الإنسان وحتمية نقل مهاراته وتنمية وعيه المجتمعي هذا بالإضافة إلى العمل على نشر ثقافة وحضارة الدولة داخليا وخارجيا وذلك كأحد أدوات القوة الناعمة.

٤ – البعد البيئي :

يستهدف حماية البيئة من مخاطر التلوث وما قد يسببه من تهديدات جمة للحياة سواء للإنسان أو حتى كمهدد لانقراض السلالات الحيوانية النادرة ، هذا بالإضافة إلى تلاقي الانبعاثات الضارة والنفايات السامة الناتجة عن عمليات التصنيع والتنقيب عن المواد البترولية ، وأخيرا المسئولية الكاملة لخلق بيئة

صحية متكاملة غير ملوثة تلاقيا للأمراض المهددة لحياة الإنسان والتي قد تنتهي بأوبئة تهدد بانقراض نسله .(هيجوت ، ٢٠٠٥)

ثالثاً : محددات ومهددات الأمن القومي المصري :

بعد التطرق من خلال ما سبق إلى مفهوم الأمن القومي وأبعاده ، يأتي هذا البند للإسقاط على الأمن القومي المصري كموضع للتحليل من خلال رصد محدداته بالإضافة الى مهدداته.(شفيق ، ٢٠٠٠)

أ) محددات الأمن القومي المصري

في البداية تجدر الإشارة إلى أن محددات الأمن القومي تقسم بصفة عامة إلى محددات داخلية وأخرى خارجية ، وبالإسقاط على الداخلية يتضح أنها تشمل البيئة الداخلية وما تشتمل بداخلها كالنظام الاجتماعي في الدولة بالإضافة إلى النظام والهيكل السياسي للدولة ، ناهيك عن المقدرات الاقتصادية والثقافية والتاريخية بالإضافة لتكوين الدولة الجغرافي ، أما عن المحددات الخارجية فتتمثل في البيئة الدولية والإقليمية وما يصدر عنها ، كما أنها تعني من جانب آخر انعكاس واتساق الدولة مع محيطها الداخلي ومدى تفاعلها مع مكوناته فينعكس بالضرورة على ارتباطها بالبيئة الخارجية.

أما عن المحددات الداخلية للأمن القومي المصري فيمكن رصدها من خلال مايلي :

١) المحدد أو العنصر الجيوبوليتكي أي المرتبط بالعنصر الجغرافي للدولة من المساحة والموقع والإطلالة على المحيطات والبحار ، وبالنظر على موقع مصر يتضح أنها تتوسط العالم – حيث أنها تقع في قارة إفريقيا فتلك حلقة الوصل بين الدول الإفريقية وقارات العالم الأخرى ، يحدها من الشرق البحر الأحمر ومن الغرب الحدود البرية بطول الدولة مع الدولة الليبية ، أما عن الشمال فتطل على البحر الأبيض المتوسط ، ومن الجنوب تقع على حدود مشتركة مع دولة السودان ، ناهيك عن كونها دولة ممر للتجارة العالمية حيث تقع بداخل حدودها المائية قناة السويس التي تعد من أهم الممرات المائية العالمية وخاصة في إطار التجارة العالمية وما إلى ذلك ، وبالتالي فإن مصر ليست دولة منعزلة أو حبيسة فتمتلك منافذ بحرية وممرات مائية تميز موقعها وتميزها بعمق استراتيجي غاية الأهمية .(السمان ، ٢٠٠٩)

٢) فيما يتعلق بالقوة البشرية التي تمتلكها مصر فإنها تحتفظ بمعدلات سكانية غاية في الضخامة إذا ما قورنت بحجم الدولة أو حتى قورنت بالدول المجاورة والمناظرة لها ، فتلك القوة البشرية

يمكن تمثل قوة ضاربة للدولة وخاصة إذا ما تم استغلالها من أجل تحقيق التنمية في شتى مجالاتها .

٣) طبيعة النظام الاجتماعي المصري فيتضح أن التركيب الخاص بالشعب المصري فريد من نوعه كونه يضم العديد من الاختلافات والتباينات ولكن يتسع ليشمل الجميع ، فتركيبة أفراده فريده بحيث لا تتواجد المشكلات العرقية ولا حتى الإثنية حتى على صعيد الاختلافات الدينية فلا توجد إضرابات او حتى قلاقل ، فما يجمع هذا الشعب أو هذه القوة أكثر وأقوى وأهم مما قد يفرقها .

٤) المحدد السياسي فيمكن الإشارة إلى السياسات الداخلية والخارجية التي تنتهجها الدولة لتحسين حالات مواطنيها وتحقيق التنمية ، ناهيك عن سياساتها الخارجية تجاه دول العالم والتي تتسم بالنشاط والفاعلية في أغلب الملفات التي تعرض أساسها .

٥) المحدد العسكري ؛ فتمتلك مصر قوة عسكرية كبيرة كما أنها تصنف عالميا من ضمن أقوى جيوش العالم في العديد من الكتائب أو القطاعات فقوام تلك القوة ما تتضمنه من عتاد عسكري جيد وتعبئة للقوات وبرامج تدريبية في أحدث مستوياتها وتسليح مواكب لمتطلبات العصر وتدريبات عسكرية مشتركة . (العواملة ، ٢٠١٠)

٦) عن المحددات الثقافية والتاريخية ، فيمكن الإشارة إلى الحضارة المصرية القديمة التي تعبر عن عبقرية الإنسان المصري القديم في البناء والتعمير والتنمية وتلك الحضارة موضع للتعلم من قبل المحيطين من أجل رصد الدقة والعبقرية في البناء والتعمير.

٧) المحدد الاقتصادي ؛ ويشمل هذا الموضع مدى امتلاك مصر لمقومات التنمية الاقتصادية والتجارية والتي تتراوح ما بين امتلاك المواد الخام واستغلال الطاقات والإمكانيات المتاحة من أجل الاستفادة منها بقدر الإمكان لرفع معدلات الإنتاج ، ولعل من أبرز الشواهد على الاقتصاد المصري المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي الذي أشار إلى أن مصر تسري على خطى التنمية والتقدم الاقتصادي وخاصة في ظل الإصلاحات الهيكلية التي اعتمدتها في مختلف القطاعات وخططها لتنمية محدودي الدخل (نعمة ،٢٠١٨)

أما عن المحددات الخارجية فتتمحور في البيئة الدولية التي تنتمي لها الدولة المصرية بما تتضمنه من أفعال أو تفاعلات بين مختلف القوى وما يترتب على تلك التفاعلات ، هذا بالإضافة إلى مدى تفاعل مصر مع ظروف تلك البيئة ومواكبة تطورها وكيفية الحفاظ على توازن المصالح في ظل هذا

النظام الدولي الذي يتسم بالقابلية للتغير والتطور باستمرار ، لذا فمدى تأقلم وتكيف الدولة المصرية مع تلك الظروف يعد بمثابة محدد من محددات الأمن القومي المصري .

ب) مهددات الأمن القومي المصري :

يمكن استعراض مهددات الامن القومي عامة ، فيمكن تقسيم تلك المهددات إلى مهددات جوهرية ، وثانوية وذلك من حيث التأثير ، مهددات مباشرة وغير مباشرة من حيث المصدر ، مهددات خارجية وداخلية التي ترتبط بأبعاد الأمن القومي ، حيث يتم رصدها وفقا لدرجة التهديد المباشر وغير المباشر هذا بالإضافة إلى تأثيرها الجوهري أو الثانوي ، ويمكن توضيحها على النحو الآتي:

١- المهددات المباشر الجوهرية :

توجد عدة ملفات شائكة تمثل تهديد مباشر وجوهري ، ولعل من أبرزها ملف الإرهاب ، ملف الحدود الشرقية والغربية والجنوبية ، ملف المياه وتحديدا أزمة سد النهضة ، الملف الإسرائيلي ، وسيلي تناولها على النحو الآتي:

- ملف الإرهاب ؛ أحد أهم مهددات الأمن القومي المصري إن لم تكن الأهم وذلك كونها تهدد كيان الدولة وتواجدها وخاصة في استهدافه جزء غالي وعزيز على الدولة المصرية شبه جزيرة سيناء ، حيث تسبب هذا الملف في فقدان العديد من أبناء الوطن دفاعا عن الأرض والعرض والأهل ، وبالتالي هي مهدد مباشر وجوهري كونه يهدد حياة وأمن واستقرار الآخرين وخاصة أن تلك الظاهرة منتشرة في الجوار الإقليمي للدولة وفي منطقة الحزام الأمني الإقليمي وتسببت في انهيار دول بعينها. (عبد الحميد ، ٢٠١٧)
- ملف المياه : يجدر الإشارة أولاً إلى أن حصة مصر من مياه ٥٥.٥ مليار متر مكعب وذلك منذ عام ١٩٥٩ م ، والتي لم تتغير منذ ذلك الحين على الرغم من أن حجم السكان تزايد عن تلك الحقبة أربعة أضعاف إلا أنها ثابتة ولم تتغير ، ويعتبر ملف المياه من أهم مهددات الأمن القومي المصري وخاصة أنه يرتبط بشريان حياة المصريين وحق أصيل لا يمكن التنازل عنه أو حتى الانتقاص منه. (رجب ، ٢٠١٤)
- ملف الحدود وتحديدا الحدود الغربية والجنوبية ، من المهددات الجوهرية للأمن القومي كونها تتعلق بنطاق الأمن الإقليمي والأمن الداخلي كذلك الأمر لأنه يرتبط بمناطق سيادة الدولة وتعنى الحدود الفاصلة بينها وبين دول الجوار ، ولعل ما يسبب المخاطر للدولة المصرية الحدود الغربية التي تجمعها بالدولة الليبية وخاصة في ظل حالة عدم الاستقرار التي تمر بها تلك الدولة وما قد ينعكس

على الدولة المصرية بالعديد من المخاطر ، كما أن منطقة حلايب وشلاتين هي منطقة حساسة للغاية في ظل المطامع السودانية بضمها للجانب السوداني وبالتالي إن السيطرة علي الحدود بمثابة تحد من أجلالتصدي لهذه المخاطر .

- الملف الإسرائيلي؛ على الرغم من أن العدو الإسرائيلي هو بمثابة عدو تاريخي وتقليدي من حقب القرن الماضي ومازال إلى هذا اليوم الا أنه بطبيعة البيئة الدولية والإقليمية وبتغيراتها وظروفها المتباينة التي أعادت ترتيب أولويات الأمن القومي المصري ، الا أنه لا يمكن إغفال أن الكيان الصهيوني هو بمثابة المهدد الأول للأمن القومي المصري وخاصة لمطامعه بالسيطرة على بقاع تلك الدولة وتحديدا سيناء .(عبدالله ، ٢٠١١)

٢- <u>المهددات غير المباشرة ، الثانوية :</u>

ولعل من أبرزها على صعيد الداخلي

١- التيارات الإسلامية التي طالما وتسعى كي تحقق مصالحها وأهدافها بغض النظر عما تسببه من اضطرابات في الداخل وما يجعل هذا الملف مهددا للأمن القومي كونه يهدد نسيج المجتمع ويهدد بانقسامات داخلية وخاصة أن تلك التيارات تجد من يؤيدها ويدعم أيدولوجياتها ومخططاتها ، وخاصة في ظل تصاعد معدلات الفساد التي تهدد الداخل وخاصة عمليات التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية حيث أنها تهدد اهداف وطموحات الدولة

٢- خلل المنظومة الاجتماعية تعتبر من المهددات غير المباشرة للأمن القومي المصري وخاصة في ظل انعدام التوازن بين طبقات المجتمع وتأكل الطبقة المتوسطة التي تعتبر حلقة الوصل بين الطبقة الأرستقراطية والطبقة الكادحة أو الفقيرة وهو ما يؤدي إلى تواجد هوة في المجتمع قد تسبب خلل يعرقل مسيرة الدولة في تحقيق برامجها وأهدافها.

٣- الإخفاق في تحقيق التنمية البشرية التي تستهدف تنمية الإنسان التي تعد الركيزة الأساسية للأمن القومي المصري ، وبالتالي تلك المهددات غير المباشرة تعد من صميم مهددات البيئة الداخلية أي نطاق الأمن الداخلي .(المشاط ، ٢٠١٢)

رابعاً : سياسات الأمن القومي ودعمها للتنمية الاقتصادية :

تعد سياسة الدولة من أجل الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته تتمثل فى السياسات الفرعية التى قامت بها الدولة فى الحد من الفقر بجميع أشكاله والقضاء على الجوع، وتوفير

منظومة متكاملة للحماية الاجتماعية، وتعزيز الإتاحة وتحسين جودة وتنافسية التعليم وتتحقق تلك السياسة من خلال العديد من المبادرات التى قامت به الدولة أهمها مايلي :

أ- سياسة الدولة من أجل الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري

١. المبادرات التي تم إطلاقها بهدف الحد من الفقر بجميع أشكاله والقضاء على الجوع والتي ساعدت على مواجهة التداعيات مثل مبادرة "حياة كريمة" لتحسين مستوى المعيشة وتوفير فرص عمل بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى المناطق الأكثر احتياجًا.

٢. المبادرات التى تم استحداثها لمواجهة الفقر بجميع أشكاله والقضاء على الجوع مثل إطلاق مبادرة "نتشارك هنعدى الأزمة" من قبل صندوق تحيا مصر لدعم العمالة غير المنتظمة.

٣. المبادرات التي تم إطلاقها بهدف توفير منظومة متكاملة للحماية الاجتماعية مثل برنامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية المشروطة للأسر الفقيرة والأكثر احتياجًا وكفالة حقوق أطفالها الصحية والتعليمية ، ومنحة العمالة غير المنتظمة،مد وقف قانون ضريبة الأطيان الزراعية لمدة عامين، توفير السيولة النقدية اللازمة للهيئات السلعية للوفاء بالتزاماتها.

٤. المبادرات التي تم إطلاقها قبل الأزمة بهدف تعزيز الإتاحة وتحسين جودة وتنافسية التعليم مثل التحول الرقمى فى قطاع التعليم وتطويره والذى ساعد فى استخدام أنماط التعليم عن بعد للتغلب على تعليق الدراسة بالمدارس والجامعات، وأدى ذلك لإمكانية التخفيف من التداعيات السلبية على القطاع وأداء الامتحانات الكترونيًا

٥. المبادرات التى تم استحداثها بهدف ضمان جودة الخدمات الصحية المقدمة من خلال توفير مبالغ نقدية عاجلة لوزارة الصحة والسكان لتوفير احتياجاتها الأساسية ، وتحسين الأوضاع المالية للأطباء وأطقم التريض وصرف مكافآت تشجيعية للعاملين بالحجر الصحى ومستشفيات العزل.

٦. المبادرات التى تم استحداثها لمواجهة تداعيات الأزمة بهدف تعزيز الإتاحة وتحسين جودة الخدمات الأساسية (المياه والصرف الصحى، الكهرباء، إدارة المخلفات، المواصلات، والإسكان) وتوفير السيولة النقدية اللازمة للهيئات الخدمية للوفاء بالتزامتها. وزيادة عربات قطارات السكك الحديد وخطوط المترو فى أوقات الذروة.

٧. المبادرات التي تم إطلاقها قبل الأزمة بهدف تطوير البنية التحتية الرقمية والتي ساعدت على مواجهة التداعيات من خلال التحول الرقمى الذى ساعد على نشر الوعى بين المواطنين وتلبية

احتياجاتهم من خلال التسوق عبر الانترنت و تبادل المعلومات والعمل عن بعد وتطوير شبكات الاتصالات الأرضية والانترنت خلال ٢٠١٩ ورفع كفاءة الانترنت ومضاعفة السرعات مما ساهم فى صمود الشبكات واستيعابها للأحمال والضغوط.

ب- سياسة الدولة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية واقتصاد تنافسى ومتنوع

تتمثل سياسة تحقيق نمو اقتصادى مرتفع، احتوائي ومستدام، رفع درجة مرونة وتنافسية الاقتصاد، وزيادة معدلات التشغيل وفرص العمل اللائقة، وتحسين بيئة الأعمال وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال، تحقيق الشمول المالى، إدماج البعد البيئى والاجتماعى فى التنمية الاقتصادية، تحقيق الاستدامة المالية، التحول نحو الاقتصاد الرقمى ومستدام والاقتصاد القائم على المعرفةيأتي ذلك من خلال مايلي :

١. المبادرات التى تم إطلاقها بهدف تحقيق نمو اقتصادى مرتفع، احتوائى ومستدام من خلال برنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى والذى ساعد فى جعل الاقتصاد مبنى على أسس سليمة وقوية؛ مما يوفر للدولة إمكانية مساعدة عدد من القطاعات فى فترات الأزمات ومنحهم القدرة على التعافى بشكل أسرع من التأثيرات السلبية.
٢. مبادرة لتقديم الاستشارات القانونية مجانًا للشركات والعاملين فى السوق واقتراح البدائل الاقتصادية دون الإخلال بحرية المنافسة ومواجهة أى احتكارات.
٣. خفض سعر الفائدة بواقع ٣٠٠ نقطة أساس مما يساهم فى دعم النشاط الاقتصادى بكافة قطاعاته.
٤. خفض سعر الفائدة لعدد من مبادرات القطاع الخاص الصناعى، ودعم إحلال وتجديد الفنادق والإقامة وأساطيل النقل السياحى، والتمويل العقارى لمتوسطى الدخل بهدف تعزيز نشاط القطاع الخاص، والقطاع السياحى، والمتعثرين.
٥. تخصيص مبلغ مالى لدعم البورصة المصرية للمساهمة فى انتعاش السوق، وإقرار نظام جديد لضريبة "كسب العمل بشكل تصاعدى وتحسين الشرائح الضريبية لصالح أكبر جزء من المجتمع، ويخدم الطبقة المتوسطة.
٦. المبادرات التى تم إطلاقها بهدف تحقيق الاستدامة المالية من خلال توفير مخصص مالى صافى المبادرات دعم قطاعات الصحة والتعليم والتضامن الاجتماعى فى موازنة العام المالى المقبل.

٧. المبادرات التى تم استحداثها لمواجهة تداعيات الأزمة بهدف تحقيق الشمول المالي وإصدار شهادتى "ابن مصر" و"الشهادة البلاتينية السنوية" لمراعاة البعد الاجتماعى للفئات التى تعتمد على العائد من تلك الشهادات. وإصدار المحافظ الإلكترونية والبطاقات المدفوعة مقدما مجانًا.

٨. المبادرات التى تم استحداثها لمواجهة تداعيات الأزمة بهدف تحقيق التحول نحو الاقتصاد الرقمى والاقتصاد القائم على المعرفة من خلال تقديم العديد من رواد الأعمال والشركات الناشئة حلول ابتكارية للمساهمة فى الحد من انتشار فيروس كورونا.

خامساً مقومات تحقيق الأمن القومي لتحقيق التنمية الاقتصادية في مصر في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠:

أ- المقومات الإستراتيجية

ويتمثل في الموقع الجغرافي للدولة وأهميته، ومساحة الدولة وعدد سكانها و مواردها الطبيعية وقربها أو بعدها عن منافذ الملاحة العالمية ، ومدى صلاحيتها للاستغلال في الأنشطة الاقتصادية، وكذلك نوعية الصناعات الموجودة ومدى تركيزها أو انتشارها، ووسائل الاتصال بين المناطق المختلفة للدولة.

ب- المقومات السياسية

وتتمثل في الحفاظ علي كيان الدولة ووحدتها، وذلك من خلال تنظيم وإدارة مؤسسات الدولة ومواردها المختلفة ويمل هذا المقوم جانبين

١. **الجانب الداخلي:** ويتمثل في النظام السياسي ومدى قدرته على حل المشكلات الداخلية للدولة ، وحسن استغلال الطاقات والموارد الاقتصادية والبشرية الازمة لتحقيق أهداف المجتمع.

٢. **الجانب الخارجي:** ويتمثل في سياسات الدول المجاورة والكبرى وأهدافها تجاه الدولة، وكذلك درجة تأثير الدولة في المجتمع الدولي، وقدرتها على تحقيق مصالحها، والحفاظ على سيادتها وأمنها القومي دون خضوعها الي ضغوط خارجية.

ج- المقومات الاقتصادية :

وتمثل المقومات الاقتصادية عنصراً أساسياً في معادلة الأمن القومي لأي دولة، فلا يمكن أن يتحقق الأمن القومي الا في ظل اقتصاد قوى يترتب عليه استقرار داخلي من خلال التنمية، واستقلال خارجي بعيدا عن التبعية. وتتمثل المقومات الاقتصادية للدولة في نشاطها الاقتصادي، وحجم القوى البشرية

المؤهلة والمدربة القادرة على العمل، وتوجد ثلاثة أنواع من الموارد الاقتصادية التي تؤثر على مستوى الأمن القومي.

٣. الموارد الغذائية:لا توجد دولة في العالم تحقق اكتفاء ذاتي من الموارد الغذائية وبالتالي لايوجد أمن غذائي كامل، ومن ثم فإن كل دول العالم تعتمد بدرجة أو بأخرى على استيراد المواد الغذائية غير المتوفرة لديها، وهو عامل له اعتباره بصدد الأمن القومي لأي دولة.

٤. الموارد المعدنية: أيضاً لا توجد دولة تمتمك الاكتفاء الذاتي من الموارد الطبيعية. وتستحوذ موارد الطاقة على أهمية خاصة بصدد سياسة الأمن القومي، ثم تأتي الموارد الإستراتيجية في المرتبة الثانية خصوصاً في فترات الحرب..

٥. الموارد الصناعية: يعتبر النمو الصناعي للدولة عاملا مؤثرا في قوتها ولا يمكن لأي سياسة دفاعية كانت أم هجومية أن تكون ذات أثر فعال ما لم تساندها القدرة على تصنيع آلات الحرب.

د- <u>المقومات الاجتماعية والثقافية :</u>

يتمثل المقوم الاجتماعي في الحد من الجريمة والانحراف، وإشباع حاجات الأفراد المادية شرطاً ضرورياً لتحقيق أبعاد الأمن القومي الأخرى. فالمواطن عندما يشعر بالأمن الاجتماعي فى حياته وحياة أسرته ، سيكون رأيه ومواقفه واتجاهاته من أفضل الأسلحة لحماية وضمان الأمن القومي بأبعاده المختلفة؛ حيث تنمو لديه مفاهيم الانتماء وتحمل المسؤولية التي تعد من أهم مكونات الأمن القومي في المجتمع (القش،٢٠١٣)

١- <u>المقومات العسكرية :</u>

تعد المقومات العسكرية أحد الركائز الأساسية لتحقيق الأمن القومي للدولة، لأنه مهما توافرت المقومات السابقة للدولة ولم تتوفر القوة العسكرية، فلن تستطيع الدفاع عن أمنها وسيادتها، وقد تتعرض لمخاطر وتهديدات تؤدي إلى انهيار أو سيطرة قوى خارجية عليها؛ ولذا فإن تحقيق الأمن القومي يتطلب وجود قوة عسكرية قادرة على الدفاع عن أراضي الدولة ومكتسباتها ضد الاعتداءات الخارجية، وحمايتها من التهديدات الداخلية، والحفاظ على سيادتها واستقلالها، وتتمثل المقومات العسكرية في حجم القوات المسلحة بالدولة ومعداتها وحجم تسليحها.

المحور الثاني : التنمية الاقتصادية في مصر :

أولاً : مفهوم التنمية الاقتصادية :

اختلفت تعريفات التنمية الاقتصادية ، إلا أن جميعها أفادت أن التنمية الاقتصادية تشمل كافة جوانب الحياة في الدولة ، فقد عرف كيندلبيرجر Kindleberger التنمية الاقتصادية بأنها :" الزيادة التي تطرأ علي الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توفير تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الانتاجية القائمة أو التي ينتظر انشاؤها " ، كما عرفها الفقيه كينز Keynes بأنها : " زيادة حجم التوظيف واستيعاب مزيد من العمال العاطلين عن العمل ، مما يؤدي إلي زيادة نفاق هؤلاء العمال علي الاستهلاك وبالتالي تشجيع المشروعات علي زيادة استثماراتها في المجتمع مما يزيد من الدخل القومي " .

ويمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها : سياسات وإجراءات وتدابير متعددة ، الهدف منها تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد الوطني ، تهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة من الزمان ، بحيث يستفيد منها الغالبية العظمي من أفراد المجتمع.

ويري الدكتور مدحت العقاد أن التنمية الاقتصادية هي: " العملية التي تستخدمها الدولة غير المستكملة النمو في استغلال مواردها الاقتصادية الحقيقية بهدف زيادة دخلها القومي الحقيقي وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه".

يتضح لنا مما تقدم أن التنمية الاقتصادية تهدف إلى الارتقاء بالحياة العامة للبشر في جميع مجالاتها ، ورفع مستوي الدخل والاحوال المعيشية للمواطن ، وذلك عن طريق احداث نمو اقتصادي والتطوير الهيكلي للاقتصاد ورفع نسب الانتاج . (النمر ، ٢٠٠٤)

وبناء على ما سبق تتضح لنا أبعاد التنمية الاقتصادية والتي تتمثل في :

- ان التغير في النشاط الاقتصادي لابد وان يكون بالزيادة .
- ضمان تحقيق نمو دائم من خلال تجدد موارد الدولة بدلاً من استنزافها..
- تحقيق التوازن بين كافة القطاعات الاقتصادية في الدولة وكافة الاقاليم الجغرافية .
- تحقيق قدر أكبر من العدالة بين افراد الدولة .
- تلبية حاجات السواد الأعظم من افراد الدولة .

ثانياً : متطلبات وأهداف التنمية الاقتصادية

لإحداث عملية التنمية الاقتصادية في دولة ما لابد أولاً من وجود مقومات أساسية حتي يتحقق لها الأهداف المرجوة منها ، ويمكن تلخيصها على النحو التالي :

أ) متطلبات التنمية الاقتصادية:

هناك عناصر يجب توافرها عند مباشرة عملية التنمية الاقتصادية ، سواء أكانت قصيرة أم طويلة المدي ، وهذه العناصر سوف تلازم مخططي ومنفذي العملية التنموية باستمرار وهي :

١- الموارد الطبيعية Natural resources :

يعد هذا العنصر مساعداً لعملية الانتاج حيث أن هناك من الدول التي لا تمتلك الموارد والثروات الطبيعية إلا أنها ذات اقتصاد عملاق مثل اليابان مثلا ، بينما معظم الدول العربية تضم كميات هائلة من الثروات الطبيعية إلا أنها مازالت نامية.

إن وفرة الموارد الطبيعية وتنوعها وكيفية استخدامها تعد أهم العناصر المحددة لعملية التنمية الاقتصادية ، والمقصود بالمورد : هو كل ما يقوم به الإنسان بإدراكه وتقييم منفعته كالبيئة ، وإعداده للدخول في دائرة الاستغلال الاقتصادي بغرض إشباع حاجة معينة أو مطلب معين ، ويجب توافر شرطين في الموارد هما :

- أن توجد المعرفة والمهارة الفنية التي تسمح باستخراجه واستخدامه .
- أن يوجد طلب على المورد ذاته أو على الخدمات التي ينتجها .

أما في حال عدم توافر أحد الشرطين ، فإن الشيء المادي لا تكون له قيمة كمورد ، حيث أن قدرة الانسان ومهارته وحاجته هي التي تحمل لشيء معين دون آخر قيمة ، وليس مجرد الوجود المادي لهذا الشيء . (عتلم ، ٢٠١٤)

٢- الموارد البشرية Tor : Human Resuorces

إن سكان الدولة يمتلكون المصدر الرئيسي للقوة العاملة ، والتي تعتبر الجزء المنتج من السكان الذي لا ينتج لاستهلاكه وإشباع حاجاته فحسب ، وإنما أيضا لاستهلاك واشباع حاجات الفئات الأخرى من السكان غير المنتجين ، وبذلك يعتبر الانسان من أكثر عوامل الانتاج أهمية علي الاطلاق ، فهو المنتج للسلع والخدمات وأيضا هو المستهلك ، وبالتالي فإن عملية الوصول الي معدلات نمو منشودة انما يتوقف في النهاية علي حجم ونوع سكان الدولة . (لطفي ، ١٩٩٩)

٣- رأس المال Capital :

يعتبر رأس المال من حيث توفره ومعدل تراكمه من العوامل الأساسية للإنتاج في الدولة ولمعدلات تغيرها وعليه فهو مظهر من مظاهر مستوى التقدم الذي بلغته هذه المجتمعات من جهة وعامل حاسم في تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي . (بكري ، ١٩٩٧)

٤- التكنولوجيا Technology

إن عناصر الانتاج الأرض والموارد الطبيعية والموارد البشرية ورأس المال بحاجة إلي أنواع عديدة من التكنولوجيا التي تمكن من تحويل المواد الأولية إلى سلع وخدمات.

ان النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمار يحفز التغير التكنولوجي والذي يعمل علي ايجاد فرص وأسواق جديدة تدفع بعملية النمو إلي الأمام ، كما أن التقدم التكنولوجي يقلل من المعدل المستخدم من الموارد لكل وحدة من الإنتاج ، وكذلك المخلفات التي يتم التخلص منها ، ويمكن تلخيص أهمية التكنولوجيا فيما يلي :

- ادخال أو اختراع سلع جديدة لا يعرفها المستهلك أو سلعة تنتج بنوعية جديدة.
- استخدام وسائل جديدة في الانتاج.
- فتح أسواق جديدة.
- اكتشاف موارد جديدة في المواد الأولية .
- إنشاء تنظيم جديد في الصناعة .

ولا شك في أن للتكنولوجيا أهمية قصوي وأثر بالغ علي الصناعات وعملية الإنتاج بشكل عام ، وفي ذلك يقول العالم الياباني كيليشي أوهمي Kenichi Ohmae : " إن المستقبل سيكون مختلفا جدا فيما يختص بالتكنولوجيا (عجيمة ، ٢٠١٢)

ب) أهداف التنمية الاقتصادية :

تدور أهداف التنمية الاقتصادية حول رفع مستوي المعيشة للسكان وتوفير الحد الأدنى من أسباب الحياة الكريمة لهم ، ومن الأهداف ما يلي :

١- زيادة الدخل المحلي والدخل الفردي الحقيقي ، ومن ثم رفع مستوي المعيشة ، وتحقيق التوازن بين الواردات والصادرات أو زيادة الصادرات عن الواردات وذلك بهدف إحداث فائض في الميزان التجاري.

٢- تحقيق العدالة في امتلاك وسائل الانتاج .

٣- تحقيق السيادة والاستقلال الاقتصادي .
٤- التوسع الصناعي ، واستثمار كافة الموارد الطبيعية والبشرية بالشكل الأمثل .
٥- توفير فرص العمل للسكان ورفع نسبة الفقر .
٦- التوسع في الهياكل الانتاجية .
٧- تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات ، وزيادة الرفاهية الاقتصادية للأفراد .

نخلص مما سبق إلي أن التنمية الاقتصادية ، هي عملية تشمل جميع مجالات الحياة ، وتهدف في المقام الأول إلى ضمان نمو اقتصادي مستدام من خلال استغلال جيد لجميع عناصر الإنتاج وفق استراتيجية معينة ، ويستتبع ذلك تحسين مستوى المعيشة للأفراد ، وتحقيق العدالة بينهم ، بما في ذلك تقليل التفاوت في الدخول والثروات ، الأمر الذي يحتم علي الدول النامية ومنها مصر ، أن تبحث في متطلبات التنمية الاقتصادية ، وتقوم باستغلال مواردها وإمكاناتها على أفضل وجه لتحقيق أهدافها المنشودة ، وهو ما نقترح الآن التحدث عنه التنمية الاقتصادية في مصر ، وذلك علي النحو التالي (مدحت & عبد الظاهر، ١٩٩٩)

ثالثاً : التنمية الاقتصادية في مصر

ان مصر من الدول النامية التي تسعي إلي ان تكون من ضمن الدول الناشئة ، وذلك عن طريق تحسين مستوي مختلف مؤشراتها الاقتصادية ، وعلي الرغم مما يتسم به الاقتصاد المصري من مقومات أساسية تساعده على النهوض بعملية التنمية الاقتصادية ، إلا أنه تواجهه تحديات تحول دون ذلك ، والتي يجب بحثها والعمل على تخطيها وازالتها ، وذلك من خلال إيجاد الحلول المناسبة التي تنهض بالتنمية الاقتصادية ، وإذا كان ذلك هو الواقع ، فإنه ينبغي علينا أولا أن نبين مقومات الاقتصاد المصري ، ثم نستعرض ثانياً واقع الاقتصاد المصري ، ثم بيان التحديات التي تعرقل التنمية الاقتصادية المصرية ، وذلك على النحو التالي :

أ) مقومات الاقتصاد المصري:

يتسم الاقتصاد المصري بالعديد من المقومات التي تمكنه من تحقيق عملية التنمية الاقتصادية إذا تم استغلالها بشكل أمثل ، حيث أن مصر تستطيع أن تحقق معدلات كبيرة في مجال التنمية خاصة عند النظر بشكل شامل إلى تاريخ مصر وثرواتها وموقعها الجغرافي الفريد ، والمكانة السياسية لها ، بالإضافة إلى الطاقة البشرية الهائلة ، كما أنها تعد أكبر سوق في الشرق الأوسط ويمك عرض أبرز المقومات كما يلي : (السعيد ، ٢٠٠٠)

١- موقع مصر الجغرافي الاستراتيجي:

ان مصر بموقعها الجغرافي المتميز تعد أحد أهم ممرات التجارة العالمية بين دول الشرق ودول الغرب ، وعلى الرغم من ان النقل البري يلعب دورا كبيرا في نقل التجارة الدولية ، فانه يوجد عدد من القنوات والطرق والممرات الملاحية والنهرية ، سواء كانت الطبيعية أو الصناعية ، تتمثل في نهر النيل والذي يشق أرض مصر من جنوبها إلى شمالها ، وأيضا يوجد عدد من الموانئ البحرية والتي تطل على البحر المتوسط والسحر الأحمر وخليجي العقبة والسويس والتي يصل عددها إلى ٦٠ ميناء بحري ، بالإضافة الي ان قناة السويس التي تدعم مكانة موقع مصر الجغرافي ، حيث انها تصل البحر الأحمر والبحر المتوسط بطريق مائي بحري مباشر دون وجود أي حلقة برية وسيطة ، ولا شك في كونها أصبحت أهم طريق شرياني في العالم للتجارة الدولية والملاحة البحرية بشكل عام ، وقد قامت مصر بإنشاء قناة السويس الجديدة في العام ٢٠١٥ وذلك بهدف توسعة الطاقة الاستيعابية للقناة وزيادة الأهمية الاستراتيجية لمصر .

٢- تنوع الاقتصاد المصري :

يتسم الاقتصاد المصري بالتنوع في الاقتصاد حيث يقوم علي قطاعات مختلفة تتمثل في الزراعة والصناعة والسياحة والخدمات بنسب متقاربة . ويشكل القطاع الزراعي العنصر الأساسي للاقتصاد ثم يليه عوائد قناة السويس والضرائب وعوائد السياحة ، وتحويلات العاملين في الخارج ، وتظهر أهمية هذا التنوع في الاقتصاد أنه يحمي الاقتصاد المصري من التأثر السلبي للصدمات التي قد تلحق بأي قطاع من هذه القطاعات .(سيد ، ٢٠١٣)

٣- الموارد البشرية وكبر حجم السوق الاستهلاكي :

تعتبر مصر من أكبر الدول تعداداً في الشرق الأوسط حيث تمتلك مقومات بشرية ذات تنوع كبير للعمل في كافة المجالات الإنتاجية والإدارية ، مع الأخذ في الاعتبار التباين في التأهيل العلمي ، والخبرات والكفاءة في التنفيذ ، وجميعها أمور تأثر بالإيجاب والسلب في الناتج القومي الاجمالي للبلاد ، وتشير الاحصائيات الرسمية في نهاية شهر أغسطس من العام ٢٠١٨ إلى ان تعداد السكان يقدر بحوالي ٩٧.٥ مليون نسمة ، ويشكل الذكور من هذا التعداد ٥٠.٢ مليون نسمة بينما تشكل الإناث ٤٧ مليون نسمة ، وتتميز مصر بأن أغلب سكانها من الشباب ، إذ يمثل تعداد السكان بها ممن هم دون ال ٣٠ عاماً نسبة ٣١ % من إجمالي عدد السكان.

وتمثل نسبة قوة العمل من هذا التعداد ٢٩ مليون نسمة ، علهم ٢٢.٧ مليون من الذكور ،٦.٤٤ مليون من الإناث ، وكان أجمالي عدد المشتغلين هو ٢٦.٢ مليون نسمة بينما كان عدد المتعطلين بمثل حوالي ٢.٩ مليون نسمة . (جمال ، ٢٠١٧)

وتعتبر مصر من أكبر الدول تعداداً في الشرق الأوسط ، الأمر الذي يجعل من السوق المصري أكبر سوق استهلاكي في منطقة الشرق الأوسط وذلك نتيجة ارتفاع حجم السكان ، وهو ما يمنحها ميزة كبري لجذب الاستثمارات على مستوي دول المنطقة ، بالإضافة إلى أن مصر لديها شبكة من الاتفاقيات التجارية الدولية والتي تمكنها من أن تصبح مركز التجارة في الشرق الأوسط إذا تم استغلال هذه الاتفاقيات بشكل أمثل.

٤- كبر حجم المساحة غير المستغلة :

هناك أكثر من ٩٠ % من مساحة مصر لا تزال في حاجة إلى استصلاح واستقلال ، وفي حقيقة الأمر فان الدولة المصرية في ظل السنوات الأخيرة تتجه إلي السعي لاستغلالها وذلك عن طريق انشاء المشروعات القومية الجديدة إما عن طريق استصلاحها وزراعتها أو بإنشاء المدن الجديدة مما يؤدي إلي زيادة فرص الاستثمار وتوفير فرص عمل للشباب.

٥- صلابة الاقتصاد المصري أمام الأزمات:

في ظل السنوات الأخيرة مرت دول العالم بأزمتين عالميتين ، وتأثرت جميع الدول دون ان يتأثر الاقتصاد المصري بشكل سلبي ، خاصة أزمة الغذاء العالمية عام ٢٠٠٨ وعلي الرغم من أن مصر تعتبر ثاني أكبر الدول المستوردة للقمح ونسبة كبيرة من المواد الغذائية إلا أنها استطاعت التصدي لهذه الأزمة وحققت معدل نمو بنسبة ٤.٧% أيضاً استطاعت تخطي أثار هذه الأزمة وتداعياتها ، وحققت معدل نمو ٦% خلال الربع الأخير من العام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠ أيضا تخطت أزمت كورونا التي ضربت العالم وأغلقت اقتصاد العالم أيضا حققت معدل نمو ٢.٥%.

٦- القطاع الزراعي

ان قطاع الزراعة يمثل قطاعا هاماً من قطاعات الاقتصاد القومي المصري ، حيث يعمل به حوالي ٢٥.٠٣% من إجمالي المشتغلين عام ٢٠١٧ ، وقد ساهم قطاع الزراعة بنسبة ١١.١% من الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الانتاج وفقاً للأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة عام ٢٠١٦-٢٠١٧ وذلك بمعدل نمو حقيقي حوالي ٣.٢ % ، علاوة على توفير الغذاء للسكان والمواد الخام اللازمة للصناعات الوطنية ، كما تعد الزراعة سوقا للعديد من المنتجات الصناعية مثل

المعدات والآلات الزراعية والأسمدة ومبيدات الآفات الزراعية ، واللقاحات والأمصال البيطرية ، بالإضافة الي مساهمة الزراعة في عملية التراكم الرأسمالي ، وعلي الرغم من وجود عوائق في طريق التنمية الزراعية إلا أن مصر تمتلك مقومات التنمية الزراعية من أرض وموارد بشرية ومائية إذا أحسن استقلالها وادارتها بشكل جيد ، ومما تجدر الإشارة إليه انه على الرغم من أن مصر تعاني من فجوة غذائية في مجموعات غذائية مثل القمح والسكر والزيوت النباتية إلا أن لديها اكتفاء ذاتي من مجموعة بعض المحاصيل الغذائية الأخرى مثل الفاكهة والخضر ، وأيضا لديها شبه اكتفاء ذاتي من الدواجن والبيض والألبان الطازجة والأسماك. (محمد وأخرون ، ٢٠١٥)

٧- **القطاع السياحي :**

السياحة هي قاطرة التنمية الاقتصادية لمصر التي ميزها الله بموقعها الجغرافي الفريد ، والذي يتميز بطقس معتدل علي مدار العام ، وثروات أثرية تعكس عمق وتميز حضارتها على مر العصور ، بالإضافة إلى تمتعها بالشواطئ الساحلية الجذابة ، حيث تقع في الركن الشمالي الشرقي لقارة أفريقيا وتطل سواحلها الشمالية على البحر المتوسط وسواحلها الشرقية على البحر الأحمر .

كما أن مصر تتميز بامتلاكها لمخزون من التراث الحضاري والتاريخي ، بالإضافة إلى وجود عناصر طبيعية وبيئية متعددة ، وأيضا تميزها بالثراء الفني والثقافي ، وذلك تغيرت الصورة التي في الأذهان من أن مصر هي وجهة للسياحة الأثرية والثقافية فحسب ، بل يتسع النشاط ليشمل سياحة الشواطئ وما يتعلق بها من ممارسة الرياضات المائية ونشاط الغوص ، والسياحة النيلية ، والسياحة الرياضية ، وسياحة المهرجانات ، وسياحة التسوق ، والسياحة الدينية ... إلخ.

وتعتبر السياحة من أهم مصادر الدخل القومي في مصر ، حيث تعد من أهم الأنشطة الاقتصادية وأسرعها نموا علي مستوي العالم ، وعند ترجمة السياحة إلى أرقام في الظروف العادية ، فإنها تمثل حوالي ٤٠ % من إجمالي صادرات الخدمات ، تتجاوز بذلك جميع إيرادات المتحصلات الخدمية ، وتمثل ١٩.٣ % من حصيلة النقد الأجنبي ، كما أن نسبة السياحة من إجمالي الناتج المحلي بصورة مباشرة هي ٧ % والتي ترتفع إلى نسبة ١١.٣ % إذا ما أضيفت المساهمات غير المباشرة في قطاع السياحة والمتمثلة في الخدمات المصاحبة للسياحة والسفر حيث يمثل نصيب قطاع المطاعم والفنادق فيها فقط ٣.٥ % وذلك لتشابك صناعة السياحة مع كثير من القطاعات الإنتاجية والخدمية التي تزيد على ٧٠ صناعة مغذية . وتعد السياحة من أهم قطاعات الدولة توفيراً لفرص

العمل حيث تصل نسبة العاملون بها سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى ١٢.٦ % تقريبا من إجمالي عدد المشتغلين في الدولة. (نافل ، ٢٠١٨)

٨- **توافر موارد الطاقة المتجددة :**

تعد مصر من الدول الواعدة في مجالات إنتاج الطاقة المتجددة مما تتمتع به من مناخ ملائم وموقع متميز ، وذلك سواء في مجال طاقة الرياح أو الطاقة الشمسية ، ففي مجال طاقة الرياح ، فان مصر تتمتع بوفرة في مصادر طاقة الرياح خاصة في منطقة خليج السويس والتي تعد من افضل المواقع في العالم التي تتميز بسرعات رياح عالية ومنتظمة ، كما يعتبر غرب خليج السويس من المناطق الواعدة لإنشاء مزارع رياح كبرى حيث تتوافر فيها مواقع ذات متوسط سرعات رياحية عالية تتراوح بين ٨-١٠ متر / ثانية ، كما تعد مناطق الصحراء الشرقية والغربية وامتداد ساحل البحر الأحمر على طول خليج العقبة من أهم مناطق توليد الطاقة عن طريق الرياح الامر الذي يجعل مصر من أكثر الدول ملائمة لتنفيذ مشروعات توليد الطاقة الكهربائية بالرياح التي تتسم بالاستمرارية والدوام .

وفي مجال الطاقة الشمسية فان مصر تتميز بالسطوع الشمسي طوال العام ، وتعد من أغني دول العالم بالطاقة الشمسية ، وذلك نظرا لأنها تقع بين خطي عرض ٢٢ و ٣٦,٥ شمالا ، أي أنها تعتبر في قلب الحزام الشمسي العالمي ، ويصل ارتفاع حدة أشعة الشمس المباشرة في مصر ما بن ٢٠٠٠ إلى ٢٦٠٠ كيلو وات ساعة /م ٢ ، وهذا غير متوافر في عدد كبير من دول العالم ، الأمر الذي يجعل من الطاقة الشمسية في مصر مصدرا هاما لتوليد الطاقة

٩- **الثروة المعدنية :**

ان مصر تمتلك الكثير من المعادن وكنز هائل من الثروات حيث أن أكثر من ٩٤ % من مساحة مصر تحتوي على موارد معدنية . وتتنوع هذه المعادن من حيث النوع والكم وأماكن التوزيع ، حيث تنقسم الثروات المعدنية إلى خمسة أنواع أساسية ، هي :

- خامات الطاقة ، وتشمل المواد البترولية مثل البترول والغاز الطبيعي.
- خامات الطاقة الصلبة ، وتشتمل على عدة أنواع من أهمها الخامات الكربونية مثل الفحم والطفلة الزيتية.
- الخامات المشعة ، مثل اليورانيوم المستخدم في انتاج الطاقة النووية.

- الخامات الفلزية ، وتشتمل على ثلاثة أنواع من المعادن هي الخامات الحديدية مثل الحديد الذي يعد من أهم الثروات المعدنية التي تشتهر بها مصر ، والخامات غير الحديدية مثل النحاس ، والمعادن النفيسة من الذهب والفضة والبلاتين والخامات اللافلزية.
- خامات الصناعات الكيميائية والأسمدة . (أمين ، ٢٠١٦)

نظرة علي الثروة المعدنية المصرية بلغة الأرقام :

وبلغة الأرقام فإن مصر – حسب التقارير الرسمية – تمتلك احتياطيات ضخمة من الموارد الطبيعية والتي لم يتم استغلالها بعد ، ومنها على سبيل المثال :

- الاحتياطي من الحديد يقدر بحوالي ٤٠٠ مليون طن وذلك في الواحات البحرية ، والصحراء الشرقية ، وأسوان .
- مخزون الذهب في منجم السكري والذي يقدر بحوالي خمسة ملايين أوقية وهو الموقع الوحيد الذي اعلن عن اكتشاف الذهب به من بين قرابة ٢٧٠ موقعا آخر في انتظار من يخرج منها الذهب .
- مخزون الفوسفات الذي يقدر بحوالي عشرة آلاف مليون طن في المحاميد والمناطق المجاورة لها وساحل البحر الأحمر وأبو طرطور .
- مخزون من المنجنيز في سيناء يقدر بحوالي ١٧٥ ألف طن .
- مخزون من الرمال البيضاء التي تدخل في صناعة الزجاج ، وشرائح الأجهزة الكهربائية ، وإنتاج الكهرباء يقدر بحوالي ٢٠ مليار طن . وطبقا لتقرير صادر عن هيئة المساحة الجيولوجية الأمريكية حول الكميات القابلة للاستخراج من غاز وبترول في العالم ، أكد علي أن تقدير منطقة حوض دلتا نهر النيل والظهير البحري له من البحر المتوسط كان من أكبر التقديرات على مستوى العالم وبها ١٨٠٠ مليار برميل بترول و ٢٢٣ ألف مليار قدم مكعب غاز وحوالي ستة مليارات برميل غاز مسال بالإضافة الى ٥ مليارات برميل بترول في البحر الأحمر و ١١٢ ألف مليار قدم مكعب غاز .(رضوان وأخرون ، ٢٠١٦)

وفي دراسة صادرة عن مركز معلومات مجلس الوزراء ، فإن مصر تملك أكبر مخزون من الرخام ، والجرانيت ، على مستوى العالم ، ويمكنها أن تصدر للخارج كميات بقيمة ملياري دولار سنويا إذا أحسن استغلال المحاجر . بالإضافة إلى مئات الملايين من الأطنان من الرمال السوداء والتي

تدخل في صناعة السيراميك ، وأيضا كميات كبيرة من التلك ، والكبريت ، والجبس ، والكوارتز ، والكولين ورمل الزجاج ، والأحجار الكريمة ، والالبستر ، والحجر الجيري .

يتضح لنا مما سبق أن الاقتصاد المصري يتسم بمقومات أساسية تجعله مؤهلا لإحداث عملية تنمية اقتصادية ، إذن فما هو واقع الاقتصاد المصري الحالي من ذلك ؟

رابعاً : واقع الاقتصاد المصري من ٢٠١١ الى ٢٠٢٠

ان التغيرات التي شهدتها مصر بعد اندلاع ثورة يناير ٢٠١١ م ، وما ترتب عليها من أحداث كان له الأثر في تغير الأداء الاقتصادي ، حيث تراجع الأداء الاقتصادي في كافة القطاعات بشكل ملحوظ ، وكان للاضطرابات السياسية وما صاحبها تأثير سلبي علي النشاط الاقتصادي نتيجة حظر التجول وإغلاق الأعمال ، وقد كان من شأن هذه الآثار السلبية التي لاحقت الاقتصاد المصري ، ان انخفض أداء النمو إلي ٢.٥ % في العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ ، وانخفاض حجم الاستثمار الأجنبي من ٦.٨ مليار دولار إلي ٢ مليار دولار في ذات الوقت ، وهبوط البورصة وايقاف كل معاملاتها بعد تعرضها لخسائر فادحة ، الامر الذي أدي إلي إغلاقها في ٢٨ يناير ٢٠١١ ، وعلي اثر ذلك قامت العديد من مؤسسات التصنيف الانتمائي بخفض ترتيب مصر .(عامر ، ٢٠١٨)

لقد عاني الاقتصاد المصري خلال الفترة ٢٠١٠- ٢٠١٤ من تباطؤ وعدم كفاءة النمو الاقتصادي المحقق مقارنة بمعدل النمو السكاني ، وتدهور مؤشرات المالية العامة والمتمثلة في ارتفاع نسبة عجز ودين أجهزة الموازنة للناتج المحلي ، وارتفاع عجز الميزان التجاري وعجز ميزان المدفوعات ، إلا ان تلك الحلقة المفرغة السلبية تم التعامل معها بجدية من خلال تنفيذ إجراءات اصلاحية مالية ونقدية متكاملة ، بالإضافة الي استهداف وتنفيذ اصلاحات هيكلية خلال الفترة التي تم البدء فيها ، وهو ما أدي إلي بدء مرحلة التعافي الاقتصادي وتحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي ودرجة الثقة في قدرة وامكانات الاقتصاد المصري

حيث أفرز الواقع السياسي علي مدار السنوات الماضية الكثير من المشاكل الاقتصادية التي أصبحت تشكل عبء كبير على كاهل الدولة المصرية منها ارتفاع الدين الخارجي والداخلي ، والتضخم والبطالة وقلة الواردات بسبب تدهور بعض القطاعات كالسياحة في زيادة الواردات الاجنبية ، مما ادي الي الانخفاض الكبير في الاحتياطي من النقد الأجنبي الأمر الذي أدي الي انخفاض سريع ومستمر في قيمة الجنيه المصري .

وبمراجعة مؤشرات الاقتصاد المصري نجد أن معدل نمو الاقتصاد المصري قد انخفض خلال العام المالي ٢٠١٠-٢٠١١ بنسبة ١.٧٨ % عما كان عليه قبل ٢٠١١ م ، وارتفع تدريجيا خلال الأعوام التالية ليصبح بنسبة ٢.٢٢ % في العام المالي ٢٠١١/٢٠١٢ ، وبنسبة ٢.١٩% في العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣ ، و ٢.٩٢ % في العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ ، واستمر في الصعود تدريجيا في العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ ليصل النمو بنسبة ٤،٤ % ، وفي ٢٠١٥/٢٠١٦ ، انخفض النمو قليلا الي ٤،٣ % ، وبنسبة ٤.٢ % في العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ ، بينما ارتفع معدل نمو الاقتصاد المصري في العام المالي محققا تحسناً ملحوظا بنسبة ٥.٣ % في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨.(شيخون ، ٢٠١٧)

وبالنظر إلى ملخص اداء الموازنة العامة للدولة في الفترة ما بين ٢٠١٥ – ٢٠١٨ نجد ان اجمالي بند الإيرادات يقدر بحوالي ٤٩٧.٤٨٨ مليار جنيه في العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ ، بينما كانت النفقات في ذات العام المالي تقدر بحوالي ٨١٧.٨٤٧ مليار جنيه ، ليكون العجز الكلي للموازنة العامة يقدر بحوالي ٣٣٩.٤٩٩ مليار جنيه ، أي بنسبة ١٢.٥ % من اجمالي الناتج القومي الاجمالي ، بينما انخفضت نسبة العجز الكلي في العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ لتصبح ١٠.٩ % من اجمالي الناتج القومي الاجمالي ، وفي العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ انخفض العجز الكلي ليكون بنسبة ٩.٨ % من الناتج القومي الاجمالي ، وهو ما يعد انعكاسا للتحسن الملحوظ في أداء الموازنة العامة للدولة ، ثم بعد ذلك ضرب العالم أزمة كورونا والتي أوقفت الاقتصاد العالمي استطاع الاقتصاد المصري اثبات قدرته على التعافي من ازمة تداعيات كورونا ليحقق اعلى معدل نمو خلال ٢٠ عاما، وتوقعت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية أن يواصل الاقتصاد المصري تحقيق معدل النمو السنوي ليتراوح بين ٥.٥% ، ٥.٧% بنهاية العام المالي الجاري، موكدة أن أداء الاقتصاد المصري خلال الربع الأول يؤكد أنه قادر على التعافي من تداعيات فيروس كورونا.

وحققت مصر معدل نمو بلغ ٩.٨% خلال الربع الأول من العام المالى الجارى، وهو أعلى معدل نمو ربع سنوي على مدار ٢٠ عاما.

فقد استطاعت مصر تحقيق معدلات نمو قوية فقد دخلت أزمة كوفيد-١٩ وهى تتمتع بوضع اقتصادي جيد نتيجة نجاح الاصلاحات الاقتصادية التي نفذتها الحكومة منذ ٢٠١٦، فقد استطاعت الوصول إلى التوازن بين الإنفاق المستهدف لحماية المصروفات في القطاع الصحي والاجتماعي وبين تحقيق الاستدامة المالية مع إعادة بناء الاحتياطيات الدولية. (حميد ، ٢٠١٧)

وبالنظر إلى أداء ميزان المدفوعات خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ ومقارنة بالعام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ نجد ان ميزان المدفوعات قد حقق فائضا كليا بلغ نحو ١٢.٨ مليار دولار ، وقد تراجع العجز في حساب المعاملات الجارية بمعدل ٥٨.٦ % وذلك انعكاسا لاستمرار الآثار الإيجابية لقرار تحرير سعر الصرف تراجع العجز في حساب المعاملات الجارية بنحو ٨.٤ مليار دولار مقابل ١٤.٤ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة ، كنتيجة أساسية لارتفاع المالي في الميزان الخدمي بمعدل ١ ، ٩٨ % ، وارتفاع صافي التحويلات التجارية بمعدل ٢١.٢ % ، واستقرار العجز في الميزان التجاري عند نحو ٣٧.٣ مليار دولار ، كما حققت المعاملات الرأسمالية والمالية صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٢٢ مليار دولار(مقابل نحو ٣١ مليار دولار) (وزارة المالية ، ٢٠١٩)

وقد أسهمت التطورات السابقة في تحقيق فائض كلي بميزان المدفوعات بلغ نحو ١٢٨ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨

وفيما يلي عرض لأهم التطورات التي أدت على أداء ميزان المدفوعات خلال الفترة من ٢٠١٧ الى ٢٠٢١

أ) حساب المعاملات الجارية:

١- الميزان الخدمي وصافي التحويلات الجارية بدون مقابل يقودان التحسن في حساب المعاملات الجارية تضاعف الفائض في ميزان الخدمات ليسجل نحو ١١.١ % (مقابل ٥.٦ مليار دولار) كنتيجة أساسية للتطورات التالية:

- ارتفاع الفائض في ميزان السفر إلى نحو ٧.٤ مليار دولار مقابل ١.٦ مليار دولار .
- زيادة متحصلات رسوم المرور بقناة السويس بمعدل ١٥.٤% لتسجل نحو ٥.٧ مليار دولار مقابل نحو ٤.٩ مليار دولار.
- ارتفاع صافي التحويلات الجارية بدون مقابل بمعدل ٢١.٢% ليسجل نحو ٢٦.٥ مليار دولار (مقابل نحو ٢١.٨ مليار دولار) لتصاعد تحويلات المصريين بالخارج بنحو ٤.٦ مليار دولار

٢- استقرار العجز في الميزان التجاري عند نحو ٣٧.٣ مليار دولار في ظل ارتفاع حصيلة الصادرات السلعية ، والمدفوعات عن الواردات السلعية بنحو ٤.١ مليار دولار لكل منهما ، وذلك على النحو التالي :

ارتفاع حصيلة الصادرات السلمية بمعدل ١٨.٩ % لتصل إلى نحو ٢٥.٨ مليار دولار (مقابل نحو ٢١.٧ مليار دولار) ، وذلك لزيادة كل من :

- حصيلة الصادرات السلعية البترولية بمعدل ٣٣.١ % لتسجل نحو ٨،٨ مليار دولار (مقابل نحو ٦،٦ مليار دولار) ، تأثرا بارتفاع الأسعار العالمية للبترول الخام والمنتجات البترولية (فضلاً عن زيادة الكميات المصدرة من المنتجات البترولية).
- حصيلة الصادرات السلعية غير البترولية بمعدل ١٢.٧% لتسجل نحو ١٧.١ مليار دولار (مقابل نحو ١٥.١ مليار دولار) ، ويرجع ذلك بصفة أساسية لارتفاع حصيلة الصادرات من مجموعة السلع تامة الصنع بنحو ١.٣ مليار دولار ، وتمثلت أهم السلع التي ارتفعت صادراتها في الأجهزة الكهربائية ، والأسمدة الفوسفاتية ، وبوليميرات ايثيلين وبروبيلين.
- ارتفاع المدفوعات عن الواردات السلعية بمعدل ٦.٩ % لتسجل نحو ٦٣.١ مليار دولار (مقابل نحو ٥٩ مليار دولار) ، وذلك نتيجة لارتفاع كل من:
- المدفوعات عن الواردات السلعية غير البترولية بمعدل ٣.٩ % لتسجل نمو ١٢.٥ مليار دولار (مقابل نحو ١٢ مليار دولار) ، تأثرا بارتفاع الاسعار العالمية للبترول الخام ، وقد حد من هذا الارتفاع تراجع الكميات المستوردة من الغاز الطبيعي.
- المدفوعات عن الواردات السلعية غير البترولية بمعدل ٧،٧ % لتسجل نحو ٥٠.٦ مليار دولار (مقابل نحو ٤٧ مليار دولار) ، ويرجع ذلك أساسا الارتفاع المدفوعات عن الواردات من مجموعة السلع الوسيطة اللازمة للعملية الانتاجية (بنحو ٤ مليار دولار)(الجهاز المركزي ، ٢٠١٩)

ب) حساب المعاملات الرأسمالية والمالية

ان مثل هذه المؤشرات والحقائق الثابتة انعكست ايجابيا في حسابات المعاملات الرأسمالية والمالية على الرغم مما شهدته الأسواق الناشئة من تزايد نجاح المستثمرين الأجانب ، حيث حقق صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٢٢ مليار دولار وذلك على النحو التالي:

- حقق الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر إجمالي تدفق للداخل بلغ نحو ١٣.٢ مليار دولار ، في حين سجل إجمالي التدفق للخارج نحو ٥.٤ مليار دولار ، وبذلك بلغ صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر نحو ٧.٧ مليار دولار (تدفق للداخل) ، كنتيجة اساسية لتحقيق صافي الاستثمار في قطاع البترول نحو ٤.٥ مليار دولار .

- تراجع الاستثمارات بمحفظة الأوراق المالية في مصر لتسجل صافي تدفق للداخل بلغ نحو ١٢.١ مليار دولار (مقابل نحو ١٦ مليار دولار) ، وهو ما يرجع اساسا إلى انخفاض استثمارات الأجانب في أذون الخزانة المصرية لتحقق صافي مشتريات بلغ نحو ٦.٥ مليار دولار (مقابل نحو ١٠ مليار دولار) .
- حققت القروض والتسهيلات طويلة ومتوسطة الأجل صافي استخدام بلغ نحو ٧.٩ مليار دولار (مقابل نحو ٨ مليار دولار) .
- تحول صافي التغير في التزامات البنك المركزي مع العالم الخارجي إلى صافي سداد للخارج بلغ نحو ٣.٩ مليار دولار (مقابل صافي استخدام بلغ نحو ٨.١ مليار دولار) ، الأمر الذي نتج عنه انخفاض التزامات البنك المركزي تجاه العالم الخارجي .

وقد أشاد صندوق النقد الدولي بأداء الاقتصاد المصري مؤخرا وذلك في زيارة خبراء الصندوق لمصر في الفترة من ٣١ أكتوبر ٢٠١٨ بمناسبة المراجعة الرابعة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المصري حيث أشار الى أنه : (حميد ، ٢٠١٨)

قد واصل الاقتصاد المصري أداءه الجيد رغم الأوضاع العالمية الأقل إيجابية ، تدعمه السلطات بتنفيذها الدؤوب لبرنامج الإصلاح . فارتفع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي من ٤.٢ % في ٢٠١٧/٢٠١٦ إلى ٥.٣% في ٢٠١٨/٢٠١٧ ، بينما انخفضت البطالة إلى أقل من ١٠ % ، وفي نفس الوقت ، انخفض عجز الحساب الجاري إلى ٢.٤ % من إجمالي الناتج المحلي ٢٠١٨/٢٠١٧ بعد أن بلغ ٥.٦ % في العام السابق وكان العامل وراء ذلك هو قوة تحويلات العاملين في الخارج وتعافي النشاط السياحي وانخفض إجمالي دين الحكومة العامة من ١٠٣ % من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٧/٢٠١٦ إلى نحو % ٩٣ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٩/٢٠١٨ ، بدعم من إجراءات الضبط المالي وارتفاع النمو . وساعدت السياسة النقدية الرشيدة التي يطبقها البنك المركزي على تخفيض التضخم السنوي من ٣٣ % في يوليو ٢٠١٧ إلى ١١.٤ % في مايو ٢٠١٨ ، غير أن التضخم ارتفع مجددا إلى نحو ١٦ % في سبتمبر ٢٠١٨ ، تأثرا بزيادة أسعار الطاقة في يونيو وزيادة أسعار الغذاء المتبقية بدرجة تجاوزت التوقعات في سبتمبر ، وعلى المدى المتوسط ، يهدف البنك المركزي إلى تخفيض التضخم إلى رقم أحادي ، وفي نفس الوقت ، وفي مثل البيئة الخارجية الحالية التي تتسم بضيق أوضاع التمويل بالنسبة للأسواق الصاعدة سيساعد التزام البنك المركزي بسياسة سعر الصرف المرن على تعزيز التنافسية ، وحماية

الاحتياطيات الأجنبية ، والوقاية من الصدمات الخارجية ، ولا يزال النظام المصرفي في مصر يتمتع بمستوى جيد من السيولة والربحية ورأس المال " .

وعلي الرغم من ارتفاع معدل النمو وتحسن وضع الاقتصاد المصري بشكل عام إلا أنه مازال يواجه تحديات جمه نذكرها فيما يلي :

خامساً : تحديات الاقتصاد المصري :

رغم ما يتمتع به الاقتصاد المصري من مقومات تساعده في أحداث عملية التنمية الاقتصادية ، ورغم التحسن الملحوظ في أداء النمو الاقتصادي في ظل السنوات الأخيرة ، إلا أن الاقتصاد المصري ما زال يواجه تحديات الاقتصادية تحول دون إحداث عملية التنمية الاقتصادية ، ومن الجدير بالذكر انه لا يوجد اقتصاد في دولة من دول العالم دون أن يواجهه صعوبات وأزمات ، بل أن علم الاقتصاد لم يوجد الا بسبب أن هناك مشكلة تهدد الاقتصاد ذاته ، كما أن علم الطب لم يوجد الا بسبب وجود الأمراض ، ولكن الخطر أن هذا المرض يترك دون علاج ، خاصة اذا كان هذا العلاج متاحا وممكنا ، أو أن يكون هناك اهمال في العلاج أو تراخ ، وأيضا تجر الإشارة إلى ان الاقتصاد المصري ليس مسئولية فردية بل مسئولية المجتمع ككل وسوف نستعرض بإيجاز أهم هذه التحديات وذلك على المستوي الاقتصاد الكلي ، وبحسب ما جاء في تقرير استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر، تنقسم هذه التحديات إلى تحديات متعلقة بالسياسات المالية والنقدية والاستثمار وأيضا التحديات المؤسسية والهيكلية : (كيداني ، ٢٠١٤)

١- تحديات متعلقة بالسياسات المالية:

- جمود هيكل النفقات العامة : حيث ان هيكل الانفاق العام الحالي لا يتسم بالمرونة الكافية ، حيث ان مدفوعات خدمة الدين والدعم والأحور والتحويلات الأخرى تشكل حوالي ٧٥ % من اجمالي الانفاق العام ، الأمر الذي يعوق من قدرة السياسة المالية على تحقيق الاستدامة المالية.
- انخفاض الإيرادات العامة : حيث تمثل الايرادات الضريبية حوالي ٥٠ % من اجمالي الإيرادات العامة فقط.
- ارتفاع العجز الكلى للدولة : نتيجة انخفاض الايرادات العامة وزيادة النفقات العامة كان زيادة العجز الكلي ليصل الى ١١.٥ % نسبة من الناتج المحلي الاجمالي في ٢٠١٤/٢٠١٥، ثم الزيادة في ٢٠١٥/٢٠١٦ بنسبة ١٢.٥ % ، وإن كان يشهد في السنوات التالية انخفاضا عن تلك النسب ليصبح ١٠.٩ % ١٠.٩ في ٢٠١٦/٢٠١٧ ، وبنسبة ٩.٨ % في ٢٠١٧/٢٠١٨ .
- تضخم حجم الدين العام المحلي : حيث ارتفع حجم الدين المحلي بنسبة ٩٢.٧% من الناتج المحلي الاجمالي خلال العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥.

٢- تحديات متعلقة بالسياسات النقدية :

- ارتفاع معدل التضخم : وصل متوسط معدل التضخم في العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ إلى ٣.٦% حيث ازدادت الضغوط التضخمية نتيجة انخفاض قيمة الجنيه المصري ، ومن ثم ارتفاع أسعار الغذاء ، بسبب ارتفاع تكاليف الطاقة.
- ضعف موقف الاحتياطي النقدي ان الاحتياطيات النقدية الدولية قد تعرضت الى التدهور خلال السنوات الأخيرة ، كد كانت تقدر في عام ٢٠١٠ م بحوالي ٣٥ مليار دولار ، بينما وصلت في نهاية أكتوبر ٢٠١٥ م الي ١٦.٤ مليار دولار ثم ارتفع فى ٢٠٢٠ الى ٤٠ مليار دولار ثم تراجع مرة اخري الى ٣٧ مليار دولار بسبب تداعيات الحرب الأوكرانية ، و تراجع ايرادات القطاع السياحي والاستثمارات الأجنبية.
- تحديات التشغيل منذ الأزمة الاقتصادية العالمية في عام ٢٠٠٨ م تعاني مصر من ارتفاع معدلات البطالة ، رغم التراجع الطفيف في هذه المعدلات في ظل السنوات الأخيرة ، حيث كانت تمثل البطالة بنسبة ١٢.٤% في العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ ، ونسبة ١١.٣ % في الربع الثاني من العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨، إلى أن ولت فى ٢٠٢٠ الى ٩.٩ % وهي أقل بنسبة بطالة من عام ٢٠١١ .

٣- تحديات متعلقة بالاستثمار :

بلغ متوسط مساهمة الاستثمار في الناتج المحلي الاجمالي حولي ٢٤ % خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بينما تراجعت هذه النسبة في العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ بنسبة ١٤.٤ % ، وتشير إلى بعض التحديات التي تحول دون زيادة الاستثمارات فيما يلي:

- ضعف معدلات الادخار المحلي : حيث بلغت مساهمة الادخار المحلي في الناتج المحلي الاجمالي الي ١١.٣ % خلال الفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٤ ، في حين ان تلك المعدلات تعد منخفضة مقارنة بدول البريكس (BRICS) التي تضم روسيا والصين والبرازيل والهند وجنوب افريقيا ، حيث أن مساهمة الادخار في الناتج المحلي في هذه الدول تقدر بحوالي ٤،٣٠ % في الفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٣ ، ويترتب على تراجع معدلات الاتجار زيادة الفجوة الادخارية لتصل إلي ٨.٤ % في العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ بعد ان كانت في٢٠٠٥/٢٠٠٤ بنسبة ٢،٣ %.
- تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر : أن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورا هاما في تحفيز عملية النمو خاصة في حالة ضعف معدلات الاستثمار والادخار المحليين ، وقد تراجعت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ، حيث كانت نسبة متوسط هذه التدفقات تتقدر بحوالي٦.٥ مليار دولار في الفترة من ٢٠٠٧/٢٠٠٦- ٢٠١٠/٢٠٠٩ ، وانخفضت في الفترة

٢٠١٣/٢٠١٤ -٢٠١٤/٢٠١٥ لتصل الي ٤،١ مليار دولار ، وفي العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ شهدت هذه التدفقات ارتفاع تدريجي لتصل الي ٦.٤ مليار دولار .

- عدم ملائمة بيئة الأعمال : حيث أن صعوبة وطول الاجراءات الادارية لبدء المشروع واصدار تراخيص الانشاء وتسجيل الملكية ، بالإضافة الي قواعد الحوكمة والشفافية وعدم وضوح أليات تخصيص الأراضي وتنفيذ العقود وحماية حقوق المستثمرين ؛ كل ذلك يعد من التحديات الهيكلية أمام تطوير بيئة الأعمال ، وبعد قانون الاستثمار الجديد رقم ١٧ لعام ٢٠١٥ خطوة هامة نحو تطوير بيئة الأعمال .

٤- <u>التحديات المؤسسية:</u>

تعدد القوانين وتشابكها ، بالإضافة إلى تقادم بعض القوانين وهناك الكثير منها لا يلائم التطورات التي يشهدها الاقتصاد المصري وقطاعاته المختلفة منذ سنوات ، وعلي الرغم من الجهود المبذولة لتطوير النظام التشريعي المنظم للنشاط الاقتصادي ، إلا انه في حاجة إلى مزيد من المراجعة والتطوير ومن أهمها مايلي .

- الحوكمة والشفافية والمساءلة : ان ضعف ثقة المواطنين في أداء الحكومة وغياب الشفافية والمساءلة من أهم التحديات التي تحتاج إلى اهتمام خلال الفترة القادمة ، وعلى اثر ذلك قامت الحكومة باتخاذ الخطوات نحو توفير البيانات بشكل دوري ومستمر ومتابعة مبادئ الحوكمة في مؤسسات الدولة والقطاع المالي والقطاع الخاص ، وزيادة التنسيق الأمني بين أجهزة الدولة وبين اداراتها المركزية والمحلية .
- مركزية اتخاذ القرار : ان تركز سلطة اتخاذ القرار داخل الجهاز الإداري للدولة في الادارة ، يترتب عليه رفع مستوى البيروقراطية داخل الدولة ويعوق التنمية الاقتصادية ، لذلك يجب تفويض السلطات وتمكين المحافظات من تلبية احتياجاتها التنموية. (أبوسخيلة ، ٢٠١٥)

٥- <u>تحديات الاقتصاد غير الرسمي :</u>

أن مصر تعاني من ارتفاع حجم القطاع غير الرسمي ، وتقنين أوضاع هذا القطاع يعد تحدياً رئيساً أمام التنمية الاقتصادية . وتتسم وحدات القطاع غير الرسمي بصغر الحجم وتدني مستوى التنظيم ، وعدم وجود فصل بين العمل ، ورأس المال كأحد عوامل الإنتاج ، بالإضافة إلى أن علاقات العمل تتسم بعدم الرسمية مثل العلاقات الشخصية والاجتماعية ، وذلك نتيجة لغياب العلاقات التعاقدية.

ويتم تقدير حجم القطاع غير الرسمي بالصعوبة وعدم الدقة ، الأمر الذي مثل تحديا أمام وضع استراتيجية متكاملة للاقتصاد المصري ، حيث لا يوجد مثيل للقطاع غير الرسمي في الناتج المحلي الإجمالي أو المؤشرات الاقتصادية مثل الدخل القومي والبطالة . وفي دراسة حديثة قامت بها الهيئة العربية للتصنيع عن الاقتصاد غير الرسمي ، بلغ حجم الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في مصر

نحو ٤٠ % من الناتج المحلي الإجمالي وذلك عام ٢٠١٣ ، ينتجها٦٦ % من مجموع العمالة غير الزراعية في القطاع الخاص .

وترجع أهم أسباب انتشار القطاع غير الرسمي إلى ارتفاع التأمينات الاجتماعية وصعوبة التشريعات الخاصة بسوق العمل ، وارتفاع معدلات البطالة ، والهجرة من الريف إلى المدن ، وتراجع دور الدولة في التوظيف ، بالإضافة إلى مجموعة من الأسباب الأخرى مثل الفقر ، والأمية ، وضعف الحالة الصحية وكذلك الضغوط الاقتصادية التي تواجهها العديد من الأسر المصرية ، وتتمثل أهم الآثار السلبية للقطاع غير الرسمي على الاقتصاد المصري في الآتي :

- تعميق مشكلة التفاوت في الدخول : حيث يرتكز الإنتاج كثيف رأس المال في القطاع الرسمي ، بينما يرتكز الإنتاج كثيف العمالة في القطاع غير الرسمي ، وينتج عن هذا الانقسام نوع من التسلسل الهرمي للأجور ، حيث ترتفع الأجور في القطاع الرسمي مقارنة بالقطاع غير الرسمي لذات العمل ، ويرجع ذلك جزئيا إلى عدم وجود حد أدنى للأجور بالقطاع غير الرسمي ، كما يرتبط تدني الأجور المخفضة بالعمالة غير الماهرة المنتشرة في القطاع غير الرسمي. (عبيد ، ٢٠١٧)
- زيادة مشكلة التمييز بين الجنسين في سوق العمل : فلا تحصل المرأة العاملة فقط على أجور منخفضة نسبياً نظراً لعملها بالقطاع غير الرسمي ، بل إنها تحصل على أجور أقل من الأجور التي يحصل عليها العامل الذكر بالقطاع غير الرسمي ، علاوة على ذلك تقتصر عمالة الأطفال على القطاع غير الرسمي بالمخالفة لحقوق الطفل .
- تفاقم قضية الفقر في مصر : حيث يحصل العاملين بالقطاع غير الرسمي على أجور متدنية ، علاوة على عدم وجود ضمانات كعقود رسمية أو تأمينات اجتماعية .
- التأثير السلبي على الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي : مع التهرب من الضرائب وقوانين العمل المكلفة ، تنخفض تكاليف الإنتاج بالقطاع غير الرسمي ، ومن ثم تزداد المنافسة السعرية بين منتجات القطاع غير الرسمي والقطاع الرسمي مع تفاوت درجة الجودة بين منتجات القطاعين.
- انخفاض الإيرادات الضريبية : وذلك بسبب عدم خضوع منشأة القطاع غير الرسمي للضرائب على النحو الذي يحرم الدولة من نسبة مرتفعة من الإيرادات العامة ، بالإضافة إلى تفاوت عبء الضريبة بين منشآت القطاع الرسمي مقارنة بمنشئات القطاع غير الرسمي.

المحور الثالث : سياسات الأمن القومي لدعم التنمية الاقتصادية :

ان التداعيات الاقتصادية لعدم الاستقرار السياسي تؤدي إلى مزيد من حدة الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد المصري، الذي يعاني من أزمة هيكلية خانقة، تتجسد أعراضها في تباطؤ معدل النمو الاقتصادي الذي لم يتجاوز نسبة ٢,٢%، وارتفاع معدل البطالة، وزيادة عدد المصانع والشركات المتوقفة كليًا أو جزئيًا؛ بما يؤدي إلى زيادة عدد المصانع والشركات المغلقة الذي تجاوز أكثر من ٤٥٠٠ مصنع وشركة في ٧٤ منطقة صناعية قبيل يونيو ٢٠١٣.

ويدفع تراجع المؤشرات السياسية والأمنية والاقتصادية في مصر شركات التصنيف الائتماني الدولية إلى التعجيل بخفض التصنيف الائتماني للبلاد؛ الأمر الذي يرفع من تكلفة إصدار أدوات الدين المصرية بالعملة الأجنبية بالنسبة للحكومة المصرية، بالإضافة إلى رفع تكلفة التأمين على تلك الديون. في الوقت نفسه، تُسهم تلك التخفيضات في تردي الأوضاع المالية للحكومة المصرية؛ بما يغذي من حالة عدم الاستقرار المجتمعي القائمة، بشكل يدفع في اتجاه المزيد من التخفيضات في التصنيف الائتماني الدولي للاقتصاد المصري مستقبلاً. كما أن تراجع حصيلة النقد الأجنبي المتولدة من السياحة والصادرات والاستثمارات الأجنبية.

يجب اتباع سياسة تنموية واعية تقوم على استراتيجية تصنيع متكاملة وطويلة الأجل تهدف إلى تقليص الطابع الريعي للاقتصاد، وإلى توسيع التشغيل، وإلى تحقيق درجة أعلى من الاستقلال الاقتصادي، وإلى زيادة التكامل الرأسي والأفقي في الاقتصاد، وذلك من خلال دعم الصناعات المطلوبة تنمويا، ودعم الصناعات ذات معدلات التشغيل العالية، وغيرها من الإجراءات. ودعم الزراعة بزيادة الاستثمارات العامة فيها، وبدعم المدخلات الزراعية، وبعودة نظام الدورة الزراعية، مع تحفيز زراعة المحاصيل الاستراتيجية، وذلك بغرض استيعاب العمالة، وتوفير الغذاء والمدخلات الصناعية، وتقليل أسعار السلع الزراعية. كما يجب السيطرة على أسعار السلع، وذلك من خلال سياسة ناجعة لمواجهة الاحتكارات ودعم التنافسية، ومن خلال فرض أسعار عادلة للسلع الأساسية توفر هامشا معقولا للأرباح، وليس احتكاريا وعلى أساس المضاربة. (عبدالعظيم ، ٢٠١٤) وفيما يلى نبين ماتخذته الدولة من سياسات لدعم التنمية الاقتصادية .

أولاً : السياسات التى قامت بها الدولة لدعم التنمية الاقتصادية

أ- التنمية المستدامة مع الحرية:

المفهوم الحديث للتنمية يستوجب القضاء على أهم مصادر الحرمان من الحرية كالفقر، وانعدام الفرص، وإهمال الخدمات العامة ومظاهر القمع السياسي، وعليه فإن المؤشرات التي نقيس بها التقدم نحو تحقيق التنمية، تتعلق بقياس نسبة الفقر، ومعدلات البطالة، واللامساواة، والحرمان من الخدمات والسلع العامة. وتلعب الحرية دوراً مزدوجا بوصفها غاية ووسيلة في إثراء حياة البشر كما أنها القدرة على الاستمتاع بمختلف أنواع الحريات المرتبطة بالمعرفة والتعليم والمشاركة السياسية.

ولا بد من القول بأنه في العلاقة بين الديمقراطية والتنمية تمثل الديمقراطية قيمة إنسانية عالمية، ويجب أن تسير التنمية الديمقراطية والتنمية الاقتصادية جنبًا إلى جنب، كما يُعد بناء المؤسسات التي تشكل عماد كل من الديمقراطيات واقتصاد السوق عاملاً حاسمًا في نجاح الانتقال إلى الحرية والعدالة.

ب- مراجعة منظومة الدعم:

مراجعة منظومة الدعم التي يستفيد الرأسماليون الكبار من أغلب مخصصاتها في الموازنة. فعلى سبيل المثال، كانت مخصصات دعم الطاقة في الموازنة العامة ٢٠١٢/٢٠١١ حوالي٩٥,٥ مليار جنيه، ذهبت ٧٥ مليار منها إلى الرأسمالية الكبيرة في قطاعات الإسمنت والسيراميك والألومنيوم والأسمدة والحديد. والمطلوب هنا إلغاء دعم الطاقة الموجه إلى الرأسمالية الكبيرة، وتوجيه الدعم في هذا القطاع إلى الفقراء. وكذلك من المطلوب إحكام إجراءات توصيل الدخل إلى مستحقيه.

اتباع سياسة منهجية وموحدة لتشغيل المصانع المغلقة، سواء بسبب هروب أصحابها نظرا لارتكابهم جرائم اقتصادية أو بسبب الكساد الاقتصادي. وإجراء مصالحة مع القطاعات الواسعة من المهمشين العاملين لدى أنفسهم، على الأجل القصير من خلال التوقف عن ملاحقتهم وإفساح المجال لهم لتقنين أوضاعهم دون زيادة معدلات الجباية وتوفير الضمان الاجتماعي المناسب لهم، مع تنظيم عملهم ليصبح أكثر فائدة للعملية الاقتصادية التنموية العادلة، وعلى الأجل الطويل من خلال إدماج قطاعات أكبر منهم في عملية التنمية الصناعية والزراعية الشاملة. (فرج ، ٢٠١٣)

ج- اعادة النظر في عمليات الخصخصة:

اعادة النظر في عمليات الخصخصة التى اتبعها النظام السابق، وكانت لها نتائج عكسية بعد ان تسببت في ازمات متعددة بدءاً من مشكلة سعر الصرف والانخفاض المتوالي لقيمة الجنيه المصري أمام الدولار والعملات الأجنبية الأخرى، مروراً باستمرار انخفاض معدل الادخار المحلي، وزيادة العجز في الموازنة العامة بصورة مطردة، وارتفاع الدين المحلي لأرقام فلكية تهدد الاقتصاد

الوطني، وانتهاءً بالارتفاع المستمر في أسعار معظم السلع وخاصة السلع الأساسية، مثل المواد الغذائية والتموينية، هذا فضلاً عن سوء الخدمات الصحية والتعليمية والسكانية المقدمة للمواطنين.

ان غياب الرؤية وانعدام الاستراتيجية الشاملة للقضاء على الفقر والتفاوتات الاجتماعية وتحسين مستويات المعيشة، من شأنه أن يضر بحاضر ومستقبل مصر ضرراً بالغاً، حيث سيتسبب ذلك بالإضافة إلى ما سبق في ازدياد معدلات البطالة في مصر وما يرتبط بها من تصاعد موجات العنف، فضلاً عن انتشار ظاهرة «اطفال الشوارع» التي ادت الى تسرب نحو ٣٥% من طلاب مصر من التعليم، إلى غير ذلك من المخاطر التي يخشى أن يتسبب فيها ازدياد معدلات الفقر في مصر. (صالح ، ٢٠١٤)

د- <u>الضرائب التصاعدية لاقرار العدالة الاجتماعية:</u>

دستور ٢٠١٤ ينص على أن يكون النظام الضريبي تصاعديًا، وأن يهدف النظام الضريبي بمصادره المختلفة وغيره من التكاليف العامة إلى تنمية موارد الدولة وتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، ويكون النظام الضريبي تصاعديًا متعدد الأوعية بما يحقق العدالة بتوازن وشفافية وكل ذلك ينظمه القانون، وتلتزم الدولة بالارتقاء بمصلحة الضرائب لتبني النظم الحديثة".

وقام مجلس الشوري السابق بإقرار شرائح ضريبة الدخل لتصبح ٥ شرائح، تبدأ بعد خصم أول سبعة آلاف جنيه من الدخل السنوي، مقابل الأعباء العائلية بالإضافة إلى الشريحة الأولى المعفاة تماماً من الضريبة حتى ٥ آلاف جنيه ليصل اجمالي الدخل المعفى من ضريبة المرتبات إلى ١٢ ألف جنيه حيث تم تطبيق رفع الحد بدءًا من أكتوبر الماضي. ويدفع أصحاب الشريحة الثانية من أصحاب الدخل أكثر من ٥ آلاف جنيه وحتى ٣٠ ألف جنيه ضريبة بنسبة ١٠%، والشريحة الثالثة التي تتراوح ما بين أكثر من ٣٠ ألف وحتى ٤٥ ألف جنيه تدفع ١٥%، والشريحة الرابعة أكثر من ٤٥ ألفاً وحتى ٢٥٠ ألف جنيه تدفع ٢٠%، ثم الشريحة الخامسة والأخيرة أكثر من ٢٥٠ ألف جنيه تدفع ٢٥%. (رجب ، ٢٠١٤)

هـ- <u>قانون الحد الأدنى والأقصى للأجور:</u>

قانون الحد الأدنى والأقصى سيطبق على كل أجهزة الدولة، والقانون سيطبق على العاملين في القضاء والشرطة والجيش والجامعات والإدارة المحلية. الحد الأدنى للأجور يشمل حوالي ٦,٥ مليون موظف، وهناك خطة لرفع الحد الأدنى عن ١٢٠٠ جنيه، قرار الحد الأدنى قبل تفعيله كان ٧٣٠ جنيه، الآن أصبح ١٢٠٠ جنيه، بزيادة قدرها ٤٠٠-٤٥٠ جنيهًا في الشهر، يعني أكثر من ٥٠%. العدالة الاجتماعية ليس فقط معناها إعطاء مرتبات، ولكنها أيضًا إيجاد خدمات صحية جيدة، كما أن العدالة الاجتماعية أيضًا تحتاج إلى اهتمام بالتعليم.

و- التركيز على المشروعات الصغيرة كركيزة لبرامج التنمية:

تشجيع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، فهذه المشروعات تتميز بقدرتها العالية على توفير فرص العمل من حيث انخفاض تكلفة فرصة العمل المتولدة فى هذه المشروعات، كما أنها وسيلة جيدة لتحفيز التشغيل الذاتي والعمل الخاص، فضلا عن أنها تحتاج الى تكلفة رأسمالية منخفضة نسبيا لبدء النشاط مما يشجع الكثيرين على بدء النشاط بالاستثمار فيها. من جانب آخر فان هذه المشروعات تتميز بقدرتها على توظيف العمالة نصف الماهرة وغير الماهرة وذلك لانخفاض نسبة المخاطرة من ناحية، ووجود فرصة أفضل للتدريب أثناء العمل لرفع القدرات والمهارات من ناحية أخرى. ويمكن أن تحسن هذه المشروعات فرص قيام النساء بأعمال لحسابهن الخاص من خلال توفير الائتمان والقروض وتوفير التدريب اللازم لهن. كما أنها تتلاءم مع رغبة كثير من النساء فى عدم العمل فى أماكن بعيدة عن مساكنهم. وقد أثبتت الدراسات أن التمويل الأصغر، خاصة القروض متناهية الصغر وزيادة دخل الأسرة يلعب دورا مهما في الالتحاق بالتعليم بجميع مراحله، أيضا يساعد الحصول على مزيد من الدخول من خلال هذه المشروعات على تحسين المستوى الصحي وتوفير الحياة الكريمة للعاملين بها. (العزباوي ، ٢٠١٤).

ثانياً : متطلبات تحقيق الأمن القومي المطلوبة لتحقيق التنمية الاقتصادية في مصر في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠:

من المعروف في العلوم السياسية أن الاقتصاد والسياسة وجهان لعملة واحدة، وهما مترابطان معًا ترابطًا وثيقًا. كما تربطهما علاقة قوية مع البعد الأمني؛ حيث توجد علاقة طردية بين السياسة والاقتصاد والأمن، فكلما حدث استقرار أمني وسياسي كلما أدى ذلك إلى تحسن ونمو وازدهار في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. والعكس صحيح؛ بمعنى أنه كلما حدث انفلات أمني وعدم استقرار سياسي كلما أدى ذلك إلى سوء وترهل في الأحوال الاقتصادية. وذلك لأنه في حال استمرار المسيرات والتظاهرات تنتشر مظاهر الفوضى وكل أنواع البلطجة، وكل مظاهر أعمال الخروج على القانون؛ مما يؤدي في النهاية إلى تعطيل عجلة الإنتاج، وهروب المستثمرين الأجانب والعرب إلى الخارج، بل والمصريين أيضًا، وانعدام فرص الاستثمار، وتعطيل خطط التنمية بإعادة توجيه الموارد إلى القطاعات المتعلقة بالأمور الأمنية.

وفي ظل مثل هذه الأوضاع غير المستقرة، تتفشى مظاهر اجتماعية وثقافية غريبة على مجتمعنا، وتحدث تغيرات في بنية المجتمع، تجعل أفراده يتجهون نحو قيم مغايرة وجديدة تُعلي من

قيم الأنانية والانتهازية، بدلاً من ترسيخ قيم التعاون الجماعي أو تعزيز روح الفريق. كما أن خطورة الأوضاع القائمة تتمثل في عدم قدرة ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو على تحقيق أهدافهما المتمثلة في عيش.. حرية.. عدالة اجتماعية.. كرامة إنسانية.

وفي ظل حالة العشوائية والضبابية التي يعيشها المجتمع المصري الآن، أدت النخبة السياسية والإعلامية إلى مزيد من تعثر في المرحلتين الانتقاليتين: الأولى التي حكم فيها المجلس الأعلى للقوات المسلحة بقيادة المشير محمد حسين طنطاوي، وزير الدفاع السابق، والثانية التي يحكم فيها الرئيس المؤقت المستشار عدلي منصور، رئيس المحكمة الدستورية العليا. وعلى الرغم من الاختلاف الكلي بين المرحلتين من حيث طبيعة القائمين عليهما، وطبيعة العلاقة بين مؤسسات الدولة في كليهما، إلا أن النخبة المترهلة أدت في النهاية إلى خلق مزيد من الصراع والانشقاق بين أبناء الشعب بدلاً من محاولة الوصول إلى طريق مشترك، أو تكوين رؤية علمية حقيقية لما يجب أن تكون عليه البلاد في ظل هاتين الثورتين.

وفيما يلى نقترح عناصر هامة لاعداد استراتيجية قومية لتقوية السلام الاجتماعى:

أ- <u>اقامة دولة القانون والعدالة الاجتماعية:</u>

تطبق العدالة بشكل واضح في البلدان التي تدين بالديمقراطية والتعددية وتحترم حقوق الانسان في حين لا نرى للعدالة الاجتماعية اي وجود في البلدان التي تدين بالنظم الشمولية الاستبدادية. ان الديمقراطية هي الطريق الوحيد لتحقيق العدالة الاجتماعية فكلما سادت قيم الديمقراطية وحقوق الانسان، كلما طبقت العدالة الاجتماعية بشكل افضل. واقامة العدالة الاجتماعية لاتعني المساوة الحسابية بين المجتهد والخامل، وانما تعنى اتاحة الفرص لجميع أفراد المجتمع لتطوير وتحسين حياتهم. ويمكن القول ان العدالة الاجتماعية لا يمكن تحقيقها الا بالديمقراطية بمعنى أن تسود ثقافة الديمقراطية وحقوق الانسان فى ظل دولة القانون.

ورغم التنوع الكبير في مفهوم العدالة الاجتماعية، والتعريفات التي لا تحصى لها، يجمع عدد كبير من البحوث الأكاديمية، والمؤلفات العلمية على عدد من المرتكزات الواجب توافرها لتحقيق العدالة الاجتماعية أبرزها المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص، والتوزيع العادل للموارد والأعباء، ثم الضمان الاجتماعي وتوفير السلع العامة والعدالة بين الأجيال.

لقد كانت خلاصة دراسة أنماط التنمية وسبل تحقيق العدالة الاجتماعية هي أنه لا تنمية بدون عدالة اجتماعية تحظر التمييز، وتوفر الفرص بتكافؤ، وتكفل التوزيع العادل للموارد والأعباء، وتوفر الحماية

الاجتماعية، والضمان الاجتماعي، وتوفر السلع والخدمات العامة للفئات التي تحتاجها، وتراعي العدالة بين الأجيال والمناطق، والانتقال بالعدالة من مجرد شعار إلى برنامج عمل.

وتؤكد الأدبيات الدولية علي عدد من العناصر الجوهرية لتعزيز العدالة الاجتماعية، وأهمها ما يلي

١- الحاجة إلى نمط جديد للتنمية يتجاوز أهداف النمو الاقتصادي إلى تلبية احتياجات الناس ألا وهو التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مجتمعة.

٢- إعادة النظر في الحدين الأدنى والأعلى للأجور، والمفارقات في كثير من البلدان العربية، اعتماد مفهوم الدخل بدلاً من الأجر أو الراتب الأساسي أي الأخذ في الاعتبار البدلات والمكافآت والحوافز.

٣- إعطاء مسألة توفير فرص عمل للشباب ما تستحقه من اهتمام بعد أن كشف تقرير منظمة العمل العربية الصادر في أبريل ٢٠١٣ أن نسبة البطالة بين الشباب تصل إلى ٣٣% فضلاً عن الفجوة في النوع الاجتماعي بينهم.

٤- إعادة النظر في السياسة الضريبية، بعد أن تثبت فشل الرؤية التقليدية التي تقوم على خفض الضرائب، وتبنى سياسات ضريبية أكثر تدرجاً بغية تمويل البرامج الرئيسية مثل التعليم والحماية الاجتماعية وتهيئة بنية أساسية كثيفة العمالة، وسيدعم هذا الأمر في الوقت نفسه أهداف إعادة التوزيع.

٥- توفير ضمان اجتماعي جيد التصميم يضمن توسيع نطاق مظلة التأمينات الاجتماعية القائمة على الاشتراكات وإعانات البطالة، وإرساء أرضية حماية اجتماعية لأكثر الناس استضعاف لا تقف عند الوصول إلى الحد الأدنى من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

ب- <u>العدالة وتكافؤ الفرص:</u>

تؤكد الدراسات الحديثة على أهمية العدالة وتكافؤ الفرص لدفع عجلة التنمية ورفع مستويات المعيشة، فتقارير "التنمية في العالم" التى يصدرها البنك الدولي تؤكد على أن العدالة لابد أن تكون جزءاً لا يتجزأ من أية إستراتيجية ناجحة لتخفيض أعداد الفقراء في أي مكان من العالم النامي. ويُقصد بالعدالة، تكافؤ في الفرص بين الناس. فهناك فرق بين المساواة والعدالة. فالعدالة، لا يقصد بها المساواة، كالمساواة في الدخول، أو الحالة الصحية، أو أية نتائج أخرى محددة، بل إن سعي للوصول إلى وضع تتساوى فيه الفرص أمام الجميع، بمعنى عندما تكون فيه الجهود والتفضيلات وروح المبادرة الشخصية، وليست الخلفية العائلية أو الطبقة الاجتماعية أو العرق أو النوع، هي الفيصل في التمييز بين المنجزات الاقتصادية للناس. فالمقصود هنا ليس المساواة في الأجور، بل

زيادة قدرة الفقراء على الحصول على خدمات الرعاية الصحية، والتعليم، وفرص العمل، ورأس المال، وحقوق الملكية الآمنة في الأراضي. ويقتضي تحقيق العدالة، زيادة المساواة في الحصول على الحريات السياسية والنفوذ السياسي. ويعني ذلك أيضاً كسر القوالب النمطية والتمييز، وتحسين القدرة على الوصول إلى أنظمة العدالة والحصول على خدمات البنية الأساسية.[١]

ولاشك فى أهمية تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص، فالاقتصاد ينمو ويتطور عندما يكون لدى السواد الأعظم من السكان الأدوات اللازمة للمشاركة فى المنافع الناتجة عن النمو الاقتصادى، ولهذا ينبغى أن تستهدف استراتيجيات التنمية تخفيض حدة عدم المساواة ومن ثم تحقيق المساواة فى الفرص وتحسين كل من الكفاءة والعدالة. وعلى سبيل المثال يؤدى ضمان القدرة على الحصول على الخدمات التعليمية والرعاية الصحية الى تحسن انتاجية الفقراء، مما يعطى دفعة لنوعية حياتهم وأيضا لديناميكية وحيوية المجتمع عموما. كما أن القدرة على الحصول على فرص العمل تؤدى الى تخفيض احتمال لجوء الناس الى الجريمة. وبما أن القوة الاقتصادية غالبا ما تترجم الى قوة سياسية، فانه اذا جرى تنفيذ اجراءات تحقيق المساواة فى الفرص أمام الناس تنفيذا جيدا فانهم يحيون حياة منتجة، مما يؤدى الى الاتفاق فى الرأى والعدالة الاجتماعية والاستقرار السياسى وزيادة الانتاجية.

ج- <u>أهمية المشاركة المجتمعية وتمكين الفقراء:</u>

لمساعدة مجتمعات الدول النامية على الإفلات من فخ عدم المساواة، تؤكد تقارير التنمية في العالم التى يصدرها البنك الدولى على أهمية تدعيم مشاركة وتمكين الفقراء والفئات المهمشة، أي قدرتهم على تمتعهم بآليات أكثر قوة للتعبير عن آرائهم، ولإخضاع السياسيين للمساءلة. ويمكن للفقراء والفئات المهمشة التي تشمل النساء كفئة من فئات المجتمع، من خلال الإصرار على زيادة الضوابط والتوازنات فيما يتعلق بإساءة استخدام النفوذ الاقتصادي والسياسي من قبل النُخب، إقامة التحالفات مع الطبقات المتوسطة دعماً للإستراتيجيات المؤيدة للتغيير المُنصف. وستعمل هذه الإستراتيجيات على تقويض هيمنة حكومة الأقلية وتحقيق المساواة أمام الجميع على الساحة السياسية، وذلك دون اللجوء إلى نوع السياسات الشعبية غير القابلة للاستمرار التي ثبُت فشلها في الماضي.

ولزيادة العدالة لابد من وضع سياسات تعمل على تصحيح أشكال استمرار عدم تكافؤ الفرص، وذلك من خلال تحقيق المساواة في الفرص أمام الجميع في المجالين الاقتصادي

[١] انظر فى ذلك: محمود عبد الفضيل، "حول إعمال وتفعيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي: إشكاليات الواقع واستراتيجيات العمل، في: ممدوح سالم(محرر)، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في العالم العربي: أعمال الندوة العربية حول تفعيل العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الدار البيضاء ١٦-١٧ يوليو ٢٠١٣.

والسياسي. وسيؤدي الكثير من هذه السياسات إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية وتصحيح إخفاقات الأسواق وزيادة المساهمة الاقتصادية للفقراء في مجتمعاتهم، ومن ثم تخفيض حدة فقرهم. وتشمل هذه السياسات ما يلي:

١- الاستثمار في الناس من خلال توسيع نطاق القدرة على الحصول على خدمات جيدة النوعية في مجالي الرعاية الصحية والتعليم، وإتاحة شبكات الأمان للفئات الضعيفة.

توسيع نطاق الوصول إلى العدالة، والحصول على الأراضي وخدمات البنية الأساسية الاقتصادية، كالطرق والكهرباء، والمياه، والصرف الصحي، والاتصالات السلكية واللاسلكية.

د- <u>الاستقرار السياسي وتوافر الأجهزة المختصة القادرة على تحقيق الأمن والعدالة:</u>

من المقومات الأساسية أيضاً لتحقيق الأمن، توفر الاستقرار السياسي في المجتمع عن طريق الحقوق الدستورية الشرعية للفرد عبر حكم عادل رادع يراعي شؤون المواطنين ويعمل على توفير أسباب الطمأنينة والاستقرار السياسي ، كل هذا يتطلب دعائم أساسية لدعم حقوق المواطنين لممارسة حقوقهم السياسية، في ظل أنظمة ومؤسسات مختصة قادرة على تأمين المجتمع وتتمثل في الآتى:

١- جهاز أمني قوي وفعال ومستعد للتدخل دوما لصيانة الأمن بوجه عام، ولتأمين الوطن وحفظ كيانه، وعلى وجه الخصوص حماية الأفراد من المجرمين والمنحرفين والإرهابيين.

٢- جهاز قضائي عادل وحاسم، يضمن حقوق الجميع ويفصل في الأحكام بسرعة وحسم لقطع المفاسد وردع المعتدين ولجم المخالفين حتى يكونوا عبرة لغيرهم.

٣- تخطيط متكامل وسياسة جنائية سليمة وتعاون وثيق بين كافة المؤسسات والجمعيات الحقوقية والتربوية والأمنية لتوفير مقومات الأمن والأمان للفرد والجماعة.

هـ- <u>حرية التعبير ضمان لاستقرار السلام الاجتماعي:</u>

تعد حرية التعبير من مستلزمات عملية بناء السلام الاجتماعي في أي مجتمع. فمن الثابت أن المجتمعات تقوم علي التعددية الثقافية والدينية والنوعية والسياسية، كل طرف لديه ما يشغله، وما يود تحقيقه. القاسم المشترك بين الجماعات المختلفة هو أساس بناء المجتمعات. ولا يتحقق السلام الاجتماعي دون أن تتمتع كل مكونات المجتمع من مساحات متساوية في التعبير عن آرائها، وهمومها، وطموحاتها. في مناخ عقلاني يسوده الانفتاح يمكن الاستماع إلي كل الأطراف، وتفهم كل الآراء، دون استبعاد لأحد، بهدف الوصول إلي الأرضية المشتركة التي يلتقي عندها الجميع. وقد ذهب الدستور المصري إلي التأكيد علي أن" حرية الرأي مكفولة، ولكل إنسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون، والنقد الذاتي والنقد البناء، ضمان لسلامة البناء الوطني".

و- ضرورة ترقية شبكات الأمان الاجتماعي:

تعد شبكات الأمان الاجتماعي أدوات أكثر كفاءة لتخفيض أعداد الفقراء ولتحقيق التنمية الانسانية. ولكن نظرا للظروف التى مر بها الاقتصاد المصرى، يلاحظ أن أجزاء شبكة الأمان التي تتسم بالفعالية تفتقر إلى الكفاءة، أما الأجزاء التي تتسم بالكفاءة نسبيًا فإنها تفتقر إلى الفعالية. فعلى سبيل المثال، يصل دعم السلع الغذائية والطاقة إلى عددٍ كبير من الأشخاص وهي، في إطار هذا المعنى، تتسم بالفعالية من حيث وصولها أيضًا إلى الفقراء. بيد أن هذا الدعم يفتقر إلى الكفاءة، حيث أنه ينطوي على تسرب قدر كبير من الموارد إلى غير الفقراء. فتحويلات المنافع من الدعم المُوَجَّهَ إلى الطاقة، على وجه الخصوص، تميل بشدة لصالح غير الفقراء، إذ تشير التقديرات إلى أن مايصل إلى ٩٣% من دعم البنزين في مصر تذهب إلى أغنى ٢٠% من المستهلكين. وفي الوقت ذاته، يتم توجيه التحويلات النقدية، بشكل أفضل نسبيًا، إلى الفقراء والفئات المُعرضة للمعاناة، ولكنها تعاني من تدني مستويات تمويلها، مما يجعلها غير مؤّثرة بالمرة في تحسين الأحوال المعيشية للفقراء. وبينما شهدت في السابق بعض التحسّن في مستوى الكفاءة فيما يتعلق بتصميم دعم السلع الغذائية، فقد ضاعت عليها، إلى حد كبير، فرص إحداث تغيير كبير من خلال إصلاح الدعم المُوَجَّهَ إلى الطاقة، الذى ينطوي على عائد أكبر بكثير للمالية العامة.

ز- الحوكمة أو الحكم الرشيد Governance:

الحفاظ علي السلام الاجتماعي في أي مجتمع يحتاج إلي حكم رشيد، فكثير من القلاقل والإضطرابات تحدث من جراء غياب المشاركة وسرقة المال العام، ومن هنا يحتاج السلام الاجتماعي إلي ممارسة ديمقراطية حقيقية. ويعني الحكم الرشيد مجموعة من المفاهيم الأساسية، لعل أهمها المساءلة أو المحاسبية Accountability ويعنى أن يتم تقييم العمل، ثم محاسبة القائمين عليه من خلال تفعيل دور المؤسسات السياسية مثل البرلمان، والمؤسسات الرقابية، والصحافة، ومنظمات حقوق الإنسان، الأمر الذي يؤدي إلي رفع مستوي النزاهة في الحياة العامة . والشفافية Transparency وتعنى العلنية في مناقشة الموضوعات، وحرية تداول المعلومات في المجتمع. وتساعد في تداول المعلومات وتحقيق المساءلة الجادة حين تتوفر الحقائق أمام المواطنين في المجتمع. والمشاركة Participation وتعنى تشجيع الأفراد علي المشاركة في العمل العام، وإزالة العقبات من أمامهم، وتأخذ المشاركة عدة صور، منها المشاركة السياسية كعضوية الأحزاب، والانتخابات والمشاركة الاجتماعية فى مؤسسات العمل الأهلي والجهود التطوعية.

المحور الرابع : خاتمة الدراسة ونتائجها وتوصياتها :

خاتمة الدراسة

يتبين لنا مما سبق أن التنمية الاقتصادية، هي عملية شاملة يجب ان تشمل جميع مجالات الحياة، وتهدف في المقام الأول إلي ضمان نمو اقتصادي مستدام من خلال استغلال جميع عناصر الإنتاج بشكل أمثل، ويستتبع عن ذلك مستوي معيشي أفضل للأفراد، وتحقيق العدالة بينهم، بما في ذلك تقليل التفاوت في الدخول والثروات ، الأمر الذي يحتم علي الدول النامية ومنها مصر ، أن تبحث في متطلبات التنمية الاقتصادية ، وتقوم باستغلال مواردها وإمكاناتها على أفضل وجه لتحقيق أهدافها المنشودة ، وإن مصر تتمتع بمقومات اقتصادية والتي أن تم استغلالها وإدارتها بكفاءة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية ، ستصبح مصر ضمن مصاف الدول الناشئة ، وذات اقتصاد قوي ، إلا أن الاقتصاد المصري يعتريه بعض التحديات التي تحول دون ذلك ، وعليه فقد توصل البحث الي النتائج والتوصيات التالية :

نتائج الدراسة :

١) أن الأمن القومي هو أحد محددات بل ودوائر السياسة الاقتصادية لأي دولة وخاصة مصر .
٢) أن التنمية الاقتصادية هى تلك العملية التفاعلية التى يزداد من خلالها الدخل الحقيقى للدولة خلال فترة زمنية معينة وتتمكن من خلالها المجتمعات المعاصره من تحقيق التقدم.
٣) عند إحداث التنمية يجب الأخذ فى الاعتبار الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
٤) لتحقيق التنمية يجب التركيز على ابعاد الأمن القومالتي تتمثل في مفهوم التوازن – الرفاهية – القدرات العسكرية للدولة.
٥) أن صياغة سياسات الأمن القومي تقوم على أربعة ركائز أساسية تتمثل في (إدراك التهديد – رسم استراتيجية لتنمية قوى الدولة – توفير القدرة على مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية – إعداد السيناريوهات واتخاذ الإجرا ات الملائمة لمواجهة التهديدات).
٦) أن الاستقرار الداخلى يؤدى إلى تدعيم نجاح عملية التنمية الاقتصادية بما يحقق الأمن القومى للدولة المصرية .
٧) أن هناك ارتباطا وثيقا بين أهداف الأمن القومي في مصر وأهداف التنمية الاقتصادية التي هي بالطبع تؤثر وتتأثر بالأمن القومى للدولة.
٨) أن هناك ارتباطا وثيقا بين مقومات الأمن القومي في مصر ومستوي التنمية الاقتصادية.

التوصيات :

١) التوعية بالتهديدات للامن القومي المصري ، التى تعد عائقاً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

٢) العمل على إنشاء وتجهيز القيادات السياسية التى تتمتع بالقدرة والوعي ولديها إدراك لحجم المخاطر والتحديات والتى لديها القدرة للعمل لضمان مستقبل الاجيال القادمة .

٣) إنشاء مؤسسات تتولى دراسة التهديدات الأمنية والاقتصادية ، وتزويدها بأحدث الأساليب التكنولوجية من أجل وضع الاستراتيجيات والخطط المستقبلية اللازمة لمواجهتها.

٤) ضرورة النظر إلى الأمن القومي الاقتصادي كتطبيق مؤقت للأمن القومي الشامل وليس كبديل له.

٥) ضرورة تطوير عمل المؤسسات الأمنية بما يلائم الطموحات والتطور الحاصل في النظام العالمي بما يتطلبه من تفعيل لآليات العمل الدولية عبر توظيف المعلوماتية كمعطى فاعل لتحقيق نهضة شاملة مستديمة مستندة الى أسس علمية وتكنولوجية .

مراجع الدراسة :

١- جيرالد ماير ، روبرت بولدوين – التنمية الاقتصادية : نظرياتها ، تاريخها ، سياستها – ترجمة : د . يوسف عبد الله صانع . الجزء الأول – بيروت – مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر ، ١٩٩٩
٢- سعيد على حسن (دكتور) التخطيط الاستراتيجي لتحقيق الأمن الاقتصادي والنهضة المعلوماتية – جامعة الملك فهد . قسم الهندسة الصناعية – بدون تاريخ نشر .
٣- عبد الله مسعود ، وآخرون . الأمن والأمن القومي . بنغازي – المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر – ٢٠٠٦.
٤- محمد السيد سليم (دكتور) ، نيفين عبد المنعم مسعد – العلاقة بين التنمية والديمقراطية في اسيا – جامعة القاهرة – مركز الدراسات الاسيوية – ٢٠٠٧.
٥- محمد شفيق – " التنمية الاقتصادية " – القاهرة – دار المعارف – ١٩٩٥.
٦- محمد مروان السمان (دكتور) ، آخرون – مبادئ التحليل الاقتصادي – الاصدار الرابع – الطبعة الأولى – عمان – دار الثقافة للنشر والتوزيع – ٢٠٠٩.
٧- نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٠،ص،٤٩٩.
٨- علي لطفي ، التنمية الاقتصادية ، مكتبة جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٩٩
٩- كامل بكري ، التنمية الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٧ .
١٠- محمد عبد العزيز عجيمة ، محمد على الليثي ، التنمية الاقتصادية مفهومها ، نظرياتها ، سياستها ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠١٢ .
١١- مصطفي السعيد ، الاقتصاد المصري وتحديات الأوضاع الراهنة ، دار الشروق ، ٢٠١٢ .
١٢- حمد، ثامر خليل (٢٠١٣ .) الألمن القومي الأمريكي والتغيير في المنطقة العربية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، بغداد، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية.
١٣- ربيع، حامد عبدالله (٢٠٠٩ .)نظرية الأمن القومي العربي، القاهرة، دار الموقف العربي.

الدوريات والرسائل

١- انجى محمد عبد الحميد – تطور مفهوم العدالة الاجتماعية في أدبيات التنمية الدولية – مجلة الديمقراطية . العدد ٦٨ – أكتوبر ٢٠١٧ .
٢- ايمان رجب ، الأمن والتنمية ... التأثير المتبادل – في كتاب أحوال مصرية – الأهرام – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – العدد ٥٣ – صيف ٢٠١٤.
٣- عبد المنعم المشاط (دكتور) – سياقات مغايرة : تعريف الأمن القومي في ظل " الدولة العربية الجديدة " – مجلة السياسة الدولية – المجلد ٤٧ – العدد ١٩٠ – اكتوبر ٢٠١٢ .
٤- عزت عبد الواحد (دكتور) – تأصيل نظرى : مقومات وسياسات الأمن القومي – مجلة . السياسة الدولية – المجلد ٤٩ – العدد ١٩٧ – يوليو ٢٠١٤ .

٥- محمد عبد العظيم (دكتور) ، واخرون – مفهوم الأمن القومي : دراسة نظرية – المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية – الجزء الثاني – المجلد ٢٨ – العدد الأول – ٢٠١٤

٦- صالح فتحي صالح – دور القوات المسلحة في التنمية الشاملة للدولة وأثر ذلك على الأمن القومي المصري – بحث إجازة زمالة كلية الدفاع الوطني – أكاديمية ناصر العسكرية العليا – ٢٠١٢.

٧- ٢٠١٣.

٨- بلقاسم العباس: اقتصادات الربيع العربى وأوضاع البطالة وأسواق العمل، فى: مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربى للتخطيط بالكويت، مجلد ١٥، العدد الأول، يناير ٢٠١٣.

٩- جيمس د. وولفنسون، فرانسوا بورغينون، "التنمية وتخفيض أعداد الفقراء: النظر الى ما فات، والتطلع لما هو آت"، البنك الدولي، واشنطن، ٢٠٠٤.

١٠- حازم الببلاوى، دور الدولة في الاقتصاد، مكتبة الأسرة، ١٩٩٩.

١١- صلاح زين الدين: مقدمة علم الاقتصاد، دار النيل للطباعة والنشر، المنصورة ٢٠١٤.

١٢- عبد الباسط عبد المعطى، الطبقات الاجماعية ومستقبل مصر، منتدى العالم الثالث القاهرة: مشروع مصر ٢٠٢٠، دار ميريت للنشر والتوزيع، القاهرة،٢٠٠٢.

١٣- عمرو عمار: الاحتلال المدنى. أسرار ٢٥ يناير والمارينز الأمريكى، القاهرة ٢٠١٤. الفصل الخامس عشر: صناعة الأزمة.

١٤- عبد الفتاح فرج (دكتور) – التنمية الاقتصادية والعمرانية ، رؤية اقتصادية المنطقة المثلث – في أعمال ندوة مثلث حلايب : روية متكاملة – جامعة القاهرة – معهد البحوث والدراسات الافريقية – ١٩٩٨.

١٥- اخلاص قاسم نافل ، الاقتصاد المصري بعد ثورة يناير : دراسة في الواقع والتحديات ، مجلة قضايا سياسية ، الصادرة عن كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العراق ، ٢٠١٨ ، العدد ٤٦ .

١٦- جلال أمين ، الفكر الاقتصادي وأزمتنا الراهنة . جريدة الأهرام ، العدد ٤٧٤٣٢ ، بتاريخ ١٧-١٠-٢٠١٦ ، متاح علي موقع الرسمي لجريدة الأهرام ، http://www.ahram.org.eg .

١٧- سمير رضوان واخرون ، مقترحات عملية لمعالجة الأزمة وخطة عاجلة لانتشال الاقتصاد الوطني ، جريدة الأهرام ، العدد٤٧٢١٧ ، ٢٠١٦.

http://www.ahram.org.eg

١٨- طلال زيد ، متطلبات التنمية الاقتصادية في العالم العربي نحو رؤية مستقبلية في ضوء التطورات السياسية ، مجلة مصر المعاصرة ، الصادرة عن الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، مصر ، العدد ٥٢٨.

١٩- عادل عامر ، المقومات الاقتصادية المصرية وكيفية النهوض بها ، جريدة روز اليوسف ،٢٠١٤/١/٢١

http://www.rosaelyoussef.com SAVA

٢٠- على شيخون ، ثروات غير مستغلة بقيمة مائة ألف مليار جنيه مصر غير قابلة للإفلاس ، جريدة الأهرام ، العدد ٤٦٥١٧. ٤ / ١٦ / ٢٠١٤. متاح على الموقع الرسمي لجريدة الأهرام .

–http://www.ahram.org.eg

٢١- الحسن عاشي، الموازنة المصرية بين تمويل العجز ومعالجة مسبباته، مؤسسة كارنجي للأبحاث، على الرابط التالي:
http://carnegie-mec.org/publications/?fa=44556

٢٢- محمد حميد ، وآخرون ، الثروة المعدنية كنز مصر المفقود ، البوابة نيوز . ١٤/١٠/٢٠١٧

٢٣- محمد عزت محمد ، التنمية الاقتصادية وقدراتنا الثانية ، بحث مقدم للمؤتمر التاسع عشر لجماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا بعنوان " ادارة التنمية بقدراتنا الذاتية ، الاسكندرية ، ١٩٨٣ ، ص ١١١ ، متاح على دار المنظومة :

مراجع أجنبية

1. Clark ،David A.: The Capability Approach: its Development ،Critiques and
2. Ebert ،Kurt-Hans (1998): Die Pflicht zur Entwicklung in der Dritten Welt ،Das ungelöste Problem der internationalen Entwicklungszusammenarbeit ، Metzner/Frankfurt am Main.
3. Farrukh Iqbal ،Sustaining Gains in Poverty Reduction and Human Development in the Middle East and North Africa ،The World Bank ،Washington ،DC ،.2006.
4. Mende ،U.: Recht und soziale Gerechtigkeit ،in: UTOPIE kreativ ،H. 91/92 (Mai/Juni) 1998 .
5. Rawls ،John. Political Liberalism. New York: Columbia University Press ،1993. (John Dewey Essays in Philosophy; no. 4)
6. Reif ،Angelina: Das Recht auf Entwicklung zwischen Entwicklungsdebatte und Menschenrechtspolitik ،Wien ،April 2009.
7. Riedel ،Eibe: Menschenrechte der dritten Dimension ،in EuGRZ ،9-21. 1989.
8. Schorlemer ،Sabine von: Recht auf Entwicklung – Quo vadis? ،in: Die Friedenswarte ،Blätter für internationale Verständigung und zwischenstaatliche Organisation ،Band 72 ،Heft 2 ،Berlin Verlag/Berlin. 1997.
9. Sen ،Amartya. Development As Freedom ،Oxford University Press ،1999.
10. Sen ،Amartya. The Idea of Justice. Cambridge ،Mass.: Belknap Press of Harvard University Press ،2009.
11. Söderbaum ،Peter. "Democracy and Sustainable Development: Implications for Science and E ” Real-World Economics Review: no. 60 ،June 2012.

دراسة تأثير إدارة التدفقات النقدية التشغيلية وتكلفة التمويل بالإقتراض على جودة التقارير المالية في ضوء آثار جائحة كورونا

د . أيمن صابر سيد علي*

* **د. أيمن صابر سيد علي** : أستاذ المحاسبة المساعد بمعهد السويس لنظم المعلومات الإدارية، وله إهتمامات بحثية في مجال المحاسبة المالية فى مجال دراسات أثر تطبيق معايير التقارير المالية على عدم تماثل المعلومات المحاسبية وجودة الأرباح، وأثر التقديرات المحاسبية على التحفظ المحاسبي وجودة الإفصاح المحاسبي، وعلاقة القيمة العادلة لأسهم البنوك ومؤشرات الأداء المالي، وأيضا دراسة أهمية الإفصاح غير المالي لتقارير الأعمال المتكاملة لزيادة قيمة المنشأة.

Email: ayman.saber39@gmail.com

ملخص الدراسة:

يتمثل هدف القضية البحثية المطروحة من خلال الدراسة الحالية، في بحث تأثير إدارة التدفقات النقدية التشغيلية وتكلفة التمويل بالإقتراض على جودة التقارير المالية في ظل تأثير جائحة كورونا، وذلك على عينة من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري، ولتحري الدقة في تأثير جائحة كورونا فقد إستخدمت الدراسة عامين متتاليين قبل ظهور الجائحة (٢٠١٧-٢٠١٨) وعامين متتالين أثناء وجود الجائحة (٢٠١٩-٢٠٢٠).

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، وبعد أن إنتهى الباحث من دراسته المرجعية للإسهامات العلمية التى قدمها التراث الفكري المحاسبي في مجال الدراسة الحالية بغرض تطوير وبناء وصياغة فروض الدراسة، فقد إعتمدت الدراسة الحالية في الجزء التطبيقي على مدخل **تحليل المحتوى** الذي يجمع بين إسلوب **البيانات المقطعية** وأسلوب بيانات **السلاسل الزمنية** وذلك لفحص البيانات والمعلومات الواردة بالتقارير والقوائم المالية المنشورة في شركات الدراسة، حيث بلغت العينة ٦٤ شركة بإجمالي عدد مشاهدات بلغ ٢٣٠٤ مشاهدة موزعة على جميع القطاعات ضمن مؤشر السوق المصري (EGX 100) والبالغ عددها ١٦ قطاع، وتم صياغة ووضع نموذجين لقياس فروض الدراسة محاسبياً.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، وجود تأثير معنوى سالب **قبل** جائحة كورونا بالنسبة للمتغير المستقل الخاص بإدارة التدفقات النقدية التشغيلية على جودة التقارير المالية، الأمر الذي يوضح أن القيام بممارسات إدارة التدفقات النقدية التشغيلية يؤدي إلى إنخفاض في جودة التقارير المالية. وكذلك وجود تأثير **معنوى موجب** لتكلفة التمويل بالإقتراض على جودة التقارير المالية **أثناء** جائحة كورونا، حيث أن إرتفاع نسبة القروض سوف تؤدي إلى زيادة تكاليف تلك القروض بشكل يتطلب المحافظة على جودة التقارير المالية.

وبتحليل علاقة جائحة كورونا بمتغيرات الدراسة الرئيسية، **فقد** تبين وجود **إختلافات** ذات دلالة إحصائية قبل وأثناء جائحة كورونا بين جودة التقارير المالية وإدارة التدفقات النقدية التشغيلية وتكلفة التمويل بالإقتراض.

المصطلحات الأساسية:
إدارة التدفقات النقدية التشغيلية – تكلفة التمويل بالإقتراض – جائحة كورونا – جودة التقارير المالية.

Studying the impact of Operating Cash Flows Management and Cost of Financing by borrowing on Quality of Financial Reports in light of Corona Pandemic effects

Summary of the study:

The objective of the research issue presented through the current study is to examine the impact of Operating Cash Flows Management and Cost of Financing by borrowing on Quality of Financial Reports in light of the impact of Corona Pandemic on a sample of companies listed on the Egyptian stock market, and to investigate accuracy in the impact of the Corona pandemic, the study used two years Two consecutive years before the outbreak of the pandemic (2017-2018), and two consecutive years during the pandemic (2019-2020).

In order to achieve this goal, and after the researcher finished his reference study of the scientific contributions made by the accounting intellectual heritage in the field of the current study in order to develop, build and formulate the study's hypotheses, the current study relied in the applied part on the content analysis approach that combines the cross-sectional data method and the data method Time series in order to examine the data and information contained in the reports and financial statements published in the study companies, where the sample amounted to 64 companies with a total number of views of 2304 views distributed over all sectors within the Egyptian Market Index (EGX 100), which are 16 sectors, and two models were formulated and developed to measure the Accounting study hypotheses.

The study reached several results, the most important of which is the presence of a negative significant effect before Corona Pandemic for the independent variable of Operating Cash Flow Management on Quality of Financial Reports, which shows that carrying out Operational Cash Flow Management practices leads to a decrease in the Quality of Financial Reports. As well as the existence of a positive moral impact of the Cost of financing by borrowing on Quality of Financial Reports during Corona Pandemic, as an increase in the percentage of loans will lead to an increase in the costs of those loans in a way that requires maintaining the Quality of Financial Reports.

By analyzing the relationship of Corona Pandemic with the main study variables, it was found that there were Statistically Significant differences before and during Corona Pandemic between Quality of Financial Reports, Management of Operating Cash Fows, and Cost of Financing by borrowing.

Key terms:

Operating Cash Flow Management - Cost of borrowing Financing - Corona Pandemic - Quality of Financial Reports.

أولا: المقدمة ومشكلة الدراسة

أثرت **جائحة كورونا على بيئة الأعمال التجارية والصناعية** حيث ترتب على ذلك ظهور تحديات غير عادية وغير متوقعة تواجه المؤسسات والشركات والبنوك على مستوى العالم، حيث إنخفضت التجارة الدولية بنسبة ٩,٢% بسبب إتخاذ الدول العديد من الإجراءات الإحترازية للتقليل من تداعيات الجائحة، حيث أوقفت العديد من الأعمال التجارية نشاطها مما أثر على نقص بعض المنتجات وإنخفاض في سلسلة التوريد بين الدول، كما تأثرت العديد من الأنشطة الإنتاجية والتمويلية والصناعية بالخسائر التشغيلية المتكررة في قطاعات السياحة والبنوك والطيران والصناعة. (WTO,2020)

وفي هذا الصدد، فقد إنعكست **آثار جائحة كورونا** في إرتفاع مستويات عدم التأكد بالنسبة لمعلومات الإيرادات والأرباح **والتدفقات النقدية المستقبلية**، وعدم المقدرة على سداد الديون والتكاليف المرتبطة بها في مواعيدها، وبالتالي عدم المقدرة على تمويل المشروعات الحالية، كما إنعكس تأثير جائحة كورونا على **قرارات الدائنين والمقرضين** المرتبطة بمخاطر كل من السيولة والإئتمان والفائدة في ظل ظروف عدم التأكد، حيث أدى ذلك إلى إرتفاع في عدد الدعاوى القضائية على الوحدات الإقتصادية، وإنعكس ذلك على فقدان إمتيازات السوق والمنافسة لتلك الشركات.(محمود وإبراهيم، ٢٠٢٠ – Arnold & Gould,2020)

وفي نفس الإطار، فقد أحدثت **جائحة كورونا** إنخفاض في الإنتاج لدي القطاع الصناعي، مما أدي إلى إرتفاع في نسبة القروض المصرفية نتيجة نقص سيولة الوحدات الإقتصادية، وإنعكس ذلك على البنوك عالمياً في شكل وجود خسائر إئتمانية نتيجة عدم سداد القروض وتكاليفها، مما أدى إلى إنخفاض الإيرادات وصافي الأرباح، حيث بلغت تلك الخسائر خلال عامي ٢٠٢٠ وعام ٢٠٢١ مبلغ ٢,١ تريليون دولار، هذا بخلاف خسائر إئتمان عام ٢٠١٩ التى وصلت إلى مبلغ ٦٠٠ مليار دولار.(Standard & Poor's Global Rating,2020)

ومما لا شك فيه، تعتبر التقارير والقوائم المالية المصدر الرسمي في توصيل المعلومات للمستثمرين الحاليين والمحتملين للهيئات والمنظمات المختلفة وغيرهم من أصحاب المصالح، إلا أنه ترتب على **جائحة كورونا العديد من التحديات** عند إعداد التقارير والقوائم المالية منها تأثر **التدفقات النقدية** والربحية بالإنخفاض نتيجة إنخفاض الطلب على منتجات السلع والخدمات التى

تقدمها الوحدات الإقتصادية، وأيضا عدم إستقرار قرارات الإئتمان والإستثمار لدى المحللين الماليين تجاه السيولة اللازمة لسداد الإلتزامات والأرباح المستقبلية، مما أدي إلى إرتفاع في مخاطر **تكلفة التمويل**. (Maurer,2020)

ومن الجدير بالذكر، فقد إستخدمت بعض الوحدات الإقتصادية المرونة المتاحة في المعايير والأعراف المحاسبية في قياس بعض العمليات المحاسبية في القيام **بإدارة الأرباح** في محاولة لتحسين الأداء (Roychowdhury, 2006) بشكل غير حقيقي عن الواقع الفعلى.

ومن جانب آخر، فقد تناولت بعض الدراسات (Chen et al., 2016 - Paryabi and Fazlzadeh, 2012) التأثير المتعمد على أرقام التدفقات النقدية وبخاصة أرقام تدفقات الأنشطة التشغيلية وهو ما يعرف بظاهرة "**إدارة التدفقات النقدية**" (Cash Flow Management) وهو إستغلال إدارة بعض الوحدات الإقتصادية للمرونة المتاحة في المعايير المحاسبية بشكل يؤدي إلى **إدارة** رقم صافي التدفقات النقدية التشغيلية وعدم ثبات تدفقه من فترة لأخرى، بهدف تخفيض المخاطر المالية الخاصة بالفشل أو العسر المالي التى سوف تتعرض لها الوحدة الإقتصادية، وبالتالي التأثير على **إنخفاض تكلفة التمويل بالإقتراض** (Zhang, 2006)، وأيضاً بهدف تغيير التقارير والجداول الزمنية للتدفقات النقدية بشكل يؤدي إلى تقارير مالية غير حقيقية بالنسبة للمقرضين والمستثمرين والمحللين الماليين بشأن معلومات السيولة والتدفقات النقدية المستقبلية، ومدى قدرة المنشأة على سداد **تكاليف التمويل وأصل الدين**.(Chen et al.,2016)

وتأسيساً على ما سبق، فإن قيام بعض الوحدات الإقتصادية بممارسات إدارة التدفقات النقدية يستند على إتخاذ العديد من القرارات المتعلقة بتوقيت حدوث وتحقق وتصنيف بعض عناصر الإيرادات والمصروفات بشكل يؤدي إلى الحصول على ربح معين، من خلال تصنيف بعض التدفقات التشغيلية الخارجة على أنها تدفقات نقدية إستثمارية أو تمويلية، وتصنيف بعض التدفقات النقدية الإستثمارية أو التمويلية الداخلة على أنها تدفقات نقدية تشغيلية وهو ما قد يؤثر على إنخفاض في جودة الأرباح **كمقياس لجودة التقارير المالية**، وإرتفاع كل من **تكلفة حقوق الملكية وتكلفة التمويل بالإقتراض**.(Baik et al.,2016)

ويري البعض (Alfonso et al., 2012 - Lee, 2012 – Miao et al.,2016) أن **إحتمالات إدارة قائمة التدفقات النقدية** بقصد التلاعب بها، يرجع إلى إرتفاع نسبة المديونية مما يجعل الشركة تقوم بتعديل بيانات قائمة التدفقات النقدية من خلال إعادة ترتيب وتصنيف **تكلفة الديون المقترضة**، كما

أن التنوع الكبير في إنتاج عمليات الشركة وكبر حجم القطاعات وتعقد طرق الإنتاج يؤدي إلى **التلاعب بقائمة التدفقات النقدية بين أقسامها التشغيلية والتمويلية والإستثمارية**، وأن كثرة المكافآت والحوافز الشخصية للمديرين التنفيذيين تعمل على **إحتمالية إدارة التدفقات النقدية** في ظل إنخفاض جودة الأرباح، وأيضا كثرة التعارضات بين المساهمين وإدارة الوحدة الإقتصادية يؤدي إلى التلاعب في **قائمة التدفقات النقدية التشغيلية** لتحسين الشكل العام لإدارة الوحدة الإقتصادية أمام المساهمين وأصحاب المصالح، وأن الشركات التى يتم مراجعتها من خلال مؤسسات المراجعة الكبرى (Big 4) تميل إلى **الحد من إدارة التدفقات النقدية أو التلاعب** بها بشكل أكبر من الشركات التى تقوم مكاتب المراجعة الأخري بمراجعتها.

ومن جهة أخري، تتأثر **جودة التقارير المالية** بالممارسات التى تلجأ إليها إدارة الوحدة الإقتصادية عند **إدارة التدفقات النقدية التشغيلية** من خلال الإستحقاقات المحاسبية أو الأنشطة الحقيقية، حيث أن تلك الممارسات لها أثر على قرارات أصحاب المصالح وأن إنخفاض جودة المستحقات يؤدي إلى زيادة **تكلفة التمويل**، كما تتأثر بنود صافي الربح بسلوك وتكلفة العناصر الهامة المؤثرة مثل تكلفة البضاعة المباعة والمصروفات التشغيلية والإدارية.(الزمر، ٢٠٢٠)

ومن جانب آخر، فقد كان لنتيجة **جائحة كورونا** أن تأثرت **جودة التقارير المالية** بالقياس المحاسبي للقيمة العادلة للأصول نتيجة المغالاة لقيمة الأصول في ظل إنخفاض الإنتاج، وأيضا القياس المحاسبي للقيمة العادلة لأسعار الأسهم في ظل تدهور أسعار الأسهم، كما تأثرت جودة التقارير المالية بإنخفاض أداء الوحدات الإقتصادية، مما أدي إلى إرتفاع في حالات التعثر المالي **للبنوك المقرضة والوحدات الإقتصادية المقترضة** حيث إنعكس ذلك على الأرباح المحتجزة والإحتياطيات بشكل سلبي.(Zhang et al., 2020)

وتماشياً مع ذات الإتجاه، فقد أثرت **جائحة كورونا** على المقترضين من خلال عدم القدرة على الوفاء بسداد إلتزاماتهم من القروض وإرتفاع حالات الإفلاس، مما يؤدي إلى إنخفاض مستوى الجودة الإئتمانية للمقترض نتيجة التعثر في السداد، ويختلف تأثير جائحة كورونا بحسب نوع النشاط سواءاً كان تجاري أو إنتاجي أو صناعي، وأيضا بإختلاف الموقع الجغرافي للمقترض. (الجبلي،٢٠٢٠ – الطحان والعيسوى،٢٠٢٠)

وتأسيساً على ما سبق، فقد **تشكل الباحث الأساسي للباحث** تجاه هذه القضية بإلقاء الضوء عليها من خلال الدراسة الحالية، نظراً لإمكانية وجود تأثير متوقع للعلاقة بين إدارة

التدفقات النقدية التشغيلية وتكلفة التمويل **المقترض** وأثرها على **جودة** التقارير المالية **قبل وأثناء** جائحة كورونا من جهة، ووجود تأثير متوقع لجائحة **كورونا** على إدارة التدفقات النقدية وتكلفة التمويل بالإقتراض وجودة التقارير المالية من جهة أخري، وذلك بالتطبيق على الوحدات الإقتصادية المسجلة في البورصة المصرية، وذلك من خلال نماذج محاسبية متعددة المتغيرات لقياس فروض الدراسة، بهدف توضيح علاقة متغيرات الدراسة بالمتغير التابع.

وعليه، يأمل الباحث في الإجابة على التساؤلات التالية والتى تمثل **مشكلة الدراسة**:

١- ما المقصود بإدارة التدفقات النقدية والدوافع والطرق المستخدمة فيها؟

٢- ما المقصود بمفاهيم وطرق قياس تكلفة التمويل بالإقتراض وجودة التقارير المالية؟

٣- ما هو تأثير تكلفة التمويل بالإقتراض على جودة التقارير المالية؟

٤- ما هو أثر إدارة التدفقات النقدية التشغيلية على جودة التقارير المالية؟

٥- ما هو أثر جائحة كورونا على كل من تكلفة التمويل بالإقتراض وإدارة التدفقات النقدية التشغيلية وجودة التقارير المالية؟

ثانيا: مراجعة أدبيات التراث الفكري المحاسبى بهدف تحليل الإتجاهات المحاسبية التي تناولت موضوع الدراسة

يتناول هذا الجزء عرض وتحليل الدراسات السابقة والتى تمكن الباحث من الحصول عليها والمرتبطة بإدارة التدفقات النقدية وتكلفة الإقتراض وأثرها على جودة التقارير المالية في ضوء تأثير جائحة كورونا بهدف وضع فروض الدراسة الحالية. **ويمكن تبويب هذه الدراسات حسب العلاقات المتداخلة لموضوع الدراسة إلى أربعة مجموعات كما يلى:**

المجموعة الأولى: دراسات إهتمت بمفهوم وممارسات إدارة التدفقات النقدية

فقد إستخدمت دراسة (Zhang, 2006) عدداً من المتغيرات التي تقيس مستوى العلاقة بين خصائص الوحدات الإقتصادية مع **إدارة التدفقات النقدية** مثل عدم ثبات الإيرادات والحجم الكبير لرأس المال وعقود الديون والإستحقاق الإختياري، وقد إعتمدت الدراسة على الأسلوب التطبيقي لبيانات عدداً من الشركات الأمريكية بعدد مشاهدات بلغ ٥٥٢٧ مشاهدة خلال أعوام من عام ١٩٨٧ وحتى عام ٢٠٠٥م. وبينت نتائج الدراسة قيام مديري الشركات ببعض الممارسات الخاصة **بإدارة التدفقات النقدية** في الشركات التى ترتفع بها حجم الإستحقاقات المحاسبية بهدف

التأثير على قرارات المحللين الماليين بالتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية وتوزيع الأرباح المستهدفة.

وقد هدفت دراسة (Roychowdhury, 2006) إلى إكتشاف التلاعب في الأنشطة الحقيقية للدخل المحاسبي بالتركيز على **متغيرات التدفقات النقدية التشغيلية** وتكلفة الإنتاج والمستحقات الإختيارية، حيث تناولت الدراسة مدخلان هما مدخل الإستحقاقات المحاسبية ومدخل الأنشطة الحقيقية. فالمدخل المحاسبي يتمثل في إستغلال إدارة الوحدة الإقتصادية للمرونة الموجودة في المبادىء والمعايير المحاسبية والتى تسمح بالإختيار بين البدائل والتقديرات المحاسبية أو التلاعب بتوقيت بالإيرادات والمصروفات، مما يؤدي زيادة حجم الأرباح والإستحقاقات وإنخفاض في جودة الأرباح كمقياس **لجودة التقارير المالية**. أما مدخل الأنشطة الحقيقية فيتمثل في تدخل الإدارة في التأثير على رقم الأرباح المحاسبية من خلال إتخاذ أو تعديل قرارات إدارية تؤثر في العمليات **التشغيلية والتمويلية والإستثمارية** للوحدة الإقتصادية. وبينت نتائج الدراسة وجود تلاعب في الأنشطة الحقيقية للدخل المحاسبي عند إستخدام أسلوب المستحقات الإختيارية كأحد الطرق المستخدمة **لإكتشاف إدارة في التدفقات النقدية**.

وقد أشارت دراسة (Zhang, 2008) إلى وجود إرتباط موجب بين تنبؤات المحللين الماليين للتدفقات النقدية المستقبلية وتلاعب إدارة الوحدة الإقتصادية بالأنشطة الحقيقية حيث يؤدي ذلك إلى **تضخيم في أرصدة التدفقات النقدية** بشكل ينعكس على كل من أسعار الأسهم بالإرتفاع وزيادة مكافآت وحوافز مديري الوحدات الإقتصادية.

وقد قدمت نتائج دراسة (Banimahd & Aliabadi, 2013) أدلة على وجود علاقة بين الإعلان عن الخسائر وحجم الشركة وبين إدارة التدفقات النقدية، حيث تميل بعض الشركات إلى **إدارة التدفقات النقدية التشغيلية** عند الإعلان عن الخسائر، في حين تنخفض ممارسات إدارة التدفقات النقدية عند زيادة حجم الشركات، ولم تبين نتائج الدراسة وجود علاقة بين إدارة التدفقات النقدية والمخاطر المالية الخاصة بنسب المديونية.

وتناولت دراسة (Lightstone et al., 2014) أمثلة على إدارة التدفقات النقدية التشغيلية من خلال التلاعب في **إعادة أو تغيير تصنيف العمليات بين الأنشطة التشغيلية** والأنشطة التمويلية بشكل قد يؤثر على **صافي التدفقات النقدية** بشكل عام.

وقد إستخدمت دراسة (Nagar & Sen, 2015) عينة مكونة من ٨٩٥٦٣ شركة في كل من سوق الأوراق المالية الهندي والأمريكي خلال أعوام من ١٩٩٥ الي عام ٢٠١١. وقد قدمت الدراسة نموذج لقياس مدى وجود ممارسات لإدارة التدفقات النقدية من خلال النموذج التالي:

$$CFO_{i,t}/A_{i,t-1} = \beta_0 + \beta_1 (1/A_{i,t-1}) + \beta_2 (S_{i,t}/A_{i,t-1}) + \beta_3 (\Delta S_{i,t}/A_{i,t-1}) + \varepsilon_{i,t}$$

حيث أن:

$CFO_{i,t}/A_{i,t-1}$: صافي التدفقات النقدية التشغيلية للعام الحالي مقسوماً على إجمالي الأصول للعام السابق.

$S_{i,t}/A_{i,t-1}$: يمثل صافي المبيعات أو الإيرادات للعام الحالي مقسوماً على إجمالي الأصول للعام السابق.

$\Delta S_{i,t}/A_{i,t-1}$: يمثل التغير في إجمالي المبيعات (صافي المبيعات الحالية مطروحاً من صافي المبيعات للعام السابق) إلى إجمالي الأصول للعام السابق.

$\varepsilon_{i,t}$: الباقي إحصائياً من تقدير النموذج.

هذا بالإضافة إلى وجود بعض المتغيرات المستقلة الأخري التى تم إستخدامها لقياس الأثر على المتغير التابع مثل معدل العائد على الأصول وحجم الشركة وصافي التدفقات النقدية التمويلية وصافي التدفقات النقدية الإستثمارية. وقد توصلت نتائج الدراسة أنه يوجد تغيير في تصنيف بعض **المصروفات الإيرادية** كتدفقات إستثمارية بدلا من تصنيفها **كتدفقات تشغيلية خارجة**.

وقد تناولت دراسة (Chen et al., 2016) قيام بعض الشركات **بإدارة للتدفقات النقدية** عند الإستحواز على شركة أخري أو الإندماج مع شركة أخرى، حيث إستخدمت الدراسة بيانات مجموعة من الشركات بلغ ٢١٨٥ شركة ما بين عام ١٩٨٥ وحتى عام ٢٠١٠ في السوق الأمريكي، وطبقت الدراسة نموذج (Shivakumar, 2006) في قياس الأثر على التدفقات النقدية الإختيارية قبل الاندماج وبعد الإستحواز. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود **بعض الممارسات** التى تؤثر **على قائمة التدفقات النقدية التشغيلية** للشركات المندمجة قبل عملية الاندماج والتى من شأنها تؤدي إلى تضخيم في صافي التدفقات النقدية التشغيلية في نهاية العام مثل **تأجيل بعض المتحصلات والخلط بين التدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية**، وبيع بعض أرصدة الشركة للبنوك مما يزيد من قيمة التدفقات النقدية التشغيلية بدلا من التدفقات النقدية التمويلية.

وقد أشارت نتائج دراسات (Miao et al., 2016 - Andreas, 2017) إلى وجود إرتفاع في الإفصاح لبنود قائمة الدفقات النقدية عندما تكون المعلومات عن المستحقات المحاسبية غير مبالغ فيها، وأن الوحدات الإقتصادية في نهاية العام **تميل إلى إدارة أرباحها من قائمة التدفقات التشغيلية** لتحقيق ربح مستهدف معين أمام أصحاب المصالح.

في حين بينت نتائج دراسات (إبراهيم،٢٠١٩ - Li, 2019) على وجود تأثير إحصائي بين التدفقات النقدية التشغيلية والقيمة السوقية للشركة، وضعف قدرة المحللين الماليين على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية بسبب إنخفاض جودة المعلومات المحاسبية وإرتفاع مخاطرها **بسبب إدارة التدفقات النقدية** مما يؤثر على ثبات الأرباح.

كما توصلت نتائج دراسة (Ni et al., 2019) إلى **وجود إدارة للأنشطة الحقيقية في قائمة التدفقات النقدية التشغيلية** عندما ترغب الوحدة الإقتصادية في الحصول على تمويل خلال السنة المالية سواءاً بالقروض أو بزيادة رأس المال بهدف تحسين صورتها أمام أصحاب المصالح مما يعمل على إرتفاع في قيمة المنشأة بشكل غير حقيقي.

وقد إعتمدت دراسة (عيطة،٢٠٢٠) على عدداً من الشركات المساهمة المقيدة في البورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٥ الى عام ٢٠١٨ لإختبار مدى وجود ممارسات لإدارة الأرباح والتدفقات النقدية التشغيلية على عوائد الأسهم، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير معنوي **لممارسات إدارة التدفقات النقدية التشغيلية** على عوائد الأسهم، ووجود تأثير معنوى لممارسات إدارة الأرباح على العلاقة بين التدفقات النقدية التشغيلية وعائد الأسهم.

المجموعة الثانية: **دراسات تناولت العلاقة بين إدارة التدفقات النقدية وتكلفة التمويل بالإقتراض**

فقد هدفت دراسة (Geile, 2007) التحقق من وجود إرتباط بين **إدارة التدفقات النقدية وتكلفة الإقتراض** بإستخدام نموذج لقياس إدارة التدفقات النقدية التشغيلية طبقاً للمعادلة التالية:

$$OCF_t/TA_{t-1}= \beta_0(1/ TA_{t-1})+ \beta_1(REV_t/ TA_{t-1})+ \beta_2(\Delta REV_t/TA_{t-1})+e_{it}$$

حيث أن:

- OCF_t : إجمالي التدفقات النقدية التشغيلية للفترة الحالية مقسوما على إجمالي الأصول للسنة الحالية.
- TA_{t-1} : إجمالي الأصول المنشأة للفترة السابقة أو في نهاية العام السابق.
- REV_t : إجمالي الإيرادات للفترة الحالية مقسوما على إجمالي الأصول للسنة الحالية.
- ΔREV : التغير في الإيرادات بين السنة الحالية والسابقة مقسوما على إجمالي الأصول للفترة الحالية.
- e_{it} : الباقي إحصائياً من تقدير النموذج (إدارة التدفقات النقدية).

وبينت نتائج الدراسة وجود **علاقة إرتباط طردية** بين كلا من نموذج **التدفقات النقدية المدارة ونموذج تكلفة الإقتراض**، حيث أن إرتفاع ممارسات **إدارة التدفقات النقدية التشغيلية يؤدي إلى إنخفاض في جودة تلك التدفقات وبالتالي إرتفاع في تكلفة التمويل بالإقتراض**، وأيضا **وجود علاقة إرتباط طردية** بين التدفقات التشغيلية والشركات المعرضة للإفلاس، حيث تميل الشركات إلى ممارسات **إدارة في التدفقات النقدية التشغيلية** عندما ينخفض صافي التدفق النقدي التشغيلي عند تعرضها لمخاطر الفشل المالي.

وقد تناولت دراسة (Dashtbayaz, 2011) تأثير **التلاعب بقائمة التدفقات النقدية على تكلفة التمويل بالإقتراض**، وإستخدام الدراسة عينة مكونة من ٨٦٨٤ من المنشآت الإنجليزية وعينة مكونة من ٢٣٩٣٥ من المنشآت الأمريكية خلال الفترة من ١٩٩٨م إلى عام ٢٠١٠م. وقد إعتمدت الدراسة على مكونات التدفقات النقدية المدارة كما في دراسات (Roychowdhury,2006-Zhang,2006) والتي تناولت نموذج (Dechow et al., 1998) في قياس الإستحقاقات غير العادية في تقدير ممارسات الإدارة في التلاعب بالتدفقات النقدية. وقد تم قياس تكلفة الإقتراض بالإعتماد على نموذج:

$$\text{Cost Of Debt} = \beta_0 + \beta_1 Size + \beta_2 Lev + \beta_3 INTSAL + \beta_4 Loss + \beta_5 \Delta Earn_Pos + \beta_6 Libor + \beta_7 OCF + \varepsilon$$

حيث أن:

Cost of debt	:	تكلفة الإقتراض.
Size	:	حجم الشركة في الفترة المالية t.
LEV	:	نسبة مديونية الشركة في الفترة المالية.
INTSAL	:	نسبة تغطية الفوائد للدلالة على القدرة على دفع الفوائد.
LOSS	:	خسائر الشركة في الفترة المالية.
EARN_POS	:	نسبة التغير في الإيرادات السنوية.
LIBOR	:	سعر فائدة الإقتراض السائد بين البنوك في لندن أو متوسط سعر الفائدة الذي تقوم عنده البنوك بإقراض واقتراض الأموال من بعضها البعض.
OCF	:	صافي التدفق النقدي التشغيلي / إجمالي الأصول.
ε	:	الباقي إحصائياً من تقدير النموذج.

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين إدارة التدفقات النقدية وبين تكلفة الإقتراض، حيث أن **إدارة التدفقات النقدية تؤدي إلى إرتفاع في مخاطر المعلومات المالية وبالتالي إرتفاع تكلفة الإقتراض**. كما تشير النتائج أنه عندما تواجه الشركات تدفقات نقدية منخفضة فإن ذلك يدفعها إلي زيادة أسعار الأسهم السوقية **بإدارة التدفقات النقدية** بشكل غير عادى.

وقد بينت نتائج دراسة (Lee, 2012) وجود أدلة على **إدارة للتدفقات النقدية** نتيجة لجوء بعض مدراء الشركات لتضخيم حوافزهم ومكافآتهم في ظل وجود عسر مالي بالشركة، وأيضا عند إستخدام المحللين الماليين للتدفقات النقدية في التنبؤ بالأرباح وربط عوائد الأسهم بالتدفقات النقدية التشغيلية. وتتمثل هذه **الأدلة في تغيير تصنيف بعض بنود التدفقات ما بين التدفق الإستثماري أو التشغيلي أو التمويلي**، مثل كتغيير توقيت عمليات السداد أو إستلام النقدية من العملاء بهدف التأثير على التدفق التشغيلي في توقيتات تختلف عن السنة المالية.

وهدفت دراسة (Paryabi and Fazlzadeh, 2012) بيان أثر **ممارسات إدارة التدفقات النقدية على التكاليف المالية للتمويل** وبخاصة مصاريف فوائد الإقتراض بالتطبيق على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية بطهران على عينة مكونة من ٢٠٥ شركة خلال الفترة من ٢٠٠٣ الي عام ٢٠٠٧. وقد بينت نتائج الدراسة **وجود علاقة معنوية بين التدفقات النقدية** غير العادية التى يتم إدارتها وبين التكاليف المالية للشركات والمتمثلة في **مصروفات تمويل الديون**، حيث ترتفع إدارة التدفقات النقدية غير العادية بسبب وجود مصروفات تمويل عالية نتيجة وجود ضغوط مالية تعاني منها الشركات، مما يدفع الشركة إلى **إدارة تدفقاتها النقدية** وبالتالي إرتفاع خطر المعلومات المحاسبية وزيادة درجة عدم تماثل المعلومات بين المتعاملين مما يؤدي إلى **إرتفاع تكاليف التمويل عند الإقتراض**.

وقد إهتمت دراسات (Alfonso et al., 2012 – Mao,2018) بآثار إعادة صياغة وتعديل قائمة التدفقات النقدية والقوائم المالية بقصد تعديل الأرباح وإعادة العرض. وتوصلت نتائج الدراسات إلى وجود **إحتمالية في تعديل تقارير قوائم التدفقات النقدية** في الشركات كبيرة الحجم والمتشعبة الصناعات والتى تقوم بمراجعتها مكاتب مراجعة مهنية متخصصة في صناعات معينة، وأيضا في الشركات التى لديها إرتفاع في **نسبة تكاليف الديون الناتجة من الإقتراض**، حيث **يتم تعديل قوائم التدفقات النقدية** عند مرور الشركة بضائقة مالية.

وقد إختبرت دراسة (Baik et al., 2016) أثر وجود **إعادة تصنيف لبيانات قائمة التدفقات النقدية كدليل على إدارة للتدفقات النقدية التشغيلية** على عينة من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية بكوريا بلغت ١٤٢٤ شركة. وقد إستخدمت الدراسة لقياس وجود إدارة للتدفقات النقدية معادلة الإنحدار التالية:

$$Shifting= \beta_0+ \beta_1 Lev+ \beta_2 ROS+ \beta_3 TA+ \beta_4 Analyst+ \beta_5 SD+ \beta_6 Loss+ \beta_7 BP+ \varepsilon$$

حيث أن:

Shifting	:	متغير إعادة التصنيف ويأخذ رقم (١) في حالة وجود إعادة تصنيف من الجزء التشغيلي للتدفق النقدي ويأخذ صفر غير ذلك.
Lev	:	نسبة إجمالى الإلتزامات إلى رأس المال.
ROS	:	معدل العائد على المبيعات.
TA	:	اللوغاريتم الطبيعى لإجمالى الأصول.
Analyst	:	عدد المحللين المشاركون فى السوق للحصول على المعلومات.
SD	:	الإنحراف المعياري للإيرادات.
Loss	:	خسائر الشركة وتأخذ رقم (١) ورقم صفر غير ذلك.
BP	:	نسبة القيمة الدفترية للأسهم إلى القيمة السوقية.
ε	:	الباقي إحصائياً من تقدير النموذج.

وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود وجود حافز لدي مديري الشركات لتضخيم **التدفقات النقدية التشغيلية لزيادة الأرباح التشغيلية** خصوصاً في الشركات المتعثرة مالياً **ولديها قروض مالية طويلة الأجل** وذلك بإعادة تصنيف **مصروف فوائد القروض** كتكلفة تمويل ونقلها من قائمة الدفقات التشغيلية كتدفقات نقدية خارجة الي قائمة التدفقات النقدية التمويلية.

المجموعة الثالثة: دراسات إهتمت بقياس جودة التقارير المالية وعلاقتها بتكلفة التمويل بالإقتراض

فقد تناولت دراسة (Lambert et al., 2007) أثر جودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية **كمقياس لجودة التقارير المالية على تكلفة رأس المال**. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود إرتفاع في جودة التقارير المالية نتيجة إنخفاض حالة عدم التأكد في معلومات التدفقات النقدية المتوقعة بصورة جيدة بشكل أدى إلى **إنخفاض في تكلفة رأس المال**.

وقد بينت نتائج دراسة (Bhattacharya et al., 2008) وجود علاقة مباشرة بين **جودة التقارير المالية وتكلفة التمويل**، حيث يؤدي **إنخفاض جودة التقارير المالية إلى** إرتفاع في عدم تماثل المعلومات المحاسبية المتعلقة بالمستحقات والتدفقات النقدية المتوقعة بين المتعاملين في السوق نتيجة وجود إرتفاع في مخاطر المعلومات المحاسبية بسبب تعرض المستثمرين الذين حصلوا على معلومات أقل لخطر عدم التخصيص الأمثل للإستثمار مقارنة بالمستثمرين الذين حصلوا على معلومات بشكل أفضل، **مما يؤثر على إرتفاع تكلفة التمويل المملوك أو المقترض**.

وفي نفس الإتجاه، فقد إتفقت نتائج دراسة (Gao, 2010) مع دراسة (Lambert et al., 2007) **من حيث وجود علاقة عكسية بين جودة التقارير المالية وتكلفة رأس المال** فإرتفاع مستوى الإفصاح المحاسبي سوف يخفض من درجة عدم التأكد في المعلومات المحاسبية فيما يخص الربحية **وبالتالي إنخفاض في تكلفة الإقراض**.

وقد تناولت دراسة (Minnis, 2011) قياس أثر قيمة القوائم المالية المعلنة **على تكلفة التمويل بالإقتراض**، وإستخدمت الدراسة عدداً من شركات سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية حيث بلغ عددها ١٢٦١٦ شركة خلال فترة من عام ٢٠٠١ وحتى عام ٢٠٠٨م. وقد بينت نتائج الدراسة وجود إنخفاض في تكلفة الإقتراض **نتيجة إرتفاع جودة المستحقات الواردة في القوائم المالية** التى تم مراجعتها بولسطة مكاتب المراجعة ذات السمعة العالية.

وقامت دراسة (Chen & Zhu, 2013) بدراسة علاقة كل من جودة التقارير المالية وتكلفة الأموال المقترضة وتاريخ إستحقاق الديون، وذلك على عينة من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية في الصين خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠٠٧م. وقد توصلت الدراسة إلى **وجود إنخفاض في تكلفة الديون طويلة الأجل** والتى يتم إقتراضها نتيجة جودة المعلوماتية العالية الواردة في التقارير المالية.

وقد طبقت دراسة (فؤاد،٢٠١٥) نموذج الإستحقاق المعدل **في قياس جودة الأرباح المحاسبية كمقياس لجودة التقارير** المالي على ٣٠ شركة مسجلة ببورصة النيل الحديثة حيث إشتملت المعادلة على المتغيرات التالية:

$$ROA_{i,t+1} = Y_0 + Y_1 (ROA_{i,t} - TACC_{i,t}) + Y_2 TACC_{i,t} + \varepsilon_{i,t+1}$$

حيث أن:

$ROA_{i,t+1}$: معدل العائد على الأصول للشركة (i) فى السنة القادمة (t+1).
Y_1 : إستمرارية وثبات التدفقات النقدية.
Y_2 : إستمرارية وثبات المستحقات.
$TACC_{i,t}$: المستحقات الكلية للشركة (i) فى السنة الحالية (t).

حيث تقاس المستحقات الكلية للشركة بالمعادلة التالية:

$$TACC_{i,t} = \Delta WC + \Delta NCO + \Delta FIN$$

حيث أن :

$TACC_{i,t}$: المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة الحالية (t).
ΔWC : التغير السنوي في صافي رأس المال العامل(الأصول المتداولة التشغيلية – الإلتزامات المتداولة التشغيلية).
ΔNCO : التغير السنوي في صافي الأول التشغيلية غير المتداولة.
ΔFIN : التغير السنوي فى صافى الأصول المالية.
$\varepsilon_{i,t+1}$: الخطأ العشوائى.

وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين **جودة التقارير المالية** وأهداف الملاك وحملة الأسهم، حيث أن سيطرة الملاك المؤسسين على الأسهم يؤثر سلباً على **جودة التقارير المالية والأرباح**.

وقد إستخدمت دراسة (Bauwhede et al., 2015) **تكلفة التمويل المقترض** كمتغير تابع **وجودة التقارير المالية** كمتغير مستقل بالإضافة إلى عدداً من المتغيرات الرقابية مثل حجم الشركة والرافعة المالية. وتم قياس جودة التقارير المالية من خلال التغير في صافي رأس المال العامل، وقد توصلت أهم نتائج الدراسة إلى **وجود علاقة سلبية بين جودة التقارير المالية وتكلفة التمويل المقترض**، حيث أن إرتفاع تكلفة التمويل يعتبر مؤشراً على إنخفاض جودة التقارير المالية والعكس صحيح.

وقد ناقشت دراسة (Ahmed et al.,2015) العلاقة بين حجم الشركات وتكلفة التمويل بالإقتراض، حيث إستخدمت الدراسة عينة من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية بالولايات المتحدة الأمريكية بلغت ٦٦٥ شركة خلال الأعوام من ٢٠٠٤ وحتى عام ٢٠١٣م. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود **علاقة عكسية بين حجم ملكية الشركات المقترضة وتكلفة الإقتراض**، حيث تنخفض تكلفة التمويل بالإقتراض كلما إرتفع حجم الملكية والحجم المالي والصناعي للشركات عن الشركات الصغيرة الحجم.

وقد قدمت دراسة (Rad et al, 2016) أدلة على **وجود معنوية عالية بين جودة معلومات التقارير المالية وتحسين كفاءة الإستثمار وتخفيض تكلفة التمويل**، حيث بينت النتائج أن إرتفاع جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية أدي إلى زيادة الإستثمار في الوحدات الإقتصادية.

كما إستخدمت دراسة (عرفه ومليجي،٢٠١٦) الإستحقاقات الإختيارية والتحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات بين المتعاملين في **قياس جودة التقارير المالية** لعينة من ١١٦ شركة غير مالية مسجلة في البورصة السعودية، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود إرتباط ايجابي بين الافصاح عن التنمية المستدامة والإستحقاقات الإختيارية وعدم تماثل المعلومات.

وقد إعتمدت دراسة (حسين،٢٠١٨) في قياس جودة القوائم المالية على مقياس قيمة الإستحقاقات الإختيارية المعدلة بالأداء حيث يرتكز نموذج القياس على التوافق مع الأداء المالي للوحدة الإقتصادية عند قياس قيمة الإستحقاقات الإختيارية(*). كما إستخدمت الدراسة مستوى التحفظ المحاسبي **كمقياس آخر لجودة التقارير المالية**. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى **وجود تأثير إيجابي** لمستوى كفاءة القيمة المضافة لرأس المال الفكري على قيمة كل من الإستحقاقات الإختيارية المعدلة بالأداء ومستوى التحفظ المحاسبي **كمقاييس لجودة التقارير المالية**.

(*) تمثل الإستحقاقات الإختيارية ما تقوم به الوحدة الإقتصادية من إستخدام لأساس الإستحقاق في تقدير بعض التقديرات المحاسبية التى تعكس مصالحها الشخصية من خلال تغيير بعض السياسات والتقديرات التى سبق إتباعها بهدف تضخيم أو تخفيض الأرباح بصورة غير حقيقية للواقع. (Rad et al, 2016)

وقد هدفت دراسة (النعيمي، ٢٠١٨) إلى التحقق من أثر الإفصاح الإختياري على تكلفة رأس المال، وإستخدمت الدراسة **نموذج تكلفة التمويل بالملكية وبالإقتراض**، وبينت نتائج الدراسة أن زيادة مستوى الإفصاح الإختياري أدي إلى تقليل عدم تماثل المعلومات بين المتعاملين تجاه الوحدة الإقتصادية نتيجة زيادة الإفصاح عن معلومات إضافية في القوائم المالية مما أدي إلى **إنخفاض في تكلفة رأس المال** فيما يخص أصحاب المصالح عند إتخاذ قرار **الإقتراض**.

فقد توصلت نتيجة دراسة (مناعي، ٢٠١٨) أن إرتفاع جودة الإفصاح يؤدي إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات المحاسبية بين الأطراف المتعاملة مع الشركة، يؤثر ذلك بدوره على إرتفاع الطلب على الأوراق المالية للوحدة الإقتصادية وزيادة حجم نشاطها **مما يعمل على إنخفاض تكلفة الاموال المقترضة**، حيث أن إرتفاع جودة الإفصاح المحاسبي يؤدي إلى زيادة في قيمة المنشأة وإنخفاض في تكلفة الإقتراض نتيجة تحجيم تصرفات إدارة الوحدة الإقتصادية الغير مرغوب فيها.

وقد إستخدمت دراسة (عبدالحليم،٢٠١٩) ثلاثة مقاييس مختلفة المنهجية في **قياس جودة التقارير المالية**، الأول يعتمد على نموذج قياس الإستحقاقات الإختيارية المعدلة بالأداء، والثاني يعتمد على قياس جودة التقارير المالية من خلال التحفظ المحاسبي، والثالث يعتمد على مقياس عدم تماثل المعلومات، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إرتباط ذات دلالة معنوية بين الإفصاح المحاسبي عند رأس المال الفكري **وجودة التقارير المالية**.

وقد إستخدمت دراسة (الزمر،٢٠٢٠) عينة من الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية بمصر لقياس جودة الأرباح المحاسبية كمؤشر **لجودة التقارير المالية**، ومقياس **التدفقات النقدية للإنشطة التشغيلية** كمؤشر لممارسات إدارة الأنشطة الحقيقية. وتوصلت نتائج الدراسة الى وجود علاقة عكسية بين إدارة الأنشطة الحقيقية والسلوك غير المتماثل لتكاليف التشغيل مع **جودة التقارير المالية**.

وفيما يخص الدراسات التى إهتمت بالعلاقة بين **تكلفة الإقتراض وجودة** التقارير المالية في **إطار** مفاهيم **التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات** المحاسبية، وقد بينت نتائج دراسات (Chan & Hsu, 2013 - Xu et al.,2012 - Salehi et al.,2012- Li,2015) أن إستخدام مبدأ **التحفظ المحاسبي يعمل على إرتفاع جودة التقارير المالية وتخفيض تكلفة الأموال المقترضة** وأيضا إنخفاض في عدم تماثل المعلومات المحاسبية بين المتعاملين مع الوحدة الإقتصادية مما يرفع من الفرص الإستثمارية المتاحة. في حين بينت نتائج دراسة (سعدالدين، ٢٠١٤ – المدبولي،٢٠١٦ – الحناوي، ٢٠١٨) أن إنخفاض درجة التحفظ المحاسبي يؤدي إلى **إنخفاض** عدم تماثل المعلومات بين المتعاملين فيما يخص التدفقات النقدية المستقبلية وإنخفاض في جودة الأرباح **وبالتالي إرتفاع في تكاليف التمويل المقترضة**.

المجموعة الرابعة: دراسات إهتمت بآثار جائحة كورونا على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية

فقد إختبرت دراسة (El-Mousawi & Kanso,2020) تأثير جائحة كورونا على إعداد التقارير المالية من خلال الدراسة الميدانية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير **مباشر لجائحة كورونا** على إعداد التقارير المالية حيث **تأثرت التدفقات النقدية** ومعدلات الخصم بالوحدات الإقتصادية بنسبة ٨٣,٦% وكذلك تأثرت إحتمالات التنبؤ **بالأرباح المستقبلية بنسبة** ٨٩,٨% **نتيجة جائحة كورونا**.

وقد تبنت دراسة (Zhang et al.,2020) وضع نموذج لقياس مخاطر الوحدات الإقتصادية المدرجة في الأسواق المالية في **ظل جائحة كورونا**. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود درجة كبيرة من عدم التأكد أو اليقين لدى الوحدات الإقتصادية تجاه المخاطر المحتملة لأسعار الأسهم.

وفيما يخص الإفصاح المحاسبي فقد توصلت دراسة (Michael & Touche,2020) أنه **يجب الإفصاح المحاسبي في ظل جائحة كورونا** نتيجة توقف الوحدات الإقتصادية بشكل تام أو مؤقت مما ينتج عن ذلك خسائر في قائمة الدخل نتيجة إنخفاض معدلات الأرباح وإرتفاع التكاليف العمومية والإدارية هذا بالإضافة إلى **إنخفاض في صافي التدفقات النقدية التشغيلية والإستثمارية والتمويلية**.

وقد قامت دراسة (محمود والطحان، ٢٠٢٠) بإختبار إطار مقترح **للحد من آثار جائحة كورونا** بالدراسة الميدانية على عينة من المراجعين الخارجيين والباحثين المهتمين بالمحاسبة والمراجعة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود العديد من الآثار المستحدثة مثل تقييم قدرة الشركة على الإستمرار وكيفية مراجعة الأحداث اللاحقة والتقديرات المحاسبية.

وقد إستهدفت دراسة (الطحان ومحمود، ٢٠٢٠) توضيح الآثار المحتملة لجائحة كورونا على بيئة التقارير المالية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود عدداً من الآثار تؤثر على **متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي** منها إستمرارية الشركة وتعديلات العقود في ظل الجائحة، وتقييم المخزون وقياس القيمة العادلة وإضمحلال الأصول نتيجة إنخفاض الإنتاج وتوقف حركة النقل وسلاسل الإمداد، **والخسائر المتوقعة لتكاليف الإئتمان والتمويل**.

وقد توصلت نتائج دراسة (إبراهيم وزايد، ٢٠٢٠) إلى وجود **تأثير سلبي لأزمة كورونا على الأرباح في قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية** مما ينعكس على ضعف الموقف المالي للوحدة الإقتصادية، كما يمتد التأثير إلى تغيير تصنيف بعض الإلتزامات من التزامات غير متداولة إلى التزامات

متداولة بسبب ظروف جائحة كورونا والتى فرضت تغيير في تصنيف بعض الإلتزامات **مما يتطلب ضرورة الإفصاح المباشر** عن آثار جائحة كورونا في **التقارير المالية**.

وقد إستهدفت دراسة (عبدالباقي، ٢٠٢٠) تحليل أثر أزمة كورونا العالمية على الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود إنخفاض في إيرادات الشركات للعام المالي ٢٠٢٠ وكذلك **إنخفاض في التدفقات النقدية** ووجود زيادة في تكاليف التشغيل الثابتة، مما يستلزم **ضرورة الإفصاح المحاسبي لتلك الآثار لضمان جودة التقارير المالية** أثناء جائحة كورونا.

وقد توصلت نتائج دراسة (الجبلي، ٢٠٢٠) إلى ضرورة الإفصاح المحاسبي عن الأحكام والإفتراضات والتقديرات الشخصية عند إعداد القوائم المالية وكذلك الافصاح عن **خسائر الإئتمان المتوقعة** ومدى قدرة الشركة على الإستمرار **في ظل وباء كورونا**.

وقد توصلت نتائج دراسات (سيد وعلى، ٢٠٢٠ – عبدالرازق،٢٠٢٠– ابن معمر وجيلاني،٢٠٢٠– عفانة، ٢٠٢٠– Abubaker,2020 – Liu et al.,2020) إلى وجود أثر سلبي لإنتشار جائحة كورونا في قياس بنود قائمة الدخل **وقائمة التدفقات النقدية** وصافي الأرباح وأيضا على أداء أسواق الأسهم والقيمة العادلة، بالإضافة إلى إرتفاع القروض الممنوحة من البنوك لمجابهة تداعيات كورونا، **وإرتفاع في مخصصات خسائر الإئتمان البنكي** نتيجة عدم القدرة على سداد القروض وتكاليفها **لعدم توافر السيولة النقدية** بسبب قيود الجائحة على حركة الإنتاج والنقل.

وقد إهتمت دراسة (الجبلي والأشقر، ٢٠٢١) بوضع آليات مقترحة **للحد من تداعيات أزمة كورونا** على الأداء المهني لمراجعي الحسابات ومدى قدرة الوحدة الإقتصادية على الإستمرار، حيث تزداد أهمية التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية وتوفير السيولة من خلال برامج العصف الذهني الإلكتروني ذات الأداء العالي في تشغيل وتحليل البيانات بشكل يكشف عن ممارسات الغش والتضليل التى تؤثر على **عدالة وجودة التقارير المالية**.

وفيما يخص تأثير تداعيات جائحة كورونا على الوحدات الإقتصادية، فقد بينت العديد من الدراسات آثار تلك التداعيات (أبو جبل، ٢٠٢١ – شحاته، ٢٠٢١– علي،٢٠٢١– إبراهيم وزهر والصعيدي ،٢٠٢١) من حيث إنخفاض الإنتاج **وإرتفاع مخاطر السيولة والإئتمان ومدى القدرة على الوفاء بالإلتزامات التعاقدية في ظل ظروف عدم التأكد**، هذا بجانب تأثير الجائحة على تآكل أسواق رأس المال وإنهيار بعض أسعار أسهم الشركات المقيدة في البورصات المحلية والعالمية، **كما تأثرت صافي التدفقات النقدية سلباً** نتيجة إنخفاض مستوى التصنيف الإئتماني وتراجع مؤشرات الملاءة المالية ونسب القيمة السوقية لبعض الوحدات الإقتصادية.

مناقشة وتحليل الدراسات السابقة:

يتضح للباحث في ضوء تحليله للإتجاهات المحاسبية السابقة ما يلي:

- إهتمت دراسات المجموعة الأولى بمفهوم التدفقات النقدية وعوامل ودوافع ممارسات إدارة التدفقات النقدية داخل الوحدة الإقتصادية، حيث بينت نتائج تلك الدراسات وجود تضخيم لصافي أرباح **قائمة التدفقات النقدية التشغيلية** من خلال **تغيير تصنيف العمليات والأحداث المالية** مما يؤثر على إنخفاض جودة المعلومات وزيادة المخاطر وعدم ثبات الأرباح.
- إتفقت معظم دراسات المجموعة الثانية على وجود إرتباط **بين تكلفة التمويل بالإقتراض وإدارة التدفقات النقدية التشغيلية**، بسبب **تغيير تصنيف بعض بنود التدفقات النقدية أو من خلال إعادة صياغة قائمة التدفقات النقدية**، بهدف تحقيق ربح معين أمام أصحاب المصالح، بشكل يؤثر على إرتفاع نسب المديونية وعدم القدرة على السداد وبالتالي إرتفاع في **تكلفة الإقتراض** في الشركات المتعثرة مالياً مما يؤثر على **إستقرار** التدفقات النقدية.
- توصلت معظم نتائج دراسات المجموعة الثالثة إلى وجود علاقة سلبية بين جودة التقارير المالية وتكلفة التمويل المقترض، حيث أن الإنخفاض في تكلفة الإقتراض يعمل على زيادة كل من **جودة الإفصاح وجودة التقارير المالية** وبالتالي زيادة تماثل المعلومات بين المستثمرين والمقرضين والدائنين وإرتفاع دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية.
- وقدمت دراسات المجموعة الرابعة أدلة على وجود آثار لجائحة كورونا على القياس والإفصاح المحاسبي، حيث توصلت النتائج إلى وجود مستويات من **عدم التأكد تجاه المخاطر المحتملة المؤثرة على إنخفاض صافي التدفقات النقدية** بسبب إنخفاض الإنتاج وفقد المدينون وسلاسل الإمداد وإنعكاس ذلك على الخسائر **المحتملة لتكاليف التمويل وعقود الإقتراض والقدرة على الإستمرار**، وإنخفاض التصنيف الإئتماني لبعض الشركات، مما يتطلب **الإفصاح الكافي** عن الإفتراضات والتقديرات المحاسبية عند إعداد القوائم والتقارير المالية.
- قلة الدراسات السابقة – **في حدود علم الباحث وإطلاعه** – والتى جمعت بين إدارة التدفقات النقدية التشغيلية وتكلفة الإقتراض وأثر ذلك على جودة التقارير المالية في ظل تداعيات جائحة كورونا، بالإضافة إلى أن معظم الدراسات السابقة تمت في بيئات مختلفة عن البيئة المصرية، **ولم تختبر بشكل كافٍ في ظل جائحة كورونا** الأمر الذي يمثل **فجوة بحثية** تتعامل معها الدراسة الحالية، **وإمتداداً وإستكمالاً** لإتجاهات دراسات التراث المحاسبي.

ثالثاً: صياغة فروض الدراسة

في ضوء عرض وتحليل الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة، وتحقيقاً لهدف الدراسة وسعياً – من الباحث– **نحو محاولة** التغلب على مشكلة الدراسة، فإنه يمكن **صياغة فروض** الدراسة كما يلي:

الفرض الأول: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لإدارة التدفقات النقدية التشغيلية على جودة التقارير المالية **قبل وأثناء** جائحة كورونا.

الفرض الثاني: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتكلفة التمويل بالإقتراض على جودة التقارير المالية **قبل وأثناء** جائحة كورونا.

الفرض الثالث: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية **قبل وأثناء** جائحة كورونا بين جودة التقارير المالية وإدارة التدفقات النقدية التشغيلية وتكلفة التمويل بالإقتراض.

رابعاً: هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي في التعرف على تأثير إدارة التدفقات النقدية التشغيلية وتكلفة المال المقترض على جودة التقارير المالية في ظل جائحة كورونا، وفي محاولة **تحقيق هذا الهدف** فإنه يمكن تقسيمه إلى الأهداف الفرعية التالية:

١- توضيح مفهوم ودوافع إدارة التدفقات النقدية التشغيلية والآثار المترتبة على ذلك.

٢- تحديد أبعاد ومفهوم ومقاييس جودة التقارير المالية.

٣- تحديد العلاقة بين إدارة التدفقات النقدية وتكلفة الأموال المقترضة.

٤- بيان مفهوم جائحة كورونا وتأثير ذلك على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية والتدفقات النقدية التشغيلية وتكلفة التمويل وجودة التقارير المالية.

٥- إختبار العلاقة بين إدارة التدفقات النقدية التشغيلية وتكلفة الأموال المقترضة والأثر على جودة التقارير المالية في ظل جائحة كورونا بالدراسة التطبيقية على البيئة المصرية.

خامساً: أهمية ودوافع الدراسة

تنبع أهمية الدراسة ودوافعها في الإضافات التي يتوقع أن تقدمها على المستويين الأكاديمي والتطبيقي كما يلي:

- **على المستوى الأكاديمي:**

أ- تعتبر الدراسة الحالية بمثابة **محاولة متواضعة لتغطية** فجوة بحثية نتيجة قلة الدراسات والأبحاث المحاسبية العربية -على حد علم الباحث- و**بحثاً إضافياً** في مجال إدارة

التـدفقات النقديـة التشـغيلية وعلاقتهـا بتكلفـة الأمـوال المقترضـة وأثـر ذلـك علـى جـودة التقارير الماليـة في ظل جائحـة كورونـا، كما أنها تمثل **مجالا حيويا ومـدخلا جديـداً** بشكل يتطلب إختبـار تلـك العلاقـة بالدراسـة التطبيقيـة علـى الشركات المسـجلة والمدرجـة فـي سوق الأوراق المالي في بيئة الأعمال المصرية نظراً لما سوف تمثله من أهميـة علميـة بالنسبة للمستثمر والمقرض والمحلل المالي.

ب- **سوف تساهم** هذه الدراسة – على حد علم الباحث – في **تعزيز المساحة المعرفيـة** مـع فتح المجال **أمام المزيد من الدراسات** حول هذا الموضوع الذي سوف يحظى بإهتمام الباحثين، ممـا يعتبـر ذلـك **مسـاهمة مـن الباحـث** كإضـافة جديـدة فـي مكتبـة البحـوث والدراسـات المحاسبية في مصر، وأيضاً لتعزيز النهج النظري والعملـي فـي البيئـة المصرية لمواكبـة التيار البحثي في الدول الأجنبية، ومن ثم فإن هذه الدراسة تعتبر **إضـافة أكاديميـة** فـي محاولة لسد النقص في هذا المجال الحيوي.(*)

- **<u>على المستوي التطبيقي</u>**:

ترجـع الأهميـة التطبيقيـة لهـذه الدراسـة فـي إختبـار العلاقـة بـين إدارة التـدفقات النقديـة وتكلفـة التمويـل بـالإقتراض وأثـر ذلـك علـى جـودة التقـارير الماليـة فـي ظـل تـأثير جائحـة كورونـا، بـالتطبيق علـى الشـركات المسـاهمة فـي سـوق الأوراق الماليـة بيئـة الأعمـال المصـرية، وأيضـا الإستفادة من نتائج الدراسة التطبيقيـة فـي الخـروج بتوصيات سـوف تُمكن متخـذي القـرارات من الإسترشاد بها في هذا المجال كما يلي:

- **بالنسبة للمحلل المالي** والائتماني والمقرض: سوف تساعدهم الدراسة في التعرف على أساليب التلاعب والتحريف في القوائم المالية بصفة عامة وقائمة التدفقات النقدية التشغيلية بصفة خاصة وأثر ذلك على تكلفة التمويل بالإقتراض.
- **بالنسبة لمعدي التقارير** الماليـة: سوف تساهم هذه الدراسة على توضيح الآثار السلبية من ممارسات إدارة التدفقات النقدية وأثر ذلك على جودة معلومات التقرير المالية في ظل تداعيات جائحة كورونا.

- **<u>دوافع الدراسة</u>**:

تحقيقاً لمشكلة الدراسة وأهميتها فإن دوافع الدراسة نبعت من:

أ- تقدم هذه الدراسة **للمستثمرين والمقرضين والـدائنين** مـدخلا لقياس جودة التقارير الماليـة من خلال وجود ممارسات أو إدارة في معلومات التدفقات النقدية.

(*) توصل الباحث إلى ذلك من خلال مراجعة الكثير من الدراسات سواء العربية أو الأجنبية، والمؤتمرات والندوات، والمقالات المتخصصة في هذا الموضوع.

ب- توضح هذه الدراسة **تأثير التلاعب في معلومات التدفقات النقدية التشغيلية** بهدف تخفيض تكلفة التمويل بالإقتراض، فقد خلصت بعض الدراسات التى تعرض لها الباحث إلى وجود إرتفاع في جودة التقارير المالية نتيجة إنخفاض كل من ممارسات إدارة التدفقات النقدية وعدم تماثل المعلومات بين المتعاملين وبالتالي إرتفاع قيمة المعلومات المتاحة بين أصحاب المصالح مما يؤثر على **تكلفة التمويل بالإقتراض بالإنخفاض**.

ت- المساهمة في **تضييق الفجوة الأكاديمية** في هذا الموضوع الحيوي، وأيضا المساهمة في رفع وعي إدارة الوحدة الإقتصادية بأهمية معلومات قائمة التدفقات النقدية بشكل عام بإعتبارها أحد العوامل المؤثرة على مصداقية وموثوقية معلومات القوائم المالية، لذلك يمكن أن تعتبر هذه الدراسة مدخلا جديراً بالإهتمام **بهدف تحسين جودة التقارير المالية**.

ث- محاولة إيجاد حلقة وصل **بين الفكر المحاسبي والواقع العملي** من خلال ما تقدمه هذه الدراسة الحالية من نتائج وتوصيات يمكن الإعتماد عليها في الحد من إدارة معلومات التدفقات النقدية التشغيلية بهدف خفض تكلفة التمويل بالإقتراض.

وعليه يأمل الباحث، وفي ضوء ما سوف تتوصل إليه الدراسة النظرية والتطبيقية من نتائج وتوصيات، أن تمثل الدراسة الحالية **إضافة بسيطة** في مكتبة التراث الفكري والعملي للدراسات المحاسبية المعاصرة على البيئة المصرية.

سادساً: منهج وطريقة الدراسة

تقوم الدراسة الحالية على المزج بين المنهجين الإستقرائي والإستنباطي، وذلك لتحقيق أهمية وأهداف الدراسة، حيث إعتمد الباحث على **المنهج الإستنباطي** في إعداد الإطار النظري للدراسة وصياغة مشكلة وفروض الدراسة، وتم ذلك من خلال مراجعة ما أمكن التوصل إليه من المراجع والدوريات العلمية المتخصصة والإصدارات المهنية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، بهدف إستنباط المقترحات والنتائج اللازمة للإجابة على أسئلة مشكلة الدراسة.

كما إستخدم الباحث **المنهج الإستقرائي** في الدراسة التطبيقية، وأسلوب تحليل المحتوى للتقارير المالية المجمعة من الشركات عينة الدراسة بهدف إختبار الفروض بإستخدام التحليلات الإحصائية الملائمة للتحقق من العلاقة المشتركة بين متغيرات الدراسة.

سابعاً: حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- تقصر الدراسة على الشركات المساهمة المسجلة في السوق المالية المصرية، بإستثناء البنوك وشركات التأمين لما لها من طبيعة أعمال خاصة.

- لن تتعرض الدراسة بالشرح والتحليل لمفهوم إدارة الأرباح ودوافعها وأساليبها، وكذلك أنواع المستحقات وطرق قياسها إلا بالقدر الذي يخدم هدف الدراسة.
- لن تتعرض الدراسة لمفهوم ونماذج قياس تكلفة رأس المال المملوك إلا بالقدر الذي يخدم هدف الدراسة ولكنها سوف تتعرض لمفهوم وقياس تكلفة الأموال المقترضة.
- لن تتعرض الدراسة لمفاهيم التحفظ المحاسبي وعلاقته بتكلفة التمويل وجودة التقارير المالية لإنها تخرج عن نطاق الدراسة الحالية إلا بالقدر الذي يخدم هدف الدراسة.
- تقتصر قابلية نتائج الدراسة للتعميم على شروط وضوابط عينة الدراسة.

ثامناً: خطة تبويب الدراسة

إنطلاقاً من مشكلة الدراسة وتحقيقاً لأهدافها، وفي ضوء تحليل إتجاهات الدراسات المحاسبية السابقة، فإن الباحث يستكمل الدراسة الحالية وفقاً للخطة التالية:

- القسم الأول: تحليل لمفهوم وأنواع إدارة التدفقات النقدية وعلاقته بتكلفة الإقتراض.
- القسم الثاني: دراسة العلاقة بين مفهوم وأهمية تكلفة التمويل بالإقتراض وجودة التقارير المالية.
- القسم الثالث: دراسة أهمية مفهوم ومقاييس جودة التقارير المالية.
- القسم الرابع: تأثير تداعيات جائحة كورونا على تكلفة التمويل وجودة التقارير المالية.
- القسم الخامس: الدراسة التطبيقية وإختبار صحة الفروض.

نتائج وتوصيات الدراسة.

القسم الأول: تحليل لمفهوم وأنواع إدارة التدفقات النقدية وعلاقته بتكلفة الإقتراض

لقد إهتم الأدب المحاسبي بمفهوم التدفقات النقدية حيث أن الهدف الأساسي منها هو مساعدة المستثمرين والدائنين وباقي أصحاب المصالح من تحليل معلومات النقدية الخاصة بالمدفوعات والمقبوضات خلال الفترة المالية، وتوضح **قائمة التدفقات النقدية** مستوى التغيرات النقدية الداخلية والخارجية التى تحدث داخل الوحدة الإقتصادية سواءاً بالإرتفاع أو الإنخفاض بهدف معرفة أسباب تلك التغيرات. (Lambert et al., 2007)

كما حظي الفكر المحاسبي بالعديد من الدراسات التى تناولت أهمية قائمة التدفقات النقدية (Shivakumar, 2006- Das et al., 2013 – Arthur et al., 2010) حيث ترتبط أهمية قائمة التدفقات النقدية بمستقبل الوحدة الإقتصادية، وتعتبر جزء مهم في التعرف على مصادر وإستخدامات النقدية في أنشطة الوحدة الإقتصادية، بغرض تقييم الوضع المالي من السيولة

والقدرة على الوفاء بالإلتزامات، كما ترتبط أهميتها في تقييم قدرة المشروع في الحصول على النقدية من الأنشطة التشغيلية.

وتفيد معلومات التدفقات النقدية أصحاب المصالح (Barth et al.,2016) بتوفير المعلومات الخاصة بالسيولة المالية اللازمة لسداد ديون الدائنين والمقرضين، وكذلك تفيد المحللين الماليين في التنبؤ بالأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية. كما تهتم الوحدة الإقتصادية بقائمة **التدفقات النقدية التشغيلية** في الإفصاح عن **المقبوضات والمدفوعات النقدية** من النشاط الرئيسي للوحدة الإقتصادية (Kieso et al., 2020)، وتقدير السيولة أو الإيرادات التى يجب تحقيقها من بيع المنتجات والخدمات، وتوفير معلومات عن **التمويل اللازم للإستثمارات** المزمع إنشائها في المستقبل (إسماعيل، ٢٠١٧) ، كما تفيد معلومات قائمة التدفقات النقدية التشغيلية في **تقييم نسب السيولة** ومؤشرات جودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية.(Atieh, 2015)

وتعتبر التدفقات النقدية للأنشطة ا لتشغيلية المقياس الأكثر شمولا **للأداء المالي** من وجهة نظر الدائنين والمقرضين للحكم على مدي سداد الديون وقت إستحقاقها، كما تعتبر **مؤشراً** لمدى مساهمة الوحدة الإقتصادية في إنتاج تدفقات نقدية كافية لسداد الإلتزامات، ومؤشراً على زيادة القدرة الإنتاجية والإستثمارية للوحدة نظراً لإرتباطها بتحويل الأرباح إلى **تدفقات نقدية مستقبلية** بعيداً عن حسابات المستحقات كالمبيعات الآجلة.(Hoque & Rakow, 2016- Zhang & Wu, 2018)

كما تناول **معيار المحاسبة المصري رقم** (٤) أهمية معلومات قائمة التدفقات النقدية حيث أنها تُمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم التغيرات التى تحدث على صافي أصول المنشأة وهيكلها المالي وتقييم قدرتها على توليد النقدية وما في حكمها، ومقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية لمنشآت مختلفة بما في ذلك درجة السيولة والملاءه المالية التى تقيس المقدرة على سداد الديون والإلتزامات، وإختبار العلاقة بين الربحية وصافي التدفق النقدي وتأثير تغير الأسعار.(الجهاز المركزي للمحاسبات، ٢٠٢٠)

ومن جانب آخر، تمثل **إدارة التدفقات النقدية** تمثل تدخلا متعمداً من إدارة الوحدات الإقتصادية للوصول إلى نتائج أو قرارات معينة لكي تعطي صورة إيجابية لدي المساهمين والمستثمرين خصوصاً في حالة العسر المالي أو الإفلاس (Broome,2004)، ونتيجة لمرونة المعايير المحاسبية فقد تم إستغلالها من جانب بعض الوحدات الإقتصادية **بالتلاعب في تصنيف**

أنشطة عمليات التدفقات النقدية (Nagar & Sen, 2015)، **بهدف تغيير** قيم التدفقات النقدية وتوزيعها على الأنشطة التشغيلية والإستثمارية والتمويلية بالمخالفة للواقع بهدف إنتاج معلومات تخدم توقعات معينة بهدف خدمة مصالح إدارة الشركة وأيضا بهدف التأثير على قرارات المستثمرين والمقرضين، لذا فإنه **توجد علاقة** بين إدارة التدفقات النقدية التشغيلية وكل من **تكلفة التمويل** ومخاطر الإفلاس.(Geile, 2007 – Zhang,2006)

وفي نفس الإطار، تقوم الوحدات الإقتصادية بإدارة التدفقات النقدية من **خلال التلاعب في توقيت حدوث العملية المالية** (Lightstone et al., 2014 - Lee, 2012) ، وذلك بتأجيل تسجيل مدفوعات الموردين، وتعجيل تسجيل متحصلات العملاء بهدف زيادة التدفقات من العمليات التشغيلية في نهاية السنة المالية على حساب تدفقات الفترة التالية، خصوصا في الشركات التي يكون العام المالي لها متداخل مع نهاية عام مالي آخر خاص بالموردين والعملاء. كما يمكن إدارة معلومات قائمة التدفقات النقدية بهدف إخفاء عناصر الدخل من مستحقات ومقدمات، وذلك للتغطية على ضعف المؤشرات المالية للشركة.(Siegel,2006)

وبينت العديد من الدراسات (Siegel,2006 - Geile, 2007 – Hutchison et al, 2007 – Weiss & Yang,2007 –Lightstone et al., 2014-Paryabi and Fazlzadeh, 2012) قيام العديد من الوحدات الإقتصادية بإدارة معلومات التدفقات النقدية كما في الشكل التالي رقم (١):

شكل رقم (١)
يوضح أساليب إدارة التدفقات النقدية

المصدر : شكل من إعداد الباحث

هذا وتقوم بعض الشركات (Nagar & Sen, 2015 - Alfonso et al., 2012 – Lee,2012) **بالتلاعب بأرقام قوائم التدفقات النقدية** بقصد إدارتها عند **إنخفاض التصنيف الإئتماني** لها عند إرتفاع نسب المديونية، وكذلك إعادة **تصنيف وترتيب** العمليات الداخلة والخارجة في قائمة التدفقات النقدية بشكل يؤثر في إرتفاع صافي التدفقات التشغيلية نظراً لإرتباطها بأسعار الأسهم، وكذلك **التأثير على الأرباح** الحالية أو المستقبلية **عن طريق إدارة المبيعات والتلاعب** بها من خلال زيادة المبيعات الحالية بنسب خصم عالية أو تخفيض معدل الفوائد على المبيعات الآجلة بهدف تضخيم صافي التدفقات النقدية التشغيلية (Roychowdhury, 2006)، وذلك بقصد تحقيق بعض المنافع والدوافع والمصالح الشخصية لإدارة الوحدة الإقتصادية والمتمثلة في زيادة المكافأت والحوافز، مما يضر بمصالح الشركة مع جميع الأطراف المستفيدة على المدي الطويل.

ومن جهة أخري، فيري البعض (Ni et al., 2019 - Lee, 2012 - Geile, 2007) إن إدارة التدفقات النقدية تؤدي **إلى فقدان الثقة في القوائم المالية وبالتالي إنخفاض جودة التقارير المالية** خصوصاً في الشركات المساهمة نتيجة لإنفصال الملكية عن الإدارة، حيث يؤثر ذلك في إختيار السياسات المحاسبية التى تخدم مصالح إدارة الوحدة الإقتصادية، مما يؤثر على دقة نتائج الأحداث والعمليات المالية في كل **من قائمة التدفقات النقدية التشغيلية وقائمة المركز المالي**.

القسم الثاني: دراسة العلاقة بين مفهوم وأهمية تكلفة التمويل بالإقتراض وجودة التقارير المالية

يحتاج المستثمر إلى المعلومات الهامة لتقييم قدرة الوحدة الإقتصادية على إستثمار أموالها الحالية والمقترضة، حيث يعبر **هيكل تكلفة التمويل** (تكلفة رأس المال) في أي وحدة إقتصادية عن العائد المطلوب للمستثمر أو المساهم أو الدائن أو المقرض سواءاً كان **تمويل ذاتياً أو تمويل خارجياً** (الحناوي، ٢٠١٨- Chen & Zhu, 2013) وبذلك فإن تكلفة التمويل تمثل **الحد الأدنى لمعدل العائد المقبول** للمساهمين والدائنين لإستثمار أموالهم في المنشأة كتعويض عن المخاطر المرتبطة في هذا الإستثمار، كما أنها تمثل القيمة **الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية** بشكل يزيد عن عائد إستثمار المساهمين والدائنين. (سعدالدين، ٢٠١٤)

وتتكون مصادر **تكلفة التمويل من التمويل بحقوق الملكية** مثل إصدار الأسهم العادية والأسهم الممتازة والأرباح المحتجزة التى تستخدم في تمول إستثماراتها، وأيضا **التمويل بالديون** عن طريق الإقتراض طويل الأجل من البنوك أو إصدار السندات، وتتأثر تكلفة التمويل بنسبة كل عنصر مملوك أو مقترض.(Salehi et al.,2012)

فتكلفة **التمويل بالإقتراض** تمثل المبلغ الواجب دفعه للحصول على أموال لازمة للوحدة الإقتصادية، كما أن حساب تكلفة التمويل بدقة سوف **يُمكن** الوحدة الإقتصادية من إتخاذ القرارات المناسبة من ناحية مصدر التمويل وتقييم المشروعات التى ستستخدم فيها الأموال المقترضة والمفاضلة بينها، وبالتالي فإن **هيكل رأس المال الأمثل** يعمل على **خفض تكلفة التمويل بالإقتراض**، وتمثل تكلفة التمويل بالإقتراض في معدل الفائدة الفعلي، حيث أن القيمة الحالية للقرض مع فوائده يجب أن تكون مساوية للمبلغ المقترض.(Ross et al.,2020)

فقد أشار معيار **المحاسبة المصري** رقم (١٤) **بأن تكلفة الإقتراض** تمثل مصروف الفوائد والتكاليف الأخري التى تتكبدها المنشأة نتيجة لإقتراض الأموال بإستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي، وأيضا فروق العملة التى تنشأ عند الإقتراض بالعملة الأجنبية إلى المدي الذي تعتبر فيه تلك الفروق تعديلا لتكلفة الفوائد، ويتم معالجة تكاليف الإقتراض كمصروفات في قائمة الدخل، وبالتالي فإن تكلفة الإقتراض تمثل المبالغ المتعلقة مباشرة بإقتناء أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل بشكل يجعلها جزءاً من تكلفة ذلك الأصل.(الجهاز المركزي للمحاسبات، ٢٠٢٠)

ويمثل **مفهوم تكلفة الأموال المقترضة** من **السندات** أو **القروض** بأنه معدل الفائدة (Ahmed et al.,2015) الفعلي السائد في السوق والذي يجب أن تدفعه الوحدة الإقتصادية للجهة التى قامت بدفع القرض بعد خصم قيمة الضريبة وفقاً للمعادلة التالية: $COD_{i,t} = (IC_{i,t} / TD_{i,t}) X (1-TR)$ حيث أن $COD_{i,t}$ تمثل تكلفة الإقتراض للشركة i عن السنة t، وأن $IC_{i,t}$ يمثل مصروف الفائدة للشركة i عن السنة t، وأن $TD_{i,t}$ يمثل إجمالي الالتزامات أو القروض طويل الأجل للشركة i عن السنة t، في حين أن الرمز TR يمثل معدل الضريبة السائد حسب نوع النشاط. وبذلك فإن تكلفة التمويل بالإقتراض تمثل **معدل الفائدة التى تُدفع للمقرضين** لإستخدام أموالهم المقترضه بعد إستبعاد الضريبة.(Chen & Zhu, 2013 – Li,2015)

ومن زاوية أخرى، تعتمد الوحدات الإقتصادية بشكل أساسي على تنوع مصادر التمويل سواءاً كان **التمويل ذاتياً من الأسهم كرأس مال** والأرباح المحتجزة أو من خلال **القروض البنكية أو القروض بالسندات**، وكلما إرتفع حجم الإستثمار إرتفع حجم التمويل وتكاليفه، حيث **يؤدي إرتفاع تكاليف التمويل** إلى **إنخفاض** في **جودة التقارير المالية** بصورة كبيرة (Bauwhede et al., 2015)، وإرتفاع **مخاطر تكلفة الإقتراض** (سعر الفائدة) وتكلفة الإفلاس للشركة وحاملي الأسهم، مما يجعل لدى إدارة الشركة دافعا لتجنب فقدان السيطرة على الشركة من خلال **ممارسات الإستحقاق الإختياري لتحسين مركزها أمام المقرضين** من أجل عدم مخالفة أو إنتهاك شروط الإقتراض. (Moline, 2007)

وإتساقاً مع ما سبق، فإنه **تنخفض تكلفة الأموال المقترضة** نتيجة إرتفاع حجم وتنوع نشاط الشركة (Ahmed et al.,2015)، كما **تنخفض تكلفة الإقتراض** في مرحلة الإزدهار الإقتصادي، حيث تكون أسعار الفوائد متدنية ويمكن سداد الفوائد وأصل القرض بسهولة، مما يؤثر على نسب السيولة والربحية بالإرتفاع ويجعل **المقرضون** مطمئنون على **سداد الأموال المقترضة**.

كما أن **إرتفاع جودة** التقارير **المالية** يؤدي إلى خفض مخاطر وعدم تماثل المعلومات بين المتعاملين من المستثمرين والمقرضين ومستخدمي القوائم المالية (Salehi et al.,2012)، وبالتالي **إنخفاض تكلفة الحصول على الأموال المقترضة** نتيجة **إرتفاع جودة المعلومات في التقارير المالية** (المدبولي، ٢٠١٦)، مما ينعكس على **إرتفاع التدفقات** النقدية **التشغيلية** والتمويلية، في حين يؤدي **إرتفاع** تكلفة الأموال المقترضة إلى **إنخفاض** في التدفقات النقدية الإستثمارية.(أبو خزانة، ٢٠١٥)

القسم الثالث: دراسة أهمية مفهوم ومقاييس جودة التقارير المالية

يتمثل الهدف الرئيسي من إعداد التقارير والقوائم المالية في تقييم الأداء السابق والتنبؤ بالأداء المستقبلي وتوفير وتوصيل معلومات مالية وغير مالية للشركة لخدمة الأطراف الخارجية من أصحاب المصالح (Fettry,2015) وكنتيجة للأزمات والإنهيارات التى تعرضت لها كبري الشركات الأمريكية بسبب الحرية المتاحة للوحدات الإقتصادية في إستخدام البدائل المحاسبية، فقد إرتفع إهتمام المستخدمين بمفهوم **جودة التقارير المالية**، فقد عرف مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة بالمملكة المتحدة(ASB) **جودة التقارير المالية** بأنها القوائم والتقارير المالية التى توفر معلومات وبيانات دقيقة وحقيقية وكمؤشر جيد لتوزيعات الأرباح، وتعتبر أداة لإتخاذ قرارات رشيدة لمساعدة المحللين الماليين في تحليل الأداء المالي والتشغيلي الحالي والمستقبلي للوحدة الإقتصادية.(Herath & Albarqi, 2017)

فقد قامت بعض الدراسات المحاسبية بإستخدام مصطلح جودة التقارير المالية بشكل مباشر(صالح،٢٠١٠ – فؤاد،٢٠١٥ -Dima et al., 2013)، كما إستخدمت بعض الدراسات الأخرى مصطلح **جودة الأرباح المحاسبية**(*) أو **جودة المعلومات المحاسبية** للإشارة والدلالة على **جودة التقارير المالية** (الزمر،٢٠٢٠ – فؤاد،٢٠١٥ – Rad et al., 2016). وفي المقابل تمثل جودة التقارير المالية مصداقية المعلومات المحاسبية الواردة بها والتى تؤثر إيجابياً على المساهمين والمقرضين

(*) تعبر جودة الأرباح المحاسبية عن تحليل وتمييز للأرقام الناتجة من التدفقات النقدية التشغيلية طبقاً للأساس النقدي وأساس الإستحقاق والذي يهدف إلى تقييم التدفقات النقدية المستقبلية للوصول الي جودة الإستحقاق، حيث ترتفع جودة الأرباح المحاسبية عندما يقترب صافي الربح التشغيلي من التدفقات النقدية التشغيلية. (عبيد،٢٠١٧)

والدائنين وغيرهم في عملية إتخاذ القرارات بشأن مدى العلاقة بالوحدة الإقتصادية، **ويشترط لتحقيق جودة التقارير المالية** بحيادية ونزاهة أن تخلو من التحريف والتضليل، بهدف تخفيض عدم تماثل المعلومات المحاسبية ومخاطر المعلومات بين المستخدمين وزيادة قدرتهم على مراقبة أنشطة الشركة بهدف زيادة الإستثمار **وتخفيض تكلفة الأموال المقترضة**.(Lin et al., 2014 - Li, 2015)

وقد تناولت العديد من الدراسات **مفهوم جودة التقارير المالية**، فقد عرفها (صالح،٢٠١٠) بأنها الدقة التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية التي تشتمل عليها تلك التقارير، وخاصة ما يتعلق منها بالأرباح المحاسبية، كما تناولت دراسة (Garrett et al, 2014) مفهوم جودة التقارير المالية بمدى تحقيق **منفعة للأطراف** التى تستخدمها وخلوها من أية ممارسات تدل على إدارتها. ومن جهة أخري، فقد بينت دراسة (Watrin & Ullmann,2012) أن مفهوم جودة التقارير يشير الي الممارسات الغير مرغوب فيها التى تقوم بها إدارة الوحدة الإقتصادية من خلال السياسات والطرق المحاسبية المتاحة للتأثير على رقم الربح، حيث أن إنخفاض تلك الممارسات يؤدي إلى **إرتفاع في جودة الأرباح وبالتالي إرتفاع جودة التقارير المالية**، مما يؤثر إيجابياً على قرارات أصحاب المصالح.

وإتساقاً مع ما سبق، فإن **إرتفاع** جودة التقارير المالية يعمل على الحد من تماثل المعلومات بين المتعاملين مع الوحدة الإقتصادية، **وتخفيض** كل من المخاطر الأخلاقية لإدارة الشركة ومشاكل الإختيار العكسي لمخاطر المعلومات وزيادة قدرة الشركة على تحديد الفرص الإستثمارية ذات العائد الموجب، بشكل يقلل **من تكلفة التمويل** ويؤدي إلى تحسين الكفاءة الإستثمارية (Chen & Zhu, 2013 – Xu, et al.,2012) ، وعلى العكس من ذلك، فإن إنخفاض جودة التقارير المالية **يؤدي إلى إرتفاع في عدم التأكد من المعلومات المحاسبية** وبالتالي إنخفاض الثقة والمصداقية في تلك المعلومات وإرتفاع في عدم تماثل المعلومات المحاسبية بين المستثمرون والمحللون الماليون بشأن توزيعات التدفقات النقدية المستقبلية مما يؤدي إلى إرتفاع في مخاطر المعلومات الخاصة بالفشل المالي **وإرتفاع في تكلفة التمويل بالإقتراض**.

ومن جهة أخري، فقد تعددت مقاييس جودة التقارير المالية بإستخدام مقاييس خصائص **جودة المعلومات المحاسبية** والذي يشتمل على مقاييس الملائمة والمتضمن القيمة التنبؤية بالأرباح ومدى إستمراريتها وأيضا مقياس التدفقات النقدية المستقبلية، وذلك للحكم على مدى جودة عرض المعلومات وقابليتها للتحقق.(Chen et al, 2014)

كما يمكن قياس جودة التقارير المالية من خلال **مقاييس جودة الأرباح** بإستخدام المستحقات التشغيلية وذلك في **شكل نسبة مالية** مكونة من نسبة **الفرق** بين **صافي الدخل المحاسبي** قبل البنود

غير العادية **وصافي التدفقات** النقدية التشغيلية مقسومه على **متوسط الأصول** حيث يشير الإنخفاض في هذه النسبة أن التقارير المالية تتصف بالجودة والعكس صحيح.(Bhattacharya et al., 2008)

وتناولت بعض الدراسات (Xie, 2015 - الزمر،٢٠١٢- الرشيدي،٢٠١٢) قياس جودة التقارير المالية من خلال قياس مستوي **عدم تماثل المعلومات المحاسبية** بين الأطراف المتعاملة مع الوحدة الإقتصادية، ومقياس مستوى **التحفظ المحاسبي** بهدف الإحتياط للأحداث المستقبلية ومواجهة البدائل السيئة بشكل إيجابي. وإستخدمت دراسات أخرى **نموذج المستحقات** كمقياس عملي لجودة التقارير المالية (Sivaramakrishnan and Yu,2008 - Chin et al, 2015) لتوضيح مدى تحقق الأرباح والتدفقات النقدية، ولتحديد العلاقة بين الإستحقاق الكلي والتدفقات النقدية الحالية والسابقة مع تحديد الإستحقاق الإختياري (الغير عادي) والإستحقاق غير الإختياري (العادي).

ومن جانب آخر، فقد إستخدمت بعض الدراسات (Rad et al., 2016 - حسين، ٢٠١٨ – عبدالحليم،٢٠١٩) **نموذج الإستحقاقات الإختيارية المعدلة بالأداء** في قياس جودة التقارير المالية، حيث يركز المقياس على قياس قيمة الإستحقاقات الإختيارية بشكل متوافق مع الأداء المالي للوحدة الإقتصادية، ويتكون المقياس من صافي الربح وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية وإجمالي الأصول والتغير في الإيرادات وصافي الأصول الثابتة ومعدل العائد على الأصول.

القسم الرابع: تأثير تداعيات جائحة كورونا على تكلفة التمويل وجودة التقارير المالية

لقد إنعكست **آثار** جائحة كورونا على منشآت الأعمال حيث إرتفعت درجة الغموض **وعدم التأكد** في مؤشرات أسواق الأسهم في دول العالم **وإنخفضت قيمة الأسهم** العالمية إلى ٦ تريليون دولار خلال خمسة أيام من ٢٣ الي ٢٨ فبراير من عام ٢٠٢٠، وإنهارت أسعار النفط إلى أدني مستوى لها منذ ١٨ عاماً.(Salterio,2020 - Yan et al.,2020)

كما أدت جائحة كورونا **إلى ركود في الإقتصاد العالمي** في عام ٢٠٢٠ بشكل لم يسبق له مثيل إلى جانب **إنهيار إيرادات التصدير** في دول العالم ومدفوعات الديون واجبة السداد بمبلغ يقدر من ٢ إلى ٣ تريليون دولار (تقرير التجارة والتنمية، ٢٠٢٠)، ومن جانب آخر، فقد تأثرت كافة الشركات على مستوى العالم سلبياً بجائحة كورونا نسبة ٨٠% ، كما بينت المؤشرات **المالية إنخفاض في أرباح الربع الأول** من عام ٢٠٢٠ مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠١٩ وإنخفاض أسعار الأسهم بنسبة تزيد عن ٣%.(El-Mousawi & Kanso,2020)

وتتمثل الآثار المحاسبية لجائحة كورونا(*) في تأثير سلبي على مصداقية إعداد **التقارير المالية** من حيث إحتمالية إعداد تقارير وقوائم **مالية مضللة بشكل جوهري** عند قياس القيمة العادلة في المستوى الثالث الذي يعتمد **على الحكم والتقدير الشخصي**، والقياس اللاحق للأصول غير الملموسة، وأيضا **الشك في قدرة المنشأة على الإستمرار وسداد الإلتزامات المطلوبة** في مواعيدها من أقساط القروض **المستحقة وفوائدها** نتيجة عدم توفر السيولة الكافية للسداد مما يعمل على إرتفاع **تكلفة التمويل المحتملة** نتيجة حالة عدم التأكد المصاحبة لجائحة كورونا، بالإضافة إلى تدهور الأداء المالي ونسب النشاط للوحدات الإقتصادية.(إبراهيم وزايد،٢٠٢٠ – محمود والطحان، ٢٠٢٠)

وتماشياً في ذات الإتجاه، فقد يصعب على الوحدة الإقتصادية **الإفصاح عن قدرتها على الإستمرار** في ظل وجود مستويات عدم التأكد تجاه المعلومات المتاحة عن المستقبل مما يترتب عليه **إنخفاض في صافي التدفقات النقدية** وتآكل الأرباح، وأيضاً **إرتفاع** تكاليف **الغرامات والتعويضات** الخاصة بالتوقف عن إمدادات المواد الأولية (ICPAC,2020)، مما يستدعي الأمر إضافة فقرة في تقرير مراقب الحسابات تفيد الإفصاح عن رأيه في قدرة المنشأة على الإستمرار خلال أزمة جائحة كورونا.(أبو طالب،٢٠٢٠ – علي، ٢٠٢١) وفي هذا الشأن، فقد أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية في مصر (الهيئة العامة للرقابة المالية،٢٠٢٠) التعليمات الواجب إتباعها في **الإفصاح** عن الآثار الإقتصادية لجائحة كورونا في **القوائم المالية** للشركات المقيدة في البورصة المصرية.

كما إنعكست تداعيات جائحة **كورونا المتوقعة** في إنخفاض **جودة التقارير المالية** نتيجة تعذر **الإفصاح المحاسبي** عن الآثار المحتملة لجائحة كورونا في **وظائف المحاسبة المالية** والمتمثله في الإعتراف والقياس والإفصاح عند إعداد التقارير المالية، وصعوبة وضع **إفتراضات للتدفقات النقدية** طبقاً لدرجة **المخاطر** المصاحبة للتقديرات المحاسبية في ظل حالات عدم التأكد.(محمود والطحان،٢٠٢٠– الجبلي،٢٠٢٠ – الجبلي والأشقر،٢٠٢١)

وقد صاحب تداعيات جائحة كورونا المتوقعة إفلاس عدد كبير **من عملاء الشركة المدينون لها** وعدم القدرة على **تحصيل الديون** ، **مما يستدعي الأمر الإفصاح عن** مخاطر كل من السيولة

(*) ظهر فيروس كورونا (COVID-19) في أواخر عام ٢٠١٩ في مدينة ووهان في مقاطعة هوبي الصينية وهي تمثل أكبر مركز صناعي للتعامل الدولي في الصين حيث يتم تصدير (٧٨%) من صادراتها للعالم، حيث أشارت منظمة الصحة العالمية أن هذا المرض شديد العدوى وينتشر بسرعة عالية بين الأفراد والدول لسهولة إنتقاله عبر التنفس أو ملامسة الأسطح الملوثة، مما صنفته منظمة الصحة العالمية في ١١ مارس من عام ٢٠٢٠م بأنه وباءاً عالمياً Pandemic، حيث نتج عنه ملايين الوفيات على مستوى العالم. وقد أثر ذلك على الحياة الإقتصادية والمالية بالتوقف، وغلق العديد من الأنشطة الإقتصادية والتجارية مما أثر على عدم سداد الوحدات الإقتصادية لإلتزاماتها نتيجة للقيود الوقائية المفروضة وقد صاحب ذلك إرتفاع مخصصات خسائر القروض الممنوحة وإحتياطيات رأس المال ونسب الملاءة المالية لدى البنوك. (عبدالباقي،٢٠٢٠)

والإئتمان وتقديرات قياس القيمة الدفترية للأصول والإلتزامات (Deloitte,2020) **ومـدى تـأثر العمـلاء** بتلك الأزمة، وذلك للتخفيف من الآثار السلبية وزيادة الإطمئنان والثقة لدى أصحاب المصالح، (Michael & Touche,2020) بهدف إيصال **معلومات** ذات **جودة عالية**.

ومن جانب آخر، فقد قامت الحكومة المصرية شأنها كباقي دول العالم أثناء الجائحة بوقف المدارس والجامعات ودور العبادة، وتخفيض ساعات العمل والحظر اليومي والعمل من المنزل للحد من التجمعات البشرية، وفرض قيود على حركة التنقل وإلغاء كافة أشكال المناسبات والإحتفالات، وذلك للحد من **تأثير جائحة كورونا** حيث أثر ذلك على قطاع النقل وأعمال البناء، وإمتد الأثر إلى **إرتفاع تكاليف خدمة الديون** نتيجة إنخفاض الإنتاج، مما أثر على سداد إلتزامات **القـروض من فوائد**.(البنك الدولي، ٢٠٢٠ – الجبلي والأشقر،٢٠٢١)

القسم الخامس: الدراسة التطبيقية وإختبار صحة الفروض

تستهدف الدراسة التطبيقية إختبار صحة فروض الدراسة التى تم التوصل إليها في الشق النظري من الدراسة، كما تستهدف الدراسة بناء النماذج المحاسبية متعددة المتغيرات لقياس علاقات المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في ظل وجود المتغيرات الرقابية.

ولتحقيق هذا الهدف، فقد **حدد الباحث** وسائل إجراء الدراسة التطبيقية بإستخدام البيانات المنشورة للشركات المسجلة بسوق المال المصري خلال الفترة من عام ٢٠١٧ الي عام ٢٠٢٠م، وذلك لتحديد أثر كل من إدارة التدفقات النقدية وتكلفة التمويل بالإقتراض على جودة التقارير المالية في ظل وجود جائحة كورونا، مع الإستعانة ببعض المتغيرات الرقابية لتحييد أثرها على المتغير التابع في سياق العلاقة محل الدراسة قياساً على دراسات (الحناوي،٢٠١٨– علي، ٢٠٢١– المدبولي،٢٠١٦ حسين،٢٠١٨ - Nagar & Sen, 2015) وعلى ضوء ذلك سوف يتعرض الباحث للدراسة التطبيقية على النحو التالي:

١-مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات الصناعية والخدمية والسياحية والصحية والعقارية ومواد البناء والتى تتداول أسهمها في سوق المال المصري، وقد إستخدم الباحث **مـدخل تحليـل المحتوى** Content Analysis لتحليل البيانات الواردة في شركات الدراسة بإستخدام أسلوب البيانات الطولية Panel Data (longitudinal data) الذي يجمع بين إسلوب **البيانات المقطعية** Cross Section Data وأسلوب بيانات **السلاسل الزمنية** Time Series Data بهدف إمكانية ومحاولة تعميم

نتائج الدراسة على كافة مفردات مجتمع الدراسة، حيث بلغت عينة الدراسة ١٠٦ شركة في السنوات من ٢٠١٧ الي ٢٠٢٠م وفقاً للمحددات التالية:

- أن تكون من الشركات النشطة بالبورصة والمتداولة ضمن مؤشر السوق (EGX 100) وأن يتم التداول عليها لفترتين على الأقل خلال فترة الدراسة.(*)
- تم إستبعاد الشركات التى تعرض قوائمها بعملة أخري غير الجنيه المصري.
- يتم التعامل مع شركات الدراسة التى تقوم بإعداد التقارير المالية في نهاية شهر ديسمبر من كل عام فقط، بهدف توحيد أسس القياس والإتساق عند مقارنة النتائج.
- عدم إندماج أو توقف نشاط أو شطب أو إيقاف تداول لأي من شركات الدراسة خلال فترة الدراسة، وان تكون الشركة قد مضى على قيدها في البورصة أكثر من خمس أعوام.
- أن تتوافر كافة التقارير المالية السنوية (قائمة المركز المالي و قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية) بشكل كاف لحساب متغيرات الدراسة بإنتظام خلال فترة الدراسة.
- تم إستبعاد البنوك وشركات التأمين نظرا لإختلاف طبيعة عمل هذه المؤسسات والتى تحكمها قواعد تنظيمية ومتطلبات قانونية معينة، مما يصعب المقابلة والمقارنة مع باقي القطاعات.
- إستبعاد الشركات عينة الدراسة التى تحقق خسائر لأكثر من عامين متتاليين حتى يكون هناك إتساق ملائم في نتائج العينة (عدم وجود مبيعات أو إيرادات خلال أعوام الدراسة).

وبعد تحديد المحددات السابقة وإستبعاد قطاع البنوك وعددها ٦ بنوك، فقد تم تحديد حجم الشركات المسجلة ضمن مؤشر السوق المصري (EGX 100) والممثلة لمختلف القطاعات الإقتصادية، كما تم تتبع إنضمام وخروج الشركات من مؤشر السوق المصري خلال فترة الدراسة حتى نهاية عام ٢٠٢٠م.

وبناءاً عليه، فقد أصبح عدد الشركات الخاضع للدراسة يمثل ٦٤ شركة بإجمالي عدد مشاهدات بلغ ٢٣٠٤ مشاهدة (٢٥٦ مشاهدة خلال أربعة سنوات في عدد ٩ متغيرات في كل شركة) موزعة على قطاعات مؤشر السوق المصري (EGX 100) والبالغ عددها ١٦ قطاع **بإستثناء** قطاع البنوك. ويعرض الجدول التالي رقم (١) القطاعات والشركات عينة الدراسة بعد الإستبعادات وفقاً للمحددات السابقة.

(*) يعكس مؤشر السوق (EGX 100) قياس أداء نشاط أعلى ١٠٠ شركة في السوق الرئيسي للأوراق المالية المصري (بدون أداء الشركات المقيدة في بورصة النيل)، بهدف توفير أدوات أوسع للمستثمرين لإدارة مؤشرات سوق الأوراق المالية، حيث يتضمن المؤشر أداء نشاط أكبر ثلاثين شركة في السوق (EGX 30) وأيضا أكبر سبعين شركة نشاطاً (EGX 70) في السوق المصري، وقد تم قياس المؤشر لعينة الدراسة في ٣١ مارس من كل عام نظراً لتوافر البيانات المالية. وتحقيقاً لقياس عينة الدراسة فقد تم إضافة بعض الشركات وإستبعاد بعض الشركات نظراً لخروجها من مؤشر السوق (EGX 100) طبقاً للمراجعة الدورية للمؤشر مرتين في العام. (موقع البورصة المصرية: egx.com.eg)

جدول رقم (١)
يوضح القطاعات وعدد شركات الدراسة

القطاعــات	عدد شركات EGX 100	الإستبعـادات				عدد شركات الدراسة	النسبة المئوية لشركات الدراسة
		شركات بالدولار	شركات غير مكتملة البيانات	شركات حققت خسائر متتالية	قوائم م. تنتهي في ٦/٣٠		
الأغذية والمشروبات	١٤	-	١	٥	١	٧	%١١
إتصالات وإعلام ومعلومات	٤	١	-	-	-	٣	%٥
تجارة وموزعون	٢	-	-	-	١	١	%١,٥
خدمات نقل وشحن	٣	-	-	-	٢	١	%١,٥
خدمات تعليمية	١	-	-	-	-	١	%١,٥
خدمات مالية غير مصرفية	١٦	٢	٢	٣	-	٩	%١٤
خدمات ومنتجات صناعية	٣	-	-	-	-	٣	%٥
رعاية صحية وأدوية	٣	-	-	-	-	٣	%٥
سياحة وترفيه	٥	-	١	١	-	٣	%٥
طاقة وخدمات مساندة	٢	١	-	-	١	-	-
العقارات	٢٢	-	١	-	١	٢٠	%٣١
مقاولات وإنشاءات هندسية	٣	-	١	-	-	٢	%٣
منسوجات وسلع معمرة	٥	١	-	-	٢	٢	%٣
مواد البناء	٦	-	١	١	-	٤	%٦
موارد أساسية	١٠	-	-	٢	٤	٤	%٦
ورق ومواد وتعبئة وتغليف	١	-	-	-	-	١	%١,٥
الإجمالي	١٠٠	٣٦				٦٤	١٠٠ %

٢-مصادر جمع بيانات الدراسة التطبيقية:

إستندت الدراسة الحالية على مدخل تحليل محتوى المعلومات والإيضاحات المتممة للقوائم المالية، لذا فقد **إعتمد الباحث** في جمع بيانات الدراسة التطبيقية على موقع كل شركة علي الإنترنت، وموقع شركة مصر مباشر العالمية (www.mubasher.info/countries/eg)، وأيضا موقع شركة مصر لنشر المعلومات (www.egidegypt.com) ، وكذلك موقع البورصة المصرية (www.egx.com.eg)، وموقع شركة مصر لخدمات المعلومات والتجارة (www.mistnews.com).

٣-وصف نماذج متغيرات الدراسة:

تتضمن متغيرات الدراسة متغير تابع وهو جودة التقارير المالية ومتغيرين مستقلين هما إدارة التدفقات النقدية وتكلفة التمويل بالإقتراض ومتغير معدل للعلاقة الرئيسية محل الدراسة هو تأثير جائحة كورونا، وعدداً من المتغيرات الرقابية ممثلة في حجم الشركة ونسبة الرفع المالي

والسيولة، معدل العائد علي الأصول، ومعدل نمو الشركة ومعدل العائد النقدي التشغيلي على الأصول. ويعرض الشكل رقم (٢) إطار متغيرات ونماذج العلاقات المقترحة للدراسة كما يلي:

شكل رقم (٢)

يوضح إطار متغيرات ونماذج العلاقات المقترحة للدراسة

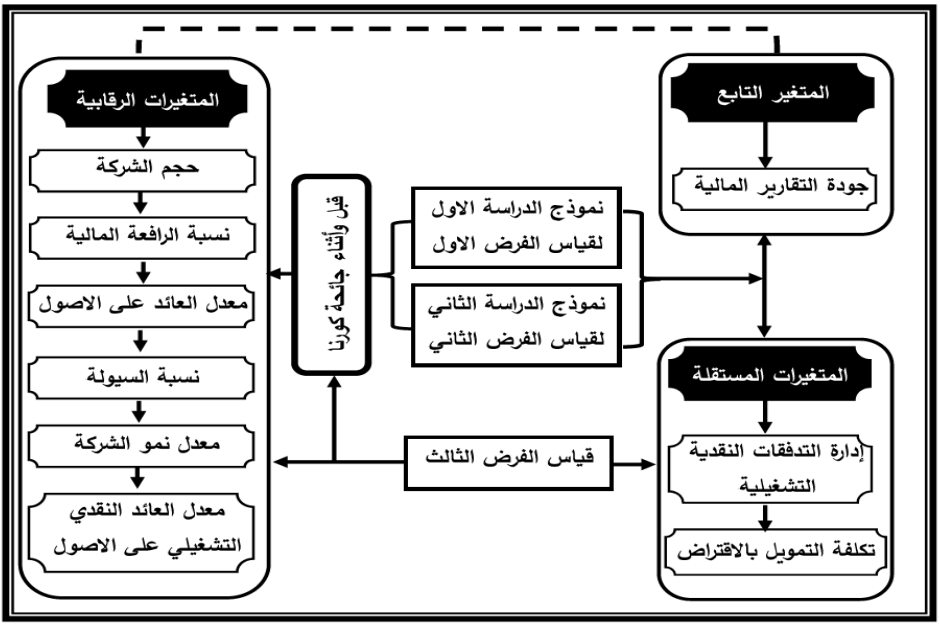

المصدر : شكل من إعداد الباحث

٤-توصيف وقياس نماذج متغيرات الدراسة:

أ- توصيف نموذج متغير إدارة التدفقات النقدية التشغيلية:

سوف يستخدم الباحث في الدراسة الحالية النموذج المستخدم في دراسة (Nagar & Sen, 2015) في قياس المتغير المستقل الخاص بإدارة التدفقات النقدية التشغيلية (CFOM) كما يلي:

$$CFO_{i,t}/A_{i,t-1} = \beta_0 + \beta_1 (1/A_{i,t-1}) + \beta_2 (S_{i,t}/A_{i,t-1}) + \beta_3 (\Delta S_{i,t}/A_{i,t-1}) + \beta_4 (ROA) + \beta_5 (SIZE) + \beta_6 (CFF_{i,t}/A_{i,t-1}) + \beta_7 (CFI_{i,t}/A_{i,t-1}) + \varepsilon_{i,t}$$

حيث أن:

$CFO_{i,t}/A_{i,t-1}$: صافي التدفقات النقدية التشغيلية للعام الحالي مقسوماً على إجمالي الأصول للعام السابق.

$S_{i,t}/A_{i,t-1}$: يمثل صافي المبيعات للعام الحالي مقسوماً على إجمالي الأصول للعام السابق.

$\Delta S_{i,t}/A_{i,t-1}$: يمثل التغير في إجمالي المبيعات (صافي المبيعات الحالية مطروحاً من صافي المبيعات للعام السابق) إلى إجمالي الأصول للعام السابق.

ROA : معدل العائد على الأصول ويقاس من خلال صافي الربح قبل البنود الإستثنائية مقسوماً على متوسط إجمالي الأصول.

SIZE : حجم الشركة ويقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.
$CFF_{i,t}/A_{i,t-1}$: صافي التدفقات النقدية التمويلية مقسوماً على إجمالي الأصول للعام السابق.
$CFI_{i,t}/A_{i,t-1}$: صافي التدفقات النقدية الإستثمارية مقسوماً على إجمالي الأصول للعام السابق.
$\varepsilon_{i,t}$: الباقي إحصائياً من تقدير النموذج.

حيث تم قياس كل من قيم المتغير التابع والمستقل من خلال تقدير معالم نموذج الإنحدار الخطي المتعدد بطريقة المربعات الصغرى Ordinally Least Square (OLS) بإستخدام البرنامج الإحصائي E-Views الإصدار (٩).

ب-توصيف متغير تكلفة التمويل بالإقتراض:

يتم يقاس المتغير المستقل الخاص بتكلفة التمويل بالإقتراض (COD) كما في دراسات (Chan & Hsu,2013–Ahmed et al.,2015 – Li,2015) من خلال المعادلة التالية:

COD: تكلفة التمويل بالإقتراض= (مصروف الفائدة / إجمالي قيمة مديونية القروض) X (١- معدل الضريبة)

ج- توصيف نموذج المتغير التابع:

سوف يستخدم الباحث فى قياس المتغير التابع مقياس قيمة الإستحقاقات الإختيارية المعدلة بالأداء(Performance – Adjusted Discretionary Accruals Measure) كمقياس لقيمة جودة التقارير المالية (FRQ) قياساً إلى دراسات (عبدالحليم،٢٠١٩- حسين،٢٠١٨ Rad et al., 2016) من خلال تقدير معالم نموذج الإنحدار الخطي المتعدد بطريقة المربعات الصغرى (OLS) وذلك بهدف إكتشاف أية ممارسات تقوم بها إدارة الوحدة الإقتصادية عند معالجة التقديرات المحاسبية، ويتكون النموذج مما يلي:

$$(IBX_{i,t} - CFO_{i,t}) = \beta_0 + \beta_1(1/A_{i,t-1}) + \beta_2(\Delta REV_{i,t}/A_{i,t-1}) + \beta_3(PPE_{i,t}/A_{i,t-1}) + \beta_4(ROA_{i,t}) + \varepsilon_{i,t}$$

حيث أن:

$IBX_{i,t}$: صافى الربح قبل البنود غير العادية والإستثنائية آخر العام.
$CFO_{i,t}$: صافي التدفقات النقدية التشغيلية في آخر العام.
$A_{i,t-1}$: صافي القيمة الدفترية لإجمالي الأصول في العام السابق.
$\Delta REV_{i,t}$: يمثل التغير فى الإيرادات (الإيرادات الحالية مطروحاً من الإيرادات للعام السابق).
$PPE_{i,t}$: صافي الأصول الثابتة في آخر العام.
$ROA_{i,t}$: معدل العائد على الأصول في نهاية العام.
β_0 : يمثل الحد الثابت فى نموذج الإنحدار.
$\beta_0 - B_4$: تمثل معاملات الإنحدار المقدرة من النموذج.
$\varepsilon_{i,t}$: تمثل قيمة البواقي أو الخطأ العشوائي من نموذج الإنحدار في نهاية الفترة.

وفي هذا الإطار، فإن قيمة البواقي من نموذج الإنحدار السابق تعكس جودة التقارير المالية، وتكون قيمة الإستحقاقات الإختيارية المعدلة بالأداء بالقيمة المطلقة، وكلما إقتربت القيمة من الواحد صحيح دل ذلك على مستوى عال من جودة التقارير المالية والعكس صحيح.

د- عرض نماذج الدراسة:

يمكن عرض نماذج الدراسة كما يلي:

- **النموذج الأول**:

يستخدم هذا النموذج لإختبار الفرض الأول من الدراسة حيث يختبر العلاقة بين إدارة التدفقات النقدية التشغيلية وجودة التقارير المالية **قبل وأثناء جائحة كورونا** ، حيث يأخذ النموذج المقترح المتغيرات التالية:

$$FRQ_{i,t}= \beta_0 + \beta_1 CFOM_{i,t} + \beta_2 SIZE_{i,t} + \beta_3 LEV_{i,t} + \beta_4 ROA_{i,t} + \beta_5 Liq_{i,t} + \beta_6 Growth_{i,t} + \beta_7 OCROA_{i,t} + \beta_8 CP + \varepsilon_{i,t}$$

حيث أن:

$FRQ_{i,t}$: تمثل جودة التقارير المالية كمتغير تابع.
$CFOM_{i,t}$: تمثل إدارة التدفقات النقدية التشغيلية كأحد المتغيرات المستقلة.
$SIZE_{i,t}$: يمثل حجم الشركة.
$LEV_{i,t}$: تمثل نسبة الرافعة المالية.
$ROA_{i,t}$: يمثل معدل العائد على الأصول.
$Liq_{i,t}$: تمثل نسبة السيولة لدى الوحدة الإقتصادية.
$Growth_{i,t}$: تمثل معدل النمو لدى الوحدة الإقتصادية.
$OCROA_{i,t}$: تمثل معدل العائد النقدي التشغيلي على الأصول.
CP : تمثل جائحة كورونا كمتغير وهمي يأخذ قيمة (صفر) قبل الجائحة وقيمة (١) أثناء الجائحة.
$\varepsilon_{i,t}$: تمثل قيمة البواقي أو الخطأ العشوائي من نموذج الإنحدار.

- **النموذج الثاني**:

يستخدم هذا النموذج لإختبار الفرض الثاني من الدراسة حيث يختبر العلاقة بين تكلفة التمويل بالإقتراض وجودة التقارير المالية **قبل وأثناء جائحة كورونا** ، حيث يأخذ النموذج المقترح المتغيرات التالية:

$$FRQ_{i,t}= \beta_0 + \beta_1 COD_{i,t} + \beta_2 SIZE_{i,t} + \beta_3 LEV_{i,t} + \beta_4 ROA_{i,t} + \beta_5 Liq_{i,t} + \beta_6 Growth_{i,t} + \beta_7 OCROA_{i,t} + \beta_8 CP + \varepsilon_{i,t}$$

حيث أن:

$COD_{i,t}$: يمثل تكلفة التمويل بالإقتراض كمتغير مستقل.

أما باقي المتغيرات فهي كما في النموذج الأول.

هـذا ويعـرض الجـدول رقـم (٢) توصـيف المتغيـرات وطـرق قياسـها والتـى إسـتخدمتها النمـاذج المقترحة السابقة.

جدول رقم (٢)

يوضح نوع المتغيرات المشاركة في إختبار فروض الدراسة وتوصيف المتغيرات وطرق قياسها

إسم ورمز المتغير	توصيف المتغيرات	طرق القياس
المتغير التابع		
جودة التقارير المالية FRQ	تُوضح الحيادية والنزاهة والخلو من الأخطاء مع الإلتزام بأسلوب العرض والإفصاح بشكل يعكس حقيقة وعدالة التقارير المالية للبعد عن عدم تماثل المعلومات بين أصحاب المصالح (Li, 2015 - Lin et al., 2014)	يتم القياس من خلال مقياس قيمة الإستحقاقات الإختيارية المعدلة بالأداء بالقيمة المطلقة، وكلما إقتربت القيمة من الواحد صحيح دل ذلك على مستوى عال من جودة التقارير المالية والعكس صحيح إستناداً إلى دراسات (عبدالحليم،٢٠١٩– حسين،٢٠١٨)
المتغيرات المستقلة		
إدارة التدفقات النقدية التشغيلية CFOM	يرتبط هذا المتغير إرتباطاً وثيقاً بممارسات إدارة التدفقات النقدية بهدف زيادة حجم الأنشطة التشغيلية للتدفقات النقدية لتغيير قيم التدفقات النقدية وتوزيعها بشكل مخالف للحقيقة ما بين أنشطة تشغيلية وإستثمارية وتمويلية. (Nagar & Sen, 2015 - Miao et al.,2016)	يتم القياس من خلال قائمة التدفقات النقدية التشغيلية بالقياس على النموذج الذي إستخدمته دراسة (Nagar & Sen, 2015)
تكلفة التمويل الإقتراض COD	تمثل معدل الفائدة السائد في السوق مقابل الإقتراض من البنوك كما إنها تعتبر الفوائد والتكاليف الأخري التى تتكبدها المنشأة نتيجة لإقتراض الأموال.(Li,2015 - الجهاز المركزي للمحاسبات، ٢٠٢٠)	يتم القياس من خلال: تكلفة الاقتراض= فائدة القرض / اجمالي قيمة مديونية القروض x (١- معدل الضريبة السائد) قياساً على دراسات (المدبولي، ٢٠١٦- الحناوي،٢٠١٨ Chan& Hsu,2013–Ahmed et al.,2015)
المتغيرات الرقابية		
يقصد بالمتغيرات الرقابية أو الضابطة هي المتغيرات التى تحكم وتضبط التأثير المحتمل لبعض المتغيرات المستقلة على المتغير التابع مع العلم أنها لا تدخل ضمن نطاق الدراسة الحالية. وقد إستخدمت العديد من الدراسات السابقة بعض المتغيرات الرقابية التى قد تؤثر على جودة التقارير المالية كمتغير تابع.		
حجم الشركة Size	يعتبر هذا المتغير مقياس مالي لقياس كفاءة الشركة وقدرتها على زيادة إيراداتها ومؤشراً على إمكانيات الشركة المادية. (Nagar & Sen, 2015 - Chen et al.,2013)	يتم قياس حجم أصول الشركة من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي القيمة الدفترية للأصول كما في دراسات (Nagar & Sen, 2015 - Chen et al.,2013)
نسبة المديونية Lev	وتوضح هذه النسبة مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها من العمليات التجارية، ومقياساً لدرجة المخاطر في حالة عدم السداد. (Paryabi and Fazlzadeh, 2012)	يتم القياس من خلال قسمة إجمالي الإلتزامات على إجمالي الأصول إستناداً على دراسات (حسين،٢٠١٨- Bauwhede et al.,2015)
معدل العائد على الأصول ROA	تعتبر مقياس لمدى ربحية الوحدة الإقتصادية من إستخدام الأصول في إنتاج الأرباح. (Nagar & Sen, 2015)	يتم القياس من خلال قسمة صافي الربح قبل البنود الإستثنائية على متوسط إجمالي الأصول كما في دراسات (الحناوي،٢٠١٨ – فؤاد، ٢٠١٥).

إسم ورمز المتغير	توصيف المتغيرات	طرق القياس
نسبة السيولة Liquidity	تشير نسبة سيولة الشركة إلى السيولة اللازمة للوفاء بالتزامات الشركة في الأجل القصير، والتى يحتاجها أصحاب المصالح للتقييم .	يتم القياس من خلال قسمة مجموع الأصول المتداولة على مجموع الإلتزامات المتداولة قياساً إلى دراسة (المدبولي،٢٠١٦)
معدل نمو الشركة Growth	تعتبر مؤشراً على نمو حجم الوحدة الإقتصادية من خلال الأصول المملوكة لها أو من خلال المبيعات أو الإيرادات.	يتم القياس من خلال التغير في إجمالي الأصول آخر الفترة مطروحا من إجمالي الأصول أول الفترة إلي إجمالي الأصول أول الفترة قياساً على دراسة (الحناوي، ٢٠١٨)
معدل العائد النقدي التشغيلي على الأصول OCROA	يعتبر مؤشراً على قوة الوضع النقدي للوحدة الإقتصادية من الأنشطة التشغيلية، كما تعتبر مؤشرا ذو علاقة بجودة التقارير المالية.	يتم القياس بقسمة صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية آخر الفترة على القيمة الدفترية لإجمالي الأصول في آخر الفترة قياساً على دراسة (حسين،٢٠١٨)
المتغير الوصفى المنفصل		
جائحة كورونا CP	تمثل جائحة كورونا (Corona Pandemic) وباءاً عالمياً حسب تصنيف منظمة الصحة العالمية وقد تأثرت الحياة التجارية وأرباح الوحدات الإقتصادية بالإنخفاض نتيجة تلك الجائحة. (عبدالباقي،٢٠٢٠)	يتم القياس كمتغير وهمي على مرحلتين: الاولى قبل جائحة كورونا ويأخذ قيمة (صفر) في ٢٠١٨/٢٠١٧ أما المرحلة الثانية أثناء جائحة كورونا في ٢٠٢٠/٢٠١٩ وتأخذ قيمة (١) قياساً على دراسة (إبراهيم وزهر والصعيدي،٢٠٢١)

٥-الأساليب الإحصائية المستخدمة:

في ضوء مشكلة الدراسة وتحقيقاً لأهدافها، فقد إستخدم الباحث برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) الإصدار (٢٤) وبرنامج EViews الإصدار (٩) في تحليل صلاحية البيانات وإختبار فروض الدراسة من خلال مجموعة من الأساليب الإحصائية المتمثلة في إختبار صلاحية البيانات وتشمل إختبار التوزيع الطبيعي للبيانات، وأيضا إختبار التداخل الخطي للبيانات، وإختبار الإرتباط الذاتي، وإختبار تجانس أو تباين البيانات.

كما إستخدم الباحث إختبار الإنحدار الخطي المتعدد لإختبار العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة والضابطة، وأيضا أسلوب الإحصاء الوصفي وتحليل مصفوفة الإرتباط. بالإضافة إلى إستخدام إختبار "ت" لعينتين مستقلتين (Independent Samples T Test) للكشف عن مدى وجود فروق أو إختلافات ذات دلالة إحصائية بين متوسطي عينتين مستقلتين غير مترابطتين، وإختبار "ت" لعينتين غير مستقلتين (Paired Samples T Test) للكشف عن جودة نماذج الدراسة في القدرة والقابلية على التنبؤ.

٦-نتائج تحليل البيانات وإختبار فروض الدراسة:

تشتمل النتائج على إختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي، والتحليل الوصفي لبيانات الدراسة، وإختبار صحة الفروض وتقدير نماذج الدراسة، ويمكن بيان ذلك على النحو التالى:

١/٦ إختبار صحة البيانات للتحليل الإحصائي:

إعتمد الباحث في إختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي على مجموعة من الإختبارات والمتوفره في حزمة البرنامج الإحصائي SPSS والتى يبينها الجدول رقم (٣):

جدول رقم (٣)

يوضح إختبار صلاحية البيانات إحصائياً

المتغيرات	إختبار التوزيع الطبيعى Kolmogorov- Mironov			إختبار التداخل الخطى النموذج الأول		إختبار التداخل الخطى النموذج الثاني		إختبار تجانس البيانات	
	Statistic قبل الجاذبة	Statistic أثناء الجاذبة	Sig.	Tolerance	VIF	Tolerance	VIF	Levene Statistic	Sig.
FRQ	.317	.307	0.000					0.932	0.335
CFOM	.110	.094	0.000	0.473	2.114			0.395	0.530
COD	.132	.136	0.000			0.939	1.065	0.092	0.761
Size	.333	.340	0.000	0.979	1.022	0.981	1.019	0.853	0.356
Lev.	.313	.192	0.000	0.798	1.254	0.879	1.137	0.218	0.641
ROA	.334	.456	0.000	0.992	1.008	0.991	1.009	1.820	0.179
Liq.	.180	.308	0.000	0.935	1.070	0.921	1.086	2.713	0.101
Growth	.271	.149	0.000	0.889	1.125	0.948	1.054	4.302	0.059
OCROA	.146	.149	0.000	0.464	2.154	0.906	1.104	0.012	0.915
CP				0.966	1.035	0.962	1.040		
إختبار الإرتباط الذاتى				النموذج الأول:	1.930		النموذج الثاني: 1.755		

المصدر: من إعداد الباحث إعتماداً على النتائج الإحصائية عند مستوى معنوية ٥%.

١/١/٦ إختبار التوزيع الطبيعي للبيانات (Normal Distribution Test):

إستخدم الباحث إختبار (Kolmogorov-Smirnov) لإختبار أن التوزيع الذي تسلكه بيانات ومتغيرات نماذج الدراسة هو توزيعاً طبيعياً فإذا كانت القيمة الإحتمالية للمتغيرات المتصلة أكبر من مستوى (0،05) فهذا يبين أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وعلى العكس فإذا كانت قيمة إحتمالية الإختبار (.Sig) أقل من (0،05) فهذا دليل على أن البيانات تتبع توزيعاً غير طبيعياً.

ويتضح من الجدول السابق رقم (٣) أن قيمة درجة المعنوية لجميع المتغيرات كانت أقل من (0،05) مما يدل على عدم إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي، وبما أن عدد مفردات مجتمع الدراسة ٢٥٦ مشاهدة وهو أكثر من (٥٠ مشاهدة) فلن تكون هناك مشكلة في عدم توزيع

البيانات توزيعاً طبيعياً بشكل يؤثر على صحة متغيرات الدراسة (أمين، ٢٠١٣ – عاشور وأبو الفتوح، ٢٠١١). أما المتغير الوهمي المنفصل جائحة كورونا (CP) الذي يأخذ قيم ثنائية (٠-١) فإنه لا يخضع لشروط التوزيع الطبيعى.

٢/١/٦ إختبار التداخل الخطي (Multicollinearity Test):

يهدف هذا الإختبار إلى التحقق من مدى وجود مشكلة للتداخل الخطي (الإزدواج) بين متغيرات الدارسة المستقلة والضابطة وأن نتائج النماذج ليست ناتجة عن وجود أو عدم وجود إرتباط مؤثر بين المتغيرات (Gujarati & Porter, 2009). وتم إستخدام مقياس (Collinearity Diagnostics) وذلك لحساب كل من معامل Tolerance ومعامل تضخم التباين بين البيانات (VIF) Variance Inflation Factor. ويتضح من نتائج الجدول رقم (٣) أن جميع النماذج المستخدمة لا تعاني من مشكلة التعدد أو التداخل الخطي، حيث أن قيم (VIF) لكافة متغيرات النماذج المقترحة لم تتجاوز أو تساوي قيمة (5) ولم تزيد عن (10) (أمين، ٢٠١٣ – عناني،٢٠٠٩)، مما يعكس قوة وقدرة المتغيرات المستخدمة في تفسير تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع دون تأثير متداخل بين بعض المتغيرات على الأخرى.

٣/١/٦ إختبار تجانس أو تباين البيانات (Homogeneity of Variances):

التجانس هو مدى التشابه والإنتظام والتقارب أو التساوى في البيانات خلال فترة الدراسة، ويستخدم في ذلك إختبار Leven's Test لقياس تجانس أو تباين الكمية المتصلة إحصائياً. فإذا كان مستوى الدلالة الإحصائية لإختبار Leven's Test أكبر من مستوى المعنوية عند (0،05) فإن هذا يدل على وجود تجانس في بيانات الدراسة، والعكس صحيح في حالة تباين بيانات الدراسة عندما تكون مستوى المعنوية أقل أو يساوى (0،05). ويتضح من نتائج الجدول رقم (٣) أن القيمة المعنوية لبيانات الدراسة المحسوبة لإختبار Leven's Test أكبر من مستوى المعنوية عند (0،05)، مما يدل على وجود تجانس في البيانات خلال فترة الدراسة.

٤/١/٦ إختبار الإرتباط الذاتي (Autocorrelation Test):

يهدف إختبار الإرتباط الذاتي إلى الكشف عن الأخطاء العشوائية في السلاسل الزمنية، والتحقق من خلو النماذج المقترحة من مشكلة الإرتباط الذاتي بين المتغيرات، وقد إستخدم الباحث إختبار (Durbin Watson Test) فإذا كانت نتيجة الإرتباط موجبة فهذا دليل على أن النتيجة قريبة من الصفر، وإذا كانت نتيجة الإرتباط قريبة من (٤) فهذا دليل على وجود إرتباط سالب قوى، والنتيجة المُثلى لعدم وجود مشكلة للإرتباط الذاتي يجب أن تقع بين المدى الملائم ما بين (١,٥ – ٢,٥). ويتضح من نتائج الجدول رقم (٣) أن قيمة إختبار Durbin Watson المحسوبة

بالنسبة للنماذج الأول والثاني تقع ضمن المنطقة المُثلى الملائمة ما بين (١,٥ – ٢,٥) مما يدل على عدم وجود مشكلة للإرتباط الذاتي بين البواقي بشكل يؤثر على صحة نتائج الدراسة.

٣/٦ التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

تستخدم الإحصاءات الوصفية للتعرف على متغيرات نماذج الدراسة المقترحة وتحديد إتجاهاتها تمهيداً لإختبار الفروض، ويبين الجدول رقم (٤) نتائج الإحصاءات الوصفية على النحو التالي:

جدول رقم (٤)

يوضح نتائج الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغير variable	قبل وأثناء كورونا	المتوسط Mean	الإنحراف المعياري Std. Dv.	الوسيط Median	أقل قيمة Min.	أعلى قيمة Max.	الإلتواء Skewness	التفرطح Kurtosis
FRQ	CP=0	285393602	59850256	90398861	18255	43433153	4.24	21.17
	CP=1	369415184	72361251	12021268	48291410	48347558	4.18	20.08
CFOM	CP=0	0.0505	0.13220	0.02823	-.41107	0.66440	0.68	4.746
	CP=1	0.0659	0.11383	0.02909	-.30189	0.42933	0.82	1.872
COD	CP=0	0.1345	0.100155	0.114602	0.000000	0.584341	1.89	5.177
	CP=1	0.1196	0.092595	0.100750	0.000000	0.553501	1.83	5.081
Size	CP=0	505697831	116610894	17511784	12438278	9627354930	5.70	38.12
	CP=1	623993243	150576621	20104790	22609532	1178954857	5.75	37.34
Lev.	CP=0	0.5669	0.7884	0.5280	0.0374	9.0310	9.89	106.65
	CP=1	0.5192	0.4432	0.4969	0.0152	4.8433	7.36	71.88
ROA	CP=0	2.1431	11.860	0.6481	-18.0538	108.6537	6.78	56.22
	CP=1	-4.5005	66.947	0.5971	-753.550	30.9735	-11.20	126.30
Liq.	CP=0	1.7551	1.5554	1.3840	0.0254	10.3075	3.12	12.87
	CP=1	2.0596	2.6946	1.4034	0.1195	18.8896	4.03	17.67
Growth	CP=0	0.2052	0.5457	0.1009	-0.8580	4.9700	6.23	49.52
	CP=1	0.0886	0.2309	0.0604	-0.8945	1.4840	1.43	12.69
OCROA	CP=0	0.0463	0.1406	0.0295	-0.3612	1.0060	2.37	16.99
	CP=1	0.0501	0.1476	0.0372	-0.2141	1.0348	3.04	16.95

المصدر: من إعداد الباحث إعتماداً على النتائج الإحصائية.

يتضح من الجدول رقم (٤) أن المتوسط الحسابي لقيمة مقياس **الإستحقاقات الإختيارية المعدلة** بالأداء كمقياس لقيمة **جودة التقارير المالية** (FRQ) كانت أكبر من واحد صحيح سواء قبل أو أثناء جائحة كورونا مما يدل على إرتفاع جودة التقارير المالية خلال سنوات الدراسة، حيث إرتفعت قيمة متوسط جودة التقارير المالية بشكل ملحوظ بنسبة (٢٩%) أثناء جائحة كورونا بالمقارنة بفترة ما قبل الجائحة. كما تشير نتائج الإحصاء الوصفي إلى وجود فرقاً كبيرا بين أعلى قيمة وأقل قيمة قبل جائحة كورونا، في حين أنه لا توجد فروق كبيره بين أعلى قيمة وأقل قيمة أثناء جائحة كورونا، وهو ما يشير إلى إرتفاع في جودة التقارير المالية.

كما يوضح الجدول السابق إرتفاع قيمة الوسط الحسابي الخاص **بإدارة التدفقات النقدية التشغيلية** (CFOM) بنسبة (٣٠,٥٠%) أثناء جائحة كورونا بالمقارنة بفترة قبل الجائحة، وهذا

يدل على قيام بعض الشركات بإدارة التدفقات النقدية التشغيلية من خلال **زيادة قيمة السيولة** (Liq.) بشكل غير مبرر، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Paryabi and Fazlzadeh, 2012).

ويبين الجدول رقم (٤) وجود إنخفاض في متوسط **قيم تكلفة التمويل بالإقتراض** (COD) بنسبة (١١%) أثناء جائحة كورونا بالمقارنة بفترة قبل الجائحة، وهذا يدل على محاولة بعض الشركات القيام بإستغلال المرونة المتاحة في المعايير المحاسبية في إدارة التدفقات النقدية التشغيلية لتخفيض مخاطر العسر المالي من خلال تخفيض تكلفة التمويل بالإقتراض، ويعزز ويدعم النتيجة السابقة هو إنخفاض متوسط قيمة **الوسط الحسابي لنسبة المديونية** (Lev.) بنسبة (٨,٥%) أثناء جائحة كورونا بالمقارنة بفترة قبل الجائحة، وهو ما يتفق مع نتائج دراسات (Lee, 2012 - Zhang, 2006). كما أن **إنخفاض** متوسط **قيم تكلفة التمويل بالإقتراض** (COD) يعتبر مؤشراً على **إرتفاع جودة التقارير المالية** (FRQ) وهو ما يتفق مع نتائج دراسة (Bauwhede et al., 2015).

كما يعرض الجدول رقم (٤) وجود إنخفاض في قيم الوسط الحسابي أثناء جائحة كورونا بالمقارنة بفترة قبل الجائحة لكل من **معدل العائد على الأصول** (ROA)، **ومعدل نمو الشركة** (Growth) بسبب تداعيات جائحة كورونا المتمثله في إنخفاض كل من الإيرادات وصافي التدفقات النقدية وهو ما يتفق مع نتائج دراسات (الجبلي،٢٠٢٠ – على، ٢٠٢١ – محمود والطحان،٢٠٢٠).

٣/٦ تحليل نتائج مصفوفة الإرتباط:

لإختبار صحة فروض الدراسة تم تحليل مصفوفة إرتباط بيرسون ومعنوية الإرتباط بين المتغيرات المستقلة (تكلفة التمويل وإداراة التدفقات النقدية التشغيلية) والمتغيرات الرقابية أو الضابطة بإستخدام برنامج SPSS الإحصائي، ويعرض الجدول رقم (٥) نتائج التحليل على النحو التالي:

جدول رقم (٥)

يوضح نتائج مصفوفة إرتباط بيرسون لمتغيرات نماذج الدراسة

المتغيرات	Pearson Correlation & Significant	CFOM	COD	Size	Lev.	ROA	Liq.	Growth	OCROA	CP
إدارة التدفقات CFOM	Correlation	1.00								
	Sig.									
تكلفه التمويل COD	Correlation		1.00							
	Sig.									
حجم الشركة Size	Correlation	-0.110	-0.043	1.00						
	Sig.	0.078	0.492							
الرفع المالي Lev.	Correlation	-0.053	0.083*	0.030	1.00					
	Sig.	0.395	0.007	0.629						
العائد/الأصول ROA	Correlation	-0.026	-0.033	-0.001	0.001	1.00				
	Sig.	0.684	0.594	0.986	0.982					
نسبه السيوله Liq.	Correlation	-.155**	-.216**	-0.053	-.153**	0.033	1.00			
	Sig.	0.013	0.001	0.395	0.014	0.594				
معدل النمو Growth	Correlation	.190**	-.042**	0.001	-.156**	0.017	-0.043	1.00		
	Sig.	0.002	0.004	0.991	0.012	0.783	0.493			
م.ع.ن.ت/ أصول OCROA	Correlation	.646**	0.082	-0.087	.277**	-0.045	-0.097	-0.052	1.00	
	Sig.	0.000	0.193	0.163	0.000	0.477	0.120	0.406		
جائحه كورونا CP	Correlation	-0.011	-0.077	0.044	-0.037	-0.069	0.069	-.138*	0.013	1.00
	Sig.	0.865	0.218	0.483	0.551	0.270	0.269	0.027	0.833	

المصدر: من إعداد الباحث إعتماداً على النتائج الإحصائية.

(**) إرتباط ذو دلاله إحصائيه عند مستوى معنويه (0.01) فاقل بين متغيرين.

(*) إرتباط ذو دلاله إحصائيه عند مستوى معنويه (0.05) فاقل بين متغيرين.

وقد أظهرت نتائج مصفوفة الإرتباط كما في الجدول رقم (٥) عن وجود علاقة إرتباط عكسية بين المتغير المستقل الخاص بإدارة التدفقات النقدية التشغيلية (CFOM) ونسبة سيولة الشركة (.Liq) في الأجل القصير، حيث كانت قيمة معامل الإرتباط (155.-) عند مستوى معنوية (0،05)، ويشير إنخفاض نسبة السيولة عند قيام الوحدة الإقتصادية بإدارة التدفقات النقدية.

كما بينت نتائج مصفوفة الإرتباط كما في الجدول رقم (٥) عن وجود علاقة إرتباط طردية بين إدارة التدفقات النقدية التشغيلية (CFOM) ومعدل نمو الشركة (Growth)، حيث كانت قيمة معامل الإرتباط (190.) عند مستوى معنوية (0,01)، وكذلك وجود علاقة إرتباط طردية بين إدارة التدفقات النقدية التشغيلية (CFOM) ومعدل العائد النقدي التشغيلي على الأصول (OCROA)، حيث كانت قيمة معامل الإرتباط (0.646) عند مستوى معنوية (0,01).

ومن جهة أخري، فقد أظهرت نتائج مصفوفة الإرتباط عن وجود علاقة إرتباط طردية بين تكلفة الأموال المقترضة (COD) كمتغير مستقل ونسبة الرفع المالي (.Lev) ، حيث كانت قيمة معامل الإرتباط (0.083) عند مستوى معنوية (0،05)، ويدل ذلك على أن الإرتفاع في تكلفة الأموال المقترضة يصاحبه زيادة في نسبة الرفع المالي. وكذلك بينت النتائج عن وجود علاقة إرتباط عكسية بين تكلفة الأموال المقترضة (COD) وكل من نسبة السيولة (.Liq) ومعدل نمو الشركة

(Growth) عند مستوى معنوية (0,01)، في إشارة إلى زيادة تكلفة الأموال المقترضة (تكلفة التمويل) تؤدي إلى إنخفاض في معدل نمو الشركة ونسبة السيولة المتاحة.
أما عن العلاقة المتداخلة بين المتغيرات الرقابية، فقد بينت نتائج مصفوفة الإرتباط وجود إرتباط **عكسي** بين نسبة الرفع المالي (.Lev) وكل من نسبة السيولة (.Liq) ومعدل نمو الشركة (Growth) عند مستوى معنوية (0،05)، حيث يشير ذلك إلى إنخفاض كل من نسبة السيولة ومعدل نمو الشركة عند إرتفاع نسبة الرفع المالي أو المديونية. وأيضا وجود إرتباط **عكسي** بين معدل نمو الشركة (Growth) وجائحة كورونا (CP) ، مما يدل على إنخفاض معدل نمو الشركة أثناء وجود جائحة كورونا.

٤/٦ إختبار جودة القدرة التنبؤية للنموذج الأول المستخدم في قياس الفرض الأول:

قام الباحث بإجراء هذا الإختبار للتأكد من جودة القدرة التنبؤية **للنموذج الأول** والذي تم إستخدامه في قياس **الفرض الأول** من الدراسة وذلك قبل إختبارات صحة فروض الدراسة، حيث تم إستخدام إختبار " T " لعينتين مترابطتين (غير مستقلتين) Paired Samples Test وذلك للمقارنة بين القيمة الحقيقية مع المتنبأ بها، وذلك على لعدد ٧٥% من المشاهدات، والتى تم تحديدها بناءاً على رقم عشوائي تم إختياره أكبر من ٥٠%. ويمكن عرض نتائج الإختبار كما في الجدول رقم (٦):

جدول رقم (٦)

يوضح جودة القدرة التنبؤية للنموذج الأول المستخدم في قياس الفرض الأول

المقارنه	الوصف الإحصائي		قيمه إختبار "T" المحسوبة	درجه الحريه	قيمه المعنويه (Sig.)	تفسير دلاله المعنويه
	الوسط الحسابي	الخطأ المعياري				
القيمة الحقيقية	298725109	41273292	1.049	204	0.295	غير دالة
القيمة المتنبأ بها	337096473	24258624				

المصدر: من إعداد الباحث إعتماداً على النتائج الإحصائية عند مستوى معنوية ٥%.

ويتضح من نتائج الجدول رقم (٦) أن إختبار " T " يأكد على عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين القيم الحقيقية والقيم المتنبأ بها، حيث أن قيمة الإختبار لم تحقق أدنى مستوى معنوية، نتيجة تطابق القيم المشاهدة مع المتنبأ بها، الأمر الذي يؤكد جودة النموذج الأول في القدرة والقابلية على التنبؤ.

٥/٦ إختبار جودة القدرة التنبؤية للنموذج الثاني المستخدم في قياس الفرض الثاني:

قام الباحث بإجراء إختبار جودة القدرة التنبؤية **للنموذج الثانى** والذي تم إستخدامه في قياس **الفرض الثانى** من الدراسة، من خلال إستخدام إختبار " T " لعينتين مترابطتين Paired

Samples Test وذلك للمقارنة بين القيم الحقيقية مع القيم المتنبأ بها. ويمكن عرض نتائج الإختبار كما في الجدول رقم (٧):

جدول رقم (٧)

يوضح جودة القدرة التنبؤية للنموذج الثاني المستخدم في قياس الفرض الثاني

المقارنة	الوصف الإحصائي		قيمه إختبار "T" المحسوبة	درجة الحرية	قيمه المعنوية (Sig.)	تفسير دلاله المعنوية
	الوسط الحسابي	الخطأ المعياري				
القيمة الحقيقية	259072223	30910289	1.757	198	0.088	غير دالة
القيمة المتنبأ بها	311272034	20723893				

المصدر: من إعداد الباحث إعتماداً على النتائج الإحصائية عند مستوى معنوية ٥%.

يتضح من نتائج الجدول رقم (٧) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين القيم الحقيقية والقيم المتنبأ بها، حيث بلغت القيمة المحسوبة لإختبار " T " لعينتين غير مستقلتين (مترابطتين) قيمة (1.757) وذلك بدرجات حرية بلغت (198)، الأمر الذي يعكس وجود تطابق بشكل كبير بين القيم الحقيقية والقيم المتنبأ بها، وهو ما يحقق قدرة تنبؤية كبيرة إلى حد ما للنموذج المقدر.

٦/٦ تحليل نتائج إختبارات صحة الفروض:

قام الباحث بإستخدام البرنامج الإحصائي EViews في صياغة نموذج الإنحدار من خلال طريقة بانل للمربعات الصغرى Panel Least Squares (PLS) لقياس أثر المتغيرات المستقلة الخاصة بإدارة التدفقات النقدية التشغيلية وتكلفة التمويل بالإقتراض على المتغير التابع الخاص بجودة التقارير المالية، ويمكن بيان النتائج كما يلى:

١/٦/٦ إختبار صحة الفرض الأول:

ينص الفرض الأول بأنه:

" لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لإدارة التدفقات النقدية التشغيلية على جودة التقارير المالية قبل وأثناء جائحة كورونا "

حيث إستخدم الباحث النموذج الأول المقترح في الدراسة لإختبار الفرض على النحو التالي:

$$FRQ_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 CFOM_{i,t} + \beta_2 SIZE_{i,t} + \beta_3 LEV_{i,t} + \beta_4 ROA_{i,t} + \beta_5 Liq_{i,t} + \beta_6 Growth_{i,t} + \beta_7 OCROA_{i,t} + \beta_8 CP + \varepsilon_{i,t}$$

وقد إستخدم الباحث تحليل الإنحدار الخطي المتعدد لإختبار الفرض الأول من الدراسة، والذي يعتمد على أن جودة التقارير المالية تعتبر دالة في كل من إدارة التدفقات النقدية التشغيلية

وتكلفة التمويل بالإقتراض، والمتغيرات الضابطة قبل وأثناء جائحة كورونا. وقد بينت نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد كما في الجدول رقم (٨) ما يلي:

جدول رقم (٨)

يوضح نتائج تحليل الإنحدار المتعدد للفرض الأول

المتغيرات	قبل جائحة كورونا خلال عامي ٢٠١٧/٢٠١٨					أثناء جائحة كورونا خلال عامي ٢٠١٩/٢٠٢٠				
	معاملات الإنحدار المقدرة (B)	Std. Error	قيمة إختبار (T)	قيمة الإحتمالية Prob.	تفسير المعاملات عند مستوى معنوية(٥%)	معاملات الإنحدار المقدرة (B)	Std. Error	قيمة إختبار (T)	قيمة الإحتمالية Prob.	تفسير المعاملات عند مستوى معنوية(٥%)
الجزء الثابت	2.460	62823	3.927	0.000		2.430	70732	3.434	0.001	
CFOM	-2.240	2.230	-2.104	0.033	تأثير معنوى سالب	1.930	2.860	2.676	0.042	تأثير معنوى موجب
Size	0.0071	0.0086	0.829	0.411	لا يؤثر	0.017	0.009	1.786	0.549	لا يؤثر
Lev.	16151	40205	2.402	0.033	تأثير معنوى موجب	53951	3697	2.459	0.021	تأثير معنوى موجب
ROA	14121	16686	0.847	0.401	لا يؤثر	-52515	1984	-2.660	0.012	تأثير معنوى سالب
Liq.	-40153	18099	-2.222	0.047	تأثير معنوى سالب	-51450	1056	-0.49	0.628	لا يؤثر
Growth	27401	36226	0.756	0.453	لا يؤثر	-20321	9299	-0.22	0.828	لا يؤثر
OCROA	8.899	2.600	0.342	0.073	لا يؤثر	-1.470	1.260	-2.150	0.024	تأثير معنوى سالب
	قيمة معامل التحديد (R^2) = 0.9733 قيمة معامل التحديد المعدل (Adj. R^2) = 0.9392 قيمة إختبار (F) = 28.596 القيمة الإحتمالية (F. Sig) = 0.000					قيمة معامل التحديد (R^2) = 0.991 قيمة معامل التحديد المعدل (Adj. R^2) = 0.9783 قيمة إختبار (F) = 83.388 القيمة الإحتمالية (F. Sig) = 0.000				

المصدر: من إعداد الباحث إعتماداً على النتائج الإحصائية عند مستوى معنوية ٥%.

يتضح للباحث من جدول رقم (٨) الخاص بنتائج تحليل الإنحدار المتعدد أن قيمة (F) المحسوبة بلغت (28.596) وهي أكبر من القيمة الإحتمالية لها (Sig.=0.000) **قبل** جائحة كورونا ويشير ذلك أن النموذج **مرتفع المعنوية** وهو ما يعكس أن أغلب التغيرات يمكن تفسيرها من خلال النموذج، في حين بلغت أن قيمة (F) المحسوبة بلغت (83.388) وهي أكبر من القيمة الإحتمالية عند (Sig.=0.000)، مما يدل على أن النموذج **مرتفع المعنوية بشكل** كبير **أثناء** جائحة كورونا، وبشكل عام فقد أكدت النتائج معنوية النموذج وصلاحيته لتحقيق أهداف الدراسة.

ويعزز النتيجة السابقة أن نسبة معامل التحديد المعدل **قبل** جائحة كورونا بلغ (93.9%) وإرتفاعه **أثناء** وجود الجائحة إلى (97.8%)، وهو يدل على أن القيمة التفسيرية للمتغير المستقل والمتمثل فى إدارة التدفقات النقدية التشغيلية تفسر بشكل كبير التغير الكلى فى المتغير التابع والمتمثل في جودة التقارير المالية، وباقي نسبة معامل التحديد المعدل ترجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة.

في حين توضح نتائج الإنحدار المتعدد من الجدول السابق رقم (٨) وجود تأثير معنوى سالب للمتغير المستقل الخاص بإدارة التدفقات النقدية التشغيلية (CFOM) على جودة التقارير

المالية حيث أن قيمة P. Value أقل من مستوى المعنوية عند (0.05)، حيث تبين النتائج وجود تأثير معنوى **سالب قبل** جائحة كورونا، الأمر الذي يوضح أن القيام بممارسات إدارة التدفقات النقدية التشغيلية يؤدي إلى إنخفاض في جودة التقارير المالية (FRQ) كمتغير تابع، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات (Ni et al., 2019 - Lee, 2012) .

ومن جانب آخر فقد بينت النتائج وجود تأثير معنوى **موجب أثناء** جائحة كورونا لإدارة التدفقات النقدية التشغيلية (CFOM) على جودة التقارير المالية، حيث أن الشركات التى تقوم بممارسات إدارة التدفقات النقدية التشغيلية تميل إلى إظهار التقارير المالية والمعلومات الخاصة بها بشكل ملائم بما ينعكس على جودة التقارير المالية (FRQ) بشكل إيجابي، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات (Miao et al., 2016 - Andreas, 2017) .

ومن جهة أخرى، **فقد بينت النتائج الإحصائية** وجود تأثير معنوي موجب لنسبة الرفع المالي (Lev.) وتأثير معنوي سالب لنسبة السيولة (Liq.) على جودة التقارير المالية **قبل** تأثير جائحة كورونا، في حين يوجد تأثير معنوي موجب لنسبة الرفع المالي (Lev.)، وتأثير معنوي سالب لكل من معدل العائد النقدي التشغيلي على الأصول (OCROA)، ومعدل العائد على الأصول (ROA)، على جودة التقارير المالية **أثناء** جائحة كورونا. في حين أنه لا يوجد تأثير معنوى لكل من حجم الشركة (Size) ومعدل نمو الشركة (Growth) على جودة التقارير المالية(FRQ)، **قبل وأثناء** جائحة كورونا.

وبناءاً على ما سبق، فقد بينت نتائج صحة إختبار الفرض الأول، وجود تأثير معنوى لإدارة التدفقات النقدية التشغيلية على جودة التقارير المالية، وبالتالي عدم قبول الفرض **العدمي** وقبول **الفرض البديل** الذي ينص على:" **يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لإدارة التدفقات النقدية التشغيلية على جودة التقارير المالية قبل وأثناء جائحة كورونا** "

وبذلك يمكن للباحث صياغة نموذج الإنحدار للفرض الأول كما يلي:

FRQ = 2.460 -2.240 (CFOM) + 0.0071(Size.) + 16151 (Lev.) + 14121(ROA) - 40153 (Liq.) + 27401 (Growth) + 8.899 (OCROA) **قبل** جائحة كورونا

FRQ = 2.430+ 1.930 (CFOM) + 0.071 (Size.) + 53951 (Lev.) - 52515(ROA) – 517450 (Liq.) - 20321 (Growth) – 1.470 (OCROA) **أثناء** جائحة كورونا

٢/٦/٦ إختبار صحة الفرض الثاني:

ينص الفرض الثانى بأنه:

" لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتكلفة التمويل بالإقتراض على جودة التقارير المالية قبل وأثناء جائحة كورونا " .

حيث إستخدم الباحث النموذج الثاني المقترح لقياس الفرض الثاني من الدراسة على النحو التالي:

$$FRQ_{i,t}= \beta_0 + \beta_1 COD_{i,t} + \beta_2 SIZE_{i,t} + \beta_3 LEV_{i,t} + \beta_4 ROA_{i,t} + \beta_5 Liq_{i,t} + \beta_6 Growth_{i,t} + \beta_7 OCROA_{i,t} + \beta_8 CP + \varepsilon_{i,t}$$

ويبين الجدول رقم (٩) نتائج تحليل الإنحدار المتعدد للنموذج الثاني:

جدول رقم (٩)

يوضح نتائج تحليل الإنحدار المتعدد للفرض الثانى

المتغيرات	قبل جائحة كورونا خلال عامي ٢٠١٨/٢٠١٧					أثناء جائحة كورونا خلال عامي ٢٠٢٠/٢٠١٩				
	معاملات الإنحدار المقدرة (B)	Std. Error	قيمة إختبار (T)	قيمة الإحتمالية Prob.	تفسير المعاملات عند مستوى معنوية(٥%)	معاملات الإنحدار المقدرة (B)	Std. Error	قيمة إختبار (T)	قيمة الإحتمالية Prob.	تفسير المعاملات عند مستوى معنوية(٥%)
الجزء الثابت	2.420	74277	3.2635	0.002		2.650	75525	3.512	0.001	
COD	-67579	2.9200	-2.231	0.034	تأثير معنوى سالب	87891	2.380	2.369	0.043	تأثير معنوى موجب
Size	0.0072	0.0086	0.0835	0.407	لا يؤثر	0.0174	0.0095	1.836	0.072	لا يؤثر
Lev.	25456	39392	2.6460	0.021	تأثير معنوى موجب	-53015	37060	-2.430	0.018	تأثير معنوى سالب
ROA	116913	16736	0.6985	0.488	لا يؤثر	-53566	19866	-2.696	0.009	تأثير معنوى سالب
Liq.	-24596	18187	-2.135	0.022	تأثير معنوى سالب	-73448	10250	-0.716	0.477	لا يؤثر
Growth	183690	35419	0.5186	0.606	لا يؤثر	-47578	83344	-0.571	0.570	لا يؤثر
OCROA	-212435	3.3800	0.0891	0.929	لا يؤثر	95991	1.0300	2.932	0.035	تأثير معنوى موجب
قيمة معامل التحديد (R^2) = 0.9727 قيمة معامل التحديد المعدل (Ad. R^2) = 0.9380 قيمة إختبار (F) = 28.1049 القيمة الإحتمالية (F. Sig) = 0.000						قيمة معامل التحديد (R^2) = 0.9905 قيمة معامل التحديد المعدل (Ad. R^2) = 0.9786 قيمة إختبار (F) = 82.9108 القيمة الإحتمالية (F. Sig) = 0.000				

المصدر: من إعداد الباحث إعتماداً على النتائج الإحصائية عند مستوى معنوية ٥%.

توضح نتائج الإنحدار المتعدد من الجدول رقم (٩) وجود تأثير **معنوى سالب** لتكلفة التمويل بالإقتراض (COD) على جودة التقارير المالية حيث أن قيمة P. Value أقل من مستوى المعنوية عند (0.05) **قبل** جائحة كورونا، الأمر الذي يؤكد أن هذا المتغير يؤثر سلباً على المتغير التابع، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات (Bauwhede et al., 2015 - Gao, 2010)

ومن جانب آخر، فقد بينت النتائج وجود تأثير **معنوى موجب** لتكلفة التمويل بالإقتراض(COD) على جودة التقارير المالية **أثناء** جائحة كورونا، ويدل ذلك على أن الارتفاع في القروض سوف يؤدي إلى زيادة تكاليف تلك القروض بشكل يتطلب المحافظة على جودة التقارير المالية (FRQ). وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات (عبدالباقي،٢٠٢٠ – الجبلي، ٢٠٢٠).

ومن جهة أخرى، فقد بينت النتائج الإحصائية الواردة بالجدول رقم (٩) **والخاصة بتحليل العلاقة بين جودة التقارير المالية بالمتغيرات الرقابية أو الضابطة**، وجود تأثير معنوي موجب بالنسبة الرفع المالي (Lev.) وتأثير معنوي سالب لنسبة السيولة (Liq.) على جودة التقارير المالية **قبل** تأثير جائحة كورونا.

في حين يوجد تأثير **معنوي سالب** لكل من معدل الرفع المالي (.Lev) ومعدل العائد على الأصول (ROA)، وتأثير معنوي **موجب** لمعدل العائد النقدي التشغيلي على الأصول (OCROA)، على جودة التقارير المالية كمتغير تابع، حيث أن قيمة P.Value أقل من مستوى المعنوية عند (0.05) **أثناء** جائحة كورونا. وقد بينت النتائج عدم وجود تأثير معنوى لكل من حجم الشركة (Size) ومعدل نمو الشركة (Growth) على جودة التقارير المالية(FRQ)، حيث توضح النتائج أن قيمة P.Value أكبر من مستوى المعنوية عند (0.05) **قبل وأثناء** جائحة كورونا.

وقد توصلت نتائج تحليل الإنحدار المتعدد أن قيمة (F) المحسوبة بلغت (28.1049) **قبل** جائحة كورونا، وقيمة (F) المحسوبة بلغت (82.9108) **أثناء** جائحة كورونا هي قيم أكبر من القيمة الإحتمالية لها (Sig.=0.000) مما يدل على أن النموذج **مرتفع المعنوية** ويمكن الإعتماد عليه في تحقيق أهداف الدراسة. كما أن توضح النتائج أن قيم معامل التحديد المعدل **قبل** جائحة كورونا بلغ (93.80%) و**أثناء** الجائحة بلغ (97.86%)، وهي قيم تفيد بأن القيمة التفسيرية للمتغير المستقل تفسر بشكل كبير التغير الكلي في المتغير التابع.

وبناءاً على ما سبق، فقد بينت نتائج إختبار الفرض الثاني، وجود تأثير معنوى لتكلفة التمويل بالإقتراض على جودة التقارير المالية، وبالتالي عدم قبول الفرض **العدمي** وقبول **الفرض البديل** الذي ينص على:" **يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتكلفة التمويل بالإقتراض على جودة التقارير المالية قبل وأثناء جائحة كورونا** ".

وبذلك يمكن للباحث صياغة نموذج الإنحدار للفرض الثاني كما يلي:

قبل جائحة كورونا　FRQ = 2.420 - 67579 (COD) + 0.0072 (Size.) + 25456 (Lev.) + 116913 (ROA) – 24596 (Liq.) + 183690 (Growth) - 212435 (OCROA)

أثناء جائحة كورونا　FRQ = 2.650 + 87891 (COD) + 0.0174 (Size.) - 53051 (Lev.) + 53566 (ROA) – 73448 (Liq.) - 47578 (Growth) + 95991 (OCROA)

٣/٦/٦ إختبار الفرض الثالث:

ينص الفرض الثالث بأنه:

" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية قبل وأثناء جائحة كورونا بين جودة التقارير المالية وإدارة التدفقات النقدية التشغيلية وتكلفة التمويل بالإقتراض "

وقد إستخدم الباحث إختبار " T " لعينتين مستقلتين (غير مترابطتين) بهدف التعرف على مدى وجود إختلافات ذات دلالة إحصائية قبل وأثناء جائحة كورونا، وذلك على المتغيرات الرئيسية للدراسة الحالية والمتمثلة في جودة التقارير المالية وإدارة التدفقات النقدية التشغيلية وتكلفة التمويل بالإقتراض، ويمكن عرض نتائج الإختبار كما في الجدول رقم (١٠):

جدول رقم (١٠)

يوضح نتائج إختبار " T " لعينتين مستقلتين لدراسة مدى وجود إختلافات قبل وأثناء جائحة كرونا

المتغير	قبل وأثناء كورونا	الوسط الحسابي	الخطأ المعياري	فترة الثقة للمتوسط بواقع ٩٥%		قيمة إختبار "T" المحسوبة	قيمة المعنوية (Sig.)	تفسير دلالة المعنوية
				الحد الأعلى	الحد الأدني			
جودة التقارير المالية	CP=0	285393602	52900653	390074448	180712755	2.211	0.031	معنوي إحصائياً
	CP=1	369415184	63958913	495978332	242852036			
إدارة التدفقات النقدية التشغيلية	CP=0	0.0505	0.0117	0.07059	0.03034	2.365	0.046	معنوي إحصائياً
	CP=1	0.0659	0.0101	0.07675	0.03093			
تكلفة التمويل بالإقتراض	CP=0	0.1345	0.0088	0.15198	0.11695	2.234	0.021	معنوي إحصائياً
	CP=1	0.1196	0.0082	0.13579	0.10340			

المصدر: من إعداد الباحث إعتماداً على النتائج الإحصائية عند مستوى معنوية ٥%.

يتضح للباحث من نتائج الجدول رقم (١٠) وجود فروق دالة معنوياً قبل وأثناء جائحة كورونا بالنسبة لمتغير جودة التقارير المالية (FRQ)، حيث بلغت قيمة إختبار " T " المحسوبة (2.211) وقيمة المعنوية (0.031) وهي أقل من مستوى المعنوية عند (0.05)، الأمر الذي يؤكد دلالتها إحصائياً، وتبين النتائج الإحصائية أن هذه الإختلافات والفروق جاءت أثناء جائحة كورونا، حيث أن قيمة الوسط الحسابي أثناء الجائحة أكبر من قيمته قبل الجائحة، كما أكدت على تلك النتيجة مدى فترة الثقة للمتوسط بواقع ٩٥% قبل وأثناء جائحة كورونا.

وفي ذات الإتجاه، فقد جاءت الإختلافات والفروق أثناء جائحة كورونا بالنسبة لمتغير إدارة التدفقات النقدية التشغيلية (CFOM) ، حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي أثناء الجائحة (0.0659) بينما بلغت قيمته قبل الجائحة (0.0505)، وقد بلغت قيمة إختبار " T " المحسوبة

(2.365) وقيمة المعنوية (0.046) وهي أقل من مستوى المعنوية عند (0.05)، الأمر الذي يؤكد **وجود** فروق دالة معنوياً **قبل وأثناء** جائحة كورونا.

ومن جانب آخر، فقد جاءت الإختلافات والفروق **قبل** جائحة كورونا بالنسبة لمتغير **تكلفة التمويل** بالإقتراض (COD)، حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي قبل الجائحة (0.1345) بينما بلغت قيمته أثناء الجائحة (0.1196)، وقد بلغت قيمة إختبار " T " المحسوبة (2.234) وقيمة المعنوية (0.021) وهي أقل من مستوى المعنوية عند (0.05)، الأمر الذي يؤكد **وجود** فروق دالة معنوياً قبل وأثناء جائحة كورونا، ويعزز تلك النتيجة مدى فترة الثقة للمتوسط بواقع ٩٥% قبل وأثناء جائحة كورونا.

وبناءاً على ما سبق، فقد بينت نتائج إختبار الفرض الثالث، وجود فروق إحصائية قبل وأثناء جائحة كورونا بين المتغيرات محل الدراسة، وبالتالي عدم قبول الفرض **العدمي** وقبول **الفرض البديل** الذي ينص على أنه:" **توجد فروق ذات دلالة إحصائية قبل وأثناء جائحة كورونا بين جودة التقارير المالية وإدارة التدفقات النقدية التشغيلية وتكلفة التمويل بالإقتراض** ".

النتائج والتوصيات ومجالات البحث المستقبلية

يُمكن للباحث بلورة أهم نتائج الدراسة وعرض التوصيات ومجالات البحث كما يلي:

نتائج الدراسة:

١- تعتبر إدارة التدفقات النقدية أحد الوسائل التى تقوم بها إدارة الوحدة الإقتصادية بشكل متعمد للتأثير على رقم صافي التدفقات النقدية التشغيلية خصوصاً في حالات العسر المالي وإرتفاع تكلفة التمويل وإنخفاض الربحية بغرض إظهار معلومات مضللة لمستخدمى القوائم المالية.

٢- تقوم بعض الوحدات الإقتصادية بإستخدام المرونة المتاحة في المعايير المحاسبية في القيام بإدارة التدفقات النقدية من خلال إدارة وقت سداد تمويل القروض والضرائب والمصروفات الإختيارية وإعادة تصنيف النقدية المحصلة أو المنصرفة ما بين التدفقات التمويلية والإستثمارية وإدارة أرصدة حسابات العملاء، مما يؤثر على جودة التقارير المالية.

٣- أثرت جائحة كورونا في إنخفاض سلاسل التوريد بين الدول، وكذلك إنخفاض في أرباح العديد من الشركات نتيجة إنخفاض الإستهلاك والطلب على المنتجات مما أثر على نقص السيولة النقدية المتاحة واللازمة لسداد التكاليف والقروض المصرفية، وإنعكس ذلك على إرتفاع كل من تكاليف التمويل ودرجة عدم التأكد تجاه المخاطر المحتملة لإستقرار التدفقات النقدية والقدرة على الإستمرار، مما دفع بعض الوحدات الإقتصاية إلى إدارة تدفقاتها النقدية، حيث أثر ذلك في إنخفاض جودة التقارير المالية.

٤- ندرة الدراسات المحاسبية في البيئة المصرية التى جمعت بين إدارة التدفقات النقدية التشغيلية وتكلفة الإقتراض وأثرها على جودة التقارير المالية في ظل جائحة كورونا.

٥- أوضحت نتائج إختبارات صحية البيانات للتحليل الإحصائي ما يلي:

أ- عدم إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي وحيث أن عدد مفردات مجتمع الدراسة أكثر من ٥٠ مشاهدة، حيث بلغ عدد المشاهدات ٢٣٠٤ مشاهدة خلال سنوات الدراسة، فلن تكون هناك مشكلة في عدم التوزيع الطبيعي للبيانات بشكل يؤثر على صحة متغيرات الدراسة.

ب- عدم وجود تداخل خطي أو تأثير متداخل بين بعض المتغيرات على الأخري، حيث أن قيم معامل تضخم التباين (VIF) لم تزيد عن قيمة خمسة، وأيضا وجود تجانس في البيانات خلال فترة الدراسة حيث أن قيمة إختبار Leven's أكبر من مستوى المعنوية عند (0،05).

د- عدم وجود مشكلة في الإرتباط الذاتي بين البواقي بشكل يؤثر على صحة نتائج الدراسة حيث أن قيمة إختبار Watson Durbin المحسوبة للنماذج المستخدمة تقع ضمن المدي الملائم.

٦-أوضحت نتائج التحليل الوصفي لسنوات التحليل ما يلي:

أ- إرتفاع قيمة متوسط جودة التقارير المالية وإدارة التدفقات النقدية التشغيلية بنسبة ٣٠% بشكل ملحوظ أثناء جائحة كورونا بالمقارنة بفترة ما قبل الجائحة.

ب- وجود إنخفاض في تكلفة التمويل بالإقتراض بنسبة ١١% أثناء الجائحة بالمقارنة بفترة ما قبل الجائحة في إشارة على قيام بعض الشركات بإدارة التدفقات النقدية لتخفيض تكلفة التمويل بالإقتراض ومخاطر العسر المالي.

٧- بينت نتائج تحليل مصفوفة الإرتباط ما يلي:

أ- وجود علاقة إرتباط عكسية بين إدارة التدفقات النقدية ونسبة السيولة حيث أن إنخفاض في نسبة السيولة دليل على القيام بإدارة التدفقات النقدية، وكذلك وجود علاقة إرتباط طردية بين تكلفة الأموال المقترضة ونسبة الرفع المالي.

ب- وجود علاقة إرتباط عكسية بين تكلفة الأموال المقترضة وكل من نسبة السيولة ومعدل نمو الشركة حيث أن زيادة تكلفة الأموال المقترضة تؤثر في إنخفاض معدل النمو ونسب السيولة، وكذلك وجود علاقة إرتباط عكسي بين معدل نمو الشركة وجائحة كورونا.

٨-أوضحت نتائج صحة الفرض الأول للدراسة وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لإدارة التدفقات النقدية على جودة التقارير المالية قبل وأثناء جائحة كورونا وفقاً للنتائج التالية:

أ- إرتفاع معنوية النموذج الأول المقترح وصلاحيته لتحقيق أهداف الدراسة حيث أن قيمة (F) المحسوبة بلغت (28.596) قبل جائحة كورونا، في حين بلغت أن قيمة (F) المحسوبة بلغت (83.388) أثناء جائحة كورونا وهي أكبر من القيمة الإحتمالية لها عند (Sig.=0.000).

ب- إرتفاع قيمة معامل التحديد المعدل **أثناء** جائحة كورونا بنسبة (97.83%) بالمقارنة **قبل** جائحة كورونا (93.92%) وهذا يدل على أن القيمة التفسيرية لإدارة التدفقات النقدية التشغيلية تفسر بشكل كبير التغير الكلي في المتغير التابع الخاص بجودة التقارير المالية.

ج- وجود تأثير معنوي سالب **قبل** جائحة كورونا بين إدارة التدفقات النقدية التشغيلية وجودة التقارير المالية الأمر الذي يؤكد أن ممارسات إدارة التدفقات النقدية تؤدي إلى إنخفاض في جودة التقارير المالية.

د- وجود تأثير معنوى موجب **أثناء** جائحة كورونا بين إدارة التدفقات النقدية التشغيلية وجودة التقارير المالية حيث تميل الشركات إلى إظهار معلومات القوائم المالية بشكل إيجابي وملائم.

هـ- أظهرت نتائج جودة القدرة التنبؤية للنموذج الأول المستخدم في قياس الفرض الأول عدم وجود فروق ذات دالة إحصائية بين القيم الحقيقية والقيم المتنبأ بها الأمر الذي يؤكد جودة النموذج في القدرة والقابلية على التنبؤ.

٩-أثبتت نتائج صحة الفرض الثاني من الدراسة وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لتكلفة التمويل بالإقتراض على جودة التقارير المالية قبل وأثناء جائحة كورونا وفقا للنتائج التالية:

أ- وجود تأثير معنوى سالب لتكلفة التمويل بالإقتراض على جودة التقارير المالية **قبل** جائحة كورونا، ووجود تأثير معنوي موجب **أثناء** جائحة كورونا بسبب محاولة بعض الشركات المحافظة على جودة التقارير المالية.

ب- إرتفاع قيمة (F) المحسوبة أثناء جائحة كورونا بشكل كبير بالمقارنة قبل الجائحة مما يدل على إرتفاع معنوية النموذج الثاني وإمكانية الإعتماد عليه في تحقيق أهداف الدراسة.

ج- إرتفاع نسبة قيمة معامل التحديد المعدل قبل وأثناء جائحة كورونا مما يدل أن تكلفة الأموال المقترضة تفسر بشكل كبير التغير الكلي في المتغير التابع المتمثل في جودة التقارير المالية.

د- وجود تطابق بشكل كبير بين القيم الحقيقية والقيم المتنبأ بها عند قياس جودة القدرة التنبؤية للنموذج الثاني والمستخدم في قياس الفرض الثاني نظراً لعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين القيم الحقيقية والقيم المتنبأ بها مما يعكس قدرة النموذج على التنبؤ.

١٠-بينت نتائج الفرض الثالث وجود فروق ذات دلالة إحصائية قبل وأثناء جائحة كورونا بين جودة التقارير المالية وإدارة التدفقات النقدية التشغيلية وتكلفة التمويل بالإقتراض وفقا لما بينته نتيجة إختبار الفرض كما يلي:

أ- وجود فروق دالة إحصائياً قبل وأثناء جائحة كرونا بالنسبة لجودة التقارير المالية حيث أن قيمة الوسط الحسابي أثناء الجائحة أكبر من قيمته قبل جائحة كورونا.

ب- وجود إختلافات أثناء جائحة كورونا بالمقارنة ما قبل الجائحة بالنسبة لمتغير إدارة التدفقات النقدية التشغيلية، حيث أن قيمة المحسوبة " T " أقل من مستوى المعنوية عند (0.05).

ج- وجود فروق دالة إحصائياً قبل وأثناء جائحة كورونا لمتغير تكلفة التمويل بالإقتراض نظراً لإختلاف قيمة الوسط الحسابي بفترة ثقة للمتوسط بواقع ٩٥% قبل وأثناء جائحة كورونا.

توصيات الدراسة:

يوصى الباحث في ضوء النتائج التى تم التوصل إليها في كل من الدراسة النظرية والتطبيقية بما يلي:

١-إستخدام المحللين الماليين لأساليب للكشف عن إدارة التدفقات النقدية بهدف زيادة وعي المستثمرين المرتقبين وحمايتهم من معلومات القوائم المالية الغير حقيقية في ظل جائحة كورونا مما يزيد من ترشيد القرارات الإقتصادية لمستخدمى البيانات المالية، بالإضافة إلى

توجيه نظر الشركات المصرية المقيدة في سوق الأوراق المالية نحو مخاطر ممارسات إدارة التدفقات النقدية وأثرها على جودة التقارير المالية.

٢-الإهتمام بزيادة مستوى الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية فيما يخص مخاطر إفتراضات التدفقات النقدية في ظل حالات عدم التأكد المصاحبة لجائحة كورونا، بهدف تفادي مخاطر السيولة والإئتمان وتكاليف خدمة الديون رغبة في إيصال معلومات بجودة عالية.

٣-إلتزام الوحدات الإقتصادية بالتعليمات والقرارات والقوانين الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية في مصر فيما يخص التوعية بالآثار الإقتصادية لجائحة كورونا على منشآت الأعمال وأهمية أساليب العرض والإفصاح التى يجب إتباعها في مثل تلك الظروف.

التوجهات البحثية المستقبلية:

يري الباحث أنه في ضوء ما توصلت إليه نتائج الدراسة الحالية، فإنها تعتبر نواة ومحاولة لإجراء أبحاث ودراسات أخري مستقبلية تضاف إلى الأدب المحاسبى، ومن أهم تلك الدراسات:

١- دراسة تأثير هيكل التمويل بالملكية والإقتراض وإدارة التدفقات النقدية على منفعة المعلومات المحاسبية وجودة الإفصاح المحاسبى في ظل تحديات جائحة كورونا.

٢- دراسة أثر تكلفة التمويل بالإقتراض وإدارة التدفقات النقدية وجودة حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية وتقييم المخاطر المالية في ضوء تحديات جائحة كورونا.

٣- دراسة أثر تداعيات جائحة كورونا على ممارسات إدارة التدفقات النقدية وجودة الإفصاح المحاسبى وانعكاس ذلك على تكلفة التمويل وأسعار الأسهم وقيمة المنشأة.

٤- دراسة أثر العلاقة بين إدارة التدفقات النقدية والخسائر الإئتمانية للبنوك وإنعكاس ذلك على تكلفة التمويل وجودة التقارير المالية أثناء جائحة كورونا.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية

- إبراهيم، محمد زيدان، محمد عبدالمنعم زايد ،(٢٠٢٠)،" الإنعكاسات والأثار المحاسبية لأزمة فيروس كورونا (COVID-19) – رؤية تحليلية من منظور محاسبي"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، المجلد الرابع، ص ص ١-٢٨.
- إبراهيم، هشام سعيد،(٢٠١٩)،" أثر إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على العلاقة التفاعلية بين التدفقات النقدية التشغيلية والقيمة السوقية للشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المدرجة بسوق الأوراق المالية"،مجلة الفكر المحاسبي،قسم المحاسبة والمراجعة،كلية التجارة،جامعة عين شمس، العدد (٣)، ص ص ٣٩٧-٤٨٣.
- إبرهيم، محمد زيدان، إكرامي جمال زهر، شريف سعد الصعيدي،(٢٠٢١)،" أثر جائحة كورونا على مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي – دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في مصر"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الخامس ، المجلد الأول، ص ص١٧٣-٢٢٣.
- ابن معمر، على، عمير جيلاني ،(٢٠٢٠)،" إدارة المخاطر في البنوك ومواجهة أزمة كورونا"، مجلة التراث،جامعة زيان عاشور،الجلفة،الجزائر،المجلد العاشر ، العدد الثالث، ص ص ١٦٦-١٨٧.
- أبو جبل، نجوى محمود،(٢٠٢١)،" دراسة تحليلية لدور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر وإضافة قيمة للمنشأة للحد من تداعيات كورونا" ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة، جامعة طنطا، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الخامس ، المجلد الأول، ص ص٨٥-١٣٦.
- أبو خزانة، إيهاب محمد،(٢٠١٥)،" دور التدفقات النقدية في التأثير على تكلفة الإقتراض ببيئة الأعمال المصرية"، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية العربية،القاهرة، المجلد (٣٥)، العدد (٢) ، ص ص ١٣٧-١٥٥.
- أبو طالب، يحى محمد،(٢٠٢٠)،" تأثيرات جائحة فيروس كورونا ١٩ المستجد على كل من نظرية ومعايير المحاسبة المصرية"، مجلة الفكر المحاسبي ، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد(٢٤) ، العدد الثالث ، ص ص ١-٩.
- إسماعيل، عصام عبدالمنعم،(٢٠١٧)،"مقدرة التدفقات النقدية التشغيلية والربح المحاسبي في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية- دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، المجلد الرابع والخمسون، ص ص ١-٣١.

- البنك الدولي،(٢٠٢٠)،" إستعراض حصاد عام ٢٠٢٠: تأثير فيروس كورونا المستجد في ١٢ شكل بيانياً" متوفر عبر:www.blogs.world bank.org/ar/voice/2020
- أمين، أسامة ربيع،(٢٠١٣)،" التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة بإستخدام برنامج SPSS"، كلية التجارة، جامعة المنوفية،بدون ناشر، ص ص ١٣٥-١٥٠.
- الجبلي، وليد سمير عبدالعظيم، عيد كارم أحمد الأشقر،(٢٠٢١)،" آليات مقترحة للحد من التداعيات السلبية لجائحة (COVID-19) على الأداء المهني لمراجعي الحسابات ودعم الحكم المهني حول قدرة المنشأة على الإستمرار – دراسة ميدانية"، ، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، المجلد الخامس، ص ص ١٤٤٢-١٥١٣.
- الجبلي، وليد سمير عبدالعظيم،(٢٠٢٠)،" أثر إنتشار جائحة كورونا (COVID-19) على إعداد القوائم المالية ومراجعتها- دراسة ميدانية"، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، المجلد الثاني، العدد الأول، الجزء الثاني، ص ص ١١٤٠-١٢٢٩.
- الجهاز المركزي للمحاسبات، (٢٠٢٠)،" معايير المحاسبة المصرية" ، مجلة الوقائع المصرية، قرار رقم (٧٣٢)، المجلد الأول، القاهرة، ص ص ٢٣٧-٢٤٤.
- الهيئة العامة للرقابة المالية،(٢٠٢٠)،" إجراءات الهيئة الإحترازية لمواجهة فيروس كورونا"، متاح على: http://www.eiod.org
- الحناوي، السيد محمود،(٢٠١٨)،" أثر مستوى التحفظ المحاسبي على تكلفة رأس المال: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد (٥)، العدد (١)، ص ص١٩٨-٢٥٩.
- الزمر،عماد سعيد، (٢٠١٢)،"دراسة تطبيقية لأثر التحول إلي معايير التقارير المالية الدولية علي جودة التقارير المالية"،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة،كلية التجارة، جامعة عين شمس،العدد٤،ص ص١٢٢٧-١٢٨٢.
- الزمر، عماد سعيد،(٢٠٢٠)،" قياس الأثر التفاعلى لمستويات عدم تماثل سلوك التكلفة وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على جودة الأرباح المحاسبية: دراسة تطبيقية"، مجلة الفكر المحاسبي ، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد(٢٤) ، العدد الرابع ، ص ص ٣٠٧-٣٥٧.
- الطحان، إبراهيم محمد، عبدالحميد العيسوي محمود، (٢٠٢٠)،" الآثار الحالية والمحتملة لتفشي فيروس كورونا على بيئة التقرير المالي في ضوء معايير المحاسبة الدولية والمصرية: دراسة إستكشافية"،مجلة

الإسكندرية للبحوث المحاسبية،قسم المحاسبة والمراجعة،كلية التجارة،جامعة الإسكندرية،العدد الثاني، المجلد الرابع، ص ص ٢٩٦-٣٨٠.

- المدبولي، داليا محمد خيري،(٢٠١٦)،" تحليل العلاقة بين جودة التقارير المالية وبعض الخصائص التشغيلية للشركات وتكلفة التمويل بالمديونية: دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة في البورصة المصرية"،مجلة الفكر المحاسبي،قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة،جامعة عين شمس،المجلد (٢٠)،العدد (٤)، ص ص ٧٨٩-٨٥٦.
- النعيمي، فاتن أمين،(٢٠١٦)،"الإفصاح الإختياري وأثره على تكلفة رأس المال في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي"، المؤتمر العلمي الدولي الحادي عشر (التحولات المالية والمصرفية – الواقع والآفاق المستقبلية)، جامعة الزرقاء، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن، المجلد (٢)، ص ص ١٩٣-٢٠٨.
- الرشيدي، ممدوح صادق محمد، (٢٠١٢)، "دراسة تحليلية لأساليب تقييم جودة التقارير المالية"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلد٢٦، عدد٢، ص ص ١-٦٠.
- حسين، علاء على أحمد،(٢٠١٨)،" تأثير الخصائص التشغيلية للوحدة الإقتصادية على مستوى كفاءة القيمة المضافة لرأس المال الفكري وإنعكاساته على جودة القوائم المالية للشركات كثيفة المعرفة والتكنولوجيا المسجلة في البورصة المصرية: دراسة تطبيقية"، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (٢٢)، العدد (٥)، الجزء الثاني، ص ص ٧١٩-٨٠٥.
- محمود، عبدالحميد العيسوي، إبراهيم محمد الطحان،(٢٠٢٠)،" إنعكاسات جائحة كوفيد ١٩ على بيئة وأنشطة المراجعة الخارجية مع دراسة إستكشافية من واقع بيئة الممارسة المهنية المصرية"،مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية،قسم المحاسبة والمراجعة،كلية التجارة،جامعة الإسكندرية،العدد الثاني،المجلد الرابع،ص ص ٤٤٨-٥٣٦.
- مناعي، حكيمة،(٢٠١٨)،" أثر جودة الإفصاح المحاسبي على تخفيض تكلفة رأس المال"، المجلة الجزائرية للمالية العامة ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، العدد (٨)، ص ص ١٢١-١٣٩.
- سعدالدين، إيمان محمد،(٢٠١٤)، " تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة رأس المال وأثرها على قيمة الشركة"، مجلة المحاسبة والمراجعة لإتحاد الجامعات العربية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، المجلد (٣)، العدد (١)، ص ص ٢٩٩-٣٤٢.

- عاشور، سمير كامل، سامية أبو الفتوح،(٢٠١١)،" مقدمة في الإحصاء التحليلي"، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، بدون ناشر.
- عبدالباقي، حسين سيد حسن،(٢٠٢٠)،" دراسة إستطلاعية لأثر أزمة كورونا على الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، المجلد الخامس، ص ص ٦٧-١١٦.
- عبدالحليم، أحمد حامد محمود،(٢٠١٩)،" قياس أثر الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري على جودة التقارير المالية وقيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات السعودية"، مجلة المحاسبة والمراجعة لإتحاد الجامعات العربية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، المجلد (٨)، العدد (٢)، ص ص٢٩-٨٧.
- عبدالرازق، سحر مصطفى،(٢٠٢٠)،" التداعيات الإقتصادية والآثار المالية لفيروس كورونا وإنعكاساتها على مسئولية مراقب الحسابات"، مجلة الفكر المحاسبي ، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد(٢٤) ، العدد الثالث ، ص ص ٩٩٦-١٠٢٨.
- عبيد، راوية رضا،(٢٠١٧)،" قياس وتفسير العلاقة بين خصائص الوحدة الإقتصادية وجودة الأرباح المحاسبية: دراسة تطبيقية في الشركات السعودية"، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (٢١)، العدد (٤)، ص ص ٦٧٩-٧٣٤.
- عرفه، نصر طه حسن، مجدي مليجي عبدالحكم مليجي،(٢٠١٦)،" الإفصاح عن التنمية المستدامة وجودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات السعودية"، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة،جامعة عين شمس،المجلد (٢٠)،العدد (٤)، ص ص ٥١١-٥٤٢.
- عفانة، محمد كمال،(٢٠٢٠)،" أثر جائحة كورونا على القطاع المصرفي السعودي"،المجلة العالمية للإقتصاد والأعمال،مركز رفاد للدراسات والأبحاث،المملكة الأردنية الهاشمية، العدد الثاني، المجلد التاسع، ص ص١٨٩-٢١٠.
- عناني، محمد عبدالسميع، (٢٠٠٩)،" التحليل القياسي والإحصائي للغلاقات الإقتصادية- مدخل حديث بإستخدام SPSS Windows "، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية.
- علي، عبدالوهاب نصر،(٢٠٢١)،" أثر جائحة كورونا على تقرير مراقب الحسابات"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة، جامعة طنطا، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الخامس ، المجلد الأول، ص ص١٥٧-١٧٢.
- عيطة، متولي السيد متولي، (٢٠٢٠)، " قياس أثر ممارسات إدارة الأرباح والتدفقات النقدية التشغيلية على عوائد الأسهم- دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة الإسكندرية للبحوث

المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، المجلد الرابع، ص ص ٤٢٣-٤٧٨.

- فؤاد، ريمون ميلاد،(٢٠١٥)،" قياس أثر التعهيد لأنشطة المراجعة الداخلية على جودة الأرباح المحاسبية: دراسة تطبيقية على الشركات الصغيرة والمتوسطة المقيدة ببورصة النيل المصرية"، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، المجلد (١٩)، العدد (٥)، ص ص ٤٢٥-٤٧١.
- صالح، رضا إبراهيم،(٢٠١٠)، "العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح وأثرها علي جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية: دراسة نظرية تطبيقية"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الثاني، العدد الثاني، ص ص٣٧٩-٤٣٤.
- شحاته، السيد شحاته،(٢٠٢١)،" مصفوفة أدوار ومجالات المراجعة الداخلية الحديثة في ظل جائحة كورونا"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة، جامعة طنطا، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الخامس ، المجلد الأول، ص ص١٣٧-١٥٥.
- تقرير التجارة والتنمية،(٢٠٢٠)،" من الجائحة العالمية إلى الرخاء للجميع: تجنب ضياع عقد آخر"، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، متوفر على: www.unctad.org/system/files/tfr2020.

ثانيا: المراجع الأجنبية

- Abubaker, Ahmed, (2020)," Coronavirus (COVID-19): Effect and Survival Strategy for Business", Journal of Economics and Business, Vol.3, NO.2, pp.661-671.
- Ahmed, Javed I., Christopher A. and Rebecca Z., (2015), "Are the Borrowing Costs of Large Financial Firms Unusual?", Finance and Economics Discussion Series, 2015-024. Washington: Board of Governors of the Federal Reserve System, pp. 1-64.
- Alfonso, E., Dana H., D., and Shaokun Yu, (2012), "Which Factors Affect Statement of Cash Flows Restatements and How Does the Market Respond to These Restatements?", Electronic Copy Available At: Danahollie@ Lsu. Edu, pp:1-47.
- Andreas, A., (2017), "Analysis of operating cash flow to detect real activity manipulation and its effect on market performance", International Journal of Economics and Financial Issues, Vol.7,No.1, pp.524-529.
- Arnold, C. and Stathis Gould,(2020)," Summary of Covid-19 Financial Reporting considerations", International Federation of Accountants (IFAC), Available at: http://www.ifac.org/knowledge-gateway/supporting-international-standards/discussion/summary-of-covid-19-financial- reporting- consideration.
- Arthur, Neal; Cheng, Marco and Czernkowski, Robert, (2010)," Cash Flow Disaggregation and the Prediction of Future Earnings", Accounting and Finance, Vol.50, No.1,pp.1-30.

- **Atieh, Sulayman H., (2015), "Liquidity Analysis Using Cash Flow Ratios as Compared to Traditional Ratios in the Pharmaceutical Sector in Jordan", International Journal of Financial Research, Vol. 5, No. 3. pp. 146-158.**
- **Baik, B., Hyunknow C., Wooseok C. and Kwangjin Lee, (2016), "Who classifies interest payments as financing activities? An analysis of classification shifting in the statement of cash flows at the adoption of IFRS", Journal of Accounting Public Policy, No.4, Vol.35, pp.331-351.**
- **Banimahd, Bahman , and Aliabadi, Mina , (2013), "A study on relationship between earnings management and operating cash flows management: Evidence from Tehran Stock Exchange", Management Science Letters, Vol.3, pp.1677-1682.**
- **Barth, M., Clinch, G. & Doron, I., (2016)," What Do Accruals Tell Us About Future Cash Flows?", Review of Accounting Studies, Vol.21,pp.768-807.**
- **Bauwhede, H. Vander, Michiel De M. & Philippe Van Cauwenberge, (2015), "Financial reporting quality and the cost of debt of SMEs", Small Business Economics Journal, Vol.45, No.1, pp.149–164.**
- **Bhattacharya, N., Desai, H., and Venkataraman, K., (2008)," Earnings Quality and Information Asymmetry: Evidence from Trading Costs", Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=1266351or,http://dx.doi.org/10.2139/SSRN.126635.**
- **Broome, Whitfield,(2004)," Statement of Cash Flows: Time for Change", Financial Analysts Journal, Vol.60, No.2,pp.16-22.**
- **Chan, A. and A. Hsu.,(2013),"Corporate pyramids, conservatism and cost of debt: Evidence from Taiwan",The International Journal of Accounting,Vol.48,No.3,pp.390-413.**
- **Chen, C. and S. Zhu, (2013), "Financial reporting quality, debt maturity, and the cost of debt: Evidence from China",Emerging Markets Finance & Trade,Vol.49,No.4,pp.236-253.**
- **Chen,Lucy H.,David M.Folsom,Wonsun Paek,and Heibatollah Sami, (2014), " Accounting Conservatism,Earnings Persistence,and Pricing Multiples on Earnings", Accounting Horizons,Vol.28,No.2,pp.233-260.**
- **Chen, S. Thomas, J. and Zhang, K. ,(2016), "Spring- Loading Future Performance When no one is Looking? Earning and Cash Flow Management Around Acquisitions", Review of Accounting Studies, Vol.21, pp.1081- 1115.**
- **Chin, Li, Jennifer Ho, Qunfeng Liao ,Mrtin Tylor,(2015),"Real and Accrual Based Earnings Management in The Pre-and Post-IFRS Periods: Evidence From China", Journal of International Management &Accounting, Vol. 26, No.3, pp.294-335.**
- **Das, Somnath; Keejae Hong and Kyonghee Kim,(2013),"Earnings Smoothing, Cash Flow Volatility,and CEO Cash Bonus",The Financial Review,Vol.48,No.1,pp.123-150.**
- **Dashtbayaz, Mahmoud Lari , (2011), " Cash Flow Accounting and the Cost of Debt" , Available online via Sussex Research Online: http://sro.sussex.ac.uk/**
- **Dechow, P., S. P. Kothari, and R. Watts. 1998. The relation between earnings and cash flows. Journal of Accounting and Economics 25 (2): 133–168.**
- **Deloitte,(2020)," Financial Reporting consideration related to COVID-19 and an Economic downturn", Accounting Research Tool, pp.1-64.**

- **El-Mousawi, H. and Hasan Kanso,(2020),"Impact of COVID-19 outbreak on Financial reporting in the light of the International Financial Reporting Standards (IFRS) An Empirical Study", Research in Economics and Management,Vol.5, No.2,pp.21-38.**
- **Fettry, Syivia,(2015), "The Influence of Business Ethics Commitment on Financial Reporting Quality", IJABER, Vol.13, No.6, pp. 4243-4263.**
- **Gao, Pingyang, (2010)," Disclosure Quality Cost of Capital and investors' Welfare", The Accounting Review, Vol.85, No.1, pp.1-29.**
- **Garrett, J., Rani Hoitash and Douglas F.Prawitt,(2014),"Trust and Financial Reporting Quality", Journal Accounting Research, Vol.52, No.(5),pp.1087- 1125.**
- **Geile, A. L, (2007),"Cash Flow Management and the Cost of Debt", Working Paper, University of Arizona, Available at: http://arizona.openrepository.com/arizona/bitstream/10150/195862/1/azu_etd_2053_sip1_m.pdf.**
- **Gujarati, N. Damodar & Dawn C. Porter, (2009),"Basic Econometrics", Fifth Edition, McGraw Hill, New York.**
- **Herath, Siriyama K. and Albarqi, Norah, (2017), "Financial Reporting Quality: A literature Review", International Journal of Business Management and Commerce, Vol.2, No.2, March, pp. 1-14.**
- **Hoque, M, & Rakow, KC ,(2016), "Do Voluntary Cash Flow Disclosures and Forecasts matter to value of the firms?", Managerial Finance, Emerald Group Publishing, Vol. 42 ,No. 1, pp. 3-12.**
- **Hutchison, D., Farris, Theodore and Anders, Susan,(2007)," Cash-to-Cash Analysis and Management', The CPA Journal, Vol.77, No.8,pp.42-47.**
- **Kieso,D., Weygandt, J., & Warfield, T., (2020)," Intermediate Accounting IFRS", 4th Edition, Wiley & Sons, U.S.A.**
- **Lambert, C., Leuz C. and Verrecchia,R.,(2007)," Accounting Information, Disclosure, and Cost of Capital", Journal of Accounting Research, Vol.45, No.2,pp.385-420.**
- **Lee, Lian Fen, (2012), "Incentives to Inflate Reported Cash from Operations Using Classification and Timing", The Accounting Review, Vol. 87, No. 1, pp. 1-33.**
- **Li, Valeria, (2019)," The Effect of Real Earnings Management on the Persistence and Informativeness of Earnings",The British Accounting Review, Vol.51, No.4,pp.402-423.**
- **Li, Xi,(2015)," Accounting conservatism and the cost of capital : An international analysis", Journal of Business Finance and Accounting, Vol.42, No.5–6,pp. 555–582.**
- **Lightstone, Karen.: Wilcox, K. and Beaubien ,L., (2014), "Misclassifying Cash Flows From Operation: Intentional Or Not?", International Journal of Accounting and Information Management, Vol.(22), No.(1), PP: 18-32.**
- **Lin, Zhiwei; Jiang, Yihong; Tang, Qingliang; and He, Xiangjian,(2014)," Does High-Quality Financial Reporting Mitigate the Negative Impact of Global Financial Crises on Firm Performance? Evidence from the United Kingdom", Australasian Accounting, Business and Finance Journal, Vol.8 , No.5,pp. 19-46.**

- **Liu, H., Aqsa M., Cang Yu W., Lei Z. and Zaira M., (2020)," The COVID-19 Out break and affected countries stock markets response", International Journal of Environmental Research and Public Health, Vol.17, No.8, pp.1-19.**
- **Mao, Yazhi,(2018),"Financial Restatement Research Literature Review", Journal of Modern Economy, Vol.9,No.12,pp. 2092-2103.**
- **Maurer, Mark,(2020)," How coronavirus could disrupt the auditing of companies", The Wall Street Journal, Available at: https://www.wsj.com.**
- **Miao, Bin , Toeh, H,S. and Zhu, Z., (2016)," Limited Attention, Statement of Cash Flow Disclosure, and the Valuation of Accruals", Review of Accounting Studies,Vol.21,pp.473-515.**
- **Michael, D. and Touche LLP,(2020)," Accounting Disclosure, and Internal Control consideration- COVID19", Harvard Law School, Forum on corporate Governance, available at: http:// corgov. Low Harvard.edu/2020/04/07/accounting-disclosure-and-internal- control.**
- **Minnis, M., (2011), "The value of financial statement verification in debt financing: Evidence from private U.S. firms", Journal of Accounting Research, Vol.49, No.2, pp.457–506.**
- **Moline, H., (2007), "Executive Compensation and Capital Structure the Effect of Convertible Debt and Straight Debt on CEO Pay ", Journal of Accounting and Economics, Vol.43, pp. 69-93.**
- **Nagar, Neerav & Sen, Kaustav ,(2015), "Investor Protection and Cash Flow Misclassification", Research and Publications. PP: 1-41.**
- **Ni, Yensen; Huang, Paoyu; & Chieng, Pinhui, (2019), "Cash flow statements and firm value: Evidence from Taiwan", The Quarterly Review of Economics and Finance, Vol.71, pp.280–290.**
- **Paryabi ,A. and A. Fazizadeh ,(2012) "Any Relations Between Management of Cash Flows & Costs of Benefiting from Debits by Separation of Type of Industry among Accepted Companies at Tehran Stock Exchange Organization", International Journal of Business and Management, Vol.7,No.5, pp.222-230.**
- **Rad, Seyed S. E., Zaini E., Norman M. and Romlah J.,(2016)," Financial Information Quality and Investment Efficiency: Evidence from Malaysia",Asian Academy of Management Journal of Accounting and Finance (AAMJAF),Vol.12,No.1, pp.129-151.**
- **Ross, S., R. Westerfield and B. Jordan, (2020), "Essentials of Corporate Finance", McGraw Hill Education, Tenth Edition.**
- **Roychowdhury, Sugata,(2006),"Earnings Management Through Real Activities Manipulation", Journal of Accounting and Economics, Vol.42,pp.335-370.**
- **Salehi, M., M. Hematfar and P. Khazaee, (2012), "A study of the relationship between conservatism and capital cost of listed companies. Some Iranian evidences",Australian Journal of Basic and Applied Sciences,Vol.6,No.2, pp. 1-8.**
- **Salterio, Steven E.,(2020)," Accounting for unaccountable- perspectives on the Economic effects of the corona virus 19 Pandemic", available at: https:// dx.doi.org.**
- **Shivakumar, Lakshmanan.,(2006), "Accruals, cash flows and the post-earnings-announcement drift", Journal of Business Finance & Accounting,Vol.33,No.1/2, pp.1–25.**

- **Siegel,Marc,(2006),' Accounting Shenanigans on the Cash Flow Statement", The CPA Journal, Vol.76, No.3, pp.38-43.**
- **Sivaramakrishnan, Shiva and Yu, Shaokun Carol, (2008)," On the Association Between Corporate Governance and Earnings Quality ", AAA 2008 Financial Accounting and Reporting Section (FARS) Paper, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=1014243 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1014243.**
- **Standard & Poor's Global Ratings, (2020)," How COVID-19 is affecting Bank Ratings: October 2020 update", Available at: http:// www.spglobal.com/ratings/en/research/articles/201022-how-covid-19-affecting-bank-ratins-october-2020-update-11706057.**
- **The Institute of Certified Public Accounting of Cyprus (ICPAC), (2020), "Implications of the coronavirus outbreak on Financial reporting and auditor's work tailored to Cyprus reality", Available at: http://www.icpac.org.cy.**
- **Watrin. Christoph & Ullmann. Robert, (2012)." Improving earnings quality: The effect of reporting incentives and accounting standards", Advances in Accounting Journal, Vol.28, No.1, pp. 179–188.**
- **Weiss, Neil and Yang, James, (2007)," The Cash Flow Statement: Problems with The Current Rules", The CPA Journal, Vol. 77, No.3 , pp.26-31.**
- **World Ometer,(2021)," covid-19 coronavirus pandemic", available at: http://www.worldometers.info.**
- **World Trade Organization (WTO),(2020), " COVID-19 and World Trade", Available at:http://www.wto.org.**
- **Xie, Yuying, (2015), "Confusion Over accounting Conservatism: A Critical Review", Australian Accounting Review, Vol.25, No.2,pp.204-216.**
- **Xu, X., X. Wang and N. Han. ,(2012), "Accounting conservatism, ultimate ownership and investment efficiency",China Finance Review International,Vol.2,No.1,pp.53-77.**
- **Yan, B., L. Stuart, A. Tu and T. Zhang, (2020)," Analysis of the Effect of COVID-19 on the stock market and potential investing strategies", available at: https://dx.doi.org.**
- **Zhang, D., Min H. and Qiang J.,(2020)," financial markets under the global pandemic of COVID-19", Finance Research Letters, Vol.36,Article No, 101528**
- **Zhang, Ran, (2006), Cash Flow Management, Incentives, and Market Pricing," Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=817324.**
- **Zhang, Weining, (2008)," Real Activities Manipulation to Meet Analysts' Cash Flow Forecasts". http://www.ssrn.com/en.pp:1-39.**
- **Zhang, X. and Wu, C.,(2018)," Continuous cash flow payment: Theories and practice framework", Emerging Markets Finance and Trade Journal, Vol.54,No.4,pp.774-782.**

دور القياس المقارن في تحسين الأداء المؤسسي

دراسة ميدانية على الشركة القابضة لمصر للطيران

د / ثناء معوض على ابو شحاته *

(*) د./ ثناء معوض على ابو شحاته :استاذ مساعد ادارة الاعمال كلية الادارة والاقتصاد ونظم المعلومات – جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا ، ولها اهتمامات بحثية فى مجال العلوم الانسانية ، وادارة الاعمل ، وادارة الموارد البشرية ، وعلم النفس الادارى ، وادارة اللوجستيات وسلاسل الامداد

Email : nasserassi7@gmail.com

المستخلص

اختبرت الدراسة دور القياس المقارن في تحسين الأداء المؤسسي، حيث تم تقسيم القياس المقارن إلى أربعة أبعاد أساسية وهى: التخطيط، والتحليل، والتكامل، والتنفيذ؛ كما قامت الباحثة بتقسيم الأداء المؤسسي إلى أربعة أبعاد أساسية وهى: المحور المالي، محور العملاء، محور العمليات الداخلية، محور النمو والتعلم؛ وأتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، بالتركيز علي مجتمع الدراسة المتمثل في الشركة القابضة لمصر للطيران وذلك بإتباع أسلوب المعاينة العشوائية الطبقية؛ وقد بلغ حجم العينة (٣٦١) مفردة، وإستخدام قائمة الإستقصاء كأداه لجمع البيانات الاولية، التي تم تحليلها بالإستعانة ببرنامج (SPSS–Version25).

وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها أن هناك تأثير إيجابي جوهري ذا دلالة إحصائية للقياس المقارن على تحسين الأداء المؤسسي، وقد توصلت الدراسة أيضاً لعدة توصيات وهي:

- تطوير الثقافة التنظيمية للعاملين بالشركة القابضة لمصر للطيران من أجل الحصول على دعمهم وتأييدهم للقياس المقارن.
- توفير نظام فعال للمكافأت والحوافز لتشجيع العاملين على التميز.
- وضع خطط واستراتيجيات بديلة تحسباً لوقوع خلل في الخطة الاستراتيجية الأساسية.
- إجراء إستطلاعات دورية متتالية للتعرف على رغبات وإحتياجات العملاء المستقبلية والعمل على تلبيتها لضمان ولائهم.

الكلمات الدالة: القياس المقارن، التخطيط، التحليل، التكامل، التنفيذ، الأداء المؤسسي، المحور المالي، محور العملاء، محور العمليات الداخلية، محور النمو والتعلم، التميز المؤسسي، الشركة القابضة لمصر للطيران.

Abstract

The study examined the role of Benchmarketing in improving Organizational performance. Benechmarketing is consisting of four basic dimensions: planning, analysis, integration, and implementation. The researcher also divided organizational performance into four basic dimensions: the financial axis, the customers' axis, the internal operations axis, the growth and learning axis; The study followed the descriptive-analytical approach, focusing on population of the holding company for EgyptAir, by following the stratified random sampling method; The sample size was (361) employee, and the questionaire was used as a tool to collect the primary data, which were analyzed using the (SPSS.25) program. The results, there is a positive, substantial, statistically significant impact of the BenechMarketing on improving organizational performance. The study also reached several recommendations, which are:

- Developing the corporate culture of the employees of the holding company for EgyptAir in order to obtain their support and endorsement for Benchmarketing.
- Providing an effective system of rewards and incentives to encourage employees.
- Develop alternative plans and strategies in anticipation of a defect in the basic strategic plan.
- Conducting successive periodic surveys to identify the desires and needs of future customers and meet them to ensure their loyalty.

Keywords: BenchMarketing, planning, analysis, integration, implementation, organizational performance, financial axis, customers axis, internal operations axis, growth and learning axis, Organizational excellence, EgyptAir Holding Company.

مقدمة

تبدلت الأفكار الإقتصادية خلال العقود الأخيرة حيث نجحت القطاعات الخدمية في إحتلال الصدارة بعد أن كانت تقبع في المرتبة الثالثة خلف القطاع الزراعي والصناعي في الاقتصاد العالمي، وقد تأتي ذلك نتيجة لثورة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات نظراً لكونها تتسم بالديناميكية والنمو المتسارع وترتبط بعلاقات متشابكة مع القطاعات الأخرى في المراحل الإنتاجية المختلفة مما يؤكد أهميتها.

كما شهدت جمهورية مصر العربية منذ عقد التسعينات من القرن العشرين والسنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين العديد من التحديات والتغيرات الإجتماعية؛ حيث شهدت إرتفاعاً في مستوى الوعي والمستوى التعليمي والثقافي لأفراد المجتمع وتنوع احتياجاتهم؛ وهو ما أدى إلى تنامي الطلب على الخدمات والمرافق العامة.

وأمام هذه التحديات إتجهت الحكومة المصرية إلى إعادة النظر في سياساتها الإدارية، وذلك بهدف تحسين الفعالية وتعزيز القدرات التنظيمية والإدارية وتحسين أداء الأجهزة الحكومية وتدعيمها، حيث تبنت الحكومة المصرية سياسات جديدة للتنمية تتركز على مواجهة تحديات مكافحة الفساد وكفاءة الجهاز الإداري للدولة من خلال تفعيل دور الجهات المسئولة عن محاربة الفساد، والإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بالعمليات الحكومية. وذلك لتحقيق التميز المؤسسي لمؤسسات الدولة.

هذا، ويتميز عالم الأعمال اليوم بتفاوت المؤسسات بين ضعيفة وقوية، كبيرة وأخرى متوسطة وصغيرة، ولكن ما هو قوي اليوم لا يعني أنه ضعيف غدًا والعكس كذلك، ولهذا تعمل المؤسسات القوية على الحفاظ على مكانتها، وذلك بالبحث عن المزيد من الفرص؛ في حين تتجه المؤسسات الضعيفة نحو تحسين أدائها ومستوى معارفها وعملياتها، للحصول على بعض المزايا من أجل الإستمرارية في صناعتها، وذلك لأن مختلف المتغيرات المستمرة التي تميز بيئة المؤسسات، كفيلة بإخراج أي مؤسسة لا تواكبها. ولأجل تفادي ذلك قد وُجدت الكثير من الأساليب الإدارية الحديثة التي تبنتها المؤسسات، ولعل أحدثها ما يسمى بـ (Benchmarking) القياس المقارن، المعايرة النموذجية، المقارنة المرجعية، القياس المرجعي، المفاضلة المعيارية، القياس بالغير على الرغم من إختلاف المسميات، إلا انه يوجد إجماع شبه تام على المعنى المقصود منها، وهو التحسين من

خلال التعلّم من الآخرين Improving by learning from others. والتي أثبتت فعاليته في تحسين أداء المؤسسات وقيادتها نحو الأهداف المخططة وسد الفجوات.

تعد عملية القياس المقارن من التطبيقات المعاصرة التي بدأت تستخدمها المؤسسات كأحد الأدوات لتطوير وتحسين الأداء والوصول إلى الزيادة في مجال الأعمال، وتحقيق رضى العملاء والإستفادة من قدرات العاملين في تحقيق التميز والإبداع؛ ونظرا لما يتسم به مناح العمل بالمؤسسات بالتغير المستمر والتطور السريع والمنافسة القوية، وهذا ما زاد من درجة الصعوبة على أي مؤسسة أن تعمل بمفردها دون أن تعرف كيف يعمل الآخرون، ولا يمكن لها أن تتحسن ولا أن تتطور الا من خلال التعاون والإستطلاع على ما يقوم به الآخرون لعرض الإستفادة منهم وتطوير أعمالها. (Lankford, W. M. 2022)

ومن هنا تزايد الاهتمام بالقياس المقارن لقياس وتقييم أداء المؤسسات كألية للتميز ودعم الميزة التنافسية وتحديد نواحي القصور فيها مقارنة مع الآخرين والعمل على معالجتها، اذا تكمن أهميته في مجال الأعمال في كل من مجالي التصنيع أو الخدمات، وكيف يمكن تطبيقها بطريقة ناجحة وهو الأمر الذي وقف عنده كلا من (Zairy, 1992) و (Watson, 1993) في كتاب (Camp, 1989) والذي يقف على خبرات القياس المقارن المكتسبة في العمل لدى شركة Xerox في الولايات المتحدة الأمريكية حيث أن هذه الأخيرة قد تبنت أداة القياس المقارن من المملكة المتحدة البريطانية، وقليل ما صرح به عن أهميتها ودرجة نجاح تطبيقاتها في المملكة على غرار الولايات المتحدة الأمريكية التي طبقتها على نطاق واسع في مجال الأعمال، ولا يخفى بالعلم أن أول من طبق هذه الإستراتيجية في العمل هم اليابانيون.(Thakkar et al., 2018)

وذلك في بداية الخمسينات من القرن الماضي، عندما ركز اليابانيون جهودهم لجمع المعلومات والأفكار وتقليد الشركات الأمريكية، واعتمدت عليها في إبداع منتجاتها ومبتكراتها في بداية السبعينات. وكان هذا قبل ظهور مصطلح المعايرة النموذجية في قاموس الأعمال. وهي تنطوي على مقارنة تشغيل وأداء العملية مع عملية مماثلة في مؤسسات أخرى بهدف الإستفادة من المقارنة وإدخال التحسينات إلى عمليات المنظمة في طريقة اداء الأعمال. وتنطلق في الأصل من المصطلح الياباني دانتوتسو Dantotsu والذي يعني "الأفضل من الأفضل The best of the best"

وقد أنتقلت تطبيقات هذا الأسلوب إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تعتبر شركة رانك اكزوريكس Rank Xerox، وهي شركة عالمية رائدة في إنتاج آلات تصوير الوثائق، المؤسسة

الأولى التي قامت بتطبيق القياس المقارن كواحدة من أدوات تحسين الجودة، وقد تبلور كتسمية وكأسلوب علمي في أواخر عقد السبعينات. فقد كانت فروع الشركات اليابانية في أمريكا تنتج ماكينات تصوير الوثائق ذات جودة عالية وتبيعها بسعر أدنى من تكاليف انتاج مثيلاتها في الولايات المتحدة؛ منذ ذلك الحين بدأت تلك الشركات تنظر بشكل مباشر في طرق وممارسات وعمليات ومنتجات منافسيهم لاقتباس أفكاراً للتحسين وأن تتفوق عليها، فقامت شركة اكزيروكس بعمل القياس المقارن مع هذه الشركات لمعرفة مواطن الضعف عندها، ومن ثم إجراء التحسينات اللازمة عليها. (Hinton et al., 2000)

يعتبر عصر العولمة والتعامل مع مفرداته واستعياب تقنيته التي فرضت نفسها على مختلف القطاعات المعاصرة، التحدي الأصعب الذي يواجه المنظمات المختلفة، ولذلك تحاول المنظمات تحقيق النجاح في تحسين أدائها المؤسسي Institutional Performance، من خلال عملياتها وأنشطتها، لبناء مركز إستراتيجي وتنافسي متميز، مما يضمن لها البقاء والنمو في ظل الظروف المتغيرة، ذلك الأمر الذي يتطلب من المنظمات أن تمتلك رؤية واضحة وبعيدة المدى، والاستعانة بأسلوب التفكير الاستراتيجي، الذي يتجاوز التفكير المستقر، ويتميز بالتفكير المبدع، والمتجدد والنظر المستقبلية، ويعمل على ربط الماضي والحاضر بالمستقبل.

كما أصبح للمعلومات الأثر الأكبر على أداء منظمات الأعمال مما يقتضي التعامل معها بما يلزم من المهارات والمعرفة، وحتى تستطيع المنظمات التقدم والاستمرار، فعلها أن تتكيف مع البيئة التي تعمل لها؛ إذ تقوم من وقت لأخر بعمل مسح لبيئتها الخارجية التحديد الفرص الموجودة في تلك البيئة بغرض الاستفادة منها، وتحديد التهديدات من أجل مواجهتها، كما تقوم أيضا بتحليل بيئتها الداخلية من أجل تحديد عناصر القوة بهدف الاستفادة منها في استثمار الفرص ومواجهة التهديدات في البيئة الخارجية، والكشف عن عناصر الضعف بهدف معالجها حتى تكون المنظمة قادرة على التكيف مع البيئة التي تعمل فيها؛ ويعد الأداء المؤسسي بمثابة انعكاس لتحقيق أهداف طويلة الأجل وأهداف الاستمرار والتكيف والتطور، فأداة المعرفة تعمل على تشجيع عمليات الإبداع في المنظمة.

وفقا لما سبق؛ ونظراً لتنامي الإهتمام بالقياس المقارن، وما له من أثر على الأداء المؤسسي للمنظمات، تختبر الدراسة الحالية دور القياس المقارن في تحسين الأداء المؤسسي، وأختارت الباحثة الشركة القابضة لمصر للطيران كمجال لتطبيق الدراسة.

أولاً: الاطار النظري للدراسة

(أ) القياس المقارن (Benchmarking)

١- نشأة وتطور القياس المقارن:

اشتق مصطلح القياس المقارن من علم المساحة؛ فالمعنى الأصلي لها Surveying Land where mark أو المركز المعروف، ويعتبر مرجعًا لأخذ المقاييس قياسًا عليه، فهذا المصطلح كان يستخدمه المساحون في مسح الأرض، من خلال تحديد علامات أو إشارات Benchmarks، تكون نقاطًا مرجعية أو دلالة معينة Reference Points، لمواضع محددة مسبقًا تقوم استنادًا إليها النقاط الأخرى. (Stapenhurst, T. 2009)

يعد القياس المقارن من الادوات التي يمكن استخدامها لتطوير الاعمال وخطوات الانتاج ومعالجة حالات الضعف في المنظمات الصناعية والخدمية، خاصة ان اغلب العوامل التي تحد من تطوير الاعمال بسيطة لكن عملية تشخيصها ليست بتلك السهولة اذا ما وصفت بانها جزء من سياقات العمل اليومي، وهناك دلالات تاريخيه قديمة للقياس المقارن تعود الى اكثر من ٢٥٠٠ عام، واشتهرت بهذا المجال مقولة الجنرال الصيني tzu انه "اذا عرفت نفسك فانك لن تخاف نتائج مائة معركة تدخلها" بمعنى ان حل المشكلات الاعتيادية في الاعمال وادارة معارك الادارة والقدرة على البقاء هي شكل من اشكال الحرب.(Lankford, W. M. 2000)

وتعود الجذور التاريخية للقياس المقارن إلى عام (١٨١٠)، عندما قام الصناعي الإنجليزي (Francis Lowell) بدراسة أفضل الأساليب المستخدمة في معامل الطحين البريطانية، للوصول إلى أكثر التطبيقات نجاحًا في هذا المجال. كما كانت اليابان أولى البلدان التي طبقت مفهوم القياس المقارن Benchmarking، وذلك عندما بدأ اليابانيون بزيارة العديد من الشركات الغربية في بداية خمسينيات من القرن الماضي؛ إذ استطاعوا استيعاب ما نقلوه من الغرب، من خلال مجموعة ضخمة من التعاقدات للحصول على حق المعرفة، من مراعاة اختيار ما يناسبهم وموائمته مع ظروفهم. وبعد تلك العملية بدأت اليابان في أواخر الستينيات بتطوير مبتكراتها الخاصة، الأمر الذي لم يمنعها من الاستمرار في تطبيق سياسة المقارنة حتى يقفوا على مدى التطور لدى البلدان الأخرى المنافسة، ليكونوا أكثر تطورًا ويحتفظوا بالصدارة في الإنتاج الصناعي على وجه الخصوص. (Damelio, R. 2017)

وترجع أولى الإصدارات الموثقة في مجال مقاييس الأداء إلى عام ١٩٣٨، عندما نشرت الجمعية الدولية لإدارة المدن (ICMA) دراسة ميدانية بشأن مقاييس أداء الخدمات المحلية. وانتقلت تطبيقات هذا الأسلوب إلى الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث تعتبر شركة (Xerox) هي الرائدة في هذا المجال في عام ١٩٧٩، استجابة إلى الأزمة التنافسية. .(Bogetoft, P. 2013)

وفى منتصف السبعينيات، أصدر المعهد الحضري بالتعاون مع الجمعية الدولية لإدارة المدن (ICMA) مجلدين حول هذا الموضوع: الأول في عام ١٩٧٤، والثاني في عام ١٩٧٧.

وفى الثمانينيات، اتسع مفهوم مقاييس الأداء، ليشمل أفكارًا ومبادئًا: الجودة، ورضا العميل، والإدارة بالأهداف. ولكن في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، تجدد الاهتمام بقياس أداء الحكومة، من خلال الاستفادة من نتائج تطبيق القياس المقارن في مجال القطاع الخاص. (John, L. K., & Eeckhout, L. 2018)

مماسبق، يتضح أن هناك تباين في الآراء حول بدايه تطبيق منهجية القياس المقارن كأسلوب لتحسين الأداء والجودة داخل المنظمات، فالبعض يجد أن اليابان كانت من أوائل الدول التى قامت بتبني مدخل القياس المقارن كأسلوب للعمل داخل منظماتها الصناعية، من جهة أخرى يرى البعض أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت من أوائل الدول المتقدمة التى قامت بتطبيق هذا المدخل عندما قامت شركة General Electric بإجراء القياس المقارن بينها وبين المنظمات الرائدة الأخرى، من أجل تحسين الأداء في العمليات الرئيسية داخل المنظمات التابعة لها.

٢- مفهوم القياس المقارن:

بما أن مصطلح القياس المقارن حديث نسبيا في الدراسات الإدارية، فقد اختلف التعابير المطلقة على هذا المفهوم، فالبعض يسميه أداة Tool ولآخر يدعوه أسلوب Méthode وفريق ثالث يعتبره طريقة Manner وفريق رابع يعتبره عملية Process ... ألخ. إلا أن هناك شبه اتفاق على المعنى المقصود او لفوائده المحققة من تطبيقه. وشهد مفهوم القياس المقارن تعاريف عدة وقد قامت الباحثة بعرض وجهات نظر الباحثين المختلفة لمفهوم القياس المقارن في الجدول رقم (١) التالي، وذلك بحسب ترتيبها الزمنى من الأقدم إلى الأحدث كما يلي:

جدول رقم (١) مفهوم القياس المقارن من وجهة نظر الكتاب والباحثين

الباحث	المفهوم
(Beyer et al., 2015)	عملية مقارنة مستمرة للأداء في الشركة مع الشركات الرائدة، التي تمارس نفس نشاطها، بهدف معرفة كيفية تحقيق هذه الشركات لمستويات عالية من الأداء، واستخدام هذه المعلومات في تحسين العمليات وتطوير الأداء في الشركة المنفذة لعملية القياس المقارن، واكتشاف أفكار جديدة للتحسين، ومحاولة تطويره مستقبلا. ومن الموضوعات التي تتضمنها عملية المقارنة: الاستراتيجيات، المنتجات، البرامج، الخدمات، العمليات التشغيلية، سير العمليات والإجراءات.
(Tasopoulou, K., & Tsiotras, G. 2017)	الأسلوب الذي يمكّن المنظمة من مقارنة أدائها بمعايير مناسبة أعلى تساعد على ضمان التحسين المستمر.
(Olawumi, T.O. and Chan, D.W.M. 2019)	عملية قياس العمليات الإنتاجية ومقارنتها مع نفس العمليات في نفس المنظمة او في منظمات أخرى، لغرض تحسين العمليات والمنتجات في المنظمة. والهدف من القياس المقارن هو تحسين العمليات والمنتجات لتلبية احتياجات ورغبات المستهلك بشكل أفضل. ان ربط العمليات في المنظمة باحتياجات ومتطلبات المستهلك حيوي جداً لفعالية القياس المقارن.
(Kiela et al., 2021)	السعي للفهم الأفضل لكيفية انجاز المنظمات الرائدة لأنشطتها والمقارنة معها بنية تحسين الأداء الحالي للمنظمة.
(Sedlmeir et al., 2021)	عملية تحديد المقاييس الكمية والنوعية التي يمكن بها قياس نجاح المنظمة، بالمقارنة مع المنافسين.
(Ziegler et al., 2021)	عملية منتظمة ومتواصلة للبحث، والتعلم، والتكيف، وتنفيذ أفضل الممارسات العملية من داخل نفس المنظمة، او من منظمات أخرى، بهدف إحراز التفوق في الأداء.
(Lankford, W. M, 2022)	عمليات قياس منظمة ومستمرة لمقارنة وقياس أداء المنظمة بأداء المنظمات الرائدة في أي مكان في العالم، بهدف الحصول على معلومات يمكن أن تساعد المنظمة في اتخاذ ما تراه مناسبًا لتحسين أدائها.
(IONUT, C. 2022)	مقاييس أداء نوعية وكمية، لتلبية توقعات العملاء وأصحاب المصلحة والتفوق عليها.
(Hoang et al., 2022)	عملية منظمة ومستمرة لمقارنة أداء المنظمة بالمنظمات المُتميزة على المستويات المختلفة المحلية والإقليمية والعالمية للحصول على المعلومات التي تُمكن المنشأة من تطوير أدائها.

المصدر: من إعداد الباحثة إعتماداً على المراجع المذكورة.

إعتماداً على ما تم عرضه من تعريفات في الجدول رقم (١) السابق يمكن للباحثة إستخلاص ما يلي:

- ان عملية القياس المقارن تتطلب فهم عمليات المنظمة اولا، ثم تحديد هذه العمليات، ووضع مؤشرات الأداء المناسبة، من أجل هذه العمليات، ومن ثم إيجاد المنظمات ذات العمليات المشابهة ذات الأداء الأفضل، من حيث هذه المؤشرات لإجراء المقارنة معها.
- يتمثل القياس المقارن في تقييم جانب أو جوانب متميزة تتوفر داخل المنظمة، ومن ثم التعرف على أسباب الفجوة في الأداء لدى المنظمة المنفذة للمقارنة، وتطبيق أساليب العمل الجديدة التي تم التوصل إليها، من اجل تحسين أداء المنظمة.
- من الموضوعات التي تتضمنها عملية المقارنة: الاستراتيجيات، المنتجات، البرامج، الخدمات، العمليات التشغيلية، سير العمليات والإجراءات.
- الهدف من القياس المقارن هو تحسين العمليات والمنتجات لتلبية احتياجات ورغبات المستهلك بشكل أفضل.
- ان ربط العمليات في المنظمة باحتياجات ومتطلبات المستهلك حيوي جداً لفعالية القياس المقارن.
- يعتبر القياس المقارن طريقة فعالة في إحداث التحسينات المطلوبة بسرعة أكبر. ويمكن تطبيق العمليات التي أثبت كفاءتها وتم اختبارها بواسطة الآخرين، مع التركيز على تحسين هذه العمليات وتكييفها، بحيث تتلاءم مع ثقافة وفلسفة المنظمة. كما يساعد القياس المقارن على تعزيز الأداء الجماعي للمنظمة.
- تعتبر مقاييس الإنتاجية والكفاءة والفعالية من اهم المقاييس التي يتم من خلالها مقارنة اداء المنظمة بالمنظمات المماثلة.

إعتماداً على سياق التعريفات السابقة تعرف الباحثة القياس المقارن بأنه: عبارة عن أسلوب لتحسين وتطوير الأداء لإحداث تغيير في المؤسسة، من خلال المشاركة في المعلومات والمعرفة والخبرات مع المؤسسات المتميزة والرائدة ونقلها إلى غيرها من المؤسسات، وهي ليست تقليدًا لأداء الأخرين والوصول إلى مستواهم، ولكن التعلم منهم.

كما ترى الباحثة أن القياس المقارن يشتمل على جميع الأنشطة والعمليات والأفراد المشاركين في العمليات الإنتاجية، أيا كان نوع هذه العمليات، ولا تقتصر هذه العمليات على هذا فقط، وإنما تمتد

إلى عمليات تطوير المنتج والتسويق والتوزيع، بالإضافة إلى خدمات ما بعد البيع، وانتقال السلع والمنتجات من مراكز الإنتاج إلى مراكز الاستهلاك.

٣- أهمية القياس المقارن:

ترجع أهمية تطبيق القياس المقارن، لمجموعة من النقاط وهي:

- ترشيد النفقات:

يتم من خلال تطبيق القياس المقارن تخفيض تكاليف الإنتاج أو الخدمات التي تكون مرتفعة؛ حيث تلجأ المنظمات الإدارية إلى البحث عن المنظمات التي تقوم بتأدية نفس النشاط أو الخدمة بتكلفة أقل.(بوريش، ٢٠٢١)

- إتاحة فرص التعلم المستمر:

يتيح تطبيق القياس المقارن فرص التعلم المستمر، ونقل الخبرات والمعارف من المنظمات الأخرى، بهدف تغيير نظم وأساليب العمل التقليدية وإحداث تغيير في الثقافة التنظيمية.

- إتاحة الفرصة للمنظمة للتوجه – داخليًا وخارجيًا– نحو النماذج الأفضل:

مما لا شك فيه أن القياس المقارن يتيح الفرصة للمنظمة للتوجه الداخلي والخارجي للتعرف على النماذج الأفضل في الأداء والجودة، بما يحقق في النهاية رضا المنتفعين من الخدمات، وينعكس ذلك التوجه على العاملين؛ حيث توفر لهم الإدارة العليا فرص المشاركة، وتمكنهم من اتخاذ القرارات وإيجاد الحلول المناسبة للمشكلات التي يواجهونها في العمل، وبصفةٍ عامةٍ يتيح هذا المدخل التزام العاملين بتطبيق برامج واستراتيجيات الجودة. (المزعوق، ٢٠٢٠)

- تحسين القدرات الإبداعية والتجديدية لفريق العمل:

يساعد القياس المقارن على تحسين القدرات الإبداعية والتجديدية لفريق العمل المسئول عن تحسين الأداء، حيث تتسع فرص الابتكار أمامهم، لتشمل جميع المنظمات المشاركة معهم في عملية القياس المقارن. كما تتوفر لدى المنظمة أمثلة على أنماط السلوك، والنظم والوسائل التي تتمكن من تحقيق الأداء الأفضل. (Wang et al., 2019)

- توفير فرص التعاون بين المنظمات أو الوحدات المحلية.

يؤدى القياس المقارن إلى توفير فرص التعاون بين المنظمات أو الوحدات المحلية وتشجيع المنافسة فيما بينها على تحسين الأداء، وإدخال آليات السوق ضمن استراتيجيات العمل. (Anand, G. and Kodali, R. 2008)

- تمكين الإدارة العليا من تطبيق إستراتيجية المنظمة:

يمكِّن تطبيق القياس المقارن الإدارةَ العليا من الإجابة عن مجموعة من الأسئلة، مثل: أين نحن الآن، وأين نريد أن نكون، وكيف نصل إلى حيث نريد، وكيف نبقى حيث نريد؟ وعند اكتشاف وجود فجوة في الأداء، فإن المستويات المرغوبة تتم مراجعتها، وبالتالي، فإن جهودًا تبذل لمحاولة سد هذه الفجوة، وذلك بتطبيق ممارسات جديدة أو وسائل وطرق جديدة.(Cihak et al., 2012)

- تبني ثقافة تنظيمية موجهة لحل المشاكل:

يعمل القياس المقارن على تغيير ثقافة المنظمة، بحيث تصبح موجهة لحل المشاكل والأداء، وللتركيز على تحقيق أهداف الممارسة الأفضل في تقديم الخدمات، وكذلك التركيز على الأولويات. وتتفق القياس المقارن مع إدارة الجودة الشاملة في أنهما يهدفان إلى التحسين المستمر، كما أن القياس المقارن من خلال تحديدها لنواحي القصور وسبل تحسينها تفيد إدارة الجودة الشاملة. (Stapenhurst, T. 2009)

(ب) الأداء المؤسسي Institutional Performance

١- مفهوم الأداء:

يُعد مفهوم الاداء مفهوما شاملا ومهما بالنسبة لجميع المنظمات بمختلف تخصصاتها ومجالات عملها، ويكاد أن يكون الظاهرة الشمولية لجميع فروع وحقول الدراسات الاقتصادية، ويعود أصل مصطلح الأداء للكلمة اللاتينية: "Performance"، أما اللغة الانجليزية فتُعطي للأداء معنى أوضح ومحددا، وهو: "to Perform"، وتعني به تأدية الأعمال، أو إنجاز نشاط، أو تنفيذ مهمة، أو القيام بأفعال تعمل على الوصول إلى تنفيذ الأهداف المخططة سلفا. (عبد الله، ١٩٩٩)

كما تم طرح مفهومين للأداء، الأول: المفهوم الذى يركز على استعمال مخرجات بسيطة تعتمد على مؤشرات مالية فقط، وهو مفهوم ضيق للأداء، ويُسمى بالأداء المالي، والآخر: مفهوم يركز على العمليات التشغيلية، كالجودة، والتكلفة، وتطوير المنتج، ومرونة العمليات الإنتاجية، وهو يُعَد أحدَ أركان المفهوم الواسع للأداء، ويُسمى بالأداء التشغيلي، وقد تم الجمع بينهما؛ ليصبح تعريفا واحدا، وهو "جوهر الإدارة الإستراتيجية، والذي يمكن قياسه عن طريق استخدام المقاييس المالية ومقاييس العمليات معا".(Venkatraman, N., & Ramanujam, V. 1986)

وقامت الباحثة بعرض وجهات نظر الباحثين المختلفة لمفهوم الأداء في الجدول التالي، وذلك بحسب ترتيبها الزمنى من الأقدم إلى الأحدث كما يلي:

جدول رقم (٢) مفهوم الأداء من وجهة نظر الكتاب والباحثين

الكتاب	المفهوم
(أل سريع، ٢٠٠٨)	مجموعة من النتائج المحددة للسلوك، وبالتالي فإن الأداء السلبي يمثل النتائج غير المرغوبة المحددة للسلوك، وفي المقابل فإن الأداء الإيجابي يحدد النتائج المرغوبة للسلوك.
(الشوابكة، ٢٠٠٨)	مدى تنفيذ العمليات الإنتاجية التي يتم إنتاجها في فترة زمنية محددة، ومطابقتها مع الخطط المرسومة من قبل تنفيذ تلك العمليات، والتعرف على نقاط الضعف والقصور والانحرافات عن الخطة الموضوعة، ووضع حلول علمية وعملية تكفل تجاوز هذا القصور والانحرافات في الإنتاج في الفترة المستقبلية.
(الجساسي،٢٠١٠)	النتائج التي تنتج عن النشاطات والفاعليات والإنجازات، أو ما يقوم به الأفراد من أعمال داخل المنظمة.
(الصرايرة، ٢٠١١)	مجموعة من سلوكيات العاملين الإدارية، والتي تتضمن جودة العمل، وحسن عملية التنفيذ، والخبرة، والمهارة الفنية المطلوبة في الإنتاج، فضلا عن اتصال وتفاعل العاملين مع المنظمة وبعضهم البعض، ومدى التزام العاملين باللوائح والقوانين الإدارية التي تعمل على تنظيم عملهم داخلَ المنظمة.
(Dutton & Kleiner, 2015)	القيام بالأعباء الوظيفية من واجبات ومسئوليات وفقا للمعدل المطلوب في العمل.
(إسماعيل، ٢٠١٦)	عبارة عن دالة لجميع عمليات المنظمة وعلاقتها بالبيئة الخارجية والداخلية لها، والمرآة التي تعكس وضعها من جميع الجوانب النوعية والكمية".

من إعداد الباحثة بالإعتماد على المراجع المذكورة

إعتماداً على ما تم عرضه من تعريفات في الجدول رقم (٢) السابق تري الباحثة أن الأداء هو ذلك العمل الذي يتعهده الفرد بعد أن يكلف به ويكون محدد الكمية ومستوى جودة معينة –النوعية– ويؤدى بأسلوب أو بطريقة معينة أي محدد النمط؛ يمكننا وضع تصور متكامل للأداء يتضمن العناصرالمختلفة في تكوينه التي يمكن صيغتها في المعدلات التالية:

- الإنتاجية=الأداء البشريx التكنولوجيا.
- الأداء = القدرة x الرغبة x البيئة (مناخ العمل).
- القدرة = المعرفة x المهارة.
- الرغبة = الاتجاهات x مناخ العمل.
- التكنولوجيا = المعدات x الأساليب.

كما تري الباحثة بأن الأداء يتكون بشكل عام من عدة عناصر وهى:

- المعرفة بمتطلبات الوظيفة: وتشمل المهارة المهنية والمعرفة الفنية والخلفية العامة عن الوظيفة والمجالات المرتبطة بها.

- نوعية العمل: وتشمل الدقة والنظام والتمكن التقني والقدرة على تنظيم العمل والتحرر من الأخطاء.
- كمية العمل: وتشمل حجم العمل المنجز في الظروف العادية وسرعة الانجاز.

ويمكن القول بوجه عام إن أداء الفرد هو محصلة تفاعل القدرة مع الرغبة مع البيئة. ويمكن توضيح عناصر الأداء من خلال الشكل التالى رقم (١):

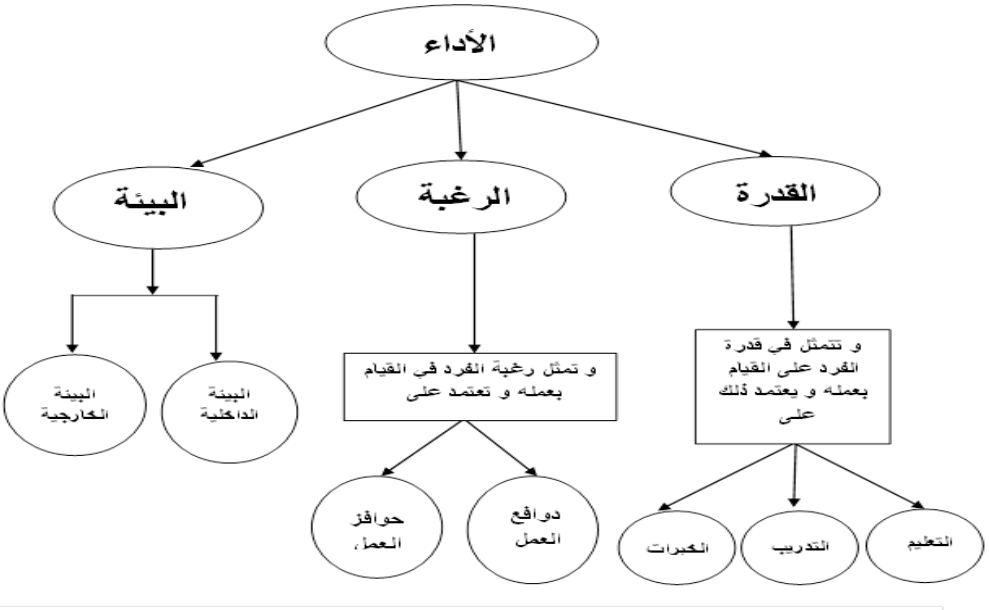

المصدر: ورقة عمل عن العلاقة بين التميز في الأداء الحكومي وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والإتصال، الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة المركزية للبحوث، مجلس الوزراء، القاهرة، مايو ٢٠١٣ م.

شكل رقم (١) عناصر الأداء

٢- قياس الأداء:

تتكون نظم قياس الأداء من: مؤشرات ومعايير، ومقاييس الأداء تعمل على التخطيط والملاحظة والرقابة على الموارد؛ لهدف تحقيق حاجات العميل وإنجاز أهداف المنظمة، ونظامُ قياس الأداء ضروريٌّ لاكتشاف الأخطاء، وتحقيق الرقابة على العمليات لإحداث التحسينات في عمليات المنظمة وتحقيق أهدافها الإستراتيجية في ظل المنافسة التي تواجه منتجاتها وخدماتها.

والمدخل الرئيسي لتطوير فعالية المقاييس هو تحديد العناصر التي تساعد بشكل مباشر في تحقيق النتائج المرغوبة وتوصيلها إلى الأفراد المناسبين في الوقت المناسب، إذن: ما الذي يجب

على المنظمة أن تقيسه؟، يجب على المنظمة أن تبدأ بإختيار المقاييس التي تصف وتعكس الأهداف الإستراتيجية، وتعبر عن النتائج، وتركز على المخرجات، ويجب أن تصف المقاييس التي يتم تصميمها بما يأتي:(Mefford, R. N. 1991)

- أن تستجيب للأولويات التنظيمية المتعددة.
- أن تشجع على التحسين في العمليات التي تقوم بها المنظمة.
- أن تُعطي صورة واضحة وكاملة ودقيقة وصادقة عن أداء المنظمة.
- أن تتضمن مزيجاً من المؤشرات المالية وغير المالية.

إعتماداً على ما سبق تري الباحثة أن عملية قياس الأداء من العمليات الصعبة والمهمة والمعقدة أيضا، فهي مهمة لأنها الوسيلة التي تدفع الإدارات للعمل بحيوية ونشاط حيث تجبر الرؤساء على متابعة وملاحظة أداء مرؤوسيهم بشكل مستمر، كما أنها تدفع المرؤوسين للعمل بنشاط وكفاءة ليظهروا بمظهر المنتجين أمام رؤسائهم؛ وهي معقدة لأن أداء بعض العاملين يصعب قياسه وذلك لطبيعة بعض الأعمال التي تتسم بالإنتاجية غير الملموسة كتلك التي تعتمد على الطاقة الذهنية والعقلية مثل الأعمال الإدارية وأعمال المشرفين وغيرها، حيث يكون الاعتماد الأساس في عملية قياس الأداء مبني على ملاحظة الرئيس المباشر ورأيه الشخصي في بعض الصفات التي يتمتع بها العامل.

وتُعتبر مؤشرات قياس الأداء الأساسية وسائلَ لقياس الأداء أو التقدم تجاه تحقيق الأهداف العلمية للمنظمة أو الوحدة، وحينما ترتبط هذه المقاييس بإستراتيجية وعوامل مفهومة: فإن هذه المؤشرات تساعد المنظمة أو أيَّ وَحْدة فيها أو حتى عملاءها الخارجيين: (وهم المستثمرون، والموردون، والمجتمع) على تفهُّم أهداف المنظمة وكيفية تحقيقها بشكل جيد، كما يسمح قياس الأداء للمنظمة بتحديد طريقة عملية؛ لتوصيف ما يُعتبر أداءً مناسبا، وما هو ليس كذلك، وباستعمال هذا التعريف المحدد للنجاح: يستطيع المديرون مكافأةَ موظفيهم، والتعلمَ من الممارسات الجيدة المُطبَّقة في منظمة الأعمال. (مازن، ٢٠٠٤)

كما ترى الباحثة أن قياس الأداء المؤسسي على مستوى المنظمة من الأمور المهمة في تحقيق استمراريتها، لذا فإن قياس أدائها يجب أن يتضمن عدة مؤشرات أساسية، وهي مؤشرات تقيس نشاط المنظمة ككل، وتوفر تغذية عكسية لمساعدة الموظفين في المنظمة على تحديد المشاكل وفرص التحسين.

يتحقق الأداء من خلال الموارد البشرية، والأجهزة، والآلات، والموارد، والأموال (الموارد المادية والمالية)، والتكنولوجيات (المعلومات، والأساليب، الطرق)، كما أن هذا الأداء لهذه العناصر يتحقق في إطار تنظيمي يتحدد من خلال: هيكل تنظيمي، وسياسات، وقواعد، ونظم.

هذا، وترى الباحثة أن الأداء يتأثر بالعديد من العوامل الخارجية والداخلية، ومن أهمها:(Arinanye, R. T. 2015)

- العوامل التنظيمية: يمثل كل من الحجم والتكنولوجيا، المحددات التنظيمية المهمة في أداء منظمات الأعمال، ويمثل حجم المنظمة انعكاسًا لحجم الموارد المتاحة لها وحجم نشاطها، وملائمة الهيكل التنظيمي وطريقة ترتيب العمل وتتابعه يؤثر في طريقة الأداء، وبالتالي معدلات الأداء.
- العوامل البيئية: تتمثل هذه العوامل في الأوضاع الاقتصادية؛ إذ كلما كان الاقتصاد في حالة نمو وانتعاش، فإن هذا سيزيد من القدرة على تحقيق أداء أفضل، كما أن قوة المنافسة لها تأثير كبير أيضًا على الأداء.
- المهارات الإدارية: تسهم الإدارة ذات المهارة المالية والقدرة على اتخاذ القرارات الصحيحة بالتأكيد في تحسين الأداء.

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن الأداء الوظيفي يمكن أن يتأثر بعدة عوامل من شأنها أن تجعل الأداء إيجابيًا أو سلبيًا، وذلك بناءً على مدى تأثر الأفراد العاملين بتلك العوامل، ومنها الاختلاف في حجم العمل، وتأخر الأعمال الذي يؤثر في معدل الإنتاج، والعوامل الفنية والتكنولوجية، والأساليب الحديثة في الأداء والتنظيم، والعوامل المرتبطة بالموارد البشرية، والعوامل المتعلقة بمخرجات التنظيم.

٣- مفهوم الأداء المؤسسي:

اختلفت الباحثون فيما بينهم إذ أرادو أن يحددو مفهوم الأداء المؤسسي، فالمدرسة العلمية ركزت على "الكفاءة" كمقياس رئيسي للأداء المؤسسي بينما مدرسة العلاقات الإنسانية أدخلت الجانب البشري لإشباع حاجات العاملين الاجتماعية، ونتيجة لاستمرار الجهود الحثيثة في تطوير مفهوم الأدء المؤسسي ظهرت مدرسة علم الإدارة "بحوث العمليات" والتي استطاعت تكوين مفهوم دقيق للأداء المؤسسي من خلال الربط بين الإنتاج والكفاءة من جهة، وبين استخدام النماذج الرياضية وعملية التخطيط من جهة أخري، وبالتالي نجحت في تحقيق الفاعلية عن طريق تحقيق أهداف المنظمة مع مراعاة التغيرات البيئية التي تحدث (زايد، ٢٠٠٣).

وفيما يلي تستعرض الباحثة مجموعة من التعريفات التي تعكس وجهات نظر بعض الكتاب والباحثين حول مفهوم الأداء المؤسسي، في الجدول رقم (٣) وذلك بحسب ترتيبها الزمنى من الأقدم إلى الأحدث كما يلي:

جدول رقم (٣) مفهوم الأداء المؤسسي من وجهة نظر الكتاب والباحثين

الكاتب	المفهوم
(Agarwal, P., & Farndale, E. 2017)	الأداء يمثل منظورًا متعدد الأبعاد، والذي يضمن المؤشرات الحكمية (Judgmental) مثل خدمة العملاء، وولائهم، ومؤشرات الأداء الهدفية (Objective) مثل العائد على الاستثمار.
(Siregar, M. Y., & Sihombing, P. 2021)	مدى فاعلية المنظمة وقدرتها في استثمار بيئتها الداخلية والخارجية، وسبل استخدامها في تحسين كفاءتها وفعاليتها التنظيمية لمواردها البشرية والمادية والمالية والتسويقية.
(Al-Khelaifi, A. A. Y. 2021)	الطريقة التي تحقق بها المؤسسة ما تضطلع به من مهام وما تنطوي عليه هذه المهام من ممارسات وأفعال وأنشطة للقيام بهذا الأداء بشرط توفير المتطلبات اللازمة لإنجاز المهام بكفاءة.
(Agarwal, P., & Farndale, E. 2017)	الأداء يمثل منظورًا متعدد الأبعاد، والذي يضمن المؤشرات الحكمية (Judgmental) مثل خدمة العملاء، وولائهم، ومؤشرات الأداء الهدفية (Objective) مثل العائد على الاستثمار.
(Siregar, M. Y., & Sihombing, P. 2021)	مدى فاعلية المنظمة وقدرتها في استثمار بيئتها الداخلية والخارجية، وسبل استخدامها في تحسين كفاءتها وفعاليتها التنظيمية لمواردها البشرية والمادية والمالية والتسويقية.
(Al-Khelaifi, A. A. Y. 2021)	الطريقة التي تحقق بها المؤسسة ما تضطلع به من مهام وما تنطوي عليه هذه المهام من ممارسات وأفعال وأنشطة للقيام بهذا الأداء بشرط توفير المتطلبات اللازمة لإنجاز المهام بكفاءة.
(Perry et al., 2022)	محصلة أداء جميع فرق العمل في وحداتهم التنظيمية من خلال المهام الوظيفية المختلفة في المؤسسة.
(Chaudhry et al., 2022)	المنظومة المتكاملة لنتاج وأعمال المؤسسة في ضوء تفاعلها مع عناصر بيئتها الداخلية والخارجية
(Kim et al., 2022)	مجموعة من المخرجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والتى تكون نتاج مزيج من الأداء المالي والأداء الاجتماعي والأداء البيئي.

المصدر: من إعداد الباحثة إعتماداً علي المراجع المذكورة بالجدول.

إن العرض السابق لمفاهيم الأداء المؤسسي، يؤكد على أن أداء المنظمة من وجهة نظر متخذي القرار، ووفقا لمفهوم الإدارة الإستراتيجية يشمل الأداء على: الأداء الإداري، والأداء التشغيلي،

والأداء المؤسسي، هذا الأخير يعنى "تقييم وأختبار المنظمة للبيئة التى تعمل فيها وفاعليتها في التكيف معها، وذلك من خلال تحقيق الموازنة بين متطلبات البقاء في الأجل القريب والبعيد، وفقا لدورة حياة المنظمة ومستوى الربحية، وبالتالي فإن الأداء المؤسسي هو أكثر من كونه أداء مالى موجه نحو المخرجات، بل له منظور أوسع يشمل على ما يلي:

- **الأداء التشغيلي:** الذي يقيس نتائج العمليات التشغيلية من خلال حصة السوق، تقديم منتج جديد، فضلاً عن مقاييس متعلقة بالقيمة للعملاء، والأبتكار، وتحسين العملية.
- **الأداء الأجتماعي ورضا المساهمين:** والذي يأخذ في الحسبان رضا جميع المتعاملين مع المنظمة داخلياً وخارجياً.

اعتمادا على ما تم عرضه من تعريفات يمكن للباحثة تعريف الأداء المؤسسي بأنه يعبر عن مدى قدرة المنظمة في التفاعل مع بيئتها الداخلية والخارجية، وذلك فيما يتعلق بحصولها على مواردها المختلفة، وكفاءة عملياتها الداخلية، وإنتاج منتجات مطلوبة من قبل المجتمع، والأداء بهذا المفهوم يتضمن ثلاثة أبعاد، هي أداء الأفراد في إطار وحداتهم التنظيمية المتخصصة، وأداء الوحدات التنظيمية في إطار السياسات العامة للمنظمة، وأداء المنظمة في إطار بيئتها.

أما (Kotler et al, 2004) فقد قدم مفهومه للأداء المؤسسي من خلال طرحه لخصائص منظمات الأعمال ذات الأداء المتفوق، إذ أشار إلى أربعة عوامل تؤدى إلى أداء مؤسسي مميز، وهي:

- الأداء المميز يتم من خلال تحديد أصحاب المصالح (العملاء، العاملين، المجهزين والموزعين)، إذ أن المنظمات تدرك أن عليها تلبية احتياجات ورغبات أصحاب المصالح.
- إدارة عمليات الأعمال الأساسية التي تتمثل (بإصدار منتج جديد، جذب زبائن، اختزال النفقات وتلبية الاحتياجات) لتتمكن المنظمة من تحقيق أهدافها الخاصة بإرضاء أصحاب المصالح.
- التخصيص المناسب للموارد البشرية، والمادية، والمالية، والمعلوماتية؛ فعند تنفيذ العمليات تحتاج المنظمة إلى تخصيص مواردها بكفاءة وفاعلية.
- إدارةٌ فاعلةٌ متمكنةٌ من وضع استراتيجية واضحة ومعروفة للعاملين، وما تريد المنظمة تحقيقه، وكيفية تحقيقه. وتأسيسًا على ما تقدم فإن الأداء المؤسسي يعكس قابلية وفاعلية

المنظمة في تحقيق أهدافها البعيدة الأمد، من خلال الاستجابة للمتغيرات البيئية وتحقيق نتائج مقبولة تستطيع المنظمة من خلالها إنجاز مهمتها بنجاح وتفوق.

وعلى الرغم من جهود الباحثين الكثيرة، فقد لوحظ أن مؤشرات الأداء الحكمية مهمة لتحقيق الربحية على المدى البعيد؛ حيث إن مؤشرات الأداء الهدفية تعمل على ربط مؤشرات الأداء الحكمية بالربحية ، كما أن الاتجاهات الحديثة في الفكر الإداري تشير إلى أن الأداء ذو أبعاد شمولية، لذا فإن هذه التوجهات كما يرى كل من الباحثين تنطلق من مجموعة من المفاهيم التي تضفي الصورة الشمولية التكاملية لهذه المفهوم، وهي:(Heskett et al., 1994)

- مقدار النجاح الذي تحققه المنظمة في القدرة على تحقيق أهدافها، وقابليتها على تحقيق أهدافها طويلة الأمد، ضمن الاستراتيجيات والسياسات التي تضمن بقاء المنظمة لأطول فترة ممكنة.
- الاستغلال الأمثل للموارد بالاعتماد على النظرية المستندة على الموارد، حيث يشير الأداء إلى قدرة المنظمات على الاستغلال الأمثل للموارد، باعتبار أنه انعكاس لكيفية استخدام المنظمة لمواردها المالية والبشرية، والقدرة على استغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها.
- النتائج المتوقعة والمرغوبة، حيث يركز الأداء في هذا الاتجاه على الجانب الإيجابي للنتائج المفترضة منذ البداية، بقدرتها على تحقيق مستوىً عالٍ من الأداء.
- المدخل البيئي، من خلال قدرتها على التكيف مع عناصر البيئة الداخلية والخارجية لتعزيز أنشطتها باتجاه تحقيق أهدافها.
- مدخل النظم، والذي يركز على المستوى التي تتمتع به مخرجات المنظمة بعد إجراء العمليات التشغيلية على المدخلات، حيث يمثل الأداء مخرجات الفعاليات والأنشطة والأحداث التي تحدث داخل المنظمة.
- المفهوم الشمولي، والذي يركز على أن الأداء يتمثل في نتائج أنشطة المنظمة وكافة عملياتها التشغيلية، والتي يتوقع أن تقابل الأهداف الموضوعية.

وترى الباحثة من خلال ما سبق أن الأداء هو انعكاس لتعلق المنظمات بأهدافها وقدرتها على إنجازها، وله أهمية بالغة لأنه ينقل العمل على إنجاز تلك الأهداف من الفردية إلى الجماعية، ومن

العفوية إلى التخطيط، ومن الغموض إلى الوضوح، ومن محدودية الموارد والتأثير إلى تعددية الموارد وسعة التأثير.

كما ترى الباحثة أن مفهوم الأداء مرتبط بمنظومة (7-Ss) المتعلقة بأركان الأداء السبعة، المتضمنة وجود قيم ومبادئ (shared value)، واستراتيجية (strategy)، وهيكل (structure)، وأسلوب إداري (style) يتناسب مع رؤية المنظمة، وأنظمة عمل (system)، وكوادر بشرية (staff)، وتنمية مستمرة للمهارات (skills) اللازمة لأداء عمل المنظمة. (W.Vincze, 1993 James M.Higginsand Julian)، ويمكن النظر على أن المنظومة المتكاملة لنتاج أعمال المنظمة في ضوء تفاعلات مع عناصر بيئتها الداخلية والخارجية (G.R.Jones).

كما أشار (Aguinis, H., & Pierce, C. A 2008) إلى أنه يمكن النظر إلى الأداء الاستراتيجي بأنه الأداء الذي يحقق بناءً معرفيًا تراكميًا وشاملًا، يعكس مستوى نجاح المنظمة وقدرتها على التكيف مع المتغيرات البيئية والنمو والاستمرار، وتمثله مقاييس ومعايير أداء مشتقة من رسالة المنظمة، وأهدافها الاستراتيجية، وبرامجها المتنوعة على مستوى تنفيذ السياسات، ولذلك تقوم المنظمات باستمرار باختبار أهدافها واستراتيجياتها من خلال المتحقق من الأداء، وتسعى لتقليص الفجوة الاستراتيجية (Strategic Gap) عند ظهورها من خلال زيادة كفاءات الأنشطة الإدارية المختلفة وفاعليتها.

ويعتبر الأداء بمثابة الترجمة العملية لكل القرارات التي يتم اتخاذها على جميع المستويات في المنظمة، وأن كل ما يتم من استراتيجيات وخطط وأبحاث تهدف في النهاية إلى رفع مستوى الأداء، ومن ثم أصبح الأداء موضوع اهتمام الباحثين والممارسين على كافة المستويات التنظيمية.

وتهتم المنظمة بمستوى الأداء في جميع مراحل حياتها، وهي البقاء والنمو والاستقرار والقيادة؛ ففي مرحلة البقاء (survival) تهتم المنظمة بالأداء وتحقيق مستويات مرتفعة حتى تنعم بالبقاء في صناعتها، والذي لا يتحقق إلا من خلال تحسين مستوى الأداء المرتفع، أما في مرحلة قيادة الصناعة فإن المنظمة تحتاج إلى مستويات غير عادية من الأداء.

وباعتماد فلسفة بطاقة الأداء المتوازن (BSC) كأداة قياس للأداء المؤسسي نجد أن الأداء المؤسسسي هو: الدالة الكلية للأداء المالي والتشغيلي ومعدل الإبداع والتعلم ورضا العميل، من خلال السعي إلى ترجمة رؤية المنظمة ورسالتها إلى أهداف إستراتيجية، ثم ترجمة هذه الأهداف إلي

أهداف تشغيلية على مستوى الأعمال ثم المستوى الوظيفي لخلق التكامل في القيم المضافة، وفقا لما تقدم فإن الأداء المؤسسي يسعى إلى تحقيق ما يلي:

- تحسين وخلق القيمة.
- تحسين منفعة المساهمين من منظور مالى.
- التفوق بالعمليات من منظور تشغيلي (الكفاءة الإنتاجية).

٤- أبعاد قياس الأداء المؤسسي:

أعتمدت الباحثة عند قياس الأداء المؤسسي على مقاييس بطاقة الأداء المتوازن (BSC)؛ وقياس الأداء المتوازن هو نظام متكامل لقياس الأداء الحالى مع التركيز على محركات الأداء فى المستقبل، كما يركز على قياس النواحى المالية وغير المالية، ويعمل على تزويد المديرين فى المنظمات بالنظرة الواقعية لما يحدث داخل وخارج المنظمة.

والخصائص الرئيسية التى تميز مدخل قياس الأداء المتوازن هى كونه يتضمن مقاييس واضحة ترتبط برسالة وإستراتيجية المنظمة لدفع الجهود تجاه تحقيق الأهداف؛ أيضا يعتبر قياس الأداء المتوازن أداة قياس إستراتيجية وليس نظاما لمراقبة الأداء بعد حدوثة؛ وعلى ذلك فإن مدخل قياس الأداء المتوازن الفعال يحقق التوازن بين المقاييس المالية والمقاييس التشغيلية والمقاييس الإستراتيجية. (ملو العين، ٢٠١٥)

ويشير (Kumar et al., 2017) إلى أن مقاييس الأداء التي يتضمنها مدخل قياس الأداء المتوازن تختلف عن مقاييس الأداء التى تتضمنها مداخل قياس الأداء الحالية ويمكن توضيح هذا الإختلاف فى النقاط التالية:

- مقاييس الأداء فى مدخل قياس الأداء المتوازن يتم تحديدها على أساس الأهداف الإستراتيجية للمنظمة ومتطلبات البيئة التنافسية التى تعمل بها، فالمقاييس تعكس الرؤية والإستراتيجية والتى يعبر عنها فى المحاور الأربعة للنموذج.
- مقاييس الأداء فى مدخل قياس الأداء المتوازن تعتبر عنصرا أساسيا لمتابعة مدى نجاح المنظمة فى تنفيذ إستراتيجيتها، وهذا على عكس ما تقوم به نظم قياس الأداء المتعارف عليها حيث يقتصر دورها على نتائج الماضى دونما أن تحدد إمكانية التحسين والتطوير فى المستقبل.

- المعلومات التى يوفرها مدخل قياس الأداء المتوازن من خلال محاوره الأربعة تعمل على تحقيق التوازن بين مصلحة الأطراف الداخلية والخارجية، وبالتالى تحقيق أهداف المنظمة دون أن يؤثر ذلك على العوامل الجوهرية التى تتعلق بنجاح المنظمة.
- يتصف مدخل قياس الأداء المتوازن بالمرونة حيث تنقل الأولويات الإستراتيجية فى المنظمة إلى مختلف المستويات الإدارية، كما يمكن المنظمة من إحداث التعديل والتغيير فى هذه المقاييس بما يتلائم مع ظروف المنظمة.

والأساس فى مدخل قياس الأداء المتوازن هو إستخدام مجموعة متكاملة من المقاييس والمؤشرات الخاصة بالأداء، تضم مؤشرات مالية ومؤشرات غير مالية لتبين الجوانب المختلفة لقدرة المنظمة على الأداء، وتحقيق أهدافها الإستراتيجية بشكل متوازن من خلال التركيز على المحاور التالية: (Kumar et al., 2017) (إسماعيل، ٢٠١٦)

- **المحور المالي:**

يعتبر الجانب المالى أحد محاور بطاقة الأداء المتوزان والذي يهتم بقياس الأداء المالي للأهداف قصيرة الأجل في المنظمة، مع الإشارة إلى مدة تأثيره على تحقيق الهدف الأساسي وتحقيق الإستراتيجية من الجانب المالي، حيث يتم عن طريق تحديد الجوانب المرتبطة بالوضع المالي للمنظمة اعتماداً على مجموعة من المقاييس وذلك من خلال إجراء مقارنة مع النتائج المالية لدي المنظمات المنافسة، ومن أهم الأهداف التى يحققها المحور المالي للمنظمة وذلك بدراسة النتائج المالية لغايات تحقيق هدف إستمرارية عمل المنظمة فى السوق، تحديد مراكز القوة المالية أو القصور المالي الناتجين من استخدام قرارات وسياسات مالية معينة، تحديد إمكانية المنظمة من النمو والإبداع في المستقبل، التحقق من قيام المنظمة بالإستغلال الأمثل للموارد المالي بأكبر فاعلية ممكنة، ويحتوى المحور المالى أيضاً على أهداف مالية مثل؛ صافي التدفقات النقدية وربحية السهم العادي(EPS)، صافي الربح، الاستثمار، العائد على الاستثمار، حيث أن هذه المقاييس تستخدم في قياس النسب المالية والأرقام المالية للمنظمة، إلا أن هذه المقاييس تعرضت للكثير من النقد بسبب إعتمادها على قيم محاسبية تاريخية.

- **محور العملاء:**

يعتبر هذا المحور هو أساس المقاييس غير المالية فى المنظمات، حيث أن تحقيق رضا العملاء ومن ثم الحصول على ولاءهم المستمر للمنظمة وما يترتب عليه من المحافظة على العملاء

الحاليين واكساب عملاء جدد بزيادة الحصة السوقية للمنظمة هو من أهم الأهداف للمنظمة، وتتمثل أهداف المنظمة الخاصة بالعملاء في : رفع جودة المنتجات، سرعة الإنتاج، تخفيض وقت تسليم المنتج للعميل، تخفيض تكلفة الإنتاج، والتخلص من الإنتاج التالف؛ تسعى المنظمة إلى وضع مؤشرات لتحديد وضع العملاء لديها لأن هؤلاء العملاء هم حجر الأساس لها وهم من يحققون الأرباح، ومن أهم المؤشرات الخاصة بمحور العملاء: رضا العملاء، ولاء العملاء، مدي الحفاظ على العملاء الحاليين، القدرة على استقطاب عملاء جدد، الحصة السوقية من العملاء، مدى ربحية العميل.

- **محور العمليات الداخلية:**

وهو يعنى الربط بين جانب العملاء والجانب المالى لغايات زيادة قيمة العميل وزيادة ثروة المساهمين ويتم هذا عن طريق ثلاث مراحل ذات أهمية توضح أهداف المحور وهي:

- إبتكار المنتجات والخدمات التى تلبي متطلبات العملاء وتفوق توقعاتهم ضمن سوق العمل المستهدف.
- تصنيع المنتجات والخدمات المبتكرة وطرحها في الأسواق بأفضل جودة وأقل وقت وتكلفة على العميل.
- الإستمرار فى صيانة ومتابعة المنتجات والخدمات بعد عملية البيع، ومراقبة ملائمتها مع متطلبات العملاء.

- **محور النمور والتعلم:**

يعتبر هذا المحور من أهم عوامل نجاح واستمرار المنظمة نظراً لإعتماده على مهارات وإمكانيات الموظفين وقدرتهم على الإبداع والتميز والتطور، بالإضافة إلى وجود الأدوات الحديثة واستخدام التكنولوجيا المتطورة للحصول على ابتكارات نوعية تساهم في تحسين وزيادة الإنتاج ذو جودة عالية، وعلى المنظمة مساعدة العاملين لديها على تطوير قدراتهم لتحقيق الأداء المستهدف من خلال: تدريب العاملين، استخدام أنظمة تكنولوجية متطورة، إعادة تصميم الإجراءات التنظيمية في المنظمة، حيث أن هذا المحور يحدد الجانب الواجب على المنظمة النمو به من أجل تحقيق قيم عالية للعملاء والمساهمين بما يحقق إستراتيجيات المنظمة ويؤثر على إمكانيتها باستمرار للنمو والإبداع.

ثانياً: منهجية الدراسة

١. مشكلة الدراسة

تعاني شركات خطوط الطيران العامة في مصر من كثرة التطورات المتلاحقة في بيئة الأعمال، مما يؤثر على كمية ونوعية المعلومات التي تحتاجها لقياس وتقييم أدائها لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، وبالتالي لم تعد الأساليب الإدارية التقليدية تكفي لتقييم الأداء، لذلك بات ضرورياً تطوير هذه الأساليب للوصول إلى أسلوب مناسب قادر علي قياس وتقييم أداء هذه الشركات وتحسينه.

وأدركت شركات خطوط الطيران العامة في مصر أنه في ضوء هذا الوضع وفي ظل بيئة تتسم بالتطور المستمر وإحتدام المنافسة، أن بقائها واستمرارها في السوق لا يرتكز فقط على ما تمتلكه من مقومات وموارد تقليدية (مادية، بشرية، فنية) ولكن يتخطى ذلك إلى تلبية توقعات العملاء وإرضائهم، وخلق أسواق جديدة، تتجاوز مستويات الأداء العادية للوصول إلى مستوي التميز المؤسسي.

وتمثِّل أزمة الجودة في شركات خطوط الطيران العامة في مصر نُقطة جوهرية تؤثر في مستوى جودة الخدمات المقدمة؛ والجودة اليوم موضع تساؤل في كلا المسارين؛ في عمل وزارة الطيران المصرية التي لم تنجح في إعداد خطط تطويرية قادرة على المنافسة الدولية أو على تطوير الخدمات التى تقدمها على المستوى المحلي، والمستوى الدولي

وهناك أزمة يمكن أن أطلق عليها –أزمة التطوير– التي تبدو ملامحها واضحة جدًّا؛ ومن أهمها: غياب الرؤية التي تنشدها شركات خطوط الطيران العامة في مصر؛ فرغم كل الدعوات التي أطلقتها الدولة في السنوات الأخيرة لتطوير هذا القطاع، إلا أنَّ الدوران لا يزال بطيئا، بل إنَّ عملية التطوير تبدو أشبه بالمهمة المستحيلة، وأنَّ ما يجري خلال السنوات الماضية من اجتماعات ولجان للمجالس والوزارات المسؤولة عن هذا القطاع هو جزء من العمل البيروقراطي اليومي؛ وبالتالي لابد من إعادة التفكير في عملية التطوير نفسها، وتحديد مرجعيتها، وضوابطها، ومعالمها، تحديداً وطنيًّا.

إن العمل على تطبيق القياس المقارن، وتحسين الأداء المؤسسي، سيوفر شركات خطوط الطيران العامة في مصر تحليل كل من البيئة الداخلية من أجل أكتشاف نقاط القوة وتنميتها، والكشف عن نقاط الضعف من أجل معرفة أسبابها ومحاولة معالجتها، فضلاً عن تحليل البيئة

الخارجية للتعرف على الفرص المتاحة ومواجهة التهديدات المحتملة، من أجل الإرتقاء بمستوى أداء الخدمة المقدمة مما يترك إنطباع جيد لدى كل من العملاء والمجتمع ككل.

ومن الناحية العملية، فقد قامت الباحثة بإجراء دراسة استطلاعية ميدانيةٍ، قوامُها (٥٠ مفردة) فى الفترة من ٢٠٢١/١٠/٨م حتى ٢٠٢١/١٠/٢٠م؛ بهدف التعرف على المشكلات الواقعة في مجال الدراسة، وتكوين فكرة مبدئية عن المشكلة محل الدراسة، حيث تم إجراء مقابلات شخصية مبرمجة (موحدة الأسئلة) على عينة عشوائية طبقية من العاملين بالمستويات الإدارية الثلاثة (الإدارة العليا، الإدارة المتوسطة، الإدارة التشغيلية)، بالشركة محل الدراسة؛ وكانت الأسئلة كالآتي:

جدول رقم (٦) محاور الدراسة الاستطلاعية لعينة حجمها (٥٠ مفردة)

م	العبـــــــارة	موافق		غير موافق	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة
المتغير المستقل (القياس المقارن)					
١.	تعتمد الشركة علي أساليب متعددة لجمع المعلومات.	٢٩	%٥٨	٢١	%٤٢
٢.	يوجد لدي القيادة فهم واضح للعمليات التي تجري داخل الشركة.	١٨	%٣٦	٣٢	%٦٤
٣.	تحدد الشركة الموارد المختلفة "المادية، البشرية، الفنية" اللازمة لإنجاح عملية القياس المقارن.	٣٥	%٧٠	١٥	%٣٠
٤.	يتوافر لدي الإدارة المهارة اللازمة لاختيار أفضل الطرق لتطبيقها لإحداث التغيير المطلوب.	٣٢	%٦٤	١٨	%٣٦
المتغير التابع (الأداء المؤسسي)					
١.	يمثل الجانب المالي في الأداء أحد أهم أولويات الإدارة العليا.	١٧	%٣٤	٣٣	%٦٦
٢.	تقوم الإدارة بتوفير جميع الخدمات التي تعمل على إرضاء العملاء حتى لا يفروا الى شركات أخرى.	٢٢	%٤٤	٢٨	%٥٦
٣.	تقوم الإدارة بوضع المقاييس الداخلية والخارجية لتحديد اجراءات الجودة في الأداء للعمليات الداخلية بالشركة.	٢٠	%٤٠	٣٠	%٦٠
٤.	تسعى الشركة إلى الاطلاع على كل جديد في عالم الأعمال وتطبيقه على أعمالها.	٢٥	%٥٠	٢٥	%٥٠

المصدر: من إعداد الباحثة

وقد توصلت الباحثة من خلال الدراسة الاستطلاعية إلى بعض الظواهر التي يمكن ذكرها على النحو الآتي:

- ٩٠% من العاملين بالشركة المبحوثة ليس لديها المعرفة الكاملة بأبعاد القياس المقارن، وإن كان ٦٠% يطبقون معظم أبعاده.
- تختلف الأسس التى يتم على أساسها تنمية الأداء لدى العاملين بالشركة المبحوثة في ٦٠% من العينة بمرور الوقت؛ نتيجةَ التطور فى البيئة الداخلية والخارجية للشركة، مما يستلزم التعديل بشكل مستمر لهذه الأسس؛ لمواكبة هذا التغيير.
- يري ٣٨% من العينة أن المناخ البيئي غير ملائم (غير مهيأ) للعمل نحو الأبداع والأبتكار لتحسين الخدمة مما يؤدي إلى تحقيق الأداء المؤسسي المتميز.
- انخفاض الدقة في أداء الأعمال وذلك نتيجة وجود إجراءات روتينية في العمل في ٥١% من العينة.
- الاحتدام الشديد في المنافسة بين الشركة محل الدراسة وشركات القطاع الخاص.
- ندرة الكفاءات والمهارات البشرية وصعوبة أستقاطبهم والمحافظة عليهم.
- التصور الخاطئ لمفاهيم التميز واعتبار معاييرها مجرد إصدارات جديدة للأيزو.
- تعاظم الحاجة إلى أساليب متطورة لقياس وتقييم إداء الشركات وتحسينه.

مما سبق، وبناء على الدراسة الأستطلاعية الميدانية التى قامت بها الباحثة، بالإضافة للاطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة، يمكن للباحثة صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل المحوري التالى:

ما هو دور تطبيق القياس المقارن في تحسن الأداء المؤسسي في الشركة القابضة لمصر للطيران؟؛ ويتفرع من التساؤل المحوري مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مدى تطبيق أبعاد القياس المقارن بالشركة القابضة لمصر للطيران؟
- ما مدى تطبيق أبعاد الأداء المؤسسي بالشركة القابضة لمصر للطيران ؟
- ما هي طبيعة العلاقة بين القياس المقارن بالشركة القابضة لمصر للطيران ؟
- مامدى إدراك العاملين بالشركة القابضة لمصر للطيران لأهمية القياس المقارن ودوره فى تحقيق الأداء المؤسسي؟
- ما هي المعوقات التي من الممكن أن تحدث عند تطبيق القياس المقارن في الشركة القابضة لمصر للطيران؟

٢. أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على واقع تطبيق أبعاد القياس المقارن بالشركة القابضة لمصر للطيران.
- التعرف على واقع تطبيق أبعاد الأداء المؤسسي بالشركة القابضة لمصر للطيران.
- دراسة العلاقة بين تطبيق القياس المقارن والأداء المؤسسي بالشركة القابضة لمصر للطيران.
- تحديد المعوقات التي من الممكن أن تحدث عند تطبيق القياس المقارن والأداء المؤسسي بالشركة القابضة لمصر للطيران.
- التوصل إلى بعض النتائج، وتقديم بعض التوصيات والمقترحات يمكن أن تُسهم في تحقيق أقصى ستفادة ممكنة من تطبيق القياس المقارن لتحسين الأداء المؤسسي في الشركة القابضة لمصر للطيران.

٣. أهمـيــة الدراسة

- الأهمية العلمية:

على الرغم من تعدد الأبحاث والدراسات السابقة الأجنبية والكتب التي تناولت موضوع القياس المقارن والأداء المؤسسي كلًّا على حدة: فإن الدراسات السابقة العربية تفتقر إلى ما يجمع بين الموضوعين معا على حد علم الباحث، وهذا ما يزيد من أهمية ذلك البحث الحالي من خلال الربط بين القياس المقارن والأداء المؤسسي.

كما أن موضوع القياس المقارن يُعَد من أحد أهم الموضوعات التي حظيت باهتمام بالغ من قبل المهتمين بهذا المجال، وكذلك موضوع الأداء المؤسسي، في حينٍ أن كلًّا منهما يُعتبر من أهم مقاييس تقدم المنظمات وتنمية العاملين فيها.

ولذلك فأهمية البحث من المنظور العلمي تتمثل في أن البحث الحالي سوف يكون امتدادا للدراسات السابقة التي تمت من قبل في هذا المجال، ومن ثم فسوف تُثْري المكتبة العربيةَ في هذا المجال الخصب.

- **الأهمية العملية:**

نظرا للأثر البالغ الذي يلعبه القياس المقارن في نجاح وتقدم وتحقيق المنظمات بشكل عام وشركات خطوط الطيران العامة في مصر بشكل خاص لأهدافها وتحقيق ميزة تنافسية لها وتطوير أداء العاملين من خلالها، لذا فقد رغب الباحث في تركيز الانتباه على أحدث النظم والأساليب والمتطلبات التي تكفل فعالية تحسين الأداء المؤسسي للمنظمات إعتماداً على أحد الاتجاهات الهامة في الإدارة وهو مدخل القياس المقارن.

كما إن الاهتمامَ بتطوير وتحسين الكفاءة للمؤسسات الصناعية والخدمية بشكل عام، وشركات خطوط الطيران العامة في مصر، ودراسةَ السبل الكفيلة بتحقيق دورها التنموي للاقتصاد المصري: من الموضوعات التي حظيت باهتمام كبير في العصر الحالي، ولاسيما في ظل التحديات المعاصرة التي تواجه مجتمعنا المصري، وضرورة مواجهتها بحلول إبداعية غير تقليديةٍ تراعي الظروف الحياتية، والمتغيرات المحلية، والإقليمية، والدولية، وتضع العميل في بؤرة الاهتمام؛ لذلك يجب الاهتمام بشركات خطوط الطيران العامة في مصر.

٤. نموذج متغيرات الدراسة:

من خلال المراجعة للأدبيات ذات الصلة بمتغيرات الدراسة، جرى وضع نموذج الدراسة الفرضي ليعكس ابعاد ومتغيرات المشكلة المبحوثة كما هو موضح في الشكل (٢). حيث قامت الباحث في هذه الدراسة بقياس متغير القياس المقارن من خلال أربعة أبعاد تتناسب مع مشكلة الدراسة وهي (التخطيط، التحليل، التكامل، التنفيذ) إعتماداً على كل من (المطيري، ٢٠١١) (البطة، ٢٠١٥). تم قياس متغير الأداء المؤسسي من خلال أربعة أبعاد (المحور المالي، محور العملاء، محور العمليات الداخلية، محور النمو والتعلم) إعتماداً على (العزاز، ٢٠٢٢) (إسماعيل، ٢٠١٦).

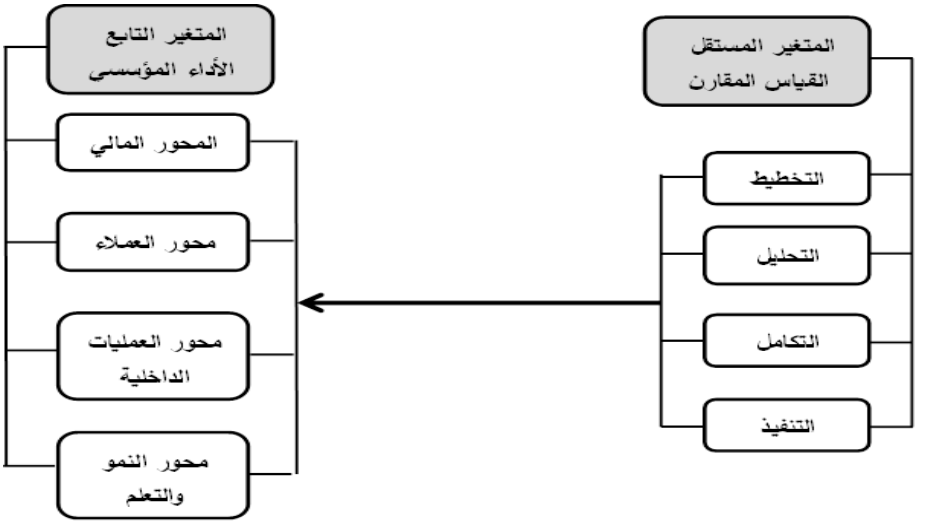

شكل رقم (٢) نموذج الدراسة الفرضي
من إعداد الباحثة بالإعتماد على الدراسات السابقة

٥. فروض الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة والأهداف السابق طرحها، تختبر الدراسة الفروض التالية:

الفرض الرئيس: " لا يوجد تأثير جوهري ذا دلالة إحصائية للقياس المقارن بأبعاده (التخطيط، التحليل، التكامل، التنفيذ) على تحسين الأداء المؤسسي بأبعاده (المحور المالي، محور العملاء، محور العمليات الداخلية، محور النمو والتعلم) في الشركة القابضة لمصر للطيران" وينبثق من الفرض الرئيس الفروض الفرعية التالية:

الفرض الفرعي الأول: " لا يوجد تأثير جوهري ذا دلالة إحصائية للقياس المقارن بأبعاده (التخطيط، التحليل، التكامل، التنفيذ) على المحور المالي كأحد أبعاد الأداء المؤسسي في الشركة القابضة لمصر للطيران.

الفرض الفرعي الثاني: " لا يوجد تأثير جوهري ذا دلالة إحصائية للقياس المقارن بأبعاده (التخطيط، التحليل، التكامل، التنفيذ) على محور العملاء كأحد أبعاد الأداء المؤسسي في الشركة القابضة لمصر للطيران.

الفرض الفرعي الثالث: " لا يوجد تأثير جوهري ذا دلالة إحصائية للقياس المقارن بأبعاده (التخطيط، التحليل، التكامل، التنفيذ) على محور العمليات الداخلية كأحد أبعاد الأداء المؤسسي في الشركة القابضة لمصر للطيران.

الفرض الفرعي الرابع: " لا يوجد تأثير جوهري ذا دلالة إحصائية للقياس المقارن بأبعاده (التخطيط، التحليل، التكامل، التنفيذ) على محور النمو والتعلم كأحد أبعاد الأداء المؤسسي في الشركة القابضة لمصر للطيران.

٦- مجتمع الدراسة

- **مجتمع الدراسة ووحدة المعاينة:**
  - يتمثل مجتمع الدراسة من جميع العاملين في المستويات الإدارية الثلاثة (الإدارة العليا، الإدارة المتوسطة، الإدارة الإشرافية) في الشركة القابضة لمصر للطيران، وعددهم (٦١٧٢) مفردة، كما هو مبين في الجدول التالي رقم (٤) وذلك كما يلي:

جدول رقم (٤) مجتمع الدراسة- عدد العاملين في الشركة القابضة لمصر للطيران

المستوى الإداري	عدد العاملين
الإدارة العليا	٦٣٨
الإدارة المتوسطة	٢١٢٤
الإدارة الإشرافية	٣٤١٠
الإجمالي	٦١٧٢

المصدر: الإدارة العامة للشئون الإدارية، الشركة القابضة لمصر للطيران، ٢٠٢١.

- **حجم ونوع العينة:**
  - تشير عينة البحث إلى المفردة التي توجه إليها قائمة الاستقصاء؛ للإجابة عليها، ومن ثم فإن وحدة المعاينة في هذا البحث هم العاملون في الشركة القابضة لمصر للطيران.
  - لكي تكون عينة البحث ممثلة لمجتمع البحث تمثيلاً جيداً، فقد أعتمدت الدراسة على أسلوب المعاينة العشوائية الطبقية *Stratified Random Sampling* والمتناسبة مع حجم طبقات مجتمع الشركة؛ وقد تم تحديد حجم العينة التي تم إجراء الدراسة الميدانية عليها؛ استنادا إلى المعادلة الآتية: (أبو جمعة، ٢٠٠٩)

عند مستوى معنوية (٥ %)، وحدود ثقة (٩٥ %).

$$\text{ن} = \frac{\text{ح}(١-\text{ح})}{\frac{\text{ح}(١-\text{ح})}{\text{حجم مجتمع الدراسة}} + \text{أ}^{٢}}$$

حيث إن:

ن = حجم العينة المطلوب.

ح = (٥٠ %) للحصول علي أكبر للعينة .

أ = ب ÷ ١.٩٦ ،حيث ب = أقصي خطأ مسموح به: (الفرق بين النسبة في مجتمع البحث والنسبة في العينة عند مستوس ثقة (٠.٩٥).

بتطبيق المعادلة :

$$ن = \left[\frac{٠.٠٥}{١.٩٦} \right]^{٢} + \frac{٠.٥٠ \left(١ - ٠.٥٠ \right)}{\frac{٠.٥٠ \left(١ - ٠.٥٠ \right)}{٦١٧٢}}$$

اذاً حجم العينة (ن) = ٣٦١ مفردة

٦. منهجية الدراسة:

- اعتمدت الباحثة لتحقيق اهداف الدراسة واختبار فروضها على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم وصف وتوضيح المفاهيم والتعرف على المتغيرات وعرض ما توصل إليه الآخرون من خلال مراجعة الدراسات النظرية السابقة، ثم قامت الباحثة بتوضيح وتحليل واستنتاج العلاقة بين المتغيرات من خلال إطار الدراسة الميدانية.
- قامت الباحثة بتصميم وإعداد قائمة استقصاء (مرفقة)، تم تفريغ قوائم الاستقصاء الصالحة للتحليل وتكويدها، حيث تم الاستجابة على (٣٧٥) من إجمالي (٤٠٠)، وهو ما يمثل نسبة إستجابة (٩٤%)، قد تم أستبعاد (١٤) قائمة لعدم الأستيفاء، وبهذا يكون إجمالي عدد القوائم التي أجري عليها التحليل الإحصائي (٣٦١) قائمة بنسبة (٩١%). ثم تم تشغيل وتحليل البيانات الأولية التي تم تجميعها بالاستعانة ببرنامج (SPSS–Version25).

٧. محددات الدراسة

- الحدود الموضوعية: والتي تعني المتغيرات التي سوف يتم دراستها والأبعاد التي سوف يتم استخدامها وكيفية قياس تلك المتغيرات والأبعاد، وذلك حيث:
  - تم بحث علاقة القياس المقارن بالأداء المؤسسي مباشرة بدون استخدام أي متغيرات معدلة.
  - تم بحث علاقة القياس المقارن بالأداء المؤسسي مباشرة بدون استخدام أي متغيرات وسيطة.
  - تم بحث علاقة القياس المقارن بالأداء المؤسسي فقط كمتغير تابع.
  - تم بحث علاقة القياس المقارن فقط كمتغير مستقل بالأداء المؤسسي.
- **الحدود المكانية:** والتي تعني مجال التطبيق سواء دول أو قطاعات أو منظمات بعينها، ومن ثم أقتصر مجال التطبيق في البحث الحالي على الشركة القابضة لمصر للطيران.

- **الحدود الزمانية:** وتعني الفترة الزمنية التي تم فيها جمع بيانات البحث، وقامت الباحثة بجمع بيانات هذا البحث في الفترة من ديسمبر ٢٠٢١م إلى مارس ٢٠٢٢م.

ثالثاً: الدراسة الميدانية

تتناول الباحثة في هذا الجزء تحليل وتفسير نتائج التحليل الإحصائي، يلي ذلك اختبار فروض الدراسة، ثم عرض ومناقشة نتائج الدراسة، ثم تقترح الباحثة في النهاية مجموعة من التوصيات تخص الشركة القابضة لمصر للطيران كمجال تطبيق الدراسة، وتوصيات تخص المنظمات المشابهة، وتوصيات تخص البحوث المستقبلية، في ضوء الشق النظري والتطبيقي للدراسة.

- **اختبار ثبات وصدق المقاييس المستخدمة في الدراسة**

تتناول الباحثة فيما يلي نتائج اختبار الثبات والصدق لمقاييس الدراسة؛ وقد تم استخدام طريقة "ألفا كرونباخ" Alpha Cronbac، حيث يتراوح قيمة معامل ألفا بين (الصفر، والواحد)، وحتى يتمتع المقياس بالثبات يجب ألا يقل قيمة المعامل عن (٠.٧٠)، ويوضح الجدول التالي النتائج التالية:

جدول رقم (٥) قيم معامل ألفا كرونباخ لمقاييس الدراسة

المتغير	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ	معامل الصدق الذاتى
المتغير المستقل (منهجية القياس المقارن)			
التخطيط	6	0.801	0.895
التحليل	5	0.762	0.873
التكامل	4	0.751	0.867
التنفيذ	4	0.812	0.901
الإجمالي	19	0.743	0.862
المتغير التابع (الأداء المؤسسي)			
المحور المالي	7	0.766	0.875
محور العملاء	9	0.741	0.861
محور العمليات الداخلية	7	0.688	0.829
محور النمو والتعلم	6	0.755	0.869
الإجمالي	29	.815	.902

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج spss.

يتبين من الجدول رقم (٥) السابق أن قيمة ألفا كرونباخ لأبعاد المتغير المستقل (منهجية القياس المقارن)، كانت على التوالي: (٠.٨٠١، ٠.٧٦٢، ٠.٧٥١، ٠.٨١٢)؛ وكانت للمتغير التابع (الأداء المؤسسي) (٠.٧٦٦، ٠.٧٤١، ٠.٦٨٨، ٠.٧٥٥) على التوالي؛ وتعتبر هذه القيم مقبولة جداً، لأنها أكبر من (٧٠%) وبناءً على ذلك يمكن القول بأن عبارات الإستمارة الخاصة بمتغيرات الدراسة تتسم بالثبات الداخلي لعباراتها؛ وبحساب معامل الصدق الذاتى لأداة الدراسة (وهو يساوى الجذر التربيعى لمعامل الثبات) تبين أن قيمته تساوى (٠.٨٩٥، ٠.٨٧٣، ٠.٨٦٧، ٠.٩٠١)؛ على التوالى لابعاد المتغير المستقل (منهجية القياس المقارن)، وكانت (٠.٨٧٥، ٠.٨٦١، ٠.٨٢٩، ٠.٨٦٩) للمتغير التابع (الأداء المؤسسي)؛ وتعد هذه القيم مرتفعة ومقبولة لأغراض الدراسة.

- **<u>مناقشة نتائج الدراسة الميدانية لمتغيرات الدراسة</u>**

يقدم الجدول التالي عرضاً لنتائج استجابات عينة الدراسة لأبعاد المتغيرات:

جدول رقم (٦) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات العينة لمتغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
منهجية القياس المقارن	4.41	0.761
التخطيط	4.36	0.742
التحليل	4.32	.738
التكامل	4.34	.749
التنفيذ	4.33	.745
الأداء المؤسسي	4.33	0.748
المحور المالي	4.34	0.733
محور العملاء	4.34	.748
محور العمليات الداخلية	4.35	0.758
محور النمو والتعلم	4.32	0.740

بتحليل بيانات الجدول السابق رقم (٦)، يتضح النتائج التالية:

- بالنسبة لمتغير "منهجية القياس المقارن" جاء في المركز الأول من حيث استجابة عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤.٤١)؛ في حين جاء متغير "الأداء المؤسسي" في المركز الثاني، حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤.٣٣).
- بالنسبة لترتيب أبعاد متغير "منهجية القياس المقارن" وفقا للمتوسط الحسابي، فقد جاء بُعد "التخطيط" في المركز الأول من حيث الاستجابة، تلاه بُعد " التكامل"، ثم بُعد "التنفيذ" وأخيرا بُعد "التحليل".
- بالنسبة لترتيب أبعاد "الأداء المؤسسي" وفقا للمتوسط الحسابي، فقد جاء "محور العمليات الداخلية" أولا من حيث الاستجابة، تلاه "محور العملاء" ثم "المحور المالي" وأخيرا "محور النمو والتعلم".

- **اختبار الفروض:**

اختبار الفرض الأول: "لا يوجد تأثير جوهري ذا دلالة إحصائية للقياس المقارن بأبعاده (التخطيط، التحليل، التكامل، التنفيذ) على تحسين الأداء المؤسسي بأبعادها (المحور المالي، محور العملاء، محور العمليات الداخلية، محور النمو والتعلم)" في الشركة القابضة لمصر للطيران" ولاختباره تم تقسيمه إلى الفروض الفرعية التالية:

- "لا يوجد تأثير جوهري ذا دلالة إحصائية للقياس المقارن بأبعاده (التخطيط، التحليل، التكامل، التنفيذ) على المحور المالي كأحد أبعاد الأداء المؤسسي في الشركة القابضة لمصر للطيران.
- "لا يوجد تأثير جوهري ذا دلالة إحصائية للقياس المقارن بأبعاده (التخطيط، التحليل، التكامل، التنفيذ) على محور العملاء كأحد أبعاد الأداء المؤسسي في الشركة القابضة لمصر للطيران.
- "لا يوجد تأثير جوهري ذا دلالة إحصائية للقياس المقارن بأبعاده (التخطيط، التحليل، التكامل، التنفيذ) على محور العمليات الداخلية كأحد أبعاد الأداء المؤسسي في الشركة القابضة لمصر للطيران.
- "لا يوجد تأثير جوهري ذا دلالة إحصائية للقياس المقارن بأبعاده (التخطيط، التحليل، التكامل، التنفيذ) على محور النمو والتعلم كأحد أبعاد الأداء المؤسسي في الشركة القابضة لمصر للطيران.

استخدمت الباحثة تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis) الذي يوضح علاقة أبعاد المتغير المستقل ودرجة تأثيرها على كل بعد من أبعاد المتغير التابع، وتظهر النتائج في الجدول التالي:

جدول رقم (٧) نتائج الانحدار المتعدد بين القياس المقارن والأداء المؤسسي

المتغير التابع	المتغير المستقل	B	T-Test		F-Test		R	R^2
	القياس المقارن		قيمة	معنوية	قيمة	معنوية		
الأداء المؤسسي	التخطيط	.653	8.059	.000	365.960	.000	.924	.853
	التحليل	.548	11.018	.000				
	التكامل	.148	2.860	.004				
	التنفيذ	.168	4.595	.000				
المحور المالي	التخطيط	.280	6.235**	.000	429.16**	.000	0.905	0.820
	التحليل	.197	5.608**	.000				
	التكامل	.229	6.123**	.000				
	التنفيذ	.124	3.442**	.000				
محور العملاء	التخطيط	.308	8.352**	.000	695.23**	.000	0.930	0.865
	التحليل	.236	8.199**	.000				
	التكامل	.125	4.061**	.000				
	التنفيذ	.140	4.741**	.000				
محور العمليات الداخلية	التخطيط	.326	7.668**	.000	549.8**	.000	0.913	0.835
	التحليل	.140	4.225**	.000				
	التكامل	.222	6.261**	.000				
	التنفيذ	.131	3.846**	.000				
محور النمو والتعلم	التخطيط	.299	6.505	.000	507.23**	.000	0.907	0.824
	التحليل	.176	4.908	.000				
	التكامل	.250	6.528	.000				
	التنفيذ	.123	3.344	.000				

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج spss.

يظهر الجدول السابق رقم (٧) نتائج تحليل الانحدار والتباين ومعامل التحديد للعلاقة بين أبعاد المتغير المستقل (القياس المقارن) وأبعاد المتغير التابع (الأداء المؤسسي)، والتي اظهرت ما يلي:

- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) للنموذج الكلي (٠.٨٥٣)، أي أن المتغير المستقل (القياس المقارن) بأبعاده (التخطيط، التحليل، التكامل، التنفيذ) مجتمعة، تفسر(٨٥.٣%) من التباين في المتغير التابع (الأداء المؤسسي)؛ كما بلغت قيمة معامل الارتباط للنموذج ككل (٠.٩٢٤)، وهى تشير إلى وجود علاقة إرتباط قوية بين المتغير المستقل (القياس المقارن بأبعاده)، والمتغير التابع (الأداء المؤسسي). كما تشير نتيجة اختبار F إلى أن الانحدار يعتبر معنويا وذا دلالة إحصائية، حيث أن مستوى المعنوية أقل من (٠.٠٥ %).
- كما يظهر الجدول السابق ما يلي:

١. بعد المحور المالي:

أ- القوة التفسيرية للنموذج :

- بلغت قيمة معامل التحديد(R2):(0.820)، أي أن المتغير المستقل القياس المقارن بأبعاده (التخطيط، التحليل، التكامل، التنفيذ) مجتمعة يفسر(82.0%) من التباين في المتغير التابع (بعد المحور المالي)، أما النسبة الباقية (18.0%) فقد ترجع إلى الخطأ العشوائي، أو لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخري مسئولة عن تفسير جزء من المتغير التابع.

ب- معنوية معامل الإرتباط (R):

- بلغت قيمة معامل الإرتباط (R): (0.905)، وهي تشير إلى وجود علاقة إرتباطية قوية بين المتغير المستقل القياس المقارن بأبعاده (التخطيط، التحليل، التكامل، التنفيذ)، مجتمعة وبعد المحور المالي في المتغير التابع (الأداء المؤسسي).

ج- أختبار F:

- تشير نتيجة أختبار F إلى أن الأنحدار يعتبر معنويا وذا دلالة إحصائية، حيث أن مستوى المعنوية أقل من (٠.٠٥%).

د- معنوية نموذج الأنحدار:

- بلغت قيمة معامل الأنحدار للمتغير المستقل القياس المقارن بأبعاده (التخطيط، التحليل، التكامل، التنفيذ) (0.280، 0.197، 0.229، 0.124) على التوالى،

وهي تشير إلى وجود علاقة طردية بين هذا المتغير وبعد المحور المالي في المتغير التابع (الأداء المؤسسي).

هـ- أختبار T:

- تشير نتيجة أختبار T إلى أن هذه العلاقة معنوية وأن تأثير هذا المتغير يعتبر تأثيراً معنويا ذا دلالة إحصائية، حيث إن المعنوية أقل من (٠.٠٥ %).

بناءاً على ما سبق يتضح أن هناك تأثير جوهري ذا دلالة إحصائية عند مستوي معنوية (٠.٠٥%) للقياس المقارن بأبعاده (التخطيط، التحليل، التكامل، التنفيذ) على المحور المالي كأحد أبعاد الأداء المؤسسي في شركات خطوط الطيران العامة والخاصة في مصر".

٢. بعد محور العملاء:

أ- القوة التفسيرية للنموذج :

- بلغت قيمة معامل التحديد(R2):(0.865)، أي أن المتغير المستقل القياس المقارن بأبعاده (التخطيط، التحليل، التكامل، التنفيذ) مجتمعة تفسر(86.5%) من التباين في المتغير التابع (بعد محور العملاء)، أما النسبة الباقية (13.5%) فقد ترجع إلى الخطأ العشوائي، أو لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخري مسئولة عن تفسير جزء من المتغير التابع.

ب- معنوية معامل الإرتباط (R):

- بلغت قيمة معامل الإرتباط (R): (0.930)، وهي تشير إلى وجود علاقة إرتباطية قوية بين المتغير المستقل القياس المقارن بأبعاده (التخطيط، التحليل، التكامل، التنفيذ) مجتمعة وبعد محور العملاء في المتغير التابع (الأداء المؤسسي) .

ج- أختبار F:

- تشير نتيجة أختبار F إلى أن الأنحدار يعتبر معنويا وذا دلالة إحصائية، حيث أن مستوى المعنوية أقل من (٠.٠٥%).

د- معنوية نموذج الأنحدار:

- بلغت قيمة معامل الأنحدار للمتغير المستقل القياس المقارن بأبعاده (التخطيط، التحليل، التكامل، التنفيذ) (0.308، 0.236، 0.125، 0.140)، على التوالى،

وهي تشير إلى وجود علاقة طردية بين هذا المتغير وبعد محور العملاء في المتغير التابع (الأداء المؤسسي).

هـ- أختبار T:

- تشير نتيجة أختبار T إلى أن هذه العلاقة معنوية وأن تأثير هذا المتغير يعتبر تأثيراً معنويا وذا دلالة إحصائية، حيث إن المعنوية أقل من (٠.٠٥ %).

بناءاً على ما سبق يتضح أن هناك تأثير جوهري ذا دلالة إحصائية عند مستوي معنوية (٠.٠٥%) للقياس المقارن بأبعاده (التخطيط، التحليل، التكامل، التنفيذ) على محور العملاء كأحد أبعاد الأداء المؤسسي في شركات خطوط الطيران العامة والخاصة في مصر".

٣. بعد محور العمليات الداخلية:

أ- القوة التفسيرية للنموذج :

- بلغت قيمة معامل التحديد(R2):(0.835)، أي أن المتغير المستقل القياس المقارن بأبعاده (التخطيط، التحليل، التكامل، التنفيذ) مجتمعة يفسر(83.5%) من التباين في المتغير التابع (بعد محور العمليات الداخلية)، أما النسبة الباقية (16.5%) فقد ترجع إلى الخطأ العشوائي، أو لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخري مسئولة عن تفسير جزء من المتغير التابع.

ب- معنوية معامل الإرتباط (R):

- بلغت قيمة معامل الإرتباط (R): (0.913)، وهي تشير إلى وجود علاقة إرتباطية قوية بين المتغير المستقل القياس المقارن بأبعاده (التخطيط، التحليل، التكامل، التنفيذ) مجتمعة وبعد محور العمليات الداخلية في المتغير التابع (الأداء المؤسسي) .

ج- أختبار F:

- تشير نتيجة أختبار F إلى أن الأنحدار يعتبر معنويا وذا دلالة إحصائية، حيث أن مستوى المعنوية أقل من (٠.٠٥%).

د- معنوية نموذج الأنحدار:

- بلغت قيمة معامل الأنحدار للمتغير المستقل القياس المقارن بأبعاده (التخطيط، التحليل، التكامل، التنفيذ) (0.326، 0.140، 0.222، 0.123)، على التوالى وهي تشير إلى وجود علاقة طردية بين هذا المتغير وبعد محور العمليات الداخلية في المتغير التابع (الأداء المؤسسي).

هـ- أختبار T:

- تشير نتيجة أختبار T إلى أن هذه العلاقة معنوية وأن تأثير هذا المتغير يعتبر تأثيراً معنويا وذا دلالة إحصائية، حيث إن المعنوية أقل من (٠.٠٥ %).

بناءاً على ما سبق يتضح أن هناك تأثير جوهري ذا دلالة إحصائية عند مستوي معنوية (٠.٠٥%) للقياس المقارن بأبعاده (التخطيط، التحليل، التكامل، التنفيذ) على محور العمليات الداخلية كأحد أبعاد الأداء المؤسسي في شركات خطوط الطيران العامة والخاصة في مصر".

٤. بعد محور النمو والتعلم:

أ- القوة التفسيرية للنموذج :

- بلغت قيمة معامل التحديد(R2):(0.824)، أي أن المتغير المستقل القياس المقارن بأبعاده (التخطيط، التحليل، التكامل، التنفيذ) مجتمعة يفسر(82.4%) من التباين في المتغير التابع (بعد محور النمو والتعلم)، أما النسبة الباقية (17.6%) فقد ترجع إلى الخطأ العشوائي، أو لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخري مسئولة عن تفسير جزء من المتغير التابع.

ب- معنوية معامل الإرتباط (R):

- بلغت قيمة معامل الإرتباط (R): (0.907)، وهي تشير إلى وجود علاقة إرتباطية قوية بين المتغير المستقل القياس المقارن بأبعاده (التخطيط، التحليل، التكامل، التنفيذ) مجتمعة وبعد محور النمو والتعلم في المتغير التابع (الأداء المؤسسي) .

ج- أختبار F:

- تشير نتيجة أختبار F إلى أن الأنحدار يعتبر معنويا وذا دلالة إحصائية، حيث أن مستوى المعنوية أقل من (٠.٠٥%).

د- معنوية نموذج الأنحدار:

- بلغت قيمة معامل الأنحدار للمتغير المستقل القياس المقارن بأبعاده (التخطيط، التحليل، التكامل، التنفيذ) (0.299، 0.176، 0.250، 0.123)، وهي تشير إلى وجود علاقة طردية بين هذا المتغير وبعد محور النمو والتعلم في المتغير التابع (الأداء المؤسسي).

هـ- أختبار T:

- تشير نتيجة أختبار T إلى أن هذه العلاقة معنوية وأن تأثير هذا المتغير يعتبر تأثيراً معنويا وذا دلالة إحصائية، حيث إن المعنوية أقل من (٠.٠٥ %).

بناءاً على ما سبق يتضح أن هناك تأثير جوهري ذا دلالة إحصائية عند مستوي معنوية (٠.٠٥%) للقياس المقارن بأبعاده (التخطيط، التحليل، التكامل، التنفيذ) على محور النمو والتعلم كأحد أبعاد الأداء المؤسسي في شركات خطوط الطيران العامة والخاصة في مصر".

رابعاً: نتائج وتوصيات الدراسة

⇐ نتائج الدراسة:

⇐ أ- نتائج الدراسة النظرية:

- يتبنى القياس المقارن، هيكلًا يؤكد على التحول والتركيز المستقبلي الذي يمكن أن يدعم المنظمات في تبني أساليب وإستراتيجيات تجعلها تمتاز بميزة تنافسية عن باقي المنظمات؛ فضلاً عن المساهمة في مستوى التميز، والتقدم في طريق التميز؛ حيث يمكن أن يساعد المنظمات في التأكيد بشكل أكبر على الاستدامة من خلال تبني أهداف التنمية المستدامة.
- إن القياس المقارن، يؤكِّد على أن المؤسسات تحتاج – من أجل تحقيق تنمية مستدامة – إلى قيادةٍ قويةٍ، وتوجهٍ استراتيجيٍ واضحٍ، وتحسين الموارد البشرية والشراكات والعمليات وتطويرها من أجل تقديم منتجاتٍ وخدماتٍ ذات قيمة مضافة للمتعاملين. مما يعمل في النهاية على تحسين الأداء المؤسسي.
- يمكن أن يساهم القياس المقارن في التوفيق بين الجانب الإداري والجانب البشري، وذلك من منظور تكنولوجي، فضلاً عن تعزيز اعتماد نماذج أعمال جديدة من أجل خلق قيمة لكل من المنظمة وأصحاب المصلحة (العملاء، الموزعين، الموردين)، هذه القيمة تؤكد على تقديم أداء

متميز ودائم أثناء التحضير والتجهيز للتحولات المستقبلية؛ فضلاً، عن أن القياس المقارن يجلب منظورًا إستراتيجياً وغير متحيز من الناحية التكنولوجية.

- أن القياس المقارن لا يقدم إجابات حول كيفية تحسين نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف، ولكن استغلال هذه المسائل يضع المنظمات، ولا سيما شركات خطوط الطيران الوطنية والخاصة في مصر، على طريق التميز من خلال التحسين المستمر وتخصيص الموارد المناسبة لهذا التحسين؛ وإن ظهور القياس المقارن على الساحة بمثابة نهجٍ معياري للتميز لما له من قدرة على إحداث تغيير جذري للأفضل في المنظمات، ويعتبر أحياناً إستمراراً طبيعياً لإدارة الجودة الشاملة؛ عندما تدرك المنظمات أن مزايا هذا المسار قد استنفدت.
- من أجل بناء مستقبل مستدام تقوم المنظمات التى تتمتع بالأداء المتميز بعمل تأثير إيجابي على العالم من حولها من خلال تطوير وتحسين أدائها وفي الوقت نفسه العمل على تطوير جوانب التنمية المستدامة (الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية) في قطاعات الأعمال الخاصة بها.

⇐ نتائج الدراسة الميدانية:

- رفض الفرض الرئيس الذي ينص على أن "لا يوجد تأثير جوهري ذا دلالة إحصائية للقياس المقارن بأبعاده (التخطيط، التحليل، التكامل، التنفيذ) على تحسين الأداء المؤسسي بأبعاده (المحور المالي، محور العملاء، محور العمليات الداخلية، محور النمو والتعلم) في شركات خطوط الطيران بصفة عامة وفي مصر بصفة خاصة"؛ وذلك إعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي للفروض الفرعية لهذا الفرض.
- رفض الفرض الفرعى الأول الذي ينص على أن " لا يوجد تأثير جوهري ذا دلالة إحصائية لقياس المقارن بأبعاده (التخطيط، التحليل، التكامل، التنفيذ) على المحور المالي كأحد أبعاد الأداء المؤسسي في شركات خطوط الطيران العامة والخاصة في مصر"؛ بلغت قيمة معامل التحديد(R2):(0.820)، أي أن المتغير المستقل القياس المقارن بأبعاده (التخطيط، التحليل، التكامل، التنفيذ) مجتمعة يفسر(82.0%) من التباين في المتغير التابع (بعد المحور المالي)، أما النسبة الباقية (18.0%) فقد ترجع إلى الخطأ العشوائي، أو لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخري مسئولة عن تفسير جزء من المتغير التابع.

- رفض الفرض الفرعى الثانى الذي ينص على أن " لا يوجد تأثير جوهري ذا دلالة إحصائية لقياس المقارن بأبعاده (التخطيط، التحليل، التكامل، التنفيذ) على محور العملاء كأحد أبعاد الأداء المؤسسي في شركات خطوط الطيران العامة والخاصة في مصر"؛ حيث بلغت قيمة معامل التحديد(R2):(0.865)، أي أن المتغير المستقل القياس المقارن بأبعاده (التخطيط، التحليل، التكامل، التنفيذ) مجتمعة تفسر(86.5%) من التباين في المتغير التابع (بعد محور العملاء)، أما النسبة الباقية (13.5%) فقد ترجع إلى الخطأ العشوائي، أو لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخري مسئولة عن تفسير جزء من المتغير التابع.
- رفض الفرض الفرعى الثالث الذي ينص على أن "لا يوجد تأثير جوهري ذا دلالة إحصائية لقياس المقارن بأبعاده (التخطيط، التحليل، التكامل، التنفيذ) على محور العمليات الداخلية كأحد أبعاد الأداء المؤسسي في شركات خطوط الطيران العامة والخاصة في مصر"؛ حيث بلغت قيمة معامل التحديد(R2):(0.835)، أي أن المتغير المستقل القياس المقارن بأبعاده (التخطيط، التحليل، التكامل، التنفيذ) مجتمعة يفسر(83.5%) من التباين في المتغير التابع (بعد محور العمليات الداخلية)، أما النسبة الباقية (16.5%) فقد ترجع إلى الخطأ العشوائي، أو لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخري مسئولة عن تفسير جزء من المتغير التابع.
- رفض الفرض الفرعى الرابع الذي ينص على أن "لا يوجد تأثير جوهري ذا دلالة إحصائية لقياس المقارن بأبعاده (التخطيط، التحليل، التكامل، التنفيذ) على محور النمو والتعلم كأحد أبعاد الأداء المؤسسي في شركات خطوط الطيران العامة والخاصة في مصر"؛ بلغت قيمة معامل التحديد(R2):(0.824)، أي أن المتغير المستقل القياس المقارن بأبعاده (التخطيط، التحليل، التكامل، التنفيذ) مجتمعة يفسر(82.4%) من التباين في المتغير التابع (بعد محور النمو والتعلم)، أما النسبة الباقية (17.6%) فقد ترجع إلى الخطأ العشوائي، أو لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخري مسئولة عن تفسير جزء من المتغير التابع.

⇐ توصـــيات الـــدراســة

في ضوء الشق النظري والعملي للدراسة، وما تم التوصل إليه من نتائج، تقترح الباحثة مجموعة من التوصيات التي تخص مجال التطبيق بالشركة القابضة لمصر للطيران، وتوصيات أخرى تتعلق بالدراسات المستقبلية.

توصيـات تخص إدارة الشركة القابضة لمصر للطيران:

التوصيات	آليات التنفيذ
تطوير الثقافة التنظيمية للشركة محل الدراسة من أجل الحصول على دعم وتأييد العاملين للقياس المقارن.	عقد ودورات وندوات لإقناعهم بماهيتها، وأهميتها، وأنواعها، ومراحلها، ودورها في تحسين أداء الشركة وتقوية مركزها التنافسي.
توفير نظام فعال للمكافأت والحوافز لتشجيع العاملين على التميز.	عمل مسابقات بين الموظفين بالشركة محل الدراسة.
تجهيز خطط واستراتيجيات بديلة تحسباً لوقوع خلل في الخطة والاستراتيجية الأساسية.	الإستعانة بالمراجعين الخارجين (مستشارين جودة)
إجراء استطلاعات دورية متتالية للتعرف على رغبات واحتياجات العملاء المستقبلية والعمل على تلبيتها لضمان ولائهم.	عمل نماذج استبيان يتم توزيعها بشكل دوري.

الصدر: من إعداد الباحثة

توصيات تخص الدراسات المستقبلية:

- إجراء المزيد من الأبحاث حول دور منهجية القياس المقارن في تحسين المنظمات الحكومية الأخري، بخلاف الشركة محل الدراسة.
- إعادة اختبار نتائج البحث الحالي على قطاعات صناعية.
- قياس تأثير منهجية القياس المقارن على اللوجستيات العكسية.
- دراسة العلاقة بين القياس المقارن وإدارة تكامل سلسلة التوريد.

الـــــمراجـــع

أولاً: المراجع العربية

- إسماعيل، إيناس أحمد (٢٠١٦) ،"أثر إدارة التنوع كمتغير وسيط فى العلاقة بين الأداء الإستراتيجي للمنظمة والمزايا التنافسية للموارد البشرية: دراسة تطبيقية"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- آل سريع، محمد مفرج (٢٠٠٨) ،" اتجاهات العاملين نحو الخصخصة وأثرها على السعودة والأمن الوظيفي"، رسالة ماجستير، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، ص ٨٨.
- البطة، عبد الحكيم زكريا (٢٠١٥)، "مدي إدراك الإدارة العليا والوسطي لأسلوب المقارنة المرجعية وأثر ذلك على تحقيق التفوق التنافسي لدي البنوك العاملة بقطاع غزة"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، كلية التجارة.
- بن زكريا، أبى الحسن (١٩٧٩)،" معجم المقاييس فى اللغة"، المحقق عبد السلام محمد هارون، بيروت ، دار الفكر ، نقلاً عن العريان، رزان شوقي (٢٠١٨)،" أثر إدارة الأداء على التمييز التنظيمي فى الشركة الحديثة للأسمنت والتعدين"، رسالة ماجستير ، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، الأردن، ص ١١٤.
- بوريش، أحمد وتربش محمد (٢٠٢١)، "دور المقارنة المرجعية في دعم الميزة التنافسية: دراسة حالة فندق تافنة–مغنية– بالجزائر"، مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال، (٣)٥، ص ص ١٠٤–١٢٣.
- الجساسي، عبد الله محمد (٢٠١٠) ،" أثر الحوافز المادية والمعنوية في تحسين اداء العاملين في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالى"، رسالة ماجستير، عمان، ص ٧٦.
- زايد، عادل (٢٠٠٣)، "الإداء التنظيمي المتميز: الطريق إلى منظمة المستقبل"، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص٥.
- الشوابكة، خالد محمد (٢٠٠٨) ،"العلاقة بين تطبيق الحكومة الإلكترونية والأداء الوظيفي: دراسة ميدانية من خلال اتجاهات موظفي الدوائر الحكومية في المملكة الأردنية الهاشمية" ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ص ص ١١٢–١١٣.

- الصرايرة، خالد (٢٠١١) ،" الأداء الوظيفي لدى أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية الرسمية من وجهة نظر رؤساء الأقسام العاملين فيها"، مجلة دمشق ، المجلد ٢٧، العدد ١٢، ص ص ٦٠١- ٦٥٢ .
- عبد الله، على (١٩٩٩)،"أثر البيئة على أداء المؤسسات العمومية الأقتصادية"، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، ص ص ١٧٦-١٧٧.
- العزاز، عبير محمد (٢٠٢٢)، "بطاقة الأداء المتوازن وتقييم أداء المنشآت: السياق السعودي"، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل – العلوم الإنسانية والإدارية"، جامعة الملك فيصل، مج٢٣، ع١، ص ص ١٧ – ٢٤.
- مازن، شريف عبد الحميد (٢٠٠٤)،" إدارة الأداء"، بحث مقدم إلى مؤتمر الأساليب الحديثة فى قياس الأداء الحكومى، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ١٥-١٧ مارس ٢٠٠٤ ص١.
- المزعوق، محمد رمضان جبران (٢٠٢٠)، "استخدام المقارنة المرجعية كمدخل لتحسين الأداء التنظيمي في المنظمات الصحية الليبية"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، (١١) ع٤، ص ص ٩٩٤-١٠١٧.
- المطيري، مبارك مطلق (٢٠١١)، "مدي إدراك المديرين لأسلوب المقارنة المرجعية في الأعمال الإلكترونية وأثرة على تحقيق التفوق التنافسي لدي البنوك التجارية الكويتية"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، الأردن.
- ملو العين، علاء محمد (٢٠١٥)، "استخدام القياس المتوازن للأداء لتقييم خدمات القطاع المصرفي السعودي في ظل حوكمة الأداء الإستراتيجي بالتطبيق على البنوك التجارية السعودية"، دراسات، العلوم الإدارية، المجلد٤٢، العدد الأول، ص ص ٣٠٧-٣٢٨.
- نعيم حافظ أبو جمعة (٢٠٠٩) "أساسيات وطرق البحث العلمي في الإدارة" المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ص ص ٢٥٦ -٢٥٧ .

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Agarwal, P., & Farndale, E. (2017). High-performance work systems and creativity implementation: the role of psychological capital and psychological safety. Human Resource Management Journal, 27(3), 440-458.

- Aguinis, H., & Pierce, C. A. (2008). Enhancing the relevance of organizational behavior by embracing performance management research. Journal of Organizational Behavior: The International Journal of Industrial, Occupational and Organizational Psychology and Behavior, 29(1), 139-145.
- Al-Khelaifi, A. A. Y. (2021). The Impact Of Information Technology On Improving Institutional Performance In Middle Schools In Al-Jahra Governorate In Kuwait From Teachers' Point Of View. Perdana: International Journal of Academic Research, 10(1), 120-147.
- Anand, G. and Kodali, R. (2008), "Benchmarking the benchmarking models", Benchmarking: An International Journal, Vol. 15 No. 3, pp. 257-291.
- Arinanye, R. T. (2015). Organizational Factors Affecting Employee Performance at The College of Computing and Information Sciences (Cocis), Makerere University, Kampala-Uganda. Unpublished master dissertation. Uganda Technology and Management University.
- Beyer, D., Löwe, S., & Wendler, P. (2015, August). Benchmarking and resource measurement. In International SPIN Workshop on Model Checking of Software (pp. 160-178). Springer, Cham.
- Bogetoft, P. (2013). Performance benchmarking: Measuring and managing performance. Springer Science & Business Media.
- Chaudhry, I. S., Nazar, R., Ali, S., Meo, M. S., & Faheem, M. (2022). Impact of environmental quality, real exchange rate and institutional performance on tourism receipts in East-Asia and Pacific region. Current Issues in Tourism, 25(4), 611-631.
- Cihak, M., Demirgüç-Kunt, A., Feyen, E., & Levine, R. (2012). Benchmarking financial systems around the world. The World Bank.
- Damelio, R. (2017). The basics of benchmarking. Productivity Press (1st ed.). Productivity Press. https://doi.org/10.4324/9781420081473
- Dutton, K., & Kleiner, B. (2015) , "Strategies For Improving Individual Performance In The Workplace" , Franklin Business & Law Journal, 2015(2), pp 10-18.
- Heskett, J. L., Jones, T. O., Loveman, G. W., Sasser, W. E., & Schlesinger, L. A. (1994). Putting the service-profit chain to work. Harvard business review, 72(2), 164-174.
- Hinton, M., Francis, G. and Holloway, J. (2000), "Best practice benchmarking in the UK", Benchmarking: An International Journal, Vol. 7 No. 1, pp. 52-61.

- Hoang, V., Nguyen, K.-D. and Nguyen, H.-L. (2022), "Framework and determinants of benchmarking: a theoretical analysis and case study in Vietnam", International Journal of Emerging Markets, Vol. ahead-of-print No. ahead-of-print
- IONUT, C. (2022). What Is Benchmarking?. Annals-Economy Series, 2, 54-57.
- John, L. K., & Eeckhout, L. (2018). Performance evaluation and benchmarking. CRC Press.١) st ed.). CRC Press. https://doi.org/10.1201/9781315220505
- Kiela, D., Bartolo, M., Nie, Y., Kaushik, D., Geiger, A., Wu, Z., & Williams, A. (2021). Dynabench: Rethinking benchmarking in NLP. arXiv preprint arXiv:2104.14337.
- Kim, H., Jeon, B., Frisina Doetter, L., Tamiya, N., & Hashimoto, H. (2022). Same same but different? Comparing institutional performance in the long-term care systems of Japan and South Korea. Social Policy & Administration, 56(1), 148-162.
- Kotler, P., Dubois, B., & Manceau, D. (2004),"Marketing management", 11 ème édition. P 78.
- Kumar, V., Chibuzo, E. N., Garza-Reyes, J. A., Kumari, A., Rocha-Lona, L., & Lopez-Torres, G. C. (2017). The impact of supply chain integration on performance: Evidence from the UK food sector. Procedia Manufacturing, 11, 814-821.
- Lankford, W. M. (2000). Benchmarking: Understanding the basics. The Coastal Business Journal, 1(1), 57-62.
- Lankford, W. M. (2022). Benchmarking: Understanding the basics. The Coastal Business Journal, 1(1), 8.
- Lankford, W. M. (2022). Benchmarking: Understanding the basics. The Coastal Business Journal, 1(1), 8.
- Mefford, R. N. (1991) , "Quality and productivity: the linkage", International Journal of Production Economics, 24(1-2), PP 137-145.
- Olawumi, T.O. and Chan, D.W.M. (2019), "Development of a benchmarking model for BIM implementation in developing countries", Benchmarking: An International Journal, Vol. 26 No. 4, pp. 1210-1232.
- Perry, E. L., Kulik, C. T., Mendelsohn, D. B., & Shon, D. (2022). Faculty Gender Diversity, Institutional Performance, and the Role of Diversity Climate. Research in Higher Education, 1-33.

- Robert S. Kaplan and David P. Norton,(1993) " Putting The Balanced Scorecard To Work", Harvard Business Review, September-October., PP.134-135.
- Sedlmeir, J., Ross, P., Luckow, A., Lockl, J., Miehle, D., & Fridgen, G. (2021). The DLPS: a new framework for benchmarking blockchains.
- Siregar, M. Y., & Sihombing, P. (2021). The Performance Improvement and the Competitiveness of Private Universities (PTS) in North Sumatera through the Strategy of Building Institutional Competence. Budapest International Research and Critics Institute (BIRCI-Journal): Humanities and Social Sciences, 4(1), 639-653.
- Stapenhurst, T. (2009). The benchmarking book. Routledge.
- Stapenhurst, T. (2009). The benchmarking book. Routledge.
- Tasopoulou, K., & Tsiotras, G. (2017). Benchmarking towards excellence in higher education. Benchmarking: An International Journal.
- Thakkar, P., Nathan, S., & Viswanathan, B. (2018, September). Performance benchmarking and optimizing hyperledger fabric blockchain platform. In 2018 IEEE 26th International Symposium on Modeling, Analysis, and Simulation of Computer and Telecommunication Systems (MASCOTS) (pp. 264-276). IEEE.
- Venkatraman, N., & Ramanujam, V. (1986) , " Measurement of business performance in strategy research: A comparison of approaches ", Academy of management review, 11(4), PP 801-814.
- Wang, T., Bao, X., Clavera, I., Hoang, J., Wen, Y., Langlois, E., ... & Ba, J. (2019). Benchmarking model-based reinforcement learning. arXiv preprint arXiv:1907.02057.
- Ziegler, T., Shneor, R., Wenzlaff, K., Wang, B., Kim, J., Paes, F. F. D. C., ... & Adams, N. (2021). The global alternative finance market benchmarking report. Available at SSRN 3771509.

إستبيـــــان

الأخت الكريمة والأخ الكريم تحية طيبة وبعد ،،،

أرجو التفضل بالاطلاع وملئ الاستمارة المرفقة، وأختيار الإجابة التي تناسب وجهة نظركم، حيث تقوم الباحثة بعمل دراسة عن "دور القياس المقارن في تحسين الأداء المؤسسي دراسة ميدانية على الشركة القابضة لمصر للطيران"، لذا ترجو الباحثة التكرم وتخصيص جزء من وقتكم للإجابة على فقرات الاستمارة بكل موضوعية ودقة وأمانة، نظراً لأهمية إجاباتكم وإنعكاسها على نتائج الدراسة، علماً بأن جميع المعلومات المستخلصة من هذه الاستمارة سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، وسيتم التعامل مع هذه المعلومات بكل سرية واحترام للخصوصية المطلوبة.

شاكرين لكم حسن استجابتكم وتعاونكم

د/ ثناء معوض على أبو شحاته
أستاذ مساعد ورئيس قسم إدارة الأعمال كلية الإدارة والإقتصاد
ونظم المعلومات جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا

أولا: معلومات ديموغرافية :

١. النوع : ذكر ☐ أنثي ☐

٢. العمر: اقل من ٣٠ سنة ☐ من ٣٠ سنة الي اقل من ٤٠ سنة ☐

من ٤٠ سنة الي اقل من ٥٠سنة ☐ من ٥٠ فما فوق ☐

٣. المستوي التعليمي : دون الجامعي ☐ جامعي ☐ دراسات عليا ☐

٤. المستوي الوظيفي : عليا ☐ متوسطة ☐ إشرافية ☐

٥. مستوي الخبرة : اقل من ٥ سنوات ☐ من ٥ سنوات الي اقل من ١٠ سنوات ☐
من ١٠ سنوات فما فوق ☐

ثانياً: الأسئلة التالية تتعلق بالقياس المقارن، من فضلك ضع علامة √ أمام الخانة التى تتناسب مع رآيك الشخصي.

م	العبـــــــــارات					
	أولا المتغير المستقل (القياس المقارن)					
	١. التخطيط					
١.	تخطط الشركة بشكل سليم لإجراء عملية القياس المقارن.					
٢.	تحدد الشركة الهدف بوضوح من إجراء عملية القياس المقارن.					
٣.	تلتزم الشركة بتشكيل فريق يكون مسئول عن عملية القياس المقارن.					
٤.	تبحث الشركة عن أفضل الممارسات لإجراء القياس المقارن.					
٥.	تعتمد الشركة علي أساليب متعددة لجمع المعلومات.					
٦.	تلتزم الشركة بمراجعة الخطط وطرق العمل باستمرار لإنجاح عملية القياس المقارن.					
	٢. التحليل					
١.	يوجد لدي القيادة فهم واضح للعمليات التي تجري داخل الشركة.					
٢.	تمتلك القيادة مهارات تمكنها من فهم العمليات التي تحدث في الشركة. المنافسة.					
٣.	تتمكن الشركة من التعرف علي مناطق القوة وتعزيزها.					
٤.	تتمكن الشركة من التعرف علي مناطق الضعف ومعالجتها.					
٥.	تضع الشركة يدها علي أسباب الفجوة لسدها ومنع تكرارها.					
	٣. التكامل					
١.	تلتزم الشركة بتبني برنامج تنفيذي واضح لإجراء التغيير المطلوب.					
٢.	تحرص الشركة علي ضمان قبول البرنامج من قبل العاملين.					
٣.	تحدد الشركة الموارد المختلفة "المادية، البشرية، الفنية" اللازمة لإنجاح عملية القياس المقارن.					
٤.	تلتزم الشركة بإجراء التعديلات اللازمة عند وجود معوقات تعترض الخطة.					

م	العبـــــــــارات	موافق تماما	موافق إلي حدا ما	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
	تابع المتغير المستقل (القياس المقارن)					
	٤. التنفيذ					
١.	تلتزم الشركة باتخاذ الخطوات والإجراءات التي تهدف إلي إحداث التغيير.					
٢.	يتوافر لدي الإدارة المهارة اللازمة لاختيار أفضل الطرق لتطبيقها لإحداث التغيير المطلوب.					
٣.	تتبني الشركة أفضل الطرق التي تتلاءم مع بيئتها وطبيعة عملها.					
٤.	تترجم الشركة خطوات إجراء عملية القياس المقارن بشكل ممنهج.					

ثانياً: الأسئلة التالية تتعلق بالأداء المؤسسي، من فضلك ضع علامة √ أمام الخانة التى تتناسب مع رآيك الشخصي.

م	العبـــــــــارات	موافق تماما	موافق إلى حدا ما	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
	ثانياً المتغير التابع (الأداء المؤسسي)					
	١. المحور المالي					
١.	يمثل الجانب المالي في الأداء أحد أهم أولويات الإدارة العليا.					
٢.	تقوم الإدارة بوضع المقاييس الداخلية والخارجية لتحديد مدى المساهمة في تحقيق التحسينات المالية .					
٣.	تقوم الإدارة بجمع البيانات الزمنية التمويلية.					
٤.	يقوم المدراء بتوفير معلومات عن مخاطر المشروع.					
٥.	يقوم المدراء بتوفير المعلومات عن البيانات التي تتحكم بالتدفق النقدى الحالي قياسا لما خطط له.					
٦.	يقوم المدراء بدراسة فوائد القيمة النقدية للارتقاء بالشركة.					
٧.	تقييم الجانب المالي له دور في تمويلها المستقبلي وينعكس على أداء الشركة.					
	٢. محور العملاء					
١.	تقوم الإدارة بقياس المعايير الخارجية التي تحدد المكانة الحالية والمستقبلية للشركة لدى عملائها.					
٢.	تهتم شركتى برأي لأدائها وتعتبره أولوية لها.					
٣.	تركز شركتى على الوفاء بالجودة والسرعة التى يطلبها العملاء.					
٤.	تقوم الإدارة بتوفير جميع الخدمات التي تعمل على إرضاء العملاء حتى لا يفروا الى شركات أخرى.					
٥.	تقوم الإدارة بمعرفة وتحديد نوع العملاء المستهدفين.					
٦.	تقوم الإدارة على توفير جميع العمليات التي تؤديها كمنتج او خدمة للعميل.					
٧.	تقوم الإدارة بمقارنة مستوى رضاء العملاء بالمقدم لهم من منتجات او خدمات من شركات أخرى.					
٨.	لدى الشركة مكتب خدمة العملاء يعمل بشكل ايجابي.					
٩.	لدينا دليل للعميل يشرح خدمات الشركة.					
	٣. محور العمليات الداخلية					
١.	تقوم الإدارة بوضع المقاييس الداخلية والخارجية لتحديد اجراءات					

	الجودة في الأداء للعمليات الداخلية بالشركة.					
٢.	تقوم الإدارة بمتابعة أداء العاملين وتوجيههم نحو الأفضل.					
٣.	تقوم الإدارة بمتابعة سير العمليات بكفاءة وانتظام وسلاسة.					
٤.	تقوم الإدارة بمحاولة تطوير التقنية المستخدمة وفقا لتطورات البيئة الخارجية.					
٥.	تقوم الإدارة بمتابعة الخدمة المقدمة للعملاء في جميع مراحلها.					
٦.	تركز عمليات التشغيل الداخلى على الجوانب الإبداعية الحديثة في أداء أعمال الشركة.					
٧.	تتكامل عمليات التشغيل الداخلى مع باقى جوانب الأداء المؤسسي الأخرى					
محور النمو والتعلم						
١.	تسعى الشركة إلى الاطلاع على كل جديد في عالم الأعمال وتطبيقه على أعمالها.					
٢.	تحدث الشركة وسائل أساليب وتقديم خدماتها.					
٣.	يوجد دليل في الشركة يحدد الوصف الوظيفي لكل موظف والمستخدم في القياس المقارن.					
٤.	يتم تقييم أداء الموظفين بشكل دوري وفقا لمخرجات القياس المقارن.					
٥.	يساعد تقييم أداء الموظف على تحسين أداء عمله وفقا لمخرجات القياس المقارن.					
٦.	تركز الشركة على المورد البشري وتنمية أدائه					

أثر التحول الرقمى على المتغيرات الاقتصادية الكلية

د. مصطفى احمد حامد رضوان *
د.عصام احمد البدرى **

(*) **د.مصطفى احمد رضوان:** استاذ الاقتصاد المساعد بمعهد مصر العالى للتجارة والحاسبات بالمنصورة ، وتتمثل الاهتمامات البحثية في قضايا التحليل الاقتصادى الكلى ، التنمية الاقتصادية ، التنمية المستدامة ، دراسات الجدوى الاقتصادية

Email: mostafa01068866344@gmial.com

(**)**د . عصام أحمد البدري:** أستاذ الاقتصاد المساعد ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة - كلية التجارة – جامعة المنوفية ، ويهتم الباحث بقضايا النمو الاقتصادى ومشاكل الاقتصاد المصرى
Email : esamahmed1981@gmail.com

الملخص :-

تستهدف الدراسة بحث أثر تطبيق آليات التحول الرقمي على المتغيرات الاقتصادية الكلية وذلك سعيا نحو التعرف على طبيعة وأهمية التحول الرقمي كأحد ابتكارات التكنولوجيا المعلومات ؛ والكشف عن أهم عوامل ومحددات نجاح استراتيجيات التحول الرقمي . بالاضافه الى تحديد طبيعه التحديات التي تواجه تنفيذ اليات التحول الرقمي.

ولقد توصل الباحثان الى أن للتحول الرقمي عدد من الاثار الموجبة على المتغيرات الاقتصاديه الكليه غير أن نجاح التحول الرقمي كأحد ابتكارات التكنولوجيا المعلومات يتطلب تغيير نظم التعليم والتعلم لتوفير مهارات جديدة وكوادر بشرية مستقبلية قادة على تحقيق التميز في العمل الرقمي وتحقيق الرفاهية الاجتماعيه . كما أكدت الدراسه أن الاستثمار في التحول الرقمي والعمل على رفع كفاءة القطاع الرقمي يسهم بشكل ايجابي في احداث تغيرات نوعيه وكميه في طبيعه النواتج الاقتصاديه الكليه المترتبه عليها لذا اوصى الباحثان بضرورة التغلب على المعوقات التي تحول دون التحول الرقمي وتوفير مناخ استثماري ملائم في مجال تكنولوجيا الجديدة.

كلمات مفتاحية :-التحول الرقمى – الناتج القومى الاجمالى – الانتاجية – التشغيل – النمو الاقتصادى – التنمية المستدامة.

Abstract :-

The researcher aims to examine the impact of applying digital transformation mechanisms on macroeconomic variables, in an effort to identify the nature and importance of digital transformation as one of the information technology innovations. And the disclosure of the most important factors and determinants of the success of digital transformation strategies. In addition to identifying the nature of the challenges facing the implementation of digital transformation mechanisms.

The researcher concluded that digital transformation has a number of positive effects on macroeconomic variables, but the success of digital transformation as an information technology innovation requires changing education and learning systems to provide new skills and future human cadres capable of achieving excellence in digital work and achieving social welfare. The study also confirmed that investing in digital transformation and working to raise the efficiency of the digital sector contributes positively to bringing about qualitative and quantitative changes in the nature of the resulting macroeconomic outcomes, so the researcher recommended the need to overcome the obstacles that prevent digital transformation and provide an appropriate investment climate in the field of new technology.

Keywords:- Digital transformation - Gross national product - Productivity - Employment - Economic growth - Sustainable development.

مقدمة

في ظل تنامي الوعي عن السياسات الرقمية وقضاياها بشكل واضح في الآونة الاخيرة – خصوصا بعد تداعيات جائحة كورونا–فرضت عملية التحول الرقمى مجموعة من الاعتبارات يجب مراعاتها عند طرح مسألة السياسة الرقمية ؛ **أولى** تلك الاعتبارات حقيقه مفادها أنه لا مجال للفصل بين السياسات المتبناه حاليًا وبين السياسات الرقمية فكلتاهما متكاملتان في الأهداف ومختلفتان من حيث المجال التطبيقي [1] ؛ ويتمثل **الاعتبار الثاني** في النظرة التكاملية للسياسات الرقمية فهي سياسات تتحرك على مستويات متعددة ومجالات شتى اجتماعية وثقافية وتقنية واقتصادية وسياسية وغيرها ؛ وينطلق **الاعتبار الثالث** من حقيقة كونها أن السياسات الرقمية تنطلق من ارتباطها بسياقات الدولة القومية غير أنه لايجب إغفال البعد العالمي الذي تتحرك على صعيده .

هذا ولا يمكن اخفاء كون أن ثورة المعلومات والاتصالات التي شهدها العالم خلال التسعينات من القرن الماضي قد مكنت من تعزيز دور التحول الرقمى في العديد من مناحي الحياة حيث ساهمت تلك الثورة في لعب دور كبير وحيوي في دعم أداء قطاعات اقتصادية مختلفة من خلال مساهماتها في زيادة مستويات الكفاءة عبر تقليل التكاليف والوقت اللازمين لإنجاز المعاملات الاقتصادية والمالية وزيادة انتاجية العمالة وزيادة مستويات التنافسية كذلك ارتبط نمو الاقتصاد الرقمي خلال العقدين الأول والثاني من الألفية الجديدة بالتقنيات المرتبطة بالثورة الصناعية الرابعة كتقنيات الذكاء الاصطناعي ؛ البيانات الكبيرة ؛ انترنت الاشياء والحوسبة السحابية .

ذلك التقديم من أجل إبراز الأهمية النسبية للتحول الرقمى ومدى مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي في العديد من الدول العالم مؤخرًا ؛ ذلك أنه على الرغم من الصعوبات التي تواجه قياس النواتج الاقتصادية المترتبة على التحول الرقمى عالميا إلا أن التقديرات تشير إلى أنه مثل ١٥% من الناتج المحلي الاجمالي العالمي(World Bank ،2020) ؛ كما أنه ساهم في نمو الصادرات العالمية خصوصًا من خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات والخدمات الأخرى التي يتم تقديمها رقميًا وذلك خلال العقد الماضي بشكل أسرع بكثير مقارنة بإجمالى صادرات الخدمات التقليدية مما يعكس تزايد حجم التحول الرقمى عالميًا وآثره البالغ على المتغيرات الاقتصادية الكلية في اقتصاديات كافة دول العالم .

[1] فجغرافيا السياسات الحالية تتطلب تعاملات مادية فى حين أن جغرافية السياسات الرقمية تتحرك على صعيد الفضاء السيبراني

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة التى تناولت التحول الرقمى وعلاقته بالنمو والتنمية الاقتصادية ؛ وأثر التحول الرقمى على البيئة الاقتصادية بوجه عام ولعل أبرز تلك الدراسات دراسة (فاروق ،٢٠٠٩) حيث إستهدفت الدراسة إلقاء الضوء على مفهوم التحول الرقمي والثورة الرقمية والمعرفة والمعلوماتية والعولمة ؛ وسعت الدراسة إلى التعرف على تجارب بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية والهند ودولة الامارات العربية المتحدة في مجال تطبيق هذا النمط الاقتصادي الجديد وتوصلت الدراسة الى أن التحول الرقمي يسهم في تعزيز وتحسين الخدمات الحكومية وتوسعة المعرفة الانسانية وتحقيق التنمية الاقتصادية ؛ وأن تقنية الاتصالات والمعلومات تعد عنصرا أساسيا لتحويل المجتمعات وتعزيز النمو الاقتصادي العالمي .

دراسه **(النجار، ٢٠١٧)** حيث هدفت الدراسة الى بيان طبيعة الاقتصاد الرقمي والفجوة الرقمية في الوطن العربي وتوصلت الدراسة إلى ثلاث نتائج رئيسية :-

- **النتيجة الاولى** :- **أن** الدول العربيه لم تصل بعد الى مرحلة الاقتصاد الصناعي التي تسبق مرحلة الاقتصاد الرقمي بالرغم من امتلاكها لمؤشراته وذلك لأنها تستخدم المؤشرات في جوانب استهلاكية وليست انتاجية .
- **النتيجة الثانية** :- أن المؤشرات الرقمية تزداد في الدول العربية أكثر من غيرها من الدول.
- **النتيجة الثالثة** :- أن الفجوات الرقمية في الوطن العربي تتمثل في جانب فجوة الجودة وفجوة الاستخدام .

دراسه **(Bukht and Heeks,2017)** حيث توصلت الدراسه الى أن الاقتصاد الرقمي الحقيقي الذي يعرف بأنه ذلك الجزء من الناتج الاقتصادي المستمد بشكل أساسي من التقنيات الرقمية يعتمد على السلع أو الخدمات الرقمية من القطاع الرقمي بالإضافه إلى الخدمات الرقمية والمنصات الناشئه .كما أنه يشكل الاقتصاد الرقمي نحو ٥% من الناتج المحلي الاجمالي العالمي ونحو ٣% من العمالة العالمية

دراسه **(Mueller,2017)** حيث هدفت تلك الدراسة إلى تطوير طريقة لقياس نواتج التحول الرقمي باستخدام نهج قياس تمثيلي واستخدامه لتحليل الاقتصاد الامريكى ؛ وكذلك الاقتصاد

فى المانيا وكوريا والسويد من خلال قياس القيمة السوقية للبلدان المختارة بالمقارنة مع مرور الوقت باستخدام قواعد البيانات المالية وتوصلت الدراسة إلى أنه :-

- تتصدر الولايات المتحده الامريكية من حيث القيمة المطلقة والنسبية الاقتصاد الرقمى عالميًا ؛ فأكبر (١١ شركة تبنت معطيات التحول الرقمى وتعتمد على التقنيات الرقمية) من حيث القيمة السوقيه أمريكيه الجنسية .
- أن المانيا تحتاج لاتخاذ تدابير سياسية لتحسين القدرة التنافسية في مجال التحول الرقمي .

دراسه **(Nazarov & Other,2019)** حيث هدفت الدراسة إلى تعريف مصطلح التحول الرقمي وتحديد دوره في تنمية الاقتصاد الروسي ومراجعه الوضع الحالي للتنظيم الضريبي في روسيا والقضايا المرتبطه به وتحديد تحديات فرض الضرائب على الاقتصاد الرقمي. وتوصلت الدراسه الى أن هناك حاجه ملحه لتغيير التشريع الضريبي المتعلق بالمجال الناشئ للتجارة الالكترونية وأن تطوير الضرائب لاستيعاب المتغيرات التى اضفاها التحول الرقمي يثير الكثير من المخاوف فمن ناحيه تحرم الحكومات من عائدات الضرائب التي تشتد الحاجه اليها ومن ناحيه اخرى تُمنح الشركات الرقمية القائمة في الخارج ميزة على منافسيها المحليين الذين يدفعون الضرائب .

وتجدر الاشارة الى ان الدراسة الحاليه تتشابه مع الدراسات السابقة فى عرض مفهوم التحول الرقمى وأهدافه ومزاياه ومحددات،وتختلف الدراسة الحالية فى أنها تحاول التطرق لموضوعات لم تناقشاها الدراسات السابقة من خلال بحث دور أليات التحول الرقمي على المتغيرات الاقتصادية الكليه بالتركيز على معطيات ومتغيرات كلية مختلفة كالناتج القومى الاجمالى ؛ والانتاجية ؛ التشغيل ؛ النمو الاقتصادى والتنمية المستدامة.

مشكلة البحث

في ظل الدور الحيوي الذي يلعبه التحول الرقمي في خلق فرص ضخمة وكبيرة للمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص على مختلف الجوانب لعل أهمها تحقيق أهدافها الاستراتيجية بأقل وقت وجهد وتكلفه ممكنه ؛ كما أنه يفتح مظلة أكثر تناسقًا وتناغمًا بين القطاعين العام والخاص والشراكة بينهما ؛ وكذلك نشر الوعي بحتمية تطبيقه لدوره الرئيسي في نمو هذه القطاعات بما ينعكس إيجابيًا على تحقيق معطيات التقدم الاقتصادي للدول التي تتبناه لتكون أكثر قدره على التنبؤ والتخطيط

المستقبلي فضلا عن تحسين جودة الخدمات المقدمة لكافة المتعاملين مع القطاعات الاقتصادية المختلفة (الحكومية والخاصة) على حدا سواء.

هذا وعلى الرغم من كون التحول الرقمى يساعد كافه القطاعات (الحكومية والخاصة) في التوسع والإنتشار والوصول إلى شريحة أكبر من العملاء محليًا ودوليًا من خلال التطبيقات التكنولوجية المختلفة ؛ إلا أنه توجد العديد من المعوقات التي تواجه عملية التحول الرقمي داخل القطاعات الحكومية والقطاع الخاص أهمها :- (صعوبة تحديد الأولويات لتطبيق آليات التحول الرقمي - نقص الميزانيات المرصوده لهذه البرامج- فضلا عن التخوف من مخاطر أمن المعلومات كنتيجة لإستخدام الوسائل التكنولوجية - وكذلك نقص الكفاءات والقدرات المؤهلة علميًا وعمليًا لقيادة برامج التحول الرقمي والتغيير داخل المؤسسات المختلفة - فضلا عن العديد من المعوقات القانونية والسياسية التي تقف حائلًا أمام نجاح تنفيذ برامج التحول وتحقيق أهدافها المنشودة) .

هذا وتواكبًا مع التطورات الدولية المعاصرة وتأكيدًا على الدور الفاعل الذي تقوم به الحكومات لإصلاح بيئة الأعمال الرقمية والحد من المعاملات الورقية والسعي نحو تخفيف الإجراءات ومن ثم تحقيق معطيات التنافسية الاقتصادية ؛ تتجسد مشكلة البحث في دراسة وتحليل معطيات وأهداف التحول الرقمي ؛ وبيان مزاياه ؛ ومحددات نجاحه فى الدول النامية ؛ ثم تحليل أثر تطبيق التحول الرقمي على المتغيرات الاقتصاديه الكليه ؛ ويمكن طرح ذلك من خلال الإجابة على التساؤلات التاليه :-

١- ماهية التحول الرقمى ومراحل تطوره ؟

٢- ما هى طبيعة أهداف التحول الرقمى ؟

٣- هل توجد فوارق بين الاقتصاد فى ظل الاعتماد على أدواته التقليدية وبين تحول بيئة الاقتصادات القومية لبيئة رقمية ؟

٤- ما هو أثر التحول الرقمى على المتغيرات الاقتصادية الكلية ؟

كل هذه التساؤولات التى تمثل أهداف البحث سنحاول الاجابة عليها فى إطار الدراسة محل البحث .

فروض البحث

يقوم البحث على فرضية رئيسية وهو أن هناك علاقة ايجابية بين التحول الرقمى والمتغيرات الاقتصادية الكلية(الناتج القومى الاجمالى–الانتاجية الكلية–التشغيل–النمو الاقتصادى–التنمية المستدامة)

أهمية البحث

ترجع أهمية البحث حيث أن التحول الرقمى يعد ثمرة من ثمار الثورة الصناعية الرابعة التى أدت إلى تحول العالم إلى عالم رقمى،وأيضًا تزايد الدور الفعال للتحول الرقمى كأحد ابتكارات تكنولوجيا المعلومات فى ربط القطاعات الحكومية والخاصة ببعضها البعض،بما يدعم تنفيذ الأعمال المشتركة بمرونة تامة وتناغم،كما أن تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات فى كافة نواحى الحياة سواء فى معاملات القطاع الحكومى أو الخاص بما يواكب مستحدثات عصر الرقمنة.كما تسليط الضوء على دور تطبيق آليات التحول الرقمى على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

منهج البحث :–

تبنى الباحثان في تلك الدراسة منهجين رئيسيين وهما :–

١– **المنهج الاستنباطي** :–وذلك بدراسة وتحليل ما ورد بالدراسات العربية والاجنبية المرتبطه بمتغيرات البحث وكذا التقارير والاصدارات المتعلقه بالمؤسسات الدولية والوكالات المحلية المعنيه بتعزيز تطبيق آليات التحول الرقمي واثرها على المتغيرات الاقتصاديه الكليه .

٢– **المنهج الاستقرائي** :– وذلك سعيا من الباحث لاستخلاص أهم الاثار المترتبة على العلاقه ما بين التحول الرقمي والمتغيرات الاقتصاديه الكليه ؛ مع تقديم توصيات لتعزيز تطبيق التحول الرقمي بما ينعكس ايجابا على المتغيرات الاقتصاديه الكليه .

خطة البحث:–

للوصول إلى الهدف المطلوب من البحث يقع البحث فى محورين رئيسين بالاضافة إلى المقدمة المنهجية التى تشتمل على(مقدمة–الدرسات السابقة–مشكلة البحث–فروض البحث–أهمية البحث–منهج البحث)،لذلك تتكون خطة البحث من:–

أولا: ماهية التحول الرقمى.

ثانيا: علاقة التحول الرقمى بالمتغيرات الاقتصادية الكلية.

ثالثا: النتائج والتوصيات.

رابعا: قائمة المراجع.

أولا : ماهية التحول الرقمى

يمثل التحول الرقمي أحد الملامح الرئيسية لعالم اليوم الذي بلغ عدد مستخدمى الإنترنت فيه فى عام ٢٠٢٢ نحو ٥ مليار نسمة أى نحو ٦٣ % من سكان العالم[٢] تلك النسبة تتزايد يوما بعد يوم . ذلك التوسع الكبير في استخدام الانترنت صاحبه الانتشار الواسع للتطبيقات الرقمية المعتمدة على الشبكة الدولية وتطبيقاتها ؛ والقائمه على جمع وتخزين وتحليل وتبادل بيانات والمعلومات والمعارف في كافه مجالات الحياة ؛ ومن بينها الاقتصاد الذي يتحول تدريجيا إلى اقتصاد رقمي يتبنى نماذج أعمال مغايره ومختلفة لخلق الثروة والقيمة وتتضمن نماذج الأعمال الجديدة تحويل البيانات والمعلومات الرقمية الى قيم اقتصادية واجتماعية جديدة ؛ وتطوير منتجات وخدمات جديدة ونماذج مختلفة من العمل والوظائف والعمليات والمؤسسات وأنماط بديلة للإدارة وأشكال جديدة من الإستهلاك والتبادلات التجارية وسلاسل القيمة والتوريدات الرقمية .

ترتيبًا على ما سبق سنحاول فى هذه النقطة بايجاز طرح مفهوم التحول الرقمى ؛ ومميزاته ؛ وأهدافه ؛ محددات نجاحه وبخاصة فى الدول النامية ؛ ثم مناقشة أثره على الاقتصاد من خلال عقد مقارنة بين الاقتصاد الرقمى والاقتصاد التقليدى وذلك على النحو التالى :-

١- مفهوم التحول الرقمى :-

غالبًا ما ينظر إلى التحول الرقمي على أنه عمليه الإنتقال إلى أنظمة تكنولوجيا المعلومات الجديدة أو تنفيذ الخدمات الرقميه أو نقل بيئة العمل الى أبنيه الحوسبة السحابية ؛ غير انه ليس على هذا النحو البسيط ؛ إذ غالبًا ما تتضمن التحولات الرقمية إعادة التدريب ؛ واعادة التنظيم وانشاء وظائف جديدة داخل المؤسسات المختلفة (الحكومية وغير الحكومية) .

وعادة ما يستخدم التحول الرقمي كمصطلح شامل لوصف ترقيات متعددة داخل المؤسسات والهيئات ؛ لكن يمكن أن يكون له تأثير على عدد من الأجزاء المختلفة من العمل ؛ فطريقه عمله قد تتطلب إضافه تقنيه تكنولوجية جديدة ؛ فعلى سبيل المثال يذهب المركز العالمي لتحويل الأعمال الرقمية أن التغيير التنظيمي هو أساس تحول الأعمال الرقمية ذلك لأنها تغير طبيعة المنظمة ؛ الامر الذى يستتبعه تغيير طريقه عمل فريق العمل واجراءات العمل والاستراتيجيات اليومية التي يعتمدون عليها ؛ في حين أن هذه تمثل أصعب المشكلات إلا أنها تحقق انجاز أكثر

[٢] https://data.albankaldawli.org/indicator/IT.NET.SECR.P6

فى معدلات العمل مما يتيح لهيئه ما أن تصبح أكثر فاعلية وتنجز عملها أسرع مما سبق مع الاستفادة من توفير المزيد من فرص العمل(حسن،٢٠٢٠).

هذا **ويُعرف التحول الرقمى** على أنه عمليه انتقال الشركات إلى نموذج عمل يعتمد على التقنيات الرقمية في ابتكار المنتجات والخدمات وتوفير قنوات جديده من العائدات وفرص تزيد من قيمة منتجها (البار،٢٠٢١).

ويعرف كذلك على أنه تحول في مؤسسات الأعمال أو الحكومات اي إجراء تغيرات جذريه تطال نموذج العمل والاجراءات والعمليات ؛ وقد يتطلب التحول عمليه تغيير منتج أو طريقة تقديم الخدمة كليًا وقد يكون استراتيجيًا بالتدخل في وظائف المؤسسة كلها من المبيعات الى التوريد وتقنية المعلومات وكل سلاسل القيمه(بردان،٢٠١٨) .

فى حين عرفه البعض الاخر على أنه عمليه تهدف الى تحسين الكيانات والمؤسسات من خلال اطلاق تغييرات كبيرة على خصائصها باستخدام مجموعات من تقنيات المعلومات والحوسبه والاتصالات(Vial,2019).

هذا ونرى أن عملية التحول الرقمى هى عملية تحول تدريجى للكيانات الاقتصادية المختلفة (الحكومية – ومؤسسات الأعمال) الى الاعتماد شبه الكامل على البيانات الرقمية واستخدام التقتنيات الرقمية .

٢- أهداف التحول الرقمى :-

من خلال اقتراح تنفيذ السياسات العامة المتعلقة بالتحول الرقمي تناولت دراسة (Duarte & Ebert,2018) أهداف التحول الرقمي على المستويين الاقتصادى والاجتماعي فى عدد من النقاط الرئيسية :-

- تعزيز تطوير النظم التكنولوجية والثقافة المالية بنظم أكثر ابتكارًا وتعاونيه على مستوى المؤسسات والمجتمع .
- إنشاء وصيانة البنية التحتية للاتصالات الرقمية وضمان إداراتها وإمكانيه الوصول إليها وتحقيق التوازن بين جودة الخدمة وتكاليف تقديمها.
- تغيير نظام التعليم لتوفير مهارات جديدة وتوجيه مستقبلي للأشخاص حتى يتمكنوا من تحقيق التميز في العمل الرقمي والمجتمع .
- تعزيز حمايه البيانات الرقمية والشفافية وضمان متطلبات الاستقلالية وتعزيز الثقة .

- تحسين إمكانيه الوصول إلى الخدمات وإرساء ضوابط وآليات وجودة الخدمات الرقمية المقدمة للمجتمع.
- تطبيق نماذج أعمال جديدة ومبتكرة وتحسين الاطار التنظيمي والمعايير الفنية.

٣- مزايا التحول الرقمى :-

يقدم التحول الرقمي عدد من المزايا المتعددة والمتنوعة للأفراد والمؤسسات (الحكومية وغير الجكومية) حيث أنه :-

- يسهم في خلق فرص لتقديم خدمات إبداعيه مبتكرة بعيدًا عن الطرق التقليدية في تقديم الخدمات ويساعد التحول الرقمي المؤسسات الاقتصادية الحكومية وغير الحكومية على التوسع والانتشار في الوصول الى شريحة أكبر من العملاء والجمهور(البار،٢٠٢١).
- يسهم كذلك التحول الرقمى فى توفير التكلفة والجهد بشكل كبير ؛ حيث يسعى إلى تحسين الكفاءة التشغيلية وينظمها ويعمل على تحسين الجودة وتبسيط الاجراءات للحصول على الخدمات المقدمة للمستفيدين(البار،٢٠٢١).
- يساهم التحول الرقمى فى مواكبة التقدم التكنولوجي والثورة المعرفيه المرتبطه به ؛ الأمر الذي يرتب الاستفادة في مجالات مختلفة في الحياة بما يصاحبه ذلك من مزايا لعدد كبير من التطبيقات العلمية(العواملة،٢٠٠٢).
- يساهم فى تخفيف الضغوط المستمرة على المؤسسات الاقتصادية الخدمية (الحكوميه وغير الحكومية) من المستفيدين بشكل عام من أجل تلبيه الطلبات المتزايدة على خدماتها ؛ وذلك بسبب تزايد عدد السكان وارتفاع مستوى المعيشه والرغبة في تحسين نوعيه الخدمات والاسراع في انجاز المعاملات والتخلص من الروتين والبيروقراطيه(العزام،٢٠٠١) .
- يسهم التحول الرقمي في تقليل دوائر الفساد وبخاصه دوائر الفساد الصغرى إن لم يسهم فى القضاء عليها ؛ فاذا كنا نتعامل مع آلات صماء وفي عصر رقمي وكون كل شيء متاح و معروف لدى الجميع في هذا معناه أنه لا يوجد فرصه للفساد ليعثر على موطن له(علوانى،٢٠٢١) .

جدير بالذكر أنه فضلا عن المزايا السابقة البيان فإن التحول الرقمي أحدث تقدمًا كبيرًا في العملية الانتاجية حيث أنه أسهم في إحداث تغيرات جوهريه في عناصر الانتاج فبعد أن كانت

الأرض في الاقتصاد الزراعي ؛ ورأس المال في الاقتصاد الصناعي ؛ أضحت التكنولوجيا عنصر فاعل في الاقتصاد الرقمي فبدأ التحول من المواد الاوليه والمعدات الرأسماليه إلى التركيز على المعلومات والمعرفه والبحث العلمي(جميل،٢٠٢٠) .

اذ نجد أن الاقتصاد الرقمي هو اقتصاد وفرة لأن كل فرد يبدأ من حيث انتهى الاخر للوصول للنتائج النهائيه عكس الاقتصاد التقليدي الذي يعتمد على الموارد التي تنضب بكثرة استخدامها ؛ وهذا التغيير في أساليب ومعطيات الأنشطه الاقتصاديه أدى إلى ظهور اختلافات كبيرة بين كل من الاقتصاد الرقمي والاقتصاد التقليدي نستطيع أن نوضحاها في الجدول رقم(١)أوجه الاختلاف بين الاقتصاد التقليدى والاقتصاد الرقمى.

جدول رقم(١)أوجه الاختلاف بين الاقتصاد التقليدى والاقتصاد الرقمى

	أوجه المقارنة	الاقتصاد التقليدى	الاقتصاد الرقمى
١	**الموارد الاقتصادية**	تنضب الموارد بكثرة استخدامها ؛ وتتناقص حينما يشترك الافراد فى استخدام مورد واحد	تزداد الموارد بكثرة الاستخدام ؛ ولا يحدث نقص حينما يشترك الافراد فى استخدام مورد واحد
٢	**مبدأ الثروة**	اقتصاد ندرة ؛ لا زيادة فيه تراكمية	اقتصاد وفرة ؛ التكنولوجيا والمعلومات فى تطور مستمر
٣	**القانون الاقتصادى**	العوائد متناقصة بسبب ندرة الموارد ؛ وارتفاع تكلفة الوحدة	العوائد متزايدة لأن استخدام التكنولوجيا يؤدى الى انخفاض تكلفة الوحدة
٤	**الأسواق**	أسواق سلعية ؛ قائمة على المنتجات والموارد التقليدية	أسواق قيمة مضافة ؛ قائمة على منتجات مختلفة بشكل مميز
٥	**حقوق الملكية**	حقوق الملكية إلى الأبد	حقوق الملكية تتمثل فى براءات الاختراع والابتكار
٦	**الأهداف الاقتصادية**	الانتاج الكفء بأقل تكلفة ممكنة (الكفاءة)	التكنولوجيا وتنمية الابداع البشرى (الفاعلية)
٧	**سلاسل القيمة**	مكونة من علاقات بسيطة	مؤلفة من علاقات معقدة ومتشابكة
٨	**المؤشرات الاقتصادية**	كمية	كمية وكيفية
٩	**هدف المنافسة**	محلية	عالمية
١٠	**الاستثمار**	فى رأس المال المادى	فى رأس المال المادى والفكرى
١١	**الحدود الجغرافية**	موجودة	معدومة
١٢	**الاسواق**	مستقرة	متقلبة
١٣	**دور الدولة**	تأسيس البنية التحتية ؛ وضع القوانين ؛ والسياسات التجارية ؛ تقديم الخدمات العامة	خلق مناخ يدعم تحرير للخدمات من خلال عمل مظلة من اتفاقيات التجارة الدولية الحرة والتكتلات الإقليمية

المصدر :

- جاسم،جعفر حسن (٢٠١٠). **مقدمة فى الاقتصاد الرقمى** . دارالبداية ناشرون وموزعون . الاردن

محددات نجاح التحول الرقمى :-

أن محاوله تبني عملية التحول الرقمي كرؤية استراتيجية هادفة لتطوير معطيات الإنتاج والبناء الاقتصادي الوطني تتطلب لنجاحها عدد من العوامل الرئيسية الكفيلة أن تم تنفيذها بشكل صحيح

تحقق معطيات عملية التحول بما يصاحبها من نواتج ايجابية على بناء الاقتصادى القومى ؛ تلك العوامل التي تسهم أو التي تساعد فى أن تكفل نجاح عمليه التحول الرقمي تتمثل في ما يلي :-

- وضع مجموعة من السياسات المعلنة التي بموجبها يتم وضع الاطار القومي لعملية التحول الرقمي مع توضيح الرؤية والمبادئ التي تستند عليها هذه السياسات والأهداف المراد تحقيقها والعوائد منها والجهات المسؤوله عن تنفيذها ومراقبتها .
- التوسع في انتشاره واستخدام الانترنت عن طريق توصيل الخدمات إلى كافة المناطق داخل الدولة والحرص على الصيانة المستمرة للشبكات وتطويرها بالإضافة إلى تخفيض تكلفة الاتصال حتى تصبح متاحة للجميع .
- العمل على تأهيل وتطوير البنية التحتية التكنولوجية اللازمة داخل الدولة من خلال توجية وتخصيص الاستثمارات المحلية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية في مجال قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتشجيع الشراكة مع القطاع الخاص وتوفير الحوافز المناسب لذلك .
- تطوير الاطر التشريعية والتنظيمية بما يتناسب مع طبيعة عمليه التحول الرقمي .
- نشر الوعى لكافة المتعاملين مع المؤسسات الاقتصادية (الحكومية وغير الحكومية) وكذلك العاملين بها بأهمية عملية التحول الرقمي وفوائده التنموية من خلال عمليات التوعية في كافة وسائل الاعلام .
- محو الامية المالية والرقمية والعمل على تعميم الشمول المالي داخل الدولة وبناء ثقة المستهلك في الخدمات الرقمية المالية على أن تكون المنتجات بسيطة ومصممة بحيث تلبي احتياجات المستخدمين.
- الاهتمام بالعنصر البشري وتبني سياسه التثقيف ودمج الوعي التكنولوجي في الثقافة المؤسسية للدولة وتحويلها لواقع يعيشه المواطن من خلال تعزيز استخدام التطبيقات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات خاصة في المؤسسات الاقتصادية (الحكومية وغير الحكومية) مثل تقنيات سلاسل الكتل والذكاء الاصطناعي وانترنت الاشياء وذلك لتوفير الوقت والمجهود وتحسين مستوى الخدمة .

- تطوير وتوظيف المصادر الرقمية والاهتمام بالإستخدام المهني لمواقع التواصل الاجتماعي واستخدامها كوسيلة لعرض المحتوى الرقمى الخاص بالمؤسسات الاقتصادية كون تلك المواقع الأكثر انتشارًا الأمر الذى يتحقق معه معطيات التحول الرقمى السريع والممنهج .

ثانيًا: علاقة التحول الرقمى بالمتغيرات الاقتصادية الكلية

فى هذا الجزء سنحاول استقراء طبيعة العلاقة بين التحول الرقمى وعدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية كالناتج القومى الاجمالى ؛ الانتاجية ؛ التشغيل ؛ النمو الاقتصادى ؛ التنمية المستدامة ؛ وذلك النحو التالى :-

١- التحول الرقمى والناتج القومى الاجمالى

لا تقتصر عمليه التحول الرقمي في الوقت الحاضر على معطيات الاقتصاد الرقمي حسب التنقيح الرابع للتصنيف الصناعي الدولي الموحد للامم المتحده الذي يعتمد عليه نظام الحسابات القوميه ٢٠٠٨ على القطاعات المصنعه لتقنيه المعلومات والاتصالات على غرار صناعه الحواسيب ومعدات الاتصال والاجهزه والالواح الالكترونيه والوسائط الكهرومغناطيسيه والبصريه وخدمات تقنيات المعلومات والاتصالات مثل اصدارات البرمجيات ومعالجه البيانات واصلاح الحواسيب و معدات الاتصالات فضلا عن صناعه النشر والبرمجه والاعلام حيث ان ذلك المضمون لم يواكب كل المراجعات السابقة للتصنيفات النمو الاخيرة للانشطة والمنتجات الرقمية ومن ثم لا يمكن قصر عملية التحول الرقمي على ربط الاقتصاد الرقمي بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات فقط وإنما عملية التحول الرقمي ومن ثم الاقتصاد الرقمي بمكوناته الانية يمثل حصه من الناتج الاقتصادي الكلي مستمدة من عدد من المدخلات الرقمية الواسعة التي تشمل المهارات الرقمية والمعدات الرقمية بمعنى أوسع وهو الذي يعني أن كافه الأنشطة التي تستخدم البيانات الرقمية هي جزء من عملية التحول الرقمي ومن ثم تمثل قوام و بنيان الاقتصاد الرقمي(OECD ,2019) .

جدير بالذكر أنه يتم تعريف الناتج المحلي الإجمالي على أنه القيمة السوقية لكل من السلع النهائية والخدمات المنتجة على المستوى المحلي في بلد معين وفي فترة معينة ؛ أى جميع ما يتم انتاجه داخل حدود الدولة ؛ غير أن التقنيات الرقميه جعلت من السهل تقسيم عمليات الانتاج العالميه وفصل مواقع انتاج الخدمات وإستهلاكها وبالتالي قد ينتشر الإنتاج العالمي لمؤسسه متعدده جنسيات في مختلف البلدان بطريقة تجعل موقع الانتاج غير محدد كما شكل نمو المعاملات الصغيرة والخدمات عبر الحدود والمدفوعات باستخدام المنصات الرقمية تحديًا أيضًا في قياس

احصاءات القطاع الخارجي وتمثل قيمه الخدمات المقدمة من قبل عن منصات الرقمية وأسعار المعاملات والمنتجات الرقمية عقبة ايضًا أمام قياس الاقتصاد الرقمي لان سعر المشتري او السعر النهائي المدفوع يتمثل في السعر الاساسي الذي يتقاضاه المنتج زائد الهامش الذي يتقاضاه الوسيط عن طريق منصات الوساطة الرقميه التي تسهل التبادلات فقط ولا تملك البضائع التي يتم تبادلها وهذا لا يتطابق مع نظام الحسابات القوميه الذي ينص على أنه يجب الشراء لاعادة بيعها حتى يحدث هامش للتجارة . كما تمثل المعاملات من المستهلك للمستهلك التي تجري على المنصات الرقمية مثل "UPER" و "AIRBNB" تحديا ايضا أمام قياس هذا الاقتصاد الرقمي . ولعل افتقار معظم الدول منها للبيانات المتعلقة بإنتاج هذه المنصات والوسائط المجانية عبر الانترنت وكذلك البرامج المجانية ومدى استهلاكها يمثل العقبة الأهم في قياس هذه المعاملات وتحديد أسعارها وأحجامها .

كما ان استخدامات المنتجات الرقميه كمدخلات في الانتاج المنزلي للاستهلاك الخاص تثير ايضا بعض الاشكاليات حول حدود الانتاج والقيمة المضافة وخاصة مع الزيادات السريعة في الخدمات الرقمية المجانيه والانتاج المنزلي غير السوقي الذي أصبح ممكن بفضل التحول الرقمي لأن مدخلات البرنامج مفتوحة المصدر يمكن ان تؤثر على القياس وخاصه مع صعوبه تقييم استهلاك هذه السلعة والخدمات وواردتها ؛ وللنقص المحتمل في تقدير استهلاك الاسر المعيشية من السلع والخدمات عن طريق الانترنت وتقديرات اسعار هذه الخدمات ذات الصله التي يمكن ان تكون منخفضه ا وحتى مجانيه . كما تمثل السلع والخدمات المنتجه بطرق غير شرعيه وخارج إطار السوق والتي لا تدخل في اطار معاملاته تحديًا اخر في اطار قياس الاقتصاد الرقمي ذلك لان ناتج المحلي الاجمالي لا يتضمن هذه السلع والخدمات .

ومن ثم فإن معالجة تلك التحديات تتطلب وضع تعريفات وتصنيفات وتقنيات قياس محدثه ومحسنه متفقًا عليها حيث ينبغي للمنظمات الدوليه عامة والأجهزه الاحصائيه الوطنيه خاصه في عالم تقوده تقنيه المعلومات والاتصالات ان تعمل على تحديث أنظمة التصنيف للانشطه والمنتجات الرقمية لدعم تحسينات المطلوبه للقياس وتوحيد المفاهيم والقواعد والضوابط بشأن قياس المعاملات الرقمية(OECD ,2019).

٢- التحول الرقمى والتأثير على الانتاجية

تعددت الدراسات التي تناولت تاثير التحول الرقمي على انتاجيه العمل والانتاجيه الكليه لعوامل الانتاج غير أنها تباينت من حيث المنهجيات والنتائج الا أنها خلصت بشكل عام إلى أن الإستثمار المتبني آليات التحول الرقمي له تأثير كبير وإيجابي على نمو إنتاجيه العمل والإنتاجيه الكليه لعوامل الإنتاج من خلال زيادة كفاءة استخدام هذه العوامل نتيجة لدعم القدرات الابتكارية للمنشآت وتطوير تصميم منتجاتها وتشجيعها على إعتماد أساليب جديدة لإداره الأعمال والانخراط في التجارة الخارجية وتحسين مواقعها في الأسواق الدولية ذلك فضلًا عن زيادة استخدامها للعمالة الماهرة(Tobias& Mélisande and Thomas,2013). هذا ولقد دللت أحد الدراسات التى اعتمدت على استخدام بيانات المسوحات التفصيليه حول ممارسات الأعمال واستثمارات تقنية المعلومات لنحو ١٧٩ شركه كبيره مدرجة في البورصة أن الشركات التي تعتمد في عمليات اتخاذ القرار على القواعد الضخمة للبيانات لديها زاد الإنتاج و الإنتاجية لديها بنسبه تتراوح ما بين ٥ : ٦ % مما كان متوقعا بالنظر الى استثمارتها الاخرى(Brynjolfsson& Hitt. and Kim, 2011).

هذا وقد إنتهت العديد من الدراسات إلى أن القطاعات التي تبنت منظومة التحول الرقمي على غرار المؤسسات المالية والبحثية وشركات الخدمات لها انتاجية أعلى نتيجة قيام معظمها باستثمارات تكميليه أكبر لتحسين نماذج الاعمال وجودة الادارة بشكل عام . ومن ثم فإن تأثير إستخدام أو تأثير تبني منظومة التحول الرقمي على إنتاجيه القطاعات ؛ كما في المنشات يتوقف على قدرتها على التأقلم ودرجه مرونتها في تعديل ممارسة أعمالها وعادة ما تكون هذه القدرة أكبر لدى المنشآت الكبيرة التي تتوفر لها الموارد الكافيه للنفاذ إلى المعلومات حول الأسواق وأذواق وخيارات المستهلكين ولإستقطاب العمالة الماهرة(World Bank,2018).

جدير بالذكر ان استخدام تقنيات رقمية أعمق في القطاعات التي تعمل في بيئه تنافسيه تتميز بسهولة الدخول وخروج الشركات وتشجع على ظهور المنشآت الصغيرة والمتوسطة ذات القدرات التنافسية العالية والمستند نشاطها على قواعد البيانات الضخمة والحوسبة السحابية والمنصات الرقمية ويغطى نطاق نشاطها الآسواق المحلية والاجنبية ويرجع ذلك لكون المنشآت الجديدة عادة ما تمتلك ميزة نسبية في استخدام التقنيات الجديدة فضلًا عن توفر مساحة كافية لديها للنمو وتوسيع نطاق عملياتها بسرعة في حال نجاحها وتقليص حجم عملياتها والخروج من السوق في حال فشلها((Andrews & Criscuolo ,2013) .

٣- التحول الرقمى والتشغيل :-

يصاحب التحول الرقمي العديد من الآثار المتنوعه على التشغيل (بعضها إيجابى والبعض الاخر سلبى) ؛ أما عن الآثار الايجابية فتتمثل فى :-

- إمكانيه تسهيل إتاحة المعلومات عن أسواق العمل في جانبي العرض والطلب وتحسين المؤامة بينهما .
- زيادة كفاءة البحث عن الوظائف لا سيما من خلال المنصات الرقمية المتخصصة ؛ كذلك عن طريق زيادة الطلب على العمالة حيث أن التحول الجذرى الذي تشهده نماذج الأعمال والتنظيم والإدارة ووسائل الإنتاج نتيجة للتطورات التقنية الرقمية الكبيره يولد طلبًا جديدًا على المهارات العالية.
- من جانب آخر فإن زيادة إستخدام الإنترنت عريض النطاقBroadband تؤدي إلى زيادة العمل الحر أو للحساب الخاص بالنسبة لذوي المهارات العالية والمتمكنين من استخدام التقنيات الحديثه نتيجه لذلك انتشرت فى أسواق العمل ظاهرة العقود قصيرة الأجل أو العمل الحر بدلًا من الوظائف الدائمة .
- يضاف إلى ذلك أنه قد خلصت دراسة شملت نحو ١٥٠ دولة حول العالم إلى أن زيادة بنسبه ١٠% في مؤشر التحول الرقمي تخفض معدل البطالة في المتوسط بنحو ٠.٨٤ % بالرغم من وجود تباين بين مختلف الدول وذلك حسب مستوى التحول الرقمي الذي وصلت إليه(Stefan,2014).
- كذلك وجدت دراسة أخرى شملت مجموعة متكونة من ١٢ دولة إفريقية أن ظهور الانترنت فائق السرعه ارتبط بتحسن معدلات التوظيف في أسواق العمل المحلية خاصة بالنسبة لذوي المهارات العاليه(Hjort& Poulsen,2019).
- وفى دراسة حديثة صادرة عن البنك الدولي ذهبت إلى أن زيادة درجة التحول الرقمي المقاسة من خلال نسبه السكان البالغين الذين يستخدمون الانترنت لدفع الفواتير تؤدي الى إنخفاض معدلات البطالة في مختلف البلدان المشمولة في العينة حيث أن زيادة قدرها نقطه مئوية واحدة في نسبة استخدام الانترنت لدفع الفواتير في بلد ما تؤدي الى انخفاض قدره بين ٠.١٥ : ٠.٢٧ % في معدل البطالة(Daniel and Marwane ,2020).

هذا وتتمثل الآثار السلبية للتحول الرقمى على التشغيل فيما يلى :-

- أنه قد يتسبب في الإقلال من الطلب على العديد من الوظائف خاصة في الأعمال الروتينية والمتكررة التي لا تتطلب مهارات عالية والتي يمكن أن تقوم بها الآلات بكفاءة وتكلفة أقل .
- كذلك فإن التطورات الحديثه في مجال الذكاء الاصطناعي يمكن أن تجعل الروبوتات أفضل في التعلم وستجعلهم يحلون محل البشر في المستقبل القريب خاصة في المجالات التي تتطلب الدقة في الأداء والتقليل من إحتمالات الخطأ البشرى أو التي تسهم بشكل كبير في تخفيض المصاريف وزيادة السرعة في الإنجاز رغم وجود تباين كبير في تقديرات مدى وسرعه احلال البشر بالربوتات((Joseph,2019). هذا وتفيد بعض الدراسات بأن حوالي ٤٧% من الوظائف الحاليه قد تتعرض للزوال تدريجيا بسبب زياده التحول الرقمي(Frey C. & B. Osborne,2013).
- جدير بالذكر أن بعض المؤشرات تفيد ببدء انخفاض الطلب على العماله غير الماهره في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء . حيث تراجعت حصة العمالة من الناتج المحلي نتيجه لأتمته بعض المهن كما تراجعات نسبة المهن ذات المهارات المتوسطه التي تؤدي عاده مهامها روتينيا مثل الأعمال المكتبية ومعالجة المعلومات بالمقارنة مع المهن ذات المهارات العاليه(البنك الدولى،٢٠١٦). وهذا يعني مزيد من الإستقطاب في السوق العمل وبالتالي زيادة في اللامساواة في توزيع الدخل نتيجة فقدان وظائف لذوي المهارات المتوسطه المنتمين في الأغلب إلى الطبقات الوسطى والفقيرة .

ومن ثم يتوقف الأثر الصافي للتحول الرقمى على التشغيل على خصائص سوق العمل وعلى مدى قدرة الاقتصاد على التأقلم مع ذلك التحول . فكلما زادت درجه الاستعداد والاستخدام الرقمي وزاد مستوى المهارات في قوة العمل ودرجه مرونة تشريعات أسواق العمل وسهوله انتقال العمل بين القطاعات زاد التأثير الإيجابي على التشغيل .

٤- التحول الرقمى والنمو الاقتصادى

يمثل التحول الرقمي أحد عناصر دعم النمو الاقتصادي وذلك من خلال جعل الأعمال أكثر ابتكارًا وسهولة وسرعة في الوصول للجمهور . ومن أهم مزايا التحول الرقمي هو زياده معدلات الشفافية في الدولة وسهولة الوصول لمستحقى الخدمات بشكل عادل ومتساوي من خلال تأطير الخدمات في أنظمة رقمية حديثة باستخدام أثر العوامل الخارجيه للشبكة Network

Externalities وعادة ما تكون القيمة المضافة للبنية الأساسيه للاقتصاد الرقمي أعلى بالنسبة لدعم النمو من انواع البنيه التحتيه الأخرى ؛ إذ أنه كلما ازداد مستخدمي الشبكة أصبحت أكثر إضافة للنمو الاقتصادي من خلال نقل المعلومات وزياده كفاءه تنظيم المنشآت(صندوق النقد العربى،٢٠٢٠).

فضلاً عن ما سبق يساهم التحول الرقمي بشكل كبير كذلك في النمو الاقتصادي من خلال زيادة حجم الإستثمارات الرقميه فالتوسع في مجال الإستثمارات المتعلقة بتقنية المعلومات والاتصالات والبرمجيات يساهم في نمو الناتج المحلي الاجمالي ويطلق على هذا النوع من الاستثمارات مصطلح تعميق راس المال (Capital Deeping) .

ترتيبا على ما سبق تشكل العلاقة بين التحول الرقمى والنمو الاقتصادي علاقة مباشرة وطردية حيث أن التوسع الرقمي يؤدي الى تحسين الإنتاجية وزيادة معدلات الإنتاج ومن ثم يؤدي لزيادة الناتج المحلى الاجمالي الأمر الذي يرتب زيادة معدلات النمو الاقتصادي .

٥- التحول الرقمى والتنمية المستدامة :-

يمثل التحول الرقمي قناة من القنوات الفاعلة في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة ؛ ذلك أن التطورات التقنية جعلت بإمكان الجميع الاتصال بأشخاص لم يكن بالإمكان الإتصال بهم فيما قبل . وأصبح بإستطاعة كثير من الناس والمؤسسات التنافس والاتصال والتعاون وإقامة الشركات بسهولة مقابل تكلفة أقل ومساواة أكبر من أي وقت مضى . فضلاً عن كون التطورات التقنيات الحديثة متاحة للجميع و اثارها الايجابيه يمكن أن تشمل كل الأفراد والمؤسسات والقطاعات ومختلف الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية ومن ثم فإن التحول الرقمي يساعد على تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (خطة عام ٢٠٣٠) بأهدافها الـ١٧، وغاياتها الـ١٦٩ ومؤشّراتها الـ٢٣١ الفريدة(Thomas,2005).

جدير بالذكر أن استخدام التقنية الرقمية يسهم في تحقيق تنمية شاملة من خلال التوصيل الرقمي للسكان الذي يؤدي إلى تحسين نسبة تغطيتهم بالخدمات الاساسية مثل الصحه والتعليم وتقريب الخدمات الحكومية من الجهات النائية والمناطق الريفية وتحقيق الشمول المالي للفئات الضعيفة والفئات العاملة في القطاع غير الرسمي الغير مغطاه بالخدمات المصرفية التقليدية كفتح الحسابات أو الإقتراض ويضمن الشفافية في المعاملات ويساعد أصحاب المشروعات الصغيرة

والمتوسطة على تطوير أعمالهم وزيادة فرص نجاحهم ويشجع المبتكرين وصغار المستثمرين على تحويل أفكارهم الإبداعية إلى مشاريع قابلة للتنفيذ ويسهل حصولهم على التمويل وبالتالي يسهم فى تقليل الفقر والبطالة خاصة بين الشباب المتعلم والاناث .

وما سبق هو ما أكد عليه كلاً من الاتحاد الدولي للاتصالات واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (الاسكو) التابعه للأمم المتحدة من دور للتقنيات الرقمية والابتكار المبني على هذه التقنيات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لا سيما الأهداف المطلقة بالقضاء على الفقر والجوع وتوفير الصحة والتعليم وتحقيق المساواة بين الجنسين والحد من عدم المساواة في الفرص وتعزيز النمو الاقتصادى الشامل وتوفير العمل اللائق واقامة بنية تحتية قوية وتحفيز التصنيع والابتكار وقد بينت بعض الدراسات الحديثة أن التحول الرقمي له تأثير إيجابي كبير على الإبتكارات وترتيب الدول في مؤشر الإبتكار العلمي((UNESCWA,2019) (Stefan,2014).

ثالثا :النتائج والتوصيات.

١-نتائج الدراسة

- ترجع أهمية التحول الرقمي للعديد من الأسباب أهمها ضرورة الاستجابة والتكيف مع متطلبات البيئة المحيطة وتجنب التخلف عن مواكبة عصر المعلوماتية .
- وجود علاقة موجبة بين التحول الرقمي والمتغيرات الاقتصادية الكلية ؛ الأمر الذي يستتبعه ضرورة قيام الدول النامية بإحداث تطوير في كافة قطاعات الإقتصاد القومي بتكنولوجيا المعلومات لما للتحول الرقمي من آثار إيجابية على المتغيرات الاقتصادية الكلية ؛ إذ أن التحول الرقمي يسهم في تحسين النواتج الايجابية لتلك المتغيرات الاقتصادية .
- ان امتلاك التقنية المتقدمة وتوطينها لم يعد ترفا أو رفاهية علمية وانما أصبح عنصر أساسيًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بل عنصر حاسمًا في تحديد القدرات التنافسية في مختلف المجالات .
- يرتكز نجاح التحول الرقمي كأحد ابتكارات تكنولوجيا المعلومات على انشاء وصيانة البنية التحتية الرقمية وضمان اداراتها وامكانيه الوصول السريع اليها وتحسين جودة الخدمة .

- ضرورة صياغة أساليب تقييم ومحاسبة حكومية للأطر الجديدة الاقتصاديه التي اضافها التحول الرقمي للقطاعات الاقتصادية المختلفة بما ييسر حصر النواتج الاقتصاديه المترتبه عن التقنيات الحديثه في الواقع الاقتصاد الحالي وتعظيم ايراداتها .
- أكدت النظريات الحديثة أن الإستثمار في الأبحاث والتطوير في الإبداع التقني هو الذي يشكل العنصر المحفز والدافع لإحداث تغير إيجابي فى المتغيرات الاقتصاديه الكليه على عكس النظريات التقليديه التي كانت تعتقد أن في العملية التنافسية تكمن كل دوافع التقدم وأن تقنية المعلومات والاتصالات هي أحد مخرجات البحث والتطوير التقني .

٢- توصيات الدراسة :-

- ضرورة وضع التحول الرقمي في موقع عالى في سلم الاولويات الوطنيه .
- وضع حوكمة واضحة للقطاع الرقمى في مجال السياسات والتشريعات والتطوير القطاعى والتمكين الرقمي(McGath,2018) [٣].
- اعتماد مقاربة شاملة تأخذ بعين الإعتبار كل النظام الإيكولوجي للتحول الرقمي وتغيير نطاقه باستمرار وارتباطه بالعديد من القطاعات الاقتصادية الاخرى .
- تحفيز المنافسة من أجل تشجيع الابتكار واستخدام التقنيات الرقميه .
- تحفيز الطلب من خلال تشجيع استخدام التطبيقات الرقمية من قبل الأفراد والمنشآت والمؤسسات الحكومية .
- محاوله وضع استراتيجية واضحة تصيغ سياسات تحد من الفجوة الرقمية بين الفقراء والأغنياء وبين الحضر والريف وبين الإناث والذكور وتوفير محتوى رقمى يتلائم مع احتياجات المواطنين ذلك بهدف تشجيع الاستخدام الرقمي ومن ثم تعظيم التأثير الايجابي للتحول الرقمي على نوعية حياة الفرد .
- تطوير التصنيفات الإجماليه التي تغطي القطاع الرقمي والمنتجات الرقمية والمعاملات الرقمية خاصة وأن المبادئ التوجيهيه الدولية لنظام الحسابات القومية توصي بتحديث السنة المعياريه للحسابات القوميه مره كل خمس سنوات أقل وتعديل تقديرات مفردات كل نشاط باستخدام مؤشرات نموها .

---

[٣] وهو ما يمكن ان نراه فى نموذج الاصلاح التشريعي التي قامت به كينيا التي سهلت من خلاله ازاله القيود المفروضة على قطاع الاتصالات ودخول السوق لشركة (Safaricom) التي قدمت خدمات (PESA–M) وهي شبكه تحويل الاموال والتمويل الاصغر بقيمه معاملات وصلت الى اكثر من حوالي ٤٠% من الناتج المحلي الاجمالي لكينيا عام ٢٠١٧ وقد سهلت منصه (PESA–M) زياده مستويات الشمول المالي والتخفيف من حده الفقر في كينيا حيث تمتع اكثر من ٩٣% من الافراد بامكانيات الوصول الى المدفوعات عبر الهاتف المحمول.

- اتخاذ التجربه الصينية في التحول الرقمي نموذجًا حيث لم تكن الحكومة في الصين صانعة للسياسات العامه الرقمية فحسب بل أيضًا مستثمرًا ومبتكرًا ومستهلكًا في محاوله لدعم الرقمنة ونفذت عدد من السياسات التي تهدف الى تعزيز الاقتصاد الرقمي كمخرج جديد للمؤشرات الاقتصاديه الكليه [٤].
- التأكيد على أهميه رأس المال البشري من خلال الاستثمار في البنيه الاساسيه لتقنيه المعلومات والاتصالات من خلال شبكه أجزاء شبكات أجهزه والبرمجيات وتطبيقات وخبرات بشريه مدربه ومؤهلة للتطوير .
- نشر الوعي التقني وتوفير خدمة الانترنت للجميع من خلال دمج المعلوماتيه بالمناهج التعليمية وتخفيض رسوم الاشتراك بالشبكه .
- توحيد الجهود العلمية للباحثين في قطاع الاتصالات على الصعيد الاكاديمي والعلمي في قطاعات الدولة ورفع كفاءة البنية التحتية للواقع الوطني وبالتالي التواصل مع التقدم التقني والعمل على ايجاد المراكز البحثيه المتخصصة في مجال التقني والمعلوماتي .

٣-الأبحاث المستقبلية:

بالرغم من المساهمة العلمية المتواضعة للبحث في سد الفجوة البحثية التى حاول البحث من خلال التحليل النظرى والتحليلى والنتائج التى تم التوصل إليها، فإن هناك حاجة إلى المزيد من الأبحاث ومحاوله تطوير الدراسة الحالية مستقبلا من خلال متابعة المتغيرات الاقتصادية الكلية وتأثير التحول الرقمي عليها. وإضافه شق تطبيقى لتلك الدراسه بما يحقق معطياتها بشكل كامل ؛ كما يمكن تطوير تلك الدراسه بالاعتماد على نموذج قياسي متطور كلما امكن ذلك.

[٤] حيث شجعت الدوله الصينيه منذ عام ٢٠١٤ المواطنين على المشاركه في ريادة الاعمال الجماعية والابتكار باستخدام تدابير مثل الخصومات الضريبيه وأموال بدء تشغيل المعتمدة من الدولة ؛ وفي عام ٢٠١٥ قامت الحكومه باقتراح مشروع انترنت+ ووضعت خطة عمل مفصلة لدمج الانترنت والحوسبة السحابية والبيانات الضخمة وانترنت الاشياء مع التصنيع والاستهلاك ؛ وطبقت المشروع في مجموعه من القطاعات بما في ذلك الخدمات اللوجستيه والضمان الاجتماعي والتصنيع ؛ وفي عام ٢٠١٦ اعلنت الحكومه عن خطه عمل الانترنت والذكاء الصناعي هدفت الى انشاء سوق وتطبيقات الذكاء الصناعي باستثمارات بلغت اكثر من ١٥ مليار دولار وهدفه استراتيجته الى تطوير الخدمات التطبيقات لاطلاق الصناعي في القطاعات الاقتصاديه المختلفه لا سيما عن طريق تحسين معدل النفاذ الى النطاق العديد من خلال اعتماد تقنيات الجيل الخامس التي ترفع مستويات التوصيل الرقمي في كل المناطق وتعزز أمن المعلومات ؛ بالاضافه الى اتمتت المعاملات الاداريه بغرض الحد من البيروقراطية المفرطة وتنفيذ سلسله من المشاريع لتطوير بنيه تحتيه وطنيه قويه للمعلومات.

رابعا :قائمة المراجع.

١-المراجع العربية :-

- البار ،عدنان مصطفى(٢٠٢١). **تقنيات التحول الرقمى** . مقال متاح على الرابط التالى بتاريخ ١ يناير ٢٠٢١ : http://www.kau.edu.sa/GetFile.aspx?id=287966&fn=Article-of-this week-DrAdnan-ALBAR-Feb-)0203 2018.pdf
- بردان،عباس (٢٠١٨).**ما هو التحول الرقمى وكيف تعرفه الشركات الرقمية ومحركات التحول الرقمى والتكنولوجى** ز الجزء الأول .متاح على الرابط التالى :-www.egovcceps.com
- البنك الدولى (٢٠١٦). **تقرير عن التنمية فى العالم : العوائد الرقمية.**
- جاسم ،جعفر حسن(٢٠١٠). **مقدمة فى الاقتصاد الرقمى** . دارالبداية ناشرون وموزعون . الاردن.
- جميل ،أمل صبرى محمد (٢٠٢٠). **محددات نجاح التحول إلى الاقتصاد الرقمى فى الدول النامية – دراسة حالة مصر** . رسالة ماجستير غير منشورة . معهد البحوث والدراسات العربية . جامعة الدول العربية . القاهرة .
- حسن ،حامد (٢٠٢٠). **ما التحول الرقمى ؟ أكتشاف الحقيقة وراء هذه الكلمة الطنانة**. عالم التكنولوجيا . نشرة شهرية تصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصرى .السنة الأولى ؛ العدد الأول ؛ مارس.
- صندوق النقد العربى (٢٠٢٠) .**الاقتصاد الرقمى ودعم دوره فى التنمية العربية**
- العزام، أحمد حسن محمد(٢٠٠١). **الحكومة الالكترونية فى الاردن إمكانية التطبيق**.رسالة ماجستير .جامعة اليرموك . ٢٠٠١ .
- علوانى،محمد (٢٠٢١). **فوائد الحكومة الالكترونية .. ثورة تخالف المألوف** ؛ مقال منشور على موقع رواد الأعمال ؛ بتاريخ ٢٨ نوفمبر ٢٠٢١ متاح على الرابط التالى :-رواد الأعمال | مجلة رواد الأعمال (rowadalaamal.com)
- العواملة،نائل عبدالحافظ (٢٠٠٢)، **الحكومة الالكترونية ومستقبل الادارة العامة** .مجلة دراسات العلوم الادارية . الجامعة الاردنية . مجلد ٢٩ – عدد ١.
- فاروق،عبير (٢٠٠٩). **دور الاقتصاد الرقمي في دعم التنميه مع اشاره خاصه للاقتصاد المصري**. رساله الدكتوراه غير منشوره كليه التجاره جامعه عين شمس. ٢٠٠٩ .
- النجار ،إخلاص باقر هاشم (٢٠١٧). **الاقتصاد الرقمى والفجوة الرقمية فى الوطن العربى** . رسالة دكتوراة غير منشورة كلية الادارة والاقتصاد. جامعة البصرة . العراق.

٢- المراجع الاجنبية :-

- Andrews, D. and C. Criscuolo (2013). **Knowledge-Based Capital, Innovation and Resource Allocation**.OECD Economics Department Working Papers, No. 4, OECD Publishing. Paris. https://doi.org/10.1787/5k46bh92lr35-en
- Bukht,R., and Heeks R. (2017). **«Defining Conceptualizing and Measuring the Digital Economy**.Working paper. Center for development informatics.
- Brynjolfsson, Erik and Hitt, Lorin M. and Kim, Heekyung Hellen (2011). **Strength in Numbers: How Does Data-Driven Decision-making Affect Firm Performance?** (April 22, 2011). Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=1819486 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1819486
- Daniel Lederman and Marwane Zouaidi (2020). **Incidence of the Digital Economy and Frictional Unemployment: International Evidence**, World Bank Policy Research Working Paper 9170.
- Ebert, C., & Duarte, C. H. C. (2018).**Digital transformation**. IEEE Software, (4).
- Frey C. and B. Osborne (2013). **The Future of Employment: How Susceptible Are Jobs To Computerisation ?**. University of Oxford. https://www.oxfordmartin.ox.ac.uk/downloads/academic/The_Future_of_Employment.pdf
- Hjort, J. & J. Poulsen.(2019). **The Arrival of Fast Internet and Employment in Africa.** American Economic Review 109: 1032 - 1079.
- Joseph E. Stiglitz (2019).**Technology, Societal Well-being and Inequality, Turin**, November .
- Stefan Heinrich (2014). **Socio-Economic Consequences of Digital Transformation, Socioeconomica**, 2014, 3(6): 179-202.
- Tobias Kretschmer, Mélisande Cardona, Thomas Strobel (2013). **ICT and productivity: a roadmap for empirical research.** the department for "Industrial Organisation and New Technologies" at the Ifo Institute - Department of Industrial Organisation and New Technologies: http://www.cesifogroup.de/int
- Thomas Friedman (2005).**The World is Flat: A Brief History of the Twenty-first Century, Farrar, Straus and Giroux.** ISBN: 03-374- 29288-4.
- McGath, Thomas, (2018). M-PESA: **How Kenya Revolutionized Mobile Payments.** Medium. N26 Magazine, April 9, 2018. https://mag.n26.com/m-pesa-how-kenya revolutionized-mobile-payments-56786bc09ef
- Mckinsey Global Institute(2017). **China's Digital Economy A Leading GlobalForce**.Online:file:///D:/investissement%20capital%20risque%20chibe%20usa%20MGI-Chinas-digital economy-A-leading-global-force
- Mueller, S.C., et al., (2017). **Measuring and Mapping the Emergence of the Digital Economy: A Comparison of the Market Capitalization in Selected Countries"**. Chapter from a book, Digital Policy, Regulation, and Governance, Emerald.
- Nazarov & Other, M. A. (2019). **Digital economy: Russian taxation issues**, international scientific conference .global challenges and prospects of the modern economic development. the European proceedings of social & behavioral sciences .
- OECD (2019). **ICT value added (indicator)**. doi: 10.1787/4bc7753c-en (Accessed on 22 December .
- UNESCWA (2019). **Arab Horizon 2030 : Digital Technologies for Development.**
- Vial, G. (2019). **Understanding digital transformation: A review and a research agenda**.The Journal of Strategic Information Systems.
- World Bank (2018).**Information and Communications for Development**. Washington Dc: World Bank.

أثر الإفصاح عن خطر التحول الرقمي ضمن فقرة أمور المراجعة الرئيسة في تقرير مراقب الحسابات الخارجي على المحتوي المعلوماتي للتقرير
دراسة ميدانية في البيئة المصرية

د. أمل محمود عبد المجيد الغايش *

د. دعاء محمد حامد النجار**

(*) **د. أمل محمود عبد المجيد الغايش**: مدرس بقسم المحاسبة- كلية التجارة- جامعة طنطا، لها اهتمامات بحثية بالمحاسبة والمراجعة، نظم المعلومات المحاسبية، المحاسبة الإدارية، لها عدة مؤلفات في المحاسبة الإدارية والمراجعة وبحوث العمليات في المحاسبة ومبادئ محاسبة التكاليف والمحاسبة المالية.

E-mail: amal.elghaish@commerce.tanta.edu.eg

(**) **د. دعاء محمد حامد النجار:** مدرس بقسم المحاسبة- كلية التجارة- جامعة طنطا، لها اهتمامات بحثية بالمحاسبة والمراجعة، المحاسبة الإدارية. لهاعدة مؤلفات في المحاسبة المالية، المراجعة، تطبيقات محاسبية باستخدام الحلسب الآلي، مبادئ محاسبة التكاليف، والمحاسبة الإدارية.

E-mail: Doaa.elnager@commerce.tanta.edu.eg

ملخص البحث:

يتمثل الهدف الرئيس للبحث في دراسة وتحليل أثر الإفصاح عن خطر التحول الرقمي ضمن فقرة أمور المراجعة الرئيسة في تقرير مراقب الحسابات الخارجي على المحتوي المعلوماتي للتقرير في البيئة المصرية. وقد اعتمد البحث على استقراء آراء عينة من أعضاء هيئة التدريس، مراقبي الحسابات الخارجيين، طلاب الدراسات العليا. وقد تم الإعتماد على أسلوب العينة العشوائية في إختيار عينة الدراسة الميدانية والمكونة من ٢٠٠ فرد.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: سوف يؤدي الإفصاح عن خطر التحول الرقمي ضمن فقرة أمور المراجعة الرئيسة إلى تحسين الشفافية بشأن عملية المراجعة، وتخفيض عدم تماثل المعلومات بين الإدارة ومراقب الحسابات وأصحاب المصالح المختلفة. كما سيؤدي الإفصاح إلى زيادة ملاءمة وقيمة تقرير المراجعة بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية؛ حيث يؤدي إلى تخفيض فجوة التوقعات بين مراقب الحسابات ومستخدمي القوائم المالية من خلال تقديم تقرير مراجعة غير نمطي وأكثر تفصيلا. كما سيؤدي إلى زيادة اهتمام كل من الإدارة والمكلفين بالحوكمة بالافصاحات ذات الصلة بفقرة أمور المراجعة الرئيسة في القوائم المالية، وبالتالي تحسين جودة التقارير المالية. كما قد يكون لها تأثيرا على جودة المراجعة نتيجة زيادة درجة المساءلة.

كما أثبتت الدراسة الميدانية وجود تاثير معنوى للإفصاح عن خطر التحول الرقمي ضمن فقرة أمور المراجعة الرئيسة في تقرير مراقب الحسابات الخارجي على تقليل المسئولية القانونية لمراقب الحسابات وبالتالي علي زيادة المحتوي المعلوماتي للتقرير.

الكلمات المفتاحية:

معيار المراجعة الدولي (٧٠١)، أمور المراجعة الرئيسة، التحول الرقمي، خطر التحول الرقمي.

Abstract:

The main objective of this research is to discuss the The Impact of Disclosure of Digital Transformation Risk within the Key Audit Matters paragraph in the External Auditor's Report on the Informational Content of the Report in the Egyption business Environment.

The research was based on a questionnaire distributed to a sample of academics, external auditors, and post graduate students. The sampling method was relied upon in selecting the field study sample, which consisted of 200 individuals.

The results showed that: Disclosure of Digital Transformation Risk within the Key Audit Matters paragraph in the External Auditor's Report should contribute to improving Audit transparency, reduction of Information Asymmetry between Management, Auditors, and all Stakeholders. Disclosure will also increase relevance and value of the auditor's report to the Financial Statements users; as it may contribute to the reduction of expectation gap between the auditor and the Financial Statements users through introducing non standardized and more detailed audit report. It will also increase the attention of both management and those charged with governance of Disclosures related to Key Audit Matters in the Financial Statements, hence improved quqlity of Financial reporting. They may also have an impact on the audit quality as a result of increased accountability.

The Field study has proved that there is a statistically significant effect of disclosing of Digital Transformation Risk within the main audit matters section of the external auditor's report on reducing the auditor's legal responsibility and thus on increasing the informational content of the report.

KEY words:

International Standard on Auditing (701), Key Audit Matters (KAMs), Digital Transformation, Digital Transformation Risk

القسم الأول

الإطار العام للبحث

أولا: المقدمة:

تؤثر التقنيات التكنولوجية الحديثة على منشآت الأعمال وتحمل العديد من الفرص والتحديات، حيث تلعب دورا هاما في الاستجابة للأسواق وفي الوقت ذاته تفرض تحديات مستمرة على المنشآت؛ هذه التغيرات التي لا يمكن تجنبها تشكل جزءًا مما يطلق عليه الثورة الصناعية الرابعة.

وكنتيجة حتمية للتطورات التكنولوجية المتلاحقة وزيادة التحدي المعلوماتي المقترن بعوامل الوقت والتكلفة لمعالجة البيانات بصورة ملائمة، أصبحت الطرق التقليدية لمعالجة البيانات وتحليلها والاستفادة منها غير ملائمة. مما دفع الشركات نحو تبني تقنيات حديثة لتخزين ومعالجة البيانات من أجل تحسين جودة التقارير المالية لتلبية حاجة المستخدمين المختلفين من خلال ضمان توافر البيانات والمعلومات المحاسبية لهم في الوقت المناسب مع ضمان أمن وخصوصية تلك البيانات والمعلومات(Setty&Bakhshi,2013).

كما أن ظهور هذه التقنيات الحديثة يترتب عليه مخاطر جديدة للشركات التي تحتاج بالتبعية إلى رأي مراقبي الحسابات مما يتضمن آثاراً هامة على مراقبي الحسابات وعلى تقرير المراجعة (Rosati et al.,_2020).

ولقد أوضح (Han et al.,2016) أن درجة تعقد التكنولوجيات المتقدمة يحمل مخاطر غير تقليدية ليس للشركات فقط ولكن أيضا لمراقبي الحسابات؛ حيث يجب على المراقب أن يتمتع بالرؤية المستقبلية ليستجيب للتغيرات السريعة في مجال التكنولوجيا، لذلك فإن مهنة المراجعة في حاجة للتكيف مع هذه التغيرات لكي تبقى ملائمة.

مما سبق يتضح أن تقنيات التحول الرقمي تحمل آثاراً هامة على الشركات وعلى مراقبي حساباتها. لذلك وجدت الباحثتان أهمية إختبار أثر الإفصاح عن خطر التحول الرقمي ضمن فقرة أمور المراجعة الرئيسة في تقرير مراقب الحسابات الخارجي على المحتوي المعلوماتي للتقرير.

ثانيا: مشكلة البحث:

إن الثقة هي القيمة الأساسية التي توفرها مهنة المراجعة، ودور تقرير مراقب الحسابات هو توفير درجة الثقة المطلوبة من خلال تقريره عن القوائم المالية التي يقوم بمراجعتها وبذلك تصبح

القوائم المالية التي تمت مراجعتها مصدراً موثوقاً للمعلومات لمستخدمي القوائم المالية (Rusmin&Evans,2017).

وبذلك يوفر تقرير المراجعة التأكيد اللازم بشأن القوائم المالية مما يتيح للمستخدمين إمكانية الاعتماد عليها.

ولقد كانت الأزمة المالية العالمية هي المحرك الرئيس لظهور إنتقادات عديدة من جانب أصحاب المصالح لمهنة المراجعة بصورة عامة ولتقرير المراجعة بصورة خاصة، وذلك لفشلهما في توصيل المعلومات الكافية التي تساعدهم على فهم المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية فهما صحيحا وإمكانية الاعتماد عليها فيما بعد لإتخاذ القرارات المختلفة (مطاوع، ٢٠٢١).

هذه الانتقادات تشمل وجود فجوة التوقعات في المراجعة (توقعات مستخدمي تقرير المراجعة فيما يتعلق بواجبات مراقبي الحسابات، حيث تحدث الفجوة عندما تتجاوز التوقعات مسئوليات المراقب الفعلية التي تحددها المهنة). وبجانب فجوة التوقعات، تم توجيه انتقاد آخر لتقرير المراجعة النمطي وهو إنخفاض المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجعة، وإستخدام تقرير مراجعة نمطي موحد لجميع الشركات. بالإضافة إلى أن تقرير المراجعة السابق لا يتضمن الكثير بشأن الموقف المالي للعميل أو جودة عملية المراجعة (Comperthwaite,2012).

وللتغلب على أوجه القصور السابقة أصدر المجلس الدولي لمعايير المراجعة والتأكيد المعيار الدولي رقم ٧٠١ بعنوان" الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسة Communicating Key Audit Matters (KAMs)" وذلك للتغلب على فجوة التوقعات، وانخفاض المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجعة، واستخدام التقرير النمطي الموحد. وذلك من خلال إضافة فقرة غير نمطية وهي الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسة في تقرير المراجعة.

كما أصدر مجلس الاشراف المحاسبي على الشركات العامة مقترح معيار بعنوان "الإفصاح عن أمور المراجعة الحرجة" Communicating Critical Audit Matters(CAMs) .

وسوف يؤدي الإفصاح عن فقرة أمور المراجعة الرئيسة إلى تحسين الشفافية والافصاح وتخفيض عدم تماثل المعلومات بين الإدارة ومراقب الحسابات وأصحاب المصالح المختلفة، زيادة ملاءمة وقيمة تقرير المراجعة بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية؛ حيث يؤدي إلى تخفيض فجوة التوقعات بين مراقب الحسابات ومستخدمي القوائم المالية من خلال تقديم تقرير مراجعة غير نمطي وأكثر تفصيلا. كما يؤدي إلى زيادة اهتمام كل من الإدارة والمكلفين بالحوكمة بالإفصاحات ذات

الصلة بفقرة أمور المراجعة الرئيسة في القوائم المالية، وبالتالي تحسين جودة التقارير المالية. كما قد يكون لها تأثيراً على جودة المراجعة نتيجة زيادة درجة المساءلة والمحاسبة(IAASB,2015a).

ويعطي المستخدمون أهمية كبيرة للمعلومات الإضافية التي يوفرها تقرير المراجعة والتي تتعلق بأمور المراجعة الرئيسة، كما أن المستخدمين أكثر اهتماماً بالفقرة الخاصة بأمور المراجعة الرئيسة عن غيرها من الفقرات التي يشتمل عليها تقرير المراجعة(Sirois et al.,2018) .

وعلى الرغم من المنافع السابقة لتعديل تقرير مراقب الحسابات إلا أن هناك بعض الآراء المعارضة لهذا التعديل وذلك للأسباب الآتية:

- أن المعلومات الإضافية التي يشتمل عليها التقرير الجديد لا تقدم سوى القليل، حيث يرى المستثمرون أن هذه المعلومات غير ضرورية عند اتخاذ قراراتهم(Gutierrez et al.,2018) .
- عند اشتمال تقرير المراجعة على العديد من أمور المراجعة الرئيسة فإن هذا يدفع المستخدمين إلى إعطاء اهتمام أقل للأجزاء الأخرى في القوائم المالية التي لم يرد ذكرها في التقرير (Sirois et al.,2018).
- الإفصاح عن هذه المعلومات في تقرير المراجعة الجديد قد يدفع المستخدمين إلى الاعتماد عليها بدلاً من قراءة القوائم المالية(Sirois et al.,2018) .

ولقد شهدت بيئة الأعمال الحالية العديد من التغييرات وخاصة التغييرات التكنولوجية (فيما يطلق عليه التحول الرقمي) والتي فرضت على معظم الشركات ضرورة انتهاجها لكي تتمكن من البقاء والاستمرار في دنيا الأعمال. وهذا التحول انعكس على رقمنة عمليات عملاء مهنة المراجعة الذي من شأنه أن يسهم في تحقيق مزايا تنافسية لتلك المنشآت ويحقق لها النجاح في الأجل القصير والطويل، يؤدي إلى زيادة كفاءة عمليات التشغيل، يُمَكنها من تقديم منتجات وخدمات عالية الجودة بتكلفة منخفضة وفي الوقت المناسب بما يؤدي إلى زيادة درجة رضاء العملاء ويساهم في تحقيق القيمة لهم. وعلى الرغم من تلك المزايا إلا أن هذا التحول يحمل في طياته العديد من المخاطر مثل المخاطر التكنولوجية والتشغيلية والتنظيمية التي قد تتعرض لها الشركات التي تطبق تقنيات التحول الرقمي والتي قد تنجم عن اختراق نظام الأمن السيبراني لديها بما يحد من قدرته على تحقيق المزايا المرجوة منه مثل مخاطر انتهاك أمن وسرية وسلامة البيانات، الوصول غير المصرح به لتلك البيانات(Lindsay et al., 2019) .

هذه المخاطر تمثل تحديا أمام مراقب الحسابات يتعين عليه مواجهته وتفرض عليه مسئوليات جديدة مثل مراجعة معاملات محددة، التحقق من وجود الأصول الرقمية، وتقديم كل المعلومات الهامة عن نظام المعلومات بالشركة في تقرير المراجعة، التحقق من نظم الأمن والسلامة للشبكة التي تتعامل عليها الشركة. (Rosati et al.,2020).

وفي ظل تلك البيئة المتغيرة عالية المخاطر التكنولوجية ستزداد أهمية الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسة المرتبطة بتقنيات التحول الرقمي وذلك لأهميتها للمستثمرين ولأصحاب المصالح المختلفة في الشركة.

لذلك ستزداد أهمية قيام مراقبي الحسابات بتوجيه المزيد من الاهتمام للمناطق مرتفعة المخاطر مثل الأمن السيبراني؛ حيث أنه عند إعطاء الأمن السيبراني مزيداً من الاهتمام، فإنه يمكن لمراقبي الحسابات تحسين عملية الإبلاغ عن أمور المراجعة الرئيسة المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات (Sneller et al.,2016).

وتعتبر المعلومات عن تقنيات التحول الرقمي هامة جداً لجميع أصحاب المصالح؛ حيث أوضحت الدراسات أنها تتسبب في مخاطر قد تعوق استمرارية الشركة أو تضر بدقة وسلامة القوائم المالية. لذلك تعتبر المعلومات عن تقنيات التحول الرقمي الخاصة بالشركة ملائمة ومفيدة، ولكنها أيضا نادرة وقليلة حيث لا يوجد متطلب إجباري يلزم الشركات بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بتقنيات التحول الرقمي. لذلك فإن المعلومات عن أمور المراجعة الرئيسة المتعلقة بتقنيات التحول الرقمي يمكن أن تسد جانباً من فجوة إتاحة المعلومات لأصحاب المصالح المختلفة كالمستثمرين، ومراقبي الحسابات، والأكاديميين.

يتضح مما سبق أهمية قيام مراقب الحسابات بإضافة فقرة في تقريره الجديد الذي يشتمل على فقرة أمور المراجعة الرئيسة تتضمن الإفصاح عن مخاطر التحول الرقمي نظراً لأهمية وجوهرية هذا الإبلاغ لمستخدمي تقرير المراجعة. وذلك في ظل اعتبار أن خطر التحول الرقمي من المخاطر الجوهرية التي تتضمنها أي شركة حيث يعتبر فهم وتحديد هذا الخطر ضرورياً للمكلفين بالحوكمة ولمراقبي الحسابات أيضاً، وبذلك قد يكون من الأفضل لمراقب الحسابات الإفصاح عن خطر التحول الرقمي في تقرير المراجعة.

ومما سبق تتمثل مشكلة البحث فيما يلي:

يتم توصيل العناصر الجوهرية من وجهة نظر مراقب الحسابات بصورة منفصلة من خلال فقرة أمور المراجعة الرئيسة في تقرير المراجعة الجديد، ونظراً لاعتبار خطر التحول الرقمي من المخاطر الجوهرية التي تتضمنها أي شركة، ويعتبر فهم وتحديد هذا الخطر ضرورياً للمكلفين بالحوكمة ولمراقب الحسابات أيضا؛ ويعتمد مستخدمي القوائم المالية على تقرير المراجعة من أجل تقديم التأكيد بشأن عملية المراجعة. كما يؤدي الإفصاح عن فقرة أمور المراجعة الرئيسة إلى تحسين الشفافية والافصاح وتخفيض عدم تماثل المعلومات بين الإدارة ومراقب الحسابات وأصحاب المصالح المختلفة، زيادة ملاءمة وقيمة تقرير المراجعة بالنسبة لمستخدمي القوائم المالي. ولذلك فإن الدراسة الحالية سوف تركز على كيفية إفصاح مراقب الحسابات عن خطر التحول الرقمي في تقرير المراجعة، وبالتالي تستكشف وتختبر أثر الإفصاح عن خطر التحول الرقمي كأمر من أمور المراجعة الرئيسة في تقرير مراقب الحسابات على المحتوى المعلوماتي للتقرير.

ثالثا: هدف البحث:

يكمن الدافع الرئيس لإجراء الدراسة الحالية بسبب حاجة بيئة الأعمال المصرية إلى الإفصاح عن خطر التحول الرقمي ضمن فقرة أمور المراجعة الرئيسة في تقرير مراقب الحسابات، في ظل عدم تناول أي دراسة عربية – في حدود علم الباحثتين– لهذا الموضوع خاصة في البيئة المصرية على الرغم من أهميته وقيام الحكومة المصرية بتطبيق إستراتيجيات التحول الرقمي منذ عام ٢٠١٧.

وتتمثل أهداف البحث في:

- دراسة وتحليل أثر الإفصاح عن خطر التحول الرقمي – في منشأة عميل المراجعة – في تقرير المراجعة ضمن فقرة أمور المراجعة الرئيسة على المحتوي المعلوماتي للتقرير في البيئة المصرية.
- **تقييم أثر الإفصاح** عن خطر التحول الرقمي كأمر من أمور المراجعة الرئيسة في تقرير المراجعة على المسئولية القانونية لمراقب الحسابات.

رابعا: أهمية البحث:

على الرغم من أن موضوع التحول الرقمي نال جانبا كبيراً من البحث والاهتمام حيث بدأ الاهتمام به من قبل العديد من القطاعات الصناعية، إلا أن الدراسات التي أجريت على تأثير التحول الرقمي على مهنة المراجعة وخاصة في العالم العربي وجمهورية مصر العربية تكاد تكون

نادرة ويمكن إرجاع ذلك إلى حداثة سياسات وإجراءات تطبيق التحول الرقمي. ومن هذا المنطلق تنبع أهمية البحث في إلقاء الضوء على أثر الإفصاح عن مخاطر التحول الرقمي ضمن فقرة أمور المراجعة الرئيسة في تقرير مراقب الحسابات؛ بما يشمله التحول الرقمي من تقنيات مختلفة مثل (سلسلة الكتل، البيانات الضخمة، الحوسبة السحابية، وغيرها من التقنيات الرقمية). خاصة في ظل الاتجاه للتحول إلى الاقتصاد الرقمي.

خامسا: منهج البحث:

المنهج الاستنباطي: من خلال دراسة وتحليل ما ورد بالدراسات السابقة المرتبطة بمتغيرات البحث، واصدارات المنظمات المهنية بشأن تقرير مراقب الحسابات وبشأن التحول الرقمي للإستفادة منها في صياغة الإطار النظري واشتقاق فروض البحث.

المنهج الاستقرائي: سيتم الإعتماد على هذا المنهج في إجراء الدراسة الميدانية لاختبار فروض البحث من خلال المسح الميداني بالبيئة المصرية ومعرفة آراء مراقبي الحسابات والأكاديميين بالجامعات المصرية من خلال توزيع استمارات استقصاء لاستبيان آرائهم، ثم تحليلها إحصائيا.

أداة البحث: استمارات الاستقصاء لاستبيان آراء عينة الدراسة.

سادسا: حدود البحث:

١. اقتصرت عينة البحث على مراقبي الحسابات بمكاتب المحاسبة والمراجعة، والأكاديميين بأقسام المحاسبة والمراجعة بالجامعات المصرية.

٢. اقتصر البحث على عرض تقنيات التحول الرقمي فيما يتعلق بتأثيرها على تقرير مراقب الحسابات وبصورة أكثر تحديداً وما يتعلق بتداعيات تطبيق تلك التقنيات على فقرة أمور المراجعة الرئيسية، ويخرج عن نطاق البحث الجوانب الفنية والتكنولوجية لتلك التقنيات.

سابعا: عرض وتحليل الدراسات السابقة:

يمكن عرض الدراسات السابقة من حيث ارتباطها بمتغيرات البحث وتأكيداً على أهميته واشتقاقا لفروضه على النحو التالي:

١- دراسات تناولت أمور المراجعة الرئيسة:

دراسة (Backof et al.,2014)

استهدفت الدراسة اختبار كيف يؤثر – توضيح المقصود بالتأكيد المعقول، إدراج فقرة إجبارية في تقرير المراجعة لتحديد أمور المراجعة الحرجة – على تقييم القضاة للمسئولية القانونية لمراقب الحسابات. وتوصلت الدراسة إلى أن توضيح المقصود بالتأكيد المعقول في تقرير المراجعة يؤدي إلى تقليل احتمال تعرض مراقب الحسابات للمساءلة القانونية. كما توصلت إلى أن تحديد أمور المراجعة الحرجة في التقرير لا يؤثر بصورة جوهرية على احتمال اتهام مراقب الحسابات بالإهمال بالمقارنة بتقرير المراجعة النمطي. ولكن عندما يفصح تقرير المراجعة عن الإجراءات التي تم تنفيذها لمعالجة أمور المراجعة الحرجة المتعلقة بالتحريفات الجوهرية التي لم يتم اكتشافها يكون هناك احتمال كبير بأن يواجه مراقب الحسابات مستوى مرتفع من الإهمال الجسيم. وعلى الرغم من مخاوف مراقبي الحسابات فإن الإفصاح عن أمور المراجعة الحرجة لا يؤدي إلى زيادة جوهرية في احتمال تعرض مراقب الحسابات لمخاطر التقاضي حيث أوضحت الدراسة أن توضيح المقصود بالتأكيد المعقول بالإضافة إلى فقرة أمور المراجعة الحرجة يقلل بصورة جوهرية من احتمال اتهام مراقب الحسابات بالإهمال، كما يقلل بصورة جوهرية من الآثار السلبية غير المقصودة لإدراج فقرة أمور المراجعة الحرجة في تقرير المراجعة.

دراسة(Christensen et al.،2014)

هدفت الدراسة لإختبار مدى استجابة المستثمرين غير المحترفين لإضافة فقرة أمور المراجعة الحرجة في تقرير المراجعة والتي تركز على مراجعة تقديرات القيمة العادلة. وتوصلت الدراسة إلى وجود احتمال كبير بأن يقوم المستثمرون الذين يحصلون على إفصاح عن أمور المراجعة الحرجة بتغيير قرارهم الاستثماري عن هؤلاء الذين يحصلون على تقرير المراجعة النمطي (تأثير إعلامي فقط)، وأيضا عن المستثمرين الذين يحصلون على نفس المعلومات الخاصة بأمور المراجعة الحرجة ولكن من خلال ملاحظات الإدارة (تأثير مصداقية وموثوقية المصدر). كما توصلت الدراسة إلى أن تأثير فقرة أمور المراجعة الحرجة ينخفض عندما تتبعها فقرة تقدم حلاً لأمر المراجعة الحرج.

دراسة (Kachelmeier et al., 2014)

تناولت الدراسة اختبارما إذا كان إفصاح مراقب الحسابات عن أمور المراجعة الحرجة في تقريره يؤثر على مستوى التأكيد المتوقع الذي توفره المراجعة، وعلى مسئولية مراقب الحسابات عن التحريفات في القوائم المالية. ويعد هذا الأمر في غاية الأهمية حيث أن زيادة مستوى التأكيد والمسئولية المتوقعة قد تزيد من احتمال تعرض مراقب الحسابات للمساءلة القانونية. في حين أن

النقص قد يعني أن الإفصاح عن أمور المراجعة الحرجة يعد بمثابة تخلي مراقب الحسابات عن مسئوليته بصورة جزئية. ولقد توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح عن أمور المراجعة الحرجة يخفض من مستوى التأكيد المتوقع كما يخفض من المسئولية المتوقعة لمراقب الحسابات في حالة وجود تحريف يتعلق بهذه الأمور. هذه النتائج لا تختلف في حالة الإفصاح أو عدم الافصاح عن أمور المراجعة الحرجة وإجراءات المراجعة المتعلقة بها.

دراسة(Reintjes,2015)

قامت الدراسة بطرح بعض التساؤلات المتعلقة بأمور المراجعة الرئيسة والتي كان من ضمنها كيف يقرر مراقب الحسابات ما يجب توصيله والافصاح عنه كأمر من أمور المراجعة الرئيسة.

وأوضحت أنه على مراقب الحسابات أن يحدث توازنا بين الملاءمة والاتساق عند اختيار تلك الأمور؛ أي تكون أمور المراجعة الرئيسة خاصة بالوحدة محل المراجعة ويتم التعبير عنها بصورة مبسطة غير نمطية، حيث أنه وفقا لمدخل المراجعة على أساس الخطر فإن عملية المراجعة يجب أن تتم بصورة مختلفة بين الوحدات المتشابهة في الظروف والخصائص، لذلك فإن أمور المراجعة الرئيسة يجب أن تختلف فيما بين المنشآت المتشابهة.

كما أوضحت أنه يجب على مراقب الحسابات أن يراعي عند اختيار أمور المراجعة الرئيسة الجوهرية التي تحتاج اهتمام خاص منه ارتباطها بعوامل مثل طبيعة الوحدة، بيئتها، حجمها، ودرجة تعقدها، خصائص وظروف عملية المراجعة وإجراءاتها. كما أوضحت أنه من النادر ألا يقوم مراقب حسابات الشركات المدرجة بتحديد أمر واحد على الأقل كأمر من أمور المراجعة الرئيسة والإفصاح عنه في تقريره.

دراسة (Brasel et al.,2016)

اهتمت الدراسة باختبار أثر الإفصاح عن أمور المراجعة الحرجة على مسئولية مراقب الحسابات عندما يفشل في اكتشاف التحريفات الجوهرية. وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح عن أمور المراجعة الحرجة يترتب عليها تخفيض مسئولية مراقب الحسابات من وجهة نظر القضاة فيما يتعلق فقط بالأخطاء الجوهرية التي لم يتم اكتشافها وهناك صعوبة نسبية في التنبؤ بها ولم يتم الإفصاح عنها في تقرير المراجعة، وأوضحت أن الإفصاح عن أمور المراجعة الحرجة يعتبر بمثابة حماية لمراقب الحسابات من الأخطاء الجوهرية ومخاطر الغش التي لم يتم اكتشافها وهو ما يمثل دافعا قويا لمراقب الحسابات للإفصاح عن تلك الأمور. وأوضحت الدراسة أيضا أنه من المحتمل أن

يتغير تأثير فقرة أمور المراجعة الحرجة على مسئولية مراقب الحسابات وفقا لخصائص الحسابات المرفوع بصددها دعاوى قضائية على مراقب الحسابات والتي يتم الزعم بأنها خاطئة؛ بمعنى مدى دقة المعايير المحاسبية المرتبطة بتلك الحسابات، ففي مجال اكتشاف الغش يختلف تأثير فقرة أمور المراجعة الحرجة بين الأمور المحاسبية التي يكون من السهل مراجعتها والمجالات التي يزيد فيها احتمالات التحريفات الجوهرية مثل الالتزامات البيئية.

دراسة (منصور،٢٠١٧)

استكشفت الدراسة مدى فائدة الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسة لمستخدمي القوائم المالية في بيئة الأعمال المصرية. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- وجود عدة اعتبارات ينبغي على مراقب الحسابات أن يأخذها في اعتباره عند تحديده لأمور المراجعة الرئيسة وعند الإعلام عنها، ومن هذه الاعتبارات أهمية الافصاح عن تلك الأمور لفهم القوائم المالية لعميل المراجعة، مدى قانونية الافصاح عن تلك الأمور في تقريره، مدى سرية أمور المراجعة الرئيسة، وأن يقوم المراقب بوصف تلك الأمور في تقريره بصورة قابلة للفهم.
- من أهم الأمور التي ينبغي على مراقب الحسابات الإفصاح عنها في تقريره العناصر ذات الخطر المرتفع، الأمور التي تمثل تحدياً له عند حصوله على أدلة المراجعة وعند تكوين رأيه في القوائم المالية.
- من أهم أسباب الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسة في تقرير المراجعة هو زيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية في التقرير، مساعدتهم على فهم عملية المراجعة بصورة أفضل، وتخفيض فجوة المعلومات بينهم وبين مراقبي الحسابات، زيادة مستوى الشفافية بشأن عملية المراجعة، وزيادة درجة رضاء عملاء المراجعة.
- من أهم أسباب معارضة الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسة هو تخوف عملاء المراجعة من خطر الإفصاح عن معلومات تتسم بالسرية، تخوف مراقبي الحسابات من المساءلة القانونية المحتملة.

وخلصت الدراسة إلى أن بيئة الأعمال المصرية في حاجة إلى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسة في تقرير مراقب الحسابات.

دراسة (Kachelmeier et al.,2018)

استهدفت الدراسة اختبار ما إذا كان الإفصاح عن أمور المراجعة الحرجة يوفر الحماية لمراقب الحسابات من خلال تحذير المستخدمين بخصوص خطر التحريف الجوهري. وتوصلت الدراسة إلى انخفاض مسئولية مراقب الحسابات بدرجة كبيرة عندما يتم الإفصاح عن أمور المراجعة الحرجة مقارنة بعدم الإفصاح عن تلك الأمور؛ ويرجع ذلك إلى أن الإفصاح عن أمور المراجعة الحرجة يستخدم كإشارة تحذيرية للمستخدمين، وبالتالي تعتبر بمثابة إخلاء لمسئولية مراقب الحسابات عن المجالات ذات درجة المخاطر المرتفعة والتي تم الإفصاح عنها في فقرة أمور المراجعة الحرجة.

دراسة (Sirois et al.,2018)

قامت الدراسة بالتحقق مما إذا كان إضافة فقرة إلزامية في تقرير مراقب الحسابات من أجل تسليط الضوء على أمور المراجعة الرئيسة، يؤثر على عملية وصول المستخدمين للمعلومات وخاصة تلك المتعلقة بالإفصاح في القوائم المالية وذلك باستخدام تقنية التتبع العيني Eye-tracking.

وأوضحت الدراسة أن أمور المراجعة الرئيسة توفر معلومات لتوجيه الانتباه مما يساعد المستخدمين على الوصول للمعلومات المتعلقة بالإفصاح عن تلك الأمور بصورة أسرع مع إعطاء مزيد من الاهتمام لها وذلك عندما يتم عرضها في تقرير المراجعة. كما أوضحت أن المستخدمين أكثر اهتماما بالفقرة الخاصة بأمور المراجعة الرئيسة عن غيرها من الفقرات التي يشتمل عليها تقرير المراجعة. كما أشارت الدراسة إلى أنه يجب على مراقب الحسابات اختيار الأمور التي يقوم بالإبلاغ عنها ضمن أمور المراجعة الرئيسة بعناية حيث أن المستخدمين قد يدركوا أن مستوى جودة المراجعة منخفض خاصة إذا تم الإفصاح عن أمر واحد فقط في تقرير المراجعة.

وأبرزت الدراسة دور تقرير المراجعة الجديد في مساعدة المستخدمين على فهم القوائم المالية المعقدة والتركيز على الأمور الرئيسة التي أبرزها المراقب في تقريره. وعلى الرغم من أن هذا قد يؤثر على تشتيت انتباه المستخدمين عن المعلومات الأخرى المعروضة في القوائم المالية وبطريقة تزيد من فجوة التوقعات خاصة إذا أفصح التقرير عن العديد من أمور المراجعة الرئيسة.

دراسة (Gutierrez et al.,2018)

بحثت ما إذا كان تطبيق تقرير مراقب الحسابات الجديد يؤدي إلى حدوث تغيير في الإفصاح في التقرير السنوي، أتعاب المراجعة، وجودة المراجعة. وتوصلت الدراسة إلى أن التعديلات في تقرير

المراجعة لا تؤثر بدرجة كبيرة على رد فعل المستثمرين، أتعاب المراجعة، وجودة المراجعة. كما توصلت إلى أنه يوجد ارتباط إيجابي بين المخاطر والجهد المبذول من جانب مراقب الحسابات، إلا أن مجرد الإفصاح عن المخاطر لا يتسبب في تغيير أتعاب المراجع أو جودة عملية المراجعة.

واقترحت الدراسة ضرورة أن يقوم مراقبي الحسابات بتقديم معلومات تفصيلية محددة عن مخاطر مهمة المراجعة، وتوضيح كيف يتم تصميم وإعداد خطة المراجعة كل عام من أجل تخفيف تلك المخاطر. حيث أنه من غير الواضح ما إذا كان مراقبو الحسابات في المملكة المتحدة يحتلوا الصدارة في مجال تحديد المخاطر الرئيسة في التقرير الجديد.

دراسة (محمود، ٢٠١٨)

تناولت الدراسة طبيعة العلاقة بين آليات الحوكمة (المراجعة الخارجية، المراجعة الداخلية، لجنة المراجعة) وعدد أمور المراجعة الرئيسة التي يقوم مراقب الحسابات بالإفصاح عنها في تقريره، حيث ربط الباحث بين آليات الحوكمة وعدد أمور المراجعة الرئيسة التي يتم الإفصاح عنها في تقرير مراقب الحسابات من خلال مجموعة محددات رئيسية تتعلق بالشركة محل المراجعة، مراقب الحسابات، لجنة المراجعة، والمراجعة الداخلية. بالإضافة إلى محددات فرعية تتعلق بكل محدد رئيس. اعتمد الباحث في دراسته على عينتان؛ عينة من مراقبي الحسابات (٦٥ مفردة) وعينة من الأكاديميين (٩٢ مفردة). وتوصلت الدراسة إلى:

- بالنسبة للمحددات الفرعية المرتبطة بالشركة محل المراجعة: اتفقت العينتان على عدم وجود اختلاف جوهري لتأثير الرافعة المالية، نوع القطاع، وأوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية، على عدد أمور المراجعة الرئيسية.
- بالنسبة للمحددات الفرعية المرتبطة بمراقب الحسابات الخارجي: اتفقت العينتان على عدم وجود اختلاف جوهري لتأثير جميع المتغيرات الفرعية على عدد أمور المراجعة الرئيسة ماعدا عدد الدعاوى القضائية.
- بالنسبة للمحددات الفرعية المرتبطة بلجنة المراجعة: اتفقت العينتان على عدم وجود اختلاف جوهري لتأثير جميع المتغيرات الفرعية على عدد أمور المراجعة الرئيسة.
- بالنسبة للمحددات الفرعية المرتبطة بالمراجعة الداخلية: اتفقت العينتان على عدم وجود اختلاف جوهري لتأثير جميع المتغيرات الفرعية على عدد أمور المراجعة الرئيسة.

دراسة (حسين،٢٠١٨)

هدفت الدراسة تحديد أثر المعيار الدولي ٧٠١ الخاص بالإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسة في تقرير مراقب الحسابات على تضييق فجوة التوقعات في المراجعة في البيئة المصرية من خلال استطلاع وجهتي نظر المهنيين والأكاديميين. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير هام لأثر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسة على تقليل احتمال تعرض مراقب الحسابات للمسئولية القانونية، كما توصلت إلى أن الإفصاح يؤدي إلى تضييق فجوة المعلومات وبالتالي تضييق فجوة التوقعات بسبب تحسين عملية الاتصال بين مستخدمي القوائم المالية ومراقب الحسابات من خلال جعل التقرير أكثر شفافية.

دراسة (Reid et al.,2018)

اختبرت الدراسة أثر التعديلات الجديدة على تقرير مراقب الحسابات على جودة التقرير المالي وتكاليف المراجعة. وتوصلت الدراسة إلى أن التعديلات على تقرير المراجعة ترتبط بزيادة جودة التقرير المالي (معبراً عنها بالانخفاض الجوهري في الاستحقاق غير العادي)، ولم تتوصل الدراسة لوجود زيادة جوهرية في أتعاب المراجعة أو تأخير لعملية المراجعة.

دراسة (Ismail,2019)

استهدفت الدراسة استكشاف ما إذا كان إدراج أمور المراجعة الرئيسة في تقرير مراقب الحسابات سيضيف محتوى اعلامي للتقرير أم لا، بالإضافة إلى دراسة تأثير أمور المراجعة الرئيسة على جودة إجراءات المراجعة، استكشاف التأثير المحتمل لعدد أمور المراجعة الرئيسة على المحتوى المعلوماتي للتقرير، واستكشاف العوامل التي قد تؤثر على عدد أمور المراجعة الرئيسة. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين أمور المراجعة الرئيسة التي تم الإفصاح عنها في تقرير المراجعة والمحتوى المعلوماتي للتقرير، وكذلك بين أمور المراجعة الرئيسة وجودة إجراءات المراجعة، وعدم وجود علاقة جوهرية بين عدد أمور المراجعة الرئيسة والمحتوى المعلوماتي للتقرير. وتوصلت الدراسة أيضا إلى أن من العوامل المحددة لعدد أمور المراجعة الرئيسة: حجم الشركة، نوع قطاع الشركة، ربحية الشركة، الرافعة المالية، عدم تماثل المعلومات، مخاطر الدعاوى القضائية ضد مراقب الحسابات، مستوى المخاطر المقبول من جانب مراقب الحسابات، نقص فاعلية الرقابة الداخلية للشركة، وحجم مكتب المراجعة.

دراسة (Li et al.,2019)

استهدفت الدراسة اختبار أثر التغيرات الحادثة على تقرير المراجعة الجديد بإضافة فقرة أمور المراجعة الرئيسة على جودة وأتعاب عملية المراجعة في نيوزيلاندا. وتم قياس جودة المراجعة عن طريق القيمة المطلقة للاستحقاقات غير العادية. وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسة ينعكس على زيادة جودة عملية المراجعة من خلال انخفاض الاستحقاقات غير العادية، كما توصلت أيضا إلى حدوث زيادة جوهرية في أتعاب عملية المراجعة. وأوضحت الدراسة أن الزيادة في أتعاب عملية المراجعة قد ترجع لأسباب منها:

(أ) محاولة مراقبي الحسابات تعظيم منفعتهم الشخصية (على الرغم من أن الإفصاح الإضافي قد لا يتطلب مجهوداً إضافياً من مراقبي الحسابات).

(ب) الإفصاح الإضافي يتطلب مجهودات إضافية بصورة جوهرية تنعكس على زيادة أتعاب عملية المراجعة.

(ج) قد يميل مراقبي الحسابات لزيادة أتعاب عملية المراجعة خوفاً من الزيادة المحتملة في المسئولية القانونية (حيث يتطلب التعديل الإفصاح عن المزيد من المعلومات التي ربما قد تكون سرية).

دراسة (Segal,2019)

قامت الدراسة باختبار ما إذا كان قيام مراقبي حسابات الشركات المقيدة في البورصة بالإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسة يدعم الشفافية في تقارير المراجعة أم لا، ما هي المخاطر الإضافية التي يواجهونها، وكيف يتم إدارة تلك المخاطر وما هو تأثيرها على علاقتهم مع عملاء المراجعة. واستخدمت الدراسة المنهج التفسيري من خلال إجراء مقابلات تفصيلية مع بعض خبراء المراجعة البارزين في جنوب أفريقيا من أجل إبراز وجهة نظرهم حول تأثير أمور المراجعة الرئيسة على شفافية وجودة تقارير المراجعة وبيئة المراجعة.

وتوصلت الدراسة إلى أن:

١- المخاطر المرتبطة بالإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسة تشمل:

- الاختلاف بين شركاء المراجعة حول تحديد ما هو الأمر الذي يعد رئيسا.

- الإفصاحات الإضافية في تقرير المراجعة عن أمور المراجعة الرئيسة قد يساء تفسيرها حيث أنه من الصعوبة بمكان تقديم محتوى كاف من خلال فقرة مختصرة، كما قد يرجع سوء الفهم لقصور معرفي لدى المستخدم يتعلق بما هو الأمر الذي يعد رئيسا.
- قد يؤدي الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسة إلى ازدياد احتمال تعرض مراقب الحسابات للمساءلة القانونية.

٢- لا تؤدي أمور المراجعة الرئيسة إلى زيادة الشفافية وذلك بسبب فجوة التوقعات وإدراك المستخدمين لدور مراقب الحسابات.

٣- تجاهل العملاء لتقارير أمور المراجعة الرئيسة.

دراسة(Vinson et al.,2019)

اختبرت الدراسة أثر استبعاد أمر من أمور المراجعة الحرجة- وكذلك استمرارية الإفصاح عنه لعدة سنوات -على اتهام مراقب الحسابات بالإهمال والتقصير. توصلت الدراسة إلى أنه عند استبعاد أمر من أمور المراجعة الحرجة يزداد احتمال اتهام مراقب الحسابات بالإهمال والتقصير. ويزداد احتمال اتهام مراقب الحسابات بالإهمال عندما يقوم باستبعاد أمر من أمور المراجعة الحرجة بعد استمرار الإفصاح عنه لعدة أعوام. مما يعني أن مراقب الحسابات سيواجه مشكلة في الأعوام التالية للإفصاح عن أمر من أمور المراجعة الحرجة لعدة سنوات ثم استبعاده، أو في حالة استبعاد أمر ما من أمور المراجعة الحرجة حيث سيزداد احتمال تعرضه للمساءلة القانونية ولمخاطر التقاضي.

دراسة(Wu et al., 2019)

استهدفت الدراسة استكشاف ما إذا كان الإفصاح عن أمور المراجعة الحرجة المرتبطة باضمحلال الأصول يعكس ارتفاع جودة المعلومات المالية التي تمت مراجعتها؛ حيث أن الاضمحلال يعكس تدهور الوضع الاقتصادي للمنشأة. وتتطلب المراجعة على أساس الخطر أن يقوم مراقب الحسابات بتقييم مخاطر التحريف الجوهري وتوفير تأكيد معقول بشأن المخاطر المحتملة والتي يشير إليها أمور المراجعة الحرجة التي تم الإبلاغ عنها.

باستخدام أمور المراجعة الحرجة المرتبطة باضمحلال الأصول لوحظ أن العلاقة بين اضمحلال الأصول والوضع الاقتصادي المتدهور كانت قوية في المنشآت التي يتوافر لديها الإفصاح عن أمور المراجعة الحرجة المرتبطة باضمحلال الأصول في تقرير المراجعة الخاص بها

عن تلك المنشآت التي لا يتوافر لديها مثل هذا الإفصاح، مما يكشف عن وجود علاقة ارتباط إيجابية بين الإفصاح عن أمور المراجعة الحرجة وجودة المعلومات التي تمت مراجعتها.

دراسة (العماوي، ٢٠٢٠)

تناولت الدراسة تحليل منافع ومعوقات التعديلات الجديدة على تقرير مراقب الحسابات التي أصدرها المجلس الدولي لمعايير المراجعة وخدمات التأكيد عام ٢٠١٥ في جمهورية مصر العربية. وتوصلت الدراسة إلى أهمية الأخذ بتلك التعديلات في البيئة المصرية؛ حيث تؤدي إلى تحقيق عدة منافع منها: زيادة المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجعة، تحسين عملية الاتصال بين مراقب الحسابات والإدارة والمكلفين بالحوكمة من جهة والمستخدمين من جهة أخرى، تخفيض المسئولية القانونية لمراقب الحسابات، زيادة درجة تماثل المعلومات بين المستخدمين والإدارة ومراقب الحسابات، وتحسين جودة عملية المراجعة.

وتوصلت الدراسة إلى وجود معوقات لتطبيق التعديلات على تقرير المراجعة في البيئة المصرية ومنها: التأخير في إصدار تقرير المراجعة، زيادة الجهد المبذول من قبل مراقب الحسابات وبالتالي زيادة أتعاب المراجعة، زيادة تكلفة تدريب الأفراد، حجب المعلومات الهامة عن المستخدمين، انخفاض قابلية قراءة تقارير المراجعة، وأخيرا احتمال قيام الإدارة بحجب المعلومات السرية عن مراقب الحسابات.

دراسة (Abdullatif &Al-Rahahleh ,2020)

حاولت الدراسة استكشاف نطاق تطبيق معيار (٧٠١) أمور المراجعة الرئيسة في الأردن، وأوضحت الدراسة أن مكاتب المراجعة لا تتفق على طبيعة ومحتوى وعدد أمور المراجعة الرئيسة التي يجب التقرير عنها للعميل، كما أن البعض يفضل المزيد من التفاصيل عن تلك الأمور كمؤشر على جودة المراجعة، بينما يفضل البعض الآخر القليل من التفاصيل وذلك لتقليص المسئولية وتجنب المساءلة القانونية وحتى يكون من السهولة بمكان على المستخدمين فهم محتوى فقرة أمور المراجعة الرئيسة.

كما أوضحت أنه يوجد قدر كبير من جوانب عدم الاتفاق يرجع إلى هل يتم اعتبار أمور المراجعة الرئيسة خاصة بالصناعة أم بالوحدة؛ حيث يعارض البعض التقرير عن الأمور المرتبطة بالحوكمة أو ضعف نظام الرقابة الداخلية (أمور مرتبطة بالوحدة) لأن مراقب الحسابات غير مسئول

عن التقرير عن فعالية نظام الرقابة الداخلية وأن مثل هذا الإفصاح قد يثير غضب العميل بالإضافة إلى صعوبة تحديد وقياس مقدار تلك المخاطر.

وتوصلت الدراسة إلى انخفاض عدد أمور المراجعة الرئيسة التي يتم الإفصاح عنها في التقرير، وأن الأمور التي تم الإفصاح عنها خلال عامي ٢٠١٨،٢٠١٧ في الأردن تتعلق بحسابات المدينين، المخزون، الاستثمارات العقارية، الالتزامات المحتملة، الأصول المالية، والاعتراف بالإيراد، وكان هناك نقصا في الإفصاح عن أمور المراجعة التي تتعلق بخطر الغش وضعف نظام الرقابة الداخلية. بينما اشتملت أمور المراجعة الرئيسة التي يتم الإفصاح عنها في الدول الأكثر تقدما على اضمحلال الشهرة، نظم تكنولوجيا المعلومات والرقابة عليها. كما اتضح أنه خلال العامين المذكورين قامت شركات المراجعة الكبرى بالإفصاح عن عدد أكبر من أمور المراجعة الرئيسة بالمقارنة بالشركات صغيرة الحجم.

دراسة (Kitiwong&Sarapaivanich ,2020)

اهتمت الدراسة باختبار ما إذا كان الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسة في تايلاند منذ عام ٢٠١٦ قد أدى إلى زيادة جودة المراجعة، ولقد تم اختبار جودة المراجعة لمدة عامين قبل تطبيق معيار ٧٠١ وعامين بعده من خلال تحليل ١٥١٩ ملاحظة تم تجميعها من ٣١٢ منشأة. ولم تستخدم الدراسة الاستحقاق الاختياري كمقياس بديل لجودة المراجعة في دراسة علاقتها بأمور المراجعة الرئيسة ولكنها استخدمت مقياس حدوث تعديلات في القوائم المالية.

توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- يوجد دليل ضعيف على أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسة يؤدي إلى تحسين جودة المراجعة؛ حيث يبذل مراقبي الحسابات المزيد من الجهد في عملية المراجعة بعد تنفيذ معيار ٧٠١ المتعلق بالإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسة.
- عدد أمور المراجعة الرئيسة الشائعة التي تم الإفصاح عنها لا ترتبط بجودة المراجعة. وأن الأمور التي تم الإفصاح عنها والمرتبطة بالاستحواذ هي ذات القيمة المعلوماتية الأكبر حيث أن وجود هذا النوع من أمور المراجعة يشير بدرجة كبيرة إلى احتمال حدوث تعديلات في القوائم المالية في العام السابق.
- يختلف نوع وعدد أمور المراجعة الرئيسة التي يتم الإفصاح عنها من قطاع لآخر.

- يوجد شك يتعلق بكون المعلومات عن تلك الأمور عامة جدا ونمطية (معيارية) ويتم استخدامها بصورة متكررة من جانب مكاتب المراجعة. مما يجعل الإفصاح عن تلك الأمور ذو قيمة معلوماتية أقل بمرور الوقت؛ ويستدعي قيام واضعي المعايير بتقديم إرشاد واضح يساعد في ألا يصبح الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسة أمرا نمطيا متكررا. فأمور المراجعة الرئيسة التي يقوم مراقب الحسابات بالإفصاح عنها يجب أن تختلف في كل عملية ارتباط حتى لو كانت المنشآت محل المراجعة تعمل في نفس الصناعة. ويستدعي أن يكون الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسة خاصا بكل عملية مراجعة مما يجعل الإفصاح عنها ذو قيمة للمستخدمين.
- قد يؤدي الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسة لزيادة احتمال تعرض مراقب الحسابات لخطر التقاضي وذلك في حالة حدوث تحريف جوهري فيما بعد، ولتجنب هذا الخطر على المراقب أن يقوم ببذل العناية المهنية الواجبة، إعطاء مزيدا من الشك المهني عند جمع أدلة الاثبات وعند تنفيذ عملية المراجعة، زيادة ساعات عمل فريق المراجعة، وتكريس المزيد من الوقت لمناقشة أمور المراجعة الرئيسة مع إدارة العميل ومع لجنة المراجعة؛ مما يؤدي في النهاية لزيادة جودة المراجعة بعد تطبيق المعيار.

دراسة (Pratoomsuwan&Yolrabil ,2020)

تناولت الدراسة اختبار أثر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسة في تقرير مراقب الحسابات على مسئوليته القانونية في حالات الغش والأخطاء المرتبطة بالتحريفات وتم إجراء الدراسة على ١٧٤ من مراقبي الحسابات المهنيين في تايلاند. توصلت الدراسة إلى ازدياد المسئولية القانونية لمراقب الحسابات عندما تكون التحريفات ناتجة عن الأخطاء بينما تنخفض المسئولية عندما تكون التحريفات ناتجة عن الغش. وأثبتت النتائج أيضا أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسة يخفض من المسئولية القانونية لمراقب الحسابات فقط في حالات الغش وليس الأخطاء.

دراسة (Wuttichindanon& Issarawornrawanich,2020)

هدفت الدراسة فحص العوامل المحددة لعدد أمور المراجعة الرئيسية التي يتم الإفصاح عنها في تقرير المراجعة للمنشآت في تايلاند في الفترة من ٢٠١٦-٢٠١٧. ولقد توصلت الدراسة إلى أن مكاتب المراجعة الأربع الكبرى- حيث ينخفض احتمال تعرض مراقب الحسابات للمقاضاة- ترتبط إيجابيا بزيادة عدد أمور المراجعة الرئيسة. كما توصلت أيضا إلى أن هناك عوامل جوهرية تؤثر في

الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسة وهي: درجة تعقد المنشأة، الربحية، ونوع الصناعة؛ فالمنشآت متعددة الفروع وتلك التي تعمل في مجال التكنولوجيا، التشييد، العقارات، والمؤسسات المالية لديها عدد كبير من أمور المراجعة الرئيسة، بينما المنشآت ذات الربحية المرتفعة يوجد عدد أقل من أمور المراجعة الرئيسة في تقارير المراجعة الخاصة بها.

دراسة(Zhang& Greg ,2020)

استكشفت الدراسة ما إذا كان قيام مراقب الحسابات بتضمين مخاطر التحريفات الجوهرية الجديدة التي لم يسبق الإفصاح عنها في تقرير المراجعة الموسع يؤدي إلى زيادة جهد المراجعة المبذول وبالتبعية يؤدي إلى زيادة أتعاب المراجعة، وما إذا كان استبعاد مخاطر التحريفات الجوهرية السابق الإفصاح عنها يؤدي إلى انخفاض مجهود المراجعة وبالتبعية انخفاض أتعاب المراجعة. وتوصلت الدراسة إلى وجود ارتباط بين زيادة مخاطر التحريف الجوهري التي يتم الإفصاح عنها في تقرير المراجعة الموسع وزيادة أتعاب المراجعة. وأشارت الدراسة إلى أن السبب في زيادة أتعاب المراجعة نتيجة تضمين مخاطر التحريفات الجوهرية الجديدة يرجع إلى عدم تحديد مراقب الحسابات أو لجنة المراجعة لتلك المخاطر في العام السابق. بينما إضافة المخاطر التي سبق لمراقب الحسابات تحديدها وتم تضمينها في تقرير لجنة المراجعة السابق فليس لها تأثير جوهري على زيادة أتعاب المراجعة وعلى جهد المراجعة المبذول من جانب مراقب الحسابات.

دراسة (Nguyen and Kend ,2021)

هدفت الدراسة اختبار أثر التعديلات على تقرير المراجعة في أستراليا وما إذا كان الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسة يضيف قيمة إلى تقارير المراجعة ويؤدي لزيادة جودة المراجعة.

وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسة يضيف قيمة إلى عمليات المراجعة وتقارير المراجعة ويؤدي إلى زيادة القيمة المعلوماتية لتقرير المراجعة. كما يقدم لمستخدمي التقارير المالية المزيد من المعلومات عن نطاق عملية المراجعة. كما توصلت إلى أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسة يؤدي إلى تحسين عملية الاتصال بين عملاء المراجعة ومراقبي الحسابات وفيما بين مراقبي الحسابات أنفسهم مما يؤدي إلى تخفيض فجوة الاتصال.

بالإضافة إلى ذلك فقد توصلت الدراسة إلى أن خوف مراقبي الحسابات من التعرض للمساءلة القانونية يجعلهم أكثر حذرا في مرحلة التخطيط لعملية المراجعة وعند تنفيذ عملية المراجعة، يدفعهم لزيادة التركيز، تحسين عملية توصيل المعلومات، إعادة التحقق من أعمالهم أو أحكامهم، وإلى

إجراء المزيد من الاختبارات للتحقق من جودة هيكل الرقابة الداخلية، وإلى إجراء المزيد من المناقشات الداخلية بشأن مجالات المخاطر الرئيسة التي يقوموا بمراجعتها.

دراسة (Özcan, 2021)

تناولت الدراسة اختبار العوامل التي تؤثر على أمور المراجعة الرئيسة التي تم الإفصاح عنها في إسطنبول عام ٢٠١٩ وقد تم جمع البيانات من القوائم المالية التي تمت مراجعتها لعدد ١٦٤ شركة صناعية مدرجة في بورصة إسطنبول. ولقد أثبتت الدراسة أن أمور المراجعة الرئيسة تتأثر بدرجة كبيرة بخصائص عميل المراجعة؛ حيث أوضحت النتائج ما يلي:

– يقوم مراقبو الحسابات من غير مكاتب المراجعة الأربع الكبرى بالإفصاح عن العديد من أمور المراجعة الرئيسة.

- تؤدي زيادة درجة تعقد المنشأة إلي زيادة الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسة.
- لا يؤثر نوع رأي المراجعة على عدد أمور المراجعة الرئيسة التي يتم الإفصاح عنها.
- يميل مراقبو الحسابات بدرجة كبيرة إلى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسة للمنشآت كبيرة الحجم وتلك التي تحقق نموا كبيرا في حجم مبيعاتها.

دراسة (Ma et al.,2021)

اختبرت الدراسة كيف يؤثر متطلب الإفصاح الاجباري لمراقبي الحسابات – عن أمور المراجعة الرئيسة المتعلقة بتقديرات القيمة العادلة وكذلك متطلب افصاح الإدارة عن تلك الأمور في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية – على إدراك مراقبي الحسابات لمسئولياتهم وقراراتهم اللاحقة المتعلقة بالقيمة العادلة. وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود اختلاف بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسة المتعلقة بتقديرات القيمة العادلة من خلال تقرير المراقب أو من خلال الإيضاحات المتممة على إدراك مراقبي الحسابات لمسئوليتهم، وهذا ما يدفع مراقبي الحسابات إلى الاعتقاد بانخفاض مسئوليتهم سواء تم الإفصاح عن تقديرات القيمة العادلة في تقرير المراجعة أو قامت الإدارة بهذا الإفصاح من خلال الإيضاحات المتممة. وعلى الرغم من ذلك فإن مراقبي الحسابات يتخذوا قرارات بعمل تعديلات أكثر تحفظا للقيمة العادلة عند قيام المراقب أو الإدارة بالإفصاح عن تقديرات القيمة العادلة؛ حيث أنه في تلك الحالة يقوم مستخدمي القوائم المالية بالتقليل من دور مراقبي الحسابات في تقديم تلك الإفصاحات مما يدفع المراقبين إلى محاولة تحسين دورهم في عملية الإفصاح وذلك من خلال اتخاذ قرارات بعمل تعديلات أكثر تحفظا للقيمة العادلة.

٢- دراسات تناولت العلاقة بين التحول الرقمي والمراجعة وتقرير المراجعة

دراسة(Setty&Bakhshi,2013)

اهتمت الدراسة بمتابعة العديد من اقسام تكنولوجيا المعلومات، حيث تقوم أقسام تكنولوجيا المعلومات بتسجيل كميات هائلة جدا من الأحداث والعمليات والمعلومات المتعلقة بها بصورة مستمرة، كما تقوم بتسجيل الأحداث المتعلقة بالأمن والسلامة، إتاحة البيانات، التعديلات والموافقات عليها، وذلك من أجل عمليات المساءلة والمحاسبة ولأغراض المراجعة.

ولاحظت التحول الهائل في حجم البيانات المخزنة التي توفرها البيانات الضخمة يحتاج لتغيير طريقة معالجتها، وتحليلها. ومن هذه الطرق المستخدمة مستودع البياناتBig Data Refinery، ومستودع البيانات قادر على تخزين، تجميع، نقل قدر كبير من البيانات في أشكال قابلة للاستخدام، وهي توفر نظام يحتفظ بكميات هائلة من البيانات لفترات زمنية طويلة مع إمكانية تحليلها بتكلفة معقولة.

وأوضحت أن هناك عدة طرق يمكن لمراقبي الحسابات من خلالها الاستفادة من مستودع البيانات الضخمة منها:

- تحليل السجلات التي أنتجتها أنظمة الحماية والأمن حيث توفر آلاف الإشارات التحذيرية يوميا؛ فيمكن أن يتعاون مراقبي الحسابات مع قسم تكنولوجيا المعلومات لوضع إشارات تحذيرية بشأن أحداث معينة واتخاذ إجراءات مضادة من أجل الاستجابة لتلك الأحداث. ومن غير المحتمل أن يتمكن الأفراد من تفقد تلك الإشارات التحذيرية بطريقة يدوية واستخلاص نتائج ذات معنى من هذا القدر الهائل من البيانات.
- كما يمكن استخدام مستودع البيانات الضخمة من أجل تحليل الغش المتعلق بالبيانات الخاصة بالمعاملات كبيرة الحجم؛ حيث يمكن من خلال التعاون مع الأقسام الأخرى وضع إشارات تحذيرية خاصة بمعاملات محددة يحتمل تعرضها للغش لكي يتم فحصها.

دراسة(Chou,2015)

أوضحت الدراسة أن الحوسبة السحابية اكتسبت شهرة واسعة في بيئة الأعمال الحديثة، وعلى الرغم من ذلك فإنها تتضمن بعض المخاطر مثل ضعف الحماية وإجراءات الأمان، وإمكانية انتهاك الخصوصية وذلك بسبب اعتباري التباعد المكاني وبعد الاتصال، ولذلك فإن عملية مراجعة تلك

التقنية تمثل تحديا. وتركز الدراسة على القضايا المتعلقة بمخاطر الحوسبة السحابية ومهام المراجعة في مثل تلك الظروف.

ولقد أوضحت الدراسة أن عملية مراجعة الحوسبة السحابية يجب أن تحقق الأهداف التالية:

- توفير تقييم لأصحاب المصالح بشأن فاعلية وأمان نظام الرقابة الداخلية لدى مقدم خدمة الحوسبة السحابية.
- تحديد أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية في منشأة العميل وعلاقتها بمقدم الخدمة.
- توفير تقييم لأصحاب المصالح بشأن مدى جودة التأكيدات التي يوفرها مقدم الخدمة بشأن نظام الرقابة الداخلية وإمكانية الاعتماد عليه.

وذكرت الدراسة أنه بعد انتهاء عملية المراجعة على المنشأة أن تدرك مزايا تطبيق الحوسبة السحابية، وأن تدرك نقاط القوة والضعف الناتجة من التحول إليها. كما توصلت إلى أن المخاطر الناتجة عن تطبيقها كاختراقات الأمن والأمان والقصور فيها يمكن أن يكشفها ويفصح عنها تقرير المراجعة.

دراسة(Sneller et al.,2016)

قامت الدراسة باختبار ما إذا كانت أمور المراجعة الرئيسة المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات تعتبر مصدراً مفيداً للمعلومات الخاصة بالمنشأة. قامت الدراسة بفحص عدد ٧٥ من تقارير المراجعة عن القوائم المالية للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية في ألمانيا. وتوصلت الدراسة إلى أنه تم تحديد ٢٥٥ أمرا من أمور المراجعة الرئيسة؛ ٣٩ منها مرتبط بتكنولوجيا المعلومات وعدد ٤ منها متعلق بخطر الأمن السيبراني.

وتوقعت الدراسة أنه في ظل التحول الرقمي وازدياد الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات ستزداد أهمية الإبلاغ عن أمور المراجعة الرئيسة المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات وذلك لأهميتها للمستثمرين ولأصحاب المصالح المختلفة في المنشأة. وذكرت الدراسة أن شركتين – على الأقل من الشركات محل الدراسة والتي لم تدرج مخاطر الأمن السيبراني كأحد أمور المراجعة الرئيسة– قد تعرضتا لهجمات سيبرانية، وتوقعت أنه خلال العشر سنوات القادمة ستزداد الهجمات السيبرانية بصورة كبيرة. وأوصت الدراسة مراقبي الحسابات بتوجيه المزيد من الاهتمام للمناطق مرتفعة المخاطر مثل الأمن السيبراني؛ حيث أنه عند إعطاء الأمن السيبراني مزيدا من الاهتمام، فإنه يمكن لمراقبي الحسابات تحسين عملية الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسة المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات.

وأوضحت الدراسة أن المعلومات عن أمور المراجعة الرئيسة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات مفيدة كما يلي:

- للمستثمرين حيث تساعدهم في اتخاذ القرارات بصورة أفضل.
- لمهنة المراجعة حيث يمكنها أن تحسن من جودتها من خلال الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسة المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات مستقبليا في تقرير المراجعة.

وحددت مجموعة من أمور المراجعة الرئيسة المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات كما يلي:

- استمرارية تكنولوجيا ونظم المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها؛ وتشير إلى المخاطر التشغيلية التي تواجهها المنشآت حين تعتمد على تكنولوجيا المعلومات في عملياتها اليومية.
- برامج التحول ونماذج الأعمال الجديدة؛ وتشير إلى المخاطر الناتجة عن التحول الرقمي.
- رسملة وتقييم الأصول التكنولوجية.
- الارتباط المبدئي بمهمة المراجعة.
- أمور المراجعة الرئيسة المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات التي حددها مراقبي الحسابات.
- الحصول على خدمات تكنولوجيا المعلومات من مصدر خارجي؛ تحويل العمليات وجزء من بيئة تكنولوجيا المعلومات لمقدم خدمة خارجي.

دراسة(Solms&Willett,2017)

هدف الدراسة تقديم ارشادات لعمليات التأكيد المتعلقة بالحوسبة السحابية من وجهة نظر حوكمة تكنولوجيا المعلومات، حيث أوضحت الدراسة ما يلي:

- يعتبر التأكيد عنصرا أساسيا للحوكمة حيث يتضمن وجود العمليات والآليات الرقابية من أجل ضمان كفاءة عمل الحوسبة السحابية، والتأكد من إدارة المخاطر ومن عمليات الالتزام.
- التأكيد هو جزء من حوكمة عمليات المنشأة ويضيف قيمة للمنشأة؛ فمن خلاله توفر الإدارة المعلومات الصحيحة لأصحاب المصالح بخصوص كفاءة وفاعلية عملياتها وسياساتها والتزامها بالتشريعات.
- ينتج عن عملية التأكيد تعزيز الثقة والمصداقية في الحوسبة السحابية ومساعدة المنشأة من التأكد من بذل العناية المهنية الواجبة.

- يعتبر مجلس الإدارة مسئولا عن تقديم التأكيد المناسب بأن الفرص التي توفرها تكنولوجيا المعلومات يتم استغلالها بطريقة تضيف قيمة للمنشأة، يتوفر فيها عنصر الأمان، تتوافق مع التشريعات والسياسات والمعايير وأفضل الممارسات.
- تلعب المعايير وأفضل الممارسات دورا هاما في عملية التأكيد؛ حيث تمد الإدارة بإرشادات لفهم الحوسبة السحابية ونتائجها وماهي مسئولية الإدارة تجاهها. كما تساعد في عملية إيجاد حلول لتطبيق الحوسبة السحابية بطريقة كفء، كما تساعد في تحديد المخاطر وخاصة المخاطر القانونية ومخاطر الالتزام وتحديد العمليات الرقابية اللازمة لإدارتها.

دراسة (Dempsey,2018)

قامت الدراسة باختبار خطر تكنولوجيا المعلومات وأثره على تقرير مراقب الحسابات وهل يتم اعتباره أمراً من أمور المراجعة الرئيسة أم لا. وقام الباحث بتحليل نتائج الدراسات السابقة وتوصل إلى أنه يجب أن يتم الإفصاح في تقرير المراجعة عن خطر تكنولوجيا المعلومات باعتباره أمراً من أمور المراجعة الرئيسة. بينما توصلت الدراسة الميدانية – من خلال تحليل المحتوى لعدد ٤٠ من المنشآت المقيدة – إلى إدراك المكلفين بالحوكمة في هذه المنشآت أن خطر تكنولوجيا المعلومات يعتبر خطراً جوهرياً، حيث أنه في ٣٩ من هذه المنشآت يتم الإفصاح عن خطر تكنولوجيا المعلومات باعتباره خطراً جوهرياً كما يتم الإفصاح عن حوكمة تكنولوجيا المعلومات وأي تفاصيل متعلقة بلجان تكنولوجيا المعلومات. وعلى الرغم من ذلك لم يقم أيا من مراقبي الحسابات بتحديد تكنولوجيا المعلومات على أنها أمراً يستوجب اهتماماً خاصاً وبالتالي لم يتم الإفصاح عن خطر تكنولوجيا المعلومات باعتباره أمراً من أمور المراجعة الرئيسة. فعلى الرغم من أنه تم تحديد ١٣٠ أمراً من أمور المراجعة الرئيسة في تلك المنشآت إلا أنه لا يوجد أي من تلك الأمور مرتبط بتكنولوجيا المعلومات. مما يشير إلى وجود انفصال بين المكلفين بحوكمة تكنولوجيا المعلومات والدراسات النظرية من ناحية، ومراقبي الحسابات من ناحية أخرى. وبناء على تلك النتائج استنتجت الدراسة عدم قيام مراقبي الحسابات بالإفصاح عن خطر تكنولوجيا المعلومات في المنشأة وعدم اعتباره أمراً من أمور المراجعة الرئيسة في تقرير المراجعة.

دراسة (Liu et al.,2019)

هدفت الدراسة لتوضيح آثار استخدام سلسلة الكتل الرقمية على المحاسبة والمراجعة. حيث أوضحت أن السلسلة ستوفر أعمالا جديدة لمراقبي الحسابات مثل مراجعة معاملات محددة، التحقق

من وجود الأصول الرقمية، والتأكيد على الاتساق بين المعلومات على سلسلة الكتل وفي العالم الواقعي.

ويحتاج مراقبي الحسابات إلى تنمية خبراتهم في مجال مراجعة نظم تكنولوجيا المعلومات من أجل ابتكار أساليب متطورة لإنجاز مهمة المراجعة. وأوضحت الدراسة أن سلسلة الكتل يمكن أن تغير من عملية المراجعة؛ حيث أنه يمكن تخزين سجل كامل للمعاملات على سلسلة الكتل، ومن ثم لن يحتاج مراقبي الحسابات إلى طلب البيانات والمستندات وانتظار تقديمها. بالإضافة إلى ذلك فإنه في ظل سلسلة الكتل ستختفي عملية أخذ العينات التقليدية وسوف يتاح إجراء المراجعة المستمرة لأي معاملة على السلسلة في أي فترة محددة. ومن ثم فإن تطبيق سلسلة الكتل سيؤدي إلى تحرير الموارد التي كان يتم انفاقها في السابق لتجميع الأدلة والتحقق منها مع إمكانية توجيه تلك الموارد إلى عمليات تحليل البيانات داخل السلسلة. كما أنه في ظل سلسلة الكتل سيتحول تركيز مراقب الحسابات إلى التحقق من فاعلية عمليات الرقابة الداخلية المتعلقة بالسلسلة وذلك من أجل الحصول على تأكيد معقول بأن المعاملات داخل السلسلة صحيحة، بالإضافة إلى تقييم فاعلية عملية إدارة المخاطر.

دراسة (نخال، ٢٠٢٠أ)

هدفت الدراسة تحديد أثر استخدام سلسلة الكتل الرقمية على مسئولية مراقب الحسابات، حيث تم تقسيم المسئولية القانونية لمراقب الحسابات إلى: مسئولية تجاه عميل المراجعة، مسئولية تجاه المستفيد الأصلي، مسئولية تجاه المستفيد المتوقع المعلوم، مسئولية تجاه المستفيد المتوقع غير المعلوم. وقد توصلت الدراسة إلى أن استخدام تكنولوجيا سلسلة الكتل الرقمية سوف يؤدي إلى زيادة مسئولية مراقب الحسابات تجاه جميع الأطراف سواء تجاه عميل المراجعة أو المستفيد الأصلي من القوائم المالية أو المستخدم المتوقع المعلوم وغير المعلوم. كما أوضحت الدراسة أن سلسلة الكتل تضيف مسئوليات جديدة لمراقب الحسابات وهي:

- مراجعة المعاملات بصورة فورية وذلك لوجوده على السلسلة.
- ضرورة التحقق من الأصول الرقمية لعميل المراجعة.
- ضرورة اختبار وتحديد أي ثغرات في النظام والشبكة.
- مسئوليته عن منع حفظ أي معاملات غير صحيحة في الكتلة الرقمية الخاصة بها.
- مسئوليته عن تقديم شرح مبسط في التقرير للتطبيقات والبرامج التي تستخدمها المنشأة.

- مسئوليته عن تقديم كل المعلومات الهامة عن نظام المعلومات بالمنشأة في تقرير المراجعة.
- ضرورة التأكد من توافق المعلومات على السلسلة مع تلك الموجودة في الواقع الفعلي؛ مثل معاملات المخزون قد تكون تمت على السلسلة ولكن لم يتم استلام المخزون بعد.
- التحقق من فاعلية نظام الرقابة الداخلية للتأكد من الحصول على ضمان مناسب بشأن المعاملات على السلسلة بدلا من اختبار المعاملات مباشرة.
- التحقق من نظم الأمن والسلامة للسلسلة والشبكة التي تتعامل عليها المنشأة.
- القيام بالمراجعة المستمرة والشاملة حيث أن المعاملات يتم تخزينها على السلسلة مما يتيح لمراقب الحسابات الحصول على البيانات بصورة فورية فور طلبها.

دراسة (الزكي، ٢٠٢٠)

هدفت الدراسة لقياس أثر العلاقة بين جودة المراجعة ودقة تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم في ظل التحول الرقمي بما يشمله من تقنيات مختلفة مثل (الحوسبة السحابية، البيانات الضخمة، سلسلة الكتل، نظم تخطيط الموارد، وغيرها من التقنيات الرقمية) للشركات المقيدة في البورصة المصرية. وأشارت الدراسة إلى أنه يوجد مقاييس متعددة لجودة المراجعة يمكن تصنيفها على أساس مخرجات عملية المراجعة (مثل سلامة الحكم علي استمرارية المنشأة، التحريفات الجوهرية، إعادة إصدار القوائم المالية، خصائص جودة التقرير المالي، والمقاييس التي تعتمد على الإدراك وأتعاب المراجعة)، أو على أساس مدخلات عملية المراجعة (مثل حجم مكتب المراجعة، خبرة وكفاءة مراقب الحسابات، استقلال المراقب، ونظم الرقابة على الجودة بمكتب المراجعة).

وأوضحت الدراسة أن التحول الرقمي أثر على نموذج العمل والإجراءات والعمليات بالشركات مما أدى إلى حدوث تغيير جوهري في أساليب ومنهجية ونظم المراجعة مما انعكس بدوره على جودة عملية المراجعة وبالتبعية على دقة تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم، ولكنه سيفرض أيضا تحديات على مراقبي الحسابات لفهم التقنيات المختلفة التي تستخدمها الشركات والتكيف مع التغيرات في نماذج أعمالهم.

دراسة(Li et al.,2020)

استهدفت الدراسة اختبار أثر حوادث الأمن السيبراني على أتعاب عملية المراجعة وخاصة ما يلي:

(١) ما إذا كان مراقب الحسابات الخارجي يستجيب لحوادث الأمن السيبراني من خلال المطالبة بزيادة أتعاب عملية المراجعة.

(٢) ما إذا كان مراقب الحسابات الخارجي يتوقع المخاطر السيبرانية قبل حدوث الحوادث السيبرانية.

(٣) ما إذا كانت الزيادة في أتعاب المراجعة في المنشآت التي لديها حوادث سيبرانية في الفترة الحالية ترتبط بوقوع حوادث سيبرانية في فترة لاحقة.

وتوصلت الدراسة إلى مايلي:

- حوادث الأمن السيبراني ترتبط فقط بزيادة أتعاب المراجعة.
- الزيادة في أتعاب المراجعة أقل في المنشآت التي كانت تقوم بالإفصاح عن خطر الأمن السيبراني بعد عام ٢٠١١ عندما أصدرت هيئة البورصة والأوراق المالية الأمريكية إرشادات الإفصاح عن الأمن السيبراني.
- ترتبط الزيادة في أتعاب المراجعة للمنشآت التي تعاني من وقوع حوادث سيبرانية في الفترة الحالية بانخفاض احتمال حدوث حوادث سيبرانية في فترة لاحقة.
- في حالة وقوع حوادث سيبرانية فإنه من المتوقع أن يأخذ مراقب الحسابات في اعتباره أثرها على نظام الرقابة الداخلية؛ حيث أن وجود حوادث الأمن السيبراني يعتبر بمثابة إشارة لمراقب الحسابات بوجود ضعف في هيكل الرقابة الداخلية مما يترتب عليه زيادة اختبارات عملية المراجعة، زيادة الوقت والجهد المبذول في عملية المراجعة مما ينعكس بالتالي في زيادة أتعاب عملية المراجعة في الفترة الحالية، وانخفاض احتمال تكرار الحوادث السيبرانية في الفترات اللاحقة.
- إذا كان الانتهاك بصورة مباشرة للنظم المحاسبية للمنشأة، فإن المشكلة قد تتضمن خطر التلاعب في دفاتر وسجلات المنشأة.

دراسة(Garanina et al.,2021)

استعرضت الدراسة عددا من الدراسات السابقة المرتبطة باستخدام تقنية سلسلة الكتل الرقمية في مجال المحاسبة حيث قامت بتحليل وانتقاد الاتجاهات الحالية وتناولت الاتجاهات المستقبلية في هذا المجال.

وأوضحت أن قدرة سلسلة الكتل الهائلة على تخزين السجلات يجعلها هدفا للهجمات السيبرانية المحتملة، لذلك وللتحقق من أمن المعلومات في السلسلة هناك حاجة لتنفيذ إجراءات رقابية على الأمن السيبراني الذي يأخذ في الاعتبار قضايا الحفاظ على الخصوصية.

وحددت ٣ أنواع من المخاطر تتعلق بسلسلة الكتل:

- النوع الأول: مركزية التحكم في عمليات الحوسبة في سلسلة الكتل؛ في هذه الحالة يقوم المتحكم في العمليات باستبعاد رابط سليم، أو استبدال كتلة سليمة بأخرى غير سليمة.
- النوع الثاني: مرونة المعاملات؛ وتحدث عندما يقوم المخترق بنسخ معاملة ما والتعديل فيها من أجل الحصول على مدفوعات ثم الادعاء بعدم حصوله على تلك المدفوعات.
- النوع الثالث: يرجع إلى العقود الذكية المعيبة flawed smart contracts – (العقود الذكية هي إحدى تطبيقات تقنية سلاسل الكتل تقوم بالتنفيذ تلقائيا وفقا لقواعد وشروط محددة ومبرمجة سلفا، ويطلق عليها عقود ذكية لأنها تظل غير نشطة في انتظار تحقق تلك الشروط والقواعد) – التي يمكن أن تخفي كودا خبيثا، أو أي عقد آخر به نقاط ضعف.

هذا الخطر يلقي الضوء على ضرورة الحاجة إلى مراقب الحسابات المستقل للموافقة على المعاملات قبل دخول العقد في سلسلة الكتل، بالإضافة إلى المتابعة والرقابة لعملية التنفيذ.

كما أوضحت الدراسة أن الدور الجوهري لمراقبي الحسابات في المستقبل سيكون التحقق من مصداقية، موثوقية عملية التصريح بالدخول لمعاملات سلسلة الكتل.

تحليل الدراسات السابقة:

تعقيبا على الدراسات السابقة ترى الباحثتان ما يلي:

- يؤدي الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسة في تقرير المراجعة إلى تحقيق عدة منافع منها: زيادة المحتوى الإعلامي لتقرير المراجعة، تحسين عملية الاتصال بين مراقب الحسابات والإدارة والمكلفين بالحوكمة من جهة والمستخدمين من جهة أخرى، تخفيض المسئولية القانونية لمراقب الحسابات، زيادة درجة تماثل المعلومات بين المستخدمين والإدارة ومراقب الحسابات، وتحسين جودة عملية المراجعة.
- سوف يؤدي استخدام تكنولوجيا سلسلة الكتل الرقمية إلى زيادة مسئولية مراقب الحسابات تجاه جميع الأطراف سواء تجاه عميل المراجعة أو المستفيد الأصلي من القوائم المالية أو المستخدم المتوقع المعلوم وغير المعلوم. ومن تلك المسئوليات مسئوليته عن تقديم كل المعلومات الهامة

عن نظام المعلومات بالمنشأة في تقرير المراجعة، التحقق من نظم الأمن والسلامة للسلسلة والشبكة التي تتعامل عليها المنشأة.

- أن المخاطر الناتجة عن تطبيق بعض آليات التحول الرقمي كالحوسبة السحابية مثل اختراقات الأمن والأمان والقصور فيها يمكن أن يكشفها ويفصح عنها تقرير المراجعة.
- في ظل سلسلة الكتل سيتحول تركيز مراقب الحسابات إلى التحقق من فاعلية عمليات الرقابة الداخلية المتعلقة بالسلسلة وذلك من أجل الحصول على تأكيد معقول بأن المعاملات داخل السلسلة صحيحة، بالإضافة إلى تقييم فاعلية عملية إدارة المخاطر.
- ستوفر سلسلة الكتل أعمالا جديدة لمراقبي الحسابات مثل مراجعة معاملات محددة، التحقق من وجود الأصول الرقمية، والتأكيد على الاتساق بين المعلومات على سلسلة الكتل وفي العالم الواقعي.
- أثر التحول الرقمي على نموذج العمل والإجراءات والعمليات بالمنشأت مما أدى إلى حدوث تغيير جوهري في أساليب ومنهجية ونظم المراجعة مما انعكس بدوره على جودة عملية المراجعة ولكنه سيفرض أيضا تحديات على مراقبي الحسابات لفهم التقنيات المختلفة التي تستخدمها المنشأت.
- الزيادة في أتعاب المراجعة أقل في المنشآت التي كانت تقوم بالإفصاح عن خطر الأمن الإلكتروني بعد عام ٢٠١١ عندما أصدرت هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية إرشاد الإفصاح عن الأمن الإلكتروني.
- تتضمن مخاطر سلاسل الكتل الرقمية خطر العقود الذكية المعيبة التي يمكن أن تخفي كودا خبيثا، أو تلك التي تشتمل على نقاط ضعف. ويجب على مراقب الحسابات في تلك الحالة الموافقة على المعاملات قبل دخول العقد في سلسلة الكتل، بالإضافة إلى المتابعة والرقابة لعملية التنفيذ.

وعلى الرغم من أن بعض الدراسات أوضحت منافع الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسة في تقرير المراجعة، كما أوضح البعض الآخر أن المخاطر الناتجة عن تطبيق تقنيات التحول الرقمي كاختراقات الأمن والأمان والقصور فيها يمكن أن يكشفها ويفصح عنها تقرير المراجعة، إلا أنها لم توضح تحديداً كيفية الإفصاح عن تلك المخاطر ضمن فقرة أمور المراجعة الرئيسة ومدى تأثير هذا

الإفصاح على المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجعة خاصة في البيئة المصرية، وهذا ما سوف تتناوله الدراسة الحالية.

ثامنا: فروض البحث:

في ضوء مشكلة البحث، تحقيقا لأهدافه، واستنادا على تحليل الدراسات السابقة يمكن اشتقاق فروض البحث على النحو التالي:

الفرض الأول: لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للإفصاح عن خطر التحول الرقمي كأمر من أمور المراجعة الرئيسة في تقرير المراجعة على المحتوى المعلوماتي لتقرير مراقب الحسابات.

الفرض الثاني: لايوجد تأثير ذو دلالة معنوية للإفصاح عن خطر التحول الرقمي كأمر من أمور المراجعة الرئيسة في تقرير المراجعة على المسئولية القانونية لمراقب الحسابات.

تاسعا: تنظيم البحث:

في ضوء مشكلة البحث، تحقيقا لأهدافه، ولاختبار فروضه تم تنظيم محاور البحث على النحو التالي:

القسم الأول: الإطار العام للبحث

القسم الثاني: مفهوم التحول الرقمي وهل يلقي بمسئوليات جديدة على مراقب الحسابات

القسم الثالث: مفهوم أمور المراجعة الرئيسة ومسئولية مراقب الحسابات في الإفصاح عنها في تقرير المراجعة

القسم الرابع: أثر خطر التحول الرقمي على تقرير مراقب الحسابات

القسم الخامس: الدراسة الميدانية واختبار الفروض

القسم السادس: النتائج والتوصيات والمقترحات للأبحاث المستقبلية

وفيما يلي عرضا تفصيليا لباقي محاور البحث

القسم الثاني

مفهوم التحول الرقمي وهل يلقي بمسئوليات جديدة على مراقب الحسابات

في ظل سعي المنشآت نحو تحقيق التمايز وزيادة قدراتها التنافسية، وفي ظل النمو الهائل في حجم البيانات التي تتعامل معها تلك المنشآت مما يمثل عائقا نحو قدرتها على التحكم في هذا الكم الضخم من البيانات بالإضافة إلى مشاكل تخزين واسترجاع تلك البيانات؛ فلقد اتجهت إلى البحث عن حلول لتلك المشاكل، ومن ضمن هذه الحلول تقنيات التحول الرقمي مثل البيانات الضخمة، الحوسبة السحابية، نظم تخطيط الموارد، سلسلة الكتل، نظم الذكاء الاصطناعي، العملات الرقمية المشفرة، وغيرها من التكنولوجيات المتطورة (الحداد،٢٠٢٢).

ويشير التحول الرقمي في صورة مبسطة إلى تحويل البيانات من الصورة الورقية إلى الصورة الرقمية باستخدام الحاسب الآلي؛ مثل التحول من الفواتير الورقية إلى الفواتير الرقمية أي التحول من مصادر المعلومات الحالية إلى أنظمة الحاسب الآلي بالاعتماد على الوسائل التكنولوجية الحديثة وتقنيات التحول الرقمي في تجميع كميات هائلة من البيانات وتخزينها (Parviainen et al., 2017) .

ولا يشير التحول الرقمي إلى التغيرات التكنولوجية فقط ولكن أيضا إلى آثارها على المنظمة نفسها؛ حيث تؤثر التغييرات التي تأتي مع الرقمية على المنظمات ككل وتؤدي إلى تغييرات في طرق أداء العمل وتنظيمه وفي نماذج أعمال الشركات(Parviainen et al., 2017) .

ولقد تم تعريف التحول الرقمي لمنشآت عملاء مهنة المحاسبة على أنه" عملية تغيير هيكلي في نماذج أعمال تلك المنشآت وذلك من خلال تبني الأساليب التكنولوجية والرقمية الحديثة عند أداء عمليات التشغيل وبناء العلاقات مع العملاء والموردين من جهة، وكذلك أثناء تعاملها مع أصحاب المصالح المختلفين من جهة أخرى"(على ،٢٠٢٢).

وعرف (شحاتة،٢٠٢٠) التحول الرقمي بصورة أكثر شمولا بأنه السعي نحو تحقيق استراتيجية المنشأة، تطوير نماذج الأعمال والتشغيل المتطورة والمرنة من خلال الاستثمار في التقنيات وتطوير الكفاءات الإدارية، وإعادة تنظيم العمليات وإدارة عمليات التغيير من أجل خلق القيمة للعملاء والعاملين ولجميع أصحاب المصالح.

ويُعرف التحول الرقمي بأنه عملية تطبيق التقنيات الرقمية لتجديد طريقة إنجاز الأعمال من خلال التحول إلى نموذج عمل يتضمن الأنظمة والتقنيات الرقمية لتطوير الأداء والوصول به إلى

المستوى الأفضل، وإبداع قيمة جديدة وتقديمها، ابتكار مزيد من المنتجات، وتقديم المزيد من الخدمات من خلال بناء استراتيجية رقمية.

ويؤدي استخدام تقنيات التحول الرقمي إلى تحقيق العديد من المنافع منها: تحسين كفاءة عمليات التشغيل، تحسين جودة المنتجات والخدمات المقدمة للعملاء، زيادة درجة رضاء العملاء، تحقيق مزايا تنافسية، تحسين العلاقة بين الشركة والعملاء والموردين، زيادة درجة المرونة في الاستجابة للتغيرات البيئية، تقليل الوقت المستنفذ في أداء العمليات، وتحليل البيانات المحاسبية بصورة فورية(Khanom,2020).

كما أشار (نصير، ٢٠٢١) إلى أنه ينتج عن التحول الرقمي العديد من المزايا كما يلي:

- يساهم التحول الرقمي في ظهور نماذج أعمال جديدة لم تكن متاحة من قبل تعتمد بصورة كلية على منصات التقنيات الرقمية.
- يؤدي إلى زيادة مستويات الكفاءة والإنتاجية لدى الشركات التي اتجهت للتحول الرقمي بصورة أكبر من تلك الشركات التي لم تتجه للتحول الرقمي؛ حيث يساهم التحول الرقمي في تحسين العمليات وتطويرها مما يساهم في رفع درجة الاستدامة والكفاءة لدى تلك الشركات.
- يساهم التحول الرقمي في تحسين بيئة العمل من خلال تدعيم عمليات السلامة المهنية في مواقع العمل؛ حيث يمكن الاستفادة من أجهزة الاستشعار الموجودة في مواقع العمل في إخطار العاملين بالمخاطر المتوقع حدوثها مقدما.
- يساهم التحول الرقمي في زيادة مرونة الشركات في التكيف والاستجابة السريعة للتغيرات في البيئة المحيطة من خلال مساعدتها على تعديل عملياتها، منتجاتها/خدماتها بسرعة من أجل الاستجابة السريعة لمتطلبات السوق والعملاء المتغيرة وتخفيض زمن وصولها للسوق وبالتالي تحقيق مزايا تنافسية تساهم في دعم مركزها التنافسي في السوق.
- يساهم التحول الرقمي في دعم عمليات اتخاذ القرارات الإدارية وزيادة جودتها ومنفعتها؛ من خلال توفير العديد من المعلومات الجديدة متعددة المصادر.

نبذة مختصرة عن بعض تقنيات التحول الرقمي

البيانات الضخمة Big Data

البيانات الضخمة عبارة عن كميات هائلة من البيانات الالكترونية تتاح للمستخدم ويمكنه تحليلها، تقييمها، وتحويلها لمعلومات في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات المناسبة؛ فالبيانات

الضخمة هي أصول معلوماتية تتميز بكبر حجمها وسرعتها الكبيرة وتنوع مصادرها (Brown &Vasarhely,2015).

إنترنت الأشياء Internet of Things (IoT)

هو أحد التقنيات التكنولوجية الذي يهدف إلى ربط أي شيء، أي شخص، في **أي** وقت وأي مكان باستخدام أي شبكة أو خدمة. ويهدف إلى التحول إلى العالم الذكي من خلال مستخدم أكثر ذكاء في تلبية احتياجاته والخروج من العالم المادي الحقيقي إلى العالم الافتراضي القائم على التكنولوجيا في تلبية الاحتياجات المادية (عيد،٢٠٢٠).

ويعبر انترنت الأشياء عن فكرة اتصال مختلف الأجهزة المادية بشبكة الإنترنت وقدرة كل جهاز على تعريف الأجهزة الأخرى بنفسه؛ فهو شبكة افتراضية تجمع بين مختلف الأشياء المصنفة ضمن الالكترونيات، البرمجيات، أجهزة الاستشعار، وتصل بينها عن طريق شبكة الانترنت الأمر الذي يتيح لهذه الأشياء إمكانية تبادل البيانات فيما بينها. ولا يقتصر مصطلح "الأشياء" في انترنت الأشياء على الأجهزة فحسب بل يمكن أن يكون "الشيء" شخصا يحمل معه جهازاً لمراقبة نبضات القلب مثلا، أو طفلاً يحمل جهاز تتبع، سيارة مزودة بأجهزة استشعار، أنظمة الإضاءة في المنازل ومراكز التسوق الكبرى. وعلى المستوى التقني فإن انترنت الأشياء يتضمن جمع كميات ضخمة من البيانات العشوائية من مختلف الأشياء الموصولة بشبكة الانترنت، تحليلها، ومن ثم التنبؤ بسلوكها في المستقبل. ويشتمل ذلك على العديد من البروتوكولات ولغات البرمجة (Lindsay et al.,2019).

الذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence

عرف (الحداد،٢٠٢٢) الذكاء الاصطناعي بأنه أحد تطبيقات الحاسب الذي يعتمد على الذكاء ويهتم ببناء البرامج التي تستطيع دراسة الأنشطة التي يقوم بها الإنسان ومحاولة محاكاتها، ويمكنه أداء مهام ووظائف تتطلب الذكاء البشري والتفكير والتعلم من الخبرات مثل حل عمليات محاسبية في وقت قصير مما قد ينتج عنه استبدال العنصر البشري بالحاسب الآلي في بعض الوظائف. والهدف من تلك التقنية هو الوصول للأنظمة التي لديها عنصر الذكاء وتعمل بنفس الأسلوب البشري بالاعتماد على التعلم والفهم لتقدم لمستخدميها خدمات مختلفة بدقة وسرعة عالية.

الحوسبة السحابية Cloud Computing

عرف (ربيع، ٢٠١٨) الحوسبة السحابية بأنها " تقنية يتم من خلالها تخزين، استرجاع، تشغيل، وتعديل البيانات والمعلومات من خلال الخادم الذي يقدم خدمة الاتصال المباشر لمستخدمي الخدمة من خلال الدفع والمحاسبة على حسب الاستخدام"

وتتيح الحوسبة السحابية تجميع قدر هائل من البيانات داخل سحابة واحدة كبيرة يتم الاحتفاظ بها على الإنترنت مع إمكانية استعادتها وقت الحاجة إليها مما يساعد في تخفيض التكلفة.

سلسلة الكتل Block Chain

سلسلة الكتل هي دفتر أستاذ رقمي موزع يستخدم لتسجيل المعاملات وتفاصيلها (التاريخ، المبلغ، المكان، المشاركون وتوقيعاتهم) والتحقق منها. ويتم تشفير كل معاملة مكتملة وبعد فترة معينة تصبح المعاملة جزءا من الكتلة، وترتبط كل كتلة بالكتلة السابقة لها ثم يتم توزيعها على جميع الأطراف المرتبطة بالشبكة.

وبمجرد تسجيل معاملة على سلسلة الكتل لا يمكن تغييرها أو إلغاؤها مما يساعد على الحفاظ على الأمن والخصوصية والسرية لتلك المعلومات مما يؤدي لزيادة جودة المعلومات المحاسبية الناتجة عن تبني تلك التقنية(Morabito,2017) .

وهناك نوعان من سلاسل الكتل(Bonson& Bednárová,2019) :

النوع الأول: سلاسل الكتل العامة (غير المصرح بها) وهي تتيح مشاركة السجلات من قبل جميع مستخدمي الشبكة، تحديثها، ومراقبتها، مثل العملات المشفرة.

النوع الثاني: هو سلاسل الكتل الخاصة (المصرح بها) التي تتيح لمستخدمين محددين فقط إمكانية إضافة بيانات للسلسلة وكذلك تتيح للأعضاء فقط الاطلاع على البيانات والوصول إلى السلسلة.

وهناك مزايا متعددة لاستخدام سلسلة الكتل منها: تخفيض تكاليف الوكالة وعدم تماثل المعلومات، زيادة الشفافية وتسهيل الوصول للمعلومات بشكل أفضل، تحسين جودة المعلومات (اكتمالها، قابلية التفسير والوضوح، الملاءمة، القابلية للمقارنة، الدقة، التوقيت المناسب (Bonson& Bednárová,2019).

ومن المتوقع أن تؤثر التكنولوجيات الحديثة مثل سلسلة الكتل على عمليات إعداد التقارير والمراجعة؛ فالاستخدام المتزايد لسلسلة الكتل يؤثر على طبيعة ونطاق المعلومات المتاحة لمراقبي الحسابات وعلى كيفية تنفيذ عملية المراجعة.

تداعيات تطبيق تقنيات التحول الرقمي بمنشآت عملاء المراجعة على تقرير مراقب الحسابات

هناك العديد من التداعيات المهنية الناتجة عن التحول الرقمي بمنشآت عملاء المراجعة على تشكيلة الخدمات التي يقدمها مراقب الحسابات وعلى نطاق مسئولياته؛ مثل ضرورة الوفاء بالمسئولية المهنية المتعلقة بالتقييم الالكتروني لفرض الاستمرارية، اكتشاف الغش الالكتروني، تقديم خدمات التوكيد بشأن الإفصاح عن مخاطر الأمن السيبراني وعن إدارة تلك المخاطر، وكذلك ضرورة الالتزام بمسئوليته المهنية المتعلقة بكشف الجرائم الإلكترونية. بالإضافة إلى ضرورة قيام مراقب الحسابات بتقديم خدمات التوكيد المهني التي تتعلق بالثقة في موقع المنشآت على شبكة الانترنت وكذلك المتعلقة بالثقة في نظم المعلومات الخاصة بها، ضرورة التوكيد المهني على الثقة في سلاسل الكتل الخاصة بالعميل، بالإضافة إلى تقديم خدمات التوكيد غير المالي مثل تقرير حوكمة أمن المعلومات، وتقرير مدى الالتزام بضوابط الأمن والخصوصية (علي،٢٠٢٢).

وفي ظل البيئة التكنولوجية المتطورة، فإن مراقب الحسابات المالي هو خبير مهني معتمد موثوق به يتحقق من حدوث المعاملات، يصدق على دقة وسلامة واكتمال المعلومات التي تشتمل عليها القوائم المالية. ولتحقيق هذه الأهداف، فإنه يجب على مراقب الحسابات ما يلي (Garanina et al.,2021) , (Lindsay et al.,2019):

- الفهم الجيد لمنشأة العميل يتضمن طبيعتها، بيئتها، نظام الرقابة الداخلية بها، نظم المعلومات المرتبطة بعمليات المنشأة وبإعداد التقارير المالية؛ كسلسلة الكتل في حال استخدامها.
- الأخذ في الاعتبار المخاطر الناتجة عن تطبيق التكنولجيات المتطورة.
- الأخذ في الاعتبار ما إذا كانت المهارات المتخصصة ضرورية لتحديد أثر التكنولوجيات الجديدة، للمساعدة في تقييم المخاطر، ولفهم وتصميم وتنفيذ الاجراءات الرقابية بفاعلية.
- استخدام أدوات المراجعة المختلفة مثل استخدام التقنيات الحديثة كسلسلة الكتل أو تحليل البيانات.

- الالتزام بمعايير المراجعة أثناء تنفيذ عملية المراجعة (المعايير مطلوبة لتحسين جودة عملية المراجعة، لكنها في الوقت ذاته تؤدي إلى زيادة تعقد عملية المراجعة وإلى زيادة تكاليف أنشطة الرقابة والتقرير عن عمليات المنشأة).

كما يجب على مراقب الحسابات أن يفهم أثر التكنولوجيا على أعمال المنشأة، نظم الرقابة الداخلية بها، وتقاريرها المالية، وبصورة أكثر تحديدا عليه القيام بما يلي(Lindsay et al.,2019) :

- الحفاظ على قدر كاف من الشك المهني عند القيام بمراجعة تقييم الإدارة لمخاطر النظم الجديدة.
- فهم الآثار المباشرة وغير المباشرة للتكنولوجيا الجديدة وتحديد كيف يؤثر استخدام المنشأة لها على التقييم الشامل للمخاطر الذي يقوم به مراقب الحسابات.
- فهم كيف تؤثر التكنولوجيات الحديثة على تدفق المعاملات، تقييم سلامة واكتمال نظم الرقابة الداخلية، وتصميم كيفية استجابة عملية المراجعة بصورة كافية وملائمة.
- تقييم ملاءمة عمليات الإدارة لاختيار، تطوير، تشغيل، والحفاظ على العمليات الرقابية على نظم التكنولوجيا.

ولأن المعايير بطبيعتها تنتهج سياسة رد الفعل حيث تستجيب لاحتياجات محددة بدلا من توقعها. فسوف يحدث التغيير فيها عندما تجبر احتياجات الإدارة أو التغييرات التكنولوجية الأساليب المحاسبية على المواءمة والتغيير مما يمثل ضغطا لكي يتم تطوير الأساليب المحاسبية، وبالتبعية ضرورة التغيير في عمليات التأكيد المطلوبة مما يدفع المعايير أن تتغير كي تتواءم مع التغييرات المطلوبة والتطورات الحادثة. فتطبيق الأساليب التكنولوجية المتطورة كالحوسبة السحابية يتطلب تطور البرامج والتطبيقات من أجل قياس الأداء، مما يؤدى إلى زيادة الطلب على عمليات التأكيد (Nicolaou et al., 2012).

وأثناء عملية مراجعة الحوسبة السحابية يجب أن يحدد فريق المراجعة ما هو محور تركيز عملية المراجعة؛ فقد تكون عملية المراجعة مضيفة للقيمة أو قد تكون مراجعة على أساس الخطر. المراجعة التي تضيف قيمة تركز على تحقيق عائد أفضل على الاستثمار في الحوسبة السحابية والتخفيف من المخاطر. بينما تركز المراجعة على أساس الخطر على تقييم المخاطر، الأمان، وحماية البيانات. بعد ذلك يجب على فريق المراجعة إتباع معيار محدد، مجموعة معايير، أطر، أو ارشادات من أجل فحص معايير الالتزام. ثم بعد ذلك يقوم مراقب الحسابات بعمل تقرير المراجعة الذي يتضمن كل العناصر التي تم فحصها وتشمل(Chou,2015):

- مراجعة الاتفاق على الخدمة(Service level agreement(SLA الذي يشمل مقاييس الأداء، مخصصات الأمان، معدل أجر الخدمة التي يوفرها مورد الخدمة الخارجي، واستراتيجية إلغاء عقد الخدمة.
- الحوكمة، وفورات التكلفة، القضايا المتعلقة بالخطر والأمان، الحماية من الكوارث المتعلقة بعمليات الحوسبة السحابية لدى مقدم الخدمة أو تلك المتعلقة بمواقع العميل.

وهناك ثلاثة أقسام يجب أن يشتمل عليها التقرير: الهدف، إجراءات المراجعة، النتائج.

- قسم الهدف: ويصف أهداف المراجعة التي يجب أن تكون محور عملية المراجعة وتشمل الالتزام والتحقق من الحوسبة السحابية.
- قسم إجراءات المراجعة: ويحدد الخطوات والمنهجية الواجب تطبيقها لتحقيق الهدف من المراجعة.
- قسم النتائج: ويشمل نتائج عملية المراجعة التي تشمل الملاحظات الإيجابية والسلبية والاقتراحات الممكنة من أجل التطوير والتحسين.

والغرض الرئيس من مراجعة التقنيات التكنولوجية الحديثة مثل الحوسبة السحابية هو التحقق من جودة عمليات تشغيل الخدمات المحاسبية المقدمة من مقدم خدمة الحوسبة السحابية. بزيادة درجة تطور الحوسبة السحابية تزداد التحديات التي تواجه عملية مراجعتها بسبب تعقد البنية الأساسية للسحابة، الحاجة إلى تطوير معايير المراجعة، زيادة المخاطر المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات، وظهور تحديات استراتيجية (مثل تنوع الصناعة، اختلاف أحجام العملاء والاتفاقيات والمفاوضات مع مقدمي الخدمات)(Taha et al.,2021) .

وهناك عدم وضوح يتعلق بمعايير مراجعة التقنيات الرقمية، وهناك حاجة إلى إرشادات ومعايير تتعلق بعملية مراجعة سلسلة الكتل أو غيرها من التكنولوجيات الحديثة، وتتعلق باستخدام مكاتب المراجعة لتلك التقنيات كأدوات لعملية المراجعة. كما يوجد إبطاء متزايد من جانب المشرعين في إصدار معايير جديدة أو تعديل المعايير القائمة على الرغم من التطورات المتلاحقة في البيئة التكنولوجية، مما يؤثر سلبا على جودة، كفاءة، وفاعلية عملية المراجعة (Nicolaou et al., 2012).

عدم وجود معايير حالية تغطي عمليات مراجعة التقنيات الرقمية كسلسلة الكتل، يعني أنه على مراقبي الحسابات استخدام حكمهم الشخصي لاتخاذ قرارات لا تدعمها أي معايير مراجعة. كما

أن عدم وجود معايير يؤدي لحدوث عدم تأكد بين مراقبي الحسابات يتعلق بما يلي(Gauthier&Brender,2021):

١- سلامة، اكتمال، أمن البيانات (حيث يمكن لأي متعامل على السلسلة الوصول للبيانات وتغييرها). لذلك يلقي الكثير من مراقبي الحسابات الضوء على أهمية التحقق من موثوقية البيانات على سلسلة الكتل.

٢- عدم وجود إرشادات فعلية لكيفية مراجعة تكنولوجيا سلسلة الكتل أو المعاملات المخزنة فيها. لذلك طالب مراقبي الحسابات واضعي المعايير بما يلي:

- وضع إرشادات لبعض قضايا المراجعة حيث أن نطاق عملية المراجعة والمعايير الواجب تطبيقها غير واضحة بالنسبة لهم وخاصة ما إذا كان يتعين عليهم مراجعة شبكة سلسلة الكتل نفسها أم البيانات المخزنة داخلها أم كليهما.
- وضع إرشادات عن كيفية تقييم بيئة الرقابة الداخلية أثناء مراجعة سلسلة الكتل، كيفية تعديل تقييم المخاطر المرتبط بها، كيفية التحقق من سلامة المعاملات، وكيفية تصميم نطاق عملية المراجعة لمنشأة ما.
- وضع معايير خاصة بسلسلة الكتل يضمن اتساق عمليات المراجعة بين المنشآت.

القسم الثالث

مفهوم أمور المراجعة الرئيسة ومسئولية مراقب الحسابات في الإفصاح عنها في تقرير المراجعة

أمور المراجعة الرئيسة:

تشير إلى الأمور التي يراها مراقب الحسابات الأكثر أهمية في عملية مراجعة القوائم المالية، ويتم تحديدها من الأمور التي يتم توصيلها للمكلفين بالحوكمة. والغرض من إدراجها في تقرير مراقب الحسابات هو تعزيز القيمة من وراء عملية التوصيل في التقرير من خلال توفير المزيد من الشفافية عن عملية المراجعة التي تم تنفيذها (الفقرة رقم٨ من معيار المراجعة الدولي ٧٠١) (IAASB, ISA 701,2015b, Para. 8).

ويوفر الإفصاح عن تلك الأمور معلومات إضافية لمستخدمي القوائم المالية لمساعدتهم في فهم كل ما يتعلق بعميل المراجعة، كما قد تتناول الأمور الرئيسية للمراجعة الأمور التي كانت تمثل صعوبة كبيرة لمراقب الحسابات عند حصوله على أدلة الإثبات أو عند تكوين رأيه عن القوائم المالية، وتلك الأمور التي تتصف بالتعقيد وعدم الموضوعية (Pratoomsuwan& Yolrabil,2020,p.741).

ويجب مراعاة التفاعل الآتي بين فقرات التقرير:

أ- في حالة ما إذا كان أحد أمور المراجعة الرئيسة سببا لتعديل الرأي، فأمور المراجعة الرئيسة ليست بديلا لإبداء رأي معدل وفقا للمعيار المعدل ٧٠٥ (الفقره ١٢ من معيار ٧٠١).

ب- في حالة ما إذا كان أحد أمور المراجعة الرئيسة يتعلق بعدم التأكد الجوهري المرتبط بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكا كبيرة على قدرة المنشأة على الاستمرار كمنشأة مستمرة (وفقا للمعيار الدولي ٥٧٠ المعدل) يجب على مراقب الحسابات إدراج هذا الأمر ضمن فقرة الاستمرارية وليس فقرة أمور المراجعة الرئيسة (الفقره ١٥من معيار ٧٠١).

ج- في حالة ما إذا امتنع مراقب الحسابات عن إبداء راي عن القوائم المالية فيجب عليه ألا يضمن تقريره قسما عن أمور المراجعة الرئيسة وفقا لمعيار المراجعة الدولي ٧٠٥ المعدل (منصور،٢٠١٧).

د- في حالة ما إذا استخدم مراقب الحسابات فقرات لفت الانتباه فانها ليست بديلا لوصف أمور المراجعة الرئيسة وفقا لمعيار المراجعة الدولي ٧٠٦ (منصور ،٢٠١٧).

ومن المتوقع أن يساهم الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسة في تحسين عملية التواصل مع مستخدمي القوائم المالية وخاصة الأمور ذات الأهمية الجوهرية في عملية المراجعة من وجهة نظر مراقب الحسابات.

ويحدد مراقب الحسابات أمور المراجعة الرئيسة التي سيقوم بإدراجها في تقريره من خلال المعايير التالية (PwC,2014):

(أ) الأمور التي يتم إبلاغها إلى المكلفين بالحوكمة.

(ب) الأمور التي تتطلب اهتماما جوهريا من مراقب الحسابات أثناء عملية المراجعة.

(ج) الأمور الرئيسة للمراجعة هي الأمور التي كانت أكثر أهمية وجوهرية أثناء عملية المراجعة.

ويأخذ مراقب الحسابات العناصر التالية في الاعتبار عند تحديد الأمور التي تحتاج منه اهتماما جوهريا أثناء عملية المراجعة:

- المجالات ذات التقييم المرتفع لمخاطر التحريفات الجوهرية، أو المخاطر الجوهرية المحددة وفقا لمعيار المراجعة الدولي المعدل رقم ٣١٥ (تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية من خلال فهم المنشأة وبيئتها)، يرتبط بذلك تحديد المخاطر التي أبلغها مراقب الحسابات للمكلفين بالحوكمة (منصور، ٢٠١٧)، (علي، ٢٠٢١).
- الأمور التي تمثل تحديات لمراقب الحسابات عند الحصول على أدلة المراجعة الكافية والمناسبة (منصور، ٢٠١٧).
- التقديرات الجوهرية لمراقب الحسابات فيما يتعلق بعناصر القوائم المالية وتتضمن التقديرات المحاسبية الهامة التي تم تحديدها على أنها تمثل تقديرات عدم تأكد بدرجة كبيرة، السياسات المحاسبية الهامة (منصور، ٢٠١٧)، (علي، ٢٠٢١).
- تأثير الأحداث أو المعاملات التي حدثت خلال الفترة على عملية المراجعة: مثل المعاملات التي لها تأثير كبير على القوائم المالية، والمعاملات الهامة مع الأطراف ذات العلاقة والمعاملات غير العادية والأمور الهامة الأخرى التي أثرت على أحكام الإدارة وتؤدي إلى أمر يتطلب اهتماما جوهريا من مراقب الحسابات (بخيت،٢٠١٧).

- الأمور الأخرى كتطبيق نظام تكنولوجيا معلومات جديد خلال الفترة قد تكون مجال اهتمام جوهري من قبل مراقب الحسابات، ولا سيما إذا كان هذا التغيير يؤثر جوهريا على استراتيجية المراجعة الشاملة لمراقب الحسابات، أو ذات صلة بخطر جوهري (كالتغييرات في النظام التي تؤثر على الاعتراف بالإيراد)، والأحداث اللاحقة (علي، ٢٠٢١).

وتضمنت الفقرة رقم (٢٩) من معيار المراجعة الدولي رقم (٧٠١) الاعتبارات الأخرى التي قد تكون ذات صلة بتحديد الأهمية النسبية لأمر تم إبلاغه للمكلفين بالحوكمة وما إذا كان هذا الأمر أمراً رئيساً للمراجعة(IAASB, ISA 701,2015b, Para. 29):

- أهمية الأمر لفهم مستخدمي القوائم المالية ككل وبخاصة أهميته النسبية للقوائم المالية.
- طبيعة السياسة المحاسبية الأساسية ذات العلاقة بالأمر أو درجة التعقيد أو التقدير الشخصي في اختيار الإدارة لسياسة مناسبة بالمقارنة بالمنشآت الأخرى في نفس الصناعة.
- طبيعة التحريفات ذات العلاقة بأمر معين التي كانت نتيجة غش أو خطأ سواء كانت مصححة أم لا، أهميتها النسبية، كميتها، ونوعها.
- طبيعة ومدى جهود المراجعة اللازمة لمعالجة هذا الأمر بما في ذلك المهارات والمعرفة اللازمة لتطبيق إجراءات المراجعة لمعالجة الأمر أو تقييم نتائج تلك الإجراءات إن وجدت. وكذلك طبيعة المشاورات خارج فريق الارتباط بشأن الأمر.
- طبيعة وخطورة الصعوبات عند تطبيق إجراءات المراجعة، تقويم نتائج تلك الإجراءات، والحصول على أدلة ملائمة يمكن الاعتماد عليها وتمثل الأساس لرأي مراقب الحسابات خاصة عندما يعتمد الرأي بدرجة كبيرة على التقدير الشخصي لمراقب الحسابات.
- خطورة أي أوجه قصور تم اكتشافها في نظم الرقابة ذات صلة بالأمر.
- ما إذا كان الأمر ذو صلة بأمور أخرى منفصلة تكون محل مراجعة مثل العقود طويلة الأجل التي قد تتطلب اهتماما كبيرا من جانب مراقب الحسابات – فيما يتعلق بإثبات إيراد أو دعاوى قضائية أو التزامات أخرى محتملة – ويمكن أن يكون لها تأثير على التقديرات المحاسبية الأخرى.

وقد تضمنت الفقرة رقم (٤٥) من معيار المراجعة الدولي رقم (٧٠١) الإشارة إلى الاعتبارات الرئيسة التي أدت بمراقب الحسابات لتحديد أن الأمر سيكون أحد أمور المراجعة الرئيسة ومنها:(IAASB, ISA 701,2015b, Para. 45)

- الأوضاع الاقتصادية التي أثرت على قدرة مراقب الحسابات في الحصول على أدلة مراجعة.

- السياسات المحاسبية المستجدة على سبيل المثال أمور منشأة معينة أو صناعة معينة التي تم استشارة فريق الارتباط بشأنها.
- التغييرات في استراتيجية أو نموذج أعمال المنشأة والتي كان لها تأثيرا جوهريا على القوائم المالية.

ويحدد المعيار الدولي رقم (٧٠١، فقرة ١٤) بعض الحالات التي لا يتم فيها الإفصاح في تقرير المراجعة عن أمر تم تحديده بأنه أحد أمور المراجعة الرئيسة؛ مثل وجود لوائح أو قوانين أو أنظمة تمنع الإفصاح عن هذا الأمر، أو إذا استنتج مراقب الحسابات في ظروف نادرة للغاية أن الأمر ينبغي ألا يتم الإفصاح عنه في تقريره وذلك لوجود تبعات سلبية للقيام بذلك من المتوقع وبدرجة معقولة أن تفوق الإيجابيات المترتبة على هذا الإفصاح.

ومن الأمثلة على أمور المراجعة الرئيسة: الاستثمارات العقارية، الاضمحلال، الاستحواذ، تقييم الاستثمارات، المدينون، تقييم المخزون، المدينون، المخصصات، التقاضي والمطالبات القضائية، الاعتراف بالإيراد، الضرائب، تقييم الشهرة والأصول غير الملموسة، أثر تطبيق معيار محاسبي جديد، معاشات التقاعد، تقييم الأدوات المالية والأصول والالتزامات بالقيمة العادلة (Kitiwong&Sarapaivanich,2020).

وهناك فجوة بين ما يتوقعه مستخدمي القوائم المالية من مراقب الحسابات وما يستطيع مراقب الحسابات إنجازه بطريقة معقولة وهو ما يطلق عليه فجوة التوقعات في المراجعة.

ولقد قام Porter,1993 بتقسيم فجوة المراجعة إلى: فجوة معقولية وتشير إلى التفاوت بين ما يتوقع المستفيدون من خدمات المراجعة من مراقب الحسابات إنجازه وبين ما يستطيع مراقب الحسابات إنجازه بصورة معقولة، فجوة أداء وتنشأ نتيجة التباين بين التوقعات المعقولة من جانب المستفيدين من خدمات المراجعة لما يجب أن يقوم به المراقب وبين الأداء الفعلي للمراقب.

كما توجد فجوات أخرى تتصل بشكل مباشر بتقرير المراجعة وهي:

أ. فجوة المعلومات: وتشير إلى المعلومات التي يعتقد المستخدمون أن ثمة حاجه إليها عند القيام باستثمارات وقرارات ائتمانية وما هو متاح لهم من خلال القوائم المالية التي تمت مراجعتها أو غيرها من المعلومات المتاحة للجمهور (Segal, 2017) .

ويمكن تضييق فجوة المعلومات من خلال الإفصاح عن المعلومات التي لا تتوافر حاليا للمستخدمين. ولقد كان الهدف من تعديل معايير تقرير مراقب الحسابات هو تضييق فجوة المعلومات بين المعلومات المتاحة والمعلومات المطلوبة.

ب. فجوة الاتصال: وتعكس الاختلاف بين ما يفهمه ويرغبه المستخدمون وما يتم تبليغه من خلال المراقب. وكان الهدف من معيار المراجعة الدولي ٧٠١ (تبليغ أمور المراجعة الرئيسية) هو

تعزيز القيمة التواصلية لتقرير مراقب الحسابات وكذلك لزيادة القيمة المعلوماتية للتقرير حيث يوفر معلومات مفيدة لمستخدمي القوائم المالية مما يساعد في القضاء على فجوتي المعلومات والاتصال مما يساعد في القضاء على عدم تماثل المعلومات بين إدارة الشركة والمستثمرين.

ولقد قامت دراسة (Mock et al.,2013) بتقسيم فجوة التوقعات إلى قسمين: **فجوة المعلومات** التي تتعلق بالمعلومات حول المنشأة. **فجوة الاتصال** التي تتعلق بالمعلومات حول عملية المراجعة.

وأوضحت الدراسة أن مستخدمي القوائم المالية في حاجة إلى نوعين من المعلومات وهما: معلومات ترتبط ببيئة اعداد القوائم المالية وتشمل الطرق المستخدمة في تقييم الأصول والخصوم والتقديرات المحاسبية، ومعلومات تخص عملية المراجعة وتشمل استنتاجات المراجعة والاهمية النسبية وخطر المراجعة الجوهري وإجراءات المراجعة.

ولقد قامت العديد من الدراسات بمحاولة تحديد فجوة التوقعات وتقييمها (الفجوة بين فهم وإدراك مستخدمي تقارير المراجعة للمطلوب من مراقبي الحسابات تحقيقه وبين الأداء الفعلي لهم) (Gold et al.,2012), (Gray et al., 2011) .

ولقد توصلت دراسة (أحمد ،٢٠١٧) إلى أن إدراج أمور المراجعة الرئيسة في تقرير المراجعة وفقا لمعيار المراجعة الدولي رقم ٧٠١ سوف يكون له تأثيرا إيجابيا على تضييق فجوة توقعات المراجعة حيث سيؤدي إلى زيادة القيمة المعلوماتية لتقرير المراجعة لدى مستخدمي التقرير من خلال إمدادهم بالمعلومات الإضافية الأكثر أهمية عن القوائم المالية محل المراجعة بما يمكنهم من فهم الأمور المتعلقة بالحكم المهني لمراقب الحسابات والتي اعتمد عليها عند إصدار تقريره.

وقد توصلت دراسة (حسن ،٢٠١٩) إلى نتائج مماثلة حيث أوضحت أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسة في تقرير المراجعة يؤدي إلى تحسين عملية الاتصال بين مستخدمي القوائم المالية ومراقب الحسابات بما يؤدي إلى تضييق فجوة المعلومات وفجوة الاتصال.

القسم الرابع

أثر خطر التحول الرقمي على تقرير مراقب الحسابات

على الرغم من المزايا العديدة المصاحبة لتطبيق تقنيات التحول الرقمي إلا أنه يصاحبها العديد من المخاطر. ويمكن تناول المخاطر المصاحبة لتلك التقنيات كما يلي:

المخاطر المصاحبة للحوسبة السحابية وسلسلة الكتل:

(Moudud-Ul-Huq et al.,2020), (Gauthier&Brender,2021), (Mohamed,2017), :(Chou,2015)

١- المخاطر المتعلقة بأمن المعلومات مثل احتمال فقدها نتيجة حدوث أعطال غير متوقعة أو لغيرها من الأسباب حيث يضع المستخدم كل معلوماته لدى الشركة مقدمة خدمة الحوسبة السحابية.

٢- مخاطر الخصوصية والوصول غير المصرح به حيث تزداد إمكانية اختراق بعض المستخدمين للسحابة الإلكترونية واطلاعهم على البيانات والمعلومات الهامة بالإضافة إلى تزايد مخاطر حذف تلك البيانات.

٣- مخاطر عدم حماية حقوق الملكية الفكرية فلا يوجد ضمان للمستخدمين بعدم انتهاك تلك الحقوق. كما أنه عند انتقال المعلومات من خلال الأنظمة المتاحة على شبكة الانترنت فهذا يزيد من نقاط الضعف المتضمنة.

٤- مخاطر تلف البيانات أو المعلومات أو التطبيقات المستخدمة مما يتسبب في توقف النظام في شركة العميل.

٥- المخاطر الناتجة عن عدم السيطرة على البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، والاعتماد على مزودي خدمات الحوسبة السحابية.

٦- تتضمن مخاطر سلسلة الكتل: أخطاء البرمجة، نقاط ضعف النظام، احتمال فقد أو سرقة المعلومات الهامة أو تعرضها للاختراق.

المخاطر الناشئة عن الاعتماد على البيانات الضخمة:

اعتماد المنشآت على البيانات الضخمة في أداء أعمالها وإضافة ميزة تنافسية لها يعرضها لمجموعة من المخاطر التي يجب على مراقب الحسابات أخذها في الاعتبار وهي(نخال،٢٠٢٠ب):

- مخاطر ترتبط بمدى التوافق بين استراتيجية المنشأة ومواردها التكنولوجية:

قد لا تمتلك المنشأة الموارد والقدرات اللازمة لتحليل البيانات الضخمة بما يخدم أهدافها الاستراتيجية فتفقد فرصا كان من الممكن ان تستغلها من تحليل البيانات الضخمة. لذلك يجب على مراقبي الحسابات تقييم الموارد التكنولوجية للمنشأة ومدى توافقها مع استراتيجية المنشأة، التأكد من وجود الموارد الكافية والمؤهلة لتحليل البيانات الضخمة واستغلالها لتحقيق مزايا تنافسية.

- مخاطر التطوير والتنفيذ:

هناك العديد من التحديات التي تواجه البيانات الضخمة تتعلق بالنطاق، التكلفة، الوقت لذلك يجب على مراقبي الحسابات التأكد من أن تطوير ومعالجة البيانات الضخمة يخضع لرقابة المسئولين عن النظام.

- مخاطر الاعتماد على تكنولوجيا المنصات المفتوحة والحوسبة السحابية:

ينطوي الاعتماد على المنصات المفتوحة والحوسبة السحابية لطرف ثالث خارجي على مخاطر التعرض للثغرات الأمنية ويمكن معالجتها من خلال الدخول المصرح به، كما توجد مخاطر انتهاك الملكية الفكرية. ودور مراقب الحسابات هو التأكد من الالتزام بالتصاريح الأمنية للمنصة، وكذلك التأكد من توافر الضوابط الأمنية والنظم الرقابية الكافية للسحابة.

– مخاطر أمن وسرية البيانات:

وهذا النوع من المخاطر على جانب كبير من الأهمية، ويتمثل دور مراقب الحسابات في التأكد من وجود الإجراءات الأمنية اللازمة لحماية البيانات من السرقة أو التلاعب، والقيام بفحص السرية والخصوصية وذلك بالدخول على النظام والتحقق من صعوبة الاختراق.

ولقد تم تحديد أربعة مخاطر للتطورات التكنولوجية: الآثار السلبية للتطورات التكنولوجية (المتعمدة وغير المتعمدة)، الأعطال الحرجة للبنية التحتية للتكنولوجيا، ازدياد الهجمات الالكترونية، سرقة البيانات أو تعرضها لعمليات الغش بدرجة كبيرة(World Economic Forum,2018) .

كما أوضح(Lindsay et al.,2019)بعضاً من المخاطر الناتجة عن التقنيات التكنولوجية كما يلي:

- الاعتماد على النظم أو البرامج التي تقوم بتشغيل البيانات بطريقة غير سليمة، تشغيل بيانات غير سليمة، أو كلاهما.

- إمكانية حصول العاملين في قسم تكنولوجيا المعلومات على امتيازات الوصول للبيانات الأخرى بخلاف تلك اللازمة لأداء مهامهم، مما يؤدي إلى عدم الفصل الكافي بين المهام.
- الوصول غير المصرح به للبيانات والذي قد يؤدي إلى إتلاف البيانات أو حدوث تغييرات غير ملائمة لها، متضمنا التسجيل غير المصرح به للمعاملات أو التسجيل غير السليم للمعاملات (مخاطر محددة تنتج من وصول عدة مستخدمين لقاعدة بيانات مشتركة).
- التغييرات غير المصرح بها على النظم أو البرامج.
- التغييرات غير المصرح بها أو الخاطئة للبيانات في الملفات الرئيسة.
- الفشل في صنع التغييرات الهامة أو الملائمة للنظم أو البرامج.
- التدخل اليدوي غير الملائم.
- الخسارة المحتملة للبيانات أو عدم القدرة على الوصول لها كما هو مطلوب.
- المخاطر الحادثة نتيجة الاعتماد على مقدمي الخدمة.
- مخاطر الأمن السيبراني.

حيث يصاحب تبني الشركات لتقنيات التحول الرقمي العديد من المخاطر التي تتعلق بأمن المعلومات والتي تعرف **بمخاطر الأمن السيبراني** Cyber security Risks وهي المخاطر التكنولوجية، التشغيلية، التنظيمية التي تتعرض لها المنشأت التي تطبق تقنيات تكنولوجيا المعلومات الحديثة، وتنتج بسبب اختراق نظام الأمن السيبراني بما يمثل عائقاً يحد من قدرتها على تحقيق أهدافها(Badawy,2021).

ويشير الأمن السيبراني Cybersecurity إلى أجهزة الأمن والحماية التي تستخدمها المنشآت لحماية البيانات والمعلومات والأنظمة فيها من الدخول غير المصرح به، ويساعد استخدام الأمن السيبراني على منع الهجوم السيبراني واختراق البيانات وحماية خصوصية وسرية وسلامة البيانات (Li et al.,2020).

وعُرفت **مخاطر الأمن السيبراني** بأنها تلك المخاطر التي تهدد عمليات المنشأة متضمنة رؤيتها أو رسالتها أو سمعتها أو أصولها؛ نتيجة إمكانية الوصول غير المصرح به للمعلومات، أو سوء استخدام المعلومات ونظم المعلومات أو الإفصاح عنها أو تعطيلها أو تعديلها أو تدميرها (علي، صالح ،٢٠٢٢).

وعرف **معهد إدارة المخاطر** مخاطر الأمن السيبراني بأنها "أي خطر يتعلق بحدوث خسائر مالية أو تعطيل أو ضرر لسمعة الشركة نتيجة تعطل أحد أنظمة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بها (Institute of Risk Management,2014).

ويمكن تعريف **مخاطر الأمن السيبراني** بأنها أي مخاطر تتعلق بحدوث خسائر مالية أوتلك المخاطر التي تهدد عمليات الشركة متضمنة رؤيتها أو رسالتها أو سمعتها أو أصولها نتيجة إمكانية الوصول غير المصرح به للمعلومات، أو نتيجة تعطل أحد أنظمة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بها (سوء استخدام نظم المعلومات أو الإفصاح عنها أو تعطيلها أو تعديلها أو تدميرها).

وتنقسم مخاطر الأمن السيبراني إلى مجموعتين هما (شحاتة،٢٠٢٢):

١- مخاطر أداء ترتبط بتطبيق أدوات تكنولوجيا المعلومات الحديثة نتيجة فشلها في أداء المهام المحددة لها.

٢- مخاطر أمنية؛ وتتضمن ثلاثة مخاطر رئيسة:

- خطر خرق الحماية المادية ويتعلق بمخاطر اختراق البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات مثل مخاطر اختراق المكونات المادية، مخاطر التشغيل، ومخاطر التطبيقات والبرامج التي يتم استخدامها مثل خطر عدم ملاءمة الإجراءات الأمنية للبرامج الجاهزة.
- خطر خرق العاملين بالمنشأة لإجراءات الحماية مثل انتهاك الصلاحيات الناجم عن ضعف هيكل الرقابة الداخلية، الوصول غير المصرح به للبيانات والمعلومات، والقرصنة على البرامج والمعلومات الهامة.
- خطر خرق الحماية المتعلقة بالاتصالات والمعلومات ويتضمن النسخ غير المصرح به للبيانات، والهجمات على البرامج الجاهزة.

ومن هنا ينبع اهتمام مراقب الحسابات بمخاطر الأمن السيبراني حيث يعتبر وجود تلك المخاطر مؤشراً على ضعف هيكل الرقابة الداخلية بالشركة ويترتب عليها احتمال وجود مخاطر تحريفات جوهرية في القوائم المالية مما يخفض من جودة عملية إعداد التقارير المالية، مما يدفعه إلى محاولة وضع الإجراءات المناسبة للتعامل مع تلك المخاطر من خلال زيادة اختبارات عملية المراجعة وزيادة الجهد المبذول وبالتالي زيادة أتعاب عملية المراجعة(Rosati et al., 2020) .

وقد تضمنت الفقرتان رقم (٢٦،٢٥) من معيار المراجعة الدولي رقم (٧٠١) التأثير على مراجعة الأحداث أو المعاملات الهامة التي حدثت خلال الفترة وذلك كما يلي:

- الأحداث أو المعاملات التي كان لها تأثير كبير على القوائم المالية أو عملية المراجعة قد تكون مجال اهتمام كبير من مراقب الحسابات ويمكن تحديدها على أنها مخاطر جوهرية. ويقوم مراقب الحسابات بإجراء مناقشات مكثفة مع الإدارة والمكلفين بالحوكمة في مراحل مختلفة خلال عملية المراجعة بشأن تأثير معاملات هامة مع أطراف ذوي علاقة على القوائم المالية، أو المعاملات الهامة التي تكون خارج نطاق المسار العادي لنشاط المنشأة، أو التي تظهر بأنها غير عادية. وقد تتخذ الإدارة أحكاما صعبة أو معقدة فيما يتعلق بالاعتراف بتلك المعاملات، قياسها، وعرضها؛ مما قد يكون له تأثيراً جوهرياً على الاستراتيجية العامة لمراقب الحسابات.
- التطورات الاقتصادية، المحاسبية، التشريعية، والانظمة، وعلى مستوى الصناعة، أو التطورات الأخرى التي أثرت على افتراضات أوأحكام الإدارة قد تؤثر أيضا على منهج مراقب الحسابات الشامل لعملية المراجعة وتؤدي إلى أمر يتطلب اهتماماً كبيراً من جانبه.

ونظرا لأن الأمن السيبراني يعتبر هاماً جداً للمنشآت ولمراقبي حساباتها، لذلك من المتوقع أن يتم اعتبار مخاطر الأمن السيبراني/ التحول الرقمي ضمن المخاطر الجوهرية التي تقوم إدارة المنشآت بحوكمتها، ويجب الإفصاح عنها في تقرير مراقب الحسابات ضمن فقرة أمور المراجعة الرئيسة– كما اتضح سابقا من الفقرتين رقم (٢٦،٢٥) من معيار المراجعة الدولي رقم (٧٠١) اللتان أوضحتا أن (الأحداث أو المعاملات التي كان لها تأثير كبير على القوائم المالية أو عملية المراجعة قد تكون مجال اهتمام كبير من مراقب الحسابات ويمكن تحديدها على أنها مخاطر جوهرية)– لكي يحقق التقرير الهدف المنشود منه وهو إضافة الثقة والمصداقية للقوائم المالية التي تم مراجعتها للمنشآت، وتوصيل رأي مراقب الحسابات بشأن تلك القوائم.

القسم الخامس

الدراسة الميدانية واختبار الفروض

استكمالا لما تم تناوله بالبحث من شرح لمنهجيه الدراسة والإطار النظري، سيتم من خلال الدراسة الميدانية قياس أثر الإفصاح خطر التحول الرقمي ضمن فقرة أمور المراجعة الرئيسة في تقرير مراقب الحسابات الخارجي على المحتوي المعلوماتي للتقرير. وتتناول الدراسة الميدانية النقاط التالية:

- فروض الدراسة الميدانية.
- مجتمع وعينة الدراسة الميدانية.
- خصائص عينة الدراسة الميدانية.
- تصميم أداة البحث.
- اختبار ثبات وصدق المقاييس المستخدمة في الدراسة.
- الأساليب الإحصائية المستخدمة.
- نتائج التحليل الإحصائي واختبارات الفروض.

١- فروض الدراسة الميدانية:

وتتمثل أهداف البحث في:

- دراسة وتحليل أثر الإفصاح عن خطر التحول الرقمي – في منشأة عميل المراجعة – في تقرير المراجعة ضمن فقرة أمور المراجعة الرئيسة على المحتوي المعلوماتي للتقرير في البيئة المصرية.
- وتقييم أثر الإفصاح عن خطر التحول الرقمي كأمر من أمور المراجعة الرئيسة في تقرير المراجعة على **المسئولية القانونية لمراقب الحسابات**

وفي ضوء طبيعة مشكلة الدراسة وتحقيقا لأهداف البحث يمكن صياغة فروض الدراسة في الصورة العدمية كما يلي:

الفرض الأول: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للإفصاح عن خطر التحول الرقمي كأمر من أمور المراجعة الرئيسة في تقرير المراجعة على المحتوى المعلوماتي للتقرير في البيئة المصرية.

الفرض الثاني: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للإفصاح عن خطر التحول الرقمي كأمر من أمور المراجعة الرئيسة في تقرير المراجعة على المسئولية القانونية لمراقب الحسابات.

٢- مجتمع وعينة الدراسة:

في ضوء تحقيق الهدف من الدراسة تم الاعتماد على اسلوب العينة العشوائية في اختيار عينة الدراسة والمكونة (٢٠٠) فرد. وقام الباحثتان بتوزيع عدد من قوائم الاستقصاء على مفردات العينة والتي شملت ٣ فئات هم (عضو هيئة التدريس – طالب دراسات عليا – مراقب الحسابات). وقد روعي عند اختيار مجتمع الدراسة الميدانية أن تكون مفرداتها من بين الاشخاص الذين تتوافر لديهم الخبرة العملية والعلمية، بالإضافة إلى القدرة على فهم الاسئلة الواردة في قائمة الاستقصاء والإجابة عنها وقد استخدمت الباحثتان خدمة Google Drive في توزيع وتجميع الاستمارات من خلال الرابط التالي:

https://docs.google.com/forms/d/1rqkybhZQPw58VeMGyygdyMX8kgIIalN0qTcuffymgL8/edit?usp=drive_web

٣- خصائص عينة الدراسة:

بالنسبة للخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة فقد تم استخراج التكرارات والنسب المئوية للتعرف على خصائص عينة الدراسة كالآتي:

١/٣: الحالة الوظيفية:

تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لتوزيع افراد عينة الدراسة وفقا للحالة الوظيفية كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (١) **التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة حسب متغير الحالة الوظيفية**

الفئات	عضو هيئة تدريس		طالب دراسات عليا		مراقب حسابات		إجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
إجمالي	٨٠	%٤٠	٢٨	%١٤	٨٩	%٤٤.٥	٢٠٠	%١٠٠

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي

من الجدول السابق والذي يمثل التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص افراد عينة الدراسة وفقا للحالة الوظيفية وجد أن ٨٠ مفردة بنسبة ٤٠% من حجم العينة الدراسة يعملون كأعضاء هيئه التدريس، في حين نجد أن ٢٨ مفردة بنسبة ١٤% من حجم العينة الدراسة طلاب

دراسات عليا، كما نجد أن ٩٢ مفرد بنسبه ٤٦% من حجم العينة الدراسة يعملون كمراقب حسابات وهذا يدل على أن عينة الدراسة لديها الإلمام الكافي بموضوع الدراسة.

٢/٣: المؤهل العلمي:

استخرجت التكرارات والنسب المئوية لتوزيع افراد عينة الدراسة وفقا للمؤهل العلمي كما في الجدول التالي:

جدول (٢) التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

الفئات	بكالوريوس		دبلوم		ماجستير		دكتوراه		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الإجمالي	٥١	%٢٥.٥	٣٣	%١٦.٥	٦٣	%٣١.٥	٥٣	%٢٦.٥	٢٠٠	%١٠٠

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي

من الجدول السابق والذي يمثل التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص افراد عينة الدراسة وفقا **للمؤهل العلمي** وجد أن ٥١ مفردة بنسبة٢٥.٥% من حجم عينة الدراسة حاصلين علي بكالوريوس، في حين وجد أن ٣٣مفردة بنسبة١٦.٥% من حجم عينة الدراسة حاصلين علي دبلوم دراسات عليا ، بينما نجد أن ٦٣مفردة بنسبة ٣١.٥% من حجم عينة الدراسة حاصلين علي ماجستير، واخيراً وجد أن ٥٣ مفردة بنسبة ٢٦.٥% من حجم عينة الدراسة حاصلين علي دكتوراه ، وهذا يدل ايضا علي أن العينة التي تم اجراء الدراسة عليها يتوقع أن يكون لديها المعرفة المطلوبة عن موضوع الدراسة وهذا ينعكس بدورة علي قدرة افراد العينة علي فهم اسئلة الاستقصاء والإجابة عليها بدقة.

٣/٣: عدد سنوات الخبرة:

تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لتوزيع افراد عينة الدراسة وفقا لعدد سنوات الخبرة كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (٣) **التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة**

الفئات	أقل من خمس سنوات		من٥-١٠ سنوات		من ١٠-٢٠ سنة		أكثر من ٢٠ سنة		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الإجمالي	٢٥	%١٢.٥	٦٣	%٣٤	٥٣	%٢٦.٥	٥٤	%٢٧	٢٠٠	%١٠٠

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي

من الجدول السابق والذي يمثل التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص افراد عينة الدراسة وفقا لعدد سنوات الخبرة وجد أن ٢٥ مفردة بنسبة١٢.٥% من حجم عينة الدراسة خبرتهم أقل من خمس سنوات، في حين وجد أن ٦٣مفردة بنسبة٣٤% من حجم عينة الدراسة خبرتهم من٥-١٠ سنوات، بينما وجد أن ٥٣مفردة بنسبة ٣١.٥% من حجم عينة الدراسة خبرتهم من ١٠-٢٠ سنة، واخيراً وجد أن ٥٤ مفردة بنسبة ٢٧% من حجم عينة الدراسة خبرتهم أكثر٢٠ سنة. وينعكس بدورة على قدرة افراد العينة على فهم أسئلة الاستقصاء والإجابة عليها بدقة.

وهذا يدل على أن المشاركين في الدراسة يتمتعون بخبرة جيدة وهو أمر مطلوب وخاصة أن الموضوع من الموضوعات الحديثة في المراجعة.

٤- أداة جمع البيانات:

تم استخدام قائمة الاستقصاء كوسيلة لجمع البيانات الازمة لإجراء الدراسة وتتكون القائمة من جزئين:

الجزء الأول: تناول البيانات العامة لأفراد عينة الدراسة تتمثل في الاسم، المؤهل العلمي، الوظيفة الحالية وسنوات الخبرة للمستقصي منهم.

الجزء الثاني: تناول الاسئلة المتعلقة بقائمة الاستقصاء حسب مقياس ليكرت الخماسي 5 Point Likert Scale، وتحتوي على خمس أوزان (٥) موافق بشدة، (٤) موافق، (٣) محايد، (٢) لا أوافق، (١) لا أوافق بشدة. وذلك لضمان الحصول على بيانات متصلة من اجابات المستقصي منهم ولكي تكون النتائج أكثر دقة.

وقد تضمنت أسئلة قائمة الاستقصاء محورين:

المحور الأول: يهدف هذا المحور لإختبار تأثير الإفصاح عن خطر التحول الرقمي كأمر من أمور المراجعة الرئيسة في تقرير المراجعة على المحتوى المعلوماتي لتقرير مراقب الحسابات.

المحور الثاني: يهدف هذا المحور لإختبار تأثير الإفصاح عن خطر التحول الرقمي كأمر من أمور المراجعة الرئيسة في تقرير المراجعة على المسئولية القانونية لمراقب الحسابات.

٥- إختبار تحليل المصداقية:

تم اختبار ثبات وصدق المقاييس المستخدمة في الدراسة باستخدام اختبار تحليل المصداقية في المقاييس Reliability Analysis. ويتم اختبار ثبات وصدق الاستقصاء بعدة طرق أكثرها شيوعاً معامل الفا كرونباخ (Cronbach 's Alpha) (ويعد معامل الفاكرونباخ أحد أكثر معايير الموثوقية

استخداما في العلوم الاجتماعية). ويستخدم اختبار الفا كرونباخ لقياس ثبات الاختبار وهو مقياس الاتساق الداخلي، أي مدي ارتباط مجموعة من العناصر ارتباطًا وثيقاً. والثبات يعني مدي قدرة الأداة على إنتاج قياسات متقاربة أو متساوية إذا ما تم تطبيق أداة القياس مرات متعددة على نفس العينة وتحت نفس الظروف.

أولا: قياس مستوي الصدق في المقياس الخاص بتحديد تأثير الإفصاح عن خطر التحول الرقمي كأمر من أمور المراجعة الرئيسة في تقرير المراجعة على المحتوى المعلوماتي لتقرير مراقب الحسابات. يوضح الجدول (٤) نتائج تحليل المصداقية بين مجموعة المتغيرات المستخدمة كما يلي:

جدول (٤)

عدد المقاييس	(Correlated item total correlation)	معامل الفاكرونباخ Cronbach's Alpha	عدد العبارات المحذوفة	معامل الفاكرونباخ بعد الحذف	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items
X11	.665	.950	–	.950	.950
X12	.798				
X13	.807				
X14	.830				
X15	.870				
X16	.867				
X17	.828				
X18	.862				

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي

يتضح أن جميع عبارات هذا المقياس ذات معامل ارتباط اعلي من ٣٠%، بالإضافة أن معامل الفا لهذا المقياس يبلغ (٠.٩٥٠) وهو معامل ثبات مرتفع وبالتالي يتمتع بدرجة عالية من التجانس والاتساق بين مجموعة المتغيرات المستخدمة.

ثانيا: قياس مستوي الصدق في المقياس الخاص بتحديد تأثير الإفصاح عن خطر التحول الرقمي كأمر من أمور المراجعة الرئيسة في تقرير المراجعة على المسئولية القانونية لمراقب الحسابات. يوضح الجدول (٥) نتائج تحليل المصداقية بين مجموعة المتغيرات المستخدمة كما يلي:

جدول (٥)

عدد المقاييس	Correlated item_ total correlation	معامل الفاكرونباخ Cronbach's Alpha	عدد العبارات المحذوفة	معامل الفاكرونباخ بعد الحذف	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items
X21	.684	.930	-	.930	.936
X22	.690				
X23	.728				
X24	.762				
X25	.771				
X26	.758				
X27	.795				
X28	812.				
X29	684.				
X210	652.				
X211	659.				

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي

نجد أن جميع عبارات هذا المقياس ذات معامل ارتباط اعلي من ٣٠%، بالإضافة أن معامل الفا لهذا المقياس يبلغ (٠.٩٣٠) وهو معامل ثبات مرتفع وبالتالي يتمتع المحور الثاني بدرجة عالية من التجانس والاتساق بين مجموعة المتغيرات المستخدمة. وأيضا يتمتع بدرجة عالية من الصدق تبلغ (٠.٩٣٦). وتبين ان قيمة اختبار تحليل المصداقية لمجموعة المتغيرات المستخدمة في الدراسة هي (٠.٩٢٧)، وبالتالي يمكن القول أن هناك درجة عالية من التجانس والاتساق بين مجموعة المتغيرات المستخدمة مما يدل علي حسن اختيار مجموعة المتغيرات.

٦- الرموز الاحصائية المستخدمة:

تم اعطاء رموز لأسئلة المقياس كما يلي:

X_{11} ..... X_{18} ترمز للعبارات التي تقيس المعلومات الخاصة بالفرض الاول.

X_{21} ..... X_{211} ترمز للعبارات التي تقيس المعلومات الخاصة بالفرض الثاني.

٧- الاساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة:

وليتم اختبار فروض الدراسة والمتمثلة في قياس أثر الإفصاح عن خطر التحول الرقمي كأمر من أمور المراجعة الرئيسة في تقرير المراجعة على المحتوي المعلوماتي، فقد تم الاعتماد على مجموعة من الاساليب الاحصائية باستخدام حزمة البرامج الاحصائية (SPSS **V. 23**).

ولكي نقوم بتحديد نوعية الاساليب الاحصائية المناسبة لطبيعة الدراسة الميدانية، تطلب الامر معرفة توزيع المجتمع الذي سحبت منة العينة. واحد الاختبارات الاحصائية المستخدمة في ذلك اختبار كولموجروف سيمرنوف Kolmogorov-Smirnov. وهذا الاختبار يختبر فرض العدم بأن المشاهدات المتعلقة بمتغير معين تتبع التوزيع الطبيعي، وذلك عندما تكون قيمة مستوي الدلالة الاحصائية (Sig) أقل من مستوي المعنوية (0.05).

مما يعني رفض فرض العدم وأن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي وعدم صلاحية الاعتماد على الاختبارات المعلمية، والاعتماد على الاساليب الاحصائية للاختبارات اللامعلمية Non-Parametric Tests. ولقد تم اجراء اختبارات احصائية على عدة مستويات تتدرج من حيث عمق التحليل لآراء المشاركين في الاستبيان. فتم على المستوي الاول اجراء تحليل وصفي علي مستوي كل عينة من العينتين. ثم تم اختبار One-Sample T- Test وذلك لمقارنة اراء المشاركين في الدراسة حيث يقوم هذا الاختبار بإعطاء ترتيب لكل مجموعة من الاسئلة ويعكس هذا الترتيب الاهمية التي تعطيها كل عينة لمجموعة من الاسئلة في قائمة الاستبيان. ولاختبار الفروض استخدم كاي تربيع Chi-Square Test حيث تم الاعتماد على هذا الاختبار لدراسة الاختلافات بين التكرارات المتوقعة والتكرارات المشاهدة وذلك بمقارنة قيمة احصائية الاختبار مع القيمة المتوقعة فإذا كانت قيمة احصائية الاختبار أكبر من القيمة المتوقعة (٥%) يتم رفض الفرض الذي يدل على عدم وجود اختلاف جوهري بين التكرار المتوقع والتكرار المشاهد والعكس صحيح، وبمستوي ثقة ٩٥%عند حساب الاحصاءات.

٨- نتائج التحليل الاحصائي واختبار فروض الدراسة

١/٨-نتائج اختبار كولموجروف سيمرنوف Kolmogorov-Smirnov

تم الاعتماد على اختبار كولموجروف سيمرنوف Kolmogorov-Smirnov لمعرفة مدي تبعية بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي، ويقوم اختبار كولموجروف سيمرنوف على اختبار فرض العدم بان المجتمع المسحوب منه العينة يتبع التوزع الطبيعي ويتم اتخاذ القرار بناء على قيمة مستوي

الدلالة الاحصائية (Sig) بالمقارنة بمستوي المعنوية (α). وذلك عندما تكون قيمة مستوي الدلالة الاحصائية (Sig) أقل من مستوي المعنوية (0.05). مما يعني رفض فرض العدم وعدم صلاحية الاعتماد على الاختبارات المعلمية وأن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، والاعتماد على الاساليب الاحصائية للاختبارات اللامعلمية Non-Parametric Tests. وتم تطبيق هذا الاختبار على عينة الدراسة وتبين كما هو موضح في الجدول (٦):

جدول (٦)

:One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		mahwer	mahwer2
N		200	200
Normal Parameters[a,b]	Mean	4.3713	4.2141
	Std. Deviation	0.6349	0.68377
Most Extreme Differences	Absolute	0.161	0.157
	Positive	0.161	0.125
	Negative	-0.159	-0.157
Kolmogorov-Smirnov Z		2.277	2.222
Asymp. Sig. (2-tailed)		...	...

a. Test distribution is Norma

b. Calculated from data.

نجد من الجدول أن مستوي الدلالة الاحصائية (Sig) للمحور الاول والثاني أقل من مستوي المعنوية (α=0.05) وبالتالي تم قبول الفرض البديل بأن البيانات الخاصة بهذه المحاور لا تتبع التوزيع الطبيعي. ولذلك تم الاعتماد على الأساليب الاحصائية الخاصة بالاختبارات اللامعلمية.

٢/٨-نتائج اختبارات التحليل الاحصائي المتعلقة بالفرض الاول:

نص الفرض على أنه **لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للإفصاح عن خطر التحول الرقمي كأمر من أمور المراجعة الرئيسة في تقرير المراجعة على المحتوى المعلوماتي للتقرير في البيئة المصرية.** ويمكن من خلال تحليل البيانات اختبار صحة أو خطا هذا الفرض، ويعتمد هذا التحليل على البيانات الاحصائية الواردة في جدول (٧):

جدول (٧)

One-Sample T- Test						
	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
mahwer	97.368	199	.000	4.37125	4.2827	4.4598

ومن نتائج الجدول (٧) فقد تم تحليل بيانات الفرض الاول لقياس دلالة الفروق بين إجابات الاطراف الرئيسية للاستبيان والتي تنحصر بين (موافق بشدة، موافق، محايد، لا موافق، لا موافق بشدة) بالاعتماد على التكرارات المشاهدة والمتوقعة ومقارنة مستوي المعنوية المحسوبة مع مستوي المعنوية المقبولة (٥%). أشارت النتائج من One-Sample T- Test بأن T=97.368 ،Mean=4.37125 و p- value =0.000 أقل من ٠.٠٥% وبذلك يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل بالنسبة للفرض الاول. ونتائج اختبارات الأسئلة للفرض الاول يوضحها جدول (٨)

جدول (٨)

	Mean	St.D.	chi-square	Asymp.sig
X_{11}	4.4600	.63277	147.680	.000
X_{12}	4.4150	.66708	162.360	.000
X_{13}	4.4150	.66708	162.360	.000
X_{14}	4.3900	.72146	149.360	.000
X_{15}	4.3350	.79747	127.720	.000
X_{16}	4.3350	.79747	133.000	.000
X_{17}	4.3000	.80825	128.320	.000
X_{18}	4.3200	.78785	128.640	.000
Total	**4.371**	**.63490**	**428.600**	.000

يتضح من الجدول السابق جدول (٨) أن جميع افراد العينة تتفق على أهمية كل الاسئلة المتعلقة بالفرض الاول الخاص بالإفصاح **عن خطر التحول الرقمي كأمر من أمور المراجعة الرئيسة في تقرير المراجعة على المحتوى المعلوماتي للتقرير في البيئة المصرية. وهذا يدل على أن جميع أسئلة الفرض الاول لها توجه إيجابي،** ويبدو ذلك واضحا لارتفاع قيمة الوسط الحسابي الاجمالي لكل العوامل (بقيمة٤.٣٧١) وانحراف معياري (٠.٦٣٤٩٠) مما يؤكد على أهمية جميع الاسئلة من وجهة نظر كل فئات الدراسة. وجاء السؤال الاول "يوفر الإفصاح عن فقرة أمور المراجعة الرئيسة في تقرير مراقب الحسابات الجديد معلومات ملائمة ودقيقة مقارنة بالتقرير التقليدي مما يساعد اصحاب المصالح علي اتخاذ قراراتهم" الاكثر أهمية في المرتبة الاولي

(٤.٤٦)، يليه في المرتبة الثانية والثالثة "يؤثر الإفصاح عن خطر التحول الرقمي ضمن أمور المراجعة الرئيسة علي قرارات الاستثمار التي يتخذها أصحاب المصالح (المستثمرين)" ،" يوفر الإفصاح عن خطر التحول الرقمي ضمن أمور المراجعة الرئيسية معلومات هامة تحقق الرضا لمتخذي القرارات" (٤.٤١٥٠بمتوسط حسابي ، انحراف معياري(.٦٦٧٠٨) . وجاء السؤال السابع "إضافة خطر التحول الرقمي ضمن فقرة أمور المراجعة الرئيسة تجعل تقرير المراجعة غير موحد عن طريق إضافة فقرة غير نمطية مما يجعل التقرير أكثر تعبيرا عن حالة الشركة وحجمها وحالتها المادية" في المرتبة الاخيرة (٤.٣٠٠٠ بمتوسط حسابي، إنحراف معياري(.80825).

ولاختبار مدي دلالة الفروق بين توزيع التكرارات على الدرجات المختلفة لأهمية كل سؤال من أسئلة الفرض الاول تم استخدام اختبار كا^{2} Chi-Square. ويتضح من الجدول أن قيمة مستوي الدلالة أقل من 0.05%(كا^{2}428.600، p- value =0.000) لجميع الاسئلة مما يشير إلي وجود فروق ذات دلالة احصائية لصالح الآراء المؤيدة لأهمية كل سؤال. أي أن الأكاديميين والمهنيين يرون أهمية تلك الأسئلة الخاصة بالفرض الاول. وبالتالي يمكن **قبول الفرض الأول وهو يعكس حقيقة أن هناك أثر جوهري للعلاقة بين الإفصاح عن خطر التحول الرقمي كأمر من أمور المراجعة الرئيسة في تقرير المراجعة وبين المحتوى المعلوماتي للتقرير في البيئة المصرية**، مما يعني أن الإفصاح عن خطر التحول الرقمي ضمن أمور المراجعة الرئيسة ستحسن وتزيد من محتوي المعلومات في تقرير مراقب الحسابات وذلك من واقع اجابات المشاركين على الاسئلة الاستقصاء.

٣/٨- نتائج اختبارات التحليل الاحصائي المتعلقة بالفرض الثاني:

نص الفرض الثاني علي أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للإفصاح عن خطر التحول الرقمي كأمر من أمور المراجعة الرئيسة في تقرير المراجعة على المسئولية القانونية لمراقب الحسابات. ويمكن من خلال تحليل البيانات اختبار صحة أو خطأ هذا الفرض، ويعتمد هذا التحليل على البيانات الاحصائية الواردة **في** جدول (٩)

جدول (٩)

One-Sample T-Test

	Test Value = 0					
	t	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
mahwer2	87.159	199	.000	4.21409	4.1187	4.3094

ويوضح الجدول (٩) نتائج تحليل بيانات الفرض الثاني لقياس دلالة الفروق بين إجابات الاطراف الرئيسية للاستبيان والتي تنحصر بين (موافق بشدة، موافق، محايد، لا موافق، لا موافق بشدة) بالاعتماد على التكرارات المشاهدة والمتوقعة ومقارنة مستوي المعنوية المحسوبة مع مستوي المعنوية المقبولة (٥%)

وأشارت النتائج من One-Sample T- Test بأن T=87.159، Mean=4.21409 و p- value =0.000 أقل من ٠.٠٥% وبذلك يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل بالنسبة للفرض الثاني.

نتائج اختبارات الاسئلة للفرض الثاني يوضحها الجدول (١٠):

جدول (١٠)

	Mean	St.D.	chi-square	Asymp .sig
X_{21}	4.4050	.64268	**173.560**	**.000**
X_{22}	4.3700	.65975	**163.440**	**.000**
X_{23}	4.3450	.67695	**161.320**	**.000**
X_{24}	4.2950	.74211	**135.960**	**.000**
X_{25}	4.1350	. 93871	**170.550**	**.000**
X_{26}	4.1200	. 97486	**149.100**	**.000**
X_{27}	3.9350	1.16945	**115.550**	**.000**
X_{28}	3.8550	1.15788	**106.200**	**.000**
X_{29}	4. 0700	1.0233	**141.650**	**.000**
X_{210}	4. 0550	1.06808	**72.600**	**.000**
X_{211}	4. 2150	.96615	**171.550**	**.000**
X_{212}	4. 4100	.73799	**158.480**	**.000**
Total	**4. 214**	**.68377**	**362.800**	**.000**

ويتضح من الجدول (١٠) السابق أن جميع افراد العينة تتفق على أهمية كل أسئلة الفرض الثاني الخاص بالإفصاح **عن خطر التحول الرقمي كأمر من أمور المراجعة الرئيسة في تقرير المراجعة على المسئولية القانونية لمراقب الحسابات**، ويبدو ذلك واضحا لارتفاع قيمة الوسط الحسابي الاجمالي لكل العوامل (بقيمة٤.٢١٤) وانحراف معياري (٦٨٣٧٧.) مما يؤكد على أهمية جميع الاسئلة من وجهة نظر كل فئات الدراسة. وجاء السؤال الاخير " يؤدي الإفصاح عن خطر التحول الرقمي ضمن فقرة أمور المراجعة الرئيسة إلى توسيع نطاق عملية المراجعة وتقييم المخاطر لتشمل المخاطر الناشئة نتيجة تطبيق التحول الرقمي"، الاكثر أهمية في المرتبة الاولي بمتوسط حسابي (٤.٤١٠٠)، انحراف معياري (٧٣٧٩٩.)، يليه في المرتبة الثانية " يؤكد حرص

مراقب الحسابات على ادراج خطر التحول الرقمي ضمن أمور المراجعة الرئيسة على استقلاله وأنه لا يرضخ لأي ضغوط من جانب الإدارة " بمتوسط حسابي (٤,٤٠٥٠)، انحراف معياري (٠.٦٤٢٦٨). وجاء السؤال الثامن "يؤدي انخفاض عدد مخاطر التحول الرقمي التي يتم الإفصاح عنها ضمن فقرة أمور المراجعة الرئيسة إلى تخفيض المسئولية القانونية لمراقب الحسابات." في المرتبة الاخيرة (٣.٨٥٥٠ بمتوسط حسابي، إنحراف معياري (١,١٥٧٨٨).

ولاختبار مدي دلالة الفروق بين توزيع التكرارات على الدرجات المختلفة لأهمية كل سؤال من اسئلة الفرض الاول تم استخدام اختبار كا^{٢} Chi-Square. ويتضح من الجدول أن قيمة مستوي الدلالة أقل من 0.05%(كا^{٢}362.800،0.000= p- value) لجميع الاسئلة مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية لصالح الآراء المؤيدة لأهمية كل سؤال. أي أن الأكاديميين والمهنيين يرون أهمية تلك الاسئلة الخاصة بالفرض الثاني. وبالتالي يمكن قبول الفرض الثاني البديل ورفض فرض العدم **وهو يعكس حقيقة أن هناك أثر جوهري للعلاقة بين الإفصاح عن خطر التحول الرقمي كأمر من أمور المراجعة الرئيسة في تقرير المراجعة والمسئولية القانونية لمراقب الحسابات.** مما يعني أن الإفصاح عن خطر التحول الرقمي ضمن أمور المراجعة الرئيسة ستقلل من مسئولية مراقب الحسابات، وتقلل بدرجة كبيرة من احتمال توجيه التقصير أو الاهمال لمراقب الحسابات، وبالتالي تزيد من محتوي المعلومات في تقرير المراجعة، ذلك من واقع اجابات المشاركين على أسئلة الاستقصاء.

القسم السادس

النتائج والتوصيات والمقترحات للأبحاث المستقبلية

استنادا إلى عرض وتحليل العناصر الرئيسة التي تحقق أهداف البحث، ومن واقع البحث الميداني لعينات الدراسة، يمكن للباحثتين استخلاص أهم النتائج وتقديم التوصيات والمقترحات للأبحاث المستقبلية على النحو التالي:

١- نتائج البحث:

كشفت الدراسة النظرية عن مجموعة من النتائج من أهمها ما يلي:

- سوف يؤدي الإفصاح عن خطر التحول الرقمي ضمن فقرة أمور المراجعة الرئيسة إلى تحسين الشفافية بشأن عملية المراجعة، وتخفيض عدم تماثل المعلومات بين الإدارة ومراقب الحسابات وأصحاب المصالح المختلفة.
- كما سيؤدي إلى زيادة ملاءمة وقيمة تقرير المراجعة بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية؛ حيث يؤدي إلى تخفيض فجوة التوقعات بين مراقب الحسابات ومستخدمي القوائم المالية من خلال تقديم تقرير مراجعة غير نمطي وأكثر تفصيلا.
- كما سيؤدي إلى زيادة اهتمام كل من الإدارة والمكلفين بالحوكمة بالافصاحات ذات الصلة بفقرة أمور المراجعة الرئيسة في القوائم المالية، وبالتالي تحسين جودة التقارير المالية. كما قد يكون لها تأثيرا على جودة المراجعة نتيجة زيادة درجة المساءلة.
- سوف يؤدي استخدام تكنولوجيا سلسلة الكتل الرقمية إلى زيادة مسئولية مراقب الحسابات تجاه جميع الأطراف سواء تجاه عميل المراجعة أو المستفيد الأصلي من القوائم المالية أو المستخدم المتوقع المعلوم وغير المعلوم. **ومن تلك المسئوليات** مسئوليته عن تقديم كل المعلومات الهامة عن نظام المعلومات بالمنشأة في تقرير المراجعة، التحقق من نظم الأمن والسلامة للسلسلة والشبكة التي تتعامل عليها المنشأة.
- أن المخاطر الناتجة عن تطبيق بعض آليات التحول الرقمي كالحوسبة السحابية مثل اختراقات الأمن والأمان والقصور فيها يمكن أن يكشفها ويفصح عنها تقرير المراجعة.
- أثّر التحول الرقمي على نموذج العمل والإجراءات والعمليات بالشركات مما أدى إلى حدوث تغيير جوهري في أساليب ومنهجية ونظم المراجعة مما انعكس بدوره على جودة عملية المراجعة

ولكنه سيفرض أيضا تحديات على مراقبي الحسابات لفهم التقنيات المختلفة التي تستخدمها الشركات.

كما كشف البحث الميداني عن مجموعة من النتائج من أهمها ما يلي:

قامت الباحثتان بإجراء الاختبارات اللا معلمية اللازمة لاختبار فروض البحث وتوصلتا إلى ما يلي:

- قبول الفرض الأول: يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين الإفصاح عن خطر التحول الرقمي كأمر من أمور المراجعة الرئيسة في تقرير المراجعة والمحتوى المعلوماتي لتقرير مراقب الحسابات.
- قبول الفرض الثاني: يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين الإفصاح عن خطر التحول الرقمي كأمر من أمور المراجعة الرئيسة في تقرير المراجعة والمسئولية القانونية لمراقب الحسابات.
- وأن الافصاح عن خطر التحول الرقمي ضمن فقرة أمور المراجعة الرئيسة يقلل من المسئولية القانونية ومن احتمال توجيه التقصير والاهمال لمراقب الحسابات وبالتالي يؤدي لزيادة المحتوي المعلوماتي في تقرير المراجعة.

٢- توصيات البحث:

في ضوء نتائج الدراسة النظرية والمسح الميداني، يمكن للباحثتين تقديم مجموعة من التوصيات أهمها:

- ضرورة اهتمام مهنة المراجعة بالإفصاح عن خطر التحول الرقمي ضمن فقرة أمور المراجعة الرئيسة من أجل تحسن جودتها وسمعتها وخدمة أصحاب المصالح المختلفين.
- ضرورة قيام الباحثين بدراسة أثر الإفصاح عن خطر التحول الرقمي ضمن فقرة أمور المراجعة الرئيسة في تقرير مراقب الحسابات على فجوة التوقعات، فجوة المعلومات، وفجوة الاتصال المتأصلة في تقرير المراجعة.
- ضرورة التزام مكتب المراجعة بمعايير المراجعة المتعارف عليها يعد من البديهيات والأسس التي يجب أن يقوم عليها مكتب المراجعة وهو وسيلة الدفاع الأولي والأخيرة تجاه أي اتهام بالتقصير والتلاعب أمام أي محكمة أو خبير قانوني.
- ضرورة قيام الجهات المسئولة عن مهنة المحاسبة والمراجعة بإجراء تعديلات على معايير المراجعة المصرية لتأخذ في الاعتبار التعديلات على معايير المراجعة الدولية الجديدة والمعدلة بما يتناسب والبيئة المصرية لزيادة مستوي الإفصاح والشفافية.

- ضرورة إجراء دورات تدريبة ومؤتمرات للمراجعين الخارجين من خلال الجامعات وجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، لشرح وتفسير معايير المراجعة الدولية المتعلقة بإعداد تقرير مراقب الحسابات، وأثرها على دور ومسئولية المراجع الخارجي والممارسات الحالية للمهنة ومتابعة آخر التطورات والتعديلات.
- ضرورة إجراء مزيد من الدراسات ذات الصلة بالتعديلات التي يتضمنها معايير المراجعة الدولية الجديدة والمعدلة المتعلقة بإعداد تقارير المراجعة.

التوجهات البحثية المستقبلية

في ضوء طبيعة موضوع البحث والهدف منه وأهميته، وما انتهى إليه من نتائج وتوصيات، تقترح الباحثتان توجيه المزيد من البحوث المستقبلية في المجالات التالية:

- أثر الإفصاح عن خطر التحول الرقمي ضمن فقرة أمور المراجعة الرئيسة في تقرير مراقب الحسابات على تكاليف وأتعاب المراجعة.
- أثر الإفصاح عن خطر التحول الرقمي ضمن فقرة أمور المراجعة الرئيسة في تقرير مراقب الحسابات على قرار الاستثمار بالأسهم.
- أثر الإفصاح عن خطر التحول الرقمي ضمن فقرة أمور المراجعة الرئيسة في تقرير مراقب الحسابات على قرار الائتمان.
- أثر الإفصاح عن خطر التحول الرقمي ضمن فقرة أمور المراجعة الرئيسة في تقرير مراقب الحسابات على جودة المراجعة.
- أثر الإفصاح عن خطر التحول الرقمي ضمن فقرة أمور المراجعة الرئيسة في تقرير مراقب الحسابات على فجوة التوقعات، فجوة المعلومات، وفجوة الاتصال.
- أثر الإفصاح عن خطر التحول الرقمي ضمن فقرة أمور المراجعة الرئيسة في تقرير مراقب الحسابات على عوائد الأسهم، توقعات إدارة الأرباح.
- أثر الإفصاح عن فقرة أمور المراجعة الرئيسة في تقرير مراقب الحسابات على مسئولية مراقب الحسابات وفقا لخصائص الحسابات المرفوع بصددها دعاوى قضائية وعددهاعلى مراقب الحسابات.

مراجع البحث

المراجع العربية

أحمد، وفاء يوسف. (٢٠١٧). " أثر الإبلاغ عن مسائل المراجعة الرئيسية في تقرير مراقب الحسابات على تضييق فجوة التوقعات في المراجعة: دراسة ميدانية"، ***مجلة الفكر المحاسبي***، كلية التجارة – جامعة عين شمس، المجلد ٢١، العدد ١، ص ٤٥٥-٥٣٠

الحداد، رشا محمد حمدي. (٢٠٢٢)." أثر تطبيق التحول الرقمي بمنشآت المراجعة على جودة عملية المراجعة: دراسة ميدانية على البيئة المهنية في مصر"، ***المؤتمر العلمي الدولي الأول***، *كلية التجارة- جامعة السادات*، رؤية الفكر المالي والإداري في عصر الرقمنة لتحقيق التنمية المستدامة ٢٠٣٠، ص ٨٨- ١١٣.

الزكي، رحاب كمال محمود. (٢٠٢٠)." قياس أثر جودة المراجعة على دقة تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم في ظل التحول الرقمي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، ***مجلة الفكر المحاسبي***، كلية التجارة- جامعة عين شمس، المجلد ٢٤، العدد ٢، ص ١- ٥٨، متاحة على: http://search.mandumah.com/Record/1065542

العماوي، إيمان علي فؤاد علي. (٢٠٢٠)." تحليل منافع ومعوقات تطبيق تعديلات المعايير الدولية لتقرير المراجعة في جمهورية مصر العربية دراسة ميدانية"، ***دراسة ماجستير غير منشورة***، كلية التجارة – جامعة طنطا

بخيت، محمد عبد النبي محمد. (٢٠١٧)." أثر المحتوى المعلوماتي لفقرة أمور المراجعة الأساسية في التقرير الجديد لمراقب الحسابات على قرار الاستثمار بالأسهم :دراسة تجريبية"، ***مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية***، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، المجلد ٥٤، العدد ١، ص ٣٩١- ٤٢٠

حسن، إيمان عبد الفتاح. (٢٠١٩)." دراسة تحليلية لأثر تطوير المحتوي المعلوماتي لتقرير مراجع الحسابات على تضييق فجوة توقعات المراجعة مع دراسة ميدانية"، ***المجلة المصرية للدراسات التجارية***، كلية التجارة – جامعة المنصورة، ص ٢٦٢- ٣٠٧، متاحة على: http://search.mandumah.com/Record/1118878

حسين، هدى طارق أحمد. (٢٠١٨)." أثر إدراج فقرة قضايا المراجعة الرئيسية بتقرير المراجع المستقل على فجوة التوقعات في المراجعة (مع دراسة ميدانية)"، ***رسالة ماجستير غير منشورة***، كلية التجارة – جامعة طنطا.

ربيع، مروة إبراهيم. (٢٠١٨)." دور المحاسب الإداري في ترشيد قرار تبني نظم تخطيط موارد المشروع المستندة على الحوسبة السحابية– مع دراسة استطلاعية على المنظمات الصناعية المصرية"، ***مجلة المحاسبة والمراجعة***، كلية التجارة – جامعة بني سويف، ص ١–٤٩

شحاتة، شحاتة السيد. (٢٠٢٢)." نحو دور فاعل للمراجع الداخلي في إدرة مخاطر الأمن السيبراني في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، ***المؤتمر العلمي الدولي الاول، كلية التجارة*** – *جامعة السادات*، رؤية الفكر المالي والاداري في عصر الرقمنة لتحقيق التنمية المستدامة ٢٠٣٠، ص ٢٦–٣٧.

شحاته، محمد موسى على. (٢٠٢٠)."قياس أثر تفعيل أنشطة المراجعة الداخلية لآليات التحول الرقمي على تعزيز المساءلة والشفافية وتحسين الأداء الحكومي مع دليل ميداني بالبيئة المصرية"، ***المجلة العلمية للدراسات المحاسبية***، كلية التجارة– جامعة قناة السويس، المجلد ٢، العدد ١، ص ٧٠٣– ٧٨٧

https://www.researchgate.net/publication/354683979

على، عبد الوهاب نصر. (٢٠٢١)." أثر جائحة كورونا على تقرير مراقب الحسابات: أثر أزمة كورونا على الاقتصاد القومي– المقترحات والحلول"، ***المجلة العلمية – التجارة والتمويل***، كلية التجارة– جامعة طنطا، المجلد الأول، أبريل، ص ١٥٧– ١٧٢

..... (٢٠٢٢)." مهنة المحاسبة في مواجهة تداعيات التحول الرقمي في مصر (قصور الممارسة وحتمية التطوير)"، ***المؤتمر العلمي الدولي الأول***، *كلية التجارة– جامعة السادات*، رؤية الفكر المالي والإداري في عصر الرقمنة لتحقيق التنمية المستدامة ٢٠٣٠، ص١٥–٢٥

علي، محمود أحمد أحمد، صالح علي صالح علي. (٢٠٢٢)." أثر الإفصاح عن تقرير إدارة مخاطر الأمن السيبراني على قرار الاستثمار بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة تجريبية"، ***المؤتمر العلمي الخامس لقسم المحاسبة والمراجعة*** – كلية التجارة جامعة الإسكندرية، تحديات وآفاق مهنة المحاسبة والمراجعة في القرن الحادي والعشرين

عيد، عماد الدين محمود على. (٢٠٢٠)."مدخل محاسبي مقترح لتقييم دور انترنت الأشياء في تطوير الإفصاح عن التنمية المستدامة – دراسة ميدانية"، ***المجلة العلمية للدراسات المحاسبية***، كلية التجارة – جامعة قناة السويس، العدد الأول، الجزء الأول، ص ١١٨– ١٦٤

محمود، عبد الحميد العيسوي. (٢٠١٨)." محددات الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية في تقرير المراجع الخارجي مع دراسة ميدانية في بيئة الممارسة المهنية المصرية"، ***مجلة البحوث المحاسبية***، كلية التجارة– جامعة طنطا، العدد الأول، ص ٤٧٠– ٥٣٤ متاحة على: https://search.mandumah.com/Record/940697

مطاوع، أحمد كمال إبراهيم. (٢٠٢١)." أثر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية في تقرير مراقب الحسابات على قرارات الاستثمار في ضوء تباين خصائص الشركات ومجالس إداراتها بالمملكة العربية السعودية، دراسة تطبيقية"، ***مجلة البحوث المالية والتجارية***، كلية التجارة– جامعة بورسعيد، المجلد ٢٢، العدد الأول، ص١–٦١

منصور، أشرف محمد إبراهيم. (٢٠١٧)." الإعلام عن الأمور الرئيسية للمراجعة في تقرير المراجع الخارجي ومدى فائدته لمستخدمي القوائم المالية في بيئة الأعمال المصرية (دراسة ميدانية)"، ***مجلة المحاسبة والمراجعة***، كلية التجارة– جامعة بني سويف، المجلد الخامس، العدد الثالث، ص ١– ٥٢

نخال، أيمن محمد صبري. (٢٠٢٠أ)." أثر استخدام تكنولوجيا سلسلة الكتل الرقمية "البلوك شين" على مسئولية مراجع الحسابات"، ***مجلة الفكر المحاسبي***، كلية التجارة– جامعة عين شمس، العدد الأول، ص ١–٥٨.

..... (٢٠٢٠ب)." أثر البيانات الضخمة على المراجعة"، ***مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية***، كلية التجارة– جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، المجلد الرابع، ص ١– ٤٤

نصير، عبد الناصر عبد اللطيف. (٢٠٢١)." أثر التحول الرقمي على عدم تماثل المعلومات: دليل من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودية"، ***مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية***– قسم المحاسبة والمراجعة، العدد الثاني، المجلد الخامس، ص ٤٣٨– ٤٩٤. معرف الوثيقة الرقمي:10.21608/aljalexu.2021.186535

References:

Abdullatif, M., Al-Rahahleh, A. S.(2020)," Applying a new audit regulation: Reporting Key Audit Matters in Jordan", ***International Journal of Auditing,*** 24, pp. 268–291

Backof, A., Bowlin, K. and Goodson, B.(2014), "The Impact of Proposed Changes to the Content of the Audit Report on Jurors' Assessments of Auditor Negligence", available at: https://pages.business.illinois.edu/accountancy/wp-content/uploads/sites/12/2014/09/Doctoral-Consortium-Session-III-Goodson-Backof-Bowlin.pdf

Badawy, H. A. (2021), The Impact of Assourance Quality and Level on Cybersecurity Risk Management Program on Non-Professional Egyptian Investors' Decisions: An Experimental Study", ***Alexandria Journal of Accounting Research***, 5(3),pp. 1-56.

Bonson, E.& Bednárová, M.(2019)," Blockchain and its implications for accounting and auditing", ***Meditari Accountancy Research***,27(5),pp.725-740. DOI 10.1108/MEDAR-11-2018-0406

Brasel, K., Doxey, M.M., Grenier, J.H., & Reffett, A.(2016)," Risk Disclosure preceding Negative outcomes: The Effects Of Reporting Critical Audit Matters on Judgments of auditor liability", ***The Accounting Review,*** (91) 5, pp. 1345-1362.

Brown-L.H.& Vasarhelyi, M.A.(2015),"Big Data and Audit Evidence", ***Journal of Emerging Technologies In Accounting***,12,pp.1-16. doi: 10.2308/jeta-10468

Christensen, B.E., Glover, S.M. and Wolfe, C.J. (2014), "Do critical audit matter paragraphs in the audit report change nonprofessional investors' decision to invest?", ***Auditing: A Journal of Practice and Theory***, 33 (4), pp. 71-93. doi: 10.2308/ajpt-50793

Chou, D.C.(2015)," Cloud computing risk and audit issues", **Computer *Standards & Interfaces***, 42, pp.137–142. http://dx.doi.org/10.1016/j.csi.2015.06.005

Cowperthwaite, P. (2012)," Unlocking the value", ***CA Magazine***, 145(2), pp. 48–49. doi: 10.1111/j.1937-5956.2007.tb00165.

Dempsey, K.(2018)," The Impact of IT Risk on External Audit Reports", ***Master's Thesis***, Johannesburg University. Published by ProQuest LLC

Garanina, T., Ranta, M., Dumay, J.(2021)," Blockchain in accounting research: current trends and emerging topics", ***Accounting, Auditing & Accountability Journal***, https://doi.org/10.1108/AAAJ-10-2020-4991. Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=4008005

Gauthier, M. P., Brender, N. (2021)," How do the current auditing standards *fi*t the emergent use of blockchain?", ***Managerial Auditing Journal***, 36(3), pp. 365-385

Gold, A., Gronewold, U., Pott, C.(2012), " The ISA 700 Auditor's Report and the Audit Expectation Gap – Do Explanations Matter?", ***International Journal of Auditing***, 16, pp. 286–307. doi:10.1111/j.1099-1123.2012.00452.x

Gray, G.L., Turner J. L., Coram, P. J., Mock, T. J.(2011), Perceptions and Misperceptions Regarding the Unqualified Auditor's Report by Financial Statement Preparers, Users, and Auditors", ***Accounting Horizons,*** 25(4), pp. 659–684. doi: 10.2308/acch-50060

Gutierrez, E., Minutti-Meza, M., Tatum, K. W., & Vulcheva, M. (2018), "Consequences of adopting an expanded auditor's report in the United Kingdom", ***Review of Accounting Studies***, 23(4), 15431587. https://doi.org/10.1007/s11142-018-9464-0

Han, S., Rezaee, Z., Xue, L. & Zhang, J. H. (2016), "The Association between Information Technology Investments and Audit Risk", ***Journal of Information Systems***, 30(1), pp. 93–116. doi: 10.2308/isys-51317

International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB). (2015a), "New and Revised Auditor Reporting Standards and Related

Conforming Amendments".

available at: https://www.ifac.org/publications-resources/glance-new-and-revisedauditor-reporting-standards-and-related-conforming-ame

International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB). IAASB.(2015b),"International Standard on Auditing 701 Communicating Key Audit Matters in the Independent Auditor's Report", Available at: https://www.ifac.org/publications-resources/international-standard-auditingisa-701-newcommunicating-key-audit-matters-i

Ismail, A. (2019), "Examining the Informational Content of the Proposed Key Audit Matters in the Auditor's Report: A Field Study", Master's Thesis, Tanta University

Kachelmeier, S.J., Schmidt, J.J., & Valentine, K. (2014), " The Disclaimer Effect of Disclosing Critical Audit Matters in the Auditor's Report", Available at: https://pcaobus.org/News/Events/Documents/10272014_CEA/Disclaimer_Effect.pdf

----------(2018)," Do Critical Audit Matter Disclosures Protect Auditors by Forewarning Users of Misstatement Risk?", Available at: https://www.semanticscholar.org/paper/Do-Critical-Audit-Matter-Disclosures-Protect-By-of-Kachelmeier-Schmidt/5400b6be2c35cdbc867cf1b60bad05cfdc71638d?sort=relevance&pdf=true

Working paper, available at: https://papers.ssrn.com/sol3/ papers.cfm? abstract_id=2481284

Khanom, T. (2020), "The Accountancy Profession in the Age of Digital Transformation: Challenges and Opportunities", ***International Journal of Creative Research Thoughts (IJCRT)***, 8(2).

Kitiwong, W. and Sarapaivanich , N. (2020)," Consequences of the implementation of expanded audit reports with key audit matters (KAMs) on audit quality", ***Managerial Auditing Journal***, 35(8), pp. 1095-1119. DOI 10.1108/MAJ-09-2019-2410

Li, H., Hay, D. Lau, D. (2019), "Assessing the impact of the new auditor's report", ***Pacific Accounting Review***, 31(1), pp. 110-132. doi: 10.1108/PAR-02-2018-0011

Li, H., No, W. G., Boritz, J. E.(2020)," Are External Auditors Concerned about Cyber Incidents? Evidence from Audit Fees", ***Auditing: A Journal of Practice & Theory,*** 39(1), pp. 151–171. doi: 10.2308/ajpt-52593

Lindsay,.J.B., Doutt, A., Lde, A.(2019)," Emerging Technologies, Risk, and the Auditor's Focus", ***Center for Audit Quality,*** July. Available at: https://corpgov.law.harvard.edu/2019/07/08/emerging-technologies-risk-and-the-auditors-focus/

Liu, M., Wu, K., Xu, J. J.(2019)," How Will Blockchain Technology Impact Auditing and Accounting: Permissionless versus Permissioned Blockchain", ***Current Issues in Auditing***, 13(2), pp. A19–A29. DOI: 10.2308/ciia-52540

Ma, J., Coram, P., Troshani, I.(2021)," The Effect of Key Audit Matters and Uncertainty Disclosures on Auditors' Accountability Perceptions and Fair Value Decisions" . Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3718508 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3718508

Mohamed, Hoda Hussien. (2017)," Challenges Faced External Auditor Towards the Cloud Computing: An Empirical Study", كلية التجارة– جامعة بنها، ***مجلة الدراسات والبحوث التجارية*** **pp**. 703 – 731. http://search.mandumah.com/Record/935168

Mock, T. J., Bédard, J., Coram, P. J., Davis, S. M., Espahbodi, R. & Warne, R. C. (2013).,"The audit reporting model: Current research synthesis and implications", ***Auditing: A Journal of Practice & Theory***, 32(Supplement 1), pp. 323–351. doi: 10.2308/ajpt-50294.

Morabito,V.(2017),Business Innovation Through Blockchain", The B³ Perspective. Switzerland: Springer International Publishing AG. doi: 10.1007/978-3-319-48478-5

Moudud-Ul-Huq, S., Asaduzzaman, Md., Biswas, T.(2020)," Role of cloud computing in global accounting information systems", ***The Bottom Line***, 33(3), pp. 231-250

Nguyen, L. and Kend, M. (2021), "The perceived impact of the KAM reforms on audit reports, audit quality and auditor work practices: stakeholders' perspectives**",** ***Managerial Auditing Journal,*** 36 (3), pp. 437-462. doi: 10.1108/MAJ-10-2019-2445

Nicolaou, C.A., Nicolaou, A.I. and Nicolaou, G.D. (2012), "Auditing in the cloud: challenges and opportunities", ***CPA Journal***, Vol. 82 No. 1, pp. 66-70.

Özcan, A.(2021)," What Factors Affect the Disclosure of Key Audit Matters? Evidence from Manufacturing Firms", ***International Journal of Management Economics and Business***, 17(1), pp.149- 161. http://dx.doi.org/10.17130/ijmeb.796444

Parviainen, P., Tihinen, M., Kääriäinen, J., and Teppola, S.(2017), "Tackling the digitalization challenge: how to benefit from digitalization in practice", ***International Journal of Information Systems and Project Management***, 5(1), pp.63-77. doi: 10.12821/ijispm050104

Porter, B.(1993)," An Empirical Study of the Audit Expectation – Performance Gap", ***Accounting and Business Research,*** 24(93), pp. 49-68

Pratoomsuwan, T., Yolrabil, O.(2020)," Key audit matter and auditor liability: evidence from auditor evaluators in Thailand" , ***Journal of Applied Accounting Research***, 21(4), pp. 741-762

PwC (PricewaterhouseCoopers).(2014)," Delivering the value of the audit: New insightful audit reports", available at: https://www.pwc.com/gx/en/audit-

services/publications/assets/pwc-auditing-report-new-insightful.pdf

Reid, L. C., Carcello, J.V., Li., C., Neal, T. L.(2018), " Impact of Auditor Report Changes on Financial Reporting Quality and Audit Costs: Evidence from the United Kingdom"**,** http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2647507.

Reintjes, C.C.(2015)," Key Audit Matters: Questions and Answers", ***Special Feature Influence***, July, pp. 31-34

Rosati, P., Gogolin, F., & Lynn, T. (2020), "Cyber-security incidents and audit quality", ***European Accounting Review***, pp.1-28. https://doi.org/10.1080/09638180.2020.1856162

Rusmin, R. & Evans, J.(2017), Audit quality and audit report lag: Case of Indonesian listed companies. ***Asian Review of Accounting***, 25(2), pp. 191–210. doi: 10.1108/ARA-06-2015-0062.

Segal, M. (2017)," ISA 701: Key Audit Matters – An Explanation of The Rationale and Possible Unintended Consequences In A South African" , ***Journal of Economic and Financial Sciences,*** 10(2), pp. 376-391

……(2019),"Key audit matters: insight from audit experts", ***Meditari Accountancy Research***, 27, (3), pp. 472-494. doi: 10.1108/MEDAR-06-2018-0355

Setty, K.& Bakhshi, R.(2013)," What Is Big Data and What Does It Have to Do With IT Audit?", ***ISACA Journal*** **3**, pp. 1-3. https://www.isaca.org/resources/isaca-journal/past-issues/2013/what-is-big-data-and-what-does-it-have-to-do-with-it-audit

Sirois, L., Bédard, J. & Bera, P.(2018), The Informational Value of Key Audit Matters in the Auditor's Report: Evidence from an Eye-tracking Study", ***Accounting Horizons***, 32(2), pp.141–162. https://doi.org/10.2308/acch-52047.

Sneller, L., Bode, R.., Klerkx, A.(2016)," Do IT Matters Matter? IT-related key Audit Matters in Dutch Annual Reports", ***International Journal of Disclosure and Governance***, 14 (2), pp.139–151. www.palgrave.com/journals

Solms, R. V. &Willett, M.(2016), Cloud Computing Assurance – A Review of Literature Guidance ", ***Information & Computer Security***, 25 (1), pp. 26-46. doi: 10.1108/ICS-09-2015-0037

Taha, A. A D., Ramo,W., Alkhaffaf,H.H.K.(2021)," Impact of external auditor–cloud specialist engagement on cloud auditing challenges", ***Journal of Accounting & Organizational Change***,17(3),pp.309-331. doi: 10.1108/JAOC-08-2020-0111 The Institute of Risk Management. (2014), IRM Cyber Risk: Executive Summary. https://www.theirm.org/what-we-say/thought-leadership/cyber-risk/

Vinson, J.M., Robertson, J.C., Cockrell, R.C.(2019), "The effects of critical audit matter removal and duration on jurors' assessments of auditor negligence", ***Auditing: A Journal of Practice & Theory,*** 38 (3), pp. 183–202. https://doi.org/10.2308/ajpt-52319 World Economic Forum. (2018), The global risks report 2018, 13th edition. Available from: https://www.weforum.org/reports/the-global-risks-report-2018.

Wu, X., Fan, Y., Yang, Y.(2019), "Do Critical Audit Matters Signal Higher Quality of Audited Financial Information? Evidence from Asset Impairment", ***China Journal of Accounting Studies***, 7(2), pp.170–183. https://doi.org/10.1080/21697213.2019.1676037

Wuttichindanon, S. and Issarawornrawanich, P.(2020), "Determining factors of key audit matter disclosure in Thailand**",** ***Pacific Accounting Review,*** 32,(4), pp. 563-584. doi: 10.1108/PAR-01-2020-0004

Zhang, P. F., Shailer, G.(2020)," Changes in audit effort and changes in auditors' disclosures of risks of material misstatement", ***The British Accounting Review***, 53, pp. 1-12. https://doi.org/10.1016/j.bar.2020.100970

استمارة استقصاء

تعتبر هذه الاستمارة جزء من بحث بعنوان:

" **أثر الإفصاح عن خطر التحول الرقمي ضمن فقرة أمور المراجعة الرئيسة في تقرير مراقب الحسابات الخارجي على المحتوي المعلوماتي للتقرير: دراسة ميدانية في البيئة المصرية** "

نلتمس من سيادتكم الإجابة على الأسئلة الواردة بقائمة الاستقصاء بدقة قدر الإمكان عن الدراسة الميدانية لموضوع بعنوان" أثر الإفصاح عن خطر التحول الرقمي ضمن فقرة أمور المراجعة الرئيسة في تقرير مراقب الحسابات الخارجي على المحتوي المعلوماتي للتقرير: دراسة ميدانية في البيئة المصرية "، علما بأن جميع المعلومات التي ستدلون بها ستحظى بالسرية التامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

المفاهيم الأساسية:

أمور المراجعة الرئيسة: تشير إلى الأمور التي يراها مراقب الحسابات الأكثر أهمية في عملية مراجعة القوائم المالية، ويتم تحديدها من الأمور التي يتم توصيلها للمكلفين بالحوكمة. والغرض من إدراجها في تقرير مراقب الحسابات هو تعزيز القيمة من وراء عملية التوصيل في التقرير وتوفير المزيد من الشفافية عن عملية المراجعة التي تم تنفيذها.

التحول الرقمي: هو عملية تطبيق التقنيات الرقمية لتجديد طريقة إنجاز الأعمال من خلال التحول إلى نموذج عمل يتضمن الأنظمة والتقنيات الرقمية لتطوير الأداء والوصول به إلى المستوى الأفضل، وإبداع قيمة جديدة وتقديمها، ابتكار مزيد من المنتجات، وتقديم المزيد من الخدمات من خلال بناء استراتيجية رقمية.

مخاطر الأمن السيبراني: أي مخاطر تتعلق بحدوث خسائر مالية؛ تلك المخاطر التي تهدد عمليات الشركة متضمنة رؤيتها أو رسالتها أو سمعتها أو أصولها نتيجة إمكانية الوصول غير المصرح به للمعلومات، أو نتيجة تعطل أحد أنظمة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بها (سوء استخدام نظم المعلومات أو الإفصاح عنها أو تعطيلها أو تعديلها أو تدميرها).

البيانات الخاصة بالمشاركين:

- الاسم (اختياري): .....
- المؤهل العلمي:.....

( ) بكالوريوس

( ) دبلومة

( ) ماجستير

( ) دكتوراه

- الوظيفة الحالية: .....

عضو هيئه تدريس

مراقب حسابات

محاسب

طالب دراسات عليا

- عدد سنوات الخبرة:.....

( ) أقل من خمس سنوات

( ) من ٥ ـ ١٠ سنوات

( ) من ١٠ ـ ٢٠ سنة

( ) أكثر من ٢٠ سنة

يري البعض أن الإفصاح عن خطر التحول الرقمي ضمن أمور المراجعة الرئيسة في تقرير مراقب الحسابات سيؤدي إلي تحسين وزيادة المحتوي المعلوماتي للتقرير، من فضلك حدد مدى أهمية كل منها من وجهة نظرك:

الرقم	العبارة	أوافق بشدة (٥)	أوافق (٤)	محايد (٣)	لا أوافق (٢)	لا أوافق بشدة (١)
١	**يوفر الإفصاح عن فقرة أمور المراجعة الرئيسة في تقرير مراقب الحسابات الجديد معلومات ملائمة ودقيقة مقارنة بالتقرير التقليدي مما يساعد اصحاب المصالح علي اتخاذ قراراتهم.**					
٢	**يؤثر الإفصاح عن خطر التحول الرقمي ضمن أمور المراجعة الرئيسة علي قرارات الاستثمار التي يتخذها أصحاب المصالح (المستثمرين).**					
٣	**يوفر الإفصاح عن خطر التحول الرقمي ضمن أمور المراجعة الرئيسية معلومات هامة تحقق الرضا لمتخذي القرارات.**					
٤	**يساعد الإفصاح عن خطر التحول الرقمي ضمن أمور المراجعة الرئيسة أصحاب المصالح علي فهم بعض الأمور الهامة وبالتالي التأثير علي القرارات التي سيتخذونها.**					
٥	**يساعد الإفصاح عن خطر التحول الرقمي ضمن فقرة أمور المراجعة الرئيسة علي فهم المستخدمين لعملية المراجعة ومحدداتها ومخاطرها.**					
٦	**يعمل الإفصاح عن خطر التحول الرقمي ضمن فقرة أمور المراجعة الرئيسة علي تضييق فجوة المعلومات في المراجعة نتيجة لتوفر المعلومات التي يحتاجها مستخدمي التقرير.**					
٧	**إضافة خطر التحول الرقمي ضمن فقرة أمور المراجعة الرئيسة تجعل تقرير المراجعة غير موحد عن طريق إضافة فقرة غير نمطية مما يجعل التقرير أكثر تعبيرا عن حالة الشركة وحجمها وحالتها المادية.**					
٨	**يؤدي الإفصاح عن خطر التحول الرقمي ضمن فقرة أمور المراجعة الرئيسة إلي تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الإدارة ومراقبي الحسابات وبالتالي تخفيض عدم تماثل المعلومات بين المستخدمين والإدارة عن الأداء المالي للشركة الأمر الذي من شأنه يساعد المستخدمين علي اتخاذ قرارات علي قدر كبير من الدقة.**					

وُجِد أن تضمين خطر التحول الرقمي ضمن أمور المراجعة الرئيسة في تقرير مراقب الحسابات يؤثر على عمله بطرق مختلفة، من فضلك حدد مدى أهمية كل منها من وجهة نظرك:

الرقم	العبارة	اوافق بشدة (٥)	أوافق (٤)	محايد (٣)	لا أوافق (٢)	لا أوافق بشدة (١)
١	يؤكد حرص مراقب الحسابات على الإفصاح عن خطر التحول الرقمي ضمن أمور المراجعة الرئيسة علي استقلاله وأنه لا يرضخ لأي ضغوط من جانب الإدارة.					
٢	يتوسع مراقبو الحسابات في إجراءاتهم كاستجابة لارتفاع خطر المسئولية القانونية والسمعة المرتبطة بالإفصاح عن خطر التحول الرقمي ضمن أمور المراجعة الرئيسة.					
٣	يُمكن الإفصاح عن خطر التحول الرقمي ضمن أمور المراجعة الرئيسة مراقب الحسابات من مراجعة وفحص استراتيجيات إدارة المخاطر المرتبطة بالتحول الرقمي ومسح الثغرات الأمنية في الشبكة وفحص مدى قابليتها للاختراق، ومراجعة البنية التحتية، ومراجعة الضوابط والاجراءات المتخذة للحد من المخاطر.					
٤	يؤكد حرص مراقب الحسابات علي الإفصاح عن خطر التحول الرقمي ضمن أمور المراجعة الرئيسة علي توفير الوسائل التقنية والاجراءات الالكترونية الآمنة لتحقيق الأداء الجيد، وزيادة الثقة في التقارير المالية والتشغيلية الذكية.					
٥	يؤدي استبعاد خطر التحول الرقمي كأحد أمور المراجعة الرئيسة إلى ازدياد احتمال اتهام مراقب الحسابات بالإهمال والتقصير وبالتالي ازدياد المسئولية القانونية.					
٦	يؤدي الإفصاح عن خطر التحول الرقمي ضمن فقرة أمور المراجعة الرئيسة لعدة سنوات إلي تقليل احتمال تعرض مراقب الحسابات للمساءلة القانونية.					
٧	يدفع الإفصاح عن خطر التحول الرقمي ضمن فقرة أمور المراجعة الرئيسة مراقب الحسابات لزيادة أتعاب عملية المراجعة خوفا من الزيادة المحتملة في المسئولية القانونية.					
٨	يؤدي انخفاض عدد مخاطر التحول الرقمي التي يتم الإفصاح عنها ضمن فقرة أمور المراجعة الرئيسة إلى تخفيض المسئولية القانونية لمراقب الحسابات.					
٩	يؤدي قيام مراقب الحسابات ببذل العناية المهنية الواجبة وإعطاء مزيدا من الشك المهني عند جمع أدلة الاثبات وعند تنفيذ عملية المراجعة إلى تجنب خطر التقاضي.					
١٠	يؤدي إفصاح مكاتب المراجعة الكبرى عن عدد كبير من أمور المراجعة الرئيسة المرتبطة بخطر التحول الرقمي إلى انخفاض احتمال تعرض مراقب الحسابات للمقاضاة.					
١١	يؤدي الإفصاح عن خطر الأمن السيبراني ضمن فقرة أمور المراجعة الرئيسة إلى تخفيض أتعاب عملية المراجعة في الشركات التي تقوم بالإفصاح عن خطر الأمن السيبراني.					
١٢	يؤدي الإفصاح عن خطر التحول الرقمي ضمن فقرة أمور المراجعة الرئيسة إلى توسيع نطاق عملية المراجعة وتقييم المخاطر لتشمل المخاطر الناشئة نتيجة تطبيق التحول الرقمي.					

وشكرا لحسن تعاونكم معنا

الباحثتان

محددات النمو الاقتصادى الاحتوائى
فى الاقتصاد المصرى

د. ياسر ابراهيم محمد داود *
د.عصام احمد البدرى **

(*) **د. ياسر ابراهيم محمد اود :** استاذ الاقتصاد المساعد ووكيل كلية التجارة لشئون التعليم والطلاب – جامعة مدينة السادات

Email: yst-dawoud09@yahoo.com

(**) **د. عصام أحمد البدري:** أستاذ الاقتصاد المساعد ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة - كلية التجارة – جامعة المنوفية ، ويهتم الباحث بقضايا النمو الاقتصادى ومشاكل الاقتصاد المصرى
Email : esamahmed1981@gmail.com

الملخص:

يناقش البحث محددات النمو الاقتصادى الاحتوائى فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة من ١٩٩٠ حتى ٢٠٢٠،حيث يستعرض الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع مع تحديد العوامل المحددة لمعدلات النمو الاقتصادى الاحتوائى فى الاقتصاد المصرى،و تحليل واقع النمو الاقتصادى الاحتوائى فى الاقتصاد المصرى،و بناء نموذج قياسى للعوامل المحددة للنمو الاقتصادى الاحتوائى فى الاقتصاد المصرى ،وذلك من خلال الاعتماد على مؤشر النمو الاقتصادى الاحتوائى كمتغير تابع،ومجموعة المتغيرات المستقلة وهى(الانفاق على التعليم-الانفاق على الصحة-الاستثمار الخاص المحلى-الاستثمار الأجنبى المباشر-معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى-معدل النمو السكانى-معدل التضخم-الانفتاح على الاقتصاد العالمى-الائتمان المصرفى)،وذلك باستخدام أسلوب التكامل المشترك بطريقة جوهانسن،وتوصل البحث إلى أن هناك توازنية طويلة الاجل بين مؤشر النمو الاقتصادى الاحتوائى والمتغيرات المحددة له.وأن النموالاقتصادى الاحتوائى فى الاقتصاد المصرى يتأثر بشكل إيجابى بكلًا من الانفاق على التعليم،تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر،معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى،الانفتاح على الاقتصاد العالمى،والائتمان المصرفى. وفى المقابل يتأثر بشكل سلبى بكلًا من الانفاق على الصحة ،الاستثمار الخاص المحلى،معدل النمو السكانى ،ومعدل التضخم،كما أظهرت النتائج معنوية جميع المتغيرات عند مستوى ٥% ماعدا معدل النمو السكانى والاستثمار الأجنبى المباشر.تم التوصل إلى ان النمو الاقتصادى لم يكن احتوائيًا فى الاقتصاد المصرى.

الكلمات المفتاحية:النمو الاقتصادى الاحتوائى،المؤشرات الاقتصادية،الاقتصاد المصرى،النمو الاقتصادى،التكامل المشترك.

Abstract:

The research discusses the determinants of inclusive economic growth in the Egyptian Economy during the period from 1990 to 2020, where it reviews literature studies related to the topic with determining the determinants of inclusive economic growth rates in the Egyptian economy, analyzing the reality of inclusive economic growth in the Egyptian economy, and building a econometric model for the factors that determinant of inclusive economic growth in the Egyptian economy, by relying on the inclusive economic growth indicator as a dependent variable, and the set of independent variables (spending on education - spending on health - domestic private

investment - foreign direct investment - GDP growth rate - population growth rate Inflation rate - openness to the global economy - bank credit), using Johansen Co-integration. The research concluded that there is a long-term equilibrium between the indicator of inclusive economic growth and the variables that determine it. The inclusive economic growth in the Egyptian economy is positively affected by spending on education, foreign direct investment flows, GDP growth rate, openness to the global economy, and bank credit. . On the other hand, it is negatively affected by health spending, domestic private investment, population growth rate, and inflation rate. The results showed significant significance of all variables at the 5% level, except for the population growth rate and foreign direct investment. It was concluded that economic growth was not inclusive in The Egyptian economy.

Keywords: inclusive economic growth, economic indicators, the Egyptian economy, economic growth, Johansen Co-integration..

مقـدمــة:

يوجد إجماع فى الأوساط الاكاديمية على المستوى الدولى خلال العقود الثلاثة الماضية على أن تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادى يُعد السبب الرئيسى فى إحداث انخفاض جوهري فى معدلات الفقر فى المجتمع. وتمثل تجربة دول شرق أسيا دليل على ذلك، ومع ذلك وجهت انتقادات لهيكل ونمط النمو الاقتصادى في بعض دول العالم، وذلك لعدم تلبية النمو الاقتصادى للاحتياجات التنموية للفقراء، فضلاً عن ظهور بعض المشاكل والقضايا الأخرى منها ارتفاع معدلات البطالة وزيادة التفاوت فى توزيع الدخل. ولذلك بدأت الحكومات والمؤسسات والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية تتحدث عن النمو الاقتصادى الاحتوائى فى محاولة لجعل فوائد النمو أكثر احتوائية، ولذلك أصبح جعل النمو احتوائيًا ذات أولوية على المستوى الدولى من قبل المنظمات الدولية مثل منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية والبنك الدولى، وصندوق النقد الدولى. وهذا التغيير ناتج من حقيقة أن فوائد ومنافع النمو أصبحت مركزة في أيدى قلة من الأغنياء بينما انخفضت حصة الدخل التى تذهب إلى العمال فى معظم الدول.

لذلك فلابد من الاهتمام بنمط للنمو الاقتصادى يأتى بثماره فى الحد السريع من أعداد الفقراء ويحقق نمو مستدام بالإضافة إلى تحقيق توزيع عادل للدخول لصالح الطبقات الفقيرة أى يراعى أربعة اعتبارات أساسية: المساواة، تكافؤ الفرص، تهيئة البيئة الملائمة للقائمين بعملية النمو

والمشاركين فى تحقيقه، وتأهيل الكوادر البشرية المنتجة التي تضمن استدامة التنمية وأكدت دراسة لصندوق النقد الدولي فى يناير ٢٠١٧ عن تأثير السياسات الاقتصادية الكلية الهيكلية وعدم العدالة فى توزيع الدخل فى الدول منخفضة الدخل، أنه بالرغم من تحقيق نمو اقتصادى مرتفع فى العقدين الماضيين إلا أنه لا يزال موجود قدر كبير من عدم العدالة فى توزيع الدخل مما يضعف وتيرة واستمرارية النمو والاستقرار الاقتصادى لهذه الدول فى المستقبل. ويتجه الصندوق فى الوقت الحالى إلى تحويل اتجاه عمله لإيجاد سبل لترجمة أسباب عدم العدالة فى توزيع الدخل إلى سياسات تسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادى الاحتوائى.

كما يتضح من تطور أداء الاقتصاد المصرى، أنه لم يكن النمو الاقتصادى فى مصر احتوائى للجميع ، والدليل على ذلك :

- إن فترات النمو المتزايد لم تؤدى إلى تخفيض ملحوظ فى معدلات الفقر أو شمولية النمو الذى يتشارك الجميع فى الاستفادة من منافعه .
- تزايد معدلات الفقر فى المناطق الريفية بالمقارنة بالمناطق الحضارية .
- إرتفاع معدلات الفقر بصعيد مصر بالمقارنة مع الوجه البحرى.
- إرتفاع معدل البطالة ، خاصة بين حاملى المؤهلات العليا .

وحتى مع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى عام ٢٠١٦، حقق الاقتصاد المصرى معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادى ولكن تزايد أعداد الفقراء في المجتمع، وبالتالي اكتسب مفهوم النمو الاقتصادى الاحتوائى اهتمامًا خاصًا من خلال اتخاذ اجراءات اضافية للحماية الاجتماعية والمتمثلة في التحويلات النقدية للمواطنين للتخفيف من الأثار السلبية لبرنامج الاصلاح الاقتصادى ولزيادة المساواة فى المشاركة وتوزيع العوائد على الفقراء ، مع الاهتمام والتركيز على بناء القدرات البشرية من خلال زيادة الإنفاق على التعليم والصحة، وكذلك تبنى الحكومة المصرية بعض المشروعات التنموية فى ريف مصر وفى المناطق العشوائية من خلال مشروع حياة كريمة .

وفى إطار خطة التنمية المستدامة للدولة ٢٠٣٠ تعتمد الرؤية على مفهوم التنمية الشامل والذى يقوم على عدالة التوزيع، اتاحة الفرص الاقتصادية الممكنة، وضمان الحقوق الاجتماعية لجميع فئات المجتمع، لذلك توجه الحكومة الكثير من الموارد للبنية التحتية لدعم المشروعات التى

تخلق فرص عمل، برامج الحماية الاجتماعية (مثل تكافل وكرامة) للوصول إلى الفئات الأكثر فقرًا فى المجتمع، والاهتمام بالإسكان الاجتماعى وتطوير العشوائيات.

الإطار المنهجى للبحث :

١. مشكلة البحث:

على الرغم من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادى فى الاقتصاد المصرى فى بعض الفترات خلال الفترة (١٩٩٠– ٢٠٢٠)، وبالرغم أيضًا من وصوله إلى قمتين نمو في عام ٢٠٠٠و ٢٠٠٨ بنسبة حوالى ٦.٤%، ٧.٢% على التوالى فإنها لم تحقق الاستدامة وبالتالى لم يتحقق النمو الاقتصادي الاحتوائى، فالاستدامة مهمة لتحقيق النمو الاقتصادى الاحتوائي فالعلاقة بينهما متبادلة، فقد وصل متوسط معدل النمو فى الفترة (١٩٩٠– ٢٠٢٠) إلى ٤.٤% فى نفس الوقت هذا النمو لم يترتب عليه توليد فرص العمل الكافية لاستيعاب العمالة والشباب المؤهلين وبالتالي زيادة الفئات المستبعدة من النمو فقد وصل معدل البطالة إلى ٧.٩% عام ٢٠٢٠، ونسبة البطالة بين الشباب ٣٠.٢% خلال نفس السنة، وفى نفس الوقت ارتفع معدل الفقر ليصل إلى ٣٢.٥% سنة ٢٠١٧(**الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ،٢٠١٩**)، وخاصة إذا كان النمو غير شامل للجميع، فقد لا يكفى فقد تحقيق النمو الاقتصادي كآلية رئيسية لزيادة وتعزيز رفاهية المجتمع، بل يتطلب الأمر إجراءات إضافية لضمان شمول النمو الاقتصادي أكبر قاعدة ممكنة من المستفيدين من عائداته، وعليه تتلخص مشكلة البحث في الإجابة على تساؤل أساسي **وهو ما هى العوامل المحددة لمعدلات النمو الاقتصادى الاحتوائى فى الاقتصاد المصرى ؟**

٢. فروض البحث:

يقوم البحث على اختبار فرضين رئيسيين هما :

الفرض الأول: لم يحقق الاقتصاد المصري النمو الاحتوائي المستهدف خلال الفترة من عام ١٩٩٠: ٢٠٢٠.

الفرض الثانى :هل تتوافر المحددات و العوامل المختلفة اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادى الاحتوائى فى الاقتصادى المصرى؟

ويتفرع من الفرض الثانى مجموعة من الفروض الفرعية وهى:

- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤشر النمو الاقتصادى الاحتوائى والإنفاق على التعليم فى الاقتصاد المصرى.

- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤشر النمو الاقتصادى الاحتوائى والإنفاق على الصحة فى الاقتصاد المصرى.
- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤشر النمو الاقتصادى الاحتوائى والاستثمار الخاص المحلى فى الاقتصاد المصرى.
- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤشر النمو الاقتصادى الاحتوائى ومعدل نمو الناتج المحلى الاجمالى فى الاقتصاد المصرى.
- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤشر النمو الاقتصادى الاحتوائى وتدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر فى الاقتصاد المصرى.
- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤشر النمو الاقتصادي الاحتوائى ومعدل النمو السكانى فى الاقتصاد المصرى.
- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤشر النمو الاقتصادى الاحتوائى ومعدل التضخم فى الاقتصاد المصرى.
- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤشر النمو الاقتصادى الاحتوائى والانفتاح على الاقتصاد العالمى فى الاقتصاد المصرى.
- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤشر النمو الاقتصادى الاحتوائى والائتمان المصرفى فى الاقتصاد المصرى.

٣. أهمية البحث:

تستمد الدراسة أهميتها من بروز مفهوم النمو الاقتصادى الاحتوائى على الساحة الاقتصادية خاصة مع تزايد مستويات الفقر وارتفاع معدلات البطالة فى المجتمع، فكان لا بد من الاهتمام بعدالة توزيع الدخل وتحسين مستويات المعيشة فى المجتمع ومحاربة الفقر فى المجتمع ولا يمكن الوصول إلى تحقيق هذه الأهداف إلا إذا تم تحديد العوامل والمتغيرات القادرة على احتواء الفقراء، والتى يمكن من خلالها وضع سياسات اقتصادية واجتماعية مناسبة وقادرة على تخفيض حدة الفقر فى المجتمع، ومن هنا تأتى أهمية دراسة العوامل المفسرة والمحددة لمعدلات النمو الاقتصادى الاحتوائى فى الاقتصاد المصرى.

٤. أهداف البحث:

يهدف البحث إلى القاء الضوء على مجموعة من النقاط التالية:

- ما هو وضع تحقيق النمو الاقتصادي الاحتوائى فى الاقتصاد المصرى؟
- تحديد العوامل المختلفة التي تؤثر على النمو الاقتصادي الاحتوائي في الاقتصاد المصرى.

٥. منهج البحث:

اعتمد البحث فى تحقيقه أهدافه على المنهج الاستنباطى والاستقرائى الذى يتضمن دراسة نظرية لمشكلة البحث من خلال عرض الأدبيات الاقتصادية المختلفة للتعرف على المفاهيم ذات العلاقة بالنمو الاقتصادى الاحتوائى وتحديد محددات النمو الاقتصادى الاحتوائى ، دراسة تطبيقه على الاقتصاد المصري من خلال تحليل العلاقة بين النمو الاحتوائى ومحدداته عن طريق اختيار Co-integration test بين السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وذلك باستخدام منهجية Johansen cointegration، بالاعتماد على برنامج Eviews-11، اعتمد البحث بشكل رئيسى على الدراسات والبحوث العلمية المنشورة فى المجلات العلمية أو المؤتمرات ذات العلاقة بموضوع البحث، بالإضافة إلى إحصائيات وتقارير البنك الدولى ، والبنك المركزى المصرى والجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء بما يساهم فى الوصول إلى نتائج تحقق أهداف البحث.

٦. حدود البحث:

اقتصر البحث على دراسة النمو الاقتصادى الاحتوائى ومحدداته فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة من (١٩٩٠- ٢٠٢٠).

٧. خطة البحث:

يتضمن البحث الإطار المنهجى للبحث الذى يشتمل على المقدمة والمشكلة والأهداف والأهمية وفروض ومنهج البحث بالإضافة إلى سبعة أجزاء وهى:

أولًا: الدراسات السابقة.

ثانيًا: مفهوم النمو الاقتصادي الاحتوائى.

ثالثًا: عوامل تحقيق النمو الاقتصادى الاحتوائى .

رابعًا: تحليل واقع النمو الاقتصادى الاحتوائى فى الاقتصاد المصرى.

خامسا: محددات النمو الاقتصادى الاحتوائى فى الاقتصاد المصرى .
سادسا: دراسة قياسية لمحددات النمو الاقتصادى الاحتوائى فى الاقتصاد المصرى.
سابعا: خاتمة البحث وتشمل نتائج وتوصيات البحث.

أولاً: الدراسات السابقة:

بعد الأزمة المالية العالمية فى عام ٢٠٠٨، أصبح النمو الاقتصادى الاحتوائى قضية مهمة على المستوى النظرى والتجريبى فى البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء ، ولقد قامت مجموعة من الدراسات بتوضيح مفاهيم النمو الاقتصادى الاحتوائى، ودراسات أخرى أوضحت علاقة النمو بالفقر وسوء توزيع الدخل، وأخرى تناولت مقومات النمو الاحتوائى ، و أخرى تناولت مؤشرات قياس النمو الاقتصادى الاحتوائى .

هناك العديد من الدراسات التي أوضحت أن النمو الاقتصادى له أثر ايجابى فى الحد من الفقر وانتشاره، بمعنى أدق غير كافى للحد من الفقر وانتشاره فى المجتمع، وحتى يكون للنمو أثر إيجابى لابد أن يكون مقترن بتوزيع عادل للدخول بين افراد المجتمع وهو ما تم تسميته بالنمو المناصر أو المحابى للفقراء فى المجتمع، والذى يأخذ بعين الاعتبار حالة التفاوت في توزيع الدخول بين أفراد المجتمع مثل دراسة (الهوارى، ٢٠١٦)، و دراسة (سيد أحمد، ٢٠١٨).

وتعتبر دراسة (Kuzents, 1995) من أوائل الدراسات التى تناولت أثر النمو الاقتصادى على عدالة توزيع الدخل فى المجتمع، حيث قام بجمع سلسلة زمنية لبيانات احصائية لعدد من الدول هى ألمانيا،والولايات المتحدة الأمريكية ، وبريطانيا، وتوصل أنه فى المراحل الأولى للنمو الاقتصادى يزداد التفاوت فى توزيع الدخول بين أفراد المجتمع ثم بعد ذلك يتناقص التفاوت فى توزيع الدخول على المدى المتوسط والطويل وتوصل إلى أن هذه العلاقة تأخذ مقلوب حرف U يعرف بمنحنى Kuzents.

قامت دراسة (Raniere & Ramos, 2013) بتوضيح كيف تطور مفهوم النمو الشامل بمرور الوقت، وكيف حدث تحول فى الفكر التنموى من وجهة النظر بعد الحرب العالمية الثانية والتى تتابعت بدئًا من تحقيق نمو سريع وزيادة فى معدلات التصنيع كوسيلة أكثر فعالية لتحسين مستوى معيشة الفقراء في المجتمع عن طريق التنمية وصولاً إلى الحديث والنقاش حول النمو الاحتوائى اليوم.

ولقد قامت دراسة (World Bank, 2009) بتحليل الأدبيات التى تناولت تعريفات النمو الاقتصادى الاحتوائى، وتوصلت الدراسة إلى أن الحد من انتشار الفقر فى المجتمع بشكل سريع

ومستدام يتطلب تحقيق نمو اقتصادى احتوائى وذلك عن طريق تحقيق نمو سريع ومستدام على المدى الطويل، وقاعدة عريضة من النمو فى كافة القطاعات شاملة لقطاع كبير من القوى العاملة فى الاقتصاد، وبالتالى فإن النمو الاقتصادى الاحتوائى يشمل كل من نمط النمو ووتيرته المرتبطين مع بعض ويجب معالجتهما معًا.

أما دراسة (Ravallion, 2004) فقد أوضحت أن النمو الاقتصادى الاحتوائى يركز على تحسين دخل الفئات الفقيرة والمهمشة عن طريق زيادة العمالة المنتجة بدلاً من الاعانات وتحويلات الدخل المباشرة، أى التركيز على العمالة المنتجة وهو ما يميز النمو الاقتصادى الاحتوائى عن النمو المحابى أو المناصر للفقراء.

وفي محاولة التفرقة بين مفاهيم النمو الاقتصادى الاحتوائى والنمو المحابى أو المناصر للفقراء تناولت دراسة كلًا من (الأزهرى، ٢٠١١)، (Ranier, et al., 2013) تطور مفهوم النمو الاحتوائى والتفرقة بينه وبين النمو المحابى أو المناصر للفقراء، حيث عرف النمو الاقتصادى الاحتوائى بأنه العملية الانتاجية للمخرجات التي يشارك فيها جميع أفراد المجتمع وفئاته فى تحقيقه والاستفادة بشكل عادل من ثماره، وأوضح أن النمو المحابي أو المناصر للفقراء له تعريفان تعريف نسبى (هو عندما يكون النمو مصحوب بتحولات توزيعية لصالح الفئات الفقيرة أو الخضراء) وأخر مطلق (هو النمو الذى يحدث فقط عندما يستفيد الفقراء بالقيمة المطلقة مقابل مقياس الفقر المقبول).

أما في مجال الدراسات التي حاولت قياس النمو الاقتصادى الاحتوائى ،فقد حددت دراسة (Mckinley, 2010) مؤشر نمو احتوائى مركب يتألف من مجموعة من المؤشرات فى مجالات النمو والعمالة المنتجة والبنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية والقدرات البشرية، فقر الدخل والانصاف والمساواة بين الجنسين، والحماية الاجتماعية مع الأخذ فى الاعتبار الأولويات الاستراتيجية للبلد.

أما دراسة (Klasen, 2010) أوضحت أن النمو الاقتصادى الاحتوائي يجب أن يقاس بالتطبيق العملى والاستمرارية نفس الوقت، أى أوضحت أن النمو السريع ضروري للحد من الفقر ولكن يجب أن يكون النمو مستدام على المدى الطويل، وأوضحت أن النمو الشامل يزيد بشكل كبير من الفرص مثل التعليم والصحة والنقل والاتصالات والتغذية المرافق العامة للجزء المعدوم في المجتمع.

أما في مجال الدراسات الأخرى التي تناولت أهمية ومزايا النمو الاحتوائى والعوامل التى تحقق النمو الاقتصادى الاحتوائى، فتعتبر دراسة (Ali & Son, 2007) التى كانت رائدة فى قياس النمو

الاقتصادى الاحتوائى من خلال دالة الفرص الاجتماعية وكشفت النتائج التى توصلا إليها أن النمو يتم تعريفه على أنه نمو اقتصادى احتوائى إذا أدى إلى زيادة الفرص الاجتماعية، واعتمدت الدراسة على عاملين هما: (متوسط الفرص المتاحة للسكان، وكيف يتم تقاسم الفرص بين السكان).

أوضحت دراسة (Ionchorichina & Lundstrom, 2009) أن ضعف التعليم والصحة، والبنية التحتية، والوصول إلى رأس المال والائتمان، وفشل الحكومات تعتبر عقبات أمام تحقيق النمو الاقتصادي الاحتوائي في زامبيا.

أما **دراسة (Anand& Mishraond, 2015)** قامت بتحليل وقياس محددات النمو الاقتصادى الاحتوائى فى كل من الأسواق الناشئة والبلدان منخفضة الدخل، وتوصلت إلى أن استقرار الاقتصاد الكلى ، ورأس المال البشرى ، والتغييرات الهيكلية هى الأساس لتحقيق النمو الاقتصادى الاحتوائى، فى حين أن التغير التكنولوجي له تأثير أقل وضوحًا.

أما **دراسة (Tella and Alimi, 2016)** قامت بدراسة دور النمو السكانى والصحة على النمو الاقتصادى الاحتوائى فى عينة مختارة من ١٤ دولة أفريقية، وتوصلوا إلى أن النمو السكانى يقلل من النمو الاقتصادى الاحتوائى فى حين أن الإنفاق على الصحة أمر أساسي لتحسين النمو لصالح الطبقات الفقيرة في أفريقيا.

أما **دراسة (Ayinde & Yinusa, 2016)** فلقد أوضحت أن هناك علاقة سببية في اتجاه واحد من النمو الاقتصادى الاحتوائى إلى التنمية المالية من خلال مقياس العمق المالى ، وتوصلوا أيضًا أن مستوى الانفتاح على العالم الخارجي والاستثمار الرأسمالي أمر مرغوب فيه لتحقيق النمو الاقتصادي الاحتوائي فى نيجيريا.

أما **دراسة (Khan and et al, 2016)** أكدت على أن تكافؤ الفرص هو جوهر عملية النمو الاقتصادى الاحتوائى للجميع، والنمو الاقتصادى الاحتوائي يساعد على خلق فرص العمل وفرص التنمية الأخرى من خلال النمو الاقتصادى السريع والمستدام وتعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية فى تقاسم نتائج النمو عن طريق الحد من عدم تكافؤ الفرص، وقامت الدراسة بتطوير مقياس موحد للنمو الاقتصادى الاحتوائى يدمج النمو والتفاوت وإمكانية الوصول والحكم الرشيد فى مقياس واحد في باكستان، وأظهرت النتائج إلى أن استقرار الاقتصاد الكلي والعمق المالى من المحددات الهامة لتعزيز النمو الاقتصادى الاحتوائى ، والحد من الفقر وعدم المساواة فى المجتمع، في حين أن الإصلاحات فى قطاع التجارة مطلوب لزيادة كفاءة النمو الاقتصادي الاحتوائي .

أما **دراسة(Oluseye and et al., 2017)** قامت بتحديد محددات النمو الاقتصادى الاحتوائى في نيجيريا، وتوصلت إلى أن هناك علاقة سلبية بين نفقات التعليم والاستهلاك الحكومى والنمو الشامل فى الأجل القصير والطويل، وتوصلت الدراسة أن هناك تأثير إيجابى للتضخم ومعدل النمو السكاني على النمو الاقتصادي الاحتوائى فى المدى القصير، ولكن التأثير سلبى على المدى الطويل، واخيرًا توصلت إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير سلبى في المدى القصير، ولكن التأثير موجب في المدى الطويل على النمو الاقتصادى الاحتوائى .

هناك أيضًا العديد من الدراسات الأخرى التي تناولت ركائز النمو الاقتصادي الاحتوائى حيث أوضحت **دراسة (Iduang, 2013)** أهمية التأثير الإيجابى للمنح و المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادى الاحتوائي. أما دراسة (stuart, 2011) توصلت إلى أن أهم ركائز النمو الاقتصادى الاحتوائى هو حجم الإنفاق الحكومى وخاصة في مجال الصحة والتعليم والتدريب والمهارات كمحدد للتوظيف ودعم إمكانيات الوصول.

أما **دراسة (Elshawarby, 2017)** تعتبر سياسات الاقتصاد الكلى أحد أهم ركائز النمو الاقتصادى الاحتوائى، بالإضافة إلى دور الهيكل الاقتصادى والتركيب القطاعى للنمو، وأشارت إلى أن النمو في القطاعات كثيفة العمل يكون له تأثير إيجابى على النمو الاقتصادي الاحتوائى وبخاصة فى الدول التى يعيش أغلبية الفقراء فى المجتمع في المناطق الريفية ويعتمدون على النشاط الزراعى .

أما في مجال التطبيق على الاقتصاد المصري تعددت الدراسات، حيث تناولت دراسة (sakr, 2013) مفهوم النمو الاقتصادى الاحتوائى ، حيث أكدت على أن النمو الاقتصادى الاحتوائي يعتمد على ضرورة توافر البنية التحتية الكافية في المجتمع، وبناء رأس المال البشرى من خلال التعليم والخدمات الصحية، ودعم الأنشطة الانتاجية، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المجتمع، إلى جانب الاصلاح المؤسسي والاقتصاد والحكم الرشيد وسيادة القانون مع ضرورة مشاركة جميع أفراد المجتمع في جهود التنمية والعدالة وتوزيع فوائدها.

أما **دراسة (Abou Ali, 2013)** قامت بقياس النمو الاقتصادى الاحتوائى فى مصر خلال الفترة (١٩٩١- ٢٠١١) باستخدام دالة الفرص الاجتماعية والاعتماد على طريقة (Mckinlc, 2010) وقامت ببناء مؤشر مركب من صفر إلى ١٠ لقياسه، وهذا المؤشر يغطى بعدى النمو الشامل وهما تحقيق النمو المستدام في المجتمع الذى يولد الفرص الاقتصادية وضمان وصول هذه الفرص إلى

جميع المواطنين والاستفادة من ثمارها، وحددت مكونات النمو الشامل وهى البنية الاساسية، والعمالة، والعدالة في توزيع الدخل، والقدرات البشرية، وأخيرًا الحماية الاجتماعية، وتوصلت الدراسة إلى أن مؤشر النمو الاقتصادي الاحتوائي فى مصر كان مرضيًا عند حوالى ٥.٥ نقطة خلال الفترة (٢٠٠٨- ٢٠١١) وأن النمو يكون احتوائيًا في الدولة عندما ترتفع دالة الفرص الاجتماعية حيث تعطي هذه الدالة وزنًا أكبر للفقراء في المجتمع.

أما دراسة (sherif, 2016) قامت بتوضيح أهمية النمو الاقتصادي الاحتوائى مع التركيز على الآثار المباشرة المترتبة على البيئة (النمو الشامل والاستدامة، والنمو الأخضر) بشكل عام وتطبيقه على الاقتصاد المصرى بشكل خاص وتقديم عدد من التدابير التي تستخدمها الحكومات لتكون قادرة على ضمان مستقبل أكثر عدالة واستدامة.

أما **دراسة (Omar, 2018)** قامت بقياس النمو الشامل فى الاقتصاد المصرى باستخدام دالة الفرص الاجتماعية خلال الفترة (٢٠٠٤- ٢٠١٥) وتوصلت إلى أن النمو لم يكن نمو شامل خلال الفترة (٢٠٠٨- ٢٠١١) حيث عانى المواطنين من عدم التمتع والإحساس بالرفاهية ومن عدم العدالة فى توزيع الدخل، وفى أحوال كثيرة عدم وجود نمو للرفاهية، إلا انه تحسنت عدالة التوزيع بشكل كبير فاق النمو السلبي للرفاهية، مما أدى إلى نمو شامل مرتفع.

من خلال الاستعراض السابق للدراسات السابقة يضيف هذا البحث إلى الدراسات السابقة بالتطبيق على واقع الاقتصاد المصري في ضوء ظروف متغيرة، حيث أنه يتناول واقع النمو الاقتصادي الاحتوائي في مصر والعوامل المحددة له أي محدداته وخاصة في ظل إجراءات الاصلاح الاقتصادى التى تمت فى نوفمبر ٢٠١٦، وفى ظل ظروف تداعيات فيروس كوفيد- ١٩.

ثانيًا: مفهوم النمو الاقتصادى الاحتوائى:

شهدت اقتصادات التنمية تحولًا من الناحية النموذجية من النمو الاقتصادى المحابى للفقراء إلى النمو الاقتصادي الاحتوائى ، فالنمو بصفة عامة يعنى زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى ، وعلى مدى عقود كثيرة ركزت معظم الدول على زيادة معدلات النمو الاقتصادى ثم فجأة انتقلت الدول من اقتصاديات التنمية إلى الحديث وتأييد النمو المحابى للفقراء، حيث أدت زيادة معدلات النمو إلى زيادة التفاوت فى توزيع الدخل، وزادت أيضًا الفجوة بين الأغنياء والفقراء ويؤدى ذلك إلى تعزيز عدم استقرار الاقتصاد الكلى مما سيعيق النمو ذاته.

لقد تم تعريف النمو المحابى للفقراء طبقًا لـ Kakwani على أنه زيادة نصيب الفقراء من الدخل، وعلى أن تنمو دخول الطبقات الفقيرة أسرع من دخول الطبقات الغنية فى المجتمع (Kakwani, 2000)، وفى المقابل عرفه Ravallion على أنه التحسين المطلق لمستويات المعيشة للطبقات الفقيرة، بصرف النظر عن التغير فى التفاوت فى توزيع الدخول (Ravallion, 2004)، كما قام بتعريفه Grosse وآخرون على أنه النمو الذى تستفيد منه الطبقات الفقيرة بطريقة نسبية تفوق استفادة الطبقات الغنية (غير الفقراء) (Grosse et al., 2008). كما يمكن تعريفه أيضًا بأنه النمو الذي يعمل على انخفاض أعداد الفقراء فى المجتمع.

ولقد ركزت استراتيجيات التنمية السابقة على كيفية زيادة معدلات النمو الاقتصادي معتمدة على ما يعرف بأثر التساقط كوسيلة للحد من ظاهرة الفقر، إلا أن الواقع الفعلى أوضح ضعف أو غياب هذا الأثر، حيث ارتفع التفاوت فى توزيع الدخل، مما أدى إلى ظهور اصطلاح النمو الاقتصادي الاحتوائى ، على الرغم من الضرورة الملحة المتفق عليها لتحقيق النمو الاقتصادى الاحتوائى ، إلا أن هناك القليل من الوضوح فيما يتعلق بما هو عليه بالفعل، مع وجود اختلافات مهمة فى النهج بين المؤسسات والحكومات الرئيسية: البنك الدولى، بنك التنمية الأسيوى (ADB)، منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية ومركز السياسات الدولية للنمو الشامل (IPC–IG) جميعها لها مفاهيم وتعاريف مختلفة.

- فنجد أن البنك الدولى يعرف النمو الاقتصادى الاحتوائى بأنه النمو الذى يحقق التوظيف المنتج بمعنى زيادة عدد الوظائف وزيادة الإنتاجية والدخول من الوظائف (World bank, 2009) ونجد أن رؤية البنك الدولى تركز على النمو الاقتصادى الاحتوائى من أهميته فى تحقيق أهداف الألفية الثالثة، وتحاول الخروج من آلية إعادة توزيع الدخل للتغلب على الفقر والتهميش الاجتماعى للدخول إلى آلية طويلة الأجل تركز على كيفية زيادة معدلات النمو الاقتصادى ومشاركة جميع فئات أو طبقات المجتمع بها.
- فى حين تعرفه منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) هو المكان الذى تكون فيه الفجوة بين الأغنياء والفقراء أقل وضوحًا، ويتم تقاسم فوائد النمو بطريقة أكثر إنصافًا تؤدى إلى تحسين مستويات المعيشة والنتائج التى تهم نوعية الحياة للأفراد مثل: الوظائف والمهارات، والصحة الجيدة، والبيئة النظيفة ودعم المجتمع

(OECD, 2016) ورؤية منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية تركز على التحسن فى المؤشرات الاقتصادية التى تؤدى إلى رفاهية المجتمع بغض النظر عن الدخل.

- ويعرف بنك التنمية الأسيوى (ADB) النمو الاحتوائى بأنه نوع من النمو لا يخلق فرص اقتصادية جديدة فحسب بل يؤدى أيضًا إلى تحقيق تكافؤ الفرص بين جميع شرائح المجتمع وخاصة الطبقات الفقيرة (ADB, 2013) ورؤية بنك التنمية الأسيوى تركز على مساعدة الطبقات الفقيرة على المشاركة فى الأنشطة الاقتصادية والاستفادة منها وهو حجر الزاوية للنمو الاقتصادى الاحتوائى .
- وأشار مركز السياسات الدولية للنمو الشامل (IPC–IG) على أن النمو الاقتصادى الاحتوائي يركز على مدى المشاركة فى تحقيق عوائد النمو وثماره، أى لابد أن يساهم الأفراد فى تنمية ثروة الدولة، ويكون لهم رأى فى توجيه هذه العملية (Ranieri & Ramos, 2013).
- وعرفه بنك التنمية الإفريقى بأنه النمو الذى ينتج عنه إمكانية وصول نطاق أوسع من الأفراد والمناطق أو الدول لفرص اقتصادية واجتماعية مستدامة، مع حماية الفئات المهمشة أو الهشة (الطبقات الفقيرة) وأن يكون ذلك فى إطار بيئة تتصف بالعدالة والمساواة وتوافق الأغلبية السياسية (AFDB, 2012).

وإلى جانب التعريفات الرسمية للنمو الاقتصادى الاحتوائى السابقة، قام عديد من الباحثين بتوضيح مفهوم النمو الاقتصادى الاحتوائى :

- فقد عرفته دراسة (سليمان، ٢٠١٣) بأنه النمو الذى يرتكز ويركز على قاعدة عريضة من المشاركين على مستوى كافة قطاعات الاقتصاد القومى ويستغل الجزء الأكبر من القوى العاملة فى أعمال منتجة.
- كما عرفته دراسة (Ali & Juzhong, 2007) بأنه النمو الذى يستند إلى الفرص المتساوية والوصول المتساوى للنتائج ويزيد فرص حدوثها.
- بينما عرفته دراسة (Mckinley, 2010) بأنه النمو الذى يتعلق بالتنمية الاحتوائية التى تضم جميع فئات وقطاعات المجتمع.

- وأوضحت دراسة (Ali & Son, 2007) أن النمو الاقتصادى الاحتوائى هو تحسين الظروف فى مصلحة الفقراء فيما يتعلق بالجوانب الأخرى بخلاف الدخل، كما أوضحا أيضًا أن النمو الاقتصادى الاحتوائى هو تحقيق تقدم مادى من خلال النمو الاقتصادى الذى يحافظ على المساواة وتكافؤ الفرص فى تقديم الخدمات الأساسية والوصول إلى الأسواق الرئيسية (أسواق العمل والائتمان)، وتحقيق حماية اجتماعية للفئات المهمشة فى المجتمع.
- وعرفته دراسة (Kalsen, 2010) بأنه اشتراك الجميع في خلق الفرص الاقتصادية وفى جنى ثمار هذه الفرص.

وبالنظر إلى النمو الاقتصادى الاحتوائى يمكن أن يكون له معانى مختلفة للأفراد والمؤسسات المختلفة، فقد يكون هناك مشكلة عند استخدامه دون مزيد من التعريف أو التحديد، فالتعريفات تعتبر مهمة لأنها تحدد الأهداف التى ستحدد خيارات السياسة والإنفاق، وبالاعتماد على التعريفات يمكن وضع تعريف عملى للنمو الاقتصادى الاحتوائى يعتمد على العناصر التالية:

- أن يكون لدى الحكومة أهداف أوسع من تحقيق زيادة في متوسط دخل الفرد، وتعمل بشكل استباقى لتحقيق هذه الأهداف، بدلاً من افتراض أن النتائج الإيجابية ستتحقق تلقائيًا من خلال النمو.
- أن تترجم هذه الأهداف فى صورة تحقيق مكاسب في التنمية البشرية وزيادة الرفاهية.
- استفادة جميع فئات المجتمع، بما فى ذلك الفئات المهمشة أو الأكثر تهميشًا فى المجتمع.
- الحد من الفقر وعدم المساواة فى المجتمع.
- النظر فى المشاركة وبالأخص زيادة المشاركة النشطة فى الاقتصاد وإبداء الرأى فى كيفية إدارة الاقتصاد.
- تعزيز الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وحماية المناخ، ومن ثم تحقيق النمو المستدام لكافة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

ونخلص من ذلك إلى أن النمو الاقتصادى الاحتوائى هو النمو الذى يشمل كافة طبقات المجتمع وقطاعات الاقتصاد مع مشاركة أجزاء كبيرة من قوة العمل كمشاركين ومستفيدين، مع تحقيق المساواة وتحقيق مستوى الرفاهية العامة وتعزيز الأمان الاقتصادى وتحقيق النمو المستدام لكافة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وعلى المستوى الجزئى والكلى .

ثالثا: عوامل تحقيق النمو الاقتصادى الاحتوائى:

تحتوي بعض عناصر النمو الاقتصادى الاحتوائى على العديد من العناصر التقليدية أو المألوفة من استراتيجيات النمو الأساسية أو المعيارية مثل استقرار الاقتصاد الكلى والانفتاح على العالم الخارجى ، وهذا أمر أساسى أن تسعى المؤسسات والحكومات لتحقيق معدلات نمو عالية لأنه الشرط الأساسى لتحقيق النمو الاقتصادى الاحتوائى ، وتتضمن بعض المكونات الرئيسية للنمو الاقتصادى الاحتوائى المتفق عليها بشكل عام ما يلى :

١- الاستثمار فى رأس المال البشرى:

يعتبر الاستثمار فى رأس المال البشرى ركيزة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادى الاحتوائى ويعتبر الاستثمار فى التعليم والصحة من أهم مكونات رأس المال البشرى ، ولقد تم ربط الاستثمارات فى التعليم والصحة إحصائيًا بتحسين نتائج التنمية الاقتصادية وبكيفية تحقيق النمو الاقتصادى الاحتوائى فى الممارسة العملية (Ravallion, 2004)، وبما أن الإنسان هو الغاية والهدف من أى نشاط تنموى ، فإن المستوى الجيد من التعليم والصحة يمكن الرجال والنساء الفقراء من المشاركة فى النمو الاقتصادى والاستفادة منه، حيث إن الاستثمار فى رأس المال البشرى يؤدى إلى تطوير المهارات والقدرات الإنتاجية لفئات المجتمع، والتحسين من مستواهم التعليمى والمهارى وقدرتهم على استخدام واستيعاب الأساليب التكنولوجية والابتكارات الحديثة مما يعمل على تحسين إنتاجية الفرد، وبالتالى تحسين إنتاجية المجتمع وتحقيق الرفاهية، ويعد توفير فرصة عمل مناسبة ومرتفعة الإنتاجية من أهم مصادر تحسين الدخول وتحقيق تقدم اقتصادى واجتماعى يشمل كل فئات المجتمع.

٢- التحول الهيكلى والنمو عريض القاعدة:

يعتبر التحول إلى أنشطة اقتصادية أكثر إنتاجية (التحول الهيكلى) الطريق إلى النمو الاقتصادى الاحتوائى ، وهذا يقلل من اعتماد الاقتصاد من الاعتماد المفرط على قطاعات قليلة مما يؤدى بدوره إلى زيادة الاستقرار الاقتصادى ويمكن أن يخلق وظائف أكثر وأفضل، فبدون التحول الهيكلى الاقتصادي، ستظل الطبقات الفقيرة محاصرة في أنشطة ذات عائد منخفض، وأى تقدم سيكون متقلبًا، وهناك إتفاق على حقيقة وهى أن التحول الهيكلى يجب أن يحدث في الاقتصاد، ولكن النقاش والجدل يكون حول أفضل السبل لتحقيقه ولضمان أنه يفيد أفقر الناس فهناك أدلة متباينة للغاية على سبيل المثال على أن الانفتاح التجارى وتحرير الاستثمار تحقق التحول الهيكلي أو تزيد من دخول

الأسر الفقيرة، وهناك عدد كبير من الأمثلة حيث يكون لها تأثير سلبى على البلدان النامية والمحرومة (Chang & Grabel, 2014).

وهنا نجد أن النمو الاحتوائى يركز على النتائج الملموسة بدلاً من تحقيق السياسات المفضلة (تحرير التجارة والتمويل والاستثمار) بافتراض مسبق أن هذه ستؤدى إلى الحد من الفقر، مذكرًا صانعي السياسات بأن متابعة الإصلاحات ليست غاية في حد ذاتها (Deblock & Haji, 2008) ويركز أيضًا على أن زيادة النمو ليست كافية في حد ذاتها، بل من الضروري مراعاة الآثار المباشرة وغير المباشرة التي تتحملها الطبقات الفقيرة فى المجتمع (Naqvi, 2012)

٣- خلق فرص العمل:

يستمد الفقراء معظم دخلهم من العمل، ويعني ذلك أن مستوى العمالة ونوعية الوظائف وإمكانية حصول الفقراء على فرص الدخل اللائق ستكون من المحددات الحاسمة لتخفيض الفقر فى المجتمع والحد منه، وبالتالى ليس من المستغرب أن يكون فرص الحصول على عمل وأجور أفضل تأثير كبير على كيفية النمو الاقتصادى الاحتوائى ، وعلى العكس من ذلك، فإن نقص فرص العمل أو زيادة معدل البطالة يقلل من قدرة الأسر على تحسين رفاهيتها (Hull, 2009) وبالتالى فإن استراتيجية الوظائف ستكون مهمة فى إعطاء الأولوية للوظائف ذات النتائج الإنمائية الأفضل لأنها ركيزة أساسية فى تحقيق النمو الاقتصادى الاحتوائى.

٤- السياسات الضريبية التصاعدية:

السياسة الضريبية لها دور مهم فى إعادة توزيع الدخل بصورة مباشرة، ولكن أهميتها فى النمو الاقتصادى الاحتوائى تتجاوز هذا، وذلك لأن الضرائب تعتبر ضرورية لتوليد الإيرادات اللازمة للاستثمارات فى رأس المال البشرى والبنية التحتية والتحويلات الاجتماعية اللازمة للنمو لصالح الطبقات الفقيرة، ويمكن أن توفر الضرائب دعمًا وحوافز لقطاعات أو أنواع معينة من الأعمال فى المجتمع . إن هيكل النظام الضريبى يمكن أن تجعل الاقتصادات أكثر أو أقل محاباة للفقراء، على سبيل المثال يؤدى هروب رأس المال والحوافز الضريبية المرتفعة إلى انخفاض مساهمة الاستثمار الأجنبى المباشر فى النمو لصالح الطبقات الفقيرة، علاوة على ذلك يمكن أن ينتهى الأمر إلى دفع الشركات الصغيرة ضرائب أكثر وبشكل غير متناسب من الشركات متعددة الجنسيات (CAFOD-JCTR, 2014) ولقد أشار تقرير عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن الشركات متعددة

الجنسيات فى المتوسط تدفع ضريبة شركات بنسبة ٥% بينما تدفع الشركات الصغيرة والمتوسطة حوالي ٣٠%، وتحتاج استراتيجيات النمو الاقتصادى الاحتوائى إلى النظر فى الطرق التى يمكن أن تساهم فيها السياسة الضريبية في دعم الفقراء (Self, 2013).

٥- الحماية الاجتماعية:

تلعب الحماية الاجتماعية دور بارز فى أدبيات النمو الاقتصادى الاحتوائى ، حيث تمثل أداة لتعزيز قدر أكبر من المساواة والحد من الفقر فى المجتمع ذلك من خلال إعادة توزيع الدخول والتحويلات المباشرة، ويمكن للحماية الاجتماعية إذا تم تصميمها بشكل صحيح، أن تساهم أيضًا فى زيادة دخول رواد الأعمال من الطبقات الفقيرة، من خلال المساعدة فى التغلب على ما يشير إليه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على أنه "انعدام الأمن الاقتصادى الشامل على مستوى الأسرة المرتبط مع الفقر المعمم الذي يؤثر سلبًا على ريادة الأعمال لأنه يؤدى إلى قصر المدى ويحد من المخاطرة "(UNCTAD, 2006)، كما تستطيع أيضًا الحماية الاجتماعية أن تمنع الأسر من مواجهة الصدمات عن طريق تخفيض الاستهلاك أو بيع الأصول الإنتاجية أو إرسال أطفالهم للعمل، وكل ذلك يقلل الأفاق الاقتصادية للأسرة على المدى الطويل (ILO–UNDP, 2011)

٦- عدم التمييز والاندماج الاجتماعى والمشاركة:

الاستبعاد الاجتماعى يختلف عن عدم المساواة، فمن الواضح أن التمييز المنهجي ضد الفئات المهمشة له تأثير على الفرص والنتائج الاقتصادية، فضلاً عن آفاق القضاء على الفقر وتحسين الرفاهية، ولتحقيق طموحات النمو الاقتصادى الاحتوائى الأكثر جرأة التى تفيد جميع الفئات، فيجب أن تعالج السياسات حقيقة أن نفس المجموعات تترك باستمرار وراء الركب فى جهود النمو والقضاء على الفقر وبالتالى الاستبعاد الاجتماعى مهم بالنسبة للفرص، لتوضيح ذلك كان الأمريكيين من أصل أفريقي في الولايات المتحدة أكثر عرضة للبطالة بمقدار الضعف خلال الأزمة الاقتصادية، كما تتمتع المجموعات المهمشة بإمكانيات أسوأ نسبيًا للوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية (Lee, 2013) ونجد أن الفشل فى معالجة الإدماج الاجتماعى يؤدى إلى نتائج أسوأ للنمو والقضاء على الفقر، كذلك يمكن أن يؤثر التمييز على المشاركة فى أسواق الأراضى والعمل والائتمان، على العكس من ذلك، يمكن أن يكون لمعالجة الإدماج

الاجتمـاعى وضـمان مشـاركة الفئـات المهمشـة فوائـد ديناميكيـة ومتعـددة، فعلـى سـبيل المثـال، تعلـيم النسـاء لـيس مرغوبًـا فـي حـد ذاتـه فحسـب، بـل يـؤدي إلـى تحسـين فـرص التعلـيم وسـبل العيش للأطفال، وكسر حلقات الفقر بين الأجيال (Deblock & Haji, 2008).

٧- المؤسسـات:

يتطلب النمو الاقتصادى الاحتوائى مجتمع احتوائى لديه المؤسسات والهياكل والعمليات التي تمكن المحليات من مساءلة حكوماتهم. كما يتطلب مشاركة جميع فئات المجتمع فى عمليات صنع القرار، وهذا يتطلب سياسات تضمن مشاركة الفئات المهمشة وتسمى بالسياسات الاستباقية التى تعتمد بشكل كبير على الأراضي أو الموارد الطبيعية، والتى قد تتحمل بشكل غير متناسب تكاليف قرارات إنمائية معينة، إذا كان للنمو يفيد الجميع، فيجب على الحكومات أن تلتزم بدعم الفرص والحقوق لجميع مواطنيها ومواجهة المصالح الراسخة التى تقف ضد التغيير لجعل الاقتصادات أكثر عدالة واحتوائية. كما يتعين على الحكومات أن تتسم بالكفاءة والقدرة فى التمويل وتقديم الخدمات الأساسية للجميع، ويجب أيضًا أن تكون الحكومات قادرة على التغلب على الفساد الذى يعمل كحاجز أمام إيجاد فرص العمل وإنتاجية الشركات، و يجب أن تلتزم الحكومات بشكل استباقي وعلني بتطوير وتنفيذ ورصد استراتيجيات النمو الاقتصادى الاحتوائى على المدى الطويل (Deblockk & Haji, 2008).

رابعا : تحليل واقع النمو الاقتصادى الاحتوائى فى الاقتصاد المصرى:

يقوم هذا الجزء بتحليل تطور أداء النمو الاحتوائى فى مصر خلال الفترة من (١٩٩١-٢٠٢٠) وترجع أهمية هذه الفترة لأنه تخللها تنفيذ برنامجى للإصلاح الاقتصادى بالاتفاق مع صندوق النقد الدولى ، وتخللها أيضًا تحقيق الاقتصاد المصرى لفترة نمو اقتصادي مرتفع واستثنائى خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٨) ثم أعقبها قيام ثورة شعبية فى عام ٢٠١١ لتدنى الأوضاع السياسية والاقتصادية للمواطنين، وتم استكمالها أيضًا بثورة فى عام ٢٠١٣، كما أنه حرصت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠١٣-٢٠١٤ على تبنى مفهوم النمو الاقتصادى الاحتوائى القائم على مشاركة كل أطياف الشعب فى عملية التنمية والحصول على ثمارها، وهو ما يضمن فاعلية الخطة فى تحقيق الأهداف التشغيلية والاجتماعية من منظور تكافؤ الفرص وعدالة التوزيع وفى ظل معدلات نمو اقتصادى مرتفعة، الأمر الذى يعنى فى النهاية تكاملية الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وهى التشغيل والنمو الاقتصادى والعدالة الاجتماعية، أى يجمع النمو الاقتصادى الاحتوائى بين

الكفاءة والعدالة، وهنا تتضمن العدالة نوعين وهما عدالة الفرص (تعنى توافر فرص متساوية للأفراد لتنمية مهاراتهم، بغض النظر عن خلفيتهم الدينية والاجتماعية ... الخ) وعدالة العائد (بمعنى تساوى الأفراد فى معدلات الدخول والرعاية الصحية والتعليمية ... الخ).

فيمكننا توقع ضعف وتردى أوضاع النمو الاقتصادى الاحتوائى فى مصر خلال تلك الفترة حيث اشتمل الاقتصاد المصرى على كل التناقضات ويتضح ذلك أن النمو المرتفع الذى حققته مصر كنتيجة لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى بدعم من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى فترة التسعينيات فشل فى تحسين الفرص الاقتصادية أمام المواطنين واستيعاب الفقراء حيث كان له بعض الآثار الاجتماعية السلبية وهى زيادة حدة الفقر والبطالة وزيادة الأسعار حيث بلغت نسبة الفقراء غير القادرين على الوفاء بالاحتياجات الأساسية إلى ١٩.٤% سنة ١٩٩٥، وإن اختلفت معدلات الفقر طبقًا للقطاع ونوع العمل، وحيث زادت نسبة الفقراء بين العاملين فى القطاع الزراعى والتشييد والبناء (الخربوطلى، ٢٠١٩). كما شهدت أيضًا معدلات التضخم ارتفاع ملحوظ، حيث بلغ نسبة ١٥.٧% سنة ١٩٩٥ وعلى جانب آخر شهدت أيضًا معدلات التشغيل تباطؤ لترتفع معدلات البطالة إلى نسبة ١١.٠٣% سنة ١٩٩٥ كما هو موضح بالجدول رقم (١). وقد يرجع ذلك إلى تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي واتباع سياسات انكماشية، بالإضافة إلى التحيز لصالح عنصر رأس المال على حساب عنصر العمل، وذلك نتيجة لتحول السياسة الاستثمارية على استخدام أساليب الإنتاج كثيفة رأس المال ، ورغم أن مؤشرات الناتج المحلى الإجمالى تشير إلى تقارب كبير فى بداية عملية الإصلاح الاقتصادى إلى أنها أخذت الاتجاه التصاعدى ، حيث بلغ معدل النمو ٦٠.٥% سنة ١٩٩٩، ورغم التعرض للعديد من الصدمات سواء الداخلية أوالخارجية أدت إلى انخفاض معدلات النمو لتصل إلى ٢.٤% سنة ٢٠٠٢، إلا أن معدلات التضخم شهدت انخفاضًا ملحوظًا ليصل معدل التضخم إلى ٢.٢٦% سنة ٢٠٠١ هو ما يعد أقل معدل للتضخم خلال فترة الدراسة، كما شهدت الفترة أيضًا تطور إيجابى في نسبة الفقراء لتنخفض إلى ١٦.٧% عام ٢٠٠٠ مقارنة ١٩.٤% سنة ١٩٩٥.

جدول رقم (١) أهم مؤشرات الأداء الأساسية للنمو الاقتصادي الاحتوائي في مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٠)

المؤشر / لسنة	معدل النمو (%)	معدل البطالة (%)	معدل التضخم (%)	الاتفاق العام على التعليم كنسبة من إجمالي الدخل القومي (%)	القيمة المضافة في قطاع الصناعة (معدل النمو السنوي %)	القيمة المضافة في قطاع الخدمات (معدل النمو السنوي %)	القيمة المضافة في قطاع الزراعة (معدل النمو السنوي %)	معدل الإعالة (%)	نسبة الفقراء وفقاً لخط الفقر الوطني (% من السكان)	معامل جيني
١٩٩١	١.٢٥	٩.٣٨	-	٣.٩	-	٥.١٧	٢.٧٧	-	-	-
١٩٩٢	٤.٤٧	٨.٩٢	-	٣.٨	-	٣.٢٤	٢.٤٥	-	-	-
١٩٩٣	٢.٩	١٠.٩٢	١٢.١	٤	-	٢.١١	١.٩٦	-	-	-
١٩٩٤	٣.٩٧	١٠.٩٣	٨.١	٤.١	-	٢.٦٩	٢.٤٩	-	-	-
١٩٩٥	٤.٦٤	١١.٠٣	١٥.٧	٤.١	-	٢.٩٦	٣.٨٣	٧٩.٦	١٩.٤	٣٠.١
١٩٩٦	٤.٩٨	٩	٧.١٨	٤.٣	-	٥	٢.٩	٧٧.٨٥	-	-
١٩٩٧	٥.٤٩	٨.٣	٤.٦٢	٤.٤	-	٥.٥٩	٣.٠٧	٧٦.٢	-	-
١٩٩٨	٥.٥٧	٨.٠٢	٣.٨٧	٤.٤١	-	٦.٣٤	٣.٤٣	٧٤.٦	-	-
١٩٩٩	٦.٠٥	٧.٩	٣.٠٧	٤.٤١	-	(٠.٩-)	٣.٨٣	٧٢.٨	١٦.٧	-
٢٠٠٠	٦.٣٧	٨.٩	٢.٦٨	٤.٤١	-	(٨.٣٧-)	٣.٧	٧٠.٨	-	٣٢.٧٦
٢٠٠١	٣.٥٣	٩.٢٦	٢.٢٦	٤.٤١	-	٢٤	٣.٨	٦٨.٩	-	-
٢٠٠٢	٢.٣٩	١٠.٠١	٢.٧٣	٤.٤١	-	١١.١٥	٣.٦	٦٧.٠٦	-	-
٢٠٠٣	٣.١٩	١١.٠١	٤.٥	٤.٤١	١.٧٢	٣.٤٢	٣.٤٨	٦٥.٨١	-	-
٢٠٠٤	٤.٠٩	١٠.٣١	١١.٢٧	٤.٤١	٢.٣٩	٥.١٤	٢.٧٦	٦٣.٤٣	١٩.٦	٣٢.١٤
٢٠٠٥	٤.٤٧	١١.١٩	٤.٨٦	٤.٤١	٤.٤٣	٤.٩	٣.٢٦	٦١.٨٧	-	-
٢٠٠٦	٦.٨٤	١٠.٤٨	٧.٦٤	٤.٤١	٥.٨	٥.٣٢	٣.٢٥	٦٠.٨٥	-	-
٢٠٠٧	٧.٤٨	٨.٨	٩.٣١	٤.٤١	٧.٢٦	٧.٦٧	٣.٦٨	٥٩.٨١	-	-
٢٠٠٨	٧.١٥	٨.٥١	١٨.٣	٤.٤١	٨.٠٣	٧.٢٤	٣.٣٥	٥٨.٩٢	٢٢	٣١.٠١
٢٠٠٩	٤.٦٧	٩.٠٨	١١.٧	٤.٤١	٣.٧٢	٤.١٤	٣.١٧	٥٨.٤١	-	-
٢٠١٠	٥.١٤	٨.٧٥	١١.٢	٤.٤١	٥.٠٦	٥.٤٨	٣.٤٧	٥٨.٣٨	٢٥.٢	٢٨.٣
٢٠١١	١.٧٦	١١.٨٤	١٠.٠٥	٤.٤١	(٠.٩٥-)	٢.٤٩	٢.٧٢	٥٨.٥	-	-
٢٠١٢	٢.٢٢	١٢.٥٩	٧.١١	٤.٤١	٠.٧٤	٢.٧٦	٢.٩٢	٥٩.٣	٢٦.٣	٢٨.٣
٢٠١٣	٢.١٨	١٣.١٥	٩.٤٢	٤.٤١	٢.٢٧	٣.٢	٣	٦٠.٣٨	-	-
٢٠١٤	٢.٩١	١٣.١٠	١٠.١٤	٤.٤١	٤.٧٧	٣.٦١	٣	٦١.٣	-	-
٢٠١٥	٤.٣٧	١٣.٠٥	١٠.٣٦	٤.٤١	٣.٠٦	٥.٠١	٣.٠٧	٦١.٨	٢٧.٨	٣١.٨
٢٠١٦	٤.٣٤	١٢.٤	١٣.٨	٤.٤١	٠.٧٦	٣.٢٦	٣.١	٦٢.٧	-	-
٢٠١٧	٤.١٨	١١.٧	٢٩.٥	٤.٤١	٢.٠٦	٤.٦٧	٣.٢٤	٦٢.٩	٣٢.٥	٣١.٥
٢٠١٨	٥.٣١	٩.٨٦	١٤.٤٠	٤.٤٢	٤.٧٨	٥.١	٣.١١	٦٢.٨	-	-
٢٠١٩	٥.٥٦	٧.٨٥	٩.٣٧	٤.٤١	٢.٧٩	٥.١١	٣.٣٥	٦٢.١	-	-
٢٠٢٠	٣.٥٧	٧.٩٤	٥.٠٦	٤.٣	١.٣٧	٣.٦٥	٣.٥	٦٣.٠	-	-
المتوسط العام	٤.٣٦	١٠.١٣	٨.٦٧	٤.٣٣	-	٥.٠١	٣.١٧	٥٦.٣٥	-	-

(-) غير متاح.

المصدر: www.data.albankaldawli.org/indicators – والمتوسط العام حسب بمعرفة الباحثين .

وتجدر الإشارة إلى أن معدلات التضخم السنوية فى مجملها تعتبر مرتفعة بشكل يعوق تحقيق الاستقرار الاقتصادى ، وقد يرجع هذا الارتفاع إلى مجموعة من الاختلالات المختلفة على كافة القطاعات سواء القطاع المالى أو الحقيقى أو الخارجى ، وقد شهد الاقتصاد المصرى مرحلة وسياسات جديدة فى سنة ٢٠٠٣ فى محاولة لتحفيز النمو الاقتصادى من خلال تحديث القطاع المالي وتحرير سعر صرف الجنيه المصرى حتى وصل معدل النمو إلى أقصى قيمة له ٧.١٥% فى سنة ٢٠٠٨. وقد صاحب هذا النمو ارتفاع معدلات التضخم لتصل إلى ١٨.٣% عام ٢٠٠٨، ورغم اتساع شبكات الأمان الاجتماعي، إلا أنها لم تستفد منها الطبقات الفقيرة حيث ارتفعت نسبة الفقراء من ١٩.٦% سنة ٢٠٠٥ إلى ٢٢% سنة ٢٠٠٨، وبالتالى فإن سياسات النمو الإيجابى لم تؤثر على وضع الفقراء، كما أن سياسات مكافحة الفقر لم تتقدم بل من الأرجح أنها تراجعت، ولكن لم يستمر معدل النمو الاقتصادى فى الانتعاش حيث تلقت مصر صدمتين، أحدهما خارجية وهى الأزمة المالية العالمية فى نهاية سنة ٢٠٠٨، والتى أدت إلى انخفاض معدل النمو إلى ٤.٦٧%، ٥.١٤% عامى ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ على التوالي. والثانية هي صدمة داخلية وهي قيام ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١، والتى أدت إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادى إلى ١.٨% وهو أقل من معدل النمو السكانى ، مما يعنى انخفاض مستوى معيشة الفرد، وبسبب هذه الفترة الاستثنائية التي أعقبت ثورة ٢٥يناير من مظاهرات واحتجاجات ومطالب فئوية، بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسى والحكومى وغيرها كل هذه العوامل أدت إلى أزمات اقتصادية عانى منها الاقتصاد المصرى مثل انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر، بل توقف أغلب الأنشطة الاستثمارية الأجنبية وهروب المستثمرين الأجانب خوفًا من حالة عدم اليقين التى تحيط بالاقتصاد المصرى ، وأيضًا حدوث نقص حاد في العملات الأجنبية، الأمر الذى أدى لظهور سوق سوداء للعملات الأجنبية. ولكن مع تحقيق الاستقرار السياسي والحكومي التدريجي وانتهاج مصر لبرنامج الإصلاح الاقتصادى الجديد مع صندوق النقد الدولى منذ سنة ٢٠١٧، والذى تطلب تحرير سعر الصرف، أدى ذلك إلى تخفيف حدة الأزمات الاقتصادية، وعلاج الاختلالات الهيكلية بالاقتصاد، الأمر الذى أدى إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي ليصل إلى ٥.٥٦% سنة ٢٠١٩، ولكن تعرض الاقتصاد المصري لصدمة خارجية وهي انتشار وباء كوفيد ١٩ على مستوى العالم، مما أدى إلى انكماش الاقتصاد العالمى وبالتالى الاقتصاد المصرى بالتبعية ليصل معدل النمو إلى ٣.٥٧ % سنة ٢٠٢٠.

على جانب آخر يعتبر رفع معدلات التشغيل من أهم الأهداف الاقتصادية، كما يتضح من بيانات جدول رقم (١) ، نجد أنه على الرغم من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادى فى الفترة من ٢٠٠٤ حتى ٢٠٠٨ إلا أن معدل البطالة لم يتأثر حيث بلغ متوسط معدل البطالة خلال هذه الفترة حوالي ١٠%، والجدير بالذكر أن معدلات البطالة يتحكم فيها العديد من العوامل الأخرى منها طبيعة وحجم الاستثمارات، وجودة التعليم، ومعدلات نمو القوة العاملة، والهيكل العمرى للسكان، والأهمية النسبية لمساهمة القطاعات الاقتصادية فى النمو.

وبتحليل هيكل الناتج المحلى الإجمالى ، نجد أنه حتى الخمسينيات من القرن الماضى كانت مصر فى الأساس دولة زراعية، حيث يعيش أكثر من ٥٠% من سكانها على الزراعة بحصة تقارب ٣٠% من الناتج المحلى الإجمالي، ولقد استمرت حصة القيمة المضافة لقطاع الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى فى الانخفاض حتى وصلت إلى حوالي١٦.٩٩% سنة ١٩٩١. ولم يتحسن الامر بعد ذلك بل استمرت في الانهيار التدريجي حتى وصلت إلى ١١.٥٧% سنة ٢٠٢٠ كما يتضح من الجدول رقم (٢) التالى ، ويرجع ذلك إلى ثبات المعروض من الأراضى الزراعية الخصبة والتي تتأكل تدريجيًا مع الزحف العمرانى ، مع عدم اهتمام الدولة بتوسيع الرقعة الزراعية فى المناطق الصحراوية ، بالإضافة إلى بدائية العمل والإنتاج الزراعى، وفي مقابل انهيار حصة القيمة المضافة لقطاع الزراعة فى الناتج تقلبت القيمة المضافة لقطاع الصناعة فى الناتج المحلي الإجمالى خلال الثلاثين عامًا الماضية من حوالى ٣٤% من الناتج المحلى الإجمالى ، لتصل إلى حوالى ٣٢% سنة ٢٠٢٠. أما بالنسبة لقطاع الخدمات فلم يختلف فى تقلباته عن قطاع الصناعة، حيث بلغ متوسط حصة القيمة المضافة لقطاع الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٥٣% خلال الثلاثون عامًا الماضية. وبالتالي تظهر هذه الاتجاهات فى نمو الناتج المحلى الإجمالى والأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية ، أن الاقتصاد المصرى لم يشهد تغير جوهرى فى الهيكل القطاعى للناتج المحلى الإجمالى ولا فى معدل نموه على المدى الطويل، وكل ما شهده هو انهيار حصة قطاع الزراعة من الناتج المحلى الإجمالى.

جدول رقم (٢) تطور القيمة المضافة لقطاعات الاقتصاد القومي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الاجمالى

القطـــــاع / السنـــة	القيمة المضافة فى قطاع الزراعة (% من أجمالي الناتج المحلى)	القيمة المضافة في قطاع الصناعة (% من إجمالي الناتج المحلى)	القيمة المضافة في قطاع الخدمات (% من إجمالي الناتج المحلى)
١٩٩١	١٦.٩٩	٣٢.١٣	٤٨.٦٦
١٩٩٢	١٥.٨٦	٣١.٤١	٤٧.٢٢
١٩٩٣	١٥.٧٤	٣١.١٤	٤٧.٢٩
١٩٩٤	١٥.٧١	٣٠.٥	٤٦.٩١
١٩٩٥	١٥.٧١	٣٠.٢٥	٤٧.٦٨
١٩٩٦	١٦.١٢	٢٩.٥٢	٤٧.٧٣
١٩٩٧	١٥.٧٥	٢٩	٤٨.١٥
١٩٩٨	١٥.٨٨	٢٨.٦٥	٤٨.٢٩
١٩٩٩	١٥.٩١	٢٨.٤	٤٧.٥٦
٢٠٠٠	١٥.٥٤	٣٠.٧٥	٤٦.٥٣
٢٠٠١	١٥.٣٥	٣٠.٩	٤٦.٤٦
٢٠٠٢	١٥.٤١	٣٢.١٨	٤٥.٩٩
٢٠٠٣	١٥.٢٩	٣٣.٣٧	٤٤.٩
٢٠٠٤	١٤.٢٧	٣٤.٦٧	٤٥.٠٩
٢٠٠٥	١٣.٩٨	٣٤.١٥	٤٥.٩٣
٢٠٠٦	١٣.٢٤	٣٦.١٥	٤٤.٦٩
٢٠٠٧	١٣.٤٢	٣٥.٠٧	٤٦.٨٩
٢٠٠٨	١٢.٦٣	٣٦.٢١	٤٦.٦٧
٢٠٠٩	١٢.٩٩	٣٥.٨٢	٤٦.٥٧
٢٠١٠	١٣.٣٤	٣٥.٧٩	٤٦.٢٣
٢٠١١	١٣.٨٧	٣٥.٩٥	٤٥.٧٢
٢٠١٢	١١.٢٧	٣٩.٢٩	٥١.٧٧
٢٠١٣	١١.٢٧	٣٩.٨٩	٥٢.٣
٢٠١٤	١١.٣٤	٣٩.٨٩	٥٢.٣٢
٢٠١٥	١١.٣٩	٣٦.٦٣	٥٣.١٧
٢٠١٦	١١.٧٧	٣٢.٤٦	٥٤.٤٨
٢٠١٧	١١.٤٩	٣٣.٧٥	٥٣.٢٤
٢٠١٨	١١.٢٣	٣٤.٩٦	٥١.٥
٢٠١٩	١١.٠٥	٣٥.٦٢	٥٠.٤٧
٢٠٢٠	١١.٥٧	٣٢.٠١	٥١.٧٦

المصدر: www.data.albankaldawli.org/indicators

وبتحليل معدلات نمو القطاعات الاقتصادية نجد أن القطاع الخدمى حقق معدل نمو ٤.٥% في المتوسط خلال الفترة (٢٠٠٣- ٢٠٢٠)، أما قطاع الصناعة أيضًا حقق معدل نمو ٣.٥% في المتوسط مع وجود انخفاض في عام ٢٠١١ نتيجةلأحداث ثورة ٢٥ يناير، على الرغم من معدلات النمو فى القطاع الصناعى والخدمى إلا أن هناك ضعف في مساهمة في تلك القطاعات في خلق فرص جديدة وتقليل معدلات البطالة، وذلك فى ظل ارتفاع نصيب الصناعات

كثيفـة رأس المـال والطاقـة بسـبب إعانـات الطاقـة وانخفـاض المعـايير والاشـتراطات البيئيـة والتـى ساهمت فى ارتفاع معدلات نمو بعض القطاعات كالسيراميك، والأسمنت البتروكيماويات، وغيرها من الصناعات التي تصنف على قوائم الصناعات الرمادية أو السوداء.

أما القطاع الزراعي فحقق معدل نمو فى المتوسط ٣% خلال الفترة (٢٠٠٣- ٢٠٢٠) وهو ما قد ساهم فى زيادة معدلات الفقر والتى بلغت حوالى ٢٩.٧% فى سنة٢٠٢٠ خاصة فى ظل احتواء هذا القطاع على النسبة الأكبر من العمالة حوالى ٢٥% من قوة العمل ، بالإضافة لإرتفاع معدلات الفقر حيث ينتسب إليه حوالى ٧٠% من الفقراء فى مصر، مما كان يتطلب معه زيادة الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع لرفع انتاجيته والتعامل مع المشكلات التي تواجهه والتى لم تنجح سياسات الاقتصاد الكلى فى خلق فرص عمل جديدة والحد من مشكلة الفقر وفقًا لبيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام ٢٠٢٠.

ومن ناحية أخرى فإن سياسات الحكومة لتقليل معدلات الفقر وتخفيض حدته انحصرت في دعم بعض السلع والاعتماد على شبكات الضمان الاجتماعى ، وهذه السياسات تكفى لتخفيف حدة الفقر عند بعض فئات المجتمع ولا يمكن الاعتماد عليها بصورة كلية فى تغيير توزيع الدخل الذى يتأثر بشكل كبير ومباشر بالسياسات الضريبية التى أظهرت تحيزًا كبيرًا للطبقات مرتفعة الدخل وذلك بتخفيض الحد الأعلى للضرائب على الدخل إلى ٢٢.٥% فى حين أن سياسات العدالة الاجتماعية أصبحت تهتم بعدالة التوزيع وعدالة توزيع الفرص الحياتية.

وقد شهد النمو الاقتصادى فى مصر تغيرات واضحة خلال فترة الدراسة كما يتضح من الجدول رقم (١) ، ولكن الملاحظ وجود قمم وصل فيها معدل النمو إلى معدلات نمو مرتفعة فى أعوام (١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨) ولكنها لم تحقق الاستدامة وبالتالى لم تحقق النمو الاقتصادى الاحتوائى ، فالاستدامة في النمو مهمة لتحقيق نمو اقتصادي احتوائى ، حيث يتم استخدام عوائد النمو المستدام في احتواء المستبعدين والمهمشين في عملية النمو وفى نفس الوقت إذا كان النمو غير احتوائى فلن يحقق الاستدامة (معن، ٢٠٢٠).

وعلى الرغم من تحقيق أعلى معدل نمو فى عام ٢٠٠٧ بنسبة ٧.٥% تقريبًا، إلا أن هذا النمو لم يكن شاملًا بالقدر الكافى ، حيث أن العديد من شرائح الطبقات المتوسطة لم تستفد من هذا النمو، حيث بلغت نسبة من يعيشون على أقل من خمسة دولارات فى اليوم ٨٥% من المصريين، وبلغت نسبة الفقر المدقع ٨٠% فى الصعيد الذى يمثل سكانه نصف سكان مصر تقريبًا ، ومنذ

سنة ٢٠١١ تدهور الوضع نتيجة لعدم الاستقرار الأمنى والسياسى وما تبعه من تناقص حجم الاستثمارات المحلية والاجنبية وانخفاض الطاقات الانتاجية فتراجعت معدلات النمو بشدة لتصل إلى ١.٧٦% وهو أقل مستوى لمعدل النمو خلال الفترة مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة إلى ١١.٨٤%، كما ارتفع مؤشر نسبة الفقر ليسجل ٢٦.٣% سنة ٢٠١٢. وبدأت الحكومة تتخذ مجموعة من الإجراءات لمواجهة تدنى مؤشرات النمو الذى وصل إلى ٢.٤% فى المتوسط خلال الفترة (٢٠١١- ٢٠١٤) بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة والتضخم لتبلغ فى المتوسط ١٣%، و١٠% على التوالى لنفس الفترة، وشهد الاقتصاد المصرى سياسة تحول غير منتظمة مما أدى إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادى حتى سنة ٢٠١٤. ثم بدأت مرحلة الاستقرار السياسى التي كانت لها أثر إيجابي في زيادة معدل النمو إلى ٤.٣٧% سنة ٢٠١٥ وشرعت الحكومة فى تنفيذ خطة طموحه لجذب الاستثمارات الأجنبية وخلق فرص عمل ولكن لم ينعكس التحسن إلى نتائج اجتماعية افضل حيث ظلت معدلات البطالة مرتفعة وبلغت في المتوسط ١٢% وارتفع معامل جينى ليصل إلى ٣١.٨ نقطة سنة ٢٠١٥ وارتفعت نسبة الفقراء لتصل إلى ٢٧.٨% في نفس العام (عبد العزيز، ٢٠١٨).

ولمعالجة الاختلالات الهيكلية قامت الحكومة بتطبيق برنامج للإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولى عام ٢٠١٦، وبدأت الحكومة بحزمة من السياسات والإجراءات الإصلاحية ومن أهمها تعديل فى قانون ضريبة القيمة المضافة، وتحرير سعر صرف الجينة المصرى وتخفيض فاتورة الدعم والالغاء التدريجى لدعم الوقود، وتحرير أسعار الكهرباء، وإصدار قانون الخدمة المدنية، مما انعكس ذلك إلى زيادة معدلات التضخم إلى معدلات غير مسبوقة حيث وصل معدل التضخم إلى ٢٩.٥% عام ٢٠١٧، وفى محاولة لامتصاص تلك الآثار السلبية لإجراءات السياسات الإصلاحية حاولت الحكومة استهداف الفقراء بزيادة معاش التضامن الاجتماعى ، وطرح برامج جديدة مثل تكافل وكرامة لاستهداف الأسر الفقيرة، مما انعكس على انخفاض معدل التضخم ليصل فى المتوسط إلى ١٠% خلال الفترة من (٢٠١٨- ٢٠٢٠) وأيضًا انخفاض معدلات البطالة لتصل إلى ٨.٥% فى المتوسط خلال نفس الفترة، وحدث أيضًا زيادة فى معدل النمو الاقتصادى حتى وصل إلى ٥.٥٦% سنة٢٠١٩،إلا أن معدل النمو انخفض إلى ٣.٥٧% سنة ٢٠٢٠ نتيجة لظهور فيروس كوفيد- ١٩ العالمى ، مما انعكس على زيادة معدل البطالة .

خامسا : محددات النمو الاقتصادى الاحتوائى فى الاقتصاد المصرى:

حددت النظرية الاقتصادية الكلية العديد من العوامل التى تؤثر على النمو الاقتصادى الاحتوائى ، فى حين أكدت بعض الدراسات مثل دراسة (Raheem & Isah, 2016) ودراسة (Tella & Alimi, 2016) ودراسة (Anand, Mishra & Peiriss, 2015) ودراسة (Oluseye and Gabriel, 2017) أن هذه العوامل تشمل رأس المال البشرى (الإنفاق على التعليم والصحة) ومعدل النمو السنوى للسكان، والموارد الطبيعية، والانفتاح الاقتصادى على العالم الخارجى ، وقيمة الاستثمار الخاص، والإنفاق الحكومى ، وتقلبات الناتج المحلى الإجمالى والاستثمار الاجنبى المباشر، ومعدل التضخم، والائتمان المقدم للقطاع الخاص، وجودة البنية التحتية، وانحرافات سعر الصرف الحقيقى وغيرها من المتغيرات. وفيما يلى توضيحًا لمحددات النمو الاقتصادى الاحتوائى فى الاقتصاد المصرى:

١- النمو الاقتصادى (معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى):

من الشكل التالى رقم (١) وجدول رقم (١) أعلاه يتضح أن معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي الحقيقى فى مصر قد أظهر تقلبات واسعة للغاية خلال الفترة (١٩٩١- ٢٠٢٠) كما تم توضيح ذلك من قبل، حيث وصل إلى أقل مستوياته عند١.٢% في عام ١٩٩١، ويرجع ذلك إلى العجز الكبير فى الموازنة العامة للدولة والتوسع الكبير فى ميزان المدفوعات، فكانت الاحتياطيات الاجنبية للبلاد تعادل واردات شهر واحد، كما تجاوز نسبة الدين الخارجي ١٠٠% من الناتج المحلى الإجمالى، لم يكن هذا الوضع مستدامًا، ولكن توصلت مصر لإتفاق مع صندوق النقد الدولى الذي ، ومن ثم تطبيق برنامج للإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي والذى تطلب إدارة الطلب قبل النمو، وبالتالى انخفض معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى إلى أقل من ٢% و منذ ذلك الحين بدأ معدل النمو فى الارتفاع حيث وصل إلى ٦.٤% سنة ٢٠٠٠ قبل أن ينهار فى عام ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، ولكنه عاود الصعود مرة أخرى منذ سنة ٢٠٠٣ حتى وصل إلى أقصى قيمة له ٧.٢% سنة ٢٠٠٨، ولكن لم يستمر هذا النمو الاقتصادى كثيرًا حيث تلقت مصر بعدها صدمتين أحدهما خارجية وهى الأزمة المالية العالمية أواخر سنة ٢٠٠٨ التى أدت لإنخفاض معدل النمو إلى ٤.٧% و٥.١% عام ٢٠٠٩، ٢٠١٠ على التوالى ، والثانية صدمة داخلية وهى قيام ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ والتي أدت إلى انهيار معدل النمو الاقتصادى إلى ١.٨% مما يعنى أن

مستوى المعيشة للفرد قد انخفض، ولكن مع الاستقرار السياسى والحكومى التدريجى وانتهاج مصر لبرنامج اصلاح اقتصادى جديد مع صندوق النقد الدولى منذ عام ٢٠١٦ والذى تطلب تحرير سعر الصرف والإلغاء التدريجى للدعم وبالأخص دعم الطاقة، الأمر الذى أدى إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادى حتى وصل إلى ٥.٦% سنة ٢٠١٩، قبل أن ينخفض مرة أخرى في سنة ٢٠٢٠ ليصل إلى ٣.٦% نتيجة لتعرض مصر لصدمة خارجية وهى انتشار فيروس كوفيد-١٩ على مستوى العالم، وما تطلبه من إجراءات احترازية لاحتواء الوباء مما أدى للانكماش الاقتصادى العالمى وبالتالى الاقتصاد المصرى بالتبعية.

شكل رقم(١) تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

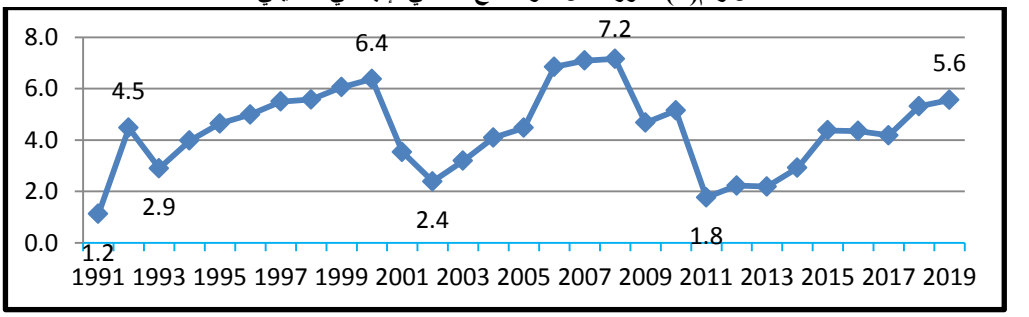

المصدر: www.data.albankaldawli.org/indicators

ويمكن ملاحظة تقلبات مماثلة فى معدل النمو فى نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى كما يتضح من شكل رقم (٢) وهذا يوضح أن الاقتصاد لم يصل إلى مرحلة النمو الذاتى المستدام، وتجدر الإشارة إلى أهمية تعزيز متوسط نمو دخل الفرد أمر أساسى فى دفع النمو الاقتصادى الاحتوائى لأن هذا هو الأساس لخلق وتوسيع الفرص الاقتصادية.

شكل رقم (٢) تطور نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى

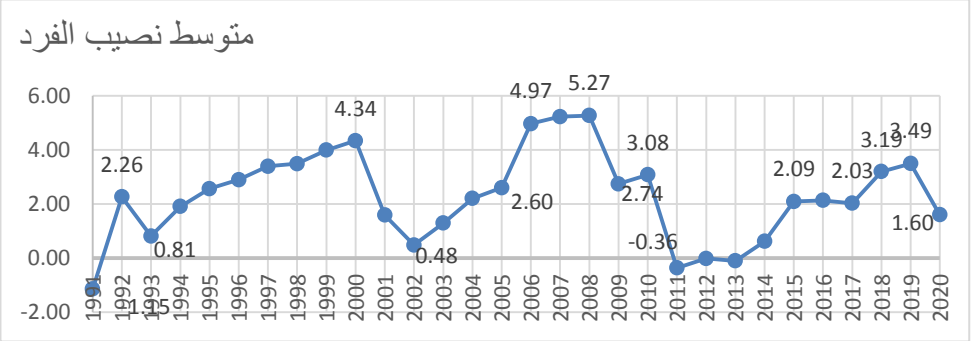

المصدر: www.data.albankaldawli.org/indicators

ونجد أن هناك علاقة طردية بين معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى والنمو الاقتصادى الاحتوائى ، وذلك لأن زيادة معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي يُعد مؤشرًا متفاؤل لرجال الأعمال يحفزهم على زيادة الاستثمار الخارجي وإقامة المشاريع الاستثمارية، كما أن زيادة معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى تؤدى إلى انخفاض الفقر فى المجتمع وأيضًا تؤدى زيادته إلى زيادة مخصصات التعليم والبحث والتطوير والتدريب ومن ثم ترفع إنتاجية الفرد والاقتصاد وكل ذلك فى النهاية يؤدى إلى تحقيق النمو الاقتصادى الاحتوائى.

٢- الإنفاق على التعليم

يعتبر الإنفاق على التعليم من أهم مؤشرات الاستثمار في رأس المال البشرى ، كما يعتبر من أكثر العوامل ارتباطًا بمخاطر الفقر، حيث تنخفض مؤشرات الفقر كلما ارتفع مستوى التعليم فبلغت نسبة الفقراء بين الأميين حوالى ٣٥.٦% مقابل ٩.٤% بمن حصل على شهادة جامعية فى عام ٢٠٢٠، كما بلغت نسبة الفقراء بين حاملى الشهادات فوق المتوسط ١٥.٢%، وبلغت النسبة ممن حصلوا على شهادة ثانوية ١٧.٤%، وبلغت بين الحاصلين على شهادة تعليم أساسى حوالى ٣٣.١٠% فى نفس العام.

ويؤدي انخفاض مستويات التعليم وتدنيه إلى توارث الفقر بين الأجيال، فالأسر الفقيرة يتسرب أطفالها من التعليم ويكون هناك عرض عمل للأطفال أى يلتحقون بسوق العمل ويعملون في أعمال هامشية ويحصلون على دخل محدود لأن مهارتهم محدودة وعندما يكونون أسرة لا يستطيعون تأمين احتياجاتهم الأساسية وبالتالى ينجبون أطفال لا يستطيعون تأمين احتياجاتهم الأساسية وبالتالى

ينجبون أطفال لا يستطيعون التعلم وهكذا (الليثي، ٢٠١٥). وبالعكس يؤدى زيادة مستويات التعليم أى الاستثمار فى التعليم والأخص فيما يتعلق بالجانب المعرفى والمهارات الفنية إلى زيادة مستويات الدخل والإنتاجية فى المجتمع.

وكانت نسبة الإنفاق العام على التعليم حوالي من ٤- ٥% من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة (١٩٩١- ٢٠٠٦) بمتوسط ٤.٣% ولكن بدأ الإنفاق على التعليم يأخذ اتجاه هبوطى حتى وصل إلى ٣.٧% سنة ٢٠٠٧، وبالتالي يعتقد أن جودة التعليم منخفضة جدًا حيث لا تزال هذه الحصة أقل من متوسط بلغ ٤.٦ % من الناتج المحلى الإجمالى للدول العربية و٥ % لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولقد ارتفع معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية من ٧٠% عام ١٩٩٢ إلى أن وصل إلى ذروة بلغت ٨٣.٣% في سنة ٢٠٠١ ثم انخفضت بعد ذلك إلى ٦٧.٢% في سنة ٢٠٠٩، ثم شهد موجه صعود ثانية حتى وصلت إلى ذروة جديدة بلغت ٨٩.٥ % سنة ٢٠٢٠. إن انخفاض الإنفاق على التعليم مع ارتفاع معدلات الالتحاق وضع ضغوطًا شديدة على نظام التعليم، مما يؤدى بلا شك إلى انخفاض جودة التعليم، كما أن التركيز على التعليم الجامعى وإهمال التعليم الأساسى ، بترك ما يقرب من نصف السكان البالغين آميين، حيث بلغ معدل الأمية حوالى ٢٤.٤% سنة ٢٠٢٠ وهو معدل مرتفع للغاية وتشير هذه المؤشرات إلى الحاجة إلى إصلاحات جادة لمعالجة المشاكل الرئيسية مثل اكتظاظ المدارس والجامعات الحكومية، وضعف التدريب الفنى ، والمناهج الدراسية المختلفة، ومعلمى المدارس غير المؤهلين، وانخفاض الإنفاق على البحث والتطوير.

ويوجد اتفاق بين الاقتصاديين على أهمية دور التعليم فى الاقتصاد القومى من خلال دوره فى زيادة النمو الاقتصاد القومى سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وبالتالى زيادة متوسط دخل الأفراد فى المجتمع والحد من انتشار الفقر فى المجتمع، ويتطلب تحقيق النمو الاقتصادى الاحتوائى تكافؤ الفرص لجميع أفراد المجتمع فى الحصول على التعليم والدعم المبكر من خلال التعليم في مرحلة الطفولة والتدريب المهنى ودعم البحوث والتطوير، والوصول إلى جميع السكان من خلال البنية التحتية الرقمية (معن، ٢٠٢٠).

لذلك فالتعليم يعد مطلبًا أساسيًا لتحقيق النمو الاقتصادى الاحتوائى، ولكن طريقة تمويل التعليم فى الدولة هى التى تحدد مدى قدرته على تحقيق النمو الاقتصادي الاحتوائى، فالحصول

على مخرجات تعليمية جيدة لابد من توافر مدخلات ممثلة فى موارد تمويلية كافية يتم تخصيصها بكفاءة وعدالة (عبد العزيز، ٢٠١٨).

٣- الإنفاق على الصحة:

يعتبر الإنفاق على الصحة أيضًا من أهم مؤشرات الاستثمار فى رأس المال البشرى، وهناك دور مهم للخدمات الصحية فى دعمها للتنمية الاقتصادية فى المجتمع وهناك علاقة تبادلية بينهما يمكن توضيحها من خلال الحلقات المفرغة للفقر، حيث أن انخفاض المستوى الصحى للسكان سوف يؤدى إلى انخفاض انتاجية الفرد بسبب مرضه مما يؤدى فى النهاية إلى انخفاض الانتاجية وبالتالى الناتج المحلى الإجمالى ، وعلى الجانب الأخر يؤدى انخفاض الناتج المحلى الإجمالى إلى انخفاض الإنفاق العام والخاص على الصحة، مما يؤدى إلى انخفاض المستوى الصحى للسكان وهكذا تستمر عمل هذه الحلقة إلى أن يتم كسرها وذلك من خلال ضمان قدرة الأفراد الضعفاء والفقراء على الوصول إلى الرعاية الصحية والحصول على التأمين الصحى الذي يلبى احتياجاتهم وقد ينطوى هذا على توسيع نطاق الإنفاق الصحى المخصص للوقاية (الدمرادش، ٢٠٠٦).

ويعاني قطاع الصحة فى مصر من مشاكل أهمها تدهور مستوى البنية الأساسية والتجهيزات بالإضافة إلى ضعف كفاءة مستوى الخدمات الصحية المقدمة، ولقد سجلت مصر إنجازات كبيرة فى تحسين الوضع الصحى لسكانها كما يتضح من انخفاض معدلات وفيات الأطفال الرضع والأمهات، حيث انخفض معدل وفيات الأطفال الرضع لكل ١٠٠٠ مولود حى من ٣١.٩% سنة ١٩٩١ إلى ١٠.٣% سنة ٢٠٢٠، وانخفض أيضًا معدل وفيات الأمهات أثناء الحمل والولادة من ٣٩% سنة ١٩٩١ إلى ١٠% سنة ٢٠٢٠، ومع ذلك تواجه مصر عبئًا مزدوج من الأمراض، مثل العديد من البلدان النامية الأخرى فى شكل أمراض معدية وغير معدية، ومع ذلك تعد مصر من الدول ذات مستوى إنفاق منخفض على الرعاية الصحية مقارنة بالدول ذات المستويات المماثلة من التنمية الاقتصادية، حيث بلغ متوسط الإنفاق على الصحة خلال الفترة (١٩٩١- ٢٠٢٠) حوالي ٢% من الناتج المحلى الإجمالى، وتعتبر هذه النسبة متدنية بالنسبة للعديد من دول العالم، حيث وفقًا لإحصاءات منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، أن المتوسط العالمى للإنفاق على الصحة في سنة ٢٠١٨ حوالي ٦% وفي الدول العربية حوالى ٤.٥% في نفس السنة، وفي أوائل عام ١٩٩٦ قامت وزارة الصحة والسكان بتقييم قطاع الصحة، وهي خطوة أوضحت الحاجة إلى إصلاح

صحى شامل، لذلك بدأ في سنة ١٩٩٧ برنامج إصلاح قطاع الصحة ويشتمل خمسة مبادئ توجيهية وهى الشمولية والجودة والانصاف والكفاءة والاستدامة (Who, 2010).

ويعتبر الإنفاق على قطاع الصحة وبالتالى تقديم الخدمات الصحية أحد متطلبات تحقيق النمو الاقتصادى الاحتوائى، حيث يؤدى وصول الخدمات أو زيادتها وجودتها إلى كافة فئات المجتمع إلى رفع مؤشر الاحتواء من خلال تحقيق بعدى العدالة الرأسية (تعنى تقديم علاج غير متساوى للحالات غير متساوية فى الحالة الصحية)، والعدالة الأفقية (تعني تقديم علاج متساوى للحالات المتساوية في الحالة الصحية)، وأيضًا مفهوم العدالة يعتمد على مبدأ هام يتعلق بتقديم الخدمات الصحية على أساس حاجة أفراد المجتمع إلى مثل تلك الخدمات وليس على أساس توافر الإمكانيات المادية لدى الأفراد.

٤- معدل التضخم:

بعد تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الأول سنة ١٩٩١ انخفض معدل التضخم من ١٩.٦% سنة ١٩٩١ ليبلغ أدنى مستوى له عند ٢.٢٦% سنة ٢٠٠١، وبسبب انخفاض قيمة الجنية المصرى سنة ٢٠٠٣، ارتفع معدل التضخم ليصل إلى ١١.٢٧% سنة ٢٠٠٤، ثم ارتفع معدل التضخم بصورة حادة ليصل إلى ١٨.٣% سنة ٢٠٠٨، حيث عانى الاقتصاد المصرى من الركود التضخمي، ثم بدأ فى الانخفاض التدريجى ليصل إلى ٧.١١% سنة ٢٠١٢، ولكن نتيجة لكثرة المطالبات الفئوية التى أعقبت الثورة بدأ معدل التضخم فى الارتفاع التدريجى حتى وصل إلى ١٣.٨% سنة ٢٠١٦، ولكن مع زيادة الضغوط على الاقتصاد المصرى والاتفاق مع صندوق النقد الدولي تم تحرير سعر الصرف في نوفمبر ٢٠١٦ مما أدى إلى انخفاض قيمة العملة بمقدار الثلث تقريبًا، وهو ما تبعه انخفاض فى القدرة الشرائية وثروات المصريين بهذا القدر، مما أدى إلى قفز معدل التضخم إلى ٢٩.٥% سنة ٢٠١٧، ولكن مع استقرار سعر الصرف لاحقًا، مما ساهم فى انخفاض معدل التضخم حتى وصل إلى ٥.٠٦% سنة ٢٠٢٠. والتضخم فى الاقتصاد المصرى ناتج بشكل رئيسى من بطء نمو القطاعات الانتاجية، وعجز الموازنة العامة ، وانخفاض قيمة العملة، وارتفاع مستويات الاستهلاك.

ويعتبر تخفيض معدل التضخم أيضًا من متطلبات تحقيق النمو الاقتصادى الاحتوائى حيث أن التضخم يزيد مؤشر الفقر فى المجتمع من خلال أثره السلبي على انخفاض الدخل الحقيقى للأفراد وتدهور مستويات معيشتهم، أى أن التضخم له تأثير سلبى على النمو الاقتصادى الاحتوائى

كما أكدته مجموعة من الدراسات مثل دراسة (Braumann, 2004)، دراسة (Garange, 2014)، دراسة (Ulriksen, 2012) من خلال التأثير على دخول الأفراد فى المجتمع وارتفاع معدلات الفقر فى المجتمع.

٥- معدل نمو السكان:

نجد أن معدل نمو السكان يتزايد باستمرار، فقد زاد عدد السكان من حوالي ٥٧.٦ مليون نسمة سنة ١٩٩١ إلى حوالى ١٠٢.٣ مليون نسمة سنة ٢٠٢٠، أى ارتفع حجم سكان مصر بنسبة ٧٥% تقريبًا خلال ثلاثون عامًا، وقد صاحب الزيادة السكانية ارتفاع فى حجم القوى العاملة من ١٥.٩ مليون نسمة سنة ١٩٩١ إلى ٢٨.٥ مليون نسمة فى عام ٢٠٢٠، ويعيش ما يقرب من ٤٠% من السكان فى المناطق الحضرية، مع وجود الكثير من السكان الذين يعيشون فى المناطق المزدحمة والمناطق العشوائية ، والزيادة السكانية تؤدى إلى زيادة قوة العمل وضغط السكان على موارد الدولة وانخفاض فى مستويات المعيشة.

ويعتبر معدل نمو السكان من العوامل المحددة للفقر، حيث يؤدى زيادة معدل النمو السكانى إلى زيادة الفقر فى المجتمع، وبالأخص إذا كان معدل النمو السكانى يفوق معدل النمو الاقتصادى ، مما يعكس أثر الزيادة السكانية على عدم قدرة الدولة ، باستخدام السياسات الاقتصادية والاجتماعية ، فى تحسين مستوى السكان ومكافحة الفقر مما يتسبب فى زيادة معدل البطالة وبالتالى زيادة الفقر وإعاقة تحقيق التنمية الاقتصادية، مما يؤدى إلى إعاقة تحقيق النمو الاقتصادى الاحتوائى.

٦- الاستثمار الخاص المحلى :

لم يبدأ الاستثمار الخاص في القيام بدور واضح فى النشاط الاقتصادى المصرى إلا منذ اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى ، ومنذ ذلك التاريخ والاستثمارات الخاصة فى تزايد، ويعتبر الاستثمار بصفة عامة محدد رئيسى لتحقيق النمو الاقتصادى الاحتوائى ، و الاستثمار الخاص يعتبر حجر الأساس والمحفز الرئيسى لعملية النمو والتشغيل والانتاج، حيث أن زيادة حجم الاستثمارات فى المجتمع تؤدى إلى زيادة فرص التوظيف فى المجتمع ومن ثم زيادة الدخول ومستويات المعيشة وبالتالى تعمل على انخفاض الفقر فى المجتمع، أى أن الاستثمار الخاص يرتبط بعلاقة طردية بالنمو الاقتصادى الاحتوائى.

٧- الاستثمار الأجنبى المباشر:

يعتبر الاستثمار الأجنبى المباشر أحد الوسائل الهامة لرفع معدل النمو الاقتصادى حيث تظهر الحاجة إلى الاستثمار الأجنبى المباشر لتمويل التنمية الاقتصادية بسبب وجود فجوة الموارد المحلية (انخفاض حجم المدخرات الفعلية عن حجم الاستثمارات المطلوبة لتحقيق معدل النمو الاقتصادى المستهدف) ونحتاج أيضًا إلى الاستثمارات الأجنبية لسد العجز فى ميزان المدفوعات الناتج عن عملية التنمية الاقتصادية، وترجع أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتأسيس مشروعات جديدة أو زيادة رؤوس أموال مشروعات قائمة بالفعل للمساهمة فى حل العديد من المشاكل الاقتصادية وعلى رأسها ارتفاع معدل البطالة وتراجع معدل النمو الاقتصادى ولقد بلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى مصر من مجموع الاستثمار على مستوى العالم ٠.٣٥% سنة ١٩٩٠، ارتفعت هذه النسبة إلى ٠.٥١% سنة ٢٠١٠، ثم انخفضت إلى ٠.٣٩% سنة ٢٠١٥، قبل أن تزايد وتصل إلى ٠.٥٢% سنة ٢٠٢٠.

وسجلت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمصر تزايدًا كبيرًا خلال الفترة من عام ١٩٩٠-٢٠٢٠، حيث تحولت إلى قيم سالبة فى عام ٢٠١١ نتيجة أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وصلت إلى أقصى قيمة لها عام ٢٠٠٦، يرجع ذلك إلى اتخاذ الحكومة المصرية للعديد من الإجراءات الإصلاحية الشاملة منذ يوليو ٢٠٠٤، والتى ساهمت فى جذب المزيد من الاستثمارات العربية والأجنبية فى مجال تيسير الأعمال، وكان متوسط صافى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى هو ٢.٣٦% خلال نفس الفترة.

وللاستثمار الأجنبي المباشر دورًا هاما فى تحقيق النمو الاقتصادى الاحتوائى حيث أنه يساعد عن طريق استثماراته فى خلق فرص عمل فى المجتمع وتوفير دخول جديدة فى المجتمع وبالتالى تحسين مستويات المعيشة وبالتالى الحد من الفقر، كما أنه يعمل على نقل المعرفة والمهارات التدريبية إلى العمال وبالتالى تحسين القدرات لدى الأفراد بها، وبالتالى يعمل على تنمية وتحسين رأس المال البشرى فى المجتمع.

٨- الانفتاح على الاقتصاد العالمى:

الانفتاح على الاقتصاد العالمى يعكس مدى انفتاح الدولة على العالم الخارجي ودرجة ارتباطها بالعالم الخارجي، فمع العولمة الاقتصادية زادت أهمية الانفتاح على الاقتصاد العالمى وارتبطت سياسات التنمية فى دول العالم وبالأخص فى الدول النامية بحركة التجارة الخارجية باعتبار أن الصادرات تسمح بتوفير إيرادات للدولة، والواردات تساهم في توفير متطلبات النمو

الاقتصـادى ويمثـل مضـاعف التجـارة الخارجيـة العامـل الـذى يـربط بـين التجـارة الخـارجيـة والنمـو الاقتصادى . ونجد أن متوسط نسبة التجارة إلى الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة من (١٩٩٠-٢٠٢٠) حوالى ٤٨%، وكانت درجة الانفتاح التجارى مرتفعة فى بداية الإصلاح الاقتصادى حيث وصلت نسبة التجارة إلى الناتج المحلى الإجمالى حوالي ٦٢.٨% سنة ١٩٩١ ولكن النسبة أخذت فى الانخفاض بعد ذلك من سنة ١٩٩٧ وذلك بسبب أثر الاحداث الأمنية الداخلية وحادث الأقصر، وكـذلك بدايـة أزمـة النمـور الأسـيوية ١٩٩٧- ١٩٩٨ التـى أثرتـا علـى حركـة التجـارة فتراجعـت الصادرات والواردات وبالتالى انخفضت درجة الانفتاح التجارى ، ولكن بعد عام ٢٠٠٠ أخذت درجة الانفتـاح فـى التزايـد، ففـى بدايـة عـام ٢٠٠٣ أخـذ الاقتصـاد المصـرى يسـتعيد نشـاطه فبـدأت درجـة الانفتاح التجارى فى التزايد، حيث أثر انخفاض قيمة العملة ٢٠٠٣ على زيادة الصادرات (آلية الموائمة) وأثرت الإجراءات المتعددة على التعريفات الجمركية والغاء الرسوم على الصادرات فى عام ٢٠٠٤ على زيادة درجة الانفتاح التجارى ، حتى وصلت النسبة إلى ٧١.٩% سنة ٢٠٠٨ وهو أعلى درجة انفتاح تجارى ، ولكن بعد تلك السنة أخذت فى التراجع متأثرّة بالأزمة العالمية وأحداث ثورة ٢٥ ينـاير ٢٠١١،ثم وصـلت درجـة الانفتـاح إلـى أقـل نسـبة لهـا ٣٣.٨% سـنة٢٠٢٠ متـأثرًا بأحداث فيروس كوفيدا-١٩. ويؤثر الانفتاح على الاقتصاد العالمى بطريقة مباشرة على النمو الاقتصادى الاحتوائى وذلك عن طريق زيادة الصادرات ويؤدى ذلك إلى تنمية قطاع التصدير فى الاقتصاد القومى مما يؤدى إلى خلق فرص عمل فى المجتمع وزيادة الدخول وبالتالى تحسين مستويات المعيشة، كما يمكن أن يساهم النمو فى الواردات فى تحقيق النمو الاقتصادى الاحتوائى ، إذا أدت الواردات إلى تخفيضات فى أسعار السلع الأساسية مثل الغذاء والأدوية....وغيرها التي تشكل جزء كبير من سلة سلع استهلاك الفقراء، ويؤثر الانفتاح الاقتصادى على العالم الخارجي بطريقة غير مباشرة على النمو الاقتصادي عن طريق التأثير فى الناتج المحلى الإجمالى من خلال مضاعف الإنفاق أو الرسوم الجمركية.

٩- الائتمان المحلى المقدم إلى القطاع الخاص:

تعتمد الدول النامية فى كثير من الأحيان على تمويل الجزء الأكبر من الاستثمارات على القروض المصرفية، ولذلك فإن توافر الائتمان المحلى المقدم إلى القطاع الخاص من شأنه أن يؤدى إلـى زيـادة الاسـتثمارات فـى المجتمـع ممـا يـؤدى إلـى زيـادة فـرص التوظـف وبالتـالي زيـادة الـدخل وبالأخص إذا كان الائتمان موجه للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة مما يساهم فى

تحقيق النمو الاقتصادى الاحتوائى ، وقد بلغ متوسط حجم الائتمان المحلى المقدم إلى القطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي حوالي ٣٦.٥% خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠٢٠)، وكانت النسبة في تزايد خلال الفترة من (١٩٩٠- ٢٠٠٤) ووصلت إلى أقصى نسبة لها في سنة ٢٠٠٤ وهي ٥٤%، ثم أخذت فى التناقص بعد ذلك حتى وصلت إلى ٢٧.١% بنسبة ٢٠٢٠، وهذا الانخفاض كان بسبب الكثير من الاحداث ومنها الأزمة المالية العالمية سنة ٢٠٠٨، وأحداث ٢٥ يناير سنة ٢٠١١، والوباء العالمي كوفيد -١٩.

سادسا : دراسة قياسية لمحددات النمو الاقتصادي الاحتوائى فى الاقتصاد المصرى:

ينصب الاهتمام فى هذا الجزء على تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادى الاحتوائى كمتغير تابع وبين عدد من المؤشرات التى تمثل ركائز أو محددات النمو الاقتصادى الاحتوائى كمتغيرات مستقلة له ، وحددت النظرية الاقتصادية الكلية العديد من المحددات العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادى الاحتوائى، فى حين أكد علماء في دراساتهم مثل (Raheem and et al., 2016)، (Tella & Alimio, 2016) (Anand & Mishra & peiriss, 2015) (Oluseye & Cabriel, 2017)، (الأزهرى، ٢٠١١)، (بدر، ٢٠١٩)، أن هذه العوامل تشتمل على السكان، والموارد الطبعية،ورأس المال البشرى، والاستثمار الثابت، والائتمان المحلى والاستثمار الأجنبى المباشر، والانفتاح التجارى، والاستهلاك المحلى، والتضخم، والتقلبات فى الناتج المحلى الإجمالى ، وجودة البنية التحتية، وانحرافات سعر الصرف الحقيقى .

وبالنظر إلى رغبتنا في تفسير محددات النمو الاقتصادى الاحتوائى فى الاقتصاد المصرى سوف تعتمد على هذه الدراسات كأساس لهذه المنهجية المستخدمة فى القياس، وبالتالى يمكن التعبير عن العلاقة بالمعادلة الأتية:

$$Y= B_0+ B_1x_1+ B_2x_2+B_3x_3+B_4x_4+B_5x_5+B_6x_6+B_7x_7+B_8x_8+B_9x_9+ u+ \rightarrow (1)$$

ومن المعادلة السابقة رقم (١) فإن متغيرات الدراسة تتمثل فى الآتى: -

المتغير التابع (Y) : هو مؤشر النمو الاقتصادى الاحتوائى والذى يتم التعبير عنه بمؤشر مركب يتكون من ثلاث مؤشرات رئيسية تقيس الاحتوائية وهي التشغيل والتعليم والصحة، تقيس درجة احتوائية النمو، ووفقًا لذلك فإن النمو يمكن وصفه بانه نمو احتوائى إذا بلغت قيمة المؤشر الواحد الصحيح، والعكس إذا انخفضت القيمة عن الواحد الصحيح فإن النمو يكون غير احتوائى ، أى أنه كلما اقتربت القيم من الواحد الصحيح تشير إلى درجة أقرب إلى الاحتوائية عن تلك التي

تبعد عن الواحد الصحيح، يمكن توضيح الشكل الرئيسي لمؤشر النمو الاحتوائى بالاعتماد على دراستى (الازهرى، ٢٠١١)، (بدر، ٢٠١٩) على النحو التالى:

$$Y= \frac{E+ H+ P}{3}$$

حيث أن (E) يعبر عن دليل التعليم، (H) يعبر عن دليل الصحة، (P) يعبر عن دليل التشغيل.

المتغيرات المستقلة من خلال النظرية الاقتصادية الكلية والأدبيات السابقة تم تحديد أهم المحددات أو المتغيرات التى تؤثر فى النمو الاقتصادى الاحتوائى وتتمثل فى:

- الإنفاق على التعليم (X_1): ومن المتوقع أن يكون للتعليم أثر موجب على مؤشر النمو الاقتصادى الاحتوائى لأنه يؤدى إلى زيادة الاستثمار فى رأس المال البشرى الذى يمثل ركيزة أساسية فى النمو الاقتصادى الاحتوائى ، أى من المتوقع أن تكون إشارة معامل الإنفاق على التعليم (B_1) تكون موجبة ،ويعبر عنه بنسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلى الاجمالى.
- الإنفاق على الصحة (X_2): ومن المتوقع أن يكون للإنفاق على الصحة أثر موجب على مؤشر النمو الاقتصادى الاحتوائى لأنه يؤدى إلى زيادة الاستثمار فى رأس المال البشرى الذى يمثل ركيزة أساسية فى النمو الاقتصادى الاحتوائى ، أى من المتوقع أن تكون إشارة معامل الإنفاق على الصحة (B_2) تكون موجبة، يعبر عنه بنسبة الإنفاق على الصحة من الناتج المحلى الاجمالى.
- الاستثمار الخاص المحلى (X_3): ومن المتوقع أن يكون للزيادة فى قيمة الاستثمار الخاص المحلى أثر موجب على مؤشر النمو الاقتصادى الاحتوائى لأن زيادة الاستثمارات تؤدى إلى زيادة الناتج وزيادة فرص التشغيل والتوظيف فى المجتمع وزيادة مستويات الدخول مما يؤدى إلى الحد من الفقر فى المجتمع ، أى من المتوقع أن تكون إشارة قيمة الاستثمار الخاص المحلى (B_3) موجبة، ويعبر عنه بنسبة الاستثمار الخاص المحلى إلى الناتج المحلى الإجمالى.
- الاستثمار الأجنبى المباشر(X_4): ومن المتوقع أن يكون لتدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر أثر موجب على مؤشر النمو الاقتصادى الاحتوائى، لأنه يمكن أن يسمح الاستثمار الأجنبى المباشر بانتقال التكنولوجيا الحديثة وانخفاض تكاليف الانتاج وزيادة القدرة التنافسية للصادرات وبالتالى زيادة مستويات التشغيل والتوظيف فى المجتمع، أى من

المتوقع أن تكون اشارة معامل الاستثمار الأجنبي المباشر $(B4)$ موجبة، ويعبر عنه بصافى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر.

- معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى (X_5): ومن المتوقع أن يكون لمعدل نمو الناتج المحلى أثر موجب على مؤشر النمو الاقتصادى الاحتوائى، ذلك لأن زيادة الناتج المحلى الإجمالى يعني زيادة المخصص للتعليم والصحة والتطوير والتدريب والبحث، ومن ثم يرفع من انتاجية الفرد وكافة القطاعات الاقتصادية ، وهو مؤشر متفائل لرجال الأعمال على زيادة الطلب الكلى و الأداء الاقتصادى ويسهم فى تحفيز الاستثمار الخاص، كما أن زيادة الناتج المحلى الإجمالى تعنى انخفاض معدلات الفقر فى المجتمع، أى من المتوقع أن تكون اشارة معامل معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى (B_5) موجبة، ويعبر عنه بمعدل نمو الناتج المحلى الإجمالي.
- معدل النمو السكانى (X_6): على الرغم من أن معدل النمو السكانى يزيد مستوى الناتج والطلب الكلي إلا أنه يمثل عقبة خاصة فى المراحل الأولى لتحقيق النمو الاقتصادى الاحتوائى ، ومن المتوقع أن يكون معدل النمو السكانى له تأثير إيجابي أو سلبي على مؤشر النمو الاقتصادى الاحتوائي، فقد يكون أثره إيجابي على مؤشر النمو الاقتصادى الاحتوائى وذلك عندما تتحول الزيادة السكانية إلى زيادة فى الطاقات الانتاجية وهنا تكون إشارة معامل معدل النمو السكاني (B_6) موجبة، وقد يكون له أثر سلبى على مؤشر النمو الاقتصادى ، إذا لم تتمكن الدولة من الاستفادة من الزيادة السكانية فى زيادة الانتاج، مما يترتب عليه زيادة معدلات الفقر والبطالة وهنا تكون اشارة معامل معدل النمو السكانى (B_6) سالب، ويعبر عنه بمعدل النمو السكانى السنوى.
- معدل التضخم (X_7): ومن المتوقع أن يكون لمعدل التضخم أثر سلبى على مؤشر النمو الاقتصادى الاحتوائى ، وذلك لأن له تأثير سلبى على دخول الأفراد الحقيقية مما يؤدي إلى تدهور مستويات المعيشة وبالتالى ارتفاع معدلات الفقر فى المجتمع، وهنا تكون اشارة معامل معدل التضخم (B_7) سالب، ويعبر عنه بمعدل التضخم السنوى.
- الانفتاح على الاقتصاد العالمى (X_8): ومن المتوقع أن يكون للانفتاح على الاقتصاد العالمى أثر موجب على مؤشر النمو الاقتصادى الاحتوائى، وذلك لأن الانفتاح يؤدى إلى زيادة الانتاج والتوظيف والحد من الفقر ولكن مشروط ذلك بزيادة القدرة التنافسية

للاقتصـاد، وهنـا تكـون إشـارة معامـل الانفتـاح علـى الاقتصـاد العـالم (B_8) موجـب، ويعبـر عنه بمجموعة الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى.

- الائتمـان المصـرفى (X_9): ومـن المتوقـع أن يكـون للائتمـان المصـرفى أثـر موجـب علـى مؤشـر النمـو الاقتصـادى الاحتوائى، وذلـك لأن زيـادة حجـم القـروض المصـرفية وخاصـة للمشـروعات الصـغيرة والمتناهيـة فـى الصـغر سـوف تـؤدي إلـى زيـادة الانتاجيـة وفـرص التوظيف والتشغيل فى المجتمع، وهنا تكون إشارة معامل الائتمان المصرفى (B_9) موجب، ويعبر عنـه بنسبة الائتمـان المحلـى المقدم إلـى القطـاع الخـاص كنسبة مـن النـاتج المحلـى الإجمالى.

١ – اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

يعكس مفهوم استقرار السلسة الزمنية ثبات كل من المتوسط والتباين، بالإضافة إلى اعتماد التغـاير علـى طـول الفتـرة الزمنيـة فقـط، ويسـتخدم هـذا الاختبـار للتعـرف علـى إذا مـا كانـت هـذه المتغيرات مستقرة أم لا، وذلك أن طبيعة هذه السلاسل تكون غير ساكنة مما يؤدى إلى ما يعرف بظـاهرة الانحدار الزائف الذى يعني وجود اتجاه عام فى السلاسل الزمنية للمتغيرات قد يؤدى إلى علاقة معنوية بين هذه المتغيرات حتى لو كان الاتجاه العام هو الشيء الوحيد المشترك بينها.

وبمـا أن معظـم السلاسـل الزمنيـة للمتغيـرات الاقتصـادية تتصـف بخاصـية عـدم الاسـتقرار لـذلك نقـوم باختبار استقرار هذه السلاسل وتحديد درجة استقرارها، سوف يتم ذلك باختبار Dickey– Fuller.

جدول رقم (٣) نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية

رمز المتغير	المتغيرات	اختبار ADF عند المستوى Level	الاستقرار عند المستوى Level	اختبار ADF (بعد أخذ الفروق الأولى)	الاستقرار (بعد اخذ الفروق الأولى)
y	مؤشر النمو الاقتصادى الاحتوائى	-0.229371 (0.0662)	غير مستقرة	-7.013924 (0.0000)	مستقرة
X_1	الإنفاق على التعليم	2.332065 (0.8863)	غير مستقرة	-5.835044 (0.0001)	مستقرة
X_2	الإنفاق على الصحة	0.551225 (0.9973)	غير مستقرة	-5.413734 (0.0071)	مستقرة
X_3	الاستثمار الخاص المحلي	3.17446 (0.999)	غير مستقرة	-2.526775 (0.0345)	مستقرة
X_4	الاستثمار الأجنبى المباشر	-4.163571 (5.2321)	غير مستقرة	6.671150 (0.000)	مستقرة
X_5	الناتج المحلي الإجمالى	-2.541463 (0.9237)	غير مستقرة	-4.7711138 (0.0183)	مستقرة
X_6	معدل النمو السكانى	-2.315333 (0.7625)	غير مستقرة	-5.017198 (0.0001)	مستقرة
X_7	معدل التضخم	-4.326655 (5.2018)	غير مستقرة	-5.630905 (0.0003)	مستقرة
X_8	الانفتاح على الاقتصاد العالمى	-3.95691 (0.2850)	غير مستقرة	-5.090645 (0.00017)	مستقرة
X_9	الائتمان المصرفى	-4.504329 (0.0759)	غير مستقرة	-6.183474 (0.00003)	مستقرة

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحثين من خلال البرنامج الاحصائي E-Views

– الأرقام بين الأقواس ( ) تعبر عن القيم الاحتمالية المناظرة للمعلمات.

وبالنظر إلى النتائج السابقة من الجدول السابق، سنلاحظ أن القيمة الاحتمالية لكافة المتغيرات أكبر من ٥% مما يؤدى إلى قبول الفرض العدم القائل بأن السلاسل الزمنية غير مستقرة أى تعانى من عدم الاستقرار، ولكن بعد أخذ الفروق الأولى نجد أن القيمة الاحتمالية لكافة المتغيرات أقل من ٥% مما يؤدى إلى رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بأن السلاسل الزمنية مستقرة عند الفروق الأولى.

٢– اختبار جوهانس للتكامل المشترك:

يعتبر تطبيق أسلوب التكامل المشترك من الأساليب القياسية الحديثة نسبيًا، وكان يستخدم فى دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية، فقد عرف كل من (انجل وجرانجر) التكامل المشترك

Co– Integration Analysis بأنه يدرس استقرار العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات غير الساكنة لنموذج معين ويعتمد تحليل التكامل المشترك على أساس أن النظرية الاقتصادية تفترض وجود كثير من المتغيرات الاقتصادية مرتبطة لا تتباعد عن بعضها البعض في الأجل القصير، ويمتد ذلك الأثر إلى الأجل الطويل، أى أن هذا الأسلوب يختبر ما إذا كانت هناك علاقة ديناميكية بين متغيرات الدراسة خاصة فى الأجل الطويل ،وميزة هذا الأسلوب هو أنه لو كان هناك سلاسل زمنية غير ساكنة وتم تجميعهم معًا بصورة خطية وبنفس الترتيب (الفرق الأول أو الثاني وهكذا) فإنهم يعطون سلسلة زمنية جديدة متكاملة يمكن استخدامها في تحليل الانحدار دون الخوف من النتائج الزائفة.

لذلك بعد ان تم إجراء اختبار استقراء السلاسل الزمنية سوف يتم إجراء اختبار التكامل المشترك لجوهانس Johansen، ويفضل أجراء اختبار جوهانس عند تقدير العلاقة بين أكثر من متغيرين وعندما تكون السلاسل الأصلية غير ساكنة ولها نفس الدرجة. وتقوم خطوات اختبار جوهانس على اختبار الأثر Trace Eigenvalue، ثم اختبار القيمة العظمى Maximun Eigenvalue وتعتمد هذه الاختبارات على أكبر قيمة للجذور المميزة، ويعد مقارنة T المحسوبة و T الجدولية، تظهر نتيجة هذه الاختبارات من وجود معامل تكامل مشترك فى الأجل الطويل أم لا، إذا كانت T المحسوبة أكبر من T الجدولية توجد علاقة تكامل فى الأجل الطويل.

جدول رقم (٤) نتائج اختبار الأثر Eigenvalue

الفرض العدمي	Eigenvalue	Trace statistic	القيمة الحرجة عند ٥%	القيمة الاحتمالية
None	0.883143	466.4812	148.4186	0.0000
At Most1	0.975688	318.1517	123.5154	0.0000
At Most2	0.853117	223.4412	96.76355	0.0000
At Most3	0.978692	114.1651	68.7182	0.0000
At Most4	0.85938	95.46060	45.7451	0.0000
At Most5	0.646312	51.127	30.8881	0.0001
At Most6	0.414636	22.2245	16.5821	0.0053
At Most7	0.069452	1.44488	2.51568	0.1962

(*) عند مستوى معنوية ٥% يتم رفض الفرض العدمي.
المصدر: تم إعداده بواسطة الباحثان من خلال البرنامج الاحصائي E-views

جدول رقم (٥) نتائج اختبار القيمة العظمة Maximum Eigenvalue

الفرض العدمى	Eigenvalue	Max- Eigen Statistic	القيمة الحرجة عند ٥%	القيمة الاحتمالية
None	0.883143	136.2884	5025161	0.0000
At Most1	0.865688	99.6168	44.23542	0.0000
At Most2	0.843117	81.15843	38.17657	0.0000
At Most3	0.757592	53.68417	31.17657	0.0001
At Most4	0.648378	35.45340	26.47334	0.0014
At Most5	0.546127	26.98827	20.03162	0.0033
At Most6	0.412636	17.45255	12.36450	0.0079
At Most7	0.04835	1.86432	2.942455	0.1836

(*) عند مستوى معنوية ٥% يتم رفض الفرض العدمي
المصدر: تم إعداده بواسطة الباحثان من خلال البرنامج الاحصائي E-views

يتضح من الجدولين رقم (٤)، رقم (٥) نتائج اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات موضوع الدراسة، يتضح أن قيمة اختبار الأثر (Trace) وقيمة اختبار القيمة العظمى Max– Eigen أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية ٥%، مما يعنى رفض الفرض العدمى الذى ينص على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وقبول الفرض البديل بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وبالتالى فإن السلاسل الزمنية متكاملة فى الأجل الطويل. ووجود علاقة فى الأجل الطويل تعنى وجود علاقة فى الأجل القصير، وبناء على ما سبق، وفقا لبيانات الجدول رقم (٦)،فإن معادلة التكامل المشترك تكون على النحو التالي:

$$y = 33.78822 + 2.12128\ X_1 - 3.787023X_2 - 0.373329X_3 + 0.037921X_4 + 0.336034\ X_5 - 2.675393X_6 - 0.055434X_7 + 0.25845X_8 + 0.064650X_9$$

جدول رقم (٦) تقدير العلاقة التي تربط النمو الاقتصادي الاحتوائي بالعوامل المحددة له

المتغير	العامل Coefficient	الانحراف المعياريStdfrror	T- statistic	Prob
C	33.78822	4.459539	9.061670	0.0000
X_1	2.1228	0.883452	-02.856266	0.0064
X_2	-3.787023	1.412662	-2.69215	0.0220
X_3	-0.373329	0.088638	-4.656991	0.2350
X_4	0.037921	1.762474	-2.957277	0.0000
X_5	0.336034	0.166052	-2.411625	0.0123
X_6	-2.675393	1.674300	-1.554336	0.1074
X_7	-0.055434	0.050450	-1.089662	0.0412
X_8	0.25845	0.051736	6.255916	0.0000
X_9	0.064650	0.061374	1.292649	0.0212
	39.69667	Mean dependent var	0.90112	R- squared
	5.44425	S.D dependent var	0.88042	A- djusted R- Squared
	122.4111	Sum squared resid	2.151669	S.E of regression
			2.223887	Long- run variance

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحثين من خلال البرنامج الاحصائي E-views.

تستنتج من نتائج التحليل الإحصائى ما يلى :

- أن التغير فى المتغيرات المستقلة تفسر حوالى ٩٠% من التغيرات التي تحدث فى مؤشر النمو الاقتصادى الاحتوائى في ظل ثبات العوامل الأخرى.
- توجد علاقة طردية بين التغير فى مؤشر النمو الاقتصادى الاحتوائى وبين التغير فى كلًا من الإنفاق على التعليم، والاستثمار الأجنبي المباشر، ومعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى، والانفتاح على الاقتصاد العالمى، والائتمان المصرفى .
- توجد علاقة عكسية بين التغير فى مؤشر النمو الاقتصادى الاحتوائى وبين كلًا من الإنفاق على الصحة، الاستثمار الخاص المحلى، معدل النمو السكانى، ومعدل التضخم.
- أظهرت النتائج معنوية جميع المتغيرات عند مستوى ٥% ما عدا معدل النمو السكانى والاستثمار الأجنبي المباشر.
- هناك اتفاق بين النتائج الاحصائية مع فروض الدراسة عدا الاستثمار الخاص المحلى والإنفاق على الصحة.

سابعا : الخاتمة وتشمل النتائج والتوصيات:

تناول البحث أهم محددات النمو الاقتصادى الاحتوائى فى مصر خلال الفترة من عام ١٩٩٠: ٢٠٢٠ ولقد توصل البحث إلى العديد من النتائج والتوصيات . من أهم تلك النتائج والتوصيات ما يلى :

١- النتائج:

- وجود اختلال هيكلى فى معدل مساهمة القطاعات الاقتصادية (الزراعة- الصناعة- الخدمات) فى الناتج المحلى الاجمالى، وضعف مساهمتهم فى خلق فرص عمل جديدة وتقليل معدلات البطالة فى الاقتصاد القومى.
- على الرغم من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادى فى الاقتصاد المصرى فى بعض الفترات إلا أنه لم يحقق الاستدامة فى النمو، وبالتالى لم يحقق النمو الاقتصادى الاحتوائى وهو ما يظهر أيضا من ارتفاع معدلات البطالة والتضخم والنمو السكانى فى المجتمع.
- يعتبر الإنفاق على التعليم من أهم مؤشرات الاستثمار فى رأس المال البشرى ، كما يعتبر من أكثر العوامل ارتباطًا بمخاطر الفقر، حيث تنخفض مؤشرات الفقر كلما ارتفع مستوى التعليم.
- يعتبر الإنفاق على قطاع الصحة وبالتالى تقديم الخدمات الصحية أحد متطلبات تحقيق النمو الاقتصادى الاحتوائى، حيث يؤدى وصول الخدمات الصحية أو زيادتها وجودتها إلى كافة فئات المجتمع إلى رفع مؤشر الاحتواء من خلال تحقيق بعدى العدالة الرأسية (تعنى تقديم علاج غير متساوى للحالات غير متساوية فى الحالة الصحية) والعدالة الأفقية (تعنى تقديم علاج متساوى للحالات المتساوية فى الحالة الصحية)، وأيضًا مفهوم العدالة يعتمد على مبدأ هام يتعلق بتقديم الخدمات الصحية على أساس حاجة أفراد المجتمع إلى مثل تلك الخدمات وليس على أساس توافر الإمكانيات المادية لدى الأفراد.
- توجد علاقة طويلة الأجل بين مؤشر النمو الاقتصادى الاحتوائى ومحددات النمو الاقتصادى الاحتوائى فى الاقتصاد المصرى (الإنفاق على التعليم- الإنفاق على الصحة- الاستثمار الخاص المحلى-الاستثمار الأجنبى المباشر- معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى- معدل النمو السكانى-معدل التضخم- الانفتاح على الاقتصاد العالمى-الائتمان المصرفى).
- توجد علاقة عكسية ومعنوية بين التغير فى مؤشر النمو الاقتصادى الاحتوائى وبين التغير فى كلاً معدل النمو السكانى ومعدل التضخم والإنفاق على الصحة ، ويلاحظ أن تلك النتيجة

متوافقة مع التنظير الاقتصادى فيما يخص التغير فى معدل النمو السكانى ومعدل التضخم ، كما تناولها الإطار النظرى للبحث ، إلا أنها غير متوافقة نظريا مع الإنفاق على الصحة ولكن يمكن التبرير الاقتصادى لذلك على أساس إعتبارين هما :

- التناقص التدريجى لجودة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين نتيجة الانخفاض النسبى للإنفاق على الصحة سنويا ، سواء الانفاق العام أو الخاص ، بالنسبة للتزايد المستمر لعدد السكان .
- أن أغلب التزايد السنوى للإنفاق على الصحة موجه للزيادة السنوية فى الأجور والمكافآت وتوفير المستلزمات التشغيلية الأساسية وليس موجه للزيادة فى القدرات الإستثمارية والتكنولوجية والبرامج الصحية المتطورة ، والتى تعمل على التحسين الكمى والكيفى للخدمات الصحية للمواطنين ومن ثم تحقق العدالة والإتساق والملائمة لتلك الخدمات .

- توجد علاقة طردية ومعنوية بين التغير فى مؤشر النمو الاقتصادي الاحتوائى وبين التغير فى كلاً الإنفاق على التعليم، تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر، معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى، الانفتاح على الاقتصاد العالمى، والائتمان المصرفى.
- أثبتت التجربة التنموية فى مصر خلال الفترة من عام ١٩٩٠: ٢٠٢٠ أن النمو الاقتصادى فى مصر لم يكن احتوائيا وذلك للأسباب التالية :
  - تضاعف نسبة السكان تحت خط الفقر لإجمالى سكان الجمهورية فى عام ٢٠١٨/٢٠١٧ بالمقارنة مع عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ ، وكان المتوسط العام ، لسنوات مختارة عن الفترة من عام ١٩٩٩/٢٠٠٠: ٢٠١٨/٢٠١٧ ٢٤.٢% أى ما يقارب من ربع سكان الجمهورية يقعون تحت خط الفقر على مدار عشرون عاما بل أن نسبة السكان الواقعين تحت خط الفقر فى تزايد بإستمرار من بداية الفترة لنهاية الفترة ، وهو ما يشير لقصور السياسات الحكومية وغير الحكومية لإستهداف الفقر فى مصر خلال تلك الفترة والتى تقارب العشرون عاما (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ،٢٠١٩) .
  - التزايد المستمر فى معدلات البطالة السنوية ، خاصة بين خرجى الجامعات .
  - تركز الفقراء فى المناطق الريفية بالجمهورية وخاصة ريف الوجه القبلى ، حيث أن نسبة الفقر فى ريف الوجه القبلى تكاد تصل لثلاث أمثال تلك النسبة فى ريف الوجه البحرى(الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ،٢٠١٩) ، عدا عام ٢٠١٨/٢٠١٧

وصلت لما يقارب ضعف تلك النسبة ، كما أن نسبة الفقر فى حضر الوجه القبلى تصل لما يتراوح بين ضعف وثلاث أمثال تلك النسبة فى حضر الوجه البحرى ، وذلك مؤشر لتركز الفقراء فى المناطق الريفية بالجمهورية وخاصة ريف الوجه القبلى.

- تأثر كافة فئات الفقراء فى ريف الوجه القبلى أو ريف الوجه البحرى بالأثار السلبية للسياسات الحكومية الإنكماشية ، وفقا لما هو متفق عليه مع صندوق النقد الدولى فى إطار برنامج الاصلاح الاقتصادى ٢٠١٦ ، المنفذه خلال الفترة من عام ٢٠١٥: ٢٠١٨ ، وكان من أهمها تطبيق ضريبة القيمة المضافة وسياسة خفض الدعم المقدم للطاقة وتحرير أسعار الكهرباء ومياه الشرب خاصة للاستخدام المنزلى ، هذا بالإضافة لتعويم سعر صرف الجنية المصرى أمام الدولار والعملات الأجنبية الأخرى ، مما أثر سلبيا على مستويات الدخول الحقيقية لأرباب الدخول الثابتة مما قلل من قدرتهم على توفير حاجاتهم الأساسية ، هذا بالإضافة لإرتفاع نفقات التعليم بكافة مراحله ونفقات النقل والمواصلات مما أثر على القدرات التمكينية للمواطنين فى الحفاظ على نفس مستويات المعيشة .
- التدنى المستمر لتنافسية المنتجات المصرية محليا وعالميا ، مما أثر على التزايد المستمر فى عجز الميزان التجارى السلعى لمصر مع العالم الخارجى ، خاصة مع أغلب الشركاء التجاريين لها .
- التدنى الكمى والكيفى لمستوى الخدمات الصحية والتعليمية المقدمة للمواطنين ، خاصة بين الفئات الفقيرة والمهمشة وقاطنى العشوائيات ، وذلك يظهر من خلال بعض المؤشرات الفرعية نذكر منها على سبيل المثال :

- إرتفاع كثافة الفصول الدراسية فى المدارس الحكومية .
- الإنخفاض السنوى لعدد الأسرة فى المستشفيات الحكومية للمواطنين .
- انخفاض نسبة الأطباء البشريين ومعاونيهم بالمستشفيات الحكومية والخاصة .
- الإنخفاض المستمر فى الإنفاق الإستثمارى العام بالنسبة لإجمالى الإنفاق العام على التعليم والصحة .
- إرتفاع نسبة الأمية بين الإناث ، خاصة فى صعيد مصر.

٢- التوصيات:

- قيـام الحكومـة بزيـادة الاسـتثمارات فـى مشـروعات البنيـة الأساسـية الماديـة والبشـرية وزيـادة مخصصـات الإنفـاق علـى الصـحة والتعليم لتوسـيع الفرص المتاحـة أمـام الفئـات المهمشـة مـن النمو.
- ضـرورة تبنـى سياسـات اقتصـادية ، نقديـة ومالية واسـتثمارية ، محفـزة للاسـتثمارات الحكوميـة وللقطـاع الخـاص فـى مجـال الإنتـاج السـلعى والخـدمى للسـلع والخـدمات الضـرورية للمـواطنين وتقليـل الاعتمـاد علـى العـالم الخـارجى فـى تـوفير المتطلبـات الضـرورية للمجتمـع مـن السـلع والخدمات الضرورية للمواطنين .
- استهداف التضخم فى المجتمع والتقليل من معدلات نموه ، وذلك من خلال زيادة الانتاج ومن خلال أدوات السياسة المالية والنقدية ، لأنه يعمل على زيادة معدلات الفقر فى المجتمع
- تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر المولدة لفرص العمل فى المجتمع من خلال تشجيع منح الإئتمان للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة .
- تبنى سياسات اقتصادية محفزة لتحقيق النمو الاحتوائى الشامل على المدى المتوسط والطويل من خلال :
  - مـنح الإعفـاءات الضـريبية والتوسـع فـى التسـهيلات الإئتمانيـة للمشـروعات المتوسـطة والصـغيرة والمتناهيـة الصـغر لتشـجيعها علـى المنافسـة والتحسـين والتطـوير المسـتمر لمنتجاتها السلعية والخدمية ، وعلى المستوى المحلى والدولى .
  - الـدعم التكنولـوجى والفنـى للمشـروعات المتوسـطة والصـغيرة والمتناهيـة الصـغر ، وذلـك لمسـاعدتها علـى التواصـل والنفـاذ للأسـواق المحليـة والدوليـة ومـن خـلال سلاسـل الإمـداد المحلية والدولية .
  - تطـوير البـرامج التعليميـة فـى كافـة المراحـل التعليميـة ، حتـى تتوافـق مخرجـات العمليـة التعليميـة مـع إحتياجـات سـوق العمـل ، ومـن ثـم التركيـز علـى التعلـيم الفنـى والعلـوم التطبيقية .
  - توفير وإعادة تأهيل البرامج الصحية والعلاجية فى المؤسسات الصحية المصرية بما يساهم فـى تحسين الجـودة الكميـة والكيفيـة للخـدمات الصـحية والعلاجيـة ، سـواء فـى المؤسسـات الصحية والعلاجية العامة أو الخاصة .

- تشجيع القطاع الخاص والتعاونى على المساهمة فى توفير الخدمات التعليمية والصحية للمواطنين وبما يساهم فى تشجيع المنافسة بين تلك المؤسسات التعاونية والأهلية والمؤسسات الخاصة والعامة على توفير خدمات تعليمية وصحية وعلاجية للمواطنيين تتصف بالكفاءة والفعالية والملائمة والإتساق والموائمة .
- تشجيع برامج الصحة الإنجابية وصحة المرأة وتنظيم النسل للحد من التزايد المستمر فى معدلات النمو السكانى .

٣- الأبحاث المستقبلية:

بالرغم من المساهمة العلمية المتواضعة للبحث فى سد الفجوة البحثية التى حاول البحث من خلال التحليل النظرى والتحليلى والقياسى والنتائج التى تم التوصل إليها، فإن هناك حاجة إلى المزيد من الأبحاث فى هذه العلاقة لما لها من أهمية فى جانبها التطبيقى فى صياغة السياسات لتحقيق النمو الاقتصادى الاحتوائى، ويعتبر هذا البحث محاولة لفتح المجال أمام بحوث ودراسات أخرى حول نفس الموضوع بالتركيز على متغيرات مفسرة محددة ، مثل دور الإنفاق على التعليم فى تحقيق النمو الاقتصادى الاحتوائى، ودور تمويل التعليم العالى فى تحقيق النمو الاقتصادى الاحتوائى، ودور الإنفاق على الصحة فى تحقيق النمو الاقتصادى الاحتوائى والعلاقة بين القطاعات الاقتصادية (الزراعة- الصناعة- الخدمات) والنمو الاقتصادى الاحتوائى.

ثامنًا :قائمة المراجع:

١- المراجع العربية:

- الأزهرى، رامي (٢٠١١). **دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاحتوائى فى الاقتصاد المصرى.** رسالة ماجستير. كلية التجارة. جامعة الزقازيق.
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٩) –**أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك ٢٠١٨/٢٠١٧** – القاهرة– ص ص ٧٧: ٧٨.
- الخربوطلى، ماجد محمد بيرى. (٢٠١٩). **ركائز النمو الاحتوائى فى مصر**. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة. كلية التجارة. جامعة عين شمس.
- الدمرادش، طلعت (٢٠٠٦). **الاقتصاد الاجتماعى**. الطبعة الأولى. دار القدس للنشر والطباعة– الزقازيق.
- سليمان، سلوى (٢٠١٣). **النمو الاحتوائى بين النظرية والحالة المصرية**. أوراق المؤتمر السنوى لقسم الاقتصاد. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: جامعة القاهرة.
- سيد أحمد، بوحزام (٢٠١٨). **النمو المحابى للفقراء فى الجزائر: دراسة قياسية للفترة ١٩٧٠– ٢٠١٦**. رسالة دكتوراه منشورة. كلية العلم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية: جامعة أبو بكر– بلقايد– تلمسان– الجزائر.
- عبد العزيز، سلوى (٢٠١٨). **تمويل التعليم العالى فى مصر لتحقيق النمو الاحتوائى ودعم التنمية المستدامة**. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: جامعة القاهرة.
- الليثى، هبة (٢٠١٥). **القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان**. مؤتمر المرأة العربية فى الأجندة التنموية. منظمة المرآة العربية: القاهرة. ٢٩ نوفمبر– ١ ديسمبر.
- معن، رمضان السيد أحمد (٢٠٢٠). **محددات النمو الاحتوائى: دراسة تطبيقية على الاقتصاد على الاقتصاد المصرى**. مجلة التجارة والتمويل: كلية التجارة جامعة طنطا.
- الهوارى، بن الهوارى (٢٠١٧). **الفقر والثروة والتفاوت فى توزيعها في الجزائر دراسة قياسه ١٩٨٠– ٢٠١٣**. مجلة البشائر الاقتصادية. المجلد الثالث– العدد٢.

٢- المراجع الأجنبية:

- Abou- Ali, sultan & Abou- Ali, Hala (2013). **Measuring Inclusive Growth in Egypt 1991- 2011**. Paper presented at Conference on Managing Transition in Egypt Political and

Economy Vision. Faculty of Economics and Political Science. April.

- AFDB (2012). **Briefing notes for AFDB's Long- Term strategy: Briefing note for Inclusive Growth Agenda**. Tunis. Africa Development Bank.
- Ali, I. & Juzhong Z. (2007). **Inclusive Growth toward a prosperous Asia: Policy Implications**. Asian Development Bank. ERD Working Paper series. No. 97.
- Ali, Ifzal & Son Hyun Hwa (2007). **Measuring Inclusive Growth**. Asian Development Review. Asian Development Bank. Vol. 24. No9..
- Ali, Ifzal & Son, Hyun Hwa (2007). **Measuring Inclusire Growth**. Asian Development. Review. Vol. 24. No.1. Asian Development Bank.
- Anand R, Mishra S., and Peiriss (2015). **Inclusive Growth: Measurement and determinants**. IMF Working Paper WP/13/135, Available at: www.worldbonk.org/cconom/cpremise.
- Anand R, Mishra. S., & Peiris S. (2015). **Inclusive Growth: Measurement and Determinants**. IMF Working Paper. Wp/13/135, Available at www.worldbank.org/economicpremis.
- Asian Development Bank (2013). **Framework of Inclusive growth**: key indicators for Asia and the pacific.
- Ayinde To & Yinus OG. (2016). **Financial Development and Inclusive Growth in Nigeria: A Threshold Analysis**. Acta Universitatis Danubius (AUDCE, No. 12 (5), Availed at hettp: //Journla.univdanubius.ro/index.php/oeconmica/article/view/3415.
- CAFOD- JCTR (2014). **A Pro Poor Business Enabling Environment: The Case of Zambia**. CAFOD: London.
- Chang H. J., & Grabel, I. (2014). **Reclaiming Development: An alternative Economic Policy Manual**. Zed Books Ltd.
- Deblock, C., & Haji, R. (2008). **Commission on Growth and Development**. The Growth Report Strategies for Sustained Growth and Inclusive Development. Washington: The World Bank.
- El-Shawarby, Sheren (2017). **Inclusive Growth and forward looking macroeconomic Polices**. Egyptian Review of Development and Planning. Vol. 25. No. June.

- Hull, K. (2009). **Understanding the Relationship Between Economic Growth**. Employment and poverty Reduction. Unclassified DCD/ DAC.
- Ianchovichina E, & Lundstrom S. (2009). **Inclusive Growth Analytics: Framework and Application**. Policy Research Working Paper: The world Bank. Economic Policy and Debt Department. Economic Policy Division. No. 4851, Available at: https: //openknowledge.Worlddank.org/bitstream/handle/19086/4047/ wps4851.pdf;sequence: 1
- ILo – UNDP (2011). **Inclusive and Resilient Development: the Vole of Social Protection**. A Paper prepared by ILO and UNDP for the G20 Development working Group available at http: //bit.1tlfGTM.
- Kakwani, N. (2000). **On Measuring Growth and Inequality Components of Poverty with Application to Thailand**. Journal of Quantitative Economics.
- Kalsen, S., (2010). **Measuring and Monitoring Inclusive Growth: Multiple Definition Open Question and some Constructive Proposals**. Asian Development Bank. Working Paper Series No. 12.
- Kuzents, S. (1995). **Economic Growth and Income Inequality**. The American Review. Volume Xlv. No1.
- Lee, E., (2013). **World Development Report 2013: Jobs**. World Bank. Washington Dc.
- Mckinley T. (2010). **Inclusive Growth Criteria and Indicators. An Inclusive Growth Index for Diagnosis of Country Progress ADB Sustainable Development WP Series**. No. 14.
- Mckinley, T. (2010) **Inclusive Growth and Indicators: an Inclusive Growth Index for Diagnosis of Country Progress**. Mandaluyong City. Philippines. Asian Development Bank.
- Nagvi, S. N. H. (2012). **The Idea of Inclusive Growth and Development Policy**. The Pakistan Development Review.
- OECD, (2013). **Speech by OECD Secretary General Angle Gurria.** OECD Workshop on Inclusive Growth, Together We Stand: Inclusive Growth. Paris. 3 April.
- Omar, Noha S. (2018). **Measuring Inclusive Growth in Egypt Over A Decade.** Egyptian Journal of Development and Planning. Volume 26. Number National Planning Institute: Cairo.

- Raheem ID, Isahko & Adedegi AA (2016). **Inclusive Growth, Humane Capital Development and Natural Resource Rent in SSa**. Econ Restruct. Available at: doi10.1007/s10644-016-9193-y.
- Ranieri, R. &. Almeida Ramos, R., (2013). **Inclusive growth: Building up concept**. World Bank Working paper. No. 104.
- Ravallion, M. (2004). **Pro-Poor Growth: Aprimer**. Policy Research Working Paper No. 3242. Washington: DC the World Bank.
- Sakr, Hala (2013). **The Road towards Achieving Inclusive Growth: With Reference to the Egyptian Economy**. Paper Presented at conference on managing Transition in Egypt: Political and Economic Vision. Faculty of Economics and Political Science. April.
- Self, H. (2013). **Addressing Base Erosion and Profit Shifting**. British Tal Review. (2).
- Sherif, sherifa fouad (2016). **Inclusive Green Growth and Sustainability in Egypt**. Journal of Management Research. Sadat Academy for Administrative sciences- Center for Research. Consultation and Development. Volume32. Issue.
- Stuart, E. (2011). **Making Growth Inclusive: Some Lessons from Countries and the Literature**. Oxfam Research Reports.
- Tella SA & Alimio (2016). **Determinates of Inclusive in Africa: Role of Health and Demographic Change**. African Journal of Economic Review. 4 (2).
- Who. (2010). **Country Cooperation Strategy for Who and Egypt 2010- 2014**: World Health organization Regional office for the Eastern Mediterranean. Cairo. Egypt.
- World Bank (2009). **What is Inclusive Growth**? Washington Dc: World Bank.
- World Bank. (2009)**. What is Inclusive Growth?.** Washington: Dc: World Bank.

مدخل محاسبي لقياس القيمة الإجتماعية المضافة للمنظمات بهدف تفعيل قرارات المستثمرين والمقرضين

د/ أمينة محمد عبد الله بسيوني*

(*) **د. أمينة محمد عبد الله بسيوني:** مدرس المحاسبة بمعهد السويس لنظم المعلومات الادارية

Email : emyyasserfadel@gmail.com

الملخص:

تعرضت بعض المنظمات الكبرى في الولايات المتحدة وأوروبا لأزمات مالية حادة وظهرت الحاجة لمزيد من الإفصاح والشفافية عن ممارسات التنمية المستدامة، بهدف الوقوف على مدى نجاحها في تحقيق أهدافها الإقتصادية والإجتماعية، لخدمة قرارات المستثمرين والمقرضين. حيث أن أهمية الإفصاح عن الأداء الإجتماعي تساهم في تطوير العلاقة بين الأطراف ذوي المصالح يمكن للمنظمة من خلال التنمية المستدامة الحفاظ على أدائها دون التعرض لمشاكل مالية أو تعسر مالي يتسبب في عدم توافر رأس المال الكافي أو الموارد المالية اللازمة لتشغيل أنشطتها المختلفة، بالإضافة إلى أن هدف نمو المنظمة المستدام يساعدها على البقاء في دنيا الأعمال وتظل جاذبة لمستثمريها ومصارفها ومحلليها.

وقد واجهت المحاسبة عن الإستثمارات الإجتماعية وتحديد تكاليفها وعوائدها في بناء نظرية المحاسبة الكثير من الصعوبات ولذلك كان لابد من توضيح أهمية الإفصاح عن القيمة الإجتماعية المضافة بالتقارير والقوائم المالية، ومحاولة إيجاد مقياس مناسب لعوائد الإستثمارات الإجتماعية بمنظمات الأعمال، ثم تبيان أثر قياس القيمة الاجتماعية المضافة على تفعيل قرارات المستثمرين والمقرضين تجاه منظمات الأعمال.

الكلمات المفتاحية:

القيمة الإجتماعية المضافة، جودة التقارير والقوائم المالية، تفعيل قرارات المستثمرين والمقرضين.

Abstract:

Some organizations in the United States and Europe were exposed to severe financial crises and there was a need for more disclosure and transparency about sustainable development practices emerged, with the aim of determining the extent of their success in achieving their economic and social goals, to serve the decisions of investors and lenders. Since the importance of disclosing social performance contributes to developing the relationship between stakeholders, the organization can, through sustainable development, maintain its performance without facing financial problems or financial insolvency that causes a lack of capital or sufficient financial resources to operate its various activities. In addition, the goal of the organization's sustainable growth helps it to stay in the business world and to remain attractive to its investors, banks and analysts.

Accounting social investments interface and determining their costs and returns in building accounting theory faced many difficulties Therefore, it was necessary to clarify the importance of disclosing the social value added in the reports and financial statements, and to try to find an appropriate measure of returns for social investments in business organizations, and then show the impact of measuring the social added value on activating the decisions of investors and lenders towards business organizations.

Key Words:

Disclosing the social value added, Quality of Reports and Financial Statements, Activating the decisions of investors and lenders.

١. مقدمة ومشكلة البحث وأهدافه:

تفتقد التقارير والقوائم المالية للمعلومات الكافية عن الأدوات المالية والمخاطر المرتبطة بها، وكذلك المعلومات عن سياسات إدارة المخاطر والقضايا الإجتماعية والبيئية التي تعرض منظمات الأعمال للمخاطر التي يجب التصدي لها من قبل المديرين حتى يمكن الحفاظ على القيمة، حيث ان تلك التقارير والقوائم المالية إلى حد كبير تعكس الآثار المالية للأحداث السابقة، وبالتالي يكون لها نتائجها السلبية على إقتصاديات الدول الصناعية الكبرى. وبناء على ذلك فقد تعرضت بعض المنظمات الكبرى في الولايات المتحدة وأوروبا لأزمات مالية حادة، وبالتالي أصبح هناك إتفاق بين كثير من الباحثين على أن تلك التقارير والقوائم المالية لا تعبر بصورة كافية عن الأبعاد المختلفة لقيمة المنظمة في الوقت الحاضر، ومن ثم ظهرت الحاجة لمزيد من الإفصاح والشفافية عن معلومات مالية أو غير مالية كمية أو نوعية عن الأداء الإجتماعي بما يتضمنه من حوكمة المنظمات وإدارة المخاطر (التي تعرف بممارسات التنمية المستدامة)، بهدف الوقوف على مدى نجاحها في تحقيق أهدافها الإقتصادية والإجتماعية، لخدمة أصحاب المصالح وأبرزها قرارات المستثمرين والمقرضين أو مانحي الائتمان. (ناهد محمد يسري،٢٠١٥، ص: ٦٣٥)

وعلى ذلك أصبح على منظمات الأعمال التي ترغب في تحسين جودة أرباحها أن يكون لها قبول مجتمعي من خلال القياس والإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة هذه، لما لها من آثار إيجابية على تضييق فجوة المعلومات بين الإدارة والمستثمرين من ناحية، والإدارة والمقرضين من ناحية أخرى. وهو ما يؤدى بدوره إلى جذب المزيد من الإستثمارات وإنخفاض تكلفة رأس المال وزيادة القيمة السوقية لأسهم المنظمة (مجدي مليجي عبد الحكيم،٢٠١٥، ص: ٧)، وهذا الإفصاح يتطلب بطبيعة الحال القياس المحاسبي المناسب له والذي تفتقده غالبية منظمات الأعمال.

وبناء عليه، ونظراً لأن المعلومات المحاسبية تعتبر مصدراً أساسياً لإتخاذ القرارات الخاصة بالمتعاملين في جميع الأسواق، لذا يؤدى هذا إلى زيادة أهمية الإفصاح وهو ما يلقى العبء على المحاسبة في إمداد تلك الأطراف المستفيدة بحاجاتها وتلبية رغباتها، حيث ان تلك المعلومات هي المصدر الرئيسي للقرارات. وترجع أهمية الإفصاح عن الأداء الإجتماعي بوجه عام للكيانات المختلفة إلى كونه يعتبر إجابات دقيقة وواضحة تساهم في تطوير العلاقة بين الأطراف ذوي المصالح (مجدي فوزي، ٢٠١٧، ص. ص: ٧٨- ٨٠). وفي نفس الوقت فان الاستثمارات الإجتماعية غير الصادقة يمكن ان تؤثر بشكل سلبي على مواقف المستثمرين والمقرضين وغيرهم

من أصحاب المصالح. وهو ما ينعكس على الأداء المالي للمنظمة ككل. كما يعد امتثالها للقواعد والقوانين البيئية والإجتماعية عن طريق التوسع في الإستثمارات الإجتماعية داعياً إلى تحسين صورتها أمام الجهات التنظيمية لهذه القواعد والقوانين والمجتمع ككل مما يؤدى إلى الحد من فرض العقوبات والغرامات على المنظمة فيما يتعلق بخرق هذه القواعد والقوانين، ومن ثم الحد من الخسائر في القيمة السوقية لها بالأسواق، بالإضافة إلى أن التوسع في الإستثمارات الإجتماعية يمكن ان يؤدى إلى تخفيض القيود والأعباء المالية عند الحصول على التمويل من خلال زيادة الشفافية، والحد من عدم تماثل المعلومات في الإفصاحات الواردة بين المنظمة والجهات المقرضة (Zadeh, A., 2018,Pp: 10-27).

فلم يعد صافي الربح هو المؤشر الوحيد لتقييم الأداء الإقتصادي للمنظمة، بل أصبح هناك حاجة من جانب أصحاب المصالح لتقييم الأداء الإجتماعي بجانب الأداء الإقتصادي، كما يمكن للمنظمة من خلال التنمية المستدامة الحفاظ على أدائها دون التعرض لمشاكل مالية أو تعسر مالي يتسبب في عدم توافر رأس المال الكافي أو الموارد المالية اللازمة لتشغيل أنشطتها المختلفة، بالإضافة إلى أن هدف نمو المنظمة المستدام يساعدها على البقاء في دنيا الأعمال وتظل جاذبة لمستثمريها ومصارفها ومحلليها (إيمان محمد السعيد، ٢٠١٩، ص: ٥٤).

ويؤكد ما سبق قيام نظرية المحاسبة الإيجابية على أساس تحديد القيم التي تتأثر بالبيئة ويتم تطبيق المحاسبة فيها، حيث ترتبط هذه النظرية ارتباطاً وثيقاً بالجوانب العملية كتحديد كيفية تأثير المفاهيم والممارسات المحاسبية على سلوك الفرد، فقد ركزت البحوث المحاسبية في خمسينات القرن المنصرم على تحديد السياسات والمعايير المحاسبية وليس تحليل وتفسير الممارسات المحاسبية. وعلى ذلك فإن النظرية المعيارية في هذا الوقت قد أصبحت في وضع إنتقاد مما جعل من الضرورة تطوير البحوث المحاسبية منذ الثلث الأخير للقرن الماضي، وإتجاهها نحو ظهور فرضيات كفاءة السوق والنظرية المحاسبية الإيجابية، فقد اعتمدت على المعرفة والفهم والإستخدام للسياسات والمقاييس المحاسبية الأكثر ملائمة للتعامل مع شروط بيئة الأعمال في المستقبل. حيث ان الفرض الأساسي لهذه النظرية هو التوضيح والتنبؤ بالممارسات المحاسبية WI ratama, R. and (Asri,M.,2020,Pp:2-4) الأمر الذي دعا إلى ضرورة تطوير المقاييس المحاسبية لتشمل الممارسات والأنشطة الإجتماعية وتحديد العائد منها.

وعلى ذلك **فإن القيمة الإجتماعية المضافة لمنظمات الأعمال بالأسواق المالية تعد هي رأسمالها المكتسب داخل المجتمع** والذي يمكن تعريفه بأنه أحد موارد العمل الذي يوفر القدرة على تكوين قنوات إتصال لنقل المعلومات والتأكيد على معايير ومبادئ الحوكمة والثقة والتعاون داخل الشبكات الإجتماعية بالأسواق المالية والتي تعمل على خفض مخاطر جميع أطراف المصالح بهذه الشبكات وبالتالي الحصول على أفضل النتائج الإقتصادية لهم (Hassan et.al, 2020, P: 18). ويتأسس على ذلك مدى أهمية القياس والإفصاح للقيمة الإجتماعية المضافة، وتقديمها لأصحاب المصالح. تأكيداً على مردودها الإيجابي في توجيه سلوكهم عند اتخاذ القرارات تجاه المنظمة، وبناء عليه فإن مفهوم القيمة المضافة المكتسبة للمنظمة داخل المجتمع، ومن ثم تحديد القياس والإفصاح عنها يلقى كثيراً من الإهتمام والدراسة والتطوير من قبل الباحثين. حيث انه من الصعب قياس الثقة والعلاقات الاجتماعية، والسلوك الجمعي أو التطوعي، بالمقاييس المحاسبية التقليدية سواء بإستخدام المنهج التاريخي أو المقارن. بالرغم من أن تماسك البناء الإجتماعي وقوة الشبكات الإجتماعية وعلاقتها بالمجتمع المدني ومؤسساته المختلفة والتوازن بينهم وبين مؤسسات الدولة؛ من الأمور الهامة في عمليات إتخاذ القرار لكثير من أصحاب المصلحة. وفي نفس الوقت عدم موضوعية إستخدام المنهج الوصفي في ذلك القياس ووصفه بالسطحية(طلعت مصطفى السروجي، ٢٠٠٩، ص: ٢٧).

فقد واجهت المحاسبة عن الإستثمارات الإجتماعية وتحديد تكاليفها وعوائدها في بناء نظرية المحاسبة الكثير من الصعوبات مثل إيجاد قيم إجتماعية مقبولة لكل الأطراف وتحديد إحتياجات أولئك الذين يسعون إلى تحقيق مصالح أفراد المجتمع من المعلومات، وكذلك في إيجاد إتفاق حول طرق القياس أو المفاهيم التي يقوم عليها هذا الإتجاه نظراً لحداثة إستخدامه في بناء نظرية المحاسبة الأمر الذي يستدعى المزيد من الدراسات للتغلب على هذه الصعوبات (يحيى محمد أبو طالب، ٢٠١٥، ص: ٤٧). وبناء على ذلك تتمحور مشكلة البحث في توضيح أهمية الإفصاح عن القيمة الإجتماعية المضافة بالتقارير والقوائم المالية، ومحاولة إيجاد مقياس مناسب لعوائد لإستثمارات الإجتماعية بمنظمات الأعمال، ثم تبيان أثر قياس القيمة الإجتماعية المضافة على تفعيل قرارات المستثمرين والمقرضين تجاه منظمات الأعمال.

ولذلك يهدف هذا البحث إلى الآتي:

أ) إلقاء الضوء على القصور المحاسبي الحالي في الإفصاح عن عوائد الإستثمارات الإجتماعية لمنظمات الأعمال، ومن ثم توضيح أهمية الإفصاح عن الإستثمارات الإجتماعية بالتقارير والقوائم المالية.

ب) محاولة صياغة مقياس محاسبي ملائم لقياس القيمة الإجتماعية المضافة في ضوء مؤشرات الإستدامة الحديثة وذلك لمنظمات الأعمال.

جـ) تحديد أثر القياس المحاسبي للقيمة الإجتماعية المضافة على قرارات المستثمرين والمقرضين أو مانحي الإئتمان، عند الإفصاح عنها.

٢. أهمية البحث العلمية والعملية:

يمكن أن تتمثل أهمية هذا البحث في شقين، هما:

– **الأهمية العلمية:** تتركز الأهمية العلمية في مواجهة القصور في تحديد القيمة المحاسبية لمنظمات الأعمال فيما يتعلق بالإستثمارات الإجتماعية وتحديد العائد منها، حيث يرتبط إرتفاع معدلات الأرباح بتلك المنظمات وإرتفاع قيمتها السوقية بجودة الإفصاح عن عوائد تلك الإستثمارات بالتقارير والقوائم المالية لما لها من تأثير على سمعتها.

– **الأهمية العملية:** تتركز هذه الأهمية في دور القيمة الإجتماعية المضافة لمنظمات الأعمال في ترشيد عملية إتخاذ قرارات أصحاب المصالح وتمكينهم من فهم الوضع المالي ومعرفة أهداف المنظمة بشكل واضح، ومن ثم تشجيعهم على الإستثمار بها والعمل على تعظيم الأرباح.

٣. مفاهيم البحث:

هناك بعض المصطلحات التي تتعرض لها الباحثة في بحثها، قد تختلف بعض الشيء عن المفهوم الدارج لها وقد تتفق، ولذا وجب على الباحثة أن تشير إلى هذا التعارض منذ البداية، وذلك على النحو التالي:

أ) مفهوم رأس المال الاجتماعي:

لم يصل العلماء والباحثون أو التنظيمات المهنية حتى الآن إلى تعريف موحد لهذا المصطلح، مما يشير ضمنياً إلى غموضه من ناحية، واتساع مجاله من ناحية أخرى. فقد عرفه البنك الدولى بأنه: "مجموعة المؤسسات والعلاقات والقيم التى تشكل نوعية وكمية التفاعلات الاجتماعية، وهو ما يحقق ترابط المجتمع، وهو ضروري للتنمية الإقتصادية المستدامة". وقد تم تطوير النظرة إلى هذا

المفهوم فى علم الإقتصاد والمحاسبة حديثاً ليخدم أغراض الشركات بالأسواق المالية الحديثة. حيث يعد رأس المال الإجتماعى هو: "اكتساب المعرفة حول مؤسسات السوق الأجنبية والنظرة العامة على أسواق رأس المال المختلفة وذلك بهدف تحسين عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية للشركة، والتي يتم اكتسابها من خلال إكتساب علاقات بينها وبين الأسواق الخارجية، ووجود إطار مرجعى للعلاقات بينها وبين هذه المؤسسات". فقد أوضح الباحثون أن رأس المال الإجتماعى هو أحد موارد العمل الذي يوفر القدرة على تكوين قنوات إتصال لنقل المعلومات والتأكيد على معايير ومبادئ الحوكمة والثقة والتعاون داخل الشبكات الإجتماعية بالأسواق المالية والتى تعمل على خفض مخاطر جميع أطراف المصالح بهذه الشبكات وبالتالى الحصول على أفضل النتائج الإقتصادية لهم.

وتجدر الإشارة هنا إلى التمييز بين مفهوم رأس المال الإجتماعى ومفهوم المسئولية الإجتماعية حيث تعرف المسئولية الإجتماعية على أنها "مجموعة الإجراءات التى تعزز من الرفاهية الإجتماعية بما يتجاوز مصالح الشركة والتي يتطلبها القانون"، إلا أن رأس المال الإجتماعى يعرف على أنه "مجموعة القواعد والقيم والشبكات التى تعزز التعاون وتسهل العمل الجماعى والمشترك للشركة داخل المجتمع ومن ثم خلق قيمة اجتماعية مضافة لها داخل الأسواق المالية". هذه القيمة يمكن التعبير عنها نقداً أو عيناً بحسب الأحوال. وهناك دراسات ترى أن رأس المال الإجتماعى متغير مستقل قادر بدوره على التأثير على متغيرات تابعة أخرى، كما أن طرق القياس المعتمدة على النتائج والتبعات يمثل فرصة جيدة لإدراك هذا المفهوم عن كثب وبتعمق وبالتالي إمكانية التوصل لإطار نظرى شامل بشأنه.

ب) مفهوم القيمة الاجتماعية المضافة:

اتفقت بعض الدراسات (وهي قليلة نسبياً) على أن رأس المال الاجتماعي هو مفهوم لوصف القيمة الإجتماعية المضافة وأنها القيمة التى تركز على قياس قدرة منظمة الأعمال على إدارة علاقتها الداخلية والخارجية والعمل على التكامل فيما بينهم لتحقيق أهدافها وأهداف مختلف أطراف أصحاب المصالح داخل المجتمع، حيث تتحقق القيمة المضافة من خلال الوفاء بمسئوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع (Chatzichristos. G, Parameniscal,2022,p:367, And Talc, Aprille's Minarine,2018,P:1316).

وقد جاءت دراسة أخرى في مجال القياس المحاسبي للقيمة الاجتماعية المضافة وتحديداً في مجال محاسبة الاستدامة لتوضح أن القيمة الاجتماعية المضافة هي مقياس وبديل عن تقارير الاستدامة، حيث تعبر عن مجموع القيم الملموسة وغير الملموسة التي تم تحديدها وإضافتها إلى المجتمع في ظل تطور الأعمال التجارية والتغير التكنولوجي ببيئة التصنيع الحديثة وهي بعبارة أخرى تمثل المزايا أو المنافع التي تتحقق نتيجة لهذا التطور، كما توضح الدراسة أن القيمة الاجتماعية المضافة تقيم أداء المنشأة البيئي والاجتماعي والاقتصادي (Hekmati, Fazel, Saedodin. S, 2019,P:111).

وقد عبرت هذه الدراسة عن القيمة الاجتماعية المضافة بالمعادلة التالية:

القيمة الاجتماعية المضافة = القيم المحاسبية الملموسة + القيم المحاسبية غير الملموسة.

علما بأن:

القيم المحاسبية الملموسة = الأجور + الفوائد + توزيعات الأرباح + الضرائب + الأرباح المحتجزة.

القيم المحاسبية غير الملموسة= الآثار البيئية + الآثار الاجتماعية + الآثار التكنولوجية (رأس المال الفكري) + الآثار الصناعية غير الملموسة الأخرى.

وهنا يظهر التساؤل التالي: إذا تم إدراج هذا المؤشر بالميزانية العمومية للشركة بما يتضمنه من قيم محاسبية ملموسة وغير ملموسة فكيف يمكننا تحديد إنعكاسه على جودة القوائم المالية التقليدية؟ – يتحقق ذلك من خلال قياس أثر المتغير المستقل (القيمة الإجتماعية المضافة) على المتغير التابع (جودة القوائم المالية) والمتمثلين في الأبعاد الآتية:

أبعاد المتغير المستقل، هي: (المعلومات المتاحة، الاتصال، المشاركة المجتمعية، الشبكات الاجتماعية، التضامن، الثقة، المعايير). أما أبعاد المتغير التابع، هي: (العدالة، والموثوقية).

٤. أبرز الدراسات السابقة حول الموضوع:

إن المطلع على الدراسات السابقة في هذا المجال يجد أن جانباً منها قد ركز على تحليل العلاقة الإيجابية بين معدلات القيمة الإجتماعية لمنظمات الأعمال من خلال التوسع في الإستثمارات الإجتماعية وتوجيه سلوك إدارة المنظمة نحو التوسع في التمويل الخارجي، وذلك حيث ان التوسع في الإفصاح عن المعلومات المتاحة عن هذه الإستثمارات بالأسواق المالية يوجه سلوك المستثمرين نحو الثقة في المنظمة ومن ثم تزيد رغبتهم في الإستثمار بها (Abashidze, D. et al.,2016). كما أكدت دراسة (Amerasian, et al, 2018) من ناحية أخرى أن التوسع في

الإستثمارات الإجتماعية لمنظمات الأعمال يعد أصولاً مملوكة لها داخل المجتمع يقابله عائد إجتماعي متمثل في كسب ثقة وكالات التصنيف الإئتماني، حيث أنها تأخذ هذه الإستثمارات في الإعتبار عند تحديد تصنيف جدارة المنظمات بمنح الإئتمان لها، لأن أحد أسباب منح الإئتمان أو التمويل ليس فقط تحديد سياساتها في مواجهة مخاطر عدم السداد ،وإنما أيضاً في سياساتها في توزيع أرباحها حيث يشير ذلك إلى قدرتها على الإستمرارية في تحقيقها للأرباح داخل الأسواق وكتساب ميزة تنافسية داخلها.

وكان هذا بمثابة تفسيراً وتوضيحاً (بل تصحيحاً) لما قدمته دراسة (Chong, 2006)، أن المساهمين والممولين يفقدون الثقة في منظمة الأعمال عند إستمرارها في سياسة إدارة الأرباح بالقوائم المالية، وعلى ذلك فإن جودة معلومات الربحية للمنظمة هي أحد سبل كسب ثقة الممولين بها، فقد تلجأ المنظمات إلى الإفصاح عن نسب ومعدلات أعلى لأرباحها لجذب المزيد من الممولين وذلك من خلال الإفصاح عن نسب أعلى من المبيعات بالقوائم المالية لمواجهة متطلبات وتوقعات هؤلاء الممولين، إلا أن ذلك على المدى الطويل يعرض المنظمة لمخاطر الإفلاس. وفي ذات المجال أوضحت دراسات أخرى أن العلاقة بين اكتساب منظمة الأعمال لقيمة إجتماعية داخل المجتمع وجودة القوائم المالية تتأسس على أن: العملية الإقتصادية تقوم بتقسيم المجتمع إلى طبقتين رئيسيتين هما الطبقة العاملة وطبقة أصحاب الثروة وتتم الحركة النقدية فيما بينهما بشكل منهجي رأسمالي، ومن هذه الدراسات ما أوضحته دراسة (Matallana,H.2019). في حين أشارت دراسة (Nam, J., Sesay, J., Wynne, K., Zhang, G.,2020)، إلى أن عملية قياس كفاءة السوق المالية وجودة التقارير المحاسبية أمر غاية في الصعوبة، إلا أن تحقيق جودة المحاسبة هي أحد العوامل الهامة لتدفق الإستثمارات الأجنبية إلى الدولة مما يعنى أن معدلات جودة المحاسبة تزيد بزيادة معدلات جذب الإستثمارات والتمويل الخارجي.

ويستنتج مما سبق أن الدراسات السابقة قد اتفقت على العلاقة الإيجابية بين القيمة الإجتماعية المضافة المكتسبة من خلال الإستثمارات الإجتماعية والبيئية والإقتصادية ونسب التمويل بمنظمات الأعمال وكسب الجدارة الإئتمانية لها بالأسواق المالية، وذلك يرجع لقدرة هذه القيمة على مواجهة مشكلة الحد من عدم تماثل المعلومات الواردة بالقوائم المالية، إلا أن هذه الدراسات لم تعطى مؤشراً أو مقياساً لهذه القيمة ومن ثم تحديد كيفية الإفصاح عنها بالتقارير والقوائم المالية وبالتالي دراسة إنعكاس هذا الإفصاح على تحقق محتوى إعلامي فعال للتقارير والقوائم

المالية. فعلى الرغم من إتفاق هذه الدراسات على أن جودة القوائم المالية تتحدد بجودة أرباحها إلا أنها لم تحدد كيفية تحقق هذه الجودة، وأثرها على تفعيل قرارات أصحاب المصالح المختلفة.

٤. منهج وخطة البحث:

تتبع الباحثة المنهج العلمي المعاصر، الذي يمزج بين المنهجين الإستقرائي والإستنباطي. وذلك من خلال إتباع خطوات المنهج الإستقرائي في دراسة القصور المحاسبي لتحديد مقياس مناسب لعوائد الإستثمارات الإجتماعية والتعرف على مقياس القيمة الإجتماعية المضافة، وتحليل العلاقة بين إستخدام هذا المقياس وتحقق الإستمرارية لمنظمات الأعمال بالأسواق المالية، ومن ثم إستنباط أوجه إنعكاس هذه العلاقة على دلالة التقارير والقوائم المالية، وكذلك إستنباط نتائج البحث بصفة عامة.

وفي المسار العلمي للبحث يتم تقسيمه إلى أربعة بنود رئيسية، الأول منها يناقش أوجه قصور الإفصاح عن عوائد الإستثمارات الإجتماعية بالتقارير والقوائم المالية وكيفية التغلب عليها، والثاني يتناول دواعي تحديد مقياس للقيمة الإجتماعية المضافة للإفصاح عنها، والثالث يرتكز على تبيان كيفية إنعكاسات القيمة الإجتماعية المضافة على تفعيل قرارات أصحاب المصالح عامة والمستثمرين والمقرضين بوجه خاص، والرابع والأخير يعرض لدراسة إختبارية تجريها الباحثة لتبيان مدى فعالية المدخل المقترح لقياس القيمة الإجتماعية المضافة على قرارات المستثمرين والمقرضين، وذلك على النحو التالي:

أولاً: أوجه قصور الإفصاح عن عوائد الإستثمارات الإجتماعية بالقوائم المالية وكيفية التغلب عليها:

دعت في البداية محاولات الباحثين لتحقيق التكامل بين المعلومات المالية وغير المالية في إطار تقرير واحد، يشتمل على القياس الكمي والتقرير عن التكاليف الإجتماعية والبيئية في آن واحد، ويؤدى إلى تناغم في حدة طلبات التقارير سواء المحلية أو الإقليمية أو العالمية، وكان من أهم أسباب الحاجة إلى التقارير المتكاملة هذه والتي تؤدي إلى خلق الطلب عليها، هو قصور نماذج التقارير التقليدية سواء التقارير المالية أو تقارير الحوكمة وعدم إرتباطها بإستراتيجية المنظمة مما يؤدى إلى عدم قدرة أصحاب المصالح على تكوين صورة شاملة عن أداء المنظمة وقدرتها على خلق والحفاظ على القيمة خلال الأجل القصير والمتوسط والطويل، الأمر الذى دعا إلى الإتجاه إلى تقرير الأعمال المتكاملة (سلوى عبد الرحمن عبد الدايم، وآخرون،٢٠١٥، ص : ١١٨).

وعليه فقد تم تعريف تقارير الأعمال المتكاملة على أنها، هي التقارير التي تعرض بصورة كلية الأداء المالي والإستدامي للمنظمة، بما يسمح لأصحاب المصلحة تقييم مدى قدرتها على خلق القيمة والحفاظ عليها خلال الآجل القصير والمتوسط والطويل. وذلك حيث يرى الإتحاد الدولي للمحاسبين أن التقرير المالي الحالي ضيق الأفق ويجب تطويره ليصبح تقرير أعمال يحقق التكامل بين المجالات الإجتماعية والبيئية والإقتصادية والحوكمية والإستراتيجية للمنظمة، على ذلك فقد عرفها: "بأنها تجميع للمعلومات الجوهرية حول إستراتيجية وحوكمة وأداء منظمة الأعمال بحيث تنعكس في الأداء التجاري والإجتماعي والبيئي الذي تعمل منه". (ناهد محمد يسرى، ٢٠١٥، ص. ص: ٦٤٧ – ٦٤٨)

وعلى ذلك فإن تطور الأسواق يتوقف على جودة المعلومات المحاسبية حيث يتطلع المستثمرين إلى قوائم وتقارير مالية أكثر تفصيلاً ووضوحاً بأنشطة المنظمة، كما أكدت على أن التقارير المتكاملة في صورتها الحالية مازالت تحتاج إلى تطوير لمواجهة متطلبات المستثمرين بالأسواق المالية حتى الآن حيث أن هناك حاجة ملحة لشرح نماذج وتحديد طرق لتحديد مدى خلق القيمة بالمنظمة سواء على المدى القصير أو الطويل، وتوضيح إستراتيجية إدارتها من حيث التمويل والإستدامة والتي تتركز على التحكم في المخاطر المختلفة وتحديد فرص الإستثمار.(Pavlopoulos.A,et.al,2019, P:13)

فقد ركزت نظرية المحاسبة فيما مضى على كيفية القياس بدلاً من التركيز على ما يجب قياسه، الأمر الذي جعل علم المحاسبة يتسع ليشمل دراسة الظواهر والأنشطة ذات الصلة بالمنظمة، فقد أوضحت الدراسات أن مشكلة القياس المحاسبي تتركز في عملية مقابلة الإيرادات والتكاليف بشكل صحيح وهذه المشكلة في الأساس تتركز في إيجاد أسس مرضية للإرتباط فيما بينهم فمشاكل القياس المحاسبي لا تعنى وجود قياسات فيزيائية لكل عناصر وبنود الإيرادات والتكاليف. وإنما تحديد أسس إرتباط تحقق كلاً منهما ودراسة الظواهر ذات الصلة لهما ومن ثم تحديد المقياس المناسب الذي يدل على القيمة المرضية التي تربط بينهما (Belkaoui.A,2018, Pp: 5-6)

والجدير بالذكر أن هناك العديد من الإنتقادات التي وجهت للإطار المقدم لإعداد التقارير المتكاملة في مبادرة (IIRC) عام ٢٠١٤م، حيث لا يحدد الإطار مؤشرات الأداة الرئيسية وطرق القياس أو الإفصاح عن الأمور الفردية، فإعداد وعرض التقرير المتكامل يعتمد على ممارسة الحوكمة داخل منظمة الأعمال طبقاً لظروفها، وترتب على ذلك عدم إمكانية مقارنة المعلومات

المالية وغير المالية للمنظمة، وعدم قابلية تقارير المنظمات الفردية للمقارنة، كما ورد في الإطار مجموعة مبادئ أساسية يمكن الإسترشاد بها عند إعداد التقرير المتكامل، وهي مبادئ عامة وغير شاملة وغير واضحة. وأيضاً لا يوفر الإطار أي دليل للمعلومات التفصيلية التي يجب تضمينها في التقرير المتكامل، بالإضافة إلى أنه قد ترى الإدارة أن بعض المعلومات غير المالية الواجب إظهارها في التقارير المتكاملة تضر بوضع المنظمة التنافسي، وإعتبار بعض المعلومات الأخرى سرية، كما أن هذا الإطار لا يتوفر فيه الإرشادات اللازمة للتطبيق، فضلاً عن تضمين التقرير عناصر مادية كثيرة ومجزأة في مجموعات متنوعة مالية وغير مالية. مما يؤدى إلى صعوبة الربط بين السبب والنتيجة للعلاقات بين المؤشرات الإجتماعية والبيئية والأداء المالي وعلى ذلك فقد تطلب ظهور تقارير متكاملة الحاجة لنظريات وأدوات جديدة تهتم بتطوير القياس وتحسينه، لأن طبيعة المعلومات والقيمة قد تغيرت في جميع المجالات (ناهد محمد يسرى، ٢٠١٥، ص. ص: ٧١- ٦٦٤).

ومن هنا تعد القيمة الإجتماعية المضافة أحد المحددات الهامة للأداء الإقتصادي للمنظمات المختلفة فكل صفقة أو معاملة تجارية يؤثر في إتمامها عنصر الثقة بين المتعاقدين أو بين العميل والمنظمة ((Dong. Z, And Zhang.Y,2016, P:1 ، وبذلك فإن تحديد هذا المقياس يحقق جودة المحاسبة والتي تعرف على أنها دقة المعلومات المحاسبية المقدمة للمستثمرين والتي تعبر عن أسهم المنظمة وقيم التدفقات النقدية المستقبلية لها، كما تعرف بأنها مدى دقة المعلومات المحاسبية والتي تعكس الأداء التشغيلي الحالي للمنظمة والتي تساعد في التنبؤ بالأداء المستقبلي لها وكذلك تقييم قيمتها، وقد تعددت مقاييس جودة المحاسبة إما عن طريق إستخدام المعلومات المالية أو حتى غير المالية (Pounder.B,2013, P: 18).

ويتضح مما سبق القصور المحاسبي في تحديد مقياس القيمة الإجتماعية المضافة ومن ثم الإفصاح عنه بالقوائم المالية، حيث انه قد يهمل أو لا يحتل أهميته في إطار عملية تخصيص الموارد على الرغم من أنه هو المحرك الرئيسي لتقييم الأداء الفعلي لمنظمات الأعمال. وعلى ذلك فإن عملية القياس والافصاح تدعم ترشيد قرارات أصحاب المصالح، كما أن عملية المشاركة المجتمعية تدعم مستويات عالية من الثقة الراسخة وشبكات العمل الفاعلة والأطر والأهداف المشتركة، وبالتالي فإن هذا القياس يؤدى إلى العمل على خفض تكلفة الصفقات التي تتحقق نتيجة المستوى العالي من الثقة وروح التعاون سواء كان داخل المنظمة، أو بين المنظمة وعملائها وشركائها. حيث ان الشركات التي تتصف بكونها تمتلك شبكات عمل نشيطة وفاعلة ومخزون عميق

من الثقة وحس واضح بهوية المنظمة، فإنها تحصل على نجاح كبير في مجال إنجاز العمل (Hobson. B, et al,2006, P: 6). وبناء على ذلك ترى الباحثة ضرورة تحديد دواعي إستخدام مقياس القيمة الإجتماعية المضافة لمنظمات الأعمال بالقوائم المالية تمهيداً لتحديد أوجه الإنعكاس الإيجابية لهذا المقياس على جودة الإفصاح لهذه القوائم، وهو ما تناقشه في البند التالي من البحث.

ثانياً: دواعي إيجاد مقياس للقيمة الإجتماعية المضافة لمنظمات الأعمال للإفصاح عنها:

يعتبر من أهم دواعي تحديد مقياس للقيمة الإجتماعية المضافة للمنظمة والإفصاح عنها هو تحقيق جودة المحاسبة والتي تعد أحد السبل الرئيسية لتدعيم قرارات أصحاب المصالح، ومن ثم الحصول على التمويل وتنمية الإستثمارات بالمنظمة، وبما يؤكد على وجود علاقة بين جودة المحاسبة والحصول على التمويل أو التسهيلات الائتمانية اللازمة للعمل. ذلك من خلال الحد من عدم تماثل المعلومات الواردة بالقوائم المالية وهذا لا يحقق فقط الحصول على التمويل اللازم لإستثمارات المنظمة وإنما أيضاً يحقق كفاءة هذه الإستثمارات على مستوى التشغيل نتيجة لزيادة دقة المؤشرات والبيانات المالية الواردة بهذه القوائم حيث ان جودة المحاسبة تؤثر وبشكل مباشر على قيم الضمانات المطلوبة من المنظمة للحصول على التمويل بما يحقق سهولة الحصول عليه. وترى الدراسات أن جودة المحاسبة يمكن أن تقاس من خلال مؤشرات التمويل (التصنيف الإئتماني، تقلب التدفق النقدي، وغيرها من مؤشرات الدين والتمويل)، حيث انه من الصعب فصل تحقيق جودة المحاسبة وتحقيق إرتفاع أو إنخفاض في نسب هذه المؤشرات بما يحقق جودة القوائم المالية (Lindsey. A, Gallo. S, And Kothari, P. 2019, Pp: 2-5)

ومن ناحية أخرى، فإن هناك علاقة إيجابية بين الإستثمارات الإجتماعية لمنظمات الأعمال وتصنيفها الإئتماني، حيث وجدت بعض الدراسات أن هذه الإستثمارات تخفض من مخاطر إنهيار أسعار الأسهم ويرجع ذلك إلى زيادة شفافية التقارير المالية وإنخفاض الأخبار عن سوء السلوك الأخلاقي أو حالات الغش بالمنظمة، كما أن هناك علاقة سلبية بين هذه الإستثمارات والمخاطر الإفتراضية، حيث يفترض أنها تؤدي إلى إستقرار في الأداء المالي للمنظمة، وذلك من خلال تعزيز صورتها وسمعتها عبر هذه الإستثمارات ،وعلى ذلك فإنه عند حدوث أحداث سلبية فإن أصحاب المصلحة يتعاملون مع المنظمات ذات النسبة الأقل للإستثمارات الإجتماعية بصورة أقل إيجابية

مقارنة بالمنظمات ذات النسبة الأكبر، مما يؤدى إلى زيادة نسبة الخسائر بها (Gupta, K. And Krishnamurti.C,2018, P : 250)

وبناء على ما سبق ترى الباحثة أن هناك علاقة بين تحقق جودة محاسبة الإستثمارات الإجتماعية وزيادة نسب التمويل وخفض تكاليفها بمنظمات الأعمال، مما يعنى أن زيادة التمويل بها هي أحد العوائد الإجتماعية لهذه المنظمات عند التوسع في هذه الإستثمارات. بل وإنها تتناسب مع تكلفة الحصول على هذا التمويل عكسياً نتيجة لإرتفاع ثقة أصحاب المصالح بها، الأمر الذي يستوجب عنده تحديد مقياس للقيمة الإجتماعية المضافة للمنظمة يوضح هذا التناسب ويعزز التأكيد على قدرة المنظمة على الإستمرار. **وبناء عليه يحقق إيجاد مقياس القيمة الإجتماعية المضافة فروض نظرية المحاسبة الإيجابية** حيث تفترض في الأساس أن المعلومات المحاسبية تعد سلعة إقتصادية وسلعة سياسية تعود بالنفع على منظمة الأعمال ومن ثم تحقق فعالية سوق المال، وعلى ذلك تتمثل فروض هذه النظرية في الآتي:

١- **فرض المكافأة:** حيث يخطط المديرين ويضعون الخطط والموازنات المستقبلية بإستخدام الإجراءات المحاسبية بما يحقق أعلى عائد ومن ثم حصولهم على أعلى نسب مكافآت.

٢- **فرض الاتفاق على الدين:** حيث تركز الإدارة في إستخدامها للإجراءات المحاسبية عند الإفصاح عن المعلومات المالية الخاصة بها على تحقيق مزيد من العوائد بما يحقق لها سهولة الحصول على الدين لتمويل إستثماراتها.

٣- **فرض التكلفة السياسية:** يشير هذا الفرض إلى توجه الشركات لتوزيع الإفصاح عن أرباحها خلال عدد من الفترات المالية تجنباً لتكبدها المزيد من التكاليف السياسية كالضرائب خلال فترة مالية واحدة (WI ratama, R. And Asri.M,2020, P: 5).

ويتضح مما سبق أن العملية الإقتصادية تتركز في إعادة إنشاء الملكية بالمنظمات كعلاقة إجتماعية رأسمالية فيما يسمى بعملية تداول رأس المال، وذلك من خلال إمتلاك أصحاب الثروة (منظمات الأعمال) للموارد النقدية الإقتصادية في المجتمع ومن ثم يحققون دخلاً رأسمالياً من خلال تشغيل هذه الموارد في صورة إنتاج سلع وخدمات وتتم العملية الإنتاجية بواسطة الطبقة العاملة الذين يتقاضون أجراً نظير هذا العمل، وبالتالي يتم إنفاق هذا الأجر في الحصول على جزء من إنتاجهم، ويتوسط العملية الإقتصادية بين طبقة أصحاب الثروة والطبقة العاملة، البنوك والتي تعمل كوسيط مالي يسهل المعاملات المالية فيما بينهما بحيث تقسم هذه المعاملات فيما بين المدين والدائن لها

وهي وظيفة المحاسبة المالية، وعلى ذلك فإن فهم هذه الدائرة الإقتصادية تساعد على تحليل المعاملات المالية بين أطراف وطبقات المجتمع للوصول إلى تحديد المركز المالي لكل منهما، وهكذا تسير العملية الإقتصادية بالمجتمع(Mat Allana, H. 2019 Pp: 1-29).

فعند التعمق في العلاقة المتبادلة التي يمكن أن توجد بين المنظمة والمجتمع وتلك الآثار الناتجة عن هذه العلاقة، فإنها تقودنا إلى تحليل فلسفة القياس المحاسبي للأداء الإجتماعي، فالمنظمة تقدم منافع منتجة للمجتمع تظهر في نماذج المحاسبة المالية التقليدية على أنها (إنتاج يباع)، في الوقت الذى يمكن أن تعكسه نماذج القياس المحاسبي للأداء الإجتماعي والبيئي من وجهة نظر المجتمع على أنها تضحيات (منافع إجتماعية) يستفيد منها، وعلى العكس من ذلك يقدم المجتمع تضحيات معينة للمنظمة يمكن أن تظهرها نماذج المحاسبة المالية التقليدية على أنها (منافع مستهلكة)، وفى الوقت الذى تظهر بنماذج القياس المحاسبي للأداء الإجتماعي من وجهة نظر المجتمع على أنها (تكاليف إجتماعية) (نبيل سلامه، ٢٠١٦، ص. ص: ١٥٠-١٥١).

وبناء على ما سبق ترى الباحثة أن قدرة المنظمة على الإستمرار بالأسواق المالية من خلال إستمراريتها الإنتاجية في ظل البيئة التنافسية الحديثة وندرة الموارد وتضارب المصالح بالمنظمة، يتوقف على الإتجاه نحو الإفصاح عن مقياس القيمة الإجتماعية المضافة، والذي يهدف إلى الحد من أوجه القصور المحتملة في الأسواق المالية. وذلك من خلال توفير المعلومات اللازمة والثقة بين المنظمة والمستثمرين والممولين وخلق قنوات جديدة لتشجيع الإستثمار في المنظمة، حيث ان هذه القيمة والإفصاح عنها تقلل من عدم تماثل المعلومات بالقوائم المالية بها، فكلما زادت نسبة عدم تماثل المعلومات كلما تمتعت المنظمة بتكلفة رأسمالية أقل. حيث ان المشكلة الرئيسية للمستثمرين والممولين في الأسواق المالية الراغبين في الإستثمار والتمويل داخل المنظمة تتعلق بخلق الثقة بينهم، وعلى ذلك فإن هذه القيمة تعمل على تحفيز السلوك التعاوني فيما بينهم فالثقة تقلل من تكاليف المنظمة في الحصول على الأموال وسرعة إنجاز المعاملات المالية (Ferries, S., Liu. Y, Javakhadze, D.,2020, P: 4)

وعلى ذلك تقترح الباحثة إستخدام فلسفة مقياس القيمة الإقتصادية المضافة عند صياغة نموذج قياس القيمة الإجتماعية المضافة، ومن ثم الإفصاح عنه بالميزانية العمومية للمنظمة. وذلك حيث انه معيار فعال يدل على نوعية السياسات الإدارية ومؤشر موثوق به فيما يتعلق بتحديد طريقة نمو القيمة ((Has ani, S. And Fathy, Z., 2012, P: 408. حيث يركز على أهمية زيادة

الأرباح التي تفوق تكاليف رأس المال وبذلك فإن القيمة الإقتصادية المضافة ليست مجرد مقياس للأداء، ولكنها تعتبر هيكلاً كاملاً للإدارة المالية، كما تعد مدخلاً لتقييم أداء منظمات الأعمال على أساس ما أضافته الإدارة من قيمة اقتصادية لحملة أسهمها وأساس حسابها هو المفهوم النقدي وليس مفهوم الإستحقاق الذي تقوم عليه المبادئ المحاسبية (إسراء أحمد عواد،٢٠١٤، ص: ٣٣٨).

أما عن ضرورة الإفصاح عن القيمة الإجتماعية المضافة بالميزانية العمومية فذلك يرجع إلى أنها تعد أحد المصادر الرئيسية للمعلومات بالقوائم المالية بدلاً من التركيز على قائمة الدخل لتوضيح مدى جودة هذه القوائم والمحاسبة عن قيمة المنظمة بالأسواق المالية. فالأصول المحاسبية هي التي تعكس حقوق ملكيتها وقدرتها على جذب التدفقات النقدية طويلة الأجل اللازمة لإستمرار إستثماراتها ومن ثم تصبح هي الأساس في تحقيق الأرباح للمنظمة وهي التي ترتكز على أساسها قيمة المنظمة بالأسواق المالية فهي تعبر عن مخزون رأس مال المنظمة (Chen, Q., Schipper, K. And Zhang.N,2019, Pp: 1-2). ومن ثم فإن ما يقابل القيمة الإجتماعية المضافة بالميزانية في جانب الخصوم، هو ما يمكن أن يطلق عليه رأس المال الإجتماعي، ويظهر جنباً إلى جنب مع رأس المال الإقتصادي، وبنفس القدر للإستثمارات الإجتماعية المضافة.

وحيث أن **الإستثمارات الإجتماعية هي أحد الأصول بالمنظمة** والتي ينتج عنها قيمة مكتسبة لها، فيمكن قياس العوائد منها بالخطوتين الرئيسيتين التاليتين:

الخطوة الأولى: يتم فيها تحديد صافي الفائض أو العجز للإستثمارات الإجتماعية بالمنظمة والناتج عن السبع مجالات السابق الإشارة لها والتي تخلق قدرة للمنظمة، وهي: المعلومات المتاحة، الإتصال، المشاركة المجتمعية، الشبكات الإجتماعية، التضامن، الثقة، المعايير. وذلك بمقابلة الإيرادات بالتكاليف الخاصة بكل مجال، والتي تتحدد من خلال قيم الإستثمارات الإجتماعية والتي تشير إليها الباحثة على سبيل المثال وليس الحصر لكل مجال والتي يمكن أن تكتمل وتتعدد بحسب التوقف على دراسة نشاط المنظمة وإستراتيجياتها. ويمكن توضيح فحوى تلك المجالات في الآتي:

١- **المعلومات المتاحة:** تتمثل في تكلفة معالجة الإفصاح وهي أحد مؤشرات جودة الأرباح ومصداقيتها ومن ثم رفع قدرة المستثمرين في التنبؤ بأداء المنظمة فعندما تكون التكلفة أعلى من الأرباح المعلن عنها يعنى ذلك أن هناك إتجاه سلوكي من الإدارة العليا للغش في الإفصاح عن نتائج أعمال المنظمة مما يجعل هذا المؤشر السلوكي والتأكد من مصداقية إعداد القوائم المالية هو

المؤشر الأنسب للتنبؤ بقيمتها في المستقبل (Banerjee, S., Dish, B. And Engberg, J.,2020, P: 7).

٢- **الإتصال:** يشير الإتصال إلى ضمان حوكمة الشركات حيث يحتاج أصحاب المصالح إلى آليه للضمان والتأكد من أن المديرين يتصرفون ويتخذون القرارات التي تصب في مصلحتهم وكذلك خلق القيمة لهم، وبالتالي فإنهم بحاجة إلى المراقبة والأعتماد على أرقام ومعلومات محاسبية يمكن التحقق منها (بولا رمزي نان،٢٠١٩، ص: ٣٦٦).

٣- **المشاركة المجتمعية:** وهى تتراوح ما بين المشاركة من المستويات العليا إلى أدنى المستويات الإدارية داخل المنظمة، كما أن المشاركة أيضاً تمتد لتحمل جزءاً كبيراً من مسئولية تنمية المجتمع أي المشاركة في تنفيذ المشروعات التنموية، وبالتالي يرى البعض أن المشاركة المجتمعية تنطلق من تبادل المعلومات والخبرات داخل المنظمة إلى المشاركة بالتنمية الإقتصادية (طلعت مصطفى السروجي، ٢٠٠٩، ص:٧٠) مما يؤكد على أن إتباع منظمات الأعمال للقيم والممارسات الإجتماعية يعكس جودة التقارير المالية حيث تعكس مسئولياتها تجاه المجتمع ومصداقيتها داخل الأسواق المالية.

٤- **الشبكات الإجتماعية:** حيث تعد هذه الشبكات الإجتماعية إدارة رصد للمقرضين ومانحي الإئتمان والعملاء تضمن بها سداد إلتزامات المنظمة في الوقت المناسب، بل وأيضاً وسيلة للتهديد بفرض عقوبات إجتماعية في حالة التخلف عن السداد (Azzam, M. et.al,2020, P: 95).

٥- **التضامن:** يعبر عن مدى تكوين العلاقات بين أصحاب المصالح ومنظمة الأعمال ومستوى مشاركتها الجماعية في وظائف المجتمع المدني في أي بلد، وعلى ذلك فإن المجتمعات النشطة والقوية تمتلك منظمات ذات مستويات أعلى وأقوى من الإستثمارات الإجتماعية ومن ثم تكتسب قيمة إجتماعية مضافة أكبر داخلها ويرجع ذلك إلى رفع مستويات الأداء الإجتماعي وكذلك الإقتصادي لهذه المنظمات داخل الأسواق (Habib, M., Juppe, C., 2013, P :73).

٦- **الثقة:** للثقة دور في تطور المجتمعات وتوسعها، وتزيد أهميتها كلما زاد ذلك التطور والتوسع، ومن ثم التعقد داخل المجتمع، فتعقد المجتمعات يتركز على تعقد أجهزتها الإنتاجية وما يترتب عليه من تكوين سلاسل وشبكات من العلاقات الإجتماعية ،والمؤسسية، حيث تزايد المراحل الإنتاجية ودوائر العلاقات التي تتخذ في إطارها القرارات الإستثمارية، فتزداد الفترات الفاصلة بين الإتفاقيات وتنفيذها وبالتالي عدم إكتمال المعلومات، فإرتفاع تكاليف الصفقات الإستثمارية يقلل

المبادلات والإستثمارات فيضيق السوق وتقل المنافع المتبادلة، بل يحفز أيضاً على سلوكيات المضاربة والإحتكار والهروب ، بما له من آثار سلبية طويلة الأجل على مجمل إنتاج وتوزيع المنافع في الإقتصاد (مجدى عبد الهادي، ٢٠١٨، ص. ص: ٦٤-٧٠).

٧- **المعايير:** حيث تؤكد الدراسات السابقة على تأثير القيم والممارسات الإجتماعية والأنشطة المجتمعية على المؤسسات ومنظمات الأعمال مما ينعكس على معدلات الأرباح بها (Du, X., Yin, J., Han, J. And Lin, Q., 2020, P: 3). حيث انها مؤشر لمدى تأثير جودة المحاسبة على الحصول على التمويل فهي أحد مؤشرات التمويل الهامة التي تعبر عن مدى تحقق جودة المحاسبة (Lindsey, A., Gallo, S. And Kothari, P., 2019, P: 9).

أما عن أمثلة المؤشرات الدالة على الإستثمارات الإجتماعية لكل مجال من المجالات السبع السابقة فيمكن تصويرها في قائمة صافي الإستثمارات الإجتماعية للمجالات المرتبطة، والتي يعكسها الجدول رقم (١) التالي:

الجدول رقم (١) صافي الاستثمارات الاجتماعية من المجالات المرتبطة عن الفترة من ١/١/.... حتى ٣١/١٢/.....

بيـــــــــــــان	القيمة العام الحالي بالجنيه	القيمة العام السابق بالجنيه
١. العوائد والتكاليف الإجتماعية للمعلومات المتاحة:		
(أ) **العوائد الإجتماعية للمعلومات المتاحة:**		
التخفيضات في إستهلاك الوقود من المصادر المتجددة.	××	××
التخفيضات في إستهلاك الوقود من المصادر غير المتجددة.	××	××
إيرادات بيع المنتجات المحظورة في بعض الأسواق.	××	××
إيرادات بيع المنتجات التي تتعرض لشكوك أصحاب المصالح.	××	××
.....	×××	×××
إجمالي العوائد الإجتماعية للمعلومات المتاحة		
(ب) **التكاليف الإجتماعية للمعلومات المتاحة:**		
مقابل إستهلاك الوقود من المصادر المتجددة وغير المتجددة.	××	××
تكاليف التشغيل.	××	××
تكلفة أجور وإستحقاقات الموارد البشرية الداخلية.	××	××
تكلفة إجراءات برامج إدارة المخاطر.	××	××
تكلفة إعداد وتنفيذ برامج للرد على الإستفسارات عن المنتجات المحظورة بالأسواق والناتجة عن شكوك أصحاب المصالح.	××	××
.....	×××	×××
إجمالي التكاليف الإجتماعية للمعلومات المتاحة		
صافي الإستثمار الإجتماعي للمعلومات المتاحة (أ - ب)	×××	×××

بيـــــــــــــان	القيمة العام الحالي بالجنيه	القيمة العام السابق بالجنيه
٢. العوائد والتكاليف الإجتماعية في مجال الاتصالات:		
(أ) العوائد الإجتماعية للإتصالات:		
الوفر الناتج عن إستخدام طرق التخلص الآمن من المنتج.	××	××
الوفر الناتج عن إستخدام المواد الضارة وغير الضارة في الإنتاج.	××	××
فرق العائد من زيادة عدد العملاء نتيجة لرضائهم عن المنتج سواء على مستوى: (المنظمة، فئة منتج معين، مواقع العمليات الهامة).	××	××
.....	××	××
اجمالي العوائد الإجتماعية للإتصالات	×××	×××
(ب) التكاليف الإجتماعية للاتصالات:	××	××
تكلفة البحث عن مكونات المنتج أو الخدمة.	××	××
تكلفة التخلص من المنتج.		
تكلفة برامج الإستقصاء التي تقدمها المنظمة لقياس مدى رضا العميل سواء على مستوى: (المنظمة، فئة منتج معين، مواقع العمليات الهامة).	××	××
.....	××	××
إجمالي التكاليف الإجتماعية لإتصالات	××	××
صافي الإستثمار الإجتماعي للإتصالات (أ – ب)	×××	×××
٣. العوائد والتكاليف الإجتماعية في مجال المشاركة المجتمعية:		
(أ) العوائد الإجتماعية للمشاركة المجتمعية:		
الفرق في الأموال الرأسمالية التي تم الحصول عليها بين فترة التقرير الحالي والتقرير السابق.	××	××
تخفيضات وتسهيلات العمل بالمجتمع المحلى.	××	××
الإعفاءات الضريبية أو الخصومات الضريبية.	××	××
الدعم المالي، ومنح الاستثمار ومنح البحوث والتطوير.	××	××
.....	××	××
إجمالي العوائد الإجتماعية للمشاركة المجتمعية	×××	×××
(ب) التكاليف الإجتماعية للمشاركة المجتمعية:		
تكاليف إستشارات المجتمع المحلى.	××	××
تكلفة الإستشارات في البنية التحتية والخدمات المدعومة سواء كانت: (تجارية، تعاقدات، عينية، مجانية).	××	××
تكلفة تحسينات البيئة المحيطة.	××	××
تكلفة إعداد المواد المعاد تدويرها.	××	××
.....	××	××
إجمالي التكاليف الإجتماعية للمشاركة المجتمعية	×××	×××
صافي الإستثمار الإجتماعي للمشاركة المجتمعية (أ – ب)	×××	×××

بيـــــــــــــان	القيمة العام الحالي بالجنيه	القيمة العام السابق بالجنيه
٤. العوائد والتكاليف الاجتماعية في مجال الشبكات الاجتماعية:		
(أ) العوائد الاجتماعية للشبكات الاجتماعية:		
التمويل الحكومي حيث تدخل الحكومة ضمن هيكل ملكية الأسهم.	××	××
الوفر ما بين رواتب الموظفين غير القادرين على العمل وغير مدفوع رواتبهم في الفترة من التقرير الحالي والتقرير السابق.	××	××
.....	××	××
إجمالي العوائد الإجتماعية للشبكات الإجتماعية	×××	×××
(ب) التكاليف الإجتماعية للشكات الإجتماعية:		
قيمة الأصول التي وضعت جانباً للوفاء بإلتزامات المعاشات.	××	××
تكلفة تعزيز المهارات والمعارف بالبرامج التدريبية بين الأوساط المهنية أو المنطقة الجغرافية المحيطة.	××	××
تكلفة الخطط لتحفيز الإستثمار الأجنبي المباشر أو تمكينه أو الحد منه.	××	××
تكلفة التدريبات المهنية للموظفين بالمنظمة.	××	××
تكلفة عدم تكافؤ الفرص.	××	××
.....	××	××
إجمالي التكاليف الإجتماعية للشبكات الإجتماعية	×××	×××
صافي الإستثمار الإجتماعي للشبكات الإجتماعية (أ – ب)	×××	×××
٥. العوائد والتكاليف الاجتماعية في مجال التضامن:		
(أ) العوائد الاجتماعية للتضامن:		
الآثار الإيجابية المحتملة والعائد من المجتمعات المحلية نتيجة إستثمارات البنية التحتية.	××	××
العائد المالي الناتج عن توفير بعض المنتجات والخدمات لذوي الدخل المحدود.	××	××
العائد المالي الناتج عن التخلص من النفايات الخطيرة.	××	××
العائد من المنتجات المعاد تدويرها وتغليفها.	××	××
.....	××	××
إجمالي العوائد الإجتماعية للتضامن	×××	×××
(ب) التكاليف الاجتماعية للتضامن:		
تكلفة مساهمة الإدارة العليا في مواقع العمليات الهامة المعنية في المجتمع المحلى.	××	××
تكلفة إتاحة بعض المنتجات والخدمات لذوي الدخل المحدود.	××	××
تكلفة إجراءات وبرامج التخلص من النفايات الخطيرة.	××	××
تكلفة المنتجات المعاد تدويرها ومواد تغليفها.	××	××
.....	××	××
إجمالي التكاليف الإجتماعية للتضامن	×××	×××
صافي الإستثمار الإجتماعي للتضامن (أ – ب)	×××	×××

بيـــــــــــــان	القيمة العام الحالي بالجنيه	القيمة العام السابق بالجنيه
٦. العوائد والتكاليف الاجتماعية في مجال الثقة:		
(أ) العوائد الإجتماعية للثقة:		
الوفر من إعادة إعداد التقارير والقوائم عند إجراء حوكمة كفء.		
الوفر من إنخفاض نسبة التلاعب بالأرباح ووقائع الفساد بالمنظمات.	××	××
.....	××	××
إجمالي العوائد الإجتماعية من الثقة	××	××
(ب) التكاليف الإجتماعية للثقة:	×××	×××
تكلفة البرامج التدريبية للعاملين القائمون على حوكمة المنظمة.		
التعويضات المدفوعة للقضايا المرفوعة ضد المنظمة وتتعلق بقضايا فساد تم إثبات حدوثها.	××	××
الغرامات المدفوعة لمخالفات بيئية على المنظمة.	××	××
.....	××	××
	××	××
إجمالي التكاليف الإجتماعية لمجال الثقة	×××	×××
صافي الإستثمار الإجتماعي لمجال الثقة (أ – ب)	×××	×××
٧. العوائد والتكاليف الاجتماعية في مجال المعايير :		
(أ) العوائد الإجتماعية للمعايير :		
الوفر المالي الناتج عن إتباع المعايير والبروتوكولات وجداول أعمال السياسات الوطنية والدولية.	××	××
الوفر من تسوية الشكاوى بصدد الآثار السلبية على المجتمع.	××	××
.....	××	××
إجمالي العوائد الإجتماعية للمعايير	×××	×××
(ب) التكاليف الاجتماعية للمعايير :		
تكلفة المنهجيات المستخدمة في إستهلاك الطاقة داخل المنظمة: (المتجددة، أو غير المتجددة).	××	××
تكلفة برامج تقييم وإدارة المخاطر المتعلقة بالفساد.	××	××
الغرامات المالية الكبيرة نظير عدم الامتثال للتشريعات والقوانين.	××	××
.....	××	××
إجمالي التكاليف الإجتماعية لمجال المعايير	×××	×××
صافي الإستثمار الإجتماعي لمجال المعايير (أ – ب)	×××	×××
صافي الإستثمارات الإجتماعية من المجالات المرتبطة الكلي	××××	××××

–**الخطوة الثانية:** يتم فيها تحديد القيمة الإجتماعية المضافة، وذلك من خلال تقديرات الفائض والعجز الإجتماعي المتمثلة في مقابلة الإيرادات بتكلفة كل قيمة من المجالات السبع السابقة وبذا يمكن الحصول على معدل العائد على رأس المال المستثمر في المجتمع من قبل المنظمة تمهيداً

لإستخدامه في هذه الخطوة الثانية لتحديد القيمة الإجتماعية المضافة، أسوة بحساب القيمة الإقتصادية المضافة التي تحسب بالمعادلة التالية:

القيمة الاقتصادية المضافة =
(معدل العائد على رأس المال المستثمر – معدل تكلفة الحصول على الأموال) × رأس المال المستثمر.

فرأس المال المملوك يتم حسابه على أساس إضافة معدل العائد الخالي من المخاطرة السائد في سوق الأوراق المالية إلى علاوة المخاطرة الناتجة عن التغير في أسعار الأسهم، والتي يطلق عليها مخاطر السوق (نيفين عبد القادر حمزة،٢٠١٤، ص:٢٩٣). وبناء عليه يمكن حساب القيمة الإجتماعية المضافة للمنظمة داخل الأسواق المالية، كالتالي:

القيمة الإجتماعية المضافة =
(معدل الفائض أو العجز الإجتماعي لكل مجال من المجالات السبع – معدل تكلفة الحصول على الأموال)
× رأس المال المستثمر في الإستثمارات الإجتماعية.

ويتضح من خلال المعادلة السابقة أنه عند زيادة القيمة الإجتماعية المضافة تنخفض تكلفة الحصول على الأموال وتزيد نسب السيولة بمنظمات الأعمال، مما يعنى زيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية بها عند **الإفصاح عن هذه القيمة بالميزانية العمومية للمنظمة.** حيث انها تعد عائداً من إستثماراتها سواء الإقتصادية أو الإجتماعية والبيئية والتي تعد أصولاً لها داخل المجتمع، والتي بدورها تعمل على تخفيض تكلفة الحصول على الأموال، ومن ثم زيادة الإنتاجية وبالتالي تحقيق مزيد من الأرباح والإستمرارية بما ينعكس على مصداقية وشفافية عرض القوائم المالية لكل من المستثمرين أو الممولين للمنظمة من ناحية، والمقرضين ومانحي الائتمان من ناحية أخرى، حتى لو كان الإفصاح على سبيل التوضيح في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، أو في شكل حساب نظامي متقابل.

ويمكن تفسير هذا من خلال تحليل تنفيذ العملية الإقتصادية لمنظمات الأعمال والتي توضحها الميزانية العمومية، حيث يتم فيها مقابلة الأصول المحاسبية بإلتزامات المنظمة والتي ينتج عنها زيادة في التدفقات النقدية الداخلة للمنظمة والتي تعبر عن الأرباح، حيث أن الأصول المحاسبية هي رأس المال الإقتصادي لها والذي ينتج عنه من خلال القرارات الإستثمارية للإدارة العليا دخل يغطى الإلتزامات الناتجة عن هذه القرارات. أما الربح فهو الذي يؤكد على قيمة المنظمة وقدرتها على

الإنتاجية والإستمرارية بالأسواق المالية، وبذلك فإن التغير في قيمة الأصول يعكس التغير في قيمة الأرباح بالمنظمة ومن ثم التغير في قيمتها الإقتصادية (Chen, Q., Schipper, K. And Zhang, N., 2019, P:5).

وبناء على ذلك ترى الباحثة أن هناك إرتباط بين تحقق جودة المحاسبة عن استثمارات المنظمة سواء الإجتماعية والبيئية أو الإقتصادية وبين تحقق جودة القوائم المالية والمتمثلة في عدالة عرض المعلومات المحاسبية بها وموثوقيتها، ومن ثم تحقيق تلبية إحتياجات مستخدميها ويمكن تفسير ذلك تفصيلياً من خلال البند الثالث للبحث.

ثالثاً: إنعكاسات الإفصاح عن القيمة الإجتماعية المضافة على جودة القوائم المالية:

إن إستمرار وبقاء منظمة الأعمال لا يعتمد فقط على الكفاءة والأرباح ولكن أيضاً على قبول مخرجاتها وطرق عملياتها بواسطة البيئة المحيطة بها، وعندما يخرج أو ينحرف السلوك الفعلي أو المدرك للمنظمة عن القيم والمعايير الإجتماعية، فإن شرعيتها تكون مهددة وتنشأ فجوة الشرعية، وهذا ما ركزت عليه نظرية أصحاب المصلحة حيث أكدت على أنه يجب ألا ينحصر إهتمام إدارة المنظمة في تحقيق مصلحة الملاك فقط، بل يتعين أن يتسع نطاق إهتمامها ليشمل مصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة بها (أحمد حامد محمود، نبيل ياسين احمد، ٢٠١٧، ص. ص: ٨٦٩-٨٧٠).

وعلى ذلك فإن إرتباط أنشطة المنظمة الإقتصادية بتحقيق القيم والمعايير الإجتماعية ترتكز على عدالة عرض البيانات والمعلومات المحاسبية والتي تتضمن التحديد والقياس والإفصاح للتكاليف والعوائد الإجتماعية لمنظمات الأعمال الناتجة عن أنشطتها الإقتصادية، كما تتركز عملية العدالة في المحاسبة على تخصيص الموارد الإقتصادية وعدالة توزيعها بين منظمات الأعمال داخل المجتمع، حيث ان ممارسات المحاسبة هي في الأساس إجتماعية بطبيعتها وتركز على توصيل المعلومات والبيانات المالية بين قطاعات الإقتصاد المختلفة داخل المجتمع. فإهتمام المحاسبة بتحقيق الكفاءة تجعل العدالة حكم ضمني من أحكام المحاسبة وبذلك فإن العدالة تظهر في تعزيز سياسة المساءلة وعدالة توزيع أرباح تلك المنظمات، ومن أهم سياسات المساءلة تجاه منظمات الأعمال هي المساءلة عن مسئوليتها الإجتماعية تجاه المجتمع على إعتبار أن المنظمة جزء لا

يتجزأ من المجتمع. ويؤكد ذلك على الدور الإجتماعي للمحاسبة داخل ثورة المصالح الإجتماعية المتضاربة (Belkaoui, A.,2018, Pp: 2-11).

ومن ناحية أخرى فقد يؤثر سلوك مجلس إدارة المنظمة على جودة التقارير المالية حيث يتوقف هذا السلوك على بعض العوامل منها مدى إنتهازية مجلس الإدارة، ومدى مشاركة المعلومات بين المستويات الإدارية المختلفة بالمنظمة، ووجود ضغوط إدارية من قبل الإدارة العليا على باقي المستويات الإدارية بها ومدى وجود رقابة إدارية عليها، ويعمل هذا السلوك الإيجابي على كسب التعاون والثقة بين أفراد المنظمة ومن ثم يسهل عملية الإتصال فيما بينهم والذي على أساسه تتحقق جودة التقارير المالية لما له من أثر على الحد من عدم تماثل المعلومات (Kohl beck, M. And Luo, X., 2019, P : 1).

وعلى ذلك فإن ضرورة وضع إهتمامات وأهداف جميع أصحاب المصالح بالمنظمة في أولوية أهدافها يعنى تحقيق العوائد والفوائد لكل طرف من أطراف أصحاب المصالح من خلال تحقيق أهداف المنظمة وهو ما أدى إلى التركيز على مفهوم القيمة المضافة حيث أن الإفصاح عن القيمة المضافة للمنظمة يعكس مدى قدرتها على تحقيق أهداف جميع أصحاب المصالح سواء المساهمين أو الممولين أو الحكومة أو الموردون أو العملاء أو غيرهم وهو ما ينعكس على تلبية احتياجات كل منهم بالقوائم المالية، وبناء على ما سبق ذكره توضح الباحثة من خلال الشكل رقم (١) التالي أثر إستخدام مقياس القيمة الإجتماعية المضافة بالعملية الإقتصادية على تحقيق جودة القوائم المالية ومن ثم تفعيل قرارات المستثمرين والمقرضين:

الشكل رقم (١)

القيمة الإجتماعية المضافة وأثر إستخدامها على جودة القوائم المالية

ومن ثم تفعيل قرارات المستثمرين والمقرضين

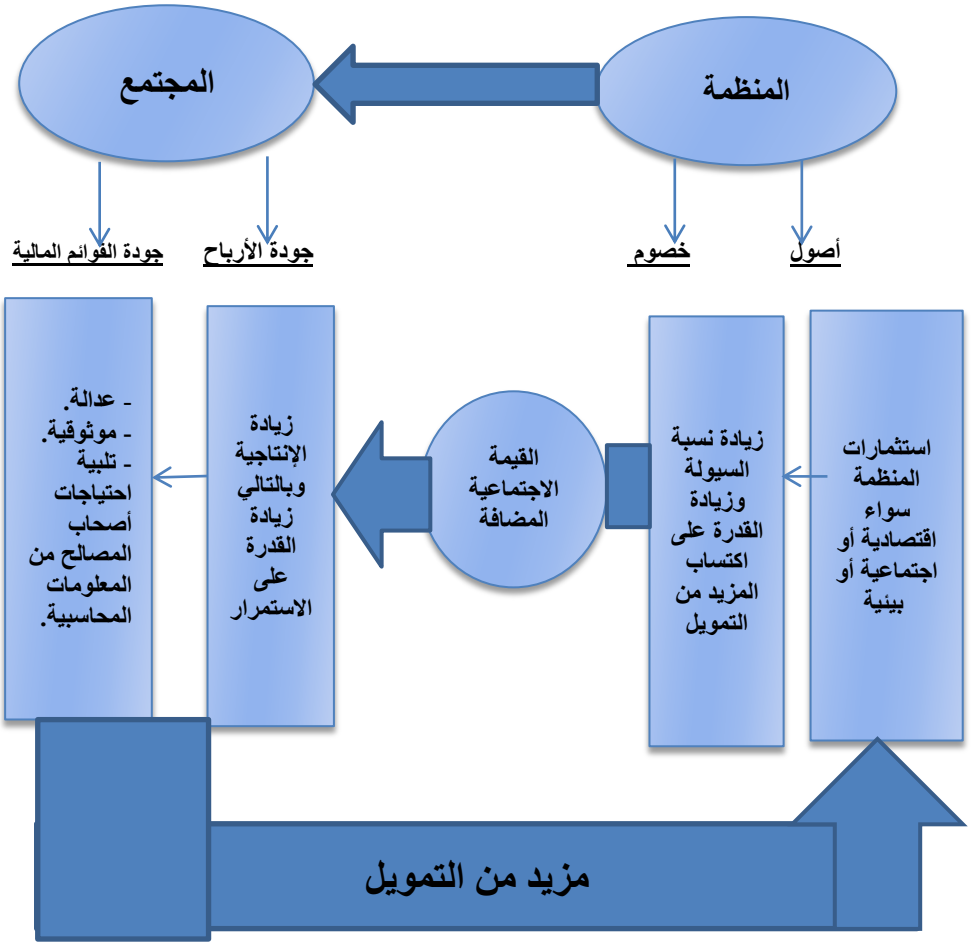

يلخص الشكل رقم (١) السابق العملية الإقتصادية بمنظمات الأعمال داخل المجتمع حيث تتركز في أنها تمتلك أصولاً متمثلة في إستثماراتها داخل المجتمع سواء إقتصادية أو إجتماعية أو بيئية والتي تتناسب عكسياً مع تكلفة الحصول على الأموال، ومن ثم تزيد نسبة السيولة بالمنظمة وتزيد قدرتها على كسب المزيد من التمويل لإستثماراتها، مما ينتج عنه قيمة إجتماعية مضافة للمنظمة والتي تنعكس بدورها على زيادة إنتاجيتها وبالتالي قدرتها على الإستمرار داخل المجتمع

والتي تتمثل في جودة الأرباح بالقوائم المالية، ومن ثم تتحقق عدالة وموثوقية وتلبية إحتياجات أصحاب المصالح (كالمستثمرين والمقرضين أو مانحي الإئتمان) من المعلومات المحاسبية من خلال إعتراف المنظمة بقيمتها الإجتماعية، والتي تعكس جودة إدارة العملية الإقتصادية بها ومن ثم قدرتها على تحقيق الأرباح وبذلك تتحقق جودة الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية وبالتالي تسهيل التمويل لإستثمارات المنظمة مرة أخرى. وهنا تجد الباحثة نفسها أمام ضرورة إختبار هذا القياس المحاسبي والإفصاح عنه بالقوائم المالية لمنظمات الأعمال، وهو ما تقدمه من خلال البند الرابع التالي للبحث.

رابعاً: دراسة إختبارية لمدى فعالية قياس القيمة الإجتماعية المضافة على قرارات المستثمرين والمقرضين:

تهدف الباحثة هنا إلى إختبار مدى قبول التصور المقترح للقياس المحاسبي للقيمة الإجتماعية المضافة لدى المستثمرين والمقرضين أو مانحي الإئتمان، هذا التصور الذي يقوم على إستخدام المدخل المقترح السابق عرضه في البند الثالث للبحث. وذلك بالنسبة لأبرز عنصرين من عناصر أصحاب المصالح في منظمات الأعمال، وهما: المستثمرين، والمقرضين أو مانحي الإئتمان للمنظمات. ويمثلهما في مجتمع الدراسة هنا وكلاء القيد المعتمدين لدى هيئة الرقابة المالية في مجالات السمسرة المالية والإستشارات، من ذوي الخبرة في هذا المجال والمشهود لهم بالسمعة الطيبة. وأعضاء إدارات الإئتمان بالبنوك الوطنية الكبرى في مصر، كممثلين عن المقرضين أو مانحي الإئتمان لمنظمات الأعمال، ثم لتحقيق العدالة بين مجموعتي الإختبار، تضيف الباحثة لمجتمع الدراسة رأي نخبة من أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بالجامعات المصرية المحيطة والقريبة من الباحثة، كجامعة السويس، وجامعة قناة السويس، وجامعة بورسعيد.

وذلك لإختبار فروض الدراسة الثلاثة (الصفرية أو العدمية) – وفقاً للفلسفة التي يقوم عليها التحليل الإحصائي للبيانات بوجه عام – التالية:

١- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصي منهم على أهمية القياس المحاسبي للقيمة الإجتماعية المضافة لمنظمات الأعمال.

٢- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصي منهم على مدى إيجابية المدخل المقترح للقياس المحاسبي للقيمة الإجتماعية المضافة لمنظمات الأعمال.

٣-لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين آراء المستقصي منهم حول أهمية الافصاح عن القيمة المضافة لخدمة المستثمرين والمقرضين على أقل تقدير من أصحاب المصالح.

والذي يكون في حال رفضها – وفقاً للنظرية الإحصائية في التحليل – قبول الفرض العكسي مباشرة وهو الفرض البديل. وقد إعتمدت الباحثة في دراستها هذه على أسلوب الإستقصاء، حيث صممت إستمارة إستقصاء تتضمن ثلاثة محاور، تتوافق مع فروض الدراسة إلى حد بعيد، كل منها ينطوي على عدد من الأسئلة. يتم الإجابة عليها بنظام أسلوب مقياس (ليكرت) الخماسي، الذي يمكن من خلاله تحويل الإجابات غير المقاسة إلى إجابات مقاسة يسهل التعامل معها عند التحليل الإحصائي للبيانات، حيث تكون الإجابات (موافق بشدة – موافق – محايد – غير موافق– غير موافق بشدة) وذلك وفقاً للأوزان الرقمية لكل منها (ويظهر ذلك من التحليل اللاحق).

وقد تخيرت الباحثة عينة الدراسة من المجتمع المشار له مسبقاً بشكل عشوائي، من المفردات القريبة لمقر عملها وسكنها بقدر الإمكان. وذلك على النحو التالي:

أ) **المستثمرون..** ويمثلهم ثماني مكاتب كبرى معتمدة مشهود لها بالسمعة الطيبة في هذا المجال، ومسجلين لدى هيئة الرقابة المالية المصرية، وهي: شركة نايل انفس منتز لتداول الأوراق المالية بالجيزة، وأنفستا مصر رومانيا لتداول الأوراق المالية بالجيزة، وشركة بلوتون لترويج وتغطية الإكتتاب بالجيزة، وشركة شام بليون للسمسرة في الأوراق المالية بالقاهرة، وشركة المجموعة الإستراتيجية لتداول الأوراق المالية بالجيزة، وشركة المجموعة المالية للسمسرة بالجيزة، وشركة كوركت لاين للسمسرة في الأوراق المالية بالجيزة، والشركة الخليجية لتداول الأوراق المالية بالإسكندرية. وقد تم إرسال لهم عدد (١٦٠) إستمارة إستقصاء بواقع عشرون إستمارة لكل منها.

ب) **المقرضون ومانحي الإئتمان...** ويمثلهم العاملون بإدارات الإئتمان بالبنوك الكبرى (الأهلي، مصر، القاهرة) لبعض الفروع التي تعمل في مجال الإئتمان بشكل عشوائي، وذلك من المسئولين بها ذوي الخبرات الطويلة نسبياً (من عشرة أعوام فأكثر)، حيث تم إرسال لهم عدد (١٢٠) إستمارة إستقصاء بواقع ستون إستمارة لفروع البنك الأهلي، وأربعون لفروع بنك مصر، وعشرون لبنك القاهرة.

ج) **أعضاء هيئة التدريس بكليات التجارة تخصص المحاسبة..** ببعض الجامعات المصرية القريبة من الباحثة، وهي جامعة السويس، وجامعة قناة السويس، وجامعة بورسعيد. حيث

أرسل لهم عدد خمسون إستمارة إستقصاء، بأعداد (١٠، ١٥، ٢٥) إستمارة على التوالي، كطائفة مرجحة للإختبار بقدر الإمكان . كما جرى العرف بالنسبة للدراسات الميدانية والإختبارية التي من هذا النوع.

وفيما يلي بيان بأعداد الإستمارات المرسلة والواردة والصحيحة، ونسب الإيجاب وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (٢) بيان بالإستمارات المرسلة والردود الواردة من العينة

فئات عينة الدراسة	الإستمارات المرسلة	الإستمارات الواردة	الإستمارات الصحيحة	نسبة الإيجاب
١. المستثمرون.	١٦٠	١٤٧	١٠١	%٦٣.١٢٥
٢. المقرضون ومانحي الإئتمان.	١٢٠	٩٧	٨٨	%٧٣.٣
٣. أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية	٥٠	٣٣	٢٩	%٥٨
الإجمالي	٣٣٠	٢٧٧	٢١٨	%٦٦

وترى الباحثة أن نسبة الإيجاب التي حصلت عليها من عموم الإستقصاء وهي ٦٦%، كافية بدرجة معقولة، لإستخدام بياناتها كأساس للتحليل الإحصائي والإستدلالي، والوصول إلى نتائج يعتد بها، خاصة في ظل حداثة الموضوع في الفكر المحاسبي، وعدم توقع المختبرون لمثل هذا العمل الذي ظل لفترات طويلة حلم يراود أصحاب المصالح للمنظمات المختلفة، فضلاً عن عدم صدور معايير محاسبية محلية أو دولية بعد في هذا المجال.

❖ ***المعالجة الإحصائية للدراسة الميدانية وتفسيرها:***

تم التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية بإستخدام برنامج SPSS، ولقد تم التحليل وفقاً للنسق الآتي:

١-إختبار درجة الثبات ألفا (**Cronbach`s Alpha**) لإختبار ثبات أداة القياس، حيث بلغت قيمة معامل الثبات (ألفا) (٩٢%) لقائمة الإستقصاء، وتدل هذه القيمة النسبية على مستوي عال من ثبات أداة القياس لكونها أعلى من النسبة المقبولة إحصائياً لقيمة (ألفا) وهي (٧٠%) كحد أدني ويبين ذلك الجدول رقم (٣) التالي:

جدول رقم (٣) نتائج معامل ألفا كرو نباخ **Cronbach's Alpha** لأسئلة قائمة الإستقصاء

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.922	15

٢-إختبار التوزيع الطبيعي بإستخدام (إختبار كالمجروف – سمرنوف):

إستخدمت الباحثة إختبار كالمجروف – سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو إختبار ضروري في حالة إختبار الفرضيات لان معظم الإختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، ويوضح الجدول رقم (٤) نتائج الإختبار حيث ان قيمة مستوى الدلالة أكبر من مستوى المعنوية ٠.٠٥ وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب إستخدام الإختبارات المعلمية.

جدول رقم (٤) إختبار التوزيع الطبيعي (١-**Sample Kolmogorov-Smirnov**)

متغيرات الدراسة	عدد العبارات	قيمة Z	قيمة مستوي الدلالة
١. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية على أهمية القياس المحاسبي للقيمة الإجتماعية المضافة لمنظمات الأعمال.	5	1.322	.061
٢. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية على مدى إيجابية المدخل المقترح للقياس المحاسبي للقيمة الإجتماعية المضافة لمنظمات الأعمال.	5	1.236	.094
٣. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية حول أهمية الافصاح عن القيمة المضافة لخدمة المستثمرين والمقرضين على أقل تقدير من أصحاب المصالح.	5	1.230	.097

وفى ضوء أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي فإن الإختبارات الإحصائية المناسبة لتحليل بيانات الدراسة بإستخدام برنامجSPSS الإحصائي، والتي تعتمد على نوعية البيانات المراد تحليلها، وتعتبر أهم الأساليب التي سيتم إستخدامها لتحقيق أهداف الدراسة وإختبار فروضها، ما يلي:

- الإحصاءات الوصفية :(**Descriptive Statistics**)

وتستخدم هذه الأساليب لمعرفة خصائص عينة الدراسة وهي:

- التكرارات والنسب المئوية.
- حساب المتوسط الحسابي المرجح لمقياس ليكرت المستخدم في الإجابة عن أسئلة كل محور داخل قائمة الإستقصاء لتحديد فئة الموافقة على كل سؤال داخل القائمة من قبل المستقصي منهم، وقد تشمل درجة الموافقة (٥ موافق بشده، ٤ موافق، ٣ محايد، ٢ غير موافق، ١ غير موافق على الإطلاق)، ولتحديد طول فترة مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا)

المستخدم في محاور الدراسة تم حساب المدى (٥-١=٤)، ثم تقسيمه على عدد فترات المقياس الخمسة للحصول على طول فئة الموافقة أي ٤/٥= ٠.٨

وبناء عليه فإن الجدول رقم (٥] التالي يوضح فئات المتوسط الحسابي المرجح وما يقابلها من درجة التواجد أو درجة الموافقة:

جدول رقم (٥)فئات المتوسط الحسابي المرجح لمقياس ليكرت لتحديد درجة الموافقة

- **الإنحراف المعياري:** وذلك لأن الإنحراف المعياري يعد من أفضل مقاييس التشتت الإحصائي، ويستخدم كمؤشر لتحديد إنحرافات القيم عن وسطها الحسابي، ويحسب بالجذر التربيعي لمتوسط مربعات انحرافات القيم عن وسطها الحسابي، ويفيد في مدى التشتت أو التجانس بين الآراء، أي يزيد التجانس بين الآراء عندما يقل الإنحراف المعياري، ويزيد

فئات المتوسط الحسابي المرجح	درجة الموافقة
من ١ - أقل من ١.٨٠	غير موافق على الإطلاق
من ١.٨٠ - اقل من ٢.٦٠	غير موافق
من ٢.٦٠ - اقل من ٣.٤٠	محايد
من ٣.٤٠ - اقل من ٤.٢٠	موافق
من ٤.٢٠ - ٥	موافق بشده

التشتت بين الآراء عندما يزيد الانحراف المعياري.

الإحصاءات التحليلية:

- إختبار الفا كرو نباخ (**Cronbach`s Alpha**): لإختبار ثبات أداة القياس، لأسئلة الإستقصاء وذلك للتحقق من إمكانية الإعتماد على نتائج الإستقصاء في قياس متغيرات الدراسة لإجراء التحليل الإحصائي للتحقق من صحة فروض الدراسة التي تربط بين المتغيرات.
- إختبار التوزيع الطبيعي بإستخدام (إختبار كالمجروف – سمرنوف): وذلك لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا؟ وهو إختبار ضروري في حالة إختبار الفرضيات لأن معظم الإختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا.
- نموذج الإنحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل والمتغير التابع لتحديد القوة التفسيرية للمتغير المستقل في تباين المتغير التابع والإنحدار المتعدد المتدرج لأثر العلاقة بين المتغيرات.

٣-التحليل الوصفي لإجابات الإستقصاء:

[أ] يوضح الجدول رقم (٦) التالي، إتجاهات إجابات أفراد عينة الدراسة حول أهمية القياس المحاسبي للقيمة المضافة لمنظمات الأعمال:

الجدول رقم (٦) نتيجة التحليل الإحصائي لأهمية القياس المحاسبي للقيمة المضافة لمنظمات الأعمال

العبارات	المتوسط الحسابي لإجابات المستقصي منهم		المؤشرات الإحصائية			
	المستثمرون					
هل تعتقد أن قياس القيمة الإجتماعية المضافة لمنظمات الأعمال يمكن أن يحقق دلالة وجودة للقوائم المالية، التقليدية.	3.87	3.92	4.03	3.91	.683	3	موافق
هل ترى أن عند محاولة إضافة جودة للقوائم المالية فإن الحصول على التمويل اللازم من المستثمرين أو المقرضين ومانحي الائتمان يكون أيسر وأسهل.	3.74	3.87	3.90	3.82	.694	4	موافق
في حالة عدم القياس المحاسبي للقيمة الإجتماعية المضافة والإكتفاء بالقياس الإقتصادي للأداء، يمكن للمستثمر والمقرض الوقوف على جدارة المنظمة بشكل مطلق.	1.99	2.13	2.30	2.09	.612	5	غير موافق
مؤشرات القياس والتحليل المالي لدى المستثمر أو المقرض تزداد عمقاً واتساعا بإضافة القيمة الإجتماعية المضافة للقوائم المالية المنشورة.	3.92	4.05	4.00	3.98	.584	1	موافق
هل تعتقد أن صعوبة قياس القيمة الإجتماعية المضافة يمكن أن يكون دافعاً لإهمالها تماماً في التقارير والقوائم.	3.90	4.06	3.83	3.95	.506	2	موافق
مستوي آراء المستقصي منهم حول أهمية القياس المحاسبي للقيمة المضافة لمنظمات الأعمال				3.5505	.36446		

يتضح من الجدول السابق رقم (٦) ما يلي:

حصل هذا المحور على متوسط حسابي عام قدره ٣.٥٥، يقع في الفئة (من ٣.٤٠- اقل من ٤.٢٠) من فئات المقياس المستخدم، وإنحراف معياري قدر ب364.، وحسب ماورد في مقياس ليكرت الخماسي، يتبين بأن غالبية أفراد العينة قد أشارت بالموافقة على محتوى هذا المحور، وأظهر ذلك الإنحراف المعياري للمتوسط المرجح العام أقل من الواحد الصحيح بأن هناك تجانس بين الآراء، وقد جاءت هذه الإجابات على النحو التالي:

- حصلت العبارة الرابعة من هذا المحور، وهي: "مؤشرات القياس والتحليل المالي لدى المستثمر أو المقرض تزداد عمقاً واتساعاً بإضافة القيمة الإجتماعية المضافة للقوائم المالية المنشورة". علي أعلى متوسط حسابي عام قدر ب **3.98** وبإنحراف معياري قدره **584.**، لتحصل بذلك على الرتبة الأولى من بين عبارات المحور، وبالنظر إلى مقياس ليكرت فإن العبارة تحصلت

على الموافقة من قبل أفراد العينة والنسبة الأعلى للموافقة جاءت من قبل المقرضون ومانحي الإئتمان بمتوسط حسابى٤.٠٥، ويرجع ذلك من وجهة نظر الباحثة إلى أن طائفة المقرضون ومانحي الإئتمان يهمهم هذا المؤشر تحديداً وبوجه خاص.

- يلي ذلك العبارة الخامسة، وهي: "هل تعتقد أن صعوبة قياس القيمة الإجتماعية المضافة يمكن أن يكون دافعاً لإهمالها تماماً في التقارير والقوائم المالية. حيث حصلت على متوسط حسابي عام قدره ٣.٩٥ وإنحراف معياري **506.**، وبالنظر إلى مقياس ليكرت فإن العبارة قد تحصلت على الموافقة من قبل أفراد العينة، والنسبة الأعلى للموافقة جاءت من قبل المقرضون ومانحي الإئتمان والمستثمرين، وربما يكون أيضاً لإهتمامهم بهذا الجانب عند التقييم.

- أما العبارة الأولى في هذا المحور، وهي: "هل تعتقد أن قياس القيمة الإجتماعية المضافة لمنظمات الأعمال يمكن أن يحقق دلالة وجودة للقوائم المالية، التقليدية." فقد حصلت على متوسط حسابي عام ٣.٩١، وإنحراف معياري **683.**، وبالنظر إلى مقياس ليكرت فإن العبارة تحصلت على الموافقة من قبل أفراد العينة والنسبة الأعلى للموافقة جاءت من قبل أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية بمتوسط حسابي ٤.٠٣، ويرجع ذلك بطبيعة الحال لمدى إلمامهم بفلسفة تلك الفكر العلمي في هذا المجال أكثر من غيرهم.

- أما بشأن العبارة الثانية في هذا المحور، وهي: "هل ترى أن عند محاولة إضافة جودة للقوائم المالية فإن الحصول على التمويل اللازم من المستثمرين أو المقرضين ومانحي الإئتمان يكون أيسر وأسهل". فقد حصلت على متوسط ٣.٩٧ وإنحراف معياري **694.**، وبالنظر إلى مقياس ليكرت فإن العبارة تحصلت على الموافقة من قبل أفراد العينة، ولكن ليس بالقدر الكبير نسبياً نظراً لصعوبة التنبؤ بمثل هذا الموقف في الحياة العملية والواقع الميداني.

- بينما جاءت العبارة الثالثة من هذا المحور، وهي: "في حالة عدم القياس المحاسبي للقيمة الإجتماعية المضافة والإكتفاء بالقياس الإقتصادي للأداء، يمكن للمستثمر والمقرض الوقوف على جدارة المنظمة بشكل مطلق"، بالرفض من قبل معظم أفراد العينة حيث حصلت على متوسط ٢.٠٩ وإنحراف معياري **612.** وهذا دليل على أهمية القياس المحاسبي للقيمة الإجتماعية ومشتقاتها بجانب القيمة الإقتصادية للأداء، وهو الأمر الذي لا يختلف عليه أياً من طوائف الإستقصاء.

ويشير كل ما سبق إلى إيجابية غالبية مفردات فئات العينة حول أهمية القياس المحاسبي للقيمة المضافة لمنظمات الأعمال.

[ب] يوضح الجدول رقم (٧) التالي إتجاهات إجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى إيجابية المدخل المقترح لقياس القيمة الإجتماعية المضافة:

الجدول رقم (٧)نتيجة التحليل الإحصائي حول مدى إيجابية المدخل المقترح لقياس القيمة الإجتماعية المضافة

العبارات	المتوسط الحسابي لإجابات المستقصي منهم			المؤشرات الإحصائية			
وصولاً للمدخل المقترح ترى الباحثة أن الخطوة الأولى لذلك هي تحديد مؤشر الفائض أو العجز للإستثمارات الإجتماعية بالمنظمة (والذي تصنفه إلى سبع مجالات) وهو أمر ليس بالصعوبة في الواقع العملي.	3.86	3.89	3.50	3.82	.672	5	موافق
تتمثل الخطوة الثانية لذلك المدخل في الوصول إلى القيمة الإجتماعية المضافة، بنفس المنهج الذي تحسب به القيمة الإقتصادية المضافة، وهو عملياً أمر ليس بالعسير.	3.76	3.82	3.77	3.78	.689	4	موافق
تكمن الصعوبة إلى حد ما في تقدير بعض العوائد الإجتماعية في المجالات السبع، ولكن بتكرار العمل وإستخدام بعض نماذج القياس يمكن التغلب على ذلك إلى حد ما.	3.87	4.06	3.87	3.94	.627	3	موافق
يمكن قبول هذا المدخل بتكرار اعتياد المنظمات عند استخدامه، وتذليل ما يمكن أن يقابله من صعوبات، ولذا فهو مدخل إيجابي إلى حد بعيد.	4.00	4.11	3.73	4.01	.607	2	موافق
قد تبذل المنظمات جهد أكبر وصولاً لقياس القيمة الإجتماعية المضافة، وربما تكلفة أكبر. ولكن في سبيل توصيل معلومات متكاملة عن المنظمة لأصحاب المصالح وتحديداً المستثمرين والمقرضين عند اتخاذ قراراتهم.	4.07	3.98	4.03	4.02	.475	1	موافق
مستوى آراء المستقصي منهم حول مدى إيجابية المدخل المقترح لقياس القيمة الإجتماعية المضافة				3.9165	.56585		

يتضح من الجدول السابق رقم (٧) ما يلي:

حصل هذا المحور على متوسط حسابي عام قدره ٣.٩١٦٥، حيث يقع في الفئة (من ٣.٤٠- أقل من ٤.٢٠) من فئات المقياس المستخدم، وإنحراف معياري قدر ب 565. ومن ماورد في مقياس ليكرت الخماسي، يتبين بأن غالبية أفراد العينة قد أشارت بالموافقة على محتوى هذا المحور،

وأظهر ذلك الإنحراف المعياري للمتوسط المرجح العام أقل من الواحد الصحيح بأن هناك تجانس بين الآراء. وقد جاءت هذه الإجابات على النحو التالي:

– حصلت العبارة الخامسة من المحور الثاني، وهي: "قد تبذل المنظمات جهداً أكبر وصولاً لقياس القيمة الإجتماعية المضافة، وربما تكلفة أكبر، ولكن في سبيل توصيل معلومات متكاملة عن المنظمة لأصحاب المصالح وتحديداً المستثمرين والمقرضين عند إتخاذ قراراتهم"، على أعلى متوسط حسابي عام قدر بـ ٤.٠٢ وبإنحراف معياري قدره 475.، لتحصل بذلك على الرتبة الأولى من بين عبارات المحور، والنسبة الأعلى للموافقة جاءت من قبل المستثمرين بمتوسط حسابي ٤.٠٧. هذا لقناعة عينة الدراسة بأهمية وجود مقياس للقيمة الإجتماعية المضافة لمنظمات الأعمال.

– يلي ذلك العبارة الرابعة، التي تتمثل في: "يمكن قبول هذا المدخل بتكرار إعتياد المنظمات عند إستخدامه، وتذليل ما يمكن أن يقابله من صعوبات، ولذا فهو مدخل إيجابي إلى حد بعيد"، حيث حصلت على متوسط حسابي عام قدره ٤.٠١، وإنحراف معياري607.، وبالنظر إلى مقياس ليكرت الخماسي فإن العبارة تحصلت على موافقة أقل نسبياً من قبل أفراد العينة، وذلك بطبيعة الحال لقناعتهم بأهمية ذلك القياس وضرورته في الوقت الذي لا يدركون فيه مدى الصعوبات التي تقابل القائمون على العمل داخل المنظمة في محاولات تجهيز هذا المؤشر الهام.

– أما عن العبارة الثالثة في ذات المحور، وهي: "تكمن الصعوبة إلى حد ما في تقدير بعض العوائد الإجتماعية في المجالات السبع، ولكن بتكرار العمل وإستخدام بعض نماذج القياس يمكن التغلب على ذلك إلى حد ما"، حيث حصلت على متوسط حسابي عام قدره ٣.٩٤، وإنحراف معياري 627.، وبالنظر إلى مقياس ليكرت الخماسي فإن العبارة تحصلت على الموافقة من قبل أفراد العينة والنسبة الأعلى للموافقة جاءت من قبل المقرضين ومانحي الإئتمان، ثم المستثمرين، ويرجع ذلك من وجهة نظر الباحثة إلى أن المقرضين ومانحي الائتمان أكثر حرصاً على العوائد المتوقعة لضمان تسديدات العملاء، وهذا القياس يلقي أمامهم الضوء على كل كبيرة وصغيرة بالمنظمة.

– ثم العبارة الثانية في ذات المحور، وهي: "تتمثل الخطوة الثانية لذلك المدخل في الوصول إلى القيمة الإجتماعية المضافة، بنفس المنهج الذي تحسب به القيمة الإقتصادية المضافة، وهو

عملياً أمر ليس بالعسير"، حيث حصلت على متوسط ٣.٧٨، وإنحراف معياري 689.، وبالنظر إلى مقياس ليكرت الخماسي فإن العبارة تحصلت على الموافقة من قبل أفراد العينة.

– أما بالنسبة للعبارة الأولى التي تصف خطوات الوصول للمدخل المقترح، والتي تتمثل في: "أن الخطوة الأولى لذلك هي تحديد مؤشر الفائض أو العجز للإستثمارات الإجتماعية بالمنظمة (والذي يصنف إلى سبع مجالات) وهو أمر ليس بالصعوبة في الواقع العملي"، فقد حصلت على متوسط ٣.٨٢ وإنحراف معياري 672. وبالنظر إلى مقياس ليكرت الخماسي فإن العبارة تحصلت على الموافقة من قبل أفراد العينة ولكن بدرجات متفاوتة حيث أن الأمر الخاص بتنفيذ مؤشر القياس للقيمة المضافة الإجتماعية، قد لا يهم المستفيدون بقدر إهتمامهم بنتائج القياس ذاته، ولكن ضمناً يشير ما سبق إلي إيجابية غالبية مفردات فئات العينة حول مدى إيجابية المدخل المقترح لقياس القيمة الإجتماعية المضافة.

[ج] يوضح الجدول رقم (٨) التالي، إتجاهات إجابات أفراد عينة الدراسة حول أثر أهمية الإفصاح عن القيمة الإجتماعية المضافة لخدمة أصحاب المصالح:

الجدول رقم (٨) نتيجة التحليل الإحصائي حول أثر أهمية الإفصاح عن القيمة الإجتماعية المضافة لخدمة أصحاب المصالح

العبارات	المتوسط الحسابي لإجابات المستقصي منهم			المؤشرات الإحصائية			
هل ترى أنه هناك ضرورة للإفصاح عن البيانات غير المالية والمتعلقة بالأداء الإجتماعي والبيئي والإستدامي والحوكمي، مثلاً لمستخدمي القوائم المالية.	3.90	4.08	3.67	3.94	.652	3	موافق
عند وضع البيانات غير المالية بأسلوب سردي في تقارير منفصلة، هل ترى ان ذلك يمكن أن يضيف قيمة لمستخدمي القوائم المالية من أصحاب المصالح أكبر من تحويلها إلى بيانات مالية.	2.03	2.03	2.17	2.05	.453	5	غير موافق
عند تقديم تقارير متكاملة تتضمن البيانات المالية وتلك المتعلقة بالأداء الإجتماعي والبيئي والإستدامي والحوكمي، هل يكون الإفصاح في هذه الحالة أكثر نفعاً.	3.87	4.06	3.87	3.94	.581	2	موافق
هل توافق على أن التقرير المالي التقليدي للمنظمة محدود الأفق، ويجب تطويره ليفصح عن القيمة الإجتماعية المضافة للمنظمة.	3.87	3.98	3.37	3.84	.529	4	موافق
عند الافصاح عن القيمة الإجتماعية المضافة بجانب نتيجة الأداء الإقتصادي للمنظمة، فإن الأمر يكون أكثر قبولاً لمتخذ القرار الإستثماري وقرار الإقراض بصورة أكبر.	4.06	3.95	3.77	3.98	.538	1	موافق
مستوي آراء المستقصي منهم حول أثر أهمية الإفصاح عن القيمة الإجتماعية المضافة لخدمة أصحاب المصالح.				3.5514	.35873		

يتضح من الجدول السابق رقم (٨) ما يلي:

حصل هذا المحور على متوسط حسابي عام قدره ٤.٠٧٢٥، يقع في الفئة (من ٣.٤٠- أقل من ٤.٢٠) من فئات المقياس المستخدم، وإنحراف معياري يقدر بـ 748.، وحسب ماورد في مقياس ليكرت الخماسي، يتبين بأن غالبية أفراد العينة قد أشارت بالموافقة على محتوى هذا المحور، وأظهر ذلك الإنحراف المعياري للمتوسط المرجح العام أقل من الواحد الصحيح بأن هناك تجانس بين الآراء، وقد جاءت هذه الإجابات على النحو التالي:

- حصلت العبارة الخامسة من عبارات هذا المحور، وهي: "عند الإفصاح عن القيمة الإجتماعية المضافة بجانب نتيجة الأداء الإقتصادي للمنظمة، فإن الأمر يكون أكثر قبولاً لمتخذ القرار الإستثماري وقرار الإقراض بصورة أكبر"، على أعلى متوسط حسابي عام قدر بـ ٣.٩٨، وبإنحراف معياري قدره 538. لتحصل بذلك على الرتبة الأولى من بين عبارات المحور، وبالنظر إلى مقياس ليكرت فإن العبارة تحصلت على الموافقة من قبل أفراد العينة. والنسبة الأعلى للموافقة جاءت من قبل المستثمرين ثم المقرضين ومانحي الإئتمان، بمتوسط حسابي لهما على التوالي ٤.٠٦، ٣.٩٥، وهذا يدل على أن هاتين الفئتين الأكثر ترحيباً بالإفصاح عن القيمة الإجتماعية من قبل المنظمة جنباً إلى جنب الأداء الإقتصادي لها، وذلك لكونهم في الواقع الميداني أكثر من السادة أعضاء هيئة التدريس الذين ينظرون للأمر بنظرة متوازنة يغلب عليها الطابع النظري والأكاديمي.

- ويليها العبارة الثالثة من ذات المحور، وهي: "عند تقديم تقارير متكاملة تتضمن البيانات المالية وتلك المتعلقة بالأداء الإجتماعي والبيئي والإستدامي والحوكمي، يكون الإفصاح في هذه الحالة أكثر نفعاً"، وهي تكاد تتفق مع العبارة السابقة لها (الخامسة)، فقد حصلت على متوسط حسابي عام ٣.٩٤، وإنحراف معياري 581.، ولذا فقد حازت على موافقة العينة من المستثمرين والمقرضين وأعضاء هيئة التدريس، بصورة ملحوظة، وان كانت تميل في صالح المستثمرين أكثر الذين يودون الإطمئنان على أموالهم المستثمرة بشكل لا يقبل الشك.

- وبالمثل كانت العبارة الأولى من المحور، والتي تعكس السؤال بصورة أخرى، حيث تشير إلى "هل هناك ضرورة للإفصاح عن البيانات غير المالية والمتعلقة بالأداء الإجتماعي والبيئي والإستدامي والحوكمي، مثلاً لمستخدمي القوائم المالية"، حيث حصلت على متوسط حسابي عام ٣.٩٤، وإنحراف معياري 652.، وهو ما يدل على أن العبارة تحصلت على الموافقة من قبل أفراد

العينة كذلك والنسبة الأعلى للموافقة جاءت من قبل المقرضين ومانحي الإئتمان، وأعضاء هيئة التدريس. مع تخوف نسبي من المستثمرين خاصة للبيانات غير المالية، التي يصعب ترجمتها لهم مستقبلاً إلى بيانات رقمية، فحقيقة رغبتهم أنهم يودون الحصول على المعلومة جاهزة عبر القوائم المالية المنشورة.

– ثم العبارة الرابعة من عبارات المحور الثالث، التي تستفسر عن: "هل توافق على أن التقرير المالي التقليدي للمنظمة محدود الأفق، ويجب تطويره ليفصح عن القيمة الإجتماعية المضافة للمنظمة"، حيث حصلت على متوسط ٣.٨٤ وإنحراف معياري 529.، أي أن الموافقة هنا كانت محدودة نسبياً ربما لصعوبة الحكم على المطلوب من كونه مطلب يدعو بأن يقوم المستثمرون والمقرضون بإعداده، فهم يحتاجون بيانات جاهزة وخضعت للمراجعة لسرعة إتخاذ القرار من ناحية، وربما لعدم تهيئتهم النفسية للفكرة وصعوبة إيجاد فلسفة التطوير بسهولة من قبل في أذهان المستقصي منهم.

– وأخيراً العبارة الثانية من عبارات المحور، التي ترى: "عند وضع البيانات غير المالية بأسلوب سردي في تقارير منفصلة، هل ترى ان ذلك يمكن أن يضيف قيمة لمستخدمي القوائم المالية من أصحاب المصالح أكبر من تحويلها إلى بيانات مالية"، فقد قوبلت بالرفض النسبي من قبل أفراد العينة حيث حصلت على متوسط حسابي قدره ٢.٠٥، وإنحراف معياري 453. وأغلب الظن أن فكرة البيانات غير المالية والتي تأخذ الشكل السردي أو الوصفي (الإنشائي) تعتبر غير مفضلة لهم لصعوبة الثقة فيها من ناحية، وعدم خضوعها للمراجعة من ناحية أخرى. وهو ما تترجمه الباحثة بصورة أخرى تعكس الموافقة والترحاب بالبيانات المالية الرقمية، وخاصة لو كانت تتضمن الأداء الإجتماعي بجانب الأداء الإقتصادي لمنظمات الأعمال.

ويشير كل ما سبق إلى إيجابية غالبية مفردات فئات العينة حول أثر أهمية الإفصاح عن القيمة الإجتماعية المضافة لخدمة أصحاب المصالح، وبصفة خاصة المستثمرين والمقرضين. وهنا فإنه لإختبار فروض الدراسة، يكون التحليل قد توصل إلى الآتي:

بالنسبة للفرض الأول:

بإختبار الفرض الأول العدم والذي ينص على أنه: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية على أهمية القياس المحاسبي للقيمة الإجتماعية المضافة لمنظمات الأعمال"، حيث يعكس الجدول رقم (٩) التالي النتائج التالية للتحليل الإحصائي:

جدول رقم (٩)نتائج تحليل الإنحدار البسيط للفرض الأول

المتغير المستقل X	معامل الارتباط R	معامل التحديد R Square	معامل الانحدار B	قيمة F	Sig.	t	Sig.
أهمية القياس المحاسبي للقيمة الإجتماعية المضافة لمنظمات الأعمال.	.841[a]	.707	1.147	259.19	.0000	9.012	.0000

يتضح من الجدول رقم (٩) السابق:

- بلغت قيمة معامل الإرتباط (**R.841[a]**) وهو مؤشر لطبيعة إتجاه وقوة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع بأن هناك علاقة إيجابية طردية وقوية على أهمية القياس المحاسبي للقيمة الإجتماعية المضافة لمنظمات الأعمال.
- بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (**.707**) وهذا يعنى أن المتغير المستقل يفسر ما نسبته 71% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع.
- في حين ظهرت قيمة sig أقل من مستوى المعنوية ٠.٠٥ أمام كلا من جميع قيم إحصاء إختبار (F) في الجدول السابق البالغة (**259.19**)، وأمام جميع قيم إحصاء إختبار وقيمة (T) البالغة (**9.012**)، مما يعنى معنوية معامل الإنحدار.

ويتضح مما سبق رفض الفرض الأول العدم وقبول الفرض البديل أي أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية على أهمية القياس المحاسبي للقيمة الإجتماعية المضافة لمنظمات الأعمال.

بالنسبة للفرض الثاني:

بإختبار الفرض الثاني العدم والذي ينص على أنه: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية على مدى إيجابية المدخل المقترح للقياس المحاسبي للقيمة الإجتماعية المضافة لمنظمات الأعمال". حيث يعكس الجدول رقم (١٠) التالي النتائج التالية للتحليل الإحصائي:

جدول رقم (١٠) نتائج تحليل الإنحدار البسيط للفرض الثاني

المتغير المستقل X	معامل الإرتباط R	معامل التحديد R Square	معامل الإنحدار B	قيمة F	Sig.	t	Sig.
إيجابية المدخل المقترح للقياس المحاسبي للقيمة الإجتماعية المضافة لمنظمات الأعمال	.843[a]	.711	1.444	265.005	.0000	12.384	.0000

يتضح من الجدول رقم (١٠) السابق:

- بلغت قيمة معامل الإرتباط (R.**843**[a]) وهو مؤشر لطبيعة إتجاه وقوة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع بأن هناك علاقة إيجابية طردية وقوية على مدى إيجابية المدخل المقترح للقياس المحاسبي للقيمة الإجتماعية المضافة لمنظمات الأعمال.
- بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (**.711**) وهذا يعنى أن المتغير المستقل يفسر ما نسبته 71% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع.
- في حين ظهرت قيمة sig أقل من مستوى المعنوية ٠.٠٥ أمام كلاً من جميع قيم إحصاء إختبار (F) في الجدول السابق البالغة (265.005)، وأمام جميع قيم إحصاء إختبار وقيمة (T) البالغة (12.384)، مما يعنى معنوية معامل الإنحدار.

ويتضح مما سبق رفض الفرض الثاني العدم وقبول الفرض البديل أي إنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية على مدى إيجابية المدخل المقترح للقياس المحاسبي للقيمة الإجتماعية المضافة لمنظمات الأعمال.

بالنسبة للفرض الثالث:

بإختبار الفرض الثالث العدم والذي ينص على أنه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بشأن أهمية الإفصاح عن القيمة المضافة لخدمة المستثمرين والمقرضين على أقل تقدير من أصحاب المصالح". حيث يعكس الجدول رقم (١١) التالي النتائج التالية للتحليل الإحصائي:

جدول رقم (١١)نتائج تحليل الإنحدار البسيط للفرض الثالث

المتغير المستقل X	معامل الإرتباط R	معامل التحديد R Square	قيمة F	Sig.	t	Sig.	B		المتغير التابع Y
المدخل المقترح لأهمية الافصاح عن القيمة المضافة	.770[a]	.593	156.6	.0000	6.766	.0000	2.225	(Constant)	لخدمة المستثمرين والمقرضين
								Z5	

يتضح من الجدول رقم (١١) السابق:

- بلغت قيمة معامل الإرتباط (R.770[a]) وهو مؤشر لطبيعة إتجاه وقوة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع مما يعنى وجود علاقة إيجابية طردية وقوية.
- بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (.593) وهذا يعنى أن المتغير المستقل يفسر ما نسبته 59% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع.
- في حين ظهرت قيمة sig أقل من مستوى المعنوية ٠.٠٥ أمام كلا من جميع قيم إحصاء إختبار(F) في الجدول السابق البالغة (١٥٦.٦)، وأمام جميع قيم إحصاء إختبار وقيمة (T) البالغة (٦.٧٦٦)، مما يعنى معنوية معامل الإنحدار. وأن المتغير X يؤثر في المتغير Y.

وفي سبيل تحديد أكثر العبارات التي لها علاقة أهمية القياس المحاسبي للقيمة الإجتماعية المضافة لمنظمات الأعمال، قامت الباحثة باستخدام أسلوب الإنحدار المتعدد المتدرج، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (١٢)معاملات الإنحدار المتعدد المتدرج لأهمية الإفصاح عن القيمة المضافة لخدمة المستثمرين والمقرضين

المتغير المستقل X	معامل الإرتباط R	معامل التحديد R Square	قيمة F	Sig.	t	Sig.	B		المتغير التابع Y
عند وضع البيانات غير المالية بأسلوب سردي في تقارير منفصلة، هل ترى ان ذلك يمكن أن يضيف قيمة لمستخدمي القوائم المالية من أصحاب المصالح أكبر من تحويلها إلى بيانات مالية.	.770[a]	.593	156.6	.000	6.766	.000	2.225	(Constant)	
هل توافق على أن التقرير المالي التقليدي للمنظمة محدود الأفق، ويجب تطويره ليفصح عن القيمة الاجتماعية المضافة للمنظمة.								Zx2	
								Zx4	

يتضح من الجدول رقم (١٢) السابق:

أن أكثر العبارات التي لها علاقة بأهمية القياس المحاسبي للقيمة الإجتماعية المضافة لمنظمات الأعمال وأنه يؤثر تأثيراً إيجابيا على تفعيل قرارات المستثمرين والمقرضين، تمثلت في عبارتين من خمس عبارات من وجهة نظر المستقصي منهم، حيث إحتلت العبارة رقم (٢) الأكثر تأثيراً من وجهة نظرهم وهي: "عند وضع البيانات غير المالية بأسلوب سردي في تقارير منفصلة، هل ترى أن ذلك يمكن أن يضيف قيمة لمستخدمي القوائم المالية من أصحاب المصالح أكبر من تحويلها إلى بيانات مالية"، حيث تفسر هذه العبارة (59%) من التغيرات التي تحدث في تفعيل قرارات المستثمرين والمقرضين، ثم تليها العبارة رقم (٤) والتي تسأل عن "هل توافق على أن التقرير المالي التقليدي للمنظمة محدود الأفق، ويجب تطويره ليفصح عن القيمة الإجتماعية المضافة للمنظمة"، حيث تفسر هذه العبارة (41%) من التغيرات التي تحدث في تفعيل قرارات المستثمرين والمقرضين.

ويتضح مما سبق رفض الفرض الثالث العدم وقبول الفرض البديل أي أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بشأن أهمية الافصاح عن القيمة المضافة لخدمة المستثمرين والمقرضين على أقل تقدير من أصحاب المصالح.

خامساً: نتائج البحث وتوصياته:

بناء على المسار العلمي للبحث الذي تم تقسيمه إلى أربعة بنود، تستنتج الباحثة النتائج التالية:

١. كانت قد أشارت الكتابات المحاسبية . في الآونة الأخيرة . إلى ضرورة الإهتمام بتقارير الأعمال المتكاملة، التي تفصح عن الأداء الإجتماعي والبيئي بجانب الأداء الإقتصادي المالي لمنظمات الأعمال، حتى لو كان في ظل معلومات غير مالية، حتى تساعد أصحاب المصالح المختلفين على تكوين صورة شاملة عن الأداء. وقد أيد ذلك الإتحاد الدولي للمحاسبين عندما أشار إلى أن التقرير المالي بصورته الحالية يعتبر ضيق الأفق.

٢. نظراً للصعوبات التي يمكن أن تواجه إعداد التقارير المتكاملة من ناحية، والتقارير السردية (الوصفية) أو الإنشائية غير المالية من ناحية أخرى، لذا ترى الباحثة أن القيمة الإجتماعية المضافة يمكن أن تمثل أحد المحددات الهامة للأداء المالي لمنظمات الأعمال. وتعالج القصور والنواقص التي تواجه عملية إعداد التقارير المتكاملة أو التقارير السردية، حيث ان بقياسها محاسبياً تتحقق جودة الأداء المحاسبي، ومن ثم دلالة التقارير والقوائم المالية لخدمة مستخدميها، بصورة رقمية.

٣. هناك شبه إجماع على وجود علاقة بين جودة المحاسبة وسبل الحصول على التمويل وتنمية الإستثمار بالمنظمة، فضلاً عن وجود علاقة إيجابية بين الإستثمارات الإجتماعية للمنظمات وتصنيفها الإئتماني. ومن هنا يعمل القياس المحاسبي للقيمة الإجتماعية المضافة على تحقيق فروض نظرية المحاسبة الإيجابية. حيث ان الإستثمارات الإجتماعية تمثل أحد الأصول التي ينتج عنها قيمة مكتسبة للمنظمة. ولذا في عملية قياسها والإفصاح عنها عوضاً لما كانت يمكن أن تقدمه التقارير المتكاملة لو صورت متضمنة بيانات غير مالية.

٤. يعتمد القياس المحاسبي للقيمة الإجتماعية المضافة من وجهة نظر الباحثة على خطوتين أساسيتين، هما: قياس صافي الدخل الإجتماعي للمجالات ذات الصلة بهذا القياس بوحدات النقد، وهي: المعلومات المتاحة، والإتصال، والمشاركة المجتمعية، والشبكات الإجتماعية، والتضامن، والثقة، والمعايير. والخطوة الثانية: تتمثل في الوصول إلى القيمة الإجتماعية المضافة بوحدات النقد، من خلال مؤشر يحاكي مؤشر قياس القيمة الإقتصادية المضافة. ثم الإفصاح بشكل متقابل في الميزانية العمومية، في جانب الأصول **كإستثمارات إجتماعية**، وفي جانب الخصوم **كرأس مال إجتماعي** للمنظمة.

٥. أكدت نتائج الدراسة الميدانية الإختبارية للباحثة، على صحة ما توصلت له في دراستها النظرية التحليلية، من كون هذا القياس ومن ثم الإفصاح عنه بالقيم النقدية، يعمل على جودة التقارير والقوائم المالية المنشورة، ومن ثم تفعيل قرارات أصحاب المصالح المختلفة، كالمستثمرين

والمقرضين أو مانحي الإئتمان. وبذلك فهو أفضل من التقارير المتكاملة التي ترتكز على بعض المعلومات غير المالية أو السردية، غير الموضوعية إلى حد كبير.

وبناء على هذه النتائج التي توصلت لها الباحثة، توصي بضرورة الإهتمام من قبل منظمات الأعمال بقياس القيمة الإجتماعية المضافة، لما لها من أثر إيجابي في تدعيم قرارات المستثمرين والمقرضين أو مانحي الإئتمان، فضلاً عن غيرهم من أصحاب المصالح. وفي نفس الوقت تحقق جودة المحاسبة والتقارير والقوائم المالية بصورة مؤثرة أكثر من التقارير المتكاملة ذات البيانات غير الرقمية أو السردية. مع دعوة الباحثين لمزيد من البحث في هذا المجال، وصولاً لما هو قد يعالج نواقص هذه الدراسة بقدر الإمكان.

مراجع البحث

أولاً: المراجع العربية:

أ) كتب:

١-طلعت مصطفى السروجي، **رأس المال الاجتماعي**، توزيع مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، عام ٢٠٠٩م.

٢- نبيل فهمي سلامة، **الاتجاهات الحديثة في المحاسبة (القومية والمالية)**، مكتبة الجلاء الحديثة، بورسعيد، عام٢٠١٦م.

ب) دوريات:

١- أحمد حامد محمود، نبيل ياسين احمد، "دور الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة في ترشيد قرارات المستثمرين: دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة في البورصة السعودية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة جامعة عين شمس، المجلد ٢١، العدد ٢، عام ٢٠١٧م.

٢- إسراء أحمد عواد، "القيمة الاقتصادية المضافة مدخل لتقييم الأداء"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ٣، عام٢٠١٤م.

٣- إيمان محمد السعيد، "أثر تقرير الإفصاح عن أداء الاستدامة والقرارات التمويلية على تعديل القوائم المالية والتنمية المالية المستدامة للشركة: دراسة تطبيقية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٣، العدد ١، عام ٢٠١٩م.

٤- بولا رمزي نان، "قياس أثر المسئولية الاجتماعية للشركات على التحفظ المحاسبي وانعكاس ذلك على هيكل التمويل: دراسة تطبيقية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة **والمراجعة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٣، العدد ١، عام ٢٠١٩م.

٥- سلوى عبد الرحمن عبد الدايم، وآخرون، "تقييم العلاقة بين محتوى الإفصاح في التقارير المتكاملة وقيمة الشركة: دراسة تطبيقية"، **مجلة البحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد ٢، عام٢٠١٥م.

٦- مجدي شكري فوزي، "دور المحاسبة المستدامة في تحسين المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢١، العدد ٢، عام ٢٠١٧م.

٧- مجدي عبد الهادي، "الثقة كرأسمال اجتماعي: آثار التوقعات التراكمية على الرفاهية"، **مجلة الديمقراطية**، مؤسسة الأهرام، المجلد ١٨، العدد ٧١، عام ٢٠١٨م.

٨- مجدي مليجي عبد الحكيم، "أثر الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة على جودة الأرباح المحاسبية للشركات المسجلة في البورصة السعودية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ١٩، العدد ٤، عام٢٠١٥م.

٩- ناهد محمد يسري، "محددات الإفصاح المحاسبي لإعداد تقارير متكاملة وانعكاساتها على قرارات أصحاب المصالح في البيئة المصرية دراسة نظرية وميدانية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ١٩، العدد ٤، عام٢٠١٥م.

١٠- نيفين عبد القادر حمزة، "استخدام مدخل القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء المحاسبي للشركات: دراسة نظرية تطبيقية"، **مجلة البحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، العدد ٢، عام٢٠١٤م.

١١- يحيى محمد أبو طالب، "تأثير الاتجاه الاخلاقي والاجتماعي والاقتصادي في بناء نظرية المحاسبة، **مجلة المال والتجارة**، العدد ٥٥٤، عام ٢٠١٥م.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

1- Amerasian, et al, "The Bond Market Benefits of Corporate Social Capital ", **Finance Working Paper (ECGI),** NO. 535**,** 2018.

2- Azzam. M, et al, "On the Complex Relationship Between Different Aspects of Social Capital and Group Loan Repayment**", Economic Modeling**, VOL.90, 2020.

3- Banerjee.S, Daish. B, And Engelbart. J, "Disclosure Processing Costs, Investors' Information Choice, And Equity Market Outcomes: A Review", **Journal of Accounting and Economics**, VOL.70, Iss.2,3, 2020.

4- Belkaoui. A, "Fairness in Business", **Available At SSRN**, http://ssrn.com/abstract=3250410, 2018.

5- Belkaoui. A, "The Problematics of Truth in Business and Accounting", **Available At SSRN**, http://ssrn.com/abstract=3206970, 2018.

6- Chatzichristos. G, Parameniscal, "Evaluating the Social Added Value Of LEADER: Evidence from A Marginalized Rural Region", **Journal of Rural Studies**, Vol.94, 2022.

7- Chen. Q, Schipper. K, And Zhang. N, "A Balance – Sheet – Based Measure of Accounting Quality", **Available At SSRN**, http://ssrn.com/abstract=3315505, 2019.

8- Chong. H, "Is Income Smoothing Ethical?", **Journal of Corporate Accounting & Finance**, VOL.18, 2006.

9- Dong. Z, And Zhang. Y, "Accumulated Social Capital, Institutional Quality, And Economic Performance: Evidence from China", **Economic Systems**, VOL.40, ISS.2, 2016.

10- Du. X, Yin. J, Han. J, And Lin. Q, "The Price of Sinful Behavior Window Dressing: Cultural Embeddedness on Cigarette Packages and Financial Reporting Quality", **Journal of Accounting and Public Policy**, VOL.39, Iss.6, 2020.

11- Ferries. S, Liu. Y, Javakhadze. D, "The Price of Boardroom Social Capital: The Effects of Corporate Demand for External Connectivity**", Journal of Banking & Finance**, VOL.111, 2020.

12- Gupta. K, And Krishna murti. C, "Does Corporate Social Responsibility Engagement Benefit Distressed Firm? The Role of Moral and Exchange Capital", **Pacific-Basin Finance Journal**, Vol.50, 2018.

13- Habib. M, Juppe. C, "NGO, Social Capital and Microfinance: A Conceptual Model", **International Journal of Sustainable Development**, 2013.

14- Hasan. S, And Fathia. Z, "Relationship the Economic Value Added (EVA) With Stock Market Value (MV) And Profitability Ratios, Interdisciplinary", **Journal of Contemporary Research in Business Institute**, Vol.4, No.3, 2012.

15- Hasan. I, et.al, "The Impact of Social Capital on Economic Attitudes and Outcomes", **Journal of International Money And Finance**, 2020.

16- Hekmati, Fazel, Saedodin. S," Social Value Added: A New Model for Developing Sustainability Accounting", **Iranian Journal Of Finance**, Vol.3, No.2, 2019.

17- Hobson. B, et al, "Social Capital an Emerging Concept, Concepts in Gender and European Social Politics", **Eduard Elgar Press**, 2006.

18- Javakhadze. D, et al, "Social Capital, Investment and External Financing", **Journal of Corporate Finance**, VOL.37, 2016.

19- Kohlbeck. M, And Luo. X, "Are CFO Debt – Like Compensation Incentives Associated with Financial Reporting Quality?", **Advances in Accounting Journal**, VOL.45, 2019.

20- Lindsey. A Gallo. S, And Kothari. P, "Discussion of Accounting Quality and the Transmission of Monetary Policy", **Journal of Accounting Economics**, VOL.68, Iss.2,3, 2019.

21- Matalan. H, "Monetary Circuit, Capitalist Reproduction and Financial Accounting",2019,**Available At SSRN**, http://ssrn.com/abstract=3492048.

22- Nam. J, Sesay. J, et.al, "Financial Efficiency and Accounting Quality: The Impact of Institutional Micro-Factors On FDI", **Journal of Policy Modeling**, VOL.42, 2020.

23- Pavlopoulos. A, Magness. C, And Ilariids. G, "Integrated Reporting: An Accounting Disclosure Tool for High Quality", **Research in International Business and Finance**, VOL.49, 2019.

24- Pounder. B, "Measuring Accounting Quality", **Financial reporting**, 2013.

25- Talc, Aprille's Minarine," A Psychosocial Measure of Social Added Value in Non-Profit and Voluntary Organization: Findings from A Study in The South of Italy", **International Society Fir Third Sector Research**, 2018.

26- WI ratama. R, And Asri. M, "A Literature Review: Positive Accounting Theory (PAT)", 2020, **Available At SSRN**: https://ssrn.com/abstract=3523571.

27- Zadeh. A, "Social Responsibility in Capital Markets: A Review and Framework of Theory and Empirical Evidence", **Available At SSRN,** http://ssrn.com، 2018.

دور سلوكيات الشراء الاندفاعي في العلاقة بين التأثر بالمقارنات الاجتماعية والإرهاق الإلكتروني

دراسة ميدانية بالتطبيق على مستخدمي Facebook من طلاب جامعة أسيوط

د.لمياء عبد الناصر محمد *

* **د/ لمياء عبد الناصر محمد :** استاذ إدارة الأعمال المساعد بكلية التجارة جامعة أسيوط
Email: loomyyy72@gmail.com

ملخص البحث:

هدف البحث الحالي إلى اختبار أثر سلوكيات الشراء الاندفاعي المتمثلة في الشراء الاندفاعي العرضي وهوس الشراء الاندفاعي كمتغيرات وسيطة تداخلياً على العلاقة بين تأثر المستهلك بالمقارنات الاجتماعية على مواقع التواصل الاجتماعي وارهاقه من استخدام تلك المواقع، وقد تم تطبيق الدراسة على مستخدمي تطبيق Facebook من الشباب في الفئة العمرية من (١٧ إلى ٢٢) من خلال عينة حجمها (٣٨٩ مفردة)، وتم تجميع البيانات الأولية من خلال الاستقصاء الالكتروني، وتم التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS عبر أسلوب تحليل الانحدار. وتوصل البحث إلى وجود علاقة موجبة معنوية بين تأثر المستهلك بالمقارنات الاجتماعية على وسائل التواصل الاجتماعي وإرهاقه الالكتروني منها، وكذلك بين سلوكيات الشراء الاندفاعي بنوعيها وبين إرهاق المستهلك من وسائل التواصل الاجتماعي، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين التأثر بالمقارنات الاجتماعية وهوس الشراء الاندفاعي، وأخيراً توصلت الدراسة إلى أن متغير هوس الشراء الاندفاعي يعد وسيطاً تداخليًا في العلاقة بين تأثر المستهلك بالمقارنات الاجتماعية على مواقع التواصل الاجتماعي وارهاقه الالكتروني منها.

الكلمات المفتاحية: التأثر بالمقارنات الاجتماعية، هوس الشراء الاندفاعي، الشراء الاندفاعي العرضي، الإرهاق من وسائل التواصل الاجتماعي.

Abstract:

The current research objective is to examine the mediation role of compulsive purchasing behaviors consisting of impulsive purchasing and Obsessive-Compulsive behaviors on the relationship between Attention to social comparisons and social media fatigue. The study was applied to Facebook users in the age group (17 to 22) through a sample of (389 user). The research findings suggests that there is positive significant relationship between Attention to social comparisons and social media fatigue, as well as between the two types of compulsive purchasing behaviors and consumer social media fatigue. The findings also suggest the mediation role of obsessive purchase behavior on the relationship between the Attention to social comparisons and social media fatigue.

Keywords: Attention to social comparisons, impulsive buying behavior, Obsessive compulsive buying behavior, social media fatigue.

١/ تقديم:

شهد العقدان الأخيران طفرة فيما يعرف بثقافة المستهلك العالمي، وهو ما ظهر بشكلٍ واضح في انتشار العلامات التجارية العالمية بين المستهلكين من خلال الانترنت (Holt, Quelch, & Taylor, 2004; Zou, Teng, & Poon, 2008)، وتجلت بشكل واضح ظاهرة شراء المنتجات الكترونياً عبر منصة التواصل الاجتماعي Facebook وغيرها من التطبيقات، والتي بلغ عدد المستخدمين النشطين لها نحو ٢ بليون مستخدم (Facebook, 2018)، ومن ثم أصبحت منصات التواصل الاجتماعي الأداة الأكثر شيوعاً في عقد المقارنات الاجتماعية بين المستهلكين وتحديد القرار الشرائي. ولكن مع التطور المستمر لوسائل التواصل الاجتماعي ظهرت تحديات غير متوقعة وهي العزوف المؤقت للمستخدمين النشطين لمنصات التواصل

الاجتماعي (Delegge & Wangler, 2017; Zhang et al., 2016)، وهو ما تم وصفه بظاهرة الإرهاق من استخدام منصات التواصل **Social Media fatigue** وفي قولٍ آخر الإرهاق الالكتروني، وتناولت العديد من الدراسات (Wei et al. 2014; Turel 2015; Luqman et al. 2017) مسببات هذه الظاهرة موضحة أنها قد تكون نتيجة الخصائص المعقدة للمنصات أو تجارب الاستخدام السلبية أو الكثافة الزائدة للمعلومات المقدمة عبر المنصة (Luqman et al. 2017; Maier et al. 2015)، أو الاعتياد والاستخدام النمطي (Delegge and Wangler 2017).

ومن جانب آخر تشير نظرية التبادل الاجتماعي لـ Fistinger, (1954) إلى أن المستهلكين عادة ما يحددون احتياجاتهم ورغباتهم من خلال عقد مقارنات مع الآخرين، ومع الاغراءات والعروض التسويقية المتزايدة لشركات الأعمال على منصات التواصل الاجتماعي، يقبل عدد كبير من المستهلكين على الشراء، ومن ثم يتعرض المستهلك لضغوط اجتماعية تدفعه للشراء نتيجة لقيامه المستمر بعقد المقارنات مع من سبقوه للشراء ومحاولة الوصول لصورة ذهنية ذاتية متميزة أو مواكبة للآخرين (Dittmar & Drury, 2000)، وهو ما قد ينتج عنه سلوك الشراء الاندفاعي، والتي أشارت بدورها إلى أن شراء المنتجات يحمل في طياته جانباً اجتماعياً يتمثل في مواكبة الجماعات المرجعية للمستهلك، ومن ثم يركز المستهلك ويسرع إلى شراء المنتجات التي تشعره بقوة موقفه عند عقده لمقارنات اجتماعية مع الآخرين من أقرانه.

وتأسيسًا على ما سبق، ترتكز الدراسة الحالية على تحديد بعض مسببات الارهاق من استخدام مواقع التواصل الاجتماعي ولكن من منظور آخر يختلف عن ما تناولته الدراسات السابقة، وهو المنظور النفسي والمتمثل في التوجه بالمقارنات الاجتماعية

Attention to social comparison، وسلوك الشراء الاندفاعي العرضي **Impulsive buying behavior**، وهوس الشراء الاندفاعي **obsessive buying behavior**، وذلك لمحاولة المساهمة في تكوين تصور مختلف لإدراك ماهية شعور الإرهاق من مواقع التواصل الاجتماعي ومسبباته بالاستناد إلى نظريات علمية في مجال سلوك المستهلك.

٢/ مشكلة الدراسة:

مع التطور السريع في ما يتعلق بنظم المعلومات، إزداد شيوع وشعبية مواقع التواصل الاجتماعي .(Bright, Kleiser, & Grau, 2015)، فقد بلغ عدد مستخدمي تطبيق Facebook في جمهورية مصر العربية نحو(٤٥,٧%) من إجمالي السكان في عام ٢٠٢١، وتعتبر منصة facebook وسيلة فعالة في عرض الجوانب الايجابية من حياة الفرد، حيث أشارت دراسة (2012) ,.Denti et al إلى أن ما يعرضه مستخدمي الموقع من أحداث ايجابية عن أنفسهم سواء على هيئة منشورات أو صور أو أحداث سعيدة يزيد بشكل جوهري نسبياً عن ما يعرض من أحداث سلبية، ومن ثم فإن المستخدم دوماً ما ينشر على الموقع المحتوى الأجمل والأفضل من حياته ليعبر به عن ذاته أمام الآخرين من أجل الوصول إلى صورة ذهنية إيجابية مستهدفة لديهم (Gonzales & Hancock, 2011)، وهو ما يعزز بدوره المقارنات الاجتماعية بين الناس، وخاصة مع وصول معدل التصفح اليومي للتطبيق ١٤ مرة في المتوسط للفرد الواحد (Subbaraman, 2013).

ومن خلال تصفح صفحات البيع الالكتروني المختلفة و التعرف على ما ينشره الآخرين من تعليقات وتقارير ايجابية أو سلبية عن المنتجات يستطيع المستهلك التعرف على الأذواق المختلفة و السلوكيات الاستهلاكية للآخرين (Duggan, Ellison, Lampe, Lenhart, & Madden, 2015)، وإن أراد المستهلك

استهداف المقارنة الاجتماعية مع مستهلك محدد، يمكنه البحث عن ذلك عبر التطبيق بشكل سريع بدلاً من التتبع من خلال التحدث المباشر وطرح الأسئلة (Cramer, Song, & Drent, 2016).

وفي نفس السياق أشار عدد من الدراسات (Summers and Hebert, 2001; Hostler et al., 2011; Park et al., 2012; Liu et al., 2013; Baker et al., 2016) إلى أن خواص مواقع التواصل الاجتماعي تعمل على تعزيز ما يعرف بسلوكيات الشراء الاندفاعي، فما تحمله هذه المواقع من أساليب تصميم جذابة لصفحاتها (Floh and Madlberger, 2013)، وخصائص تسعير جاذبة للمستهلك (Park et al., 2012)، كلٍ يعمل على دفع المستهلك نحو الشراء غير المتأني للمنتجات، وقد ركزت دراسة Chan et al. (2017) على دراسة مسببات الشراء الاندفاعي من تصميم الموقع، واستراتيجيات التسويق، وعدد من العوامل الموقفية، ولكن لم يحظى التأثير الاجتماعي على سلوك الشراء الاندفاعي على تركيز كافي من الدراسات (Zhang, Xu, Zhao, & Yu, 2018)، والأهم من ذلك لم تتناول الدراسات السابقة مدى تأثير العوامل الاجتماعية على درجة عمق أو كثافة سلوك الشراء الاندفاعي (Attiq, 2015)، هل تصيب المستهلك بسلوكيات شراء اندفاعية عرضية Impulsive behavior ؟ أم أنها قد تصل إلى درجة إصابته بهوس الشراء الاندفاعي Obsessive compulsive behavior.

ومع تصنيف سلوك الشراء على أنه وسيلة فعالة تساعد في شعور الفرد بالإنجاز وتطوير الذات (Dittmar, 2005)، ومع وجود فكرة أن البيئة الاجتماعية للمستهلك تعتبر المصدر الأول والرئيسي للمعلومات عن المنتجات والسلع، يمكن اختبار التأثر بالمقارنة الاجتماعية كمسبب من مسببات سلوك الشراء الاندفاعي لدى المستهلك (Workman, 2010) ، وهو ما يمكن دعمه من خلال نظرية التبادل

الاجتماعي لـ Festinger (1954) والتي تنص على أن المستهلك عادة ما يعقد المقارنات الاجتماعية بينه وبين الآخرين، وعندما ينتج عن المقارنة فجوة لصالح الآخرين من منظور المستهلك، يسعى بكافة الجهود نحو تقليص هذه الفجوة من أجل الوصول لصورة ذهنية ذاتية أفضل، كما تنص النظرية أيضاً على أن المداخل التي قد يستخدمها الفرد لتقليص الفجوات بينه وبين الآخرين قد تكون بناءة أو هدامة بطبيعتها، ومع اعتبار سلوك الشراء الاندفاعي سلبياً بطبيعته، يمكن اختبار سلوك الشراء الاندفاعي كأحد توابع تأثر المستهلك بالمقارنة مع الآخرين.

ومن جانب آخر تم تسجيل تحول عدد كبير من مستخدمي تطبيق facebook إلى تطبيقات أخرى (Turula, 2017). وتوصلت بعض الدراسات إلى أن هذه الظاهرة يمكن وصفها بظاهرة الارهاق من مواقع التواصل الاجتماعي، والتي يمكن وصفها بشعور المستهلك بالإجهاد من استخدام التطبيق، أو فحص الإشعارات الواردة له .(Shin and Shin, 2016; Lim and Choi, 2017; Dhir et al., 2018) ، وبالبحث عن مسببات هذه الظاهرة تبين أنها من الممكن أن تكون نتيجة لصعوبة تعامل المستخدمين لبعض الخواص الفنية للتطبيق، أو الضغط الناتج عن التواصل مع كميات هائلة من المعلومات والأحداث والأشخاص (Malik, Dhir, Kaur, & Johri, 2020)، أو الحاجة المستمرة للشعور بالانفتاح الاجتماعي ، Beyens et al. (2016)، أو الخوف من تفويت الفرص الشرائية Dhir et al. (2018)، ولكن لم يلقى التأثير الاجتماعي والمتمثل في التأثر بالمقارنة الاجتماعية وما يتبعه من سلوكيات شراء اندفاعي كمسببات لظاهرة الارهاق من مواقع التواصل الاجتماعي تركيزاً من الدراسات السابقة Lim and Choi (2017)، والذي يمكن اختباره بناءً على نموذج (المؤثر – الحالة النفسية – رد الفعل) Stimulus– Organism– Response Model (S–O–R) ، والذي ينص على أن العديد من المؤثرات البيئية

الخارجية يؤثر بدوره على الحالة النفسية للفرد مؤدياً إلى تحفيز ردود أفعال سلوكية لدية (Mehrabian & Russell, 1974). ومن ثم يمكن اعتبار المقارنات الاجتماعية على وسائل التواصل الاجتماعي أحد المؤثرات الخارجية التي من شأنها التأثير سلبياً على الحالة النفسية للمستهلك مما يترتب عليه حدوث سلوك الشراء الاندفاعي لديه وما يتبعه من إرهاق من استخدام تلك المواقع في ما بعد.

وعلاوة على ندرة تناول ظاهرة الإرهاق من مواقع التواصل الاجتماعي على مستوى الدول المتقدمة بشكلٍ عام، فإنها لم تحظى بأي اهتمام لدراستها على مستوى الدول النامية (Malik, Dhir, Kaur, & Johri, 2020)، وبالإشارة إلى أن ٧٠% من مستخدمي التطبيق يعقدون المقارنات الاجتماعية مع جماعاتهم المرجعية (Cramer et al., 2016)، والذي من المفترض أن يتبعه الارهاق الاكتروني والعزوف عن التطبيق طبقاً للنظرية السابق ذكرها، إلا أن معدلات استخدام تطبيق facebook لا تزال في تزايد مستمر في جمهورية مصر العربية، فقد كان عدد المستخدمين في عام ٢٠١٨ نحو ٣٥ مليون مستخدم، ثم ٤٢ مليون في ٢٠٢٠، ثم ٥٦ مليون في ٢٠٢٢ وهو الأمر الذي يشكك في صحة العلاقة السابقة.

وتأسيساً على ما سبق، تسعى الدراسة الحالية لاختبار وجود علاقة بين تأثر المستهلك بالمقارنات الاجتماعية و سلوكيات الشراء الاندفاعي لديه، وكذلك مدى العلاقة بين ما سبق وبين شعور المستهلك بالإرهاق من مواقع التواصل الإلكتروني والمتمثلة في تطبيق facebook باعتباره الأفضل في إبراز العلاقات الواردة في الدراسة، وذلك نظراً لأنه الأعلى من حيث عدد المستخدمين مقارنة بباقي مواقع التواصل الاجتماعي في جمهورية مصر العربية، وباختصار يمكن تلخيص أهداف الدراسة الحالية في ما يلي:

١/٢ اختبار طبيعة العلاقة بين تأثر المستهلك بالمقارنة الاجتماعية و إرهاقه من مواقع التواصل الاجتماعي.

٢/٢ اختبار طبيعة العلاقة بين تأثر المستهلك بالمقارنة الاجتماعية وسلوك الشراء الاندفاعي العرضي لديه.

٣/٢ اختبار طبيعة العلاقة بين تأثر المستهلك بالمقارنة الاجتماعية وهوس الشراء الاندفاعي لديه.

٤/٢ اختبار طبيعة العلاقة بين سلوك الشراء الاندفاعي العرضي للمستهلك وإرهاقه من استخدام مواقع التواصل الاجتماعي.

٥/٢ اختبار طبيعة العلاقة بين هوس الشراء الاندفاعي للمستهلك وإرهاقه من مواقع التواصل الاجتماعي.

٦/٢ اختبار مدى سلامة الفرضية القائمة على فكرة إضافة متغير سلوك الشراء الاندفاعي العرضي للمستهلك في العلاقة بين تأثر المستهلك بالمقارنة الاجتماعية و إرهاقه من مواقع التواصل الاجتماعي.

٧/٢ اختبار مدى سلامة الفرضية القائمة على فكرة إضافة متغير هوس الشراء الاندفاعي للمستهلك في العلاقة بين تأثر المستهلك بالمقارنة الاجتماعية و إرهاقه من مواقع التواصل الاجتماعي.

٣/ الإطار النظري والدراسات السابقة:

١/٣ الإرهاق من مواقع التواصل الاجتماعي:

يعد مفهوم الإرهاق من المفاهيم التي تم تداولها على مستوى العديد من المجالات مثل الدراسات السريرية (Zhang et al., 2016)، ودراسات علم النفس (Ong et al., 2006)، الدراسات المهنية (Freudenberger, 1974)، وقد تم تقديم تعريفات مختلفة لهذا المفهوم باختلاف مجالات الدراسة، فعلى سبيل المثال عرفته الدراسات

السريرية على أنه حالة غير نمطية تنتاب الفرد وتتمثل في الشعور بحالة غير سارة مرتبطة مع شعور بالإجهاد تتدرج من حيث الكثافة والعمق وتختلف من حيث المدة، بينما عرفته الدراسات المهنية على أنه عزوف الموظف عن العمل وفقدانه الطموح المقترن بتحقيق أهدافه الوظيفية (Hardy et al., 1997)، وفي الآونة الأخيرة لاحظ عدد من الباحثين الأكاديميين ظهور مفهوم الإرهاق فيما يتعلق باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي (Ravindran et al., 2014)، ولكنه لم يحظى بتركيز من الدراسات السابقة سوى مؤخراً، فقد طورت دراسة (2014) ,.Ravindran et al تعريف لوصف الارهاق من مواقع التواصل الاجتماعي بالإعتماد على المجالات السابقة التي درس فيها مفهوم الارهاق بوجه عام من خلال دراسة وصفية، وعرفته على أنه شعور سلبي ينتاب المستهلك يتدرج من الإجهاد، أو السخط أو الغضب أو فقدان الشغف وقد يصل إلى الشعور بالاستنزاف النفسي من استخدام مواقع التواصل الاجتماعي والتفاعل معها سواء على مستوى التواصل الاجتماعي مع الآخرين أو شراء السلع إلكترونياً، وسار عدد من الدراسات على نفس النهج في دراستها وتعريفها لهذا المفهوم (Bright et al., 2015; Zhang et al., 2016; Logan et al., 2018)، وهو ما ستسير عليه الدراسة الحالية أيضًا، ويعد الإرهاق الإلكتروني شعور متدرج، أي أنه لا يأخذ درجة عمق أو كثافة ثابتة و إنما يختلف باختلاف المستهلك(Ravindran et al., 2014).

ومع الانتشار السريع لهذا المفهوم بين مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي نظراً لتطور تكنولوجيا المعلومات، بدأت الدراسات في البحث وراء مسببات هذه الظاهرة (Xiao, Mou, & Huang, 2019)، فأشارت دراسة (2015) ,.Bright et al إلى أن عدم الثقة في الموقع و فقدان الشعور بالكفاءة الذاتية، وفقدان الخصوصية كلٍ يعتبر مسبب من مسببات الارهاق من مواقع التواصل الاجتماعي، بينما أشارت دراسة

Bright & Logan, (2018) إلى أن مسببات الارهاق الإلكتروني تتمثل في عدم الشعور بالخصوصية، و الخوف من تفويت الفرص النادرة، و الاتجاه السلبي نحو مواقع التواصل الاجتماعي و تطفل الإعلانات على الحسابات الشخصية، واختلفت المسببات لتكون الارتباط المفرط بالموقع و الشعور بالتنمر الإلكتروني والاجهاد البدني في دراسة Cao, Khan, Zaigham and Khan, (2018)، وتناولت دراسة كلٍ من Luqman et al., (2017) , Cao and Yu, (2019) مفهوم الارهاق من مواقع التواصل الاجتماعي موضحة أن الافراط في الاستخدام الموجه بالعمل والاستخدام الموجه بالرفاهية كلاهما يعد مؤشراً رئيسياً تسبب الارهاق الإلكتروني من المواقع، بينما أشار Sullivan, (2012) إلى أن الكثافة المعلوماتية على مواقع التواصل الاجتماعي لها الدور الأكبر في حدوث الإرهاق الإلكتروني وذلك استناداً على نموذج الطاقة الاستيعابية المحدودة Limited Capacity Model الذي ينص على أن الإدراك الفردي له طاقة قصوى في استيعاب قدر معين من المعلومات يعجز عن استيعاب ما يزيد عنها، ومن ثم ومع المقدار الهائل من المعلومات المتدفقة من وسائل التواصل الاجتماعي، يمكن تفسير ما يشعر به المستهلك من إرهاق إلكتروني، ولكن لم تشير تلك الدراسات مجتمعة إلى دور التأثير الاجتماعي في إحداث ظاهرة الإرهاق الإلكتروني، وهو ما دفع بدوره العديد من الدراسات للمطالبة بضرورة الدراسة المستمرة لمسببات هذه الظاهرة (Oghuma et al., 2016; Shin and Shin, 2016; Dhir et al., 2018, 2019).

٢/٣ التأثر بالمقارنة الاجتماعية Attention To Social Comparison:

يعد الضغط الزائد والذي يعني بدوره عدم قدرة الفرد على إحداث التوازن بين المتطلبات البيئية المحيطة به وقدرته على التعامل معها أحد السمات الرئيسية لمواقع التواصل الاجتماعي

(Niu, Yao, Tian, Sun, & Zhou, 2020)، والذي يؤدي بالتبعية إلى تسجيل معدلات مرتفعة من التجارب السلبية بين مستخدمي تلك المواقع. ويمكن تصنيف الضغوط الزائدة من مواقع التواصل الالكتروني إلى أربع فئات وهي: ضغط معلوماتي، و ضغوط اتصال، وضغوط مرتبطة بخصائص الموقع، وضغوط اجتماعية (Choi and Lim 2016; Cao and Sun 2018). وتهتم الدراسة الحالية بتناول الضغوط الاجتماعية على وجه الخصوص.

حيث تتسم مواقع التواصل الاجتماعي بالكميات الهائلة من المعلومات اليومية التي تتدفق للمستهلك عبر الإشعارات والرسائل والمنشورات المختلفة للمستهلكين وخاصة تلك المعلومات التي تعبر عن المستهلك نفسه، وعن نمطه اليومي والاستهلاكي (Cao and Sun 2018)، والتي من شأنها تعزيز ما يعرف بالمقارنات الاجتماعية (Choi & Lee, 2014; Brandenberg et al. 2019)، ويميل المستخدم بطبيعته إلى نشر معلومات ذاتية ايجابية وتجارب حياتية سعيدة (Fox and Vendemia 2016; Kleemans et al. 2018; Wu et al. 2019) ، ومن ثم يؤدي ذلك إلى شعور بعض المستخدمين الآخرين بالمقارنة الاجتماعية السلبية والتي تعني تعرض المستخدم لمعلومات عن المستخدمين الآخرين تشعره بأفضليتهم عنه وامتلاكهم حياة سعيدة بدرجة أعلى نسبياً منه (Choi & Lee 2014; Frison and Eggermont 2016)، ويؤدي هذا الشعور إلى تفعيل الدفاع الادراكي للمستخدم المتضرر من خلال خفض شعوره بقيمة مواقع التواصل وعزوفه عن استخدامها (الإرهاق الالكتروني) .(Shon, Lim and Yang , 2015)، وهو ما أيدته دراسة (Cao and Sun, (2018، مشيرة أن الضغوط الاجتماعية المتمثلة في المقارنات بين المستخدمين على مواقع التواصل تعد مسبباً أساسياً في تعزيز الانهاك النفسي والذي يعد بدوره أحد صفات الإرهاق من مواقع التواصل الاجتماعي.

٣/٣ الشراء الاندفاعيCompulsive Behavior:

يمارس المستهلك العديد من السلوكيات الشرائية في ضوء ما يتعرض له من احتياجات ورغبات و تأثيرات اجتماعية (Attiq, 2015)، والذي يعتبر الشراء الاندفاعي واحداً منها، وقد أشارت دراسة Zheng et al., (2020) إلى أن هذا السلوك يعتبر أكثر شيوعاً بين الشباب وخصوصاً الإناث منهم. ويصنف المستهلك مندفعاً في الشراء عندما يتسم نمطه الشرائي بالكثافة في المعدل وعدم التأني في اتخاذ القرار (Black, 2007)، وقد لقي سلوك الشراء الاندفاعي اهتمام العديد من الدراسات (He et al., 2018; Horvath & Adıgüzel, 2018; Japutra & Song, 2020) ، والتي اتفقت على تعريفه بأنه ميل المستهلك نحو الهوس بالتسوق، وضعف قدرته على السيطرة على رغباته الشرائية اللحظية الطارئة، ويعتبر المستهلك المندفع شرائياً أكثر عرضه وتحسساً للمؤثرات والدعاية التسويقية والمؤثرات الاجتماعية الخارجية والتي تمثل بدورها محفزات لهذا السلوك .(Muller et al., 2015)، وينطبق التعريف السابق ذكره على الشراء الاندفاعي الالكتروني وغير الالكتروني على حدٍ سواء (Dittmar et al., 2007; Kukar-Kinney, Ridgway, & Monroe,2012).

وعلى الرغم من تناول غالبية الدراسات لهذا المتغير بصفته ميل عام نحو الشراء اللحظي الطارئ غير المتأني، إلا أن القليل من الدراسات صنف سلوك الشراء الاندفاعي على أنه مدى يتدرج ويبدأ في أدناه من الشراء الاندفاعي العرضي، والذي يعتبر سلوك غير متكرر بطبيعته ويرتفع ليصل إلى هوس الشراء الاندفاعي في أقصاه (Dell'Osso & Hollander, 2005; Hollander and Allen 2006)، والذي يعد صفة تميل للثبات النسبي أكثر من كونها مجرد سلوك عرضي. وهو الأمر الذي يستلزم دراسة السلوك بشكل أكثر تدقيقاً وعدم اعتباره سلوك عام شامل جامع،

وذلك للتعرف على مدى وجود فروق من عدمه في العلاقات بين المتغيرات عند اختبار دور الشراء الاندفاعي اللحظي عنه في حالة هوس الشراء الاندفاعي.

وبالإشارة إلى أن المؤثرات الاجتماعية المتمثلة في المنشورات والصور والأنمطة الاستهلاكية للآخرين بشكلٍ خاص قد تمثل ضغطاً على المستهلك وتؤدي إلى تحفيز مشاعر سلبية لديه، وهو ما يتم التعرض له دوماً على مواقع التواصل الاجتماعي، فإنه يميل نحو تبني سلوكيات من شأنها تسكين هذه المشاعر السلبية لديه (Li, Cao, Hu, & Guo, 2016)، والذي يمكنه أن يدفع المستهلك نحو تبني سلوك الشراء الاندفاعي العرضي على المدى القصير أو هوس الشراء الاندفاعي على المدى الطويل (Eccles, 2002; Lee, Chung, Song, Lee, Kim, Shin, Yoon, & Kim, 2018).

وبصفة عامة تعد عدم قدرة المستهلك على السيطرة على سلوك الشراء الاندفاعي المتتابع لديه من مسببات شعوره اللاحق في ما بعد بالذنب والندم (Horvath & Adıgüzel, 2018)، ومن ثم يدفعه نحو إخفاء مشترياته عن الآخرين لنجنب تصنيفه بالمستهلك المندفع .(Mueller et al., 2010) ، علاوة على ذلك ميله نحو تجنب التفاعل الاجتماعي مع المستهلكين الآخرين و رجال البيع على حدٍ سواء لأنه يصنفهم كمحفزات لسلوك الشراء الاندفاعي من منظوره (Kukar–Kinney et al., 2009; Mueller et al., 2010; De Vries et al., 2018)، ومن ثم يتولد لدى المستهلك المندفع اتجاه سلبي نحو التفاعل والتعامل مع الآخرين.

وفي نفس السياق أشار عدد من الدراسات إلى أن سلوك الشراء الاندفاعي يرتبط ارتباط موجب مع بعض المشكلات النفسية للمستهلك مثل الصراع الاجتماعي والعديد من التوابع السلوكية السلبية (Diez, Aragay, Soms, Prat, Bonet, & Casas, 2018)، ولكن لم تتطرق الدراسات السابقة إلى دراسة الإرهاق الالكتروني

بشكلٍ خاص كناتج سلبي من نواتج سلوك الشراء الاندفاعي، كما أنها لم تتناول المؤثرات الاجتماعية النابعة من وسائل التواصل الاجتماعي باعتبارها محفزاً لكلٍ من سلوك الشراء الاندفاعي وما يتبعه من شعور بالإرهاق من تلك المواقع، والذي تستند الدراسة الحالية في افتراضه على نظرية (المؤثر – الحالة النفسية – رد الفعل) Stimulus– Organism– Response Model (S–O–R) السابق ذكرها بمشكلة الدراسة، والذي ينص على أن العديد من المؤثرات البيئية الخارجية يؤثر بدوره على الحالة النفسية للفرد مؤدياً إلى تحفيز ردود أفعال سلوكية لدية (Mehrabian & Russell, 1974). ومن ثم يمكن اعتبار المقارنات الاجتماعية على وسائل التواصل الاجتماعي أحد المؤثرات الخارجية التي من شأنها التأثير سلبياً على الحالة النفسية للمستهلك مما يترتب عليه حدوث سلوك الشراء الاندفاعي لديه وما يتبعه من إرهاق من استخدام تلك المواقع في ما بعد.

٤/ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى وضع فرضيات تخص العلاقة بين تأثر المستهلك بالمقارنات الاجتماعية على مواقع التواصل الاجتماعي وبين شعوره بالإرهاق من تلك المواقع، مع اختبار مدى سلامة الفرض الخاص إضافة متغير سلوك الشراء الاندفاعي كوسيط بين التأثر بالمقارنة الاجتماعية والشعور بالإرهاق من مواقع التواصل الاجتماعي في البيئة المصرية، وذلك بتطبيق الدراسة على عينة من مستخدمي تطبيق Facebook، ويمكن أن يتفرع من هذا الهدف العام مجموعة من الأهداف الفرعية كما يلي:

١/٤ التعرف على وجود علاقة من عدمه بين تأثر المستهلك بالمقارنات الاجتماعية على مواقع التواصل الاجتماعي وبين شعوره بالإرهاق من تلك المواقع.

٢/٤ التعرف على وجود علاقة من عدمه بين تأثر المستهلك بالمقارنة الاجتماعية على مواقع التواصل الاجتماعي وسلوك الشراء الاندفاعي العرضي لديه.

٣/٤ التعرف على وجود علاقة من عدمه بين تأثر المستهلك بالمقارنة الاجتماعية على مواقع التواصل الاجتماعي وهوس الشراء الاندفاعي لديه.

٤/٤ التعرف على مدى وجود علاقة من عدمه بين سلوك الشراء الاندفاعي العرضي للمستهلك وإرهاقه من مواقع التواصل الاجتماعي.

٥/٤ التعرف على مدى وجود علاقة من عدمه بين هوس الشراء الاندفاعي للمستهلك وإرهاقه من مواقع التواصل الاجتماعي.

٦/٤ التعرف على مدى سلامة الفرضية القائمة على فكرة إضافة متغير سلوك الشراء الاندفاعي العرضي للمستهلك في العلاقة بين تأثر المستهلك بالمقارنة الاجتماعية وإرهاقه من مواقع التواصل الاجتماعي.

٧/٤ التعرف على مدى سلامة الفرضية القائمة على فكرة إضافة متغير هوس الشراء الاندفاعي للمستهلك في العلاقة بين تأثر المستهلك بالمقارنة الاجتماعية وإرهاقه من مواقع التواصل الاجتماعي.

٨/٤ قياس مدى قدرة هذا النموذج على تمثيل البيانات وتفسير الظاهرة محل البحث والتنبؤ بها.

٩/٤ إلقاء الضوء على النقاط البحثية والتنظيرية التي تستوجب اهتماماً مستقبلياً وتقديم بعض التوصيات على المستوى التطبيقي قد تساعد في خفض ظاهرة العزوف الناتج عن الإرهاق من مواقع التواصل، مما يضمن استمرارية وكفاءة عمليات التسويق والبيع الالكتروني.

٥/ فرضيات الدراسة ونموذجها:

لتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار سبعة فرضيات أساسية، خمسة منهم يعتبروا فروضاً تختبر علاقات مباشرة، وفرضين لاختبار العلاقات غير المباشرة محل الدراسة وذلك على النحو التالي:

الفرض الأول: توجد علاقة موجبة معنوية بين تأثر المستهلك بالمقارنات الاجتماعية على مواقع التواصل الاجتماعي وبين شعوره بالإرهاق من تلك المواقع.

الفرض الثاني: توجد علاقة موجبة معنوية بين تأثر المستهلك بالمقارنة الاجتماعية على مواقع التواصل الاجتماعي وسلوك الشراء الاندفاعي العرضي لديه.

الفرض الثالث: توجد علاقة موجبة معنوية بين تأثر المستهلك بالمقارنة الاجتماعية على مواقع التواصل الاجتماعي وهوس الشراء الاندفاعي لديه.

الفرض الرابع: توجد علاقة موجبة معنوية بين سلوك الشراء الاندفاعي العرضي للمستهلك وإرهاقه من مواقع التواصل الاجتماعي.

الفرض الخامس: توجد علاقة موجبة معنوية بين هوس الشراء الاندفاعي للمستهلك وإرهاقه من مواقع التواصل الاجتماعي.

الفرض السادس: يؤثر سلوك الشراء الاندفاعي العرضي للمستهلك في العلاقة الموجبة بين تأثر المستهلك بالمقارنة الاجتماعية وإرهاقه من مواقع التواصل الاجتماعي.

الفرض السابع: يؤثر هوس الشراء الاندفاعي للمستهلك في العلاقة الموجبة بين تأثر المستهلك بالمقارنة الاجتماعية وإرهاقه من مواقع التواصل الاجتماعي.

نموذج الدراسة:

يتمثل نموذج الدراسة في اختبار علاقات مباشرة وغير مباشرة و ذلك على النحو التالي:

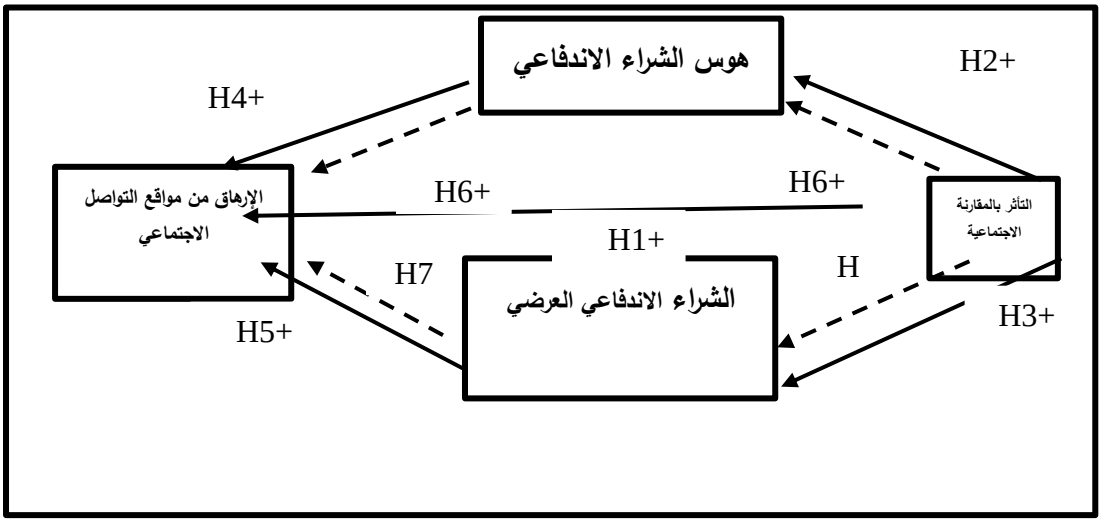

شكل رقم (١) الخلفية النظرية للفروض

٦/ المتغيرات وأسلوب القياس:

اشتملت الدراسة على أربعة متغيرات ساهمت في تكوين النموذج محل الاختبار، وهذه المتغيرات هي: (١) التأثر بالمقارنات الاجتماعية (٢) الشراء الاندفاعي العرضي (٣) هوس الشراء الاندفاعي (٤) الإرهاق من مواقع التواصل الاجتماعي.

١/٦ التأثر بالمقارنات الاجتماعية

تمثل التأثر بالمقارنات الاجتماعية المتغير المستقل بهذه الدراسة، وتتبنى الدراسة الحالية تعريفاً إجرائياً لتأثر المستهلك بالمقارنة الاجتماعية مؤداه " **حساسية المستهلك للمقارنة بين ما يملكه من منتجات مع ما يمتلكه الآخرين** Bearden & Rose, (1990). وقد تم قياس متغير التأثر بالمقارنات الاجتماعية بالاعتماد على مقياس مكون من ٤ عبارات يجيب عنها المستقصي منه مبدياً تدرجاً بين الموافقة يتراوح بين ١ (أقل درجة موافقة) و ٥ (أعلى درجة موافقة). وتم الاعتماد على مقياس Bearden and Rose (1990) الأكثر شيوعاً في قياس هذا المتغير مع إضافة

بعض التعديلات لكي لا يصبح المقياس الإجمالي للدراسة مطولاً، ومن ثم تمثلت العبارات الخاصة بهذا المتغير فيما يلي:

١	تتشابه المنتجات الشخصية التي اشتريها (ملابس، مستحضرات وغيرها) بنسبة كبيرة مع ما يشتريه المحيطين بي.
٢	عندما اتردد في اختيار أو شراء منتج معين من المواقع الالكترونية (أون لاين)، ألجأ إلى الاستعانة بآراء الآخرين.
٣	عادة ما يلفت انتباهي ما يشتريه الآخرين من سلع و مشتريات شخصية.
٤	عادة ما اشتري ملابسي بما يناسب أحدث صيحة.

٢/٦ الشراء الاندفاعي العرضي

تمثل المتغير الوسيط الأول في الشراء الاندفاعي العرضي، وتتبنى الدراسة الحالية تعريف Ridgway et al. (2008)، والذي يرى الشراء الاندفاعي العرضي على أنه " إغواء غير منتظم ينتاب المستهلك اتجاه شراء بعض المنتجات، وقد تم قياسه باستخدام ٤ عبارات من نفس الدراسة السابق ذكرها تتدرج من غير موافق على الاطلاق (١) إلى موافق تماماً (٥) كما يلي:

الشراء الاندفاعي العرضي:	
٥	أشتري احياناً سلع لا أحتاجها
٦	أشتري أحياناً سلع لم أكن مخطط لها مسبقاً
٧	أشتري احياناً سلع بدون تفكير
٨	أرى أحياناً أنني متهور في الشراء

٣/٦ هوس الشراء الاندفاعي:

تمثل المتغير الوسيط الثاني في هوس الشراء الاندفاعي، وتتبنى الدراسة الحالية تعريف Ridgway et al. (2008)، والذي عرفه بأنه اضطراب سلوكي يتسم بالثبات النسبي، يستقطع وقت وجهد كبير من نشاط المستهلك اليومي، ويظهر بشكل واضح في عدم قدرته على مقاومة الشراء بصفة عامة. وقد تم قياس متغير هوس

الشراء الاندفاعي بالاعتماد على مقياس Ridgway et al. (2008)، والذي يعد النسخة المعدلة لقياس هذا المفهوم، وهو ما تم التوصل إليه بعد تحليل عدد كبير من مقاييس سلوكيات الشراء الاندفاعي بشقيها العرضي والهوس (Valence et al. 1988; d'Astous 1990; Faber and O'Guinn 1992; Christenson et al. 1994; Monahan et al. 1996; Lejoyeux et al. 1997)

ويتمثل المقياس الخاص هوس الشراء الاندفاعي في ٤ عبارات وذلك على النحو التالي:

هوس الشراء الاندفاعي:	
١	يوجد في خزانتي (دولابي) مشتريات لم تستخدم بعد
٢	أعتقد أنني مصنف كمحب للتسوق من قبل أصدقائي
٣	أشتري لنفسي منتجات بشكل شبه يومي.
٤	يرتكز تفكيري في كثير من الأحيان على شراء ما هو جديد

٦/٤الإرهاق من مواقع التواصل الاجتماعي:

فيما يتعلق بالمتغير التابع والمتمثل في الإرهاق من مواقع التواصل الاجتماعي فقد تبنت الدراسة تعريفاً إجرائياً لهذا المفهوم يتمثل في " فقدان الشغف والرغبة في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي أو التفاعل مع الآخرين من خلالها"، وقد تم استخدام ٥ عبارات لقياس هذا المتغير بالاعتماد على مقياس (Technopedia, 2011) وتمثلت هذه العبارات فيما يلي:

١	أشعر أحياناً بالإرهاق من استخدام مواقع التواصل الاجتماعي.
٢	أشعر أحياناً بالملل من استخدام مواقع التواصل الاجتماعي
٣	أشعر أحياناً بالضيق النفسي من استخدام مواقع التواصل الاجتماعي
٤	لا أهتم بمتابعة ما يدور من احداث على مواقع التواصل الاجتماعي
٥	لا أشعر بضرورة الاطلاع الفوري على الإشعارات الواردة من مواقع التواصل الاجتماعي (notifications)

وأخيراً تم تخصيص جزء يتعلق بالاستقصاء الديموغرافي المتمثل في النوع، ومعدل الشراء الالكتروني.

٧/ تصميم الدراسة:

يتناول هذا القسم من الدراسة بالشرح مدخل الدراسة، وعينة الدراسة، وطرق التحليل الإحصائي المستخدمة، وفيما يلي توضيح لهذه النقاط:

١/٧ مدخل الدراسة:

تعتمد الدراسة الحالية على فكرة صياغة فروض بحثية بالاستناد على نظرية علمية ومجموعات مختلفة من الدراسات السابقة، كما أنها تعتمد في تفسير الظاهرة واختبار فروض الدراسة على تجميع بيانات رقمية، حيث يتم جمع البيانات الكمية اللازمة من قبل الباحث للتأكيد على مدى صدق ادعاءات النظرية من عدمه، ومن ثم فإن المنهج المستخدم في الدراسة الحالية يعتبر كمياً.

١/١/٧ مجتمع الدراسة وعينتها:

١/١/١/٧ مجتمع البحث:

يتمثل مجتمع البحث في مستخدمي موقع التواصل الاجتماعي FaceBook من الفئة العمرية (١٧-٢٢)، والذين يمكن تصنيفهم كطلاب جامعيين، وخاصة أولئك الذين يشترون بعض احتياجاتهم السلعية الكترونياً من خلاله، حتى يتسنى للباحث التعرف على تأثر هؤلاء المستخدمون بالمقارنات الاجتماعية على الموقع وما يترتب عليه من احتمال تبنيهم لسلوكيات الشراء الاندفاعي ومن ثم شعورهم بالإرهاق من هذا الموقع، وقد تم التركيز على هذه الفئة نظراً للأسباب التالية:

- تعد هذه الفئة الأكثر استخداماً لمواقع التواصل الاجتماعي، حيث بلغ عدد المستخدمين من هذه الفئة نحو (٩٢%) (ComScore Media Matrix, 2002).

- انتشار المتغيرات محل البحث وخصوصاً سلوكيات الشراء الاندفاعي في فئة الشباب تحديداً (Zheng et al., 2020)
- لا توجد علاقة بين سلوكيات الشراء الاندفاعي ومعدلات الدخل (Benson, 2000; Dittmar, 2004b)، ومن ثم يمكن اختبار الظاهرة على الطلاب غير ذوي الدخول.

٢/١/١/٧ عينة الدراسة:

- اعتمدت الدراسة على عينة ميسرة من طلاب جامعة أسيوط الذين أبدوا قبولهم للإجابة عن الاستقصاء، وقد تم الاعتماد على هذا النوع من العينات نظراً لعدم وجود إطار بالأسماء لمستخدمي الموقع من الفئة العمرية المستهدفة للاستقصاء، علاوة على توفر خاصية التجانس بين مفردات مجتمع البحث بحيث تكفي مقابلة أي مفردة منها للحصول على البيانات المطلوبة طبقاً لأغراض البحث.

وترتكز العينة الميسرة على مقابلة واستقصاء المفردات التي يسهل على الباحث الوصول إليها واستقصائها، وذلك في ضوء توفر الشروط المطلوبة من حيث الفئة العمرية، ومزاولة نشاط الشراء الالكتروني من خلال تطبيق FaceBook.

وقد تم استقصاء المفردات إلكترونياً من خلال الدخول على صفحات FaceBook التي ينضم لها الطلاب للتواصل العلمي مع أصدقائهم، وتم اختيار المستقصي منهم بعد التحري عن ، واستيفاء تعرض كلٍ منهم للشراء الالكتروني ولو مرة واحدة من الموقع، وإخطاره أنه لا ضرورة للإفصاح عن اسمه وأن آرائه ستظل سرية، وفيما يتعلق بحجم العينة ونظراً لتجاوز مجتمع البحث عدد (٥٠٠٠) مفردة، فإنه طبقاً للجداول الإحصائية المعدة من قبل المتخصصين في الإحصاء، والتي توضح أحجاماً مختلفة لمجتمع البحث وأحجاماً للعينات المناسبة لها في ظل مستوى

معين من درجات الثقة. فإنه يستلزم استقصاء عدد (٣٧٨مفردة) بدرجة ثقة ٩٥% وحدود خطأ ٥% (Hair et al., 2016).

ورغبة في تحقيق معدلات ردود مرتفعة عند جمع البيانات، والحصول على نتائج دقيقة من التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة الميدانية، فقد لجأ الباحث لزيادة حجم العينة بعد التأكد من ان ذلك لا يؤثر على سلامة الإجراءات المنهجية المتعلقة بحجم العينة وتأثيرها على نتائج البحث(بازارعة، ١٩٨٩)، علاوة على أن القياس والتحليل الاحصائي لأغراض اختبارات الفروض يبين أنه كلما زاد مستوى العينة، كلما زاد مستوى الدقة في النتائج المتحصل عليها، ومن ثم استمر ارسال الاستقصاء على صفحات التطبيق الخاصة بالطلاب حتى بلغ عدد القوائم المستلمة نحو ٤٨٠ استقصاء الكتروني، لم يكن منها سوى ٣٨٩ مطابق للشروط وصالح للتحليل ليصبح معدل الردود نحو (٨١%) تقريباً.

٢/٧ التحليل الاحصائي:

علاوة على استخدام التحليلات الإحصائية الأولية المتمثلة في تحليل التوزيع الطبيعي للبيانات وتحليل تحيز الطريقة المشتركة للتأكد من أن البيانات صالحة للاختبار، تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعاملات الارتباط في توصيف المتغيرات الواردة بالدراسة، وقد تم تبويب وجدولة البيانات وتحليلها باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS Version 26، وقد تحليل البيانات واختبار الفروض تطبيق الأساليب الإحصائية التالية:

١. اختبار ثبات أداة الدراسة باستخدام اختبار كرونباخ ألفا Cronbach Alfa.
٢. مقاييس الإحصاء الوصفية descriptive Statistic Measures في شكل تكرارات ونسب مئوية لبعض المتغيرات.

٣. تحليل الانحدار البسيط Simple Regression Analysis لاختبار العلاقة بين التأثر بالمقارنة الاجتماعية وبين كلٍ من هوس الشراء الاندفاعي والشراء الاندفاعي العرضي و الإرهاق من مواقع التواصل الاجتماعي.

٤. تحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression Analysis. لاختبار العلاقة بين هوس الشراء الاندفاعي والشراء الاندفاعي العرضي وبين الإرهاق من مواقع التواصل الاجتماعي، وكذلك لاختبار الوساطة التداخلية لكلٍ من هوس الشراء الاندفاعي والشراء الاندفاعي العرضي في مسار العلاقة المباشرة بين التأثر بالمقارنة الاجتماعية و الإرهاق من مواقع التواصل الاجتماعي

٨/ نتائج الدراسة:

١/٨ صدق وثبات أداه الدراسة:

تم استخدام اختبار كرونباخ الفا ، ويعد هذا الاختبار من أكثر الأساليب الإحصائية المستخدمة في مجال تقييم الاعتمادية في المقاييس متعددة العناصر في العلوم الاجتماعية حيث تختبر درجة الاتساق الداخلي بين عناصر المقياس الخاضع للتحليل (Hair, 2016) ويوضح الجدول التالي رقم (١) معاملات الثبات والصدق لمتغيرات الدراسة على النحو التالي:

جدول رقم (١) قيم معاملات الصدق والثبات لمتغيرات الدراسة

المتغير	معامل الثبات	معامل الصدق
التأثر بالمقارنة الاجتماعية.	٠,٧٣	٠,٨٥
هوس الشراء الاندفاعي.	٠,٦٠	٠,٧٧
الشراء الاندفاعي العرضي.	٠,٧٩	٠,٨٩
الإرهاق من مواقع التواصل الاجتماعي.	٠,٦٥	٠,٨١

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي للدراسة الميدانية (ن = ٣٨٩ مفردة)

وتشير النتائج الواردة بالجدول السابق إلى أن معاملات الصدق والثبات تعد مقبولة، حيث كانت أقل قيمة لمعاملات الثبات (٠,٦٠) (Tull & Hawkins, 1987) ، وفيما يتعلق بمعاملات الصدق، فقد سجلت نتائج مرتفعة بالنسبة لجميع المتغيرات محل الدراسة، ومن ثم يمكن الاعتماد على المقياس واعتباره صالح من المنظور الاحصائي لجمع وتحليل البيانات.

٢/٨ خصائص عينة الدراسة:

تضمنت قائمة الاستقصاء بيانات نوعية عن المستقصي منهم شملت النوع، و معدل الشراء الالكتروني شهرياً، ويعرض الجدول رقم (٢) خصائص عينة الدراسة وفقاً لهاتين الخاصيتين.

جدول رقم(٢) خصائص عينة الدراسة

الخاصية	العدد	النسبة
اجمالي العينة	٣٨٩	%١٠٠
النوع		
ذكور	١٢١	%٣١,٢
إناث	٢٦٨	%٦٨,٨
معدل الشراء الالكتروني		
مرة واحدة		%١٥
أكثر من مرة وأقل من ٥ مرات		%٥٤
أكثر من ٥ مرات		%٣١

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي للدراسة الميدانية (ن = ٣٨٩ مفرد ة)

تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (٢) إلى أنه فيما يتعلق بالنوع كانت الأغلبية للإناث بواقع ٦٨,٨% من إجمالي حجم العينة، بينما بلغ عدد الذكور نحو ٣١,٢% فقط، وقد يعزى الفرق الجوهري بين الاناث والذكور إلى ممارسة الإناث للشراء الالكتروني بنسبة أعلى من ذكور، حيث تضمنت قائمة الاستقصاء شرطاً لاستمرار المستقصي

منه في الإجابة وهو أن يكون قام بالشراء الكترونياً ولو مرة واحدة، وذلك ليصبح مفردة صالحة لقياس الظاهرة محل الدراسة.

وفيما يتعلق بمعدل الشراء الالكتروني، بلغت النسبة الأكبر (٥٤%) لمعدل الشراء الذي يتراوح بين مرة واحدة وأقل من ٥ مرات شهرياً، بينما كانت النسبة الأقل (١٥%) وهي الشراء مرة واحدة شهرياً.

جدول رقم (٣) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المتغير المستقل: • **التأثر بالمقارنات الاجتماعية**	**٣,٤**	**٠,٦**
المتغيرات الوسيطة: **١- هوس الشراء الاندفاعي** **٢- الشراء الاندفاعي العرضي**	 **٢,٨** **٢,٨**	 **٠,٧** **٠,٨**
المتغير التابع: • **الإرهاق من مواقع التواصل الاجتماعي**	**٣**	**٠,٧**

يوضح الجدول رقم (٣) توصيف متغيرات الدراسة متمثلة في المتوسطات الحسابية مقاسة على مقياس خماسي، وانحرافاتها المعيارية على النحو التالي:

٣/٨ المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية:

يتضح من النتائج الواردة بالجدول السابق إلى وجود درجة مرتفعة من التأثر بالمقارنة الاجتماعية فيما يتعلق بالعينة محل الدراسة، حيث بلغ قيمة المتوسط نحو(٣,٤)، وبوجود قيمة الانحراف المعياري التي تبلغ نحو (٠,٦) يتبين أنه هناك اتفاق بين المستهلكين فيما يتعلق بتبني هذا الاتجاه. وسجلت قيم المتوسطات لسلوكيات الاندفاع الشرائي نسب تقترب من الوسط، وهو ما يعني بدوره وجود هذه السلوكيات بنسب ولكنها ليست مرتفعة بدرجة كبيرة، حيث بلغ المتوسط لكلٍ من السلوكين نحو (٢,٨)،

وبالنظر إلى الانحرافات المعيارية التي تتمثل في (٠,٧) و(٠,٨) يمكن استنتاج وجود تشابه بين مفردات العينة من حيث درجة تبنيهم لهذا السلوك. وقد بلغت قيمة المتوسط الخاص بالإرهاق الالكتروني نحو(٣) وانحراف معياري (٠,٧) وهو ما يعني بدوره تعرض العينة محل البحث لمشكلة الإرهاق من مواقع التواصل الاجتماعي دون وجود تشتت بين مفردات العينة.

٤/٨ اختبار التوزيع الطبيعي:

يعد تحليل التوزيع الطبيعي للبيانات من اهم الاختبارات في تحليل متعدد المتغيرات، والذي يعني بدوره إلى أي مدى تناسق توزيع البيانات من المنظور الإحصائي (Hair et al., 2016) ، ويمكن اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات من خلال مؤشرين، الأول يسمى الالتواء Skewness: وهو مدى تقارب البيانات من قيمة المتوسط، ويسمى المؤشر الثاني التفلطحKortosis : وهو مدى ارتفاع أو انخفاض توزيع البيانات الخاصة بالعينة مقارنة بمنحنى التوزيع الطبيعي إحصائياً (De Vaus, 2002) ، وطبقاً لـ Curran, West, and Finch (1996) تعتبر البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً عندما تكون قيمة الالتواء أقل من (٢)، وقيمة التفلطح أقل من (٧) ويعرض الجدول التالي رقم (٤) قيمة الالتواء والتفلطح لكل عبارة من عبارات المقياس المستخدم على الحو التالي:

جدول رقم (٤) قيم الالتواء والتفلطح لمعلمات النموذج

العبارة	قيم الالتواء	قيم التفلطح
• تتشابه المنتجات الشخصية التي اشتريها (ملابس، مستحضرات وغيرها) بنسبة كبيرة مع ما يشتريه المحيطين بي	٠,٧١	٠,٣٦
• عندما اتردد في اختيار ة شراء منتج معين من المواقع الالكترونية (أون لاين)، ألجأ إلى الاستعانة بآراء الآخرين.	-٠,٦٦	٠,٣٩
• عادة ما يلفت انتباهي ما يشتريه الآخرين من سلع و مشتريات شخصية	-٠,٤٤	-٠,٠٢
• عادة ما اشتري ملابسي بما يناسب أحدث صيحة	-٠,٧٢	-٠,١٧
• يوجد في خزانتي (دولابي) مشتريات لم تستخدم بعد	-٠,١٦	-١,١٤

العبارة	قيم الالتواء	قيم التفلطح
• أعتقد أنني مصنف كمحب للتسوق من قبل أصدقائي	٠,١٢	٠,٧٥
• أشتري لنفسي منتجات بشكل شبه يومي.	٠,٦٣	٠,٠٦
• يرتكز تفكيري في كثير من الأحيان على شراء ما هو جديد	٠,٠٣	-٠,٧١
• أشتري احياناً سلع لا أحتاجها	٠,٥٥	-٠,٦٠
• أشتري أحياناً سلع لم أكن مخطط لها مسبقاً	-٠,٨٠	٠,١٩
• أشتري احياناً سلع بدون تفكير	٠,٢١	-٠,٩٥
• أرى أحياناً أنني متهور في الشراء	٠,٢٦	-٠,٧٥
• أشعر أحياناً بالإرهاق من استخدام مواقع التواصل الاجتماعي.	-٠,٠٦	-١,١٣
• أشعر أحياناً بالملل من استخدام مواقع التواصل الاجتماعي	٠,١٣	-٠,٧٣
• أشعر أحياناً بالضيق النفسي من استخدام مواقع التواصل الاجتماعي	٠,٥٣	٠.٠١
• لا أهتم بمتابعة ما يدور من احداث على مواقع التواصل الاجتماعي	-٠,٠٢	-٠,٦٧
• لا أشعر بضرورة الاطلاع الفوري على الإشعارات الواردة من مواقع التواصل الاجتماعي (notifications)	-٠,٠٧	٠,١٧

المصدر: من إعداد الباحث من خلال نتائج SPSS.

يتضح من الجدول السابق رقم (٤) أن جميع قيم الالتواء والتفلطح الخاصة بجميع معلمات الدراسة تقع ضمن المدى المسموح به والمتمثل في قيم التواء أقل من ٢، وقيم تفلطح أقل من ٧، ومن ثم تعتبر البيانات الخاصة بالعينة التي تم تجميعها موزعة توزيعاً طبيعياً.

٥/٨ اختبار تحيز الطريقة المشتركة:

يركز هذا النوع من التباين على طريقة القياس المستخدمة أكثر من التركيز على المفاهيم التي يتم قياسها (Hair et al., 2016) ، ويمثل مصدر رئيسي من مصادر أخطاء القياس التي تهدد صدق الاستنتاجات حول العلاقة بين المتغيرات التي يتم قياسها، وعتبر تحيز الطريقة المشتركة Common Method Bias أحد المصادر الرئيسية لحدوث أخطاء القياس المنتظمة (Bagozzi & Li, 1991)، وقد يحدث تحيز الطريقة المشتركة بسبب عدم وضوح عبارات المقياس، أو حدوث تشابه في ما

بينها على مدار مختلف المقاييس المخصصة لقياس متغيرات النموذج، ويتم الحكم على وجود تحيز الطريقة المشتركة طبقاً لاختبار هارمان من خلال مؤشر النسبة المئوية للتباين الإجمالي لعبارات المقياس of Variance %، والذي يشير إلى وجود خطر تحيز الطريقة المشتركة في حالة تسجيل قيمة أعلى من (٥٠%)، وفيما يتعلق ببيانات الدراسة الحالية فإنها سجلت قيمة تباين بمقدار(٣٢.٥%) وهي نسبة مقبولة وتدل على عدم وجود مشكلة تحيز الطريقة المشتركة.

٦/٨ الارتباط الخطي الثنائي:

يعرض الجدول التالي رقم (٥) معاملات الارتباط الخطي بين المتغيرات الواردة بنموذج القياس الأول على النحو التالي:

جدول رقم (٥) معاملات الارتباط الخطي الثنائي بين متغيرات الدراسة

المتغير	١	٢	٣	٤
التأثر بالمقارنات الاجتماعية	١			
هوس الشراء الاندفاعي	**٠,٢٢٣	١		
الشراء الاندفاعي العرضي	٠,٠٦٦	**٠,٤٣١	١	
الإرهاق من مواقع التواصل الاجتماعي	**٠,٣٦٥	**٠,٨٥	**٠,٣٩	١

يتضح من النتائج الواردة بالجدول رقم (٥) وجود علاقات ارتباط معنوية موجبة بين جميع متغيرات الدراسة، وذلك باستثناء علاقة واحدة تتمثل في الارتباط بين التأثر بالمقارنة الاجتماعية والشراء الاندفاعي العرضي، حيث بلغ الارتباط بين هذين المتغيرين نحو (٠,٠٦٦) وهي نسبة لا تعتبر معنوية بدورها، ويمكن الاستدلال من خلال هذه النتيجة مبدئياً على عدم وجود وساطة تداخلية لمتغير الشراء الاندفاعي العرضي في العلاقة بين التأثر بالمقارنات الاجتماعية والارهاق الالكتروني، وذلك طبقاً لما نصت عليه شروط Baron & Keney, (1986) للوساطة والتي استلزمت وجود علاقة ارتباط معنوية بين المتغيرات الثلاثة المكونة لفرض الوساطة، وهو الأمر الذي لم يستوفى بسبب عدم معنوية الارتباط بين التأثر بالمقارنات الاجتماعية

(المتغير المستقل) والشراء الاندفاعي العرضي (المتغير الوسيط التداخلي). ومن جانب آخر بلغت معاملات الارتباط بين التأثر بالمقارنات الاجتماعية وبين كلٍ من هوس الشراء الاندفاعي والارهاق الالكتروني (٠,٢٢٣**) و(٠,٣٦٥**) على التوالي، بينما بلغت معاملات الارتباط بين هوس الشراء الاندفاعي وكلٍ من الشراء الاندفاعي العرضي والارهاق الالكتروني نحو (٠، ٤٣**) و(٠,٨٥**)، ويعتبر كلاهما معنويًا.

٧/٨ اختبارات الفروض:

يعرض هذا الجزء النتائج التي توصلت إليها الدراسة من خلال اختبار الفروض من الفرض الأول إلى الفرض السابع، وذلك للتعرف على طبيعة العلاقات ومعنويتها بين محددات نموذج الدراسة والمتمثلة في المتغير المستقل والمتغيرات الوسيطة تداخلياً، وبين المتغير التابع وذلك على النحو التالي:

١/٧/٨ نتائج اختبار الفرض الأول:

يهدف هذا الفرض إلى اختبار العلاقة بين التأثر بالمقارنات الاجتماعية كمتغير مستقل والارهاق من مواقع التواصل الاجتماعي كمتغير تابع، وينص هذا الفرض على أنه:

"توجد علاقة موجبة معنوية بين تأثر المستهلك بالمقارنات الاجتماعية على مواقع التواصل الاجتماعي وبين شعوره بالإرهاق من تلك المواقع".

ولأغراض اختبار هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط، حيث يشير الجدول التالي رقم(٦) إلى نتائج هذا التحليل.

جدول رقم (٦) تحليل الانحدار الخطي البسيط بين التأثر بالمقارنات الاجتماعية والارهاق الالكتروني

المتغيرات	B	Beta	R^2	ADJ. R^2	Sig.F	T	Sig.T	نوع التأثير
التأثر بالمقارنات الاجتماعية	٠,٤١	٠,٣٦	٠,١٣٣	٠,١٣١	٠,٠٠٠	٨,٤	٠,٠٠٠	معنوي

***p<0,05

ومن استعراض نتائج الجدول السابق يتضح أن:

- تبين وجود تأثير معنوي موجب لمتغير التأثر بالمقارنات الاجتماعية على الإرهاق من مواقع التواصل الاجتماعي، وذلك وفقاً لقيم B و Beta الموجبتين والبالغتين (٠,٤١) و(٠,٣٦) على التوالي.
- يشير معامل التحديد R^2 إلى أن التأثر بالمقارنات الاجتماعية يفسر نحو (١٣,٣%) من التباين في الإرهاق من مواقع التواصل الاجتماعي لدى مفردات العينة، كما تشير نتائج T إلى معنوية معلمات النموذج السابق، كما أن معامل جوهرية النموذج (sig.f) يثبت معنوية هذه النتائج عند مستوى دلالة (0,05)

٢/٧/٨ نتائج اختبار الفرض الثاني:

يهدف هذا الفرض إلى اختبار العلاقة بين التأثر بالمقارنات الاجتماعية كمتغير مستقل والشراء الاندفاعي العرضي كمتغير تابع، وينص هذا الفرض على أنه:

" توجد علاقة موجبة معنوية بين تأثر المستهلك بالمقارنة الاجتماعية على مواقع التواصل الاجتماعي وسلوك الشراء الاندفاعي العرضي لديه ".

ولأغراض اختبار هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط، حيث يشير الجدول التالي رقم(٧) إلى نتائج هذا التحليل.

جدول رقم (٧)

تحليل الانحدار الخطي البسيط بين التأثر بالمقارنات الاجتماعية والشراء الاندفاعي العرضي

المتغيرات	B	Beta	R^2	ADJ. R^2	Sig.F	T	Sig.T	نوع التأثير
التأثر بالمقارنات الاجتماعية	٠,٠٩	٠,٠٦	٠,٠٠٤	٠,٠٠٢	٠,١٨٣	٨,٤	٠,١٨٢	غير معنوي

***p<0,05

ومن استعراض نتائج الجدول السابق يتضح أن:

- تبين عدم وجود تأثير معنوي موجب لمتغير التأثر بالمقارنات الاجتماعية على الشراء الاندفاعي العرضي، وذلك وفقاً لقيم B و Beta الموجبتين والبالغتين (٠,٠٩) و(٠,٠٦) على التوالي.
- يشير معامل التحديد R^2 إلى أن التأثر بالمقارنات الاجتماعية يفسر نسبة لا تزيد عن (٠,٤%) من التباين في الشراء الاندفاعي العرضي لدى مفردات العينة، كما تشير نتائج T إلى عدم معنوية معلمات النموذج السابق، وهو ما يؤكده معامل جوهرية النموذج (sig.f) من رفض صحة الفرض الثاني.

٣/٧/٨ نتائج اختبار الفرض الثالث:

يهدف هذا الفرض إلى اختبار العلاقة بين التأثر بالمقارنات الاجتماعية كمتغير مستقل وهوس الشراء الاندفاعي كمتغير تابع، وينص هذا الفرض على أنه:

" توجد علاقة موجبة معنوية بين تأثر المستهلك بالمقارنة الاجتماعية على مواقع التواصل الاجتماعي وهوس الشراء الاندفاعي لديه ".

ولأغراض اختبار هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط، حيث يشير الجدول التالي رقم(٨) إلى نتائج هذا التحليل.

جدول رقم (٨)

تحليل الانحدار الخطي البسيط بين التأثر بالمقارنات الاجتماعية وهوس الشراء الاندفاعي

المتغيرات	B	Beta	R^2	ADJ. R^2	Sig.F	T	Sig.T	نوع التأثير
التأثر بالمقارنات الاجتماعية	٠,٢٦	٠,٢٢	٠,٠٥	٠,٠٤	٠,٠٠٠	٤,٦	٠,٠٠٠	معنوي

***p<0,05

ومن استعراض نتائج الجدول السابق يتضح أن:

- تبين وجود تأثير معنوي موجب لمتغير التأثر بالمقارنات الاجتماعية على هوس الشراء الاندفاعي، وذلك وفقاً لقيم B و Beta الموجبتين والبالغتين (٠,٢٦) و(٠,٢٢) على التوالي.
- يشير معامل التحديد R^2 إلى أن التأثر بالمقارنات الاجتماعية يفسر نحو (٥%) من التباين في هوس الشراء الاندفاعي لدى مفردات العينة، كما تشير نتائج T إلى معنوية معلمات النموذج السابق، كما أن معامل جوهرية النموذج (sig.f) يثبت معنوية هذه النتائج عند مستوى دلالة (0,05)، ومن ثم يمكن قبول صحة الفرض الثالث.

٤/٧/٨ نتائج اختبار الفرض الرابع:

يهدف هذا الفرض إلى اختبار العلاقة بين الشراء الاندفاعي العرضي كمتغير مستقل والارهاق من مواقع التواصل الاجتماعي كمتغير تابع، وينص هذا الفرض على أنه:

" توجد علاقة موجبة معنوية بين سلوك الشراء الاندفاعي العرضي للمستهلك وإرهاقه من مواقع التواصل الاجتماعي".

ولأغراض اختبار هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط، حيث يشير الجدول التالي رقم(٩) إلى نتائج هذا التحليل.

جدول رقم (٩)

تحليل الانحدار الخطي البسيط بين الشراء الاندفاعي العرضي والارهاق الالكتروني

المتغيرات	B	Beta	R^2	ADJ. R^2	Sig.F	T	Sig.T	نوع التأثير
الشراء الاندفاعي العرضي	٠,٣٠	٠,٣٩	٠,١٦٤	٠,١٦٢	٠,٠٠٠	٨,٦	٠,٠٠٠	معنوي

***p<0,05

ومن استعراض نتائج الجدول السابق يتضح أن:

- تبين وجود تأثير معنوي موجب لمتغير الشراء الاندفاعي العرضي على الإرهاق من مواقع التواصل الاجتماعي، وذلك وفقاً لقيم B و Beta الموجبتين والبالغتين (٠,٣٠) و(٠,٣٩) على التوالي.
- يشير معامل التحديد R^2 إلى أن الشراء الاندفاعي العرضي يفسر نحو (١٦,٤%) من التباين في الإرهاق من مواقع التواصل الاجتماعي لدى مفردات العينة، كما تشير نتائج T إلى معنوية معلمات النموذج السابق، كما أن معامل جوهرية النموذج (sig.f) يثبت معنوية هذه النتائج عند مستوى دلالة (0,05).

٥/٧/٨ نتائج اختبار الفرض الخامس:

يهدف هذا الفرض إلى اختبار العلاقة بين هوس الشراء الاندفاعي كمتغير مستقل والارهاق من مواقع التواصل الاجتماعي كمتغير تابع، وينص هذا الفرض على أنه: " توجد علاقة موجبة معنوية بين هوس الشراء الاندفاعي للمستهلك وإرهاقه من مواقع التواصل الاجتماعي.".

ولأغراض اختبار هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط، حيث يشير الجدول التالي رقم(١٠) إلى نتائج هذا التحليل.

جدول رقم (١٠)

تحليل الانحدار الخطي البسيط بين هوس الشراء الاندفاعي والارهاق الالكتروني

المتغيرات	B	Beta	R^2	ADJ. R^2	Sig.F	T	Sig.T	نوع التأثير
هوس الشراء الاندفاعي	٠,٧٩	٠,٨٤	٠,٨٠١	٠,٨٠١	٠,٠٠٠	٦٢	٠,٠٠٠	معنوي

***p<0,05

ومن استعراض نتائج الجدول السابق يتضح أن:

- تبين وجود تأثير معنوي موجب لمتغير هوس الشراء الاندفاعي على الإرهاق من مواقع التواصل الاجتماعي، وذلك وفقاً لقيم B و Beta الموجبتين والبالغتين (٠,٧٩) و(٠,٨٤) على التوالي.
- يشير معامل التحديد R^2 إلى أن الشراء الاندفاعي العرضي يفسر نحو (٨٠%) من التباين في الإرهاق من مواقع التواصل الاجتماعي لدى مفردات العينة، كما تشير نتائج T إلى معنوية معلمات النموذج السابق، كما أن معامل جوهرية النموذج (sig.f) يثبت معنوية هذه النتائج عند مستوى دلالة (0,05)، ومن ثم يمكن قبول صحة الفرض الخامس.

٦/٧/٨ نتائج اختبار الفرض السادس:

يهدف هذا الفرض إلى اختبار تأثير الشراء الاندفاعي العرضي كمتغير وسيط في العلاقة بين التأثر بالمقارنات الاجتماعية كمتغير مستقل والارهاق من مواقع التواصل الاجتماعي كمتغير تابع، وينص هذا الفرض على أنه:

" يؤثر سلوك الشراء الاندفاعي العرضي للمستهلك في العلاقة الموجبة بين تأثر المستهلك بالمقارنة الاجتماعية وإرهاقه من مواقع التواصل الاجتماعي".

وكما ذكر في تفسير علاقات الارتباط بين المتغيرات المدرجة بالجدول رقم (٥) من أن الارتباط بين المتغير المستقل المتمثل في التأثر بالمقارنات الاجتماعية والمتغير

الوسيط المتمثل في الشراء الاندفاعي العرضي لم يكن ارتباطًا معنوياً، ومن ثم لا يمكن اختبار فرضية الوساطة نظراً لعدم استيفاء الشروط اللازمة لهذا النوع من الاختبارات طبقاً لـ Baron & Keney, (1986) والتي تستوجب:

- ضرورة وجود ارتباط معنوي بين المتغير المستقل والمتغير التابع.
- ضرورة وجود ارتباط معنوي بين المتغير المستقل والمتغير الوسيط التداخلي.
- ضرورة وجود ارتباط معنوي بين المتغير الوسيط التداخلي والمتغير التابع.

ومن ثم لا يمكن قبول صحة الفرض السادس.

٧/٧/٨ نتائج اختبار الفرض السابع:

يهدف هذا الفرض إلى اختبار تأثير هوس الشراء الاندفاعي كمتغير وسيط في العلاقة بين التأثر بالمقارنات الاجتماعية كمتغير مستقل والارهاق من مواقع التواصل الاجتماعي كمتغير تابع، وينص هذا الفرض على أنه:

"يؤثر هوس الشراء الاندفاعي للمستهلك في العلاقة الموجبة بين تأثر المستهلك بالمقارنة الاجتماعية وإرهاقه من مواقع التواصل الاجتماعي"

ولأغراض اختبار هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد، حيث يشير الجدول التالي رقم(١١) إلى نتائج هذا التحليل.

جدول رقم (١١)

اختبار الدور الوسيط لهوس الشراء الاندفاعي في علاقة التأثر بالمقارنات الاجتماعية والارهاق الالكتروني

المتغيرات	B	Beta	R^2	ADJ. R^2	Sig.F	T	Sig.T	نوع التأثير
هوس الشراء الاندفاعي.	٠,٧٦	٠,٨١	٠,٨٢	٠,٨٢	٠,٠٠٠	٥٧	٠,٠٠٠	معنوي
التأثر بالمقارنات الاجتماعية.	٠,١٨	٠,١٦			٠,٠٠٠	١٢	٠,٠٠٠	معنوي

***p<0,05

ومن استعراض نتائج الجدول السابق يتضح أن:

- وجود تأثير موجب معنوي بين التأثر بالمقارنات الاجتماعية والارهاق من مواقع التواصل الاجتماعي، ووجود تأثير موجب معنوي لهوس الشراء الاندفاعي على الارهاق من مواقع التواصل الاجتماعي.
- يشير معامل التحديد R^2 إلى أن التأثر بالمقارنات الاجتماعية وهوس الشراء الاندفاعي يفسران معاً (٠,٨٢%) من التباين في الإرهاق من مواقع التواصل الاجتماعي لدى أفراد العينة، وبمقارنة هذه النتيجة بنتائج تحليل الانحدار قبل دخول المتغير الوسيط جدول رقم (٦) نجد أن قيمة R^2 كانت (٠,١٣٣)، مما يعني أن هوس الشراء الاندفاعي له محتوى إضافي في تفسير جانب مهم من التباين في الإرهاق من مواقع التواصل الاجتماعي لدى أفراد العينة، ومن خلال مقارنة معلمات نماذج الانحدار بالجدولين رقم (٦) و(١٠) يتبين الآتي:
- انخفاض القيم المطلقة لمعاملات الانحدار المعيارية ذات الإشارة الموجبة للعلاقة بين التأثر بالمقارنات الاجتماعية والارهاق من مواقع التواصل الاجتماعي بعد دخول المتغير الوسيط، حيث كانت قيم B و Beta تساوي (٠,٤١) و (٠,٣٦) على التوالي (جدول رقم ٦)، وأصبحت (٠,١٨) و (٠,١٦) على التوالي بعد دخول المتغير الوسيط (جدول رقم ١٠)، مما يعني أن دخول المتغير الوسيط قد قلل من التأثير الموجب للتأثر بالمقارنات الاجتماعية على الإرهاق الالكتروني.
- ونظراً إلى أن دخول الوسيط لم يلغ تماماً تأثير المتغير المستقل، وإن كان قد قلل من تأثيره الموجب المباشر، ومن ثم يمكن اعتبار الوساطة غير كاملة وهو الأمر الذي لا يلغي قبول صحة الفرض السابع.
- وتؤكد نتائج T معنوية معلمات النموذج السابق، كما أن معامل جوهرية النموذج Sig.F تثبت معنوية هذه النتائج عند مستوى دلالة (٠,٠٥).

٩/ مناقشة وتفسير نتائج الدراسة:

تتناول هذه الجزئية عرضًا لمناقشة النتائج وتفسيرها في ضوء ما توصلت إليه الدراسات السابقة بشأن العلاقات المتضمنة بالفروض التي بنيت عليها، وذلك على النحو التالي:

١/٩ مناقشة وتفسير نتائج اختبار الفرض الأول:

ينص الفرض الأول على أنه " توجد علاقة موجبة معنوية بين تأثر المستهلك بالمقارنات الاجتماعية على مواقع التواصل الاجتماعي وبين شعوره بالإرهاق من تلك المواقع"، وقد أسفرت نتائج تحليل الانحدار البسيط عن وجود علاقة ارتباط موجبة معنوية بين التأثر بالمقارنات الاجتماعية والارهاق الالكتروني، حيث فسر التأثر بالمقارنات الاجتماعية (١٣,٣%) من التباين في الإرهاق من مواقع التواصل الاجتماعي لدى أفراد العينة.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه بعض الدراسات التي أشارت إلى الدور الذي تقوم به الضغوط الاجتماعية الالكترونية في خلق وتعزيز شعور الإرهاق والعزوف عن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي (Choi & Lee, 2014; Shon, Lim & Yang, 2015; Frison & Eggermont, 2016; Cao & Sun, 2018)، وقد دعمت هذه النتيجة أيضاً ما توصلت إليه دراسة Cramer et al., (2016) وهي إحدى الدراسات الرائدة التي توصلت إلى أن (٧٠%) من المستهلكين يعقدون مقارنات اجتماعية مع اصدقائهم ومعارفهم على تطبيق FaceBook ، ومع انخفاض معدلات التفاعلات المباشرة والانخراط الاجتماعي المباشر بين المستهلكين، يميل المستهلك نحو تخيل ما يحدث لدى الآخرين من خلال ما ينشرونه من صور ومنشورات عن أنفسهم على مواقع التواصل الاجتماعي، ولكن عندما يتعرض المستهلك لمقارنات اجتماعية مع من يظن أنهم أفضل منه يتعرض لمشاعر سلبية بسبب شعوره بعدم

القدرة على مواكبة الصيحة الحالية، ومن ثم ينتج عن ذلك في المحصلة انهاكه النفسي وإرهاقه من استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، ويمكن تفسير هذه العلاقة الموجبة من حيث أن مواقع التواصل الاجتماعي تعد بيئة خصبة جداً لتدول المعلومات بصفة عامة والمعلومات الشخصية التي تعكس حياة المستهلك بصفة خاصة، ومن ثم تعتبر المقارنات الاجتماعية بين المستهلكين على مواقع التواصل نتيجة حتمية(Cramer et al., 2016)، ومع تعرض المستهلك لجرعة كبيرة من المعلومات الموجبة المرتكزة على سعادة الآخرين، ينتج عن ذلك ما يعرف بالمقارنة الاجتماعية السلبية وهي شعور المستهلك أنه مختلف عن الآخرين (نسخة أتعس و أقل حظاً)(Klemans et al., 2018; Niu et al., 2020)، ومن ثم تتولد لديه مشاعر سلبية تدفعه نحو اتخاذ إجراءات سلوكية لا إرادية تتمثل في الإرهاق الالكتروني أو العزوف عن التفاعل على مواقع التواصل الاجتماعي.

٢/٩ مناقشة وتفسير نتائج اختبار الفرض الثاني:

ينص الفرض الثاني للدراسة على أنه " توجد علاقة موجبة معنوية بين تأثر المستهلك بالمقارنة الاجتماعية على مواقع التواصل الاجتماعي وسلوك الشراء الاندفاعي العرضي لديه" وقد أسفرت نتائج التحليل الانحدار الخطي البسيط إلى عدم وجود علاقة ارتباط موجبة معنوية بين التأثر بالمقارنات الاجتماعية الالكترونية و سلوك الشراء الاندفاعي العرضي لديه، وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت له بعض الدراسات السابقة من أن المؤثرات الاجتماعية الالكترونية المتمثلة في المنشورات و الأنمطة الاستهلاكية للآخرين بشكل خاص يمكنها أن تدفع المستهلك نحو تبني سلوك الشراء الاندفاعي العرضي على المدى القصير (Eccles, 2002; Li, Zhang, Li, Zhou, Zhao, & Wang, 2016; Lee, Chung, Song, Lee, Kim, Shin, Yoon, & Kim, 2018).

ويمكن تفسير هذه النتيجة من منظور أن الشراء الاندفاعي العرضي يتمثل في حالة لحظية تطرأ على المستهلك نتيجة تعرضه لمنتج أو عرض تسويقي معين مصنف من قبل المستهلك على أنه مغري ولا يمكن تفويته (Black 1996)، وهو الأمر الذي يصعب تحقيقه نسبياً فيما يتعلق بالشراء الالكتروني الذي يتسم بضرورة انتظار المستهلك مدة زمنية للحصول على المنتج ومن ثم لا يستطيع الشراء الالكتروني تلبية الرغبة اللحظية الطارئة للمستهلك، حيث أكدت دراسة Tran et al., (2022) أن العلاقة بين التأثر بالمقارنات الاجتماعية والشراء الاندفاعي العرضي تعتبر ذات طبيعة خاصة، ويرجع ذلك إلى أن الشراء الاندفاعي العرضي ينتج بطبيعته عن المقارنات الاجتماعية المرئية والملموسة أكثر من المقارنات الاجتماعية المبنية على المنشورات والفيديوهات، وهو الأمر الذي يفسر عدم معنوية العلاقة بين التأثر بالمقارنات الاجتماعية والشراء الاندفاعي العرضي عند اختبار الفرضية بالتطبيق على الشراء الالكتروني والذي يتسم بالمنشورات والفيديوهات ولا يتسم بالعرض الملموس والمرئي رؤية واقعية للمنتج.

٣/٩ مناقشة وتفسير نتائج اختبار الفرض الثالث:

ينص الفرض الثالث على أنه " توجد علاقة موجبة معنوية بين تأثر المستهلك بالمقارنة الاجتماعية على مواقع التواصل الاجتماعي وهوس الشراء الاندفاعي لديه"، وقد أسفرت نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط إلى وجود علاقة ارتباط موجبة معنوية بين التأثر بالمقارنة الاجتماعية على مواقع التواصل الاجتماعي وهوس الشراء الاندفاعي لدى المستهلك، حيث فسر التأثر بالمقارنات الاجتماعية نحو (٥%) من التباين في هوس الشراء الاندفاعي لدى أفراد العينة.

ويمكن تفسير هذه النتيجة من جانب أن هوس الشراء الاندفاعي يعد أعلى درجات الشراء الاندفاعي (Ridgeway et al., 2008)، والذي لا يمكن كبح

جماحه حتى مع التعرض للمقارنات الاجتماعية المنشورة أو المتأثرة بالفيديوهات كما هو الحال مع الشراء الاندفاعي العرضي، فهؤلاء المصابون بهوس الشراء الاندفاعي لا يستطيعون التخلي عن ما يرونه من اغراءات تسويقية علاوة على عدم قدرتهم النفسية على تخطي شراء ما يشتهون من منتجات، حيث أشارت دراسة Kukar et al., (2016) إلى أن المستهلكين المصابين بهوس الشراء الاندفاعي يعتبروا أكثر حساسية وأقل قدرة على مقاومة العروض التسويقية على التطبيقات الالكترونية مقارنة بالمصابين بالشراء الاندفاعي العرضي، ويرجع ذلك إلى خوف المصابين بهوس الشراء الاندفاعي من تفويت الفرصة Fear of Missing Out بحسب إدراكهم، وخصوصاً عند شراء منتجات الرفاهية، وتتفق هذه النتيجة ما ورد بنظرية الهوية الذاتية Self–Identity من أن المستهلك يميل بوجه عام إلى عقد مقارنات مع من هم أفضل منه حسب إدراكه، ويسعى دوماً لمحاولة التشابه معهم وملئ الفجوة التي تشعره بالنقص مقارنة بهم (Burnkrant & Cousineau, 1975)، وهو ما يدفعه إلى تبني اتجاهات الإفراط في الإنفاق والشراء (Dittmar, Beattie, & Friese, 1996)، والتي يمكن أن تتطور لتصل إلى هوس الشراء الاندفاعي.

٤/٩ مناقشة وتفسير نتائج اختبار الفرض الرابع:

ينص هذا الفرض على أنه " توجد علاقة موجبة معنوية بين سلوك الشراء الاندفاعي العرضي للمستهلك وإرهاقه من مواقع التواصل الاجتماعي"، وقد أسفرت نتيجة تحليل الانحدار الخطي البسيط عن وجود علاقة ارتباط موجبة معنوية بين سلوك الشراء الاندفاعي العرضي و الإرهاق من مواقع التواصل الاجتماعي، حيث فسر متغير الشراء الاندفاعي العرضي نحو (١٦,٤%) من التباين في الإرهاق من استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لدى أفراد العينة، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت له بعض الدراسات (Bright et al., 2015; Beyens et al., 2016) من أنه هناك ارتباط

معنوي بين سلوكيات الشراء الاندفاعي بوجه عام والارهاق من مواقع التواصل الاجتماعي وكذلك عدداً آخر من الدراسات التي أشارت إلى أن الشراء الاندفاعي عادة ما يعقبه انخفاض في مستوى نشاط المستهلك وعزوفه المؤقت عن مزاولة عملية التفاعل والشراء مرة أخرى (Ravindran et al., 2014; Shin and Shin, 2016; Zhang et al., 2016; Luqman et al., 2017). ويمكن تفسير ذلك من منظور أن الشراء الاندفاعي العرضي لا يعتبر بمثابة سلوك متكرر أو اعتيادي بالنسبة للمستهلك، ومن ثم عندما يقوم به سيشعر حتماً باضطراب نفسي مقترن باتخاذ قرار شرائي غير رشيد، يتبعه مشاعر سلبية غير تقليدية، وبالتبعية سينخفض اقباله على الشراء ولو بشكل مؤقتًا.

٥/٩ مناقشة وتفسير نتائج الفرض الخامس:

ينص الفرض الخامس على أنه" توجد علاقة موجبة معنوية بين هوس الشراء الاندفاعي للمستهلك وإرهاقه من مواقع التواصل الاجتماعي"، وقد أسفر تحليل الانحدار الخطي البسيط عن وجود علاقة ارتباط موجبة معنوية بين هوس الشراء الاندفاعي والإرهاق من مواقع التواصل الاجتماعي، حيث فسر هوس الشراء الاندفاعي نحو (٨٠%) من التباين في الإرهاق من مواقع التواصل الاجتماعي. وبالنظر إلى كبر نسبة التفسير السابق ذكرها يمكن استنتاج أن هوس الشراء الاندفاعي يعد المسبب الرئيسي للإرهاق من مواقع التواصل الاجتماعي، وباقي المسببات الأخرى مجتمعة لن تتجاوز (٢٠%) من التباين في الإرهاق الالكتروني.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل له عدد من الدراسات من أن عدم قدرة المستهلك على السيطرة على سلوك الشراء الاندفاعي المتتابع لديه من مسببات شعوره اللاحق في ما بعد بالذنب والندم (Horvath & Adıgüzel, 2018)، ومن ثم يؤدي ذلك بدوره إلى ميله نحو تجنب التفاعل الاجتماعي مع المستهلكين الآخرين و رجال البيع

على حدٍ سواء لأنه يصنفهم كمحفزات لسلوك الشراء الاندفاعي من منظوره (Kukar–Kinney et al., 2009; Mueller et al., 2010; De Vries et al., 2018)، كما تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة Diez, (2018) من أن سلوك الشراء الاندفاعي بوجه عام يرتبط موجباً مع العديد من السلوكيات السلبية والتي يعتبر الإرهاق الالكتروني واحداً منها، ويمكن تفسير هذه النتيجة من منظور أنه كما ذكر سابقاً من أن المستهلك المصاب بهوس الشراء الاندفاعي يعتبر أقل قدرة على مقاومة الإغراءات التسويقية مقارنة بالمستهلك المصاب بالشراء الاندفاعي العرضي، علاوة على أنه يميل نحو إخفاء مشترياته عن الآخرين لنجنب تصنيفه بالمستهلك المندفع (Mueller et al., 2010). ، ومن ثم يتولد لدى المستهلك المندفع اتجاه سلبي نحو التفاعل والتعامل مع الآخرين، يؤول به إلى مستوى مرتفع من الإنهاك النفسي والإرهاق الإلكتروني.

٦/٩ مناقشة وتفسير نتائج الفرض السادس:

ينص الفرض السادس على أنه " يؤثر سلوك الشراء الاندفاعي العرضي للمستهلك في العلاقة الموجبة بين تأثر المستهلك بالمقارنة الاجتماعية وإرهاقه من مواقع التواصل الاجتماعي"، وقد أسفر التحليل الاحصائي المبدئي للفروض المباشرة عن عدم إمكانية اختبار الفرض السادس والمتمثل في فرض الوساطة لمتغير الشراء الاندفاعي العرضي على علاقة التأثر الاجتماعي بالإرهاق الالكتروني، حيث كانت العلاقة بين المتغير المستقل المتمثل في التأثر بالمقارنات الاجتماعية والمتغير الوسيط المتمثل في الشراء الاندفاعي العرضي علاقة غير معنوية ومن ثم حدث خلل في الشروط الواجب توافرها لاختبار فرض الوساطة.

٧/٩ مناقشة وتفسير نتائج الفرض السابع:

ينص الفرض السابع على أنه" يؤثر هوس الشراء الاندفاعي للمستهلك في العلاقة الموجبة بين تأثر المستهلك بالمقارنة الاجتماعية وإرهاقه من مواقع التواصل الاجتماعي"، وقد أسفرت نتيجة الانحدار الخطي المتعدد عن توافر كافة شروط الوساطة التداخلية لهوس الشراء الاندفاعي في مسار العلاقة بين التأثر بالمقارنات الاجتماعية والارهاق من مواقع التواصل الاجتماعي- وإن كانت وساطة غير كاملة- حيث أن إدخال المتغير الوسيط لم يلغ تأثير المتغير المستقل، بل قلل تأثيره الموجب المباشر والمعنوي على المتغير التابع.

وتتفق هذه النتيجة مع ما ورد في نص نظرية على نظرية (المؤثر – الحالة النفسية – رد الفعل) Stimulus- Organism- Response Model (S-O-R)، والذي ينص على أن العديد من المؤثرات البيئية الخارجية يؤثر بدوره على الحالة النفسية للفرد مؤدياً إلى تحفيز ردود أفعال سلوكية لدية (Mehrabian & Russell, 1974). ومن ثم يمكن اعتبار المقارنات الاجتماعية على وسائل التواصل الاجتماعي أحد المؤثرات الخارجية التي من شأنها التأثير سلبياً على الحالة النفسية للمستهلك مما يترتب عليه حدوث سلوك الشراء الاندفاعي لديه وما يتبعه من إرهاق من استخدام تلك المواقع في ما بعد.

١٠/ دلالات الدراسة:

أسفرت مناقشة نتائج الدراسة عن وجود بعض الدلالات على مستوى النظرية والتطبيق، كما يتضح مما يلي:

١/١٠ على مستوى النظرية:

شاركت هذه الدراسة بعدد من الدلالات النظرية المتمثلة في تسليط الضوء على الجانب السلبي لمواقع التواصل الاجتماعي وما تسببه من ضغوط نفسية على

المستهلك والمتمثل في دراسة ظاهرة الإرهاق من مواقع التواصل الاجتماعي، وذلك على عكس العديد من الدراسات التي ركزت على الجوانب الإيجابية فقط من هذه المواقع (Hau & Kim, 2011; Tang et al., 2012).

علاوة على تركيز الدراسات السابقة على الضغوط الاجتماعية المتمثلة في الافراط في التفاعل الاجتماعي، وضغط المعلومات الاجتماعية، والمراقبة الاجتماعية للآخرين(Cramer et al., 2016)، ساهمت هذه الدراسة في إثراء الجانب النظري عن طريق التركيز على الضغوط الاجتماعية المتمثلة في التأثر بالمقارنات الاجتماعية.

٢/١٠ على مستوى التطبيق:

من خلال النتائج التي أسفرتها هذه الدراسة يتضح عدداً من الدلالات التطبيقية المتمثلة في ضرورة سعي القائمين على إعدادات مواقع التواصل الاجتماعي في البحث عن استراتيجات تقليص للنشاط الاجتماعي على هذه المواقع، منها على سبيل المثال: اعداد خاصية تمنع الاطلاع على منشورات الآخرين الموجودة منذ مدة أقدم من ثلاثة أيام، وكذلك إعداد خاصية يمكن من خلالها أن يتحكم الفرد في عدم إظهار التحديثات التي تحدث لدى غيره من الأصدقاء، وأخيراً من الممكن تطوير مواقع تواصل اجتماعي تتسم بالبساطة وعدم التعقيد والتي من سماتها عدم وجود خواص تعزز التفاعل الاجتماعي المفرط، ومن ثم يمكن للمستهلكين الراغبون في حياة بسيطة تتسم بعدم الإنهاك النفسي أن يتواجدوا على مثل هذه المواقع. وبالنسبة للشركات فمن المهم أن لا تفرط في تكرار ما تقدمه من محتوى إعلاني على هذه المواقع حتى لا يصاب المستهلك بالنفور منها.

١١/ آفاق مستقبلية:

- اعتمدت الدراسة الحالية على التصميم المقطعي من خلال قياس المتغيرات مرة واحدة، ومن ثم يمكن دراسة هذه الظاهرة بالاعتماد على الدراسات الطولية للوصول إلى نتائج أكثر عمقاً.
- طبقت هذه الدراسة على البيئة المصرية فقط، ومن ثم من الممكن أن تسفر الدراسة عن نتائج مختلفة إذا ما طبقت على بيئة ثقافية مغايرة، حيث أن اختلاف الإطار الثقافي للمجتمع يمكنه أن يغير من دلالة التأثر بالمقارنات الاجتماعية (Song et al ., 2019).
- اعتمدت هذه الدراسة على فئة الشباب الجامعيين ولم تركز على باقي الفئات والتي من الممكن أن تسفر التطبيق عليها عن نتائج جديدة.
- لم تتطرق الدراسة الحالية للصفات الشخصية مثل الثقة في الذات وضبط الذات وغيرها كمؤثرات على مدى تأثرهم بالمقارنات الاجتماعية، وهو الامر الذي يعتبر مجالاً خصباً للدراسات المستقبلية.

١٢/ المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

بازرعة، محمود صادق "(1989) (***بحوث التسويق للتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات التسويقية***) "ط٦؛ القاهرة: دار النهضة العربية.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Attiq, S. (2015). Attention to Social Comparison Information and Compulsive Buying Behavior: An SOR Analysis. *Journal of Behavioural Sciences*, *25*(1).

Bagozzi, R. P., Yi, Y., & Phillips, L. W. (1991). Assessing construct validity in organizational research. *Administrative science quarterly*, 421-458.

Baker, A. M., Moschis, G. P., Rigdon, E. E., & Fatt, C. K. (2016). Linking family structure to impulse- control and obsessive–compulsive buying. *Journal of Consumer Behaviour*, *15*(4), 291-302.

Baron, R.M., and Kenney, D.A. (1986). The Moderator-Mediator Variable Distinction in Social Psychological Research: Conceptual, Strategic and Statistical Considerations, Journal of Personality and Social Psychology,51(6), 1173-1182.

Bearden, W. O., & Rose, R. L. (1990). Attention to social comparison information: An individual difference factor affecting consumer conformity. *Journal of Consumer Research*, *16*(4), 461-471.

Benson, A. L. (Ed.). (2000). *I shop, therefore I am: Compulsive buying and the search for self*. Jason Aronson.

Beyens, I., Frison, E., & Eggermont, S. (2016). "I don't want to miss a thing": Adolescents' fear of missing out and its relationship to adolescents' social needs, Facebook use, and Facebook related stress. *Computers in Human Behavior*, *64*, 1-8.

Black, D. W. (1996). Compulsive buying: a review. *The Journal of clinical psychiatry*.

Black, D. W. (2007). A review of compulsive buying disorder. *World Psychiatry*, *6*(1), 14.

Brandenberg, G., Ozimek, P., Bierhoff, H. W., & Janker, C. (2019). The relation between use intensity of private and professional SNS, social comparison, self-esteem, and depressive tendencies in the light of self-regulation. *Behaviour & Information Technology*, *38*(6), 578-591.

Bright, L. F., & Logan, K. (2018). Is my fear of missing out (FOMO) causing fatigue? Advertising, social media fatigue, and the implications for consumers and brands. *Internet Research*, *28*(5), 1213-1227.

Bright, L. F., Kleiser, S. B., & Grau, S. L. (2015). Too much Facebook? An exploratory examination of social media fatigue. *Computers in Human Behavior*, *44*, 148-155.

Burnkrant, R. E., & Cousineau, A. (1975). Informational and normative social influence in buyer behavior. *Journal of Consumer research*, *2*(3), 206-215.

Cao, X., & Sun, J. (2018). Exploring the effect of overload on the discontinuous intention of social media users: An SOR perspective. *Computers in human behavior*, *81*, 10-18.

Cao, X., & Yu, L. (2019). Exploring the influence of excessive social media use at work: A three-dimension usage perspective. *International Journal of Information Management*, *46*, 83-92.

Choi, S. B., & Lim, M. S. (2016). Effects of social and technology overload on psychological well-being in young South Korean adults: The mediatory role of social network service addiction. *Computers in Human Behavior*, *61*, 245-254.

Choi, Y. M., Lee, D. G., & Lee, H. K. (2014). The effect of self-compassion on emotions when experiencing a sense of inferiority across comparison situations. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, *114*, 949-953.

Christenson, G. A., Faber, R. J., De Zwaan, M., Raymond, N. C., Specker, S. M., Ekern, M. D., ... & Eckert, E. D. (1994). Compulsive buying: descriptive characteristics and psychiatric comorbidity. *The Journal of clinical psychiatry*.

Cramer, E. M., Song, H., & Drent, A. M. (2016). Social comparison on Facebook: Motivation, affective consequences, self-esteem, and Facebook fatigue. *Computers in Human Behavior*, *64*, 739-746.

Curran, P. J., West, S. G., & Finch, J. F. (1996). The robustness of test statistics to nonnormality and specification error in confirmatory factor analysis. *Psychological methods*, *1*(1), 16.

d'Astous, A. (1990). An inquiry into the compulsive side of "normal" consumers. *Journal of consumer policy*, *13*(1), 15-31.

De Vaus, D. (2002). *Analyzing social science data: 50 key problems in data analysis*. sage.

de Vries, Y. A., Roest, A. M., Burgerhof, J. G., & de Jonge, P. (2018). Initial severity and antidepressant efficacy for anxiety disorders, obsessive- compulsive disorder, and posttraumatic stress disorder: An individual patient data meta- analysis. *Depression and anxiety*, *35*(6), 515-522.

DeLegge, A., & Wangler, H. (2017). Is this the end for Facebook? A mathematical analysis. *Applied Mathematics and Computation*, *305*, 364-380.

Dell'Osso, B., Altamura, A. C., Allen, A., & Hollander, E. (2005). Brain stimulation techniques in the treatment of obsessive-compulsive disorder: current and future directions. *CNS spectrums*, *10*(12), 966-979.

Denti, Leif, Isak Barbopuolos, Ida Nilsson, Linda Holmberg, Magdalena Thulin, Malin Wendeblad, Lisa Andén, and Emelie Davidsson. "Sweden's largest Facebook study." (2012).

Dhir, A., Kaur, P., Chen, S., & Pallesen, S. (2019). Antecedents and consequences of social media fatigue. *International Journal of Information Management*, *48*, 193-202.

Dhir, A., Yossatorn, Y., Kaur, P., & Chen, S. (2018). Online social media fatigue and psychological wellbeing—A study of compulsive use, fear of missing out, fatigue, anxiety and depression. *International Journal of Information Management*, *40*, 141-152.

Díez, D., Aragay, N., Soms, M., Prat, G., Bonet, P., & Casas, M. (2018). Women with compulsive buying or gambling disorder: Similar profiles for different behavioural addictions. *Comprehensive Psychiatry*, *87*, 95-99.

Dittmar, H. (2005). Compulsive buying–a growing concern? An examination of gender, age, and endorsement of materialistic values as predictors. *British journal of psychology*, *96*(4), 467-491.

Dittmar, H., & Drury, J. (2000). Self-image–is it in the bag? A qualitative comparison between "ordinary" and "excessive" consumers. *Journal of economic psychology*, *21*(2), 109-142.

Dittmar, H., Beattie, J., & Friese, S. (1996). Objects, decision considerations and self-image in men's and women's impulse purchases. *Acta psychologica*, *93*(1-3), 187-206.

Dittmar, H., Long, K., & Bond, R. (2007). When a better self is only a button click away: Associations between materialistic values, emotional and identity-related buying motives, and compulsive buying tendency online. *Journal of social and clinical psychology*, *26*(3), 334.

Dittmar, H., Long, K., & Meek, R. (2004). Buying on the Internet: Gender differences in on-line and conventional buying motivations. *Sex roles*, *50*(5), 423-444.

Duggan, M., Ellison, N. B., Lampe, C., Lenhart, A., & Madden, M. (2015). Demographics of key social networking platforms. *Pew Research Center*, *9*.

Eccles, J. S., & Wigfield, A. (2002). Motivational beliefs, values, and goals. *Annual review of psychology*, *53*(1), 109-132.

Faber, R. J., & O'guinn, T. C. (1992). A clinical screener for compulsive buying. *Journal of consumer Research*, *19*(3), 459-469.

Festinger, L. (1954). A theory of social comparison processes. *Human relations*, *7*(2), 117-140.

Floh, A., & Madlberger, M. (2013). The role of atmospheric cues in online impulse-buying behavior. *Electronic Commerce Research and Applications*, *12*(6), 425-439.

Fox, J., & Vendemia, M. A. (2016). Selective self-presentation and social comparison through photographs on social networking sites. *Cyberpsychology, behavior, and social networking*, *19*(10), 593-600.

Freudenberger, H. J. (1974). Staff burn- out. *Journal of social issues*, *30*(1), 159-165.

Frison, E., & Eggermont, S. (2016). Exploring the relationships between different types of Facebook use, perceived online social support, and adolescents' depressed mood. *Social Science Computer Review*, *34*(2), 153-171.

Gärtner, F. R., Nieuwenhuijsen, K., van Dijk, F. J., & Sluiter, J. K. (2010). The impact of common mental disorders on the work functioning of nurses and allied health professionals: a systematic review. *International journal of nursing studies*, *47*(8), 1047-1061. Gonzales, A. L., & Hancock, J. T. (2011). Mirror, mirror on my Facebook wall: Effects of exposure to Facebook on self-esteem. *Cyberpsychology, behavior, and social networking*, *14*(1-2), 79-83.

Hair, J. R., Hult, J. F., Ringle, G. T. M., & Sarstedt, M. (2016). A primer on partial least squares structural equation modelling (PLS-SEM). Thousand Oaks: Sage Publications.

Hardy, G. E., Shapiro, D. A., & Borrill, C. S. (1997). Fatigue in the workforce of National Health Service Trusts: levels of symptomatology and links with minor psychiatric disorder, demographic, occupational and work role factors. *Journal of psychosomatic research*, *43*(1), 83-92.*NBC News*, *28*.

He, H., Kukar-Kinney, M., & Ridgway, N. M. (2018). Compulsive buying in China: Measurement, prevalence, and online drivers. *Journal of Business Research*, *91*, 28-39.

Hollander, E., & Allen, A. (2006). Is compulsive buying a real disorder, and is it really compulsive?. *American Journal of Psychiatry*, *163*(10), 1670-1672.

Holt, D. B., Quelch, J. A., & Taylor, E. L. (2004). How global brands compete. *Harvard business review*, *82*(9), 68-75.

Horváth, C., & Adıgüzel, F. (2018). Shopping enjoyment to the extreme: Hedonic shopping motivations and compulsive buying in developed and emerging markets. *Journal of Business Research*, *86*, 300-310.

Hostler, R. E., Yoon, V. Y., Guo, Z., Guimaraes, T., & Forgionne, G. (2011). Assessing the impact of recommender agents on on-line consumer unplanned purchase behavior. *Information & Management*, *48*(8), 336-343.

Japutra, A., & Song, Z. (2020). Mindsets, shopping motivations and compulsive buying: Insights from China. *Journal of consumer behaviour*, *19*(5), 423-437.

Kleemans, M., Daalmans, S., Carbaat, I., & Anschütz, D. (2018). Picture perfect: The direct effect of manipulated Instagram photos on body image in adolescent girls. *Media Psychology*, *21*(1), 93-110.

Kukar-Kinney, M., Ridgway, N. M., & Monroe, K. B. (2009). The relationship between consumers' tendencies to buy compulsively and their motivations to shop and buy on the Internet. *Journal of Retailing*, *85*(3), 298-307.

Kukar-Kinney, M., Ridgway, N. M., & Monroe, K. B. (2012). The role of price in the behavior and purchase decisions of compulsive buyers. *Journal of Retailing*, *88*(1), 63-71.

Kukar-Kinney, M., Scheinbaum, A. C., & Schaefers, T. (2016). Compulsive buying in online daily deal settings: An investigation of motivations and contextual elements. *Journal of business research*, *69*(2), 691-699.

Lee, J. Y., Chung, Y. C., Song, J. H., Lee, Y. H., Kim, J. M., Shin, I. S., ... & Kim, S. W. (2018). Contribution of stress and coping strategies to problematic Internet use in patients with schizophrenia spectrum disorders. *Comprehensive Psychiatry*, *87*, 89-94.

Lejoyeux, M., Tassain, V., Solomon, J., & Ades, J. (1997). Study of compulsive buying in depressed patients. *Journal of Clinical Psychiatry*, *58*(4), 169-173.

Li, J., Cao, Q., Hu, X., & Guo, Y. (2016). The effect of materialism on online compulsive buying: mediating role of self-control. *Chin. J. Clin. Psychol*, *24*, 338-340.

Lim, M. S., & Choi, S. B. (2017). Stress caused by social media network applications and user responses. *Multimedia Tools and Applications*, *76*(17), 17685-17698.

Logan, K., Bright, L. F., & Grau, S. L. (2018). "Unfriend me, please!": Social media fatigue and the theory of rational choice. *Journal of Marketing Theory and Practice*, *26*(4), 357-367.

Luqman, A., Cao, X., Ali, A., Masood, A., & Yu, L. (2017). Empirical investigation of Facebook discontinues usage intentions based on SOR paradigm. *Computers in Human Behavior*, *70*, 544-555.

Maier, C., Laumer, S., Weinert, C., & Weitzel, T. (2015). The effects of technostress and switching stress on discontinued use of social networking services: a study of Facebook use. *Information Systems Journal*, *25*(3), 275-308.

Malik, A., Dhir, A., Kaur, P., & Johri, A. (2020). Correlates of social media fatigue and academic performance decrement: a large cross-sectional study. *Information Technology & People*.

Mehrabian, A., & Russell, J. A. (1974). The basic emotional impact of environments. *Perceptual and motor skills*, *38*(1), 283-301.

Monahan, J., & Steadman, H. J. (Eds.). (1996). Violence and mental disorder: Developments in risk assessment.

Mueller, S., & Szolnoki, G. (2010). The relative influence of packaging, labelling, branding and sensory attributes on liking and purchase intent: Consumers differ in their responsiveness. *Food quality and preference*, *21*(7), 774-783.

Müller, A., Mitchell, J. E., & de Zwaan, M. (2015). Compulsive buying. *The American Journal on Addictions*, *24*(2), 132-137.

Niu, G., Yao, L., Tian, Y., Sun, X., & Zhou, Z. (2020). Information overload and the intention to reduce SNS usage: the mediating roles of negative social comparison and fatigue. *Current Psychology*, 1-8.

Niu, G., Yao, L., Tian, Y., Sun, X., & Zhou, Z. (2020). Information overload and the intention to reduce SNS usage: the mediating roles of negative social comparison and fatigue. *Current Psychology*, 1-8.

Oghuma, A. P., Libaque-Saenz, C. F., Wong, S. F., & Chang, Y. (2016). An expectation-confirmation model of continuance intention to use mobile instant messaging. *Telematics and Informatics*, *33*(1), 34-47.

Ong, A. D., Bergeman, C. S., Bisconti, T. L., & Wallace, K. A. (2006). Psychological resilience, positive emotions, and successful adaptation to stress in later life. *Journal of personality and social psychology*, *91*(4), 730.

Park, E. J., Kim, E. Y., Funches, V. M., & Foxx, W. (2012). Apparel product attributes, web browsing, and e-impulse buying on shopping websites. *Journal of Business Research*, *65*(11), 1583-1589.

Ravindran, T., Yeow Kuan, A. C., & Hoe Lian, D. G. (2014). Antecedents and effects of social network fatigue. *Journal of the Association for Information Science and Technology*, *65*(11), 2306-2320.

Ridgway, N. M., Kukar-Kinney, M., & Monroe, K. B. (2008). An expanded conceptualization and a new measure of compulsive buying. *Journal of consumer Research*, *35*(4), 622-639.

Shin, J. and Shin, M. (2016), "To Be connected or not to Be connected? mobile messenger overload, fatigue, and mobile shunning", Cyberpsychology, Behavior, and Social Networking, 19. (10), 579-586.

Sohn, H., Lim, H. J., & Yang, S. (2015). A fatigue crack detection methodology. In *Smart Sensors for Health and Environment Monitoring* (pp. 233-253). Springer, Dordrecht.

Subbaraman, N. (2013). Smartphone users check Facebook 14 times a day, study says.

Sullivan, G. M., & Feinn, R. (2012). Using effect size—or why the P value is not enough. *Journal of graduate medical education*, *4*(3), 279-282.

Summers, T. A., & Hebert, P. R. (2001). Shedding some light on store atmospherics: influence of illumination on consumer behavior. *Journal of business research*, *54*(2), 145-150.

Technopedia. (2011). Definition of social media fatigue. *Online—Accessed on 9th October 2017*.

Tran, V. D. (2022). Consumer impulse buying behavior: the role of confidence as moderating effect. *Heliyon*, e09672.

Tull, D. (1987). S. and Hawkins, D.

Turel, O. (2015). Quitting the use of a habituated hedonic information system: a theoretical model and empirical examination of Facebook users. *European Journal of Information Systems*, *24*(4), 431-446.

Turula, T. (2017), "YouTube co-founder: social media fatigue is coming — so block out your feed to make an impact - business Insider Nordic, "available at: youtubes-co-founder-social-media-fatigue-is-coming-2017-1

Valence, G., d'Astous, A., & Fortier, L. (1988). Compulsive buying: Concept and measurement. *Journal of consumer policy*, *11*(4), 419-433.

Workman, L. (2010). Compulsive buying: a theoretical framework. *The Journal of Business Inquiry*, *9*(1), 89-126.

Wu, Z., Shen, C., & Van Den Hengel, A. (2019). Wider or deeper: Revisiting the resnet model for visual recognition. *Pattern Recognition*, *90*, 119-133.

Xiao, L., Mou, J., & Huang, L. (2019). Exploring the antecedents of social network service fatigue: a socio-technical perspective. *Industrial Management & Data Systems*, *119*(9), 2006-2032.

Zhang, K. Z., Xu, H., Zhao, S., & Yu, Y. (2018). Online reviews and impulse buying behavior: the role of browsing and impulsiveness. *Internet Research*.

Zhang, S., Zhao, L., Lu, Y., & Yang, J. (2016). Do you get tired of socializing? An empirical explanation of discontinuous usage behaviour in social network services. *Information & Management*, *53*(7), 904-914.

Zheng, Y., Yang, X., Zhou, R., Niu, G., Liu, Q., & Zhou, Z. (2020). Upward social comparison and state anxiety as mediators between passive social network site usage and online compulsive buying among women. *Addictive Behaviors*, *111*, 106569.

أثر البيانات الضخمة وحجم منشأة المراجعة على جودة التقارير المالية وتأخر إصدار تقرير المراجعة "دليل من البنوك المصرية"

د محمود موسي عبد العال متولي *

د محمد سعد أحمد حسين **

* **د محمود موسي عبد العال متولي**: أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية.
Email: Mahmoud.mousa81@gmail.com

** **د محمد سعد أحمد حسين**: مدرس المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة – جامعة الاسكندرية.
Email: moh.saad@alexu.edu.eg

ملخص البحث

استهدف البحث دراسة واختبار أثر كلا من استخدام البنوك المصرية للبيانات الضخمة وتحليلاتها بالإضافة لحجم منشأة المراجعة على تحسين جودة التقارير المالية سواء كان ذلك مرتبط بالقيمة الملائمة للمعلومات المتضمنة بتلك التقارير أو بتوقيت التقرير عنها والذي يرتبط بالفترة اللازمة لإصدار مراقب الحسابات لتقرير المراجعة.

وقد توصل الباحثان **فى ظل التحليل الأساسى** الي وجود علاقة سلبية معنوية بين توسع البنوك المصرية فى استخدام البيانات الضخمة وتحليلاتها من ناحية وجودة التقارير المالية من ناحية أخرى. بالإضافة لوجود علاقة إيجابية معنوية بين حجم منشأة المراجعة وجودة التقارير المالية. كما وجدت تأثيرات إيجابية بشأن جودة التقارير المالية للبنوك المصرية التى تتوسع فى استخدام البيانات الضخمة وتحليلاتها وفى نفس الوقت يتم مراجعة تقاريرها المالية بواسطة منشآت المراجعة الكبرى، وبما يشير إلى وجود تأثير إيجابى للتفاعل بينهما. كما أسفرت النتائج عن وجود علاقة إيجابية ولكنها أقل معنوية بين التوسع فى استخدام البيانات الضخمة وتحليلاتها وتأخر اصدار تقرير المراجعة. بالإضافة لوجود علاقة إيجابية معنوية بين حجم منشأة المراجعة وتأخر اصدار تقرير المراجعة. وباختبار أثر التفاعل بين التوسع فى استخدام البيانات الضخمة وتحليلاتها وحجم منشأة المراجعة كمتغير مستقل على فترة تأخر اصدار تقرير المراجعة كمتغير تابع، فقد ظهرت العلاقة بينهما كعلاقة سلبية معنوية.

وأخيرًا، فقد أظهرت نتائج **التحليل الإضافي**، أن خصائص عميل المراجعة هى الأكثر تأثيرًا على الفترة اللازمة للانتهاء من عملية المراجعة واصدار التقرير. إذ تفيد النتائج بصورة ضمنية إلى احتمال وجود ضغوط من قبل عملاء المراجعة الأكبر حجمًا، والمقيدين فى سوق الأوراق المالية، ويحققون أداء مالى أعلى على مراقبى الحسابات للانتهاء من عملية المراجعة بصورة أسرع حيث ظهرت العلاقة بينهما من ناحية وتأخر اصدار تقرير المراجعة من ناحية أخرى كعلاقة سلبية معنوية.

الكلمات المفتاحية: البيانات الضخمة، حجم منشأة المراجعة، جودة التقارير المالية، تأخر إصدار تقرير المراجعة.

Abstract

The research aimed to study and test the impact of Egyptian banks' use of big data and their analyzes, and audit firm size on improving financial reports quality, whether that is related to the appropriate value of the information contained in those reports or the timing of the report on them, which is related to the period required for the auditor to issue the audit report.

The results of fundamental analysis concluded that there is a significant negative relationship between the expansion of Egyptian banks in the use of big data and its analyzes and financial reports quality. In addition to the existence of a positive significant relationship between audit firm size and financial reports quality. It also found positive effects on financial reports quality of Egyptian banks, which are expanding in the use of big data and its analyzes, and at the same time, their financial reports are reviewed by major auditing firm. The results also showed a positive, but less significant, relationship between the expansion of the use of big data and its analyzes and audit report lag. In addition to the existence of a positive and moral relationship between audit firm size and audit report lag.

Finally, the results of the additional analysis showed that the characteristics of the audit client are the most impact on the period required to complete the audit process and issue the report. The results implicitly indicate the possibility of pressure from the larger audit clients, who are registered in the stock market, and achieve higher financial performance on the auditors to complete the audit process faster, as a significant negative relationship emerged between them and audit repot lag.

Keywords: big data, audit firm size, financial reports quality, audit report lag.

١ –مقدمة

فرضت بيئة الأعمال غير المؤكدة والمتغيرة دومًا على الشركات ضرورة البحث باستمرار عن الفرص والتهديدات واتخاذ قرارات سريعًا اعتمادًا على البيانات المتاحة لديها (Jeble et al., 2018). ولذلك انتجت التطورات التكنولوجية السريعة والمتلاحقة فى مجال تكنولوجيا المعلومات العديد من التقنيات الهامة، منهـا: الذكاء الصنـاعى (Artificial Intelligence)، والمحـاسبة السحـابية (Cloud based Accounting)، وانترنت الأشياء (Internet of things)، وغيرها.

ونتيجة لتلك التقنيات أصبح من الممكن الحصول على البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات بسرعة كبيرة (Hermann et al., 2016). حيث تتوافر كمية هائلة من البيانات يتم الحصول عليها من مصادر مختلفة وتتنوع اشكالها، ويستخدم مصطلح **البيانات الضخمة (Big Data)** لوصف هذه الظاهرة فى العالم الرقمى (et al., 2016; Almada-Lobo, 2015 Wu). ونتيجة للتزايد المستمر فى كمية البيانات الضخمة والتنوع الشديد بها أصبح من الضرورى توافر أدوات لمعالجة تلك البيانات والاستفادة منها فى اتخاذ القرارات، وهو ما يطلق عليه **تحليلات البيانات الضخمة (Big Data Analytics)** (Sánchez and Ramos, 2019).

وفى ضوء تلك المستجدات أدركت العديد من الشركات الأهمية المتزايدة لاستخدام البيانات الضخمة وتحليلاتها فى عملياتها، وأن استخدام تقنيات البيانات الضخمة وتحليلاتها يعد أحد العوامل الأساسية لنجاح الشركة، حيث يساعد ذلك فى انتاج مجموعة متنوعة من المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات (Nagy et al., 2018 ; Rahayu and Day, 2015). ومن **منظور محاسبى** يؤكد البعض على أن التوسع فى استخدام البيانات الضخمة وتحليلاتها من شأنه دعم الأهداف الوظيفية للمحاسبة بشقيها القياس والإفصاح المحاسبى، والذى بدوره سيحدث تأثيرًا كبيرًا على عملية اعداد ونشر التقارير المالية. هذا بالإضافة إلى دور تلك البيانات الضخمة فى الحد من عدم تماثل المعلومات كأحد الاثار الإيجابية الناتجة عن زيادة حجم ونوعية المعلومات المفصح عنها فى التقارير المالية المقدمة لأصحاب المصالح (e.g. Warren et al., 2015; Prokofieva, 2015).

وفى السياق ذاته، لم تكن **مهنة المراجعة**[1] بمعزل عن التطورات التى شهدتها بيئة انتاج ونشر التقارير المالية. وباتت البيانات الضخمة توفر صورة واضحة لكل ما تقوم به الشركة من عمليات. وأصبح ذلك يمثل تحديًا كبيرًا لمراقبى الحسابات للقيام بتحليل وتقييم تلك البيانات خلال فترة زمنية محددة، وظهرت الحاجة إلى ضرورة تغيير الطرق التقليدية فى المراجعة (Rusmin and Evans, 2017)، وبما يشير إلى أهمية قيام مراقبى الحسابات باستخدام تحليلات البيانات (Data Analytics) لتحليل ومعالجة البيانات الضخمة المتاحة لدى عميل المراجعة لتصبح أكثر فائدة؛ مما يساعده على القيام بعمله وإصدار الحكم المهنى المناسب فى أسرع وقت ممكن. ولذلك كان

[1] يستخدم لفظ مهنة المراجعة ومهنة المحاسبة كمترادفين بالبحث.

يتعين على الباحثين دراسة واختبار تبعات توسع الشركات فى استخدام البيانات الضخمة وتحليلاتها وتحديدًا فيما يتعلق بجودة التقارير المالية سواء كان ذلك متعلقًا بجودة ما تحتويه تلك التقارير من معلومات، أو بتوقيت الإفصاح عنها والذى يكون مرهون بالفترة اللازمة لانتهاء عملية المراجعة واصدار تقرير المراجعة. إذ يؤدى التأخر فى اصدار تقرير المراجعة حتمًا إلى التأخر فى اصدار التقارير المالية وهو ما يؤدى إلى عدم حصول متخذى القرارات على المعلومات فى التوقيت المناسب وبالتالى التأثير سلبًا على قيمة تلك المعلومات (Dao and Pham, 2014; Putra et al., 2018). ونتيجة لذلك زادت أهمية تخفيض الفترة اللازمة لاصدار تقرير المراجعة نتيجة لحاجة أصحاب المصالح إلى المعلومات المتضمنة فى التقارير المالية فى التوقيت المناسب والحد من عدم تماثل المعلومات قدر الأمكان.

ومن منظور آخر، يعكس قدرة مراقبى الحسابات على الاستفادة من التكنولوجيا المتاحة، يمكن القول بأن التغيرات الجذرية التى شهدتها بيئة انتاج ونشر التقارير المالية كان لها عظم الأثر على عملية المراجعة في كافة مراحلها، حيث يتجه مراقبو الحسابات إلى الاعتماد بصورة أكبر على أدلة الإثبات الإلكترونية، فضلاً عن امتلاكهم أدوات جديدة لاستخراج البيانات وتحليلها، مما يسمح لهم بالتنقيب فى مجموعات كبيرة من البيانات وإجراء تحليلات أكثر تعقيدًا (Balios et al., 2020). وبالتالى فأن قدرة مراقبى الحسابات على الاستفادة من البيانات الضخمة الموجودة لدى عميل المراجعة تستند إلى ما يمتلكه مراقب الحسابات من قدرات وإمكانيات مادية وبشرية وتكنولوجيا ولذلك كان لابد من أن يأخذ الباحثين فى الاعتبار حجم منشأة المراجعة كمحدد جوهرى للاستفادة من الأدوات التكنولوجية المتاحة والتى اعتبره البعض بمثابة مقياس ملائم لجودة عملية المراجعة وجودة منتجها النهائى (Campa, 2013; Eshleman and Guo, 2014; Che et al., 2020). وبالتالى يعتقد الباحثان بوجود أثر تفاعلى محتمل بين توسع عميل المراجعة فى استخدام البيانات الضخمة وحجم منشأة المراجعة من ناحية وكلٍ من جودة التقارير المالية وتوقيت اصدار تقرير المراجعة من ناحية أخرى.

وعلى صعيدٍ آخر، يعد **القطاع المصرفى** من أهم وأكثر القطاعات استثمارًا فى مجال البيانات الضخمة وتحليلاتها؛ وذلك لاهميتها الكبيرة فى تحسين العمليات الداخلية والحصول على فهم أفضل للكثير من الجوانب المتعلقة بالعملاء وتلبية احتياجاتهم بصورة فعالة، وتسويق الخدمات المتغيرة التى

أسفرت عنها التطورات التكنولوجية المتلاحقة فى بيئة الأعمال (Liu et al., 2020; Rakhman et al., 2019). إذ أن البيانات الضخمة تمكن البنوك من الحصول على فهم أعم وأشمل عن العملاء وحجم انفاقهم وطبيعة هذا الانفاق، ومن ثمَّ يكون لذلك دورًا هامًا فى التنبؤ باحتياجاتهم ورغباتهم المستقبلية؛ وهذا بدوره يعزز من القدرة التنافسية للبنوك ويحسن من أدائها. ولذلك أصبحت دراسة واختبار تبعات توسع البنوك فى استخدام البيانات الضخمة وتحليلاتها بمثابة أمرًا مهمًا، وذلك فى ضوء اتجاهات بحثية متنوعة.

وفى ضوء ما سبق تكمن **مشكلة البحث** فى محاولة نظريًا وعمليًا على التساؤلات البحثية التالية:

- **هل يؤثر توسع عميل المراجعة فى استخدام البيانات الضخمة وتحليلاتها على كلٍ من جودة التقارير المالية وتأخر اصدار تقرير المراجعة؟**
- **هل يؤثر حجم منشأة المراجعة على كلٍ من جودة التقارير المالية وتأخر اصدار تقرير المراجعة؟**
- **هل يؤثر التفاعل بين توسع عميل المراجعة فى استخدام البيانات الضخمة وتحليلاتها وحجم منشأة المراجعة معًا على جودة التقارير المالية وتأخر اصدار تقرير المراجعة؟**

ومن خلال الإجابة على التساؤلات البحثية يحقق البحث **أهدافه ودوافعه**، والمتمثلة فى الاختبار العملى لأثر كلٍ من التوسع فى استخدام البيانات الضخمة وتحليلاتها، وحجم منشأة المراجعة، والأثر التفاعلى بينهما من ناحية، وجودة التقارير المالية وتأخر تقرير المراجعة من ناحية أخرى. وعلى أن يتم اختبار ذلك تجريبيًا باستخدام البيانات الفعلية لعينة من البنوك العاملة فى مصر والمسجلة لدى البنك المركزى المصرى وخاضعة لإشرافه، وذلك عن الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٠.

وتتبع **أهمية البحث من الناحية الأكاديمية**؛ لكونه يعد امتدادًا للبحوث المحاسبية التى تتناول تبعات التوسع فى استخدام البيانات الضخمة وتحليلاتها على الوظيفة المحاسبية وانعكاسات ذلك على جودة ووقتية التقارير المالية. بالإضافة لذلك يتناول البحث بالاختبار العلاقة بين اثنين من أهم المتغيرات التى تناولتهما الدراسات السابقة كمؤشرات لجودة المراجعة وهما: حجم منشأة المراجعة وجودة التقارير المالية. كما يستمد البحث أهميته الأكاديمية لكون يتناول بالاختبار التجريبى العلاقات السابق ذكرها بالتطبيق على عينة من البنوك المصرية؛ حيث تتصف البحوث التى أجريت فى هذا الصدد بالندرة النسبية، وخاصة فى البيئة المصرية. كما تتبع **أهمية البحث عمليًا**، فى أنه يقدم أدلة تحليلية بشأن أهمية أن يأخذ مراقبوا الحسابات فى الاعتبار التغيرات التكنولوجية التى

شهدتها بيئة انتاج ونشر التقارير المالية، مع التأكيد على أهمية تطوير أساليب وتقنيات تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة بصورة تجعلها أكثر توافقًا مع متغيرات بيئة الأعمال؛ وبما يؤدى فى النهاية إلى تحسين جودة التقارير المالية، وتخفيض فترة إصدار تقرير المراجعة.

وبالرغم من كثرة دوافع البحث، والتى من أهمها تضييق الفجوة البحثية فى هذا المجال؛ إلا أن من **حدود البحث** اقتصاره على اختبار العلاقات محل الدراسة باستخدام البيانات الفعلية لعينة من البنوك العاملة فى مصر دون غيرها من الشركات المالية أو غير المالية الأخرى. كما يقتصر البحث على اختبار العلاقات محل الدراسة فى سياق مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة فقط. كما تقتصر الحدود الزمنية للبحث على الفترة المالية من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٠. وقد اقتصرت الدراسة على فترة محدودة نسبيًا وهى الفترة التى شهدت استقرار فى سعر الفائدة فى البنوك المصرية من ناحية، وهى نفسها الفترة التى التى شهدت نموًا متزايدًا فى اتجاه البنوك نحو استخدام البيانات الضخمة وتحليلاتها بصورة موسعة.

وحتى يتم تحقيق أهداف البحث والإجابة على تساؤلاته، وفى ضوء حدوده، سيتم تنظيم البحث لتشمل الأقسام من **الثانى وحتى الرابع** الإطار النظرى والذي يتضمن أثر البيانات الضخمة وحجم منشأة المراجعة والتفاعل بينهما، على كلٍ من جودة التقارير المالية وتأخر تقرير المراجعة، مع التركيز على القطاع المصرفى، وعلى أن تنتهى الدراسة التحليلية إلى اشتقاق فروض البحث. بينما يتناول **القسم الخامس**، منهجية البحث، حيث يقدم الباحثان من خلاله وصفًا لمجتمع وعينة الدراسة، بالإضافة إلى النماذج والأساليب الاحصائية المستخدمة، وكيفية قياس المتغيرات، والاحصاءات الوصفية. وقد خُصص **القسم السادس** من البحث لاختبار فروضه باستخدام بيانات فعلية أمكن الحصول عليها من خلال تحليل محتوى التقارير المالية لعينة من البنوك العاملة فى مصر. وأخيرًا، يعرض الباحثان فى **القسم السابع** من البحث ملخصًا لأهم نتائجه وتوصياته ومجالات البحوث المستقبلية.

٢ – البيانات الضخمة وتحليلاتها من منظور تقنى ومهنى

ظهرت العديد من التطورات التكنولوجية خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وكان من نتاج هذه التطورات ظهور الكثير من المفاهيم التكنولوجية الحديثة، والتى من أهمها مفهوم **البيانات الضخمة (Big data)**. وهي تشير إلى مجموعة كبيرة من البيانات تتميز بعدة خصائص متعلقة بالحجم

الهائل لتلك البيانات وتنوعها ومصداقيتها وصحتها وسرعة الحصول عليها، بالإضافة إلى ضرورة وجود تقنيات تكنولوجية خاصة لتخزينها وإداراتها وتحليلها.

ووفقًا لدراسة Gepp et al. (2018) فإن **البيانات الضخمة (BD)** هى: "مجموعة البيانات المهيكلة وغير المهيكلة والتى يمكن وصفها وفقا لأربعة عناصر، وهى: الحجم، والتنوع، والسرعة، والصدق"، حيث يشير الحجم إلى كمية البيانات الكبيرة جدًا والتى لا تكفى الأدوات التقليدية لتحليلها، بينما التنوع يوضح الاشكال المختلفة من البيانات مثل البيانات النصية والكمية والصور والفيديو وغيرها، فى حين تشير السرعة إلى المعدل السريع الذى تتاح به هذه البيانات للاستخدام، وأخيرًا يشير الصدق إلى احتمال تغير جودة تلك البيانات والقصور فى مصداقيتها وعدم ملائمتها بمرور الوقت. كما عرفها Riahi and Riahi (2018) بأنها: "كم هائل من البيانات الناتجة عن استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة والتى تطورت بصورة هائلة وأصبحت توفر للمستخدمين كم كبير من البيانات الصحيحة وفى الوقت المناسب". ويتمثل التحدى الكبير بالنسبة لهذا الكم الهائل من البيانات فى صعوبة تحليلها نظرًا لتنوع اشكالها بالإضافة لتعقدها وترابطها بصورة كبيرة. لذلك يتطلب التعامل مع البيانات الضخمة ضرورة استخدام أساليب وتقنيات تكنولوجية تمكن من الوصول إلى معلومات واستنتاجات تساعد فى اتخاذ القرارات.

وفى السياق ذاته، صنفت البيانات الضخمة تبعًا لمستوى تنظيمها إلى ثلاثة أنواع؛ **أولهما: البيانات الهيكلية (Structured data)**، وهى بيانات يتم تنظيمها فى شكل جداول متعددة وتوجد علاقات ارتباط بين تلك الجداول، ويتم الاحتفاظ بها فى قواعد بيانات، وتتصف بسهولة تحليلها وإمكانية البحث فيها بواسطة أدوات معالجة البيانات التقليدية. و**ثانيهما: البيانات غير الهيكلية (Unstructured data)** وهي بيانات يكون من الصعب تنظيمها؛ فقد تكون فى شكل نصوص أو اشكال أو رسومات بيانية، وقد تتضمن ملفات وسائط كالصور أو مقاطع الفيديو، وهو ما يتطلب أدوات متطورة لتحليلها والبحث فيها. و**ثالثهما: البيانات شبه الهيكلية (Semi-structured data)** وهي بيانات يتم تنظيمها في شكل هرمي، ولكن لا يوجد علاقات ارتباط بينها، ويتم الاحتفاظ بها في ملفات نصية، ويمكن تحليلها ومعالجتها بسهولة أكثر من البيانات غير الهيكلية (Stancu, 2019).

وقد تناول البعض (Hadi et al., 2015; Ferraris et al., 2019) **خصائص البيانات الضخمة** والتي تعرف بـ (5 V) وهي:

- **الحجم (Volume):** حيث يتوافر كم كبير جدًا من البيانات والتي تتزايد باطراد بمرور الوقت، وتظهر مصادر جديدة لها.
- **السرعة (Velocity):** إذ تتصف تلك البيانات بسرعة انتاجها وتدفقها مما يتطلب الاستجابة السريعة لها وتحليلها ومعالجتها في نفس وقت الحصول عليها.
- **التنوع (Variety):** إذ تتضمن تلك البيانات أنواع مختلفة من البيانات المهيكلة وغير المهيكلة وشبه المهيكلة.
- **القيمة (Value):** حيث الهدف الأساسي من الحصول على هذا الكم الكبير من البيانات هو تحقيق قيمة مضافة منها وهو ما يتحقق عند تحليل ومعالجة تلك البيانات وتحويلها لمعلومات مفيدة في اتخاذ القرارات.
- **المصداقية (Veracity):** على الرغم من مزايا البيانات الضخمة إلا أنها قد تفتقد إلى المصداقية الكاملة نتيجة عدم التحقق من مصادرها وعدم دقتها وتضليلها في بعض الأحيان.

ويضيف Lee (2017) خاصيتين اضافيتين هما: **التعقيد (Complexity)** حيث نتيجة لتعدد مصادر الحصول على تلك البيانات وتنوعها الشديد مما يؤدى لعدم تجانسها، فقد يكون من الصعب تخزينها ومعالجتها واجراء التحليلات اللازمة عليها. و**الاضمحلال (Decay)** حيث تنخفض قيمة هذه البيانات بمرور الزمن.

ويخلُص الباحثان مما سبق إلى أن البيانات الضخمة ما هي إلا مجموعة كبيرة من البيانات التي تم تجميعها من مصادر متنوعة وبأشكال مختلفة كالنصوص والصور والرسوم البيانية وملفات الوسائط، وتتصف تلك البيانات ببعض الخصائص –المتعلقة بالحجم، والسرعة، والتنوع، والقيمة، والمصداقية– وبالتالي فهي تحتاج إلى أساليب تقنية وتحليلية أكثر تطورًا للتعامل معها وتحقيق الاستفادة المرجوة منها وذلك عن طريق تحويل تلك البيانات إلى معلومات ذات قيمة في عملية اتخاذ القرارات. ولذلك يتعين التفرقة بين البيانات الضخمة (Big data) وتحليلات البيانات الضخمة (Big data Analytics).

إذ يتعلق مصطلح البيانات الضخمة بطبيعة البيانات نفسها والتي تتصف ببعض السمات مثل الحجم الكبير والتنوع وغيرها، بينما تشير **تحليلات البيانات الضخمة (BDA)** إلى مجموعة الأدوات التي يتم استخدامها لفهم تلك البيانات الضخمة وتحويلها إلى معلومات يمكن الاستفادة منها في

عملية اتخاذ القرار. وعرف Cao et al. (2015) تحليلات البيانات الضخمة بأنها: "عملية فحص وتنقية وتحويل ونمذجة البيانات الضخمة واستخلاص والتقرير عن المعلومات والاستنتاجات الملائمة لدعم عملية اتخاذ القرارات". وتعد تحليلات البيانات الضخمة من العلوم التكنولوجية الحديثة التي تجمع بين استخدام أحدث تقنيات المعلومات والاتصالات والأساليب الرياضية وبحوث العمليات (Sun et al., 2018). وصنفت دراسة أجرها Riahi and Riahi (2018) تحليلات البيانات الضخمة إلى أربعة أنواع، وهي:

- **التحليلات الوصفية (Descriptive Analytics)**، وفيها يتم طرح سؤال: ماذا يحدث؟ وهي تعد مرحلة أولية لمعالجة البيانات الضخمة واستخدام بعض الأساليب لتنظيمها وتحديد أنواعها، وتوفر تلك التحليلات الاحتمالات والاتجاهات المستقبلية حيث تعطى فكرة عما قد يحدث في المستقبل.
- **التحليلات التشخيصية (Diagnostic Analytics)**، وفيها يتم طرح سؤال: لماذا حدث ذلك؟ حيث يتم البحث عن السبب الأساسي للمشكلة، وتحديد أسباب حدوث شيء ما. ويحاول ذلك التحليل إيجاد وفهم أسباب الاحداث والسلوكيات.
- **التحليلات التنبؤية (Predictive Analytics)**، وهي تطرح سؤال: ماذا يمكن أن يحدث؟ وفيها يتم استخدام العديد من أساليب الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات الضخمة ووضع سيناريوهات لما قد يحدث مستقبلًا.
- **التحليلات التقديرية (Prescriptive Analytics)**، ومن خلالها يمكن الإجابة عن سؤال: ماذا نفعل؟ حيث تهدف تلك التحليلات إلى الوصول للإجراء الصحيح الواجب اتخاذه، والعثور على أفضل الحلول الممكنة.

وفى ضوء ما سبق عرضه بشأن مفهوم البيانات الضخمة وأنواعها وخصائصها، وما انتهى إليه الباحثان فيما يتعلق بأهمية التفرقة بين البيانات الضخمة وتحليلاتها. يمكن القول بأن كلاهما يعد بمثابة مورد اقتصادي يتعين التعامل معه واستغلاله بالصورة التي تمكن الوحدة الاقتصادية من تعظيم عملية خلق القيمة بمرور الوقت. ولذلك كان البحث في أهمية البيانات الضخمة وتحليلاتها ودور كلاهما كمورد استراتيجي يُفترض أن يكون له دور في دعم تحقيق أهداف الشركة وتوجهاتها الاستراتيجية محل اهتمام العديد من البحوث في مجالات متعددة وذلك في ضوء المنظور الموجه بالموارد (Resource Based View).

ويعد **المنظور الموجه بالموارد (RBV)** مدخلاً ملائمًا للتعرف على الطرق المثلى التي يمكن من خلالها تحقيق استغلال كفء لموارد الوحدة الاقتصادية، وبشكل أكثر تحديدًا يشكل هذا المدخل منهجًا فعالًا يمكن من خلاله التعرف على قيمة البيانات الضخمة وتحليلاتها كمورد اقتصادي، وذلك بسبب قدرة هذا المدخل على: (١) مساعدتنا في التعرف على خصائص هذا المورد. (٢) المساعدة في إجراء مقارنة بين الموارد المختلفة والتي لها نفس الخصائص. (٣) يمكن من خلال هذا المدخل –RBV– تقديم صورة أوضح عن العلاقة بين التوسع في استخدام البيانات الضخمة وتحليلاتها من ناحية وتحقيق المزايا التنافسية من ناحية آخري؛ وذلك من خلال اختيار متغيرات ملائمة يمكن من خلالها التعرف على منفعة وقيمة هذا المورد. ويعتبر السبب الأخيرة هو جوهر اهتمام البحث الحالي؛ حيث يحاول الباحثان دراسة واختبار أثر توسع البنوك المصرية في استخدام البيانات الضخمة وتحليلاتها على تحسين جودة التقارير المالية.

ويدعم المنظور الموجه بالمورد (RBV) ما توصل إليه البعض بشأن دور البيانات الضخمة وتحليلاتها في دعم الأداءين التشغيلي والمالي للشركات، فقد أكد (٢٠١٩) .Ferraris et al على أن الشركات التي تعمل في بيئات وظروف متماثلة يمكن أن تتميز من خلال ما تمتلكه من موارد ذات صلة بتحليلات البيانات الضخمة سواء الفنية أو الإدارية، وقد تحسن أدائها بصورة أكبر مقارنة بغيرها من الشركات. وعلى صعيد القطاع المصرفي تشير دراسات عدة إلى الدور الكبير للبيانات الضخمة وتحليلاتها في هذا القطاع وذلك نظرًا لوجود كمية هائلة من البيانات لدى البنوك بالإضافة لتقديم العديد من الخدمات المصرفية عبر الانترنت، والحاجة لوجود قاعدة بيانات واسعة للعملاء مما يجعل من الضروري أن يتوافر لدى البنوك القدرة على معالجة هذا الكم الهائل من البيانات لاستخلاص المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات، وهو ما لا تستطيع التقنيات التقليدية التعامل معها مما يؤدى لاستخدام تحليلات البيانات الضخمة على نطاق واسع في البنوك (Rana, 2019; Watson, 2019; Jeble et al., 2018).

هذا وقد اتفق البعض على أن **القطاع المصرفي** من أهم القطاعات وأكثرها استثمارًا في مجال البيانات الضخمة وتحليلاتها، وذلك لأهميتها الكبيرة في تحسين العمليات الداخلية للبنوك وفهم الكثير من الجوانب المتعلقة بالعملاء وتلبية احتياجاتهم بصورة فعالة، وتسويق الخدمات المختلفة التي يتم تقديمها. إذ أن البيانات الضخمة تمنح وتمكن البنوك من الحصول على فهم أعم وأشمل

عن العملاء وحجم وطبيعة انفاقهم؛ ومن ثمَّ يكون لذلك دور هام في التنبؤ باحتياجاتهم ورغباتهم المستقبلية؛ وأن هذا بدوره يعزز من القدرة التنافسية للبنوك ويحسن من أدائها (Liu et al., 2020; Rakhman et al., 2019). وهو ما أكدته نتائج دراسة أجرها Ali et al., (2020) وقد توصلت إلى وجود تأثير إيجابي لاستخدام تحليلات البيانات الضخمة على الأداء المالي المستدام للبنوك. كما أشار Wang et al. (٢٠٢١) إلى أن التوسع في استخدام التكنولوجيا المالية (Fintech) يحسن من الكفاءة (الإنتاجية) في البنوك التجارية الصينية.

ومن منظور مغاير يمكن القول بأن البيانات الضخمة وتحليلاتها قد فرضت على الشركات العديد من التحديات، منها ما هو مرتبط بخصائص تلك البيانات مثل حجمها الضخم والمتزايد بصورة مستمرة، وتعدد وتنوع مصادرها ومصداقيتها ومدى إمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات. وتحديات آخري مرتبطة بمعالجة تلك البيانات، ومدى توافر أنظمة المعلومات الملائمة لمعالجة تلك البيانات وتصنيفها وتخزينها، ومدى توافر الموارد البشرية المتخصصة في تحليلات البيانات الضخمة والقادرة على استخدام النماذج المناسبة في التحليل وتفسير المخرجات الناتجة منها. بالإضافة للتحديات المتعلقة بخصوصية تلك البيانات وآمنها وإمكانية حوكمتها (Appelbaum, 2016; Dzuranin and Mălăescu, 2016; Zicari, 2014). ويستلزم التعامل مع تلك التحديات في المقام الأول ضرورة تطوير مهارات فريق العمل المعنى بالتعامل مع تلك البيانات وتحليلها.

وفى هذا السياق ذاته، ولكن من **منظور محاسبي**، تشير دراسة أجرها (٢٠١٧) Richins et al. إلى وجود تأثير إيجابي للبيانات الضخمة على الوظيفة المحاسبية؛ حيث يستطيع المحاسبين تطوير مهاراتهم واستخدام تحليلات البيانات الضخمة والتعامل مع الأنواع المتنوعة من البيانات وتحديد المعلومات المفيدة للإدارة في اتخاذ القرارات. وفى المقابل يدعى البعض وجود بعض المخاوف، تعكس التأثير السلبي للبيانات الضخمة على الدور التقليدي للمحاسب وعلى مدى تمسكه بالتحفظ والموثوقية نتيجة لضخامة حجم البيانات، واستغراق الوقت في القيام بتحليلات تلك البيانات الضخمة مما قد يؤثر سلبًا على عملية إعداد التقارير المالية وجودة تلك التقارير (Krahel and Titera 2015; Quattaron, 2016).

وتعارض دراسة Richins et al. (2017) الرأي السابق حيث تناولت الدراسة مدى تأثر مهنة المحاسبة بالبيانات الضخمة وتحليلاتها وما إذا كان هناك تأثير سلبى على دور المحاسب في

عصر البيانات الضخمة أم لا، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن التوسع في استخدام تحليلات البيانات الضخمة لن يقضى على دور المحاسب ولكن على العكس من ذلك فان المحاسب يستطيع خلق قيمة إضافية في ظل تحليلات البيانات الضخمة حيث يتوافر لدى المحاسبين المعرفة بأساسيات الأعمال ولديهم القدرة على تحليل البيانات المهيكلة ومن خلال تطوير معارفهم ومهاراتهم يمكنهم العمل مع محللي البيانات والمساعدة في تحليل البيانات الضخمة المهيكلة وغير المهيكلة. وتتفق دراسة Al haybat and Alberti–Alhtaybat (2017) مع الدراسة السابقة وترى امكانية الاستعانة بمحللي البيانات والعمل مع المحاسبين من خلال فرق عمل متعددة التخصصات للمشاركة في تحليل البيانات الضخمة، فلن تكون تلك البيانات مفيدة إلا إذا تم تفسيرها بشكل صحيح وفى هذه الحالة فهي تعد فرصة لمعالجة التعارض بين وقتية ومصداقية المعلومات الواردة بالتقارير المالية للشركات وتؤدى لتعزيز جودة تلك التقارير بالإضافة لاستحداث وسائل جديدة للتقارير المالية بما يتمشى مع التطورات التكنولوجية.

٢-١ تحليل العلاقة بين البيانات الضخمة وتحليلاتها وجودة التقارير المالية واشتقاق الفرض الأول للبحث

حظي موضوع البيانات الضخمة وتحليلاتها باهتمام كبير من جانب الباحثين في مجال المحاسبة في الفترة الأخيرة. فقد أصبحت الشركات تمتلك كم هائل من البيانات أمكن الحصول عليها من مصادر متعددة، منها البيانات المالية الداخلية للسنوات السابقة والتي تتميز بدرجة ثقة عالية، هذا بالإضافة للبيانات من المصادر الخارجية والتي يتم الحصول عليها من وسائل الاعلام التجارية والاجتماعية ووسائل التواصل الاجتماعي ومصادر أخرى عبر الانترنت ومثل هذه البيانات تتصف بتنوعها وصعوبة تصنيفها وتحليلها (Moffitt and Vasarhelyi, 2013). وهذا بدوره قد أدى إلى ضرورة استخدام برامج تحليلية متطورة لتحليل تلك البيانات الضخمة؛ حيث تنخفض قيمة هذه البيانات طالما ظلت على صورتها الأولية ولكن مع تحليلها تزداد تلك القيمة بصورة كبيرة (Gandomi and Haidar, 2015).

وبشكل أكثر تحديدًا يرى Warren et al. (2015) أن البيانات الضخمة وتحليلاتها ستحدث تأثيراً كبيرًا على مهنة المحاسبة والممارسات المحاسبية، وبالتالي ستؤثر على جودة التقارير المالية وأهمية المعلومات المحاسبية وسيتم تحسين الإفصاح والشفافية مما يؤثر إيجابًا على قدرة أصحاب

المصالح على اتخاذ القرارات، بالإضافة للمساعدة في تطوير مهنة المحاسبة والمعايير المحاسبية بما يتوافق مع الأوضاع الاقتصادية في الوقت الراهن. وتتفق نتائج دراسة أجرها (Prokofieva 2015) مع الرأي السابق، فهي تشير إلى وجود آثار إيجابية على عملية إعداد التقارير المالية نتيجة استخدام البيانات الضخمة وتحليلاتها بالإضافة للحد من عدم تماثل المعلومات بين إدارات الشركات وأصحاب المصالح كأحد الآثار الإيجابية الناتجة عن زيادة حجم ونوعية المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية المقدمة لأصحاب المصالح.

ومن **منظور مهني** فقد ساهمت البيانات الضخمة وتحليلاتها في دعم الأهداف الوظيفية للمحاسبة بشقيها القياس والإفصاح المحاسبي. فقد كان للتوسع في البيانات الضخمة وتحليلاتها دور هام في دعم وظيفة المحاسبة التقليدية التي تقوم بتجميع وتلخيص وتوصيل المعلومات بصورة دورية، حيث غيرت البيانات الضخمة ذلك المفهوم التقليدي للمعلومات. فقد أصبحت الشركات قادرة على اعداد تقارير مالية توفر المعلومات بصورة فورية وتتضمن معلومات مالية وغير مالية وتاريخية ومعلومات عن احداث محتملة الوقوع مستقبلا مما يساعد أصحاب المصالح على التنبؤ بالنتائج المستقبلية واتخاذ القرارات الاستثمارية (Vasarhelyi et al., 2015). وأن هذا بدوره يضيف قيمة للشركات عن طريق تقديمها لأشكال متنوعة وجديدة من المعلومات المحاسبية بصورة فورية. وهو ما يشير الى أهمية تحليلات البيانات الضخمة والتي لا تقتصر فقط على تحليل كمية كبيرة من البيانات ولكنها تلبى احتياجات أصحاب المصالح في الحصول على المعلومات في الوقت المناسب. وفى الوقت نفسه يمكن لمتخذي القرارات الاستفادة من البيانات الضخمة لكونها تشتمل على بيانات من مصادر مختلفة ولا تقتصر على المصادر التقليدية وهذا بدوره يؤدى إلى زيادة فعالية عملية اتخاذ القرارات بالإضافة لتحسين جودة التقارير المالية (Murthy and Geert, 2017).

وعلى صعيد البيئة المصرية تناولت بعض الدراسات العلاقة بين البيانات الضخمة وجودة التقارير المالية، فقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية التي أجرها أبوالفتوح، والمعازى (٢٠١٨) إمكانية حدوث تطور في التقارير المالية في ظل استخدام البيانات الضخمة وتحليلاتها، حيث تزداد دقة وموضوعية العناصر المفصح عنها بتلك التقارير، هذا بالإضافة لإمكانية تقييم بعض العناصر التي كان يتم الإفصاح عنها خارج الميزانية، وهذا يمُكن من سهولة ادراجها ضمن بنود القوائم المالية، كما تلعب البيانات الضخمة دورًا هامًا في توفير صورة أكثر شمولا عن أداء الأصول غير الملموسة وتقديم أدلة إضافية لتفسير القيم التي تم تسجيل المعاملات بها. وفى السياق ذاته،

استهدفت دراسة شحاتة (٢٠١٨) تقديم نموذج مقترح لتوضيح استخدام تحليلات البيانات الضخمة لتحسين جودة التقارير المالية، وعن طريق اجراء دراسة ميدانية اشارت نتائج الدراسة لوجود علاقة طردية بين ابعاد البيانات الضخمة (المتمثلة في سهولة الاستخدام، توافر البيانات، الموثوقية، الملائمة، جودة العرض) وتحسين جودة التقارير المالية عن طريق زيادة كمية البيانات المفصح عنها وتنوعها وزيادة وملاءمتها وموثوقيتها مما يساهم في ترشيد عملية اتخاذ القرارات بالإضافة للانعكاس الإيجابي على مؤشرات تقييم الأداء الاستراتيجي.

واختبرت دراسة البسيونى (٢٠١٩) أثر الإفصاح عن البيانات الضخمة على جودة المعلومات المحاسبية والأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وتوصلت نتائج الدراسة لوجود تأثير معنوي للبيانات الضخمة المفصح عنها في التقارير المالية على جودة المعلومات المحاسبية، كما تؤثر معنويًا أيضا على الأداء المالي للشركات مع الأخذ في الاعتبار اختلاف تلك الاثار باختلاف القطاعات التي اشتملت عليها الدراسة. وتوصلت دراسة عبد القادر (٢٠٢٠) لنتيجة مماثلة ولكن من منظور مراقب الحسابات؛ فقد ترتب على استخدام مراقبي الحسابات لتحليلات البيانات الضخمة آثار إيجابية على جودة عملية المراجعة، نتيجة لدور تلك التحليلات في الوصول إلى تقييم اكثر دقة للمخاطر، بالإضافة إلى التغطية الكاملة للبيانات اثناء القيام بإجراءات المراجعة؛ وهو ما يؤدى للمساعدة في اكتشاف الأخطاء المادية والمؤشرات الدالة على وجود التلاعب، مع التأكيد على أن تحقيق تلك الآثار الإيجابية يتطلب امتلاك مراقبي الحسابات لمهارات تقنية لم تكن مطلوبة من قبل.

وعلى صعيد **القطاع المصرفي** تعرضت دراسة Al-Dmour et al. (2021) لدوافع اتجاه البنوك نحو التوسع في الاستثمار في البيانات الضخمة. والتي تمثلت في رغبة البنوك في الحد من المخاطر على اختلاف أنواعها وبصفة خاصة مخاطر الأمن السيبرانى، وذلك لما لها من دور هام في الحد من الوصول غير المصرح به أو تنفيذ عمليات بشكل غير رسمي. بالإضافة لذلك تلعب البيانات الضخمة دور آخر لا يقل أهمية عما سبق ويتمثل في تحقيق نوع من التكامل بين عمليات تشغيل البيانات المختلفة وليس هذا فحسب بل توفر تقارير وقتية عن أداء البنك وبما يعكس قدرة أسرع على اكتشاف المشاكل اليومية واتخاذ الحلول المناسبة بشأنها. ويدعم منظور التكامل في تشغيل البيانات ما توصلت إليه دراسة Alzureikat et al. (٢٠٢١) وقد اشارت نتائجها إلى

وجود تأثير جوهري للتوسع في استخدام البيانات الضخمة على استخدام أنظمة تخطيط موارد المشروع (ERP) في البنوك التجارية الأردنية.

ويخلُص الباحثان مما سبق إلى أن البيانات الضخمة وتحليلاتها قد تكون أحد محددات جودة التقارير المالية؛ وذلك للعديد من الأسباب؛ لعل أهمها: أن التوسع في استخدام البيانات الضخمة واستخدام الأساليب الملائمة لتحليلها يساهم وبشكل كبير في تحسين وقتية المعلومات، هذا بالإضافة إلى أن استخدام البيانات الضخمة قد يكون أحد محددات الحد من عدم تماثل المعلومات، حيث تلعب البيانات الضخمة دورًا هامًا في توفير معلومات وتقارير مالية أهم ما يميزها أنها شاملة وكاملة لكافة المعلومات المتاحة. وأخيرًا يمكن القول بأن التطورات التكنولوجية إجمالًا والتوسع في استخدام تحليلات البيانات الضخمة على وجه الخصوص قد ساهم وبصورة كبيرة في سهولة وصول مستخدمي التقارير المالية للمعلومات من مصادرها المختلفة وهذا بدوره يُشكل ضغوطًا على الإدارة لتحسين جودة تقريرها المالية وذلك سعيًا لتخفيض والحد من تكاليف الوكالة قدر الأمكان. بالإضافة لما سبق يتوقع الباحثان بأن تظهر هذه العلاقة بصفة خاصة في البنوك والتي يزداد فيها الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات واستخدام تحليلات البيانات الضخمة، وفى ضوء ذلك يمكن اشتقاق الفرض الأول للبحث ليكون على النحو التالي.

الفرض الأول: يؤثر توسع البنوك المصرية في استخدام البيانات الضخمة وتحليلاتها إيجابًا ومعنويًا على جودة تقاريرها المالية.

وفى سياق مماثل يعكس جانب هام بشأن جودة التقارير المالية؛ وهو وقتية الإفصاح عنها، والتي من المؤكد أن تكون مرهونة بانتهاء مراقب الحسابات من تنفيذ عملية المراجعة واصدار تقرير المراجعة. ولذلك شّكلت الفترة اللازمة لانتهاء مراقب الحسابات من عملية المراجعة بعدًا جوهريًا في البحوث والدراسات المحاسبية التي تعرضت لمحددات ونتائج جودة التقارير المالية. ولذلك يتعرض الباحثان في الفرعية التالية لانعكاسات التوسع في استخدام البيانات الضخمة وتحليلاتها على عملية المراجعة وتحديدًا توقيت اصدار تقرير المراجعة السنوي.

٢-٢ تحليل العلاقة بين البيانات الضخمة وتحليلاتها وتأخر اصدار تقرير المراجعة واشتقاق الفرض الثاني للبحث

يشتمل تقرير المراجعة على الرأي الفني المحايد لمراقب الحسابات بشأن مدى صدق وعدالة القوائم المالية، وهو ما يضفى الثقة على المعلومات الواردة بتلك القوائم، وبالتالي يعد توقيت اصدار التقارير المالية متضمنة تقرير المراجعة من العناصر الهامة لأصحاب المصالح؛ وبالتالي تزداد أهمية تخفيض الفترة اللازمة لإصدار تقرير المراجعة نتيجة لحاجتهم إلى المعلومات المتضمنة في التقارير المالية في التوقيت المناسب، وهى الفترة بين تاريخ نهاية السنة المالية وحتى تاريخ توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة، مقاسة بعدد الأيام. والذي يتراوح متوسطها في حدود من ٧٠ إلى ٨٠ يوم في ضوء ما اشارت إليه بعض الدراسات والتي أجريت في البيئة المصرية (عزت، ٢٠١٥؛ محمد ٢٠٢٠؛ محمد، ٢٠٢١)، وهي أعلى قليلًا عن مثيلتها خارج مصر، وقد تراوحت الفترة ما بين ٥٧ إلى ٦٢ يوم تقريبًا (Johnston and Zhang, 2018; Luo and Salterio, 2021).

وإجمالًا يؤدى انخفاض فترة التأخر في اصدار تقرير المراجعة إلى الحد من عدم تماثل المعلومات بين معدي تلك التقارير ومستخدمي المعلومات الواردة في تلك التقارير وتقليل عدم التأكد عند اتخاذ القرارات (Hassan, 2016). وتتفق دراسة Mohammed et al. (2018) مع الرأي السابق وتضيف انه نتيجة لأهمية تقرير المراجعة في إضفاء الثقة على المعلومات الواردة بالقوائم والتقارير المالية وبالتالي فإن انخفاض فترة تأخر اصدار تقرير المراجعة يؤدى إلى زيادة جودة وكفاءة المعلومات الواردة بتلك التقارير والتي يستخدمها أصحاب المصالح لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية المختلفة.

ولتأكيد أهمية الرأي السابق عرضه؛ فقد اهتمت الجهات التنظيمية المختلفة بضرورة توفير القوائم والتقارير المالية في التوقيت المناسب، ففيما يتعلق بالبيئة المصرية الزم قانون الشركات المصري رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون (٣) لسنة ١٩٩٨ إدارة الشركات بإعداد القوائم المالية السنوية وأن تشتمل على تقرير المراجعة وعلى أن يتم الإفصاح عنها خلال تسعون يومًا من تاريخ نهاية السنة المالية. كما ألزم قانون سوق رأس المال رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية

بضرورة قيام الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بتقديم القوائم المالية السنوية مرفقا بها تقرير المراجعة خلال تسعون يومًا من تاريخ نهاية السنة المالية.

ويتضح مما سبق وجود شبه اتفاق بين الاتجاهات البحثية والتنظيمية بشأن أهمية تخفيض فترة التأخر في اصدار تقرير المراجعة، لما لذلك من تأثير جوهري على وقتية المعلومات والتقارير المالية من ناحية، والحد من عدم تماثل المعلومات من ناحية أخرى. ونتيجة لذلك تظهر أهمية البحث في محددات تأخر تقرير المراجعة، وما إذا كانت التطورات التكنولوجية المتلاحقة في مجال انتاج ونشر المعلومات المالية قد ساهمت في ذلك أم لا.

وعلى صعيدٍ آخر، فقد تناول التقرير الصادر عن جمعية المحاسبين القانونيين الأمريكية (ACCA, 2015) مستجدات بيئة التقرير المالي في الأونة الأخيرة والمتمثلة في: زيادة كمية البيانات التي تنتجها الشركات وتكون متاحة لديها، بالإضافة إلى استبدال السجلات الورقية بنظم المعلومات الآلية والتخزين السحابى، والتقارير المتكاملة، بالإضافة للتوقعات المتزايدة من جانب أصحاب المصالح للحصول على معلومات فورية، وأن العنصر الواحد مما سبق سيؤثر على عملية المراجعة بينما البيانات الضخمة تتضمن كل تلك العناصر معاً؛ وبالتالي سيكون للتوسع في استخدام البيانات الضخمة وتحليلاتها عظيم الأثر على عملية المراجعة.

وفى ضوء ذلك شّكلت البيانات الضخمة وتحليلاتها ثورة كبيره في بيئة الأعمال واتجهت الكثير من الشركات في جميع انحاء العالم لاستخدامها في تطوير استراتيجيتها والمساعدة في عملية اتخاذ القرارات، وهذا بدوره يؤثر على إجراءات عملية المراجعة وطريقة عمل مراقبي الحسابات؛ حيث يظهر لديهم العديد من الفرص التي تساعدهم على أداء مهامهم وتساعدهم في تحسين كفاءة وفاعلية عملية المراجعة. وفى المقابل يوجد بعض التحديات التي تواجههم، ومن أهمها: الحاجة إلى تطوير مهاراتهم والحصول على التدريب اللازم للتعامل مع تلك البيانات الضخمة وتحليلاتها (Handoko et al., 2020; Balios et al., 2020).

وإجمالًا اشارت نتائج دراسات عدة إلى أن التوسع في التطبيقات التكنولوجية الحديثة قد أثر على الفترة الزمنية اللازمة لإصدار تقرير المراجعة، وقد ظهر هذا التأثير في صورة **علاقة سلبية بينهما**. فقد ترتب على التوسع في استخدام أنظمة المعلومات المتكاملة (مثل: ERP) انخفاض الفترة اللازمة لإصدار تقرير المراجعة (Kim et al., 2013). وبالإضافة لذلك استطاعت الشركات التي تمتلك قدرات وامكانيات تكنولوجية تخفيض كلٍ من أتعاب المراجعة والفترة اللازمة لإصدار

تقرير المراجعة، وذلك بسبب دور قدرات تكنولوجيا المعلومات في الحد من أوجه الضعف في الرقابة الداخلية (Chen et al., 2014). كما أدى التوسع في استخدام لغة تقارير الأعمال المتكاملة (XBRL) إلى قصر الفترة الزمنية اللازمة لإصدار تقرير المراجعة (Amin et al., 2018). كما أكدت دراسة أجرها Johnston and Zhang (2018) على أن الشركات كثيفة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات تقل فيها الفترة اللازمة لإصدار تقرير المراجعة وأن السبب في ذلك يعود إلى أهمية ودور تكنولوجيا المعلومات في ميكنة عملية اعداد التقارير المالية وسرعة إجراء عمليات الإقفال التي تتم في نهاية السنة.

وبخصوص العلاقة بين التوسع في استخدام البيانات الضخمة وتحليلاتها من ناحية، واحتمالات تأخر اصدار تقرير المراجعة من ناحية أخرى، **فيعتقد الباحثان** بأن هذه العلاقة قد تظهر في ضوء بعدين مختلفين. إذ يرتبط **البعد الأول** بكون التغيرات في بيئة عمل الشركات والانتشار الكبير لتكنولوجيا المعلومات والبيانات الضخمة وتحليلاتها واستخدام الشركات لنظم معلومات أكثر تعقيدًا وتوفير كميات ضخمة من المعلومات، وبالتالي قد يحتاج مراقب الحسابات إلى وقت أكبر لتنفيذ عملية المراجعة وجمع وتقييم أدلة اثبات من نوع خاص لما تكن مطلوبة سابقًا، ومن ثمَّ قد يكون لذلك تأثير يظهر في صورة تأخر اصدار تقرير مراقب الحسابات. بينما يعكس **البعد الثاني** قدرة الشركات التي تتوسع في استخدام البيانات الضخمة وتحليلاتها على توفير المعلومات والتقارير المالية في أسرع وقت ممكن وبما يمكن مراقب الحسابات من تنفيذ أعمال المراجعة بصورة أسرع، وأن كان ذلك مرهون بتوافر مهارات وكفاءات مهنية لدى منشأة المراجعة وبما يمكنها من تنفيذ أعمال المراجعة بصورة أسرع، ومن ثمَّ فقد يظهر تأثير ذلك في الحد من فترة تأخر اصدار تقرير المراجعة جراء التوسع في استخدام البيانات الضخمة وتحليلاتها. وفى ضوء وجهتي النظر السابق الإشارة إليهما؛ يمكن اشتقاق الفرض الثاني للبحث دون تبنى اتجاه معين للعلاقة، ليكون على النحو التالي.

الفرض الثاني: يؤثر توسع البنوك المصرية في استخدام البيانات الضخمة وتحليلاتها معنويًا على فترة التأخر في اصدار تقرير المراجعة.

٣- حجم منشأة المراجعة: أحد مؤشرات جودة المراجعة المدركة

بالرغم من تعدد وكثرة البحوث المحاسبية التي تناولت بالدراسة والاختبار محددات ونتائج جودة المراجعة (Audit quality)؛ إلا أنه من الملاحظ عدم وجود تعريف محدد لها، فقد تم تعريفها في ضوء وجهات نظر مختلفة. فالبعض تبنى **وجهة نظر أصحاب المصالح** وعرفها على أنها: قدرة مراقب الحسابات على اكتشاف الأخطاء والتحريفات الجوهرية والتقرير عنها (DeAngelo, 1981)، وفى السياق ذاته عرفها على (٢٠٠٩) بأنها: مجموعة من الخصائص الفنية والنوعية في المراجعة والتي تشبع حاجات أصحاب المصالح في الشركة بشأن توفير آلية لمراجعة الأداء المالي والاقتصادي للشركة. في حين تبنى آخرون **وجهة نظر الجهات التنظيمية والمهنية** في تعريفهم للجودة، وهي بذلك تعكس مدى التزام مراقب الحسابات بالمعايير المهنية وقواعد وآداب السلوك المهني، وكافة إصدارات الجهات التنظيمية (DeFond and Zhang, 2014; Dang et al., 2017).

ويعتقد الباحثان بعدم وجود سمة خلاف بين وجهتي النظر السابقتين. إذ تتبنى وجهة نظر الجهات التنظيمية والمهنية في تعريفها لجودة المراجعة محددات تحقيق تلك الجودة، في حين تعكس وجه نظر أصحاب المصالح نتائج وتبعات تحقيق جودة المراجعة. وبالتالي يتعين الجمع بين كليهما ومن ثَمَّ يمكن تعريف **جودة المراجعة** على أنها: التزام مراقب الحسابات بالمعايير المهنية في كافة مراحل عملية المراجعة؛ بصورة تمكنه من اكتشاف والتقرير عن الأخطاء والتحريفات الجوهرية الموجودة بالقوائم المالية، وبما يعزز من إدراك أصحاب المصالح للقيمة المضافة من عملية المراجعة.

وبخصوص **مقاييس جودة المراجعة** فهي كثير إلى حدٍ ما؛ لكونها تعكس الأبعاد المختلفة التي تناولتها المفاهيم السابقة. فالبعض يستدل على جودة المراجعة بدلالة دقة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات وبصفة خاصة تلك الأحكام المتعلقة بتقييم قدرة العميل على الاستمرار (e.g. Chen et al., 2018; Chung et al., 2019). في حين يرى آخرون بأن جودة المراجعة تتحقق في حال قيام مراقب الحسابات بقبول وتنفيذ عملية المراجعة واعداد وتوصيل تقريره في ظل التزامه الكامل بمعايير المراجعة المتعارف عليها وأيضا التزامه بقواعد وآداب السلوك المهني مما يضفي الصدق

والاعتمادية على المعلومات الواردة بالتقارير المالية من جانب متخذي القرارات من أصحاب المصالح (شحاته،٢٠١٥ ;Arens et al., 2016).

ونتيجة لصعوبة الاتفاق على تعريف محدد لجودة المراجعة فقد قامت بعض الدراسات بالاستدلال على جودة المراجعة عن طريق تحديد وتصنيف العوامل المؤثرة عليها، ومن هذه العوامل ما هو مرتبط بمنشأة المراجعة ذاتها (Beisland et al., 2015; Christensen et al., 2016) ومنها: (١) سمعة منشأة المراجعة، فالمنشآت ذات السمعة الجيدة تسعى للحفاظ على تلك السمعة بتحسين جودة أداء أعمال المراجعة وبذل العناية المهنية اللازمة. (٢) التخصص الصناعي، وهو يعكس قدرة مراقب الحسابات على وضع وتنفيذ برنامج وخطة سليمة لعملية المراجعة واكتشاف الأخطاء والتلاعب والغش في القوائم المالية. (٣) التعليم المهني المستمر، وهو يمنح مراقب الحسابات الكفاءة والمعرفة والقدرة على أداء عملية المراجعة بجودة مرتفعة. (٤) حجم منشأة المراجعة، حيث تتميز منشآت المراجعة الكبري بانخفاض اخطائها وتقديمها لخدمات مراجعة مرتفعة الجودة مقارنة بالمكاتب الأصغر حجمًا.

وفى ضوء ما سبق تبنى كثيرون وجه النظر الأخيرة وأكدوا على أنه يمكن الاستدلال على جودة المراجعة بدلالة **حجم منشأة المراجعة** (Campa, 2013; Eshleman and Guo, 2014; Che et al., 2020؛ زعطوط، ٢٠١٩؛ اسماعيل، ٢٠٢٠؛ الأباصيري، ٢٠١٧). وهو ما يعتبره الباحثان أمرًا منطقيًا، حيث يعكس حجم منشأة المراجعة كفاءة وقدرة مراقبي الحسابات على اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية، بالإضافة لتوافر الموارد المادية والتنظيمية والبشرية والتكنولوجية بمنشآت المراجعة الكبرى وبما يشير ضمنًا إلى قدرة أعلى على الالتزام بالمعايير المهنية في كافة مراحل عملية المراجعة. هذا بالإضافة إلى رغبة منشآت المراجعة الكبرى في الحفاظ على سمعتها الجيدة من خلال بذل العناية المهنية الكافية وممارسة قدر أكبر من الإشراف والرقابة على العاملين لديها. وهذا بدوره يؤدى إلى ارتفاع جودة خدمات المراجعة التي تقدمها تلك المنشآت.

وبخصوص **مردود حجم منشأة المرجعة** –كأحد مؤشرات جودة المراجعة المدركة– وذلك لكونه يرتبط في المقام الأول بمقدرة مراقب الحسابات على اكتشاف الأخطاء والتحريفات الجوهرية أو الحد منها؛ وأن هذا بدوره يؤدى إلى زيادة جودة التقارير المالية، وهو ما يتعرض له الباحثان في الفرعيتين

التاليتين، وذلك تمهيدًا لاشتقاق الفرضين الثالث والرابع للبحث. إذ يتناول الباحثان طبيعة العلاقة بين حجم منشأة المراجعة من ناحية وكلٍ من جودة التقارير المالية، واحتمالات تأخر اصدار تقرير المراجعة من ناحية أخرى؛ حيث يعكس الأخير بعدًا هامًا ذو صلة وثيقة بجودة التقارير المالية؛ وهو وقتية الإفصاح عنها.

٣-١ تحليل العلاقة بين حجم منشأة المراجعة وجودة التقارير المالية واشتقاق الفرض الثالث للبحث

وبخصوص العلاقة بين حجم منشأة المراجعة وجودة التقارير المالية، فقد أشار البعض إلى أن منشآت المراجعة الأكبر حجمًا تحد من قدرة الإدارة على القيام بأنشطة إدارة الأرباح (Houqe et al., 2017; Sitanggang et al., 2020). وفى هذا السياق اختبرت دراسة Kamolsakulchai, (2015) أثر كلاً من جودة المراجعة وفعالية لجنة المراجعة على جودة التقارير المالية، وتم قياس جودة المراجعة بدلالة كلٍ من: حجم منشأة المراجعة (Big 4)، وأتعاب المراجعة، ونوع الرأي المهني، واستنادًا لنموذج جونز المعدل لتقدير الاستحقاقات الاختيارية. توصلت نتائج الدراسة إلى أن ارتفاع جودة المراجعة يؤثر إيجابًا على جودة التقارير المالية.

وتناولت دراسة Lobo et al. (2018) أثر جودة المراجعة على جودة التقارير المالية وذلك في ظل بيئة معلومات تتصف بالغموض وعدم التأكد نتيجة زيادة نشاط الابتكار، وهو ما قد يوفر مناخ ملائم للمديرين للتصرف بشكل انتهازي والقيام بإدارة الأرباح. وقد تم قياس جودة المراجعة باستخدام ثلاثة مقاييس، وهي: حجم مكتب منشأة المراجعة (Big 4) والتخصص الصناعي، وأتعاب المراجعة. في حين تم قياس جودة التقارير المالية بمقاسين مرتبطين بإدارة الأرباح. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن جودة المراجعة تقيد من فرص المديرين للقيام بإدارة الأرباح وبالتالي تؤثر إيجابًا على جودة التقارير المالية.

وتوصلت دراسة Zandi et al. (2019) إلى أن الشركات التي تم مراجعتها من جانب أحد منشآت المراجعة الكبرى تنخفض لديها إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات مما يعنى تحسن جودة التقارير المالية، ولكن يزداد لديها إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية، وهو ما يشير إلى أن مراقبي الحسابات في منشآت المراجعة الأربع الكبرى قد نجحوا في تقليل أنشطة إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات إلا أنهم لم ينجحوا في الحد من أنشطة إدارة الأرباح الحقيقية. وتتفق النتيجة

السابقة مع ما توصلت اليه دراسة Abosedra and Sita (2018) والتي توضح أن إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات تخضع لرقابة مراقبي الحسابات بينما إدارة الأرباح الحقيقية والتي تتم على مدار العام لا تخضع لرقابتهم، لذلك فانه عندما يزداد احتمال اكتشاف إدارة الأرباح فان الشركات التي يتم مراجعتها من جانب أحد مكاتب المراجعة الأربع الكبرى تميل أكثر إلى القيام بإدارة الأرباح الحقيقية لأنهم أقل قابلية لاكتشافها. وتختلف دراسة Hasan et al. (2020) مع الدراستين السابقتين فيما يتعلق بتأثير حجم منشأة المراجعة على قيام الشركة بإدارة الأرباح الحقيقة، حيث توصلت نتائجها إلى أن منشآت المراجعة الأربع الكبرى تؤدى إلى تخفيض ممارسات إدارة الأرباح الحقيقة وبالتالي يكون لها تأثير إيجابي على جودة التقارير المالية. وقدمت دراسة أجرها Sitanggang et al. (2020) تفسيرًا ملائمًا لنتائج تلك الدراسات، ومفاده أن منشآت المراجعة الكبرى هي الأكثر التزامًا بالمعايير المهنية، ونتيجة لذلك فيمكنهم الحد من قدرة المديرين على إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات، وهو ما يدفعهم إلى الاتجاه نحو إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية.

وفيما يتعلق **بالبيئة المصرية** فقد خلصت دراسة الأباصيري (٢٠١٧) والتي تم اجراؤها على عينة من الشركات المصرية المقيدة بالبورصة، إلى عدم وجود علاقة معنوية بين جودة المراجعة مقاسة بحجم منشأة المراجعة وجودة التقارير المالية مقاسة بإدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات الاختيارية. وفسرت الدراسة تلك النتيجة بعدم وجود اشراف فعال على جودة المراجعة وعدم وجود تنظيم مهني متكامل لمهنة المراجعة في مصر، بالإضافة لتأثر جودة المراجعة بالعديد من المتغيرات البيئية. وفى المقابل توصل آخرون إلى وجود علاقة إيجابية بين جودة المراجعة مقاسة بحجم منشأة المراجعة وجودة التقارير المالية مقاسًا بالتحفظ المحاسبي (يوسف وعبد الحميد، ٢٠١٧؛ زعطوط، ٢٠١٩). وتناولت دراسة اسماعيل (٢٠٢٠) اختبار العلاقة بين جودة المراجعة وجودة الأرباح وقد جاءت بنتائج متباينة إلى حدٍ ما؛ حيث توجد علاقة إيجابية بين جودة المراجعة مقاسة بحجم منشأة المراجعة واستمرارية الأرباح في حين ظهرت العلاقة غير معنوية مع كلٍ من القابلية للتنبؤ وتمهيد الدخل كمقياسين بديلين لجودة الأرباح.

وعلى صعيدٍ آخر فقد حظي موضوع **جودة التقارير المالية في البنوك** باهتمام متزايد من قبل الباحثين في الأونة الأخيرة، حيث تمتلك البنوك دوافع عديدة لإدارة أرباحها، أهمها: هو السعي الدائم

من قبل الإدارة لإدارة أرباحها لكي تتوافق مع المتطلبات التنظيمية والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية والإشرافية كالبنوك المركزية، وبهدف تجنب التكاليف السياسية الناتجة عن التدخل الحكومي في حالة اختراق تلك المتطلبات. بالإضافة لذلك فالبنوك من أكثر القطاعات تحقيقًا للأرباح مقارنة بغيرها من القطاعات الاقتصادية، وبالتالي يكون لديها دوافع أكبر لإدارة أرباحها مقارنة بغيرها من القطاعات (متولي، ٢٠٢٢).

وبخصوص طبيعة العلاقة بين حجم منشأة المراجعة وجودة التقارير المالية في البنوك والمؤسسات المالية، ورغم ندرة الدراسات التي أجريت في هذا الصدد؛ إلا أن الدراسات قد جاءت بنتائج مختلفة إلى حدٍ ما. إذ توصلت دراسة (٢٠١٧) Ozili إلى نتيجة هامة مفادها قيام البنوك الأفريقية باستخدام مخصص خسائر القروض كأحد بدائل تمهيد الدخل، ولم يكن هناك أي تأثير جوهري بشأن حجم منشأة المراجعة وتأثيرها ودور مكاتب المراجعة الكبرى في الحد ممارسات تمهيد الدخل. ويدعى آخرون بأن جودة المراجعة مقاسة بحجم الاتعاب –كمقياس لحجم الجهد المبذول في عملية المراجعة– ترتبط إيجابًا بزيادة ممارسات إدارة الأرباح في البنوك (Eriabie and Dabor, 2017).

وفى المقابل توصلت دراسة أجرها Krishnan and Zhang (2014) إلى أن منشآت المراجعة الكبرى كان لها دور في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، ومن ثم زيادة جودة التقارير المالية في البنوك الأمريكية خلال فترة الأزمة المالية العالمية وذلك بالرغم من انخفاض أتعاب عملية المراجعة خلال تلك الفترة. كما توصلت دراسة (٢٠١٥) .Aliyu et al إلى زيادة جودة التقارير المالية في البنوك النيجيرية التي تمت أعمال مراجعتها بواسطة منشآت المراجعة الكبرى. ويؤكد ذلك نتائج دراسة أجرها Salem et al. (2021) وقد توصلت نتائجها إلى أن البنوك الإسلامية تقل فيها ممارسات إدارة الأرباح إذا تمت مراجعتها بواسطة منشآت المراجعة الكبرى.

ويخلُص الباحثان مما سبق، وبالرغم من أن البعض يرى أن حجم منشأة المراجعة وجودة التقارير المالية بمثابة مقاييس ومؤشرات بديلة لجودة عملية المراجعة؛ إلا أن اختبار العلاقة بينهما بات شيئًا مهمًا لعدة أسباب، أهمها: أن الأدلة بشأن العلاقة بين حجم منشأة المراجعة وجودة التقارير المالية فى البيئة المصرية ما يزال يشوبها بعض التباين من ناحية. كما أن اختبار العلاقة بينهما في قطاع البنوك لم تحظى باهتمام كبير من جانب البحوث ذات الصلة من ناحية أخرى. وأخيرًا يعتقد الباحثان بأن حجم منشأة المراجعة هو أحد محددات جودة التقارير المالية، وذلك بسبب

الدور الهام الذي تلعبه منشآت المراجعة الكبرى في تقييد أو الحد من السلوك الانتهازي للإدارة. مما يجعل اختبار العلاقة بين حجم منشأة المراجعة وجودة التقارير المالية محل اهتمام البحث الحالي، وبذلك يمكن اشتقاق الفرض الثالث للبحث ليكون على النحو التالي:

الفرض الثالث: يؤثر حجم منشأة المراجعة إيجابًا ومعنويًا على جودة التقارير المالية للبنوك المصرية.

٢-٣ تحليل العلاقة بين حجم منشأة المراجعة وتأخر اصدار تقرير المراجعة واشتقاق الفرض الرابع للبحث

تناولت العديد من الدراسات محددات تأخر اصدار تقرير المراجعة، وقد صُنفت تلك المحددات في ضوء بعدين، **أولهما:** يشتمل على العوامل ذات الصلة بمنشأة المراجعة، ومنها: نوع شركة المراجعة (ما إذا كانت شركة دولية أو محلية) وأتعاب المراجعة، وتأهيل شريك المراجعة وتخصصه الصناعي وحجم منشأة المراجعة. **وثانيهما:** يعكس العوامل المتعلقة بعميل المراجعة ومنها: حجم الشركة وأدائها المالي ومستوى تعقد عملياتها ومستوى مخاطر أعمالها وطبيعة الصناعة ومدى الالتزام الحوكمي. وتوصلت نتائج بعض الدراسات إلى أن شركات المراجعة الدولية والتأهيل الجيد لمراقب الحسابات وأتعاب المراجعة وحجم شركة العميل ذات علاقة عكسية بالتأخر في اصدار تقرير المراجعة (Khoufi and Khoufi, 2018; Durand, 2019). وتناولت دراسة (Singh et al. 2022) العلاقة بين انشغال شريك المراجعة والتأخر في اصدار التقرير، وقد توصلت نتائجها إلى أن انشغال شريك المراجعة بعدد أكبر من العملاء يؤدى لتخصيص وقت ومجهود أقل لكل عميل، وبالتالي تستغرق عملية المراجعة وقت أطول مما يؤدى لحدوث تأخر في اصدار التقرير، وأضافت الدراسة أن ذلك التأخر يكون له تأثير سلبي على جودة التقارير المالية.

وقد اهتمت مجموعة من الدراسات باختبار العلاقة بين حجم منشأة المراجعة (مقاسا بما إذا كان منشأة المراجعة ضمن المكاتب الأربع الكبرى) والتأخر في اصدار تقرير المراجعة. ومنها دراسة أجرها Rusmin and Evans (2017) وتوصلت نتائجها إلى أن مراقبي الحسابات ضمن المكاتب الأربع الكبرى يقوموا بأعمال المراجعة بصورة أسرع مقارنة بمراقبي الحسابات في المكاتب الأصغر حجمًا مما يؤدى لانخفاض فترة تأخر اصدار تقرير المراجعة، بالإضافة لذلك تنخفض فترة التأخر في اصدار التقرير كلما زاد التخصص الصناعي. وقد ركزت دراسة (Meckfessel and

Sellers (2017) أيضا على العلاقة بين حجم منشأة المراجعة والتأخر في اصدار تقرير المراجعة مع الأخذ في الاعتبار ما إذا كانت منشأة المراجعة تقدم خدمات استشارية لعميل المراجعة، حيث اشارت نتائج الدراسة إلى انه وعلى الرغم من أن حجم منشأة المراجعة يرتبط عكسيًا بفترة التأخر في اصدار تقرير المراجعة؛ إلا أن تقديم المنشأة لخدمات استشارية يستهلك اهتمام وموارد مكتب المراجعة بالإضافة للكثير من الوقت وتقليل التركيز المهني لمراقبي الحسابات، بالإضافة إلى ارتفاع المقابل المادي لتلك الاستشارات وزيادة نسبتها إلى إجمالي اتعاب المراجعة، وكل ما سبق يؤثر سلبًا على عملية المراجعة ويؤدى لزيادة الوقت المستغرق في إجراءات المراجعة وبالتالي التأخر في اصدار التقرير.

كما تناولت دراسة Lai et al. (2020) تأثير حجم منشأة المراجعة ضمن مجموعة أخرى من العوامل على التأخر في اصدار تقرير المراجعة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى انخفاض فترة التأخر في حالة مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى، بالإضافة لوجود عوامل أخرى تؤدى أيضا لانخفاض تلك الفترة وهي وجود رأى غير معدل، وحجم عميل المراجعة وأداءه المالي. وتتفق دراسة (Prasetyo et al. 2021) مع الدراسات السابقة وتضيف أن حجم منشأة المراجعة يعد من أهم العوامل تأثيرًا على فترة تأخر اصدار تقرير المراجعة، حيث المكاتب الأكبر حجمًا تعمل بكفاءة أكبر ويكون لديها جدول زمني محدد لإجراء عملية المراجعة بالإضافة لكون تلك المكاتب تتمتع بسمعة حسنة ولا ترغب في التأثير سلبًا على تلك السمعة نتيجة التأخر في اصدار تقرير المراجعة، بالإضافة لامتلاك تلك المكاتب للموارد البشرية الكفء مقارنة بالمكاتب الأصغر حجمًا، ويؤدى ما سبق لانخفاض فترة التأخر في إعداد تقرير المراجعة.

وبخصوص **الوضع في مصر**، فقد اشارت نتائج دراسة أجرها السيد (٢٠١٨) على عينة من شركات الرعاية الصحية والأدوية المقيدة بالبورصة إلى وجود علاقة عكسية بين حجم منشأة المراجعة وفترة تأخر اصدار تقرير المراجعة. في حين اشارت نتائج دراسة الوكيل (٢٠٢٠) إلى أن تطبيق مدخل المراجعة المشتركة من خلال منشآت المراجعة الكبرى (Big 4) يساهم في الحد من فترة تأخر اصدار تقرير المراجعة. وخلافًا لما سبق، اشار آخرون إلى نتيجة هامة تفيد بأن حجم منشأة المراجعة ليس له تأثير معنوي على توقيت إصدار تقرير المراجعة (الصيرفي، ٢٠١٧؛ منصور، ٢٠١٨؛ مطاوع، ٢٠١٩؛ على، ٢٠٢٠)

ويخلُص الباحثان من الدراسات السابقة إلى أن الجانب الأكبر من البحوث وخاصة تلك التي أجريت خارج مصر قد اتفقت على أن حجم منشأة المراجعة من أهم العوامل تأثيراً على فترة اصدار تقرير المراجعة وأن العلاقة بينهما تبدو كعلاقة عكسية. وأن السبب في ذلك يرجع لما تمتلكه منشآت المراجعة الكبرى من إمكانيات مادية وبشرية وتكنولوجية تساعدها على تنفيذ عملية المراجعة بصورة أسرع مقارنة بمنشآت المراجعة الأصغر حجمًا. وبالرغم من ذلك جاءت البحوث والدراسات التي أجريت في البيئة المصرية بنتائج متباينة إلى حدٍ ما، هذا بالإضافة إلى أن اختبار العلاقة السابقة بالنسبة لقطاع البنوك لم تحظى بالاهتمام الكافي. وفى ضوء ذلك يمكن اشتقاق الفرض الرابع للبحث ليكون على النحو التالي:

الفرض الرابع: يؤثر حجم منشأة المراجعة معنويًا على فترة التأخر في اصدار تقرير مراجعة البنوك المصرية.

٤- المفهوم والمردود للتفاعل بين البيانات الضخمة وتحليلاتها وحجم منشأة المراجعة

التغيرات الجذرية التي شهدتها بيئة انتاج ونشر التقارير المالية كان لها عظم الأثر على عملية المراجعة في كافة مراحلها، وبصفة خاصة مرحلة تنفيذ عملية المراجعة، وهي أكثر المراحل تأثرًا بالتغيرات التكنولوجية. فقد ترتب على الاستخدام المتزايد لتقنيات البيانات الضخمة من جانب العديد من عملاء المراجعة ضرورة اتجاه مراقبي الحسابات نحو استخدام تلك التقنيات، بهدف تحقيق توافق بين ما يستخدمونه من تقنيات لمعالجة البيانات وبين ما يستخدمه عميل المراجعة (Alles, 2015; Appelbaum et al., 2017). بالإضافة لذلك يتجه مراقبو الحسابات إلى الاعتماد بصورة أكبر على أدلة الإثبات الإلكترونية، فضلاً عن امتلاكهم أدوات جديدة لاستخراج البيانات وتحليلها، مما يسمح لهم بالتنقيب في مجموعات كبيرة من البيانات وإجراء تحليلات أكثر تعقيدًا (Balios et al., 2020). في حين يرى غنيم (٢٠٢١) أن البيانات الضخمة كأحد أهم التطورات التكنولوجيا قد ساهمت بشكل كبير في تنفيذ المراجعة المستمرة في ظل وجود أنظمة محاسبية فورية، وأن البيانات الضخمة لها تأثير على شكل وطبيعة اختبارات المراجعة بحيث تؤدى كل من اختبارات الالتزام والاختبارات الجوهرية معًا في وقت واحد.

وفى المقابل، وبالرغم من أن استخدام البيانات الضخمة قد يكون له اثار إيجابية على عملية المراجعة؛ إلا أنه يتضمن بعض التحديات فقد يقوم مراقب الحسابات بجمع كمية كبيرة من البيانات الضخمة المتعلقة بعميل المراجعة وقد لا يستفيد من تلك البيانات نظراً لعدم قدرته على تحليلها والحصول منها على أدلة المراجعة الملائمة (Earley, 2015). وبالتالي باتت أهم التحديات التي تواجه مراقبي الحسابات في هذا الصدد تتمثل في توافر المعرفة والمهارات اللازمة لاستخدام تلك البيانات وتحليلاتها من جانبهم وحصولهم على التدريب المناسب للقيام بذلك (Balios, 2021; Rezaee and Wang, 2019).

ولذلك **يعتقد الباحثان** بأن توسع عميل المراجعة في استخدام البيانات الضخمة وتحليلاتها حتمًا سيؤثر على عملية المراجعة في كافة مراحلها، وبصفة خاصة في مرحلتي تخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة. وأن هذا التأثير وطبيعته (إيجابي أو سلبي) سيكون مرهون بقدرة مراقب الحسابات على الاستفادة من البيانات الضخمة المتاحة لدى عميل المراجعة. ونظرًا لأن مراقب الحسابات يستمد جانب كبير من قدراته من قدرات وإمكانيات منشأة المراجعة؛ فبالتالي يعتقد الباحثان بوجود أثر تفاعلي محتمل بين توسع عميل المراجعة في استخدام البيانات الضخمة وجودة المراجعة مقاسة بحجم منشأة المراجعة على جودة التقارير المالية وتوقيت اصدار تقرير المراجعة. وهو ما يتعرض له الباحثان باختصار في الفرعيتين التاليتين وذلك تمهيدًا لاشتقاق الفرضين الخامس والسادس للبحث.

٤-١ تحليل أثر التفاعل بين البيانات الضخمة وتحليلاتها وحجم منشأة المراجعة على جودة التقارير المالية واشتقاق الفرض الخامس للبحث

يدعى البعض بأن توسع عميل المراجعة في استخدام البيانات الضخمة يدعم استخدام مراقب الحسابات لتحليلات البيانات الضخمة في عملية المراجعة، وبما يساعده على القيام بالإجراءات التحليلية وتحديد وتقيم المخاطر، واكتشاف التحريفات الجوهرية، بالإضافة لاتساق تلك التحليلات مع مدخل المراجعة المستمرة (Cao et al., 2015). ويساعد ذلك مراقبي الحسابات على استخدام التطبيقات والبرامج الحديثة في المراجعة، كأساليب التنقيب عن البيانات (Data Mining)، وأساليب تحليل واستخراج البيانات التفاعلية (Interactive Data Extraction and analysis) (Gambetta et al., 2016). وتضيف دراسة Salijeni et al. (2019) أن استخدام تحليلات البيانات الضخمة يساهم في توفير كمية كبيرة ومتنوعة من البيانات التي يتم تحليلها بصورة تساعد

مراقب الحسابات عند قيامه بإجراءات المراجعة، حيث يمكن توسيع نطاق عملية المراجعة، ومنح مراقب الحسابات قدرة أفضل على تقدر مخاطر المراجعة وتحديد مستوى الأهمية النسبية. وبالتالي يبتعد مراقبو الحسابات إلى حدٍ ما عن أداء المهام التقليدية للمراجعة، وهو ما يمنحهم مزايدًا من الوقت لترشيد أحكامهم المهنية الهامة (Kend and Nguyen, 2020). وكل هذا بدوره يؤثر ايجابًا على جودة الحكم المهني لمراقب الحسابات ومن ثمَّ يُحسن من جودة التقارير المالية محل المراجعة.

ويخلُص الباحثان إلى أن نجاح مراقبي الحسابات في تنفيذ عملية المراجعة بالكفاءة والفاعلية المطلوبة في ظل توسع عميل المراجعة في استخدام البيانات الضخمة وتحليلاتها؛ مرهون بضرورة امتلاك منشآت المراجعة لإمكانيات مادية وخبرات ومهارات فنية، وما كان لتلك الامكانيات أن تتوافر إلا في منشآت المراجعة الكبرى. وبالتالي يعتقد الباحثان بأن الأثر التفاعلي للتوسع في استخدام البيانات الضخمة وتحليلاتها وحجم منشأة المراجعة سوف يظهر تأثيرًا إيجابيًا معنويًا على جودة التقارير المالية في البنوك المصرية، وبذلك يمكن اشتقاق الفرض الخامس للبحث ليكون على النحو التالي:

الفرض الخامس: يؤثر التفاعل بين توسع البنوك المصرية في استخدام البيانات الضخمة وتحليلاتها وحجم منشأة المراجعة إيجابًا ومعنويًا على جودة تقاريرها المالية.

٤-٢ تحليل أثر التفاعل بين البيانات الضخمة وتحليلاتها وحجم منشأة المراجعة على تأخر اصدار تقرير المراجعة واشتقاق الفرض السادس للبحث

قدرة مراقب الحسابات على التعامل مع البيانات الضخمة المتاحة لدى عميل المراجعة مرهونة في المقام الأول بما يمتلكه فريق المراجعة من مهارات وقدرات تكنولوجية تمكنهم من التعامل بمهنية وحرفية مع تلك البيانات. ويتفق ذلك ضمنيًا مع اشارا إليه Dagiliene and Kloviene (2019) بأن من العوامل المحفزة لاستخدام تحليلات البيانات الضخمة من قبل مراقب الحسابات هي بيئة عمل عميل المراجعة، ونظرًا لوجود اتجاه متزايد لدى الشركات وبصفة خاصة كبيرة الحجم نحو استخدام البيانات الضخمة وتحليلاتها، والعمل في ظل مستوى مرتفع من تكنولوجيا المعلومات واستخدم نظم معلومات متطورة وبرامج محاسبية أكثر تطورًا، وأن كل ما سبق قد حفز منشآت المراجعة الكبرى للبدء في استخدام تحليلات البيانات الضخمة واجراء دورات تدريبية لمراقبي

الحسابات ليصبح لديهم المهارات اللازمة للتعامل مع تلك البيانات. ويعتقد الباحثان أيضًا بأن منشآت المراجعة الكبرى غالبًا ما ترغب في تحقيق نوع من التوافق بين ما يستخدمونه من تقنيات لمعالجة البيانات وبين ما يستخدمه عملاؤهم، وبالتالي تساعدهم القدرات المادية على تحقيق ذلك مقارنة بمنشآت المراجعة الأصغر حجمًا.

وعلى صعيدٍ آخر، فإن الأثر الناتج عن توسع عميل المراجعة في استخدام البيانات الضخمة وتحليلاتها على الفترة اللازمة لإصدار تقرير المراجعة يعد بمثابة سلاح ذو حدين؛ فعدم توافر امكانيات لدى مراقب الحسابات وفريق عمله للتعامل مع ما يمتلكه عميل المراجعة من بيانات ضخمة قد يمثل عائق أمام عملية تخطيط وتنفيذ والتقرير عن أعمال المراجعة بالكفاءة والفاعلية المطلوبة، وأن أحد تبعات ذلك قد يظهر في صورة طول الفترة الزمنية اللازمة لإصدار تقرير المراجعة. والعكس صحيح أيضًا؛ إذ أن امتلاك مراقبي الحسابات امكانيات وقدرات مادية وبشرية وتكنولوجية يمكنهم من الاستفادة من التكنولوجيا المتاحة لدى عميل المراجعة ومنها البيانات الضخمة وتحليلاتها. ونظرًا لأن منشآت المراجعة الكبرى هي الأكثر امتلاكًا لمثل هذه الامكانيات، وتسعى دائمًا لتوظيف مراقبي الحسابات الأكثر كفاءة. وفى ضوء ذلك يتوقع الباحثان بأن منشآت المراجعة الكبرى هي الأكثر استفادة من البيانات الضخمة المتاحة لدى عميل المراجعة وأن لذلك تأثير إيجابي على كفاءة وفاعلية عملية المراجعة، ويظهر تأثير هذا التفاعل في صورة انخفاض محتمل في الفترة اللازمة لإصدار تقرير المراجعة. وفى ضوء ذلك يمكن اشتقاق الفرض السادس للبحث ليكون على النحو التالي:

الفرض السادس: يؤثر التفاعل بين توسع البنوك المصرية في استخدام البيانات الضخمة وتحليلاتها وحجم منشأة المراجعة سلبًا ومعنويًا على فترة التأخر في اصدار تقرير مراجعتها.

وفى ضوء ما سبق، يمكن تلخيص فروض البحث، والتي تعكس العلاقات المتوقعة بين متغيراته كما في الشكل رقم (١).

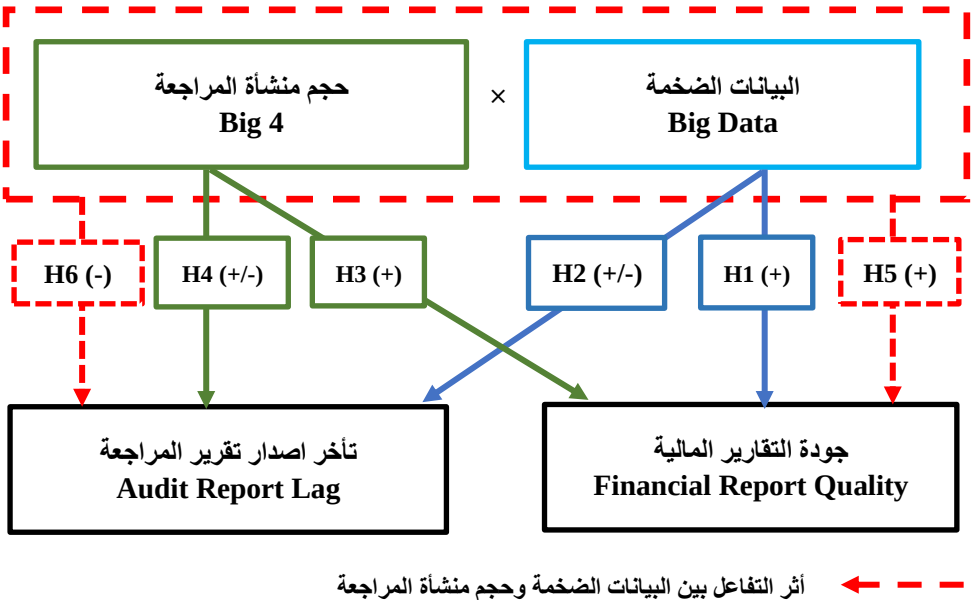

شكل رقم (١): متغيرات البحث فى ضوء العلاقات المتوقعة وفقًا لفروض البحث

المصدر: اعداد الباحثان

٥- منهجية البحث

يتناول الباحثان في هذه الفرعية منهجية البحث، ومن ثم كيفية تجميع البيانات وقياس المتغيرات، وطبيعة مجتمع وعينة الدراسة العملية، وكيفية اختيار العينة. هذا بالإضافة إلى توضيح لأهم الأساليب الاحصائية المستخدمة في اختبار فروض البحث. بصورة تمكن من الوصول إلى نتائج يمكن من خلالها قياس أثر كلٍ من: التوسع في استخدام البيانات الضخمة وجودة المراجعة على جودة التقارير المالية واحتمالات تأخر تقرير المراجعة، وذلك على النحو التالي.

٥-١ مجتمع وعينة الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة العملية جميع البنوك العاملة في مصر والمسجلة لدى البنك المركزي المصري وخاضعة لإشرافه، وذلك خلال الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٠، وقد اقتصرت الدراسة على فترة محدودة نسبيًا وهي الفترة التي شهدت استقرار في سعر الفائدة في البنوك المصرية من ناحية، وهي نفسها الفترة التي شهدت نموًا متزايدًا في اتجاه البنوك نحو استخدام البيانات الضخمة بصورة

موسعة. وبذلك فقد تكون مجتمع الدراسة من ٣٨ بنك، وذلك بعد استبعاد اثنين من البنوك والتي تخضع لتشريعات خاصة[٢]. وقد قام الباحثان باختيار عينة الدراسة في ضوء شرط واحد فقط وهو توافر التقارير المالية للبنك والتي تمكن من قياس المتغيرات محل الدراسة. وقد أسفر تطبيق هذا الشرط عن اختيار ٢٧ بنك (١١٠ مشاهدة) شّكلت عينة الدراسة، وذلك بنسبة ٧١% من مجتمع الدراسة. ويوضح الجدول رقم (١) بيانات عن مجتمع وعينة الدراسة موزعة تبعًا للقيد في البورصة.

جدول رقم (١): مجتمع وعينة الدراسة

القيد في البورصة	مجتمع الدراسة	البنوك المستبعدة	عينة الدراسة	عدد المشاهدات
البنوك المقيدة	١٤	ـــــ	١٤	٥٩
البنوك غير المقيدة	٢٤	١١	١٣	٥١
الإجمالي	٣٨	١١	٢٧	١١٠

٥-٢ نماذج الانحدار وقياس المتغيرات

بصفة عامة يعد الانحدار أسلوبًا ملائمًا لاختبار ووصف العلاقات وبناء النماذج، عن طريق صياغة معادلة رياضية تربط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة. وهو الأسلوب الذي تم استخدامه من قبل أغلب البحوث المحاسبية التي تعرضت لمحددات جودة التقارير المالية بصفة عامة أو تلك التي تناولت جودة التقارير المالية بالبنوك والمؤسسات المالية (e.g. Kanagaretnam et al., 2015; Barth et al., 2017)، وكذلك البحوث التي تعرض لمحددات ونتائج تأخر تقرير المراجعة (e.g. Luo and Salterio, 2021; Singh et al., 2022). وذلك عبر فترات زمنية مختلفة، وكذلك في بيئات اقتصادية مختلفة أيضًا.

واستنادًا إلى دراسات عدة تناولت اعتبارات جودة التقارير المالية في البنوك التجارية، وقد قدمت أدلة شبه مؤكدة حول استخدام البنوك والمؤسسات المالية حساب مخصص خسائر القروض والتسهيلات الائتمانية (Loan Loss Provision) في إدارة أرباحها، وذلك استنادًا إلى دلالة ومعنوية اختبار طبيعة ومدى معنوية العلاقة بين مخصص خسائر القروض (LLP) كمتغير تابع، وكلٍ من صافي الربح قبل الضرائب ومخصص خسائر القروض (EBTP) كمتغير مستقل. وذلك قياسًا على ما ورد بالعديد من الدراسات التي قامت بدراسة واختبار محددات جودة التقارير المالية في البنوك (e.g. Ahmed et al., 1999; Oosterbosch, 2010; Kanagaretnam et

[٢] يوضح الملحق رقم (١) قائمة البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصرى (مجتمع الدراسة) وقائمة البنوك التى شملتها عينة الدراسة والتى توفرت بيانات بشأنها يمكن من خلالها قياس المتغيرات محل الدراسة.

al., 2015; Barth et al., 2017; Nikulin and Downing, 2020; Danisman et al., 2021). وقد استندت تلك المنهجية إلى فرضية أساسية مفادها: أن من الطبيعي أن يرتبط مخصص خسائر القروض (LLP) بعلاقة عكسية مع صافي الربح؛ وبالتالي إذ أظهرت نماذج الانحدار وجود علاقة إيجابية معنوية بين مخصص خسائر القروض (LLP) وصافي الربح قبل الضرائب والمخصص (EBTP) فإن هذه العلاقة بدورها تشير إلى استخدام مخصص خسائر القروض في تمهيد الدخل كأحد بدائل إدارة الأرباح، وهذا بدوره يشير إلى انخفاض جودة التقارير المالية بتلك البنوك.

وقد استندت البحوث المحاسبية التي اهتمت باختبار العلاقة بين مخصص خسائر القروض (LLP)، وإدارة الأرباح في البنوك إلى أحد مدخلين رئيسيين ويمكن استخدام أيًا منهما في هذا الصدد (Kanagaretnam et al., 2004; Oosterbosch, 2010). وأن سمة الاختلاف بينهما تكمُن في طريقة قياس المتغير التابع الذي يعبر عن مخصص خسائر القروض. إذ يستند **المدخل الأول** إلى منهجية تحليل الانحدار من مرحلة واحدة؛ حيث يتم اختبار العلاقة بين مخصص خسائر القروض (LLP) كمتغير تابع، وصافي الربح قبل الضرائب والمخصص (EBTP) كمتغير مستقل رئيسي. بينما يستند **المدخل الثاني** إلى فرضية أساسية؛ وهي أن مخصص خسائر القروض (LLP) يعتبر من الاستحقاقات؛ ومن ثمَّ يتعين تقسيمه إلى جزئين، **أولهما: مخصص خسائر القروض غير الاختياري (Non-Discretionary LLP)** وهذا الجزء ليس للإدارة أي دور في التأثير عليه، لكونه يرتبط بالعديد من العوامل والحقائق التي لا يمكن التلاعب فيها، ومنها: حجم القروض والتغير فيها، واحتياطي خسائر القروض، والقروض غير المنتظمة. **وثانيهما: مخصص خسائر القروض الاختياري (Discretionary LLP)** وهو مقياس لمدى استخدام الإدارة للتقديرات المتاحة لديها في التأثير على قيمة مخصص خسائر القروض المعترف به. وبالتالي فأن مخصص خسائر القروض يظهر كما في المعادلة التالية:

$$LLP = NDLLP + DLLP$$

وبالتالي – في ظل تطبيق المدخل الثاني – يستلزم الأمر استخدام نموذج الانحدار على مرحلتين، حيث تنطوي المرحلة الأولى على تقدير قيمة مخصص خسائر القروض في ضوء مجموعة العوامل والحقائق التي لا يمكن التلاعب فيها، وتعبر عن الحالة التشغيلية للبنك وحجم أعماله. وبالتالي تمثل البواقي (Residual) من تقدير نموذج الانحدار في هذه المرحلة بمثابة الجزء

الاختياري من مخصص خسائر القروض (DLLP). وقياسًا على ما ورد بالعديد من الدراسات (Kanagaretnam et al., 2004; Dong et al., 2012; Ben Othman and Mersni, 2014; Zgarni and Fedhila, 2019) يظهر نموذج الانحدار المستخدم في عملية التقدير على النحو التالي:

$$LLP_{it} = a_1 \Delta NPL_{it-1} + a_2 \Delta LLA_{it} + a_3 \Delta Loan_{it} + E_{it} \qquad (1)$$

حيث:

- LLP_{it}: ***مخصص خسائر القروض للبنك i عن السنة t مقسومًا على إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية للبنك i في نهاية السنة t.***
- ΔNPL_{it-1}: ***التغير في القروض غير المنتظمة (المضمحلة) للبنك i عن الفترة [(t-1) – t] مقسومًا على إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية للبنك i في نهاية السنة t.***
- ΔLLA_{it-1}: ***التغير في احتياطي خسائر القروض للبنك i عن الفترة [(t-1) – t] مقسومًا على إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية للبنك i في نهاية السنة t.***
- $\Delta Loan_{it}$: ***التغير فى القروض والتسهيلات الائتمانية للبنك i عن الفترة [(t-1) – t] مقسومًا على إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية للبنك i فى نهاية السنة t.***

وبمجرد الانتهاء من هذه المرحلة ومن ثمَّ تقدير قيمة مخصص خسائر القروض الاختياري (DLLP) والذي يمثل القيمة المطلقة للبواقي الإحصائية لنموذج الانحدار رقم (١). وبغض النظر عن المدخل المتبع في قياس المتغير التابع محل الاختبار سواء كان (LLP) أو (DLLP). تبدأ مرحلة اختبار فروض البحث الأول والثالث والخامس بدلالة تأثير المتغيرات التفاعلية محل الدراسة وهم: (EBTP*BD) و(EBTP*AFZ) و(EBTP*BD*AFZ) على المتغير التابع. وسوف يعتمد الباحثان على المدخل الثاني في قياس المتغير التابع؛ حيث يعتقد الباحثان بأن **مخصص خسائر القروض الاختياري (DLLP)** هو الأكثر ملائمة وموضوعية في هذا الصدد؛ حيث يأخذ هذا المدخل في الاعتبار محددات تقدير مخصص خسائر القروض والتي تكون غير خاضعة لتقديرات الإدارة وترتبط بالظروف المحيطة وأهمها التغير في حجم القروض والتسهيلات الائتمانية خلال السنة.

وفى ضوء المنهجية السابق عرضها، ومن أجل تحقيق أهداف البحث واختبار فروضه قام الباحثان باستخدام نموذجين للانحدار. إذ يستخدم **النموذج الأول** لاختبار الفروض الأول والثالث والخامس، حيث تختبر تلك الفروض أثر البيانات الضخمة وتحليلاتها، وحجم منشأة المراجعة، والتفاعل بينهما كمتغيرات مستقلة على جودة التقارير المالية في البنوك المصرية كمتغير تابع وتقاس بدلالة إدارة الأرباح على النحو السابق عرضه. بينما يستخدم النموذج الثاني في اختبار الفروض الثاني والرابع والسادس، حيث تختبر تلك الفروض أثر البيانات الضخمة وتحليلاتها، وحجم منشأة المراجعة، والتفاعل بينهما كمتغيرات مستقلة على احتمالات تأخر اصدار تقرير المراجعة في البنوك المصرية كمتغير تابع.

وبشأن **نموذج الانحدار الأول** وكيفية قياس متغيراته، وذلك قياسًا على ما ورد بالعديد من الدراسات ذات الصلة (e.g. Oosterbosch, 2010; Gebhardt and Novotny-Farkas, 2011; Barth et al., 2017; Zgarni and Fedhila, 2019; Hong et al., 2020; Kund and Neitzert, 2020). يظهر **نموذج الانحدار رقم (٢)** واللازم لاختبار **الفروض الأول والثالث والخامس** على النحو التالي:

$$DLLP = \beta_0 + \beta_1\ \Delta NPL + \beta_2\ \Delta LLA + \beta_3\ LCO + \beta_4\ \Delta Loans + \beta_5\ EBTP + \beta_6\ SIZE + \beta_7\ BD + \beta_8\ AFZ + \beta_9\ (EBTP*BD) + \beta_{10}\ (EPTP*AFZ) + \beta_{11}\ (EPTP*BD*AFZ) + E \quad (2)$$

حيث:

- ***DLLP: مخصص خسائر القروض الاختياري المعترف بها خلال الفترة (Discretionary Loans Loss Provision) وهو القيمة المطلقة للبواقي الإحصائية لنموذج الانحدار رقم (١).***
- ***ΔNPL: التغير في القروض غير المنتظمة (Change in Non-Performing Loans).***
- ***ΔLLA: التغير في احتياطي خسائر القروض (Change in Loans Loss Allowance).***
- ***LCO: القروض المعدومة خلال الفترة (Loans Charge-Off).***
- ***ΔLoans: التغير في القروض خلال السنة (Change in Loans).***
- ***EBTP: صافى الربح قبل الضرائب ومخصص خسائر القروض (Earnings Before Tax and LLP).***
- ***SIZE: حجم البنك ويقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في بداية الفترة.***
- ***BD: مؤشر يعكس مستوى استخدام البنك للبيانات الضخمة وتحليلاتها وتتراوح قيمته بين (٠:٣).***

- ***AFZ: حجم منشأة المراجعة، ويقاس بمتغير وهمى يأخذ القيمة (١) بالنسبة لمنشآت المراجعة الكبرى (Big 4) وكذلك الجهاز المركزي للمحاسبات، ويأخذ (٠) في خلاف ذلك.***
- ***EPTP*BD: متغير تفاعلي بين الأرباح قبل الضرائب ومخصص خسائر القروض (مؤشر إدارة الأرباح) والمتغير الخاص بمستوى استخدام البنك للبيانات الضخمة وتحليلاتها.***
- ***EPTP*AFZ: متغير تفاعلي بين الأرباح قبل الضرائب ومخصص خسائر القروض (مؤشر إدارة الأرباح) والمتغير الخاص بحجم منشأة المراجعة.***
- ***EPTP*BD*AFZ: متغير تفاعلي بين الأرباح قبل الضرائب ومخصص خسائر القروض (مؤشر إدارة الأرباح) والمتغيران المتعلقان بمستوى استخدام البنك للبيانات الضخمة وتحليلاتها وحجم منشأة المراجعة.***

وبخصوص المؤشر المستخدم في قياس مستوى استخدام البنك **للبيانات الضخمة وتحليلاتها (BD)** فقد تم قياس بدلالة ثلاثة عناصر أساسية أمكن الحصول عليها من خلال تحليل المحتوى للتقارير المالية المنشورة للبنك. فقد قامت بعض البنوك بتنفيذ استراتيجيات التحول التكنولوجي من خلال الاستثمار في التطبيقات والأنظمة التكنولوجية، وليس هذا فحسب بل اتجهت بعض البنوك بتكوين لجان تنفيذية تكون منبثقة عن مجلس الإدارة، مثل: لجنة تكنولوجيا المعلومات أو اللجنة المعلوماتية، وتتمثل أهم مهام تلك اللجان في تعظيم العائد على استثمارات البنك في مجال المعلومات. وفى ضوء ذلك استند الباحثان في تحديد قيمة المؤشر إلى البعد التنظيمي ضمن إطار نظرية التكنولوجيا والبيئة والتنظيم (Technology–Environment–Organization) وبموجب هذا البعد تشتمل محددات تبنى واستخدام الابتكارات التكنولوجية ومنها البيانات الضخمة وتحليلاتها إلى ثلاث أبعاد وهي: دعم الإدارة العليا والتوجه الاستراتيجي والموارد (Al–Dmour et al., 2021). حيث يأخذ البنك الذي قام بتنفيذ مشروعات تكنولوجية ضخمة قيمة (١) وقيمة (٠) في خلاف ذلك، كما تأخذ البنوك التي شكلت لجنة للمعلوماتية على قيمة (١) وقيمة (٠) في خلاف ذلك، وأخيراً يحصل البنك على قيمة (١) إذا كان حجم استثماراته التكنولوجية في التطبيقات والبرامج أكبر من متوسط حجم الانفاق على مستوى العينة وقيمة (٠) في خلاف ذلك. وبذلك تحصل البنوك التي تتميز بأن لديها معدلات استخدام أكبر للبيانات الضخمة وتحليلاتها على قيمة (٣) وذلك مقارنة بالبنوك التي تحصل على قيمة أقل من ذلك، وذلك قياسًا على العديد من الدراسات التي أجريت في هذا الصدد (e.g. Han et al., 2016; Johnston and Zhang, 2018)

وبخصوص **حجم منشأة المراجعة (AFZ)** فيقاس من خلال متغير وهمى يأخذ القيمة (١) إذا كان أحد مراقبا حسابات البنك أو كلاهما شريك لأحدى منشأت المراجعة الأربعة الكبرى (Big 4)،

أو يتم مراجعة قوائمه المالية بواسطة الجهاز المركزي للمحاسبات، ويأخذ القيمة (٠) في خلاف ذلك. وهو المقياس الأكثر قبولاً واستخدامًا من قبل البحوث المحاسبية في هذا الصدد وذلك قياسًا على ما ورد بدراسات عدة (Eshleman and Guo, 2014; Che et al., 2020؛ زعطوط، ٢٠١٩؛ اسماعيل، ٢٠٢٠؛ الأباصيري، ٢٠١٧).

وفى ضوء ما ورد بنموذج الانحدار رقم (٢) يكون اختبار الفروض الأول والثالث والخامس بدلالة تأثير المتغيرات التفاعلية المتضمنة بالنموذج. إذ أنه في حالة ظهور علاقة سلبية معنوية بين المتغير الخاص بتفاعل الأرباح قبل الضرائب والمخصص واستخدام البيانات الضخمة (EBTP*BD) كمتغير مستقل، ومخصص خسائر القروض الاختياري (DLLP) كمتغير تابع؛ فهذه العلاقة بدورها تشير إلى قبول الفرض الأول وأن التوسع في استخدام البنوك المصرية للبيانات الضخمة وتحليلاتها ترتب عليه زيادة جودة التقارير المالية لدوره في الحد من ممارسات إدارة الأرباح. وبالمثل يمكن قبول الفرض الثالث للبحث إذا ظهرت العلاقة بين المتغير الخاص بتفاعل الأرباح قبل الضرائب والمخصص وحجم منشأة المراجعة (EBTP*AFZ) كمتغير مستقل، ومخصص خسائر القروض الاختياري (DLLP) كمتغير تابع، كعلاقة سلبية معنوية، وبما يشير إلى زيادة جودة التقارير المالية بالنسبة للبنوك التي يتم مراجعتها بواسطة منشآت المراجعة الكبرى وذلك نظرًا لدورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح بتلك البنوك. وأخيرًا يمكن قبول الفرض الخامس للبحث إذا ظهرت العلاقة بين المتغير الخاص بتفاعل الأرباح قبل الضرائب والمخصص واستخدام البيانات الضخمة وحجم منشأة المراجعة (EBTP*BD*AFZ) كمتغير مستقل، ومخصص خسائر القروض (LLP) كمتغير تابع، كعلاقة سلبية معنوية وبما يشير إلى أن التفاعل بين التوسع في استخدام البيانات الضخمة وحجم منشأة المراجعة قد ساهم بصورة كبيرة في تحسين جودة التقارير المالية في البنوك المصرية عن طريق الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

وعلى صعيدٍ آخر، ومن أجل اختبار **الفروض الثاني والرابع والسادس** للبحث واللذين يختبرون أثر البيانات الضخمة وتحليلاتها وحجم منشأة المراجعة والتفاعل بينهما كمتغيرات مستقلة على احتمالات تأخر اصدار تقرير المراجعة كمتغير تابع. اعتمد الباحثان على نموذج الانحدار رقم (٣)، وقد تم قياس متغيراته قياسًا على ما ورد بالعديد من الدراسات ذات الصلة (e.g.

Meckessel and Sellers, 2017; Johnston and Zhang, 2018; Lai et al., 2020;).

$$ARL = \beta_0 + \beta_1 BD + \beta_2 AFS + \beta_3 (BD*AFS) + \beta_4 SIZE + \beta_5 LISTED + \beta_6 EBT + \beta_7 ASA + E \quad (٣)$$

- ***ARL: متغير متصل يعبر عن فترة تأخر اصدار تقرير المراجعة، ويقاس باللوغاريتم الطبيعي للفترة ما بين نهاية السنة المالية للبنك وتاريخ صدور تقرير المراجعة السنوي.***
- ***BD: مؤشر يعكس مستوى استخدام البنك للبيانات الضخمة وتحليلاتها وتتراوح قيمته بين (٠:٣).***
- ***AFZ: حجم منشأة المراجعة ويقاس بمتغير وهمى يأخذ القيمة (١) بالنسبة لمنشآت المراجعة الكبرى (Big 4) وكذلك الجهاز المركزي للمحاسبات، ويأخذ (٠) في خلاف ذلك.***
- ***BD*AFZ: متغير تفاعلي بين مستوى استخدام البيانات الضخمة وتحليلاتها وحجم منشأة المراجعة.***
- ***SIZE: حجم البنك ويقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول البنك في بداية الفترة.***
- ***LISTED: متغير وهمى يأخذ القيمة (١) بالنسبة للبنوك المقيدة بالبورصة، ويأخذ القيمة (٠) في خلاف ذلك.***
- ***EBT: متغير متصل يعبر عن الأداء المالي للبنك ويقاس بصافي الربح قبل الضريبة منسوبًا إلى إجمالي الأصول في بداية الفترة.***
- ***ASA: متغير وهمى يأخذ القيمة (١) بالنسبة للبنوك التي يتم مراجعة قوائمها المالية بواسطة الجهاز المركزي للمحاسبات (Accountability State Authority)، ويأخذ القيمة (٠) في خلاف ذلك.***

٥-٣ الإحصاءات الوصفية

يعرض الجدول رقم (٢) ملخصًا للإحصاءات الوصفية للمتغيرات التي شملتها الدراسة. إذ يشير الجدول إلى أن الوسط الحسابي لمخصص خسائر القروض الاختياري (DLLP) كان ٠.٦٧٢ وهي نسبة معقولة تتفق مع مثيلتها على مستوى البنوك الأخرى خارج مصر (Kund and Neitzert, 2020). وكان الوسط الحسابي لصافي الأرباح قبل الضرائب والمخصص (EBTP) في حدود ٠.٠٣٥ منسوبًا إلى إجمالي الأصول في بداية الفترة. بينما بلغ الوسط الحسابي لمستوى استخدام البنوك المصرية للبيانات الضخمة وتحليلاتها (BD) ما قيمته ١.٤٧٣ وبما يشير إلى اعتماد متوسط من قبل البنوك التي شملتها العينة على البيانات الضخمة والتي تتراوح قيمة مؤشرها بين ٠ إلى ٣. وفيما يتعلق بمتوسط فترة تأخر اصدار تقرير المراجعة فقد كانت عند ٥١ يوم وهي أقل من مثيلتها على مستوى القطاعات الأخرى والذي يتراوح متوسطها في حدود من ٧٠ إلى ٨٠

يوم (عزت، ٢٠١٥؛ محمد ٢٠٢٠؛ محمد، ٢٠٢١)، ويمكن تفسير ذلك نظرًا لحساسية قطاع البنوك وأهميته. وأخيرًا يلاحظ أن أغلب المتغيرات التي اشتملت عليها نماذج الانحدار ظهر الانحراف المعياري أقل من الواحد أو قريب منه، وبما يشير إلى تجانس بين مفردات العينة وهو أمر طبيعي لعينة تنتمي إلى قطاع واحد.

جدول رقم (2): الاحصاءات الوصفية

المتغيرات		الوسط الحسابى (Mean)	الانحراف المعياري (Std. Dev)	أقل قيمة (Min)	أكبر قيمة (Max)	حجم العينة (N)
DLLP		0.672	0.713	0.010	5.600	110
ΔNPL		0.004	0.0345	0.164 -	0.201	110
ΔLLA		0.005	0.1217	0.846 -	0.907	110
LCO		0.008	0.0176	0.000	0.144	110
ΔLOANS		0.134	0.1542	0 .277 -	0.762	110
EBTP		0.035	0.0149	0.005	0.078	110
ARL	*Log Day*	1.669	0.1894	1.080	2.240	110
	Days	51	23	12	174	110
BD		1.473	1.0641	0.000	3.000	110
AFZ		0.746	0.4376	0.000	1.000	110
*BD*AFZ*		1.036	1.0830	0.000	3.000	110
*EBTP*BD*		0.052	0.0479	0.000	0.234	110
*EBTP*AFZ*		0.026	0.0199	0.000	0.076	110
*EBTP*BD*AFZ*		0.036	0.0429	0.000	0.165	110
SIZE		10.774	0.6262	8.730	12.420	110
LISTED		0.536	0.5010	0.000	1.000	110
EBT		0.031	0.0142	0.005	0.072	110
ASA		0.200	0.4018	0.000	1.000	110

كما يعرض الجدول رقم (٣) مصفوفة الارتباط الثنائي بين متغيرات الدراسة والتي توضح معاملات ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) ومستوى المعنوية لكلٍ منها. وبصفة عامة ظهرت معاملات الانحدار بقيم صغيرة (أقل من ٠.٧٠)[٣] وأغلبها غير معنوي وبالتالي يمكن الاستنتاج بعدم وجود مشكلة الازدواج الخطى(Multi-collinearity) بين المتغيرات المستقلة للدراسة.

[٣] فيما عدا معامل الارتباط بين المتغير الذى يقيس صافى الربح قبل المخصص والضرائب (EBTP) والمتغير الذى يقيس صافى الربح قبل الضريبة (EBT)، فقد ظهر معامل الارتباط بينهما معنوي وبقيمة قريبة من الواحد الصحيح

جدول رقم (٣): مصفوفة الارتباط (Pearson Correlation)

المتغيرات	*DLLP*	*ΔNPL*	*ΔLLA*	*LCO*	*ΔLOANS*	*EBTP*	*ARL*	*BD*	*AFZ*	*SIZE*	*LISTED*	*EBT*	*ASA*
DLLP	١												
ΔNPL	٠.١٥٨	١											
ΔLLA	٠.٠٣٢-	٠.١١٦	١										
LCO	٠.١٠٥-	٠.٦٠٨-**	٠.١٢٣-	١									
ΔLOANS	٠.٠٨٣-	٠.١١٧-	٠.٠٣٩	٠.١٠١-	١								
EBTP	٠.٢٥٠**	٠.٠٣٠	٠.٠٣٣	٠.١٠٨-	٠.٠٧٥	١							
ARL	٠.١٤٨	٠.١٨٤	٠.٠٦٨-	٠.٠٩٠	٠.١٨٥-	٠.٣٢٨-**	١						
BD	٠.١٧٤	٠.٠٨١	٠.٠٩٨	٠.١٨٦-	٠.١٨٧	٠.٠٤١	٠.٠٣٤-	١					
AFZ	٠.١٧٦-	٠.٠٥٢-	٠.٠٠٨-	٠.٠٨٤	٠.١١١	٠.٠٢٨-	٠.٠٥٢	٠.١٣٣-	1				
SIZE	٠.١٢٢-	٠.٣٣٠-**	٠.٠٤٢-	٠.٠٠٥-	٠.٣٤١**	٠.١٩١*	٠.٤٤٤-**	٠.١٨٦	٠.٠٧٥	1			
LISTED	٠.١١٩	٠.٢٣٤-**	٠.٠٢٥-	٠.١٥٩	٠.١٤٦	٠.٠٦٧	٠.١٧٥-	٠.٢٧٧**	٠.١٢٥-	٠.٠٥٤	1		
EBT	٠.١٥٠	٠.٠١١	٠.٠١٧	٠.١٠٠-	٠.٠٤٧	٠.٩٦٢**	٠.٣٣١-**	٠.٠٤٧	٠.٠٣٣-	٠.٢٠٢*	٠.٠٣٢	1	
ASA	٠.١٩٦*	٠.٠٥٠	٠.٠٢١	٠.١٠٥-	٠.٣٠٨**	٠.١٥٣-	٠.١٨١	٠.٣٩٩**	٠.٢٣٠-*	٠.٣٩٩**	٠.٠٥٥	٠.١٦١-	1

** تعنى وجود علاقة ارتباط معنوي عند مستوى دلالة (٠.٠١).

* تعنى وجود علاقة ارتباط معنوية عند مستوى دلالة (٠.٠٥).

٦- نتائج اختبار فروض البحث

يعرض الباحثان في هذا القسم من البحث نتائج التحليل الإحصائي لاختبار فروضه تجريبيًا. وقد اعتمد الباحثان على البرنامج الإحصائي (SPSS: 22) . وقد قام الباحثان باختبار فروض البحث الستة على مرحلتين، مقسمة تبعًا للمتغيرين التابعين محل الدراسة. وهي على النحو المبين في الفرعيتين التاليتين.

حيث (B= 0.962) وهو أمر منطقي ولكن لن يؤثر على معنوية نتائج الدراسة حيث يستخدم كل منهما بصورة مستقلة في نموذجي الانحدار محل الدراسة.

٦-١ نتائج اختبار الفروض الأول والثالث والخامس:

تختبر **الفروض الأول والثالث والخامس** للبحث ما إذا كان توسع البنوك العاملة في مصر في استخدام البيانات الضخمة وتحليلاتها، وكذلك حجم منشأة المراجعة، والتفاعل بينهما يؤثر على جودة التقارير المالية لتلك البنوك أم لا، وما هي طبيعة ومستوى معنوية العلاقة التأثيرية بينهم أن وجدت. وذلك بدلالة طبيعة ومدى معنوية العلاقة بين صافي الربح قبل الضريبة ومخصص خسائر القروض (EBTP) من ناحية ومخصص خسائر القروض الاختياري (DLLP) كمتغير تابع من ناحية أخرى، وذلك في ضوء المنهجية السابق عرضها من قبل ونموذج الانحدار رقم (٢). ويوضح الجدول رقم (٤) نتائج تشغيل نموذج الانحدار رقم (٢)، وقد تم تشغيل النموذج على عدة مراحل بصورة تمكن من اختبار فروض البحث الأول والثالث والخامس.

ويتضح من الجدول رقم (٤) والذي يظهر نتائج التحليل الإحصائي معنوية نموذج الانحدار في كافة مراحل تشغيله، حيث تفسر المتغيرات المستقلة المتضمنة بالنموذج نسبة تتراوح بين ٦% إلى ٢٩% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع وذلك تبعًا لعدد ونوع المتغيرات المستقلة المتضمنة بالنموذج، في حين أن باقي التغيرات في المتغير التابع ترجع إلى متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج. ويعنى هذا أن نموذج الانحدار ذو دلالة احصائية (معنوي)، وأن واحدًا على الأقل من المتغيرات المستقلة أو الرقابية المتضمنة بالنموذج له تأثير على مخصص خسائر القروض الاختياري (DLLP) كمتغير تابع.

وفى يتعلق بنتائج تشغيل نموذج الانحدار على النحو الوارد **بالعمود** (١) من الجدول (٤) يتضح أن العلاقة بين صافي الربح قبل الضرائب والمخصص (EBTP) ومخصص خسائر القروض الاختياري (DLLP) ظهرت كعلاقة إيجابية ومعنوية؛ حيث (B= 2.870، P= ٠.٠٠٠)، وتعكس تلك النتيجة اتجاه البنوك المصرية نحو استخدام مخصص خسائر القروض (LLP) كأحد بدائل إدارة الأرباح وبما يشير إلى انخفاض جودة التقارير المالية في البنوك المصرية. ويتفق ذلك مع ما اشارت إليه العديد من الدراسات (e.g. Oosterbosch, 2010; Leventis et al., 2011; Abdullah et al., 2013; Nikulin and Downing, 2020)، وبما يتفق أيضًا مع نتائج دراسات أخرى أجريت في البيئة المصرية من قبل (Fonseca and Gonzalez, 2008؛ خميس، ٢٠١٦؛ متولي، ٢٠٢٢).

وبخصوص نتيجة **اختبار الفرض الأول** فقد ظهرت العلاقة بين المتغير الخاص بتفاعل الأرباح قبل الضرائب والمخصص واستخدام البيانات الضخمة (EBTP*BD) كمتغير مستقل،

ومخصص خسائر القروض الاختياري (DLLP) كمتغير تابع **كعلاقة إيجابية معنوية** وذلك على النحو الوارد **بالعمود (٢) من الجدول (٤)**؛ حيث (B= 1.217، P= ٠.٠٠٠)، وأن هذه العلاقة بدورها تشير إلى نتيجة هامة، تعكس زيادة ممارسات إدارة الأرباح ومن ثم انخفاض جودة التقارير المالية جراء توسع البنوك المصرية في استخدام البيانات الضخمة وتحليلاتها وذلك على عكس توقعات الباحثان وبما يشير إلى **عدم قبول الفرض الأول للبحث.**

وعلى الرغم من عدم قبول الفرض الأول للبحث؛ إلا أن النتيجة السابقة تقدم أدلة هامة تشير إلى وجود **تأثير سلبي** نتيجة توسع البنوك المصرية في استخدام البيانات الضخمة وتحليلاتها على جودة تقاريرها المالية. وذلك خلافًا لنتائج أغلب الدراسات التي أجريت في هذا الصدد والتي أكدت على دور البيانات الضخمة وتحليلاتها في تحسين وقتية التقارير المالية ومحتواها المعلوماتي (e.g. Prokofieva, 2015; Murthy and Geert, 2017؛ أبوالفتوح والمعازى، ٢٠١٨؛ شحاته،٢٠١٨). **ويمكن للباحثان** تبرير ذلك لسببين، **أولهما:** أن البحث الحالي تناول جودة التقارير المالية من منظور مغاير لما تناولته البحوث السابقة – التي اهتمت بانعكاسات وتأثيرات البيانات الضخمة وتحليلاتها على الخصائص النوعية لجودة المعلومات– فقد ساعدت البيانات الضخمة وتحليلاتها إدارات البنوك في القيام بعمليات إدارة الأرباح بصورة أكبر، وأن هذا من شأنه التأثير سلبًا على جودة تقاريرها المالية. **وثانيهما:** يرتبط بمنهجية البحث المستخدمة؛ إذ أن أغلب البحوث التي أجريت مؤخرًا في هذا الصدد قد اتبعت منهج الدراسة الميدانية دون أن تتطرق أغلبها للتحليل الفعلي لبيانات التقارير المالية.

وبخصوص نتيجة **اختبار الفرض الثالث** فقد ظهرت العلاقة بين المتغير الخاص بتفاعل الأرباح قبل الضرائب والمخصص وحجم منشأة المراجعة (EBTP*AFZ) كمتغير مستقل، ومخصص خسائر القروض الاختياري (DLLP) كمتغير تابع **كعلاقة سلبية معنوية** وذلك على النحو الوارد بالعمود (٣) من الجدول (٤)؛ حيث (B= -٠.٨٦١، P= ٠.٠٠٢)، وأن هذه العلاقة تعكس انخفاض ممارسات إدارة الأرباح ومن ثم زيادة جودة التقارير المالية في البنوك التي يتم مراجعة تقاريرها المالية بواسطة منشآت المراجعة الكبرى، وذلك بما يتفق مع توقعات الباحثان وبما يشير إلى **قبول الفرض الثالث للبحث.** وبما يتفق أيضًا مع نتائج دراسات عدة قدمت أدلة هامة تفيد بزيادة جودة التقارير المالية وتحديدًا انخفاض ممارسات إدارة الأرباح بالنسبة للشركات التي يتم مراجعتها بواسطة منشآت المراجعة الكبرى (Houqe et al., 2017; Lobo et al., 2018; e.g. Sitanggang et al., 2020) وبما يتفق مع نتائج دراسات أخرى مماثلة أجريت على

القطاع المصرفي ولكن في بيئات اقتصادية مختلفة (e.g. Krishnan and Zhang, 2014; Aliyu et al., 2015; Salem et al., 2021).

ويخلص الباحثان مما سبق إلى نتيجة هامة تعكس وجود علاقة وثيقة بين اثنان من المؤشرات اللذان يعبران عن جودة المراجعة الفعلية (Actual Audit Quality)، وهما: جودة التقارير المالية كأحد مؤشرات جودة المراجعة ذات الصلة بمخرجات عملية المراجعة، وحجم منشآه المراجعة كأحد مؤشرات جودة المراجعة الفعلية أيضًا ولكنها ترتبط بمدخلات عملية المراجعة ذاتها. وبما يشير ضمنًا إلى أن منشآت المراجعة الكبرى هي الأكثر تحقيقًا لمتطلبات جودة عملية المراجعة. وبمعنى آخر تعتبر جودة المراجعة مقاسة بحجم منشأة المراجعة أحد محددات جودة التقارير المالية، وأن ذلك يرجع للدور الهام الذي تلعبه منشآت المراجعة الكبرى في تقييد أو الحد من السلوك الانتهازي للإدارة.

وبخصوص نتيجة **اختبار الفرض الخامس** فقد ظهرت العلاقة بين المتغير الخاص بتفاعل الأرباح قبل الضرائب والمخصص واستخدام البيانات الضخمة وتحليلاتها وحجم منشأة المراجعة (EBTP*BD*AFZ) كمتغير مستقل، ومخصص خسائر القروض الاختياري (DLLP) كمتغير تابع **كعلاقة سلبية معنوية** وذلك على النحو الوارد بالعمود (6) من الجدول (٤)؛ حيث (B= – ١.٥١٤، P= ٠.٠١٠)، وأن هذه العلاقة تعكس نتيجة هامة مفادها انخفاض ممارسات إدارة الأرباح ومن ثم زيادة جودة التقارير المالية بالنسبة للبنوك المصرية التي تتوسع في استخدام البيانات الضخمة وتحليلاتها ويتم مراجعة تقاريرها المالية بواسطة منشآت المراجعة الكبرى، وبما يشير إلى وجود تأثير إيجابي للتفاعل بينهما، وأن التفاعل بين التوسع في استخدام البيانات الضخمة وحجم منشأة المراجعة قد ساهم بصورة كبيرة في تحسين جودة التقارير المالية في البنوك المصرية عن طريق الحد من ممارسات إدارة الأرباح. وتتفق تلك النتيجة مع توقعات الباحثان في هذا الصدد وبالتالي **قبول الفرض الخامس للبحث.**

ويعتقد الباحثان بأن التأثير الإيجابي الناتج عن التفاعل بين استخدام البيانات الضخمة من قبل عميل المراجعة وحجم منشأة المراجعة، قد يكون سببه استخدام مراقب الحسابات لتحليلات البيانات الضخمة في تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة وتحديد وتقييم المخاطر واكتشاف التحريفات الجوهرية (Cao et al., 2015). وأن الاستفادة من البيانات الضخمة المتاحة لدى عميل المراجعة تتوقف على قدرة مراقب الحسابات على تشغيلها وتحليلها ولذا يكون لحجم منشأة المراجعة دور هام

في هذا الصدد؛ وذلك نظرًا لما تمتلكه منشآت المراجعة الكبرى من امكانيات مادية وخبرات بشرية وتكنولوجية تمكنها من التعامل بصورة مثلى مع تلك التحديات والاستفادة منها.

وإجمالاً يخلُص الباحثان بشأن ما تم التواصل إليه من نتائج بخصوص عدم قبول الفرض الأول وقبول الفرضين الثالث والخامس إلى أن البعد الأهم والأكثر تأثيرًا في تحسين جودة التقارير المالية في البنوك المصرية هو حجم منشأة المراجعة، وقد تحقق ذلك من خلال اختبار الأثر التفاعلي؛ إذ أن منشآت المراجعة الكبرى كان لها دور في الحد من التأثير السلبي الناتج عن استخدام البيانات الضخمة وتحليلاتها من قبل إدارات البنوك في تنفيذ ممارسات إدارة الأرباح. وبالتالي فأن تحقيق الاستفادة القصوى جراء توسع البنوك في استخدام البيانات الضخمة وتحليلاتها – فيما يتعلق بجودة تقاريرها المالية– مرهون بارتباط البنك بأحد مراقبي الحسابات الذي ينتمي لمنشآت المراجعة الكبرى.

جدول رقم (٤): نتيجة اختبار الفروض الأول والثالث والخامس / نموذج الانحدار رقم (٢)

أثر البيانات الضخمة وتحليلاتها وحجم منشأة المراجعة والتفاعل بينهما على تحسين جودة التقارير المالية

المتغير التابع / المتغيرات المستقلة	مخصص خسائر القروض الاختياري (DLLP)					
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)
	(B) Sig	(B) Sig	(B) Sig	(B) Sig	(B) Sig	(B) Sig
ΔNPL	0.091 0.487	0.068 0.462	0.063 0.614	0.076 0.518	0.078 0.509	0.032 0.780
ΔLLA	0.061- 0.517	0.112- 0.188	0.061- 0.499	0.105- 0.219	0.102- 0.231	0.102- 0.218
LCO	0.028- 0.820	0.086- 0.446	0.073- 0.545	0.093- 0.413	0.092- 0.423	0.067- 0.545
ΔLOANS	0.005 0.957	0.075- 0.409	0.027- 0.785	0.075- 0.417	0.077- 0.408	0.059- 0.510
SIZE	0.149- 0.174	0.135- 0.175	0.143- 0.170	0.134- 0.179	0.128- 0.208	0.136- 0.166
EBTP	2.870 ***0.005	0.269- *0.062	0.742 ***0.000	0.015 0.954	0.043- 0.886	0.832- **0.048
BD	ـــــ	0.801- ***0.001	ـــــ	0.677- ***0.006	0.684- ***0.006	1.697- ***0.000
EBTP*BD	ـــــ	1.217 ***0.000	ـــــ	1.034 ***0.000	1.103 ***0.002	2.260 ***0.000
AFZ	ـــــ	ـــــ	0.528 **0.027	0.205 0.388	0.186 0.447	0.891- *0.059
EBTP*AFZ	ـــــ	ـــــ	0.861-	0.372-	0.290-	0.983

المتغير التابع / المتغيرات المستقلة	مخصص خسائر القروض الاختياري (DLLP)					
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)
	(B) Sig	(B) Sig	(B) Sig	(B) Sig	(B) Sig	(B) Sig
			***0.002	0.195	0.433	0.102
*BD*AFZ*	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ	1.457 ***0.009
*EBTP*BD*AFZ*	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ	0.074- 0.722	1.514- **0.010
احصائية (F)	2.032	5.451	3.277	4.651	4.202	4.691
معامل التحديد المعدل (R^2)	0.06	0.25	0.14	0.25	0.24	0.29
P- value	0.068	0.000	0.002	0.000	0.000	0.000

*** التأثير معنوي عند مستوى معنوية أقل من (1%).

** التأثير معنوي عند مستوى معنوية أقل من (5%).

* التأثير معنوي عند مستوى معنوية أقل من (10%).

- عدد المشاهدات (ن) = ١١٠.

٦-٢ نتائج اختبار الفروض الثاني والرابع والسادس

تختبر **الفروض الثاني والرابع والسادس** للبحث ما إذا كان توسع البنوك العاملة في مصر في استخدام البيانات الضخمة وتحليلاتها وكذلك حجم منشأة المراجعة، والتفاعل بينهما يؤثرون على فترة تأخر اصدار تقرير المراجعة أم لا، وما هي طبيعة ومستوى معنوية العلاقة التأثيرية بينهم أن وجدت. وذلك بدلالة طبيعة ومدى معنوية العلاقات على النحو الوارد بنموذج الانحدار رقم (٣). ويوضح الجدول رقم (٥) نتائج تشغيل نموذج الانحدار رقم (٣)، وقد تم تشغيله على عدة مراحل بصورة تمكن من اختبار الفروض الثاني والرابع والسادس.

ويتضح من الجدول رقم (٥) والذي يظهر نتائج التحليل الإحصائي معنوية نموذج الانحدار في كافة مراحل تشغيلها، حيث تفسر المتغيرات المستقلة المتضمنة بالنموذج نسبة عالية إلى حدٍ ما تتراوح بين ٣٧% إلى ٤١% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (فترة تأخر تقرير المراجعة)، وذلك تبعًا لعدد ونوع المتغيرات المستقلة المتضمنة بالنموذج، في حين أن باقي التغيرات

في المتغير التابع ترجع إلى عوامل ومتغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج، وبمستوى معنوية (P= 0.000). وهذا يعنى أن نموذج الانحدار ذو دلالة احصائية، وأن واحدًا على الأقل من المتغيرات المستقلة أو الرقابية المتضمنة بالنموذج له تأثير على فترة تأخر اصدار تقرير المراجعة (ARL) كمتغير تابع.

وبخصوص نتيجة **اختبار الفرض الثاني**، وهو يختبر أثر توسع البنوك المصرية في استخدام البيانات الضخمة وتحليلاتها (BD) على فترة تأخر اصدار تقرير المراجعة (ARL)، وقد ظهرت العلاقة بينهما **كعلاقة إيجابية ولكنها غير معنوية**، وذلك على النحو الوارد بالعمودين (١) و(٣) من الجدول (٥)؛ بينما يظهر العمود (٤) من الجدول (٥) العلاقة بصورة معنوية ولكنها محدود نسبيًا حيث (B= ٠.٢٨٦، P= ٠.٠٧٨)، وفى ضوء ذلك يعتقد الباحثان **بقبول الفرض الثاني للبحث جزئيًا**. وبما يشير إلى وجود علاقة تأثيرية، وأن الأثر الناتج عن توسع عميل المراجعة في استخدام البيانات الضخمة وتحليلاتها قد ارتبط بزيادة فترة تأخر اصدار تقرير المراجعة بما يعكس علاقة إيجابية بينهما. وذلك على عكس نتائج بعض الدراسات وقد أشارت في المجمل إلى أن التوسع في استخدام التطبيقات التكنولوجية الحديثة قد ساهم في الحد من فترة تأخر اصدار تقرير المراجعة (e.g. Kim et al., 2013; Chen et al., 2014; Amin et al., 2018; Johnston and Zhang, 2018).

ويعتقد الباحثان بأن النتيجة السابقة قد تكون بسبب ما فرضته التغيرات في بيئة عمل الشركات والانتشار الكبير لتكنولوجيا المعلومات والبيانات الضخمة وتحليلاتها واستخدام الشركات لنظم معلومات أكثر تعقيدًا وأن كل هذا المستجدات قد صاحبها وجود كميات ضخمة من البيانات والمعلومات، وبالتالي يحتاج مراقب الحسابات إلى وقت أكبر لتنفيذ عملية المراجعة وجمع وتقييم أدلة اثبات من نوع خاص لما تكن مطلوبة سابقًا، وبالتالي يظهر أثر التوسع في استخدام البيانات الضخمة وتحليلاتها في صورة مزيد من الوقت من أجل اصدار تقرير المراجعة.

وبخصوص نتيجة **اختبار الفرض الرابع**، والذي يختبر أثر حجم منشأة المراجعة (AFZ) كمتغير مستقل على تأخر تقرير المراجعة (ARL) كمتغير تابع، وقد ظهرت العلاقة بينهما **كعلاقة إيجابية معنوية**، وذلك على النحو الوارد بالأعمدة (٢) و(٣) و(٤) من الجدول (٥)، حيث كانت (B= ٠.١٧٩، P= ٠.٠٢٥)، (B= ٠.١٧٩، P= ٠.٠٢٦)، (B= ٠.٣١٣، P= ٠.٠٠٥) على

التوالي. وفى ضوء ذلك يمكن **قبول الفرض الرابع للبحث**، وبما يفيد وجود علاقة تأثيرية إيجابية بين حجم منشأة المراجعة والتأخر في اصدار تقرير المراجعة. وتختلف تلك النتيجة مع ما توصل إليه البعض بشأن قدرة منشآت المراجعة الكبرى على الانتهاء من أعمال المراجعة بصورة أسرع وبما يعكس علاقة سلبية بين حجم منشأة المراجعة والتأخر في اصدار تقرير المراجعة (e.g. Rusmin and Evans, 2017; Lai et al., 2020; Prastuo et al., 2021). وتدعم تلك النتيجة النتائج المتباينة بشأن الدراسات التي أجريت في البيئة المصرية (الصيرفي، ٢٠١٧؛ منصور، ٢٠١٨؛ مطاوع، ٢٠١٩؛ على، ٢٠٢٠).

ويمكن للباحثان تبرير النتيجة السابقة لعدة أسباب، **أولهما:** أن منشآت المراجعة الكبرى تسعى دومًا للحفاظ على سمعتها، وبالتالي فقد تبذل مزيد من الجهد في عملية المراجعة وهذا بدوره قد يؤدى إلى تأخر اصدار تقرير المراجعة. **وثانيهما:** طبيعة عمل القطاع المصرفي وكثرة وتعقد وتنوع عملياته وخضوعه لمتطلبات تنظيمية وإشرافية صارمة. **وثالثهما:** يرتبط بالمتطلبات التنظيمية والتي تستلزم مراجعة التقارير المالية للبنوك بواسطة اثنين من مراقبي الحسابات وهذا بدوره يتطلب مزيد من الوقت للتنسيق بينهما اثناء تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة.

وبخصوص نتيجة **اختبار الفرض السادس**، والذي يختبر أثر التفاعل بين التوسع في استخدام البيانات الضخمة وتحليلاتها وحجم منشأة المراجعة (BD*AFZ) كمتغير مستقل على تأخر تقرير المراجعة (ARL) كمتغير تابع، وقد ظهرت العلاقة بينهما **كعلاقة سلبية معنوية**، وذلك على النحو الوارد بالعمود (٤) من الجدول (٥)، حيث كانت (B= – 0.290، P= ٠.٠٨٣). وفى ضوء ذلك يمكن **قبول الفرض السادس للبحث**، وبما يتفق مع توقعات الباحثان في هذا الصدد.

ويخلص الباحثان مما سبق إلى نتيجة هامة تفيد بأن قدرة مراقبي الحسابات على التعامل مع البيانات الضخمة المتاحة لدى عميل المراجعة تستند في المقام الأول إلى ما يمتلكه فريق المراجعة من مهارات وقدرات تكنولوجية تمكنهم من التعامل بمهنية مع تلك البيانات، وبالتالي فأن منشآت المراجعة الأكبر حجمًا هي الأكثر استفادة من البيانات الضخمة المتاحة لدى العميل، وقد ساهم ذلك في زيادة كفاءة عملية المراجعة. بالإضافة لذلك ونظرًا لأن من أهم العوامل المحفزة لاستخدام تحليلات البيانات الضخمة من قبل مراقب الحسابات هي بيئة عمل عميل المراجعة (Dagiliene and Kloviene, 2019). وبالتالي فإن امتلاك عميل المراجعة للبيانات الضخمة وتحليلاتها قد

حفز منشآت المراجعة الكبرى للبدء في استخدام تحليلات البيانات الضخمة في عملية المراجعة وبالتالي فقد أدى التفاعل بينهما إلى الحد من فترة تأخر اصدار تقرير المراجعة.

جدول رقم (٥): نتيجة اختبار الفروض الثاني والرابع والسادس / نموذج الانحدار رقم (٣)

أثر البيانات الضخمة وتحليلاتها وحجم منشأة المراجعة والتفاعل بينهما على تأخر اصدار تقرير المراجعة

المتغير التابع / المتغيرات المستقلة	*تأخر اصدار تقرير المراجعة (ARL)*			
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
	(B) Sig	(B) Sig	(B) Sig	(B) Sig
BD	0.048 0.578	ـــــ	0.045 0.589	0.286 *0.078
AFZ	ـــــ	0.179 **0.025	0.179 **0.026	0.313 ***0.005
BD*AFZ	ـــــ	ـــــ	ـــــ	0.290- *0.083
SIZE	0.558- ***0.000	0.604- ***0.000	0.602- ***0.000	0.573- ***0.000
LISTED	0.173- **0.031	0.141- *0.063	0.152- *0.054	0.155- **0.047
EBT	0.153- *0.062	0.126- 0.115	0.129- 0.111	0.143- *0.074
ASA	0.370 ***0.000	0.451 ***0.000	0.432 ***0.000	0.394 ***0.000
احصائية (F)	**13.809**	**15.415**	**12.807**	**11.635**
معامل التحديد المعدل (R^2)	**0.37**	**0.40**	**0.39**	**0.41**
P- value	**0.000**	**0.000**	**0.000**	**0.000**

***** التأثير معنوي عند مستوى معنوية أقل من (1%).**

**** التأثير معنوي عند مستوى معنوية أقل من (5%).**

*** التأثير معنوي عند مستوى معنوية أقل من (10%).**

- عدد المشاهدات (ن) = ١١٠.

وفى النهاية يعرض الشكل رقم (٢) العلاقات بين متغيرات الدراسة في ضوء ما أسفر عنه اختبار فروض البحث. وقد ظهرت نتائج اختبار الفرض الأول على خلاف توقعات الباحثان،

واشارت النتائج إلى أن توسع البنوك في استخدام البيانات الضخمة وتحليلاتها قد أدى إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح من خلال مخصص خسائر القروض، وبالتالي انخفضت جودة التقارير المالية. بالإضافة لذلك، وفى ضوء ما أسفر عنه اختبار باقي فروض البحث، وخاصة الفرضين الخامس والسادس. **يعتقد الباحثان** بأن الوضع الأمثل والذي من شأنه أن يعكس تأثيرًا إيجابيًا على كفاءة وفاعلية عملية المراجعة يظهر في حال تحقيق التفاعل بين استخدام البيانات الضخمة وتحليلاتها من قبل عميل المراجعة وعلى أن يكون ذلك مشروط بالارتباط بأحدي منشآت المراجعة الكبرى، وذلك لما تمتلكه تلك المنشآت من قدرات وخبرات مادية وبشرية وتكنولوجية تجعلها أكثر توافقًا مع بيئة انتاج المعلومات لدى عميل المراجعة وما صاحبها من تطورات تكنولوجية متلاحقة.

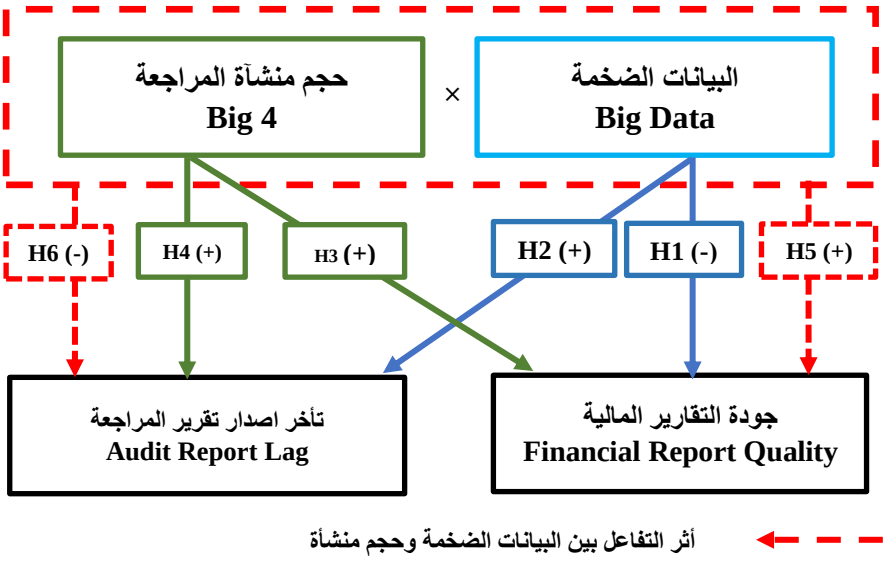

شكل رقم (٢): العلاقات بين متغيرات البحث فى ضوء اختبار الفروض

المصدر: اعداد الباحثان

٦-٣ تحليل إضافي: محددات تأخر إصدار تقرير المراجعة ذات الصلة بالقطاع المصرفي

أسفرت نتائج دراسات عدة تناولت محددات تأخر اصدار تقرير المراجعة عن تصنيف تلك المحددات إلى مجموعتين أساسيتين، **أولهما:** تلك المحددات التي تعكس خصائص عميل المراجعة،

كحجم الشركة وأدائها المالي، وتعقد وتنوع عملياتها ومستوى الالتزام بآليات حوكمة الشركات. **وثانيهما:** محددات ترتبط بخصائص منشأة مراقب الحسابات، كحجم منشأة المراجعة، وتوقيت عملية المراجعة، وخصائص شريك المراجعة وتخصصه الصناعي، ونوع رأيه.

وقد جاءت نتائج أغلب الدراسات لتشير إلى أن الشركات الأكبر حجمًا والتي تتصف بكثرة عملياتها هذا بالإضافة إلى تعقدها وتنوعها غالبًا ما تزيد الفترة اللازمة لإصدار تقرير المراجعة وبما يشير إلى وجود علاقة إيجابية بين حجم عميل المراجعة والتأخر في اصدار تقرير المراجعة (Putra et al., 2017; Diana, 2018)، وتظهر هذه العلاقة بصورة أكبر في الشركات التي تعد تقارير مالية قطاعية أو تلك التي لديها معاملات خارجية (Habib et al., 2019). وبخصوص الأداء المالي لعميل المراجعة فقد كانت أغلب الدراسات تؤكد على أن الشركات التي تحقق أداء مالي مرتفع أو تواجه ظروف مالية جيدة تنخفض فيها الفترة اللازمة لإصدار تقرير المراجعة وبما يعكس علاقة سلبية بينهما (Habib et al., 2019).

وبخصوص خصائص منشأة المراجعة –تحديدًا حجم منشأة المراجعة – وبالرغم من تباين نتائج الدراسات التي تناولت العلاقة بين حجم منشأة المراجعة وفترة تأخر تقرير المراجعة، وذلك على النحو السابق ذكره من قبل؛ إلا أن الباحثان قد لاحظا وجود ندرة في البحوث التي تناولت محددات تأخر اصدار تقرير المراجعة في القطاع المصرفي من ناحية، وتلك البحوث التي تناولت بالاختبار الأثر التفاعلي لحجم منشأة المراجعة وحجم عميل المراجعة من ناحية أخرى. وهو ما يتعرض له الباحثان باختصار في الفرعية التالية. حيث يحاول الباحثان من خلال التحليل الإضافي الإجابة على التساؤل البحثي الإضافي التالي.

- هل يوثر التفاعل بين حجم منشأة المراجعة وحجم عميل المراجعة (البنك) على فترة تأخر اصدار تقرير المراجعة؟

ومن أجل الإجابة على التساؤل البحثي السابق اعتمد الباحثان على نموذج الانحدار كما يظهر في المعادلة رقم (٤)، وكما يظهر بالشكل رقم (٣). وقد تم قياس متغيراته قياسًا على ما ورد بالعديد من الدراسات ذات الصلة (e.g. Meckessel and Sellers, 2017; Johnston and Zhang, 2018; Lai et al., 2020).

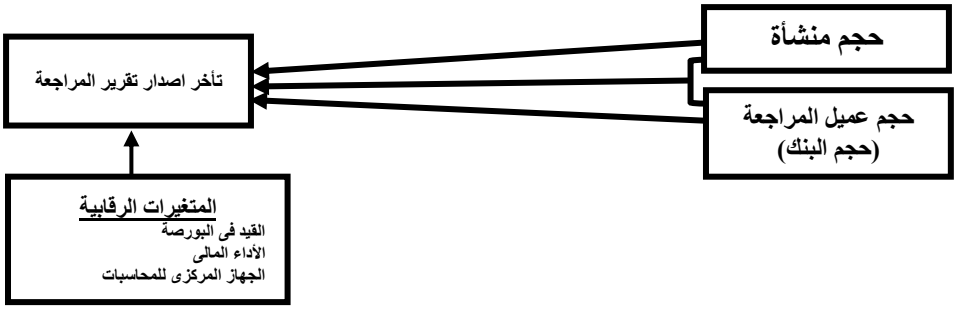

شكل رقم (٣): محددات تأخر اصدار تقرير المراجعة

$$ARL = \beta_0 + \beta_1\ AFS + \beta_2\ BS + \beta_3\ LISTED + \beta_4\ EBT + \beta_5\ ASA + \beta_6\ (AFS*BS) + E \quad (٤)$$

- ARL: متغير متصل يعبر عن فترة تأخر اصدار تقرير المراجعة، ويقاس باللوغاريتم الطبيعي للفترة ما بين نهاية السنة المالية للبنك وتاريخ صدور تقرير المراجعة السنوي.

- AFS: حجم منشأة المراجعة ويقاس بمتغير وهمى يأخذ القيمة (١) بالنسبة لمنشآت المراجعة الكبرى (Big 4) وكذلك الجهاز المركزي للمحاسبات، ويأخذ (٠) في خلاف ذلك.

- BS: حجم البنك ويقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول البنك في بداية الفترة.

- LISTED: متغير وهمى يأخذ القيمة (١) بالنسبة للبنوك المقيدة بالبورصة، ويأخذ القيمة (٠) في خلاف ذلك.

- EBT: متغير متصل يعبر عن الأداء المالي للبنك ويقاس بصافي الربح قبل الضريبة منسوبًا إلى إجمالي الأصول في بداية الفترة.

- ASA: متغير وهمى يأخذ القيمة (١) بالنسبة للبنوك التي يتم مراجعة قوائمها المالية بواسطة الجهاز المركزي للمحاسبات (Accountability State Authority)، ويأخذ القيمة (٠) في خلاف ذلك.

- AFS*BS: متغير يعبر عن التفاعل بين حجم منشأة المراجعة وحجم البنك (عميل المراجعة).

ويوضح الجدول رقم (٦) نتائج التحليل الإحصائي لنموذج الانحدار السابق متضمنًا بعض الاحصاءات الوصفية الأخرى. وفى ضوء ذلك يتضح أن محددات تأخر اصدار تقرير المراجعة ترتبط في المقام الأول بخصائص عميل المراجعة وقد أظهرت النتائج وجود **علاقة سلبية** بين كلٍ من: حجم البنك وأدائه المالي (مقاسًا بالربحية) والقيد في سوق الأوراق المالية من ناحية، وفترة التأخر في اصدار تقرير المراجعة من ناحية آخري، حيث كانت (B= -٠.٤٢٠، P= ٠.٠٨٠)، (B= -٠.١٣٤، P= ٠.٠٩٩)، (B= -٠.١٣٤، P= ٠.٠٧٩) على التوالي. وبما يعنى أن البنوك الأكبر حجمًا، والتي تحقق أداء مالي أفضل، ومقيدة بسوق الأوراق المالية تقل فيها فترة اصدار تقرير المراجعة. وتتفق تلك النتيجة مع وجه نظر البعض بأن الشركات كبيرة الحجم والتي تحقق أداء مالي أفضل تفضل نشر تقريرها المالية بصورة أسرع، ويدعمها في ذلك ما تمتلكه من موارد مادية وبشرية، هذا بالإضافة إلى انخفاض أوجه القصور في هياكل الرقابة الداخلية بتلك الشركات؛ وبالتالي يقضى مراقبي الحسابات وقت أقل في تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة (Habib et al., 2019).

وفيما يتعلق بمحددات تأخر تقرير المراجعة ذات الصلة بمنشأة المراجعة، فقد ظهرت العلاقة بين حجم منشأة المراجعة (Big 4) والتأخر في اصدار تقرير المراجعة كعلاقة إيجابية وذلك كما هو الحال عند اختبار الفرض الرابع للبحث ولكنها غير معنوية حيث كانت (B= ١.٧٧٧، P= ٠.٣٥٩). في حين ظهرت العلاقة بين المراجعة بواسطة الجهاز المركزي للمحاسبات (ASA) والتأخر في اصدار تقرير المراجعة **كعلاقة إيجابية معنوية**، حيث كانت (B= ٠.٤٧٠، P= ٠.٠٠٠)، وتفيد تلك النتيجة بأن البنوك التي تخضع لمراجعة الجهاز المركزي للمحاسبات تواجه احتمالات عالية للتأخر في اصدار تقرير المراجعة، وتتفق تلك النتيجة مع دراسة الصيرفي (٢٠١٧) وقد توصلت إلى أن متوسط فترة تأخر اصدار تقرير المراجعة بالنسبة للجهاز المركزي للمحاسبات يزيد عن متوسطها بالنسبة لمنشآت المراجعة الخاصة. ويعتقد الباحثان بأنها نتيجة منطقية وذلك نظرًا لقلة الضغوط التي يتعرض لها مراقبي الحسابات التابعين للجهاز المركزي للمحاسبات بخلاف منشآت المراجعة الخاصة. ويؤكد هذه النتيجة أن ظهرت العلاقة بين المتغير الذي يعكس الأثر التفاعلي بين حجم منشأة المراجعة وحجم البنك (AFS*BS) والتأخر في اصدار تقرير المراجعة **كعلاقة سلبية غير معنوية**، حيث كانت (B= - ١.٦١٩، P= ٠.٤٠٩). وهي نتيجة يعتقد

الباحثان بأنها نتيجة منطقية أيضًا، فقد ظهر تأثير حجم منشأة المراجعة إيجابيًا، بينما ظهر تأثير حجم عميل المراجعة (البنك) سلبيًا وبالتالي فقد يلغى تأثير كل منهما الآخر.

وإجمالًا **يخلُص الباحثان** مما سبق إلى أن المحددات ذات الصلة **بخصائص عميل المراجعة** هي الأكثر تأثيرًا على الفترة اللازمة للانتهاء من عملية المراجعة واصدار التقرير. وإن كانت النتائج تفيد ضمنًا باحتمال وجود ضغوط من قبل عملاء المراجعة الأكبر حجمًا والمقيدين في سوق الأوراق المالية ويحققون أداء مالي أعلى على مراقبي الحسابات للانتهاء من عملية المراجعة بصورة أسرع حيث ظهرت العلاقة بينهما من ناحية وتأخر اصدار تقرير المراجعة من ناحية أخرى **كعلاقة سلبية معنوية.**

جدول رقم (٦): محددات تأخر اصدار تقرير المراجعة / نموذج الانحدار رقم (٤)

المتغير التابع / المتغيرات المستقلة		*تأخر اصدار تقرير المراجعة (ARL)*			
		الوسط الحسابي (Mean)	الانحراف المعياري (Std. Dev)	معاملات الانحدار (B)	مستوى المعنوية (Sig)
حجم منشأة المراجعة	*AFS*	0.746	0.4376	1.777	٠.359
حجم البنك	*BS*	10.774	0.6262	0.420 -	٠.080
القيد في البورصة	*LISTED*	0.536	0.5010	0.134 -	٠.079
صافي الربح قبل الضرائب	*EBT*	0.031	0.0142	0.134 -	٠.099
الجهاز المركزي للمحاسبات	*ASA*	0.200	0.4018	0.470	٠.000
*حجم منشأة المراجعة*حجم البنك*	*AFS*BS*	٠.454	4.7634	1.619 -	٠.409
عدد المشاهدات		110			
احصائية (F)		12.921			
معامل التحديد (R^2)		0.43			
معامل التحديد المعدل (R^2)		0.40			
P- value		0.000			

وفى النهاية بعد أن عرض الباحثان لنتائج اختبار فروض البحث الأساسية، وما توصلا إليه بشأن التساؤل البحثي الإضافي، يشتمل الجدول رقم (٧) على ملخصًا لتلك النتائج.

جدول رقم (٧): ملخص نتائج اختبار الفروض والتساؤل الإضافي

الفرض / التساؤل البحثي الإضافي	نتيجة الاختبار	طبيعة ومعنوية العلاقة
الفرض الأول: يؤثر توسع البنوك المصرية في استخدام البيانات الضخمة وتحليلاتها إيجابًا ومعنويًا على جودة تقاريرها المالية.	عدم قبول	● علاقة تأثيرية سلبية معنوية
الفرض الثاني: يؤثر توسع البنوك المصرية في استخدام البيانات الضخمة وتحليلاتها معنويًا على فترة التأخر في اصدار تقرير المراجعة.	قبول جزئي	● علاقة تأثيرية إيجابية بمعنوية محدودة
الفرض الثالث: يؤثر حجم منشأة المراجعة إيجابًا ومعنويًا على جودة التقارير المالية للبنوك المصرية.	قبول	● علاقة تأثيرية إيجابية معنوية
الفرض الرابع: يؤثر حجم منشأة المراجعة معنويًا على فترة التأخر في إصدار تقرير مراجعة البنوك المصرية.	قبول	● علاقة تأثيرية إيجابية معنوية
الفرض الخامس: يؤثر التفاعل بين توسع البنوك المصرية في استخدام البيانات الضخمة وتحليلاتها وحجم منشأة المراجعة إيجابًا ومعنويًا على جودة تقاريرها المالية.	قبول	● علاقة تأثيرية إيجابية معنوية
الفرض السادس: يؤثر التفاعل بين توسع البنوك المصرية في استخدام البيانات الضخمة وتحليلاتها وحجم منشأة المراجعة سلبًا ومعنويًا على فترة التأخر في اصدار تقرير مراجعتها.	قبول	● علاقة تأثيرية سلبية معنوية
التساؤل الإضافي: هل يؤثر التفاعل بين حجم منشأة المراجعة وحجم عميل المراجعة (البنك) على فترة تأخر اصدار تقرير المراجعة؟	لا	● علاقة تأثيرية سلبية غير معنوية

٧- النتائج والتوصيات ومجالات البحوث المستقبلية

تعرض البحث الحالي إلى قضية محاسبية هامة تتصف بالحداثة إلى حدٍ ما، إذ يتناول الباحثان بالدراسة والاختبار التجريبي تبعات التوسع في استخدام البنوك المصرية للبيانات الضخمة وتحليلاتها -كأحد أهم انعكاسات الرقمة في الأونة الأخيرة- وذلك من منظور مهني يرتبط بكفاءة وفاعلية عملية المراجعة. وقد تمثل **الهدف الرئيسي للبحث** في دراسة واختبار أثر استخدام البنوك المصرية للبيانات الضخمة وتحليلاتها وكذلك حجم منشأة المراجعة في تحسين جودة التقارير المالية سواء كان ذلك مرتبط بالقيمة الملائمة للمعلومات المتضمنة بتلك التقارير أو بتوقيت التقرير عنها والذي يرتبط بالفترة اللازمة لإصدار تقرير المراجعة من قبل مراقب الحسابات.

وأسفر استقراء وتحليل الدراسات السابقة ذات الصلة عن اشتقاق ستة فروض بحثية، تعكس العلاقات التأثيرية المتوقعة بين متغيرات الدراسة. ومن خلال التحليل الفعلي للتقارير المالية المنشورة

لمجتمع البنوك العاملة في مصر – سواء المقيدة أو غير المقيدة بالبورصة المصرية – وقد بلغ عددها ٣٨ بنك، وذلك خلال الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٠. وقد قام الباحثان باختيار عينة الدراسة في ضوء شرط واحد فقط وهو توافر التقارير المالية للبنك والتي تمكن من قياس المتغيرات محل الدراسة. وقد أسفر تطبيق هذا الشرط عن اختيار ٢٧ بنك (١١٠ مشاهدة) شّكلت عينة الدراسة.

وفى ضوء نتائج التحليل الإحصائي، وبالرغم من **عدم قبول الفرض الأول** في ضوء توقعات الباحثان، إلا أن النتائج تقدم أدلة هامة تعكس وجود علاقة سلبية معنوية بين توسع البنوك في استخدام البيانات الضخمة وتحليلاتها من ناحية وجودة التقارير المالية مقاسة بدلالة ممارسات إدارة الأرباح من ناحية أخرى. وفى المقابل فقد أسفرت النتائج عن **قبول الفرض الثالث**، وبموجبه وجدت علاقة إيجابية معنوية بين حجم منشأة المراجعة وجودة التقارير المالية؛ نتيجة لانخفاض ممارسات إدارة الأرباح بالنسبة للبنوك التي يتم مراجعة تقاريرها المالية بواسطة منشأة المراجعة الأكبر حجمًا (Big 4). وهي نتيجة منطقية تتفق مع معظم الدراسات التي أجريت في هذا الصدد وتناولت العلاقة السابقة في قطاعات أخرى بخلاف القطاع المصرفي. وقد برر الباحثان تلك النتيجة نظرًا للدور الهام الذي تلعبه منشآت المراجعة الكبرى في تقييد والحد من السلوك الانتهازي للإدارة، بالإضافة إلى قدرة مراقبي الحسابات ممن ينتمون لمنشآت المراجعة الكبرى على مواجهة ضغوط الإدارة والتعامل معها بصورة مهنية ودون الاخلال بالمتطلبات الأخلاقية.

بالإضافة لذلك فقد تم **قبول الفرض الخامس** للبحث وبما يتفق مع توقعات الباحثان في هذا الصدد وبما يعكس تأثيرات إيجابية بشأن جودة التقارير المالية وانخفاض ممارسات إدارة الأرباح بالنسبة للبنوك المصرية التي تتوسع في استخدام البيانات الضخمة وتحليلاتها وفى نفس الوقت يتم مراجعة تقاريرها المالية بواسطة منشآت المراجعة الكبرى، وبما يشير إلى وجود تأثير إيجابي للتفاعل بينهما. **وإجمالاً يخلص الباحثان** إلى أن البعد الأهم والأكثر تأثيرًا في تحسين جودة التقارير المالية في البنوك المصرية هو حجم منشأة المراجعة، وقد تحقق ذلك من خلال اختبار الأثر التفاعلي؛ إذ أن منشآت المراجعة الكبرى كان لها دور في الحد من التأثير السلبي الناتج عن استخدام البيانات الضخمة وتحليلاتها من قبل إدارات البنوك في تنفيذ ممارسات إدارة الأرباح. وبالتالي فأن تحقيق الاستفادة القصوى جراء توسع البنوك في استخدام البيانات الضخمة وتحليلاتها – فيما يتعلق بجودة تقاريرها المالية– مرهون بارتباط البنك بأحد مراقبي الحسابات الذين ينتمون لمنشآت المراجعة

الكبرى. كما يخلُص الباحثان مما سبق إلى نتيجة هامة تعكس وجود علاقة وثيقة بين اثنان من المؤشرات اللذان يعبران عن جودة المراجعة الفعلية، وهما: جودة التقارير المالية كأحد مؤشرات جودة المراجعة ذات الصلة بمخرجات عملية المراجعة، وحجم منشأة المراجعة كأحد مؤشرات جودة المراجعة الفعلية أيضًا ولكنها ترتبط بمدخلات عملية المراجعة ذاتها.

وفيما يتعلق بالمرحلة الثانية، وهي تتناول اختبار الفروض الثاني والرابع والسادس. فقد أسفرت النتائج عن **قبول جزئي للفرض الثاني** وبموجبه ظهرت العلاقة بين التوسع في استخدام البيانات الضخمة وتحليلاتها وتأخر اصدار تقرير المراجعة كعلاقة إيجابية ولكنها أقل معنوية. ويمكن تبرير ذلك بأن بيئة المعلومات الأكثر تعقيدًا فرضت على مراقبي الحسابات ضرورة بذل مزيد من الجهد في تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة. بالإضافة لذلك فقد تم **قبول الفرض الرابع** للبحث وبموجبه توجد علاقة إيجابية معنوية بين حجم منشأة المراجعة وتأخر اصدار تقرير المراجعة، ويمكن تبرير ذلك في ضوء اتجاهين **أولهما:** يرتبط بكون منشآت المراجعة الكبرى تسعى دائمًا إلى الحفاظ على سمعتها وبالتالي تبذل مزيد من الجهد في عملية المراجعة، **وثانيهما:** يرتبط بطبيعة عمل القطاع المصرفي وتعقد وتنوع عملياته وخضوعه لمتطلبات تنظيمية وإشرافية صارمة صاحبها تطبيق مدخل المراجعة الثنائية، وأن كل هذا بدوره قد يرتبط بوقت أطول للانتهاء من عملية المراجعة.

بالإضافة لذلك فقد تم **قبول الفرض السادس،** والذي يختبر أثر التفاعل بين التوسع في استخدام البيانات الضخمة وتحليلاتها وحجم منشأة المراجعة كمتغير مستقل على فترة تأخر اصدار تقرير المراجعة كمتغير تابع، وقد ظهرت العلاقة بينهما **كعلاقة سلبية معنوية**. وإجمالًا تشير نتائج اختبار الفروض الثاني والرابع والسادس إلى نتيجة هامة تعكس قدرة منشآت المراجعة الكبرى على التعامل مع بيئة البيانات الضخمة المتاحة لدى عميل المراجعة وأن ذلك قد ساهم بصورة جوهرية في زيادة كفاءة عملية المراجعة وذلك عن طريق تخفيض الوقت المستغرق في عملية المراجعة، ومن ثم الحد من فترة تأخر اصدار تقرير المراجعة.

وأخيرًا، وفى ضوء **التحليل الإضافي،** والذي أظهرت نتائجه بأن **خصائص عميل المراجعة** هي الأكثر تأثيرًا على الفترة اللازمة للانتهاء من عملية المراجعة واصدار التقرير. إذ تفيد النتائج بصورة ضمنية إلى احتمال وجود ضغوط من قبل عملاء المراجعة الأكبر حجمًا، والمقيدين في سوق الأوراق المالية، ويحققون أداء مالي أعلى على مراقبي الحسابات للانتهاء من عملية المراجعة

بصورة أسرع حيث ظهرت العلاقة بينهما من ناحية وتأخر اصدار تقرير المراجعة من ناحية أخرى **كعلاقة سلبية معنوية.**

وبالرغم من أهمية نتائج البحث والذي تعرض إلى قضية هامة؛ إلا أن من **حدود البحث** كونه اقتصر على اختبار العلاقات محل الدراسة باستخدام بيانات فعلية لعينة من البنوك العاملة بمصر، دون غيرها من الشركات. **ومن منظور أكاديمي يوصى الباحثان بمزيد من البحوث المستقبلية** تختبر العلاقات السابقة باستخدام عينة أخرى من الشركات والتي تنتمي لقطاعات أخرى بخلاف القطاع المصرفي. بالإضافة لذلك يوصى الباحثان بمزيد من البحوث المستقبلية تختبر العلاقة بين توسع العميل في استخدام البيانات الضخمة وتحليلاتها من ناحية، وطبيعة إجراءات تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة، وتقييم مراقبي الحسابات لمخاطر التحريفات الجوهرية وجودة الحكم المهني لمراقب الحسابات من ناحية أخرى. كما يوصى الباحثان بدراسة واختبار أثر استخدام البيانات الضخمة وتحليلاتها على فعالية المراجعة الداخلية بالبنوك المصرية. وأخيرًا يعتقد الباحثان بأهمية اختبار فاعلية التوكيد المهني المستمر في البنوك في ظل بيئة البيانات الضخمة.

ومن **منظور مهني يوصى الباحثان** بأهمية قيام الجهات التنظيمية والرقابية ذات الصلة في مصر بتوفير إصدارات مهنية تتضمن إرشادات ومؤشرات يستند إليها مراقبو الحسابات في تفهم بيئة أعمال عملاء المراجعة في ظل التوسع في استخدام البيانات الضخمة وتحليلاتها، وبما يساهم في تدنية مخاطر المراجعة. كما يتعين على مكاتب ومنشآت المحاسبة والمراجعة وكذلك الجهاز المركزي للمحاسبات ضرورة الاهتمام بالعمل على تنمية مهارات وخبرات مراقبي الحسابات على النحو الذي يمكنهم من استخدام أساليب وبرامج المراجعة الحديثة والتي تمكنهم من التعامل مع والاستفادة من الكم الهائل والضخم من البيانات المتاحة لدى عملاء المراجعة.

المراجع

المراجع العربية

ابوالفتوح، سمير والمغازى، أحمد. (٢٠١٨). أثر البيانات الضخمة على جودة التقارير المالية. ***المجلة المصرية للدراسات التجارية***، ٤٢(٢)، ٣١٥-٣٤٣.

اسماعيل، مواهب عبد العزيز. (٢٠٢٠). تأثير جودة المراجعة على جودة الأرباح فى ضوء الخصائص التشغيلية للشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية (باللغة الإنجليزية). ***مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية***، ٤(١)، ١- ٤٤.

الاباصيري، بسمة حسن. (٢٠١٧). العلاقة بين جودتى المراجعة والتقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية. ***مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية***، ١(١)، ٤٣٩- ٤٧٣.

البسيونى، هيثم محمد عبد الفتاح، (٢٠١٩)، اثر الإفصاح عن البيانات الضخمة (Big data) على جودة المعلومات المحاسبية والأداء المالى للشركات ادلة تطبيقية من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. ***مجلة البحوث المحاسبية***، العدد الأول (يونيو)، ٢٠١ – ٢٤٨.

السيد، محمد صابر حموده. (٢٠١٨). أثر جودة المراجعة الخارجية على فترة تأخير تقرير المراجع-دراسة تطبيقية. ***مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية***، ٢(١)، ٢٥٠- ٣١٣.

الوكيل، حسام السعيد. (٢٠٢٠). اثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على توقيت اصدار تقرير المراجعة فى بيئة الممارسة المهنية المصرية-دراسة تطبيقية. ***مجلة الفكر المحاسبى***، ٢٤(٢)، ٣٢٨ -٣٨٧.

خميس، حسن. (٢٠١٦). "مدى استخدام مخصصات القروض فى إدارة الأرباح بالبنوك التجارية الخاصة (تحليل عملى) قبل وبعد تطبيق أسس القياس والاعتراف المحاسبى الصادرة من البنك المركزى المصرى". ***مجلة الفكر المحاسبى***، ٣(٢٠)، ٣٨٩-٤٥٥.

زعطوط، محمود محمد. (٢٠١٩). أثر الخصائص التشغيلية للشركات على العلاقة بين جودتى المراجعة والتقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. ***مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية***، ٣(١)، ١٩٣- ٢٦٦.

شحاتة، شحاتة السيد. (٢٠١٥). **المراجعة المتكاملة: مدخل المراجع العربى للقرن الحادى والعشرين**. دار التعليم الجامعى، الاسكندرية.

شحاته، محمد موسى على. (٢٠١٨). نموذج مقترح لاستخدام تحليلات البيانات الضخمة Big Dataفى تحسين جودة التقارير المالية وانعكاساتها على مؤشرات تقييم الأداء الاستراتيجى مع دراسة ميدانية ودليل تطبيقى بالبيئة المصرية. ***المجلة العلمية للتجارة والتمويل***، ٣٨(٤)، ٤٣٣ – ٤٩٦.

الصيرفى، أسماء أحمد. (٢٠١٧). نحو تفسير منطقى لفترة تأخير تقرير مراقبى الحسابات بالجهاز المركزى للمحاسبات ومكاتب المراجعة الخاصة – دراسة تطبيقية مقارنة. ***مجلة المحاسبة والمراجعة لإتحاد الجامعات العربية***، ٢، ١٠١– ١٢٨.

عبد القادر، محمد فتحى ، (٢٠٢٠). أثر استخدام البيانات الضخمة على جودة المراجعة الخارجية: دراسة نظرية . ***مجلة الدراسات التجارية المعاصرة***، العدد العاشر(يونيو)، ٧٩٧–٨٥٠.

عزت، عمرو نزيه محمود. (٢٠١٥). تأثير العوامل المرتبطة بالتدقيق على تأخر تقرير المراجعة بالنسبة للشركات المصرية غير المالية المدرجة. (باللغة الإنجليزية). ***مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية***، ٥٢(٢)، ٣٥–٧٤.

على، عبدالوهاب نصر. (٢٠٠٩). **موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة**. الدار الجامعية. الإسكندرية.

على، محمود أحمد أحمد. (٢٠٢٠). أثر فرص الاستثمار لدى عميل المراجعة على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات – دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. ***مجلة المحاسبة والمراجعة لإتحاد الجامعات العربية***، ٣، ١– ٥٩.

غنيم، محمود رجب يس. (٢٠٢١). أثر البيانات الضخمة لدى عميل المراجعة على تخطيط اجراءات المراجعة الخارجية: رؤية مستقبلية. ***مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية***، ٥(٢)، ١٧١– ٢٠٧.

متولى، محمود موسى عبدالعال. (٢٠٢٢). دراسة واختبار أثر تبنى معيار التقرير المالى الدولى (IFRS, 9) والقيد بالبورصة على استخدام البنوك فى مصر لمخصص خسائر القروض في

إدارة الأرباح ورأس المال. ***المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية***، ٣(١)، ٥٢٣- ٥٧٥.

محمد، أحمد سليم. (٢٠٢١). قياس تأثير الكفاءة الاستثمارية على تأخر توقيت إصدار تقرير المراجعة (دراسة تطبيقية على الشركات المصرية غير المالية المقيدة بالبورصة. ***مجلة الفكر المحاسبى***، ٢٥(٢)، ١٧٣ -٢٢٧.

محمد، عبدالله حسين يونس. (٢٠٢٠). أثر الخصائص التشغيلية للمنشأة وخصائص عملية المراجعة على الجهد المبذول فى عملية المراجعة وانعكاسه على قيمة المنشأة فى بيئة الأعمال المصرية. ***مجلة الفكر المحاسبى، كلية التجارة، جامعة عين شمس***، ٢٤(٤)، ٢١١- ٢٦١.

مطاوع، أحمد كمال. ٢٠١٩. أثر خصائص لجنة المراجعة الداخلية ومجلس الإدارة على فترة تأخر تقرير مراقب الحسابات- دراسة تطبيقية. مجلة الفكر المحاسبى، ٢٣(٢)، ١٤٣- ١٩٠.

منصور، محمد السيد. (٢٠١٨). أثر التخصص الصناعى لمراقب الحسابات وحجم منشأته على فترة إصدار تقرير المراجعة- دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة الفكر المحاسبى، ٢٢(٢)، ٩٨٤- ١٠٣٩.

يوسف، عمرو، وعبدالحميد، ياسمين. (٢٠١٧). تأثير خصائص جودة المراجعة على التحفظ المحاسبي: دراسة مطبقة على بيئة الاعمال المصرية (باللغة الانجليزية). ***مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية***، ٥٤(٢)، ٥٣- ٩٢.

المراجع الأجنبية

Abdullah, H., Bujang, I., & Ahmad, I. (2013). Loan loss provisions and earnings management in Malaysian banking industry. ***Global Journal of Business and Social Science Review***, 1(1), 93-104.

Abosedra, S., & Sita, B. (2018). Finance-growth volatility nexus: Evidence from Lebanon. ***Asian Economic and Financial Review***, 8(4), 466-477.

Ahmed, A. S., Takeda, C., & Thomas, S. (1999). Bank loan loss provisions: a reexamination of capital management, earnings management and signaling effects. ***Journal of Accounting and Economics***, 28(1), 1-25.

Al-Dmour, H., Saad, N., Amin, E. B., Al-Dmour, R., & Al-Dmour, A. (2021). The influence of the practices of big data analytics applications on bank performance: filed study**.** ***Journal of Information and Knowledge Management Systems***, 2059-5891.

Al-Htaybat, K., & Alberti-Alhtaybat, L. (2017). Big Data and corporate reporting: impacts and paradoxes. ***Accounting, Auditing & Accountability Journal***, 30(4), 850-873.

Ali, Q., Salman, A., Yaacob, H., Zaini, Z., & Abdullah, R. (2020). Does big data analytics enhance sustainability and financial performance? The case of ASEAN banks. ***The Journal of Asian Finance, Economics, and Business,*** 7(7), 1-13.

Aliyu, D., Musa, U., & Zachariah, P. (2015). Impact of audit quality on earnings management of listed deposit money banks in Nigeria. ***Journal of Accounting and Finance Management***, 1(4), 1-16.

Alles, G. (2015). Drivers of the use and facilitators and obstacles of the evolution of big data by the audit profession. ***Accounting Horizons***, 29(2), 439-449.

Almada-Lobo, F. (2015). The Industry 4.0 revolution and the future of Manufacturing Execution Systems (MES). ***Journal of Innovation Management***, 3(4), 16-21.

Alzureikat, K., Alkasassbeh, K., Harada, Y., Kasasbeh, A., & Sallom, A. (2021). The Impact of big data on enterprise resource planning (ERP) in Jordanian commercial banks. ***Academy of Strategic Management Journal***, 20, 1-9.

Amin, K., Eshleman, J. D., & Feng, C. (2018). The effect of the SEC's XBRL mandate on audit report lags. ***Accounting Horizons***, 32(1), 1-27.

Appelbaum, D. (2016). Securing Big Data provenance for auditors: The Big Data provenance black box as reliable evidence. ***Journal of Emerging Technologies in Accounting***, 13(1), 17-36.

Appelbaum, D., Kogan, A., & Vasarhelyi, A. (2017). Big Data and analytics in the modern audit engagement: Research needs. ***Auditing: A Journal of Practice & Theory,*** 36(4), 1-27.

Arens, A., Elder, J., Beasley, S., & Hogan, E. (2016). **Auditing and assurance services**.

Association of Chartered Certified Accountants (ACCA) .(2015). Big data audit dynamite., London, UK. Available at: https://www.accaglobal.com. Accessed December 20, 2021.

Balios, D. (2021). The impact of Big Data on accounting and auditing. ***International Journal of Corporate Finance and Accounting (IJCFA)***, 8(1), 1-14.

Balios, D., Kotsilaras, P., Eriotis, N., & Vasiliou, D. (2020). Big data, data analytics and external auditing. ***Journal of Modern Accounting and Auditing***, 16(5), 211-219.

Barth, E., Gomez-Biscarri, J., Kasznik, R., & López-Espinosa, G. (2017). Bank earnings and regulatory capital management using available for sale securities. ***Review of Accounting Studies***, 22(4), 1761-1792.

Beisland, A., Mersland, R., & Strøm, R. (2015). Audit quality and corporate governance: evidence from the microfinance industry. ***International Journal of Auditing***, 19(3), 218-237.

Ben Othman, H., & Mersni, H. (2014). The use of discretionary loan loss provisions by Islamic banks and conventional banks in the Middle East region. ***Studies in Economics and Finance***, 31(1), 106-128.

Campa, D. (2013). "Big 4 fee premium" and audit quality: latest evidence from UK listed companies. ***Managerial Auditing Journal***, 28(8), 680-707.

Cao, M., Chychyla, R., & Stewart, T. (2015). Big data analytics in financial statement audits. ***Accounting Horizons***, 29(2), 423-429.

Che, L., Hope, K., & Langli, C. (2020). How big-4 firms improve audit quality. ***Management Science***, 66(10), 4552-4572.

Chen, R., Lin, C., & Long, M. (2018). The Economic Cost of Myopic Going Concern Practice. ***Advances in Pacific Basin Business, Economics and Finance***, 7, 77-103.

Chen, Y., Smith, L., Cao, J., & Xia, W. (2014). Information technology capability, internal control effectiveness, and audit fees and delays. ***Journal of Information Systems***, 28(2), 149-180.

Christensen, B. E., Glover, S. M., Omer, T. C., & Shelley, M. K. (2016). Understanding audit quality: Insights from audit professionals and investors. ***Contemporary Accounting Research***, 33(4), 1648-1684.

Chung, H., Sonu, H., Zang, Y., & Choi, H. (2019). Opinion shopping to avoid a going concern audit opinion and subsequent audit quality. ***Auditing: A Journal of Practice & Theory***, 38(2), 101-123.

Dagilienė, L., & Klovienė, L. (2019). Motivation to use big data and big data analytics in external auditing. ***Managerial Auditing Journal***, 34 (7), 750-782.

Dang, M., Fargher, N., & Lee, G. (2017). Audit Quality for US-listed Chinese Companies. ***International Journal of Auditing***, 21(2), 150-163.

Danisman, O., Demir, E., & Ozili, P. (2021). Loan loss provisioning of US banks: Economic policy uncertainty and discretionary behavior. ***International Review of Economics & Finance***, 71, 923-935.

Dao, M., & Pham, T. (2014). Audit tenure, auditor specialization and audit report lag. ***Managerial Auditing Journal***, 29 (6), 490-51.

DeAngelo, L. E. (1981). Auditor size and audit quality. ***Journal of Accounting and Economics***, 3(3), 183-199.

DeFond, M., & Zhang, J. (2014). A review of archival auditing research. ***Journal of Accounting and Economics***, 58(2-3), 275-326.

Diana, P. (2018). Internal and External Determinants of Audit Delay: Evidence from Indonesian Manufacturing Companies. ***Acc. Fin. Review***, 3(1), 16-25.

Dong, X., Liu, J., & Hu, B. (2012). Research on the relationship of commercial bank's loan loss provision and earning management and capital management. ***Journal of Service Science and Management***, 5, 171-179.

Durand, G. (2019). The determinants of audit report lag: a meta-analysis. ***Managerial Auditing Journal***, 34(1), 44-75.

Dzuranin, C., & Mălăescu, I. (2016). The current state and future direction of IT audit: Challenges and opportunities. ***Journal of Information Systems***, 30(1), 7-20.

Earley, E. (2015). Data analytics in auditing: Opportunities and challenges. ***Business Horizons***, 58(5), 493-500.

Eriabie, S., & Dabor, L. (2017). Audit quality and earnings management in quoted Nigerian banks. ***Journal of Accounting, Finance and Auditing Studies,*** 3(1), 1-16.

Eshleman, D., & Guo, P. (2014). Do Big 4 auditors provide higher audit quality after controlling for the endogenous choice of auditor?. ***Auditing: A Journal of Practice & Theory***, 33(4), 197-219.

Ferraris, A., Mazzoleni, A., Devalle, A., & Couturier, J. (201٩). Big data analytics capabilities and knowledge management: impact on firm performance. ***Management Decision***, ٥7(٨), ١٩٢٣-١٩٣٦.

Financial Accounting Standards Board. (2010). Conceptual framework for financial reporting. Norwalk,CT FASB., Available at: https://www.fasb.org. Accessed December 22, 2021.

Fonseca, R., & González, F. (2008). Cross-country determinants of bank income smoothing by managing loan-loss provisions. Journal of Banking & Finance, 32(2), 217-228.

Gambetta, N., García-Benau, A., & Zorio-Grima, A. (2016). Data analytics in banks' audit: The case of loan loss provisions in Uruguay. ***Journal of Business Research,*** 69(11), 4793-4797.

Gandomi, A., & Haider, M. (2015). Beyond the hype: Big data concepts, methods, and analytics. ***International Journal of Information Management***, 35(2), 137-144.

Gebhardt, U., & Novotny-Farkas, Z. (2011). Mandatory IFRS adoption and accounting quality of European banks. ***Journal of Business Finance & Accounting,*** 38(3-4), 289-333.

Gepp, A., Linnenluecke, K., O'Neill, J., & Smith, T. (2018). Big data techniques in auditing research and practice: Current trends and future opportunities. ***Journal of Accounting Literature***, 40, 102-115.

Habib, A., Bhuiyan, U., Huang, J., & Miah, S. (2019). Determinants of audit report lag: A meta-analysis. ***International journal of auditing***, 23(1), 20-44.

Hadi, J., Shnain, H., Hadishaheed, S., & Ahmad, H. (2015). Big data and five V's characteristics***. International Journal of Advances in Electronics and Computer Science***, 2(1), 16-23.

Han, S., Rezaee, Z., Xue, L., & Zhang, H. (2016). The association between information technology investments and audit risk. ***Journal of Information Systems***, 30(1), 93-116.

Handoko, L., Mulyawan, N., Tanuwijaya, J., Tanciady, F., & Vionita, N. (2020). Big data in auditing for the future of data driven fraud detection. ***International Journal of Innovative Technology and Exploring Engineering***, 9(3), 2902-2907.

Hasan, S., Kassim, M., & Hamid, A. (2020). The impact of audit quality, audit committee and financial reporting quality: evidence from Malaysia. ***International Journal of Economics and Financial Issues***, 10(5), 272-281.

Hassan, M. (2016). Determinants of audit report lag: evidence from Palestine. ***Journal of Accounting in Emerging Economies***, 6(1), 1168-2042.

Hermann, M., Pentek, T., & Otto, B. (2016). Design principles for industrie 4.0 scenarios. ***In 49 th Hawaii international conference on system sciences (HICSS)***, 3928-3937.

Hong, Y., Huseynov, F., Sardarli, S., & Zhang, W. (2020). Bank earnings management and analyst coverage: evidence from loan loss provisions. ***Review of Quantitative Finance and Accounting***, 55, 29-54.

Houqe, N., Ahmed, K., & Van Zijl, T. (2017). Audit quality, earnings management, and cost of equity capital: evidence from India. ***International Journal of Auditing***, 21(2), 177-189.

International Organization for Standardization (ISO/IEC CD 20546). (2019). Big Data overview and vocabulary. Available at: https://www.iso.org/standard/68305.html. Accessed January 2, 2022.

Jeble, S., Dubey, R., Childe, S. J., Papadopoulos, T., Roubaud, D., & Prakash, A. (2018). Impact of big data and predictive analytics capability on supply chain sustainability. ***The International Journal of Logistics Management,*** 29(2), 513-538.

Johnston, A., & Zhang, H. (2018). Information technology investment and the timeliness of financial reports. ***Journal of Emerging Technologies in Accounting***, 15(1), 77-101.

Kamolsakulchai, M. (2015). The impact of the audit committee effectiveness and audit quality on financial reporting quality of listed company in stocks exchange of Thailand. ***Review of Integrative Business and Economics Research***, 4(2), 328-341.

Kanagaretnam, K., Lobo, J., & Wang, C. (2015). Religiosity and earnings management: International evidence from the banking industry. ***Journal of Business Ethics,*** 132(2), 277-296.

Kanagaretnam, K., Lobo, J., and Yang, H. (2004). Joint tests of signaling and income smoothing through bank loan loss provisions. ***Contemporary Accounting Research***, 21(4), 843-884.

Kend, M., & Nguyen, A. (2020). Big data analytics and other emerging technologies: the impact on the Australian audit and assurance profession. ***Australian Accounting Review***, 30(4), 269-282.

Khoufi, N., & Khoufi, W. (2018). An empirical examination of the determinants of audit report delay in France. ***Managerial Auditing Journal***, 33 (8/9), 700-714.

Kim, J., Nicolaou, I., & Vasarhelyi, A. (2013). The impact of enterprise resource planning (ERP) systems on the audit report lag. ***Journal of Emerging Technologies in Accounting***, 10(1), 63-88.

Krahel, P., & Titera, R. (2015). Consequences of Big Data and formalization on accounting and auditing standards. ***Accounting Horizons***, 29(2), 409-422.

Krishnan, V., & Zhang, Y. (2014). Is there a relation between audit fee cuts during the global financial crisis and banks' financial reporting quality?. ***Journal of Accounting and Public Policy***, 33(3), 279-300.

Kund, G., & Neitzert, F. (2020). Only blunt Tools left? How IFRS 9 affects the Earnings and Capital Management of European Banks. *Available at: SSRN: https://ssrn.com/abstract=3700545.*

Lai, T., Tran, M., Hoang, V., & Nguyen, T. (2020). Determinants influencing audit delay: The case of Vietnam. ***Accounting***, 6(5), 851-858.

Lee, I. (2017). Big data: Dimensions, evolution, impacts, and challenges. ***Business Horizons***, 60(3), 293-303.

Leventis, S., Dimitropoulos, E., & Anandarajan, A. (2011). Loan loss provisions, earnings management and capital management under IFRS: The case of EU commercial banks. Journal of Financial Services Research, 40(1-2), 103-122.

Liu, S., Tian, Y., Wang, M., & An, G. (2020). Internet Finance Innovation and Transformation of Traditional Banks in the Era of Big Data. ***Financial Engineering and Risk Management***, 3(1), 52-54.

Lobo, J., Xie, Y., & Zhang, H. (2018). Innovation, financial reporting quality, and audit quality. ***Review of Quantitative Finance and Accounting***, 51(3), 719-749.

Luo, Y., & Salterio, E. (2021). Toward an Archival Measure of the Likelihood of Auditor–Client Management Negotiation: An Exploration of the Audit Lag Measures Conjecture. ***Accounting Perspectives***, 20(1), 109-143.

Meckfessel, D., & Sellers, D. (2017). The impact of Big 4 consulting on audit reporting lag and restatements. ***Managerial Auditing Journal***, 32(1), 19-49.

Moffitt, C., & Vasarhelyi, A. (2013). AIS in an age of big data. ***Journal of Information Systems***, 27(2), 1-19.

Mohammed, A., Che-Ahmad, A., & Malek, M. (2018). IFRS adoption and audit delay: The role of shareholders in the audit committee. ***International Journal of Accounting and Financial Reporting***, 8(1), 325-343.

Murthy, S., & Geerts, L. (2017). An REA ontology-based model for mapping big data to accounting information systems elements. ***Journal of Information Systems,*** 31(3), 45-61.

Nagy, J., Oláh, J., Erdei, E., Máté, D., & Popp, J. (2018). The role and impact of Industry 4.0 and the internet of things on the business strategy of the value chain—the case of Hungary. ***Sustainability***, 10(10), 1-25.

Nikulin, E., & Downing, J. (2020). Loan-loss provisions, earnings management, and capital management by Russian banks: the impact of changes in banking regulation and oversight. ***Eurasian Business Review***, 1-19.

Oosterbosch, R. (2010). Earnings management in the banking industry. This paer is based on my master thesis completed in 2009 as part of the master Accounting Auditing & Control at Erasmus University Rotterdam. Available *at: http://hdl.handle.net/2105/5611***.**

Ozili, K. (2017). Bank earnings smoothing, audit quality and procyclicality in Africa: the case of loan loss provisions. ***Review of Accounting and Finance***, 16(2), 142- 161.

Prasetyo, I., Aliyyah, N., Rusdiyanto, R., Nartasari, R., Nugroho, S., Rahmawati, Y.,& Rochman, U. (2021). What affects audit delay in Indonesia. ***Academy of Entrepreneurship Journal (AEJ)***, 27(2), 1-15.

Prokofieva, M. (2015). Twitter-based dissemination of corporate disclosure and the intervening effects of firms' visibility: Evidence from Australian-listed companies. ***Journal of Information Systems***, 29(2), 107-136.

Putra, R., Sumadi, S., & Pratiwi, Y. (2018). Moderation effect of firm size and audit complexity on the influence of internal auditor on audit delay. ***Asia-Pacific Management Accounting Journal (APMAJ)***, 13(2), 201-215.

Quattrone, P. (2016). Management accounting goes digital: Will the move make it wiser?. ***Management Accounting Research***, 31, 118-122.

Rahayu, R., & Day, J. (2015). Determinant factors of e-commerce adoption by SMEs in developing country: evidence from Indonesia. ***Procedia-social and Behavioral Sciences,*** 195, 142-150.

Rakhman, A., Widiastuti, Y., Legowo, N., & Kaburuan, R. (2019). Big data analytics implementation in banking industry–case study cross selling activity in Indonesia's commercial bank. ***International Journal of Scientific & Technology Research,*** 8(9), 1632‑1643.

Rana, S. (2019). Moving in the realm of big data: using analytics in management research and practices. ***FIIB Business Review***, 8(1), 7-8.

Rezaee, Z., & Wang, J. (2019). Relevance of big data to forensic accounting practice and education. ***Managerial Auditing Journal***, 34(3), 268-288.

Riahi, Y., & Riahi, S. (2018). Big data and big data analytics: Concepts, types and technologies. ***International Journal of Research and Engineering***, 5(9), 524-528.

Richins, G., Stapleton, A., Stratopoulos, C., & Wong, C. (2017). Big Data analytics: Opportunity or threat for the accounting profession?. ***Journal of Information Systems***, 31(3), 63-79.

Rusmin, R., & Evans, J. (2017). Audit quality and audit report lag: case of Indonesian listed companies. ***Asian Review of Accounting***, 25(2), 191-210.

Salem, R., Usman, M., & Ezeani, E. (2021). Loan loss provisions and audit quality: Evidence from MENA Islamic and conventional banks. ***The Quarterly Review of Economics and Finance***, 79, 345-359.

Salijeni, G., Samsonova-Taddei, A., & Turley, S. (2019). Big Data and changes in audit technology: contemplating a research agenda. ***Accounting and Business Research***, 49(1), 95-119.

Sánchez, P., & Ramos, F. (2019). Factors affecting the adoption of big data analytics in companies. ***Journal of Business Management***, 59(6), 415-429.

Singh, H., Sultana, N., Islam, A., & Singh, A. (2022). Busy Auditors, Financial Reporting Timeliness and Quality. ***The British Accounting Review***, Available online 13 January 2022, 101080.

Sitanggang, P., Karbhari, Y., Matemilola, T., & Ariff, M. (2020). Audit quality and real earnings management: evidence from the UK manufacturing sector. ***International Journal of Managerial Finance***, 16(2), 165-181.

Stancu, R. (2019). Big Data and Business Opportunities. ***Knowledge Horizons. Economics***, 11(2), 38-43.

Sun, Z., Sun, L., & Strang, K. (2018). Big data analytics services for enhancing business intelligence. ***Journal of Computer Information Systems***, 58(2), 162-169.

Vasarhelyi, A., Kogan, A., & Tuttle, M. (2015). Big data in accounting: An overview**.** ***Accounting Horizons***, 29(2), 381-396.

Wang, Y., Xiuping, S., & Zhang, Q. (2021). Can fintech improve the efficiency of commercial banks?—An analysis based on big data. ***Research in International Business and Finance***, 55.

Warren Jr,. D., Moffitt, C., & Byrnes, P. (2015). How big data will change accounting. ***Accounting Horizons***, 29(2), 397-407.

Watson, J. (2019). Update tutorial: Big Data analytics: Concepts, technology, and applications. ***Communications of the Association for Information Systems***, 44(1), 364-379.

Wu, J., Guo, S., Li, J., & Zeng, D. (2016). Big data meet green challenges: Greening big data. ***IEEE Systems Journal***, 10(3), 873-887.

Zandi, G., Sadiq, M., & Mohamad, S. (2019). Big-four auditors and financial reporting quality: evidence from Pakistan. ***Humanities & Social Sciences Reviews,*** 7(2), 369-375.

Zgarni, A., & Fedhila, H. (2019). Discretionary Loan Loss Provisions, Earnings Management and Capital Management in Banks. Asian Social Science, 15(7), 424-432.

Zicari, R. V. (2014). Big data: Challenges and opportunities. Big data computing, 564, 103-128.

ملحق (1): قائمة البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى حتى أغسطس ٢٠٢١*

مسلسل	أسم البنك	مسلسل	أسم البنك
١	البنك التجارى الدولى	٢١	البنك الأهلى الكويتى
٢	بنك الاتحاد الوطنى (أبوظبى التجارى)	٢٢	المصرف العربى الدولى
٣	البنك المصرى الخليجى	٢٣	بنك عودة
٤	بنك البركة	٢٤	البنك الأهلى المتحد
٥	الوطنى (بنك الكويت الوطنى)	٢٥	البنك العربى الأفريقى الدولى
٦	البنك المصرى لتنمية الصادرات	٢٦	بنك (HSBC)
٧	بنك فيصل الإسلامى المصرى	٢٧	بنك المؤسسة العربية المصرفية
٨	بنك التعمير والاسكان	٢٨	البنك العقارى المصرى العربى
٩	مصرف أبو ظبى الإسلامى	٢٩	البنك الزراعى المصرى
١٠	بنك قطر الوطنى الأهلى	٣٠	بنك التنمية الصناعية
١١	بنك قناة السويس	٣١	المصرف المتحد
١٢	بنك كريدى أجريكول	٣٢	البنك التجارى المغربى (وفا بنك)
١٣	بنك الشركة المصرفية العربية الدولية	٣٣	بنك الاستثمار العربى
١٤	بنك القاهرة	٣٤	بنك أبو ظبى الأول
١٥	بنك مصر	٣٥	سيتى بنك
١٦	البنك الأهلى المصرى	٣٦	البنك العربى
١٧	بنك الإسكندرية	٣٧	بنك المشرق
١٨	ميد بنك (بنك مصر إيران للتنمية سابقًا)	٣٨	البنك الأهلى اليونانى
١٩	بنك بلوم	٣٩	بنك الاستثمار القومى المصرى
٢٠	بنك الإمارات دبى الوطنى	٤٠	بنك ناصر الإجتماعى

* شملت العينة البنوك من مسلسل (١) إلى (٢٧)، والبنوك (٣٩) و (٤٠) مستبعدة لكونهما يخضعان لتشريعات خاصة.

دور الحوكمة في تحسين جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية المقدمة للعملاء دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في فلسطين من وجهة نظر موظفي البنوك

أ.د.أحمد أحمد عبد الله اللحلح *
ايناس جمال عبد الله السفارينى**

---

* **أ.د/ أحمد أحمد عبد الله اللحلح**، أستاذ إدارة الأعمال المتفرغ، وعميد كلية التجارة السابق جامعة المنوفية، تتمثل اهتماماته البحثية فى مجال إدارة الإنتاج، والإدارة الاستراتيجية، وإدارة الإحتياجات، وإدارة الموارد البشرية.

(**) **ايناس جمال عبد الله السفارينى** : استاذ مساعد فى جامعة فلسطين التقنية – خضورى وتتمثل الاهتمامات البحثية فى التسويق

ملخص البحث:

تناول هذا البحث دور الحوكمة في تحسين جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية المقدمة للعملاء بالتطبيق على البنوك العاملة في فلسطين من وجهة نظر موظفي البنوك.

ومن خلال الدراسات السابقة و الدراسة الاستطلاعية، تم التوصل إلى المشكلة محل الدراسة التي تتمثل في أن الحوكمة حديثة التطبيق في البنوك الفلسطينية ، بالإضافة إلى أن جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية لم تصل إلى ثقة العميل حتى يتعامل بها؛ لذلك تم الربط بين الحوكمة باعتبارها متغيرا مستقلا و جودة الخدمات المصرفية باعتبارها متغيرا تابعا.

وتم الاعتماد على المنهج الوصفي في الدراسة، وتم القيام بالدراسة الميدانية، وذلك بتوزيع استبانة على عينة عشوائية من البنوك وتم اختيار البنك العربي الإسلامي فرع طولكرم و بنك فلسطين فرع طولكرم من ضمن مجتمع الدراسة الذي يمثل البنوك العاملة في فلسطين.

وذلك للتأكد من وجود علاقة بين الحوكمة و تحسين مستوى جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية من وجهة نظر موظفي البنوك، و كان من أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن الموقع الوظيفي للموظف له علاقة في الحوكمة و اثرها على تحسين جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية من وجهة نظر العاملين في البنوك .

وكان من أهم التوصيات في هذه الدراسة وجوب سن قوانين من قبل سلطة النقد والتزام البنوك بهذه القوانين، و بأبعاد الحوكمة التي تحمي جميع الأطراف لتزيد ثقة العميل في الخدمات المصرفية الإلكترونية و لحماية جميع الأطراف.

Abstract

This research deals with the role of governance in improving the quality of electronic banking services provided to customers by applying them to banks operating in Palestine from the point of view of bank employees.

Through the literature review and the exploratory study, the problem of the field of study was reached, which is that governance is newly applied in Palestinian banks, in addition to the fact that the quality of electronic banking services did not reach the customer's confidence in order to deal with it; Therefore, governance has been linked as an independent variable and the quality of banking services as a dependent variable.

The descriptive approach was relied on in the study, and a field study was carried out, by distributing a questionnaire to a random sample of banks. The Arab Islamic Bank, Tulkarm Branch, and Bank of Palestine,

Tulkarm Branch, were selected from within the study community, which represents banks operating in Palestine.

This is to determine that there is a relationship between governance and improving the level of quality of electronic banking services from the point of view of bank employees, and one of the most important results that were reached was that the employee's job position has a relationship in governance and its impact on improving the quality of electronic banking services from the point of view of bank employees.

One of the most important recommendations in this study was the necessity of enacting laws by the Monetary Authority and the commitment of banks to these laws and the dimensions of governance that protect all parties to increase customer confidence in electronic banking services and to protect all parties

المقدمة

تلتزم البنوك بتطبيق الحوكمة من خلال قيام سلطة النقد بوضع المعايير والقوانين التي تضمن حقوق كل من العملاء والمساهمين ومجلس إدارة، وذلك بهدف حماية هذه الأطراف في جميع المعاملات المصرفية وبالخصوص الخدمات المصرفية الإلكترونية لأنها حديثة.[١]

وعلى الرغم من قيام كل بنك من البنوك بوضع الأسس للخدمات المصرفية الإلكترونية ضمن التعليمات التي حددتها سلطة النقد، وكون سلطة النقد حددت الأدوات الإلكترونية، مثل بطاقات الائتمان والإنترنت البنكي والتلفون الناطق وخدمات الرسائل القصيرة، إلا أنه لم يزل هناك عقبات و مشكلات، منها أن التقنية المعلوماتية التي تعتمد عليها البنوك لتقديم هذه الخدمات لم تصل الى المستوى المطلوب عند الموظفين، بالإضافة إلى السرية والأمان و الشفافية و الاستقلالية و الاعتمادية وهي ابعاد الحوكمة التي يجب أن تكون بالخدمات المصرفية الإلكترونية ، وهي إلى الان لم تصل الى المستوى المطلوب.

بالإضافة إلى زيادة احتياجات العملاء، والحاجة إلى السرعة والدقة في تلبية هذه الاحتياجات، كان لابد من تطوير الخدمات المصرفية في ظل التطورات التكنولوجية، وتطور الاتصالات، وزيادة وعي العميل ومتطلباته، بالإضافة إلى انتشار وباء كورونا، هذه الأسباب و غيرها أجبرت البنوك على تقديم الخدمات الجديدة باستمرار، حتى تعمل على تحقيق رضا العملاء، وكسب ولائهم، فعمدت إلى تحويل جزء من الخدمات المصرفية التقليدية إلى خدمات الكترونية ليتسنى للعملاء الاستفادة من

[١] https://www.pma.ps/ar/ تم زيارة الصفحة بتاريخ ٢٠٢٢/١/٦

هذه الخدمات في مختلف الأماكن والأوقات و توفير الخدمات المطلوبة بأسرع وقت ممكن و توفير طاقم من الموظفين في البنوك لتقديم هذه الخدمات بما هو مناسب للعميل.

وفي هذه الدراسة سيتم تحديد دور الحوكمة وأثرها على جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية، الأمر الذي يسهم في تعزيز ثقة العميل باستخدام هذه الخدمات المستحدثة من وجهة نظر العاملين في البنوك.

أولاً: مصطلحات البحث

- الحوكمة: فقد عرفتها لجنة الحوكمة العالمية (CGG) بأنها " مجموعة من الطرائق لإدارة الأفراد والمؤسسات العمومية والخاصة لشؤونها".[٢]
- الجودة: فقد عرفها (BartonK,Marson) بأنها : التعرف إلى احتياجات الزبائن وتحقيق رغباتهم بشكل فعال يخلو من العيوب، ومن أول مرة، حتى لا يضطر الزبون إلى العودة للمؤسسة مرة أخرى لتعديل الخطأ أو القصور الذي حدث.[٣]
- الخدمات المصرفية الإلكترونية: كما عرفها Helsding & Kasper بأنها جميع الخدمات التفاعلية عن طريق استخدام الاتصالات السلكية واللاسلكية و المعلومات وتقنيات الوسائط المتعددة.[٤]

ثانياً: الإطار النظري والدراسات السابقة

اتضح أن الحوكمة هي الحل الأمثل لخلق الثقة عند المستثمرين لاستثمار أموالهم في أنحاء العالم، وتحقيق زيادة في الأرباح للمستثمرين، أو للشركات والدول العاملة فيها، أو التابعه لها.

لذلك أقرت سلطة النقد باتفاقية بازل وجعلت تطبيقها قانوناً يجب على جميع البنوك أن تلتزم به من أجل أن تحقق الأرباح و أن تحمي حقوق جميع العملاء و مجلس الإدارة و المساهمين.

---

[٢] Hook.Glenn& DOBSON.Hugo,Globel governace and Japan: the institutional architecture,Routledge,first published,London,Uk,2007,p: 2

[٣] قندوز، طارق.النظام التسويقي وتجويد خدمات القطاع المصرفي، مؤسسة الثقافه الجامعية، الاسكندرية، ٢٠١٥، ص٩٣

[4] Kasper,H.Helsding, service marketing management a strategic rspective(2nded) use jhon Wiley and son's 2006,p325

و مع التطورات التي حدثت عالميا عند العملاء و زيادة وعيهم ومطالبتهم بخدمات تناسب التطورات التكنولوجية و التطورات التي حدثت في مجال الاتصالات كان هناك توجه و بالتركيز على جودة الخدمات المصرفية وخاصة الالكترونية منها التي يقدمها الموظفون للعملاء.

يوجد عدد من الدراسات التي تدور حول الحوكمة، ودراسات أخرى حول تحسين جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية، وتحقيق رضا العملاء عن الخدمات المصرفية المختلفة، وسوف تقوم الباحثة بعرض الدراسات السابقة التي تناولت الحوكمة، والدراسات التي اهتمت بجودة الخدمات المصرفية، على النحو الآتي:

١ .دراسات تناولت الحوكمة :

فقد قام **(اقبال,و اخرون .٢٠٢١)** بتقديم بحث بعنوان **فهم مبادئ الحوكمة المصرفية بين الواقع والمأمول- النظام المصرفي الجزائري نموذجا** – و كان يهدف إلى الوصول لأهم التعديلات على مبادئ الحوكمة المطبقة في الجزائر، والمنبثقة عن لجنة بازل للحوكمة المصرفية، وتحديد دور البنك المركزي في تفعيل مصطلح الحوكمة من خلال القوانين والتشريعات، وقد توصل إلى نتيجة مفادها أن هناك تجسيدا لمفهوم الحوكمة، إلا أن النظام المصرفي مازال ضعيفا في تطبيق هذا المفهوم. وكان من أهم التوصيات أنه لابد من تطبيق الحوكمة بشكل فعلي.

وقام كل من **(شريقي، أسماء.٢٠١٨)** بتقديم بحث **بعنوان الحوكمة المصرفية كآلية لتعزيز المسؤولية الاجتماعية بالبنوك والمؤسسات المالية في الجزائر**، لتحديد العلاقة بين دور الحوكمة المصرفية وتعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، وقد بيّنت نتائج الدراسة أن البنوك والمؤسسات المالية تطبق مبادئ الحوكمة المصرفية، وهذا هو أساس التزامها بالمسؤولية الاجتماعية، كما أن آليات الحوكمة تتمثل في أداء العاملين على جميع المستويات وما لهم من دور في تعزيز المسؤولية الاجتماعية بالبنوك والمؤسسات المالية.

و تناولت دراسة **(Faleye.Krishnan ،٢٠١٧) عن الإقراض المحفوف بالمخاطر: هل تعدّ حوكمة الشركات المصرفية مهمة؟** فقد اهتمت بتحديد تأثير حوكمة البنوك على المخاطرة في الإقراض التجاري، وتوصلت إلى أن لوائح حوكمة البنوك قد يكون لها عواقب محتمله غير مقصودة في الفترات الصعبة في الحياة المصرفية، خاصة في البنوك التي ترفض منح قرض للمقترضين الأكثر خطورة.

ونشر(**القرشي ،٢٠١٥**) بحثا بعنوان **دور آليات الحوكمة في معالجة المشكلات المصرفية في ظل الطبيعة الخاصة للبنوك** يهدف إلى تحديد الطبيعة الخاصة للبنوك و مشكلاتها في الدول النامية، ودور الحوكمة في حل تلك المشكلات، وكانت النتيجة أنه يجب تعزيز آليات الحوكمة في البنوك مقارنة بالشركات غير المالية الأخرى.

٢ .دراسات تناولت جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية:

تناول كل من (**اعمر.احمد،٢٠١٩**) في دراستهما بعنوان **جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية كمدخل لبناء مزايا تنافسية للبنوك الجزائرية،** وكان هدف الدراسة التعرف إلى أبعاد جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية في بناء الميزة التنافسية في البنوك الجزائرية، وتوصلت الدراسة إلى أنه من الممكن توفير الخدمات المصرفية الإلكترونية المختلفة للعملاء، إلا أنها تحتاج إلى اهتمام خاص حتى تصل إلى جودة تنافس البنوك الأخرى.

و هناك دراسة (**الطلاع، ابو ناصر ،الشويكي .٢٠١٨**) التي عنوانها **مدى كفاءة الخدمات البنكية الإلكترونية لدى البنوك العاملة في فلسطين وعلاقتها بكفاءة الأداء من وجهة نظر المستفيدين،** وكان من أهدافها تحديد العلاقة بين كفاءة الخدمات المصرفية الإلكترونية و كفاءة أدائها، وتوصلت إلى وجود درجة متوسطة من كفاءة الخدمات البنكية الإلكترونية من وجهة نظر المستفيدين.

و تناول (**Malviya.2015**) في دراسته **استكشاف جودة الخدمات المصرفية عبر الهاتف لبنوك القطاع العام والخاص،** وكانت تهدف إلى تطوير أداة لقياس جودة الخدمة المقدمة عبر الهاتف، وتحديد أبعاد جودة الخدمة الإلكترونية عبر الهاتف ،وكان مجتمع الدراسة البنوك الهندية ،وتم أخذ عينه شملت بنوك مقاطعة إندور في ماديا براديش، وتوصلت الدراسة إلى أن معايير الجودة لهذه الخدمة تتمثل في وجود الأمن، والكفاءة، والاستجابة والاعتمادية.

و في دراسة أخرى قام بها(**Sharma & malviya.2014**) بعنوان **جودة الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وآثارها في رضا الزبائن في مقاطعة إندور في ماديا براديش،** استهدفت هذه الدراسة تحديد جودة الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وتحليل أثرها على رضا الزبائن، وكانت النتيجه أن هناك علاقة إيجابية بين أبعاد جودة الخدمة ورضا الزبون.

التعليق على الدراسات السابقة

أن الدرسات السابقة التي تم عرضها تناولت العديد من الموضوعات التي لها علاقة بالحوكمة، أو بجودة الخدمات المصرفية بصفه عامة، وقد كان وجهة التشابه مع الدراسة الحالية ما يأتي:

- جوانب مختلفة من الحوكمة، من حيث آليات تطبيقها وتبني مبادئها وعناصر المتغيرات التي تم قياسها مع جوانب مختلفة، وعناصر أخرى.
- جودة الخدمات المصرفية عموما، وربطها بثقة العملاء، أو قياس الجودة بعناصر جديدة و طرائق مختلفة.
- فيما يتعلق بالخدمات المصرفية الإلكترونية، أو الخدمات المصرفية عموما، فقد ركزت الدراسات السابقة على الأبعاد المتعلقة بالجودة من حيث الأمان أو الثقة أو الاعتمادية أو الاستجابة، بصفتها متغيرا مستقلا، وتم ربطها مع مدى تطبيقها.
- تم التركيز على جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية من وجهة نظر العميل.

أما وجه الاختلاف فكانت تتمثل فبما يأتي:

- الدراسة كانت في المجتمع الفلسطيني.
- الوصل الى تأثير الحوكمة على جودة الخدمات المصرفية الالكترونية من وجهة نظر موظفي البنوك.
- كانت في فتره التي انتشر بها وباء كورونا.

و تهدف الدراسة الحالية إلى تحديد تأثير الحوكمة على جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية، بهدف كسب ثقة العميل بالخدمات المصرفية الإلكترونية من وجهة نظر العاملين في البنوك، وقد كانت أبعاد الحوكمة تتمثل في (العدالة و الشفافية و المساءلة و المسؤولية)، و تأثير الحوكمة على أبعاد الجودة التي تتمثل في (الأمان، الثقة، الاعتمادية، الاستجابة) ،وذلك لكسب ولاء العملاء لهذه الخدمات، ولم تتناول تلك الأبعاد في معظم الدراسات السابقة و هذا ما تركز علية الدراسة الحالية.

وتم تطبيقها على الموظفين في البنوك الفلسطينية في عام ٢٠٢١، إذ كانت جائحة كورونا في ذروتها.

وأهتمت الدراسة الحالية باختبار العلاقة بين الحوكمة تأثير على تحسين جودة الخدمة المصرفية الإلكترونية في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر العاملين في البنوك، وأخذت بعين الاعتبار ثقة العملاء بصفته متغيرا وسيطا.

ومما سبق يمكن تحديد مشكلة الدراسة في البند الآتي.

ثالثاً: مشكلة و تساؤلات البحث

من الدراسات السابقة و الدراسة الاستطلاعية بأن مشكلة البحث تتمثل في عدم وجود إجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

هل يوجد تأثير للحوكمة تأثير للحوكمة على تحسين جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية المقدمة للعملاء ؟وهل يختلف ذلك في التأثير باختلاف الخصائص الديمغرافية للموظفين؟

في ضوء مشكلة الدراسة فأن تساؤلات البحث تتمثل في التساؤلين الأتيين:

- هل يوجد تأثير للحوكمة على تحسين جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية المقدمة للعملاء من وجهة نظر موظفي البنوك
- هل يختلف تأثير الحوكمة على تحسين جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية المقدمة للعملاء من وجهة نظر موظفي البنوك باختلاف الخصائص الديمغرافية لموظفي البنوك

رابعاً: أهداف البحث

تمثل أهداف البحث في الهدفين الآتيين:

- تحديد تأثير الحوكمة على تحسين جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية المقدمة للعملاء من وجهة نظر موظفي البنوك.
- قياس الاختلاف في تأثير الحوكمة على تحسين جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية المقدمة للعملاء من وجهة نظر موظفي البنوك باختلاف الحقائق الديمغرافية لموظفي البنوك

خامساً: فروض البحث

١. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(α=٠.٠٥)، من حيث دور الحوكمة في تحسين جودة الخدمات المصرفية الالكترونية المقدمة للعملاء بالتطبيق على البنوك العاملة في فلسطين من وجهة نظر موظفي البنوك.

٢. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(α=٠.٠٥)، من حيث دور الحوكمة في تحسين جودة الخدمات المصرفية الالكترونية المقدمة للعملاء باختلاف الخصائص الديموغرافية لموظفي البنوك و ينقسم هذا الفرض على الفروض الأربعة الفرعية الآتية:

١/٢ .لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(α=٠.٠٥)، من حيث دور الحوكمة في تحسين جودة الخدمات المصرفية الالكترونية المقدمة للعملاء بالتطبيق على البنوك العاملة في فلسطين من وجهة نظر موظفي البنوك تعزى الى متغير النوع.

٢/٢ .لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(α=٠.٠٥)، من حيث دور الحوكمة في تحسين جودة الخدمات المصرفية الالكترونية المقدمة للعملاء بالتطبيق على البنوك العاملة في فلسطين من وجهة نظر موظفي البنوك تعزى الى متغير العمر.

٣/٢. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(α=٠.٠٥)، من حيث دور الحوكمة في تحسين جودة الخدمات المصرفية الالكترونية المقدمة للعملاء بالتطبيق على البنوك العاملة في فلسطين من وجهة نظر موظفي البنوك تعزى الى متغير التخصص العلمي.

٤/٢. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(α=٠.٠٥)، من حيث دور الحوكمة في تحسين جودة الخدمات المصرفية الالكترونية المقدمة للعملاء بالتطبيق على البنوك العاملة في فلسطين من وجهة نظر موظفي البنوك تعزى الى متغير الوضع الوظيفي.

سادساً: أهمية البحث

تتبع أهمية هذه الدراسة من عدة جوانب:

أولا: جوانب علمية تتمثل فيما يأتي:

- سد الفجوة البحثية من خلال معرفة تأثير الحوكمة على تحسين الجودة المصرفية الإلكترونية في فلسطين من وجهة نظر الموظفين في البنك.
- تطوير المعرفة العلمية المتعلقة بالحوكمة وجودة الخدمات المصرفية الإلكترونية.

ثانيا: جوانب عملية تتمثل قيما يلي:

- يمكن للجهات المعنية، مثل سلطة النقد أو البنوك الفلسطينية، الاستفادة من توصيات هذه الدراسة.
- الانفتاح العالمي له دور مهم في تبني الحوكمة وتطبيقها .

ثامنا: منهج البحث

لأغراض هذه الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي وتم القيام بدراسة ميدانية وتم توزيع استبانة على موظفي البنوك لجمع البيانات من مجتمع الدراسة، والتعرف إلى دور الحوكمة باعتباره متغير مستقلا تتمثل في (العدالة و الشفافية و المساءلة و المسؤولية)، و تأثير الحوكمة على أبعاد الجودة التي تتمثل في (الأمان، الثقة، الاعتمادية، الاستجابة) ، في تحسين جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية المقدمة للعملاء بالتطبيق على البنوك التجارية العاملة في فلسطين من وجهة نظر الموظفين وهذا الأسلوب يناسب أغراض الدراسة.

تاسعا:مجتمع و عينة البحث

١.مجتمع البحث

يتمثل مجتمع الدراسة في الموظفين العاملين في البنوك التجارية الخاصة الذين يستخدمون الخدمات المصرفية الإلكترونية في فلسطين.

٢.عينة الدراسة

هي عينة عشوائية بسيطة من مجتمع الدراسة، تم اختيارهم بطريقة احصائية تمثل المجتمع وتمكن الباحثة من جمع البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة ويمكن تعميم نتائجه على جميع أفراد مجتمع الدراسة، حيث تم اختيار بنك فلسطين و البنك العربي الإسلامي من البنوك العاملة في فلسطين، واختيار فروعهما الموجودة في مدينة طولكرم، والتوزيع الشامل للاستبانة على جميع العاملين في هذين الفرعين ويبلغ عددهم ٣٦ موظفاً.

و قد تم استخدام معامل ثبات هذه الدراسة باستخدام معادلة كرونباخ الفا (Chronback Alpha) ،وقد بلغت قيمة معامل الثبات لمجالات الاستبانة كما في الجدول التالي.

جدول(١) معاملات الثبات لفقرات الاستبانة والدرجة الكلية

رقم الجدول	المجالات	معامل الثبات
١	الشفافية	.944
٢	الانضباط	.954
٣	الاستقلالية	.955
٤	المسائلة.	.944
٥	العدالة والافصاح	.944
	الدرجة الكلية	.931

وجميعها معاملات ثبات جيدة تفي بأغراض البحث العلمي وقد بلغت قيمة معامل الثبات للاستبانة (.931) وهي معامل ثبات جيد تفي بأغراض البحث العلمي

وفيما يأتي توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها وفق الاستبانة:

١.٢.متغير النوع

الجدول (2)توزيع عينة الدراسة حسب متغير النوع

النوع	العدد	النسبة المئوية%
ذكر	24	66.7
انثى	12	33.3
المجموع	٣٦	100

المصدر :الباحثة

يتبين من الجدول السابق أن النسبة الكبرى من عينة الدراسة كانت من الزكور بنسبة ٦٦.٧% ذكر، و٣٣.٣% من الإناث.

٢.٢. متغير العمر

الجدول (3) توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية%
أقل من 25 سنة	5	13.9
من 25 الى أقل من 35 سنة	23	63.9
من 35 الى أقل من 45 سنة	6	16.7
من 45 الى أقل من 55 سنة	2	5.6
المجموع	٣٦	100

المصدر: الباحثة

من الجدول السابق نلاحظ أن النسبة الكبرى من العينة كانوا من عمر من ٢٥ الى أقل من ٣٥ سنة بنسبة ٦٣.٩ %، و١٦.٧% من ٣٥ إلى أقل من ٤٥ سنة، و١٣.٩% أقل من ٢٥ سنة، و٥.٦% من ٤٥ الى أقل من ٥٥ سنة.

٢.٣ متغير التخصص العلمي

الجدول (4)توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	العدد	النسبة لمئوية%
إدارة أعمال	9	25.0
محاسبة	14	38.9
مالية	11	30.6
تكنولوجيا معلومات	2	5.6
المجموع	٣٦	100

المصدر: الباحثة

نلاحظ من الجدول السابق أن ٣٨.٩% من العينة هم محاسبة، و٣٠.٦% مالية، و٢٥.٠% إدارة إعمال، و٥.٦% تكنولوجيا معلومات.

٢.٤.متغير الوضع الوظيفي

الجدول (5) توزيع عينة الدراسة حسب الوضع الوظيفي

الوضع الوظيفي	العدد	النسبة المئوية %
موظف	27	75.0
مدير قسم	7	19.4
مدير فرع	1	2.8
مراقب مالي	1	2.8
المجموع	٣٦	١٠٠

المصدر: الباحثة

يتبين من الجدول السابق أن ٧٥.٠% من العينة موظف، و١٩.٤% مدير قسم، و٢.٨% مدير فرع ومراقب مالي.

عاشرا: نتائج التحليل الإحصائي المتعلقة باختبار الفروض

١. **الفرض الأول:" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(α=٠.٠٥)، من حيث دور الحوكمة في تحسين جودة الخدمات المصرفية الالكترونية المقدمة للعملاء بالتطبيق على البنوك العاملة في فلسطين من وجهة نظر موظفي البنوك تعزى الى متغير النوع".**

من أجل اختبار الفرضية تم استخدام اختبار(ت) لمجموعتين مستقلتين (Independent t-test) ونتائج الجدول (6) تبين ذلك

جدول رقم(6) اختبار t-test لمتغير النوع من حيث دور الحوكمة في تحسين جودة الخدمات المصرفية الالكترونية المقدمة للعملاء بالتطبيق على البنوك العاملة في فلسطين من وجهة نظر موظفي البنوك تعزى الى متغير النوع

المجال	ذكر(العدد=٢٤)		انثى(العدد=١٢)		قيمة(ت)	الدلالة(P)
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
الشفافية	4.2167	.46780	4.3333	.58049	-.651	.520
الانضباط	4.1250	.46742	4.2667	.62861	-.763	.451
المجال	ذكر(العدد=٢٤)		انثى(العدد=١٢)		قيمة(ت)	الدلالة(P)
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
الاستقلالية	4.0000	.49147	3.9722	.74479	.134	.894
المساءلة	4.0602	.63278	4.0463	.72700	.059	.953
العدالة والافصاح	4.2000	.51415	4.3667	.69194	-.816	.420
الدرجة الكلية	4.1204	.47320	4.1914	.62791	-.380	.706

يتبين من الجدول رقم (6) السابق، أن قيم مستوى الدلالة للمجالات **الشفافية والانضباط والاستقلالية والمساءلة والعدالة والافصاح** 520.، 451.، 894.، 953.، 420. أكبر من القيمة المحددة في الفرضية وهي(٠.٠٥)، ولذلك فإنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(α=٠.٠٥)، من حيث " دور الحوكمة في تحسين جودة الخدمات المصرفية الالكترونية المقدمة للعملاء بالتطبيق على البنوك العاملة في فلسطين من وجهة نظر موظفي البنوك تعزى إلى متغير النوع".

٢. الفرض الثاني: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(α=٠.٠٥)، من حيث دور الحوكمة في تحسين جودة الخدمات المصرفية الالكترونية المقدمة للعملاء بالتطبيق على البنوك العاملة في فلسطين من وجهة نظر موظفي البنوك تعزى الى متغير العمر".

من أجل فحص صحة الفرضية المتعلقة بمتغير العمر استخدمت المتوسطات الحسابية واختبار التباين الاحادي (one way ANOVA) للعينات المستقلة وكانت النتائج كما هو مبين في الجدولين رقم (٧ ، ٨) الآتيين:

جدول (7):المتوسطات الحسابية لدور الحوكمة في تحسين جودة الخدمات المصرفية الالكترونية المقدمة للعملاء بالتطبيق على البنوك العاملة في فلسطين تعزى الى متغير العمر

المجال	العمر	العدد	المتوسط الحسابي
الشفافية	أقل من 25 سنة	5	4.2000
	من 25 الى أقل من 35 سنة	23	4.2087
	من 35 الى أقل من 45 سنة	6	4.2333
المجال	العمر	العدد	المتوسط الحسابي
	من 45 الى أقل من 55 سنة	2	5.0000
	المجموع	36	4.2556
الانضباط	أقل من 25 سنة	5	4.1200
	من 25 الى أقل من 35 سنة	23	4.1130
	من 35 الى أقل من 45 سنة	6	4.1667
	من 45 الى أقل من 55 سنة	2	5.0000
	المجموع	36	4.1722
الاستقلالية	أقل من 25 سنة	5	3.8667
	من 25 الى أقل من 35 سنة	23	3.9710
	من 35 الى أقل من 45 سنة	6	3.8333
	من 45 الى أقل من 55 سنة	2	5.0000
	المجموع	36	3.9907
المساءلة	أقل من 25 سنة	5	4.2667
	من 25 الى أقل من 35 سنة	23	3.9807
	من 35 الى أقل من 45 سنة	6	3.8519
	من 45 الى أقل من 55 سنة	2	5.0000
	المجموع	36	4.0556
العدالة والافصاح	أقل من 25 سنة	5	4.5200
	من 25 الى أقل من 35 سنة	23	4.2000
	من 35 الى أقل من 45 سنة	6	4.0000
المجال	العمر	العدد	المتوسط الحسابي
	من 45 الى أقل من 55 سنة	2	5.0000
	المجموع	36	4.2556
الكلي	أقل من 25 سنة	5	4.2296
	من 25 الى أقل من 35 سنة	23	4.0870
	من 35 الى أقل من 45 سنة	6	4.0062
	من 45 الى أقل من 55 سنة	2	5.0000
	المجموع	36	4.1440

يتضح من خلال الجدول (7) أن هناك فروقاً في الأوساط الحسابية لفئات متغير العمر، حيث كانت أعلى الأوساط الحسابية للعمر من ٤٥ سنة إلى أقل من٥٥ سنة لجميع المجالات، وأقلها لفئة العمر من 35 الى أقل من 45 سنة لمجال الاستقلالية، وللتحقق فيما اذا كانت الفروق في المتوسطات الحسابية قد وصلت الى مستوى الدلالة الإحصائية فقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الاحادي والجدول(8) يوضح ذلك:

الجدول (8) نتائج اختبار التباين الأحادي لدلالة الفروق من حيث دور الحوكمة في تحسين جودة الخدمات المصرفية الالكترونية المقدمة للعملاء بالتطبيق على البنوك العاملة في فلسطين من وجهة نظر موظفي البنوك تعزى الى متغير العمر

المجال	التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسطات المربعات	قيمة(ف) المحسوبة	مستوى الدلالة
الشفافية	المربعات بين الفئات	1.177	3	.392	1.637	.200
	المربعات الداخلية	7.672	32	.240		
	المجموع الكلي	8.849	35			
الانضباط	المربعات بين الفئات	1.465	3	.488	1.937	.143
	المربعات الداخلية	8.067	32	.252		
المجال	التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسطات المربعات	قيمة(ف) المحسوبة	مستوى الدلالة
	المجموع الكلي	٩.٥٣٢	٣٥			
الاستقلالية	المربعات بين الفئات	2.272	3	.757	2.580	.071
	المربعات الداخلية	9.392	32	.293		
	المجموع الكلي	11.664	35			
المساءلة	المربعات بين الفئات	2.385	3	.795	2.012	.132
	المربعات الداخلية	12.640	32	.395		
	المجموع الكلي	15.025	35			
العدالة والافصاح	المربعات بين الفئات	1.921	3	.640	2.124	.117
	المربعات الداخلية	9.648	32	.302		
	المجموع الكلي	11.569	35			
الكلية	المربعات بين الفئات	1.691	3	.564	2.302	.096
	المربعات الداخلية	7.837	32	.245		
	المجموع الكلي	9.528	35			

*دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05)

يتبين من الجدول رقم (8) السابق، أن قيم مستوى الدلالة للمجالات الشفافية والانضباط والاستقلالية والمساءلة والعدالة والافصاح 200.، 143.، 071.، 132.، 117. أكبر من القيمة المحددة في الفرضية وهي(٠.٠٥)، ولذلك فإنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(α=٠.٠٥)، من حيث "دور الحوكمة في تحسين جودة الخدمات المصرفية الالكترونية المقدمة للعملاء بالتطبيق على البنوك العاملة في فلسطين من وجهة نظر موظفي البنوك تعزى الى متغير العمر".

٣. **الفرض الثالث : "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(α=٠.٠٥)، من حيث دور الحوكمة في تحسين جودة الخدمات المصرفية الالكترونية المقدمة للعملاء بالتطبيق على البنوك العاملة في فلسطين من وجهة نظر موظفي البنوك تعزى الى متغير التخصص العلمي".**

من أجل فحص صحة الفرضية المتعلقة بمتغير العمل استخدمت المتوسطات الحسابية واختبار التباين الاحادي(one way ANOVA) للعينات المستقلة وكانت النتائج كما هو مبين في الجدولين رقم (٩،١٠) الآتيين:

جدول (٩)المتوسطات الحسابية لدور الحوكمة في تحسين جودة الخدمات المصرفية الالكترونية المقدمة للعملاء بالتطبيق على البنوك العاملة في فلسطين من وجهة نظر موظفي البنوك تعزى الى متغير التخصص العلمي

المجال	التخصص العلمي	العدد	المتوسط الحسابي
الشفافية	إدارة أعمال	9	4.3556
	محاسبة	14	4.2429
	مالية	11	4.1818
	تكنولوجيا معلومات	2	4.3000
	المجموع	36	4.2556
الانضباط	إدارة أعمال	9	4.3556
	محاسبة	14	4.2143
	مالية	11	3.9273
	تكنولوجيا معلومات	2	4.4000
	المجموع	36	4.1722
الاستقلالية	إدارة أعمال	9	4.3333
	محاسبة	14	3.9524

المجال	التخصص العلمي	العدد	المتوسط الحسابي
	مالية	11	3.7273
	تكنولوجيا معلومات	2	4.1667
الاستقلالية	المجموع	36	3.9907
المساءلة	إدارة أعمال	9	4.3210
	محاسبة	14	4.0079
	مالية	11	3.9293
	تكنولوجيا معلومات	2	3.8889
	المجموع	36	4.0556
العدالة والافصاح	إدارة أعمال	9	4.4222
	محاسبة	14	4.2429
	مالية	11	4.1273
	تكنولوجيا معلومات	2	4.3000
	المجموع	36	4.2556
الكلي	إدارة أعمال	9	4.3539
	محاسبة	14	4.1270
	مالية	11	3.9899
	تكنولوجيا معلومات	2	4.1667
	المجموع	36	4.1440

يتضح من خلال الجدول (٩) أن هناك فروقاً في الأوساط الحسابية لفئات متغير التخصص العلمي، و كانت أعلى الأوساط الحسابية لفئة تكنولوجيا معلومات في مجال الانضباط ، وأقلها لفئة مالية في مجال الاستقلالية، وللتحقق فيما إذا كانت الفروق في المتوسطات الحسابية قد وصلت إلى مستوى الدلالة الإحصائية فقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الاحادي والجدول(١٠) يوضح ذلك:

الجدول (١٠) نتائج اختبار التباين الأحادي لدلالة الفروق من حيث دور الحوكمة في تحسين جودة الخدمات المصرفية الالكترونية المقدمة للعملاء بالتطبيق على البنوك العاملة في فلسطين من وجهة نظر موظفي البنوك تعزى الى متغير التخصص العلمي

المجال	التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسطات المربعات	قيمة(ف) المحسوبة	مستوى الدلالة
الشفافية	المربعات بين الفئات	.156	3	.052	.191	.901
	المربعات الداخلية	8.693	32	.272		
	المجموع الكلي	8.849	35			
الانضباط	المربعات بين الفئات	1.091	3	.364	1.379	.267
	المربعات الداخلية	8.441	32	.264		
	المجموع الكلي	9.532	35			
الاستقلالية	المربعات بين الفئات	1.902	3	.634	2.079	.123
	المربعات الداخلية	9.761	32	.305		
	المجموع الكلي	11.664	35			
المساءلة	المربعات بين الفئات	.897	3	.299	.677	.573
	المربعات الداخلية	14.128	32	.441		
	المجموع الكلي	15.025	35			
العدالة والافصاح	المربعات بين الفئات	.437	3	.146	.419	.741
	المربعات الداخلية	11.132	32	.348		
	المجموع الكلي	11.569	35			
الكلية	المربعات بين الفئات	.663	3	.221	.798	.504
	المربعات الداخلية	8.865	32	.277		
	المجموع الكلي	9.528	35			

*دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05)

يتبين من الجدول رقم (10) السابق، أن قيم مستوى الدلالة للمجالات الشفافية والانضباط والاستقلالية والمساءلة والعدالة والافصاح 901.، 267.، 123.، 573.، 741. أكبر من القيمة المحددة في الفرضية وهي(٠.٠٥)، ولذلك فإنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(α=٠.٠٥)، من حيث "دور الحوكمة في تحسين جودة الخدمات المصرفية الالكترونية

المقدمة للعملاء بالتطبيق على البنوك العاملة في فلسطين من وجهة نظر موظفي البنوك تعزى الى متغير التخصص العلمي".

٤. الفرض الرابع:لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(α=٠.٠٥)، من حيث دور الحوكمة في تحسين جودة الخدمات المصرفية الالكترونية المقدمة للعملاء بالتطبيق على البنوك العاملة في فلسطين من وجهة نظر موظفي البنوك تعزى الى متغير الوضع الوظيفي.

من أجل فحص صحة الفرضية المتعلقة بمتغير الوضع الوظيفي استخدمت المتوسطات الحسابية واختبار التباين الاحادي(one way ANOVA) للعينات المستقلة وكانت النتائج كما هو مبين في الجدولين رقم (١١،١٢) الآتيين:

جدول (١١) المتوسطات الحسابية لدور الحوكمة في تحسين جودة الخدمات المصرفية الالكترونية المقدمة للعملاء بالتطبيق على البنوك العاملة في فلسطين من وجهة نظر موظفي البنوك تعزى الى متغير الوضع الوظيفي

المجال	الوضع الوظيفي	العدد	المتوسط الحسابي
الشفافية	موظف	27	4.1852
	مدير قسم	7	4.3143
	مدير فرع	1	5.0000
	مراقب مالي	1	5.0000
الشفافية	المجموع	36	4.2556
الانضباط	موظف	27	4.1333
	مدير قسم	7	4.0857
	مدير فرع	1	5.0000
	مراقب مالي	1	5.0000
	المجموع	36	4.1722
الاستقلالية	موظف	27	3.9877
	مدير قسم	7	3.7143
	مدير فرع	1	5.0000
	مراقب مالي	1	5.0000
	المجموع	36	3.9907
المساءلة	موظف	27	3.9794
	مدير قسم	7	4.0794
	مدير فرع	1	5.0000
	مراقب مالي	1	5.0000

المجال	الوضع الوظيفي	العدد	المتوسط الحسابي
	المجموع	36	4.0556
العدالة و الإفصاح	موظف	27	4.2000
	مدير قسم	7	4.2571
	مدير فرع	1	5.0000
العدالة و الإفصاح	مراقب مالي	1	5.0000
	المجموع	36	4.2556
الكلي	موظف	27	4.0878
	مدير قسم	7	4.1164
	مدير فرع	1	5.0000
	مراقب مالي	1	5.0000
	المجموع	36	4.1440

يتضح من خلال الجدول (١٠) أن هناك فروقاً في الأوساط الحسابية لفئات متغير الوضع الوظيفي، و كانت أعلى الأوساط الحسابية لفئة مدير فرع ومراقب مالي، وأقلها لفئة موظف في مجال المساءلة، وللتحقق فيما اذا كانت الفروق في المتوسطات الحسابية قد وصلت الى مستوى الدلالة الإحصائية فقد استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي، والجدول(١١) يوضح ذلك:

الجدول (١٢) نتائج اختبار التباين الأحادي لدلالة الفروق من حيث دور الحوكمة في تحسين جودة الخدمات المصرفية الالكترونية المقدمة للعملاء بالتطبيق على البنوك العاملة في فلسطين من وجهة نظر موظفي البنوك تعزى الى متغير الوضع الوظيفي

المجال	الوضع الوظيفي	العدد	المتوسط الحسابي
الشفافية	موظف	27	4.1852
	مدير قسم	7	4.3143
	مدير فرع	1	5.0000
	مراقب مالي	1	5.0000
	المجموع	36	4.2556
الانضباط	موظف	27	4.1333
	مدير قسم	7	4.0857
	مدير فرع	1	5.0000
	مراقب مالي	1	5.0000
	المجموع	36	4.1722

المجال	الوضع الوظيفي	العدد	المتوسط الحسابي
الاستقلالية	موظف	27	3.9877
	مدير قسم	7	3.7143
	مدير فرع	1	5.0000
	مراقب مالي	1	5.0000
	المجموع	36	3.9907
المساءلة	موظف	27	3.9794
	مدير قسم	7	4.0794
	مدير فرع	1	5.0000
	مراقب مالي	1	5.0000
	المجموع	36	4.0556
العدالة والافصاح	موظف	27	4.2000
	مدير قسم	7	4.2571
	مدير فرع	1	5.0000
	مراقب مالي	1	5.0000
	المجموع	36	4.2556
الكلي	موظف	27	4.0878
	مدير قسم	7	4.1164
	مدير فرع	1	5.0000
	مراقب مالي	1	5.0000
	المجموع	36	4.1440

*دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05)

يتبين من الجدول رقم (12) السابق، أن قيم مستوى الدلالة للمجالات الشفافية والانضباط والمساءلة والعدالة والافصاح 171.، 144.، 212.، 317. أكبر من القيمة المحددة في الفرضية وهي(٠.٠٥)، ولذلك فإنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(α=٠.٠٥)، من حيث "دور الحوكمة في تحسين جودة الخدمات المصرفية الالكترونية المقدمة للعملاء بالتطبيق على البنوك العاملة في فلسطين من وجهة نظر موظفي البنوك تعزى الى متغير الوضع الوظيفي".

أما بالنسبة لقيم مستوى الدلالة لمجال الاستقلالية فكانت 044. أصغر من القيمة المحددة في الفرضية وهي(٠.٠٥)، ولذلك فإنه نقول توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(

α=٠.٠٥)، من حيث "دور الحوكمة في تحسين جودة الخدمات المصرفية الالكترونية المقدمة للعملاء بالتطبيق على البنوك العاملة في فلسطين تعزى الى متغير الوضع الوظيفي".

الحادي عشر: نتائج البحث

من خلال تحليل البيانات و اختبار فروض البحث يمكن التوصل الى النتائج الآتية:

- الموظفون الذكور و الإناث العاملون في البنوك ليس لهم علاقة من حيث دور الحوكمة في تحسين جودة الخدمات المصرفية الالكترونية المقدمة للعملاء ، لان كلاً منهم يجب أن يلتزم بالقوانين و التشريعات التي يقرها البنك و سلطة النقد، و أن كل موظف مسؤول عن القيام بمتطلبات الوظيفة و الالتزام بواجباته تجاه عمله ولا فرق بين ذكر و انثى.
- إن الاعمار المختلفة ليس لها علاقة في تطبيق الحوكمة وليس لها الأثر في تحسين جودة الخدمات المصرفية الالكترونية المقدمة للعملاء ويعود السبب إلى عناصر الحوكمة الا أن الأوساط الحسابية للفئات العمرية كانت مختلفة، فأعلى الأوساط الحسابية للعمر كان من ٤٥ سنة إلى أقل من٥٥ سنة لجميع المجالات، وأقلها لفئة العمر كان من 35 الى أقل من 45 سنة لمجال الاستقلالية، وهذا يدل على أن بعد الاستقلالية كان اقل المجالات أهمية عند اختلاف الفئات العمرية،وهذا تأكيد على ما جاءت به دراسة (faleye.krishnan.2017) ان اللوائح المطبقة هي التي تلعب دور كبير في تطبيقها.
- أن التخصص العلمي الذي يحمله الموظفون ليس له علاقة من حيث دور الحوكمة في تحسين جودة الخدمات المصرفية الالكترونية المقدمة للعملاء لأن اختلاف تخصصات الموظفين ليس له الأثر على أدراكهم لأهمية الحوكمة و تطبيقها على هذه الخدمات: ولان تطبيق الحوكمة جديد ولا يوجد اهتمام كبير من قبل الإدارة بعمل دورات عن أهمية الحوكمة و تطبيقها في المجالات المختلفة في الاعمال البنكية، وهذه النتيجة توصلت لها دراسة (اقبال،حكيمة.٢٠٢١) بان تطبيق الحوكمة بشكل فعال هو أساس نجاح البنوك في تبنيها.

اما دراسة (القريشي.٢٠١٥) ركزت على التخصص العلمي حيث ان الحوكمة يجب ان تطبق على المؤسسات والوظائف المالية دون غيرها .

- الموقع الوظيفي الذي يشغله الموظف له علاقة بالحوكمة في تحسين جودة الخدمات المصرفية الالكترونية المقدمة للعملاء لأنه كلما ما كان الموظف في موقع وظيفي أعلى كان له الدور و القدرة على إلزام الغير بتطبيقها، وعدم الالتزام بذلك يعرضه للجزاء، وجاءت هذه النتيجة اكدت

ما جاء بها كل من (شريقي،أسماء.٢٠١٨) بان لإليات الحوكمة تتمثل في أداء جميع العاملين.

الثاني عشر: التوصيات

من خلال التحليل الإحصائي والنتائج الذي تم التوصل إليها وربطها مع الدراسات السابقة يمكن تقديم التوصيات الآتية:

- إعطاء دورات تدريبية للموظفين من قبل البنوك او سلطة النقد عن الحوكمة وأهميتها في الخدمات المصرفية الإلكترونية.
- تحفيز الموظفين الذين يطبقون الحوكمة على الخدمات المصرفية الإلكترونية.
- سن القوانين التي تضبط الحوكمة و تطبيقها في البنوك من قبل سلطة النقد.
- توحيد الخدمات المصرفية الإلكترونية في البنوك العاملة في فلسطين و وضع قوانين لحماية جميع الأطراف المتعاملين بها.
- تحديد الأليات المختلفة من قبل سلطة النقد لتطبيق الحوكمة بشكل فعال

المراجع

المراجع العربية:

- اعمر.بن موسى، احمد.علماوي ،جودة الخدمات المصرفية الالكترونية كمدخل لبناء مزايا تنافسية للبنوك الجزائرية،مجلة دراسات اقتصادية،العدد٣٨ ،٢٠١٩
- اقبال.غناية ،حكيمة.حليمي ، فهم مبادئ الحوكمة المصرفية بين الواقع والمأمول –النظام المصرفي الجزائري نموذجا، مجلة النمو الاقتصادي و المقاولاتية،العدد٤، ٢٠٢٠
- شريقي.عمر، مزيمش .اسماء ، الحوكمة المصرفية كآلية لتعزيز المسؤولية الاجتماعية بالبنوك والمؤسسات المالية في الجزائر،مجلة العلوم الاسلامية و الحضارة، العدد٣ ،٢٠١٨
- الطلاع.سليمان،ابو ناصر.سامي،الشوبكي.مازن، مدى كفاءة الخدمات البنكية الالكترونية لدى البنوك العاملة في فلسطين و علاقتها بكفاءة الاداء من وجهة نظر المستفدين، مجلة جامعة الازهر،مجلد٢٠، ٢٠١٨
- القرشي.عبدالله ،" دور اليات الحوكمة في معالجة المشكلات المصرفية في ظل الطبيعة الخاصة للبنوك "،مجلة الابحاث المالية و المصرفية،العدد٢ ،٢٠١٥

- قندوز،طارق .النظام التسويقي و تجويد خدمات القطاع المصرفي، مؤسسة الثقافة الجامعية ،الاسكندرية ،٢٠١٥

المراجع الإنجليزية:

- Malviya.Surendra, Exploring Mobile Banking Service Quality Dimensions for Public and Private Sector Banks in Indore District of Madhya Pradesh, International Journal of Advance Research in Computer Science and Management Studies ,Volume 3, 2015
- Malviya S. and Sharma G. 'internet banking service quality and its impact on customer satisfaction in Indore District of Madhya Pradesh", International Journal of Business and Management Invention, Vol.3 .2014
- Hook.Glenn& DOBSON.Hugo,Globel governace and Japan :the institutional architecture,Routledge,first published,London,Uk,2007,p:2
- Kasper,H.Helsding, service marketing management a strategic rspective(2nded) use jhon Wiley and son's 2006,p325
- Faley .Olubunmi ، Krishnan . Karthik, Risky lending: Does bank corporate governance matter?, Journal of Banking & Finance, vol.83.2017.

" تفعيل دور المراجعة الداخلية البيئية في تعظيم قيمة المنشأة في ظل حوكمة التغيرات المناخية على ريادة الأعمال الإجتماعية- دراسة نظرية "

د.سهام سيد محمد السيد*

أ. سمر أحمد السواح**

(*) د.سهام سيد محمد السيد : دكتوراه الفلسفة في العلوم البيئية – بكلية الدراسات العليا والبحوث البيئية – جامعة عين شمس.

Email: ssoso46@yahoo.com

(**) أ. سمر احمد السواح: مدرس مساعد بقسم المحاسبة بمعهد الجيزة العالي للعلوم الإدارية – طموة

الملخص:

إستهدف هذا البحث دراسة دور المراجعة الداخلية البيئية في تعظيم قيمة المنشأة في ظل حوكمة التغيرات المناخية على ريادة الأعمال الإجتماعية للشركات المصرية وذلك من خلال النظر إلي وظائف وممارسات المراجعة الداخلية ومساهمتها في تعزيز وتعظيم قيمة المنشأة بجانب ما تضيفه حوكمة تغير المناخ علي ريادة الأعمال من حلول وأهمية وفائدة تساهم في الإرتقاء بالنمو الإقتصادي للشركات المساهمة وتعزيز مكانتهم بالأسواق المالية .

وتوصلت نتائج الداسة النظرية أن المراجعة الداخلية تساهم في الحفاظ علي قيمة المنشأة من خلال المراجعة المالية والتأكد من الإلتزام والرقابة علي جودة الأداء الفعلي في تطوير ممارسات رواد الأعمال للعمل علي الموائمة والتكيف بين التغييرات المناخية والحفاظ علي قيمة المنشأة وزيادة الميزة التنافسية للشركات ويتبين ذلك من خلال مقارنة تطوير مؤشر كفاءة منظومة ريادة الأعمال للشركات ومستوي جودة الأداء، ويعني ذلك أن علاقة تفعيل المراجعة الداخلية في إطار تحقيق أهداف حوكمة التغييرات المناخية تمثل علاقة تبادلية تعمل علي زيادة المنفعة وإنخفاض المخاطر من خلال المشاركة الفعالة في مواجهة التحديات ووضع الحلول المشتركة للتغلب علي الصعوبات البيئية المختلفة .

الكلمات المفتاحية: المراجعة الداخلية ، تعظيم قيمة المنشأة ، حوكمة التغيرات المناخية، ريادة الأعمال ، الشركات المساهمة المصرية.

Abstract:

This research aimed to study the role of internal environmental auditing in maximizing the value of the enterprise in light of climate change governance on the social entrepreneurship of Egyptian companies, by looking at the functions and practices of internal audit and its contribution to enhancing and maximizing the value of the enterprise, in addition to the solutions and importance of climate change governance on entrepreneurship. And interest that contributes to upgrading the economic growth of joint stock companies and enhancing their position in the financial markets.

The results of the theoretical study concluded that the role of internal audit contributes to preserving the value of the facility through (financial auditing and ensuring compliance and control over the quality of actual performance)

in developing the practices of entrepreneurs to work on harmonization and adaptation between climate changes, preserving the value of the facility and increasing the competitive excellence of companies. By comparing the development of the index of the efficiency of the entrepreneurship system for companies and the level of quality of performance, this means that the relationship between activating the internal audit within the framework of achieving the goals of climate change governance represents a reciprocal relationship that increases benefit and reduces risks through active participation in facing challenges and developing joint solutions to overcome on various environmental difficulties.

Keywords: Internal audit, Enterprise value, Maximizing the value of the enterprise, Entrepreneurship, Egyptian joint stock companies.

المقدمة

إن دور المراجعة الداخلية في المنشأة تعمل علي تعظيم قيمتها وانعكاسها علي ريادة الأعمال، حيث إن مهنة المراجعه الداخلية تستمر بتطوير أعمالها وترتقي بها، وتبقي الأدارة المساعدة لإدارة الشركات في القيام بوظائفها ومسؤولياتها من خلال إمدادها بالمعلومات التي تساعدها علي الوفاء بمسؤلياتها، ويتوجب عليها أن تواكب كافة التطورات وأن تقدم كل الخدمات الجديدة التي تأملها الإدارة منها، وإنطلاقاً من ذلك كله يمكن القول إن دور المراجعة الداخلية تعمل علي توسيع وزيادة الخدمات التي تقدمها لتشمل القيام بالدور المناسب في مجال الحفاظ علي البيئة، وذلك من خلال مراجعة مدي الإلتزام بالقوانين والأنظمة المتعلقة بالمحافظة علي البيئة بالإضافة إلي تقييمها لفعالية وكفاءة الوسائل الرقابية المتعلقة بريادة الأعمال، وبذلك تضمن المراجعة الداخلية فعالية دورها كما تضمن لنفسها التطور والإرتقاء بأعمالها بإستمرار.

حيث تمثل ريادة الأعمال النشاط الذي ينشأ ويدير منظمة جديدة من أجل إستثمار فرصة مبتكرة ومتفردة ، وهذا ما يطلق عليه بالريادة الخارجية، كما تكون الريادة ضمن المنظمة القائمة وتمثل عندها مغامرة جديدة من خلال إيجاد أمال جديدة أو إعادة التجديد الإستراتيجي فيها، وهذا ما يدعي بالريادة الداخلية أو ريادة الشركة، وقد أصبحت ريادة الأعمال وسيلة حيوية للمنظمات القائمة لكي تستمر في إكتشاف وإستثمار الفرص من أجل توجه المنظمات والأفراد إلي حالة جديدة من الوجود، ولا سيما بعد أن زادت حاجات المنظمات إلى الإبتكار من أجل البقاء وتسريع النمو في بيئة عالمية شديدة التنافس في ظل التغيرات البيئية والمناخية مع زيادة مستوي عدم التأكد واليقين، لذا يساهم

إمتلاك الإبداع والقدرة علي الإبتكار في إنشاء مشروعات ريادية شكلت العامل الأساسي في تعظيم قيمة المنشأة سواء كان مادياً عن طريق زيادة الناتج المحلي من خلال توفير فرص العمل أو معنوياً عن طريق رفع مستوي قدرة رأس المال البشري ومن ثم تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتواجه المجتمعات العربية تحديات كبيرة أثناء تحقيق التنمية بأوجهها المختلفة، وتحتاج فيها إلي دعم وتوفير البنية التحتية للمشروعات الريادية كونها أداة مهمة في تحسين مستوي المجتمعات الفقيرة عن طريق إستثمار الطاقات والإمكانيات وتطوير الخبرات والمهارات لذلك كانت محور إهتمام الدول الكبيرة في السنوات الأخيرة التي أصبح فيها الرياديون ومشاريعهم قادة الصناعة في العالم مما غير من مستوي حياة تلك الدول، وما كان ليحصل هذا لولا تحفيز وتوفير وسائل الإستقرار والنمو لتلك المشروعات في ظل ما يحيط بها من أزمات مالية.

لكن عند النظر إلي أهداف التنمية المستدامة نجد هناك ست غايات : ثلاثة منها يطلق عليها غايات ووسائل التنفيذ التي تهدف إلي (تسهيل انجاز أهداف التنمية المستدامة بوسائل منها التمويل، والتكنولوجيا، وبناء القدرات)، وتركز الغايات الأخرى علي بناء القدرات البشرية والمؤسسية ونشر وتعميم السياسات، حيث تشمل "إتخاذ القرارات العاجلة لتصدي ومواجهة التغيرات المناخية وآثارها"وفقا للغايات التالية (عائشة السريحي ، ماري لومي ، ٢٠١٨) :

١. تعزيز المرونة والقدرة علي الصمود في مواجهة الاخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلاد ، وتعزيز القدرة علي التكيف مع تلك الاخطار .
٢. ادماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والإستراتيجيات والتخطيط علي الصعيد الوطني.
٣. تحسين التعليم وذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغير المناخ ، والتكيف معه، والحد من اثره والانذار المبكر به .
٤. تعزيز آليات تحسين مستوي قدرات التخطيط والإدارة الفعالين المتعلقين بتغير المناخ في أقل البلاد نمواً .

لذلك تقوم الباحثتان بتسليط الضوء علي أهمية تفعيل دور المراجعة الداخلية البيئية في تعظيم قيمة المنشأة في ظل حوكمة التغيرات المناخية على ريادة الأعمال الإجتماعية وهذا من خلال الإطار المفاهيمي النظري لمستوي الأداء للشركات المصرية .

المشكلة

أصبحت ريادة الأعمال هي مجموعة العمليات التي تساهم في تواجد الحلول الإبتكارية للمشكلات الإدارية والمالية والمعقوبات التي تمر به الشركات في الأسواق المالية بغرض التميز التنافسي والقدرة علي تعزيز التنمية المالية المستدامة وهذا يرجع الي التكامل المؤسسي للعاملين وما يظهره من التتبع المستمر للعوامل والتاثيرات اللاحقة الخارجية التي تنعكس علي طبيعة الأنشطة المختلفة والمراحل الإنتاجية والإقتصادية للشركات ولكن تظهر العديد من التعقيدات (الإدارية ، الفنية ، المالية) و القيود (الإقتصادية والإجتماعية) التي تواجه بعض رواد الأعمال تعمل علي وجود عائق لصانعي إتخاذ القرارات في التكيف والتوازن والمحافظة علي المردوية المالية التي تساعد علي تعظيم قيمة المنشأة و التوجة إلي إتجاه استثماري أفضل وتكامل اقتصادي للمنشأت ولكن نتيجة التطورات المستمرة(الإيجابية ، السلبية) مع التغير المناخي اللاحق في بيئة الأعمال الذي لايتوقف أدي الي ظهور أثار إيجابية وسلبية علي قيمة الشركات ومكانتها بالرغم مما تبذله المراجعة الداخلية إلى جانب ما تضيفة من قيمة معلوماتية تساهم في رفع جودة الأداء والعمل علي التأكد المستمر من التنسيق بين المعايير المحاسبية والإقتصادية والإجتماعية إلا أن التحديات الإقتصادية للتغيرات المناخية تحتاج الي التركيز علي أهمية الحوكمة حول التغيرات المناخية ودورها في التغلب علي التعقيدات والقيود التي تواجة رواد الأعمال والتخفيف من التأثيرات المستقبلية للشركات .

لذلك تتلخص مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

١. هل تفعيل دور المراجعة الداخلية البيئية في تعظيم قيمة المنشأة في ظل حوكمة التغيرات المناخية ينعكس على ريادة الأعمال الإجتماعية للشركات المصرية؟
٢. هل أسباب التغير المناخي يؤثر علي عملية اتخاذ القرارت لدي رواد الأعمال وتنعكس علي قيمة الشركات ؟
٣. هل تحقيق اهداف حوكمة التغيرات المناخية تساهم في التغلب علي التعقيدات والقيود والتحديات التي تواجه ممارسات ريادة الأعمال للشركات؟
٤. هل تفعيل دور المراجعة الداخلية البيئية في تعظيم قيمة المنشأة في ظل حوكمة التغيرات المناخية تقدم الحلول المقترحة وتعمل علي ترشيد القرارت ؟

الأهداف

تتمثل اهداف الدراسة في الآتي:

١. تحديد دور المراجعة الداخلية الداخلية في تعظيم قيمة المنشأة في ظل حوكمة التغيرات المناخية وإنعكاسه علي ريادة الأعمال الإجتماعية للشركات المصرية.
٢. التعرف علي أسباب التغير المناخي الذي يؤثر علي عملية إتخاذ القرارت لدي رواد الأعمال وتنعكس علي قيمة الشركات.
٣. التحقق من أهداف حوكمة التغيرات المناخية وقدرتها في التغلب علي التعقيدات والقيود والتحديات التي تواجه ممارسات ريادة الأعمال للشركات.
٤. التأكد من دور المراجعة الداخلية في تعظيم قيمة المنشأة في ظل حوكمة التغيرات المناخية بأن تقدم الحلول المقترحة وتعمل علي ترشيد القرارت.

أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها العلمية والعملية من خلال التعرف علي أدوات دور المراجعة الداخلية في تعظيم قيمة المنشأة وانعكاساتها علي ريادة الأعمال الإجتماعية ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع وتحسين بيئة الأعمال .

الدراسات السابقة

تنقسم الدراسات السابقة الي مايلي :

أولا : العلاقة بين دور المراجعة الداخلية وقيمة المنشأة.

- تناولت دراسة **(محمد أحمد إبراهيم ، ٢٠١٨)** تطوير دور المراجعة الداخلية كنشاط مضيف للقيمة للحد من آثار المخاطر والأزمات المالية على منظمات الأعمال المصرية وهذا من خلال اقتراح نموذج لتحقيق ذلك ، في ظل الأخذ بمدخل القيمة المضافة مع تطبيق حوكمة الشركات للحد من آثار المخاطر والأزمات المالية، ولقد إعتمدت الدراسة على إختبار مجموعة من الفروض التي تتعلق بالمحاور التي يقوم عليها النموذج المقترح ، بالإضافة إلي إختبار مدى صلاحية تطبيق هذا النموذج في بيئة منظمات الأعمال المصرية، تم عرض الدراسة الميدانية على عينة من(٤٠) شركة من الشركات المساهمة المصرية المسجلة في سوق الأوراق المالية ، ومن خلال التطبيق على فئتين من العاملين بها وهما فئة المراجعين الداخليين وفئة لجنة

المراجعة ، وذلك لإختبار فروض البحث باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة والتي تم تحديدها في الدراسة الميدانية، والتي توفرها حزمة البرامج الإحصائية (Spss) ،

قد توصلت الدراسة الى نتائج وأهمها:

١. أن هناك إتفاق على وجود دور حيوي وهام لوظيفة المراجعة الداخلية يساهم بشكل مباشر وفعال، في تحسين وتطوير إدارة المخاطر وبالتالي يساهم في مواجهة المخاطر والأزمات المالية التي تواجه منظمات الأعمال ، وتتمثل المكونات الرئيسية لهذا الدور في إعطاء تأكيد موضوعي على وجود عملية لإدارة المخاطر، وكذلك التأكيد على مدى كفاءة وفعالية عملية تقييم المخاطر وكفاءة وفعالية إدارتها والرقابة عليها مع تقديم الإستشارات والنصائح لتحسين وتطوير ذلك، هذا بخلاف الأدوار الأخرى التي يمكن أن تقوم بها المراجعة الداخلية ولكن مع توفر الضمانات اللازمة لها، وتشمل الأنشطة التالية التشجيع على إنشاء إدارة المخاطر، تحسين وتطوير هيكل إدارة المخاطر، المساهمة في تطوير إستراتيجية إدارة المخاطر، تسهيل عملية تحديد وتقييم المخاطر، مساعدة الإدارة نحو مواجهة المخاطر، تنسيق أنشطة إدارة المخاطر، تحديد أسلوب التقرير عن المخاطر.

٢. أن تبنى مدخل إضافة القيمة في ممارسة أنشطة المراجعة الداخلية يهدف في النهاية إلى تحسين وتطوير عملية تقييم وإدارة المخاطر المختلفة بمنظمات الأعمال.

- هدفت دراسة **(Narcisa et al,2019)** الي أهمية التحول التكنولوچي ودورة في تحقيق التنمية الإقتصادية، كما أوضحت الدراسة أهمية دور المراجعة ودعمها في مراجعة التمييز، وتطرقت الدراسة إلي إيضاح أهمية الإبداع والإبتكار ودوره في تحقيق التميز في الآداء، وتوصلت الدراسة إلي عدة نتائج أهمها ضرورة تقييم الآداء وتقديم التقاريرالتي تحدد قدرة المنشأة علي تحسين إمكانيتها الإبداعية وتحولها التكنولوچي، وأن مراجعة الأداء توفر الآليات اللازمة للتحول التكنولوچي، وإجراء التحسين المستمر للآداء .
- تناولت دراسة **(أحمد السيد شمروخ ،٢٠١٩)** إطار مقترح لتحقيق فعالية المراجعة الداخلية لتعظيم قيمة المنشأة بتطبيق مراجعة الجودة والتحسين المستمر وإضافة الدراسة الميدانية أن المراجعة الداخلية تعد أحد القضايا المحاسبية الهامة دائمة الجدل وممارسة التطوير أكاديمياً سواء من حيث المفهوم أو الأهداف أو مجال ونطاق وأسلوب العمل أو القائمين بها أو معايير أدائها وذلك للتكيف مع التغيرات الجوهرية في البيئة المحيطة بها، وقد أدى إنتشار تطبيق

مراجعة الجودة في المنشآت الى ضرورة إجراء بعض التغيرات الجذرية في أساسيات المدخل التقليدي للمراجعة الداخلية، ولا شك أنه سيترتب على تطبيق هذه التغيرات ضرورة تطوير مقاييس تقييم مستوى جودة خدمات المراجعة بما يلائم هذه التغيرات، فلابد من تطبيق فلسفة جديدة في إدارة عمليات المراجعة الداخلية وإستخدام منهج متطور لإنجازها بإعتبارها أصبحت مصدراً هاماً للقيمة المضافة لكل الأطراف المهتمة بالمنشأة.

- هدفت دراسة **(عبد القادر ، محمد فتحي أحمد ، ٢٠٢١)** دور المراجعة الداخلية المرنة في تعظيم القيمة المضافة للمنشأة كدراسة نظرية عن دور المراجعة الداخلية المرنة في تعظيم القيمة المضافة للمنشأة وإستخدم البحث المنهج الاستنباطي وقسم البحث إلى ثلاثة محاور، تطرق الأول إلى المراجعة الداخلية المرنة من خلال طبيعة وتعريف المراجعة الداخلية المرنة، وأهمية المراجعة الداخلية المرنة للمنشأة، ومزايا وعيوب المراجعة الداخلية المرنة، واستعرض الثاني تطبيق المراجعة الداخلية المرنة في المنشأة والتي تمثلت في دور المراجعة الداخلية المرنة في تحسين أداء المنشأة، وإجراءات تنفيذ المراجعة الداخلية المرنة في المنشأة، والتحديات التي تواجه المراجعة الداخلية المرنة وكشف الثالث عن أثر تطبيق المراجعة الداخلية المرنة على تعظيم القيمة المضافة للمنشأة، وتوصل البحث إلى عدة نتائج والتي منها أن ملامح النشاط المحاسبي الإداري في المنشأة في ظل المراجعة الداخلية المرنة تتحدد في التركيز على تحليل النشاط، خفض تكلفة المنتج، دعم عملية التحسينات المستمرة، ودعم إدارة مسار تدفق القيمة، ودعم عملية خلق القيمة للمنشأة والعميل وتوصلت الدراسة إلي ضرورة التوسع في تطبيق المراجعة الداخلية المرنة، بهدف انتاج معلومات ذات قيمة عالية وأساليب حديثة توفر الوقت والجهد، وتصل إلى أدق النتائج لتحقيق قيمة مضافة للمنشأة، مما يساهم في تفعيل آليات حوكمة الشركات، وزيادة الثقة في تقارير المراجعة الداخلية والخارجية لدي جميع الأطراف داخل وخارج المنشأة.
- استهدفت دراسة **(سهام سيد محمد ، ٢٠٢٢)** دور المراجعة الداخلية في تحقيق الريادة البيئية المستدامة في بيئة الأعمال "دراسة تطبيقية على بعض شركات الأسمنت"، وتناولت الدرراسة تحديد دور نشاط المراجعة الداخلية المضيف للقيمة في تحقيق الريادة المستدامة في بيئة الأعمال بالتطبيق علي بعض شركات الأسمنت،وتوضيح أهمية المراجعة الداخلية مصدرًا قيماً لبيئة الأعمال فى تحقيق جودة الآداء البيئي ،وتوصلت الدراسة الميدانية إلى أن المتغير

المستقل"، دور العبارات الخاصة المراجعة الداخلية"، لدي العاملين بالشركة كانت بدرجة متوسطة، وكان ترتيب أبعاد إستمارة الإستقصاء من حيث المتغير التابع"الريادة البيئية المستدامة"، بدرجة توافر متوسط، وأكدت نتائج الدراسة وجود علاقة إرتباط طردية بين دور المراجعة الداخلية لدي العاملين بالشركة والمراجعين وتحقيق الريادة البيئية المستدامة من وجهة نظرهم، وأوصت الدراسة بضرورة حرص المنشأت على تنظم فعاليات تثقيفية والإهتمام بإنشاء مراكز متخصصة في ريادة الأعمال.

ثانيا : العلاقة بين ريادة الأعمال والأداء و قيمة المنشأت

- قامت دراسة **(محمد محمود يوسف، ٢٠٢٠)** بإظهار أن ريادة الأعمال التي تعتمد على توليد الأفكار الجديدة والإبتكار هي التي تؤثر بشكل إيجابي علي الآداء الإقتصادي، وليست ريادة الأعمال التي تقاس بعدد المشروعات الجديدة فقط دون النظر إلي أهمية منتجاتها، تناولت الدراسة أثر ريادة الأعمال علي النمو الإقتصادي وإستخدمت في ذلك التحليل الوصفي للعلاقات بين المؤسسات وريادة الأعمال والنمو الإقتصادي، وتوصلت نتائج الدراسة إلي أن إستخدم التحليل القياسي من خلال تقدير نموذج قياسي مكون من معادلتين بطريقتي (OLS) و(SLS)، وذلك من خلال بيانات مقطعية لعدد(٦١) دولة تمثل الدول المشتركة في تقرير مرصد ريادة الأعمال العالمي لعام٢٠١٧، وتؤكد نتائج الدراسة علي أهمية التنسيق بين المنظمات والهيئات المسؤلة عن تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، وتستهدف الإستراتچية تطوير أدوات تمويلية حديثة توفر التمويل اللازم للمشروعات الريادية إلي جانب تفعيل دورإتحاد الغرف العربية في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعظيم قدرتها التنافسية وتوثيق الروابط بين أعضائها٠
- إستعرضت دراسة **(خالد عبد الوهاب الباوري،٢٠٢١)** تطور ريادة الأعمال في الدول العربية ، والقيود التي تواجه طموحات ريادة الأعمال والاصلاحات المتخذه ، كما تناولت تدعيم ريادة الأعمال في العال العربي للتغلب علي المعوقات ، ودعم الإستثمارات الشبابية في قطاعات الإقتصاد المعرفي ، وتوصلت الدراسة إلي أهمية زيادة دور المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسط في عملية التنمية في الوطن العربي، من خلال صياغه استراتيجية عربية لتنمية المشروعات الريادية وزيادة الفرص في مجال التنمية وتنويع القاعدة الإنتاجية بحيث تتكامل مع بعضها البعض، مع الإستفادة من تزايد حجم السوق العربية وتشابه هياكلها الإقتصادية، كما

تؤكد نتائج الدراسة علي أهمية التنسيق بين المنظمات والهيئات المسؤلة عن تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، والتغلب علي العقبات التي تواجه الدول العربية تجاه تشجيع المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة، وتستهدف هذه الاستراتيجية تطوير أدوات تمويلية حديثة توفر التمويل اللازم للمشروعات الريادية إلي جانب تفعيل دور إتحاد الغرف العربية في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعظيم قدرتها التنافسية وتوثيق الروابط بين اعضائها ، بما يعزز التكامل الإقتصادي بين الدول العربية، وتدعو الدراسة إلي إنشاء هيئة بحثية إقليمية بالتنسيق مع الجهات المعنية في العالم العربي لتنمية مجالات البحث والتطوير، بالإضافة إلي إنشاء البورصة العربية للمشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة، وكذلك إنشاء المجلس العربي لريادة الأعمال تحت مظلة جامعة الدول العربية لتنمية وتدعيم رواد الأعمال.

ثالثا : حوكمة التغيرات المناخية (الحوكمة التحويلية) وريادة الأعمال

- هدفت دراسة **(Elin Lerum, Dave Huitema,2017)** دور ريادة الأعمال في مجال إدارة المناخ من حيث النتائج الناشئة وجداول الأعمال ، **وتوصلت الدراسة التجريبية إلي :**

١. أن الأعمال التي تهدف إلى تعزيز تأثير الحوكمة من خلال تغيير توزيع السلطة والمعلومات.

٢. أن الأفعال التي تهدف إلى تغيير أو نشر القواعد والأطر المعرفية أو وجهات النظر العالمية أو المنطق المؤسسي تقدم المساهمات في كيفية تأثير الدوافع الشخصية ونوافذ السياسة والإتجاهات الدولية والتقاليد الثقافية والمؤسسية وتوزيع القوة الهيكلية على ريادة الأعمال.

٣. أن هناك حاجة إلى مزيد من العمل ليس أقلها فيما يتعلق بما إذا كانت الجهات الفاعلة التي تسعى إلى التغيير أكثر نشاطًا و / أو أكثر نجاحًا كرواد أعمال مقارنة بأولئك الذين يدافعون عن الوضع الراهن ، وما إذا كانت هناك ريادة أعمال أكثر نجاحًا في مجالات الحوكمة العامة أو الخاصة .

- إستهدفت دراسة **(Jessica F Green,2017)** ريادة الأعمال السياسية في إدارة المناخ من حيث التعرف علي أقدم تعريفًا موسعًا لريادة الأعمال ، والذي يميز بين رواد الأعمال أنفسهم والاستراتيجيات التي يستخدمونها ،

وتوصلت إلي الدراسة المقارنة :

١. يجب أن يحدد مفهوم ريادة الأعمال الأبعاد الأخرى ذات الصلة للتنوع ، مثل النتيجة المرجوة والإطار الزمني المتوقع لتحقيقها.
٢. والنظر في"التأثيرات الموسعة" لرواد الأعمال السياسيين وإلى أي مدى تؤدي أفعالهم إلى تغييرات تتجاوز تلك المقصودة.

- تناولت هذه الدراسة (**Dave Huitema& Elin Lerum Boasson & Raoul Beunen,2018**) ريادة الأعمال في إدارة المناخ على المستويين المحلي والإقليمي من حيث المفاهيم والأساليب والأنماط والآثار على المستويين المحلي والإقليمي، وتوصلت الدراسة التجريبية إلي :

١. أن رواد الأعمال هم ممثلون يهدفون إلى إحداث التغيير بإستخدام كالتهم وهي تستهدف قرارات السياسة على المستويين المحلي والإقليمي .
٢. أن إدارة المناخ لتكن فعالة فهناك حاجة إلى الكثير من النشاط السياسي على المستويين المحلي والإقليمي.
٣. أن رواد الأعمال في مجال الحوكمة يفتقرون إلى الوضوح المفاهيمي والتحديات المنهجية والعديد من الفجوات البحثية التي تتعلق به.

ووفقا لما تم عرضه بالدراسات السابقة يبين أن العديد من الدراسات تناولت (العلاقة بين دور المراجعة الداخلية والقيمة المضافة للمنشأة ، والعلاقة بين ريادة الأعمال وقيمة المنشأت، وأيضا العلاقة بين ريادة الأعمال وإدارة التغير المناخي وحوكمة تغيير المناخ) إلا أنه لم يتم تناول تفعيل دور المراجعة الداخلية البيئية في تعظيم قيمة المنشأة في ظل حوكمة التغيرات المناخية على ريادة الأعمال الإجتماعية كدراسة نظرية.

المتغيرات والفروض

أولا: المتغيرات

١/١ المتغير المستقل دور المراجعة الداخلية البيئية في تعظيم قيمة المنشأة : وهي عبارة عن وسيلة فعالة تهدف إلى مساعدة الإدارة في التحقق من تنفيذ السياسات الإدارية التي تكفل

الحماية للأصول وضمان دقة البيانات التي تتضمنها الدفاتر والسجلات المحاسبية، والتي تهدف الى الحصول على أكبر كفاية إنتاجية.

٢/١ المتغيرالوسيط حوكمة التغيرات المناخية : حوكمة المناخ هي الدبلوماسية والآليات وتدابير الإستجابة «التي تهدف إلى توجيه النظم الإجتماعية نحو منع المخاطر التي يفرضها التغير المناخي أو التخفيف منها أو التكيف معها»، إن التعريف الحاسم لحوكمة المناخ معقد بسبب مجموعة واسعة من تقاليد العلوم السياسية والإجتماعية (بما في ذلك السياسة المقارنة والاقتصاد السياسي والحوكمة متعددة المستويات) التي تشارك في فهم وتحليل حوكمة المناخ على مستويات مختلفة وعبر مختلف المجالات.

٣/١ المتغير التابع ريادة الأعمال : لقد إكتسب مفهوم ريادة الأعمال أهمية بالغه في الأوساط الإقتصادية والإجتماعية، نظراً للدور الحيوي الذي يلعبه في التنمية المستدامة، وإعتماده علي فئه الشباب التي تمثل نسبة كبيرة في المجتمعات المختلفة، مما جعل كثير من الدول تقوم بإدخال تعليم ريادة الأعمال في مؤسساتها التعليمية لخلق ثقافة الريادة ، وتتمثل سلسلة متصلة من الأنشطة المختلفة لتوجد في النهاية شيئاً جديداً ومبتكراً ذا قيمة مضافة إذ تعمل الريادة علي تعزيز قيمة المجتمع الإقتصادي وتعزز قدرته علي النمو المستدام.(نغم حسين، ورشا حارث عبود،٢٠٢٠).

ويتضح من الشكل التالي العلاقة بين كلا من المتغيرات السالف ذكرها على النحو التالي:

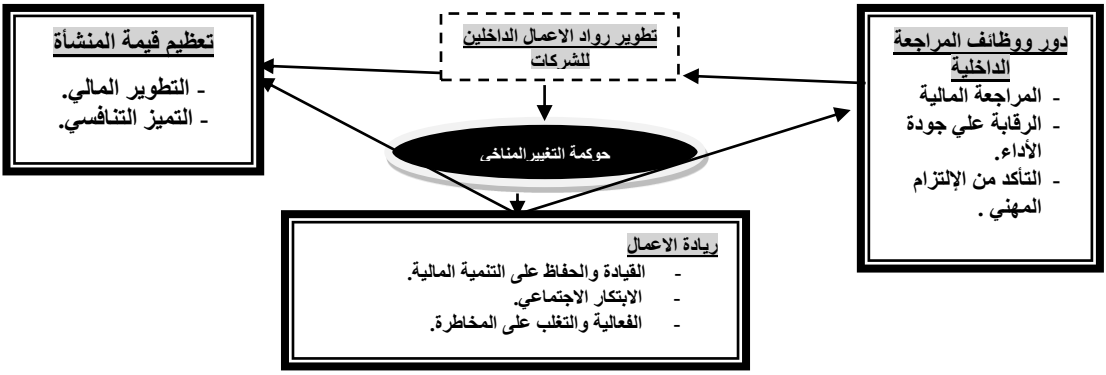

متغيرات البحث

(المصدر: إعداد الباحثتان)

ثانيا : الفروض

وتتمثل فروض الدراسة فيما يلي:

١. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تفعيل دور المراجعة الداخلية البيئية في تعظيم قيمة المنشأة في ظل حوكمة التغيرات المناخية وريادة الأعمال الإجتماعية للشركات المصرية.
٢. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة التغير المناخي وريادة الأعمال للشركات .
٣. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة التغير المناخي وقيمة المنشأة .
٤. لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور المراجعة الداخلية وتعظيم قيمة المنشأة .

حدود الدراسة

تقتصر حدود الدراسة النظرية علي دور المراجعة الداخلية البيئية بالشركات وعلاقتها بريادة الأعمال الإجتماعية في ظل حوكمة التغيير المناخي من حيث إضافة القيمة للشركات المصرية.

منهجية الدراسة

تتبع الدراسة منهجين هما :

المنهج الاستنباطي : تعتمد الباحثتان في هذا المنهج على الآراء والأفكار البحثية التي تم تناولها في الدوريات والمقالات العربية والأجنبية التي تتعلق بالعوامل والمتغيرات الخاصة بالدراسة .

المنهج الوصفي : هو السعي لدراسة الظواهر أو المشكلات من خلال التفسيرات والاراء والنتائج التي تتعلق بجوانب الدراسة .

خطة الدراسة

المحور الأول :" الاطار العام للدراسة "

المحور الثاني : " مساهمات ريادة الأعمال الإجتماعية في تعظيم قيمة المنشأة"

١/٢ ريادة الأعمال الإجتماعية لها تأثير إيجابي على رأس المال الإجتماعي.

تناولت الابحاث السابقة المشاريع الإجتماعية وريادة الأعمال بالإضافة إلى خلق القيمة المشتركة (Urban et al.، ٢٠١٧, 2013, .Abramovay et al) على نمط التغيير في المؤسسات التي تسعى إلى خلق قيمة إقتصادية مع توليد قيمة بيئية واجتماعية في نفس الوقت عبر نماذج الأعمال المختلطة، و طور (Sigala،2016) إطارًا مفاهيميًا يشير إلى ثلاث قدرات يجب على رواد الأعمال الإجتماعيين تطويرها لتوليد القيمة الإجتماعية والتحول وهم : (ممارسات السوق وهيكل الشبكة وصور السوق) عند التحقيق في بنيتي المقاولة الإجتماعية وريادة الأعمال ، وأكد (Chell ,2007) أن هناك حاجة إلى نهج أكثر شمولية وتفسيرًا لفهم ريادة الأعمال وأنه يخلق قيمًا اجتماعية واقتصادية على حد سواء.، كما جادل (ماير ومارتي، ٢٠٠٦) بأن تحقيق الربح هو ثانوي في خلق القيمة الإجتماعية ، من خلال استكشاف واستغلال الفرص التي تلبي الإحتياجات الإجتماعية بطريقة مستدامة، ومع ذلك فشلت الدراسات الحالية في السياحة والضيافة في تفسير دور ريادة الأعمال الإجتماعية في عملية خلق القيمة الإجتماعية في سياق السياحة الريفية– (Ahmad Naderi, Leila Nasrolahi Vosta, Abolghasem Ebrahimi, Mohammad Reza Jalilvand 2019).

٢/٢ريادة الأعمال الإجتماعية لها تأثير إيجابي على القيمة الإجتماعية

من المرجح أن تحقق المؤسسات الإجتماعية أداءً تنظيميًا جيدًا إذا كانت تحتوي على أفراد يتمتعون بمهارات قيادية وقدرات ريادية قوية (بارنير ، ٢٠١٢) و هذه الصفات هي عوامل مهمة لضمان نتائج أداء المؤسسات، فإن حظيت مساهمة القيادة التحويلية في تحسين الأداء التنظيمي بإهتمام كبير من الباحثين (Stevens et al.، ٢٠١٤، Kraus et al.، ٢٠١٧؛ Alarifi et al.، ٢٠١٩؛ Barnard، ٢٠١٩) ، كما ذكر ستيفنز أن المؤسسات داخل القطاع الإجتماعي تستخدم قياس الأداء كأداة لفهم ريادة الأعمال الإجتماعية باعتبارها هوية تنظيمية في دراسة ميدانية على مدينة دلفي مع(١٨) باحثًا من ذوي الخبرة في ريادة الأعمال الإجتماعية ، كما قام كلا من (Kraus et al. 2017) أن ريادة الأعمال الإجتماعية كتعديل للتوجه الريادي ، تؤثر على أداء المؤسسات الإجتماعية .- (Ahmad Naderi, Leila Nasrolahi Vosta, Abolghasem Ebrahimi, Mohammad Reza Jalilvand ,2019)

٣/٢ التحديات و المعوقات التي تواجة ريادة الأعمال في المجتمع

وقد إشارة دراسة (منصور بن نايف ، محمد فتحي علي ، ٢٠١٥) أن هناك عددا من معوقات ممارسات ريادة الأعمال للشركات وهى:

١. **القيم الإجتماعية السائدة** هي التي لها دور في تكوين البناء الاقتصادي وكذلك الاجتماعي والثقافي والسياسي للمجتمعات، فهي الإطار المرجعي للسلوك الفردي وهي الدافعة للسلوك الجماعي وتحتاج ثقافة الي أنماط سلوكية جديدة وبالتالي تحتاج إلي قيم جديدة تدفعها الي الطريق الصحيح.

٢. **صعوبة إحداث تغيير في بعض أنماط الشخصية** مثل الإنعزالية والتواكل وعدم احترام قيم العمل خاصة اليدوي أو عدم الإيمان بالجديد والخوف من المستحدثات وعدم الإعتراف بأهمية المرأة ودورها في المجتمع مما ينتج عنه تعطيل طاقات نصف المجتمع بجانب عدم إحترام وتقدير قيمة الوقت.

٣. **معوقات إدارية وقانونية** تظهر في تعقد الإجراءات والإستغراق في الروتين والبطئ الشديد في إصدارات القرارت وإنتشار اللامبالاه والسلبية وسيطرة العوامل الشخصية علي علاقات العمل الرسمية والقصور في الكفاءة الإدارية .

٤. **الخوف من الجديد** حيث يخشي كثير من الأفراد في أحيان كثيرة أن يتحملوا عبء تجربة جديدة لا يعرف نتائجها وتسهم خبراتهم السابقة في تشجيعهم علي الإقدام وعلي قبول التجربة أو المشاريع الجديدة.

٥. **عدم توافر النوعية من القيادات القادرة** علي تحريك الأفراد والجماعات وإثارتهم نحو تحقيق هدف مشترك جديد وحثهم نحو إستخدام الموارد المتاحة بصورة أفضل لتحسين مستواهم.

٦. **عدم توافر الموارد التكنولوجية** التي يمكن إستخدامها لإحداث تغيير في قيم المادة والسلوك من حاله حاضره إلي حالة مستقبلية.

٧. **نقص الوعي بالمشاركة** بين الأفراد وعدم توافر الرغبة والإقتناع بأهميتها .

وهناك عددا من التحديات التي تواجه ممارسات ريادة الأعمال للشركات وهي :

١. ضعف التركيز علي نشر ثقافة ريادة الأعمال .
٢. غياب التعليم القائم علي الإبتكار والإبداع.

٣. القصور في دعم الموهبة (إستكشاف الرواد – الفرص) .
٤. قصور مخصصات البحث العلمي .
٥. غياب التعليم التطبيقي والتخصصات المتداخلة (الفجوة بين إحتياجات التنمية والتعليم العالي)
٦. البرامج التدريبية.

المحور الثالث : المراجعة الداخلية البيئية وتعظيم قيمة المنشأة ودورها في ريادة الأعمال

١/٣ المراجعة الداخلية البيئية والقيمة المضافة واستمرارية المنشأة

أن المراجعة البيئية هي أداة إدارية تقوم بها إدارة المراجعة الداخلية بهدف التأكد من إلتزام المنشأة بالقوانين والتشريعات واللوائح البيئية، الحد من التلوث، التأكد من كفاءة تصميم وتطبيق نظام الإدارة البيئية، التأكد من عدم وجود أي مخالفات بيئية تهدد سلامة إستمرار المنشأة، تحقيق التشغيل الأمثل داخل المنشأة، وقيام إدارة المراجعة الداخلية بمراجعة الأداء البيئي يؤدي إلى بناء أداء بيئي جيد، الحد من التعرض للمساءلة القانونية، وتوضيح إلتزام المنشأة بالحماية البيئية للموظفين وأصحاب المصالح والجهات الحكومية، تساعد في صنع قرارات حكيمة لتحسين الأداء البيئي، ووفقا للدور الحديث للمراجعة الداخلية فإن المراجعة البيئية تعتبر من مهام ومسئوليات إدارة المراجعة الداخلية التي لها دور فعال تلعبه في مواجهة الإهتمام العالمي بالبيئة، ومن مهام المراجعين الداخليين تحديد عوامل المخاطر الكامنة في المنشأة وتعد المخاطر البيئية من أهم هذه المخاطر، كما أن المراجعين الداخليين يتمتعون بالمعرفة الفنية الضرورية لتقييم النظم البيئية، ومؤهلين للتعرف على المخاطر وتقييم نظم الإدارة والرقابة الداخلية ونتيجة لذلك فأنهم قادرين على القيام بدور أساسي في مراجعة نظام الإدارة البيئية، وقد شارك العديد من المراجعين الداخليين في مراجعة نظام إدارة الجودة وهم بالتالي مؤهلين للعب دوراً مشابها في مراجعة نظام الإدارة البيئية (علي عبدالله الجبري ، ٢٠١٣).

٢/٣ تفعيل المراجعة الداخلية في اطار الحوكمة

للحوكمة إطار عام تتكامل فيه كافة جوانبها وهو ما جعل من الحكومة تيار متدفق، قوي الفاعلية في الإقناع به، وبمفاهيمه، وأن تتضمنها العديد من المؤتمرات، والندوات، والاجتماعات، والنشرات، والتقارير، والخطابات، والمحادثات. فقد خرجت الحوكمة من بين أوضاع وتناقضات الأزمات المالية التي اجتاحت العالم بكامله خلال العقد الأخير من القرن العشرين، والتي بلغت حدا

بالغ الضخامة من التناقض، والذي ظهر جليا وواضحا ما بين انتهاز الفرص الإستثمارية السانحة في الأسواق وما بين أخلاقيات الممارسات الواجبة التطبيق والذي أظهرته حوادث كثيرة أصابت العديد من الشركات، وأظهرت كيف أصابها الفساد، ومناخ اللامسئولية، وعدم وجود ثقافة الإلتزام، وما أدت إليه أزمات الديون المتعثرة، وتعثر الشركات والبنوك، وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وما ظهر من ممارسات خاطئة من جانب أصحاب العلاقة في الشركات والمؤسسات والبنوك. كل هذا وغيره أوجب استخدام (الحوكمة) كعلاج، وأداة ووسيلة معالجة متعددة المجالات ومتعددة الجوانب، والتي تحتاج التعرف عليها حيث يتضح لنا أن هناك مجالات عديدة للحوكمة، وهي مجالات متنوعة ومختلفة، ولكنها مترابطة كحلقات سلسلة واحدة، تجمع بين كل منها لتؤثر في الآخر، وتعمل على تحقيق أهدافها جميعا، وبشكل مترابط، وأهم هذه المجالات ما يلي(**السعدني، مصطفى حسن بسيوني ، ٢٠٠٥**):

المجال الأول: مجال تأسيس فكر وثقافة الإلتزام.

المجال الثاني: مجال تحسين الشفافية وتحقيق الوضوح.

المجال الثالث: مجال تحقيق المصداقية وزيادة عناصر الثقة.

المجال الرابع: مجال توفير عناصر الجذب الإستثماري المحلي والدولي.

المجال الخامس: مجال تحقيق العدالة وتطبيق مبدأ على قدم المساواة.

المجال السادس: مجال تحسين الأداء.

المجال السابع: مجال زيادة الفاعلية والاهتمام. أما بخصوص المراجعة الداخلية في إطار حوكمة الشركات،و تبين الدراسات والقرارات والقوانين أهمية ضرورة تحسين الأداء الرقابي في المنشآت بصفة عامة، وشركات المساهمة بصفة خاصة، إذ تزداد أهمية الأداء الرقابي كلما انفصلت الملكية عن إدارة المنشأة.

٣/٣ مدخل المراجعة الداخلية في تطوير ريادة الأعمال الإجتماعية للشركات.

نظراً للتطورات المتلاحقة في بيئة الأعمال وما يترتب على ذلك منظهور العديد من المخاطرالتي قد تعوق أنشطة المنشآة، وبالتالى عدم القدرة على تحقيق أهدافها، حيث أن مجلس إدارة المنشآة هو المسئول عن تحديد الأهداف ووضع السياسات والإجراءات التي تضمن تحقيق هذه الأهداف، فإن ذلك يسلتزم وجود مجموعة من أدوات الرقابة التي تتضمن تفعيل نشاط المراجعة الداخلية في تعظيم قيمة لمنشأة وتحقيق الريادة البيئية في بيئة الأعمال، والذي يتم تحديده بواسطة مجلس الإدارة، وحيث

أن هدف أي نشاط داخل المنشأة هو مساعدة الإدارة على تحقيق أهدافها، والأمر الذي يستدعي البحث عن مدخل جديد يشبع إحتياجات الإدارة، لذلك فإن الإطار المقترح تطبيقة هو تفعيل نشاط المراجعة الداخلية لتعظيم قيمة المنشأة وبين التميز الإبداعي لتحقيق الريادة البيئية.

تمثل الريادة البيئية النشاط الذي ينشأ ويؤدي إلى منشآة جديدة من أجل إستثمار فرصة مبتكرة ومتفردة ، وهذا ما يطلق علىه الريادة الخارجية، كما تكون الريادة البيئية ضمن المنشأة القائمة وتمثل عندها مغامره جديدة من خلال إيجاد أعمال جديدة أو إعادة التجديد الاستراتيجي فيها وهذا ما يدعي بالريادة الداخلية أو ريادة الشركة، وقد أصبحت ريادة الشركة وسيلة حيوية للمنظمات القائمة كي تستمر في إكتشاف وإستثمار الفرص من أجل تحرك المنشأت والأفراد إلى حالة جديدة من الوجود، ولا سيما بعد أن إزدادت حاجة المنشآت لتكون أكثر إبتكاراً من أجل البقاء وتسريع النمو في بيئة عالمية شديدة التنافس والتغير الحركي ، ويساهم إمتلاك التميز الإبداعي والقدرة والإبتكار في إنشاء مشروعات ريادية شكلت العامل الأساسي في النمو الإقتصادي سواء كان ذلك مادياً عن طريق زيادة الناتج المحلي من خلال توفير فرص العمل، وتحتاج فيها إلى دعم وتوفير البنية التحتية للمشروعات الريادية لتحقيق الريادة البيئية لكونها أداه مهمه في تحسين مستوي المجتمعات .(سهام سيد محمد، ٢٠٢٢)

المحور الرابع : حوكمة التغيير المناخي وريادة الأعمال

١/٤ ريادة الأعمال في مجال حوكمة تغيير المناخ

تعد مناهج ريادة الأعمال لسياسة المناخ ودراسات الحوكمة مهمة لأسباب عديدة ، ربما أهمها أنها تسمح لنا بالتقاط التفسيرات السببية التي تغفلها المناهج الأخرى وليس لأنها يمكن أن تشرح كل شيء حيث هناك نوعين من ريادة الأعمال وهما:

(Elin Lerum, Dave Huitema, 2017)

١. الأعمال التي تهدف إلى تعزيز تأثير الحوكمة من خلال تغيير توزيع السلطة والمعلومات
٢. الأفعال التي تهدف إلى تغيير أو نشر القواعد والأطر المعرفية أو وجهات النظر العالمية أو المنطق المؤسسي.

لذلك أصبح الإهتمام الأكاديمي المتزايد بريادة الأعمال هو إستجابة طبيعية لحالة سياسة المناخ والحوكمة، خاصة وأن اليقين من الإستنتاجات العلمية التي قدمتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ قد إزداد خلال العقدين الماضيين و قد أصبح من الواضح أن

المجتمع بحاجة إلى التحرك بسرعة ، وإعتماد وتنفيذ تدابير جذرية وصعبة للتعامل مع أزمة المناخ، لكن نظام الحوكمة الأوسع أصبح أقل يقينًا وليس أكثر وتحولت إدارة المناخ العالمي من نموذج النظام الدولي المتمركز حول الدولة من أعلى إلى أسفل والملزم قانونًا في التسعينيات، إلى نمط أكثر انفتاحًا ومن القاعدة إلى القمة يعتمد على نطاق أوسع من تدابير الحوكمة من الجهات الفاعلة العامة والخاصة، من الجهات الفاعلة الدولية والوطنية والإقليمية والمحلية ، بالاعتماد على مدخلات مجموعات الخبراء وكذلك على الحركات الإجتماعية والمبادرات الشعبية (Elin Lerum, Dave Huitema, 2017).

٢/٤ ريادة الأعمال في حوكمة المناخ على المستويين المحلي والإقليمي

يتطلب التخطيط والتنفيذ للتكيف الإقليمي مع تغير المناخ ترتيبات حوكمة جديدة ومتكاملة تضم في الغالب جهات فاعلة من القطاعين العام والخاص على الرغم من اعتبار ريادة الأعمال على نطاق واسع جزءًا مهمًا من مثل هذه الترتيبات ، إلا أنه لا يُعرف سوى القليل عن الظروف التي تمكنها، ودورها الفعلي لا يزال قيد البحث من خلال دراسة حالة متعمقة لمشروع التكيف القائم على النظام الإيكولوجي في هولندا ، قمنا بتحليل كيفية تشكيل الجهات الفاعلة المتنوعة في شبكة الحوكمة ستة شروط لنجاح ريادة الأعمال، تم تحديدها في أدبيات ريادة الأعمال من خلال تحليل الإطار، وجدنا أن جميع الشروط الستة، أي الخبرة المهنية السابقة، والدوافع الإيثارية، والدوافع المالية ، والشبكات الإجتماعية، وتوافر رأس المال المالي، والسياسات واللوائح ، كانت موضوع مفاوضات مستمرة تفاوتت بروزهم خلال المشروع نتيجة ممارسات التأطير المتنوعة في المراحل المبكرة، تم استخدام أطر القضية والهوية والعلاقات لإنشاء شبكة من الأشخاص ذوي مجموعة من الخبرات ذات الصلة، مرتبطة بدوافع الإيثار، ومع ذلك مع تقدم المشروع خلقت إطارات عدم الثقة والأطر المكانية والزمانية المختلفة تتوتر بين الجهات الفاعلة العامة والخاصة، وفقًا لذلك أصبحت أطر العمليات والدوافع المالية وتوافر رأس المال بارزة بشكل متزايد، مما يعكس الحاجة إلى توحيد القواعد والأدوار والمسؤوليات وتشير النتائج إلى أن مناهج التكيف مع تغير المناخ تنطوي على صراعات مستمرة حول الظروف التي تمكن ريادة الأعمال من النجاح، وبذلك نضيف بعدًا جديدًا مهمًا لدراسة حوكمة التكيف (Debora de Block, Peter H. Feindt and Erik van Slobbe , 2019)

النتائـــج

تنبين من الدراسة النظرية للبحث ما يلي:

١. تقوم فكرة ريادة الأعمال علي الإبتكار والمخاطر وتقديم أفكار إبداعية.
٢. تساهم السياحة الريادية في توفير فرص عمل مناسبة وهو ما يؤدي إلي تخفيض معدلات البطالة في مصر.
٣. تساهم ريادة الأعمال في تقديم فرص إستثمارية جديدة بشكل مستمر مما يعزز التنمية المستدامة.

التوصيـات

١. ضرورة التوعية بالإتجاهات الجديدة في سوق العمل إلي داخل القطاع السياحي حتي يمكن ثقل مهارات الشركات الريادية وفقاً لإحتياجات السوق السياحي في مصر.
٢. توفير آليه لتمويل مشروعات رأس المال المغامر لرواد الأعمال والتي تحجم عن تمويلها المصادر التقليدية.
٣. إنشاء حضانات أعمال داخل شركات السياحة كنماذج لريادة الأعمال يمكن من خلالها نشر ثقافة ريادة الأعمال.
٤. إستعراض التجارب الناجحة لرواد أعمال سابقين في المجال للإستفادة من تجاربهم وخبراتهم.

الدراسات المستقبلية

١- إلزام كافة الهيئات والمكاتب والشركات الإستشارية بتقديم دراسات مناخية ونرصد من خلالها كفاءة المراجعة الداخلية بالمنشأة وأثرها في منظومة مواجهة أثار المتغيرات المناخية.
٢- العمل علي تحسين إمكانية الحصول علي التمويل للمشروعات الريادية مع ضرورة التركيز علي المشروعات التي تتبني الأفكار الجديدة كمشروعات التحول الرقمي واقتصاد المعرفة.
٣- وضع منظومة مراقبة الكترونية للأثار المترتبة علي المتغيرات المناخية من أنشطة القطاعات المختلفة بما فيها ريادة الأعمال الإجتماعية علي مستوي المحافظات والتعامل معها بشكل فوري.

المراجـــع

٤- أحمـد الـسيد شمـروخ صـالح (٢٠١٩) ، " **إطـار مقتـرح لتحقيـق فعاليـة المراجعـة الداخليـة لتعظيم قيمة المنشأة بتطبيق مراجعة الجودة والتحسين المستمر- دراسة ميدانية**"، رسالة ماجستير كلية التجارة جامعة عين شمس.

٥- الجبري، علي عبدالله أحمد(٢٠١٣) ، " **المراجعة الداخلية والمراجعة والأداء البيئي – دراسة تحليليـة**" ، المجلـة العلميـة للاقتصـاد والتجـارة ، العـدد(١) ، جامعـة عين شـمس – كليـة التجارة، ص ص ١٣٢٩ – ١٣٥٣

٦- السعدني، مصطفى حسن بسيوني ،(٢٠٠٥) ،" **المراجعة الداخلية في إطار حوكمة الشركات من منظور طبيعة خدمات المراجعة الداخلية**" ، المؤتمر العربي الأول، التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية والاتحاد العربي لخبراء المحاسبة القانونيين ومركز المديرين بوزارة الإستثمار المصرية ، ص ص ١٧٥ – ٢١٦ .

٧- خالد عبد الوهاب الباجوري ،(٢٠٢١)،"**ريادة الأعمال مفتاح التنمية الإقتصادية في العالم العربي**"، اتحاد الغرف العربية دائرة البحوث الإقتصادية، العدد الثاني.

٨- سـهام سـيد محمـد السـيد،(٢٠٢٢)،" **دور المراجعـة الداخليـة فـي تحقيـق الريـادة البيئيـة المستدامة في بيئة الأعمال** "**دراسة تطبيقية على بعض شركات الأسمنت**"، المقالة رقم ١١ ، العدد الأول ، المجلد الرابع، كلية التجارة ، جامعة المنوفية.

٩- سيدى دريس عمار،" **الإستثمار فـي مجـال إدارة النفايـات الطبيـة مـن أجـل تحقيـق التنميـة المسـتدامة**"، المـؤتمر العلمـي الـدولي الثـاني، أثـر منـاخ الإسـتثمار فـي تحقيـق التنميـة المستدامة، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية ، السناسل، عمان،٢٠١٧.

١٠- عائشـة السـريحي ، مـاري لـومي ،(٢٠١٨) ،" **حوكمـة تغيـر المنـاخ والتعـاون حولـة فـي المنطقـة العربيـة – نظره تحليليـة** " ، أكاديميـة الامـارات الدبلوماسية ، بحث منشور علـي الموقع الالكتروني : https://www.agda.ac.ae.

١١- عبدالقادر، محمد فتحي أحمد ، (٢٠٢١) " **دور المراجعة الداخلية المرنة في تعظيم القيمة المضافة للمنشأة- دراسة نظرية**" ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة بنها – كلية التجارة ، س٤١، ع١ ، ص ص ٨٥ – ١٢٢.

١٢- محمد أحمد إبراهيم خليل، (٢٠١٨)، "**تطور دور المراجعة الداخلية كنشاط مضيف للقيمة للحد من آثار المخاطر والأزمات المالية على منظمات الأعمال المصرية**"، كلية التجارة، جامعة بنها ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، المجلد الثاني، العدد الثاني.

١٣- محمد محمود عبد المجيد، (٢٠١٨)، "**دراسات متقدمة في مراجعة الإتجاهات الحديثة في المراجعة** "، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة ،الجزء الأول، العدد الثاني، جامعة عين شمس.

١٤- منصور بن نايف العتيبي، محمد فتحي علي موسى، (٢٠١٥)، "**الوعي بثقافة ريادة الأعمال لدى طلاب جامعة نجران واتجاهاتهم نحوها- دراسة ميدانية**" ، كلية التربية ، جامعة الازهر، العدد(١٦٢) ، الجزء الثاني ، يناير لسنه ٢٠١٥ ، ص ص ٦١٧-٦٦٩.

15- A. Naderi, L. N.Vosta, A. Ebrahimi, M.R.Jalilvand (2019), The contributions of social entrepreneurship and transformational leadership to performance: Insights from rural tourism in Iran",International Journal of Sociology and Social Policy, ISSN: 0144-333X.

16- Abramovay, R., Correa, M.E., Gatica, S. and Van Hoof, B. (2013), Nuevas Empresas, Nuevas Economías: Empresas B en Sur América, FOMIN, Washington, DC.

17- Alarifi, G., Robson, P. and Kromidha, P. (2019), "The manifestation of entrepreneurial orientation in the social entrepreneurship context", Journal of Social Entrepreneurship, doi: 10.1080/ 19420676. 2018.1541015.

18- Block, D. de, P. H. Feindt, and E. van Slobbe. 2019. Shaping conditions for entrepreneurship in climate change adaptation: a case study of an emerging governance arrangement in the Netherlands. Ecology and Society 24(1):19. https://doi.org/10.5751/ES-10310-240119.

19- Barnard, H. (2019), "The social side of international business policy-mapping social entrepreneurship in South Africa", Journal of International Business Policy, Vol. 2 No. 1, pp. 1-8.

20- BarNir, A. (2012), "Starting technologically innovative ventures: reasons, human capital, and gender", Management Decision, Vol. 50 No. 3, pp. 399-419.

21- Chell, E. (2007), "Social enterprise and entrepreneurship : towards a convergent theory of the entrepreneurial process", International Small Business Journal, Vol. 25 No. 1, pp. 3-19.
22- D. Coen , J., Kreienkamp and T. Pegram(2020)," Global Climate Governance" , Elements in Public and Nonprofit Administration, Published online by Cambridge University Press: 20 November 2020, https://www.cambridge.org.
23- D. Huitema& E. L. Boasson & R. Beunen, (2018), "Entrepreneurship in climate governance at the local and regional levels: concepts, methods, patterns, and effects", Regional Environmental Change (2018) 18:1247–1257 https://doi.org/10.1007/s10113-018-1351-5.
24- E. Lerum, D. Huitema,(2017) ," Climate governance entrepreneurship: Emerging findings and a new research agenda" , Environment and Planning C: Politics and Space 2017, Vol. 35(8) 1343–1361.
25- Sigala, M. (2016), "Learning with the market: a market approach and framework for developing social entrepreneurship in tourism and hospitality", International Journal of Contemporary Hospitality Management, Vol. 28 No. 6, pp. 1245-1286.8-655.
26- Kraus, S., Niemand, T., Halberstadt, J. and Shaw, E. (2017),"Social entrepreneurship orientation: development of a measurement scale", International Journal of Entrepreneurial Behavior & Research, Vol. 23 No. 6, pp. 977-997.
27- Stevens, R., Moray, N. and Bruneel, J. (2014), "The social and economic mission of social enterprises: dimensions", Entrepreneurship Theory and Practice, Vol. 59 No. 5, pp. 1051-1082.
28- Mair, J. and Marti, I. (2006), "Social entrepreneurship research: a source of explanation, prediction, and delight", Journal of World Business, Vol. 41 No. 1, pp. 36-44.
29- Narcisa, G.Vlaelut, (2019),"I nnovation Audit for business Excellence", De Gruyter, Imtervatienal Cenference an business Excellence.
30- Nurlina, S.,(2018),"The effect of Management Capabilities and Entrepreneurship Orientatien to Innovatian and Implication on Business perfermance", Stuely at Embroidery Matifs SMES in I nelcnesia , The Journal of Ecenemics and & ustainable Develapmant,Vol.5,No.26.

31- Jessica F Green,(2017),” Policy entrepreneurship in climate governance: Toward a comparative approach”, Environment and Planning C: Politics and Space 2017, Vol. 35(8) 1471–1482.

32- Urban, B., Urban, B., Kujinga, L. and Kujinga, L. (2017), “The institutional environment and social entrepreneurship intentions”, International Journal of Entrepreneurial Behavior & Research, Vol. 23 No. 4, pp. 63.

تعظيم استخدام المخزون الحكومي الراكد

أ.د. سمير ابو الفتوح صالح *
د/سمير اسماعيل السيد**
خالد سعد محمد أحمد ***

(*) أ.د/ سمير ابو الفتوح صالح: أستاذ المحاسبة ونظم المعلومات بكلية التجارة جامعة المنصورة
Email: prof_samir@hotmail.com
(**) د/ سمير اسماعيل السيد: الاستاذ بكلية التجارة جامعة حلوان
Email: drsamironline99@gmail.com
(***) خالد سعد محمد: محلل نظم ومخطط برامج حاسب آلي وزارة المالية
Email: Khaled.Saad21@commerce.helwan.edu.eg

الملخص

يوجد بالحكومة مخزون هائل من الأصناف الراكدة وتَكمُن المشكلة أن النظام الحالي (النشرة المصلحية) لتصريف الراكد إجراءاته بطيئة ومكلفة ولا توجد أي قواعد بيانات بها معلومات حول الأصناف وكميتها وقيمتها، لذا هدفت هذه الدراسة إلى تصميم نظام مميكن لتعظيم استخدام المخزون الراكد، وإتاحة عرضه لجميع الجهات الحكومية بالدولة لشراء تلك الاصناف بدلاً من شراء الجديد، واذا تم عرض الأصناف بالنظام لفترة ولم تطلبها أي جهة أخرى يتم تحويلها للإعلان للأشخاص والشركات لبيعها بمزاد إلكتروني وليس مزاد عادى للوصول لأعلى سعر بيع ممكن لها لزيادة حصيلة موارد الدولة، مع توجيه مبالغ البيع لحساب ايرادات الجهة المالكة لها عن طريق أنظمة إدارة المعلومات المالية والكود المؤسسي، مع تسجيل عمليات العرض والبيع بقواعد بيانات وتوفير بيانات لكل الأصناف الراكدة والأصناف المُباعة بين الجهات، ومن خلال التجربة الاولية للنظام تم تسجيل ٣٣٧ صنف راكد لبعض الجهات وتم ملاحظة وجود (٢٦٤ صنف جديد،٧٣ مستعمل) وبلغت قيمة للرواكد المسجلة أكثر من ١٥ مليون جنيه، كما ظهر بنشرة الهيئة رقم ٢٧٤ وجود أصناف راكدة جميعها عدد والات جديدة بقيمة ١٣ مليون جنيه، كما تم عمل استبيان اراء بجوجل وتحليل نتائجه التي اكدت صحة فروض الدراسة، وتم الحُصول على إجابة ٤٢٧ مشارك في الاستبيان، واستبعد ٣٢ استبيان بنسبة ٧.٥% وتم تحليل ٣٩٥ استبانة صحيحة بواسطة برنامج SPSS.

- **الكلمات المفتاحية:** المخزون الحكومي، الأصناف الراكدة، هيئة الخدمات الحكومية، إدارة المعلومات المالية الحكومية، الكود المؤسسي.

- **ABSTRACT**

The Government has an enormous stock of stagnant items in warehouses and the problem is that the current system (Government Bulletin) for the disposal of stagnant are slow and costly without databases including information about these items and their quantity and value, this study aimed at designing electronic system to optimize the use stagnant inventory, The amounts of the sale are directed to calculate the revenue of the owner through the government financial information management systems and the institutional code, With the recording of the supply and sale in databases and the provision of data for all stagnant items and items sold between the entities, Through the Initial trial of the system, 337 stagnant items were registered and the existence of (264 new items, 73 used) The value of the registered stocks was

more than 15million Pound, The Authority bulletin 274 shows that there are stagnant items all of which are new tools and equipment worth 13 million pounds, An opinion questionnaire was also conducted by google form and its results were analyzed, which confirmed the validity of the research hypotheses, The responses of 427 respondents were obtained, 32 were excluded, 395 correct questionnaires were analyzed using the SPSS program.

- **Keywords:** Governmental Commodity Inventories, stagnant items, Government Services Authority, Government financial information management, corporate code.

١ – مقدمة

يُعتبر التطوير في طرق العمل الحكومي بالطابع الإلكتروني، أحد الجوانب الهامة والأساسية الذي يعتمد على الخصائص الأساسية الثلاث لتقنية المعلومات وهي التخزين للمعلومات بكميات كبيرة وعلى وسائط صغيرة تُغني عن الملفات الورقية ثم النقل للمعلومات عبر وسائل الاتصال، ثم المُعالجة للمعلومات طبقاً لإجراءات ذكية يضعها الإنسان وفقاً لمتطلباته من خلال البرمجيات.

بحيث تكون تلك البرمجيات قادرة على تحقيق أهداف الحكومة من خلال القدرة على التعامل مع عدد كبير جداً من المستخدمين.

ويتعقُّد الهيكل التنظيمي فى مصر، من حيث كثرة الوزارات والمصالح والهيئات والوحدات المحلية، والتي تشمل ٢٩٥ وحدة، و٢٤٤٩ إدارة تُعانى تضارب الصلاحيات وعدم الاستقرار التنظيمي.

ومن أهم المشكلات التي تواجه الاقتصاد القومي أن يُعطل رأس المال الحكومي فيه عن الدوران مما يؤثر فى تكلفة الفرصة البديلة، ويظهر هذا الأمر بوضوح في (المخزون الراكد بالمخازن الحكومية) كرأس مال حكومي معطل (ثروة ميتة) تزداد كل عام وتصل إلى مليارات الجنيهات.

وفى جانب أخر نجد زيادة فى الإنفاق على شراء مستلزمات جديدة رغم وجود هذا المخزون الراكد والصالح للاستخدام في الجانب الأكثر منه بل أن الكثير من الاصناف الراكدة جديدة بالكامل.

ويُعرف المخزون الراكد بانه ما هو زائد عن حاجة الاستخدام خلال فترة معينة لعدم توافقه مع المواصفات لتغيير التصميم أو التغيير التكنولوجي أو الشراء أكثر من الحاجة، ووضعت الحكومة معايير للحكم على أن الصنف راكداً من عدمه في الكتاب الدوري رقم (٢) لسنة ١٩٨٠م.

وطبقا للائحة المخازن الحكومية فانه يجب على أمناء المخازن أن يقدموا كشوفا بالأصناف الراكدة كل سته أشهر الى مدير المخازن لرفعها الى هيئة الخدمات الحكومية للتصرف فيها.

١-١ أسباب ظهور المخزون الراكد

من وجهة نظر الباحث هناك أسباب هامة لنشأة المخزون الراكد من التي أوضحها كتاب دوري٢ لسنة ١٩٨٠ وهي: -

- عدم استخدام برامج الحاسب الآلي في منظومة المخازن الحكومية واستخدام الطريقة التقليدية وهي الدفاتر الورقية مما أدى إلى عدم معرفة الأصناف الراكدة والزائدة عن الحاجة بدقة.
- ضعف القوانين واللوائح المنظمة التي تمنع الشراء الحكومي لأي صنف إلا بعد التأكد من عدم وجوده كراكد بأي جهة حكومية أخرى.

قيام بعض الجهات الحكومية بالتخلص من بنود الموازنة المعتمدة لها والمتبقية في حساب الجهة في أخر العام المالي حتى لا يتم تقليصها أو حذفها في موازنة العام المالي التالي حيث لا يوجد ترحيل للمبالغ المتبقية من الاعتمادات وبالتالي تقوم الجهات الحكومية بما يعرف (بحرق المبالغ المتبقية) وإنفاقها فى الشراء وتكديس المخازن بأصناف لا حاجة حقيقية لها.

وتتولي الهيئة اتخاذ إجراءات تصريف الأصناف الراكدة والخردة والكُهنة بالجهات المختلفة وذلك عن طريق تجميع إشعارات الرواكد والأصناف المستغنى عنها والمرسلة لها من الجهات الحكومية ثم إعادة توجيه تلك الاشعارات فى شكل (نشرات مصلحية) وطبعها وإرسالها الى الجهات الحكومية بالدولة للاطلاع عليها لطلب ما تريده من هذه الرواكد وإذا لم يتم طلب أي صنف خلال شهرين من إرسال النشرات تخاطب هيئة الخدمات الجهة المالكة للرواكد بإمكانية بيعها بالمزاد.

١-٢ الأثار المترتبة على وجود المخزون الراكد

١-زيادة تكاليف مصاريف التخزين مثل "مرتبات عمال المخازن – إيجار للمستودعات الخاصة– إهلاك مباني ومعدات– إضاءة – تهوية – حراسة وتأمين– عوامل فقد أو تلف أو سرقة الأصناف".

٢-إشغال مساحات كبيرة بالمخازن كان من الممكن استغلالها بشكل أفضل.

٣-كلما زادت مدة التخزين للأصناف فإنها تتعرض تدريجيا للتلف لعدم متابعة تاريخ الصلاحية والانتهاء بصفة مستمرة.

٤-تجميد جزء من رأس المال العام كان يمكن الاستفادة منه في نواحي واستخدامات أخرى.

٢- مشكلة الدراسة

تكمن المشكلة في بطئ النظام الورقي الحالى لبيع الأصناف الراكدة حيث يوجد بالحكومة مخزون هائل من قطع غيار وأجهزة كهربائية وأثاث ومستلزمات مكتبية، سيارات، وأجهزة كمبيوتر تم استبدالها بأخرى أحدث وكميات هائلة من الأدوات الكهربائية، وسيارات نقل ومعدات ثقيلة مهملة تساوى ملايين الجنيهات وكل ذلك يترك في المخازن في انتظار أن يأكله الصداء، مما قد يؤدى إلى السرقة والاختلاسات لهذه الرواكد بالمخازن وإهدار الكثير من أصول الدولة وخسارة المال العام، والنظام الحالي لتصريف الأصناف الراكدة(النشرة المصلحية) بطئ في إجراءاته ومكلف ولا توجد به أى قواعد بيانات تشمل معلومات حول هذه الأصناف وكميتها وقيمتها.

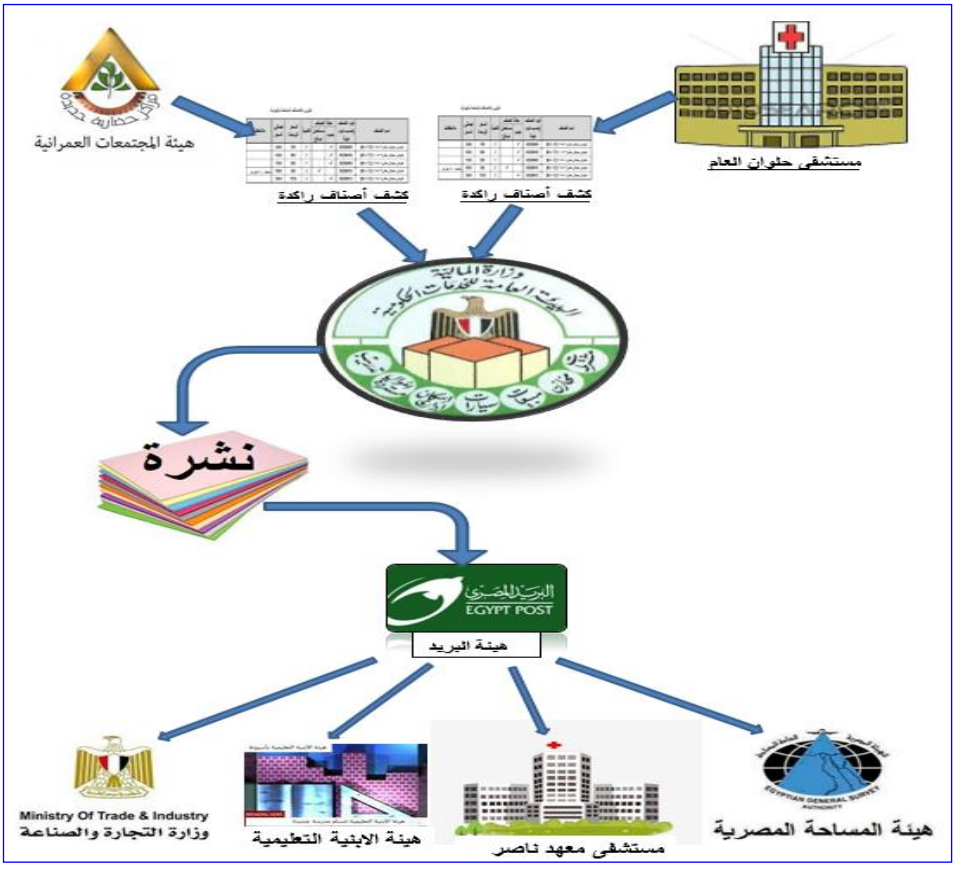

شكل (١) الطريقة الحالية لتصريف الرواكد عن طريق الهيئة العامة للخدمات الحكومية

٣-أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تصميم نظام مميكن يقوم على الآتي: -

- تعظيم استخدام المخزون وبالأخص الأصناف الراكدة بالمخازن الحكومية للحد من مخاطر التلف والسرقة والحريق المعرض له وعدم بيع الأصناف الراكدة كخردة.
- إتاحة الفرصة لجميع الجهات الحكومية بالاطلاع على الاصناف الراكدة بمخازن جميع الجهات بالدولة لشرائها بدلاً من شراء أصناف جديدة.
- الأصناف المعروضة بالنظام لفترة معينة (تحددها هيئة الخدمات) ولم يتم طلبها من أى جهة أخرى يتم تحويلها للإعلان للأشخاص والشركات لبيعها بمزاد إلكتروني وليس مزاد عادى للوصول لأعلى سعر بيع ممكن لها مما يؤدى إلى زيادة حصيلة موارد الدولة.
- توجيه مبالغ بيع الرواكد لحساب الجهة المالكة لها عن طريق أنظمة إدارة المعلومات المالية الحكومية لإضافة المبالغ لحساب إيرادات الجهة البائعة عن طريق الكود المؤسسي مع تسجيل عمليات البيع بقواعد بيانات وتوفير بيانات لكل الأصناف الراكدة والأصناف المُباعة بين الجهات.

٤-أهمية الدراسة

- إن تصميم نظام مميكن يتيح تنظيم التبادل الإلكتروني للرواكد الحكومية بين وحدات الدولة يتوقع أن يؤدى إلى توفير الكثير من الوقت والنفقات الحكومية، كما نعتقد أن بيع الأصناف الغير مطلوبة والمهملة بالمخازن لجهات حكومية أخرى يفوت الفرصة على خسارة هذه الثروات بالتلف والسرقة وإذا ما بقيت بدون طلب من أي جهة أخرى من الممكن أيضاً بيعها عن طريق مزاد الكتروني يُسمح فيه للأشخاص والشركات بشراء الرواكد الحكومية بالمزايدة العلنية الالكترونية حيث نتوقع أن يؤدى ذلك إلى ارتفاع ثمن بيع هذه الرواكد والتخلص من أي شبهه فساد كان يتم في صفقات بيعها بالمزادات التقليدية.
- كما أن توجيه تسجيل عمليات البيع بإضافة مبالغ بيع الرواكد إلى الكود المؤسسي للوحدة وبرقم كود الحساب الخاص بالإيرادات وبالتالي إلى موارد الدولة مباشرة بدلا من إضافة مبالغ بيع الرواكد تحت اكواد الحسابات الخاصة بالجهات لصرفها كمكافأت حيث يمكن استخدام ملف الاكسل من النظام ليستخدم فى أنظمة إدارة المعلومات المالية الحكومية والذي يعتبر تحول جوهري في أساليب تنفيذ العمليات المالية والمحاسبية بالجهات الحكومية، وبالتالي ينعكس ذلك بزيادة حصيلة إيرادات الدولة.

- كما إن حفظ عمليات البيع في قواعد للبيانات يجعل الرجوع اليها أمراً يسيراً ويمكن استخراج تقارير بالأصناف الراكدة لتحديد الاحتياجات الفعلية بدقة فيما بعد، وبالتالي فإن هذه الدراسة ستكون إحدى الخطوات الهامة في طريق الحكومة الإلكترونية، حيث أن بناء نظام للمعلومات يساعد على عمليات اتخاذ القرار بسهولة ودقة، ويساعد على سرعة اتخاذ القرار المناسب وتسهيل عملية التخطيط والرقابة.
- حيث يجب الاهتمام بتطبيق المادة ١٣ من لائحة قانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ للتعاقدات العامة وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٦٩ لسنة ٢٠٢٠ والذي نصت فيه المادة السابعة على أنه يحظر على الجهات تضمين خطة الاحتياجات السنوية لأصناف يوجد بالمخازن أنواع مماثلة لها تفي بالغرض المطلوب ويجب على الجهات التحقق من عدم توافر الصنف محل التعاقد بمخازن الجهة أو الجهات التابعة لها عند التخطيط والإعداد لتحقيق الاستفادة الكاملة من المخزون الراكد.

٥- منهجية الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بالاطلاع على القوانين واللوائح والكتب الدورية بوزارة المالية والأبحاث والمؤتمرات الخاصة بموضوع المخازن والأصناف الراكدة، والتعرف على الطرق الحالية لتصريفه والقوانين واللوائح المنظمة له.

وكذلك استخدم المنهج التطبيقي بتصميم نظام إلكتروني عبر الأنترنت بحيث يتم فيه عرض الاصناف الراكدة بالجهات الحكومية من خلال النظام واتاحة تبادلها بين جهات الدولة.

وقبل البدء في التصميم تم التعرف على ماهية المشكلة من خلال الزيارة الميدانية للعديد من مخازن الجهات الحكومية في الكثير من المحافظات مثل (محافظة الدقهلية والقليوبية والإسكندرية وبورسعيد والبحيرة والقليوبية وجنوب سيناء والفيوم وبنى سويف وقنا) وبعض الجهات الإدارية بالقاهرة، وتم التعرف على طبيعة مكونات المخازن الحكومية ومشكلة الرواكد وأسباب تواجدها والطرق المتبعة في التصرف القانوني لها.

٦-حدود الدراسة

أ – الحدود المكانية:

تختص هذه الدراسة بحصر رواكد مخازن الجهات الحكومية المصرية لتبادلها مع الجهات الاخرى لذلك سيتم اتاحة دخول النظام لجميع الجهات الحكومية على مستوى الدولة لإتاحة فرص أكثر للحصول على الصنف المراد شراؤه بسهولة.

ب – الحدود الزمنية:

ستجرى هذه الدراسة خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ م والعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ م.

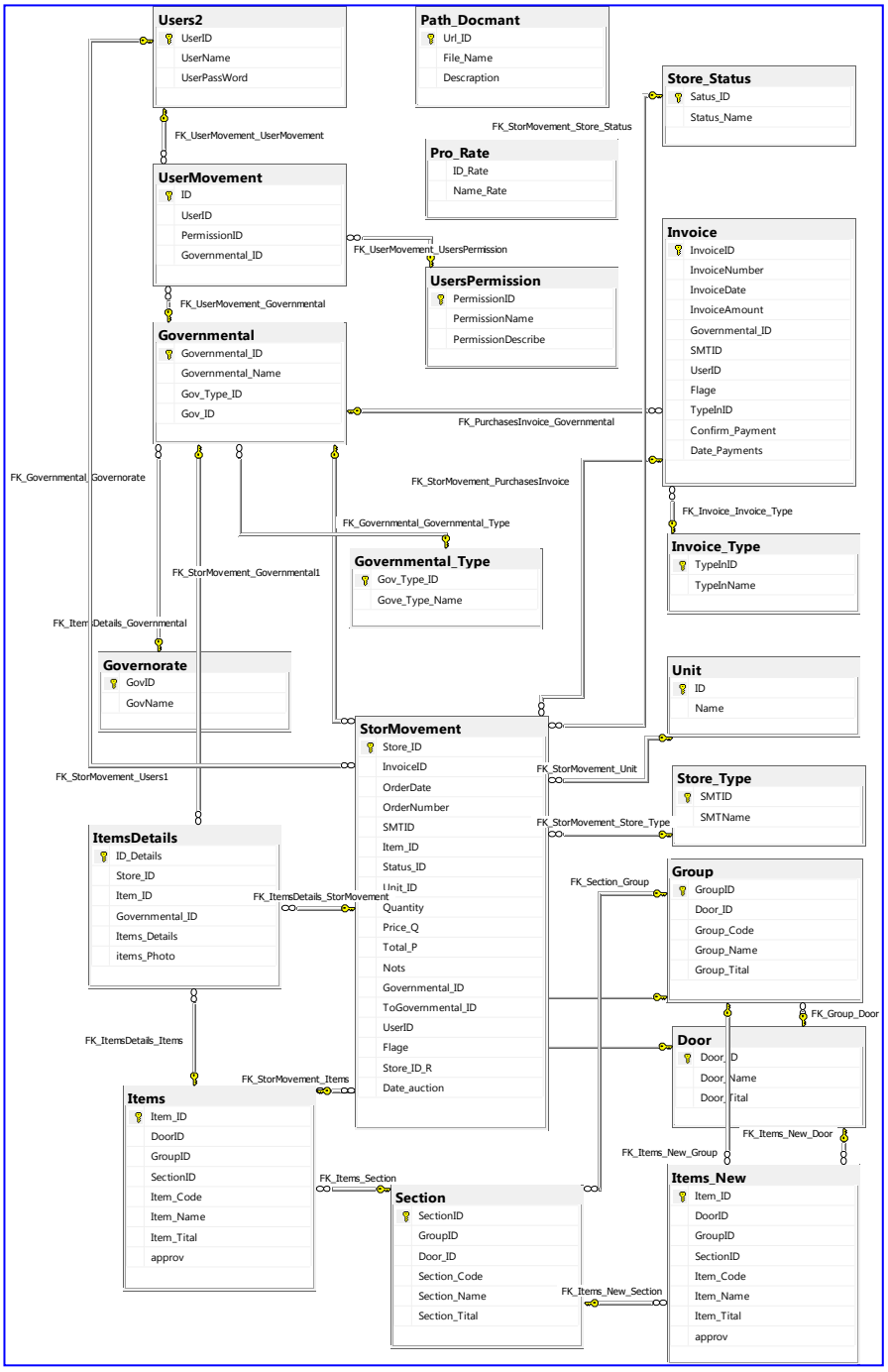

شكل (٢) مخطط العلاقات بين الجداول ERD Diagram

٧-المزاد الإلكتروني

يقصد بالمزاد الإلكتروني أن يتولى شخص بوصفه وكيل عن المالك بعرض سلعته في مزاد عام عن طريق الانترنت بقصد إرسائه على أفضل عرض مقدم من المتزايدين.

بالنسبة للأصناف الراكدة التي تم عرضها بالنظام لفترة ولم تطلبها أى جهة سيتم الإعلان بيعها للأشخاص بالمزاد الإلكتروني حيث يتميز بالبعد عن شبهات البيع فى المزاد التقليدي.

حيث يتيح أسلوب المزاد على الانترنت إمكانية عرض كميات كبيرة من الأصناف والوصول إلى عدد كبير من المشترين من أى مكان وفى أى وقت لخلق نوع جديد من الوسطاء.

وكمثال للمزاد الإلكتروني الحكومي بمصر فقد أنشأت وزارة الداخلية موقع المزاد الإلكتروني "لوحتك دوت كوم" في ٢٠١٧ لبيع أرقام لوحات السيارات ذات الحروف والأرقام المميزة، وتجاوزت حصيلة بيع أرقام لوحات السيارات المميزة مبلغ ١٥٠ مليون جنيه في سنوت قليلة.

٨- نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية

يُمثل تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في مصر تحولاً جوهريًا في الأساليب المتبعة لتنفيذ العمليات المالية والمحاسبية في الحكومة، وذلك بالانتقال من العمل بالأساليب التقليدية كاستخدام السجلات اليدوية واستبدالها بنظام إلكتروني لإدارة المعلومات المالية الحكومية يهدف إلى رفع كفاءة عمليات تخطيط وإدارة الموارد المالية الحكومية.

	1 0 6 0 0 4 3 3 و.ح لمنطقة الضرائب العامة بالفيوم	2 2 0 0 0 6 0 7 إدارة إهناسيا الزراعية	3 1 2 0 0 1 0 3 و.ح لكلية الهندسة - جامعة المنيا
المستوى الأول	1 جهاز إداري	2 إدارة محلية	3 هيئات خدمية
المستوى الثاني	0 6 وزارة المالية	0 2 محافظة بني سويف	1 2 جامعة المنيا
المستوى الثالث	0 0 4 هـ.م الضرائب العامة	0 0 6 مديرية الزراعة	0 0 1 هـ.م تعليم جامعة المنيا
المستوى الرابع	3 3 و.ح الضرائب العامة بالفيوم	0 7 إدارة إهناسيا الزراعية	0 3 و.ح كلية الهندسة

شكل (٣) نموذج لتوضيح تكوين الكود المؤسسي وكيفية قراءة الكود من اليسار لليمين

وقد تم استخدام الكود المؤسسي للجهات والمسجل في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في تسجيل الجهات بالنظام المقترح وفى توجيه مبالغ بيع الرواكد للكود المؤسسي للجهة البائعة كما تم إضافة توجيه محاسبي بتقارير البيع والشراء بالنظام المقترح للإشارة الى ارقام قيود GFMIS لتوجيه مبلغ البيع الى كود حساب الإيرادات للجهة، ويمكن للمستخدم استخراج هذا التقرير في شكل ملف EXCEL لاستخدامه فيما بعد في أي قواعد بيانات أخرى.

نموذج 2 مخازن حكومية

طلب واذن صرف

Excel
PDF
Word

سند الصرف /بيع راكد
مخزن.....

رقم : 11692
التاريخ : 03/06/2022

رقم الصنف	اسم الصنف	الوحدة	الكمية المطلوبة	الكمية المصرح بيها	الكمية المنصرفة	حالة الصنف	سعر الوحدة	إجمالي القيمة	الملاحظات
0403060055	اطار كاوتش سيارة مانكى 550 × 14 / 6 تيله		1	1	1	جديد	450.00	450.00	
0410100093	طلمبة جاز كامل		2	2	2	جديد	150.00	300.00	
	الاجمالي							750.00	

يصرح بالصرف
مدير المخازن
.....

تم الصرف
أمين المخزن
.....

كاتب الشطب
.....

توقيع المستلم
.....

توجيه GFMIS

الجهه : حى الزيتون 20100106
بكود الجهه 20100106

كود GFMIS ( )	اسم الحساب	القيمة
31110512	من حـ/ الوحدة الحسابية المركزية	750.00
11350205	إلى حـ/ إيرادات رأسمالية أخري	750.00

(توريد قيمة حصيلة بيع المخزون الراكد)

شكل (٤) نموذج لتقرير اكسل بالأصناف المباعة والتوجيه المحاسبي

٩-فروض الدراسة

أ- يفترض الباحث وجود أهمية كبيرة لإنشاء نظام لتصريف الأصناف الراكدة والتخلص الفوري من المخزون الراكد لتقليل ظهور شبهات الفساد بمخازن الجهة نتيجة تراكم الاصناف بها، وسرعة تصريف الأصناف الراكدة وتوفير النفقات الحكومية مع الحصول على تقارير وبيانات فورية عن الرواكد.

ب- من المُتوقع أن تتوافر بالجهات الحكومية البنية التحتية اللازمة لتشغيل متطلبات النظام مع وجود مهارة لموظفيها في التعامل مع برامج الحاسب الآلي وضرورة تحديد صلاحيات منفصلة لهم بالنظام مع ضرورة تسجيلهم للأصناف الراكدة بكود التصنيف الموحد.

ج- من المُتوقع أن يتميز النظام بالسهولة في البحث عن الأصناف والحصول على تقارير بالأصناف الراكدة ويساعد في عرض القوانين والكتب الدورية والتعليمات الخاصة بالمخازن.

د- من المُتوقع أن تحويل الرواكد الغير مباعة الى مزاد الكترونى يساعد في تعزيز موارد الدولة ويساعد ربط النظام مع المنظومات الاخرى في الحفاظ على المال العام بتوجيه مبلغ بيع الرواكد بقيده بالإيرادات العامة بالجهة.

ولإثبات هذه الفروض سيتم عمل استبيان آراء كأداة لجمع المعلومات من عينات مستخدمي النظام وممثلي المالية لرصد النتائج وتحليلها إحصائيا بواسطة برنامج SPSS.

١٠-تحليل نتائج الدراسة

إن إنشاء نظام إلكتروني حكومي قد يجعل كلاً من المصمم والمبرمج يواجهان العديد من التحديات من حيث ضرورة الالتزام بالقوانين واللوائح والتعليمات في كل خطوة من خطوات تصميم وإنشاء النظام من جانب، ومن جانب أخر تبسيط العمل على النظام للمستخدمين وهم موظفون في القطاع الحكومي حيث أن بعضهم قد يتمتع بمهارة استخدام الحاسب الآلي بينما البعض الأخر منهم قد لا يجيدون التعامل مع الحاسب الآلي.

ايضاً بالنسبة لمشكلة المخزون الراكد فهي ذات علامات استفهام كثيرة في القطاع الحكومي.

لذا فبعد تصميم وانشاء هذا النظام فقد تم تسجيل بعض الأصناف الراكدة من خلال بعض نشرات الرواكد ومن خلال تجربة تشغيله من جانب مسئولي المخازن في بعض الجهات والذين طالبوا ببعض التعديلات لكى يتناسب النظام مع ما يتم فعليا من اجراءات عملية تصريف الرواكد، وقد تم تنفيذ جميع الملاحظات الخاصة بذلك، وبعد ملاحظة الباحث لبعض النتائج التي ظهرت على النظام من خلال التقارير المستخرجة منه، تم أيضا عمل استبيان لمسئولي المخازن والمشتريات وممثلي الجهات الحكومية لبيان أثر النظام المقترح في تعظيم استخدام المخزون الحكومي الراكد، ومن ثم الحصول على النتائج ووضع التوصيات والمقترحات الخاصة بذلك.

وقد تم تحليل النتائج من خلال اتجاهين وهما التحليل من خلال ملاحظات الباحث حول تجربة التشغيل للنظام وتحليل النتائج من خلال استبيان الآراء.

١٠-١ نتائج الدراسة من خلال ملاحظات الباحث

بعد انشاء النظام تم تسجيل بعض الأصناف الراكدة من خلال نشرات الرواكد وتجربة مسئولي المخازن في بعض الجهات تسجيل بعض الأصناف، وقد تم ملاحظة الباحث للنتائج الآتية: -

١- بلغت عدد الأصناف الراكدة المُسجلة فى تجربه التشغيل ٣٣٧ صنف منها (٢٦٤ صنف جديد،٧٣ مستعمل) أى أن نسبة الأصناف الراكدة الجديدة كانت حوالي ٧٨% من الأصناف الراكدة المسجلة وهو ما يؤكد وجود الكثير من الأصناف الراكدة في المخازن الحكومية بحالة جديدة ولكنها غير مستغلة بالجهة المالكة لها.

٢- بلغت القيمة الاجمالية للرواكد المسجلة فى تجربه التشغيل أكثر من ١٥ مليون جنيه لعدد ٤٠ جهة فقط من أصل أكثر من ٣٢١٠ جهة مسجلة بالنظام وبالتالى فإن ذلك قد يشير إلى ضخامة قيمة أصناف المخزون الراكد بل أن الباحث لاحظ أنه فى نشرة الرواكد رقم ٢٧٤ والمُصدرة من هيئة الخدمات الحكومية بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٤ تم ملاحظة وجود أصناف راكدة بقيمة ١٣ مليون جنيه لجهة واحدة فقط وهى جهاز التدريب الانتاجى للتشيد والبناء والتابع للجهاز المركزى للتعمير وجميع الأصناف جديدة ومعظمها الات وعدد قد تحتاجها أى جهة، وجميع تلك الأصناف جديدة وسعرها الدفترى أقل من سعرها بالسوق حالياً، واذا لم يتم إبلاغ باقي الجهات عن تلك الأصناف الراكدة، فيُخشى أن تُباع فى المزاد كخردة بثمن زهيد.

١٠-٢ نتائج الدراسة من خلال الاستبيان

١٠-٢-١ مجتمع وعينة الدراسة

تم عرض استبانة تجريبية على عدد من مستخدمي الموقع وبعض المختصين بالمخازن الحكومية وممثلي المالية (محكمون) للتأكد من مدى فهم وصدق الأسئلة في هذه الدراسة كاختبار قبلي، لتقديم ملاحظاتهم حول الاستبيان من حيث وضوحه، وقد طالبوا ببعض التعديلات لتسهيل التطبيق الميداني وتم توزيع الاستبانة التجريبية التي احتوت على عدد ١٥ سؤال على عينة استطلاعية بلغت (٢٠) فرداً.

وتم عمل إجراء اختبار الثبات (Reliability) عن طريق برنامج (SPSS) وبحساب قيم معامل الثبات بطريقة التناسق الداخلي باستخدام أحد معاملات الثبات وهو معامل (Cronbach's Alpha) الذي يعتبر معتمداً في البحث العلمي حيث وجدت قيمة الفا تساوى ٠.٧٤٩ وتعتبر نسبة ثبات جيدة حيث تتدرج قيم معامل الثبات (الفا كرونباخ) من الصفر إلى الواحد الصحيح.

جدول (١) تحليل معامل الثبات الفا كرونباخ باستخدام برنامج SPSS

Reliability Statistics	
N of Items	Cronbach's Alpha
15	0.749

وحيث أن عدد الجهات الحكومية المُسجلة بالنظام ٣٤١٠ جهة ويستخدم النظام اثنين من كل جهة (مسئول مخازن– مسئول مشتريات) فيكون إجمالي مجتمع الدراسة ٦٨٢٠ مستخدم.

ويمكن تحديد حجم العينة باستخدام مواقع خدمات الأبحاث العلمية حيث يمكن تحديد حجم العينة (Sample Size Calculator) للحصول على العدد المطلوب من الأفراد قياسا بحجم المجتمع كما يلي: –

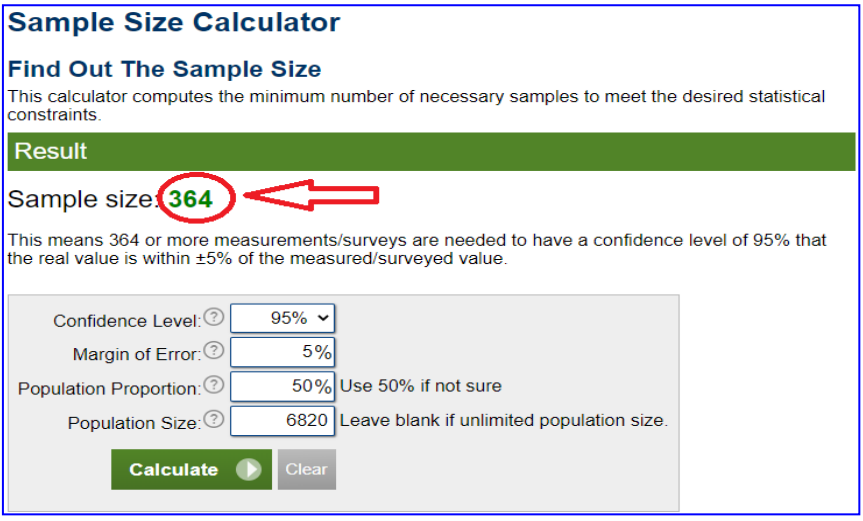

شكل (٥)　تطبيق حساب حجم العينة

وبالتالى يتضح من خلال برامج قياس العينة أن حجم العينة المطلوب هو ٣٦٤ استبيان.

وتم تصميم الاستبيان على جوجل ووضع رابط له بالنظام المقترح وتوزيع الرابط على مسئولى المالية والمخازن والمشتريات بالجهات الحكومية وتم الحُصول على إجابة عدد ٤٢٧ مشارك في الاستبيان وتم استبعاد بعضها لعدم اكتمال الإجابات وعددها ٣٢ استبيان بنسبة ٧.٥% من أصل ٤٢٧ استبيان تمت الاجابة عليه وتفريغ بيانات الاستبيانات الصالحة للتحليل وعددها ٣٩٥ استبانة

صحيحة بنسبة ٩٢.٥% من إجمالي الاستبيانات وتم استخدام البرنامج الإحصائيSPSS في إجراء التحليل الإحصائي.

Scale: ALL VARIABLES

جدول (٢) قيم معامل الثبات Reliability

Case Processing Summary			
		N	%
Cases	Valid	395	92.5
	Excluded	32	7.5
	Total	427	100.0
a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.			

٣-١٠ تحليل نتائج الاستبيان

المحور الأول: – أهمية إنشاء نظام المخزون الراكد

اكدت إجابات وتعليقات المشاركين بالإستبيان موافقتهم بشدة على أنه يوجد الكثير من الأصناف الراكدة بالمخازن الحكومية بالرغم من حالتها الجيدة وقد تكون جديدة وغير مستغلة بالجهة المالكة لها مما قد يؤدى لظهور فساد بالجهة في التعامل مع هذه الأصناف الراكده وبالتالي وجوب إستخدام نظام اليكترونى وقواعد بيانات للحصول على أى معلومات عن الرواكد وتبادلها بين الجهات الأخرى التي قد تحتاج هذه الرواكد، وبإستخراج المتوسط الحسابى (Mean) لإجابات أسئلة هذا المحور عن طريق برنامج SPSS نجد أنه ٤,٤٨ درجة وبالتالى فالاتجاه المرجح للإجابات يكون (موافق بشدة) وهو ما ظهر في التعليقات والملاحظات بنهاية الإستبيان التي أكدت على ضرورة البدء في العمل بهذا النظام مما يعكس صحة الفرض بأهمية إنشاء نظام الكترونى للمخزون الراكد.

المحور الثاني: – توافر متطلبات تشغيل نظام المخزون الراكد

بالنسبة لتوافر البنية التحتية من أجهزة وانترنت بالجهات الحكومية فكانت إجابات وتعليقات المشاركين بالإستبيان تميل إلى موافقتهم ولكن بدرجة قليلة على وجود بعض متطلبات تشغيل النظام ببعض الجهات لاحتياج بعض الجهات لأجهزة الحاسب وانترنت، كما اشار الكثير من المشاركين على أن موظفي المخازن الحكومية في حاجة شديدة الى التدريب على الحاسب الآلى لاكسابهم المهارات اللازمة لتشغيل الحاسب الالى، وأبدى الكثير موافقتهم على الاعتماد على أكواد التصنيف والترقيم الحكومى عند التعامل مع النظام بالرغم من عدم وجود أكواد لبعض الأصناف بالدليل،

وبإستخراج المتوسط الحسابى (Mean) لإجابات أسئلة هذا المحور نجد أنه ٣,٩١ درجة وبالتالى فالاتجاه المرجح للإجابات يكون (موافق).

المحور الثالث: – مميزات نظام المخزون الراكد

كانت إجابات وتعليقات المشاركين بالإستبيان حول توافر بعض المميزات مثل سهولة البحث عن الصنف بالنظام وإمكانية طباعة تقارير مفصلة ببيانات الرواكد في شكل ملفات أكسل، كما أكدوا من خلال موافقتهم بشدة على ضرورة أن يقوم النظام المقترح بعرض القوانين والكتب الدورية لمساعدة مسئولي المخازن في الحصول على التعليمات الجديدة فور صدورها، وبإستخراج المتوسط الحسابى (Mean) لإجابات أسئلة هذا المحور نجد أنه ٤,٥١ درجة وبالتالى فالاتجاه المرجح للإجابات يكون (موافق بشدة) على توافر الكثير من المميزات بالنظام المقترح.

المحور الرابع: – البيع الإلكتروني

كانت إجابات وتعليقات المشاركين بالإستبيان حول رواكد المخازن الحكومية التي تم عرضها لفترة بالنظام ولم يتم طلبها من خلال أي جهة حكومية أخرى بضرورة أن يتم تحويلها الى البيع بالمزاد الالكترونى عبر الانترنت لتعظيم أسعار بيع الرواكد بأعلى سعر ممكن، مع تفضيل أن يتم ربط النظام مع أنظمة الحاسب الأخرى المستخدمة في الجهات الحكومية وتحويل مبالغ البيع على كود إيرادات الوحدة المحاسبية بالجهة لتجنب تحويلها الى بند المكافأت أو الصناديق الخاصة بالجهة، وبإستخراج المتوسط الحسابى (Mean) لإجابات أسئلة هذا المحور نجد أنه ٤,٣٠ درجة وبالتالى فالاتجاه المرجح للإجابات على محور البيع الالكترونى يكون (موافق بشدة) على ضرورة تحويل الرواكد الغير مباعة الى مزاد الكترونى لتعزيز موارد الدولة وربط النظام مع المنظومات الآخري للحاسب الآلي للحفاظ على المال العام.

وبالتالي فقد أثبتت كلا من ملاحظات التجربة الأولية للنظام وكذلك الإجابات على أسئلة الإستبيان صحة فروض الدرسة.

جدول (١) تجميع نتائج الإستبيان من خلال البرنامج الاحصائي SPSS

السؤال	العدد والنسبة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي Mean	الاتجاه المرجح للإجابة
١- يوجد في المخازن الحكومية الكثير من الأصناف الراكدة بحالة جيدة ولكنها غير مستغلة بالجهة المالكة لها	عدد	204	162	19	6	4	4.40	موافق بشدة
	نسبة	51.6%	41.0%	4.8 %	1.5 %	1.00 %		
٢- تراكم الأصناف الراكدة بالمخازن قد يؤدى للفساد المالي بالجهة	عدد	214	133	33	10	5	4.36	موافق بشدة
	نسبة	54.2 %	33.7 %	8.4 %	2.5 %	1.3 %		
٣- النظام الإلكتروني لتبادل أصناف المخزون الراكدة بين الجهات عبر الانترنت قد يساعد على سرعة تصريفها وتعظيم الاستفادة من الرواكد	عدد	231	149	12	2	1	4.53	موافق بشدة
	نسبة	58.5%	37.7%	3.0 %	0.5 %	0.3 %		
٤- تبادل الأصناف الراكدة بالمخازن الحكومية بين جهات الدولة بدلاً من شراء أصناف جديدة يوفر الكثير من النفقات الحكومية	عدد	242	136	13	3	1	4.56	موافق بشدة
	نسبة	61.3%	34.4%	3.3 %	0.8 %	0.3 %		
٥- يساعد النظام الإلكتروني لتبادل الأصناف الراكدة في عمل قاعدة بيانات للحصول على أى معلومة عن جميع الرواكد بالمخازن بجميع الجهات	عدد	229	156	10	-	-	4.55	موافق بشدة
	نسبة	58.0%	39.5%	2.5 %	-	-		
المحور الأول (أهمية إنشاء نظام المخزون الراكد)							4.48	موافق بشدة
٦- البنية التحتية اللازمة (أجهزة الحاسب والأنترنت) قد تتوافر بالجهات الحكومية لتشغيل النظام.	عدد	123	156	63	34	19	3.83	موافق
	نسبة	31.1%	39.5%	15.9 %	8.6 %	4.8 %		
٧- موظفي المخازن والمشتريات بالجهات الحكومية يتوافر لديهم مهارة كافية لتشغيل أنظمة الحاسب الآلي.	عدد	64	85	130	96	20	3.19	محايد
	نسبة	16.2%	21.5%	32.9 %	24.3 %	5.1 %		
٨-يجب أن يوفر نظام المخزون الراكد صلاحيات محددة ومنفصلة وكلمات مرور خاصة للمستخدم بكل جهة على حدة.	عدد	169	182	33	8	3	4.28	موافق بشدة
	نسبة	42.8%	46.1%	8.4 %	2.0 %	0.8 %		

السؤال	العدد والنسبة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي Mean	الاتجاه المرجح للإجابة
٩- عند إضافة الأصناف الراكدة بالنظام يجب الاعتماد على أكواد التصنيف والترقيم المعتمد للمخزون الحكومي المصري.	عدد	195	156	29	10	5	4.33	موافق بشدة
	نسبة	49.4%	39.5%	7.3 %	2.5 %	1.3 %		
المحور الثاني (توافر متطلبات تشغيل نظام المخزون الراكد)							3.91	موافق
١٠- سهولة البحث عن الصنف بجزء من الاسم أو الكود وإمكانية الطلب الإلكتروني لتكويد الأصناف الجديدة من مميزات النظام.	عدد	220	161	13	-	1	4.51	موافق بشدة
	نسبة	55.7%	40.8%	3.3 %	-	0.3 %		
١١- إمكانية طباعة تقارير مفصلة ببيانات الأصناف الراكدة أو استخراجها في شكل ملفات Excel من مميزات النظام.	عدد	211	191	11	1	1	4.49	موافق بشدة
	نسبة	53.4%	43.3%	2.8 %	0.3 %	0.3 %		
١٢-عرض النظام للقوانين والكتب الدورية والتعليمات الخاصة بالمخازن فور صدورها يساعد مسئولي المخازن في عملهم.	عدد	224	156	15	-	-	4.52	موافق بشدة
	نسبة	56.7%	39.5%	3.8 %	-	-		
المحور الثالث (مميزات نظام المخزون الراكد)							4.51	موافق بشدة
١٣- تحويل رواكد المخازن الحكومية المتبقية (الغير مطلوبة للتبادل) إلى البيع بالمزاد الإلكتروني عبر الانترنت يؤدى لبيعها بأعلى سعر لتعزيز موارد الدولة أكثر من البيع بالمزاد العادي	عدد	177	165	47	4	2	4.29	موافق بشدة
	نسبة	44.8%	41.8%	11.9 %	1.0 %	0.5 %		
١٤- يُفضل ربط النظام مع أنظمة الحاسب الالى الأخرى.	عدد	162	165	41	24	3	4.16	موافق
	نسبة	41.0%	41.8%	10.4 %	6.1 %	0.8 %		
١٥- تحويل مبلغ البيع إلكترونيا بين الوحدات الحكومية وتسجيل البيع بكود الوحدة في حساب الايرادات العامة بمنظومة GFMIS يساعد في الحفاظ على المال العام.	عدد	216	153	20	5	1	4.46	موافق بشدة
	نسبة	54.7%	39.0%	4.9 %	1.3 %	0.3 %		
المحور الرابع (البيع الإلكتروني)							4.30	موافق بشدة

١٠-٤ نتيجة لتجربة وأراء المستخدمين فى النظام المقترح نجد أنه يحقق الاتي: -

- سهولة إضافة الأصناف على النظام من خلال مسئولي المخازن بعدة طرق مختلفة.
- السرية التامة للبيانات وذلك من خلال تحديد صلاحيات للمستخدمين.
- إمكانية النشر الفوري للكتب الدورية والقوانين وأحدث تعليمات المخازن وعلى النظام.

- إتمام عمل دليل التكويد والترقيم المعتمد لأصناف المخزون الحكومي بطريقة الكترونية.
- سهولة البحث فى الأصناف المعروضة حيث يتم البحث بجزء من اسم الصنف أو بكود الصنف أو باسم الجهة العارضة مع إمكانية معاينة صور الأصناف المعروضة.
- الربط للنظام مع بعض الأنظمة الأخرى مثل مدير المخازن وإضافة روابط متعددة مثل رابط لعناوين وأرقام تليفونات وإيميلات الجهات الحكومية للتواصل معهم عند شراء رواكدهم.
- سهولة متابعة طلبات الشراء والبيع من خلال النظام والحصول على تقرير مطبوعة أو استخراجها في شكل ملف EXCEL – PDF – Word كما تم اضافة مساعدة بالتقرير لمسئول الحسابات بالتوجيه المحاسبي لعملية الشراء والبيع وأرقام قيود GFMIS.
- إضافة إمكانية داخل النظام بإرسال رسالة الى الموقع للسماح بإرسال ملاحظات المستخدم حول النظام لتصل الى إيميل الادمن.
- توفير قاعدة بيانات للحصول على تقارير عن الرواكد المباعة بين الجهات وبعضها.
- الحصول على تقارير فورية لكل لأصناف الراكدة بأسمائها وكميتها وقيمتها الاجمالية.
- الحصول على تقارير مفصلة عن الأصناف الغير مباعة والمحولة للبيع بالمزاد الخارجي.
- إن إعادة استخدام الأصناف يؤدى الى توفير العملة الصعبة حيث أن الكثير من خامات تصنيع تلك الأصناف أو بعض الأصناف الكاملة معظمها مستوردة بالعملات الأجنبية.

١١- التوصيات والمقترحات

نتيجة لما سبق من التجربة وتحليل نتائج وملاحظات المشاركين في الاستبيان تتركز توصيات ومقترحات الدراسة على ما يلي:

أولا: - توصيات خاصة بالمخازن

١- يجب التدقيق في تقدير الاحتياجات السنوية من الأصناف (المقايسات السنوية) ومراجعتها بصورة واقعية بعيداً عن المبالغة طبقا للمادة ٨٣ و ٨٤ من لائحة المخازن الحكومية لسنة ٢٠٢١م، وحظر تضمين المقايسة لأصناف يوجد بالمخازن أنواع مماثلة لها حسب المادة ١٣ من لائحة قانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨.

٢-يجب المراجعة الدورية من جانب الإدارة العليا للمخازن وكميات الأصناف المخزنة بها وإلزام إدارة المخازن بمراجعة واعتماد قبولها لطلب الشراء قبل الموافقة على الشراء للتأكد من وصول الصنف لنقطة إعادة الطلب.

٣-يقترح الباحث إنشاء قاعدة بيانات للمخازن بكل جهة بالمحافظات (يمكن تنفيذ ذلك عن طريق برنامج مدير المخازن المُصمم بوزارة المالية والمطبق في بعض المحافظات أو أي برنامج مخازن بالجهة) وربطها بإدارة التفتيش على المخازن والمشتريات بالمديرية المالية بالمحافظة حتى يمكن للمديرية المالية الوقوف على رصيد كل صنف أول بأول والعمل على الحد من تراكم المخزون وعدم توجيه اعتمادات ماليه لشراء أصناف موجودة بالفعل وتوجيه المبالغ لبنود أخرى للاستفادة وتحقيق الاستغلال الأمثل لبنود الموازنة الممنوحة للجهة من وزارة المالية.

٤-تحديد المواعيد التي يجب أن يتوافر فيها كل صنف وطلبه على مراحل قبل موعد استخدامه مباشرة وليس بالضرورة طلب الكمية بالكامل في بداية السنة المالية مع وقف الشراء في أخر السنة المالية بقصد استنفاذ بنود الموازنة المتبقية في حساب الجهة.

ثانياً: - توصيات خاصة بالعاملين بالمخازن

١- يجب على جهاز التنظيم والإدارة اعتماد وظائف فى الهيكل التنظيمي للعاملين بالجهات الحكومية فى مجال التخطيط والرقابة الإلكترونية على المخازن.

٢- يجب رفع كفاءة العاملين بالمخازن بالجهات الحكومية بإعادة تأهيل وتدريب العاملين بالمخازن بدورات تدريبية على استخدام الحاسب الالى ثم تدريبهم على ميكنة الأنشطة المخزنية اليومية من إضافة وصرف ومن ثم الانتقال الى رفع الأصناف الراكدة بالنظام المقترح.

٣- يجب وقف قيام الجهات الإدارية بنقل العاملين الأقل كفاءة الى إدارات المخازن واعتبار ذلك عقوبة تكميلية للجزاء الصادر ضدهم مع أن المخازن من أهم الإدارات بالجهات الحكومية.

٤- يجب تدريب العاملين على خاصية إدخال البيانات عن طريق الباركود في جميع الجهات.

ثالثاً: - توصيات خاصة بتنفيذ النظام المقترح

١- يجب تحسين البنية التحتية بالجهات الحكومية وخصوصاً في إدارات المخازن من خلال توفير أجهزة الحاسب الآلي وتوفير شبكة الأنترنت.

٢-حيث ان هيئة الخدمات الحكومية هي المسئولة عن تنظيم عملية بيع الأصناف الراكدة بالجهات الحكومية فيجب عليهم البدء بتنفيذ النظام المقترح على السيرفر الخاص بهم وتمكين مسئولي المخازن ومسئولي المشتريات بالجهات الحكومية من دخول النظام.

٢- يجب على هيئة الخدمات الحكومية وضع خطة زمنية لمسئولي المخازن لتفعيل مرحلة إضافة الأصناف الراكدة على بوابة المخزون المقترحة كمرحلة أولى ثم الانتقال الى المرحلة الثانية من حيث دخول مسئولي المشتريات للبحث في هذه الرواكد عن متطلباتهم منها.

٣- يجب على الإدارة العليا للجهة متابعة موظفيها بعد تشغيل النظام والاطلاع باستمرار على الأصناف المعروضة به.

٤- يوصى الباحث اكتمال أنظمة الحاسب المطبقة في الجهات الحكومية مع بعضها البعض حيث سيتم ربط النظام مع نظام مدير المخازن كما يمكن استخدام ملفات EXCEL المستخرجة من عملية الشراء والبيع في طلب الربط مع منظومة GFMIS.

٥- يجب إضافة مواد بالقوانين المنظمة لشئون المخازن تُرغم إدارات الجهات الحكومية على عدم الموافقة على الشراء الإ بعد قيام مسئول المشتريات بالبحث عن الأصناف المطلوبة للشراء داخل النظام المقترح والتأكد من عدم وجود أصناف مماثلة معروضة لما تريد شراؤه.

١٢-الدراسات المستقبلية

من خلال هذه الدراسة المقترحة تم عمل تصور مبدئي للإعلان عن بيع الأصناف الراكدة عبر المزاد الإلكتروني وهو ما يستلزم العمل على دراسات مفصلة حول إنشاء أنظمة للمزاد الإلكتروني الحكومي لما به من متطلبات كثيرة مثل طرق شراء كراسة شروط المزاد وكيفية السداد الإلكتروني للتأمين الابتدائي للمزاد وكيفية تأمين بيانات المزايدين وسداد باقي التأمين عند الترسية للمزاد.

كما يمكن أيضا عمل دراسات حول كيفية تكامل أنظمة الحاسب المختلفة المطبقة فى الجهات الحكومية مع بعضها البعض لتوفير قدر أكبر من البيانات والمعلومات بالجهات الحكومية.

١٣- المراجع

١- تقرير الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة "**الإصلاح الإدارى.. مهمة عاجلة**" القاهرة، ديسمبر ٢٠١٥. (يناير ٢٠٢٢) http://www.caoa.gov.eg

٢- يحيى بن محمد على أبومغايض"**كتاب الحكومة الإلكترونية: ثورة على العمل الأدري التقليدي**" الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة ط١، رقم الإيداع ٤١٥٨/١٤٢٥، ٢٠٠٤م.

٣- عبد العزيز بن عبد الله الرقابي "**الحكومة الإلكترونية ودورها في تقديم الخدمات العامة في المملكة العربية السعودية مع دراسة تطبيقية على وكالة الوزارة لشئون العمل**" رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢م.

٤- حسين عبد العزيز عبده الحسانين "**دراسة بحثية في شرح مواد لائحة المخازن**" عضو لجنة تعديل لائحة المخازن الحكومية، مدير إدارة المخازن، جامعة المنصورة، ٢٠١٣ م.

٥- كتاب دوري رقم (٢) لسنة ١٩٨٠م، الهيئة العامة للخدمات الحكومية، وزارة المالية المصرية.

٦- **كمال أمين الوصال،** "كتاب ثقوب وجيوب: بحث في أسباب إهدار المال العام في مصر" **الطبعة الأولى القاهرة ٢٠١٨م، رقم الإيداع ٢٠١٧/٢٦٣٦٠، ص١٧٩.**

٧- "**كتاب لائحة المخازن الحكومية**" المطابع الاميرية، طبعة رقم ٤٧ لسنة ٢٠٢١، المادة ٤٦ ص١٤.

٨- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٦٩ لسنة٢٠٢٠ لرفع كفاءة الانفاق الحكومي.

[٩]- "**المؤتمر السنوي الحادي عشر للاستراتيجية الفعالة للتخلص من المخزون الراكد وتلافى حدوثه مستقبلا الأسباب – الحلول– الوقاية– القوانين والرقابة–المسئوليات – المخاطر – التطوير**" القاهرة، نوفمبر ٢٠١٧م.

١٠- محمد عبد العظيم على حسين "**أثر طرق تقويم المخزون السلعي على نتائج أعمال المنشآت الصناعية من وجهة نظر مراجعي الحسابات**" رسالة ماجستير، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠٠٧ م

١١- محمد رفيق على الوادية "**دور الرقابة الداخلية على المخزون السلعي في المحافظة على المال العام دراسة ميدانية تطبيقية على وزارة الصحة الفلسطينية**" رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة ٢٠١٦ م

١٢- محمد راضي عطية "**نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS ودوره في الرقابة على المال العام وتفعيل موازنة البرامج والأداء. دراسة تطبيقية**" رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، ٢٠١٧ م

١٣- عبد الرحمن محمد الشبل "**أثر استخدام نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على أداء الموازنة العامة للدولة دراسة ميدانية**" رسالة ماجستير، الأردن – جامعة جرش. ٢٠١٣ م.

١٤- إبراهيم محمد حامد "**أساليب الرقابة على المخزون السلعي وأثرها في أداء الشركات**" رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠١٢ م.

١٥- كوثر عبد الحفيظ نقد الله على "**تطوير نظام مزاد إلكتروني عبر الأنترنت بالتطبيق على شركة السهم الذهبي**" رسالة ماجستير، كلية علوم الحاسب، جامعة النيلين ٢٠١٨ م.

[١٦] – ثامر عبد الجبار عبدالعباس السعيدي "**كتاب التنظيم القانوني للمزاد الإلكتروني: دراسة مقارنة**" المركز العربي للنشر، القاهرة، ٢٠١٨ م، ص٢٢٦.

١٧- أسامة أبو الحسن مجاهد "**كتاب التعاقد عبر الانترنت**" دار الكتب القانونية، مصر، ٢٠٠٥ م، ص ٣٤.

١٨- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الافريقي المصري "**كتاب لسان العرب**" دار صادر، بيروت، لبنان، المجلد ٣، بدون سنة نشر، ص ١٩٩.

١٩- أحمد عبد الحفيظ امجدل "**كتاب مبادئ التسويق الإلكتروني**" جامعة طيبة بالمدينة المنورة، كلية إدارة الاعمال، ٢٠١٤م، ص١٠٤.

٢٠- قانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ للتعاقدات الحكومية، وزارة المالية المصرية، اكتوبر ٢٠١٨ م.

٢١- وزارة الداخلية المصرية، إدارة المرور، موقع لوحتك دوت كوم/ **شروط دخول المزاد**.
(مارس ٢٠٢١)www.lo7tak.com.eg

٢٢- أبو بكر محمود الهوش "**كتاب الحكومة الإلكترونية الواقع والافاق**" مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص٢٤

٢٣- سمية بو مروان "**كتاب الحكومة الإلكترونية ودورها في تحسين أداء الإدارات الحكومية دراسة مقارنة**" مكتبة القانون والاقتصاد، جامعة الامام محمد عبده، الرياض،٢٠١٤ م، ص ١٠.

٢٤- ناصر القحطاني، المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الإدارية، " **كتاب الحكومة الرقمية – دائرة الاهتمام**" الإصدار الثاني، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة ٢٠٢٠م، ص١٢

25- UNITED NATIONS E-GOVERNMENT SURVEY 2020.

٢٦- "**المؤتمر السنوي الحادي عشر للاستراتيجية الفعالة للتخلص من المخزون الراكد وتلافي حدوثه مستقبلا**" القاهرة، نوفمبر ٢٠١٧ م. مصدر سبق ذكره.

٢٧- "**كتاب دليل المفتش**" وزارة المالية المصرية، قطاع الحسابات والمديريات، القاهرة ٢٠٢٠ م، ص ١٤٢.

٢٨- كتاب دوري رقم ٢٩ لسنة ٢٠٢١، وزارة المالية المصرية، قطاع الحسابات والمديريات ٢٠٢١م.

٢٩- "**المؤتمر الثالث للمشروع القومي لرفع كفاءة ادارة المخزون الحكومي**" وزارة المالية، الهيئة العامة للخدمات الحكومية، القاهرة، ديسمبر ٢٠٠٣ م.

٣٠ – "**كتاب دليل ميكنة المالية الحكومية**" وزارة المالية، قطاع الحسابات والمديريات المالية، وحدة الميكنة الإصدار الأول، فبراير ٢٠٢٠م، ص ٥

٣١- الشبكة المالية للحكومة المصرية/التطور التاريخي لمنظومة معلومات الإدارة المالية الحكومية

http://gfmis.mof.gov.eg/GFMIS/BriefHistoryGFMIS (اكتوبر ٢٠٢١)

٣٢- قرار رئيس الوزراء ٢٣٧٤ لسنة ٢٠١٧.

٣٣- موقع الشبكة المالية للحكومة المصرية/عن المنظومة

http://gfmis.mof.gov.eg/GFMIS/AboutGFMIS (اكتوبر ٢٠٢١)

٣٤- لائحة قانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨م للتعاقدات الحكومية، وزارة المالية المصرية.

٣٥- إيراني أكرم كمال "**فاعليات تطبيق أساليب ومداخل الهندسة المالية على القطاع الحكومي المصري بهدف رفع كفاءة الأداء المالي**" بحث دكتوراه، كلية التجارة، جامعة بور سعيد، مجلة البحوث المالية، المجلد ٢٢، يناير ٢٠٢١ م.

٣٦ – كتاب دوري رقم (٢) لسنة ٢٠١٩، الهيئة العامة للخدمات الحكومية، وزارة المالية.

٣٧ – قرار وزير المالية رقم (٤٣٧) لسنة ١٩٩٧ المعدل بقراري وزير المالية رقم (٦٧٩) لسنة ١٩٩٧ وقرار رقم (٥١٦) لسنة ٢٠٠٠.

٣٨- "**كتاب اللائحة المالية للموازنة والحسابات**" وزارة المالية ٢٠٢١م، مادة٤٩٢، ص٢٢٥.

٣٩- "**كتاب الدليل الموحد لإجراءات الرقابة المالية للجهات الإدارية**" وزارة المالية، قطاع الحسابات والمديريات المالية، الإصدار الثاني، ٢٠٢٠م، ص ٣٤١.

٤٠- عز حسن عبد الفتاح "**كتاب مقدمة في الإحصاء الوصفي والإحصاء الاستدلالي باستخدام SPSS**" الناشر خوارزم العلمية، جدة، حي الجامعة (٢٠٠٨م) ص٥٦٠: ٥٦٣.

41-https://www.calculator.net/sample-size-calculator.html \Find Out the Sample Size (April2022)

42 - http://www.raosoft.com/samplesize. html \ simple size calculator (April 2022)

قياس تأثير الوسم "Branding"
على اختيارات المشترين في السوبر ماركت

د. امل صديق عفيفى *

* **د.امل صديق عفيفى :** استاذ ادارة الاعمال المساعد بمعهد طيبة العالى لتكنولوجيا الادارة والمعلومات ، وكيل المعهد لشئون خدمة المجتمع والبيئة ، لها اهتمامات بحثية تتمثل في ادارة الاعمال وبالاخص التسويق – مشاكل تطبيق الخصصة في مصر – التسويق السياسى – تغير انماط الاستهلاك بعد تحرير سعر الصرف
E-mail: amalsafify@tiba.edu.eg

الملخص

تتلخص مشكلة البحث في محاولة الإجابة على ما إذا كان الولاء للعلامة التجارية يؤثر على اختيارات المشتري في السوبرماركت سواء بالنسبة للسلع الميسرة أو سلع التسوق وما إذا كان استقبال جمهور المستهلكين لها يختلف في السلع باختلاف الدخل أو النوع أو السن أو محل الإقامة في الحالتين.

وقد وجدت الباحثة أنه بصفة عامة تعتبر العلامات التجارية من أكثر العوامل المؤثرة على اختيارات المستهلك لمنتج معين دون الآخر، فبالمقارنة بين العوامل المختلفة المؤثرة على اتجاهات المستهلك، وجدت أنها في كثير من الأحيان تفوق العوامل الأخرى كالدعاية والأسعار وحتى النوعية.

أما بالنسبة لمدى تذكر المستهلكين لإعلانات العلامات التجارية للسلع الميسرة فقد وجدت الباحثة أن هناك تباينا باختلاف الدخل ومكان السكن بينما لا يوجد اختلاف بسبب السن ولا النوع، وهو ما يعكس الحاجة لتوجيه الحملات الإعلانية بشكل أكبر لفئات الدخل المختلفة وأماكن السكن المتنوعة خاصة أن جميع الفئات تستخدم هذه السلع حتى ولو بدا في الظاهر أنها لا تهتم بها أو تستخدمها.

وبالرغم من ثبوت عدم وجود اختلافات في استقبال الجمهور للعلامات التجارية بسبب النوع أو السن في حالة سلع التسوق والتي اتخذت الباحثة الأجهزة المنزلية المنزلية كنموذج لها، فإن من الواضح أن هناك تفضيلات لماركات معينة ناتجة عن اختلاف الدخل والسكن، وهو ما يعكس ضرورة توجيه حملات إعلانية تعريفية بالعلامة التجارية المرغوب في تسويقها بشكل يتناسب مع فئات الدخل المختلفة ومناطق السكن المتنوعة.

Abstract

The researcher found that, in general, brands are considered one of the most influential factors on consumer choices for a particular product. Comparing the different factors affecting consumer trends, she found that they often outweigh other factors such as advertising, prices and even quality.

As for the extent to which consumers remember the advertisements of brands of everyday goods, the researcher found that there is a discrepancy with different income and place of residence, while there is no difference due to age or gender, which reflects the need to direct advertising

campaigns more for different income groups and diverse places of residence.

Although it has been proven that there are no differences in the public's reception of brands due to gender or age in the case of shopping goods, for which the researcher has taken household appliances as a model, it is clear that there are preferences for certain brands resulting from the differences in income and housing. This reflects the need to direct advertising campaigns with the brand, in a manner commensurate with different income groups and diverse residential areas.

١/١ مقدمة

رجال التسويق في سعى دائم إلى تطوير وتفعيل وسائل متعددة للتأثير على المشترين لتفضيل العلامة الخاصة بهم في الأسواق وهنا أختص بالذكر السوبر ماركت حيث لا يوجد رجل بيع يمكن توظيفه لهذا الغرض - وهذا السعي منطقي ويمكن أن يحدث فوارق ملموسة بين العلامات المتنافسة وأيضا العبوات المتنافسة ولذا فقد اختارت الباحثة دراسة سلعة موحدة لها نفس السمات والخصائص لقياس مدى تأثير العناصر الأخرى على الصورة الذهنية للعميل وهي زجاجات مياه الشرب المعبأة، فمما لا شك فيه أن العبوات والماركات مهما اختلفت أحجامها وأشكالها وطرق تسويقها فليس هناك فروق كبيرة أو مؤثرة بين خصائص المنتجات نفسها فكلها في النهاية مياه صافية بنسب معادن وملوحة لابد أن توافق عليها وزارة الصحة، ثم تمت مقارنتها بسلعة تسوق، تم اختيار الأجهزة المنزلية الكهربائية كنموذج لها، لمعرفة مدى تأثير الصورة الذهنية لدى العميل على قرار الشراء-

وكان أول ما واجهته الباحثة عدم وجود لفظ في اللغة العربية يقابل كلمة "branding" ، فكلمة Brand هي العلامة التجارية أو الماركة وربما تدل على الصنف، ولكن فعل إضفاء صورة ذهنية على منتج أو خدمة، فليس له مقابل في اللغة العربية، واختارت الباحثة استخدام لفظ "تعليم" المشتق من لفظ "علامة" في أول الأمر، ولكنها وجدت أنه يثير اللبس مع كلمة تعليم بمعنى "education" فلجأت لاستخدام كلمة "تمييز" ولكن مع إعادة التفكير وجدت أن كلمة التمييز تعني "differentiation" ، وهو أحد جوانب عملية ال" branding " ولا يضفي المعنى الشامل للكلمة، ولذا فقد استقرت الباحثة على استخدام لفظ "وسم" ليشمل منح المنتج أو الخدمة اسما بالإضافة للتأكيد على سماتهما المميزة التي تفرقهما عن سواهما- وكلمة وسم في المعجم العربي معناها

"جعل له علامة يُعرف بها"، ولذا فقد وجدت الباحثة أنه أنسب الألفاظ للدلالة على صناعة العلامة التجارية -

١/٢ – مشكلة البحث

يمكن تحديد مشكلة البحث في محاولة الإجابة على التساؤلات التالية:

١) هل يؤثر الولاء للعلامة التجارية على اختيارات المشتري في السوبرماركت بالنسبة للسلع الميسرة ؟
٢) هل يختلف الأمر بالنسبة لسلع التسوق؟
٣) في حالة وجود تأثير ما مدى هذا التأثير؟ وما مجالاته؟
٤) ما مدى تأثير الولاء للعلامة مقارنا بتأثير المنافسة السعرية بالنسبة للسلع الميسرة وبالنسبة لسلع التسوق ؟
٥) كيف يستفيد المسؤول التسويقي من هذه النتائج في تصميم استراتيجيته التسويقية؟

١/٣ أهداف الدراسة

يهدف هذا البحث إلى:

١- التعرف على الإطار الفكري والنظري لعملية إنشاء وتطوير العلامات التجارية أو ما يمكننا أن نطلق عليه الوسم.
٢- قياس تأثير العلامات التجارية على اختيارات الشراء لدى جمهور المستهلكين في السوبر ماركت.
٣- استكشاف الفروق بين تفضيلات المستهلكين بالنسبة للعلامات التجارية في السلع الميسرة وسلع التسوق.
٤- التعرف على درجة ارتباط إقبال الفئات المختلفة من المستهلكين على المنتج في ظل تغير العلامة التجارية في السلع الميسرة وسلع التسوق.
٥- التوصل إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات لتحسين فن إنشاء وتطوير العلامات التجارية للسلع الميسرة وسلع التسوق.

١/٤ أهمية الدراسة

١- تستمد الدراسة الحالية أهميتها من خلال تناولها لمتغيرات مهمة وحيوية، مرتبطة بإنشاء وتطوير العلامات التجارية، والتي أصبحت ضرورة ملحة في ظل سوق عالية المنافسة.

٢- تبرز الدراسة إيجابيات تبني الأساليب العلمية في إنشاء وتطوير العلامات التجارية كركن أساسي من استراتيجية التسويق، بوصفه السبيل الذي يعزز مكانة الشركات وسمعتها في المجتمع ويسهم في زيادة مبيعاتها ونجاحها.

٣- تتوقع الباحثة توفير معلومات للشركات ومراكز الصناعة عن حسن استقبال المستهلك لجهودهم التسويقية في سبيل المساعدة في تحسين الأداء التسويقي.

١/٥ منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته لطبيعة الدراسة وأهدافها، وقد أمكن من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة وتحليل بياناتها وبيان العلاقات بين مكوناتها، والآراء التي تطرح حولها والعمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها. وقد قامت الباحثة بدراسة مكتبية لتحديد إطار ومشكلة الدراسة ثم قامت بتصميم قائمة استبيان وتوزيعها عشوائيا في عشرين متجر سوبر ماركت في أوقات متباينة في أيام مختلفة، داخل القاهرة الكبرى وخارجها لضمان تنوعها، بهدف جمع البيانات حول العلامات التجارية للسلع الميسرة وسلع التسوق، ومن ثم تحليلها إحصائيا للتوصل إلى مدى التشابه والتباين بين استقبال المستهلك في الحالتين، بالإضافة للمقارنة بين الفئات المختلفة للمستهلكين.

١/ ٦ فروض البحث

تختبر هذه الدراسة مدى صحة الفروض التالية:

١- العلامات التجارية للسلع الميسرة تؤثر على قرارات الشراء للفئات المختلفة للمستهلكين.

٢- العلامات التجارية لسلع التسوق تؤثر في قرارات الشراء للفئات المختلفة للمستهلكين.

٣- تؤثر العلامة التجارية على الصورة الذهنية للمنتجات الميسرة وسلع التسوق.

٤- العلامات التجارية في مقدمة المؤثرات على قرار العميل بالشراء في السوبرماركت سواء في السلع الميسرة أو سلع التسوق.

٥- يختلف استقبال جمهور المستهلكين للعلامات التجارية في السلع الميسرة عنه في سلع التسوق.

٦- لا يختلف استقبال جمهور المستهلكين للعلامات التجارية للسلع الميسرة وسلع التسوق باختلاف الدخل.

٧- لا يختلف استقبال جمهور المستهلكين للعلامات التجارية للسلع الميسرة وسلع التسوق بسبب اختلاف النوع

٨- لا يختلف استقبال جمهور المستهلكين للعلامات التجارية للسلع الميسرة وسلع التسوق بسبب اختلاف السن

٩- لا يختلف استقبال جمهور المستهلكين للعلامات التجارية للسلع الميسرة وسلع التسوق بسبب اختلاف محل الإقامة (القاهرة أو خارجها).

٢ – البحث المكتبي

١/٢ فن إنشاء العلامة التجارية "الوسم"

فن إنشاء العلامة التجارية بكل ما يتبعها من شكل ولون وكلام ملحق هو عملية متكاملة يمكن أن نطلق عليها "الوسم"، وأبسط تعريف "للوسم" عملية تشكيل صورة للمنتج في عقل المتلقي وبلغة أخرى عملية خلق صورة ذهنية في ذهن العميل عن طريق عناصر العلامة التجارية والتصميم وتحديد رسالة الشركة بشكل متكامل يعكس رؤية معينة، فعملية الوسم الفعالة تسمح للشركة بتمييز نفسها عن المنافسين وبناء جمهور مخلص لها (Kotler, 1980).

ويتضمن نشاط الوسم تصميم وإنشاء العلامة التجارية، وتحديد مهمة الشركة واختيار كيفية تمييزها فالعلامة التجارية هي شخصية الشركة وصورتها التعريفية مما يستوجب إنشاؤها وتطويرها بالتنسيق مع باقي أقسام الشركة من انتاج وتسويق وتوزيع بشكل يرضي العملاء الحالين لو وجدوا ويجذب أكبر عدد من العملاء المرتقبين في ذات الوقت.

وقد عرف بيتر دويل العلامة التجارية في أحد أبحاثه المنشورة في مجلة إدارة التسويق الدولية بأنها "اسم أو رمز أو تصميم أو الاثنين أو أكثر مجتمعين للتعريف بمنظمة معينة لها ميزة نسبية واضحة عن باقي الكيانات" (Rooney, 1995). ولخص ذلك التعريف الكاتب كليري في أن الماركة هي صورة الشركة (Company image) التي تعكس قيمتها في ذهن العميل. (Cleary, 1981) أما دهب ففد عرف العلامة التجارية على أنها "**الاسم أو المصطلح أو الرمز أو التصميم أو خليط مما سبق، يهدف إلى تعريف السلع والخدمات لأحد البائعين أو مجموعة من البائعين لتمييزها عن سلع وخدمات المنافسين**" **(دهب، ٢٠١٨).**

والعلامة التجارية لابد أن تعكس الكفاءات والمميزات للمنتج وبالتالي للمنشأة وتؤكد على الكيفية التي بها يراها المستهلك، فالصورة الذهنية التي تبعثها العلامة التجارية هي التي تحدد الانطباع العام الذي سينقله المستهلك للآخرين لوصف المنتج وبالتالي المنشأة، فالعلامة

التجارية وحدها هي المسؤولة عن بناء الثقة بين المنشأة والمستهلك والتي تبلورها مصداقية الشركة في تقديم ما تعد المستهلك به- (دهب، ٢٠١٨)

وهناك فرق بين الاسم التجاري للمنتج والعلامة التجارية، فالاسم التجاري هو مجرد اسم المنتج في السجلات ويشير إلى كينونة المنتج، أما العلامة التجارية فهي الأشمل والأكمل فهي رمز يحمل في طياته استراتيجية الشركة التسويقية والشعار (slogan) الذي يلخص الرسالة التي يرغب المسوق في نقلها للمستهلك (Jung, 1964)، فالعلامة التجارية ليست اللافتة أو الملصق الذي نراه على المنتج فقط وإنما تحوي جزءاً غير مادي وهو سمعة الشركة وشخصية المنتج وأسباب تميزه عن منافسيه (Mercer, 2010) والتي تعبر عنها الشركة في شكل عبارة أدبية أو شعار (slogan) تعكس جوهر نشاط الشركة ورؤيتها المستقبلية-

٢/٢ كيف بدأت فكرة العلامات التجارية تاريخياً

ترجع فكرة الوسم بعلامات تاريخيا إلى العصور القديمة، فعبر السنوات تكرر استخدام العلامات للتعريف والتمييز فمثلا استخدم فرسان العصور الوسطى دروع تحمل علامات تدل على إماراتهم، كما اتخذ الأمويين اللون الأبيض والعباسيون شارة اللون الأسود رمزا لهم وتبعهم الصليبيون الذين رسموا الصليب على ملابسهم كشارة لحركتهم، وفي بون العصر الحديث استخدم هتلر علامة الصليب الملتوي وأرفقها بالحروف الأولى لاسم حزبه الألماني (حزب العمال القومي الاشتراكي) ، لتصبح الرمز الأكثر شهرة عبر التاريخ NAZI-

أما عن استخدام العلامات في السلع التجارية فقد بدأ منذ عصور مصر القديمة حيث حرص المصريون القدماء على وسم ماشيتهم منذ أكثر من أربعة آلاف سنة، كما أنهم كانوا يستخدمون الأختام المميزة على الأحجار المستخدمة في بناء المعابد والأهرامات للتعريف بمن قام بالبناء ومصدر الأحجار، ولازالت هذه الأختام واضحة ومقروءة (Holland, 2017)، أما في أوروبا فظهر ذلك جليا في العصور الوسطى حيث بدأ أصحاب المزارع يوسمون ماشيتهم باستخدام ختم خشبي في أول الأمر ثم بالحديد الساخن بعدها، بأختام تحمل حرف أو علامة لتعريف قطعانهم وحاول كل مربي إضفاء صفات على قطعانه سواء باللحم الوافر أو الصوف الأفضل وهكذا، ويظهر في الشكل(١) (Cantor, 2019) ،وفي المقابل اشتهر الخزف الصيني من أسرة تانج في العصر العباسي أما في العصر الفاطمي في فترة الخليفة الحاكم بأمر الله فقد زينت أعمال الخزف ذي البريق

المعدني، أختام مسلم بن الدهان ومن بعدها ختم سعد في أواخر القرن الحادي عشر وأوائل القرن الثاني عشر (عرفة، ٢٠٢٠)

الشكل ١: نماذج لحروف وعلامات لتعريف الماشية في أوروبا في أوائل القرن الثامن عشر

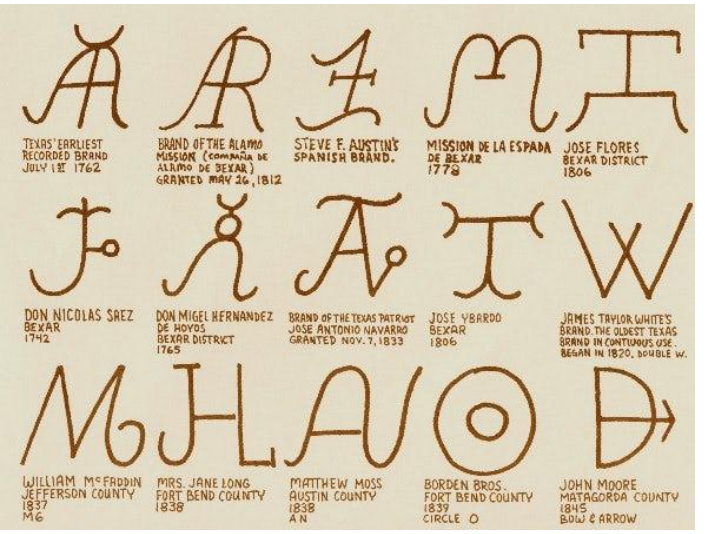

مع التوسع الكبير في كميات الإنتاج بعد الثورة الصناعية بدأت تظهر أهمية استخدام العلامات التجارية بشكل جلي فاصبح كل منتج يسعى لتعريف منتجه ومحاولة تمييزه، وساعد ظهور الصحف والمجلات وازدهارها إمكانية الترويج في المطبوعات- وكانت من أوائل الشركات التي بدأت حملة شاملة لتسويق منتجها بعلامة تجارية مميزة، وجملة تعريفية ولون معين شركة كوكا وكولا في امريكا والتي نشأت سنة ١٨٧٣، وتلتها عدة شركات منها فورد (١٩٠٣) وشانل (١٩٠٦) وليجو (١٩٣٢) (Cantor 2019) -

وفيما يلي إعلانين لشركة كوكاكولا للمشروبات الغازية ولشركة فورد للسيارت ونلاحظ في إعلان شركة كوكا كولا اسم الماركة والتأكيد على مزايا المنتج كالمذاق اللذيذ والانتعاش والحصول على مشروب بارد يطفيء الظمأ، بالإضافة للجملة التعريفية "مشروب لذيذ لآخر قطرة" أما في إعلان شركة سيارات فورد فنلاحظ شكل البلورة السحرية التي تتنبأ بشكل السيارة الجديدة وهو يذكرنا بجميع مزايا السيارة من قوة موتور وسرعة وانسيابية وألوان مميزة للصالون الداخلي-

شكل ٢: نموذج لواحد من أوائل الإعلانات لشركة كوكا كولا سنة ١٩٢٠ (Cantor, 2019)

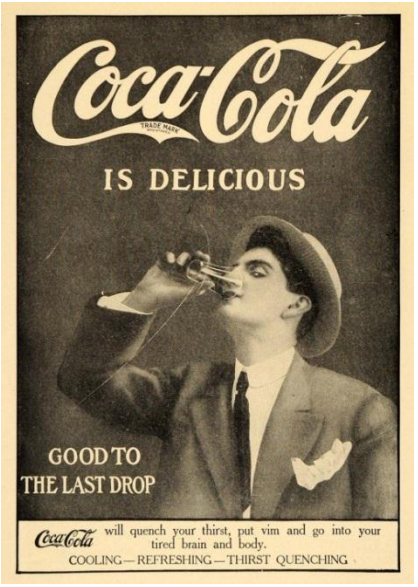

شكل ٣: إعلان شركة فورد سنة ١٩٤٦ (Aldenjewell, 2014)

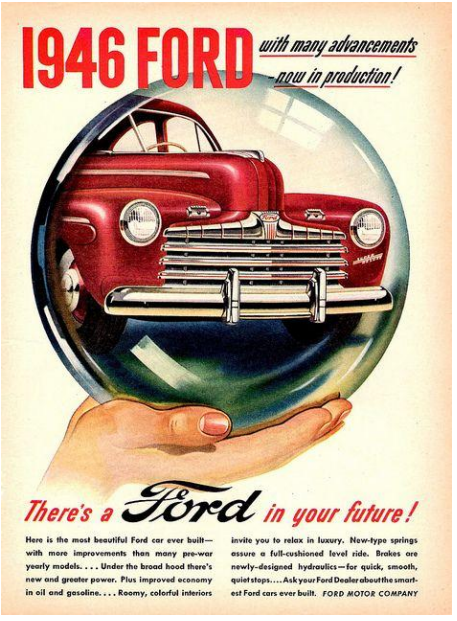

٣/٢ استراتيجيات اختيار العلامات التجارية

هناك عدة استراتيجيات تتبعها الشركات في عملية الوسم أهمها على الإطلاق بناء الصورة الذهنية للمنتج، وتسعى المؤسسة في هذه الحالة لأن تعرف العميل على سلعتها من خلال اسم الماركة المرتبط بشارة معينة (logo) ولون و طريقة تعبئة محددة وشكل عبوة مميز وربطها بصفات في منتجاتها، فمثلا شركة مرسيدس تعتمد على اسمها وعلامتها الفضية المميزة، ودوما تؤكد على مميزات منتجها من متانة وثبات وأناقة فتخلق صورة ذهنية لمنتجاتها تخاطب بها فئاتها المستهدفة، فمثلا تخاطب بسياراتها الأكبر رجال الأعمال وكبار السن، على الصعيد الآخر تخاطب شركة فيراري سن أقل فتحرص على تمييز سياراتها بشارة الحصان الجامح الذي يعكس الحركة والقوة وتؤكد في حملاتها الإعلانية على سرعة وحداثة وانسيابية شكل سياراتها وألوانها المميزة وتتعمد تسويق سيارتها في سباقات السرعة الدولية التي تهم الشباب.

وقد يكون للشركة أكثر من منتج فمثل شركة آبل لديها عدة منتجات متباينة، لكل منها خصائص ومميزات مختلفة وبالتالي فيحتاج إلى استراتيجية تسويقية خاصة، فنجد لدى الشركة منتجات (Ipad) و(Mac) كمبيوتر و(Iphone) ولكل منها لون ولوجو وأسلوب تسويق مختلف.

وفي بعض الأحيان تتخذ الشركة أسلوب تسويقي متكامل يمتد من اسم الماركة لكل ما يرتبط بها من أسلوب حياة ونجد ذلك في منتجات البروتينات الحيوية الموجهة للرياضيين مثل Pro protein ، والتي تسوق أسلوب حياة صحي مع بروتينياتها.

وقد تستغل بعض الشركات بماركاتها المعروفة وتقوم بعمل ماركة امتداد لها وتسوقها بشكل مستقل وهذا ما فعله مصمم الأزياء "Armani" عندما أنشأ ماركة شبابية جديدة اطلق عليها "Armani Exchange".

ومن أشكال العلامات التجارية أيضا العلامة التجارية الخاصة بأماكن التوزيع مثل السوبر ماركت، فنجد هذه المتاجر تعرض على المنتجين استخدام العلامة التجارية للمتجر لتسويق منتج معين ليتمكن من منافسة الشركات الكبيرة في المجال، فنجد منظفات وسلع غذائية مثلا باسم كارفور، أو هايبر وان ويقومون بتسويقها تحت مظلتهم.

ويميز الكاتب ريتشارد ليفينثال بين سبعة أنواع من المسوقين بالاستناد إلى استراتيجية تسويق العلامة التجارية التي يتبعونها فهناك المعلن الضخم الذي يقوم بحملات إعلانية مكثفة (massive advertiser) على سلعته أو الخدمة التي يقدمها، والمسوق المحرض (inducer

the) الذي يحفز العملاء على اتخاذ قرار الشراء، والمسوق المخلص (the loyalist) الذي يسعى وراء إخلاص العميل لمنتجه، والمسوق المفرق (the differentiator) الذي يستطيع إبراز الفرق بين منتجه والآخرين، والمسوق الصريح (candid) الذي يتبع أسلوب أكثر صراحة والمسوق الكريم (beneficient) وأخيرا المسوق الذي يفرق بين المنافع (benefit separator) ولكل منهم استراتيجية لتسويق السلعة أو الخدمة طبقا لهدف الشركة ورؤيتها لمستقبل العلامة التجارية- (Leventhal, 1996)

٤/٢ أنواع العلامات التجارية

هناك عدة أنواع من العلامات التجارية (Giles, 2020) على رأسها العلامات التجارية الشخصية وهي تلك العلامات التي تستخدم للتعريف بشخصية أو أعمال شخص معين وتستخدم في حالات مثل الشخصيات السياسية أو الرياضية أو الفنية، وأحيانا في مجالات متخصصة كالهندسة أو المحاماة أو الطب، فنجد شركة صبور مثلا، القائمة على القدرات الهندسية لشخص مؤسسها ترتبط في الأذهان بمستوى كفاءة وإنجاز معين مرتبطة بمؤسسها، ونجد مثلا الناس يطلقون على لوحات الفنان جورج بهجوري كلمة "بهجوري" فيقولون " اقتنيت بهجوري" وكأنها علامة تجارية لها دلالة وشكل في ذهن المتلقي-

ومن أهم أنواع العلامات التجارية وأوسعها انتشارا تلك المرتبطة بالمنتجات، فعلى سبيل المثال نجد ماركة عصير فواكه بيتي تختلف في الشكل عن ماركة عصير لامار أو جهينة بالرغم من أن المنتج في أشكاله وأنواعه متشابه إلى حد كبير-

العلامات التجارية للمؤسسات أيضا ترتبط في أذهان العملاء بنوعية منتجات وخدمات تلك الشركات، فشركة مثل توشيبا العربي للأجهزة المنزلية ترتبط بنوعية منتجات ومستوى جودة محدد، كذلك شركة مثل شركة بالم هيلز للتطوير العقاري فترتبط بنوعية أبنية ومستوى تشطيب معين في أذهان العملاء-

ويجب هنا أن نشير أن هناك فرقا بين العلامة التجارية التي تمثل علامة الصنع وهي تدل على الشركة المصنعة وجهة المنشأ والعلامة التجارية التي تدل على الجهة التجارية التي تتعامل في المنتج ، فأحيانا يحمل المنتج علامة الصنع وتضيف إليه جهة التداول علامة تجارية تدل على جهة التداول أو المتاجرة به كما هو الحال في سائر التوكيلات التجارية، فمثلا شركة أوتوغبور تضيف علامتها التجارية إلى المنتج بصرف النظر عن جهة صنع الأتوبيس العام (عبود، ٢٠٢٠)-

أما العلامات التجارية المرتبطة بالخدمات فنجد أنها تعكس صورة معينة لمستوى الخدمة المقدم أو سرعة تقديمه أو تنوعها ونجد ذلك واضحا ، في مجمعات الخدمات الطبية التي تقدم الخدمات الطبية بمستوى كفاءة معين بدون إبراز اسم الطبيب المعالج أو في سلاسل المطاعم الشهيرة مثل ماكدونالدز والذي ترتبط علاماته التجارية بسرعة تقديم الوجبات وزهد سعرها-

ومن أنواع الماركات التجارية أيضا العلامات المشتركة بين الشركات في حالة اندماج شركتين أو أكثر في كيان واحد ومنها على سبيل المثال شركة عز الدخيلة للحديد والصلب والتي اندمجت فيها الشركتين وأصبح المنتج الجديد يحمل الاسمين معا ويعكس في الأذهان المتانة والصلابة-

والماركات التجارية أيضا تشمل الماركة المستخدمة عبر الإنترنت سواء على وسائل التواصل الاجتماعي أو المواقع المختلفة، فهناك بعض الماركات والعلامات التي لا تظهر إلا على الإنترنت في العالم الافتراضي، وليس لها وجود في العالم الحقيقي- ومن الأمثلة على ذلك علامة F التي المميزة باللون الأزرق والتي تشير إلى فيس بوك وكافة العلامات المرتبطة بكيانات وجودها الأساسي في عبر شبكات الإنترنت(عبود ، ٢٠٢٠)، وقد تظهر العلامات التجارية لشركات طبيعية أيضا على شبكات الإنترنت وخاصة بعد أن أصبح تسويق المنتجات والشركات عبر هذه الوسائل جزء لا يتجزأ من جهود التسويق لأي مسوق ناجح-

ومن العلامات التجارية المستحدثة العلامة التجارية لحدث معين مثل مهرجان سينمائي أو حدث رياضي ككأس العالم أو بطولة بعينها، وهنا تكون العلامة التجارية مرتبطة بحدث معين له موعد محدد وغالبا ما يعقد بشكل دوري، بشرط أن يكون هذا الحدث قادرا على جذب جمهور له ولاء يتابعه، وتحاول الشركات في هذه الحالة ربط اسمها بذلك الحدث من أجل الدعاية والإعلان فتعرض رعاية الحدث بمقابل مادي كي تستغل جماهيرية الحدث في الترويج لشركتها-

وقد يختار المنتج في بعض الأحيان عدم استخدام أي ماركة، والتركيز على البيع للمستهلك منتج أفضل بسعر أرخص ونجد ذلك في المحلات التي تبيع العطارة أو الروائح المركبة وفي أوربا تستطيع أن تشتري منتجات معبأة بماركة "اللاماركة" في قطاعات الأغذية والماكياج ويركز المنتجون في هذه الحالة على عبوات بسيطة ألوانها محايدة تصف المنتج بدقة بلا بهرجة في المظهر للعبوة-

٥/٢ خطوات إنشاء العلامة التجارية ومراحل تطويرها

تبدأ خطوات إنشاء العلامة التجارية (Giles, 2020) بتحديد شخصية المنتج أو الخدمة التي تنوي تقديمها ويكون ذلك بالرد على عدة أسئلة تحدد اتجاه الشركة وكينونتها ومنها على سبيل المثال ما هي مهمة الشركة وما هي القيم التي تمثلها؟ كيف استطيع أن ألخص عمل شركتي في كلمات قليلة؟ بم أريد أن يعرفني الناس؟ ما الفرق الذي سأصنعه في مجالي؟

الخطوة التالية هي تحديد أهداف عملية التسويق فما إذا كانت زيادة المبيعات أو زيادة الفاعل مع العملاء أو زيادة الشراء عبر الإنترنت- ويلي ذلك تحديد الجمهور المستهدف من المنتج وبالتالي العلامة التجارية، فمما لا شك فيه إنشاء علامة تجارية تخص الشباب مثلا يختلف كليا عن إنشاء أخرى تخاطب كبار السن- بعد ذلك لابد من معرفة أساليب الشركات المنافسة ودراسة نوعية حملاتهم التسويقية وأشكال علاماتهم التجارية-

بعد مرحلة التحضير السابقة تبدأ عملية تصميم العلامة التجارية نفسها وهنا لابد أن يراعي المصمم استخدام الوسائل البصرية المناسبة التي تضمن له جذب العميل، ويكون ذلك باستخدام شكل جذاب وألوان ملفتة ومتناسبة مع المنتج أو الخدمة المراد تسويقها، كما لابد وأن يحرص المسوق على إظهار منتجه بشكل يحل مشكلة العميل أو يحقق أهدافه فمثلا قد تختار مدرسة اسم النجاح كعلامة تجارية لها أو اسم العلوم والتكنولوجيا لمؤسسة جامعية-

وعملية الوسم لا تنتهي بإنشاء العلامة التجارية وتسويقها وإنما تستمر لضمان نجاحها وانتشارها، فقد أصبح من المهم في زمن الاتصالات الاهتمام باستمرارية التواصل مع العملاء عبر المنصات الاجتماعية والمواقع، فتحرص معظم العلامات التجارية الناجحة ومن وراءها شركاتها على استمرارية التواصل مع العملاء ومعرفة آرائهم ومشاكلهم سواء باستبيانات أو تقييمات لخلق صلة مع العملاء ومعالجة أي تقصير قبل تفاقمه-

ويلخص الكاتب Caitlin McElwain خطوات الوسم في أربعة خطوات رئيسية تساعد المسوق على إنجاح علامته التجارية وتكلل جهوده التسويقية بالنجاح (Elwain, 2018):

أولا: لابد أن تقرر كيف ترغب في أن يراك المستهلك بما تعده، بلغة أخرى كيف تريده أن يصف تجربته معك-

ثانيا: لابد أن تنظم منظومة العمل كلها على أساس ذلك الوعد-

ثالثا: لابد من توصيل الرسالة للعميل المستهدف-

رابعا: الاحتفاظ بمعاييرك في ظل جميع الظروف-

أما الكاتب، Lee Frederiksen فقد حدد مراحل تطوير العلامات التجارية في ثلاثة خطوات أولها تحديد صورة ذهنية للمنتج تتلاءم معه وتتواءم مع أهداف الشركة، ثم استكشاف الأدوات الملائمة للترويج لتلك الصورة مثل اللوجو والجملة التعريفية، وأخيرا تقوية العلامة التجارية وتعضيدها- وللوصول لذلك الهدف يحدد الكاتب عشر خطوات تستطيع الشركة من خلالها المحافظة على صورتها الذهنية لدى العميل وتقويتها باستمرار- والخطوة الأولى هي اختيار الاستراتيجية المناسبة لشركتك والمتوائمة مع أهدافها، ثم اختيار عميلك المستهدف وتحديد خصائصه واحتياجاته ورغباته، ثم اختيار موقعك في السوق (positioning) وكيف تريد أن يراك المستهلك، والخطوة التالية هي اختيار الرسالة التي ترغب في توصيلها لكل فئة من عملائك، وهنا يبدأ اختيار العلامة التجارية لتتناسب مع رؤية الشركة ومن ثم اختيار الجملة الترويجية المكملة لها، وبعدها اختيار المحتوى التسويقي الذي يعضد صورة العلامة التجارية وترغب الشركة في ترويجه سواء بالوسائل التقليدية أو الإلكترونية، وبعدها يتم إنشاء موقع الشركة الإلكتروني للإعلان عن أهداف الشركة ورؤيتها ومنتجاتها، ويستكمل ذلك باختيار أدوات الدعاية المناسبة كالفيديوهات والإعلانات الثابتة، ثم وسائل الترويج المناسبة عبر الإنترنت كالانستجرام وغيره، وأخيرا متابعة ما تم تطبيقه بالفعل فكم من خطة تسويقية تم تخطيطها ولم يستكمل تطبيقها أو تم تطبيقها لفترة وجيزة ثم لم تكن هناك متابعة، وتتيح الوسائل الإلكترونية وسائل تقييم كعدد زائري الموقع ونسب مشاهدة الفيديوهات ولابد من المقارنة المستمرة بين الخطط والتنفيذ الفعلي للتأكد من أن الفئات المستهدفة قد تمت مخاطبتها-

٣/٢ أهمية العلامة التجارية وقيمتها المادية

العلامة التجارية هي اسم شهادة الميلاد للمنتج ولذا فهي تعتبر المحدد لكينونته وهويته فهي توفر له الحماية والتميز عن المنتجات المماثلة وكلما بذل المنتج جهد أكبر لتطوير منتجه كانت المرآة التي تعكس هذا الجهد بازدياد قوتها وشهرتها وانعكاس ذلك على زيادة المبيعات فالعلامة التجارية تمثل واجهة المشروع التي تبلور جهود جميع فرق العمل وكل أقسام الشركة أو المصنع بترسيخ مكانة الكيان المميزة في أذهان المستهلكين وهي التي تبني الولاء وتسهل عملية المتابعة للمنتج في السوق والتعرف على أي مشكلة إن وجدت

تفيد العلامة التجارية أيضا في نشر المعلومات عن المنشأة ذاتها إذ ترتبط العلامة التجارية بالمنشأة سواء أكانت مصنع أو شركة وتسمح بالإبداع والتنوع في التعبير عن نشاط المنشأة برسم صورة ذهنية للمشروع فلكل شركة مطلق الحرية في اختيار العلامة التجارية وما يرتبط معها من جمل أو رموز فمثلا يمكنها اختيار الحروف الأولى من اسمها أو صورة أو رمز معين أو لون أو حتى فيلم لعدة ثواني، فكل منشأة تتفنن في تمييز علامتها في محاولة لحفر مكان معين في ذهن المتلقي-

ونظام العلامات التجارية ينظم التسوق بحيث لا يكرر المنتج ويسهل عملية التسويق على الصانع كما يساعد المستهلك على تحديد مواصفات ومصدر المنتج بغير خلط بين السلع وتكمن أهمية ذلك في غلق الطريق على مروجي السلع الرديئة أو المقلدة وإفشال ممارسي المنافسة غير القانونية (Hexa,2019) **كما تفيد العلامة التجاري**

وللعلامة التجارية حقوق ملكية مثلها مثل الحقوق الفكرية لأي منتج، وتخضع عملية تسجيلها لقوانين تختلف من بلد لآخر، فالعلامة التجارية هي وجه الكيان الذي تمثله، والتي تضمن ألا يختلط بكيان آخر، وبالتالي فتسجيلها هو حماية لواجهة الشركة-

ومع الوقت تكتسب العلامة التجارية قيمة مادية ويمكن التعامل معها على أنها أحد أصول الشركة، فيمكن بيعها أو تأجيرها أو التنازل عنها، ومع ازدياد نجاح الشركة تزداد قيمة العلامة التجارية المادية حتى أنها قد تفوق القيمة المادية لأصول الشركة نفسها، وهناك أمثلة كثيرة على ذلك فقد اشترت شركة أمازون مثلا العلامة التجارية لشركة souq.com بملايين الدولارات مع أنها في نفس المجال وتعتمد على تطبيق إلكتروني مماثل، فلم يكن البند الأغلى في الصفقة المباني ولا الأثاث ولا التطبيق الإلكتروني ولا ما وراءه من تكنولوجيا وإنما العلامة التجارية التي نجح أصحاب التطبيق في نشرها وترسيخها في ذهن كل مستخدم شبكة الإنترنت العربي -

٤/٢ اختلاف الوسم في السلع الميسرة عن سلع التسوق ومن ثم السلع الخاصة

تختلف تفاصيل ومراحل عملية الوسم باختلاف طبيعة السلعة من سلعة التسوق إلى سلعة ميسرة إلى سلعة خاصة، فالسلعة الميسرة عادة تكون سلعة ضرورية سعرها قليل، يفضل المستهلك شراءها من أقرب مكان وبلا تفكير طويل أما سلع التسوق فتستوجب على راغبها دراسة البدائل المختلفة والبحث في عدة أماكن وفحص عدة أشكال وأنماط قبل الاستقرار عليها وهو ما يستلزم

المزيد من الجهد على المسوق كي ينجح في جذب اهتمام المستهلك وتفضيله لمنتجه في النهاية، خاصة أنها عادة تكون أعلى سعرا، ولا يتكرر شراؤها كثيرا، وكذا السلعة الخاصة الموجهة لفئة معينة من المستهلكين فهي تتطلب عناية المسوق بإبراز مزاياها الخاصة التي تميزها بشكل كبير عن المنتجات المثيلة-

ويفرق الكاتب ريتشارد هولتون بين السلع الميسرة وسلع التسوق بالأرباح المكتسبة ففي حلة السلع الميسرة تكون هذه النسبة ضئيلة أما في حالة سلع التسوق فتكون النسبة كبيرة وهو ما يحفز المستهلك على بذل جهد أكبر ليجد السلعة المناسبة أما السلع الخاصة فتتراوح بين الفريقين ولكنها تختلف عنهما في الكمية المعروضة والمطلوبة في السوق، إذ عادة تكون محدودة جدا وموجهة لمستهلك بعينه (Holton, 1958)

وبالرغم من أهمية هذه الفروق بين أنواع المنتجات إلا أن الباحثة لم تجد دراسات ميدانية وفيرة حول انعكاس ذلك على سياسات الوسم في المراجع والبحوث النظرية والميدانية مما دفعها إلى إجراء الدراسة الحالية لعلها تسد هذا النقص في العلم التسويقي- وهو ما دفع الباحثة لصياغة مشكلة البحث ودراسة هذا المجال-

٥/٢ تأثير العوامل المختلفة على تفضيلات المستهلك للعلامة التجارية في حالتي السلع الميسرة وسلع التسوق

من الدراسات التي عمدت لمعرفة الفروق بين اتجاهات المستهلك نحو العلامات التجارية في حالة السلع الميسرة مقارنة بسلع التسوق دراسة Mackenzie, Lutz& Belch (1986) والتي أجراها الباحثان على السيارات كنموذج لسلع التسوق حيث أثبتت الدراسة وجود ارتباط بين اتجاه العميل نحو الإعلان واتجاهه نحو العلامة التجارية المعلن عنها، وأن هذا الاتجاه أكثر قوة في حالة ما إذا انصب اهتمام المستهلك على الإعلان نفسه، وقد اتفق مع هذا الاتجاه Mittal,B.& Lee, M.S. (1989). الذي أكد أن متغيرات الإعلان من ألوان وأشكال وفي بعض الأحيان موسيقى وصور ثابتة أو متحركة أو وجودة الورق في حالة الإعلانات المطبوعة في الغالب تؤثر إيجابياً على قوة ارتباط اتجاه المستهلك نحو العلامة التجارية والمنتج نفسه-

وعلى النقيض من ذلك رأى بعض الباحثين أن هذا الارتباط قد يقل في حالة سلع التسوق عنه في حالة السلع الميسرة، فقد خرجت دراسة أنطوان إسكندر المقدمة إلى كلية التجارة جامعة

الإسكندرية (٢٠٠٦) والتي اعتنت بدراسة تأثير العوامل المختلفة على اتجاهات المستهلك نحو العلامات التجارية، بالنتيجة التالية:

" أن دور اتجاه المستهلك نحو الإعلان أساسي وجوهري على المستهلك في حالة السلع الميسرة، ويصل هذا الدور إلى الذروة في حالة ما إذا كان تركيز المستهلك ينصب على عناصر الإعلان نفسه. تلك النتيجة السابقة لا تعني انعدام دور اتجاه المستهلك نحو الإعلان في حالة سلع التسوق ولكن تعني أن دوره يكون أقل تأثيراً في حالة سلع التسوّق، وبالأخص إذا كانت هناك ظروف تدفع تركيز المستهلك نحو خصائص المنتج المعلن عنه. بينما إذا كانت هناك ظروف ما دفعت المستهلك نحو التركيز على عناصر مرتبطة بالإعلان فترتفع فرصة تكوين اتجاها للمستهلك نحو الإعلان بالرغم من أن الإعلان يخص سلعة تسوق."

وقد شعرت الباحثة أن هذه النقطة تحتاج إلى مزيد من البحث لمقارنة مدى تأثير العلامة التجارية على قرارات الشراء بالنسبة للسلع الميسرة مقارنة بسلع التسوق-

٣) نتائج البحث

ركزت هذه الدراسة على عدة محاور أهمها:

– أهمية العلامة التجارية بالمقارنة بالعوامل الأخرى في تشكيل اتجاهات المستهلك-

– المقارنة بين تأثير العلامة التجارية على مدى إقبال المستهلك على السلع الميسرة في مقابل سلع التسوق-

وقد انقسمت قائمة الاستقصاء إلى جزئين يركز كل جزء منها على نوع محدد من السلع-

ينقسم البحث إلى مجموعتين من المتغيرات كل مجموعة بها إحصاء وصفي وتحليلي لمشكلة البحث وهى كيف يؤثر الأسلوب التسويقي المستخدم على قرارات الشراء لدى المستهلكين وذلك لنوعين من المنتجات هما :

١- المياه المعبأة من قبل شركات كنموذج للسلع الميسرة-

٢- الأجهزة الكهربائية كنموذج لسلع التسوق-

بحيث تحتوى كل مجموعة على عدد أربعة متغيرات

١- هل تفضل ماركة معينة؟

٢- هل يؤثر السعر على اختيارك؟

٣- هل تتذكر مشاهدة إعلان المياه المعبأة أو الأجهزة الكهربائية عند الشراء؟

٤- كم عدد أسماء المياه المعبأة أو الأجهزة الكهربائية التي تتذكرها؟

١/٣ نتائج الإحصاء الوصفي

١/١/٣ أولا: المياه المعبأة

وقد أظهرت نتائج الاستقصاء أن حوالي ٩٦% من العينة يستخدمون المياه المعبأة إما كثيرا أو أحيانا وهو ما يدل على أن استخدامها كنموذج للسلعة الميسرة جاء في محله.

شكل ١: مدى استخدام المياه المعبأة من عدمه

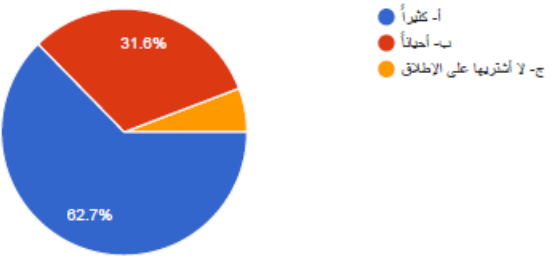

وكانت النتائج للإحصاء الوصف لسلعة المياه المعبأة كما يلى :

١- هل تفضل ماركة معينة للمياه المعبأة؟

	العدد	النسبة
نعم	٢٥٦	64%
لا	١٣٨	34%
الاجمالى	٤٠٣	98%

من الجدول السابق يتضح أن نحو ثلثي العينة يتأثرون بالعامل التسويقي من إعلانات وشكل زجاجة المياه وغيرها من الأساليب التسويقية والإعلانية وهو ما يؤكد على أهمية الاعتماد والأخذ في الاعتبار لهذا الأسلوب.

شكل ٢: تفضيل المستهلكين لماركة معينة دون الأخرى

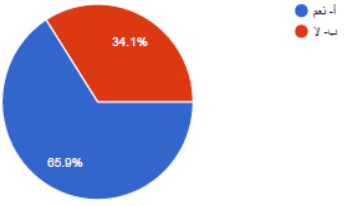

٢- هل يؤثر سعر زجاجة المياه المعبأة على اختيارك؟

	العدد	النسبة
نعم	١٣٦	%٣٣
لا	٢٦٧	%٦٦
الإجمإلى	٤٠٣	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق عدم أهمية سعر زجاجة المياه بالنسبة لغالبية عينه الدراسة أي انه الأسلوب التسويقي وشكل الإعلان أكبر أهمية بكثير من الاختلافات بين أسعار الماركات المختلفة وقد يرجع هذا إلى:

١- عدم وجود فروق معنوية أصلا بين أسعار ماركات المياه المعبأة للدرجة التي تجعل سعر العبوة عاملاً ذا أهمية.

٢- مستوى المبحوثين المادي الذى نتعامل معه في هذه الحالة لا يتأثر أصلا بسعر زجاجة المياه المعبأة أيا كان.

٣- هل تتذكر مشاهدة إعلان المياه المعبأة عند الشراء؟

	العدد	النسبة
نعم	٢١٤	%٥٣
لا	١٨٩	%٤٦
الإجمالي	٤٠٣	%١٠٠

من الجدول السابق نجد أن نصف مفردات العينة تتذكر الإعلانات التسويقية عند شراء المياه المعبأة وهو ما يؤكد على أهمية الجهود الإعلانية عن السلع الميسرة بعكس ما هو متعارف عليه من أن السلع الميسرة تعتبر إستقرابية يشتريها الشخص من أقرب مكان بأقل جهد دون تفكير.

٤- كم عدد أسماء (ماركات) المياه المعبأة التي تتذكرها الآن؟

عدد العينة	العدد الماركات التي تذكرتها العينة
٤٠٣ شخص	٨٦٨ ماركة مجمعة
المتوسط	١،٢ أي متوسط زجاجتين

مما سبق نجد كل مفردة في العينة تتذكر على الأقل ماركتين من المياه المعبأة أو ثلاثة.

٥- مقارنة دوافع الشراء للمياه المعبأة لدى المستهلكين بالنسبة للسلع الميسرة

وبسؤال مفردات العينة عن أهم أسباب اختيارهم لماركة معينة دون الأخرى، مع السماح للمبحوثين باختيار أكثر من عامل كي يتم ترتيب العوامل بناء على التكرارات، وكان مجموع التكرارات ١٣٢٩ وقد تكرر اختيار العلامة التجارية كعامل أساسي في اتخاذ قرار الشراء ٢٨٠ مرة أي ما يعادل ٢١% من إجمالي الاختيارات، تلى ذلك سمعة الشركة المنتجة والتي ذكرت ٢١٤ مرة وهو ما يعادل ١٦% من التكرارات وكما هو معروف فإن سمعة الشركة مرتبطة إلى حد كبير بالصورة الذهنية لها وبالتالي بالعلامة التجارية فإذا جمعناهم فنجد هذان الخياران يشكلان ٤٩٤ من إجمالي التكرارات أي ٣٧% من التكرارات وإذا جمعنا عليهما عامل البادج وشكله العام والذي حصل على ٩٨ تكرار وهو ما يعادل حوالي ٧% من التكرارات سيصبح المجموع ٥٩٢ وهو ما يعادل ٤٤،٥% وهو ما يقارب نصف عدد التكرارات بينما جميع العوامل الأخرى مجتمعة كانت أكثر من النصف قليلا وهو ما يدل على أهمية الماركة أو العلامة التجارية في اختيار المشتري لنوع المياه التي يشتريها-

جاء عامل سهولة الحصول علي المياه وتوافرها في الأسواق في المرتبة الثالثة من التكرارات وهو شيء منطقي لكون المياه المعبأة سلعة ميسرة يلجأ المستهلك فيها لأقرب مكان لشرائها- وقد تساوت التكرارات بالنسبة للسعر وخصائص المياه المختلفة عند ١٥٧ تكرار وهو ما يعادل حوالي ١٢% من إجمالي التكرارات وتلى ذلك مصدر المياه وما إذا كانت من الآبار أو من الجبال وحصل شكل العبوة وحجمها على ٦% من التكرارات-

السلع الميسرة

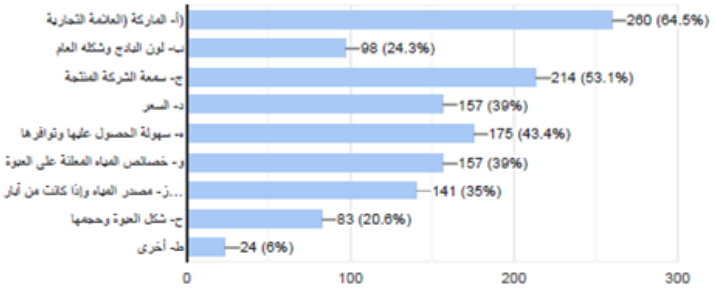

٢/١/٣ الجزء الثاني: الأجهزة المنزلية كنموذج لسلع التسوق

وكانت النتائج للإحصاء الوصفي للأجهزة المنزلية كنموذج لسلع التسوق كما يلى:

١- ما الذى يؤثر على قرارك بشراء جهاز منزلي ؟

	العدد	النسبة
العلامة التجارية	٢٧٢	%٦٨
أي عامل آخر	١٣١	%٣٢
الإجمإلى	٤٠٣	%١٠٠

من الجدول السابق يتضح أن العلامة التجارية عامل قوى جدا في التأثير على قرارات المبحوثين لدرجة أن العلامة التجارية وحدها تتحكم في قرارات اكتر من ٦٨% من المبحوثين مما يعكس أهمية العلامة التجارية في تشكيل اتجاهات المستهلك.

٢-هل تتذكر أي جمل تسويقية الآن؟

	العدد	النسبة
نعم	٢٢٩	%٥٧
لا	١٤٧	%٤٣
الاجمإلى	٤٠٣	%١٠٠

يتضح مما سبق أن اكثر من ٥٠% من المبحوثين يتذكرون الجمل التسويقية المصاحبة للحملات التسويقية المصاحبة للأجهزة المنزلية وهو ما يعكس تأثرهم بها.

٣- هل تتذكر مشاهدة إعلان عن جهاز منزلي معين؟

	العدد	النسبة
نعم	٢٤٢	%٦٠
لا	١٦١	%٤٠
الاجمإلى	٤٠٣	%١٠٠

يتضح مما سبق أن تقريبا ثلثي العينة موضع الدراسة تتذكر الإعلانات عن الأجهزة الكهربية وهى النسبة الأكبر.

٤-هل تفضل ماركة معينة في الأجهزة المنزلية؟

	العدد	النسبة
نعم	٢٩٠	%٧٢
لا	١١٣	%٢٨
الاجمإلى	٤٠٣	%١٠٠

يتضح مرة أخرى أن ثلاثة اربع مفردات العينة تتأثر بالأساليب التسويقية التي ترسخ تفضيل ماركة معينة عند الشراء للأجهزة المنزلية.

٥- كم عدد ماركات الأجهزة المنزلية التي تتذكرها الآن؟

عدد العينة	العدد الماركات التي تذكرتها العينة
٤٠٣ شخص	٥٧٣ ماركة مجمعة
المتوسط	٤٢،١ أي تقريبا كل مفردة تتذكر ماركة واحدة أو أكثر قليلا

كل مفردة من مفردات العينة تتذكر على الأقل ماركة واحدة إن لم تكن ماركتين عند إجراء هذا البحث الميداني حتى بدون الحاجة إلى أن يكون ذاهباً للشراء الآن.

وردا على السؤال المباشر عن عدد ماركات الأجهزة المنزلية التي يتذكرها المستهلك أكدت الاستجابات أن أكثر من نصف العينة (حوالي ٥٣%) يتذكرون ثلاثة علامات تجارية على الأقل وهو ما يدل على أهمية العلامات التجارية.

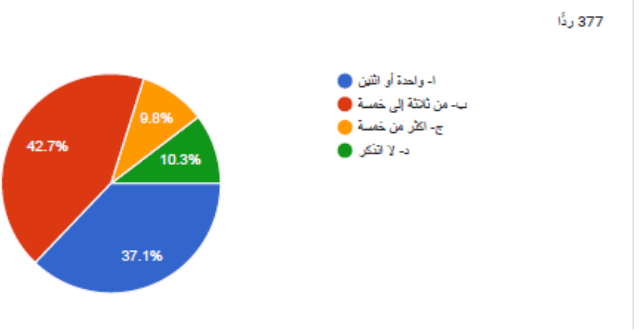

٦- مقارنة دوافع الشراء لدى المستهلكين بالنسبة للمياه المعبأة كنموذج للسلع الميسرة في مقابل سلع التسوق

وبسؤال مفردات العينة عن أهمية العوامل المختلفة في تشكيل قرار شراء الأجهزة المنزلية كنموذج لسلع التسوق[١]، تصدر الترتيب التنازلي طبقا لأهمية العامل بالنسبة للمشتري "العلامة التجارية" إذ كان عدد الاستجابات التي اختارت هذا العامل ١٩ %، وهو ما يؤكد على أهمية تأثير

[١] مع ملاحظة أن الباحثة سمحت للمبحوثين باختيار أكثر من إجابة

العلامة التجارية كعامل محدد لقرارات المستهلك بالشراء، فإذا جمعنا على هذه التكرارات الإجابات أكدت على أهمية لون البادج وشكله العام وسمعة الشركة، تصل النسبة إلى ٣٦%، وهو ما يؤكد على أهمية الصورة الذهنية للسلعة وانعكاسها على درجة ثقة العميل في المنتج- وجاء في المرتبة الثانية من حيث الأهمية فترة الضمان والصيانة وهو شيء منطقي بالنسبة لسلع التسوق وبالأخص السلع المعمرة والتي يهتم فيها العميل بخدمات ما بعد البيع، وجاء السعر في المرتبة الثالثة وهو ما يعكس أهميته النسبية بالنسبة للمستهلك ولكن كونه بعد العلامة التجارية والصيانة يوضح أن المستهلك قد يتجه لشراء سلعة أعلى سعرا في نظير ثقته في الماركة وأو لاطمئنانه لخدمات ما بعد البيع- تلى السعر في الأهمية مواصفات الجهاز ومن بعدها جهة الصنع وهي نتيجة غير متوقعة بالنيسبة لجهاز معمر ، ولكن من الواضح أن ثقة المستهلك في العلامة التجارية تعوض اهتمامه بالمواصفات أو جهة الصنع- لم تحصل سهولة الحصول على المنتج على نسبة عالية من التكرارات وهو ما يعكس استعداد المستهلك لبذل الجهد والوقت للحصول على سلعة التسوق التي يرغبها، وجاء في ذيل القائمة شكل العبوة إذ عادة لا يهتم المستهلك كثيرا بشكل الصندوق أو العبوة بالنسبة لسلع التسوق-

سلع التسوق[٢]

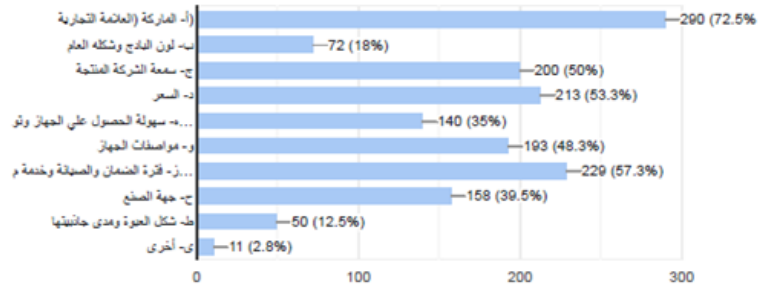

٣/١/٣ خلاصة البحث الوصفي

بصفة عامة تعتبر العلامات التجارية من أكثر العوامل المؤثرة على اختيارات المستهلك لمنتج معين دون الآخر، وبالمقارنة بين العوامل المختلفة المؤثرة على اتجاهات المستهلك، فإن العلامة التجارية في كثير من الأحيان تفوق العوامل الأخرى كالدعاية والأسعار وحتى النوعية، ولذا

[٢] مجموع التكرارات ١٥٥٦

فنستنتج أن هناك علاقة قوية بين العلامة التجارية واختيار المستهلك لمنتج معين سواء في حالة السلع الميسرة أو سلع التسوق.

٢/٣ نتائج اختبارات الفروض

١/٢/٣ المتغيرات الأساسية

تم الاعتماد في اختبارات الفروض على المتغيرات الأربعة التالية نظرا لأنها المتغيرات الأساسية للإجابة على فروض البحث.

E1 : هل تفضل ماركة معينة عند شراء جهاز منزلي؟

E2 : هل تتذكر إعلان تسويقي عند شراء جهاز منزلي؟

W1 : هل تفضل ماركة معينة عند شراء مياه معبأة؟

W2 : هل تتذكر إعلان تسويقي عند شراء مياه معبأة؟

الفروض الأساسية هي:

الفرض الأول: هل يتساوى متوسط تفضيل ماركة معينه لجهاز منزلي مع متوسط تفضيل ماركة معينة من المياه المعبأة؟

الفرض الثاني: هل يتساوى متوسط تذكر إعلان لجهاز منزلي عند الشراء مع متوسط تذكر إعلان ماركة معينة من المياه المعبأة عند الشراء؟

الاختبارات الإحصائية

Paired Samples Statistics

		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair 1	E1	.6608	398	.47403	.02376
	W1	.7261	398	.44650	.02238
Pair 2	E2	.5385	390	.49916	.02528
	W2	.6051	390	.48945	.02478

Paired Samples Correlations

		N	Correlation	Sig.
Pair 1	E1 & W1	398	.179	.000
Pair 2	E2 & W2	390	.031	.545

Paired Samples Test

		Paired Differences					T	Df	Sig. (2-tailed)
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference				
					Lower	Upper			
Pair 1	E1 - W1	-.06533	.59023	.02959	-.12349	-.00716	-2.208	397	.028
Pair 2	E2 - W2	-.06667	.68825	.03485	-.13519	.00185	-1.913	389	.056

النتيجة

بالنسبة للفرض الأول – رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل بعدم تساوى متوسطي تفضيل ماركة معينه عند الشراء بين منتجي الدراسة (المياه المعبأة والأجهزة الكهربائية).

بالنسبة للفرض الثاني – قبول الفرض العدمي ورفض الفرض البديل أي تساوى متوسطي درجات تذكر الإعلان عند الشراء بين منتجي الدراسة المياه المعبأة والأجهزة الكهربية.

٢/٢/٣ التباين نتيجة للاختلافات الديموغرافية:

١- هل يوجد اختلاف في تفضيل ماركة جهاز منزلي معين نتيجة لاختلاف النوع ذكر أم أنثى؟

الفرض العدمي :لا يوجد اختلافات معنوية

الفرض البديل: توجد اختلافات معنوية

٠.٠٥ = p–value

٠.٥٠٧ =Sig (p–value c)

القرار : رفض الفرض البديل وقبول الفرض العدمي أي انه لا توجد اختلافات معنوية بين الذكور والإناث في تفضيل ماركة جهاز منزلي معين وذلك بنسبة ٩٥%

٢- هل يوجد اختلاف في تذكر إعلان ماركة جهاز منزلي معين يرجع إلى النوع ؟

الفرض العدمي :لا يوجد اختلافات معنوية

الفرض البديل : توجد اختلافات معنوية

٠.٠٥ = p–value

٠.٧٣٣ =Sig (p–value c)

القرار : رفض الفرض البديل وقبول الفرض العدمي أي انه لا توجد اختلافات معنوية بين الذكور والإناث في تذكر إعلان جهاز منزلي معين وذلك بدرجة ثقة ٩٥%

٣- هل يوجد اختلاف في تفضيل ماركة مياه معبأة معينة نتيجة لاختلاف النوع ؟

الفرض العدمي :لا يوجد اختلافات معنوية

الفرض البديل : توجد اختلافات معنوية

p-value = ٠.٠٥

Sig (p-value c) =٠.٣٧١

القرار : رفض الفرض البديل وقبول الفرض العدمي أي انه لا توجد اختلافات معنوية بين الذكور والإناث في تفضيل ماركة مياه معبأة معينة وذلك بدرجة ثقة ٩٥%

٤- هل يوجد اختلاف في تذكر إعلان مياه معبأة معينة نتيجة لاختلاف النوع؟

الفرض العدمي :لا يوجد اختلافات معنوية

الفرض البديل : توجد اختلافات معنوية

p-value = ٠.٠٥

Sig (p-value c) =٠.٦٨٨

القرار : رفض الفرض البديل وقبول الفرض العدمي بعدم وجود فروق معنوية بين الذكور والإناث في تذكر إعلان مياه معبأة معينة وذلك بدرجة ثقة ٩٥%

٥- هل يوجد اختلاف في تفضيل ماركة جهاز منزلي معين نتيجة لاختلاف فئات الدخل؟

الفرض العدمي: لا يوجد اختلافات معنوية

الفرض البديل: توجد اختلافات معنوية

p-value = ٠.٠٥

Sig (p-value c) =٠.٠٠٠

القرار : رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل بوجود اختلافات معنوية في تفضيل ماركة جهاز منزلي معين يرجع لاختلاف فئات الدخل وذلك بدرجة ثقة ٩٥%

٦- هل يوجد اختلاف في تذكر إعلان ماركة جهاز منزلي معين ترجع إلى اختلاف فئات الدخل

الفرض العدمي :لا يوجد اختلافات معنوية

الفرض البديل : توجد اختلافات معنوية

٠.٠٥ = p-value

٠.٦٤١ =Sig (p-value c)

القرار : رفض الفرض البديل وقبول الفرض العدمي بانه لا يوجد اختلافات معنوية في تذكر إعلان ماركة جهاز منزلي معين نتيجة لاختلاف فئات الدخل وذلك بدرجة ثقة ٩٥%

هل يوجد اختلاف في تفضيل ماركة مياه معبأة معينة نتيجة لاختلاف فئات الدخل

الفرض العدمي :لا يوجد اختلافات معنوية

الفرض البديل : توجد اختلافات معنوية

٠.٠٥ = p-value

٠.٨٧٨ =Sig (p-value c)

القرار : رفض الفرض البديل وقبول الفرض العدمي بانه لا يوجد اختلافات معنوية في تفضيل ماركة مياه معبأة معينة ترجع إلى اختلاف فئات الدخل وذلك بدرجة ثقة ٩٥%

٧- هل يوجد اختلاف في تذكر إعلان مياه معبأة معينة نتيجة لاختلاف فئات الدخل؟

الفرض العدمي :لا يوجد اختلافات معنوية

الفرض البديل : توجد اختلافات معنوية

٠.٠٥ = p-value

٠.٠١٢ =Sig (p-value c)

القرار : رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل يوجد اختلاف في تذكر إعلان مياه معبأة معينة مرتبط باختلاف فئات الدخل، وذلك بدرجة ثقة ٩٥%

٨- هل يوجد اختلاف في تفضيل ماركة جهاز منزلي معين مرتبط باختلاف مكان السكن؟

الفرض العدمي: لا يوجد اختلافات معنوية

الفرض البديل: توجد اختلافات معنوية

٠.٠٥ = p-value

٠.٠٠٦ =Sig (p-value c)

القرار : رفض الفرض البديل وقبول الفرض العدمي بأنه يوجد اختلاف في تفضيل ماركة جهاز منزلي معين نتيجة لاختلاف مكان السكن وذلك بدرجة ثقة ٩٥%

٩- هل يوجد اختلاف في تذكر إعلان ماركة جهاز منزلي معين مرتبط باختلاف مكان السكن

الفرض العدمي: لا يوجد اختلافات معنوية

الفرض البديل: توجد اختلافات معنوية

٠.٠٥ = p-value

٠.٢٣٩ =Sig (p-value c)

القرار : رفض الفرض البديل وقبول الفرض العدمي بأنه لا يوجد اختلافات معنوية في تذكر إعلان ماركة جهاز منزلي معين مرتبط باختلاف مكان السكن وذلك بدرجة ثقة ٩٥%

هل يوجد اختلاف في تفضيل ماركة مياه معبأة معينة ترجع إلى اختلاف مكان السكن

الفرض العدمي: لا يوجد اختلافات معنوية

الفرض البديل: توجد اختلافات معنوية

٠.٠٥ = p-value

٠.١١١ =Sig (p-value c)

القرار: رفض الفرض البديل وقبول الفرض العدمي بعدم وجود اختلاف في تفضيل ماركة مياه معبأة معينة ترجع إلى اختلاف مكان السكن وذلك بدرجة ثقة ٩٥%.

هل يوجد اختلاف في تذكر إعلان مياه معبأة معينة ترجع إلى اختلاف مكان السكن

الفرض العدمي: لا يوجد اختلافات معنوية

الفرض البديل: توجد اختلافات معنوية

٠.٠٥ = p-value

٠.٠١١ =Sig (p-value c)

القرار: رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل بوجود اختلاف في تذكر إعلان مياه معبأة معينة ترجع إ

١٠- هل يوجد اختلاف في تفضيل ماركة جهاز منزلي معين يرجع لاختلاف فئات السن

الفرض العدمي: لا يوجد اختلافات معنوية

الفرض البديل: توجد اختلافات معنوية

٠.٠٥ = p-value

٠.٠٠٠ =Sig (p-value c)

القرار: رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل بوجود اختلاف في تفضيل ماركة جهاز منزلي معين يرجع لاختلاف فئات السن وذلك بدرجة ثقة ٩٥%

١١- هل يوجد اختلاف في تذكر إعلان ماركة جهاز منزلي معين ترجع إلى اختلاف فئات السن

الفرض العدمي: لا يوجد اختلافات معنوية

الفرض البديل: توجد اختلافات معنوية

p-value = ٠.٠٥

Sig (p-value c) =٠.٣٩٢

القرار: رفض الفرض البديل وقبول الفرض العدمي بعدم وجود اختلاف في تذكر إعلان ماركة جهاز منزلي معين ترجع إلى اختلاف فئات السن وذلك بدرجة ثقة ٩٥%

١٢- هل يوجد اختلاف في تفضيل ماركة مياه معبأة معينة ترجع إلى اختلاف فئات السن

الفرض العدمي: لا يوجد اختلافات معنوية

الفرض البديل: توجد اختلافات معنوية

p-value = ٠.٠٥

Sig (p-value c) =٠.١٤٩

القرار: رفض الفرض البديل وقبول الفرض العدمي بعدم وجود اختلاف في تفضيل ماركة مياه معبأة معينة ترجع إلى اختلاف فئات السن وذلك بدرجة ثقة ٩٥%

١٣- هل يوجد اختلاف في تذكر إعلان مياه معبأة معينة ترجع إلى اختلاف فئات السن

الفرض العدمي: لا يوجد اختلافات معنوية

الفرض البديل: توجد اختلافات معنوية

p-value = ٠.٠٥

Sig (p-value c) =٠.١٧٩

القرار: رفض الفرض البديل وقبول الفرض العدمي بعدم وجود اختلافات معنوية تذكر إعلان مياه معبأة معينة ترجع إلى اختلاف فئات السن وذلك بدرجة ثقة ٩٥%

٣/٢/٣ خلاصة نتائج اختبارات التباين

تتلخص نتائج اختبارات التباين نتيجة للاختلافات الديموغرافية فيما يلي:

١- لا يوجد اختلافات معنوية في تفضيل ماركة مياه معبأة معينة ترجع إلى اختلاف فئات الدخل أو اختلاف مكان السكن.

٢-لا توجد اختلافات معنوية بين الذكور والإناث في تفضيل ماركة مياه معبأة معينة أو تذكر إعلان مياه معبأة معينة.

٣-يوجد اختلاف في تذكر إعلان مياه معبأة معينة ترجع إلى اختلاف فئات الدخل واختلاف مكان السكن وهو ما يعكس الاهتمامات الجوهرية للمستهلك، فبين أصحاب الدخل المنخفض ربما لا يعطي المستهلك الكثير من الاهتمام لإعلانات أنواع المياه المعبأة.

٤-لا يوجد اختلاف في تفضيل ماركة مياه معبأة معينة أو تذكر إعلان مياه معبأة معينة ترجع إلى اختلاف فئات السن.

٥-لا توجد اختلافات معنوية بين الذكور والإناث في تفضيل ماركة جهاز منزلي معين أو تذكر إعلان جهاز منزلي معين.

٦-توجد اختلافات معنوية في تفضيل ماركة جهاز منزلي معين ترجع لاختلاف فئات الدخل كما توجد اختلافات معنوية في تفضيل ماركة معينة لاختلاف مكان السكن وربما يكون التفضيل هنا لأسباب ترجع إلى المقدرة المادية إلى جانب الاحتياجات، فمع ازدياد الدخل يزيد الاهتمام بماركات معينة وربما لا يملك أصحاب الدخول الأكثر انخفاضا هذه الرفاهية.

٧-لا يوجد اختلافات معنوية في تذكر إعلان ماركة جهاز منزلي معين ترجع إلى اختلاف فئات الدخل ولا مكان السكن .

٨-وجود اختلاف في تفضيل ماركة جهاز منزلي معين يرجع لاختلاف فئات السن وهو ما يرجع إلى اختلاف الخبرات والاحتياجات حسب الفئة العمرية.

٩-عدم وجود اختلاف مرتبط بالسن في تذكر إعلان ماركة جهاز منزلي معين .

٤/ النتائج النهائية والتوصيات

١- العلامات التجارية في مقدمة المؤثرات على قرار العميل بالشراء في السوبرماركت سواء في السلع الميسرة أو سلع التسوق وأنها تؤثر بشكل كبير على الصورة الذهنية لدى المستهلك ولذا توصي الباحثة بزيادة الاهتمام بتصميم العلامات التجارية.

٢- يختلف مدى تذكر المستهلكين لإعلانات العلامات التجارية للسلع الميسرة باختلاف الدخل ومكان السكن بينما لا يختلف بسبب اختلاف السن ولا النوع، وهو ما يعكس الحاجة لتوجيه الحملات الإعلانية بشكل أكبر لفئات الدخل المختلفة وأماكن السكن المتنوعة خاصة أن جميع الفئات تستخدم هذه السلع حتى ولو بدا في الظاهر أنها لا تهتم بها أو تستخدمها.

٣- بالرغم من ثبوت عدم وجود اختلافات في استقبال الجمهور للعلامات التجارية بسبب النوع أو السن في حالة سلع التسوق والتي اتخذت الباحثة الأجهزة المنزلية المنزلية كنموذج لها،، فإن من الواضح أن هناك تفضيلات لماركات معينة ناتجة عن اختلاف الدخل والسكن، وهو ما يعكس ضرورة توجيه حملات إعلانية تعريفية بالعلامة التجارية المرغوب في تسويقها بشكل يتناسب مع فئات الدخل المختلفة ومناطق السكن المتنوعة.

٤- توصي الباحثة بزيادة الاهتمام بتسويق العلامات التجارية عبر وسائل التواصل الجديدة والتي تضمن وصول الرسالة الإعلانية والعلامة التجارية لجميع الفئات على نطاق واسع.

٥/ قائمة المراجع

٥/١ قائمة المراجع الأجنبية

Aldenjewell, A photo added on flicker in 2014.

Cantor, Aviva, (2019) "A brief history of branding", 99 Designs, Internet Website.

Cleary, D.P. (1981), "Great American Brands", Fairchild, New York. NY.

Frederiksen, Lee, (June 21, 2021) "A Ten Step Brand Development Strategy for your Professional Services Company", Hinge, Internet Website.

Giles, Erika (2020), "7 Types of Branding Strategies and How to Select One", Sales and Marketing, Internet Website.

Holland, Taylor, (2017) "What is branding? A brief history", Creative Thinking, Skyword, Internet Website.

Holton, Richard (First published in July 1, 1958), "The Distinction Between Convenience Goods, Shopping Goods and Specialty goods", Journal of Marketing, American Marketing Association, Sage Journals.

Jung, C G, Marie-Luise von Franz, Joseph L Henderson, Aneiela Jaffe, Jolande Jacobi, (1964) Man and His Symbols, Garden City, New York, Doubleday, USA.

Kotler, Philip and Gary Armstrong (2012) Principles of Marketing, Pearson Prentice Hall, 14th Edition, USA

Leventhal, Richard C., (September/ October 1996), "Branding Strategy", *Business Horizons, Volume 39, Issue 5*, Elsevier Advanced Technology Publications.

MacKenzie, Richard J.Lutz and George E. Belch, (May, 1986), "The Role of Attitude toward the Ad as a Mediator of Advertising Effectiveness; A Test of Competing Explanations", Journal of

Marketing Research, Vol. 23, pp. 130-143 (14 pages) Published by: Sage Publications, Inc.

McElwain, Caitlin, (2nd Feb 2018), "4 Steps to Building a Successful Plan", *Yellow pages for Business*, Internet Website.

Mittal,B.& Lee, M.S. (1989), "A Casual Model of Consumer Involvement", Journal of Economic Psychology, Vol 10 (3), pp 363-389.

Rooney, Arthur J., (1995) "Brandinding a Trend for Today and Tomorrow" *Journal of Product and Brand Management*, Vol. 4 No. pp. 48-55.

٢/٥ مراجع عربية

إسكندر ، أنطوان (٢٠٠٦) ""تأثير بعض المتغيرات على اتجاه المستهلك نحو العلامة التجارية المعلن عنها"، رسالة ماجستير، كلية التجارة ، جامعة عين شمس.

دهب، منتصر، (٣٠ أبريل ، ٢٠١٨)،" إدارة المنتج والعلامة التجارية، مقدمه حول مفهوم ادارة المنتج والعلامه التجاريه"، *واحدة من سلسلة مقالات Montassir Dahab على blogs.orooma.com* ، السودان.

عبود، محمود (٦ يوليو، ٢٠٢٠)، "أقوى ١٠ استراتيجيات لتسويق علامة خارج السوشيال ميديا" ، *Expand Chart*

موقع Equiti ، تعريف السلع الاستهلاكية وأنواعها، ٢٦ يونية ٢٠١٨

موقع Hexa، العلامة التجارية ما هي؟ وما أهميتها، ٢٨ فبراير، ٢٠١٩

٦/الملاحق

١/٦ ملحق رقم ١ : تفاصيل العينة: المتغيرات الديموغرافية الأربعة:

تم تقسيم وإعطاء أكواد لمتغيرات الدراسة الديموغرافية الأربعة كما يلى:

الدخل	١	٢	٣
الفئة	أقل من ٥٠٠٠	من ٥٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠	أكبر من ١٠٠٠٠

محل الإقامة	القاهرة الكبرى	خارج القاهرة
	١	٢

النوع	ذكر	انثى
	١	٢

العمر	أقل من ٢٥ سنه	من ٢٥ سنه إلى ٤٥ سنه	أكبر من ٤٥ سنه
	١	٢	٣

١- دخل الاسرة

INCOME

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	110	27.3	27.3	27.3
	2.00	197	48.9	48.9	76.2
	3.00	96	23.8	23.8	100.0
	Total	403	100.0	100.0	

تقريبا ٥٠% من مفردات العينة تقع داخل الفئة الثانية للراتب وهى الفئة التى يتراوح اجرها ما بين ٥٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ جنيه مصرى .

٢- محل الإقامة

PLACE

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	281	69.7	69.7	69.7
	2.00	122	30.3	30.3	100.0
	Total	403	100.0	100.0	

يتضح من الجدول السابق أن اكثر من ثلثى مفردات العينة تسكن في محافظة القاهرة الكبرى .

٣- النوع

SEX

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	212	52.6	52.6	52.6
	2.00	191	47.4	47.4	100.0
	Total	403	100.0	100.0	

يتضح من الجدول السابق أن العينة تقريبا مقسمة بين الذكور والإناث النص بالنص

٤- السن

AGE

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	63	15.6	15.6	15.6
	2.00	229	56.8	56.8	72.5
	3.00	111	27.5	27.5	100.0
	Total	403	100.0	100.0	

يتضح من الجدول السابق أن غالبية مفردات العينه تقريبا ٥٧% منها يقع داخل الفئة العمرية المتوسطة وهى العمر من ٢٥ سنه حتى ٤٥ سنة.

تطبيق مقترح لتعظيم استخدام المخزون السلعي الحكومي في أنظمة إدارة المعلومات المالية الحكومية

أ.د. سمير ابو الفتوح صالح *
د/سمير اسماعيل السيد**
خالد سعد محمد أحمد ***

(*) أ.د/ سمير ابو الفتوح صالح: أستاذ المحاسبة ونظم المعلومات بكلية التجارة جامعة المنصورة
Email: prof_samir@hotmail.com
(**) د/ سمير اسماعيل السيد: الاستاذ بكلية التجارة جامعة حلوان
Email: drsamironline99@gmail.com
(***) خالد سعد محمد: محلل نظم ومخطط برامج حاسب آلي وزارة المالية
Email: Khaled.Saad21@commerce.helwan.edu.eg

ملخص:

طوال سنوات ظل الروتين الحكومي في مصر، وغياب الشفافية، والفساد الإداري، وتردى الخدمات المُقدمة للمواطنين، تُشكل ملامح الجهاز الإداري للدولة، وهو موروث سنوات طويلة من الروتين والفساد، ومن أهم المشكلات التي تواجه الاقتصاد القومي أن يُعطل رأس المال الحكومي فيه عن الدوران مما يؤثر في تكلفة الفرصة البديلة، ويظهر هذا الأمر بوضوح في (المخزون الراكد بالمخازن الحكومية) كرأس مال حكومي معطل، يزداد كل عام وتصل إلى مليارات الجنيهات، والمشكلة أن النظام الحالي لتصريف الراكد إجراءاته بطيئة ومكلفة ولا توجد أي قواعد بيانات بها معلومات حول الأصناف وكميتها وقيمتها، لذا هدفت هذه الدراسة إلى تصميم نظام مميكن لتعظيم استخدام المخزون الراكد والحد من مخاطر التلف والسرقة والحريق وعدم بيعه كخردة، وإتاحة عرضه لجميع الجهات الحكومية بالدولة لشراء تلك الاصناف الراكدة بدلاً من شراء أصناف جديدة، واذا تم عرض الأصناف بالنظام لفترة ولم يتم طلب شراؤها من أي جهة أخرى يتم تحويلها للإعلان للأشخاص والشركات لبيعها بمزاد إلكتروني وليس مزاد عادى للوصول لأعلى سعر بيع ممكن لها مما يؤدى إلى زيادة حصيلة موارد الدولة، مع توجيه مبالغ البيع لحساب ايرادات الجهة المالكة لها عن طريق أنظمة إدارة المعلومات المالية الحكومية وعن طريق الكود المؤسسي، مع تسجيل عمليات العرض والبيع بقواعد بيانات وتوفير بيانات لكل الأصناف الراكدة والأصناف المُباعة بين الجهات.

لكلمات المفتاحية: نظام مميكن، نشرة الرواكد الحكومية، المخازن الحكومية، الحكومة الإلكترونية، المخزون الراكد.

ABSTRACT

For years، government red tape in Egypt، the absence of transparency، administrative corruption، and the deterioration of services provided to citizens have been the hallmarks of the state's administrative apparatus، a legacy of many years of red tape and corruption، One of the most important problems facing the national economy is that government capital is disrupted in it، which affects the opportunity cost، this is clearly shown in (stagnant stock in government stores) as government capital is idle, which increases every year and reaches billions of pounds ،the problem is that the current system for the disposal of stagnant are slow and costly without databases including information about these items and their quantity and value، So this study aimed at designing electronic system to optimize the use stagnant inventory and reduce the risk of damage، theft، fire and not being sold as scrap، thereby increasing the State's resources، The amounts of the sale are directed to calculate the revenue of the owner through the government financial information management systems and through the institutional code، With the recording of the supply and sale in databases and the provision of data for all stagnant items and items sold between the entities.

Keywords: Automated system, Governmental Stagnant Bulletin, government warehouses, e-government, stagnant inventory.

١ -المقدمة

طوال سنوات ظل الروتين الحكومي في مصر، وغياب الشفافية، والفساد الإداري، وتردى الخدمات المُقدمة للمواطنين، تُشكل ملامح الجهاز الإداري للدولة، وهو موروث سنوات طويلة من الترهل والروتين والفساد.

ولأن تحليل المشكلات، يعُد أولى خطوات العلاج الناجح، فإن تحديات الوضع الراهن تتمثل في تعقُد الهيكل التنظيمي فى مصر، من حيث كثرة الوزارات والمصالح والهيئات والوحدات المحلية، والتي تشمل ٢٩٥ وحدة، و ٢٤٤٩ إدارة تُعانى تضارب الصلاحيات والمسئوليات وعدم الاستقرار التنظيمي.(تقرير الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة،http://www.caoa.gov.eg ، ديسمبر٢٠١٥)

ويُعتبر التطوير في طرق العمل بالطابع الإلكتروني، أحد الجوانب الهامة والأساسية الذي يعتمد على الخصائص الأساسية الثلاث لتقنية المعلومات وهي التخزين للمعلومات بكميات كبيرة وعلى وسائط صغيرة تُغني عن الملفات الورقية ثم النقل للمعلومات عبر وسائل الاتصال الإلكترونية المختلفة إلى أماكن مختلفة، وفي أوقات مختلفة ثم المُعالجة للمعلومات طبقاً لإجراءات ذكية يضعها الإنسان وفقاً لمتطلباته من خلال البرمجة. (أبومغايض،٢٠٠٤)

ترتكز الحكومة الإلكترونية على مبدأ القدرة على تبادل المعلومات مع القطاعات الحكومية المماثلة أو المواطن أو قطاع الأعمال، مع الأخذ في الاعتبار أهمية البرمجيات في نجاح تحول الأعمال إلى الشكل الإلكتروني، بحيث تكون تلك البرمجيات قادرة على تحقيق أهداف الحكومة من خلال القدرة على التعامل مع عدد كبير جداً من المواطنين. (الرقابى،٢٠٠٢)

ومن أهم المشكلات التي تواجه الاقتصاد القومي أن يُعطل رأس المال الحكومي فيه عن الدوران مما يؤثر فى تكلفة الفرصة البديلة، ويظهر هذا الأمر بوضوح فى المخزون الراكد بالمخازن الحكومية كرأس مال حكومي معطل (ثروة ميتة) تزداد كل عام وتصل إلى مليارات الجنيهات.

وفى جانب أخر نجد زيادة فى الإنفاق على شراء مستلزمات جديدة رغم وجود هذا المخزون الراكد والصالح للاستخدام في الجانب الأكثر منه بسبب أنه جديد ولم يتم طلبه في أي قسم في الجهة، وحتى الاصناف المستعملة قد يستفاد منها فى جهة أخرى تستخدمها كقطع غيار. (الحسانين،٢٠١٣)

١-١ تعريف المخزون الراكد

المخزون الراكد يطلق على ما هو زائد عن حاجة الاستخدام خلال فترة معينة لعدم توافقه مع المواصفات بسبب تغيير التصميم أو التغيير التكنولوجي أو الشراء بكميات أكثر من الحاجة، وقد

وضعت الحكومة المصرية معايير للحكم على اعتبار الصنف راكداً من عدمه وذلك في الكتاب الدوري رقم (٢) لسنة ١٩٨٠، وكانت تلك المعايير تنحصر فيما يلي:

١- الصنف الذي مضى عليه بالمخازن ثلاث سنوات فى حالة عدم حركة على الإطلاق.

٢-الصنف الذي لا تتفق مواصفاته مع الغرض المطلوب من أجله.

٣-الصنف الذي لا يستفاد منه لإلغاء استخدامه أو لظهور بديل أكثر تقدماً أو تأثرت خواصه بظروف مختلفة لطول مدة التخزين.

٤-الصنف الذي كان مقدراً صرفه للإنتاج أو الاستهلاك أو الاستخدام بمعدل أصبح يزيد كثيرا عن المعدل الحالى ولا يتلاءم مع حجم المخزون وذلك فيما عدا مخزون الطوارئ.

٥-قطع الغيار وأجزاء الآلات ومعدات الصيانة التي مضى عليها خمس سنوات دون حركة أو انتهي الغرض من تواجدها بسبب تغيير الآلات أو تخريدها.

٦-السيارات القديمة التي تزيد تكاليف إعادة تشغيلها عن نصف قيمة الإحلال لها.

٧-هياكل السيارات. (وزارة المالية المصرية، كتاب دورى ٢ /٨٠)

١-٢ أسباب ظهور المخزون الراكد

أوضح نفس الكتاب الدوري رقم (٢) لسنة ١٩٨٠ م أسباب ظهور المخزون الراكد كالآتي: -

١-سوء التخطيط والإسراف في تقدير الاحتياجات من المستلزمات (المقايسات السنوية).

٢- حدوث تغيرات في مواصفات السلع بطريقة مستمرة.

٣- تلف بعض الأصناف أثناء عملية الإنتاج.

٤-عدم التزام الكثير من الجهات الحكومية بتطبيق الاحكام الخاصة بلائحة المخازن.

٥-نقص كفاءة العاملين بالمخازن وعدم تطبيق نظام موحد لترميز الأصناف ومواصفاتها.

٦-عدم وجود رقابة فعالة لعمليات الشراء الحكومي.

١-٣ المخازن الحكومية

ينظم المخازن الحكومية لائحة تجدد كل فترة وهي عبارة عن تشريع يتضمن أحكام ومسؤوليات، كلها متعلقة بالنشاط المخزني يعكس حركة المخزون السلعي من بداية التخطيط لجلبه ولأداء وظيفة أو مهمة معينة ثم كيفية تسلمه وتخزينه وصرفه وإرجاعه وبيع ما يزيد عن الحاجة منه أو تدويره للاستفادة منه.

وتنقسم المخازن في لائحة المخازن الحكومية إلى ثلاثة أنواع وهي (مخازن رئيسية – مخازن إقليمية – مخازن فرعية) وتشمل تلك المخازن على ثلاثة أنواع من الأصناف وهي: –

١ – الأصناف المستديمة

الأصناف المستديمة هي الأصناف التي من لا تفنى بالاستعمال، ويتم صرفها كعهدة مستديمة للموظف المستلم لها، وتُعاد إلى المخازن بعد أن تكون غير صالحة للاستعمال أو يستغنى عنها لسبب ما، كمثال لذلك العهد المُنصرفة للموظفين مثل الآلات الحاسبة والطابعات وأجهزة الحاسب الآلي وآلات التصوير.

٢ – الأصناف المعدة للاستعمال

وهي تلك الأصناف التي تُستهلك خلال فترة استعمالها وكمثال لذلك أحبار الطابعات والورق والأدوات الكتابية التي يتم صرفها للموظف.

٣ – الأصناف غير الصالحة للاستعمال (الكُهنة)

وهي الأصناف التي تقرر لجنة الفحص بالمخازن أنها تالفة ولا تصلح للاستخدام مرة أخرى ولا يمكن إصلاحها وكمثال لذلك الأجهزة الكهربائية التالفة والآثاث المُتهالك.

وقد يتم في بعض الجهات تقسيم المخازن إلى مخزن مستديم أو مخزن مُستهلك أو مخزن كُهنة.

١ – ٤ الهيئة العامة للخدمات الحكومية

الهيئة العامة للخدمات الحكومية هي هيئة تتبع وزارة المالية، أُنشئت بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٢٦ عام ١٩٧١م بهدف تخطيط ومتابعة عمليات الشراء والبيع في الجهاز الإداري للدولة، وإجراء البحوث المخزنية لتنظيم المخازن، والتفتيش على أعمال المخازن الحكومية للتأكد من تطبيق لائحة المخازن الحكومية وتعديل اللوائح المخزنية وتطويرها، ومتابعة مراقبة المخزون السلعي ووضع خطط لتصريف المخزون الراكد والخردة والكُهنة.

وطبقا للمادة ٤٦ من لائحة المخازن الحكومية فانه يجب على أمناء المخازن ألا يبقوا في عهدتهم الاصناف الزائدة عن الحاجة أو المستغنى عنها وعليهم أن يقدموا كشوفا بتلك الأصناف كل سته أشهر الى مدير المخازن لرفعها الى الهيئة العامة للخدمات الحكومية للتصرف فيها.(لائحة المخازن الحكومية، ٢٠٢١، ص١٤)

وتتولي هيئة الخدمات الحكومية اتخاذ إجراءات معينة لتصريف الأصناف الراكدة والخردة والكُهنة بالجهات المختلفة وذلك عن طريق تجميع إشعارات الرواكد المرسلة لها من الجهات الحكومية ثم إرسالها بالبريد للجهات الحكومية الأخرى بالدولة لكي تقوم بالاطلاع عليها لطلب ما تريده من هذه الرواكد وإذا لم يتم طلب أى صنف خلال مدة شهرين من إرسال النشرات فان هيئة الخدمات تخاطب الجهة المالكة للرواكد ببيع تلك الأصناف بالمزاد أو أن تقوم الهيئة بعملية البيع لتلك الرواكد بالمزاد العلني.

ولان الهيئة العامة للخدمات الحكومية تعتبر إدارة مركزية بالقاهرة فلذلك يصعُب متابعة جميع الجهات الحكومية بمختلف مناطق الدولة وتطول الفترة الزمنية بين الإبلاغ عن صنف راكد والتخلص الفعلي منه مما يؤدى إلى ارتفاع معدل نمو المخزون الراكد بأكثر من معدل التخلص منه.

بالإضافة إلى أن هذه الدورة تأخذ الكثير من الوقت والتكلفة الكبيرة بسبب طباعة الورق ومصروفات البريد لكثرة الجهات الإدارية بالدولة والتي تصلها هذه الاشعارات بالبريد والتي للأسف قد لا تصل إلى جميع أقسام الجهة المستلمة للإشعار حيث غالباً ما يتم حفظ هذه النشرات بالأرشيف دون توزيعها على الأقسام والأدارات بالجهة للاطلاع عليها ومعرفة ما بها من أصناف.

بالإضافة الى عزوف بعض المزايدين عن المزادات المُعلنة للرواكد بسبب عدم قدرتهم على المعاينة الفعلية للأصناف الراكدة لتواجدها بأماكن متفرقة في أنحاء البلاد.

٢- مشكلة الدراسة

يوجد لدى الحكومة مخزون هائل من الرواكد بالمخازن ما بين قطع غيار غير مستغلة وأجهزة كهربائية وأثاث مكتبي ومستلزمات مكتبية، سيارات، وأجهزة كمبيوتر تم استبدالها بأخرى أحدث وكميات هائلة من الأدوات الكهربائية، وسيارات نقل ومعدات ثقيلة مهملة تساوى ملايين الجنيهات وكل ذلك يترك في المخازن في انتظار أن يأكله الصداء أو تقضى عليه النار بالماس الكهربائي المعتاد، مما قد يؤدى إلى السرقة والاختلاسات لهذه الرواكد بالمخازن.

والنظام الحالي لبيع الرواكد الحكومية إجراءاته روتينية ومعقدة، حيث تقوم الجهة التي لديها مخزون راكد بإرسال بيان بالأصناف الراكدة لهيئة الخدمات الحكومية التي تقوم بتجميع بيانات رواكد أكثر من جهة فى ما يسمى (نشرة مصلحية) ثم تقوم بطبعها بكميات كبيرة وترسلها بالبريد إلى باقي الجهات الحكومية والتي تقوم غالبا بأرشفة نشرة الرواكد الحكومية بالأرشيف دون توزيعها على ادارتها المختلفة لتعريفهم بما هو راكد ومتوفر بباقي المخازن الحكومية وبالتالي لا يتم تبادل هذه الاصناف بين

الجهات إلا بالقليل جداً، فتقوم الجهة المالكة للأصناف الراكدة بتجميع مجموعة مختلفة من الأصناف (لوط) وعمل مزاد مجمع لها وما يحدث هو أن تاجر واحد (بطرق قد تشوبها الفساد المالي) يستولى عليها بسعر بخس، مع أن كثير من تلك الأشياء كانت تعمل بكفاءة حتى وقت تكهينها لمجرد عطل بسيط أو بسبب الحصول على طرازات أحدث منها وكمثال لذلك (أجهزة الحاسب – ماكينات التصوير – الأحبار – السيارات – قطع الغيار– المعدات – الاثاث المكتبي) مما يعنى إهدار الكثير من أصول الدولة وخسارة المال العام حيث لا توجد أى قواعد بيانات أو معلومات حول هذه الاصناف وكميتها وقيمتها.

٣- أهمية الدراسة

- إن تصميم نظام مميكن يتيح تنظيم التبادل الإلكتروني للرواكد الحكومية بين وحدات الدولة يتوقع أن يؤدى إلى توفير الكثير من الوقت والنفقات الحكومية، كما نعتقد أن بيع الأصناف الغير مطلوبة والمهملة بالمخازن لجهات حكومية أخرى يفوت الفرصة على خسارة هذه الثروات بالتلف والسرقة وإذا ما بقيت بدون طلب من أي جهة أخرى من الممكن أيضاً بيعها عن طريق مزاد الكتروني يُسمح فيه للأشخاص والشركات بشراء الرواكد الحكومية بالمزايدة العلنية الالكترونية حيث نتوقع أن يؤدى ذلك إلى ارتفاع ثمن بيع هذه الرواكد والتخلص من أي شبهه فساد كان يتم في صفقات بيعها بالمزادات التقليدية.
- إن حفظ عمليات البيع بقواعد بيانات يجعل الرجوع اليها أمراً يسيراً وتوفير بيانات لكل الأصناف الراكدة والأصناف المُباعة بين الجهات، حيث أن بناء نظام للمعلومات يساعد على عمليات اتخاذ القرار بسهولة ودقة، ويساعد على سرعة اتخاذ القرار المناسب وتسهيل عملية التخطيط والرقابةويمكن استخراج تقارير بالأصناف الراكدة لتحديد الاحتياجات الفعلية بدقة فبما بعد.
- هذه الدراسة ستكون إحدى الخطوات الهامة في طريق الحكومة الإلكترونية، حيث يجب الاهتمام بتطبيق المادة ١٣ من لائحة قانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ للتعاقدات العامة وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٦٩ لسنة ٢٠٢٠ والذي نصت فيه المادة السابعة على أنه يحظر على الجهات تضمين خطة الاحتياجات السنوية لأصناف يوجد بالمخازن أنواع مماثلة لها تفي بالغرض المطلوب ويجب على الجهات التحقق من عدم توافر الصنف محل التعاقد بمخازن الجهة أو الجهات التابعة لها عند التخطيط والإعداد لتحقيق الاستفادة الكاملة من المخزون الراكد. (قرار ١٧٦٩ مجلس الوزراء، سنة٢٠٢٠)

- أن توجيه مبالغ بيع الرواكد لحساب الجهة المالكة لها عن طريق أنظمة إدارة المعلومات المالية الحكومية لإضافة المبالغ لحساب إيرادات الجهة البائعة عن طريق الكود المؤسسي للوحدة وبرقم كود الحساب الخاص بالإيرادات وبالتالي إلى موارد الدولة مباشرة بدلا من إضافة مبالغ بيع الرواكد تحت أكواد حسابات خاصة بالجهات لصرفها كمكافأت، وبالتالي ينعكس ذلك بزيادة حصيلة إيرادات الدولة،

٤- أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تصميم نظام اليكترونى يقوم على الآتي: -

❖ تعظيم استخدام المخزون الراكد بالمخازن الحكومية للحد من مخاطر التلف والسرقة والحريق المعرض له وعدم بيع الاصناف الراكدة كخردة.

❖ إتاحة الفرصة لجميع الجهات الحكومية بالاطلاع على الاصناف الراكدة بمخازن جميع الجهات بالدولة لشرائها بدلاً من شراء أصناف جديدة.

❖ الأصناف المعروضة بالنظام لفترة معينة (تحددها هيئة الخدمات) ولم يتم طلبها من أى جهة أخرى يتم تحويلها للإعلان للأشخاص والشركات لبيعها بمزاد إلكتروني وليس مزاد عادى للوصول لأعلى سعر بيع ممكن لها مما يؤدى إلى زيادة حصيلة موارد الدولة.

❖ توجيه مبالغ بيع الرواكد لحساب الجهة المالكة لها عن طريق أنظمة إدارة المعلومات المالية الحكومية لإضافة المبالغ لحساب إيرادات الجهة البائعة عن طريق الكود المؤسسي مع تسجيل عمليات البيع بقواعد بيانات وتوفير بيانات لكل الأصناف الراكدة والاصناف المُباعة بين الجهات.

- ومثال لتبادل السلع بين الوحدات الحكومية (احتياج إحدى الجهات الحكومية لأجهزة كمبيوتر ذات إمكانيات متوسطة لاستخدامها في الأعمال الأدرية العادية وتوافر هذه الأجهزة بمخازن كلية الحاسبات بإحدى الجامعات لقيامها بتحديث معامل الحاسب الآلي بأجهزة حديثة تناسب البرمجيات الحديثة المستخدمة لديهم).

٥- الدراسات السابقة

بالبحث فى الدراسات السابقة لموضوع المخزون الرراكد اتضح أن هناك نُدرة شديدة وواضحة في الدراسات التي تناولت مشكلة المخزون الحكومي الراكد وطرق التخلص منه لاسيما مؤتمر واحد فى مصر والقليل من الدراسات حول هذا الموضوع، مما يدفعنا لاجراء هذه الدراسة وتحقيق اقصى

استفادة من الاصناف الراكدة بالمخازن الحكومية بتوجيه البحث العلمى لحل تلك المشكلة باستخدام الاساليب الحديثة للتحول الرقمى.

ونستعرض أهم الدراسات السابقة التى تمس موضوع المخزون وانظمة ادارة المالية الحكومية مع ملاحظتنا لكل دراسة كما يلي: -

٥-١ "المؤتمر السنوي الحادي عشر للاستراتيجية الفعالة للتخلص من المخزون الراكد وتلافى حدوثه مستقبلا " القاهرة، نوفمبر ٢٠١٧ م.

استهدف المؤتمر العاملين في مجال إدارة المهمات والمخازن الرئيسية والفرعية والتخطيط ومراقبة المخزون والشئون المالية والتوصيف الفني والشئون الهندسية والصيانة والمراجعة الداخلية، وناقش هذا المؤتمر مشكلة المخزون الراكد وعرض تجارب الشركات التي نجحت في التخلص من الراكد لديها مع عرض الأبحاث والاوراق العلمية المقدمة لعلاج مشكلة المخزون الراكد والاتجاهات والطرق الحديثة والتقنيات المعلوماتية في التخلص من المخزون الراكد بالمنشآت.

كما ناقش المؤتمر القوانين والتشريعات التي تحكم عملية التصرف فى المخزون الراكد ومناقشة المخاطر التي يتعرض لها المخزون خلال فترة تخزينه والتي ذُكر منها: -

- الحريق وتأثيراته المختلفة.
- العوامل الجوية وتأثيرها وطول فترة التخزين مما يؤدى لتلف الاصناف.
- انتاج أصناف ذات تكنولوجيا أحدث مما يخفض من القيمة النقدية للأصناف الأقدم.
- تعرُض عمال المخازن للمخاطر من أثر المواد الخطرة بالأصناف الراكدة بالمخازن.
- مصروفات التخزين للأصناف الراكدة حيث تُعتبر مصروفات بدون عائد.
- إشغال مساحة كبيرة من المخازن بأصناف المخزون الراكد.
- رأس مال غير مستغل (المؤتمر السنوي الحادي عشر، ٢٠١٧).

ملاحظات على هذه الدراسة: -

اقيم هذا المؤتمر بواسطة أحد مراكز التدريب الخاصة وهو (مركز بتروترين) وذلك بمقابل مادي للحضور مما يدعونا للشك بإمكانية حضور مسئولي المخازن والمشتريات الحكومية المعنيين بمشكلة المخزون الراكد.

٥-٢ دراسة (محمد عبد العظيم على حسين) "أثر طرق تقويم المخزون السلعي على نتائج أعمال المنشآت الصناعية من وجهة نظر مراجعي الحسابات"

سعت هذه الدراسة الى البحث فى أثر طرق تقويم المخزون السلعي على منشآت الأعمال الصناعية من وجهة نظر مراجعي الحسابات، وتمثلت مشكلة البحث فى تعدد طرق تقويم المخزون السلعي بالرغم من التغير المستمر فى الأسعار مما يصعب معه تقويم المخزون السلعي.

وهدف هذا البحث الى دراسة مفاهيم وطرق تقويم المخزون السلعي، وبيان دور المراجع ورأيه فى طرق تقويم المخزون السلعي، واتبع الباحث كلاً من المنهج الاستنباطي لتحديد محاور البحث ووضع الفروض، والمنهج الاستقرائي لاختبار الفروض، والمنهج التاريخي لاستعراض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، والمنهج الوصفي باستخدام اسلوب العينة العشوائية لمعرفة وجهة نظر مراجعي الحسابات فى أثر طرق تقويم المخزون السلعي على نتيجة الأعمال، ومن أهم نتائج البحث ان لنوع النشاط بالمنشأة أثر في اختيار طريقة تقويم المخزون السلعي.(حسين، ٢٠٠٧)

ومن أهم التوصيات للبحث ضرورة تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وضرورة استخدام أدوات التقنية والأساليب المستخدمة فى عملية محاسبة المخزون عند المراجعة.

ملاحظات على الدراسة: -

يلاحظ اهتمام الدراسة بالطريقة المحاسبية لتقييم المخزون السلعي دون النظر إلى أسباب تراكم ونشأة هذا المخزون.

٥-٣ دراسة (محمد رفيق على الوادية) "دور الرقابة الداخلية على المخزون السلعي في المحافظة على المال العام"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الرقابة الداخلية على المخزون السلعي في المحافظة على المال العام في وزارة الصحة الفلسطينية في قطاع غزة.

وتم التركيز على استطلاع آراء العاملين في حقل الرقابة الداخلية والعاملين في مخازن وزارة الصحة الفلسطينية في قطاع غزة باعتبارهم الفئة المستهدفة في عينة البحث وذلك من خلال المقابلات الشخصية وكذلك من خلال استبانة صممت خصيصاً لهذا الغرض.

ومن أهم النتائج التي توصل إليه البحث هي: -

- أن وجود رقابة داخلية فعالة على المخزون السلعي تساعد في المحافظة على المال العام

- أن الرقابة الداخلية يجب ان تطبق القواعد والإجراءات المالية السليمة للرقابة على المخزون السلعي.
- أظهرت بعض المعوقات الموجودة التي تعيق عمل الرقابة الداخلية ويجب التخلص منها.

وتم وضع التوصيات التي كان من أهمها هو الاستعانة بوحدة الرقابة الداخلية بشكل فعال عند إعداد الاحتياجات السنوية، والاهتمام بشكل أكثر بالرقابة الداخلية من قبل الإدارة العليا وتوفير احتياجاتها التي تعينها على أداء عملها على أكمل وجه، وزيادة الاهتمام بتطوير مهارات العاملين، وضرورة الاستفادة من التقنيات الحديثة. (الوادية، ٢٠١٦)

٤-٥ دراسة (محمد راضي عطية) "نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS ودوره في الرقابة على المال العام وتفعيل موازنة البرامج والأداء"

استهدف البحث قياس مدى نجاح نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) المقرر من قبل وزارة المالية لدعم الإصلاح المالي بالتطبيق على الوحدات الحسابية بجامعه الزقازيق ودوره في تحقيق الرقابة المالية على المال العام ومكافحة الفساد المالي، ومدى إمكانية الاستفادة منه في الإسراع بتفعيل موازنة البرامج والأداء على مستوى الموازنة العامة للدولة.

وقد توصل البحث إلى العديد من التوصيات مثل: -

- طلب تعميم تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في جميع الوحدات الحسابية التابعة لوزارة المالية المصرية.
- ضرورة اتخاذ مزيد من الإجراءات للرقابة على المال العام لتقليص الإنفاق الحكومي غير الفعال وتقليل التالف والفاقد.
- ضرورة ميكنة التدفقات النقدية لزيادة فاعلية نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية. (عطية، ٢٠١٧)

ملاحظات على الدراسة: -

أوضحت الدراسة أهمية استخدام نظام (GFMIS) في الرقابة على المال العام ومن أهداف الدراسة الحالي عمل تكامل لنظام بيع المخزون السلعي الراكد مع نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية.

٥-٥ دراسة (عبد الرحمن محمد الشبل) "أثر استخدام نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على أداء الموازنة العامة للدولة"

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في أثر توفير نظام محاسبي حكومي موحد لإدارة العمليات المالية الحكومية وانعكاساته على أداء الموازنة العامة للدولة وذلك بالانتقال من العمل بالسجلات اليدوية واستبدالها بنظام معلومات محاسبي حكومي موحد ومتكامل مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: -

- أن هناك أثر إيجابي على الدقة في تقديرات الموازنة العامة عند استخدام نظام معلومات محاسبي حكومي موحد حيث تقل نسب الانحراف بين تقديرات الموازنة والمبالغ الفعلية للموازنة.
- طالبت الدراسة بإعادة النظر في تطوير نظام (GFMIS) بإضافة بعض التعديلات لزيادة التكامل في النظام.
- ان استخدام مخرجات نظام GFMIS في المساهمة في إعداد الموازنة العامة وبالتالي إقرارها بشكل أسرع من خلال عمل قاعدة بيانات تساهم في توفير المعلومة بشكل سريع مما يساعد متخذي القرار الحكومي من اتخاذ القرارات المناسبة. (الشبل، ٢٠١٣)

ملاحظات على الدراسة: -

الدراسة نظرت إلى نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS على أنه نظام محاسبي حكومي موحد وبيان أثر استخدام النظام في رفع كفاءة إعداد الحساب الختامي للدولة من وجهة نظر المحاسبة.

٥-٦ دراسة (إبراهيم محمد حامد) ٢٠١٢ "أساليب الرقابة على المخزون السلعي وأثرها في أداء الشركات -دراسة تطبيقية"

تناولت تلك الدراسة أساليب الرقابة على المخزون وأثرها على أداء الشركات الخاصة والعامة على حد السواء، وتتمثل أهمية تلك الدراسة في الرقابة على المخزون لأنها تضمن للمنظمات الاستمرار في العمل والإنتاج مما يجعل المنظمة لها القدرة على الاستمرار.

وأوضحت مشكلة الدراسة في أن زيادة المخزون بكميات كبيرة والاحتفاظ به يؤدي إلى تعطيل رأس المال العامل، وتم استخدام المنهج الاستنباطي والاستقرائي لجمع البيانات من المصادر عبر وسيلة

الاستبانة لجمع المعلومات وكذلك المنهج التاريخي لاستعراض أهم الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة.

وقد استخدم الباحث أسلوب التحليل الإحصائي **Spss** في تحليل البيانات وكانت توصيات الدراسة كالآتي:

١. ضرورة إعادة النظر في أساليب الرقابة المستخدمة على المخزون أو اختيار أساليب أكثر كفاءة وفاعلية.
٢. ضرورة تطوير هذه الأساليب حتى تواكب التقدم والتوسع الذي يحدث مستقبلاً.
٣. ضرورة إدخال التكنولوجيا الحديثة في أساليب الرقابة المستخدمة على المخزون لزيادة الرقابة ومن ثم زيادة فاعلية أداء المنظمة. (حامد، ٢٠١٢)

ملاحظات على الدراسة: –

ركزت الدراسة على أهمية تطبيق نظام GFMIS ولم توضح طريقة تحقيق التكامل بين كافة الأنظمة المالية الأخرى.

٥-٧ دراسة (كوثر عبد الحفيظ نقد الله على) ٢٠١٨ "تطوير نظام مزاد إلكتروني عبر الأنترنت"

هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد حلول لمشكلة عدم وجود سجل إلكتروني لعمليات البيع التي تتم في المزادات العادية واقترحت الدراسة إنشاء موقع إلكتروني للمزايدة على السلع بالتطبيق على إحدى الشركات التجارية الخاصة وتوصلت إلى عدة نتائج أهمها: –

- إن إستخدام موقع ويب للبيع ساعد في بناء نظام متكامل بإضافة المنتجات والمزايدة عليها بطريقة مبسطة للبائعين وللمشتريين.
- ساعد النظام على تسهيل عمليات البيع بطريقة إلكترونية مما يختصر الوقت والجهد والمال.

ملاحظات على الدراسة: –

اتفقت هذه الدراسة على هدف مشترك وهو عمل مزاد الكترونى للأصناف المباعة لتعظيم سعر بيعها، وتم بهذه الدراسة التجربة بالتطبيق على إحدى الشركات التجارية الخاصة ولكن لم تحتوي الدراسة أي صور لطريقة المزايدة على أي سلعة بالموقع الإلكتروني المقترح. (نقد الله، ٢٠١٨)

٨-٥ دراسة أحمد العيسوي فؤاد "**أثر تطبيق نظام معلومات إدارة مالية الحكومة GFMIS على فعالية بيئة الرقابة الداخلية: دراسة ميدانية**"(٢٠٢٠)

استهدفت تلك الدراسة اختبار أثر تطبيق نظام معلومات إدارة مالية الحكومة GFMIS على فعالية الرقابة المالية بالوحدات الحكومية، ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فروضها تم استخدام الاستبيان (استمارة الاستقصاء) بوصفه أداة رئيسية لجمع البيانات من مجتمع الدراسة، حيث اعتمد الباحث على أسلوب الحصر الشامل لمجتمع الدراسة والذي تمثل في ممثلي وزارة المالية المصرية بمحافظة الدقهلية البالغ عددهم ٢٢٤ موظفاً، وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

أن المراجعة والرقابة المالية التي يقوم بها ممثلو وزارة المالية قبل الصرف بالوحدات الحكومية المختلفة بجمهورية مصر العربية هي بمثابة مراجعة ورقابة داخلية داخل الجهاز التنفيذي للدولة.

أن نظام معلومات إدارة مالية الحكومة GFMIS هو أحد تطبيقات نظم تخطيط موارد المنشأة ERP المخصص للقطاع الحكومي ويتم برمجته وتخصيصه حسب طبيعة وظروف كل بلد على حدة (أي ما يسمى إعادة هندسة العمليات).

وجود ارتباط معنوي قوي لأبعاد نظام معلومات إدارة مالية الحكومة GFMIS وما يكمله من نظم الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي GPS & GPOS، وقد أوصت الدراسة بضرورة الإهتمام بزيادة جودة النظام من خلال تطبيق باقي نظم نظام معلومات إدارة مالية الحكومة GFMIS مثل نظام إدارة شئون العاملين ونظام المشتريات ونظام المخازن وغيرها، مع إيجاد طريقة للربط بين كل النظم المطبقة حالياً والتي سوف تطبق مستقبلاً، ولزيادة جودة النظام ضرورة إدخال نظم إلكترونية مكملة أو إعادة برمجة وهندسة نظام معلومات إدارة مالية الحكومة للتخلص بشكل نهائي من الدفاتر التقليدية (الورقية).

ويرى الباحث أن هذه الدراسة أوصت بهدف هام للدراسة الحالية وهو ضرورة تطبيق باقي نظم GFMIS مثل نظام إدارة شئون العاملين ونظام المشتريات ونظام المخازن وغيرها، مع إيجاد طريقة للربط بين كل النظم المطبقة حالياً والتي سوف تطبق مستقبلاً. (العيسوى، ٢٠٢٠)

5-9-Kidonge, K. Kenneth, "**Automation of Inventory Management Process"**, ResearchGate, Article (January 2009)**.**

"**التشغيل الآلي لعملية إدارة المخزون**"

ناقشت هذه الدراسة عملية إدارة المخزون بإحدى الشركات لوجود مشكلة في نظام إدارة المخزون حيث تستخدم الشركة أنظمة سجل المخزون اليدوية التي تحتوي على مشكلات مثل إدخال

الاصناف إلى بطاقات المخزون، وزيادة في أحجام الدفاتر الورقية، مما يؤدي إلى إهدار الوقت ويجعل من الصعب إستخراج التقارير في الوقت المناسب.

وهدفت الدراسة الى تصميم نظام آلي لعملية إدارة المخزون ومساعدة الإدارة بنظام تخزين محوسب ينتج تقارير عن مستوى المخزون في الوقت المحدد لاتخاذ القرارات الهامة، بحيث تحتوي قاعدة البيانات على معلومات الجرد لجميع الأصناف ليظهر للإدارة بيانات الاصناف التي ستخزن يوميا وبمجرد انخفاض كمية الصنف الموجود في المخزون، يتم التنبيه والاشارة إلى ضرورة إعادة طلب الصنف، ثم يتم فحص هذا التنبيه في نهاية اليوم لتحديد ما إذا كان ينبغي طلب المزيد من الصنف. ويحتوي النظام المقترح على النماذج المستخدمة لحفظ البيانات وإدراجها في قاعدة البيانات، وعرض التقارير، وأوصت الدراسة بأهمية إنشاء عملية جرد آلية لإدارة بيانات المخزون وتسهيل عملية إعداد التقارير الشهرية، بحوسبة الخدمات والعمليات للاستفادة الفعالة من هذا التطبيق.

ويرى الباحث أن هذه الدراسة اهتمت بعملية ميكنة نظام إدارة المخزون للأصناف المتداولة وطلبها عند وصولها للحد الأدنى للطلب ولكن لم تضع في الاعتبار مدى تراكم تلك الأصناف بالمخازن. (Kidonge, 2009)

5-10-Like Zhang, (2022)**" Parallel service mode of production and inventory for spare part inventory optimization"**

"**طريقة الخدمة الموازية للإنتاج والمخزون من أجل تحسين مخزون قطع الغيار**"

تتبنى تلك الدراسة فكرة وضع خدمة موازية للإنتاج والمخزون لتحسين مخزون قطع الغيار من خلال تقديم مستودعات افتراضية تحتوي كل منها على قطع غيار لا نهائية ، ويتم تحويل مشكلة تحسين المخزون إلى مشكلة جدولة مع هدف الحد الأدنى من رأس المال للمخزون والحد الأدنى من التكلفة الإجمالية بما في ذلك تكلفة الاحتفاظ بالمخزون وتكلفة النقل وتكلفة التأخير في تسليم طلبات المخزون، ويتم تحديد عدد أصناف المخزون الأمثل لكل مستودع فعلي بناءً على استخدام قطع الغيار في كل مستودع افتراضي مقابل، وللحصول على حل الجدولة الأمثل اقترحت الدراسة عمل خوارزمية تطورية، يتم فيها تطوير طريقة إدخال وقت الخمول المعدلة وخمسة عوامل تشغيل بحث أخرى موجهة بالمعرفة محددة المشكلات وتم إجراء العديد من التجارب وأظهرت النتائج فعالية الخوارزمية المقترحة مقارنة بالخوارزميات الأخرى المعروفة، بحيث تكون متطلبات قطع الغيار المتوقعة للفترة التالية جاهزة، مع محاولة لإلغاء تجهيز بعض قطع الغيار في الفترة السابقة وتحويلها إلى موارد الإنتاج،

بحيث يمكن تقليل شغل رأس المال وتكلفة الاحتفاظ بالمخزون التي تتكبدها قطع الغيار الغير مطلوبة حاليا.

ويرى الباحث أن في هذه الدراسة حاول الباحث إيجاد حل لمشكلة تراكم مخزون قطع الغيار بالمخازن لتقليل تكلفة الاحتفاظ بالمخزون في شركات انتاج السيارات بالصين. (Like, 2022)

5-11- Harmen, Ferry Andika, & Rafika Yuniasih, (2018) "Inventory Management Analysis and Improvement of Inventory Control Procedures: Case Study in the Secretariat of the Tax Court" **.**

"تحليل إدارة المخزون وتحسين إجراءات مراقبة المخزون: دراسة تطبيقية في الأمانة العامة لمحكمة الضرائب"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل إدارة المخزون واقتراح إدخال تحسينات على إجراءات مراقبة المخزون في احدى الجهات الحكومية وهي محكمة الضرائب، وتصف هذه الدراسة الوقائع المتصلة بأنشطة إدارة المخزون المرتبطة بتخطيط المشتريات، استلام وتوزيع المخزون، وحفظ السجلات.

حيث أنه مع تزايد عدد الطعون والقرارات الصادرة في محكمة الضرائب فهناك زيادة للاحتياجات من اللوازم المكتبية بسبب زيادة التسويات الضريبة، وتسوية المنازعات الضريبية بفعالية وكفاءة، لذا يجب أن تكون هناك إدارة فعالة للمخزون لتيسير الحصول على ما يكفي من الأصناف في الوقت المناسب.

واستخدم هذا البحث نهج دراسة الحالة، الذي يحاول تفسير ظاهرة بواسطة الانخراط في دراسة متعمقة لحالة منها، حيث قد تتعلق الحالة المعنية بفرد أو حدث أو مجموعة مجتمعية، أو مؤسسة.

وبناءً على التحليل من الدراسة، يمكن ملاحظة وجود عشرة أنواع من سلع المخزون الهامة لخدمة محكمة الضرائب تم الحصول عليها بعد تحليل نتائج ABC.

وبناءً على نتائج البحث، يمكن لمدير المخزون إجراء حسابات تحليل ABC وهو تصنيف جميع أنواع الأصناف على أساس مستوى أهميتها، ويسهل هذا التحليل سياسات الرقابة داخل الجهة.

وأظهرت النتائج أن هناك نقاط ضعف في إدارة المخزون وإجراءات الرقابة له، واقترحت تحسين قوائم الجرد بتطبيق حساب المخزون الاحتياطي ونقطة إعادة الترتيب، وإدخال تحسينات على إجراءات تسجيل الأصناف، والتخزين والصيانة، وإجراءات التوزيع وتقييد الوصول إلى المستودع وتركيب الدوائر التلفزيونية المغلقة، وإضافة أدوات إلى المخازن مثل طفايات الحريق، منصات نقالة، السلالم، إنشاء ملصقات، ترتيب البضائع وفقًا المجموعات. (**Harmen**, 2018)

تعليق عام على الدراسات السابقة

اهتمت الدراسات السابقة للمخزون بتصميم أنظمة للعمليات اليومية الخاصة بالاضافة والصرف اليومي أو من حيث الرقابة على المخزون وإدارة المخزون والمعالجة المحاسبية وكانت معظم الدراسات بالتطبيق على القطاع الخاص وليس القطاع الحكومي ولم تتعرض تلك الدراسات بشكل مباشر لعملية التخلص منه وبالأخص في الجهات الحكومية كما في الدراسة الحالية التي تهتم بتصميم نظام الكترونى لهذا الهدف.

٦- افتراضات الدراسة

أ- من المُتوقع وجود أهمية كبيرة لإنشاء نظام لتصريف الأصناف الراكدة والتخلص الفوري من المخزون الراكد لتقليل ظهور شبهات الفساد بمخازن الجهة نتيجة تراكم الاصناف بها، وسرعة تصريف الأصناف الراكدة وتوفير النفقات الحكومية مع الحصول على تقارير وبيانات فورية عن الرواكد.

ب- من المُتوقع أن تتوافر بالجهات الحكومية البنية التحتية اللازمة لتشغيل متطلبات النظام مع وجود مهارة لموظفيها في التعامل مع برامج الحاسب الآلي وضرورة تحديد صلاحيات منفصلة لهم بالنظام مع ضرورة تسجيلهم للأصناف الراكدة بكود التصنيف الموحد.

ج- من المُتوقع أن يتميز النظام بالسهولة في البحث عن الأصناف والحصول على تقارير بالأصناف الراكدة ويساعد في عرض القوانين والكتب الدورية والتعليمات الخاصة بالمخازن.

د- من المُتوقع أن تحويل الرواكد الغير مباعة الى مزاد الكترونى يساعد في تعزيز موارد الدولة ويساعد ربط النظام مع المنظومات الاخرى في الحفاظ على المال العام بتوجيه مبلغ بيع الرواكد بقيده بالإيرادات العامة بالجهة.

٧- أسئلة الدراسة

١- هل يمكن أن يؤدى تراكم المخزون الى حدوث شبهات فساد بالمخازن؟

٢- هل هناك أهمية لانشاء نظام الكترونى للتخلص من المخزون الراكد؟

٣- هل تتوافر بالجهات الحكومية البنية التحتية اللازمة لتشغيل نظام الكترونى للتخلص من المخزون؟

٤- هل يوفر النظام المقترح تقارير فورية عن الأصناف الراكدة بالجهات الحكومية؟

٥- الأصناف المعروضة بالنظام ولم تباع هل يساعد تحويلها للبيع بالمزاد الالكترونى في زيادة إيرادات الدولة؟

٦- ما هي مزيا النظام المقترح؟

٧- هل هناك أهمية لربط النظام المقترح بالانظمة الالكترونية الحكومية الأخرى؟

٨- حدود الدراسة

أ – الحدود المكانية: تختص هذه الدراسة بحصر رواكد مخازن الجهات الحكومية المصرية لتبادلها مع الجهات الاخرى لذلك سيتم اتاحة دخول النظام لجميع الجهات الحكومية على مستوى الدولة لإتاحة فرص أكثر للحصول على الصنف بسهولة.

ب – الحدود الزمنية: ستجرى هذه الدراسة ما بين العام المالي الحكومي ٢٠١٩/٢٠٢٠ م والعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ م.

٩- منهجية الدراسة

سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بالاطلاع على القوانين واللوائح والكتب الدورية بوزارة المالية والأبحاث والمؤتمرات الخاصة بموضوع المخازن والأصناف الراكدة، والتعرف على الطرق الحالية لتصريفه والقوانين واللوائح المنظمة له.

وكذلك استخدم المنهج التطبيقي بتصميم نظام إلكتروني عبر الأنترنت بحيث يتم فيه عرض الاصناف الراكدة بالجهات الحكومية من خلال النظام واتاحة تبادلها بين جهات الدولة.

١٠- النتائج الاولية للدراسة

تم عرض استبانة تجريبية على عدد من مستخدمي الموقع وبعض المختصين بالمخازن الحكومية وممثلي المالية (محكمون) للتأكد من مدى فهم وصدق الأسئلة في هذه الدراسة كاختبار قبلي، لتقديم ملاحظاتهم حول الاستبيان من حيث وضوحه، وقد طالبوا ببعض التعديلات لتسهيل التطبيق الميداني وتم توزيع الاستبانة التجريبية التي احتوت على عدد ١٥ سؤال على عينة استطلاعية بلغت (٢٠) فرداً، وتم عمل إجراء اختبار الثبات (Reliability) عن طريق برنامج (SPSS) وبحساب قيم معامل الثبات بطريقة التناسق الداخلي باستخدام أحد معاملات الثبات وهو معامل (Cronbach's Alpha) الذي يعتبر معتمداً في البحث العلمي حيث وجدت قيمة الفا تساوى 0.749 وتعتبر نسبة ثبات جيدة حيث تتدرج قيم معامل الثبات (الفا كرونباخ) من الصفر إلى الواحد الصحيح. (عبد الفتاح، ٢٠٠٨)

إذ يعتمد أسلوب كرونباخ ألفا على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى والذي يشير إلى التماسك وقوة الارتباط بين فقرات المقياس. (Saunders, 2012)

جدول (١) تحليل معامل الثبات الفا كرونباخ باستخدام برنامج SPSS

Reliability Statistics	
N of Items	Cronbach's Alpha
15	0.749

وقد بلغت القيمة الاجمالية للرواكد المسجلة فى تجربه التشغيل الأول للنظام أكثر من ١٥ مليون جنيه لعدد ٤٠ جهة فقط من أصل أكثر من ٣٢١٠ جهة مسجلة بالنظام وبالتالى فإن ذلك قد يشير إلى ضخامة قيمة أصناف المخزون الراكد بل أن الباحث لاحظ أنه فى نشرة الرواكد رقم ٢٧٤ والمُصدرة من هيئة الخدمات الحكومية بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٤ تم ملاحظة وجود أصناف راكدة بقيمة ١٣ مليون جنيه لجهة واحدة فقط وهى جهاز التدريب الانتاجى للتشيد والبناء والتابع للجهاز المركزى للتعمير وجميع الأصناف جديدة ومعظمها الات وعدد قد تحتاجها أى جهة، وجميع تلك الأصناف جديدة وسعرها الدفترى أقل من سعرها بالسوق حالياً، واذا لم يتم إبلاغ باقي الجهات عن تلك الأصناف الراكدة، فيُخشى أن تُباع فى المزاد التقليدي كخردة بثمن زهيد.

١١- الدراسات المستقبلية

من خلال هذه الدراسة المقترحة تم اقتراح تصور مبدئي للإعلان عن بيع الأصناف الراكدة عبر المزاد الإلكتروني عبر الويب وليس المزاد التقليدي وهو ما يستلزم العمل على دراسات مفصلة حول إنشاء أنظمة للمزاد الإلكتروني الحكومي لما به من متطلبات كثيرة مثل طرق شراء كراسة شروط المزاد وكيفية السداد الإلكتروني للتأمين الابتدائي للمزاد وكيفية تأمين بيانات المزايدين وسداد باقي التأمين عند الترسية للمزاد.

كما يمكن أيضا عمل دراسات حول كيفية تكامل أنظمة الحاسب المختلفة المطبقة فى الجهات الحكومية مع بعضها البعض لتوفير قدر أكبر من البيانات والمعلومات بالجهات الحكومية.

١٢- المزاد الالكتروني

بدأ المزاد الإلكتروني في العام ١٩٩٥، عندما أسس رجل يدعى "Pierre Omidyar " أول مزاد علني الكتروني على موقعه باسم "المزاد عبر الويب" والذي تم تغير اسمه فيما بعد الى "البيع الإلكتروني eBay وباع عن طريق الموقع طابعة ليزر مكسورة تم المزايدة عليها وبيعت بأعلى سعر وهو ١٤.٨٣$. (السعيدي، ٢٠١٨، ص٢٢٦)

ويقصد بالمزاد الإلكتروني أن يتولى شخص بوصفه وكيل عن المالك بعرض سلعته في مزاد عام عن طريق الانترنت بقصد إرسائه على أفضل عرض مقدم من المتزايدين. (مجاهد، ٢٠٠٥)

ويعتبر المزاد الإلكتروني من تطبيقات التجارة الإلكترونية الحديثة، ويُعرف المزاد في اللغة العربية بأنه مصدر للفعل زادَ، وزادَ الشيء يزيدُ زيداً، وتزايدَ أهلُ السوق على السلعة إذا بيعت فيمن يزيدَ. (ابن منظور، بدون سنة نشر، ص١٩٩)

ويتيح أسلوب المزاد على الانترنت إمكانية عرض كميات كبيرة من الأصناف والوصول الى عدد كبير من المشترين وفى نفس الوقت خلق نوع جديد من الوسطاء الالكترونين وهناك الكثير من مواقع المزادات على الانترنت والتي من أشهرها موقع ebay.com، Amazon.com، ePier، Yahoo!ومواقع مزادات إلكترونية كثيرة أخرى. (امجدل، ٢٠١٤، ص١٠٤)

وفى هذه الدراسة حيث أن النظام المقترح يقوم على أساس عرض المخزون الحكومي الراكد للجهات الحكومية ومن ثم اذا لم يتم طلبه من خلال الجهات الحكومية يتم الانتقال الى الخطوة التالية وهى عرض هذا المخزون الحكومي في مزاد علني الكترونى للأشخاص الاعتبارين والشركات الخاصة للوصول الى أعلى سعر لذا نقترح أن يراعى عند تصميم موقع المزاد الإلكتروني أن يصمم بطريقة دقيقة من حيث توافر عنصر الأمان الكامل مما يضمن سير المزادات بشكل ناجح وتضمن عدم حدوث أي تلاعب من المستخدمين المحترفين، ولذلك يجب اللجوء لإحدى الشركات المتخصصة ببرمجة وتأمين المواقع الإلكترونية، ويراعي عدم التعامل مع المبتدئين او الهواة في مجال البرمجة والتصميم.

١٢-١ موقع مزاد وزارة الداخلية (لوحتك دوت كوم)

كمثال للمزاد الإلكتروني الحكومي بمصر فقد أنشات وزارة الداخلية المصرية موقع مزاد إلكتروني باسم " لوحتك دوت كوم" في ٢٠١٧ ليكون منصة رسمية لبيع لوحات السيارات المعدنية ذات الحروف والأرقام المميزة، لدعم صندوق تحيا مصر، وذلك بموجب اتفاقية بين وزارة الداخلية والبنك المركزي، على أن ينتهي المزاد في الموعد المعلن لكل واحد بالبيع لأعلى سعر. (وزارة الداخلية المصرية، (٢٠٢١) شروط دخول المزاد، مارس ٢٠٢١ www.lo7tak.com.eg)

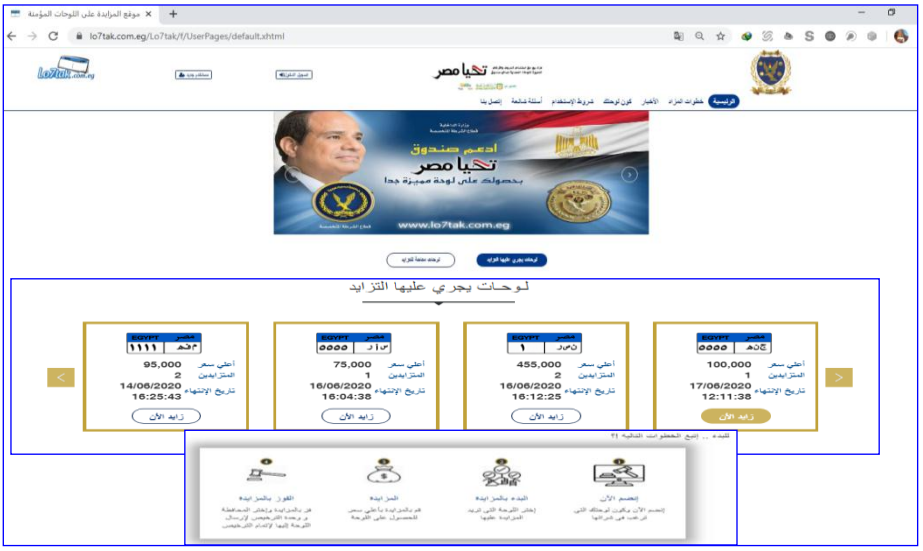

شكل (١) موقع المزاد الالكترونى لارقام لوحات السيارات (مارس ٢٠٢١)
www.lo7tak.com.eg

وقد تجاوزت حصيلة بيع اللوحات المميزة مبلغ ١٥٠ مليون جنيه لصالح الصندوق في سنوت قليلة، واستطاعت وزارة الداخلية من خلال الموقع تسويق عدد كبير من اللوحات أغلاها سعراً حتى الآن اللوحة رقم (أ هـ م ١) التي بيعت بمليون و ٩٧٠ ألف جنيه لصالح صندوق تحيا مصر.

وطرح الموقع التابع لإدارة نظم معلومات أجهزة المرور بوزارة الداخلية بقطاع الشرطة المتخصصة أربع لوحات أخرى لوحة رقم (أ ٥) ووصل سعرها إلى ٧٥٠ ألف جنيه واللوحة الثانية التي تحمل أرقام وحروف (رر ١) ووصل سعرها إلى ٤٥٠ ألف جنيه.

ووصل سعر بيع اللوحة الثالثة (ب ر ١) إلى ٤٠٠ ألف جنيه واللوحة (و ل أ ١١١١) وصل سعرها إلى ١٠٠ ألف جنيه.

وبيعت اللوحة رقم (س ي ف ١) بمبلغ ٦٠٥ ألف جنيه أما اللوحة رقم (د د د ١١١) بيعت بمبلغ ٢١٠ ألف جنيه.

وطرحت إدارة المرور، مزادًا إلكترونيًا لبيع ٦ لوحات مرورية بأرقام مميزة، بإجمالي مبلغ مليون و٦٣٠ ألف جنيه، بأسعار بدأت من ١٠٠ ألف جنيه إلى ٧٥٠ ألف جنيه محددة على حسب حروف وأرقام اللوحات، على أن تباع لأعلى سعر، بعدما تقدم لهم ٧ مشترين، كما عرضت ٢٢ لوحة أخرى للمزايدة، كما يتيح الموقع للمشاركين طلب حروف وأرقام معينة حسب رغبتهم وفى حالة توافر رقم اللوحة يتم عرضها على الموقع للمزايدة عليها ويفوز بها من تقدم بأعلى سعر لشرائها.

جدول (٢) قيمة بعض اللوحات المباعة بالمزاد الإلكتروني بموقع لوحتك دوت كوم

رقم اللوحة	السعر
أ هـ م ١	١.٩٧٠.٠٠٠ جنيه
م ص ر ١	١.٣٠٠.٠٠٠ جنيه
س ١	١.٠١٠.٠٠٠ جنيه
ب ١	٨٧٠.٠٠٠ جنيه
أ ١	٨٥٥.٠٠٠ جنيه
هـ ١	٧٧٠.٠٠٠ جنيه
د ١	٧٦٠.٠٠٠ جنيه
ر ١	٧٦٠.٠٠٠ جنيه
ى ١	٧٦٠.٠٠٠ جنيه
م ١	٧٥.٠٠٠ جنيه

المصدر: موقع وزارة الداخلية لوحتك دوت كوم www.lo7tak.com.eg

ويتضح هنا أهمية البيع بالمزاد الإلكتروني والتجربة المصرية الناجحة في عمل مزاد إلكتروني استطاعت من خلاله وزارة الداخلية الوصول إلى حصيلة بيع لأرقام السيارات المميزة وصلت إلى أكثر من ١٥٠ مليون جنيه.

ونتسأل هنا ماذا لو لم يتم عمل مزاد إلكتروني لهذه الأرقام المميزة وقامت وزارة الداخلية بتسليم هذه الأرقام لإدارات المرور المختلفة بدون الإعلان عن بيعها بالمزاد الإلكتروني، هل كانت ستحقق ما حققه المزاد الإلكتروني بالبيع بأكثر من ١٥٠ مليون جنيه؟

وبالتالي يتضح لنا أهمية البيع بالمزاد الإلكتروني لأصناف المخزون الحكومي الراكد الغير مطلوبة من أي جهة حكومية بدلا من بيعه عن طريق جلسات المزاد المغلق والتي قد لا يعلم به الكثير من الأشخاص والشركات المتخصصين في تلك الاصناف والذين قد يكونون على استعداد لدفع مبالغ

أكثر للحصول على تلك الرواكد مما يعنى هدر الكثير من الفرص للحصول على حصيلة أكبر من خلال البيع بالمزاد الإلكتروني.

١٣- نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية

وزارة المالية هي الجهة المسئولة عن تطبيق نظم المحاسبة الحكومية في مصر على كافة وحدات الجهاز الإداري للدولة ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة الاقتصادية والخدمية.

ويعمل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الجهات الإدارية الحكومية المسئولة عن الإنفاق وتحصيل الإيرادات لمشاركة المعلومات التي تنتج خلال تنفيذ إجراءاتها المالية مع وزارة المالية بشكل مباشر، ليتم تتبع مسار الإنفاق والتحصيل في جميع مراحله وتحسين عملية التخطيط والمراقبة خلال إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة، كما يؤثر علي كفاءة العمليات المالية وعلي استجابتها ومرونتها ودعم عملية صنع القرارات، ويوفر بيئة معلوماتية أمنة ومتكاملة لعمليات الإدارة المالية فيما بين الوزارات والدوائر الحكومية، وتأمين بيئة متكاملة تتوفر فيها المعلومة بشكل دقيق لكافة الأطراف المعنية علي اختلاف مواقعهم الجغرافية والوظائف التي يشغلونها، مما يوفر الأثر المباشر في رفع كفاءة وفعالية الإجراءات المالية التي تُنفذ خلال المراحل المختلفة لإعداد وتنفيذ قانون الموازنة العامة للدولة.(كتاب دليل ميكنة المالية الحكومية،٢٠٢٠، ص٥)

وفى هذا النظام المقترح سيتم استخدام الكود المؤسسي للجهات الحكومية والمُسجل في نظام إدارة المعلومات المالية لتسجيل اكواد الجهات بالنظام المقترح وتوجيه مبالغ بيع الرواكد لكود الجهة البائعة كما سيتم إضافة توجيه محاسبي ملحق بتقارير البيع والشراء بالنظام للإشارة الى ارقام قيود GFMIS وتوجيه مبلغ البيع الى كود الإيرادات للجهة، ويمكن للمستخدم استخراج هذا التقرير في شكل ملف EXCEL.

١٤- الحكومة الإلكترونية والمخزون السلعي

تُعرف الحكومة الإلكترونية بأنها قدرة القطاعات الحكومية على تبادل المعلومات وتقديم الخدمات فيما بينها بسرعة ودقة عالية وبأقل التكاليف، مع ضمان سرية وأمن المعلومات المُتناقلة، ومن ناحية أخرى يمكن القول إن الحكومة الإلكترونية هي إعادة إبتكار الأعمال والإجراءات الحكومية لإدماج المعلومات وتكَاملها بين المؤسَسات الحكومية. (الهوش،٢٠٠٦، ص٢٤)

وتهدف الحكومة الإلكترونية إلى توصيل الخدمات للمواطنين في مكان وجودهم وفى أى وقت بالأسلوب المناسب وبالسرعة والكفاءة المطلوبة، ويعتبر هذا النظام خطوة من خطوات إنشاء حكومة إلكترونية في مصر.

ومع التقدم التكنولوجي السريع، إلى جانب إرتفاع سقف توقعات المواطنين، فإن دور الحكومة أصبح يتطلب منها تطوير قدرات تنافسية غير مسبوقة للتفوق على نفسها وبناء نماذج عمل مرنة وتفاعلية تتحدى الأنظمة التقليدية المعتادة.

ومع تزايد فرص التحول الرقمي (Digital Transformation) يتوقع المجتمع توافر الخدمات الحكومية طوال اليوم، وعلى مدار الاسبوع (٧/٢٤) وعبر نظام ما يسمى بالنافذة الموحدة للخدمات (Single Service Window) مع أهمية توفير أنظمة تفاعلية للاستجابة الفورية لطالب الخدمة.

ومن أهم القطاعات التي تأثرت أو سوف تتأثر بشكل أساسي بثلاثية (المعلومات –الاتصالات – الوسائط المتعددة) (infotelemedi) هو القطاع الحكومي، فلطالما عانت الحكومات من بيروقراطية متحجرة غير قادرة على التفاعل والتكييف مع التغييرات في محيطها وأصابها الخمول وغابت عنها الفعالية والكفاءة.

والأن تفتح ثلاثية infotelemedia الباب واسعا أمام الحكومة لكي تتحول من حكومة بطيئة إلى سريعة ومن منغلقة إلى شفافة ومن خاملة إلى فعالة، وتوفر هذه الثلاثية للحكومة المبرر والفرصة في آن واحد للتحول من حكومة التعسير إلى حكومة التيسير التي يشكل المواطن محور إهتمامها.

وتختلف دول العالم فيما بينها في أسلوب تطبيق الحكومة الإلكترونية، فنجد أن الولايات المتحدة الأمريكية قد اتبعت النظام اللامركزي في تطبيق الحكومة الإلكترونية، حيث تم تطبيقها على مستوى الولايات لتحتل بذلك الولايات المتحدة المركز الأول على مستوى العالم في تطبيق الحكومة الإلكترونية تليها استراليا في المركز الثاني، بينما نجد أن دولا أخرى مثل سنغافورة قد اتبعت النظام المركزي، وتتفاوت درجة النجاح التي حققتها كل دولة تبعا لظروفها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ومدى قدرتها على التغلب على معوقات التنفيذ التي تواجهها حيث تتنافس دول العالم فيما بينها في التحول إلى الحكومة الإلكترونية نظرا للمزايا التي تحققها في رفع مستوى الأداء الحكومي وتقديم خدمات عالية الجودة للمواطنين.

ولنظام الحكومة الإلكترونية مزايا كثيرة لعل أهمها ما يلي:

أولا– سرعة الإنجاز: – إن إنجاز المعاملة إلكترونياً لا يستغرق غير دقائق معدودة، وبالتالي توفير الوقت الضائع في الانتقال إلى مقر الجهة الحكومية، وانتظار الدور، ثم قيام الموظف بالتحقق من توافر شروط الخدمة المطلوبة ومراجعة الأوراق وإنجاز المعاملة يدوياً.

ثانيا– زيادة الإتقان: – إن الإنجاز الإلكتروني للخدمة عادة ما يكون أكثر دقة وإتقاناً من الإنجاز اليدوي، كما أنه يخضع لرقابة أسهل وأدق من تلك التي تفرض على الموظف في أداء عمله في نظام الإدارة التقليدية.

ثالثا– تخفيض التكاليف: – إن أداء الخدمات بالطرق الإلكترونية أقل تكلفةً عن أدائها بالطريق التقليدي، إذ يؤدي الإنجاز الإلكتروني للخدمة إلى تقليل عدد الموظفين المطلوبين للعمل في الجهة الحكومية، واختصار الإجراءات المعقدة لمراحل العمل، إلى جانب تخفيض أو الاستغناء عن كميات الأوراق المطبوعة والأدوات المكتبية المستخدمة في أداء تلك الخدمات .

رابعا– تبسيط الإجراءات: – يمكن عن طريق أداء الخدمات بالحكومة الإلكترونية القضاء على البيروقراطية ونتائجها السيئة والتي تؤدى إلى إهدار الوقت والمال وتعذيب أصحاب المصلحة وعن طريق الحكومة الإلكترونية يمكن تبسيط وتيسير الإجراءات، بل وبخطوة واحدة تتم من خلال الدخول عبر شبكة المعلومات على الخط مع الحكومة يمكن إنجاز المطلوب بسرعة وسهولة كبيرة توفيراً للوقت والجهد. (بو مروان، ٢٠١٤، ص١٠)

خامسا– الشفافية الإدارية: – البيع بالمزاد الإلكتروني تتم المعاملات دون اتصال مباشر بين المزايد والموظف بالجهة البائعة للأصناف، وبالتالي لن يكون هناك مجال للرشوة أو تلاعب الموظفين وسوء معاملتهم لطالب الصنف، وفي ذلك مكافحة كبيرة للفساد الوظيفي وجرائم العمل، ويكون البيع أيسر وأسرع تحقيقاً لتجنبه لمشكلات المواجهة المباشرة مع موظفي الجهة البائعة.

وتواجه المؤسسات في القطاع الحكومي العديد من التحديات للتحول في هذه الأنظمة، والتي قد تستلزم إعادة تصميم وبناء هياكلها الحكومية، والتي يُمكن من خلالها فقط تعزيز كفاءة وفعالية وجودة معظم العمليات الحكومية وتحسين مراحل التحول الإلكتروني من خلال مستوى وتجربة مشاركة المواطنين (Citizen Participation and Experience) كما أوضحت دراسة الأمم المتحدة لتنمية الحكومة الإلكترونية ٢٠٢٠. (القحطاني، ناصر ،٢٠٢٠، ص١٢)

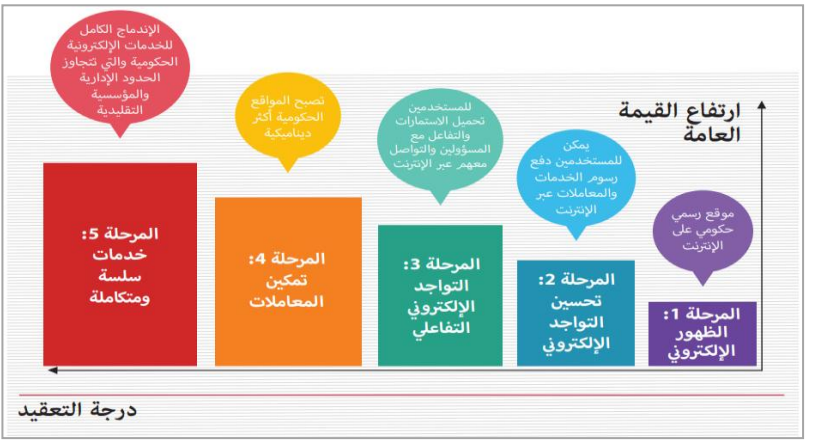

شكل (٢) نموذج الأمم المتحدة لمراحل تطور الحكومة الرقمية

١٥- تقرير الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية(٢٠٢٠ م)

يغطي التقرير الحادي عشر للأمم المتحدة لعام٢٠٢٠ عدد (١٩٣) دولة، ويحمل عنوان "الحكومة الرقمية في عَقد العمل لأجل التنمية المُستدامة" حيث يُغطي التقرير الاتجاهات العالمية في الحكومة الإلكترونية، والتطور الإقليمي وأداء معظم الدول فيما يخص الحكومة الإلكترونية.

وقد خصص التقرير فصولًا مُنفردة لموضوعات الحكومة الإلكترونية القائمة على البيانات، وإمكانية تحول الحكومة الرقمية، وتضمن التقرير الحادي عشر فصل خاص عن الحكومة الإلكترونية خلال جائحة كورونا (كوفيد-١٩) بمناقشة السياسات الحكومية وما بعد الأزمة.

وأظهر مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية ٢٠٢٠ تقدُم عددٌ من الدول العربية في جانب تطوير الحكومة الإلكترونية بدرجات متفاوتة، كما ظهرت تجارب جديدة لاستخدام تقنيات لتحسين الخدمات الحكومية وزيادة المشاركة الإلكترونية من جانب الحكومات، حيث أصبح التحول الرقمي جزءًا من خطط التنمية في معظم الدول العربية.

وأشار التقرير إلى ارتفاع متوسط مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية إلى ٠.٦٠ في مُقابل ٠.٥٥ في الإصدار السابق من التقرير عام ٢٠١٨، وتُشير بيانات ٢٠٢٠ إلى امتلاك جميع دول العالم بوابات وطنية على الإنترنت وأنظمة لأتمتة العمل الحكومي، وتَحسُّن واقع الحكومة الإلكترونية.

وعلى الرغم من اتفاق أغلب الدول العربية في الإقرار بأهمية التحول الرقمي ودور التقنيات في تيسير العمل الحكومي، إلا أن أولوياتها ومدى نجاحها في تحقيق التحول الرقمي تباين لأسبابٍ عديدة، فالبلدان التي تُعاني من عدم الاستقرار السياسي والنزاعات المُسلحة مثل (العراق واليمن وليبيا) فان ذلك يُعسِّر حصول المواطنين على الخدمات الحكومية الإلكترونية.

أما البلدان العربية الأقل نموًا والبلدان متوسطة الدخل يمنع الفقر أعدادًا كبيرة من المواطنين من التمتع بفوائد الحكومة الإلكترونية لغياب وسائل الدفع الإلكتروني والأجهزة وبنية الاتصالات اللازمة للوصول إلى الخدمات الحكومية عبر الإنترنت، وتسعى البلدان ذات الدخول المتوسطة مثل (مصر ولبنان والأردن) إلى زيادة العروض الرقمية لضمان تقديم خدمات حكومية شاملة.

أما في الدول مُرتفعة الدخل مثل (السعودية والبحرين والإمارات) فتستخدم حُكوماتها الكثير من التقنيات لتحسين الخدمات الحكومية وزيادة مستويات رضا المواطنين. (UNITED NATIONS E-GOVERNMENT SURVEY،2020)

جدول (٣) مؤشرات مصر الفرعية الثلاثة في تنمية الحكومة الإلكترونية

{ البنية التحتية للاتصالات(TII)، ومؤشر رأس المال البشري(HCI) ، ومؤشر الخدمات الحكومية الرقمية(OSI)}

مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية (2018)	مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية (2020)	قيم مؤشر البنية التحتية للاتصالات	قيم مؤشر رأس المال البشري	قيم مؤشر الخدمة عبر الإنترنت	المنطقة الفرعية	تصنيف مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية	فئة التصنيف	الدولة
موريشيوس	HV	63	شرق أفريقيا	0.7000	0.7911	0.6677	0.7196	0.6678
جزر سيشيل	H3	76	شرق أفريقيا	0.6176	0.7660	0.6925	0.6920	0.6163
جنوب أفريقيا	H3	78	أفريقيا الجنوبية	0.7471	0.7371	0.5832	0.6891	0.6618
تونس	H3	91	شمال أفريقيا	0.6235	0.6974	0.6369	0.6526	0.6254
غانا	H2	101	غرب أفريقيا	0.6353	0.5930	0.5596	0.5960	0.539
ناميبيا*	H2	104	أفريقيا الجنوبية	0.5235	0.6558	0.5447	0.5747	0.4554
المغرب	H2	106	شمال أفريقيا	0.5235	0.6152	0.5800	0.5729	0.5214
كابو فيردي*	H2	110	غرب أفريقيا	0.5000	0.6337	0.5476	0.5604	0.498
مصر*	H1	111	شمال أفريقيا	0.5706	0.6192	0.4683	0.5527	0.488
غابون*	H1	113	وسط أفريقيا	0.3235	0.6719	0.6250	0.5401	0.4313
بوتسوانا*	H1	115	أفريقيا الجنوبية	0.3647	0.6911	0.5591	0.5383	0.4253
كينيا*	H1	116	شرق أفريقيا	0.6765	0.5812	0.3402	0.5326	0.4541
الجزائر*	H1	120	شمال أفريقيا	0.2765	0.6966	0.5787	0.5173	0.4227
زمبابوي*	H1	126	شرق أفريقيا	0.5235	0.6135	0.3688	0.5019	0.3692

*الدول الي انتقلت من المستوى المتوسط إلى المرتفع في مجموعة مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية في عام ٢٠٢٠.

المصدر :دراسة الأمم المتحدة حول الحكومة الإلكترونية لعام ٢٠٢٠، ص٤٠

١٦- المراجع

- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الافريقي المصري (بدون سنة نشر) "**كتاب لسان العرب**" دار صادر، بيروت، لبنان، المجلد ٣، ص ١٩٩.
- أبومغايض، يحيى بن محمد على (٢٠٠٤) "**كتاب الحكومة الإلكترونية: ثورة على العمل الأدري التقليدي**" الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة ط١، رقم الإيداع ٤١٥٨/١٤٢٥.
- امجدل، أحمد عبد الحفيظ (٢٠١٤) "**كتاب مبادئ التسويق الإلكتروني**" جامعة طيبة بالمدينة المنورة، كلية إدارة الاعمال، ص١٠٤.
- الحسانين، حسين عبد العزيز عبده (٢٠١٣) "**دراسة بحثية في شرح مواد لائحة المخازن**" عضو لجنة تعديل لائحة المخازن الحكومية، مدير إدارة المخازن، جامعة المنصورة.
- الرقابي، عبد العزيز بن عبد الله (٢٠٠٢) "**الحكومة الإلكترونية ودورها في تقديم الخدمات العامة في المملكة العربية السعودية مع دراسة تطبيقية على وكالة الوزارة لشئون العمل**" رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- السعيدي، ثامر عبد الجبار عبدالعباس (٢٠١٨) "**كتاب التنظيم القانوني للمزاد الإلكتروني: دراسة مقارنة** " المركز العربي للنشر، القاهرة، ص٢٢٦.
- الشبل، عبد الرحمن محمد (٢٠١٣) "**أثر استخدام نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على أداء الموازنة العامة للدولة دراسة ميدانية**" رسالة ماجستير، الأردن – جامعة جرش.
- العيسوي، أحمد فؤاد& سمير أبو الفتوح صالح& أحمد حسن زغلول (٢٠٢٠) "**أثر تطبيق نظام معلومات إدارة مالية الحكومة GFMIS على فعالية بيئة الرقابة الداخلية: دراسة ميدانية**" مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، مجلد س٤٠،ع٣، 1547-ISSN1110، ص٥٢٣.
- القحطاني، ناصر (٢٠٢٠) "**كتاب الحكومة الرقمية- دائرة الاهتمام**" المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الإدارية، الإصدار الثاني، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ص١٢.
- **المؤتمر السنوي الحادي عشر للاستراتيجية الفعالة للتخلص من المخزون الراكد وتلافي حدوثه مستقبلا الأسباب – الحلول- الوقاية- القوانين والرقابة-المسئوليات – المخاطر – التطوير**"(نوفمبر ٢٠١٧م) القاهرة.
- الهوش، أبو بكر محمود (٢٠٠٦) "**كتاب الحكومة الإلكترونية الواقع والافاق**" مجموعة النيل العربية، القاهرة، ص٢٤
- الوادية، محمد رفيق على (٢٠١٦) "**دور الرقابة الداخلية على المخزون السلعي في المحافظة على المال العام دراسة ميدانية تطبيقية على وزارة الصحة الفلسطينية**" رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- الوصال، كمال أمين "**كتاب ثقوب وجيوب: بحث في أسباب إهدار المال العام في مصر**" الطبعة الأولى القاهرة ٢٠١٨م، رقم الإيداع ٢٠١٧/٢٦٣٦٠، ص١٧٩.

- بو مروان، سمية (٢٠١٤) "**كتاب الحكومة الإلكترونية ودورها في تحسين أداء الإدارات الحكومية دراسة مقارنة** " مكتبة القانون والاقتصاد، جامعة الامام محمد عبده، الرياض، ص ١٠.
- تقرير الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة (ديسمبر ٢٠١٥) "الإصلاح الإدارى.. مهمة عاجلة" القاهرة. http://www.caoa.gov.eg(يناير ٢٠٢٢)
- حامد، إبراهيم محمد (٢٠١٢) " **أساليب الرقابة على المخزون السلعي وأثرها في أداء الشركات** " رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- حسين، محمد عبد العظيم على (٢٠٠٧) "**أثر طرق تقويم المخزون السلعي على نتائج أعمال المنشآت الصناعية من وجهة نظر مراجعي الحسابات**" رسالة ماجستير، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجياس.
- عبد الفتاح، عز حسن **"مقدمة في الإحصاء الوصفي والإحصاء الاستدلالي باستخدام SPSS"**
- الناشر خوارزم العلمية، جدة، حي الجامعة (٢٠٠٨م) ص٥٦٠: ٥٦٣.
- عطية، محمد راضي (٢٠١٧) "**نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS ودوره في الرقابة على المال العام وتفعيل موازنة البرامج والأداء. دراسة تطبيقية "رسالة** ماجستير، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر.
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٦٩ لسنة٢٠٢٠ لرفع كفاءة الانفاق الحكومي.
- كتاب "**دليل ميكنة المالية الحكومية**" **(فبراير ٢٠٢٠) وزارة** المالية، قطاع الحسابات والمديريات المالية، وحدة الميكنة الإصدار الأول، ص ٥
- كتاب لائحة المخازن الحكومية، المطابع الاميرية، طبعة رقم ٤٧ لسنة ٢٠٢١، المادة ٤٦ ص١٤.
- مجاهد، أسامة أبو الحسن (٢٠٠٥) "**كتاب التعاقد عبر الانترنت**" دار الكتب القانونية، مصر، ص٣٤.
- نقد الله، كوثر عبد الحفيظ (٢٠١٨) "**تطوير نظام مزاد إلكتروني عبر الأنترنت بالتطبيق على شركة السهم الذهبي**" رسالة ماجستير، كلية علوم الحاسب، جامعة النيلين.
- وزارة الداخلية المصرية، إدارة المرور، موقع لوحتك دوت كوم "**شروط دخول المزاد**". www.lo7tak.com.eg(مارس ٢٠٢١)
- وزارة المالية المصرية، الهيئة العامة للخدمات الحكومية "**كتاب دوري رقم (٢) لسنة ١٩٨٠**".
- UNITED NATIONS E-GOVERNMENT SURVEY 2020.
- Kidonge, K. Kenneth, "Automation Of Inventory Management Process", ResearchGate, Article (January 2009) Downloaded from: https://www.researchgate.net/publication/237663955.
- Like Zhang, (2022)" Parallel service mode of production and inventory for spare part inventory optimization" College of Electrical and Information Engineering, Hunan University, Changsha 410082, China.
- Harmen, Ferry Andika, & Rafika Yuniasih, "Inventory Management Analysis and Improvement of Inventory Control Procedures: Case Study in the Secretariat of the

Tax Court", in: Diah Andika Sari, et. als. (Eds.), Advances in Economics, Business and Management Research (AEBMR), Volume 55, 6th International Accounting Conference (IAC 2017).

- Saunders, M, Lewis, P & Thornhill, A. (2012) Research Methods for Business-Students 6 th edition, England: Pearson Education.

Scientific Journal
For Commercial Research

A Refereed Scientific Journal

Issued by

Faculty of Commerce

Menoufia University

A.R.E

The 10 th Year

Volumes 3

(July)

2023

ISSN:2735-4156
ISSN:2682-387X
رقم الإيداع: ٢٠٢٠-٢٤٣٩٢

Contents
(Research in English)

- **The impact of the budget deficit on economic growth in Egypt through applying the Threshold Regression Model** — **Samar,El.Ghazi Farouk, F. Elgazzar**
- **Digital Transformation Framework for Building Localities Financial Maps** — **Mohamed Abdul-salam Samir Abul-fotuh Saleh Mohamed Ramadan Youssef Attia**

Scientific Journal
For Commercial Research

A Refereed Scientific Journal Issued by:
Faculty of Commerce
Menoufia University

The 10 th Year
Volumes 3
(July)
(2023)

Editing Board

Head Editor:
Prof. Dr. Amgad Hamed Omara
Dean of the Faculty of Commerce

Vice - Editor:
Prof. Dr. Mohamed Aly Wahdan
Vice – Dean For Post-Graduate Studies

Editing Manager:
Prof. Dr. Mohamed EL-Banna

Administrative Secretary
Mrs. Hala Amar

Scientific Journal

For Commercial Research

- A refereed scientific journal issued by faculty of commerce – Menoufia University Arab Republic of Egypt
- It is concerned with publishing research studies in all fields of commercial sciences (Business Administration, Accounting , Economics , Insurance and Statistics, and Information Systems) .
- It is a quarterly journal published every three months (January , April , July, and October)
- Correspondence should by addressed to P.O Box Faculty of commerce – Menoufia University A.R.E

Tel :002 048 2222796 – 002 048 2222837

Fax : 002 048 2220011

Email:scientific1234@yahoo.com

https://sjsc.journals.ekb.eg

All the ideas included in the published studies in this journal reflect the opinions of their writers and don't reflect the opinions of the editing board, or the Faculty, or the University.

Contents

(Research in English)

1-	**The impact of the budget deficit on economic growth in Egypt through applying the Threshold Regression Model**	**Samar,El.Ghazi Farouk, F. Elgazzar**	**9**
2-	**Digital Transformation Framework for Building Localities Financial Maps**	**Mohamed Abdul-salam Samir Abul-fotuh Saleh Mohamed Ramadan Youssef Attia**	**33**

The impact of the budget deficit on economic growth in Egypt through applying the Threshold Regression Model

Samar,El.Ghazi*
Farouk, F. Elgazzar**

* Samar,El.Ghazi: Department of Economicsand Public Finance, Faculty of Commerce, TantaUniversity, Egypt.

** Farouk, F. Elgazzar: Department of Economicsand Public Finance, Faculty of Commerce , TantaUniversity,Egypt

Abstract

This study examines the impact of the budget deficit on economic growth in Egypt during the period from 1995/1996 to 2020/2021. We apply the Threshold Regression Model by identifying three threshold levels of budget deficit: 1) base threshold level –9.5, 2) decreased threshold from –9.5 to less than 1%, and 3) positive surplus of 1%. Our results indicate that the relationship between budget deficit and the growth in GDP is not consistently a linear one depending on the deficit level. In threshold one where the deficit level is –9.5, the impact on the growth in GDP is a decrease of 0.265 for each one percent increase in the deficit. In setting two where the threshold level is less than -9.5% to zero deficits, the decline in GDP increased to 0.650. In the last setting where there is a surplus in the budget, the relationship between GDP and the budget turned positive to 2.14 percent for each one percent of budget surplus. The findings of this study have crucial implications for the government of Egypt in managing the budget and public debt. If the country plans for achieving economic growth, it is necessary to keep budget surplus at one percent or higher.

Keywords:

Budget deficit, economic growth, Threshold Regression Model, the first threshold and the second threshold.

I. Introduction:

One of the most prominent problems faced by the fiscal policy makers, within the whole economic policy, is the deficit in the budget of the state. The deficit in the budget deficit does not only indicate a shortage in the amount of public revenues compared to public expenditures, but it also signals the inability of the state to allocate resources for economic development in a particular year. Consequently, we believe that the public budget deficit and the resulting accumulation of the amount of public debt are the most important aspects of the fiscal policy of the state. The public budget deficit has its compounded impact on the economic activity since servicing the debt increases the amount of national expenditure. The budget deficit dilemma is one of the most important economic problems because it directly affects the performance of economic activity, and the deficit in the general budget threatens the monetary and financial stability of various countries, which led to the deterioration of the purchasing power of the national currency of the majority of countries and the decrease in living standards, and the increase in internal and external debts.

The deficit of the weight in Egypt in recent years exceeded the 7.3% barrier,in 2021and the economic growth rate is 3.3% especially with the increase in the size of public debt and the increase in debt expenses in a large and large way, and from here comes the importance of the lesson because it deals with the impact of the budget deficit on economic growth in the Egyptian economy, as the increase in the deficit and its continuation has become a worrying phenomenon in the years The latter while economic growth aims to be a fundamental goal of governments and also a goal for many economic policies and changes.

Based on the above arguments, we believe that reducing the public budget deficit in Egypt is a major goal for the fiscal policy makers. In fact, reducing the deficit was the main motive of the Egyptian economic policy makers to initiate and implement the economic reform program in the period 1990 t0 2000.

Research problem and methodology:

The literature on the relationship between budget deficit and economic growth is inconsistent and empirical studies do not show a clear and direct association. For instance, Huymh (2007) in reviewing some studies that dealt with the issue of the budget deficit and economic growth, found that some studies report a negative relationship between budget deficit and economic growth. On the other hand, Pekarski (2011) reports a positive relationship between budget deficit and a country's economic growth. This study extends our understanding of the relationship between the budget deficit and economic growth with application on the Egyptian budget deficit/surplus. In particular, we answer the following question:

Is there a relationship between budget deficit and the economic growth in Egypt?

In examining this relationship, we utilize the standard statistical procedures that have been used in prior research known as the Threshold Regression Model (TR). This procedure enables the research to identify the nature of the relationship whether it is a positive or negative one, and whether it is a linear or non-linear one. to measure the impact of the public budget deficit on economic growth in Egypt. Thus, the GDP growth rate was used as a dependent variable to measure the economic growth, and the public budget deficit was used as a percentage of gross domestic product (Deficit) as an independent variable in the model. We examine this relationship using the deficit as a percentage of GDP .The data of the variables of interest are obtained from the Central Bank of Egypt and National Bank of Egypt for the period of 1995/1996 to 2020/2021.

II. Literature Review

Theories explaining the relationship between the budget deficit and economic growth:-There are many theories that tried to explain the relationship between the budget deficit and economic growth; There are studies that support the existence of a negative relationship between them and another that supports the existence of a positive and another relationship that you see there is no relationship that has to have them and we will review these studies:

1 Support theories of a negative relationship

The neoclassical theory sees that the budget deficit prolonged the economy in a long time, as the deficit leads to a reduction in the tax burden and then consumption increases and interest rates increase due to low savings and because of the budget deficit this deficit is funded by loans, which leads to crowding out public spending for private investment, which leads to influence The negative on the economic growth. (Siddique and Malik, 2001)

2 Support theories of a positive relationship

The relationship between the budget deficit and economic growth from the perspective of the Keynesian theory is different, as Keynes theory differs altogether and in detail from the theory that precedes it in appearing (classic theory), where Keynes rejected the market law for markets and represents one of the classics beliefs, and denied the classic the hidden hand mechanism that they believe in In addition to denying the assumption of the full operation of the classic and Keynes acknowledged the realism of compulsory unemployment; That is why Keynes suggested that the state intervene to achieve full employment, and Keynes dropped the principle of flexibility that the classic assumed (for wages and prices), explaining the growth of trade unions, as Keynes called for the state's intervention to achieve the economic balance, and from achieving this the state has become obliged to interfere in economic affairs. Keynes also called for not to adhere to the principle of the balance of the general budget; Explaining that the budget deficit is desirable in it as long as it leads to the level of operation and output, when a imbalance between the supply and demand occurs, the unemployment occurs, and this unemployment can be eliminated through financing with the deficit by increasing public spending until stability is achieved and on the other side when the economy is exposed to inflation It can be overcome by achieving a surplus of public revenues by increasing taxes and reducing public spending; In summary, Keynes indicated a positive relationship between the budget deficit and economic growth (Anai, 2014).

-3 Support theories of a lack of relationship

Ricardua denied the existence of any effect of the deficit on the changes in the total economy, indicating that the deficit is merely a postponement of taxes and causes a decrease in public savings in exchange for increasing private savings, which Ricardua indicated that the deficit has no significant impact on savings, investment and growth and these assumptions led to me Criticism of the theory for its dependence on a set of strict assumptions and non -applicable (Obaid, Heba, Hashish, 2020).

Fadiala&Rabih (2020) tested the impact of the public budget deficit on economic growth in Algeria in different time span settings: short and long term using the ECM model in the period from 1990-2016. The study concluded that the relationship between the two variables is a direct relationship in the long and short terms. This conclusion is consistent with the Keynesian school, which attributes the budget deficit to an increase in the volume of government expenditure, leading to an increase in the volume of aggregate demand. In addition, Obeid&Hashish (2020) using a two- way causal relationship, examined the relationship between the public budget deficit and economic performance in Egypt in the period from (1990- 2018). The study concluded that there is a direct relationship in the short and long term between the actual total deficit, the gross domestic product and the rate of GDP growth> The study further reports that an inverse relationship in the two terms between the actual total deficit, net exports, foreign direct investment, inflation rate and unemployment rate.

Another study by Al-Banna (2020) investigated the relationship between the budget deficit and GDP growth in Egypt and identifying the main drivers of the changes in GDP. This study concluded that the variables of money supply and exchange rate are positively correlated with changes in GDP, while interest rate and budget deficit have negative relationship with GDP. On the other hand, the study by (Ben El-Bar, 2019), which measured the impact of the public budget deficit on economic growth in Algeria using the (ARDL) model, proved that there is a co-integration between economic growth and the public budget deficit. In addition, there is a direct relationship between the two variables, as a rise in the budget deficit by 1% leads to an increase in the economic growth rate by 825%.

In multi-country settings, Karras (2019) utilizing a theory of twin deficits: the budget deficit and the current account deficit from 17 countries during the period (from 1870 to 2013). The study found out that there is an inverse relationship between the two deficits. Moreover, the results indicated that there is a rate of 1% of GDP causes a gradual decrease or (increase) in the current account balance that reaches its peak after a year of about 0.25% of GDP. Reducing the trade deficit by 1% of GDP requires a reduction in the budget deficit by 4% of GDP and that the fiscal policy should employ multiple mechanisms to develop economic growth.

The study of Arabzodeh(2021) was based on knowing the relationship between wages and the budget deficit using a group of 18 major countries in the Organization for Economic Cooperation and Development in the period (from 1980 to 2014). This study used the ARDL model and found out that there was the centralization of wages that related to the budget deficit and this negative relationship is clear in the Long run not the short run. Moreover, there is a relationship between the centralization of wages and the budget deficit related to wages in various economic sectors.

The study of (Xie& Chan, 2014) aimed at knowing the causal relationship between the government current account deficit and the general budget deficit in 11 countries of Organization for Economic Co-operation and Development through the Grangen-Panel causal analysis and to identify the relationship between the two deficits. The results indicated that there is a two-way relationship between the current account deficit and the government budget deficit for the 11 countries, which follows the hypotheses of the twin deficit theory.The study of (Keigo Kameda, 2014) aimed at analyzing the relationship between the budget deficit, public debt and interest rates using data on Japan. The study concluded that the ratio of public debt to GDP does not raise interest rates and that the budget deficit has impacts on public debt, which is consistent with the views of (Feldstein 86) and that long-term interest rates are affected by the expectations of issued bonds, meaning that the expected budget deficit is more important than the current deficit.

The study of (Pekarski, 2011) aimed at knowing the relationship between the state budget deficit and inflation. This study showed that there are many channels in which inflation affects the real budget, and that most of these channels are budget revenues through tax collection, meaning that the issue of budget deficit can be traced back to a financing problem. Moreover, while there are some economies in which there are high inflation rates and has no financing issues, it shall be necessary to know the main reason for the deficit of the state's general budget.The study of (Glonnaros&Kolluri, 2010) was based on the use of the (OLS) approach on the Fisher model and the IS-LM model. This study used data from several countries (from 1965 to 1985) and the study concluded that there is an indirect relationship between the public budget deficit in those countries and the interest rate, but there is a direct relationship between the budget deficit and other variables, including economic growth.The study of (Oscar et al., 2006) also based on examining the sustainability of the budget deficit in the long term and its impact on fiscal policies in Spain. The study used annual data (from 1964 to 2003) and quarterly data (from 1982 to 2004). The study concluded that there is a non-linear relationship between government expenditures and revenues, and that fiscal policies could not remedy the budget deficit unless long-term fiscal policies were used.The study of (O.Bajo-Rubio, 2006) aimed at examining the long-term sustainability of the public budget when fiscal policy has an effective role in remedying the budget deficit in Spain, a country with fiscal consolidation that has faced the problem of fiscal sustainability in recent years. The results have concluded that fiscal policies will reduce the budget deficit if this deficit is on long-term and if this deficit is 5.30% of the GDP for the general deficit and 7% of the GDP for the central deficit

The research gap is the scarcity of studies that dealt with the non -linear relationship between the budget deficit and economic growth, but rather, there are no studies on Egypt that dealt with the non -linear relationship, as most studies focused on the linear relationship, whether direct or reverse between the budget deficit and economic growth, as well as no study of the same. The modern and new research period in this study, in addition to the precedent, is to determine the amount of the threshold of the coup, then the relationship between the budget deficit and economic growth turns back to expulsion..

III. Research Methodology

The theoretical framework for the Threshold Regression Model

Several studies such as (Bai, Perron, 1998), indicate that the non-linear observations observed in data series need to introduce system switch models, as the increasing shift to nonlinear models drew attention to develop regression models known as threshold models. Among the main applications of Threshold Regression Models (TR), we find: Segmented sampling (SS) models, multiple equilibrium (ME) models, Markof switching (MS) models, the Smooth Transition Auto regressive(STAR) models, the Self-Exciting Threshold Auto regression (SETAR) models, and the Threshold Auto regression (TAR). (Khuwaild et al., 2019).

Description of the used methodology

This study is based on the use of the Threshold Regression Model developed by the study of (Hansen, 2000). As the Threshold Models have a variety of applications in economics, whereas direct applications include models for separation and multiple equilibrium, and other applications including experimental threshold segmentation. The general idea of the threshold models is to find a number of different partial models through the total model, and that each of these partial models operates in a different case space separated from the rest of the other models. Moreover, these spaces are divided according to what is known as the threshold variable. In the case of turbulent time-lapse observations, that is, there is a state of rise and fall in the value of observations, which is the dominant case in practical reality, each observation from the set of consecutive time-lapse observations can belong to a different partial model because the normal threshold models are in fact depending on a horizontal threshold (Mahmoud, 2020).

Model estimation steps using the Threshold Regression Model

First: Unit root test if there is a refraction point

The variable that has a refraction point in the case of belonging to the system before the refraction point takes the value (0) and in the case of belonging to the system after the refraction point takes the value (1).

- **Unit root test results if there is a refraction point using (ADF)**

Table number (1) Unit root test results if there is a refraction point

Variable	Level	1th different		Refraction Point (year)			
	Prob	t-stat	Refraction Type	Prob	t-stat	Refraction Type	
GDP	<0.01	- 5.83	Fixed	0000	0000	0000	2010
DEFICIT	<0.01	- 6.45	Fixed	0000	0000	0000	2009
FINDEFICIT	<0.01	- 4.76	Fixed	0000	0000	0000	2009

Source: Prepared by the researcher using Eviews9 program.

Through the table, it is clear that variables GDP, DEFICIT and FINDEFICIT are stable at level (0) and Statistical significance1%.

Second: Threshold Regression estimation

Through the result of the unit root test, we noticed the presence of structural refraction points in the time series of the model, and therefore we will use the TR model, which is used to estimate models with structural refractions, which is a non-linear model.

This paper will estimate two models, the first model in which the public budget deficit as a percentage of GDP (DEFICIT) is the threshold variable, while in the second model, the value of the fiscal deficit in billions of dollars (FINDEFICIT) is the threshold variable

1- . The first model:

According to this model, goods and services exports will be the threshold variable in the model, and the model will take the following form:

$$GDP_t = \begin{cases} \alpha_0 + \alpha_{11}\ DEFICIT_t + \Sigma_t & \text{If } DEFICIT < C \\ \alpha_0 + \alpha_{12}\ DEFICIT_t + \Sigma_t & \text{If } DEFICIT \geq C \end{cases}$$

Whereas, α_{11} is specifically indicated with $_t$ in DEFICIT in the first system (before reaching the threshold), while α_{12} is specifically indicated with $_t$ in DEFICIT in the second system (after reaching the threshold), while (C) is the threshold value.

Before estimating the model, we will perform the Bai-Perrron test to determine the optimal number of systems for the model, and the result is shown in the following table

Table number (2) Bai-Perrron test results for the first model

Threshold Specification

Description of the threshold specification used in estimation

Equation: UNTITLED

Date: 02/10/22 Time: 13:11

Summary

Threshold variable: DEFICIT

Estimated number of thresholds: 2

Method: Bai-Perron tests of L+1 vs. L sequentially determined Thresholds

Maximum number of thresholds: 5

Threshold data values: -9.5, 1

Adjacent data values: -9.8, -1.3

Thresholds values used: -9.5, 1

Current threshold calculations:

Multiple threshold tests

Bai-Perron tests of L+1 vs. L sequentially determined thresholds

Date: 02/10/22 Time: 13:11

Sample: 1 26

Included observations: 26

Threshold variable: DEFICIT

Threshold varying variables: DEFICIT

Threshold test options: Trimming 0.15, Max. thresholds 5, Sig. level 0.05

2 Sequential F-statistic determined thresholds:

Critical Value**	Scaled F-statistic	F-statistic	Threshold Test
8.58	15.65599	15.65599	0 vs. 1 *
10.13	13.92899	13.92899	1 vs. 2 *
11.14	10.87656	10.87656	2 vs. 3

* Significant at the 0.05 level.

** Bai-Perron (Econometric Journal, 2003) critical values.

Threshold values:

	Repartition	Sequential	
	-9.5	1	1
	1	-9.5	2

It is clear from the previous table that at a level of significance of 5%, that the optimal number of systems for the model is 3, which means that there are 2 thresholds.

When estimating this model by using the Eviews9 program, the results were as follows

Table number (3) Threshold Regression results for the first model

Dependent Variable: GDP

Method: Threshold Regression

Date: 02/10/22 Time: 13:07

Sample: 1 26

Included observations: 26

Threshold type: Bai-Perron tests of L+1 vs. L sequentially determined

Thresholds

Threshold variable: DEFICIT

Threshold selection: Trimming 0.15, Max. thresholds 5, Sig. level 0.05

Threshold values used: -9.5, 1

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
		DEFICIT < -9.5 -- 7 obs		
0.0008	**-3.866030**	**0.068649**	**-0.265401**	**DEFICIT**
		-9.5 <= DEFICIT < 1 -- 16 obs		
0.0000	**-8.440649**	**0.077084**	**-0.650641**	**DEFICIT**
		1 <= DEFICIT -- 3 obs		
0.0004	**4.098769**	**0.523237**	**2.144628**	**DEFICIT**

It is clear from the previous table that the threshold value (C) is -9.5% and that the value of α_{11}which is the DEFICIT parameter before reaching the threshold amount is -.265 and that it has a statistically significant and that the value ofα_{12}which is the value of the DEFICIT parameter after exceeding the threshold level is -.650 and that it has a statistically significant but provided that the financial deficit as a percentage of GDP is less than 1%, and if the financial deficit as a percentage of GDP is greater than 1%, meaning there is a surplus, then α_{12}equals 2.14 and that it has a statistically significant. This means that the general budget deficit has a positive impact on GDP growth in Egypt. However, this Impact varies according to the value of the public budget deficit, as before reaching the level of -9.5% of GDP, the impact of the budget deficit is significantly negative, as an increase in the public budget deficit by 1% leads to a decrease in economic growth by 26%. However, after exceeding the level of 9.5% and decreasing the deficit (the first threshold level) and before reaching a surplus of 1% (the second threshold level), the impact of the budget deficit will also be negative, as the increase in the public budget deficit as a percentage of GDP leads to a decrease in growth the economic growth in Egypt by .65 percent, and after exceeding the second threshold, which is to achieve a surplus of 1%, the impact of the public budget deficit is positive on economic growth in Egypt, as an increase in the surplus in the public budget by 1% leads to an increase in economic growth by 2.14%.

- **Model stability test:**

The (Cwsum) test is carried out for the cumulative sum of the residuals, and the stability of the estimated parameters is achieved if the graph of the (Cwsum) test falls within the critical limits at the level of significance of 5%

Shape number (1) Cwsum result test for the first model

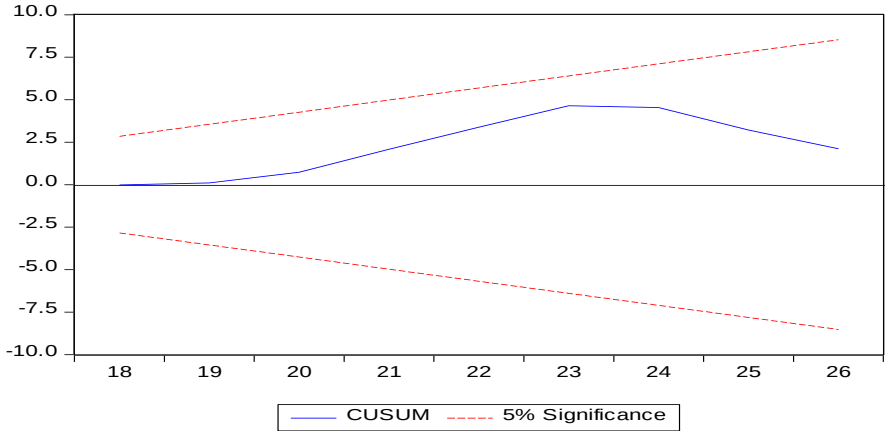

The second Model:

In this model, the financial deficit in billion dollars will be entered as a threshold variable, and the form of the model shall be as follows:

$$GDP_t = \begin{cases} \alpha_0 + \alpha_{11}\ FINDEFICIT_t + \\ + \Sigma_t \\ \qquad\qquad \text{If} \quad FINDEFICIT < C \\ \\ \alpha_0 + \alpha_{12}\ FINDEFICIT_t \\ + \Sigma_t \\ \qquad\qquad \text{If} \quad FINDEFICIT \geq C \end{cases}$$

Whereas, α_{11} is specifically indicated with $_t$ in FINDEFICIT when FINDEFICIT is less than the threshold level, while α_{12} is specifically indicated with $_t$ in FINDEFICIT when FINDEFICIT is greater than the threshold, while (C) is the threshold value and it is the value at which the model system changes. Accordingly, the results were as follows:

Table number (4) Bai-Perrron test results for the second model

Threshold Specification

Description of the threshold specification used in estimation

Equation: UNTITLED

Date: 02/10/22 Time: 13:23

Summary

Threshold variable: FINDEFICIT

Estimated number of thresholds: 2

Method: Bai-Perron tests of L+1 vs. L sequentially determined

Thresholds

Maximum number of thresholds: 5

Threshold data values: -13.22, 0.83

Adjacent data values: -17.69, -0.62

Thresholds values used: -13.220001, 0.82999999

Current threshold calculations:

Multiple threshold tests

Bai-Perron tests of L+1 vs. L sequentially determined thresholds

Date: 02/10/22 Time: 13:23

Sample: 1 24

Included observations: 24

Threshold variable: FINDEFICIT

Threshold varying variables: FINDEFICIT

Threshold test options: Trimming 0.15, Max. thresholds 5, Sig. level 0.05

2 Sequential F-statistic determined thresholds:

Critical Value**	Scaled F-statistic	F-statistic	Threshold Test
8.58	10.41995	10.419950	vs. 1 *
10.13	19.69399	19.693991	vs. 2 *
11.14	6.572293	6.5722932	vs. 3

* Significant at the 0.05 level.

** Bai-Perron (Econometric Journal, 2003) critical values.

Threshold values:

Repartition	Sequential	
-13.220001	-13.220001	1
0.82999999	0.82999999	2

It is clear from the previous table that at a level of significance of 5%, that the optimal number of systems for the model is 3, which means that there are 2 thresholds.

Table number (5) Threshold Regression results for the second model

Dependent Variable: GDP

Method: Threshold Regression

Date: 02/10/22 Time: 13:22

Sample (adjusted): 1 24

Included observations: 24 after adjustments

Threshold type: Bai-Perron tests of L+1 vs. L sequentially determined

Thresholds

Threshold variable: FINDEFICIT

Threshold selection: Trimming 0.15, Max. thresholds 5, Sig. level 0.05

Threshold values used: -13.220001, 0.82999999

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
FINDEFICIT < -13.220001 -- 10 obs				
0.0002	-4.526752	0.023475	-0.106265	FINDEFICIT
-13.220001 <= FINDEFICIT < 0.82999999 -- 11 obs				
0.0000	-6.247818	0.097143	-0.606930	FINDEFICIT
0.82999999 <= FINDEFICIT -- 3 obs				
0.0021	3.510258	0.618045	2.169496	FINDEFICIT

It is clear from the previous table that the threshold value (C) is -13.2% and that the value of α_{11}which is the FINDEFICIT parameter before reaching the threshold amount is -.106 and that it has a statistically significant and that the value of α_{12}which is the value of the FINDEFICIT parameter after exceeding the threshold level is -.606 and that it has a statistically significant but provided that the financial deficit is less than 0.82 billion dollars, and if the financial deficit in dillion dollars is greater than 0.82 billion dollars, meaning there is a surplus, then α_{12}equals 2.16 and that it has a statistically significant. This means that the general budget deficit has a positive impact on GDP growth in Egypt. However, this Impact varies according to the value of the public budget deficit, as before reaching the level of -13.2 billion dollars, the impact of the budget deficit is significantly negative, as an increase in the public budget deficit by 1% leads to a decrease in economic growth by .106%. However, after exceeding the level of 13.2 billion dollars and decreasing the deficit (the first threshold level) and before reaching a surplus of 0.82 billion dollars (the second threshold level), the impact of the budget deficit will also be negative, as the increase in the public budget deficit leads to a decrease in growth the economic growth in Egypt by .60%, and after exceeding the second threshold, which is to achieve a surplus of 0.82 billion dollars, the impact of the public budget deficit is positive on economic growth in Egypt, as an increase in the surplus in the public budget by 1% leads to an increase in economic growth by 2.16%.

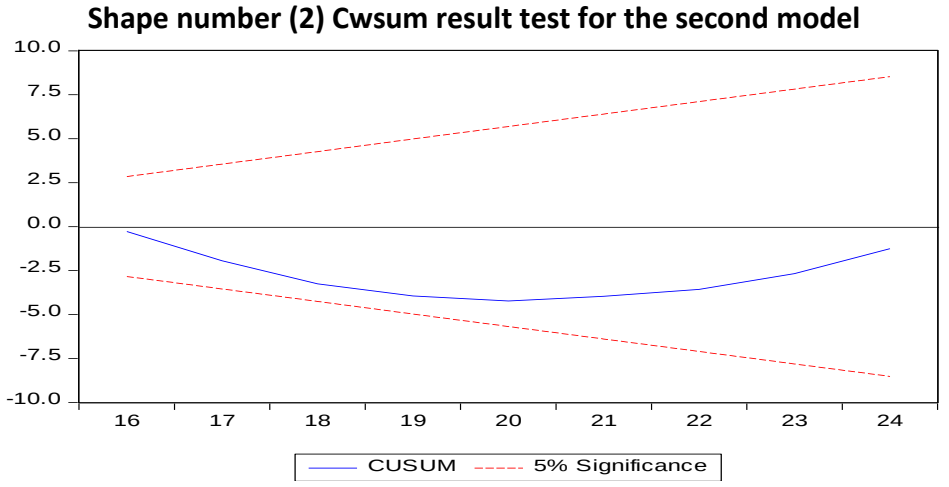

IV. Results

After conducting the standard study, the study reached the following results:

If the fiscal deficit as a percentage of GDP decreased and turned into surplus that is> 1%, this means that the budget deficit has a positive impact on the growth of GDP in Egypt.

1. The impact of the fiscal deficit varies according to the value of the budget deficit before reaching the level of -9.5% of the GDP, the impact of the budget deficit is negative ,but with increasing the budget deficit by 1% leads to a decline in economic growth by 0.26%. Moreover, after the level of- 9.5% and before reaching a surplus of 1%, the impact of the budget deficit is greatly negative. With increasing the budget deficit that will leads to a decrease in economic growth by 0.65%, but after achieving a surplus of 1%, an increase in the budget deficit by 1% leads to an increase in economic growth by 2.14%.

V. Conclusions and recommendations

In general, there is a non-linear relationship between the public budget deficit and economic growth in Egypt, and the cut-off point is the decrease in the deficit and its transformation into a surplus greater than or equal 1%of GDP, then the relationship turns from an inverse to a direct relationship between the budget deficit and economic growth in Egypt.

The Egyptian government needs to find ways to increase the volume of sovereign revenues to achieves a surplus, such as increasing the volume of tax revenues, by expanding the tax base and fighting tax evasion .

Determining the optimal size of government expenditure, whereby the budget deficit can be reduced by reducing the volume of unproductive expenditure and rationalizing the size of government expenditure.

The need to search for new means of financing for the budget (developing investment projects capable of achieving a return commensurate with their cost).

References:

- Abd El-Waheed, s., (2000). Principles and Economics of Public Finance, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, , 77, 6.
- Ahed Nabil Anaya (2014), "The impact of the budget deficit on the growth of the Palestinian economy (1996-2013)," a message that was composed in order to obtain a master's degree in development economics, the Faculty of Commerce, the Islamic University
- Al-Banna,I.M. (2020). The Impact of the General Budget Deficit on Economic Growth in Egypt, The Scientific Journal of Commercial Research, Menoufia University,7, 3,135-168.
- Al-Bokl, A. S, (2022). The Impact of the Informal Economy on the General Budget Deficit in the Egyptian Economy during the Period (2009 - 2019), The Scientific Journal of Financial and Commercial Studies and Research, Faculty of Commerce, Damietta University, 3 (1), 1379 -1403.
- Arabzodeh,H. (2021). Wage centralization and the political economy of budget deficits, European Journal of political economy xxx (xxx).
- Bai,J. & Perron,P.(1998).Estimating and testing linear models with multiple structural changes,Econometrica,1,47-78.
- Ben Al-Bar,M. (2019). Measuring the impact of the public budget deficit on economic growth in Algeria during the period (1990-2017), Faculty of Economics, Commercial and Management Sciences, 16,258-278.

- Bojo-Rubio,O. Roldan,c.& Esteve,v. (2006). Is the budget deficit sustainable when fiscal policy is non-linear? The case of Spain, Journal of Macroeconomies 28.596-608.

- El-Barmawy, Adham Mohamed El-Sayed, (2021), "The Impact of Domestic and External Public Debt on Economic Growth Using Threshold Regression Model (TR)", Journal of Financial and Commercial Research, No. 2, April, Port Said University, Faculty of Commerce, pp. 231-264.

- Fadiala,s.&Rabih,B. (2020). The impact of the general budget deficit on economic growth in Algeria, an econometric study using the ECM model, Taheri Muhammad Bashar University, Faculty of Economic Sciences, 6, 1.351-366.
- Goitsemodino, M., Johane Kh.,&Privieldge ch., (2018). Budget deficits investment and economic growth: a panel cointegration approach, investment Management and Financial Innnovations,15, 3.
- Hansen, B.E,. (2000).Sample splitting and threshold estimation,Econometrica,68,3 ,573-603.
- Huymh, N.D. (2007). Budget deficit and economic growth in developing countries: The Case of Vietnam. Kansal Institute for Social and Economic Research (KISER).45,8.
- Ibrahim, Kh., Ahmed, S.,& Walid, S. (2019). "Inflation rates that stimulate economic growth: a comparison of the threshold model from Algeria, Algerian Journal ofEconomic Development, 6, 217-28.
- Karras,G. (2019). Are "Twin deficits" asymmetric? Evidence on government budget and current account balances 1870-2013, International Economics 158, 12-22.
- Keigo Kameda. (2014). Budget deficits, government debt, and Long-term Interest rates in Japan, Journal of the Japanese and International economies, 32, 105-124.
- Mahmoud , H. (2020). "Testing the Laffer Curve Hypothesis in Egypt Using the Threshold Regression Methodology", Journal of Financial Research, ,(21), 3, 301-329.
- Obeid,G. & Hashish,N.&Wahba,Sh.(2020). The general budget deficit and economic performance in Egypt, The Scientific Journal of

Research and Business Studies, Helwan University, 34, 4,115-146.Pekarski,S. (2011), Budget deficits and inflation feedback, Structural change and economic Dynamics, 22 .1 – 11.

- Pekarski,S. (2011). Budget deficits and inflation feedback, Structural change and economic Dynamics, 22,1 – 11.
- Quayes,SH. (2010). Does budget deficit lower equity prices in USA?, Economics Letters, 107, 155-157
- Rubio, O., Roldon, C.,& Esteve, V. (2006). Is the budget deficit sustainablewhen fiscal Policy is non-linear? The Case of Spain, Science direct, Journal of Macroeconomices, 28,594-606.
- Siddiqui, R.& Malik,M. (2001). Debt and Economic growth in south Asia Pakistan development Review, 40(4).215-225
- Xie, Z & Chen, S. (2014). Untangling the Causal relationship between government budget and current account deficits in OECD countries: Evidence from bootstrap Panel Granger causality, International review of economics and finance, 31,95-104.

Digital Transformation Framework for Building Localities Financial Maps

Mohamed Abdul-salam*
Samir Abul-fotuh Saleh**
Mohamed Ramadan Youssef Attia***

(*) Mohamed Abdul-salam: Dr. of Information Systems Faculty of Commerce and Business Administration Helwan University
E-mail:
(**)Samir Abul-fotuh Saleh: Professor of Accounting Information Systems Faculty of Commerce Mansoura University
E-mail:
(***)Mohamed Ramadan Youssef Attia Master in Administrative Information Systems Sadat Academy for Management Science
E-mail

• Abstract.

Egypt seeks to move to the concept of digital transformation, so this proposal came as a "**Digital Transformation Framework for Building Localities Financial Maps**" applied to the Ministry of Local Development and its affiliated budgetary bodies and it was a part of the general framework that the state seeks to achieve it

This framework is based on the idea of innovation in using the modern technologies for digital transformation such as, data analysis, automated work systems, and cloud computing services to prepare the two-part budget project, budget items / Programs and Performance Budgeting in order to accomplish the framework of the government's work program and Egypt's Vision of 2030.

The framework rests on the following: **First**: An Automated Budget Items Preparation Project Service (ABIPPS) with the aim to access the services programs that operate under the platform of Cloud Computing, **Second**: Work preparation project of Program and Performance Budgeting to set and analyze the goals for the budget to access the structural data through designing entry and data collection forms. Determine all attributes of those forms through entity relational diagram systematically to be applicable to all programs and activates related to preparation project of Program and Performance Budgeting (PPPPB).

Keywords—Digital Transformation Technologies, digital transformation framework, Digital Transformation Business, Cloud Computing, Budget Items, Program and Performance Budgeting.

- **مستخلص**

تسعى الدولة للإنتقال إلى مفهوم التحول الرقمى لذلك جاء هذا المقترح " اطار مقترح للتحول الرقمى لبناء الخريطة المالية للمحليات" وذلك بالتطبيق على وزارة التنمية المحلية والجهات الموازنية التابعة لها بعدد ٢٧ إدارة موازنية (جهة موازنية لكل محافظة) كجزء من الاطار العام الذى تسعى الدولة لتحقيقه ويقوم هذا الاطار على فكرة الابتكار فى استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة للتحول الرقمى فى تحليل البيانات، أنظمة العمل الاتوماتيكية وخدمات الحوسبة السحابية لإعداد مشروع الموازنة بشقيه (موازنة البنود/ موازنة البرامج والاداء) بهدف تحقيق إطار برنامج عمل الحكومة ورؤية مصر ٢٠-٣٠ ، يبنى اطار العمل المقترح على أولاً: ميكنة موازنة البنود والوصول الى البرامج الخدمية والتى تعمل تحت مظلة الحوسبة السحابية، وثانيا: العمل على موازانة البرامج والاداء لتحديد وتحليل الاهداف الاجمالية لكل وحدة حكومية وفقا للقرارات الصادرة بشأنها للوصول إلى بيانات هيكلية من خلال نماذج إدخال وتجميع للبيانات وتحديد كافة عناصر تلك النماذج بشكل قياسى من خلال رسم توضيحى للكيانات والعلاقات يمكن تطبيقه على كافة برامج وأنشطة إعداد مشروع موازنة البرامج والأداء .

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمى، اطار التحول الرقمى، الحوسبة السحابية، التحول الرقمى لموازنة البرامج والاداء، التحول الرقمى لموازنة البنود.

- **Introduction and Theoretical Background**

Most organizations are tending today to achieve a good business environment that does not negatively affect their corporate flexibility thus; Digital transformation is widely affecting various industries particularly healthcare, telecommunications, automotive, banking and manufacturing sectors. It enables innovation practices, improved designs, and new business models, and shapes how organizations create value on the internet, so one of the key success factors in the global business environment is modeling a structural approach toward digital transformation. [1]

In the wider field of digital transformation, the terms digitisation and digitalisation appear, digitisation refers to the conversion from analogue to digital, digitalzisation is refers to the process of using digital technology, also digitalisation describe as the innovation of business models and processes that exploit digital opportunities. [2]

Fig. 1: Definition of Digitization, Digitalization and Digital Transformation [2]

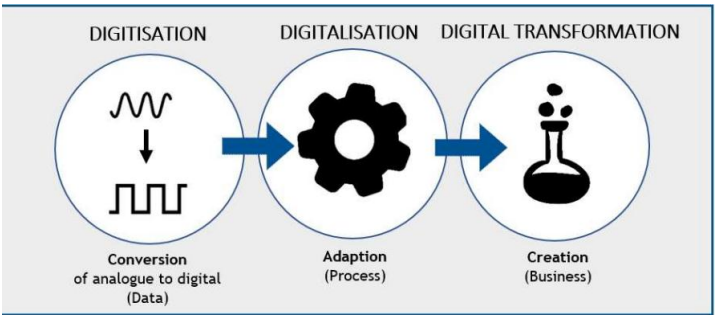

digital transformation describes the shift from traditional (often physical) creation and delivery of customer value, including the operational procedures related to this, into the massive use of digital technologies which enhance or replace the traditional product with smart, connected product [3]

Digital transformation

The term digital transformation is a subject that is widely discussed among practitioners, but also paths its way as a scientific discipline. It affects industries, people and organizations. Technology is seen as a major

driver and enabler of digital transformation. Those digital transformation technologies (DTT) cause changes in value creation. Companies adapt their strategies, explore new business models, and focus on acquiring new skills and competences, [4] we can define the term of digital transformation as shown in the following table:

Table1: Definition of Digital transformation

Definition
Digital transformation is characterized by a fusion of advanced technologies and the integration of physical and digital systems, the predominance of innovative business models and new processes, and the creation of smart products and services. [5].
"Digital transformation is the use of technology to radically improve the performance or reach of an organization. In a digitally transformed business, digital technologies enable improved processes, engaged talent, and new business models." [5].
Digital transformation describes the fundamental transformation of the entire business world through the establishment of new technologies based on the internet with a fundamental impact on society as a whole [6].
Digital transformation is referred to as "the use of new digital technologies to enable major business improvements in operations and markets such as enhancing customer experience, streamlining operations or creating new business models[7].
Digital transformation is a combination of both procedures of Digitization and Digital innovation with an intention of improving existing products with advanced abilities (Yoo, Boland, Lyytinen, & Majchrzak, 2012). As per Holotiuk and Beimborn [8] .
Digital transformation strategy is a blueprint that supports companies in governing the transformations that arise owing to the integration of digital technologies, as well as in their operations after a transformation[9].

Elements of digital transformation:

Technology, Management/Processes, and people are the most important elements or components of digital transformation, as shown in the following figure: [5] [6], Digital Transformation can use one or more technologies as shown in the following table: [5] [6] [10]

Fig 2: Elements or Component of Digital Transformation [5] [6]

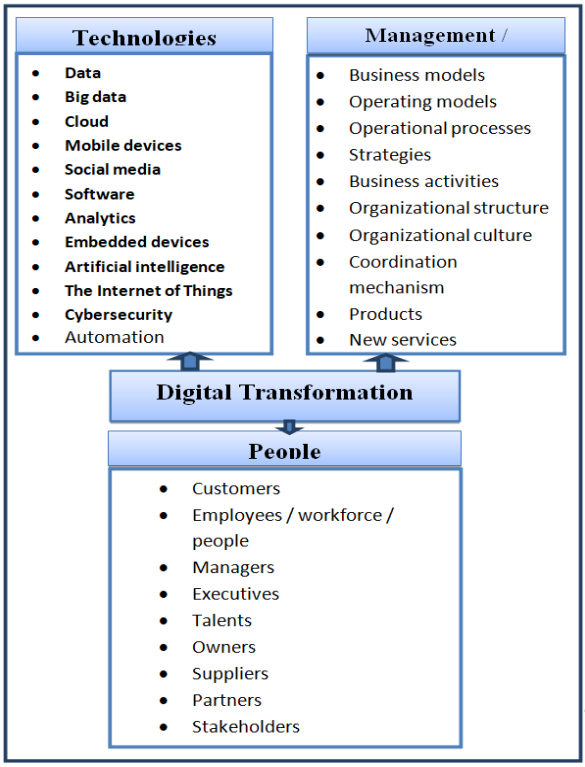

Cloud computing:

Cloud computing is a distributed computing system that offers software, CPU, memory, storage, and other computing resources. It provides on-demand services as a pay-per-use service through the internet, cloud computing is used to construct and operate the cloud computing environments of virtualizing technologies. It allows sharing a single application or physical resource among multiple clients, and load balancing can be handled by virtualization [11], cloud computing extends the information technology

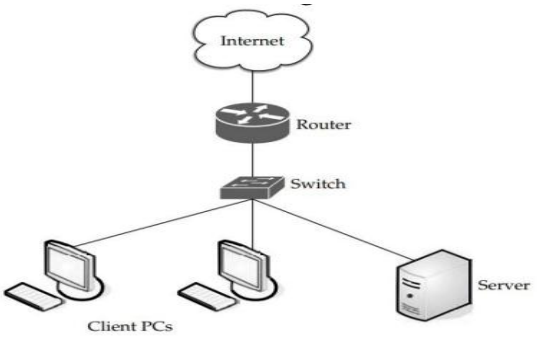

capabilities by increasing the capacity and adds abilities dynamically without investing on large and expensive infrastructure, licensing software, or training new personals. Among the several benefits, cloud computing provides a more flexible way to access the storage and computation resources on demand. In the last few years, different business companies increasingly understand that by tapping the cloud resources and gaining fast access, they are able to reduce their initial business cost by paying only the resources they used rather than the need of potentially large investment (owning and maintenance) on infrastructure. Rapid deployment, cost reduction, and minimal investment are the major factors to employ cloud services that drive many companies [12], Cloud-Based Digital Transformation: Cloud computing enables ICT service providers (person, organization or entity responsible for making a service available to cloud consumers) to virtualize their computational resources and concurrently provision them [13],

Fig3: Internet is depicted by a cloud in a network [14]

Cloud have a Characteristics such as On-demand self-service, Cost effectiveness, Broad Network Access (mobility) ,Rapid Elasticity, Measured Services , Multitenancy, Scalability, Reliability, Economies of scale ,Customization, Virtualization: [14] [15]

Cloud computing architecture has a set of services; the three main cloud service delivery models useful for organizations are Software-as-a-Service (SaaS), Platform-as-a-Service (PaaS) or Infrastructure-as-a-Service (IaaS). [16] Which are used to access the configurable computing resources (applications, storage, servers, networks and services) on demand,

dynamically scalable, virtualized and multi-tenant that offers a self-service over the internet, It provides the flexibility to handle the rapidly changing customer requirements and gives a reliable solution for customer demands. [12]

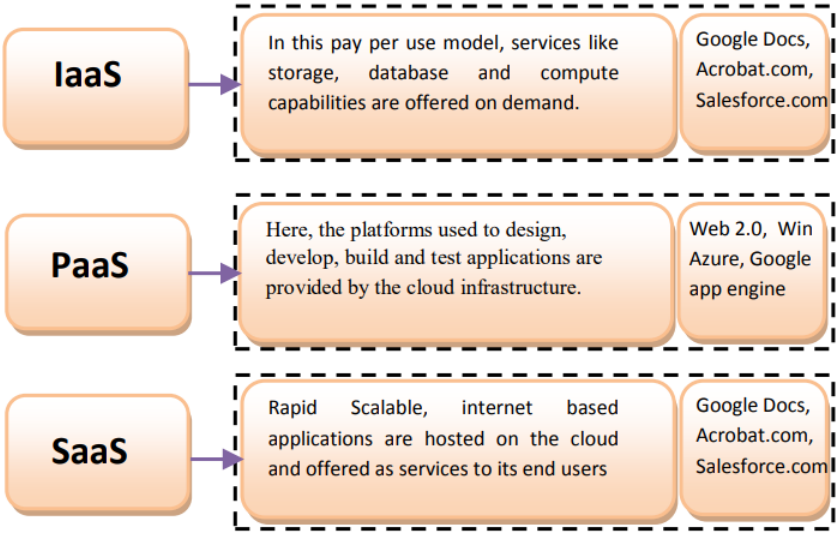

Fig 4: CLOUD COMPUTING SERVICE MODELS [14]

SaaS is one of the methodologies of Cloud Computing, which is based on a "one-to-many" model where by an application is shared across multiple clients, Software as a service can be characterized as "Software deployed as a hosted service and accessed over the Internet." Software as a service (SaaS) is a way of delivering applications over the Internet-as a service. Instead of installing and maintaining software, you simply access it via the Internet, freeing yourself from complex software and hardware management. SaaS applications are sometimes called Web-based software, on demand software, or hosted software. Whatever the name, SaaS applications run on a SaaS provider's servers. The provider manages access to the application, including security, availability, and performance. SaaS customers have no hardware or software to buy, install, maintain, or update. Access to applications is easy: you just need an Internet connection. [16]

Business model

In this section move to concept of a business model:
Business model is the basic, underlying logic of a company which describes what benefits are provided to customers and partners. A business model answers the question of how the benefits provided by the company also flow back into the company in the form of revenue. The value created enables a differentiation from competitors, the consolidation of customer relationships, and the formation of competitive advantage. A business model involves the some dimensions and elements: [17]
Business model dimensions:
The customer dimension contains the customer segments, customer channels, and customer relationships. The benefit dimension includes products, services, and values. [6] [18], the digital transformation of business models relates to individual business model elements, the entire business model, value-added chains, as well as the networking of different actors in a value-added network. Within the digital transformation of business models, enabler(s) are used to generate new applications or services, the digital transformation of business models is based on an approach which includes a sequence of tasks and decisions that are related to one another in a logical and temporal context. It affects four target dimensions: time, finance, space, and quality. The next table presents digital transformation of business models definitions and components [19]

Digital transformation of the public sector:

The public sector must undergo radical changes in the years ahead to cope with demographic and financial challenges. The use of technology, building innovation capabilities and digitalization through digital transformation projects are key factors to succeed with the change to realize expected benefits. [20]

From e-Government to Digital Government, This concept of Digital Government implies an important paradigm shift in how the use of technologies in the public sector is conceived and implemented. Earlier on in the e-Government movement, the use of ICT focused on improving the efficiency of specific operations and areas of work but with the rapid progress of digital, mobile and cloud technologies The new digital paradigm recognizes the opportunity offered by new technologies to radically

transform back-office operations in order to: improve public sector agility, enhance data management, and create more open and innovative societies that can drive social inclusiveness, and improve government accountability and effectiveness. Digital public services could substantially reduce the time required to create a company, file and pay taxes, obtain licenses, or apply for tax reductions, subsidies or other benefits, digital public services simplified bureaucratic procedures and delivered integrated digital services. [21]

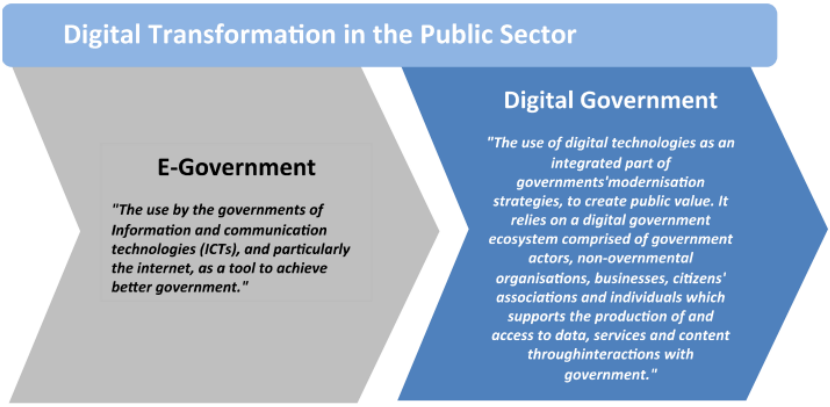

Fig 5: Digital transformation of the public sector: From e-Government to Digital Government

The digital government will implement online public services in order to minimize corruption and bureaucracy in the public administration and to offer more easily accessible services to all citizens and investors; the Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) specified six dimensions of Digital Government Framework [22]

- From the digitization of existing processes to digital by design.
- From an information-centered government to a data-driven public sector.
- From closed processes and data to open by default.
- From a government-led to a user-driven administration, that is, one that is focused on user needs and citizens' expectations.
- From government as a service provider to government as a platform for public value co-creation.
- From reactive to proactive policy making and service delivery.

Public sector budgeting

Public sector budgeting systems evolve and change according to the dynamics of public sector management and claims that arise in the community [23], there are five several types of public sector budgeting first one the Line-Item Budgeting that is widely used in developing countries, The second: Budget planning and programming, Third: Program and Performance Budget [24], the fourth: Contractual budget and the Fifth: Zero-Based Budgeting [29].

The general budget in Egypt is estimated through the preparation of the draft budget, which is estimated in two ways [30]:

- Budget Items "Line-Item Budgeting".
- Program and Performance Budget.

According to the framework of the government's work program and Egypt's vision and according to key performance indicators for knowledge, innovation, and scientific research until 2030 the state seeks to move to the concept of digital transformation [25].

2-Resarch Problem:

The main Problem of building the Proposed:

The first one: The absence of an Automated framework to consolidate Project Preparation of Budget items, and consequently, the inability to collect these data at the level of the budget units in the governorates, which leads to the inability to extract reports or Calculate the value of the budget increase or decrease to balance the items in the budget of the new project for the coming year.

The second one: Failure to define the unified concepts when preparing project of budget of programs and performance leads to an inability to analyze the goals that government units wish to implement and distribute them to programs and projects, which results in an inability to define elements of imputable inputs as well as standard input forms that are capable of entering those goals, programs and projects that can be applied to all budgetary organization to access structural data.

2.1- Research Question:

The research scope will cover two dimensions related to Draft budget preparation process. The first Part is the Budget Items Preparation

Project. Second Part is preparation project of Program and Performance Budgeting. The researcher suggested a new way to deal with the preparation of the draft budget using the digital transformation method, cloud computing technology and data analysis, which would enhance financial control over all inputs and outputs of the budget project and also extract performance indicators for those outputs.

This research will be guided by a main research question, which is formulated as follows:

How could we construct Digital Transformation Framework for Building Localities Financial Maps?

In order to answer the main research question, a number of sub-questions of the two parts of the framework will appear as follows.

- What are the techniques could be used to build an Automation Budget items Preparation Project Service (ABIPPS)?
- Can we generate three dimensions report from ABIPPS?
- Can we define unified concepts when preparing project of budget of programs and performance cycle?
- How do we determine the goals that government units wish to implement and distribute those goals to programs and projects?
- Are we able to analysis cycle of preparing project of budget of programs and performance and define standard forms and elements inputs to get structural data?
- Can we apply these forms to all budgetary organization?

The answers to each of these sub-questions will address the research objective to an integrated answer to the general research question. The first sub-question explores the different technologies and techniques that used to build innovative [26] framework based on digital transformation, cloud computer (software as a service) and Automation technologies. The second research sub-question shows the ability to create reports and three dimensions report from ABIPPS. The third research sub-question. But the question three, four, five and six define the analytics of all element of preparing project of budget of programs and performance for arrive to design entity relational diagram (ERD), determine the Software

Development Life Cycle model (SDLC) [27] to define tasks performed at each step in the framework to arrive to structure data .

4- Research Objectives:

The main objectives of building the Proposed:

- Building Automated Budget Preparation Project Application Service (ABPPAS) to overcome the problems that occur when dealing with excel files such as (link errors, equations and aggregation, human errors) and create different levels of reports.
- Analytics of preparation project of Program and Performance Budgeting framework "APPPB" to define overall goals and programs of each government for applying Budget of Programs and Performance, input elements and design ERD to get structured data.

5- Research Importance:

This framework helps localities as a part of State's Vision 2020-2030 to turn to the digital transformation [25] through building framework of Localities Financial Map with to part.

The first part of the framework (ABIPPS) provides us with the budget data of previous years (historical data)in addition to the current year without suffering it keeps cube of data through time (year), location (governorate) and sectors so, It saves us time and effort in re-entering those historical data, which reduces entry errors; Also, the entry does not require technical staff in computer science or accounting, as the framework does all the calculations and Aggregation according to the items, groups, Chapter, Classification and all budget with friendly interface . Finally by ABIPPS we can extract reports that enable us control state funds in order to direct them to specific purposes.

APPPPB is the second part of the framework : Although the item budget is based on achieving financial and legal control over the items of revenues and expenditures, it cares about the inputs without paying attention to the quality of the outputs end indicators [31], Thus the information it provides has become insufficient for the purposes of planning and decision-making, and the inability to follow up and evaluate the performance of government programs and activities due to the distribution of resources and uses on government departments or on Accounts and not on programs and activities. Therefore, it was necessary to move gradually from balancing the items to

programs and performance budget, which links all the input elements (financial, human and material) and the outputs to be reached (the returns to be achieved and their impact on society), and from here the concept of applicable programs appeared in accordance with the goals and needs Which is divided into sub-programs and those sub-programs into projects and activities that can be measured and the performance indicators of those programs were measured. Therefore, it was necessary to analyze all the inputs, processes [32], outputs and results, define the concepts of those terms, and draw a diagram of the entities and the life cycle of that entire process in order to reach structural data.

In general, the importance of the study is due to:

- Enhance financial control over all inputs and outputs of the budget project using the digital transformation, cloud computing technology and data analysis.
- Create modern methods alternative to traditional methods which help to save cost by Reduce paper consumption, Reduce purchasing software licenses and Reduce expenses transportation to move employees from each governorate to the Ministry of Local Development (MLD).
- On the social and economic side, this framework promotes the concept of sustainable development, as it leads to improving the living conditions of Citizens in the community, developing means and methods of production, and managing them in ways that do not lead to the depletion of natural resources.
- It is leading to the efficiency of putting the future plans for the development of administrative tasks.
- The framework includes the budget execution service and accounting information, so we no longer need specialized accountants for each process
- Extract report and indicators.
- Ease of data retention and retrieval.
- Building this framework enable researchers to keep historical data and data mining to extract new patterns of data.
- Reduce paper consumption and save costs.
- Save the cost of purchasing software licenses

- Save the cost and time for employees to move from each governorate to the ministry of Local Resources and Budget in the MLD.
- Preventing administrative, financial corruption and achieving transparency.
- By APPPB can Select the main programs and sub program of the administrative agency.
- By APPPPB can define the activities of each project and the unit responsible for it.

6 - General research approach

This section explains the research design and approach to answer the research questions and reaching the research objectives.

6.1 Research design

This study explains how the researcher used this approaches to design the research, Develop a clear vision of what research design.

For a research to be carried out successfully, it requires suitable design. This is the plan adopted by the researcher to achieve the goal of the research in a correct manner, as the essence of the research design is to interpretation a research problem to provide answers related to the research questions [28], the researcher used the theoretical study to identify the gaps in the existing knowledge associated with the specific problems and the current gaps through theoretical studies in understanding and try to answer the research questions to develop an initial vision for the proposed framework.

6.2 Research Methodology

This study depends on the theoretical study to identify the gaps in the existing knowledge associated with the specific problems and the current gaps through previous studies in understanding and try to answer the research questions to develop an initial vision for the proposed framework.

According to the previous theoretical study, it turned out that this proposal "a digital transformation framework for building local financial maps", which came to achieve the government's program and Egypt's Vision 2030 [25] can be built and applied to the Ministry of Local Development and its budget entities in each governorate. Because this framework is based on component of DT (Technology, Management/Processes, and people) [5,6], using the modern technologies [7] for digital transformation such as,

data analysis, automation, and cloud computing services [5,6,10] applying on puplic sectors [20, 21, 22] innovate [26] and build new framework for both sides "Automation the Budget Items Preparation Project Service (ABIPPS)" as shown in Fig 6 and Analytics of preparation project of Program and Performance Budgeting framework "APPPPB] as shown in Fig7, so, we can build the framework " A Proposed Digital Transformation Framework for Building Localities Financial Map " with two parts as shown in the two next figures :

- The first Part: Automation the Budget Items Preparation Project Service.

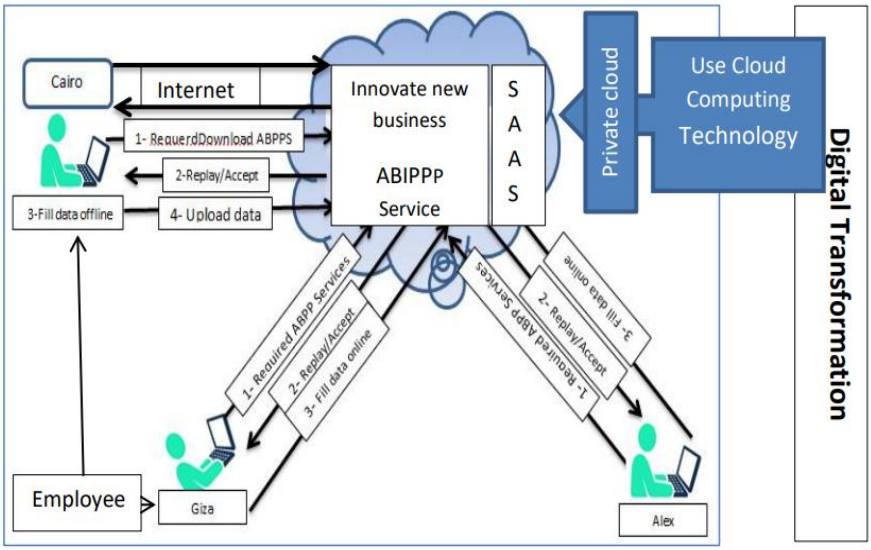

Fig 6: ABIPPS

- The Second Part: Analytics of preparation project of Program and Performance Budgeting.

Fig 7: APPPPB

6-Research limitations:

6.1Spatial limitation:

The scope of the proposed thesis will focuses on The Central Administration for Budgetary Resources of Localities, Ministry of Local Development.

6.2Time limitation: From 2019/2020 to 2021/2022

7- Research Resultes:

From the previous theoretical study, we can conclude the answer to the main research question, which is formulated as follows:

We construct Digital Transformation Framework for Building Localities Financial Maps

And can answer sub-questions of the two parts of the framework will appear as follows.

- We can used DT elemants to build an Automation Budget items Preparation Project Service (ABIPPS).
- We can generate three dimensions report from ABIPPS.
- We can define unified concepts when preparing project of budget of programs and performance cycle.
- By anlysis life cycle of "preparing project of budget of programs and performance" we determine the goals that government units wish to implement and distribute those goals to programs and projects.
- We are able to analysis cycle of preparing project of budget of programs and performance and define standard forms and elements inputs to get structural data.
- We can apply these forms to all budgetary organization

8. CONCLUSION:

The aim stated by the author within the current research trough theoretical study was to get an insight into the concept of digital transformation, and its components (Technologies, Management / Processes, People) ,focusing especially on the Technologies (such as Automation, cloud and Analytics) element and how link this Technologies in our business (Budget Items Preparation Project, preparation project of Program and Performance Budgeting) applied on Government sector /Localities ("Ministry of Local Development and its affiliated budgetary bodies"), the combination of this components leads to the innovate a new framework .The researcher adopted a specific research plan to achieve the goal of the research

correctly. Where the essence of the research design is to solve the research problem to provide answers related to the research questions.so we recommend to build a framework “Digital Transformation Framework for Building Locality Financial Mapping” which consists of two parts, the first part “Automation of Budget Line Preparation Service (ABIPPS)” and the second part “Program Preparation Project Analytics and Performance Budgeting Framework APPPB” in order to accomplish the framework of the government's work program and Egypt's vision 2030.

English References:

[1] Ayesha, N., Babak, A., Narciso, C., and Eng C, (2017). Digital Transformation & Digital Business Strategy in Electronic Commerce - The Role of Organizational Capabilities", Journal of Theoretical and Applied Electronic Commerce Research.

[2] Jimmy Bumann Marc K. Peter, (March 2019). Action Fields of Digital Transformation - A Review and Comparative Analysis of Digital Transformation Maturity Models and Frameworks, research gate.

[3] Kaidalova Julia, Sandkuhl Kurt, Seigerroth Ulf, (2018).How Digital Transformation affects Enterprise Architecture Management – a case study, International Journal of Information Systems and Project Management, Vol. 6, No. 3, 5-18

[4] Anna Lisa Junge, (2019). Digital Transformation Technologies as an Enabler for Sustainable Logistics and Supply Chain Processes – an Exploratory Framework, Brazilian Journal of Operations & Production Management.

[5] Natalja Verina, Jelena Titko, (2019). Digital Transformation: Conceptual Framework, International Scientific Conference.

[6] D. Schallmo, C. A. Williams & L. Boardman, (December 2017) Digital Transformation of Business Models — Best Practice, Enablers, and Roadmap, International Journal of Innovation Management Vol. 21.

[7] Abdul Karim Feroz, Hangjung Zo and Ananth Chiravuri, (2021).Digital Transformation and Environmental Sustainability: A Review and Research Agenda, Sustainability Journal.

[8] P. V. M. V. D. Udovita,(2020), Conceptual Review on Dimensions of Digital Transformation in Modern Era, International Journal of Scientific and Research Publications, Volume 10, Issue 2.

[9] Mohamed Iliasse Mahraz, Loubna Benabbou, (2019). A Systematic literature review of Digital Transformation, Proceedings of the International Conference on Industrial Engineering and Operations Management Toronto, Canada.

[10] Ulrike Stefanie Foerster-Metz, Katrin Marquardt, Nina Golowko, Andras Kompalla and Christian Hell, (2018). Digital Transformation and its Implications on Organizational Behavior, Journal of EU Research in Business.

[11] A. H. Radie, Hanan M. Shukur, Mohammed A. M.Sadeeq, Karwan Jacksi, Zryan Najat Rashid Hajar Maseeh Yasin, Subhi R. M. Zeebaree and Ibrahim Mahmood Ibrahim, (2021).Task Scheduling Algorithms in Cloud Computing: A Review , Turkish Journal of Computer and Mathematics Education Vol.12 No. 4

[12] Muhammad Faheem Mushtaq, Urooj Akram, Irfan Khan, Sundas Naqeeb Khan, Asim Shahzad and Arif Ullah, (2017). Cloud Computing Environment and Security Challenges: A Review, (IJACSA) International Journal of Advanced Computer Science and Applications Vol. 8, No. 10

[13] Trevor Clohessy, Thomas Acton and Lorraine Morgan, (2018). The Impact of Cloud-Based Digital Transformation on ICT Service Providers' Strategies, AIS Electronic Library (AISeL)

[14] Aaqib Rashid, Amit Chaturvedi, (2019). Cloud Computing Characteristics and Services: A Brief Review, International Journal of Computer Sciences and Engineering Vol.7 (2)

[15] Mohsen Attaran and Jeremy Woods, (2018). Cloud Computing Technology: A viable Option for Small and Medium-Sized Businesses, Journal of Strategic Innovation and Sustainability Vol.13 (2)

[16] Vaikunth Pai T. and Dr. P. S. Aithal, (2017). Cloud Computing Security Issues - Challenges and Opportunities, International Journal of Management, Technology and Social Sciences (IJMTS).

[17] Marcin kotarba, (2018).Digital Transformation of Business Models, Foundations of Management, Vol. 10,

[18] Chanté van Tonder, Chris Schachtebeck, Cecile Nieuwenhuizen and Bart Bossink , (2020). AFRAMEWORK FOR DIGITAL TRANSFORMATION AND BUSINESS MODEL INNOVATION, Journal of Contemporary Management Issues Vol. 25.

[19] Daniel Schallmo and Christopher Williams, (2018). Digital Transformation Now Guiding the Successful Digitalization of Your Business Model, Springer Briefs in Business.

[20] Odd Ruud, (2017). Successful Digital Transformation Projects in Public Sector With Focus On Municipalities, Skema Business School.

[21] OECD (2017), Benchmarking Digital Government Strategies in Mena Countries, Oecd Digital Government Studies, Oecd Publishing, Paris.

[22] Luminita Ionescu and Maria Andronie, (2019). The Future of Jobs in the Digital World, Procardia Of Economics and Business Administration

[23] Alaa Mohamad, Magdy Melegy, (2017). Program and Performance Budgeting System in Public Sector Organizations: An Analytical Study in Saudi Arabian Context, International Business Research; Vol. 10.

[24] Meily Surianti and Abdul Rahman, (2017).The Implementation of Performance Based Budgeting in Public Sector (Indonesia Case: A Literature Review), International Journal of Developing and Emerging Economies Vol.5

[25] Egyptian Vision 2030.

[26] Francesco Paolo Appio, Federico Frattini, Antonio Messeni Petruzzelli, and Paolo Neirottim, (2021).Special Issue Guest Editorial Digital Transformation and Innovation Management: A Synthesis Of Existing Research And An Agenda For Future Studies, J Prod Innov Manag.

[27] M. A. Adeagbo, J. E. T. Akinsola, A. A. Awoseyi and F. Kasali, (2021). Project Implementation Decision Using Software Development Life Cycle Models: A Comparative Approach, the Journal of Computer Science and Its Applications Vol. 28, No. 1

[28] Bostley Muyembe Asenahabi, (2019). Basics of Research Design: A Guide to Selecting Appropriate Research Design, International Journal of Contemporary Applied Researches, Vol. 6, No. 5

ثانيا مراجع باللغة العربية :

[29] د عطية عزالدين و د أحمد بيرش ، (٢٠٢٠). أساليب إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة (دراسة مقارنة) مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد (٦) عدد (٢)

[30] دليل موازنة البرامج والاداء، (٢٠٢٠)، وزارة المالية، جمهورية مصر العربية.

[31] محمد عبد الرضا كاكولى، (٢٠١٨). تطوّير موازنة البرامج والاداء بهدف إحكام الرقابة وتقٌييم الاداء المالى للقطاع الحكومًى الكوّيتى، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد ١٨، العدد الرابع – الجزء الأول.

[32] أ. م. د. أياد شاكر سلطان، م. م. ريباز محمد حسين محمد، (٢٠١٨). إمكانية تطبيق موازنة البرامج والاداء ودورها فى ترشيد الانفاق الحكومي دراسة ميدانية فى عينة من الدوائر الحكومية فى إقليم كوردستان، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية، مجلد. ١٥، عدد. ٤